

سلطان محمد القاري الهرّوي المتوفى سنة [١٠١٤] وهما فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية *
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار * رحمهم الله الغفار * واما اعظم الشروح نفعا *
وارفعها اشارة ورمزا * فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز * ولقد اصاب في تسميته
بجامع الرموز * لانه جامع لرموز هذا المتن المتن * كاشف عن غوامض علوم الدين * فركنوا
العلماء اليه * وسمّوا عليه * واستحسنوه قرنا بعد قرن * واستكتبوه في قراطين القرن *
وقد فرغ عن تاليفه سنة [٩٤١] تسعمائة واحدى واربعين * من هجرة بئيل المرسلين *
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف * في اقوال السلف * فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]
تسعمائة واثنين وستين * وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة وخمسين *
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار * بين الفقهاء والاختيار * وكانوا يسمون بئيل
جامع الرموز * كنيل ركز وكنوز * ويبدلون الاموال في حصوله * ومدهذا قل من وصل الى
مأموله * فامرني بطبعه - (و) وحيد العصر - (ل) لبيب النصر - (ي) ياروج النضال -
(م) منصور القتال - (ن) ناصر السيف والقلم - (ا) آثر اللواء والعلم - (س) سائر الخطايا -
(و) واهب العطايا - (ل) لبيس الحكماء - (ي) يعسوب العلماء - (س) سمو المكان -
(ل) لبيب الزمان - (ل) لطيف السجيا - (د) دعيم الهرايا - الذي امره بآف * وعده
ناف - ولطفه نافذ * ونواله نافذ - وجوده بحر يسقى البلاد بجموده - وجوده سيل ليس النقاد
لوجوده - الملقب بوليم ناسر ليس الـ الـ دي * * يحفظه الله عن كل شرخفي وجلي * فشمرت
في امتثال امره المجيد * واستعنت في تصحيحه بجماعة من العلماء والبر الصناديد * منهم
افضل فضلاء الزمان * قاضي القضاة المكي فضل الرحمان * والمولوي غلام عيسى والمولوي
محمد مظهر * والمولوي محمد افضل والمولوي محمد انظر * وغيرهم نيف احد عشر * سلمهم الله
العزير الاكبر * وقام عن دهممة الدهر والداهر * وقد بذلنا جهدي في النصيحة غاية المرام *
جني حصل الفراغ من طبعه في [ايام الصيام من خيار الاعوام] والحمد لله خير ختام *

١٢٧٤

انا العبد الحقير الكليل

كبير الدين احمد

فهرس الكتاب

الجزء الأول

صفحة	صفحة
١٣٧	كتاب الطهارة ١١
١٣٩	فصل في التيمم ٣٥
١٤٤	فصل في المسح على الخفين ... ٤٠
١٥١	فصل في الحيض والنفس ... ٤٤
١٥٥	فصل في الانجاس ٥٣
١٤٥	كتاب الصلوة ٦٢
١٤٦	فصل في الاذان ٦٨
١٦٩	فصل في شروط الصلوة ٧٢
١٧٧	فصل في صفة الصلوة ٧٧
١٨٦	فصل في القراءة ٩٢
١٩٠	فصل في الحديث في الصلوة ... ١٠٢
١٩٣	فصل في ما يفسد الصلوة وما يذكر فيها ١٠٥
١٩٨	فصل في صلوة الوتر والنوافل ... ١١٤
٢٠٧	فصل في صلوة الشسوف ١٢٢
٢١٠	فصل في ادراك الفرائض ١٢٤
٢٢٩	فصل في قضاء الغوايت ١٢٦
٢٣١	فصل في سجود السهو ١٢٨
٢٣٩	فصل في سجود التلاوة ١٣٤
فصل في صلوة المريض ١٣٧	
فصل في صلوة المسافر ١٣٩	
فصل في صلوة الجمعة ١٤٤	
فصل في العيدين ١٥١	
فصل في الجنائز ١٥٥	
فصل في صلوة الخوف ١٤٥	
فصل في الصلوة في الكعبة ... ١٤٦	
كتاب الزكوة ١٦٩	
فصل في العاشر ١٧٧	
فصل في مصارف الزكوة ١٨٦	
فصل في صدقة الفطر ١٩٠	
كتاب الصوم ١٩٣	
فصل في موجب الفساد ١٩٨	
فصل في الاعتكاف ٢٠٧	
كتاب الحج ٢١٠	
فصل في القران والتمتع ٢٢٩	
فصل في الجنائيات ٢٣١	
فصل في الاحصار ٢٣٩	

الجزء الثاني

كتاب النكاح ٢٤٥	فصل في اللعان ٣٠٤
فصل في الولي والكفر ... ٢٥٣	فصل في العنين ٣٠٩
فصل في المهر ٢٦١	فصل في العدة ٣١٥
فصل في نكاح القرب ... ٢٦٧	فصل في العضانة ٣١٧
معامل القسم بين الزوجات ... ٢٧٢	فصل في النسب ٣١٨
كتاب الرضاع ٢٧٣	فصل في النفقة ٣٢٨
كتاب الطلاق ٢٧٥	كتاب العتاق ٣٣١
فصل في تفويض الطلاق ... ٢٨٣	فصل في عتق البعض ٣٣٤
فصل في شروط صحة التعليق ... ٢٨٧	فصل في الحلف بالعتق ٣٣٦
فصل في طلاق المريض ٢٩١	فصل في الزهدبير والاستيلاء ... ٣٣٨
فصل في الرجعة ٢٩٢	فصل في الولاء ٣٣٩
فصل في الإيلاء ٢٩٥	كتاب المكاتب ٣٤٣
فصل في الخلع ٢٩٧	كتاب الايمان ٣٥٤
فصل في الظهار ٣٠٠	فصل في الحلف بالفعل ٣٩٤
	فصل في الحلف بالقول ٣٩٤

الجزء الثالث

كتاب البيع ٣٧٥	كتاب الرهن ٤٦٢
فصل في خيار الشرط ٣٧٩	فصل في عدم صحة رهن مشاع ... ٤٦٥
فصل في خيار الروية ٣٨٢	فصل في التصرف والخيانة ... ٤٦٨
فصل في خيار العيب ٣٨٥	كتاب الكفالة ٤٧٣
فصل في البيع الفاسد ٣٩٠	كتاب الحوالة ٤٨١
فصل في الاقالة ٣٩٨	كتاب الوكالة ٤٨٤
فصل في التولية والمراجعة ... ٣٩٩	فصل في الوكالة بالبيع والشرط ... ٤٨٨
فصل في الربوا ٤٠١	فصل في الوكيل بالخصومة ... ٤٩٢
فصل لا يجوز بيع مشترى منقول النخ ٤٠٥	كتاب الشركة ٤٩٥
فصل في السلم ٤٠٩	كتاب المضاربة ٥٠١
مسائل شتى ٤١٣	كتاب المزارعة ٥٠٨
فصل في الصرف ٤١٤	فصل في المعاوضة ٥١٢
كتاب الشفعة ٤١٥	كتاب احياء الموات ٥١٤
كتاب القسمة ٤٢٣	فصل في الشرب ٥١٧
كتاب الهبة ٤٢٨	كتاب الوقف ٥٢٠
كتاب الاجارة ٤٣٤	كتاب الكراهية ٥٢٦
فصل في الاجارة الفاسدة ... ٤٣٩	كتاب الاشربة ٥٤٣
فصل في الاجير المشترك ... ٤٤٤	كتاب الذبائح ٥٤٨
فصل في فسخ الاجارة ٤٤٥	كتاب الاضحية ٥٥٤
كتاب العارية ٤٤٨	كتاب الصيد ٥٦٢
كتاب الوديعة ٤٥٢	كتاب اللقيط والمقطعة والايق ... ٥٦٧
كتاب الغصب ٤٥٥	كتاب المفقود ٥٧٣

الجزء الرابع

٦٧١ فصل في الاستيلاء	٥٧٧ كتاب القضاء
٦٨٢ كتاب الجنائيات	٥٩٢ كتاب الشهادة
٦٩٢ كتاب الديات	٥٩٦ فصل في قبول الشهادة وعدمه
٦٩٨ فصل فيما يحدث في الطريق	٦٠٦ فصل في الرجوع عن الشهادة
٧٠٢ فصل في جنابة البهيمة	٦٠٧ كتاب الاقرار
٧٠٤ فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه	٦١٤ كتاب الدعوى
٧٠٧ فصل في القسامة	٦٢٣ فصل في التحالف
٧١١ فصل في العقلة	٦٣٥ فصل في دعوى النصب
٧١٥ كتاب الاكراه	٦٣١ كتاب الصلح
٧١٨ كتاب الحجر	٦٣٨ كتاب الحدود
٧٢١ فصل في الاذن	٦٤٥ فصل في حد القذف والشرب
٧٢٨ كتاب الوصايا	٦٤٧ فصل فيمن اخذ بربح الخمر
٧٣٦ فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	٦٥٣ كتاب السرقة
٧٤٠ فصل في الوصي وما يملكه	٦٦١ كتاب الجهاد
٧٤٤ كتاب التمثلي	٦٦٦ فصل في المغنم والقسمه
٧٤٧ مسايل شتى	

* بسم الله الرحمن الرحيم *



الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام * وكرمنا بتفهم فروعه الى ان
نقلنا على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام * والصلوة على رسوله محمد محيط الاسرار وجميع
العلوم وفضل الانبياء عليهم السلام * وعلى آلهم واصحابهم خلاصة الاسلام وزبدة الاكرام * تحفة دائمة
الى يوم القيام * اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات * وجمع منشور النوازل من
اهم المهمات * قام بذلك حلال المشكلات * ذو التنقيح والتوضيح للمهمات * وتعديل الهيزان لتقويم
الدعوى والبيانات * صدو الشريعة والملة والدين والاسلام * احله الله من فضله دار المقام * مؤلفا
لمختصر حار لتفاريق الراقعات * جامع بالتصريح والاشارات لجميع المضمهرات * قد شرحه غير واحد
من العلماء والفاضلين * وكشف عن حقائقه المنظومة جم غفير من الكاملين * إلا ان أكثره قد غاب
عن نظر الاكثريين * وفيه ما لا يحصى حوله احد من المتبحرين * فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد *
وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد * فاردت تبئين مكنونه من كل محكم وغامض * وتحقيق لبه
من كل حل وحامض * لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان * بما يطول
عرضه من البليات الصورية والمعنوية الراقعة للامان * الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا *
لهجس في صدري شي منهم وان اعتزلت كاني قلت لهم هدا * ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا
مخير منهم * ومن معي من المومنين * فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم المظالمين * ثم
رفقت لسواد جامع الرموز في هنتين ونصف من الاعوام * مع التفرد من المعين والظهير من الخراس * و
العوام * لكن قد طرحته فيما لا يوصل اليه الا بالتقضيض * فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك
فكيف يوجب التبويض * وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان * وقد نصبوا بخط رماحا من
العدوان * الى ان اظل علينا منصور رب العالمين * ناصر الاسلام والمسلمين * قالح البلاعيين لافاضل

اصحاب سبيل الاحبار * جامع السائين للائمة المجتهدين من الابرار * مخلص النيران من ايدي
الاشرار * مفرج المعمومين من هجوم الكفار * دافع اعلام العلماء الصالحين * خافض رايات السجال
الطاغين * مادم اساس الكفر والاهواء * باني مباني الشريعة الغراء * نظام المشتتين من اهل السنة و
الجماعة * شتات المستظامين من اهل اللعة والبدعة * فانه الجامع بين الفضيلتين * الحاوي للرياستين *
العالم بالعلوم السافعة * الفارس في مضمار المدافعة * المستنصر المستعان * السلطان بن السلطان * ابو
الغازي عبد الله بهادر خان * لا زال مجتهدا في نشر الامن والامان * وآمنا من جميع الافات والاحزان
فصرنا آمنين من الكباد * ثم اشرع في تببيض ذلك السواد * ارجوان يكون بعنايته تعالى مثبتا فيه تحقيق
اللغات * وتحليل التركيبات * سهلا في بيوتكم وانديتكم * مظهرا فيه كنوز تسخفونها يوم طعنكم ويرم
اقامتكم * مضمنا لصانف من المتداولات تحملونها في حجوركم واكامكم * موردا فيه جل اقوال علمائنا
المتقدمين والمتأخرين * معرضا فيه عن اقوال غيرهم فانه الواجب المسطور في خزانة المفتيين *
في ضمن عبارات موضحة انبثت حدائق ذات بهجة * و اشارات موثقة اثبتت احكاما صاحبة بحجة *
اسأل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله الطالبين * ويتقبل مني جهدي في ديني فانه اكرم
الاکرمين * اعلم ان المص قد افتحه باسم اله وهاب * وفاقا لكتاب هو ناسخ لكل كتاب * واقتفاء لسنة
من هو خير اولى الالباب * واقتداء بالمشايخ والاصحاب * مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محامد
الكریم * فقال [بسم الله الرحمن الرحيم] * اي باسم مختص بذات يوصف بالكمال من الصفات ومنها الاجسان
الكثير و ارادة الخيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسماء منها ما يختص به ومنها ما لا يختص به ومنها للذات
ومنها للصفات فمن المختص للذات و الصفة للجلالة والرحمن * من غير المختص للذات المشير
اليه الصفة في الجملة الرحيم والظرف مفتقراي ابتدائي او ابتدى بسم الله فهو اما جملة اسمية
كقول البصرية او فعلية كالكونية وهو المشهور الا ان الزمخشري وتابعيه قدروا الفعل موحرا والسين
اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اسم بكسر الهمزة او ضمها والسكون واما مكسورة او مضمومة
فان سما بالكسرو الضم لغة فيه والكل من السمو على الاصح بمعنى الرفعة وفي العرف لفظ عين
لمعنى ولوموكبا وانما ذكره لتعظيم لا لدفع اليمين فان فيه خلافا كما ياتي والله اسم للذات من حيث هي
عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف انه عربي مشتق والمختار عند الفقهاء
وبعض ائمة العربية انه عربي غير مشتق والصفتان من الرحمة اي رقة القلب تقتضي الانعام
لم يستعمل اولئك الا في المعني المجازي وهو المنعم الحقيقي وفيها مبالغة من حيث الامتلاء و
في الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلا لمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل الحق ان الاولى
علم اتفاقي كالجلالة اذ لم يستعمل صفة ولا مجردا عن اللام الا اذا كان مضافا فهي بدلها والرحيم
صفة ويسوز ان يكونا موزوعين او منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنفه

بالتصريح مع رعاية براءة الاستهلال فقال [الحمد] لغة الثناء لمعظم فاعل مختار وعرفا ما يشعر بتهظيم
 منعم من الشكر واما العرفي فصرف جميع القوى لما خلق له كصرف النظر الى مصنوعاته وانما أثر
 الحمد عليه لانه مشعر باستحقاقه تعالى له بلا انعام عليه فهو ادخل في الاخلاص والزام للعهد
 اي حمده تعالى او حمد محبيه او للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولي لما تقرر في الاصول ان
 العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتدأ خبره [لله] واللام للاختصاص وقيل للملياقة اي الحمد لا يليق
 الا له تعالى وانما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا المعلوم ثابت له بلا شائبة احتمال الكذب
 ولا يبعد ان يكون اللام للتقوية فالحمد صفة للجلالة مقطوعة او مجرورة والمعني بسم الله الحمد
 او المحمود وفي الاظهار في مقام الاضمار ما لا يخفى من الفائدتين [رافع اعلام الشريعة] اي
 المفشي او المشرف للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم التفسير والقرأة والحديث واصوله
 والفقه واصوله والتصوف والادب او لعلماء هذه الشريعة وهم الصحابة ومن بعدهم فالإضافة
 كاللام للعهد او لعلماء الشرايع فهما للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولي فالرفع الاذاعة و
 التشريف كما ذكره الراغب والشريعة مورد الابل الى الماء الجاري ثم استعير لكل طريقة موضوعة
 بوضع الهي ثابت من نبي من الانبياء اذا الشارح فيها يطهر من الاثام ويروي بمعرفة الملك
 الاعلام ولا يخفى انها شاملة للاصول والفروع وغيرها لانه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبه
 يشعر ما في الغربيين ان كل ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام فهو شريعة ومله ويفرق بينهما
 ان الشريعة مضاف الى الله والنبي والامة والملة لا تضاف الا الى النبي كما في الميسر والمفاتيح
 والمفردات وما قال الفاضل المقتزاني انها تضاف الى الامة لم يوجد والاعلام جمع العلم اما
 بالكسر كالبشرقة وكثرة على ارادة الحاصل بالمصدر او اسم الفاعل او المفعول واما بفتحتين في
 الاصل بمعني الجبل والطريق او الرؤية كما في المقائس او اللواء كما في الصحاح وههنا يكون مجازا
 مرسلا او استعارة مصرحة اذ يشبه الشريعة بسلطان له اصحاب قتال لهم اللواء والرؤية ويفرق بينهما
 ان اللواء العلم الكبير وينصب عند السلطان ويدار معه ولا يكون الا واحدا والرؤية علم صغير
 لاصحاب القتال ويكون متعددا الا ان الاول ابض والثاني اسود لانه ابين عند الثبار كما ذكره
 الامام السرخي فالسلطان الموصوف مكنية واثبات الاعلام تخيل والرفع ترشيح وفيه تلميح الى
 قوله تعالى ليرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات [الغراء] اي افضل الشرايع او العلوم
 او العلماء فانها مونث الاغراي الابيض والبياض افضل الالوان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلميح
 الى ما رواه شيخ الاسلام في المبسوط ان احب الاديان الى الله تعالى السمحة الحنيفية وشريعتنا كذلك
 كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على الغير [جاعلها] اي مصير الشريعة وهو كرافع صفة
 الله تعالى فان الامر المختص ولو نكرة يصلح ان يكون وصفا للمعرفة كما في التشديد للعلامة الصنعاني *

ولا يبعد ان يجعل رافع كمومن ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في
 المغني وان يجعل جاعلا بدلا من رافع بوصفة او بدل ويبدل البدل من البدل كما في مواضع الكشف و
 الكواشي ومما يمنع من الغاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرافع بدلا من الله اوصفة
 له ولم يعطف هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما نظر اما الاول فلانه
 يستعمل ان يكونا صفتين في بدلين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وهذا يجوز لوجوب تقديم
 الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص لجمل التي لا محل لها
 من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [شجرة] اي
 شجرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض
 قد وهنت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [اصلها] اي عروق هذه
 الشجرة [ثابت] اي مستقر [في] اعماق [الارض] فلا يسرها الريح العاصفة [وفرعها] اي روس
 اعصانها او اغصانها فان الاضافة للاستغراق [في السماء] اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد
 عن العفونات وغصب الغاصبين فالمعني جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من
 الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس
 الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخلق والالتيام باطل كما تبين وجهه
 في الكلام وروى الى النسب والحسب لامام الانام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم
 اصله وايه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام و
 تلميح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخول
 عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما في الكشف دليله ما قال عليه السلام كل
 خطبة ليس فيها تشهد فهي كليل الجذماء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني ان كل
 كلام لا يبدء فيه بالصلوة علي فهو اقطع محروق من كل بركة قال [والصلوة] بالرفع بالابتداء على
 المشهور ويجوز الجر بالعطف على اللام اي بالصلوة [على رسوله] والابتداء غير مانع عن الجمع
 بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر
 مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التصلية و
 كلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري
 وغيره والفهم مبطل عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الشاء الكامل
 الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويلات وفضل
 العبارات على ما قال المزمزقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعني اللهم
 عظمه في الدنيا باغلاء ذكره وافتاد شريعته وفي الآخرة بتضعيف اجرة وتشجيعه في امته كما قال

ابن الأثير وفي المغني انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء والجمهور على انه فى الدعاء حقيقة وفى غيره مجاز وفى الاكتفاء ايماء الى ان ترك الاسلام الذى هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقد رد على النوري ما ظنه من الكراهة ولو أثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك [محمد] أشهر اسمائه الشريفة وهى الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وإنما سمي به للإلهام بذلك والمعنى ذات كثيرة خصاله المحمودة او أكثر الحمد له فى الارض والسماء او كثر حمده تعالى [افضل الرسل والانبياء*] صفة لانه مختص لم يوجد فى غيره وليس بمضاف حقيقة فاضمر كلمة من لاشتمال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وفاضل الناس اجمعين بقريضة المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل فرد فانه يومهم خلاف ما ذكر وكل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول من بعته الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على الأشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول ههنا بالادمي وحينئذ يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب سيبويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان اهرى بالبلاغ كما فى شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما فى غيره مجازا او مترادفاً على ما هو العادة فى الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما فى الشفاء او الرسول اخص قدم للسجع فيكون موافقا لما بعد وخصوصا بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم كما فى الكشف وغيره وفيه ان كثيراً من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالبلاغ بلا انزال كتاب والرسول بضمين والسكون جمع رسول فعول مبالغة مرسل مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسل فهي ما يذهب به المتحمل من الكلام والفعال هذا لم يأت الا نادرا والنبي من النبأ وهو خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم او غلبة ظن وحقق ان يتعرب عن الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهموز كما قال المحققون منهم سيبويه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي وغيرهما لا من النبأ اي الرفعة كما قيل وإنما جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء لانه للزوم التخفيف صار مثله معتل اللام كاصفياء وليس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان بابيه جرحي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين لاشتراط عدم استواء المذكور والمؤنث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين صلعم كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما فى شرح التاويلات قال [وعلى آله]

اي على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح او الفقهاء العالمين فلا يقال الا على المقلدين
كما في المفردات والادول مختار المحققين في الاصل اُسم جمع لذوي القربى الفه مبدلة عن الهمزة المبدلة عن
الياء عند البصريين وعن الرازي عند الكوفيين والادول هو الحق كما في صرف المفتاح والاول ان يضاف
الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى المضمرة كما قال ابن مالك وغيره ثم خص
منهم بالذكر مشرفين بفضيلة ما لا يوازي لحظة عمل من صعبته افضل الخلائق فقال [و] على [اصحابه]
اي الذين امتوا مع الصحبة ولو لحظة كما قال عامة المحدثين وانما اثر على ما ذهب اليه الاصوليون من
اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيويه ومثل
بصاحب واصحاب وارتضاه الرمشتري والرضي فالقول بانه جمع صعب بالسكون او اسم جمع او بالكسر
مشقق صاحب انما نشأ من عدم تصحح الكتاب [نجوم الاقتداء والامتداء] اي كل واحد من الاصحاب
مثل جميع النجوم في صلاحية الاقتداء والامتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق
الحسي ويشعر فيه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالنجوم الكوكب
الطالع والاضافة الاستغراق المفيد لكمال المبالغة والاقتداء الاتيان بمثل فعل الغير كونه فعل الغير
ويحوز ان يراد به الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والصنعة كما قال الامام الصرخي رح
والامتداء وجد ان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلميح الى ما رواه زرارة عن عمر بن الخطاب رض عن
النبي صلعم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رح من ان قول
الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد وايماء الى ان
الشعر مقدم على الاثر وفي تقديمه على القياس تردد والى الكلى اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلعم
فعلى الراس والعين وما اتانا عن الصحابة فناخذ تارة ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم رجال
ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل
من اكابرهم كما في كشف الكشاف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال
آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب
ان لا نقلد الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عم حين نزل من السماء حكم بمثل شبهه كما في
الفصل الستة واما فرغ من الخطبة التي في العرف طائفة من الفاظ مشتملة على البسملة والحمدلة
والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم المصنف وسبب التأليف وغيره على وجه يشعر
بالاهتمام التام فقال [و بعد] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على حذف المضاف اليه أي
واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالوارد للاستيناف او لعطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى
و بشر الذين آمنوا الآية والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلن بقوله [فان العبد] الغاء
للتعليل و ان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمال استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما أثره على غيره
 لانه لا اسم للمومن اشرف منه فانه مبني عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالمتكبر لان ما في
 المشهور من الضعف مما لا يخفى فان تقدير اما مشروط بان يكون مابعد الغاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او
 مفسرا له كما في الرضي واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين [المتوسل] اي المتقرب [الى الله]
 لا غير بقربة المقام [باقوى الذريعة *] الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من
 فهم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى
 والذريعة الوسيلة فان الفعيلة تجي بمعنى الالة وهو ما يتقرب به الى شي من قرابة او ضيعة او غيرهما ثم
 استعير لما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا
 حاجة الى جمعية المضاف اليه للاقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقوي يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و
 من قال بجواز كونه بمعنى القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم منعه قياسا بلا تجرد
 عن كلمة من واللام والاضافة [عبيد الله] عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه حملا على المحل
 بلا مضي الخبر ولا يخفى ما في ذكر العبد المبكر ثم العبد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه [صدر
 الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة *] عمر بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي
 روح الله اراخهم فالتاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان
 ذي قدر فهو ممكنة واثبات التاج له تخييل [سعد] بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاف
 الشقاوة او فتحها من السعد بمعنى اليمن كما في الصباح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد
 بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو لغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد
 فمصدره السعادة وهذا غير سديد لانه لازم ح على انهم اختلفوا في هذه اللغة فسيبريه وسائر المحققين
 انكروها واما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة الاية بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس
 والمسعود يجوز ان يكون مثلا جنه الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره [جده *] اما بكسر الجيم بمعنى
 الاجتهاد او فتحها بمعنى الحظ او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهادا في تاليف هذا الكتاب
 او حظ منه او سعادته او ابراهيم مسعودا او ذا سعادة ويمن اي ادام ذلك وانما خص ابو الاب اذ ابو الام
 سديد ذكره وانما اخرج عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يحتمل الاتهام الا ان فيه اظهارة في مقام اضرار
 المزام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكني والتخييل [وانجح] اما بفتح
 الهمزة بمعنى صار ذا نجاح وظفر بالمط اوضحها من انجحت حاجته بمعنى قضيت [جده *] بالفتح او الكسر
 [يقول] ذلك العبد والجملة خبر ان [قد الف] من التاليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم
 فوقه فان فيه يراعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم [جدي] ابو الام المسمى بالمحمود
 [مولائي] صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدي او ناصري في الامور الدينية او مائلي بسبب تعليمه اياي

وفيه تلميح الى قول علي رضي الله عنه ان علمي حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع احد القراء
 اسبع انا عبد من قرأت عليه [العالم] عن العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الراغب [الرياني] *
 قيل مزياني الا الله قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الريان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشأ
 اشي حالا فصلا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى خالاف و النون فيه كما في الريان
 للمبالغة مثل المستعدة في الاحمري وفي المعالم انه الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن الزثير العالم
 الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرياني بملاحظة
 ما يتعارف انه قلما يفتقر عنه في الذكر [والعامل] بعلم ماخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سيأتي فح
 يستتر في صف جميعهم فان في الفتوحات ان كل عامل بأمر مشروع فان كان من نص عن نبينا وغيره من
 الانبياء عليهم السلام فهو مشهور في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرع له وان كانوا مائة الف ويرى
 نفسه في اماكن على عددهم مع العلم بأنه هو لا غيره وان كان من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا
 غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيشر خلف ذلك
 المجتهد وخالف الموافق من النبي عليه الصلاة والسلام وان اخطأ وللخطئين صف فيشر في
 ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من السيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى
 الجمادات [الصمداني] * اي منسوب الى الصمد اي المدعو المسؤل الذي يصمد اليه اي يقصد
 لقضاء الحاجات وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا اليه تعالى ويؤيده الزياتان [برهان الشريعة] اي
 ما ركز ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدانه من البرهنة وهي البرهنة وقيل بيان السجدة كما في المفردات
 وهذا مشير الى ان نونه زائدة يؤيده ما في الأساس يقال ابره فلان اي جاء بالبرهان وبرهن مونده لكن
 يخالفه الجوهري وابن الاعرابي حيث قال قد برهن عليه اي اقام السجدة والبرهان عند اهل الميزان قياس
 مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس
 البرهان من المبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى
 الموجد بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يفتقر في
 وجوده الى غيره كما في المفردات والامراد اما احد من الثلاثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد
 العام او الشريعة والغرض التاكيد ويؤيده [والدين] * اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف
 الى الشارع والنبي واحاد الامة [وارث الانبياء والمرسلين] * اي الاخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ
 بقريئة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعا وفيه اشعار بان اهتدته عامرة
 مخلصين لوجهه تعالى كما ساندتهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة
 التحقق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان
 الاسماء تنزل من السماء [بن صدر الشريعة] عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي في الاصل صدر

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان
 كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزأ شريفاً للشريعة ففيه مكنية وتخيل وان يكون المعنى
 شريعة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحريك وهو رجوع المسافر من مقصده [جزاء الله] على
 تأليف هذا الكتاب [عني] اي عن قلبي [وعن سائر المسلمين] بالهمزة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبداء
 عن اهلنا بمعنى الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة واظهر في الاشتقاق كما ذكره
 الفاضل المتفازاني لكن ذكر ابو علي ان كونه من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل و
 السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجواليقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري
 فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالفقه
 لان الاعلام في اعمال الظاهرة اكثر استعمالاً من الايمان وانما احال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء
 حقوق فرائد تأليفه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين [خير الجزاء] مصدر [لاجل حفظي] ظرف الف
 بفتح الهمزة وكسرهما وسكون الجيم مصدر اجل شراي جزاء ثم استعمل في تعليل الجنايات ثم في كل
 تعليل * واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذاك المعنى
 فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب وقاية الرواية *] فيه تنازع الف، و
 حفظي فالكتاب فعال منبني للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف هجائه وكما يسمى به الصحيفة
 يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشيء يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويشتمل ان يكون بيانية
 والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية النقل وعرفاً ما ينقل من المسئلة الفرعية عن
 الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قوبل بالخلف والكل او وقاية الرواية
 بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كلي شامل لما تلفظ از ملك زيد او
 عمرو مثلاً والباعث عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه قائم نافع
 [في] بيان جميع [مسائل الهداية *] حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتخفيف
 وقد خفف لغة بالسؤال او المسئول او مكان السؤال وعرفاً قصية نظرية في الغلب يتوقف على تصورات
 اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلى مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئ التصديقية وقد
 تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واما ما لا خفاء فيه فليس من المسئلة في شيء والمراد من القضية
 الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام يتعلق بحزئيات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل
 يتعدى الى الثاني بنفسه وبالحرف ففي الكرمانى يقال هداه الطريق وله واليه اذا اذهب الى
 المقصد واصله الى راس الطريق واعلمه ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يسندان بالحقيقة الا
 اليه تعالى [وهو] اي الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يوثق لانه صار بعد النقل كما اذكر
 كاصول الفقه [كتاب لم تكتحل عين الزمان بثانيه *] اي لم ترعين جميع الدهر ثانياً لهذا الكتاب يقال

ما لا كتحت عيني بك اي ما رأته كما في الاساس فالباء للتعدية وقيل المعنى لم تنزى اذ لم تقر عينه
 والباء للاتصاف او السببية وفيه انه عدل الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة و الزمان يقع على جميع
 الدمر وبعضه كفى النهاية وهو منها مجاز عن امله بلا حذف فانه مبتذل ويجوز ان يشبه بشخص
 ذي بصر فهو مكنية واثبات العين تخييل والاكتحال ترشيح وعلى هذا الاضافة مجاز والاسناد في
 الصورتين حقيقة والاولى ان يقال (بالتاني والمعاني) فانه ليس مستعملا باعتبار السال لاضافته الى
 الاقل ولا باعتبار التصيير لعدم سماح ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيوريه
 [في رجازة الفاظه] ظرف التاني والرجازة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم اي سقط طوله والمراد منه
 الحاصل بالمصدر ليستقيم المعنى عند اعماله في الطرف الاتي وانما اثر على الايجاز لبشير الى انه خال
 عن التكلف لكمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ القيمة من فيه ثم استعمل في الصورتين بالمكيف
 بكيفية مخصوصة وانما صرح به لافادة الاستغراق فليس فيه مساراة ولا اطناب ولا تطويل ولا حشو ثم اشار
 الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [مع ضبط معانيه *] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا
 خلاف وسكونه لغة ظرف ورجازة وقيل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث
 الراجازة والضبط الحفظ مع الجوزم وينبغي ان يكون من المبني للمفعول لموافقة الراجازة والمعنى القصد
 وعرفا ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا وعند كثير من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام
 ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس له مشارك فيه ولهذا اضاف الالفاظ والمعاني الى ضميره
 ولم يطلق وجه الشبه كما هو حقه ثم يقول ذلك العبد [اني لما وجدت] اي اصبحت ولما ظرف زمان عند الاكثر
 مركب من لم وما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى الجملة الاولى معمول
 الثانية [قصورهم] بكسر الهاء وفتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحها في اللغة القصد الى وجود الشيء او عدمه
 ولو خيما في العرف والاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلية والقصور مصدر قصرت عن الشيء عجزت
 عنه ولم يبلغه [بعض المحصلين] اي اكثر المریدين لان يجمعوا الفقه فاللام للعهد والتحصيل في اللغة الجمع
 وفي العرف جمع الجمل مطلقا والابعد عن الاختلافات في تنابع الاضافات ان يقال قصور الهم لبعض المحصلين
 [عن حفظه] اي كتاب الرواية او الرواية [اتخذت منه] جواب لما بلا فاء وقلما قرن بها كما في بعض النسخ والناء
 فيه اصلية او مبتدئة عن الهمزة على ما ترومه الجوهري [هذا] اشار به الى المتخذ الذي سمي [المختصر]
 او الى ما في الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الحاجب او مجازا كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ
 اشار اليه كما اشار السيرافي في شرح اللباب وانما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا
 تقليل المباني مع ابقاء المعاني ارحذف عرض الكلام كما في الاشارات وهو المراد دون الادل بقريئة ما بعده مع رعاية
 كل الادب مع الاهتاذ لانه اشار به الى ان الرواية ايجازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وانما يتصور ايراد
 بعض مسائله الضرورية [مشتملا على ما لا بد منه] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال كونه

لا يخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس بخلوه عما يحتاج اليه من علم الفرائض وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه واجب القراق ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة اي لاسعة ولا غنى الامر في الدين عنه [فمن احب] اراد [استحضار] اي استحضار جميع [مسائل الهداية فعليه بحفظ] اي فليلزم حفظ [الرواية *] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب و الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه ان الباء صلة وليست بزيادة فان المعني ايستمسك به كما في شرح المغني فعلى له معنيان واللام للعهد لا بدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالباس كما يجوز دخول اللام عليه عند كونه مصدرا او صفة [ومن اعجله الوقت] اي حملة على العجلة وهي تحريشي قبل آوانه والوقت اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لامر كما في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه بمكلف بفعل قبل آوانه فهو مكلف واثبات الاعمال تخييل [فليصرف الى حفظ هذا المختصر] المذكور وانما أثر الاظهار لزيادة التقرير والاسم الاشارة التمييزة اكمل تمييز لكمال العناية به [عنان العناية *] هي القصد والعنان ما وصل بلجام الفرس وهي مكنية لتشبيه العناية بها واثبات العنان تخييل والصرف ترشيح والحاصل ان من ضاق وقته ولا تنفي زمانه بحفظ او افاية فليحفظ المختصر [انه] اي لانه تعالى فان للتعليل والمعلل به جواب الامر المحذوف وهو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير السائل كالتسائل اذ لاظهار كل العناية او وفور نشاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغرقون وربنا اننا آمننا ونشهد انك الرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف الابهام [ولي الهداية *] هو من يتولى امر احد والهداية اما بمعناها اللغوية اي انه تعالى متولى لان يجعل الرصل بمجرد حفظ المختصر عالما بالفروع اذ هو حاو على خلاصة محيط بزيده فصار مغنيا عن الرواية بل عن الهداية وغيرها او بمعنى ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى متولى لان يجعله يحفظه ضابطا لمسائل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الديباجة على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات فقال

* كتاب الطهارة *

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر الالتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على الحذف علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغالب اما بابواب دالة على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر وقد يكفي بالفصول كما في هذا الكتاب والكل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء وبالفتح مصدر طهر بحركات الهاء والفتح افصح انتزعة عن الادناس الحسية كالابحاس وهي الحكيمية مجاز بينه وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للعهد وما قيل انها للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على

الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الاصول والاضافة مجاز والمعني كتاب احكام الطهارة فان قلت
الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مشايخنا قد احترزوا عما هو الغالب على الفلاسفة
على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يتضمن اللزوم المتعدي والغاية التنبيه على ان
الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ بوضوء لانه اكثر احتياجا فقال [فرض الوضوء] الفرض لغة التقدير وشرعا
ما ثبت بدليل قطعي يذم تاركه او فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا
كحكم ثبت بحكم الكتاب ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال
الناسي عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنص والمشهور ويسمى بالظني وهو ضربان ما هو
لازم في زعم المجتهدين كعمارة المسح ويسمى بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفوق السنة كالفاتحة ويسمى
بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشتمل بعضا من الظني ويدخل بعض من
المندوب والمباح على رأى الا ترى الى قوله تعالى وافعلوا الخير واكلوا واشربوا واما اضاف الفرض اضافة عهدية
ليشمل القطعي والظني بخلاف الشئ الفرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء
وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح مارة وقد عده سيبويه من المصادر وفي الشريعة نظافة مخصوصة
واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانشاد اشعر والقهقهة وغيرها كما
في قاضيخان [غسل الوجه] أي اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء
لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء المغسولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهرة عند الجلالى وقال الفقيه ابو
جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة
او قطرتين بلا تدارك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا لو اصابه المطر مثلا مع الجريان
ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاه لانا نقول الغسل والاجراء اعم من السقيقي والحكمي على
انه قد يدفعه على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة
عن قبوله كما في الخزانة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاه وان كان الادب ان
لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو اجمد بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في منية الفقهاء وهذا
كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن
في اجازة الزاهدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثرى لا كلي كما في حدود النهاية وغيرها وانما
حمل الغسل على الفرض وحقه العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لما مرانهم احترزوا
عما هو داب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غيل
وبالضم اسم من اغتسل والسين فيه ساكنة ويجوز ضمها والوجه من المواجهة كالبرج من التبرج
وهو لغة وشرعا [من الشعر] بفتح السين والسكون أي شعر نبت بين النزعيتين مسمى بالناعية فاللام
للعهد فلا يرد انه مطلق على جانب الققاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة

وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهدي واعلمه اراد الوجوب الاستحسان لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء [الى الاذن] بضميتين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يجز وعن ابي يوسف رح انه سقط بالالتساءم والفتوى على الاول كما في السراجية [واسفل الذقن] بفتحيتين مجتمع اللحيين والمراد حدثه عند البعض واقصى ما يهد وللتمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في اتوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيوخ الاسلام عصام الدين وظاهرة ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجز وقيل لو رمصت ذات رمد وجب ايصال الماء تحته كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رح على انه جاز ان يقدر الى شحمتي الاذن فقوله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لا متعلق بالغسل والا يغسل [و] غسل [يديه] اي يدي ذي الوجه فلو غسل الى الرسغ او لا لم يلزمه الاعادة ثانيا والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب عن الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [و] غسل [رجله] اي ذي الوجه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنتان من جانب من اليد والرجل نعم اذا بطش وعشي بهما فيغسلان كالاصبع الزائدة والتأليل كما في الزاهدي وهما من رؤس الاصابع الى الابط واصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكا لفظيا وفي المحيط انها تقع على الزراعين مع المرفقين فالاولى زراعيه وقدميه [مع مرفقيه] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب [و] مع [كعبيه] اي المرتفعين من العظم عند ملتقي الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريح الا انه لم يعتد به اذا العملة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظمان الناتبان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان واعلم انه قال المطرزي قرئ وارجلكم بالجور والنصب وظاهر الآية متركة بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن السحر والبداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ومسح راسه] من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقذال والغودين والمسح لغة امرار شي بشي كما في المقياس وكذا في الشريعة الا ان الامرار شامل للحكمي كما ان الشي للمبتل وغير اليد فانه لو سقط خرقة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزاه من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فما قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شي

كما في التلويح انه المس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزي عنه اصابة الرأس شي
 غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بشي مبتل من ماء مأخوذ للمسح بقربنة ما يأتي في
 مسح الاذن فلا يمسح ببطل باق في الالة بعد مسح عضو او غسله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو
 كما في الزاهدي وكلامه مشير الى انه لو مسح على الوقاية لم يجز وان وصل البلة الى الشعر كما قال بعضهم
 وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان النية لم يشترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح
 فقد جاز الا ان من السنة البداية من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه يمسح ثلاث
 رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل
 المراد اصغر اصابع اليد كما في السراجية [و] مسح [كل ما يستر البشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجلد فان
 باطنه الادمة [من] جميع اجزاء [اللحية] فان المفرد المعروف اذا وقع مضافا اليه لكل فهو لاستغراق اجزائه
 واللحية بالكسر شعر نبت على الذقن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح
 على ما في الذقن لا غير على ما روي عن محمد رح او ما على الخدين لا غير على ما روي عن ابي حنيفة
 رح وبه اخذ ابو اليسر كما في الصلوة المشعودي والاول اولى من حيث انها على الثاني مجازا وما عليه
 وعلى الخدين على ما روي عن الائمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية
 وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي
 مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رح ان مسحها
 سنة وكلامه مشير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرئية والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتف بذكر
 اللحية والى ان الشارب والحاجب يغسلان بلا اتصال الماء الى ما تحتهما وفي اللان يصل الى ما
 تحت الشارب كما في البخارئة والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه
 يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وشريعة مشتركة بين
 ما صدر عن النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلا امر وجوب وهي نوعان سنة هدى
 ويقال لها السنة الموكدة كالاذان والاقامة والسنن المروية والمضمضة والاستنشاق على رأى وحكمه
 كالواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يغتاب وسنن الزوايد كاذان المنفرد والسواك
 والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملابس فان الكل غير
 مختص [البداية] الصواب الهمزة كما في المغرب [بالتسمية] اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار
 المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن لو ردد
 الاثار فيهما كما في الكشف وعن الوبري يتعوز ثم يمسح كما في الزاهدي وهو ادب في ظاهر الرواية لكن
 الصحيح ما ذكر كما في الظهيرية واما الاستنجاء والبسملة قبله او بعده فسيجي في آخر الكتاب [و] البداية [بغسل
 يديه الى رسغيه] المضمين والسكون موصل الكف الى الساعد والغاية داخله قياسا على المرافق واما اعيد

الباء للاشعار بكمال المقارنة بينه وبين التسمية [ثلاثا] بالف مكتوبة من الغسلات او الامرات [للمستيقظ]
بفتح القاف وان اشتهر كسرهما لموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخلو عن شيء وظاهره
انه سنة في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المستصفى او للاقتداء
بمحمد في الأصل فياخذ الائن الصغير بشماله ويصب على يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في الكبير
اليسرى بلا كف والاستعمل الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاعتراف
ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالصب فان لم يوجد اعترف بالمد يد وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء بفيه
وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [واسننه] [السواك] اي الاستياك كما في المقائيس وغيره
فلا حذف والمراد امرار المسواك طولا على ظاهر عرض السن الايمن الاعلى ثم اسفل ثم الايسر كذلك ثم على
وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وتحت المسواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه
يورث البواسير ولا يستاك بطرفي المسواك ولا يمض لانه يورث العمى واذا استيك يغسل والا فالشيطان
يستاك به ولا يوضع عرضا بل ينصب والا فخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم
من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته
ولم يختص بالوضوء كما قيل بل سنة علاحة على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المشارع
انه يستحب وهو الاصح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه
عند قصد التوضي فيسن او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويرويه ما في الصحيحين انه قال صلى الله
عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهن بالسواك عند كل صلاة وقد ضح من غير طريق للحاكم ركعتان
بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيستاك حالة المضمضة
كما في النهاية واصله من الزيتون فان منه سواك الانبياء كما في البنايع او من خشب الخوخ او
الثوت او اصل الشوك كما في صلاة المسعودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مرفي
غلظ الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صرح به في كتب
الشافعي مخرج وقال الحكيم الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالغيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء
الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام والمهجة لا يقومان
مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور ولكنهم قالوا بالقيام عند الفقدان [وغسل فمه] ثلاث مرات [جميعا]
اي بثلاث غرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل [كانفه] اي
مثلي غسل انفه ثلاثا جميعا ولعله بيان السنة والا جاز ان يمضمض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية
وان يمضمض بكف ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغراقية لافاد المبالغة المسنونة بان يغرغر وقيل يكثر الماء
حتى يملأ الفم ويستنشق وقيل يجذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيد باليد اليمنى
او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء مشعر بان

لا يدخل اصبعه في فمه وانفه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كمال الزن ويسبي الكل في المحيط
واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنتان موكدتان تاركهما آثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا
بدونهما للوضوء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهور الكف
الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المضمورات انه
سنة عند ابي يوسف رح واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما [و] تخليل [الاصابع] اي
ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احده من اليدين في الاخرى ويدخل خنصر اليسرى
مبتداء من خنصر رجله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للقاضي
ويستحب ان يخلل من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل]
اي تصغير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثالثا بان يغسل مرتين اخرين غير الغرض والثانية والثالثة سنة كما
في الزاهدي وقيل ان الثانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة سنة والثانية دونهما في الفضيلة كما
في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان التثليث فرض كما في المنية ويكره الزيادة على التثليث كما في الزبدة وفي النظم
لوزاد على التثليث ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للوضوء فهو آثم وفي المحيط لو توضاء مرة لغرة الماء
او البرد او الحاجة لا ياثم ولا في اياهم وقيل ان اعتاد يكره والا فلا [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء
واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة
فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكيفية ان يبل
اليك ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمدهما الى قفاه ثم
يضع كفيه فقط ويمسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ وعنه وعن بعض رح انه يبلأ من اعلى رأسه فيمد
الى مقدم جبهته ثم الى قفاه وذكر الامام الضغار انه يبدأ بمقدم الرأس ويجريهما الى مؤخرة ثم يعيدهما
الى مقدمه ولا تكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ما دام على العضو لا يصير الماء مستعملا كذا
في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمدهما الى قفاه [و] مسح
[الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال
الاصبع في الصمغ ليس بعنة والمشهور انه ادب [بما] اي جاء ماخوذ لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد
كما في المحيط لكن في الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه
وخارجهما مع الرأس [والنية] بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصد الى الفعل له تعالى وحده
واريد ههنا قصور جواز الصلوة له تعالى واشربوه الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها
لم تجز به وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا
الوضوء ومثلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يسن عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي
رح وانما اخرجت لرعاية التناسب فان في خزانة الفقه ومختصر القدوري والاختيار وغيرها انها كالسنن

بعد ما مستحبة [والترتيب] أي غسل كل من هذه الاعضاء في زمان يليق به فيبدأ باليد إلى الرسغ ثم بالقدم ثم بالانف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرافق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط [والولاء] بالكسر لغة المتابعة وشرعا متابعة فعل لفعل بحيث لا يجف العضو الاوّل عند امتدال الهواء فلوجف الوجه أو اليد بالمدّيل قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في الشكفة والاختبار والمصنف من أن لا يشتغل بين الافعال بغيرها فإنه على هذا الوجه لو جفّ لترك ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدي [ومستحبة] مصدر فيكون موافقا لما قبل ويحتمل أن يكون صفة والاستحباب كالندب والتطوع والنقل ما فعل النبي عم مرة وتركه أخرى فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة وأما سمي بها لاختيار الشارع إياه على المباح ودعاية إليه وكونه غير واجب وزيدته على غيره الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوبا بالحزم أو بغير الحزم فيشمل الغرض والسنة والندب وعلى كونه غير الحزم فيشمل الآخرين فقط [التيامن] في الاصل اخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد ههنا غسل اليد اليمنى أولا وكذا الرجل وأما الخدان والاذنان فدفعيان وأما خص لانه عام في لبس التوب والخف ودخول المسجد والمواكب والاكتحال وتقليم الاظفار وقص الشارب ومشط الشعر ورتف الابط وحلق الرأس والخروج من الخلاء والاكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب اصحابنا متفرقا [ومسح الرقبة] والعنق بظاهر كفيه كما في النظم المبطل بالماء الجديدا كما في المنية وليس في اصله رواية عن المنقذيين فقال بعض المشايخ انه اذ ب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند الاكثرين سنة كما في المحيط وليس بمسنة ولا اذ ب كما في قاضيخان وفي الاكتفاء اشعار بان مسح الحلقوم ليس بادب وفي النهاية انه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرعا فيما ينافيه فقال [وناقضه] أي مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وان كان اصله فك تاليف الجسم [ما خرج] أي الخارج بنفسه أو بالاخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر [من] احد [السبيلين] أي القبل والدبر سواء كان معتادا أو غير معتاد كالردة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المص والتفصيل ان الخارج اما من الدبر أو القبل اما الاول فهو ناقض معتادا كان أو غير معتاد عينا أو ريحا حيوانا أو جمادا وأما الثاني فالمعتاد منه حدث بالاجماع وأما غير المعتاد فليس يحدث عند العامة وعن محمد رح انه حدث وإليه ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قيل لكن فيه انه لو اطر في احليله دهنًا ثم عاد لم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضيخان وفيه اشعار بأنه اذا ظهر شبيه من البول أو الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فانه خارج [أو] ما خرج بنفسه أو بالاخراج [من غيره] أي غير ذلك السبيلين فاجرى الضمير مجرى اسم الإشارة [ان كان]

الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الثقفة عين النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر فيهما وإنما قولهم شيء نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشف والاساس وعن محمد رح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينتقض كما في النمر تاشي [سأل] ذلك النجس بان لا ينصل كما في العمان ويؤيده ما في المقاييس ان تركيبه يدل على جريان وامتناد [إلى ما يطهر] من التطهير: التطهري موضع ينظف في الوضوء او الغسل واحترز بقوله نجس عن نحو الدمع والبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرق الخمار فانه نجس فيكون ناقضاً على ما يأتي وبقوله سأل عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشف الدم ثم حرج ثم نشف ثانياً ثم رثم وهو يقال لو تركه لا يسيل في غالب الظن أو عض شيئاً أو غلغل أسنانه أو أدخل أصبعه في أنفه فرأى أثر الدم على شيء منها أو استنشر فخرج الدم العلق من أنفه أو غرز شوكة أو إبرة فظهر الدم وصار أكبر من رأس الجرح بلا ميلان فان شيئاً منها غير ناقض للوضوء كذا في المحيط وأما اذا تجاوز ولو بالأخراج لكان ناقضاً كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قيل في الكلام اتارة إلى أنه لو أخرج لم ينتقض ففاسد لانه لزم منه ان لو أخرج الريح أو الغائط أو غيرهما من السبيلين لكان غير ناقض وبقوله إلى ما يطهر عما اذا غرز شيئاً في جانب العين فسال منه إلى جانب آخر أو نزل الدم إلى الأنف فسد إلا ان منه حتى لا ينزل منه أو تورم رأس الجرح فظهر به قيح أو نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينتقض وعن الحسن ان ماء النقطة غير ناقض قال الكلوثي فيه توسعة لمن به جرب أو جدرى أو مجل كذا في الزايد ولتشد بالرباط فابتل فان نفذ الببل إلى الخارج فنقض كما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت الأسنان دم رقيق أحمر كما في المحيط وأعلم ان ما ذكره ينتقض بما اذا تقاطر دم كثير متلا من ورم أو ماصلب من الأنف أو من العين فانه ناقض ولو لم يسل إلى ما يطهر لعدم تحقق الامتناد بالنسبة إلى ما يطهر فلا يتعلق الجار بقوله سأل كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه الميلان ح ولا سنن رآك قوله سأل فحق العبارة ناقضه خروج النجس ثم لما كان بعض أنواع النواقض الخارجة من غيره مما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [و] ناقضه [القيح] كما اشيع وزنه مصدر فاء ما اكمل يقى إذا القاه [دماً] مفعول به له وان كان معرفاً باللام فان أعماله مجوز عند الخليل وسيبويه كما ذكر الرضي وجعله حالاً من القيح بمعنى الاسم خلاف الأصل للاحتياج إلى حذف النروج على ما زعم والميل إلى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رقيقاً] أي سائلاً ان أحمر به البزاق لعاب القم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلاً من الراس أو صاعداً من المعدة ملاء القم أولاً ومنه عندة وأما عند محمد رح فان كان صاعداً ملاء القم ينتقض وإلا فلا وقول أبي يوسف رح مضطرب كما في المحيط [لا] أي غير ناقض هذا القيح ان اصفر البزاق [به] بان غلب على الدم وإنما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله إشعاراً بأنه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينتقض في رواية الأصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميداني اني امره بأعادة الموضوع احتياطا وهو باق على
 الموضوع الاول كما في المحيط [و] ناقضه [القبح غيره] اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاما
 او دما منجمدا او سوداء مختلقة [ان ملا] غيره [الفم] بان يعجزه عن الصمساك وقيل
 عن الكلام وقيل من تغطية الفم كما في الزاهدي وقيل ان يعلم الناظر ان في فيه شيئا وقيل بغرض الي
 رأي صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا قاء مرة فان قاء مرارا لم يذكر في ظاهر الرواية ومعني
 النوادر انه يجمع محمد رح ان اتحد الغثيان وابو يوسف رح المجلس وابو علي دقاق مطلقا كما في
 المحيط والاول اصح كما في المضمرات وعن الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعة لم ينقض لانه
 ظاهر كما في الزاهدي وفي المنية اذا قاء دودة كبيرة لم ينقض [لا] اي غير ناقض القبح
 [بلغما] وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [اصلا] سواء كان صاعدا او نازلا
 ملاء الفم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف رح وايه ذهب الطحاري حتى قال يكره ان يرخل
 البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على
 الصاعد ومنهم من اثبت في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قاء متحدا فان قاء
 مختلفين دما وطعاما او بلغما ملاء الفم فالعبرة للغالب ولو استويا اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي
 ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه
 فقال [وما ايس] من ذلك الخارج [يحدث] اقض لقلته اشار به الى ان الحدث قد يطلق على
 الناقض وان كان في الاصل عندهم النجاسة الحكيمة [ليس بنجس] بالفتح ولم يستحسن الكسر
 وان كان هو الرواية بمعني غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى
 الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمرات
 والمراد ما ليس بحدث اصلا بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من المحدث واصحاب الاعتدال ان
 انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [و] ناقضه [نوم متكى] متجافى المقعد عن الارض ام لا
 [الى ما لا ازيل لسقط] ذلك المتكى وهذه الكلية عند الطحاري وفي رواية عن ابي حنيفة
 رح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعدة على الارض والنوم استرخاء
 اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والاتكاء اعم من الاستناد والاعتماد بالظهر
 على شيء ومتعد بعلي دون الى فاجري مجراه ولم يضم الى الميل والا لانتقض بمجرد الميل الى
 ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكى على ذلك بلا ميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمين
 يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة الى ان نعاس المتكى غير ناقض فان نعاس المضطجع
 كذلك على ما قال الخلواتي وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة ما
 يقال حوله كان ناقضا وان كان يسهر عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع

راسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم والى انه لو نام قلدا فسقط الا انه انتبه قبل ان يصل
 الى الارض او عند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روي عن الشيخة روح وعليه الفتوى كما في الخلاصة
 والى ان نوم القاعد الراضع اليته على عقبه وقد صار شبه المكب على الرجح واضعاً بطنه على
 فخذيه غير ناقض عند محمد رح لانه يشترط الالتكاء على الغير خلافاً لابى يوسف رح في التعميم
 والى ان نوم القاعد المتماثل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتزكك
 كما في الزامدي والى ان نوم القائم والراكع والساجد مصلياً غير ناقض كذا في المحيط ولانقضاء زمن
 الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض [و] ناقضه [الاغماء]
 ضعف القوي لغلبة الداء فيدخل فيه الغشي بالضم والكون تعطل القوي المحركة والحساسة
 لضعف القلب من الجوع او الروع او غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العسل وحلوه عند
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار صذر الشهيد والصحيح ما نقل عن الامام
 الحلواني ان يدخل في بعض مشيه تحرك كما في المضمرات [والجنون] صاحبه ملوب العقل
 بخلاف الاغماء فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان التلبيل من كل منهما ناقض لانه فرق النوم
 مقطوعاً كما في الزامدي فالإكتفاء به عنهما اولى [وحققة بالغ] سواء كان ياقظاً او نائماً امداً
 او ناسياً مغتسلًا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمغتسل غير ناقضة كذا
 في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لأخراج النائم والحققة الضحك وهو ان يقول قد قد كما ذكره
 الطهرى وظاهره مشعر بالتردد الا ان اكثرهم انها ما يكون مسموعاً ولا غير مسموعاً
 مسموعاً له فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا
 في المحيط وشار الى ان التعميم وهو ان يبدو فيه استانه بلا صوت غير ناقض والى انها من
 الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر الباطنة لانه من الاحكام
 المشتركة [في صلوة] صفة اي حقيقة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافلة في المصر او غيره ولو
 ركبا كما قالوا وما عنده فقي النافلة في المصر لم ينقض لانه ليس في الصلوة فاحترز بها عما
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة [مطلقة] اي حقيقة او غير مقيدة فخرج بها
 صلوة الجنابة لاصحالة التلاوة كما ظن [والمباشرة الفاحشة] في الشريعة تماس احد الفرجين
 منهما الآخر متجردين مع الانتشار بلا التقاء الخنثانين من المبسوط والمصفى ومنهم من لم يشترط
 مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينقض طهارتها وان لم ينتشر الله ولا يكون
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما في المنية وهذا عند الشيعين واما عند محمد
 رح فغير ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط
 وهو الصحيح كما في التفتة وعن اصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور شيعي وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاكتفاء اشعار بان وطى اليهيمة والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل
الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا اقضى بشرته الى
بشرتها فهو بمعنى الملامسة ولذا قال شرف الائمة المكي الملامسة الفاحشة فهي ما قبح من الاقوال
والافعال [لا] اي غير ناقض [مس] بشرة [المرأة] بشرة الرجل او بالعكس سواء
كانت محرما او لا بشهوة او لا و سواء كان اللامس يدا او غيرها والمس ادراك بظاهر البشرة
كاللمس والمرأة مونث المرء اي الرجل وهي اسم المبالغة كهو [والذكر] اي لأمس الرجل
ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف والاولى بالذكر
الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رح على انه يتوهم ان ينقض مس غيره وفي
النظم ان مس المرأة والذكر مكروه والمتبادر من اضافة النقص الى المذكورات انه ليس
سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في النهاية *
[فرض الغسل] بضمين والسكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس او من
الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل
الا في اغسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والواغب وغيره ان الاغتسال
غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطابقة مقصور بالسمع فان الافتعال لم يوضع للمطابقة
كما ذكره الرضي [غسل فمه وانفه] بالتخصيص فانهما غير داخليين في البدن مع المبالغة في نظافتهما
فان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بانه لو شرب الماء
على وجه السنة لم يكن كافية وبانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو
الاحوط كما في الخلاصة ولو كان سنة مجزوا فبقي فيه طعام او كان في انفه درن رطب لم يمنع بخلاف
اليابس كما في الزاهدي واكونه بصدور فرض مطلق الغسل لم يذكر تخليل اللحية الواجبة في
الجنابة [و] غسل ظاهر [كل البدن] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو مكتحلة بالكل
على النجس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر الصرام والصباغ والعجان والطيان يمنع
وقيل لا يمنع ولا يحرك الخاتم الضيق على ما روي عن الائمة الثلث رح كما في قاضينان
ويحرك القرط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الايصال ويدخل الاصبع في الصرة والماء
في القلفة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدي وفي الغسل اشعار بان
التسبيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان اصابه بلا لمالة اجزؤه
كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن
ابي يوسف رح كما في الزاهدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخلة
في الحكم وان كانت خارجة لغة فان البدن من المنكب الى الالية كما في المغرب والمقاييس

وعبرهما واليه اشير عن محمد رح في عدة المحيط والمخيرة [وسنته ان يعسل يديه]
الى الربغ ثلثا [و فرجه] اي ثم فرجه بان يغيض الماء بيد اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى
ينقعه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي [ويزيل] عن كل
موضع من بدنه [النجاسة] اي نجاسة حقيقية انكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة
بعد الفرج كما هو ظاهر اية والكافي او معترضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي واليد اشار
الفاصم في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقليم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ
على نحو ما قلنا وذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [تم] ان [يتوضأ] اي يتم سائر اعمال الوضوء من
المستحبات والسنة والفرائض كما مر فينبوي الغسل ويسمي ويمسح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية
وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما في الجلابي [الا] غسل
[رجليه] اتراتعين في المستنقع لما سيأتي وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على
لوح او حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي واجل وجهه ان الاحتراز
عن الخلاف في الماء المستعمل وان كان الماء ليس بمستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا [ثم يغيض]
اي يصب [الماء] اي من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية اوطال وقيل عشرة و
وطان للوضوء والال اصح والتقدير ليس بلام حتى جاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما في
المضمومات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع [على بدنه ثلثا]
فيبدأ بمسكه الايمن ثلثا ثم باليسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايمن ثم الرأس
ثم اليسر وقيل بالرأس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه يغسل الفرج
برطل والوجه واليد برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة اوطال كما في شرح الطحاوي
واعلم ان نقل البتل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لا في الوضوء ويجوز
نقله من عضو اليه في كليهما كما في الشرازة [تم يغسل رجليه] في مكان آخر طاهر [لا في] المكان
[المستنقع] بالجمع اي المجتمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بانه لو انغمس في الماء الجاري
جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لاكمل السنة كما في
الزاهدي [ويكفي للذات] اي لامرأة ذات الشعر [الضفيرة] اي المنسوج فهي في الاصل فيل
بمعنى مفعول والثناء للمبالغة او النقل الى الزوايب [ان يتل اصلها] اي بلغ الماء اصول شعرها
وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظاهرة المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار
كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكفي لذي الضفيرة فنقضها وقيل يكفي وفي البقالي الصحيح
انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها اذا نقضت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي لذي اللحية
لعدم التخرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها

عن زوجها كما في المنية [وموجبه] بالكسري شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة
الا ان الغسل مستحب عقيب الجنابة والا فربما يعفن البدن فتأذى به الملائكة كما في الشفاء [انزال
مني] اي خروجه عن القبل كما في البيهقي وانما أثره على الخروج تبركا بعبارته صلى الله عليه وسلم
كمحمد رح في المبسوط والمني بكسر النون مشددا وقد يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في
المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظم ان الحمل لا يكون الا من المائين فما في الصباح والنهاية
انه ماء الرجل فليس للتقييد كقولهم انه ماء ايض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجال
واليه ذهب المحققون من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المني الى الفرج
الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهدي [ذي دق] اي سيلان
بسرة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من
بين الصلب والترائب [و] ذي [شهوة] اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده
والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج
بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان عنده يغتسل بخروجه على كل حال
كما في المحيط [عند الانفصال] عن الظهر او التريبة ظرف الشهوة فلز جامع فيما دون الفرج او
استمنى بكفه ار نظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاخل احليله حتى
سكنت شهوته ثم خرج المني او اغتسل بعن الوطي بلا نوم وبول ثم امنى يجب الغسل وهذا
عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في الزاهدي وغيره والحلف (بن ايوب) وبه نأخذ كما في
التوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر رح خلافا للشيوخين ولو بال او نام او مشى
ثم اغتسل ثم خرج بقية المني لم يجب اتفاقا [وغيبة] تمام [حشفة] من رأس الذكر الى المقطع
وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [في قبل او دبر]
باربع ضمات وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى
حلق قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غلب فيه اقل منها
لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالي انه
غير موجب خلافا لهما والى انها من الخصى لو غابت وجب كما في قاضخان والى انها لو لغت
بثوب او غيره لم يجب كما في الجلابي والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا
تصير نفسا بخروج البول منها صرح به في الخلاصة [على الفاعل] الواطني ظرف موجبه فلا ضرورة
الى الحذف [والمفعول] المرطوه وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف فلز كانا واحدا هما غير مكلف
كالصغير المجنون لم يجب كما في الجلابي وكذا المراقق والمراقة والكافر اذا اسلم كما في المحيط
ولا يرد راطي البهيمه لان حكمه يأتي واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة الحشفة تقوم

مقامه لخشائه فموجب الغسل موجب الوضوء [ورؤية المستيقظ] ولو صبيا وفيه خلاف والاحتياط
 في الوجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحيض كما في المحيط [المني] اي شيئا يتيقن انه مني
 سواء كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح تعالى
 واما عند ابي يوسف رح تعالى فلا غسل عليه اذا لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي [او
 المني] اي شيئا يشك فيه انه مني او مذي تذكر الاحتلام او لا وهذا عندهما وكذا عند ابي
 يوسف رح اذا تذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره انه واجب عنده
 فلعن عنه روايتين كما في الحقايق واما قلنا بلام العهد والمذي المشكوك لانا لانوجب الغسل
 بالمذي اصلا بل بالمني لانه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المذي المشكوك
 لاحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار بانه لو يتيقن بالمذي لم يجب تذكر الاحتلام
 ام لا وهذا عندهم على ما في المصنف عن المختلفات لكن في المحيط وغيره انه واجب حينئذ
 وبان لا دخل لانتشار الالة قبل النوم وفي النوادر عن محمد رح انها لو انتشرت قبله بلا تذكر
 الاحتلام لم يجب الغسل الا اذا تيقن انه مني وقال الجلواني انه مما لا بد من حفظه كما في
 المحيط والرازي وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل به والرؤية الابصار والعمي
 عذر غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير مجوز عند الجمهور
 وتدخل في المستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا واحترز بقوله رؤية المستيقظ
 المذي عن رؤية المقيق والمصاحي المذي بعد الاغماء والسكر فانه غير موجب لكن رويتهما
 المني موجبة كما في الخلاصة وبقره المني والمذي عن الردي فانه غير موجب عندهم
 وان تذكر الاحتلام كما في الحقايق والمذي والردي بالنسكين وقيل بالتشديد فالاول
 ما يخرج عند الملاعبة والناني بعد المول كما في الصياح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع
 ثم بال فاغتسل ثم خرج منه شيء لزج فهو ردي [وانقطاع السبب] على انقطاع العادة او
 التلثة الى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار يتمكن على الاغتسال والتحريم لان بدون
 ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة واما في الكتابة فالمعتبر نفس الانقطاع كما
 في انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم
 المبتدأة دون العشرة فوق التلثة وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض
 المشايخ وارجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا
 نفس الانقطاع وفي شهيد الكرمانى انه نفس الحيض الا ان الغسل غير مفيد فتأخر الى الانقطاع
 [وانقطاع النفاس] كالحيض فيما فصلنا وفيه اشعار بان لو وارت ولم ترد ما لم يجب الغسل
 كما قال ابو يوسف رح وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند ابي حنيفة رح وبه اخذ

اكثرهم ووجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط [لا] اي غير موجب له [وطى بهيمة] بالهمزة
اي جماعها وان كان في الاصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا يطق له كما في المفردات [بلا انزال]
اي بغير خروج المنى فالباء عامل في الانزال على الاصح ولا للتبرية بمعنى غير كما ذكره السيرافي
والهيئة كالبهيمة الا انه لم يذكر لظهورها [وسن] اي دووم عليه بلا عتاب فيكون من سنن
الزوائد ويحتمل ان يكون من المستحبات ليرافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلابي لكنه
يخالف المحيط [للجمعة] اي ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلوتها كما قال ابو يوسف رح
لانها افضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وعنه انه لهما جميعاً كما في شرح الطحاوي والاول
قول الحسن ورواية عن الصاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بانه لو اغتسل بعد الصلوة
لعمل سنة وفيه اختلاف بين الحسن وابو يوسف رح كما في التحفة وغيرها لكن في جمعة المحيط
وقاضيهان انه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهدي والجلابي عن اصحابنا انه لو اغتسل يوم الخميس
او ليلة الجمعة يعمل بها لانه حصل دفع الراجحة المقصود منه [والعيد] اي لهذين اليومين
وفيه اختلاف الحسن وابي يوسف رح كما في التحفة وسيأتي تمامه في فصله [والاحرام] اي
للاحرام عند ارادته [و] يرم [عرفة] هكذا اطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في المشرح
انه سنة بعرفات واليه اشار في المضمرات واعلم انه يستحب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ بغير
الاختلام وفاق كما في التحفة وكذا غسل الحجامة وليلة البراءة والقدر وعرفة والكافر اذا اسلم واما
الجنب فواجب كما في خزائن الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كماء
المبار ومقيد محتاج الى قيد كماء الثمار والاول يزيل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كما قال
الفقيه وغيره انه لا يزيل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح واما ماء اختلط مائع به فان غلب
فمطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ويترواً] بالضمة اي
يطهر اعضاء الوضوء [بماء السماء] اي بماء نزل من هذه المظلة والسحاب سواء كان في الهواء
او ساكناً على وجه الارض او جارياً فلا يترواً بالثلج الا اذا تقاطر وعن الصالحين انه يترواً
به والاول هو الصحيح كما في الظهيرية [و] ماء [الارض] اي ماء يكون في اعماق الارض كماء
الابار او على وجهها جارياً كالانهار او ساكناً كالحياض فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يترواً
بالماء الزاكن ولو كان اكثر من عشرين في عشر كما في المحيط واما خص التوضي مع انه مهزول لمطلق
الحدث وكذا البحث اكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا ينبغي ان الكل نكزل من السماء فلو اكتفى
به لكفى [وان تغير] اي حال كونه تغير ذلك المائين لونا وريحا وطعماً [بالمكث] بحركات
الميم الاقامة كما ذكره ابن مالك وفيه اشارة الى انه لو ظن التغيير بالنجاسة لم يترواً به كما في
المحيط وفيه اشعار بانه لا باس بظن التغيير بالمكث الا انه خلاف اشعار المتن [او اختلط به]

بالطبخ او غيره [طاهر] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النظافة او لا كالخراج والتمر
 والصابون وورق الشير [الا اذا اخوجه] افي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع
 الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [عن طمع] جنس [الماء] اي من صفته الاصلية التي هي الرقة
 فلا يتوضأ بماء السيل او غيره اذا كان نقيما وفيه اشعار بانه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما
 قال ابو يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وروى عن ابي يوسف رح واشهر قول محمد
 رح ان المعتبر هو اللون والادل هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية
 الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والشل وماء
 الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقا لونا وتفاوتا طعما كماء البطيخ والثمار والانبذة فالعبرة
 لغلبة الطعم وان توافقا لونا وطعما كماء الكرم ولغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء
 [او] اذا [غيره طبخا] او غير طبخ الطاهر الماء للاكل او الشرب او التدابي او غيره [رهو] اي والحال
 ان ذلك الطاهر [مما لا يقصد به النظافة] هو المرق وماء الباقلي المطبوخ وفيه اشارة الى
 ان العلة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبخ الاس
 ام السدر او الاشنان في الماء وتغير لونه توضحاً به اذا كان رقيقاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست
 قطعية كما مر والكلام مشعر بانه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير المذكورين كان ظهور
 ومافي الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزاهدي واليه اشير في المضممرات
 فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [وان اختلط به] اي بذلك الماء [السجس]
 بالفتح [فان كان] الماء [جارياً] في عرف الناس وقيل هو ما يحمل تيباً وان قل وقيل ما يذهب
 بتبته وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابي يوسف بالاغتراف والاصح
 هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري ماء الثلج اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفتت
 واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطر حين يبطر حتى
 لو اصاب التوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينجس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى
 لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم ينجس قيل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامة المشايخ انه
 اذا دخل الماء من الانبوب والاغتراف متدارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير
 الاغتراف المدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين كما في الزاهدي [او] كان وجه
 الماء [عشراً] بالسكون والتانيث لحذف التميز الذراع كما في شرب الكرمانى او لتانيث
 كما في المغرب [في عشر] اي مضروباً فيه فيكون دزرة اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقاريل وبه
 نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل اثني عشر في اثني عشر وقيل
 ثمان في ثمان ومثله عن محمد رح كذا في شرح الطحاوي ومثله عن ابي يوسف رح وقيل

مبعأ في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد بن روح كما في النظم وهذا في المربع وأما في المدور فيستمرط
 ان يكون درره ثمانية واربعين ذراعا وقيل اربعا واربعين في الاول احوط كما في الكبرى وقيل ستة
 وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق الحوض المربع
 داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان
 وفي قاضيان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع قائمة في كل مرة كما في الرازي
 او في المرة السابعة كما في الكرمانى او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمورات وفي النهاية
 الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه
 الماء ثمانية في ثمان بذراع زماننا ثمانية قبضات وثلاث اصابع لكان عشرا في عشر على هذا القول والاطلاق
 مشعر بأنه لو اتصل في الارض ذراع او في الحوض طحلب او كان فيه قطع خشب او جمد يتحرك بتحريك
 الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي [لا ينحسر] اي لا ينكشف [ارضه] اي ارض الماء الذي يكون
 عشرا في عشر والاضافة للعهد بالغرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشرا في عشر وهذا
 قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل
 ما يبلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مغروض الى الناظر كما في حاشية الهداية
 والعشر في العشر اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ماله طول بلا غرض بحيث لو ضم اليه صار
 عشرا في عشر فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذلك بئر عميق مائتا عشر في الاصح
 وروي ان الماء في البئر اذا كان بقدر ماء الحوض الكميزام ينحسر كما في المنية وهو على ما اختاره
 من المقدارين والعمق الذي هو خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلث مائة واثنان عشر منا من الماء
 الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طول او عرضا وعمقا ذراعان وثلثة ارباع ذراع ونصف اصبع
 تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً [لا ينحسر] ولا يتغير عما عليه من الطهورية ذلك الماء الذي
 كان جاريا او عشرا في عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيان
 والى جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواز من
 الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعا في اربع او اكثر وعليه
 الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عينا هي سبع في سبع او خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه
 الفتوى كما في اليتيمة وغيرها [الا اذا غير] اي يكون مطهرا في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك
 النجس [طعمه] اي طعم ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرا في عشر والطعم بفتح الميم ما يوديه
 ذوق الشيء من حلالة او مرارة او غيرها [او لونه او ريحه] فانه ينحسر الا اذا خرج منه شيء
 يورث الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يفتى
 كما في الزاهدي والاول اصح تيسيرا للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض والماء

الجاري كما في عامة المتداولات كالحيط والخيرة والخلصة وقاضيان وغيرها فلو سد جيفة نهيرة وجرى الماء تحتها وفوقها لم ينجس. الا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المضمورات عن اصحاب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد رح انه عشرين في عشر والصحيح عن ابي حنيفة رح انه مكيول الى غلبة الظن فانها كاليقين في وجوب العمل به ومحمد رح رجح الى قوله وعن ابي يوسف رح ان اكراد كالجاري لا ينجس الا بالتغير [وان لم يكن الماء] المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه [ينجس] ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافات مذكورة في عشرين في عشر كما في الظهيرية ولا يشفى انه لو فوض هذا الحكم الى مفهوم لكان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما في المنيّة [ولا بأس] اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يفتقر الى نفيها في مطالها والذا قيل في لانس باس اي باس قليل وهذا اكثري لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في صوم النهاية [موت مائي المولد] اي ما يكون تولده ومتواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم سائل ينجس اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالد في غيره فلم ينجس كالبط والاوز والحية كما في شرح الطحاري لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينجس وكذا في الماء كبيرا لا صغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء او مائع آخر غير منجس وان تقطع وهذا اصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية واما في غيره فالسك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف [ولا] باس بموت [ما ليس له دم سائل] سواء مات في الماء او مائع آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجراد والذباب والذنبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء مص الدم اولا والاصح في العلق انه اذا مص الدم ينجسه كما في الرازي واما قيد بالسائل لان المعتبر عدم السيلاق لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية الهناية وغيرها لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان ما ظهر منها يبيض بالشمس والدم تسود ولا يشفى ان هذه السمكة مغنية عن الاولي والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب * ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيّد شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ولا يتوضأ] عطف على يتوضأ [بماء اعتصر] اي استخرج الماء بالعصر او بغيره بان دق دقا ناعما ثم استخرج منه الماء ودق وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انجب بنفي التوضي [من شجر] اي نبات فيتناول نحو اليباس وورق الهندباء [او تمر] اي فرع نبات

فيشمل نحو الرد وسائر الازهار و الاعتصار اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابي يوسف رح انه يتوضأ به و ينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الدابغة و البطيخ بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيذ التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به ح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في التمر تاشي وهو الصحيح كما في حاشية الهداية [ولا] يتوضأ [بماء استعمال] في غسل شيع من الاعضاء وان كان ما يلاني البشرة اقل فغسلته العضد ونحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغتسلاً كما في المحيط وهو الاصح كما في خزانة وكذا غسالة الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملاً عند محمد رح [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من تحوّل لصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة [اورفع الحدث] اي استعمال لغير القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ محدث ناوياً له يكون مستعملاً اتفاقاً كما اذا نوضأ ثانياً او غسل اليد حائضاً او غيرها قبل الطعام وبعد و اذا غسل المحدث الاعضاء للتبرّد يكون مستعملاً عندهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بخلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الرازي واما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعاً لظاهر الرأية وروى ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة رح انه طاهر غير ظهور وبه اخذ محمد و ابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ و الحسن عنه انه غليظ وبه اخذ و الى هذا الخلاف مال مشايخ بلخ و اما مشايخ العراق فقالوا انه طاهر غير ظهور بخلاف بين اصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابي حنيفة رح وهو الاقيس فلو وقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد رح كما في المحيط وغيره وفي نفي التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة الخبث به وبكره شربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الزاهدي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمر تاشي وفي اطلاق الاستعمال رمز الى انه لو غسل اعضائه لقربة الف مرة فالماء الاخير كالاول عندنا واما عند الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة و الى انه لو توضأ الصبي صار مستعملاً وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان متأثراً كما في المحيط و الى ان غسالة الجنب كالتوضي وفيه خلاف كما في الزبدة ويشير القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرهما مما ليس من اعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل الجمادات كالاثواب والقدور والقصاع والثمار كما اشير اليه في الخزانة وفي الاكتفاء اشعار بانه اذا زال عن العضو صار مستعملاً وهو الصحيح كما في الهداية والخزانة وهذا

مذهب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان
 وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ وظهر الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار
 كما في الخلاصة وذكر التمرثاشي ان لو تئثر عن العضو الى ثوبه لم ياخذ حكم الاستعمال
 بالاجماع * ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان انسب بفصل تطهير
 الإنجاس فقال [وكل اصاب] بالكسراي جلد غير مدبوغ كما في عامة الكتب كالتبائية والمغرب
 والصالح وغيرهما [دبغ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة الفتن والرطوبة بالادوية او حكمية
 بالتتريب والتشميس واللقاء في الريح [طهر] ولا يعود نجسا بالابتلال في التحقيق اتفاقا
 وفي الحكمي على الاصح كما في المضمرات وهذا لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس
 وكذا لحم جلده كما في الخزائفة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا
 الكرش وعن ابي يوسف رح انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدية وفي تنكير الاماب
 اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالدبغ الا انه يوهم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر
 [الاجلد] اي قشر بدن [التنزير] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في المغائيب وعن
 ابي يوسف رح انه يطهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للمصاحبين ففي كونه
 نجس العين خلاف كما في الزاهدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الحية والقردة يطهر
 به وفيه خلاف كما في الخزائفة [و] جلد [الادمي] اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من
 اولاده عم ولو كافرا فانه لا يطهر به لئلا يهتعمل شرفا له وفي الخزائفة انه طهر في الحقيقة
 الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحتماله وفي الزاهدي انه لا يقبل الدباغة [وما] اي حيوان
 [طهر جلده بالدبغ طهر] ذلك الحيوان جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح
 الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلده
 لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا [بالذكر] الشرعية الذبح من الامل مع التسمية فلو ذبح
 حمارا مجوسا لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم عمدا لم يطهر على الصحيح
 كما في المنية وظاهرة يدل على شموله الاختيارية بين اللبنة واللحمين والضرورة اي موضع اتفق واليه
 اشار كلام القنية ولا يشكل طهارة الحيوان بما يبقى نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وما
 لا مدخل للمذكرة في طهارته اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من
 اجزاء الحيوان والمذكرة مطهرة لدسومة الشعور والعظام كما ياتي [وكذا] اي مثل جلده في الطهارة
 بالذكر [لحمه] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجلد لزم انتشار الضمير [وان لم يوكل] لحمه
 وانما خص بعل التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو
 الصحيح كما في الكافي [وما لا] يطهر جلده بالدبغ [فلا] يطهر ذلك الحيوان بالذكر قيل هذا

زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم
 معتبر في نص العقوبة كلاهم عن ربه يومئذ المحجوبون كما في حدود النهايه واما في الرواية
 فاكثري كما مر [وشعر الميتة] مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال روحه بلا تزكية [وعظمها]
 مثل القرن والحف والظلف [وعصبها] مثل السن على رأي والعصب اطناب المفاصل [طاهر] ذلك
 الثلاثة فاجزي الضمير مجرى اسم الإشارة والاطلاق مشير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند
 الحسن نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدي وفي الاضافة
 اشعار بان هذه الاشياء للحی طاهرة بالطريق الاول ومع هذا لو ترك الميتة لكان اولی والاشياء
 مقيدة باليبوسة بلا دسومة والا فنجسة كما في قاضيان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا
 للحيوانات في الاكثر افرد بالذكر فقال [وكذا] الشعر والعظم والعصب [للانسان] الميت طاهر
 وعن محمد رح لم يجز الصلوة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر و
 عظمه طاهر فحرم احتراماً حتى لو انطحن في الدقيق لم يוכל وعن ابن مقاتل انه يוכל وفي
 تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلاثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلاثة ان شعرة طاهر كما في
 الزاهدي * [بیر] وقع [فيها نجس] بالفتح كالبول والخمر ولو قطرة والعدرة وخرء الدجاجة وطبا
 كان اذ يابسا قليلا كان اذ كثيرا الا انه لو كان صلبا نحو بعر الابل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس
 بالقليل استحسنانا وطبا كان اذ يابسا صحيحا كان او منكسرا على الصحيح وينجس بالكثير قليل
 هو ثلث وعن محمد رح ما يأخذ ربع الماء وقيل كله كما في التحفة والصحيح انه ما استكثره الناس
 كما في الكافي واما الرث فنجس خلفا لابي يوسف رح في اليايس وذكر صدر الشهيد ان الرطب
 كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق البير يدل على ان ابار القرئ والامضار والغلات فيها سواء
 وهو الاصح كما في الزاهدي واحترزما اذا وقع فيها مخاط او بزاق فانه لم ينجس لكنه يكره كما
 في الزبدة [امات فيها] او في غيرها ثم وقع فيها [حيوان] غير مائي المولد وله دم سائل لما
 سبق وانه صرح في المشارع واطلاقه مشير الى ان صيغره وكبيوه سواء [انتفخ] اي تورم وتغير صفة
 حيوان ويرصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [او تفسخ] اي تقطع او سقط
 شعرة وانما لم يكتف عنه لثلا يتوهم انها اذا تفسخ لم يطهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لو وقع
 فيها ذنب الفارة او قطعة لحم الميتة ينزح كل مائها كما في قاضيان وغيره [او مات] مثل آدمي او شاة
 اي مات احدهما او مثله في الجنة نلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا
 وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان الجدي
 كالشاة وعنه انه والسحلة كاللجاجة كما في الزاهدي [ينزح كل مائها] خبر بيبر والاحسن الاكتفاء
 بالنزح فانه استقاء ماء البير سواء كان مسندا الى نفسها او مائها كما في المغرب على ان ليس في

الاساس والصباح الا الاول ولان تعرف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء و سياتي
 خلافه وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس الا ثم ينزح وفي الرازي لو وقع فيها عظم متلطح
 بالنجاسة وتعد اخراجه يطهر بالنزح وكان غسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر وعجزوا
 عن اخراجه فما دام فيها فنجسة فتكرت مدة يعلم انه استحالة وصار حماة وقيل مدة ستة اشهر
 وفي الاكتفاء اشعار بان النزح مطهر للبئر كلها والدلو والرشاء واليد تبعا قبل هذا في حق هذه
 البئر واما في حق غيرها فلا كذا الشهيد ذكره في المغني وقيل ينزح حماتها وقيل يطهر بدونه
 وبه نأخذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حيا لم ينزح كل مائها الا التذخير
 فان كان آدميا لم ينزح شيء كما اذا كان عصفورا او دجاجة او فارة او سنورا استحسانا كما في المحيط
 وهذا اذا لم يكن على المخرج ازغيرة نجاسة ولم يصل فمه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس
 بوصول الفم اليه صار كسورة كما في التحفة ففي المكررة عن ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء
 وسط وقيل عشرون وفي المشكوك نزح الكل كما في الرازي وهذا كله اذا لم يكن ماء البئر
 بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدة والقنية وعند الشيخين انها لم ينجس
 كالجاري كما في الخزانة ومثله في الرازي وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا وابو يوسف
 على انه كالجاري ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا فياسا نتركه بالاتار [ان
 امكن] النزح بسد منبع الماء متلا وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلئ الدلو منه او اكثر فلو غار
 الماء قبل النزح بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فعن محمد رح نزح عشرين وقال شداد
 انه طهر كما في الرازي وهو الصحيح كما في الخزانة ولو نزح عشرون ثم غار ثم عاد لم ينزح
 الباقي ولو زاد قبل النزح قبل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالي والمشتار
 انه لم يمتزج كما في الزبدة فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزح كله وقيل مقدار
 الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [والا] يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها [فقد ما فيها] نزح
 او فنزح قدره [بقول ذري بصارة] بفتح الواو والباء اي بقول رجلين صاحبي معرفة بمقدار الماء وهو
 قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فيكفي رجل واحد كما
 في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض الى راي المبتلي به وعنه مائة دلو عن ابي
 يوسف رح يتخذ حفيرة بقدرها فيملأ منها كما في الرازي وعن ابي حنيفة رح يمسح عمق
 البئر وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في العرض ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزبدة
 وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد ثلثمائة
 وبه يفتي كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما
 نزح لا غير ان الجميع الا انه يطهر ينزح البعض كما في التمر تاشي وهو غليظة ثم خفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الازل مما نزح عشرون في اخرى نزح منها عشرون و الثاني
تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالازل كما في المبسوط فلو انفصل
عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف رح كما في المحيط [وفي]
موت [نحو دجاجة] في الجثة كالسنهور والفاخته بلا تغيير ينزح [اربعون] دلو بطريق الايجاب
وفي خزنة الفقه خمسون [الى ستين] بطريق الاستحباب منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم
القيامة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح اربعون في الميت الكبير
وستون في الصغير كما في التمر تاشي وقيل بحسب البير وعن ابي يوسف رح في السنور ينزح
كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والكسر لغة والتاء الموحدة فيطلق على الذكر ايضا
[وفي] [نحو عصفور] كصعوة و سام ابرص و الفارة [نصف ذلك] اي عشرون الى ثلثين وعن
ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون وفي العشر كله كما في الزاهدي
وهذه المراتب الثلاث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحو الحلمة و الفارة الصغير الجثة
عشر دلاء وفي نحو الحمامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [دلو وسطا] تميز اربعون
وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للابار في البلاد وقيل دلو تلك البير وعن
ابي حنيفة رح دلو يسع صاعا كما في المحيط وقبل يسع خمسة امناء وقبل منوين والدلو
المنخرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدي وفيه اشعار بان مائها
نجس قبل النزح واختلفوا ان المتنجس ما نزح لا غير او الجميع الا انه لا يطهر بنزح البعض
كما في التمر تاشي [وغيره] اي غير الوسط فان الدلو مما يذكر ويونث [يحتسب به] اي يعتد
بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلا وهناك
دلو عظيم يسع عشرين دلو وسطا ثم نزح بمرة لكان كفاية قال القدوري هو احب الي وقال زفر
والحسن رحمه الله انه لم يحز كما في المحيط [ويتنحس] البير [من وقت الوقوع] اي وقوع
الميتة فيها كما في المشارع و شرح الطحاوي [ان علم] اذ ظن ذلك الوقت بلا خلاف [و الا] يعلم
فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفخ [فمئذ] اي مدة تنجسها [يوم و ليلة] فهو بمعنى جميع
المدة [وان انتفخ فمئذ] اي مدة تنجسها [ثلثة ايام و لياليها] الثلاثة [و قال] اي ابو يوسف
ومحمد رح [مئذ] اي اول تلك المدة زمان [وجد] و يتيقن هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفخا
او لا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عجن به و غسل و حكم الوضوء و الغسل سواء في القولين
و يفتي ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة و بقولهما فيما سواه و انما قيد بالبير لان الثوب
لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم و ليلة وعنه في الطري يوم و ليلة وفي
اليابس ثلثة ايام و الميتة لانه لو وقع فيها حي منذ ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفخ

اعيد صلوة ثلثة ايام عند الشيخين والا فصلوة يوم و ليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعد شي عند ابي يوسف رح الكل في الزاهدي [سور الاومي] ولو صغيرا ازحاضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا اتي عليه ساعات وليس شفته بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبرى لكن في المضمرات لو طال شارب لم يطهر وان شرب بعد ساعات ففي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورهما وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاناء او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيرها كما في المغرب [و] سور [الفرس طاهر] في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيره احب وعنه ان سورها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [و] سور [كل مأكول] مع الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سورها مكروه كما في الزاهدي وغيرها لانها غير مأكولة بدين السبس فكانها غير مأكولة [طاهر] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية [و] سور [سباع البهائم] من الاسد و المقلب والفيل وغيرها [نجس] لم يتوضأ به وعن ابي يوسف رح انه كبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو افتى مفت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجراء ذكره التمرناشي والسبع ماخوذ من السبع وهو القهر سمي به كل حيوان سالب قتال والبهيمة قد مرت [و] سور [الهرة مكروه] كراهة تنزيه او تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهة تنزيه عندهما و لم يكره عند ابي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن اذا اكلت الغارة فشربت فهو نجس بالاحماع واما لو شربت بعد ساعة لم ينجس عند ابي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الاهلية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكور مع انها داخلة في سواكن البيوت لانه لا خلاف ان سورها مختلف فيه [و] سور [الدجاجة المختلة] بالتشديد المرسله التي لا تعلف في البيت وقيل ما يصل منقارها الى ما تحت قدميها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وغيرها وقيل يكفي حبسها في بيت بحيث لا تجد عذرات وغيرها لانها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل البقر والابل لكان احسن [و] سور [سباع الطير] جمع الطيور من الصقور والنسر والحداة وغيرها مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما في التاشية وقيل اذا تيقن عدم تنجس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رح وبه اثنى المتأخرون

(ن) لانها تفتش الانجاس فيه اشارة الى انها لو كانت مجبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلف خارجة فم تجد نجاسة اصلا او في بيت والعلف فيه فانها لم تجد نجاسة غيرها ولا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تأكل لكنها تلتقط الحبوب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والابل الخ

كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصيادين كما في الزاهدي وسور [سواكن البيوت] من الحشرات كالحيّة والفأرة والعقرب والقنفذ مكرّره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكرره كراهة تنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع ساكنة كهوالك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ساكن فانه صفة غير المعامل كالمواضي جمع الماضي [مكرره] ذلك الاسار وحكم المكرره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما في قاضيان وسور [الحمار] الاهلي بقرنية المأكول [والبغل مشكوك فيه] اي في حكمه فقيل الشك في طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك في طهارته وطهوريته جميعا والادل هو الصحيح كما في قاضيان وعنهما سورها نجس وعند مجمل رح ان سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فمع نقول بالتبعية وفي كلام الامس دلالة على ان سور الانان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر الحسن رحمهم الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله [ويتوضأ به ويتيمم] اي يفعلهما جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الوضوء كما في الخلاصة وعند زفر وجب تقديمه والاحوط ان ينوي فيه [ان عدم غيره] فلا يتوضأ بسورهما ان وجد الماء [والعرق] من كل [كالسور] طهارة ونجاسة وكراهة وشك لكن قال الزاهدي ان عرق مدم من الخمر نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة كالخمر والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيان ان عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقهما نجس لكنه عفر في البدن والثوب وعن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة *

[فصل] مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للالفاظ او النقوش مع المحل مبني على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره انه القصد الى الصعيد لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيء [يخلف] ذلك [الوضوء] اي وضوء المحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قربة كما في المنية وفي كون المضارع خبرا للمعرف اشعار بقصر الخلفية على التيمم على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية من ابي يوسف رح وعنه انه يومي بغير طهارة للتشبه بالمصلين وعنه انه تيمم بالتراب النجس ويومي وعنه انه يركع ويسجد ثم يعين وقول محمد رح مضطرب كما في الزاهدي [والغسل] اي غسل الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للصلوة الواجبة او العنة لكن في الظهيرية ان الحائض لا يتيمم

لصلوة الجبارة والعبد اذا طهرت لاقبل من عشرة [عند العجز] اي عجز المتيمم [عن] استعمال [الماء]
اي ماء كاف لطهارته حتى ان السنب اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضائه او المحدث للوضوء تيمم ولم
يجب عليه صوره اليه الا اذا تيمم للجنبه ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء ح
لانه قدر على ماء كاف له وام يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنبه الى ان يجد ماء كافيا
للتسل كذا في شرح الطحاوي وغره وهذا صورة ما قال المص واما اذا كان مع الجنبه حدث يوجب
الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبه بالاتفاق فان مع فيه بمعنى بعد كما قالوا في قوله تعالى
ان مع العسر يسرا وبه ينحل ما في هذا المقام من الاسكال المشهور [لبعد] اي الماء عن المتيمم او
المتيمم عن الماء [ميلا] اي بعلم ميل وهو في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم
مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبنى على كل
ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرسخ ف قيل
ثلاثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل الفان وثلثمائة وثلث وثلثون
خطوة كما في حج النهاية وقبل ثلثة آلاف خطوة كما في السابيع والاول ايسر بالنظر الى المبدأ
فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعدد حروف لاله الا الله محمد رسول الله كما
قالوا الا ان المشهور اعتبار المفرطة وهذا كله عند ابي حنيفة رح وفي رواية عن محمد رح و قال
لا يختلف الا على رأس ميلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء بين يديه والا فاعتبر الميل وعن
ابي يوسف رح ان الاعتبار غيبة القائلة عن بصره وهذا احسن جداً كما في الذخيرة وعن محمد رح
رمية سهم كما في التمرناشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقيد بالعجز يدل على ان
لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة التلاوة كما في الخزنة وهو المختار كما
في المختار للامام طاهر بن محمود رح واطلاقه مشير الى استواء المقيم والمسافر في ذلك والاصح كما في
النفحة وقبل ان البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعاً يقصر فيه المسافر
وقيل موضعاً لا يسمع الاذان وقيل اصوات الناس كما في المحيط والتقيد بالميل يدل على ان في
الاقبل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما في الارشاد لكن في النوازل انه يتيمم ح [او مرض] اي
خوف حدوث مرض او ضعف كان او يكون او زباده او اشتداده او وجد ان وجع له او ايذائه ايذاء
شديداً بسبب استعمال الماء او الحركة كما في مواضع الزاهدي والاطلاق دال على ان المريض
يتيمم ولو وجد التوضي جراً كان او عبداً وفي الاول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على
قول الامام فهذا اللفظ محتمل لعشرين مسئلة فصاعداً [او] خوف [برد] ممرض او متلف للفس
او العضو في السفر او الإقامة وقال لا يتيمم المقيم وعن الحلواني يتيمم المحدث المقيم اجماعاً قيل
هذا الاختلاف في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعاً وتخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشديد

مبيح للتيمم الكل في الزاهدي [او عدو] سواء كان آدمياً او غيره فان منع الكفار الاسير عن
الوضوء والصلوة تيمم وادعى الا انه بعيد وكذا المقيد والمحبس الا اذا كان خارج المصر فان عنده
لا بعيد كذا في المحيط ولا بعيد في السبع بالاتفاق كذا في المصنوعات [او عطش] له او لغيره
بالفعل او بالقرة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبع التماس كما في القنية ولا بماء موضوع في القلوات في
الحب او غيره فانه للشرب الا اذا كان كثيراً يستدل به على انه له وللتوضي جميعاً كما في النوازل وعن
علي ومحمد بن الفضل ان ما للموضوء يشرب واما للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط [او عدم الة] كدلو
وحبل ومنديل ونحوها فلو وجد ثلج او جمد مع آلة الدوب او ما تحت آلة التقديد لا يتيمم وقيل
يتيمم كما في المنية والمتبادر ان يكون الالة متصرفاً فيها فان كان مع رفيقه دلو ليس عليه ان يسال وان
سال فقال انتظر حتى استقفاً المستحب عنده ان ينتظر آخر الوقت خلافاً لهما كما في الزاهدي [او خوف
فوت ما يفوت] من الصلوة [لا الى خلف] بفتحتين والسكون حال من الصلوة اي غير منتهية
الى ما يقوم مقامها فانها ثلثة انواع ما يخشى على فواتها ويقضي اما اصلها كالجمعة فانها يفوت
الى الفرض الاصلي عندنا وهو الظهر على المختار او بدلها كالمكتوبات فانها يفوت الى خلف وهو
القضاء واما لا يخشى على فواتها لعدم توقيتها كالنوافل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين
وما يخشى فواتها اصلاً [كصلوة العيد] فانها تفوت بلا خلف فتخلف التيمم لاجلها [ابتداء] اي قبل
الشروع او مفعول له كقوله [او بناء] اي بعده من قولهم بنى على صلوته اي وصل بها اياها
وتفصيله انه ان سبقه الحدث في المصلي قبل الصلوة فان رجا ادراك شيء منها بعد الوضوء
يتوضأ ولا يتيمم وان شرع فان خفف زوال الشمس تبسم باجماع والا فان رجا ادراكه لا يتيمم والا
فان شرع به فذلك اجماعاً وان شرع بالوضوء فكذلك عنده خلافاً لهم قيل الخلاف في ديارنا لا
يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الماء بمصلانا كما في الخلاصة وغيرها [كصلوة الجنائز] بالفتح اي
الميت على السرير [لغير الولي] اي يخلف التيمم لاجل صلوة الجنائز لغير ولي صلوتها ومن كانت
حقالة وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شيء من الكبيرات والا فتوضأ كما في المنية وفيه اشعار بانه لم
يتيمم ولي الصلوة سلطاناً كان او قاضياً او امام الحي او غيره كما ياتي وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح
انه يتيمم عند حضور الجنائز ولو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا
وعند محمد رح بعيد بكل حال والقنوى على الاول كما في المصنوعات ولا ينبغي ان يجعل القيد
صفة لصلوة الجنائز او حالاً والعامل معني المشابهة على انه جاز ان يجعل قيد الصلواتين فقهي الزاهدي
وغيره ان ليس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلواتين وقيل للولي التيمم فيهما [وهو ضربة]
ببطن كفيه او ببطنهما مع ظهرهما والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرتين
عند ابي يوسف رح ومرة عند محمد رح وقيل الاول محمول على كثرة الصاق التراب والثاني

على قلته كما في المحيط [لمس وجهه] اي لاجل لمس به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذار شرط
كما في الزاهدي ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصبرات [و ضربة] اخرى
[لئلا يده] اي لمس يديه [مع مرفقيه] وانما لم يذكر الرضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل
لانه افضل والاطلاق مشير الى ان يديه لو يمس عليهما نجاسة بلا ماء يغسل يتيم بهما بلا وضوء فركه
عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك مريض بضربة الماء وفي الاكتفاء اشعار بان الغبار لو لم
يدخل بين الاصابع لم يستج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رح انها يحتاج اليها كما في المحيط
لكن في ممانعة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمبتادر ان يكون الضارب
هو المتيم فلو تيمم غيره يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسري كما في العمان وان لا يتكرر المسح
فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح
حتى لو ترك شيئا قليلا لم يجوز كما في الجامع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه كما في الخزانة
وعن اصحابنا اذا لم يمسح الاقل من الربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن البيهقي
رح اذا مسح الاكثر يجزيه وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفيته
ان يمسح بباطنه اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسح بباطن
كفه اليسرى باطن زراعه اليمنى الى الرسغ فيمسح بباطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى
ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكنه في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه
اليمنى ويمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسح بباطنه بالابهام والمسبحة
الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف لا يمسح على
الصحيح [على كل طاهر] تعميم لا يخلو عن تسامح والعبارة على طاهر كامل فانه لا يجوز التيمم
بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يجوز كما في المحيط
والمبتادر ان يتعلق الجار بالضربة الاخيرة الا انه لم يجوز اطلاق الاولى والاولى ان يكون متنازعا
فيه فيشير الى ان الجنب لو ضرب على طاهر للوجه ثم عليه لئلا لا جزاء لان المستعمل هو التراب
المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] اي مما لا يحترق بالنار فيصير
رمادا او ينطبع كما في المصبرات فيتميم بالياتوت والزبرجد والمرجان لا بالزاج والرادسج واللاللي و
التجربين والحديد كما في الخزانة وغيره لكن في الزاهدي وغيره تيمم بالثلاثة الاخيرة
والرصاص والنحاس عند ابي حنيفة ومحمد رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصبرات
تيمم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزانة لا يتييم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد
تركستان فانه حطبهم وفي الظهيرية التراب المخلوط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة ولو كان
ذلك الطاهر [بلا نفع] اي بغير غبار فيجوز بالسير الغسل وهذا عنده وخلافه لابي يوسف

رح لا يجوز وعن محمد رح روايتان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضربة عليه اي على النقع
 الطاهر فلا يتيمم بغبار الثوب النجس كما في العجالة. واما في هدم واصاب الغبار وجهه
 ويده ومسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة
 على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قالوا خلافا لابن يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيمم
 على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اضر لسلم من
 الاستدراك ومع ظرف ضربة كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزوها ممن يحتاج الى التيمم سواء
 كان صحيحا او مريضا يتيمم غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتيمم لقراءة القرآن او مس
 المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجنازة
 او سجدة التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم سجدة التلاوة وذكر القدوري في شرح انه
 لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا التضرع لعدم الضرورة ولهذا لو
 تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم
 بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام
 اشعار بان يشترط نية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التمييز والصحيح هو الاول
 كما في الكرمانى واعلم ان سنة التيمم التسمية ثم الاقبال والادبار ثم النفض ثم مسح الوجه ثم
 البند اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي [ويصح] التيمم [قبل] دخول [الوقت] وسيجي
 الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الرفيق] اي رفيقه الذي معه
 الماء او الالة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابن يوسف رح كما في التجريد وذكر في بحر
 المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالين وعن ابي نصير الصغار انما وجب
 اذا لم يكن الماء عويضا ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فضلى فانه لا يعيد كما في
 الزاهدي [يصلى بواحد من التيمم ما شاء] من الواجبات والمنوافل اداء وقضاء [وينقضه] اي
 التيمم [ناقض الرضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ماء كاف لطهارة] اي لغرض الرضوء
 والغسل وقيل للغرض والسنة كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في
 يد رجل فاتمها ثم طلب فاعطى لم يعدها كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد
 في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا اية وعن محمد رح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيمم على رأس
 منبل ثم سار الى الماء وانتقض قليل من المسافة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما
 ويؤيده ما قال الزاهدي قبيل باب قضاء الغوايت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان
 زوال المرض المسح للتيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الارتداد اي ارتداد المسلم
 التيمم فله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بانه لو تيمم من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته

غير صحيحة خلافاً لابي يوسف رح كما في التمرثاشي [وتدب] واحتجب و عن الشيخين وحب
 [لراحبه] اي لظان الماء [صلوته] بالتيمم [آخر الوقت] اي في آخر الوقت المحتجب فلا يؤخر العصر
 الى وقت لاكروه اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا يأس به عند أكثر المشايخ الى الشفق وهذا اذا بول
 الماء و اما اذا كان دون ميل فلم يتيمم و ان خاف الغوت و في القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا
 يؤخر و في الاصل لم يقيد و الاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره و قد يستدل به على ان الصلوة
 اول الوقت افضل عندنا و سيأتي [ويجب] ويفرض [طلبه] في الغلاة يمنة او يمسرة او قدامته كما في
 التمرثاشي [قدر غلوة] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائة و قيل ميلاً و قيل قدامه ميلين كما في
 التمرثاشي [ان ظنه] بالاخبار او غيره [قريباً] و انما قيد بالظن لانه واجب العمل في العمليات
 اجماعاً بخلاف الشك فانه لا يعينى عليه حكم وفاقاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت
 او بعده حال كونه [في الراحل] اي حمله [لا يعيد الصلوة] الموداة بالتيمم ولو وضعه بنفسه
 وقال ابو يوسف رح يعيد و قيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذا اذا علق الادواة من عنق
 الدابة و قيل فيه الخلاف ولو علقت من مرخر الاكاف و هو راكب او من مقدمه و هو سائق لا يعيد و
 في العكس يعيد كما في المحيط *

[فصل] بلا تنوين و يجوز التنوين و الاضافة فعلى هذا يكون الصقة مبتدأ و الجار خبره
 [المسح] قد مر و المراد المسح بيده بقريئة اللام [على التحفين] و غيره كالجيرة و لم يذكره تبعاً و انما
 يتني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خوف واحد بلا عذر و هو شرعاً ما يستتر الى الكعب او يمكن
 به السفر كما في المحيط او مشى به فربما او ما فرقته كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت
 باتار قريئة من التواتر قالوا الى قبلاس قول ابي يوسف رح يكفر جاحده لذلك كما في المحيط و في
 فتاوي قاضيان من انكره من الصحابة رجع قبل موته و في التحفة انه ثابت بالاجماع و قال
 ابن الحجر انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشرة و انما قال جائز للتخيير بين
 المسح و الغسل كما في الكرمانى و ذكر في الذخيرة ان المسح اولى لظاهر الاعتقاد و دفع تهمة
 البدعة و العمل بقراءة الحجر اكن في المضمرات و غيره ان الغسل افضل و هو الصحيح كذا في
 الزامدي فان قلت كيف يكون افضل و الاصول ان المسح رخصة اسقاط اى رخصة مسقطه للعزيمة
 كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفيف و لهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي
 ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المشقة و ليس
 من رخصة الترفية في شيعى اذا المعنى رخصة مخففة بجواز التأخير من وقته للعذر و ان كان
 فضل ان لا يؤخر كقطر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسحه و لا
 يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الرافى (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة ترفية عندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجدد الرضوء الا ان يقال لما حصل له القرينة بذلك صار كأنه محدث حال كونه [دون من عليه التمسك] من الجنب والحيض والنساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة وقيل لهذا مقام نفى فلا حاجة له من ضرورة وفيه ان النفي الشرعي لا يدل له من اثبات عقلي وصرته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبه ثم يمسح او يقعد فيه واضعا رجله مكانا رفيعا لا يصل اليه الماء وعن نجم الاثمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين و بهذا اشكال لان المبسوط عليه بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على إشارة إلى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا بعد ان يجعل في حكمه فلاحسن دون المغتسل [وفرضه خطوط] حاصلة من بلة اغتسل الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال الامام اسبغابني في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة وإشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح ثلثا كل غسل كما في الكرمانى [قدر ثلث اصابع اليد] اصغرهما عند ابي بكر الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رح وقدر ثلث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقيد بظهر القدم فلو مسح على ما فضل من رأس خفه مقدار ثلث اصابع لم يجوز سواء كان مقطوع الاصابع اولا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجوز والى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالطن والى انه لو بدأ من عرض الخف او من الساق جاز لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على اليسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويمدحهما الى الساق وقال محمد كلاهما احسن وقال الحارثي الاحسن ان يمسح بجميع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز عن المسح وكذلك لو مشى في الشبشب فابتل من الماء او من المطر وكذا من الطل على الصحيح الكل في المحيط [ويجوز] المسح [على الجرموقين] الكائنين من الاديم ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبستهما بعد وقبل المسح على الخفين او بعده لم يجوز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان من الكرياس ونحوه فلا بد بتمسحه اذا لبس وحده

وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البلة الى ما تحته انكل في المحيط والجرموق
بالضم ما يلبس فوق الخف لفظه من الطين او غيره على المشهور لكن في المحرم ع انه الخف الصغير
[و] يجوز [على ما يستر الكعب] والقدم من شعر او لبد او جلد رقيق ونحوها [ويمكن به السفر]
الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل في عموم
ما اذا كان من كرباس او صوف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المضمرات
لا خلاف ان الجورب اذا لم يكن ثخيناً لم يجوز المسح عليه [وشرط] في جواز المسح على الخفين او غيرهما
[كونهما ملبوسين] من اللبس بالضم فان الكسر اسم له [على طهر تام] ظرف ملبوسين او الثبوت
المستفاد منه واحتراز به عما اذا لبسهما المتيهم او المتوضي بنبيذ التمر فانه لا يمسح اصلاً او صاحب
العذر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [وقت الحدث] اي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح
ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس المحدث خفيه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل
الوضوء ثم احدث مثل ان يستنجي على وجه السنة جار له ان يمسح كما في الزاهدي وانما شرط ذلك
لانه لو كان ناقصاً لحل الحدث ما يقدم بخلاف ما اذا كان كاملاً وهذه العبارة احسن من قولهم اذا
لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم
من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقاءه كما ذكره المصنف في نظر لان وقت الحدث
ظرف كاملة فالعنى على طهارة يكون كمالها قبيل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل
واقف وفيه انه لا يدفع ما ذكره من ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل
بمعنى البقاء الا بقريظة نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاستمرار بمعنى مجازي له
على انه غير مستحاج اليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يدعيه وفي الاكتفاء اشعار بان لا يشترط
النية في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهدي ولا يشترط الطهر
المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجباً او جائزاً فانه لو تركها فان ضرر مسحها جاز تركه
اتفاقاً وان لم يضر فان لم يضر غسلها ينبغي ان يجب الغسل وان ضرر جاز ترك المسح عنده ووجب المسح
عندهما ولو لم يضر الحل فان لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقاً وان ضرر فان لم يضر مسح
ينبغي ان يكون على الخلاف وان ضرر فان ضرر مسحها جاز تركه اتفاقاً وان لم يضر فينبغي
ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض عنده وان
لم يضره كما في المحيط وذكر في الزاد انها تمسح اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما
فوق الجراحة اذا ضر الحل والغسل والا فيغسل ما حواها ومسحت وان لم يضر المسح مسح ما عليها
وغسل الباقي وفي المحيط انه بمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفتصد وفي الذخيرة الاصح
انه يكفي مسح الفرجة التي بين العقدين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال

الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والفتوى على ان مسح الاكثر يكفي و الى ان التنية لم يشترط و اذا بلا خلاف و الى انه يكفي مرة واحدة وقيل بالتثليث الا في جراحة الرأس و الاول هو الصحيح كما في المحيط [ولا بأس] عليك بسقوطها ولا ينتقض المسح بسقوط الجبيرة عن الشيخ [الا عن براء] بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي بسبب صحة العضو فان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو مسح ولم يسقط فان كان في الصلوة يشتأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل [ولا يمسح سائر غير الرجل الا هي] اي لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مر فلا يمسح الرأس الوجه واليد والصيحات المستورات بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذه الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الداء في شقاق الرجل ابر الماء عليه ولم يمسح و يغسل اذا سقط عن براء كما في المحيط [ومدته] الاضافة للعهد اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما في الزاهدي وغيره [للمقيم يوم وليلة] من وقت الحدث حذف للقرينة فالمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من الغد لاعتراض الحدث اخر صلوته وقد يصلي خمسا وستة كما اذا اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله [وللمسافر ثلاثة] من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا [من وقت الحدث] اي مبدأة من وقته فان صفة للثلاثة ولذا قدم الخبر [وناقضه] اي ناقض مسح الخف والجبيرة [ناقض الوضوء] من الحدث الاصغر والاكبر فاذا توضأ مسح و اذا نزع غسل [و] ناقضه اي ناقض مسح الخف [مضي المدة] المعهودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه يمضي على صلوته بلا تيمم على الاصح اذا لو قطع تيمم ولا حظاعنه الرجلين وقيل تفسد صلوته كما في قاضيخان وغيره و ناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف كما روي عنه وبه قال ابو يوسف رح ويحتمل ان يراد اكثر القدم بعلاقة الحرثية فان في خلاصة المتداولات كالميسوطيين والمحيط وغيرها ان خروج القدم ناقض بلا خلاف و اما خروج اكثرها او نصفها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه مما يمسح فغيره خلاف والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الاخر وهذا كله اذا بدا له ان ينزع الخف فحركه بنيته و اما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيرها فاطلاق المتن مشكل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض و ان بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياضي وعلى الانتقاض اكثر المشايخ و اليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية ويحتمل ان يكون فيه روايتان فمن اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في التتمة و من النواقض الخرق كما سيأتي [وبعد احد هذين] اي

المضي والمخرج كبعد الخرق وبلوغ الماء الى الرجل [يجب غسل رجله فقط] فلا يجب غسل الوجه والبدن ومسح الرأس خلافا للشعبي وعنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزاع والا فيجوز المسح وان طال المدة كما اذا خفف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنع] المسح الثاني والاستقبالي كما ينقض الماضي [خرق] في اسفل الساق من الشف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الشف [يبدو منه] اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الوضع حتى لو انفتح خرزه بسبب يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث اصابع الرجل] بكمالها واليه مال الجواني وهو الاصح وقيل ثلث انامل واليه مال السرخسي وعن ابي حنيفة رح ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او منفردة خلافا وقبل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق بحداتها اما اذا كان بحداء القدم او العقب فالمعتبر اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي [اصغرها] بدل من اصابع فلا يعتبر الابهام وجاتاه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التتمة [ويجمع خروق] كل منها يسع مسئة او اكبر الا الاشقي من [خف] واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقه كما في الخزانة ومثله عن ابي علي الرازي كما في النية [لا] يجمع خروق [خفين] خلافا لفر [وفي سفر] الشخص [المقيم] قبل الحدث او بعده وقبل المسح او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخير اي السفر فان كان مقيما ثم سافر فيمسح ثلثة ايام ولياليها من وقت الحدث [و] في [عكسه] اي اقامة المسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الاخير [اي] الاقامة فيمسح يوما وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعد هما] اي بعد يوم وليلة [ينزع] الشف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتيمم ح كما في التنقيح •

[فصل * الحيض] يكون للارنب والضبغ والشفاش كما ذكره الجاهظ وفي اللغة مصدر حاضت الانثى فهي حائض وحائضة اي خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعني الشرعي تابعا لاكثر السلف في تسامح منهم فقال [دم] اي مخرج دم حقيقي او حكمي فيشمل الطهر المتخلل ولا يرد ان العلل الشرعية معان دون الاعيان وللتنبية على هذا المعني قال [ينفضه] اي يسقطه الى الفرج الخارج وان كان النفض في الاصل تحريك الشبه ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتنى ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والداخل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط [رحم] امرأة [بالغة] اي منبت الولد ودائه في البطن والبالغة ما بلغت سنا او اقربت ببلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين على الاصح كما في الزاهدي وكذا اورأت هذا والمراهقة دما تكون ناصبا كان حيضا

بالاجماع كما ان بنت خمس ثنين لو رأتها لم يكون حيضا بالاجماع وفي الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الانف والجراحات والحامل فانه ليس من الرحم لانسداده فمه اذا حبلت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان يغتسل عند انقطاعه وان يمسه الزوج عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا تدع الصلوة والصوم و قراءة القرآن كما في السراجية والاضافة لافادة التخصيص بالانسان وانما قال بالغة ليخرج الخنثى خرج الدم من رحمه والمنبي من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرية [لا داء بها] اي لا يكون بالبالغة مثله هي سبب للدم والداء عيئه واد ولامه همزة واحترز به عن النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا من الثلث كما في الكشف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا ممتدا فلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشايخ كالمحيط والخلاصة والقصور وغيرها انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت انما ينفذ تصرفه من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الدخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يخلو عن امتداد فلعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ولا اياس لها] اي لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب اليباس انقطاع الرجاء واما اليباس في مصدر الايسة من الحيض وهو في الاصل ايباس على افعال حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلاف في حد الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاهدي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك دما اختلف المشايخ قيل لا يكون حيضا وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاول مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المضمرات وفي الاكتفاء اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في المنية [اقله] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام [ثلثة ايام] بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على غيره [ولياليها] المقدرة باثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استحاضة حتى طلع نصفه فحين يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابو اسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض وقل الطهر واما فيما سواه ما فاذا اخبرت

المفتي انها طهرت في السادي عشر اخذ لها بعشر وفي العاشر بنسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه
 الفتوى كما في حاشية الهداية لكر. قد اطلق المحيط انافد استقصينا في الساعات فيما سواهما لتعسر
 الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان اقته ثلثة ايام مع المتخلل من الليالي وعن
 ابي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثره عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما
 قررنا فلو شكك انه العاشر او السادي عشر فان رأت الدم فهي حائض وان لم ترك ذلك ان كان لها ظن
 به كما في النية [واقل الطهر] الفاصل بين دمى الحبض [خمسة عشر يوما] مع لياليها [ولا حد
 لاكثره] اي الطهر فما رأتته تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم
 لم يكن له غاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلقت انقضت عدتها
 بتلت سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالياسكم المشهيد ان الاكثر
 شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة
 وخمسون وقال الزاهدي هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم السكمي [المتخلل بين الدمين] اي
 المحاط بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل او الاكثر او التي بينهما فالطهر الذي احاط الدم
 به لم يفصل وكان حيزا اذا وقع في مدته سواء كان نصابا او لا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى
 ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر
 من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة
 اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية
 طهرا ويوما دما وبه اخذ القدوري ورواه محمد عن ابي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ
 نصابا في مدته مجتمع ومتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر وروي ابن
 المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سواء كان في مدته او لا كمن
 رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روي عنه كما في المشارع ورابعها انه لا يفصل
 اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساويا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين
 وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محيط بكل منهما دمان
 لا يعبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المتساوي للدمين دما ثم يتعدى حكمه الى الاخر
 عند ابي زيد الكبير البخاري وابي على الدقاق ولا يتعدى عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة
 ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عندهما والستة المتقدمة عنده والاول اصح عند مشايخنا وبه اخذ
 محمد كما روي عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقا فيسوز ختم الحيض
 وبدايته كلاهما او احدهما بالطهر يطهر كلاهما في المعتادة والستم في المبتدأة كمن رأت قبل
 العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

ار اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته و به افتى صدر الاسلام و صدر الشهيد
 كما في المحيط و سادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روي عنه كمن رأت يوما و ثلثة او
 اكثر ثلثة و يوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شيع منهما نصابا كان الكل استحاضة و ان
 بلغ احدهما فهو حيض و الاخر استحاضة و ان بلغ كل منهما فالاول و اعلم ان ما ذكرناه من الروايات
 من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى
 ارواحهم الى يوم القيامة و انما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانهما متسويان في الحكم فالطهر
 المتخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده و اما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا
 فلو رأت بعد الولادة يوما و ثمانية و ثلثين و يوما كان الكل نفاسا عنده و اليوم الاول لا غير
 عندهما كما في المحيط [وما رأت من لون] من الالوان للدم [فيها] اي في مدته و من بيان
 للموصول و عائدة مفعول محذوف [سوى البياض] الخالص او الغالب فانه ليس بحيض اتفاقا و هذا
 اذا كان طريا فلو صار اصفر باليبس ففي حكم الابيض و انما صح الاستثناء من لون و هو نكرة في
 الاثبات يخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول [حيض] خبر الموصول و اما خبر الطهر فمحذوف
 و في عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا بكل لون من الستة الحمراء و السواد و الصفرة اي صفرة
 القر او التين او السن على الاختلاف بلا خلاف و الكدرة اي ما هو كالماء المكدر و هو حيض مطلقا
 عندهما و كذا عند ابي يوسف ان تأخرت عن الحيض و الخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور و قيل
 ان كانت من ذوات الاقراء فحيض و التريية بفتح التاء و كسر الراء و تشديد الياء او تخفيفها هي بين
 الصفرة و الكدرة و قيل على لون الربة مشتقة منها و قيل لفظ التريية منسوبة الى التراب فانها على
 لونه حيض على قول العامة الكل في المحيط و من حكم الحيض [انه يمنع الصلوة] اي اداء كل صلوة
 و قضائها فتناول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للخرج كما قال
 بعض المشايخ منهم القاضي ابو زيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء
 ضربا من اللغو و الى ان المبتدأة تترك الصلوة كما رآته وهو قول اصحابنا وبه اخذ و عن ابي حنيفة ربح
 لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام و عن ابي يوسف و ح تغتسل بعد ثلثة ايام ثم تصوم
 و تصلي سبعة ايام بالشك لا يقربها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة و تقضي صيام الايام السبعة
 احتياطا و كذا المعتادة تترك الصلوة فاذا كان عادتها في الحيض خمسة فرأت الدم اليوم السادس
 تومر بالاعتسال و الصلوة عند مشايخ بلخ و قال صدر الشهيد لا تومر الا بالاعتسال و قال محمد الميداني
 لا تومر بهما كذا في المحيط و الى انه لا تمنع التسبيح و التهليل بل يستحب ان يتوضأ في وقت الصلوة
 و تجلس في مسجد بيتها و تشتغل بهما فانه روي انه يكتب لها ثواب احسن الصلوة تصلي على انه
 لا تنزل ح عنها عادة العبادة كما في النية [و الصوم] اي اداء كل صوم فيجب عليها و لذا وجب نية

القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة به كالصلوة على ما اشرنا [ويقضى] الصوم وان حاضت بعد الزوال
[مرو] ناكيد للضمير فلا يقبح العطف [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعين اول الوقت
لما شرعت في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت وجب قضاها اذ وجوبهما بالشروع بخلاف الفريضة
فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتهما عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف
ما اذا اوجبتهما في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيىء ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين في
وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحرية وجب قضاءها واداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع
على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر
قدر الغسل والتحرية والصحيح انه يعتبر معهما لبس الثياب والاصح ان التحريم لم يعتبر في
حق الصوم [ودخل المسجد] اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة دون مسجد البهت فلا يرد انه
لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التخلي
والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من على بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع
من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة
والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يفتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا فسا في المسجد
لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح [والطواف] من خارج
المسجد او داخله للنجس او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [واستمتاع ما تحت الازار]
اي انتفاع الزوج منها بما يشمل الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او
التفثيد او اللمس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في
شرح التاويلات وبالاول يفتي كما في المضمرات فلو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها واختلف
في كفر المستحل وان وطئها فلا شيىء عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق
بدينار وفي آخرة بنصفه كما في الزاهدي [و] الحائض [لا] تقراء شئاً من القرآن عند الكرخي وآية
تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المضمرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح
ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي للمعلمة ان
يقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط [كجنب] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه
لو تمضمض فلا بأس به وبه افتى نجم الاثمة البخاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما
وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار
بانه يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حرفوها كما في المحيط لكن مكروه كما في المضمرات [و] مثل
[نفساء] فانه لا تقرأ والاولى ان بقول ولا يقرأ كنفساء ولا الجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة
بين الحيض والنفساء كما في النهاية وغيرها [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأته عن ظهر

القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمس] بفتح الميم وضمها والفصح هو الاول كما ذكره الجمهوري اي يكره ان يلمس [هولاء] اي الحائض والجنب والنفساء والمحدث [مصحفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه المصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولرغسل يده فعن ابني حنيفة رح انه لا بأس بلمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البقالي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجوامع ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرا في حال الاخذ ما فيه من الايات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له لمس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره لمس البياض كمس السواد وقيل لا يكره لمس البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعميم كما في التحفة والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقيل يجوز للمس بهما والاول اصح كما في الزامدي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالخريطة والجلد الغير المشرز فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بمسه [وكره] لهولاء الاربعة مس المصحف [بالكم] والذيل على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس كتب الشرعية غيره بالكم وبعض الثياب كما في الذخيرة [ولا] يمس هولاء [درهما] او لوحا كتب [فيه سورة] اذ آية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره مسه [الا بصرة] بضم الصاد والتشديد اي مع كيسه وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب والى انه لا يكره لمس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشائخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشائخ لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [وحل] لكن لم يستحب لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للوطي او مملوكة له حائضا او نفساء مقيمة او مسافرة [قطع دمها] حقيقة او حكما كمن جازز دمها [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق اوقته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة الاعراف من الكشاف [او] اكثر [النفاس قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتي [دون] وطى [من قطع] دمها اي حل و طيها قبل الغسل متجاوزاً عن وطى من قطع [لاقل منه] اي من اكثر الحيض او النفاس فانه لم يحل قبل الغسل [الا اذا مضى وقت] هو آخر

جزء وقت الصلوة [يسع] ذلك انوثت [الغسل] اي غسلا واجبا عليها وهذا قرينة مخصصة للوقت كما ذكرنا فاللام للعهد كما في قوله [والتحريم] وهي (الله) عند ابي حنيفة رح و (الله اكبر) عند ابي يوسف رح والفتوى على الاول كما في المضمرات فانه حل وطيبها سواء كانت مبتدأة مضي عليها ثلاثة ايام او معتادة قطع دمها على العادة او فرقها او دونها بعل ثلاثة ايام لكن في الصورة الاخرى يكره وطيبها واعلم ان في هذه الصورة تاخير الاغتسال الى آخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باستحباب التأخير فيما دون العشرة وباتحبابه فيما دون العادة كما في المحيط [والنفاس] مصدر نفست المرأة بضم النون وقتحها اي ولدت فهي نقساء ومن نفاس من النفاس الدم كما في العرب والولد منفوس كما في الصباح و شريعة [دم] على قياس الحيض اي خروج دم حقيقي او حكمي فيدخل فيه الطهر المتخلل في مدته ونفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول ابي حنيفة رح وبه اخذ اكثر المشائخ وقال ابو يوسف رح انها لم تصر نقساء وبه اخذ بعض المشائخ كما في المحيط وذكر الرازمي انها صارت نقساء عندهما وفي السراجية هذا عنده واما عندهما فظاهرة وفي المضمرات قال الدقاق ان عليهما الغسل وبه نأخذ [يعقب] بالضم اي يتبع [الولد] اي ولدا خارجا من القبل سواء كان صحيحا او منقطعا فلو خرج اقله لم تصر نقساء بخلاف ما اذا خرج اكثره وهذا عند ابي حنيفة رح وعن الشيخين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن او الرجلان واكثر من النصف وعنه جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نقساء وان سال منها الدم [ولا جد لاقله] اي اقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في الهراجية ان اقله ما وجب ولو ساعة وعليه الفتوى وفي الماشرح قيل انه ساعة عند محمد رح وفي الكرمانى ان الذي ذكره المشائخ ان اقله عند ابي حنيفة رح خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف رح احد عشر فانما هو تقدير اقل ما صدق فيه النقاء اذا كانت معتدة فاذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عنده فيجعل نفاسها خمسة وعشرين واطهارها خمسة واربعين وحيضها خمسة عشر [واكثره] اي اكثر النفاس [اربعون يوما وهو] اي ابتداء النفاس يعتبر [لام التوأمين] بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تشبيه الواحد توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد اي يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في الرازمي وغيره لكن في المحيط لو ولدت اولاديين كل ولد من اقل من ستة اشهر و بين الاول والثالث اكثر جعل بعضهم من بطن واحد منهم ابو على الدقاق [من] التوأم [الاول] فترك الصلوة والصوم مثلا فلما كان بينهما اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان ما رأت من الدم بعد الاخير قبل نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان اكثر من اربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلما طهرت على عادتها او طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا ينجسد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيض لان الحامل انما لا تحيض لانسد الرحم

وقد وجد منها ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفاس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف روح عن ابي حنيفة روح انه لا يكون بينهما اربعون وان كان فلا نفاس كما في السقايق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المضمرات [خلافا لمحمد] وزفر روح فانه عندهما من الاخير فتصلي وتصوم حتى تلك الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعا] فلو طلقها زوجها ارمات عنها فولدت الاول لا تنقضي مدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بسركات السنين والكسر أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [يرى بعض خلقه] أي اعضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة [ولد] تام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضى اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين [تصغير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالستة في الولد التام كما في القنية [و] تصير [الامة] خلاف الحرة اصلها امرؤ قلبت الواو الفاء ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت الناء [أم ولد] ان ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي [ويقع المعلق] أي كل ما علق من الطلاق والعناق وغيرها [بالولد] أي بولادته بأن قال ان ولدت فانت طالق او حرة [وتنقضي العدة] أي عدة الحامل حرة كانت او امة مطلقة او متوفى عنها زوجها [به] أي وجد هذه الافعال بسبب هذه السقط فهو من قبيل المتنازع فيه [وما نقص] من الدم [من اقل الحيض] او دم ما نقص من الزمان عن اقل مدته [أو] ما [زاد على] أكثر [حيض المبتدأة] بفتح الدال هي المراهقة التي لم تبلغ قبل [وهو] أي حيض المبتدأة [عشرة] أي دم عشرة ايام ولياليها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الظرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلاثة ايام ولقضائه والقربان عشرة كما في النظم [أو] زاد [على نفاسها] أي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] أي نفاس المبتدأة [اربعون] يوما وليلة [أو] زاد [على العادة] سواء كانت اقل أو أكثر أو ما بينهما [فيهما] أي في الحيض والنفاس [وجاوز] عطف على زاد أي جاوز ما زاد عليهما [أكثرهما] أي أكثر الحيض والنفاس وفي الاكتفاء إشارة الى انه لو بلغ الاقل أو زاد عليه ولم يبلغ الاكثر أو زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر أو بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا أو نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى وأعلم ان المدة تصير عادة عند الطرفين بمرتين لانها مشتقة من العود وعنده بمرّة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلورأت مرتين أو أكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عادتان عند أكثر المشائخ وقيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر

كما في المنية [وما رات] من دم قليل أو كثير عطف على الموصول [حامل] أي ذات حمل لفظ مذكر يوصف
 به الاناث وقد يقال حاملة [استحاضة] خبر هذا الموصول وللأول محذوف وهي لغة مصدر استحاضت
 المرأة على الجهور أي استمر بها الدم و شريعة دم از خروج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس و
 أنواعها على ما ذكره ههنا صريحاً ثمانية ومنها دم الأيسة والريضة والصغيرة كما مر إشارة و من حكمها
 انها [لا تمنع صلاة وصوما] فرضاً ونقلاً و اشار بالاكتفاء الى انها لا تمنع القراءة و مس المصحف
 و دخول المسجد والطواف اذا امننت من اللوث كما في الخزانة والاحسن الترك لان ما بعده مستغن
 عن ذكرها وبه يعلم الصوم لانه لا قائل بالفصل [ورطناً] فلا يمنع التبخيد وغيره من الدواعي [ومن
 لم يمض عليه] مبتدأ خبره يتروءاء الاتي [وقت] صلاة [فرض] احتراز عن نحو العيد والضحي فانه
 يجوز له ان يصلي الظهر بوضوءيهما على الصحيح كما في المحيط [الا به حدثه] حال من مقرر اي
 لم يمض ذلك في حال من الاحوال الا في حال درام حدثه حقيقة او حكمية كما اذا ابتلى به عند الصلاة
 وذلك بالاتفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء في غير هذين حتى انها اذا استحاضت
 قد دخل وقت العصر ودمها سائل فانقطع ثم تروءأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت
 الشمس فانها تمضي على صلوتهما وفيه إشارة الى انه لو منعت الدم من السيلا ن خرجت من ان تكون
 صاحب العذر ذكره في الصغرى وفي موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط قليلاً
 للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط اكن في الزاهدي انه يجب منع السيلا ن برباط
 او حشو او جلوس في الصلاة او ايماء فلو لم يعالج مع القربة عليه و صلى مع السيلا ن لم يجز و اضافة
 الحدث للعهد اي الحدث الذي ابتلى به فلم يعترض حدث آخر يتروءأ له لا لاوقت حتى اذا سال
 من احد منخريه دم فتروءأ ثم احتبس دمه و سال من المنخر الاخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا
 لو كان به دما ميل او جاري منها سائل ومنها غير سائل فتروءأ ثم سال غير السائل انتقض وضوءه
 والجدي قروح كما في المحيط واعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مشير الى انه
 يشترط لثبوته درام الحدث دراماً حقيقياً لا حكماً لان حكم البقاء اسهل من الابتداء فيشترط ان لا
 يجد في وقت صلاة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلاة فيها فلو سال الدم وقت صلاة فتروءأ
 و صلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلاة لوجدان
 الاستيعاب وقت صلاة كاملاً بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع وانه تروءأ و اعاد تلك الصلاة لعدم
 الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافاً لابى القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون
 الدوام كذا في المشاهير والمحيط وغيره [من استحاضة] بيان حدثه فهو حال على المشهور او خبر مبتدأ
 محذوف [او عاف] بالضم أي دم خارج من الانف [او نحوهما] من دم جرح او انفلات ریح او استطلاق
 بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمد كما في الزاهدي واختلف في الذي كان موضع الفصل منه

مفتوحاً انه في حكم المستحاضة او لا كما في القنية [يترواً] وان اعتبرضة الدم مثلاً [لوقت كل فرض]
 فان استحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتروأ وتصلت العصر ثم سال الدم في هذا الوقت
 لم ينتقض وضوءها وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتروأ كما في المحيط [ويصلي به] اي بذلك الموضوء
 [فيه] اي في ذلك الوقت [ما شاء فرضاً] اداء وقضاء [ونغلاً] وسنة ونذبا [وينقضه] اي وضوء
 صاحب العذر [خروج الوقت] اي وقت الصلوة [كطلوع الشمس] اي اذا تروأ قبله وفي الاكتفاء اشعار
 بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجساً حكماً فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس
 اكدر من امر البدن كما قال ابن سلة وذهب ابن مقاتل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما
 في المضمرات [لا] ينقضه [دخوله] اي الوقت [كالزوال] اي زوال الشمس اذا تروأ قبله وهذا
 عندهما خيراً لا يي يوسف رح فان عنده كليهما ناقض وفي المحيط ولو تروأ للظهر في وقتها ثم تروأ
 وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشائخ في انتقاض طهارته *

[فصل * يطهر الشيئ] المعهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المائع فخرج
 النجس العين والمائع كالماء واللبس وغيرهما فان طهارته اما باجرائه مع جنسه طاهراً مختلطاً به كما
 روي عن محمد رح في التمر تاشي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صب فيه ماء مثله
 وحرك ثم ترك حتى تعلو فاخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر
 كما في الزاهدي از اللبس او العسل في قدر فصب فيه الماء و طبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا
 فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المتداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكنني قد وجدت بخط
 بعض الثقات من اهل الاقتاء ان المنويين كافيان بعشرة اماء لان في بعض الروايات قدرا من الماء وهذا
 كله عند الشيعين واما عنده فلا يطهر ابداً [عن نجس] بالفتح [مرئي] اي ذي جرم سواء كان له
 لون او لا كما في الضعوى وغيره [بزوال عينه] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [وان بقي اثر]
 اي ريح ولو كثيراً [يشق زواله] بان يحتاج الى شيئ آخر غير الماء كالصابون في مبسوط شيوخ الاسلام ان
 النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه وريحه طهر وفي الكلام اشعار
 بان زوالهما كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل
 ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر
 وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا ادهن جلد
 بشحم نجس [بالماء] الطاهر ظرف لزوال [وبكل مائع] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل
 ايضاً ولذا عن الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه
 الفتوى وقال ابو يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة
 ببول ما يوكل لحمه فذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدي [مزيل] اي قالع منعصر بالعصر

مثل الماء المقيد كما عروا احتزبه عما لا ينصرف بالعصر كالدهن واللبن وغيرهما فإنه لا يزول به النجاسة بالاجماع كما في السقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رح اذا ذهب اثر الدم عن الثوب باليد من الزيت جاز لكن لم يجز في البدن [و] يطهر الشيخ [عالم ير] اي عن نجس عما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى [بغسله] بالماء وبكل مائع مزيل [وعصره] اي فتنه بمقدار قوة العاصر لو كان العصور ثوباً والا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في صلوة المسعودية فلو لم يبالغ لصيانة الثوب لم يجز كما في قاضيهان [ثلاثا] مصدر العمل والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن ابي يوسف رح انه يطهر بالغسل مرة سابعة وعنه انه بالصب او الغمس والعصر مرة يطهر وقيل لا يفترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن محمد رح ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبالغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فإنه لو لم يبالغ حتى سال منه الماء بالعصر فاليد والثوب والماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة خلاف والمياه نجسة وكذا اذا غسل العصور فيها عندهما واما عند ابي يوسف رح فلا يطهر الا يصب الماء عليه واختلف المشائخ على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط واعلم انه يفترض غسل الثوب النجس ثلاث مرات كما في النظم [ان امكن] العصر وهو اعم من السقيقي والسكبي فان التوالى يقام مقام العصر في البدن فطهارتها ان يغسل ثلاث مرات متواليات كما في الذخيرة [والا] اي ان لا يمكن العصر [يغسل ويترك] من زمان القطران [الى] زمان [عدم القطران] بالفتح وذهاب الندوة لا اليبس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التخييف فيفيد القيلين جميعاً [ثم] يغسل [و] يترك اليه [ثم] يغسل ويترك والاخير ثلثا وقيل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق الجاني ان غسل من البدن ثلاث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد وبالماء ثم ملا ثلثا فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد رح فلا يطهر ابداً مثل كوز تشرب نجاسة او آجر او خشب جديداً او خصر او جلد دبغ بها كما في المحيط الى انه لا يشترط زوال الريح في النية اذا غسل الثوب عن النجس ثلاثاً بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر واذا تنجس النطع واضرة الغسل فمسيه بخرقه مبلولة ثلثا طهر [و] يطهر الشيخ [عن النبي] الخالص كما هو المتبادر [بغسله] اي بزوال عينه وان بقي اثر يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل لانه في مقام التفصيل [او فرك يابسه] اي غمزه بيده وحكه حتى تفتت وفيه ايحاء الى انه لو اخلط ببول على رأس الذكر او مجذي لم يطهر به كما قال عامة المشائخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يعتبروه

لانه صار تبعا للمني والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن اطلاق الزاهدي والتمرتاشي ان الثوب يطهر عن الدم العبيط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر عن العذرة الغليظة قياسا على المنى كما في التنازل والمصارح يدل على ان النجاسة المصاب لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدروري وهو الصحيح كما في قاضيخان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يوخذ بالاول لانه ايسر والمنى شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخي وعن ابي حنيفة رح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط ولطلاق الاعلى والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهدي [و] يطهر [التخف] ونحوه كالغزو [عن] نجس [ذي جرم] كعذرة [جف] اي يبس ولو بغير الشمس بالغسل او [بالدلك بالارض] عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رح بالغسل لا غير دروي رجوعه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القدروري ولعل الترك للاعتماد على السابق [وعن غيره] اي غير ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالخمر والبول او يكون لكن كان رطبا [بالغسل] اي بصب الماء وترك الى عدم القطران ثلثا فان اللام للعهد وقيل يغسل ثلثا بدفعة والاول هو المختار فاذا غسل الخف الخراساني الذي جرمه موشى بالغزل حتى صار الصرم كله غزلا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط [فقط] اي انته ولا تجاوز من الغسل الى الدلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله بول او خمر فمشى على التراب ولحق به جف فمسحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف اذا مسحه بالتراب او الرمل مبالغة طهر وعليه الفتوى للبلوي [و] يطهر [السيف] عن نجس كالعذرة والبول والدم رطب او يابس [ونحوه] مما لم يكن خشنا كالسكين والمرأة والزجاج والحجارة الخضراء والخشب الخراطي [بالمسح] بالتراب او الخزقة الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرتاشي ان في طهارته بالمسح روايين وفي الاصل انه لا يطهر عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الرطبة عند محمد رح وان تشرب ماء نجس فيه موه بماء طاهر ثلثا عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا فطبخ طهر كما في الخلاصة [و] يطهر [البساط] بالكسراي ما يبسط للجلوس وما في حكمه كاللبد والثوب الكبير ونحوه [يجري] اي بمجرد ذهاب [الماء عليه] اي على ذلك البساط [ليلة] كما في الخلاصة والخزائن وغيرها يَحْتَمَلُ ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ و عن عين الاثمة مليا و اشار الى ان التخييف ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي مليا طهر بلا جفاف كما في المتية والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاختراز بل للاعتماد على السابق فيغسل الحصير الذي من البردي ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل

حتى يخرج الماء منه وقيل يجففه في كل مرة وقيل عند أبي يوسف رح ولو جعل الحصى من القصب يغسل بلا خلاف كما في المحيط ذكر في العدة لو اصابته النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يغسل ثلاثا ويجفف كل مرة [و] يطهر [الارض] اي التراب وما في حكمه كالشجر والحصى والاجر واللين ونحوها مما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا يطهر الا بالغسل [وما اتصل] من غيرها [بها] اي الارض من النبات سواء كان في بناء اول [كالنخس] بالضم مترة السطح من القصب والنخس وان كان في الاصل بيت يعمل منهما كما في النهاية [والكلاء] ما يراعة الدواب وطبا كان او يابسا ذكره في المغرب وظاهرة انه لا يقع علي الشجر اذ كل دابة لا ياكل كل شجر فيهما مثالان للشجرة وغيره [باليبس] بالشمس او غيرها والاحسن بالجفاف اي ذهاب الندوة فانه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء [وذهب الاثر] اي الريح كما مر والتخصيص به كالمسابق فلير صب على الارض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف او خرقة وفي المضارع دلالة على ان نجاسة الارض لا يعود بالابتلال وهو الاصح كما في الكبرى والزهدي لكن في الخلاصة المختار انها تعود [للملوة] ظرف يطهر [لا] يطهر [للتيمم] في الاصح كما في الزاهدي وهو ظاهر الرواية كما في النخبة وقد ذكرنا رواية ابن كاس واعلم ان ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحا الا الاحراق فانه قد اشار به سيصرح في طهارة الرماد والا التغيير كخمر صارت خلا فانه سيذكر في الاشربة [ويعفى] عطف على يطهر وهذا شروع في تقسيم النجس الى الشفيف الثابت بظني والغليظ بقطعي وان كان الاولى تقديمه على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرفان واختلف المشائخ فيه انه ربع طرقت الثوب كالذيل والكم او ربع او في الثياب كالسراويل او ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط او ربع جميع الثوب والبدن والاصح هو الاول كما في الزاهدي وعليه فتوى اكثر المشائخ كما في الكرمانى وعن الشيخين ان يعفى شبر في شبر وعن أبي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قدر القدمين كما في التمر تاشي ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد التمثيل فانه قد عفي ما دون ربع العضو والخف وغيرهما على ما اشير اليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما خف] صفة نجس ولا يطهر اثره في الماء فانه منه لا يعفى فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالف لما مر في ماء البير [كمول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل انه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يوكل لحمه] عند الشيخين واما عند محمد رح فظاهران والفتوى على الاول كما في المصنوعات لكن في المفاتيح ان بول ما اكل غليظة عنده خفيف عند أبي يوسف طاهر عند محمد والفتوى في الماء على الاول وفي الثوب على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرؤ طير] اي غائطها بالضم كما في الصحاح والكسر كما في السقايق والفتح والهمزة دون الواو كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يوكل] كالصقر والبازي والحدأة

وغيرها عند الشيخين وأما عنده فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط أنه ظاهر عندهما ونجس عنده هو الأصح كما في النهاية [وأما خرء طير يوكل] لحمها [فظاهر] عندهم [الالدجاج] أي خرء إلا ما له رابحة كربيعة كالبط والوز فإنه نجس عند أبي يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحاوي أن خرء الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكبائر التي لخرئها رائحة خبيثة نجس بالاتفاق [فإنه] أي خرء الدجاج [غليظ] بلا خلاف [كسائر ما خرج من المخرجين] أي كالبقي من النجاسات الأربعة الخارج من القيل والدير فإنه غليظ كالمني والمذي والودي وخرء ما أكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالغارة والهرة والضفدع البري ودرد القز وغيرها وفي المحيط بول الغارة خفيف وقيل طاهر وبول الهرة على القولين كما في قاضيخان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وخرء الغارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يتغير طعمها وقال أبو الليث به نأخذ كما في المحيط والروث والخثي وبعر الأبل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزائن أن محمد بن روح رجع عما قال في الأصل وأسقط نجاسة السرقين أصلا لكن لا نأخذ به وأعلم أن مرادة كل شيء كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقينه كما في التنجيس [والدم] أي دم سائل وقيح خارج من جميع أبدان الحيوانات فإن ذلك غليظ قدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذباب كما في قاضيخان [والنحر] فإنها غليظة أجماعا وأما سواها من الأشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما يأتي في الأشربة أنشاء الله تعالى فالأولى ترك النحر وإذا عرفت النجس الغليظ أشار إلى حكمه فقال [فيعفى منه] أي الغليظ [قدر الدرهم] المعتبر في هذا المقام وإضافته كشأنه وفيه إشعار بأنه يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة غليظة إذا كانت نصفًا أو أقل من الغليظة كما في النية والمعتبر وقت الإصابة على المختار فهو زاد على درهم نجس بعد الإصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتى ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية ولا ما تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما أصاب جانب ثوب من أقل من الدرهم مع ما نفذ إلى جانب آخر فصار أكثر منه بخلاف ما إذا كان ذا طائفتين كما في شرح الطحاوي فهو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أثوابا عمامة وقميصا وسراويل مثلا منع الصلوة إذا جمع صار أكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد بن روح قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمشقال فوافق الفقيه أبو جعفر بأن المبراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالمشقال ما له جرم واختاره عامة المشائخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم المصنف وقال [وهو] أي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكوة فإن المراد منه [مبثقال في] النجس [الكثيف] أي ما له جرم [وقدر عرض] مقعر [الكف] كما قيده المصنف لكن أطلق في المحيط والتهفة وغيرهما من عامة الكتب [في] النجس [الرقيق] أي ما لا جرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية لو صلى ومعه شعر الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم

وزنا عند بعضهم و بحطا عند آخرين لم يجوز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي فتاوى
الديلمي قال الامام خواهر زاده الخمر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات هذا وفي الكرماني
الدرهم المقدر به أكبر ما يكون من النجس الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع وايمر
فمختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [و بول انتضخ] بالسقاء المهمة او المعجمة كما في
الصاحح اي ترشش [مثل رؤس الابر] بالكسر وفتح الباء جمع ابرة [ليس بشيء] يجب غسله الا انه
ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم ير على الثوب والا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر
من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع وان قلت كما
مر وفي التمرناشي ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين او على الماء بان يتفرج اذ يتحرك فلا
عبارة له وعن الشيخين انه معتبر رؤس الابر تمثيل للتقليل كما في الطلبة ولهذا قال بالشائخ غير
الغنيه ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية وذكر في الخلاصة انه ليس
بشيء في الشف ان كان يابسا [دماء] قليل [ورد على نجس] بالفتح ويجوز الكسر مثل [نجس]
غليظ حكما ولهذا لراصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام الشرخسي وفيه رد لما قال
الشافعي رح ان الماء طاهر لغلبته واشارة الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما
قال محمد رح ففي المرة الاولى يطهر بتلك وفي الثانية بآثنين وفي الثالثة بمرة وقيل في الاولى بآثنين
وفي الثانية بمرة و الثالثة بعصر و الاول اصح من المحيط والزاهدي [كعكسه] اي نجس ورد
على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [ورماد القدر] بكسر القاف وضمها
اي النجس ولو عذرة [طاهر] عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وعلى هذا الخلاف موضع الدم من
رأس الشاة اذا احرق و التنور اذا رش بماء نجس او مسح بخمرة نجسة رطبة كما في الجلابي وعليه
الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون [كحمام] اذا مات في الملاحة و [صار ملحا] كما في المحيط
وفي حكمه الخنزير و الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة وينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف
في قاضيان انه حلال فانه تغير و صار كرماد القدرة [ويصلي على] طهارة [توب] طاهر لا يخلو عن
رمز الى كيفية الصلوة على القباء ونحوه وهي ان يصلي على طهارته قائما على قفاه ما جدد على ذيله كما
في الخلاصة وغيرها [بطانته نجسة] ولو رطبة أكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد رح وقال ابو يوسف
رح لا يصلي عليه قيل جوابه في محيط غير مضرب و جواب ابي يوسف رح في مضرب وقال السلوائي
ان انضم بالخطا غير معتبر عنده فهو كثرين و معتبر عند ابي يوسف رح فهو كتوب كما في المحيط
وعلى هذا الخلاف ما يكون شقها كالشعب والاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض
فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بلا ذكر الكراهة وينبغي ان يكره الصلوة لكرانتها
على سطح الاصطبل وغيره كما في الخزنة [و] يصلي [على طرف بساط] طاهر [طرف آخر منه]

للتأكيد والا فالنكرة المعتادة غير الاولى [نجس] وإنما أثر الطرف على الموضع إشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشائخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز والا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك يرفع القائم اياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في الترغيب وفي ذكر البساط اشعار بانه لا يصلي على طرف ثوب تحرك بتحركه وفي رواية يصلي كما في الزاهدي وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده [و] يصلي على الاصح في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] ارضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره [ندرة] بضم نين وتشديد الواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه [بحيث لا يقطر منه] اي الثوب [شيء] من الماء [ان عصر] الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان حمرا يبول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتبين انه بول قال الفقيه به ناخذ اكن عن محمد ابن الفضل لو ان فرسا في رجله سرقين ومشى على الماء فاصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابس على اللبد او الارض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة ينجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الريح لو مرت على ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح المندبل كما في الخلاصة [او] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار او غيره [بطين فيه سرقين] شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو بكسر السين لا بالفتح لانه ليس في الكلام فعيل كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له السرجين يجيم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن الحجر [ويبس] ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعمل التين النجس في الطين فان يرى مكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الرائيين كما في المحيط وفيه إشارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد رح انه طاهر ولو نجسين كما في الخزائنة فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطي الكلاب طاهرا الا اذا رئي عين النجاسة هو الصحيح كما في المنية [او] ثوب [نسي محل النجاسة] اي نجاسته [فغسل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء إشارة الى ان التحري ليس بشرط كما في الخزائنة المفتين وغيرها لكن قال الاسيبابي انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر بعيد [كحنطة] ظرف يطهر [بال] اذ راث [عليها حمز] بضم نين والسكون جمع حمز [تدرس] اي توطي ذلك الحمز بقوائمه مثل تلك الحنطة فتختلط بغيرها [فغسل بعضها] بلا تحري فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [او ذهب] بعضها لما مروفيه ايماء الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بغسل الكل وقال ابو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله عن ابي الميث الحافظ وعن الحكيم الترمذي

عن اصحابنا انه لا يعبأ به الا اذا كان في مستنقع ياخذ العين ويحيط به العلم كما في المضمرة *
 [الاستنجاء] مبتدأ خبره سنة وهو مسح موضع النجوى ما خرج من البطن وهو في الاصل اعم منه
 ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي ناقض الوضوء خارج من السبيلين ملوث بهما
 بقريضة المقام وفيه اشعار بانه ليس على المستحاضة استنجاء لكل صلوة بلا بول وغائط كما في النوازل
 [غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالاغماء والسكر والفصد والخارج
 من قرح السبيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع عن ذلك
 فان الاستنجاء منه بدعة [بنحو حجر] من المدر والتراب والششب والرماد والقطن والخرقة واللبد
 وغيرها طاهرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد
 فبالاحجار فان لم يجد فيكف التراب ولا يستنجي بما سوى الثلاثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه
 وسلم [حتى يقيه] اي يطهر بنحو حجر موضع النجوى فهو من قبيل (اعدلوا هو اقرب) وفيه اشارة
 الى ان عدد التلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كغاء ولو لم يحصل بالثلاثة
 زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود والى انه يفعل على وجه يحصل المقصود
 فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفيته في المقعد في الصيف للرجل ادبار الحجر الاول
 والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمافين كما في المحيط واه
 كيفيات اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان ياخذ به شماله ويمره على حجر او جدار او
 مدر كما في الزاهدى [سنة] مؤكدة كما في النهاية و[الا] يستجي ويكره [بعظم] اي بنحو
 عظم [وروث] اي سرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالفرس والحصان فلا
 يستنجي بالعدرة وحجر استنجى غيره الا اذا له احرف وخذف وفحم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة و
 الشعير والحرير والكاغذ ولو بيضاء كما في المضمرة وغيره وذكر في المبهمة للاسنوي لا يستنجي بما
 كتب عليه علم محترم كالنحو واحترز بالمحترم عن غيره كالحكميات مثل المنطق [ديمين] للشرف
 الا اذا تعذر فامسك الحجر بيمينه ولم يحرك كما في الزاهدى فلو شلتا سقط الاستنجاء كما في المحيط
 [ثم غسله] بصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا في الاحليل وخمسا
 في المقعد كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرئ وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل
 على الارض مع التنحنح ولف الرجل اليمنى على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينام على
 شقه الايسر او يمسي اربعمئة خطوات او ثلثمائة او اربعين او عشرة على الخلاف والصحيح انه اذا اطمأن
 قلبه استنجى كما في المضمرة والاطلاق مشعر بحوازل غسل القوم عند شط النهر كما قال مشائخ
 بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [ادب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم
 فعله مرة وتركه اخرى كما في الكرمانى وقيل سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدرن مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى
 ان الغسل بالماء اولاً ليس بسنة وفي المحيط انه كالمسح سنة بل هو افضل ان امكن بلا كشف العورة
 وفي قاضيخان من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر
 [ولو جاوز] الحدث [المخرج] اي مخرج البول او الغائط حال كونه [اكثر من قدر درهم فواجب]
 وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف رح واما عندهما فيجوز ان ينقى بالاحجار
 كما في المحيط وفيه اشعار بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب فيما اذا لم يتجاوز
 الاحليل وادب في البعر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاستحباب والادب بمعنى عرفاً
 [فيغسله] اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما والفتوى على الاول
 كما في الترمذي والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المقيّد
 انه لا يستنجي فيها لانها تنهى للشرب لكن يتوضأ ويغسل فيها [ببطون الاصابع] من يده
 اليسرى كما مر فلا يغسل بظهورها ولا برؤوسها لانه يرث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة
 الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازاً عن النكاح باليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن
 مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرمانى انها يستنجي
 بوسطها وقيل برؤوسها فانه لا يمكن التطهير في الحيض والجنابة الا بها والى انه يجوز ان يغسل
 بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم
 خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقيل حتى يششش والمرأة تصعد بنصرها ووسطها
 الا انهم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل ما وقع من فرجها على راحتها كما في الزاهدي ويبالغ في
 الشئ اكثر وهذا اذا كان الماء بارداً والا يستنجي فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من
 استنجى بالبارد كما في المضمرات [بعد غسل اليدين] الى الرسغ حال كون الغاسل [مرحياً مخرجة
 بمبالغة] اي يرخي كل الارحاء حتى يطهر ما تداخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له في
 رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشغه بخرقه كما في المحيط وغيره [ثم يغسل اليد]
 اي اليدين وأشار بشم الى انه يستنقي وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعن الفراغ من الغسل
 بخرقه طاهرة وقيل ان يدفع الرائحة الكريهة عن راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال
 على ان غسل اليد قبل الاستنجاء وبعده واجب كما في النظم ويحتمل ان يكون سنة قبله او بعده
 على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله
 وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضيخان [وكره استقبال القبلة] بالفرج في البنين
 والصبيان كما كره استقبال القمرين [وكذا استدبارها في الخلاء] باليد اي موضع البول والتغوط
 وفي رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجهه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة المسعدي

وصف اليد بالبسوى وقال هذا عند ابي حنيفة رح والى انه لا يدعو فى الخلاء ولا يقرأ القرآن خلوا
لايى الفضل الكرمانى والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفى كنه مصحف الا اذا اضطر ونرجو
ان لا ياتهم بلا اضطرار كما فى المنية و اعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام ونقل
راعى النص فى كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار الماخوذ من الدبر وهو آخر الشئ *

* [كتاب الصلوة] *

ازرد بعد الطهارة لرعاية الشرطية وهى اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلبة فى الاصل من
الصلاء وهو العظم الذى عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسة المعنى بالكليّة
وعلى الثانى من المنقولة الزائدة المعنى كما فى الكرمانى وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا
خلاف على ما فى الاصول انه ما غلب فى غير الموضوع له بعلاقة [وقت الفجر] اى وقت صلوة الصبح
فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال المطرزي وفى ضرام السقط اول اليوم
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجيرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق وانما ابتداء بالوقت لكونه
سببا عند اكثر المشائخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان لوجوب كل مأمور به سببا حقيقيا وظاهريا
وكذا لوجوب ادائه وجود ادائه فللول ايجاب القديم والوقت وللتانى تعلق الطلب بالفعل واللفظ
الدال عليه وللثالث خلق الله واستطاعة العبد اى قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير والفرق
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل فى زمان ما بعد وجود السبب والثانى لزومه فى زمان خاص
هذا تلويح الى تنقيح ما فى الاصول مبتدأ [من] اول [الصبح] عند بعض المشائخ او انتشاره عند
غيره كما فى المحيط وهذا اوسع واليه مال اكثر العلماء الا ان الاول احوط كما فى الخزانة والصبح
بباض يخلق الله تعالى فى الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما
فى التفسير الكبير فى قوله تعالى (فالق الاصباح) واليه اشير فى شرح التاويلات [المعترض] اى المنتشر
فى الافق يمتد ويسر وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه
وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر وبذنب السرحان لدقته واستطالته ولان الضوء فى
اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما فى نهاية الادراك لكن نوقش فى التحفة
ان الاول لا ينتفى بل يخفى لغلبة الضوء الشديد [الى الطلوع] اى المنتهى الى وقت طلوع شئ من
جرم الشمس وفى النظم الى ان يرى الرامى موضع نبلة نفى آخرة خلاف كما فى اوله فمن قال بعدم
الخلاف فمن عدم التتابع وغايته لا يدخل تحت المغيا كغاية البواقى وكلامه مشير الى ان كل جزء
مسبب على طريق الانتقال اذا اتصل به الاداء انقضى الوقت فانه يتقرر السببية عليه اذ على الكل ح والى

ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتام الكشف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] عرفا بعيد انتصاف اليوم العزفي و يعرف ذلك تخميننا بحدوث الظل از بازدياده في بعض البلاد او يميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللحكام المسلمين طرق فيه أشهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عسر من حيث الالة والعمل ويريد الله اليسر وينسخ التنجيم كما سيأتي فأعرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستو مقياس ثقيل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف واذا رقت فقد بلغته فيجعل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال وفيه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته و اذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر واليه اشار بقوله [الى بلوغ ظل كل شيء] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس از بالغير كالقمر وعلى قياس الصبح ينبغي ان يكون بياضا خاصا بخلقه تعالى ابتداء وانما عدل الى المقياس ليشمل مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف يقدمه وبالأول قال العامة و اشار البقال الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف سمت الساق والثاني من طرف الابهام كما في الزاهدي [مثليه] اي مثلين لذلك الشيء [سوي فح الزوال] ان لم يكن الشمس مسامة للرأس في الهجيرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للأشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب واما اذا كانت مسامة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في اطول ايام السنة وانما اطلق لانه يصدد بيان الظهر في بلاد ما وراء النهر وخراسان وكرمان والفرج كالشيء وهو ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعشي و اضافته الى الزوال لادنى ملاسة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت ففيه مجازان [وفي رواية] عنه و عندهما [مثله] سوى الفيء وفيه اشارة الى ان الاول ظاهر الرواية وعنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان يصير مثليه وعنه اذا صار اقل من قامتين خرج الظهر بلا دخوله وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثليه اشعار الى انها المفتى بها لكن في الجزالة ان الوقت المكرره في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [و] وقت [العصر منه] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله سوى الفيء فالختلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قامة مع زيادة وعن ابي يوسف رج انه لم يعتبر الزيادة في النهاية الاحتياط ان لا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى الفيء [الى] وقت [الغروب] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة وبويده الحديث الصحيح (اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) وما في الخلاصة

انه لا يعطر من على رأس منار الإسكندرية وقد راي الشمس و يفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن وبشر كما في النظم [و] وقت [المغرب منه] اي من الغروب [الى غيبة الشفق] بالفتح اي غيبته [وهو] اي الشفق عندهما [السمرة] وعنده البياض المغربيان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهد عن ابي حنيفة رح انه السمرة فيصبح عشاء العامة الواقعة قبل غيبة البياض في الصحيح من اصحابنا وفيه اشعار بانه رجع الى قولهما كما في المتنق الى ان الاول احوط كما في النهاية والثاني ايسر واليه اشار بقوله [و به يفتى] اي بان الشفق هو السمرة يجاب المستفتي لا بغيره يقال استفتيه فافتاني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيس عين بعض المشائخ في حق دياره انه ينبغي ان يوحد في الصيف بقولهما لقصر الليالي وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهد وغيرهما ان العشاء ساقطة عن في بعض البلاد الشمالية كالبغداد مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق وبما ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [و] وقت [العشاء] بالكسر [منه] اي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار المغيب او لكونه مونتاً غير حقيقي [و] وقت [الوتر بعده] اي بعد العشاء اي بعد ان يصلى الصلوة المخصوصة في اى جزء من الليل [الى] وقت [الفجر لهما] اي للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها وهذا عندهما واما عنده فوقته العشاء الا انه مامور بتقدمها وثمرته الخلاف فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فأسدة من جهة الوضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقايق وانما اختار هنا قولهما مع ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموقفة فان وقت بعضها بعد الغرض الى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وقته كما في التنقيح وغيرها واما وقت صلوة الضحى فالصلوة اي من الساعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح [ويستحب] ويختار [لفجر] اي لاجله في وقته ويجوز ان يتعلق بقوله [البعاية] اي بداية صلوته [مسفرا] اي مضياً يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي وكونه من اسفر بالفجر اى صلاها بالاسفار والباء للتعدية تكلف على ان خذف الصلة من صيغة الفاعل لم يوجد قياساً واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يبداء بالتغليس ويختم بالاسفار [بيد] يمكنه ترتيل اربعين آية في ركعتين في كل عشرون آية سوي الفائحة كما في المحيط والافضل ان يبداء في وسط الوقت ويقرأ في الاولى ستين اية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير اشباع، [ثم الاعادة] للصلوة مع الرضوء او الغسل ان صلى جنبا والمتبادر من القراءة في الصلوتين ما هو المسنون منها كما في الزاهدي والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانيا في وقت الاداء لخلل في الاول وح لا حاجة الى قوله [ان ظهر فساد وضوئه] او صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرية قال بعض المشائخ حد الاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما في الكرمانى وسيأتي في الحج ان التغليس بمزداقة للحاج افضل [و] يستحب [تاخير ظهر الصيف] اي ادائها في آخر الوقت كما في النظم والتحفة وذكر في تحفة المسترشدين ان الاختيار تاخيرها الى ان يسكن الحر والمراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في قاضيخان ويؤيده ما في الحديث (ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم) وفي الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر اشارة اليه في التيمم وقد صرح في تيمم المستصحب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتي [و] يستحب تاخير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم يتغير] ضوء الشمس كما قال الحاكم الشهيد و ابراهيم النخعي او قرصها كما روي عن ائمة الثلاثة وتكلموا في تغييره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رمح او يبدؤ للنظر الى ماء في طس كما في المحيط او يراه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في الخزانة وغيرها فيستحب ادائها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير كراهة التحريم كما في المنية واما حكم الاداء فسيأتي [و] يستحب تاخير [العشاء] في جميع الاوقات [الى ثلث الليل] الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القدوري الى ما قبل الثلث وحمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القدوري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكروه بلاثم وبعده مكروه مع الاثم واليه اشار في القنية حيث قال انها مكروهة كراهة التحريم وفي التحفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف والتعجيل افضل [و] يستحب تاخير [الوتر] في جميع الاوقات [الى] وقت يسعها من [آخرة] اي الليل الشرعي [لمن يثق بالانتباه] اي لمن اعتمد على استيقاظه واما اذا لم يثق بالتعجيل افضل كما في قاضيخان وفي الكلام اشعار بانه يستحب التأخير لمن لا ينام اصلا [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في النظم والتحفة و الشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قاضيخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله و تاخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي فيه التعجيل والتأخير [و] يستحب تعجيل [المغرب] في كل الاوقات وفيه اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره الا من عد كالفرد او يكون التأخير قليلا والى اشتباك النجوم يكره كراهة التحريم وفي التأخير بتطويل

القرآن خلاف وأعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المسبة عن
السوباغي سمعت مشائخنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغسل لانه اقرب الى الشتر وفي
سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الائمة المكي الافضل في الصلوات
كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها [و] يستحب [يوم غيم] اي غين [يعجل] فاعل يستحب لتزيله
منزلة المصدر او الباصب الحذف اي ان يعجل [العصر والعشاء] اي تعجيلهما بان يصليا في ازل
الوقت لكن في المحيط اراد به ان يؤدي قبل الوقت المكروه من تغير الشمس و بعيد الثلث او النصف
[و] يستحب يوم غيم [ان يؤخر غيرهما] من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا
روي عنه تاخير الكل ويحسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما
في الزامدي فعلى هذا يحسن (ن) السمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن الكراهة [ولا يجوز
صلوة] اي التلبس بشئ من كثير من الصلوة كالفرائض والواجبات الغائبة والمندورات في هذه
الادوات الثلاثة ويجوز فيها التوافل مع الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكافي
والتسفة والسقايق والخزانة وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضيان انها لا يجوز لما سيأتي انه
يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه اشبر في فواقض الوضوء
من قاضيان وفي النظم انها يكره كراهة التبريم واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات
وكلمة لا وان كانت لنفي المستعمل الا انها قد يكون لنفي الحال كما نحن فيه صرح به في الموصل
والجواز خلاف الحرام [و] لا يجوز [سجدة تلاوة] اي التلبس بشئ من كثير من سجداتها فلا
يؤتى في هذه الادوات بواجبة منها في غيرها واما الواجبة فيها فتأخر في غيرها افضل كما
في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى حواش سجدة غير
التلاوة وفي القنية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره في النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة
السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن [وصلوة جنازة] اي لا يجوز التلبس بشئ من كثير من الجنائز
وهو ما حصر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكرهه كما في الكرمانى والتسفة ولم يوجد فيها انها غير
مكرهه كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الادوات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة
قدمت على سنتهما وقيل اخذت وقدمت على خطبة العيد والقياس يقتضي التقديم على الصلوة كما
في المنة وغيرها [عند طلوعها] اي ظهور شئ من جرم الشمس من الافق الى ان يرتفع اقل من رمح
او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [و] عند [قيامها] اي لا يجوز
التلبس بشئ من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار العرفي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان
يكون عطفًا على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه
ائمة خوارزم كما في العمان [و] عند [غروبها] اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها [الاعصر يومها]

أي يوم المصلي فإنها جائزة بلا كراهة كما قال أصحابنا كما في الإيضاح وذكر في التحفة ان الأداء
 مكروه وفيه اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الأصح وهو أداء لا قضاء وهو الأصح
 كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فإنه مفسد كما مر [ويكره] تحريمًا [إذا
 خرج] الإمام من محله [للخطبة] إلى الفراغ من الصلوة [النفل] أي الشروع في صلوة النفل وقيامتي في
 محله حكم ما إذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيدين والاستسقاء والكسوف كما في النظم
 وقاضيان والخلاصة لكن قيامتي ان خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولعله مشير إلى رواية
 عنا الأولى ان يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة النكاح والخطب الثلاث في الموسم فإن
 الاستماع واجب فيها كما في الزاهدي والكلام مشير إلى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة وهذا
 عنده كما قيامتي ثم إلى ان الكراهة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية إذا لم يسمع يجوز ان يصلي
 السنة وقت الخطبة في دارة القرية من المسجد ثم حضرة وإلى انه لا يكره عند الاذان والاقامة من
 يوم الجمعة لكن في النظم انه مكروه [فقط] فلا يكره الفرائض و صلوة الجنائز وسجدة التلاوة
 وهذا لا ينافي ما في الجمعة انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القرينة [و] يكره النفل
 فقط [بعد الصبح] إلى الطلوع [الاستنهاء] أي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفرائض وأحواتها
 كالمندورة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بإيجاب العبد من النذر وقضاء
 تطوع انفسه ونحو ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رح انه غير مكروه والصحيح
 ظاهر الرواية وفي القنية عن أبي حنيفة رح انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل
 المبني أما حكم ما إذا شرع فيه قبل قيامتي [و] يكره النقل فقط [بعد أداء العصر إلى أداء المغرب]
 أي بعد الأداء إلى التغير وبعد الغروب إلى الأداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق
 قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفرائض وما وجب بإيجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها
 وأما الواجب بإيجاب العبد كالمندورة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بإيجاب
 العبد يكره في الأول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه تأخير المغرب عن
 وقتها وفي الكلام اشعار بأنه لو أدى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النقل بعده كما
 في حج القنية وسيجي ان النفل مكروه بعد الظهر إذا جمع بينه وبين العصر في عرفة [ومن
 هو اهل فرض] أي يستحق أدائها كالصبي إذا بلغ أو المجنون أو المغمى عليه إذا أفق أو المسافر إذا
 أقام أو بالعكس أو الكافر إذا أسلم أو الحائض والنفساء إذا طهرت [في آخر وقت] أي زمان يسع
 التحريم فقط كما قال المحققون من علمائنا إلا إذا طهرت من الحيض أو النفاس فإنه يشترط فيه
 زمان الغسل أيضاً بخلاف الكافر الجنب متى الصحيح واحتريه عما قال زفر رح وتابعه كالقنوري
 انه شرط للوجوب زمان يجمع الواجب كما في المحيط والظهيرية والظرف متعلق بأهل [يقضيه]

اي ذلك الفرض [فقط] لا الغرض المقدم واحترز به عما قال الشافعي رح فان عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشائين [لا] بقضيه بالاجماع [من حاضت] او نفست او جن مثلا [فيه] اي في آخر وقته كما لو حاضت في اول وقته لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد ان السرق يقتضي قيل فقط *

[فصل * الاذان] كالكلام اسم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسقط عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح و رواية الحسن تكبيرتان من اوله فيكون ح ثلث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مستنون فلوقدم بعض كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين و كان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خير من النوم) كما هو المشهور [سنة] مؤكدة ثابتة بالسنة و الاجماع و لذ' يقتل الامام محلة تركوه وسببه انه صلى الله عليه وسلم حين اشري به الى المسجد الأقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك و اقامته و الاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من وجوبه و عما روي عن محمد رح من فرض الكفاية ولا يجزى الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلاي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط [للفرائض] اي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يسن لصلوة الجنازة والتطوع وللنساء وحدهن فان اذن اسأن كما في المحيط [فقط] للتاكيد [في وقتها] اي وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الاتيان فوقته للعبور بعد طلوعه ولظهور في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قليلا كما قال ابو حنيفة رح كما في الزاهدي ولعل المراد بيان الاستصحاب والافوت الجواز جميع الوقت [و يعاد] الاذان في الوقت [لو اذن قبله] اي قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نفبا لما في غير ظاهر الرواية مما روي عن ابي يوسف رح انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في الفيد انه تعاد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وبالاول يفتي وفي الكلام اشعار بوجوب علمه باراتات لصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذنين كما في المحيط [يترسل به] مستأنفة والبناء للطرفية كما دل عليه كلام الاساس وغيره والمعني يمهل في الاذان و يفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح انطاوي وينبغي ان يفصل قليلا والا فالاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلماته سنة فان ترك فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بانه يضم الراء في الله اكبر على الخبوية ويسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتشون للساكنين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول

الصواب كما في مغني اللبيب واختار الانباري النقل كما في المضمرات [مستقبلا] في غير السبعينتين
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة
فيؤذن المسافر راكبا حيث كان وجهه [واصبعا] اي انامله بعلاقة الجزئية [في اذنيه] خبر المبتدأ
والجملة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ بلا واو وقد جوزة الاندلسي وقال ابن مالك ان
لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشف فالمخطي مخطي (اهبطو بعضكم
لبعض عدو) واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احدى يديه على ما روي عنه كما في التذقة وفي
الاكتفاء اشعار بأنه لا يكره فاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكره كما في السراجية وذكر في المحيط
ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقيما لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف رح لا باس به ولا ما شيا كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية [ولا يلحن] من التلحين
او اللحن او اللحن اي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او مد او غيرها في الاوائل
والاواخر فانه مكره وعن الحلواني ان هذا في غير السبعينتين كما في الزاهدي وغيره [ولا يرجع] اي
يكره الترجيع وهو ان يخفف صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما
كذلك [ويحول] في الاذان [وجهه] لا صدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [في] وقت [السبعينتين] تثنية السبعين وهي ان يقول
(حي على الصلوة) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة حيعل اي قال (حي على الفلاح) فالظاهر انها يكون
مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للاول اسرعوا الى الصلوة
وللثاني الى ما فيه النجاة [يمنة] في الاول [ويسرة] في الثاني وقال مشائخ مرويمنة ويسرة في كل
والاول اصح كما في المنية [وان لم يتم الاعلام] بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع
الميدنة [يستدير] المؤذن [في] صومعة [الميدنة] بالكسراي الباربان يخرج راسه من الكوة اليمنى
ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام
الناس فلو اذن لنفسه خافت لانه الاصل في الشرع كما في كشف المار وبانه يؤذن في موضع عال
وهو سنة كما في القنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في النظم لكن في الجلابي انه
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لا في البعيد منه [والاقامة] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه
الكلمات التي يقيم الصلوة بها او الجماعة او الاصطغاف لها [مثله] اي مثل الاذان فيما ذكرنا
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافرين ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه
لم ينزل كما في المحيط ويجعل اصبعا في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنين وقيل
لا يبعلان لانه لا يورم بزيادة رفع الصوت كما في التمرناشي ولا يحول الا لانا ينظرونها كما

في الملتقط ويتم في مكان بل فيه الا اذا كان المؤذن اماما ففيه خلاف فقيل له ان يتمها ذاهبا
 وقيل يأخذ في المشي عند قوله (قد قلعت الصلوة) خافضا صوته ويتم في مكان الصلوة كما في
 المحيط وذكر في المفيد يكره المشي فيها [لكن يحذر] اي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو
 السرعة فلترسل جازا الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحذر
 مستحب [ويزاد فيها] على كلمات الاذان بعد السجعة [قد قامت الصلوة] اي قرب اقامة
 الصلوة على ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وذكر في الازاهير ان معناه لزمت وقيل قامت
 الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي الجلابي لو تركت لاعيدت الاقامة كلها [ولا يتكلم]
 بفتح الياء [فيهما] اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لافي نفسه ولا
 بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره التنحنج فيهما كما في الزاهدي
 وفي وحدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحدا كما في الظهيرية ويكره
 ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيته كما في المنية ويجوز ضم الياء فيشمل المنع للمسمع عن الكلام
 فيهما اما في الاقامة فلمشابهة الاذان واما في الاذان ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية
 سلب الايمان وفي القنية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرتاشي
 الكلام من غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشيء سوى اجابتهما
 فانها واجبة الا على من في المسجد للصلوة وقبل سنة وقيل مستحبة وقبل بالقدم وقيل باللسان
 ولو جنبا كما في التمرتاشي يقال مثل ما قال في الجميع كما في الظهيرية الا في السجعتين فيقال
 الحوقلة وفي (الصلوة خير من النوم) (صدقت وبررت) بالكسر كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن
 مصليا او مستمعيا للخطبة او معلما او جنبا او حائضا او نفساء او مجامعا او قاضيا للحاجة كما في النظم
 واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية (صلى الله عليك يا رسول الله) وعند
 سماع الثانية (منها قرّة عيني بك يا رسول الله) ثم يقال (اللهم متعني بالسمع والبصر) بعد وضع
 ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له الى الجنة كذا في كنز العباد
 [والتتويب] في اللغة تكرير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في
 زمانه صلى الله عليه وسلم (الصلوة خير من النوم) مرتين في اذان الفجر او بعده ثم أحدث التابعون
 واهل الكوفة بدله السجعتين مرتين وعنه انه حسن وعنه انه يمكن بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون
 آية ثم يشرب ثم يصلي ركعتي الفجر ثم يمكث قليلا ثم يقيم وعن ابي يوسف رح انه يقعد ساعة
 وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لا بأس بان ينه كل من اشتغل بمصالح
 المسلمين كالقني والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [يحسن في كل صلوة] من نحو
 (الصلوة الصلوة) او (قامت قامت) كما في سمرقندي وهو اختيار السرخسي وصدر القضاة كما في الزاهدي

[ويجلس] استحسانا في كل صلاة [بينهما] اي بين الاذان والاقامة فيكره الرصد كما في الكافي والاولى ان يفصل بما هو سنته او مستحب من الصلاة (من احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً) كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل عشر آيات وينتظر للناس ويقوم للضعيف المستعجل لا لرئيس المحلة [الا في] صلاة [المغرب] فلا يشرب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنده بسكتة هي مقدار آية طويلة وعنده ما يخطو ثلث خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنه انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب والعمل بما عنده غير مكروه عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ويؤذن للفائتة] الواحدة [ويقوم] ايضا وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [وكذا] يؤذن ويقوم [لاولى الفرائت] الكثيرة [ولكل من] الفرائت [البراقي ياتي بهما] اي الاذان والاقامة [او بها] اي بالاقامة كما قال محمد رح واما عندهما فانه ياتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان ياتي بهما للاولى وبها للبراقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد رح قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للقضاء في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي [وكرة اقامة المحدث] باتفاق الروايات [لا اذانه] في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة وعن الشيخين جوازهما بلا كراهة كما في المحيط ولم يعاد اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة [وكرها من الجنب] باتفاق الروايات [ولا يعاد الاقامة] هي [لان تكرارها غير مشروع] بل [يعاد الاذان] هو [وهو الاشبه عند بعض المشائخ] واعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم [كاذان المرأة] فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يجزيهم كما في الجلابي [والمجنون] ولو في خلأه [والسكران] والمغمى عليه وفيه إشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مراهقاً عاقلًا اجزاهم والى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكمه باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمرتاشي [وكرة تركهما] معا [في السفر] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم [و] كره تركهما معا [في جماعة] الرجال المقيمين المصلين في [المسجد] اي مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر [لا] يكره ويجوز بلا آثم تركهما معا [في بيته في مصر] اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما لان ما في المصر يكفي كما في الخزانة وغيرها لكن علل في الروضة والزاهدي وغيرهما بان

الاذان لاجتماع الناس و الاقامة للاعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السفر و جماعة المسجد عند الاجتماع و الاعلام و الاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به ما يعمل الاقرب من الملائكة ولو اقام فمن معه من ملكين كما في المحيط [و يقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال (حي على الصلوة) وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال (قد قامت الصلوة) مرة كما في المحيط وذكر في المنية انه اذا اقام والامام لم يصل ركعتي الفجر لا يحب الاعادة بعد ادائه وفي الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند الاقامة يقعد لكراهة القيام والانتظار كما في المضمرات والى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا اقام في المسجد والافقد قاموا اذا دخله كما في المحيط [ويشرح] في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للشعار بوقت شروع الامام دون المقتدي فانه له وقت وسيع الى ادراك الركعة [عند قد قامت الصلوة] اي قبيله وفي الاصل بعده و الاول قول الطرفين و الثاني قول ابي يوسف رح والخلاف في الافضية والصحيح الاول كما في المحيط والاصح الثاني كما في الخلاصة *

[فصل • شروط الصلوة] واحدا شرط بالسكون وهو عرفا خارج يتوقف عليه الشيء بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر من عشرة منها التحريم والركن والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي القراءة فانها ولو ركعا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الا ترى انها توجد في جميع الصلوة تقديرا ولهذا لا يستخلف القاري اميا في الاخيرين كما في الكرمانى ومنها تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعات مقام الامام والمقتدي وعدم تذكر الفاتحة في حق صاحب الترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج الحاف كما في الزاهدي الا انه استعملت مجازا في ستة كما في النظم او خمسة على ان الطهارة عن الحدث والخبث واحدة كما في شرح الطحاوي وغيره [طهر] ظاهر [بدن المصلي من حدث وخبث] اي نجاسة حكمية وحقبة زاد على المعفو من الغليظة والخفيفة [و] طهر [ثوبه] من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لثوب معلق فسد صلوته بخلاف مجرد المس ورخص بعض المشائخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الشرنانة [و] كذلك طهر [مكانه] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال ولو فرش تعلية على نجس و اقام عليه جاز ولو لبسهما لم يجز ولو فرش الارض النجسة بالبول والتراب ولم يطين جاز استيسانا وفي الكلام ايماء الى انه لو وضع يديه او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عمدة الكل في التتمة والمكان شامل للسرج فلو كان عليه مثل الدم فسد صلوته كما في الواقعات لكن في الشرنانة انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه على نجس يابس

حين مجد [وستر عورته] ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الظلمة اعتبار كما في الزاهدي والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرمانى واعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار و قميص ويكفي ما يشمل عامة جسده فلو صلى في سراويل كره وللمرأة ثلث خمار و قميص و سراويل ويكفي درع صفيق ومقنعة والامة كالرجل كما في الجلابي [واستقبال القبلة] لغة الجهة وعرفا ما يصلي الى نحوها من الارض السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للانفاقي على ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المفاتيح وقال الزند رسي ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلة كالعين والجهة يعرف بالدليل كالحاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربيين والاسواق عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن البمنى في استقبال القبلة كما في الكرمانى وغيره وعنه وعن ابي مطيع و ابي معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضيخان ولا بأس بالانحراف انحرافا لا يزول المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة وعند فقد هذه الامور التحري كما يأتي ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه به يشعر كلام قاضيخان [والنية] اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا يشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [وعورة الرجل] من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض [من تحت ستره] المعهودة مما يقطعها القابلة [الى] دائرتين مارة بعضها على بعض من [تحت ركبته] اي تحت ركبتيه فالركبة عورة بخلاف السرة [وعورة] [الامة] اي القنة والمذبرة وام الولد والمكاتبه [هذا] اي من تحت سرتها الى تحت ركبته [مع ظهرها وبطنها] وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل [وعورة] [الحرة بدلها] جميعا [الا الوجه] وعن عايشة رضي الله عنها احس عينيها فحسب لان فاع الضرورة به كما في المزاهدي [والكف] من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرمانى وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر [والقدم] من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق مدخل للبطن والظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرية لاصح انه ليس بعورة وفي الزاهدي عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه ككشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكراهة فينبغي ان

يحيل اليه خذرا عن التكرار [وكشف ريع العضو] الذي هو عورة من الرجل والمرأة [يمنع] صحة الصلوة عندهما وهو الصحيح وعند ابي يوسف راح ما فرق النصف وعنه في النصف رايان والغليظة والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف اشارة الى انه لو انكشف بفعله فسدت صلواته في الحال بلا خلاف كما في المنية فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما اذا ادى ركبا ثم ستره فانه مفسد بالاتفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه اداء ركن ثم ستره فسدت عند ابي يوسف راح خلافا لمحمد راح ولا رواية فيه عن ابي حنيفة راح كما في الحقائق واطلاقه مشهور الى ان الانكشاف المتفرق يجمع كالنجاسة كما في الشزاة ولعل في التشبيه اشعارا بان قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مر وفي الزاهدي لو بلغ المتفرق من الشعر والغسل والساق ريعا من واحد منها فسدت ولو اصغر ثم اشار لتتبع الربيع الى بيان العضو فقال [والساق] من اسفل الركبة الى اعلى الكعب [عضو] تام فربعه يمنع [كالغسل] فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشائخ اومع الركبة عند بعض وهو الصحيح كما في الكرمانى [والذكر] اي كالذكر [مفردا] عند بعض المشائخ ومع الانثيين عند بعض والصحيح هو الاول كما في الكرمانى ولذا قال مفردا [و] مثل [الانثيين] اي الشخصيتين فانهما معا عضو واحد على الصحيح فان المشائخ اختلفوا ان الدبر والاليتين ثلثة اعضاء او عضو واحد وثنى المراهقة تبع للصدر [بخلاف البالغة] وكل اذن عضو كما في الظهيرية والارجه ان ما يلي الظهر او البطن من لجنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في حوازل النظر الى طرف صدغ الاجنبية واطراف ذرائبها من القنية ما لا يشفى وقال الحلواني انه ليس بعورة وانما قيد بالنزول لان ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو اما تغليا او لانه جزء من آلامى لا يجوز بيعه [و] مسافر [عادم مزيل النجس] الحقيقي عن ثوبه حقيقة او حكما بان يجد المزيل لكنه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش والعدو [صلى] فرضا ونظرا [معه] اي النجس وان كان اكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلوة اذا وجد المزيل وان بقي الوقت والتقيد بالمعافر لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستربه العورة وان لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقي لاجراخ الحكمي فان صاحبه لم يصل كما مر في اول التيمم [ولم يجز] صلواته حال كونه [عاريا] بالاجماع [وربع ثوبه] اذا اكثر منه [طاهر] حال متداخلة او مترادفة لكن في النظم لو كان نصفه نجسا لم يصل عاريا [وفي] طهارة [اقل] من الربع بان يكون شيء [منه] طاهرا [الافضل] ان يصلي معه اي الثوب ويجوز ان يصلي عاريا قائما بايماء وهذا عندهما وقال محمد وزفر راح لزم ان يصلي معه كما في الكافي [وعادم الثوب] حقيقة او حكما بان لم يجد ثوبا شيء منه طاهر او ورق شجر كما مر [يجوز صلواته] اي عادم الثوب عاريا قائما بركوع وسجود [وتتدب] صلوة العادم [قاعدا مؤمبا] ويجوز ان يصلي مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه مخير مندهما في ذلك ولزم ان يصلي معه عند مجئ روح وفي الزاهدي يصلي العرابة
 وحدا متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه نحو القبلة ويضع يديه
 بين فخذه يؤمّي ايماء وان صلى قائما بالايماء واقعدا بركوع وسجود جاز [وقبلة خائف الاستقبال]
 من عدو او مرض او غيره [جهة قدرته] فيصلّي اليها [وان عدم من يعلم] القبلة من العلم او الاعلام
 او التعليم بان يكون في مغارة وحده او في حكمها [تحرى] فيصلّي الى جهة التحري ما شاء من الفرائض
 والنوافل وعن ابي يوسف روح ان الصيف تحرى ليلا للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرعا
 طلب شيء من العبادات بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته وانما قيد بالعبادات لانهم كما قالوا
 التحري فيها قالوا التوقي في العائلات كما هو في المبسوط وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو تحرى ولم يتيقن
 بشيء فصلّى الى جهة كانت جائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شيء اخر الصلوة وقيل يصلي
 الى الجهات الاربع كما في الظهيرية [ولم يعد] صلوته [مخطئ] في التحري سواء علم بذلك او ظن
 ان لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه
 كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولا بان كل مجتهد مصيب ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم
 قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا تأويل ما نقل عن ابي حنيفة روح ان كل مجتهد مصيب فان الحق
 في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط [بل] يعيد [مصيب لم يتحر] كما اذا افتتح مع الشك بلا تحري
 ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحري يعيد عند محمد بن
 الفضل ولا يعيد عند محمد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن ان لم يتبين بعد الصلوة انه
 اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمرتاشي
 ولا يعيد ان يكون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحري واعرض عن جهته فانها
 لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف روح انها يجزي كما في المحيط [وان تحول] وتغير
 [رأيه] الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصيبا] اي في الصلوة [استدار]
 اي انتقل اليها منها ولا يستأنفها اذا لاجتهاد لا ينتقض بمثله فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع
 جهات كما روي عن محمد روح ولا منع عن الزيادة على ذلك كما في النقل وفيه اشارة الى انه لو تحرى رأيه
 الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين
 كما في المحيط [ولا يضر] المقتدي المتحري [جهله جهة] توجه [امامه] المتحري ولا تقصد صلوته به
 حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [انه] اي الامام [ليس خلفه] فيضرة اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه
 كما في شرح الطحاوي [بل] يضره [تقدمه] عندهما خلافا لابن يوسف روح كما في الجلابي [او علم
 مخالفته] اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة و الامام الى اخرى وهذا اذا علم في
 الصلوة واما بعدها فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفته

له في البيعة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يتحقق ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كظن وانما لم يتعرض للظن في الموضعين لانه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرح في كيفية النية فقال [وَيُقَصَدُ] المقتضى او الامام [صلوته] وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظاهر وتلفظ بالعصر سهوا اجزاء كما في القنية وتحقق النية قد مر في الرضوخ [و] يقتصد [اتقوا] اي متابعة امامه [ان اقتدى] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلوة الامام لا تجزي لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزي على الصحيح كما في الضمرات [متصلا] مصدرا [بالحرمة] فلا يصح بالنية المتقدمة والتأخر عن تحرمة كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح اذا نوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الشروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذا لم يشتغل بعدها بعمل لا يليق به وعند ابي يوسف رح لا يصح الا في الصوم وفي الحجابي قال محمد بن مقاتل لا اعلم خذنا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزاهدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى الثناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى التعوذ ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحرمة لمكان العطف واما ما ذكره فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحرمة الامام ويقرب ان يكون بعيدا كما قال بعض ائمة بخارا وقيل يتوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه يتوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرماني والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا كان له ان يقتدى به وقال الكرخي و ابو حفص باشتراطها وعن ابي حفص ان غير الامام لو اوم ببلانية الامامة قصد صلوة مأمومه كما في الزاهدي والى ان حضر القلب في التكبير مع الاشتغال بمهمة اخرى ماني مائر الاركان مؤلف في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين الرغيناني لا يعدل وقال البغالي لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلوة قاضي القضاة التكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يواخذ بالسير لانه مفعول عنه لكن لم يستحق بيا ثريا كما في القنية ويؤيد الاول ما في المتقط والخزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد (من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته) ليس بشيء [ومع النقط] الدال على القصد [انض] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة واختار استحباب التكلم كما في النية [ويكتفي بغير الغرض والواجب] من الممن عند العامة والتوائل عند الكل [نية مطلق الصلوة] اي قصد الصلوة بلا قيد سنة او نقل او عدد فتكفيه نية الصلوة في النقل عند الكل وفي الممن

عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرها ولو نوى عددا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلابي وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر و صلوة التسبيح اجزى من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الاجنس الصلوة و [لهما] اي الغرض والواجب كصلوة الجنازة والوتر [شرط] للصحة [التعيين] بالرفع اي قصد جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الغرض ويجوز فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الا في الخزانة والظهيرية وغيرها وظهر يومه ليس بكلي فيتنحصر انحصار الكلي في فرد كما ظن ولو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العنابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية القضاء وبالعكس جائز وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا وصلى اربعا جاز كما في التتمة وينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيما لانه الغالب في الانشاءات ويصح بلفظ الحال في المزارع والزاهدي وغيرها ان كيفية النية للغيرين (اللهم اني اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي وتقبلها مني) ولغيرهما (اللهم اني اريد الظهر او الصلوة للميت او الوتر) وزاد المقتدي (متابعا للامام) *

[فصل * فرضها] اي فرض الصلوة اعم من القطعي والظني والركن والشرط فالاحسن ركنها ولعله نبه على الخلاف المشير اليه وهذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقواهم صفة الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر وفرق المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف و انه كلام الواصف ليس ههنا لايرادة وجه [التحرية] من التحريم وهو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى التكبيرة الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة والتاء للمبالغة وهي شرط عند اكثر من كما في المستصفى ولذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الغرض على تحريم الغرض والنقل وعكسه والقضاء على الاداء كما في الكفاية [والقيام] اي قيام واحد في كل ركعة من الغرض دون النقل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب و شرعا استواء الشق الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداد الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزأه لانه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة وبالاقتداء يقسط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمرناشي اختلفوا ان القيام في حق اللاحق هل مقدر بقدر القراءة وفي الامي لا بد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق دليل على انه لو صلى قائما على اصابع وجليه او عقيه بلا عذر يجوز

وقيل لا يجوز كافي القنية وعنده [قراءة آية] من القرآن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً كما في كتب الأصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصيل القراءة السبع متواترة وما عداها غير ثابت تواتراً فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثق به ألتحق بسائر الأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد السالمي لأنها تفسد عنده الأصح أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود وأبي لا تفسد لكن لا يعتد من القراءة بخلاف الترتبة والإنجيل فإنه يعتد به أن كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزائنة والآية العلامة وشرعا ما تبين إله وأخره توقيفاً من طائفة من كلامه تعالى بلاسم وح في الكلام دلالة على أنه لو قرأ ما كانت كلمات أو كلمتين نسو قتل كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى أنه لو قرأ ما كانت كلمة أو حرفاً نسو (مدامتان) (دق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية إلا إذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزائنة وعلى أنه قرأ نصف آية مرتين أو كرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى أنه لو قرأ نسو آية الكرهي في ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية وجاز على الصحيح كما في المضمرات ويستثنى منه الآخرس فإنها ساقطة عنه وكذا أُمي اجتهد آناء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من لا يمكنه أداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض أهل الهند والترك كما في الجلابي [في كل] أي كل ركعة [من ركعتي الفرض] الثبائي والثلاثي والرباعي وفيه إشارة إلى أنها في الأوليين والآخرين والمتوسطين والأولى والأخرى والأولى والثالثة والثانية والرابعة جميعاً سواء كما في الخلاصة والمضمرات والظهيرية وغيرها من التداولات وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذهب أصحابنا أنها فرض في الأوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الآخرين كان قضاء كما في النخبة [و] قراءة آية في [كل] ركعة من [الوتر والنفل] أي من الواجب والسنة والتطوع والبتادر من الكلام أن يقرأ فرضاً في كل ركعة آية غير آية قرأ في الأخرى وفي القنية قال نجم الأئمة لا يجوز أن يقرأ في الثانية من الفرض ما في الأولى وعن أبي يوسف ر ح يجوز ويجب السهو في النوافل يجوز بلا سهو ويكره [و المكتفي بها] أي بآية واحدة في ركعة [مسئ] أي مستحق لعقوبة لا بالنار ولعل فيه خلافاً فإن النهاية قائل بالكراهة والإساءة دون الكراهة كما في الكشف وغيره [وعندهما] عطف على عنده المقدور قراءة [آية طرية] أي غير قصيرة عن ثلث قصار كما في الكرمانى [أو ثلث] [آيات قصار] في كل ركعة منها والمكتفي بها مسعى للعطف والقصار بالكسر جمع القصير بلا الحاق البناء للحمل على فعل بمعنى مفعول [والركوع] الانحناء وشرعاً انحناء الظهر ولو قليلاً فإن خركه الجمل فقد اجزى كما في قاضيهان الخلاصة وهذا ظاهر الرزية وعنه أنه انكان إلى الركوع أقرب يجوز وأن كان إلى القيام أقرب لا يجوز فالطمانية لم يفرض خلافاً لأبي يوسف ر ح وعن محمد ر ح ما يدل على أن قوله مثل قول أبي يوسف ر ح لكن ذكره المشائخ مع أبي حنيفة ر ح كما في المحيط [والسجود]

اي السجدة فان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمه العربية الا انه خلاف ما عليه علمائنا كما في الاصول وهو لغة الخضوع وشرعا وضع الجبهة والانف على الارض وغيرها و اراد به الخضوع [بالجبهة] بان يضع عليها كل الجبهة او اكثرها كما في النهاية لكن في الزاهدي انه يكفي وضع شيء منها [والانف] هو اسم لما صلب فلا يكفي بوضع ما لان من الارنية كما في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصله ان السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة والانف وليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [وبه] اي بان السجود يتأدى بكل منهما [يفتي] كما فهم من الوقاية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولهما وهو انه وضع الجبهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة كره الاختصار على احدهما بلا عذر ومقدار الركن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو سجد على الذقن او الخد لم يجز اجماعا كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر المشائخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رأس اصابع القدم وفيه اختلاف المشائخ قيل انه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية [والقعدة الاخيرة] على المشهور وفي النظم انها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في التحفة وازيل الكشف وسهو الكفاية وكذا ذكره المص [قدر التشهد] اي قدرا ما يتمكن منه وقيل مقدار الشهادتين وقيل ادنى ما يطبق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره (والخروج) عن الصلوة او التحريمة [بصنعه] اي بفعله الاختياري المنافي لصلوته كالحققة كما في بحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البردعي واما عندهما فليس بفرض وثمره الاختلاف في المسائل الانثى عشرية الاتية لكن قال الكرخي انه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريمة والقعدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفرض الانتقال من ركن الى ركن عند ابني حنيفة رح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود محمد بن محمد رح وفي رواية عنه والمتون الشهيرة خالية عنه على ان قوله فرضها والقعدة للاخيرة لا يخلو عن اشارة الى ذلك عند المصنف (النصف) [رواجبها] اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد لصلوة بتركه ولم تبطل [قراءة] خصوص [الفاتحة] فانها فرض من حيث كونها قرآنا وفي بيع النظم وتر المحيط وغيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار المجموع فرضا وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا عنده واما عندهما فاكثرها والذا لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في الزاهدي [وضم] مقدار [سورة] من آية طوية او ثلث قصار وفي الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة والى انه يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط والى انها واجبة وذا كان تاركها يومر بالاعادة كما في القنية والى ان نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع وعنه انها مستحبة كما في التمراشي والاكتفاء مشير

الى ان تسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة والاولى غير واجبة على الصحيح والثانية عند عيين الائمة
والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجمال الكشف انهم اجمعوا على وجوبه [ورعاية الترتيب] بين
اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متأخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البواقي فالظاهر انها مختلف فيها في
سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا
الثلاثة وفي التمرتاشي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجدات
شرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجدات شرح المصنوع والمحيط والظهيرية
وحدث النهاية والكافي وغيرها ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا
الخلافاً لمهني على اختلاف الرواية في التنوير شرح تأييد الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس
بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما ظن من التنافي بين
الكلامين [والقعدة الاولى] قدر التشهد في الفرائض والراجحات والسنن في ظاهر الرواية كما في الكافي
والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت في النقل تفقد
قياساً لا استحساناً وفي المنفرقات لا تفقد عند الشيعين خلافاً لمحمد وزفر رج [والتشهدان]
اي التشهد في القعدتين عند عامة المشايخ كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كما في
المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدي وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في النظم
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكتفاء اشعار بان صلواته صلى الله عليه وسلم ليست
براجبة وفي خزانة المفتين انها واجبة في الاخيرة [ولفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعنى
السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فلو خرج بافظ آخر لزم السهو وقيل لم يلزم لانه
سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه لو اقتدى بعد ان يقول
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصبر داخل في صلواته وفي التحفة يخرج عن الصلوة بتسليمه
عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين ولا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهدي فان الكلام
في مطبى الصلوة [وقررت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية المأثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة
وقد محيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي رواية بكليهما
والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والافقي كثير من الكتب المعتمدة ان من لم يعرفه يقول
يا رب ثلثا [وتكبيرات] صلوة [العيدين] الزائدات على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ
التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفي المستصفي وغيره انها واجبان وفي الاضافة
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سهو الزاهدي [وتعبين] الركعتين [الاوليين]
من الفرض الثلاثي والرابعي [لقراءة] اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقد مر الخلاف

[وتعديل الأركان] لغة التسوية وشرعا تمكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تسوية ويطلق على كل فانه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهه الترك واما الاطمينان في الآخرين فسنة على تخريجهما جميعا وعن ابي يوسف رح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية الكل في الحقائق من مبسوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما سنة و الكل فرض عند ررواية شاذة ما في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين فبالترك سهوا بسجد وعمدا يكره اشد الكراهة ويلزم الاعادة ولم يدل كلام المصنرات و شرح المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه و سابقه من مواضع يزل فيها كنه من الخواص العظام فيضل و يضل كتبنا من العوام [و الجهر والاخفاء] اي جهر الامام واخفائه بقريظة الفصل الاتي وحكم المنفرد سيجي [فيما يجهر] من الصلوة الاتية [و] فيما [يخفي] من غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي انه لا يسجد الا اذا اخفى فيما يجهر المقدار المذكور كما في الجامع النجاشي وعنه انه اذا جهر او اخفى آية سجد وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قرأته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يحتسب من الصلوة كما في المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمرناشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دوته الاذكار [و سن] على المشهور احترازا عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشي منهما كما ظن [غيرهما] الفرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال السنة وهي للواجب وهو للفرض ثم شرح في كيفية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد المصلي الشروع] في الصلوة المطلقة ولا يخفي ما في اختيار (اذا) على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) وانما يصير شارعا بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما ياتي من قوله كل قيام لا يخلو عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمزة] اي همزة الجلالة واكبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما في المصنرات وانما اثر الهمزة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [الباء] اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان النجاشي خطأ و الثالث مفسد كما في المحيط فالاولى ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفي والاطلاق دال على انه ترفع الجلالة ولا يجوز وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المصنرات [ماسا] مدركا باللمس حال مترادفة على وجه [بابهاميه] اي بطرفيهما [شحمتي اذنيه] اي ما لان من اسفلها لكن في النظم عن ابي حنيفة رح ان محاذاة الابهام السحمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره

التجاوز عنها كالرفع الى المنكبين كما في خزائن الفقه والمس لم يذكر في المتداولات الا في قاضين
 والظهيرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه اشارة الى ان اليد يرفع اولا ثم يكبر كما روي
 عنه وقيل يرفع مع (الله) ويرسل مع (أكبر) وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكم
 عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في
 حق النساء والى انه لا يسن ترك تفريج الاصابع كما قال ابو بكر البلخي بل يفرح وينشر ويجعل
 الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعن بعض المشائخ الصواب ان يضم
 اصابعه في الابتداء ثم يبسط رقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص
 بالمقتدي ان يحاذي تكبيره تكبير امامه فانه افضل عندنا وهو قول زفر رح وعندهما يوصل بتكبيره
 مثل ان يوصل الف (الله) براء (أكبر) وقال الامام السرخسي ان الافعال على هذا الخلاف واتار
 شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق از اجود وقولهما ارفق واحوط وفي
 عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما واعلم انه لا يدرك فضيلة
 التخریمة عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت الشاء الكل في السقائق وقيل يدرك الى نصف الفاتحة
 وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو
 الصحيح كما في الضمرات وقيل بالتاسف على فوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبر معه كما في الروضة
 [والمرأة ترفع] يديها [احداه منكبها] اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة رح
 انها كالرجل وبه اخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والاول اصح كما في المحيط وقيل الامة
 كالرجل كما في الزاهدي [ويجوز] الشروع فيها والماضي احسن فانه عطف على كبر [بكل ما دل على
 التعظيم] اي الترفع عن الانقياد بخلق من الاسماء الحسنی وغيرها وفيه اشارة الى ان الاول ان
 يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالكراهة بما سواه وهو الاصح ولم تجز عند ابي
 يوسف رح الا بالله اكبر او الاكبر او الكبير او كبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد رح بكل ذكر تام نحو
 الرحمن اكبر والحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ
 ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط
 وغيره [ولا يشوب] حال من الشوب وهو الخلط [بالدعاء] اي طلب الشيء على نحو شاب العسل بالماء
 كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مقوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به
 حال كونه خالطا للدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واستغفره [ولو]
 كان الدال عليه [بالفارسية] اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو
 (خدا بزرگ است و بنام خداي بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للسأل عن فاعل
 يجوز ادل والالزم ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقر من تقييد الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية

والزنجية والحشية والنبطية مثلا و الى ان لا يجوز مائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز الكل عنده ويمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافا لهما كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف ان تسمية الدبiche وتلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بحسب الرأى كما في انساب المعاني وهي بلاد الفرس كما صفهان والري و همدان و نهارند و آذربيجان وغيرها لكن في الازامير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس والمراد العجمية فهي الاولى بالذكر [لا] يجوز [القراءة بها] اي بالفارسية [الا بعدد] وهو ان لا يقدر على العربية وهذا عندهما وفي رواية عنده كما في الكشف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيجوز مطلقا لكنه مكروه بلا عذر سواء كان على نظم القرآن كما في (معيشة ضنكا) اي تنكا و (جزاء جهنم) اي سزاي وي ووزخ ادلا وسواء كان ثناء او قصصا وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل اذا كان من القصص تفسد صلوته و الصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما في المحيط وهو الصحيح وعليه العول واما خص الفارسية بالنفي لينفي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية و في الحديث (لسان اهل الجنة العربية او الفارسية الدرية) بتشديد الراء كما في الكرمانى وغيره [وبه] اي بعدم الجواز [يفتنى] في الحقائق وعليه الاعتماد وفي الكشف ان في كلام العرب خصوصا في القرآن من لطائف المعاني ما لا يستقل بادائه لسان [و] اذا كبر [يضع يمينه على شماله] كما في الاصل ثم اختلف المشايخ فيه فقيل انه يضع باطن كف اليمنى على ظاهر الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على الفصل وعن الصاحبين يقبض الرسغ باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على الرسغ قابضا وقال باطن الاصابع طولا والاول اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر والبصر وفي الكرمانى استحسنت كثير منهم ان يقبض بالاولين [تحت سترته] لانه من سنن الرسل وفي الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصبرات وغيره انها تضع على صدرها ولا يبعد ان يشار بتذكير الضمير الى مخالفة الحكم [في كل قيام فيه ذكر] شامل للقرآن [مسنون] مشروع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الثناء والقنوت و صلوة الجنازة وقيل عنده يرسل في القنوت وهو قول ابي يوسف رح واختلف مشايخ ما وراء النهر في صلوة الجنازة وقال محمد رح ان الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح انه يرسل الى الفراغ من التعوذ وعنه اذ كبر ارسل ثم يضع كما في النظم والصحيح المتن كما في المصبرات واعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع في القيام كما في خزائن المفتيين [ويرسل] عند الجمهور ويضع عند اصحاب الفضلي للمخالفة الكلية للشعبة [في قومة الركوع وبين تكبرات العيين] وفيه مع النظر الى السابق دلالة على ان ليس فيهما ذكر مسنون كما في ترك التفرغ على نقيضه وكل رواية كاساني [ثم ينهي] اي يقول (سبحانك اللهم وسبحمك) الخ اي سبحنك بجميع آلائك يا الله تسبيحا و بحمدك او اشتغلت بحمدك

فالواول لعطف المفرد او الجملة ويجوز ان يكون للحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي سبحانه بحمدك
 ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواد لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام خيرة (وتعالى جلك) اي
 تجاوز عظمتك عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير (وجل ثناءك) (ولا اله غيرك) بفتحهما ورفعهما
 وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وانما أثر (ثم) لتشمل
 الوسائط المعهودة [ولا يوجه] عطف على (كبر) او (ثم يثنى) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد
 التناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف رح
 انه يوجه بعد التناء ويوجه في النوافل بعد التناء بالاتفاق ويستحب التوجيه قبل التكبير عند
 المتأخرين كما في الحقائق وهو ان يقول (اني وجهت وجهي) الى قوله (مسلمين) واختلف في ان يقول
 مسلما وقوله انا من المسلمين اصح عن قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلوة عند بعض
 كما في المحيط [ويتعزذ] اي يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الالفاظ
 والمتبادر منه ان يثنى ثم يتعزذ وهو الاصح كما في المضمرة [للقراءة] في الركعة الاولى لا غير بقريته قوله
 [لا] تبعا [للتناء] وهذا عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح فانه عمدة للتناء ثم اشار الى ثمرة الخلاف
 بقوله [في قوله] اي التعوذ [المسبوق] في اول ما فات عنه عند محمد رح [ولا] بقوله عند ابي يوسف رح
 وفي رواية عن محمد رح وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك
 بالجماعة اول الصلوة فقط [الموتم] اي المقتدي سواء كان مدركا ادرك الكل بالجماعة او لاحقا ادرك بالجماعة
 اول الصلوة مع فوات بعض [ويؤخره] الامام [عن تكبيرات العبدين] عنده وبقدمه عليها عند
 ابي يوسف رح وانما لم يذكر الامام مع محمد رح كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره
 معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحها ان ليس عنه فيه رواية [ويسمي] اي يقول ستة
 (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او
 في قول ابي يوسف رح وعنه في الركعة الاولى والاخرى كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المضمرة
 [لا] يسمى عند الكل [بين الفاتحة والسورة] لكرهتها كما في الكشف (ن) وعنه انه يسمى وعند محمد رح
 انه يسمى الا في البهية كما في المحيط والاخرى قول ابي يوسف رح كما في النظم وهو قول محمد رح وهو المختار
 كما في المضمرة وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشائخ على انها آية منها كما في المحيط
 والذخيرة والخلاصة والزهدي وغيرها وانما لا يشير الى انها من القرآن ام لا لان كونها منه لبس
 بنص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا اعرف بها التصريح
 عن مقدمي اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها من القرآن وفي الزهدي انها آية على الصحيح
 وذكر ابوبكر ان الاصح انها آية في حرمة المس لا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في خواتمي الكشف
 والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي حنيفة رح [ويسره] من الاسرار اي

يخفي الثناء والتعوز والتسمية فانه سنة كمفروضة فالجهر مكرره كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر
 واعلم ان الترمذي قال الجهر بالتسمية غير مسنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء
 صحيح بلا خلاف وقد بلغنا ان الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المغني
 في مدح احمد بن حنبل [ثم يقرأ] على ما مر من التفصيل [ويؤمن] المنفرد والامام كما
 في الجلابي وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر او المد مع تخفيف الميم
 ارتشد يد ما وان كان مفصولا للصلوة عند الطرفين لكن لم يفسد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (هميم)
 يعني (هميم مي خواهم) او (هميم باد) كما في المضمرة وذكر الرضي انه سرياني كقبايل مبني على الفتح
 وحذف الحذف الهمزة ولا يمنع ان يقال اصله القصر ثم مد ومعناه افعل [سرا] اي قولاً اسراراً وان كان
 في الاصل المكنوم في النفس وفيه اشعار بان آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في
 التفسير عن مجاهد انه من الفاتحة وبان التامين واخفاؤه سنة فيكرة الجهر كما في المحيط [كالماموم] فانه
 يؤمن سرا اذا سمع (ولا الضالين) ولو في الظهر او العصر وعن بعض المشائخ انه لا يؤمن فيهما وعنه ان
 الماموم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهدي [ثم يكبر] الصلي [للركوع] وفيه دلالة
 على انه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الرصل فان في الفصل خلوش من الصلوة عن
 الذكر وقيل ان بقي في حال الخرورج حرف او كلمة فلا باس كما في الزاهدي [خافضاً] حال فيفيد
 سنة هي كون ابتداء التكبير عند اول الخرورج وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المشائخ انه يكبر
 قائماً والاول هو الصحيح كما في المضمرة لخالو الثاني عن الذكر ولو في الظهيرية انه الصحيح [ويعتمد]
 اي يتكى [بيده] اي يديه [على ركبتيه] بان يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير منحنيتات
 كالقوس وياخذهما بالاصابع حال كونه [مفرجاً] اي مفتحاً [اصابعه] اي اصابع يديه فان الاخذ
 والتفريج والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها فينبغي ان يزداد مجاوباً
 عضديه ملصقا كعبيه مستقبلاً اصابعه فانها سنة كما في الزاهدي [باسطة ظهره] بحيث يستقر عليه قدح
 ماء [غير رافع] رأسه [ولا منكس رأسه] من التنكيس تقليب الشيء على رأسه كما في الصحاح وغيره
 وخافض اولي لفظاً ومعنى لانه لو خفض رأسه قليلاً كان خلافاً للسنة وهي استواء الرأس مع العجز
 كما في المبسوط قيل لو قال غير رافع رأسه ولا ناكس لكان اولي لان الرأس داخل في مفهومه وفيه انه
 مجرم فيه والمجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم والاكتفاء مشير الى ان المرأة كالرجل في هذه
 الاحكام لكن في الزاهدي وغيره انها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الاصابع ولا تجافي العضد بل تضع
 عليهما وتضم وتحنى ركبتيها [ويسبح] اي يقول التسبيح المعهود (سبحان ربي العظيم) فانه
 لا يبعد ان يكون الفعل يتضمن لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي ان تسبيحات الركوع
 والسجود سنة وقيل واجبة وقال ابو مطيع تلميذ ابي حنيفة رح انها فرض وفي الصلوة المسعودية

عنه ان اقل من الثلث مفسد وقال خلف ان اصله فرض [ثلثا] من المرات وعن محمد روح اذا ترك ار
 اتى مرة يكره كما في النهاية [وهو ادناه] اي ادنى التسميع المستنون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد
 اشكال علي اصل الفعل بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاف اليه المعروف لاسم
 التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس - الاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط
 انه يقول اربعا ليتمكن القوم من الثلث والى انه لا يتطول لادراك الجائي فانه مكرره وقيل مفسد
 وكفر وقيل جائز ان كان فقيرا وقيل ماجور ان اراد القرية كما في الزاهدي [ثم يسمع] من التسميع
 اي يقول (سمع الله لمن حمده) اي استمع اليه كما في الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قيل واللام
 بمعنى من وفي المضمرات ان الضمير وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاؤه سنة كما في المحيط ولعل تركه
 لانه من الاذكار وسن اخفاؤها كما في الكشف [رافعا رأسه] فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في
 هذه الحالة سنة كما في الجلابي ولذا لو ترك حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حال الانقطاع
 حتى لو ركع او سجد كما في القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع
 واعلم ان المتن كعامة المتداولات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن
 في سنن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الاثار ان
 الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم
 الى يومنا هذا لا ينكرة منكر ولا يدفعه دافع [ويكتفي به] اي التسميع [الامام] فلا يجمع بينه
 وبين التسميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاوي وجماعة من المتأخرين [و] يكتفي [بالتسميد]
 (اللهم ربنا لك الحمد) او (ربنا لك الحمد) او (ربنا ولك الحمد) او (اللهم ربنا ولك الحمد) والاول
 افضل كما في المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في القنية ويقول ذلك
 عند تسميع الامام [الموتم] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ويجمع المنفرد بينهما] اي بين التسميع
 والتسميد عندهما وعن ابي يوسف روح يكتفي بالتسميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره
 شيخ الاسلام واختلف مشائخنا في قول ابي حنيفة روح والاصح الجمع كما في المحيط وأشار في الاصل
 والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه المشائخ لانه لو جمع لوقع التسميد بعد تمام الانتصاب
 ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرمانى لكن في شرح الحلواني انه حمد حالة الاستواء في الجواب
 الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانقطاع كما في المنية واعلم ان ما مر غير الفرض
 والواجب سنة وما يأتي غيرهما ادب الا الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزائن المفتين
 [ويقوم مستبورا] هو للتاكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقيين كما مر وانما اكد لغلبة
 الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن [ثم يكبر] خافضا كما في المحيط والتخفة وغيرهما وفي الايضاح
 اذا اطمأن قائما كبر وخر ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمينان [ويسجد فيضع] على الارض

[رُكْبَتَيْهِ] أي رُكْبَتَهُ اليمْنَى ثم اليسرى كما في وقار الروضة والغاء لعطف المفصل على المحمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني ايسى الاية [ثم] يضع [يديهِ] أي يده اليمْنَى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في التنف أن وضع الايدي حذاء المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في الحقائق وفيه دلالة على أن هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ضاماً اصابعه] أي ملصقاً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كما في الكافى وغيره ولو قيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضاً كما في الجلابي [ثم] يضع [وجهه] بان يضع انفه ثم حبهته فان الاصل ان يضع اولاً ما كان اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن في التيسفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معاً [مبدئياً] بالباء أي مظهرها [ضبعيه] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كاذكرة شيخ الاسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضده عن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدى عضده كيلاً يؤذي احداً [مجايفاً] مباعدة [بطنه عن فخذه] موجهها اصابع رجليه [أي رؤس اصابعهما] بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه أي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [نحو القبلة] فان السجود اصابعهما عن القبلة مكرره كما في خزائن المفتين فتوجيههما نحوها سنة كما في الجلابي [ويسبح] أي يقول التسبيح (سبحان ربي الاعلى) [ثلثاً] وهو ادناه كما مر [ويجوز] السجود [على كل شيء يسجد] الساجد [حجمه] أي شدة ذلك السجود كما في الطلبة [ويستقر جبهته] تفسيراً لما يليه من الجملة أي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجاروس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزائن [و] [يجوز] على ظهر من يصلي صلوته أي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة يجزيه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [في] وقت [الزحام] أي مدافعة بعض بعضا في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على العتدين والكميين بعذر على المختار وعلى اليدين والكميين مطلقاً والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي نيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل ما كول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في شبره ففي عامة المتداولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين وارىد لبنة بخارا

وهي قدر ربع ذراع كما في المنية [والمرأة] حرة اقامة [تنفض] اي ترفع الشفص المعهود فلا تنصب اصابع القدمين ولا تبدي الضبعين وتفتش الذراعين [وتلزم] بالزاء والصاد لغة [بطنها بفخذها] لانها اقرب الى الستر [ويرفع رأسه] من السجدة فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسمى رفعا كما روي عن ابي يوسف رح وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه الى ان يصير اقرب الى الجلوس .
و الاول اصح كما في الجلابي والاخر اصح كما في النهاية [مكبرا ويجلس] اي يقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة كما يأتي [مطمئنا] ذلك الشخص ساكنا وجوبا والاكتفاء مشير الى ان ليس فيه ذكر مسنون وعن حسن بن مطيع انه يقول (سبحان الله وبسملة استغفر الله) كما في الظهيرية [ويكبر] خافضا [ويسجد] اي يرفع السجود المعهود فيضع ركبته الى ان يسبح ثلثا وهذه السجدة فرض بالاجماع [مطمئنا ويكبر] هو [يرفع رأسه] او على مذنب من جوز الواد [ثم] يرفع [يديه ثم ركبتيه] فيرفع اولها ما كان اقرب الى السماء على عكس الشفص ويقوم على صدره قدميه [بلا اعتماد] وانكأ اليد [على الارض] فانه مكروه الا اذا كان شيئا كبيرا كما قال علي رضي الله عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي [ولا تعود] لانه عليه الصلوة والسلام قام على الرضف اي التجارة المحمودة وقال الامام الحلواني لو قعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية [والركعة الثانية كالاولى] فيما ذكر من الاعمال [لكن لاتناء] فيها [ولا تعوذ] فيسمى قبل الفاتحة [ولا رفع يديه] للتكبير [فيها] اي في الركعة الثانية اذ في الصلوة ويحتمل ان يكون جملة مستقلة والاضمير للصلوة فيكون نفيا لقول الشافعي رح انه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسميع فان ذلك مكروه عندنا وعنه انه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر [واذا اتمها] اي الثانية [افتش] اي بسط على الارض [رجله اليسرى] اي الكعب وما تحته منها [وجلس عليها] اي على ذلك الرجل [ناصبا يمينه] من الرجل [موجه اصابه] اي اصابع الرجل اليميني فان العهد مقدم على الاستغراق كما في المبسوط وشرح الطحاوي والخلاصة وذكر في الكافي والتحفة اصابع رجليه فيوجه رجله اليسرى الى اليميني واصابعها [نحو القبلة] بقدر الاستطاعة فان توجيهه المختصر لا يشلوعن تعسر وهذا في الفرض واما في النفل فيقعد كيف شاء كالريض كما في الزاهدي [واضعا يديه] اي كفههما [على فخذيه] اليميني على اليميني واليسرى على اليسرى كما روي عن محمد رح في غير رواية الاصول وعنه ايضا ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع الكل في الزاهدي ولا يأخذ الركبة على الاصح كما في خزائن المفتبين وفي الكلام اشعار بان المرأة تضع اليد على فخذيهما واذلا خلاف كما في المسعودية [موجه اصابه] اي اصابع يديه [نحو القبلة] بسبب سببها غير مقبوضة كما في لم الفتاوي مغرقة كما في شرح الطحاوي [والمرأة] تجلس [على يتيها] بالفتح لا بالكسر كما في الصحاح [اليسرى] مخرجة رجليها من الجانب الايمن [كما في الكافي] لكن في التحفة انه

رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد رح انها تجمع رجالها من جانب رقى الاكتفاء
استعار بانه لا يشير ولا تعتد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في المضمرات
و الوالجي والخلصة وغيرها وعن اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق ابهام اليمنى ووسطاها ملبصقا
رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند (اشهد ان لا اله الا الله) وعن الحلواني يرفع عند (لا اله) ويضع عند
(الا لله) ليكون كالنفي والاثبات ويعقل البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر رح وقال غيره
من اصحابنا انه يعقل عقد ثلثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم عقد الانامل
الوسطى والمنصر والخنصر من اصولها الثلثة ويقيم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة
للخمسين [ويتشهد] اي يقرأ التحيات لاشتمالها على الشهادتين [كابن مسعود] اي مثل تشهد
قراءة عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يحيي به العبد عبده وهذا
شامل لاجناسه كالسجود وانحناء القامة ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع
لله والصلوات جمع صلوة وهي من الله رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع
والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والهوام التسبيح ولطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنة وفضل
الكل في الزاهدي وخبرها مذكور او محذوف هو لله او عليك بقرينة ما سبق او لحق اي الصلوات
والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالواو توذن ان كلا منهما ثناء على حدة
ولذلك فصل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو (التحيات لله الطيبات والصلوات السلام
عليك الى آخره) اليه اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عنه حيث قال ابو اوام برادرين فقال
برادرين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مشيرا الى قوله تعالى (شجرة مباركة زيتونة لا شرقية
ولا غربية) كما في المبسوط وفيه دلالة على كما له في مقام الولاية [ولا يزيد عليه] اي على هذا التشهد حرفا
ولا ينقص منه وهذا في الغرض واما التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذا في اوله (بسم الله وبالله) او
(بسم الله خير الاسماء) وفي آخره (ارسله بالهدى ودين الحق) الى قوله (ولو كره المشركون) كما في المبسوط
والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة رح
انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها
كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدر قدميه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد و اشار في
مختصره الى انه اول [ويقرأ فيما بعد] الركعتين [الاوليين] من الركعتين او الركعة [الفاتحة]
او غيرها من القرآن كما في التتف وذكر في النظم انها سنة [فقط] فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا
سهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتامين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر

الكلام مشير الى انها مقرّوة على وجه القراءة وقد قال علمائنا انها يقرأ بنية الثناء لا القراءة وعن عائشة رضي الله عنها (اقرءوها ولكن على وجه الثناء) وفي غريب الرواية لو قرأ بنية القراءة يضم اليها السورة كما في الزاهدي [وان سمح] اي قال سبحانه الله بقدرها كما في التثنية او ثلث تسبيحات كما في التحفة [او سكت] بقدرها كما في القنية او بقدر تسبيحة كما في النهاية [جاز] لكنه مسيح اذا سكت عامداً كما في الخلاصة والفتحة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور بيان السنة او الادب والا فالغرض على رواية الاصل مطلق القيام كما مر [ثم يقعد كالاول] من الجلوس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية [وبعد التشهد يصلي على النبي] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة الاولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه (الصلوة على آله) لان كلاهما سنة كما في الجلابي ولا يبعد ان يقال بالاندراج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في ازل الكتاب وصفها على ما ذكرها عيسى بن ابان عن محمد بن محمد رح كما في عامة الكتب (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد) ولم يذكر في الظهيرية والجلابي وبيان الاحكام الا الى الحميد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله على آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشكل بوجوب كون المشبه به اقوى كاهو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلوة خارج الصلوة لم يكن فرضاً عند الجرجاني وكان فرضاً مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وكما ذكر عند الطحطاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يسن [ويدعو] لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [بما لا يسأل من الناس] اي بما يستحيل السؤال عنهم منافي القرآن والادعية الماثورة نحور ربنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا الالية وربنا انك من تدخل النار الالية كما في الزاهدي ونحو (اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم) كما في المبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد رح (اللهم اصرف عني شرك ذي شر اللهم اشغلي في طاعتك وطاعة رسولك) وفي الكلام اشعار بان لا يدعو بما يسأل عنهم والا فسد صلواته نحو اللهم ارزقني مالا واللهم زوجني فلانة واللهم اقض ديني كما في المحيط ثم يحول المصلي وجهه اولاً كما في الحقائق حتى يرى بياض بعض خده كما في المبسوط [ثم يسلم] الامام ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام او المأموم بشهادة ما بعده فيقول (السلام عليكم ورحمة الله) بالالف واللام ولا يقول في آخره (وبركاته) عندنا كما في المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث الشعبي التسلیم جزم كاذكرة ابن الاثير وغيره [من يمينه] فان سلم اولاً عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعبد عن

يساره وان سلم عن تلقاء وجهه يعيد عن يساره كما روي عنه كذا في المحيط [بنية من] كان [ثم]
 بالفتح بلاهاء اي في جانب اليمين [من البشر] المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشائخ
 وقيل بنية جميع الرجال والنساء كما في المبسوط وقيل لا ينوي النساء في زماننا كما في الكافي و**البشر**
 الخلق واحد وجمعه سواء كما في الديوان [و] من [الملك] معه اصله ملاك على مفعول مصدر بمعنى
 المفعول اي المرسل فخفض لكثرة الاستعمال كما في الرضي فهو اسم جنس شامل للثنين الكاتبين للحضرات
 والسيئات والمثلثة واحد عن امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءة يدفع عنه المكروهات وواحد على
 ناصيته يكتب وبلغ الصلوة وللستين او المائة والستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في
 الاخبار عن سيد الكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كما في المحيط وغيره من المتداولات [ثم]
 يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم [عن يساره كذا] اي بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي
 بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الفساق
 وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرماني والزاهدي وفي
 المحيط السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي النوادر ان الاول للخروج وتحية الحاضرين والثاني
 للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق
 اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم
 منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله اولم يسلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند
 بعض ويلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص البشر واساطه افضل من
 خواص الملك واساطه عند اكثر المشائخ [والموتم] يحول الوجه [ينوي الامام] حال كون الموتم
 واقعا [في جانبه] اي جانب من جانبيه فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في
 الايمن [و] ينوي الامام [فيهما] اي في الجانبين عند محمد رح وفي رواية عنه وفي يمينه فقط عند
 ابني يوسف رح [ان حاذاه] اي الامام [و] كذلك [المنفرد] ينوي فيهما في الجانبين عند بعض
 المشائخ [الملك فقط] فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساء وقال ابو القاسم
 ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيد اشعار بان
 الموتم ينوي البشر والملك ايضا في الجوانب واعلم ان جميع ما ذكره سوى القرض والواجب من
 للصلوة يكره تركها كما في الجلابي واما آدابها فكثيرة كقيام الامام والقوم بعن الحيعلتين واخراج
 الكفين من الكميين عند التكبير والنظر في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي
 السجود الى الارنية وفي القعود الى الحجر وكضم الفم عند التثاوب ودفع السعال عن نفسه ومسح
 الجبهة بعد السلام كما في خزائن المفتين وترك اللعب وترك النظر بمئة ويسرة وقيل تسوية الصقوف
 وقيل تسوية الرجاين بلا ميل الى جانب كما في النظم *

[**فصل * يجهر الامام**] اي يرفع صوته بالقرآن ابتداء بحسب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم التسبح في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والامام من يقتدي به واحد او اكثر صيا او بالغاً وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان المقتدي واحداً او اثنين وفي القاعدي لم يجهر فيما يشفي وهو يؤم واحداً لا يسجد سجدة السهو لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف ر ج وظاهره مشعر بفرضية اليجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الشارع كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واخباره اكد من امره كما في التوضيح والكرماني وغيرهما الا انه يجوز اعتماداً على ما مر [في الجمعة والعبدین] لانه اقامهما بالمدينة عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العبد لم يجب السهو لانه يشير فيما وراء الفرائض الا ان السجدة افضل [و] في [الفجر واليومي العشائين] بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعادها جهراً كما في الخلاصة وقيل لم يعد و جهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه لو جهر باكثر الفاتحة يتدبرها مخافة كما في الزاهدي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الجلابي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهراً بها واما لو ترك السورة جهراً بها وبالفاتحة معا وهو الاصح كما في الكافي [اداء وقضاء] هو قيد للثالث الاخيرة بدليل اعادة الجار ولما مر ان الثالثة الاولى لم يقض [لا غير] وان كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه ضمن كما في المغني على ان المفهوم مغن والمغنى لا قراءة غير السجدة او لا يقرأ غير السجدة ويحوز نفي السجدة عن غير هذه الصلوة فيفيد ان يخافت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستسقاء عنده على ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الغرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكفر السجدة فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهراً به الامام وما لا فلا كما في الجلابي [والمنفرد خير] بين السجدة والمخافتة [ان ادعى] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرماني وغيرهما ان جهراً المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فان كان عن عمد فقد اساء وعن سهو ففي السجدة روايتان كما في التمرقاشي [و] المنفرد [خافت حتماً] اي يجابا عند بعض المشائخ [ان قضى] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يشير والجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اشعار بان للامام والمنفرد ان يرفعا الصوت زائداً على الحاجة

وهذا افضل الا اذا جهل نفسه ارادى غيره كما روي عن ابي جعفر روح كما في الزاهدي وذكرني
 كشف الاصول ان الامام اذا جهر فزق حاجة المقتدين فقد اساء كما اذا جهر بالمقتدي و المنفرد
 بالاذكار [وادنى الجهر] اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد
 اسماع النفس جهر كما مر [اسماع غيره] اي اسماع احد سواه فان الغير بمعنى المغائر ولذا قال
 السيرافي انه لا يتعرف بالاضافة فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض
 القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي ان جهر الامام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة والزاهدي
 وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهر الا ان كلتا الرايتين لا يخلو عن شيء
 لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع اكل لكان مخافة [وادنى المخافة] اي
 المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والاعلى كالجهر وانما اقم لفظ الادنى لما سيجر
 من الاشارة [اسماع نفسه] فقط وهذا ان الحدان قول الفضلي والهندواني والسرخسي وبه اخذ
 عامة المشائخ وفيه اشعار بان اعلى المخافة تخصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان وذلك باقامة
 الحرف لا بالسماع اذ السماع فعل السامع وهذا قول الكرخي و ابي بكر الاعمش كما في المحيط ومروري
 عن محمد روح والقنذري كما في الزاهدي وعن ابي الحسن الثوري كما في صلوة المسعودي وعن
 ابي نصر بن سلام كما في العمادي فمن الظن ان الاولى ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء
 الائمة غير ساقط عن حيز الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال [هو] اي كون المخافة اسماع النفس
 [الصحيح] وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع اذنه او اذن من يقربه كما في
 المحيط [وكذا] اي مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة [في كل ما يتعلق بالنطق]
 وهو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للانسان [كالطلاق
 والعناق] فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [والاستثناء] في
 الطلاق والعناق واليمين وغيرها فلو طلق امرأته او خالعهما فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء
 كما في العمادي وغيره كتسمية الذبيحة والايلاء والبيع وغيرها وفي المحيط قال القاضي علاء الدين
 الصحيح عندي ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه
 بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا [وسنة القراءة] اي مقدار القراءة المسنونة اي الثابتة بالسنة في
 جميع الصلوات للامام او المنفرد [في] وقت [السفر عجلة] بغتتين مجاز مرسل بعلاقة الملازمة
 ومصدر حينئذ اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيرها فيكون مصدرا حينئذ وقيل حال وفيه
 ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع وانما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك اقتداء بمحمد روح في الاصل
 [الفاتحة] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل وجوز سينويه ان يكون المضاف اليه علما
 [مع اي سورة] من القصار كانت كالكوثر والاحلاص [و] في السفر [امنا] اي وقت القرار

والاضمينان [نحو] سورة [البروج] على التفصيل الاتي فهي مع الفاتحة يقرأ في الشجر والظهور ودرزنها
في العصر والعشاء والقصار جدا في المغرب كما في المحيط وذكرني سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر
والتظهر الطارق والشمس وفيما عداهما نحر الاخلاص [وفي الحضر] الاقامة في الاختيار [استحسنوا]
اي عد المتأخر حسنا [طوال المفضل] ظاهرة الاستغراق والمراد قراءة اثنتين تأمّن من السرور
الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والكلام دال على ان
هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما انها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى
الاستحسان ما ذكرناه والفعلية معطوبة على الاسمية وهو غير محتسب ومع ذلك يلزم ان يكون
القراءة في الضرورة مقيدة بالاستحسان والاخص ان يعطف (في الحضر) على (في السفر) والطوال خبر
للمنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية لتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات
كما سنذكرها والمعنى عمل مشائنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثار وهو المراد والاثار
حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح
به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع
الطويلة كالصباح والصبيحة والمفضل السبع الاخيرة من القرآن صمي به لكثرة الفصل بين سورته
بالعملة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره والباقى مع التوفيق ان القوم
كانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وان كانوا
كاملين يقرأ اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل
على مبتدئة على كثرة اشتغال القوم وقيله قيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس
~~وتخفيف~~ وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يحترز عما ينفر القوم كيلا يؤدي إلى تقليل
سمعة كذا في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واساطله] اي قراءة سورة تامة بين الطوال
والقصار من ست عشرة وعشرون آية [في العصر] وقيل فيه خمسة عشر غير الفاتحة [و] في [العشاء]
وقصاره بالسبعة جميع قصيرة كالعودتين اوست آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان الفصل مع
تقصيص قوله [تسعين اجزاء] بضميتين اي مبتداء منها كما في الكرمانى وغيره لكن في المنية
قال لاكتفى الله من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح وسور
[سورة] [سورة] [السجدة تم] من البروج [اساط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد
ثم كرر [تم] لم يكن [قصار الى الآخر] اي آخر القرآن وفى النهاية من البحيرات
وعلى وجه كبير الى الصحيح ثم لم نشرح الى الآخر ولا شك ان الغاية الاخير داخلة فى الغيا
ويستحق ان يكتب اليه كذلك كنهما خارجتان كما فى الكافى وغيره وما ذكره من المبدأ
وسعى في التكميل بسبع محيط والطميرية والخزانة وغيرها فلا على المصنف بطن القاصر فى التبعية

انه خلاف ما رأى [و] في الحضر [في الضرورة] والاضطرار كشوف خروج الوقت يقرأ [بقدر الحال]
و الوقت ولذا اكتفى ابو يوسف رح حين اقتدى به ابو حنيفة رح في ضيق العجر باثنين مع الغائبة
ثم قال ابو حنيفة رح (يعقوبنا صار فقيها) [ذكره تعيين سورة] اي الملازمة على قراءة سورة معينة
مروى الغائبة [لصلوة] فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها
فلو قرأ للمنة او اليسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما
مرة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكرهه و الى انه يكره تقديم
مرة لانه اقش من التعيين وهكذا حكم الآية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في
الحسن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار واما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به الكل في
المحيط و الى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سهوة انه يكره في الفرائض
[وينصت] من الانصات اي سكت [الموتم] سواء كان مدركا او لاحقا او مسبوقا وفيه اشارة الى انه
يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السرية والاول اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة
من الصحابة كما في الزاهدي والظهيرية وعن ابن مسعود (ملج فوه ترابا) وعن الشعبي (ادركت سبعين
بدريا) كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرمانى [وكذا] ينصت الحاضر للخطبة [في] اثناء
[الخطبة] وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والانتقياء والمراعاة واما ما عداه من ذكر الظلمة
فخارج عن الخطبة اليه اشار في الكشف ولذا قال في المصنوعات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في
مدح الظلمة وفي المحيط ان التباعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة
والصحيح ان الدنيا افضل والخطبة شاملة لخطبة النكاح والموسم وغيرها كما مروى في الكلام اشارة
الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشائخ وقال طرفان انه يستمع عند ذكر
الله ورسوله و الى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشائخ ومنهم من قال انه مكروه و الى
انه لا بأس بالاشارة بالراس واليد والعين عند روية المنكر وهو الصحيح كما في المحيط [الا اذا قرأ]
قوله تعالى [صلوا عليه] وسلموا تسليما [فيصلي السامع] حينئذ وجوبا [سرا] اي في نفسه بان يسمع
نغمه او يسمع الحروف فانهم فسروه به وعن ابى يوسف رح انه يصلي قلبا ايتمارا لامر الانصات
والصلوة عليه السلام كما في الكرمانى وفي اسناد الفعل الى السامع اشعار بانه لا ينصت اذا بعد عن
الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاحوط هو السكوت كما في الكافي وانما ترك حكم
السلام لان الاكثرين يفسرونه بالانقياد لكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابى يوسف رح والطحطاوي
انه يستحب الانصات الى قوله (صلوا عليه وسلموا) فيجب ان يصلي ويسلم لكن في المصنوعات ان
الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة * [والجماعة] فرقة يجتمعون والمراد صلوة الامام
مع غيره و لو صليا يعقل فهي مجازا وحقيقة عرفية [سنة] للقرض وما في حكمه كالوتر والتراجم

درن المغل ناهيا لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكرامة ان صلوها على سبيل التداوي و بدورها
 اذا صلوها في ناحية وقال السلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتدى به اربعة فالاصح
 انه يكره كما في الخلاصة [مؤكدة] بالفتح اي قريبة من الواحب فلو ان اهل مصر نكروها لقبولوا عليها
 و اذا ترك واحد ضرب و حبس كما في الجلابي و لا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من
 السنن الهدي) فيكون سنة مؤكدة كما في الكرمانى فكان صحته لم تبلغ الزاهدي و الا لم يقل ان
 الطامرانهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدلّهم باخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة و في
 الخلاصة و في الجلابي ان سنة الجماعة اكّد من سنة الفجر و في المنية قبل واجبة ياثم بتركها مرة
 بلا عذر و قيل انما ياثم اذا اعتاد تركها و قيل فرض كفاية و به اخذ الطحاوي و الكرخي و عن غير
 اصحابنا انها فرض عين و الاكتفاء مشير الى انها لم يتقيد في المسجد و لذا قالوا انه اقامتها في البيت
 كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة على الاصح كما في القنبه [والاولى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا
 الفعل المخصوص [الاعلم بالسنة] اي بالشريعة كما في الكرمانى و غيره و ظاهره مشعر باشتراط العلم
 بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة و انما قدم العلم
 اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة و اجتناب عن الفواحش الطاهرة كما في المحيط و غيره
 ولم ينظر بالبال الا الشرط الاول فيسبغي ان يذكر النائي [ثم] بعد الاستواء في العلم [الافرا] اي العلم
 بالقراءة و كسفة اداء الحروف و الوقوف و ما يتعلق بها كما في الكرمانى و عن ابي حفص ان من يقرأ
 قليلا من الامي احب الي من الفاسق القاري [تم الادرع] اي الاسد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي
 فانه عن الحرام كما في الكرمانى و ذكر في الزاهدي الادرع ثم الاقراء و في الخلاصة لو استوبا في
 الفقه و الصلاح و احدهما اقرأ فقل موا غيره لاساء و اولم ياتموا [ثم الاسن] الذي لم يتغير عقله
 في الروضة يكره امامة المغنل الذي ينسب الى الخرفي و في مختصر الكرخي الاسن ثم الادرع و في
 السراحية الاسن ثم الارضى عند القوم و في الخلاصة الاسن ثم الاصح رجها و الا نسب فان اجتمع هذه
 الشصال في رجلين يقرع او يختار القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر و في الاجناس البانى اولى
 بالامامة و الاذان ثم ولده و عشيرته و في المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة فامام المحلة اولى
 [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [او اعرابي] مسنوب الى الاعراب لا واحد له
 من لفظه و لبس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له و قال الراغب انه
 في الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع و صار اسما لسكان البادية و في نهاية الحديث العرب
 من اقام بالبادية او المدن و المسروب اعرابي از عربي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع
 و هم الذين استوطنوا المدن و القرى العربية و الاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم و الاصح انهم
 نسوا الى عربية نفتحتين و هي من تهامة لان اباهم اسمعيل نسا بها و المراد البدوي الجاهل بالسنة

فلا يكره امامة العالم منه كما في الجلابي وفيه اشعار بأنه لا يكره امامة البدوي وفي الكرمانى انه يكره [او فاسق] من الفسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشريعة الخروج عن طاعة الله بارتكاب كبيرة وينبغي ان يزداد بلا تاويل والا فيشكل بالباغي فيكره امامة النمام كما في الررضة وامامة المرائي والمتصنع ومن ام باجرة كما في الجلابي [او اعمى] ان كان البصراء افضل منه والا فهو الاولى كما في الكرمانى [او مبتدع] من ابتدع الامرا اذا احداثه وشريعة من خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة وحكيم في الدنيا الاهانة باللعن وغيره وفي الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الرؤية والمسح على الخفين وغيرهما كما في الخلاصة فالمراد مبتدع لا يعتقد شيئا يوجب الكفر فلا يجوز امامة المكفر منهم ويكره امامة من فضل عليا على العميرين رضي الله تعالى عنهم [او ولد زنا] اي ولد يحصل من وطئ حرام لعينه [كره] ذلك كراهة تنزيه لسقوط المرتبة عند الناس والجهل وعدم توقي النجاسة والاستخفاف عادة فلو عدم ذلك لا يكره امامته وفي الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالصد والاكتفاء مشير الى انه لا يكره امامة الشافعي لكن في الزاهدي انها مكروهة وفي وتر النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر وهذا اذا علم بالاحتراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا باس به اذا لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يبغض للحنفي ولم يكن صبييا ولم يتروا بماء مستعمل او نجس عندنا ومسح ربع الراس وتروا مما خرج من غير السيليين وظهر من المنى وغسل النجس الغير المرئي ثلثا وكذا اليد والفم يعد اكل الضب ونحوه وحفظ الترتيب بين الصلوة ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يحاذ امرأة ولم يلحن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [كجماعة النساء] جمع نسوة اسم جمع [واحد هن] حال او مصدر كما هو رأي البصرية او ظرف كرأي الكوفية والمعنى كاعتداء هن بامرأة فانه مكروه وفيه اشعار بأنه لا يكره جماعتهن في صلوة الجنائز وكذا اقتداء هن بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخلوة والا فيكره وان كان محرما للكل كذا في النهاية [فان فعلن] اي اقتدين بامرأة [تقف الامام] منهن [وسطهن] لانه شرعت جماعتهن كذلك كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتيين انه جاز تقديم امامهن والوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف وبالسكون اسم لداخلها غير متصرف وكلاهما محتمل ههنا الا ان الاول اولى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي وغيره [وكحضور الشابة] اي كره حضورها تحريما [كل جماعة] اي كل فرد منها نهائية او ليلية والشابة بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلاث وثلثين وشرعا من خمسة عشر الى تسع وعشرين [و] كحضور [العجوز] اسم لموت غير لازم التاء كما في الرضي وذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ردية لغة من احلى وخمسين الى آخر العمر

وشرا من خمسين [الظهر والعصر] فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيدين
 للصلاة في رواية عنه ولتكثر السواد فيقمن في ناحية في رواية واما عندهما فالحضور رخصة في
 الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل
 جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الواسطة اعني الكهنة مكره في
 زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عايشة رضي الله عنها للنساء حين
 شكون اليها عن عمر رضي الله عنه لانهن من الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
 ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [ريقتي المتوضي] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا
 عنده [بالتيمم] اي بمن وقع تيممه صحيحا فلا يقتدي من توضأ على ان الماء طاهر بمن تيمم على
 ظن انه نجس لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقتدي بالتيمم متوضئ معه ماء وهذا عند
 الشيخين وقال محمد رح انه يقتدي به مطلقا وقال زفر رح انه لا يقتدي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل
 فيه مصلى السجدة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقتدي [الغاسل] للرجل او غيرها [بالماسح]
 على الشف او الجيرة [والقائم بالقاعد] عندهما خلافا للمحمد رح ويستثنى منه التراويح فانها صحيحة
 بلا خلاف على الصحيح وقيل باستدباب القيام عندهما وبالقعود عنده والكلام مشير الى انه يقتدي
 بالتيمم والماسح والقاعد بمثله والقاعد بالركع كما في المحيط والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحد
 وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم [والمومي بالمومي] يشمل ما اذا كانا
 قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا
 والاصح الجواز كما في النهاية وفيه اسعار بانه لو اقتدى ما ليس بموم عن قائم او قاعد بموم لم يجز
 كما في المحيط [والمتنفل بالمفترض] فيسقط عن التنفل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه اشارة الى
 انه لا يكره جماعة النفل اذا ادعى الامام المفترض والمقتدي النفل وانما المكروه ما اذا ادعى الكل نفلا
 والى انه لا يقتدي المفترض بالتنفل كما يجزي [لا] يقتدي [رجل بامرأة] بالغين فلا يقتدي خنثى
 مشكل بخنثى ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [او صبي] اي لا يقتدي رجل او امرأة
 بصبي غير بالغ في الفرض والسنة والنفل عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فيصح في النفل
 والاول المختار كما في الهداية فلا يقتدى به في التراويح على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الخراسانية
 كما في المحيط والكلام مشير الى انه لا يقتدى به في صلاة الجنازة كما في جامع الصغير (ن) والى انه
 يقتدي الصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي بباليغ غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه
 مستدرك بما ياتي من انه لا يقتدي مفترض بمتنفل [و] لا يقتدي [طاهر] بصحيح [معتذر]
 صاحب جرح سائل كالبطون والمستحاضة وغيرهما فيقتدي بصحيح وبجريح ومعتذر بمعتذر كما في
 المحيط وذكر في الزاهدي انه لا تقتدي مستحاضة بمستحاضة وضالة بضالة وفي المنية يقتدي بصحيح

(ن)
 لا
 يقتدي

بمعدون عند أبي يوسف روح واختلف المشائخ فيه [وقاريج] ذكر لما يصلي به من القرآن [بالامي]
 بنالم يذكره فان صلواتهما فاسدة اما من الابتداء كما قال الطحاوي او من آذان القراءة كما ذهب اليه
 الكرخي وفيه اشعار بانه يقتدي اخرس ازامي بامي كما في المحيط ولا يقتدي ناطق اوامي باخرس كما في
 الروضة والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب ومن لا يحسن الخط كما في الكرمانني منسوبة
 الى الامة فحذف التاء كما تقرر فهو كالعامي اي على عادة العامة وعادة الامة [ولايس بعار] فيقتدي
 عار بعار كما في المحيط [وغير مؤثم] اي قائم او قاعد بركوع وسجود [بمؤثم] اي بقائم او قاعد
 بلا سجود ويقتدي لايس بعار وغير مؤثم بمؤثم عند زفر رح والاصل في جنس هذه المسائل ان حال
 الامام ان كان مثل حال المقتدي او فوقه جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في
 المحيط [ولا مفترض] ولو كان ذلك الغرض من قبل نفسه كما اذا نذر [بمتنفل] في جميع الافعال
 كما هو المتبادر فيقتدي بمن يتنفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء
 ما عتدل فسجد سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما اذا اقتدى المتنفل
 في الشفع الاخير من الغرض فان القراءة فرض في حق المقتدي نفل في حق الامام كاذل بعضهم لكن
 العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان هذا النفل
 اخذ حكم الغرض ولذا عليه اربع ركعات فلا يقتدي مفترض بمتنفل لا في جميع الافعال ولا في
 بعضها وفيه اشعار بانه يقتدي المتنفل بالمتنفل كمصلي ركعتي العشاء بالتراديج وركعتي الظهر
 باربعة قبل الكل في المحيط واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع ايما بانه يصير شارعا في
 صلوة نفسه فينتقض الوضوء بالتحققة ويجب القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير
 شارعا الاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح الاول كما في المضمرات [و] لا يقتدي مفترض كمصلي
 العصر او ظهر اليوم [بمفترض] كالظهر او ظهر الامس ويدخل فيه مقتدي في تطوع بمفترض ثم
 افسد واقتدى بمفترض كما في النظم وكمسافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع
 فيه في الوقت كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه يقتدي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وان
 كان صلواته قضاء لان الصلوة واحدة كما في الظهيرية والى انه يقتدي لاحق بلاحق فكنه لا يقتدي
 بالاجماع والى انه يقتدي مسبق بمسبوق لكنه لا يقتدي على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد عندهما فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة
 اليه [فرضا آخر] لزيادة الايضاح فان النكرة اذا عيبت نكرة كانت غير الاولى واعلم ان في نفي
 الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصير شارعا في صلوة نفسه فينتقض وضوءه بالتحققة ويجب
 القضاء لانها يفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير شارعا الاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح
 الثاني كما في المضمرات [والامام لا يطيلها] اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات

والد عوات و يستعمل ان يكون الضمير للقراءة و يدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة
[الاول] على الثانية [الا في النحر] فان الاطالة فيها للقراءة سنة بقدر نصف الثانية و قبل بقدر
ثلثها و قبل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الاي فيها و الا فيعتبر الكلمات و الحروف و
لا بأس بأن يقرأ في الاول اربعين آية و في الثانية ثلثا كما في المحيط و قال محمد رح انه يطيل في
جميع الصلوة و عليه الفتوى كما في الزاهدي وغيره و الكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها و ذكر الترمذي
انه افضل و الى ان الثانية لا يطيل على الاول بشئ لكن في عامة المتداولات ان اطالة آية او آيتين
لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكروه بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قرأ في الاول
سورة العصر وهي ثلث آيات و في الثانية الهزمة وهي تسع لم يكره و قال ركن الائمة الصباني
انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قرأ في الاول الاطول وهي
تسع عشرة و في الثانية الغاشية وهي ست و عشرون فان في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل من
النصف كما في النية و الى ان المنفرد يطيل الاول فان له ان يقرأ ما شاء و الى ان ما ذكره مختصرون
بالفرائض فان الاطالة في السنن و التطوع لم يكره و عن ابي يوسف رح انه يكره لانهما سواء كما في
النهاية [و يقوم الموتر] رجلا اصبيا [الواحد] محاذيا له [على يمينه] بلا فرجة كما في الجلابي و فيه
دلالة على عدم جواز التقديم عليه و التأخير عنه و القيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل لو تقدم
قدمه على الامام لم يجز صلواته لترك القرض و العبرة للقدم و قيل انها جائزة ما بقي المحاذاة في شئ
من القدم و الاصح ان العبرة باكثرهما كما في النية و لو اختلف قدمهما في الصغر و الكبر فالعبرة بالكعب
على الاصح و قالوا لو تأخر كان ممهيا على الاصح لمخالفة السنة و عن محمد رح ينبغي ان يكون اصابعه
عند كعب الامام و قيل انامله عند عقبه و لو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف و الظاهر منه
انه حكم غير المومي و العبرة في المومي للرأس حتى لو كان راسه خلف امامه و رجلاه قدام رجله
صح و على العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره و اعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت
امرأة بامرأة فانه مشترك [و] يقوم الموتر [الزائد] على الواحد اثنين كان اكثر [خلفه] اي خلف الامام
في المسجد في أي موضع شاء و في الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة و قدرها بعضهم
بسبعة اذرع و بعضهم بمقدار صف كما في التحفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه اصف او
مسيرته او وسطه فمسمى كما في المبسوط و عن ابي يوسف رح بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي
و فيه اشارة الى ان الواحد يتأخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي و الاحسن ان يقال
و يتأخر الزائد فان كيفيته ان يقف احدهما بجذاه و الاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين و لو جاء
ثالث وقف على يسار الاول و الرابع عن يمين الثاني و الخامس عن يسار الثالث هكذا و لو كان
احد الصغين ناقصا التحق باقلهما و لو استويا قام عن يمينه و القريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الاول من الثاني ولو بحداء الامام كما في التمرتاشي [ويصف الرجال] اي يجعلون على خط مستوي بحيث يكون مناكبهم متقابلة [ثم] يصف [الصبيان] بالكسر على المشهور والضم لغة [ثم الجنائى] بالضم والكسر جمع الجنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء والمراد المشكل منه [ثم النساء] ثم الصبيات كما في الزاهدي ولم يذكره اكتفاء بذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفا وفيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف يفسد صلوته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت الموتمة امام المولود وبينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى تعليل تاخير النساء اشارة بقوله فان حاذته [اي استوت قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهوميها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتبهان فلا يفسد محاذاة غير مشتبهين ولا محاذاة الامرد المراهق للرجل وعن محمد رح انه مفسد كما في النهاية واشترط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم كالام كالأجنبية والمتبادر ان يكونا في مكان مستو بلا حائل فلا يفسد ان كانت على الارض والرجل على المكان قدر قامته وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة ارقصة قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما في الزاهدي وغيره [في صلاة] فريضة او واجبة او سنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المعتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلاة الجنائز وكذا محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلاة حقيقة ولذا لم تفسد بالمحاذاة صلاة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة [مشتركة تحريم] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير صلاة الامام واحتز به عما تحاذى المنفردة المنفرد فيه فانه وان لم يكن مفسدا الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمرتاشي فدخل فيه المدرك والإحقق والمسبوق فأخرجه بقوله [و] مشتركة [اداء] بان التزم كل الصلاة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه شخص ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في الينابيع والدرة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلاة الامام [فسدت صلوته] لا صلواتها لانه المأمور بتأخيرها ولم ياتم فقد ترك الغرض فلو اشار الى تأخيرها ولم تناخر فسدت صلواتها لا صلوته لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيط عن مشائخ العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلاة مشتركة وما لم ينعقد التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في

الجابية [أن نوى] الامام [امامتها] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال عين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في النية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها وبعده الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدان كما في الخلاصة [والا] اي ان لم ينو الامام امامتها اي في صورة اقتدائها مصادية الامام الزماني [فصلوتها] فسدت لا صلوته وفيه اشارة الى انها صارت شائعة في الصلوة كما مر والى انها لو اقبلت غير مصادية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التمرتشي وعن الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قامت خلفه ولم تكن بحسب رجل صح بذكر النية كما في الزاهدي وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء مغن عن النية ليس بشيء فتدبر *

[فصل مصل سبقه] اي اعترضه لا بفعل آدمي والسبق في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم [حدث] غير مانع كالجنبانية وغيرها اذا احدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستورا فتفسد صلوته بل يتاخر محذوبا ثم ينصرف كما في الزاهدي [يتوضأ] بلا مكث وان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشف العورة مانع كما في المحيط وكذا خرز الدلو المنسحق ونزح الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وبقره بئر نزح اذ كان مؤنة النزح اقل والا يذهب الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزح مانع كما في المضمورات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التقييق لكن في النية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخل نعله للتوضي لم يتم [واتم] ما بقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو امكنها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها رقيقا فكشفها لم تتم وفيه جراب عما قيل ان المرأة من فرقها الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابي حنيفة رح واما الرأس فتمسح بحيث يصل البلة الى شعرها كذا في المحيط [ولو] كان سبق الحدث [بعد] مقدار [التشهد] من القعدة الاخيرة فيتوضأ ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد [والاستيناف] اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن شرع في الطهر ثم نوى الظهر كما في الزاهدي [افضل] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [والامام] بعد الحدث يستنفل و [يجز] باخذ التوب او الاشارة [آخر] ممن يصلح للإمامة والمدرک الاول من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للمسلم

[إلى مكانه] أي الامام ويضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة كما في الزاهدي والأصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهو ويشير بأصبع إلى ركعة وبأصبعين إلى ركعتين كما في المصبرات وعنه إذا توضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع إلى مكانه وأتم جاز كما في الجلابي والمتبادر من كلامه أن الخليفة ينوي الإمامة وهذا لأنه لا يصير اماماً بغير النية بالاتفاق وعن الطرفين أن نوى في الحال صار اماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة من امامه وإن نوى أن يصير اماماً إذا تقدم فهو على ما نوى فظاهرة مشير إلى أنه لا يستخلف في صلوة الجنازة كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على امامته إلا إذا خرج عن المسجد أو يقوم الخليفة بحره أو بنفسه مقامه أو يستخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة الموتمين على الأصح لخلو مكان الامام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الأصح أنه تفسد صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا يفسد على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا [ثم يتوضأ] الامام وفيه اشعار بأنه لا يمشي إلى التوضي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ويتم ثم] أي مكان التوضي [أو يعود] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [كالمفرد] فإنه مخير بين الاتمام ثم وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي كما في المحيط وهو أفضل كما في الكافي [أن فرغ امامه] أي امام الامام شرط جزاء ما دل عليه قوله يتم أو يعود [والا] يفرغ امامه [عاد] الامام إلى امامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الامام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين امامه ما يمنع الاقتداء كجدار أو نهر والا فيجوز ترك العود وإن لم يفرغ امامه كما في المحيط [وكذا] أي مثل الامام [المقتدي] في أنه مخير بين الاتمام والعود إن فرغ امامه والا عاد لا محالة إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جازي في المقتدي وفي النوادر لو عاد المقتدي بعد ما فرغ امامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ولو جن] وهو من أفعال لم يستعمل إلا مجهولاً وهذا شروع فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً [أو غمي عليه] متناول لما حدث السكر في الصلوة لشرب قبلها [أو احتلم] أي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فأنزل والتركيب يدل على روية شيء في النوم كما في المقائس والأولى (أو وجب عليه غسل) فيشمل ما إذا خاضت أو انزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلابي [أو قهقهه] ناسياً أو عامداً لأنه كالكلام وفيه اشعار بأن الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط [أو أحدث] أي فعل المصلي حدثاً موجباً للوضوء عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنية كما في المنية لكن الصحيح أنه لا يبنني كما في الظهيرية [عمداً] مستدرك بالفعل [أو أصابه] أو ثوبه [بول] أي نجاسة من الغير [كثير] جاوز قدر الدرهم فإنه إذا غسله لا يبنني وعن أبي يوسف رجح أنه يبنني وإذا لم يغسل فإن وجد آخر

و نزع من ساعة اجزاه و ان لم يوجد فان ادركنا لا يبني بالاجماع و ان لم يؤدّه يبني و ان طال
مكته و ان وجد بلا نزع و اداء ركن لا يبني عند الشيخين خلافاً للمحمد رح فيغسل و يبني كالو
اصاب جسده كافي المحيط و انما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الظهيرية نجاسة
الغير لا نجاسته [ارسج] بالضم اي صدع عضوه و شق ففي المقائس التركيب يدل على صدع الشئ
• يتناول ما اذا شق دمل او جراحة او رماء انسان بينة او سقط حجر من سقف او دخل الشوك في رجله
او جبهته في السجود فادماه [فسال] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندهما خلافاً لابن يوسف
رح و قيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة وفي الكلام رمز الى ان بالاسالة
لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمد كما في كثير
من المتداولات [او ظن] على المجهول اي ظن الامام او المقتدي [انه احدث] فاستخلف
[فخرج من المسجد او] ظن انه احدث فاستخلف [و جاز الصفوف] اي مقدار ما يصطف من
الجوانب الاربع و اذ كان بين يديه سترة او بناء او غيره و هذا بناء على ما روى هشام عن محمد رح فانهم
قالوا ان كان بين يديه حائل لم تفسد الا اذا جاوزة كافي المحيط [خارجه] اي من خارج المسجد لا في
خارجه فانه لا ينصب على الظرفية كما نص عليه سيبيه وفيه اشعار بان البيت كالصعاء لكن الاصح
انه كالسجد و لذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كافي النية وفي الكلام ايما الى ان المنفرد يغسل
صلوته في المسجد او الصعاء بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كافي المحيط [فظهر طهره]
اي علم في صورتين انه لم يحدث [بطلت] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية
[و لو لم يخرج] الامام او المقتدي من المسجد [او لم يجاوز] الصفوف خارجه [يبني] اي اوصل
ما بقي من الصلوة باصلي و اعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكتفي به لكان احسن [و بعد]
مقدار [التشهد] قبل السلام [ان عمل] على المعلوم اي عمل الصلي [ما يتأفها] من نيتو
القيمة و الحدث العمد والعمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغمي عليه [تمت]
الصلوة للخروج بالصنع في الكل [و] ان عمله الامام [تفسد صلوة المسبوق] اي مسبوق لم يقيد ركعته
بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده ح و عندهما لم تفسد كما اذا قيد بها و لم تفسد صلوة المدرك بلا
خلاف وفي صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق [و ان وجد هنا] اي بعد مقدار التشهد قبل
السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل التشهد او بعده فان هنا بالضم و التشديد قد يراد
به الزمان [روية المتيمم الماء] اي وجدانه [و نحوها] من المسائل الاثنى عشرية وغيرها كخروج
الرجل عن خف الماسح و مضي المدة و سقوط الجبيرة عن برء و زوال العذر و قيل العاري ثوبا و قدرة
المومي على الاركان و تعلم الامي سورة و استخلافه القاري و تذكر الغائبة و خروج وقت الفجر و
السمعة و دخول وقت الظهر عند قضاء الفجر و تغيير الشمس عند قضاء الظهر و وجدان ما يغسل

النجاسة الكثيرة [فسدت] اي بطلت اصل الصلوة [عند ابي حنيفة رح] اي في رواية و يجوز في عينه الحركات الا ان المكسر افسح [لفرضية الخروج بصنعه] اي بفعل صدر عن المصلي قصدا لان الصلوة عبادة لها تحريم وتحليل ولا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالحج ولم يوجد فتفسد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه المحققون منا ان اصل الصلوة لم تفسد عنده لما ان الخروج بالصنع ليس بفرض عنده والا فقد ادى الفرض بنحو الحدث العمد وانما وجب الاعادة عنده لان هذه الامور مغبرة للفرض الى النفل في خلال الصلوة فكذا في الاخر كنية الاقامة وليست بقاطعة للكلام بخلاف ما اذا وقعت بعد تسايمة فانها تمت لانها لم تقع في الخلل لانقطاع التحريم كما اشار اليه المسرط وغيره [لا] تفسد [عندهما] لعدم فرضيته *

[فصل * يفسدها] اي يبطل الصلوة على ما ياتي في البيع انشاء الله تعالى [الكلام] في الاصل شامل لحرف من حروف المباني او المعاني ولاكثر منها واشتهر في عرف اهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلابي ان ادنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه اشعار بما هو المشهور ان الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شطر الكلام اذ لا يحصل الاقحام الا بهما كما قال الجمهور وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صحح الحروف بلا اسماء لم يفسدها الا عند الكرخي وتابعيه [مطلقا] اي ساها ارضا سياتي قليلا او كثيرا خاطئيا او قاصدا ولو للاصلاح كما اذا قال اقعد عند قيام الامام كما في المحيط [والسلام] سواء خاطب به انما اذلا وقيل بالفساد اذا خاطبه به كما في الزاهد واما لم يكتف عنه بالكلام لانه في حكم الذكر [عمدا] حقيقيا او حكما فيشمل قسما من السهو وهو ما اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا سلم على الركعتين ظانا انهما المفجر فانه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليهما ظانا انه في رابعة الظهر فانه غير مفسد كما في سهو المحيط فلو سلم المسبوق مع الامام ذاكرا لما عليه تفسد ولو سلم المصلي قائما ظانا انه اتم صلاته ثم علم انه لم يتم لم تفسد لكن في المنية انها تفسد والظاهر ان المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسدت صلاته [ورده] اي رد السلام سواء كان باللفظ او اشارة الراس او اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط انهما غير مفسدين [والانيين ونحوه] كالتأوه والتأفيف فالانيين ان يقول آه بالمد وكسر الهاء والتأوه ان يقول آه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متجاوزة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجيع والتأفيف ان يقول اف بضم الهمزة وكسر الفاء المشددة بالتنوين وبدونه ولغاته اكثر من العشرة [اظن في الرضي] مما له صوت [سواء كان معه حرف او لم يكن] فالتنقيح المهموع اي ماله حرف تهجي كاف وبف ولف مفسد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المهموع على ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط

وذكر في الزاهدي لو ساق حمارا او ارقفه او استعطف كلبا او هرة بما يعتاد الرستاقون من مجرد صوت
بلا حروف مهبجة لم تفسد لكنه مكروه كما في الجلابي [والبكاء] وهو سيلان الدمع عن الحزن يمد اذا
كان الصوت اغلب ويقصر اذا كان الحزن اغلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع
وبالد هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [بصوت]
والاحسن بحرف فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشعار بانه لو
خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذا بلا خلاف والكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا
كان يسيرا كالتبسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كما في الجلابي [الا لامر الاخرة] اي خشية الله تعالى
فان كل ذلك غير مفسد بل محسن وفي الكرماني انه ان تأوه بحرفين كاه على زنة دع وهو توجع
العجم فغير مفسد وبتلثة كاهه فمفسد ولولا امر الاخرة وفي الجلابي ان الانهن من المرض غير مفسد
عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا
[والتنسيم] ان يقول اح اح [الا بعدر] وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجتمع البزاق في
حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه
بغير سبب وغير مكروه بسبب كمشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كما في التمر تاشي والاصح
انه لم تفسد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار
بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كما في الزاهدي لكن في الخزانه ان ظهر الحروف به بلا ضرورة
فمفسد [ونشيمت العاطس] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالمهملة عند ابي العباس وبالمعجمة
عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال المشمت لعاطس
الحمد لله لم تفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه كما في المحبط وعن
ابي يوسف رح انه لا يشمت بعدها وعن محمد رح انه يشمت كما في الظهيرية [وجواب الكلام] اي
خبر يسره او يعجبه او يسوءه او غيره [ولو] كان [بالذكر] بان يقال الحمد لله اولا اله الا الله انا لله
وانا اليه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلي الله عليه وسلم فصلي عليه او سقط من
سطح فيسمل او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابي يوسف رح والصحيح قولهما
لان الكلام مبني على فصل المتكلم ويشمل ما اذا امثل امر غيره فلو قال للمصلي نقدم فتقدم
او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعة له فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم
برأيه الكل في الزاهدي [والفتح الا لامامه] اي النصر بالفتح الا لامامه في المقدمة فتح على الامام
(كلمة داد امام را در نماز) ومثله في الاساس والمعنى فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصل
يصلي صلوته او غيرها او غير مصل ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او
بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم تفسد

وَالْيَ أَن صَلَوةَ الْمُفْتَوَحِ عَلَيْهِ لَمْ تَفْسُدْ بِالْأَخْذِ وَالْيَ الْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ غَيْرُ مَفْسُودٍ لِالْصَّلَوَتِهِ وَ لِالْصَّلَوةِ الْفَاتِحِ وَقِيلَ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَفْسُدُ بِكُلِّ حَالٍ كَمَا فِي الْكَافِي وَالْيَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَكَرُّارُ الْفَتْحِ لِلْفُسَادِ وَفِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ كَمَا فِي السَّهَابَةِ وَ لَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ الْمُقْتَدِي أَوْ مِنَ الْمُقْتَدِي بِتَلْقِينِ الْغَيْرِ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا كَمَا فِي الزَّاهِدِي وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ لَوْ لَحَنَ الْإِمَامُ فِي الْأَعْرَابِ فَفَتْحَ لَأَسَاءَ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلْجِي الْقَوْمَ إِلَى الْفَتْحِ فَيَرْكَعُ أَنْ قَرَأَ الْمَجْزَى وَالَا أَنْتَقَلَ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى وَفِي كَرَاهَةِ الْفَتْحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ رَوَيْتَانِ كَمَا فِي التَّمْرِ نَاشِي [وَالْقِرَاءَةُ مِنْ مَصْصَفٍ] قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَ هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ مَقْدَارُ الْمَجْزَى وَقِيلَ مَقْدَارُ الْفَاتِحَةِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِي وَقَالَ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَالْإِطْلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الْحَافِظَ وَغَيْرَهُ سَرَاءٌ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَنْ لَمْ يَحْفَظْ فَلَوْ خَفِضَ فَسَدَتْ عِنْدَهُمْ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي الزَّاهِدِي وَالْيَ أَنَّهُ لَوْ نَظَرَ إِلَى الْمَصْصَفِ وَفَهِمَهُ لَا تَفْسُدُ وَلَا خِلَافٌ فِيهِ وَكَذَا لَوْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِهِ وَفَهِمَ فَانَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْيَ أَنَّهُ لَا يَفْصَلُ الْحُكْمَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ [وَالسُّجُودَ] أَيِ وَضْعِ الرَّجُلِ وَالْقَدَمَيْنِ [عَلَى النَّجَسِ] لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِدَوَامِ التَّطَهُّرِ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَ هَذَا عِنْدَهُمَا وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ فَتَفْسُدُ السُّجُودَةُ لَا الصَّلَوةُ لِجَوَازِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَهُ عَلَى الطَّاهِرِ كَمَا فِي التَّنْوِيلِ لَكِنْ فِي الْمَحِيطِ لَوْ سَجَدَ عَلَى الدَّمِ لَا يَعِيدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ خِلَافًا لِهَمَا فَلَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ لَا يَعِيدُ اتِّفَاقًا لَكِنْ فِي النَّظْمِ لَوْ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ لَا يَجُوزُ فِي ظَاهِرِ الْأَصُولِ [وَالِدُعَاءِ] فِي كُلِّ رُكْنٍ [بِمَا يَسْأَلُ] أَيِ لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ [عَنْ النَّاسِ] مِمَّا لَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ أَوْ الْمَثُورِ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَةِ فَتَوَقَّالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي إِدْرِيْسٍ لَمْ تَفْسُدْ وَلَوْ قَالَ لَا مَيَّ تَفْسُدُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَكَذَا لَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بِقَلْبِي وَفُومَهَا وَعَدْسَهَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مِنْ بَقْلِهَا وَفُومَهَا لَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ اعْطِنِي دِرَاهِمَ تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مَا لَا كَثِيرًا لَمْ تَفْسُدُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرُ فِي عَادَاتِهِمْ كَمَا فِي التَّمْرِ نَاشِي وَالْكَلَامُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ بِمَا لَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ مُشْرُوعٌ فِي كُلِّ رُكْنٍ وَفِي الْجَلَابِي جَازَ الدُّعَاءُ فِي مَوْضِعِ السَّبِيحِ وَالثَّنَاءِ كَمَا فِي الرُّكُوعِ وَالْقُعُودِ لَكِنْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَحِيطِ أَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ الدُّعَاءُ فِي وَسْطِهَا بَلْ فِي آخِرِهَا وَأَمَّا أُخْرَى وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِيَكُونَ الْقَوْلُ عِنْدَ الْقَوْلِ وَالفعل عند الفعل لِأَنَّ تَقْدِيمَ السُّجُودِ عَلَيْهِ ذَاتِي بِالنَّظَرِ إِلَى مَا فِي الْمَحِيطِ [وَالْأَكْلَ] أَنْ يُوَصَلَ إِلَى جُوفِهِ مَا يَتَأْتِي فِيهِ الْمَضْغُ مَضْغُهُ أَوْ لَا [وَالشَّرْبَ] أَنْ يُوَصَلَ إِلَيْهِ مَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْإِيضَاحِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ عَمْدَةٍ وَ سَهْوَةٍ سَوَاءٌ وَكَذَا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ إِلَّا إِذَا ابْتَلَعَ مَا يَبِينُ أَسْنَانَهُ فَإِنَّ قَلِيلَهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ كَذَا فِي شَرْحِ النَّطَّاحِيِّ فَالْقَلِيلُ مَا دُونَ الْحَمَصَةِ وَقِيلَ مَا دُونَ مَلَأَ الْفَمِ وَفِي الْكِتَابِ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ بِلَا فَصْلٍ كَمَا فِي قَاضِيخَانَ وَلَوْ ابْتَلَعَ دَمَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَكُنْ مَلَأَ الْفَمَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَكَذَا أَنْ ابْتَلَعَ مَا بَقِيَ فِي فَمِهِ بَعْدَ الشَّرْعِ فَلَوْ ابْتَلَعَ عَيْنًا مِنَ السُّكْرِ قَبْلَ الشَّرْعِ ثُمَّ ابْتَلَعَ حَلَالَتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ [وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ] فِي تَفْسِيرِهِ خِلَافٌ إِشَارٌ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْهُ [أَيِ مَا يَحْتَاجُ] فِي الْوَأَقِ

[إلى اليدين] و ان حمل يده واحدة فلو شد الازار او تعم تفسد صلوته و لو حل او نقض باليدين لم تفسد الا اذا تكرر و قيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرك رجله تفسد بخلاف ما لو حرك رجلا لا على الدوام و قيل ان حرك رجله قليلا لا تفسد كذا في الذخيرة وغيرها و انما ابتدأ بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح على ما قيل في الخزانة وهو مختار الفضلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالشيء والسك والص مع خروج اللسان والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فاشار الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل للكل واقرب الى قول ابي حنيفة رح فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المجتهد به فقال [او] ما [يستكثره المصلي] من الفعل ثم ذكر ما رواه البخاري عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المصنوعات فقال [اريظن] و قيل يتحقق كما في الزاهدي و ذكر في التتمة يقضي [الناظر] بلا فكر [ان عامله غير مصل] فان شك انه غير مصل فليل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة تفسد كما في الزاهدي وقيل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرجة بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة و الا فلا تفسد لانه حرك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا وقيل انه حالة الغزو والنجس وغيرها من سفر يكرن عبادة كما في المحيط [وكراهة] في الصلوة كراهة تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدى ونحوها فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه [كل هيئة] يكون [فيها ترك الخشوع] اي التواضع كالتغميض والتثاؤب والتبتيك والسدل وقلب الحصى والتغطي والتمطي والعبث والالتفات وتغطية الفم والفرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن الخشوع استعمال الادب كما في الكشف وذكر في الجلابي ان الخشوع المأمور به يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب والتسكين، الجوارح والمحافظة على الاركان فلعل ما ذكره المصنف تفصيل المجمال فالاولى ذكر الغاء مكان الواد واعلم ان الالفاظ المكررة ان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرمانى وفي قاضيخان انه لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلب التثاؤب فحين يضع يده على فمه وفي الزاهدي يضع يده اليمنى في القباس والبسرى في غيرة والفرقة غمز الاصابع او مدّها حتى تصوت ويكره خارج الصلوة عند الاكثريين والاختصار وضع اليد على الخاصرة والاكاء على عصا

و يدخل فيه الافعاء اي القعود على عقبه ارجع الركبة الى الصدر او هو مع اعتماد اليد على الارض
وفي استناد الفعل الى كل و ما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في
الجلابي انها تكره بسبب هذه الافعال [و] كره [قلب الخصي] اي تسوية الحجارة الصغار [ليسجد]
اي ليتمكن السجود لا لغيره فانه مكروه مطلقا [الامرة] او مرتين كما في المحيط [ومسح جبهته من التراب]
والخشيش لا من العرق والاطلاق مشعر بكرهه المسح مع ايداء التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان
لم يوده فتركه خير [فيها] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس
به مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كما في التحفة وغيرها وبما ذكرنا ظهر فائدة الظرف والاكتفاء
مشير الى انه لو ظهر من انفه ماؤه فمسحه لم يكره وفي المنية ان المسح اولى من ان يقطر [والسجود
على كور عمامته] بالكسر اي دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان وجد حجم
الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما في الحصر و الى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث
(الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة) كما في المنية [واقتراش ذراعيه] اي القاؤهما
على الارض والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع [وعص شعرة] اي لف ذرائبه حول رأسه او
جمعه على وسط رأسه و شدة بالصمغ او غيره او على القفاء مع الشد بخيط او غيره والعص في الاصل
الشد كما في المحيط [و سدل الثوب] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه
و ارسال اطرافه من جوانبه فللاحتراز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة
وعن ابي جعفر لو لم يشد لاساء كما في الزاهدي وذكرني لعنابي لو لم يشد لكره لانه صنيع اهل الكتاب
وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في كم الفرجي المختار انه لا يكره وفي المنية كان نجم الاثمة الحكمي
يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب وكان غيره من المشائخ يمسكونه وهو الاحوط [وكفه] اي
ضم الثوب ورفع من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمانى وقيل لا بأس به لصونه
عن التتريب كما في الزاهدي [و تخصيص الامام] اي انفراده [بمكان] اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل
من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الخانية واما
بان يكون في صفة و هم في وسط الدار مثلاً كما في الجواهر واما بان يقوموا في المسجد والامام في
طاق يتخذ في المحراب في الكرمانى انهم يتخذون طاقات في المحاريب و انما يكره التخصيص لانه
تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم او اشتباه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره
في جميع الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول اوجه كما في النهاية والكلام
مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط
[لا] يكره [ان قام] الامام [في المسجد] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [وسجد في
الطاق] اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرمانى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود

وبالطابق المحراب كما ذكره المص لکن فی المحيط مشیر الی ما فی الكرمانی حیث قال (ان كان المحراب مشبكاً وقام الامام فی الطاق لم یكره) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حیث قال (لو قال اقتديت بالامام القائم فی المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز) وكذا فی باب صلوة الكعبة من الاختیار حیث قال (ان قام الامام فی الكعبة وحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً) لانه كقیامه فی المحراب فی غیره من المساجد وفيه دلالة علی ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم تنعرد الصلوة فی الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب ابا حنيفة رجح فی ذلك الامر الصواب فقعد تحت هذا المعاب كما فی الكرمانی والضرورة مستتاة فلوضاق المسجد علی التوم لم یكره قیامه فی الطاق كما فی الكفاية [والقیام] ای قیام التوم الواحد او الزاید علیه [خلف صف رجل فيه فرجة] فان لم یكن فيه فرجة لم یكره كما فی التحفة لكن فی الخزانة انه یكره فلوجر احداً من الصف لكان اولی كما فی المحيط والاصح انه ینتظر الی الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلاً او دخل فی الصف قلت القیام وحده اولی فی زماننا لغلبة الجهل فان جره یفسد صلوته وفي توصیف الصف اشعار بانه لو وجد فی الصف الاول فرجة دون الثاني یخرق الثاني لانه لا حرمة لهم لتقصيرهم حیث لم یسد الاول الكل فی المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بین المصلیین فی الصف كما قال ابن الاتیر [وصوره] ای كره وحرم جعل شكل [حیوان] فلا یكره صورة الیاماد كالشجر وفيه اشعار بانه لم یكره صورة الراس وفيه خلاف كما فی اتخاذها كذا فی المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما فی المغرب فالأخصر ان یقال وتمثال [فی ثوبه] ای المصلي فلو كانت فی یده او خاتمة فلا بأس به كما لو كانت علی وسادة او بساط واستعمله وان كره اتخاذها كما فی الخلاصة [ر] فی [مسجد] سواء كان ثوباً او غیره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجداً كان او غیره فیکون مبسباً علی المضارع لعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما یقع فيه السجود بشرط ان یكون بیناً علی هیئة منصوصة [و] فی جدار او ثوب [فی جهة] من الجهات الست [غیر خلف و تحت] ای تحت قدمه فیکره امامه وفوق راسه ویمینه ویساره ولا یكره خلفه وتحتیه كما فی النهاية لكن فی الكافي وغیره ان اشدھا كرامة ان یكون امام المصلي ثم فوقه ثم یمینه ثم یساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحته ویکره اتخاذ الصور فی البیوت كما یكره الدخول فیها والزیارة والجلوس لان فی ذلك تزییجاً للحرام ولا یكره بیع ثوبه ولا یقبل شهادة بآئعه و ناسیه ولا اجر للمصور والاطلاق مشیر بانه یكره ذلك فی ای موضع كان من البیت او المسجد وقیل لا بكرة صورة التنزیر والشیطان القبیح كما فی التمریثی وانما خص الصورة لانه لا یكره فی جهة القبر الا اذا كان بین یدیه بسمیث لوصلي صلوة الخاشعین وقع بصره علیه كما فی جنائز المضمرات و [لا] یكره الصلوة الیها وكذا اتخاذها [ان صغرت] الصورة فی المواضع المذكورة [جداً] بسمیث لا یبدو

لِلنَّظَرِ لَا تَبْصُرُ بَلِغْ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَلَا يَنْدُرُ لَهُ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ لَكِنْ فِي الشَّرَازَةِ انْكَانَتْ
الصُّورَةُ مَقْدَارَ طَيْرٍ يَكْرَهُ وَانْكَانَتْ اصْغَرُ فَلَا وَقَوْلُهُ جَدًّا بِالْكَسْرِ مَصْدَرُ أَيِّ صَغَرٍ أَيْلِغًا [أَوْ] إِنْ
[مَتَّى رَأْسُهَا] لَيْسَتْ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ إِلَّا أَمَّا بِالْقَطْعِ أَوْ بِطَلَاءِ شَيْءٍ عَلَيْهِ أَوْ بِخِيَاطَةِ خِيْطَةٍ عَلَيْهِ فَلَمْ يَخِطْ
مَا بَيْنَ الرَّاسِ وَالْجِسَدِ لَمْ يَرْتَقِعِ الْكَرَاهَةُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي الْخُلَاصَةِ إِنْ مَحَوَ الرَّجُلُ كَأَلْرَأْسِ [وَ] يَكْرَهُ
الْصَّلَاةَ [فِي ثِيَابِ الْبَذَلَةِ] بِالْكَسْرِ مَا يَلْبَسُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَى الْكِبَرَاءِ مِنَ الثِّيَابِ
فَالْإِضَافَةُ مِثْلُ كُلِّ الدِّرَاهِمِ [وَحُسْرَ رَأْسِهِ] أَيِ كَشْفِهِ وَهُوَ يَجِدُ مَا يَسْتُرُهُ بِهِ [الْإِتْدَالُ] وَخُضُوعًا
فَإِنَّهُ لَا يَأْسُ بِهِ بَلْ هُوَ حَسَنٌ وَيَكْرَهُ تَكَاسُلًا وَتَنَعُّمًا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَذَكَرَ فِي الشَّرَازَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ مُطْلَقًا
[وَعَدُّ مَا يَقْرَأُ] مِنَ الْإِي وَالتَّسْبِيحِ بِالْأَصَابِعِ وَهَذَا عِنْدَهُ خِلَافُ الْهَمَّا وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَكْتُوبَةِ
وَقِيلَ فِي النُّطُوعِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ فِيهِمَا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَأَمَّا الْعَدُّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ
وَهِيَ صَلَاةُ مُبَارَكَةٍ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ فَلَمْ يَكْرَهُ ضَرُورَةً وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي عَدِّهِمَا خَارِجَ الصَّلَاةِ
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَكْرَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي النِّهَابَةِ وَقِيلَ بَدْعَةٌ كَمَا فِي الْكَافِي وَقِيلَ الْعَادُّ كَالْمَلَّانِ عَلَى رَبِّهِ كَمَا فِي
الزَّاهِدِيِّ وَالْإِكْتِفَاءُ مَشِيرًا إِلَى أَنَّهَا إِذَا أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَمْ يَجِبْ إِعَادَتُهَا لَكِنْ فِي التَّمَرُّاشِيِّ لَوْ صَلَّى
وَفِي ثَوْبِهِ صُورَةٌ دَجِبَ الْإِعَادَةُ وَقَالَ أَبُو الْيَسْرِ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِيتَ مَعَ الْكَرَاهَةِ انْتَهَى
وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ لَا تَوْجِبُ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ وَكَذَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ غَيْرِ أَبِي الْيَسْرِ
بَلْ الْأَوَّلَى إِنْ يَعَادُ عِنْدَهُمْ فِي الْمَضْمَرَاتِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا نَقْصَانٌ أَوْ كَرَاهَةٌ فَالْأَوَّلَى الْإِعَادَةُ وَثَلَاثَةٌ فِي الْمَحِيطِ
وَالْمَنِيَّةُ وَنَوَادِرُ الْفَتَاوَى وَالتَّوْبَةُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْكَشْفِ أَنَّهُ إِذَا اتَى بِالْمَآمُورِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ
أَوْ الْحَرَمَةِ يُخْرَجُ عَنِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَكَذَا مَا فِي الْمَنِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ الْوَهْبِيُّ إِذَا لَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ
وَسُجُودُهُ يَوْمَرُ بِالْإِعَادَةِ فِي الرَّقْتِ لَا بَعْدَهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ التَّرْجَمَانِيُّ إِنْ الْإِعَادَةُ أَوَّلَى فِي السَّالِفِينَ
وَرَأَيْتَ بَشْطَ بَعْضِ الثَّقَاةِ إِنْ الْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَتْ فِي رُكْنٍ فَالْإِعَادَةُ مُسْتَحَبَّةٌ وَفِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَاجِبَةٌ
وَهَذَا أَحْسَنُ جَدًّا فَإِنْ لِكَلِمَةٍ مَعَ دَلَالَةٍ عَلَى ذَلِكَ كَمَا لَا يَنْفِي [وَغُلِقَ بَابُ الْمَسْجِدِ] أَيِ اغْلَاقِهِ لِأَنَّهُ شَبَّهَ
الْمَنْعَ عَنِ الصَّلَاةِ وَهُوَ حَرَامٌ وَلَئِنْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَكْرَهُونَ شَدَّ الْعَقْدِ عَلَى الْمُصَاحِفِ وَعَلَى صُنَادِيقِهَا
وَخُرَاطِطِهَا احْتِرَازًا عَنْ صُورَةِ الْمَنْعِ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَقَالَ مُشَافِئُنَا هَذَا عَلَى وَفْقِ زَمَانِهِمُ الْغَالِبُ عَلَى
أَهْلِ الصَّلَاحِ وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا الْفَاسِدِ أَهْلُهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ بَلْ يَجِبُ صِيَانَةُ مَا فِيهِ وَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ كَذَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَالتَّنْدِيرُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فَإِنَّهُ صَارَ الْمَرْءُ مَتَوَالِيًا بِاجْمَاعِهِمْ
وَقِيلَ هَذَا إِذَا تَقَارَبَ الزَّمَانُ كَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَأَمَّا إِذَا تَبَاعَدَ كَمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ وَالطُّلُوعِ فَيُغْلَقُ
كَمَا فِي النِّهَابَةِ وَالْغُلُقُ بِالسَّكُونِ اسْمٌ مِنَ الْإِغْلَاقِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَبُضْمَتَيْنِ مَعْنَى الْمَغْلَقِ وَأَمَّا بِفَتْحَتَيْنِ
فَمَعْنَى مَا يُغْلَقُ بِهِ الْبَابُ وَيُفْتَحُ بِالْفَتْحِ فَمِجَازٌ كَمَا فِي الْأَسَاسِ [وَالرُّطْبِيُّ] وَالحَدَّثُ [كَالْبَوْلِ] وَغَيْرُهُ مِمَّا
خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ [فَرَقَهُ] أَيِ الْمَسْجِدِ وَأَمَّا تَعَرُّضُ لَهُ وَالْعُرْصَةُ وَالْبِنَاءُ وَالْفَنَاءُ فِي حُكْمِهِ إِلَّا تَرَى

انه يصح اقتداء من كان على دكان على باب المسجد بمن فيه كما في المحيط وغيره لان دفع الترهيم عنه
البقي من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنازة والعيد ليس له حكم المسجد
وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها واختلف في مسجد الدار
والخان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمرتاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك ذكر
في الكرماني ان مصلي العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل
فيه الدابة خشية الضياع والكلام مشعر بانه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه
مكره الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لالم
اصاب رجله كما في الكرماني واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد مدينة ثم مسجد
بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي يثبت في الصياري
ما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلايبي [لا] يكره [فوق بيت فيه مسجد] اي لا باس بالوطي
والحدث فوق مسجد البيت اي موضع احد للسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب
كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني وغيره ولا يخفى ان الفرق
ههنا مثل ثم فلا يكره في العرصه والغناء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والاول
الصحيح كما في التمرتاشي فيدخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره المجامعة والبول فيه [ولا ترينيه]
بالجص والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجوز رأساً برأس
كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن
من طيب ماله يلوث بيته تعالى كما في الكرماني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة
مسجد ببيت المقدس كعريتا احمر تغزل الغرالات بصرته من مسافة اثنى عشر ميلاً والى ان القليل
والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره
كما في التمرتاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلاً عن العمارة والا فيضمنه
الصارف كما في النهاية [ولا صلوته] اي ان يصلي متوجهاً [الى ظهر من لا يصلي] ولو قاعداً او نائماً
او متكلياً لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احدهما لما روي من النهي و تاريخه ان يرفع
صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه من بينهما ثالث ظهره اليه
ويخرج ما اذا كان مواجهاً لانه صار كالعظم له الكل في التمرتاشي [ولا قتل الحية] جنية بيضاء تمشي
مستوبة او غير جنية سوداء تمشي ملتوية لقوله عليه السلام (اقتلوا الاسوديين) اي العقرب والحية
ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل
لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر روح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا
قيل (خلي طريق المسلمين) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يجتأ في قتلها فانهم يؤذون كثيراً

وَأَنَّ لِي إِخَا كَبْرًا سَأَمْنِي قَتَلَ حَيَّةً كَبِيرَةً بِسَيْفٍ فَضَرَبَهُ الْجَنُّ حَتَّى جَعَلُوهُ بِحَيْثُ لَا يَتَحَرَّكُ رَجُلَاهُ قَرِيبًا مِنْ شَهْرٍ ثُمَّ عَالَجَاهُ بِأَرْصَاءِ الْجَنِّ فَتَرَكُوهُ وَزَالَ مَا بِهِ كَدًّا فِي النَّهْيَةِ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ التَّوَارِيكَ أَنَّهُمْ أَضْعَفُ مِنَ الْإِنْسِ حَتَّى لَا يَقْدِرُوا عَلَى اتِّلَافِ أَحَدٍ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا عَلَى سَلْبِ أَمْوَالِهِمْ وَافْسَادِ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ وَالْإِطْلَاقِ دَالٍ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ غَيْرُ مَقْسُدٍ وَأَنَّ احْتِجَاجَ الْكَرْمَانِيِّ إِلَى ضَرْبَاتِ مَتَوَالِيَّاتِ كَمَا قَالَ الْأَمَامُ الْمَرْخُوسِيُّ وَغَيْرِهِ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَقْسُدٌ إِذَا احْتِجَاجُ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهَذَا إِذَا خَشِيَ أَنْ تُؤْذِيَهِ وَالْأَفْكَرَةُ قَتْلُهَا كَمَا فِي لَتْمَرِ تَاشِي [و] لَا قَتْلَ [الْعَقْرَبِ فِيهَا] أَيِ فِي الصَّلَاةِ ظَرْفُ قَتْلٍ وَاخْتِلَافٌ فِي الْفَسَادِ كَمَا مَرَّ وَأَشَارَ بِذِكْرِهِمَا إِلَى أَنَّ قَتْلَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَوْذِيَّاتِ مَبَاحٌ وَإِلَى أَنَّ لَا يَثَابُ بِقَتْلِهِمَا وَالْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا بِإِلَّا إِذْءَاقُهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ [وَيَاثِمُ] الْكَلْفُ [بِالْمُرُورِ] فَأَنَّهُ حَرَامٌ [إِمَامُ الْمُصَلِّي] أَيِ مُصَلٍّ فِي مَوْضِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ حَتَّى لَوْ قَامَ مُصَلِّيًا وَقَدَامَهُ مِنَ الصَّفِّ مَوْضِعٌ خَالَ لَمْ يَأْتِ الدَّخْلُ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْقَنِيَّةِ [فِي] أَيِ مَوْضِعٍ مِنْ [مَسْجِدٍ] ظَرْفُ الْمُصَلِّي وَالْمُرُورُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الدَّارُ وَالْبَيْتُ [صَغِيرٌ] هُوَ أَقْلُ مِنْ سِتِينَ ذِرَاعًا وَقِيلَ مِنْ أَرْبَعِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِرِ [وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ] أَيِ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ مِنَ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ أَوْ الدَّكَانِ [فَقِيمًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِصَرَةٍ] أَيِ فَيَاثِمُ بِالْمُرُورِ إِمَامُ الْمُصَلِّي فِي مَوْضِعٍ أَوْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ رُوحَةُ الْمُصَلِّي [نَظَرًا فِي مَسْجِدِهِ] بِالْفَتْحِ أَنْ صَلَّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَوْ الصَّحْرَاءِ بِقَرِينَةٍ الْآتِي وَهَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَالصَّحِيحِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَقِيلَ الْمَسْجِدُ الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرِ كَمَا فِي الْكَافِي وَقِيلَ فِي الصَّحْرَاءِ أَنَّهُ يَأْتِمُ فِي مَقْدَارِ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ أَرْبَعِينَ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَقِيلَ خَمْسِينَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَقِيلَ فِي مَوْضِعٍ سَجُودَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّمَتُّةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ الْمُشْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَائِخِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ [وَأَيْمًا] حَاضِي الْأَعْضَاءِ أَيِ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْمَارِ [الْأَعْضَاءِ] أَيِ أَعْضَاءِ الْمُصَلِّي كُلِّهَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهَا كَمَا قَالَ آخَرُونَ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانِهِ لَوْ حَازَتْ أَقْلَهَا أَوْ نَصْفَهَا لَمْ يَكْرَهُ وَفِي الزَّادِ أَنَّهُ يَكْرَهُ إِذَا حَاضَى نَصْفَهُ الْأَسْفَلَ النِّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْمُصَلِّي كَمَا إِذَا كَانَ الْمَارُ عَلَى فَرَسٍ [أَنْ صَلَّيَ عَلَى دُكَّانٍ] أَيِ عَلَى مَوْضِعٍ مَرْتَفِعٍ أَقْلَ مِنْ قَامَةِ رَجُلٍ كَالسَّطْحِ وَالسَّرِيرِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَحَاضِ بَانَكَانَ عَلَى دُكَّانٍ كَالْقَامَةِ لَمْ يَأْتِ الدَّكَانَ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ فِي الْأَصْلِ فَارْسِي مُعَرَّبٌ كَمَا فِي الصَّحَاحِ أَوْ عَرَبِيٌّ مِنْ دَكَنْتُ الْمَتَاعَ إِذَا نَضَلْتُ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ كَمَا فِي الْمُقَاسِّ [أَنْ لَمْ يَكُنْ] فِي الصُّورِ الثَّلَاثُ شَرْطُ جَزَائِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ يَأْتِمُ [سِتْرَةً] بِالضَّمِّ هُوَ فِي الْأَصْلِ مَا اسْتَتَرَهُ كَأَنَّمَا كَانَ ثُمَّ غَلِبَتْ عَلَى مَا يَنْصَبُ قَدَامَ الْمُصَلِّي إِلَيْهِ أَشَارَ قَوْلُهُ [أَيِ خَشَبٍ] مِثْلًا فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا انْتَصَبَ كَأَنَّهُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ دُكَّانَ مِثْلَ قَامَةٍ أَوْ اسْطِرَّانَةٍ وَقَالُوا أَنَّ حِيلَةَ الرَّكْبِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَمُرُّ بِأَعْدَابِ الْوَادِي فَلَوْ مَرَّ رَجُلَانِ مَتَحَاضِيَانِ فَلَا تَأْتِمُ لَمْ يَلِي الْمُصَلِّي كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ الْبُشْرِ وَالْحُرُوفُ وَالنُّهْرُ الصَّغِيرِينَ

لم يكن سترة هو الاصح كما في التمر تاشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما في المنية [بمقدار ذراع]
طولا وفي الاعتداد بالافل اختلاف المشائخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط [وغلظ اصبع] متوسط لان
ما دونه لا يبدو للناظر من بعيد كما في المبسوط (ن) [يغرز] معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض
واثبت والمجهول اولي لان نصبها يجوز من غيره كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعذر الغرز لم يوضع
الا ان عامة المشائخ قالوا بالوضع لتقريب العمل من السنة كما في الكرمانني والى انه لا يخط كإروى عن
محمد رح وعنه ان يخط وعن أبي يوسف رح يوضع طولا وقيل عرضا وعنه يطرح السوط بين يديه
كما في التمر تاشي [حذاء احد حاجبيه] اي اليسر او الايمن وهو افضل [بقربه] اي المصلي والذاكر
ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد [ويكفي سترة الامام] للموتوم وان كان
مسبوقا [وجاز تركها] فالسترة مستحبة كما في المحيط [عند عدم] ظن [المزور] كما ترك محمد رح
غير مرة في طريق مكة [و] عدم [الطريق ويدرء] اي يدفع المار [بالتسييح] كما قيل [او
بالاشارة] بالراس او العين او اليد كما قال آخرون لررد النص وقيل لو تركهما كان اولي كما في المحيط
وفي اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكروه والى انه لا يدرء باخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع
كما قيل به كذا في التمر تاشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة [ان عدم السترة] اي
في الصور الثلث وقيل ان عدمت خطا طولا وقيل عرضا وقيل مدورا كالمتراب كما في التمر تاشي [او]
ان [مريئنه] اي المصلي [وبينها] اي السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه
لكن قال بعضهم انما يائم بالمزور بينهما اذا كان بين المصلي والمار اقل من مقدار الصفيين والا فلا
يكره كما في المحيط *

[فصل * الرثر] بكسر الراء وفتحها و سكون التاء وكسرها والاول من كل منهما
هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها [ثلث ركعات] بغتتين جمع ركعة بالسكون وحكي
الحسن ان الثلث مجمع عليه وكأنه اراد اجماعا ثبت بخبر الراخل دون المشهور والمتواتر والا لم يكن
للاجتهاد فيه معام وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة [وجب] عنده مستأنفة او خبر آخر وعنه انه
فرض اي عملا لا علما وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهرها اخذ صاحبان وقالوا انه أكد
السمن الا انهم قالوا بعدم جوازه على الدابة ووجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم
وغيره وعنهما ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر
واجبة الا انهم تركوها بالخبر [بسلام واحد] متعلق بوجوب او خبر آخر [وقبل ركوع] الركعة
[الثالثة] اي ثلثة الثلث اشارة الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل
اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكررا والى ان تارك
القراءة او القانت لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

و فيه رد على الشافعي رح حيث يقنت بعد الركوع ابدأ [يكبر رافعا يديه] فابتداء التكبير مقارن
 لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب و قد مر [ثم يقنت] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن
 الكفين الى القبلة و محاذاة الابهامين شحمة الاذنين و نشر الاصابع و خفض اليد و الوضع و اتيان
 الغاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن و القنوت الدعاء فلاضافة لليمان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدعاء
 (اللهم انا نستعينك و نستغفرك و نؤمن بك و نتوكل عليك و نثني عليك الخير نشكرك و لا نكفرك
 نخلع و نترك من يعجزك اللهم اياك نعبد و لك نصلي و نسجد و اليك نسعى و نحفل و نرجو
 رحمتك و نخشى عذابك ان عذابك بالكفار محقق) فالخير مصدر و لا نكفرك اي لا نكفر نعمتك
 و نخلع اي نطرح و يتوجه الفعلان الى الموصول و يعجزك اي يخالفك و نحفل بالكسر اي نعمل لك
 بطاعتك و ملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى و ذكر في المغرب ان واد نشكرك و ان اجري
 على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية اصلا لكنه مذكور في المصنوعات و خزانه المفتيين و غيرهما
 و روايتها اثنتا عشرة الا انه جاز تركها سوى و نستغفرك و لا نكفرك و نترك و اليك و نخشى كما في
 كنز العباد و غيره و ليس فيه دعاء موقت غيره و اتفقت الصحابة على قرأته و الاول ان يزداد عليه
 (اللهم اهدنا فيمن هديت و عافنا فيمن عافيت و تولنا فيمن توليت و بارك لنا فيما اعطيت انك
 تقضي و لا يقضى عليك انه لا يذل من و لبت و لا يعز من عادت تباركت ربنا و تعاليت عما
 يقول الظالمون علوا كبيرا) و الكلام مشير الى انه يقنت الامام و المقتدي و الى انهما لا يجهران و قيل
 باستحسان الجهر من الامام في ديار العجم و لا يقنت المقتدي عند محمد رح كذا في الكرمانى و تنه
 الكلام في الواجبات [فيه] اي في الوتر [ابدأ] اي في جميع السنة و لا بد المدة و لذا لم يثن ولم يجمع
 و الابد قيل مراد كما في المفردات [دون غيره] اي غير الوتر و انما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد
 على الشافعي رح فانه مستحب عنده في النصف الاخير من رمضان و في الفجر ابدأ [و يقرأ في
 كل ركعة] منه الفاتحة و سورة بلا تعيين و في الكرمانى انه صلى الله عليه و سلم كان يقرأ الاعلى
 و الكافرون و الاخلاص [و يتبع] المقتدي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [القانت بعد
 ركوع الوتر] و كذا يتبع الساجد قبل السلام و الزائد في تكبيرات العيدين ما لم يخرج عن اقوال
 الصحابة كما في الكرمانى و في الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين
 بل يتم صلوته كما في القنية [لا] يتبع المقتدي الشافعي [القانت] بعد الركوع [في الفجر] بل
 الاولى ان لا يقتدي به كما في المتن [بل يسكت] قائما على الصحيح كما في النهاية و قيل يقعد منتظرا
 لسجود الامام اذا الساكت شريك الداعي و قال الحلواني الاصم انه يقطعها على وجه الفساد وهو
 قول اكثر المشائخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى و هذا كله
 عندهما و اما عند ابي يوسف رح فيتابعه في القنوت في الفجر و على هذا الخلاف اذا كبر خامسا في

صلوة الجنائزة والاصح ان يسلم مع الامام كما في النهاية واصل المتن على ما في النظم (ان الاختلاف
 اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدي امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه) [وسن قبل] فرض
 [الفجر] ستة مركلة اقوى من غيرها حتى لم يجوز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كما في
 النهاية وقيل انها واجبة و يصلي بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المنية ويقرأ
 الكافرون والاحلاص والانشراح والفيل لدفع ضرر العدو مجرب [و] سن [بعد] فرض [الظهر]
 و [المغرب] فالافضل ما للظهر ثم المغرب كما في الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله
 عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويسلم ان يشير الواد الى استوائيهما وهو الاصح كما في
 التمرتاشي وغيره [و] بعد [العشاء ركعتان] وذكر الكرخي انها بعدها اربع بتسليمة وجرت
 العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انحطاطها عنهما الا ان الحلواني قال انها
 بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الواد الى مساواتها اللتين قبلها كما قيل
 والاصح انها دونها كما في التمرتاشي [و] سن [قبل] فرض [الظهر] لا يبعد ان يشير الى انها دين
 العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرتاشي الاصح انها اقوى من غير الفجر فالتأخير للاختصار ولذا
 قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجماعة
 كما في الزاهد [و] قبل [الجمعة] لا غير بلا خلاف [وبعدها] اي الجمعة [اربع بتسليمة]
 فلو صلى بتسليمتين لم يعتد من السنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها ست كما في المشاهير
 وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع
 او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المشايخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي
 الافضل ان يصلي مرة اوبعا مرة ستا جمعا بينهما والكلام يستعمل ان يكون ترقيا من الاعلى الى
 الادنى فالتي قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مشيرا الى استوائيهما كما قيل وذكر بعضهم
 ان التي بعدها اقوى كما في التمرتاشي فيكون ترقيا من الادنى الى الاعلى [وحجب] واستحب
 [الاربع] اذ الاثنان [قبل العصر] لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم
 افضل منها لكنها افضل من كتابة العلم كما في الجواهر [و] الاربع لا غير قبل [العشاء] وفي التأخير
 اشعار بأنها اخط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي [و] حجب الاربع [بعده] اي العشاء فيصلّي بعد
 الفرض اربعا وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعا عند ركعتين عندهما كما في النهاية والاحسن ان يصلي
 ستا اربعا ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعا ثم ركعتين ثم اربعا
 وانما اخرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقيا من الادنى الى الاعلى والضابطة فيه ان التي بعد
 الفرض مطلقا اقوى من التي قبلها كما في التمرتاشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلوة
 الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوة احدها اربع بعد

الظهر والثانية ست بعد المغرب ويسمى بصورة الارابيين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشئ عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمة او تسليمتين للتهجد وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر او العصر فانه يسبح ويهمل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح يؤدي حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها ح كما في التمرتاشي [وكره] مع الجواز [مزيد النفل] اي ازدياده ويحتمل مصدر اللازم واسم المفعول بمعنى النفل المزيـد [على اربع] من الركعات [بتسليمة] واحدة [نهارا] ظرف مزيد وعن ابي حنيفة رح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [و] كره المزيـد [على ثمان] بتسليمة [ليلا] لان السنة به وردت فيصلي ركعتين اربع او ستا او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرتاشي وغيره وعن ابي حنيفة رح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسياتي تفصيل في قعدة النفل والثمان بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) بفتح النون كما في الرضي لكن في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال المطرزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماني [والاربع] بتسليمة [افضل في الملويـن] عنده وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالثنتي افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والمآوان بفتحتيـن الليل والنهار ثنتية الملويـن بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ولزم] وفرض [النفـل] اي اتمام ركعتين منه وان نوى أكثر فاقب الاصل ركعتان زيد في الحضـر وافرئ السفر [بالشروع] اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بانه لو شرع في سنة من السنن كالتراديج لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الاثمة وغيره كما في المنية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر والعشاء وذا بلا خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [الا] شروعا [بظن انه] اي الشروع واجب [عليه] كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن انه تراديج لكن لو اراد الاتمام ضم اليه رابعة وفي الزاهدي ان الاتمام اولي في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الانمام ثم افسد لزم القضاء [وقضي ركعتان] اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [لو نقض] ذلك النفل بأمرينانيه [في الشفع الاول او الثاني] اي في خلال الركعتين الاوليين او الثانيةيتين وذلك لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رح لزم قضاء مانوي من اربع او أكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالاتفاق والشفع ضم شئ الى مثله وقد يطلق على المركب منهما ولمناسبة المسائل الثمانية بالمئات قال

[وان لم يقعد في الوسط] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل [ار] ان [نوى اربعاً و اتم اثنين فلا] يلزم [شيء عليه] من وجوب القضاء في صورتين اما في الاولى فلان فعدة الاولى في النفل لا يكون فرضاً عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النفل غير فاعد الا في الاخر لم تفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا فعدة وقيد بالسجدة ناسياً لم تفسد على ما قال الشيبان ومحمد رحم في المشهور والقياس ان تفسد كما قال زفر رحم وروى عن محمد رحم كذا في الجلابي واما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية والاحسن ان يكتفي عنه بقوله ولزم النفل بالشروع وقضى ركعتين واعلم ان اداء النفل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان يتنفل نذرهما اولاً ثم صلها كما في النية [ويتنفل راكباً] اي له ان يصلي النفل على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه اشعار بأنه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافاً لهما والمنذورة وسجدة التلاوة الا اذا صارتا واجبتين عليها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة رحم انه ينزل لسنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموحاً والمصلي شيخاً ولم يوجد المعين وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها المرض وظين المكان بحيث يغيب وجهه فيه فالتكثرت الارض مبتلة صلى هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان سيرها الراكب لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ لم تسر الا بتسييرة يؤخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام اشارة الى انه يطلي فرداً واستحسن محمد رحم الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [مؤمياً] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقافه [خارج المصرا] اي من خارجه وفيه اشارة الى انه يتنفل بمجردة المجاوزة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فرسخين او ثلثة والى انه يتمها خارجه فلو دخل فيه قبل الفراغ اتىها نازلاً عند كثير من اصحابنا وقيل اتىها راكباً ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصص به والى انه لا يتنفل في العمران عنده ويكره عند محمد رحم ويجوز عند ابي يوسف رحم الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشياً في العمران عند ابي يوسف رحم اينما توجه [الى غير القبلة] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سقيمة ان الراكب اذا سار دابته نحو القبلة فاعرض عنها

لم يجز الكلام دال على جوازها اذا صار الدابة سواء قدر على ايقافها اولاً كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم يجز اذا قدر على ايقافها كما في النهاية [و] ينتقل [قاعداً] لكن يستحب ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آيات فيركع كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة وستة الفجر بلا عذر وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع وعن ابي حنيفة رح انه احتبى او تربع او يقعد كالتشهد واخذ ابو يوسف رح بالاول ومحمد رح بالتاني وزفر رح بالتالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل فائماً افضل ولهذا كان اجر المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعذر يساري صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلوة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النسفي جممع عبادات اصحاب الاعداد كلومي وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المائمه لافي حق احراز الفضيلة [مع قدرة قيامه] تركه اولى كتركه في الراكب مع قدرة نزوله اذ اطلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه [وكره] القعود [بقاء] بان افتتح النفل فائماً واتمها قاعداً بلا عذر لكنه (سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية) جائز عنده استحساناً ولا يجوز عندهما قياساً وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قولهم (البقاء اسهل من الابتداء) واعلم انه لو اعيب المتطوع قائماً فلا بأس بان يتروكاً على عصا او حائط وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدي [وان افتتح راكباً ونزل بنى] اي اوصل ما بقي الى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في رواية الحسن عن الشيخين رح فيستقبل كما في الجلابي وروي عن ابي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد رح اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو الاصح [وبعكسه] بان افتتح على الارض وركب [فسد] لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الراكب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة [وسن التراويح] على الصحيح للرجال والنساء جميعاً سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبندع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم (ان الله سن لكم قيامه) فيكون سنة الله ومريضه وصلي مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلوا بعده فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلا نكير من احد وهي جمع ترويجة ايصال الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة على ما قالوا او لان نفسها يوصل الراحة حيث ارتحل بها الوسواس الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها العشرين لاشتغاره بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [قبل الرتر] تصلى فيكون جملة مستقلة مشيراً الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى احد الامامين العشاء والآخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محدثاً اعداداً العشاء والتراويح واذا دخل واحد في المسجد والامام في التراويح يصلى العشاء اولاً ثم يتابعه و يترك سنة على الاصح كما في الزاهدي [او بعده] اي الرتر الى طلوع الفجر والكلام مشير الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة بخارى والى انه ليس مختص بين العشاء والرتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح كما في الخلاصة لكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح والمختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح كما في قاضيهان والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اختار قوم التخفيف واخرها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة وغيرها و [على] رأس [كل تروية] اي كل فرد من افراد التروية ويتخالف في الصدر منه ان يستحب الجلوس قبل التروية الاولى وتركه بعد الاخرة فالاولى يعد كل تروية [اي اربع ركعات] بتسليمتين ويجوز بسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا عن تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشرة تسليمات على الصحيح وهذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة اخذاً بالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزائنة انه لو تعمد ذلك يكره على الصحيح [جلسة] احتجاباً بفتح الجيم والاولى الكسر فان لكل ان يسبح او يهمل كما له ان يسكت كما في المحيط [بقدرها] اي التروية فقال ثلث مرات (سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله تعالٰك الجنة ونعوذ بك من النار) كما في منهاج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه من الصلوة اتبها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض واهل الحرمين يطوفون اسبوعاً ويصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فرادى ويستوي فيه الامام وغيره كما في قاضيهان [ومن الختم] في التراويح [مرة] فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستمائة وآيات مئة آلاف كما في الكرمانى ولهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الايات وفيه اشعار بان الافضل تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اولى الشفع الا عند محمد رح وهو المختار كما في قاضيهان وقيل يقرأ عشرين آية الى ثلثين فيختم مرتين وهو فضيلة وثلث مرات وهو افضل ويستحب ان يختم في الليل السابع والعشرين عند مشائخ بخارا لكثرة الاخبار انها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا جعل القرآن على خمس مائة واربعين ركوعاً كما في قاضيهان ولو ختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط وكونه سنة يدل على جواز تركه بلا عذر رح يقرأ فيها كما في المغرب كما قال بعضهم وقيل آيتين متوسطتين وقيل آية طويلة او ثلث قصار وهذا احسن وبهذا اتفق المتأخرون كما في الزاهدي وقيل سورة الاخلاص وقيل من سورة القبل الى

الآخر مرتين وهذا حسن كما في المضمرة والأفضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي الى تنغير القوم من الجماعة كما في الاختيار [ولا يترك] الختم [لكسل القوم] فترك لغير الكسل وهو التناقل عما لا ينبغي ان يتناقل عنه و لذا كان مذموماً كما في المفردات و إنما اسند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتناقل والقوم اعم من ان يكونوا لمام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل ترويقة امامان لكنه مكرره عند عامة المشائخ و ينبغي ان يكون لكل ترويقة امام كما في المحيط و في الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة و اكثرهم على انها سنة الكفاية و عن ابي يوسف رح ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط و اعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قاضيشان [ولا يوتر] اي ولا يصلي الوتر [بجماعة خارج] شهر [رمضان] وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكرهة و الى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيشان و الى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام او صلى مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية *

[فصل * عند الكسوف] اي عند كسوف الشمس فان للقمر الخسوف و قال الجوهري هو اجود الكلام و قال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة و ان ما وقع في الحديث من كسوفهما و خسوفهما فللتغليب وقيل بالكاف في الابتداء و بالشاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالشاء لنقصه وقيل بالشاء لذهاب كل اللون و بالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة و فعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب و ما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتاخر سببه حيلولة القمر او الارض فمخالفة لظاهر الشرع و كون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن حجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاختيه عمرو و قد مات فيه بسمرقند مع انهما لو ماتا معاً لم يرث احدهما عن الآخر كما تقرر [يصلي] في الجامع او مصلى العيد او مسجد آخر و الاول افضل كما في التنقيح [امام الجمعة] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر الرواية و عن ابي حنيفة رح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في المبسوط وذكر في المضمرة ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المشارع [ركعتين] بالناس نفلاً اي سنة كما روي عن ابي حنيفة رح و قال بعض المشائخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه إشعار بأنه لا يشترط فيها الاذان و الإقامة و يؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا بخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة و المحيط و الكافي و الهداية و شروحها لكن في النظم بخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة و قاضيهان [مخفيا] قرائته عنده جاهرا عندهما وفي التحفة عن محمد ر ج فيه روايتان و الاول الصحيح كما في المصنوعات [مطولا قرائته فيهما] اي الركعتين فيقرأ مثل البقرة و آل عمران كما في التحفة و الاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط [ثم يدعو] الامام جالسا او قائما مستقبل القبلة و الاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام معتمدا على عصا او قوس لكن حسنا كما في المحيط و ذكر في الجلابي عن ابي حنيفة ر ج انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فتطول او خفف فلا يزال يصلي [حتى ينجلي] اي تنكشف [الشمس] وان لم يحضر [الامام] صلوا في مساجدهم ركعتين او اربعا و هو افضل كما في المبسوط [فرادى] منونا او غير متون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح و الفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر و اخص من الواحد كما في المفردات و في المحيط قال الامام الحلواني جاز لامام حيهيم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام [كالخسوف] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة و الجلابي و قيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهد و لا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية و يستحب الصلوة وحدا في جميع الافزاع كالريخ الشديدة و الظلمة و المطر الدائم و الخوف من البرد و الزلزلة و غير ذلك كما في التحفة [و الاستسقاء] لغة طلب السقي و اعطاء ما يشربه و الاسم السقيا بالضم و شرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم و لم يكن لهم اودية و انهار و آبار يشربون منها و يسقون مواشيتهم و زروعهم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لهم لا يستسقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفيته اجمالا و قال [دعاء] اي استنزال للمطر عن الله تعالى [و استغفار مستقبل] بان يخرج الامام مع الناس ادهم بامره استنجابا الى الصحراء ثلاثة ايام ولاء ما شين خاشعين في ثياب خلق بعد ما يقدمون الصدقة في كل يوم ثم يثنون الله و رسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون (استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و اتوب اليه) ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر و يقول كما قال صلى الله عليه و سلم (اللهم اسق عبادك و بهائمك و انشر رحمتك) الى غير ذلك من الدعوات و هم يأمنون كما في التحفة و غيرها و انما اخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود [فان صلوا فرادى جاز و لا يقلب] بالتخفيف و التشديد [الرداء] ثوب لا ذيل له و لا كم كالفرطة فالتقلب ليس بسنة و هو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على اليسر و بالعكس و هذا في المذود و اما في المربع فيجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال و هذا كله عنده و اما عندهما فيخرج الامام و يصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان و اقامة جاهرا بالقراءة و الافضل سورة الاعلى و الغاشية ثم يستقبل الناس

فعمدا خاطبا على الارض خطبة او خطبتين قائما متكيا على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوم و بعد الخطبة يدور قائما وهم يعود مستقلين كما في التحفة [ولا يحضر ذمي] اي لا ينبغي حضور معاند من الكفار مع المسلمين (فما دعاء الكافرين الا في ضلال) واما الم يذكر النوافل بطريق التخصيص اشارة الى كثرتها منها صلوة القتل اذا ابتلي مسلم به يستحب ان يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر اعماله ومنها الصلوة اذا نزل منزلا فيستحب ان لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا اراد سفرا او رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لعصية وقعت عنه عن علي بن ابي بكر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنبا فيتروا ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له) كما في الجلابي *

[فصل * من شرع] في موضع يصلي بالجماعة [في] صلوة [فرض] من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه لو افتتح في منزله ثم سمع الاقامة في المسجد لا يقطع والى ان الشارع في المندورة وقضاء الغوائت لا يقطع وكذا الشارع في النفل على المختار سجد او لا كما في الخلاصة وذكر في المحيط انها لا تقطع بالاجماع الا اذا اتم شغعا فلا يزاد عليه لانه كابتداء النفل بعد الاقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل انها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الافضل ان يقطعها ما لم يسجد فاذا سجد قطع على الشفع [فاقبمت] تلك الصلوة الفرض كما في التحفة وغيرها او الاقامة كما في المصنوعات وغيرها ويدل عليه قوله بعد (وان اقيمت) وليس في اقامة ضميرا لاقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشكال لانها مفعول به اذ هي اسم للكلمات المعروفة على ان سميويه اجاز اقامة اسناد الفعل الى المصدر المدلول عليه بلا وصف ضمير المصدر المؤكد مقامه كما في اللباب [ان لم يسجد] الشارع [للركعة الاولى] من الثنائي او الثلاثي او الرباعي [او يسجد لها] لا للثانية سواء قام لها او ركع [وهو في غير الرباعي] من ثنائي او ثلاثي كلها خلاف القياس فانها منسوبة الى الرابع والثنيتين والثالث [قطع] بالسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا وقيل لو كان قائما يسلم تسليمة وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في صورتين وقال الميداني انه لو كان في قيام الاولى او ركوعها يمضي على صلوته وقيل يصلي اخرى ويخفف والاصح القطع كما في التمر تاشي وذلك لانه اذا لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الاولى فيقدر على احراز فضيلة الجماعة كما في المصنوعات [واقتدى] بالامام وقيل قطعه ان يكبر ناديا للاقتداء والكلام مشير الى انه لو قيد الثانية بالسجدة اتبها ولم يقتد متنفلا لما سيأتي من الاشارة [وكذا] اذا قطع فيما لم يسجد للاولى او سجد وهو [فيه] اي في الرباعي [بعد ضم] ما يتم شغعا من نحو ركعة [اخرى] الى ما ادنى وفيه دلالة على انه يقطع بعد ما تعد

قدر التشهد [وان صلى ثلثا] بان يقيد بالسجدة الثالثة [منه] اي من الرباعي [يتمه] اي الرباعي
 وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا نقيدها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم
 قائما ولم يقعد فسدت صلوته والى انه لادراك الجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة
 ويصبرها ستا كما في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب نقلا لان الاتمام فرض كما في المنية
 [ثم يقتدي متنفلا] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى
 الله عليه وسلم [الا في العصر] فان النفل بعده مكروه وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه
 يتنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه
 لا يتنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويسلم معه وعنه الاحسن ان يضم رابعة بعد
 فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وهذا لا يخلو
 عن الاشعار بان كراهة التنفل بالتثلاث كراهة تنزيه وذكر في المضمرات انه لو اقتدى فيه لساء
 وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [و] كره [خروج من لم يصل]
 وهو متوض [من مسجد اذن فيه] سواء اقيم فيه اولا وسواء كان مسجد حيه اولا وسواء صلى فيه
 اهله اولا وهذا ظاهر في مسجد حيه واما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجده
 لم يخرج ولو لم يصل قيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل
 [لا] يكره الخروج ولو عند الاقامة [لمقيم جماعة اخرى] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق او يقل
 الجماعة بغيبته كما في الكرمانى [و] يكره الخروج [لمن صلى الظهر والعشاء] لان الاذان دعاء
 لمن لم يصل [الا عند الاقامة] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [وفي غيرهما]
 من الفجر والعصر والمغرب [يخرج] من صلاها [وان اقيمت] الاقامة اذ النفل بعد الاوليين
 كالتنفل بالتثلاث مكروه [ويترك سنة الفجر] جوازا اذا اقيمت صلوته [ويقتدي من لم يدركه]
 اي من ظن عدم ادراك الفجر [بجمع ان اداها] اي السنة لان تركها اهون من تركه وعن الزر تجزي
 لو خاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر
 ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في المنية وهذا لا يخلو عن رمز الى انه لادراك الجماعة
 لا يشتغل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على
 الخلاف الاتي ثم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الانمام كما في
 التمر تاشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى الفرض كما
 في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من
 الواجب بالنذر وقد نص محمد رح ان المنذور لا يؤدي ههنا على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية

[ومن أدرك ركعة] أي ظن أدراكها [منه] أي الفجر [صلاها] خارج المسجد أو خلف أسطوانة وكرو خلف الصف بلا حائل و أشدها كرامة أن يصلي في الصف والكلام مشير إلى أنه إذا انتهى إلى الإمام وهو يريد للاخذ في الإمامة لا يترك السنة ومنهم من قال أن يترك ويقبض لاخراز فضيلة تكبيرة الافتتاح و فضيلة الجماعة كذا في المحيط وإلى أنه لو أدرك الإمام في الركوع ولم يدرك أنه الأول أو الثاني يترك السنة وكذا لو ظن أنه أدرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد رحمه و أما على قياس قول الشيخين فيجب أن يصلي السنة ثم يقبض وإلى أنه أقل ما يكون به مدركا لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من أدرك الإمام جالسا قبل أن يسلم فقد أدرك فضيلة الجماعة ولأنه حثت أجماعا بأدراك القعدة من خلف أن يصلي بالجماعة كما في التمرثاشي [ولا يقضيها] أي سنة الفجر [إلا] حال كونها [تبعا لفرضه] أي لقضاء فرض الفجر أو المصلي عندهم قبل الزوال أو بعده على اختلاف المشائخ كما في التمرثاشي وقيل يقضي بعده أجماعا والكلام دال على أنها إذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا عندهما وأما عند محمد رحمه فيقضيها إلى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فإن عنده لو لم يقض فلا شيء عليه وأما عندهما فلم يقضى لكان حسنا وقيل الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا عندهما سنة عنه كما في الكافي [ويترك سنة الظهر] ولو حكما فيدخل فيه سنة الجمعة فيقضي على الخلاف في سنة الظهر [في الحالين] أي حال أدراك الظهر وعنده إذا دام [ويقبض ثم يقضيها] أي بعد الفراغ من صلوة الإمام يقضي تلك السنة [قبل شفعه] أي ركعتي الظهر على المختار كما قال أبو يوسف رحمه و بعده كما قال محمد رحمه على ما في السقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الأول قول محمد رحمه والثاني قول الشيخين كما في التمرثاشي والأظهر أن الأولى سنة وقيل نقل كما في المحيط وفي الكلام إشارة إلى أنه ينوي القضاء كما قيل والأولى أن ينوي السنة كما في السقايق وإلى أنه لا يقضي بعد الوقت وقيل يقضي تبعا للفرض كما في الهداية [وغيرهما] أي غير هاتين السنتين [لا يقضي] في ظاهر الرواية [أصلا] أي لا أصالة ولا تبعا لا في الوقت ولا بعده وكان أبو جعفر يقول أنه يقضي سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي أن ما سوى الفجر من السنن إذا فاتت بدون الفرض لا تقضى عندنا وأما إذا فاتت مع الفرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من أصحابنا فعند أهل العراق يقضى وعند أهل الحراسان لا يقضى وفي التمرثاشي قيل أن غيرهما لا يقضى وقيل يقضى ويأثم تارك السنن على الصحيح *

[فصل * فرض الترتيب] عند أئمة الثلاثة ولو جاهلا به وعن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الأكثرون كما في التمرثاشي [بين الفروض الخمسة] يدخل فيه الجمعة لأنها ينوب عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف رحمه ولهذا لم تذكر فيها أن عليه الفجر مثلا

وفي الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيان [والتر] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل
العشاء فسدت الترتيب كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه
سنة [فائتا] حال من الفروض والتر واما أثره على تاركه لانه ينبي عن القصد في اضاءة الصلوة وذا
لا يلبق بحال مسلم [كلها] اي الصلوات الست فيقضي الفائتة الاولى الى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية
[اد] فائتا [بعضها] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقيّة والاطلاق مشير الى انه يراعي
الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي [الا] للمثبت
المقيد من المفرغ اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا [اذا ضاق] في ظن الشارع [الوقت] عن
قضاء الغايّة واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين
الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة
الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجوز المودع الا ان يقطععه
ويشرع فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكرماني والى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجوز
الوقتية وقيل جاز والى انه لو ظن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلّى الفجر وفي الوقت سعة
جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح والا لم يجوز فجرة والى
انه يراعي الترتيب وان لم يود الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية الا مع التخفيف
في قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع في الوقتية
عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يغسل وهو الاصح والاشبه بمذهبهم انه مؤدي لا قاض .
اذ الحكم على المبني عليه كما في التمرتاشي والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي
لا كراهة فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد رح فلو شرع في عصر وهو ناس للظهر
ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الاول وصلي الظهر ثم العصر ولم يقطع على الثاني
ثم صلي الظهر بعد المغرب كما في الذخيرة [او نسي] الفائتة بحيث لا يتذكر الا بعد آداء الوقتية فح
لم يفرض الترتيب فصح قضاء الفائتة بلا اعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم
صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيتوني صليت العصر فقالوا لا فصلّى العصر
ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الاتمام والفائتة الوقتية
جميعا اتمها وان لم يسع الا الفائتة او الوقتية قطعها فشرع في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام
والاطلاق مشير الى انه لو كان التخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الفائتة كما قال محمد رح
وفي رواية عن ابي يوسف رح وقال فخر الاسلام عن مشائخه انها لم يجوز الفتوى على الاول كما
في المحيط [او فاتت] من الفرائض [ست] بدخول السابعة وعن محمد رح خمس بدخول السادسة
وعن بعضهم سبع والاول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي رح لا يفرض الترتيب

فصح الوقتية مع تذكرها والألمام مشير إلى أن القرائت الحديثة والقديمة سواء في إسقاط الترتيب
أما الأول فأمرا جماع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومشائخنا وأما الثاني ففقه خلاف فانه
لوقتات صلوة شهر ثم اقبل على الوقتية قبل قضائها فتأنت صلوة منها ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة
أنما مقدّم قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجرا له على التهاون وقيل يجوز والافتاء به في
زماننا اولى لان التهاون ذلّ في العبادات كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين فجزأ ثم
ظهر ثم رتم يصح الكل والى انه اذا قلت القرائت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلوة
شهر الا صلوة يوم ثم ادى الوقتية ذاكرا ليا فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود
الترتيب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والقرائت الست اعم من ان يكون حقيقة
أو حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة القرائت يسقط بكثرة المردى ولهذا لو تأنت صلوة واحدة ثم
صلى بعد ما خمس صلوة ذاكرا للفائتة كان الخمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انما اذا صلى السادسة
قبل الفائتة انقلب الخمس جائزة واذا قضى الفائتة قبل السادسة وجب اعادتها فواحدة تصح خمسا
واحدة تقبل خمسا على ما قال ابو حنيفة رح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح
المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس بمقرر فيما ادى بل هو شئ يقتضى به في الوقت
فاذا خرج الوقت ينقلب المؤداة صحيحة واما عندهما ففساد الخمس باق لم ينقلب جائزة بكل حال
والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد رح وعن ابي يوسف رح
على الفور وعن الامام زواتيان وقيل ان الاول اتفاقي وقيل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني
فيل الاشتغال بالحوائج مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرناشي وهذا كله
اذا كان مسميا فاذا مرض قضى الفائتة كالوقتية وقيل يؤخرها اذا كان يرجو الصحة كما في مرض
الراهمدي واذا قضى صار كما اذا ادى في حق ازالة النأثم لا في حق احراز الفضيلة كما في الكشف *
[فصل * يجب] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في النسخة لكن في المحيط انه
عند الكرخي ويسن عند غيره [بعد سلام] يمي بالصلوتني [واحد] وهو الصواب وعليه
الجمهور كما في الكافي عن يمينه وهو الاصح كما في الكرماني وقال فخر الاسلام يسلم تلقاء وجهه
وقال صلوات السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر السرخسي وغيره تسليمتين وهو الصحيح
كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا يأتي بالسجدة ح قبل السلام كما في الكرماني وظاهره مشير إلى
انه لو سجد قبل السلام لم يعتد به كما في رواية النواذر واما في رواية الاصل فمجزية والى انه يشترط
ان لا يرجع بعدة تطاول المدة ولا الفعل المتأني للصلوة كالقيام والاكل والكلام والخروج من
المسجد كما في الجلابي وانما لم يأت به عند العامة اذا استدبر القبلة كما في المحيط وانما يقيدهما وراء
الارقات الثلاثة لانه اثار في اوقات الصلوة الى انه لا يفعل [سجدتان] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحاكم الجليل ابي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في سهو العقيلي فيكره بعد سلام ويخر ساجدا ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك [ونشهد] خلافا للحسن فانه لا تشهد فيه عنده كما في الجلابي [وسلام] يسمى بالسهي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه سنة عندنا والاكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يقعد لم تفسد صلوته وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع التشاهي والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كما في الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يدعو فيفعلهما في القعدة قبل السلام خلافا لمحمد رح وهو الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي انه يفعل في القعدتين وهذا احوط كما في قاضيخان [اذا قدم] المصلي [ركنا] على ركن او غيره فركن الشيء جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج [او اخر] اي ركنا عن ركن او غيره وانما لم يكتف بالتقديم ليشير الى ان كلا من التقديم والتأخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سهى عن القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه يأتي به في الركوع او بعد الركوع ويمضي على صلوته كما في المسارع والجلابي وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر المشهد الاول فانه يوجب تأخير القيام والكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سهى عن السجدة ثم تذكر بعد ما فعل للتشهد اعاد القعدة والا فقد بطل صلوته وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان حرف منوجب السهو وفي الزاهدي انه قدر ركن و في النسفي انه مقدار كلام تام مثل (اللهم صل على محمد) وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كثير الكلمات مثل (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) [او كرره] اي الركن وفيه اشعار بانه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزائنة وغيره ان تكرار الفاتحة في الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك السورة فانها يجب ان يلي الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل لم يكره كما في قراءة الخزائنة [او غير واجبا] كما اذا زيد او نقص تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة والنقصان الى قبيلين في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخيره ولو قيل ان الواجب اعم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غيره باعتبار الزيادة او النقصان او المحل رح يكون مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي موجبة للسهو فان محل القراءة القيام [او تركه] اي الواجب [ساهيا] حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع واحترز به عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفعه المسجدان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى والتفكر في بعض الافعال بعد السك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمل يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدي

وكلمة ادني هذه المواضع لمنع الخلو فلو سهى عن الكل كفاه السجدة ان اما على التداخل او لانه لم يجب الا بالسهر الاول على اختلاف المشائخ فلو سهى في السهر لم يلزم السهر كما في سهر العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الموجب تأخير الفرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال [كركوع قبل القراءة] اي قراءة الفاتحة او السورة قيل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي يقاها هذا الركن والكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فسد صلوته كما في المحيط [و] مثل [تأخير] الركعة [الثالثة بزيادة على التشهد] ولو حرفا من الصلوة وقالا انه غير موجب للسهر ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبه افتى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستقبح محمد رح السهر لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المضمرة ان الفتوى على قوله [و] مثل [ركوعين] متواليين او ثلث سجعات او تكبيرتين للتحرية بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتى بها فانها توجب السهر كما في المحيط واختلف ان المعتبر هو الركوع الاول او الثاني كما في المشارع وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف [و] مثل [الجهر] اي جهر الامام القراءة [فيما يشاء] من الصلوة فانه يوجب السهر لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والتبادر ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فيجهر قصدا واما اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الموجب للسهر قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي النسفي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهر بمخافة كلمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد واتفقت الروايات عن ابي حنيفة رح انه اذا جهر او خافت بآية فعليه السهر واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير الى ان المفرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام ويسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد لو جهر الكل في سهر العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام [و] مثل [ترك القعود الاول] دون الثاني فانه مفسد [و] قال صدر الاسلام انه [يؤل] اي يرجع [الكل] اي جميع الموجبات الخمس [الى ترك الواجب] فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالثالثة والقعود الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ولا يجب] السجدة على الرتم وامامه [بهو الموترم] الحقيقي اذ الحكمي
 كالا حق [بل] يجب عليهما [بهو امامه ان سجد] الامام والا فلا سهو على الموترم والاطلاق دال
 على ان الجمعة والعيد كالمتطوع والمكتوبة في السهول لكن قال مشائخنا انه لا يسجد فيهما لثلا يقع
 الناس في الفتنة كما في المضمورات [والمسبوق يسجد مع امامه] بان يترسل في التشهد حتى فراغ
 عنه عند سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واحتراز به عما قيل انه يسكت اذ يكرر الشهادة
 او يصلي عليه عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه عن
 التشهد فقد اساء فلو قام قبله فهو اولى بالاساءة ورفض القيام فان لم يرفض فان قيد ركعته بالسجدة
 قبل فزاعه بطل صلوته كما في الجلابي ويستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المرور بين يديه
 فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت المسح اودقت الفجر اذ الجمعة
 او العيد كما في الخلاصة والى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه وعليه الاعادة في آخر صلوته
 كما في المحيط [ثم يقضي] اي بعد فراغ امامه عن الصلوة والتوجه الى القوم اذ القيام الى النفل يقوم
 المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيرة وبسملة عنده وتعود ايضا عند محمد رح وبه اخذ الفقهاء كما في
 الروضة فهو قاض لاول صلوته في حق القراءة كما قال الشيشان ولاخبرها في حق التشهد اتفاقا فاذا
 ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي والكلام
 مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام ويكره ان يبدأ بما فات لانه خلاف السنة وقيل تفسد صلوته وهو
 الاصح لانه عمل بالمنسوخ كما في الظهيرية والى انه لا يسلم مع امامه ولا بعده فان سلم بعده فعليه
 السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمورات واعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق على
 تسليم عينه مجازا كما فيما نحن فيه [واذا لم يقعد] في ذوات الاربع أو الثلث مقدار الشهادتين او
 التشهد وهو الاظهر كما في المحيط [اولا] مصدر او ظرف [وهو] اي المصلي [اليه] اي الى القعود
 [اقرب] او المعنى (وهو احسن) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستورا
 بالنصف الاسفل سواء كان رافع الالية والركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى
 القريب لكونه عازيا من اللام والاضافة ومن [قعد ولا سهو عليه] اي لا يجب عليه سجدة سهو
 وقيل يجب لان القيام وان قل يؤخر القعدة الواجبة والاول الصحيح كما في الكرمانى لكن في
 المضمورات لو قام على ركبته كان عليه السهو وعليه الاعتماد [والا] اي ان لم يكن اقرب بان كان
 ممتوريا النصف الاسفل دون الاعلى [قام] واتم الباقي [ويسجد] للسهو على ما في الامالي من
 رواية ابي يوسف رح اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعود والا عاد في الحائين ويسجد
 لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو وانما عدل المص عنه لان مشائخنا استحسنا روايته
 على ما قال شمس الاثمة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مخطيا قيل

يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتفهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كما في الزاهد [وان لم يقعد] من القيام [اخيراً] الاحسن آخر [قعد ما لم يسجد] للثامنة مثلاً [وسجد للسهو] وفيه اشعار بان قام لهاها فلا حاجة الى التصريح به كما ظن [وان سجد] للثامنة [تجزئ فرضه نفلاً] اي فسد الفرضية لترك ما هو الغرض من القعدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان للغرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فاذا فسد فسد التحريم فلم يتجزئ نفلاً ثم الغدال عنه برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رح بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبأ بها فلم يفسد الغرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه بالزاء المكسورة الخالصة وهي كلمة يقول الاعجام عند استحسان شيء وقد يستعمل في النهي كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول ابي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فسدت يصلح الحدث والاكتفاء مشير الى ان لا سهو عليه وهو الاصح كما في النهاية [وضم] ركعة [سادسة] متلاً فيشمل الفجر والغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشائخ فان الشروع بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف واما صرح في الرباعي لانه بلا خلاف [ان شاء] فله القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم لكونه مندوباً كما في الكافي والاحسن بدله ثانياً والاكتفاء مشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه تحول الى النفل [وان قعد الاخيرة ثم قام ساهياً عاد] الى القعدة [ما لم يسجد] للثامنة مثلاً فيعيد التشهد عند الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهد [وسلم] بلا سجدة للسهو كما هو الظاهر لكن في الزاهد [وتقف المسترشدين] انه يسجد ويمكن ان يقال انه مغيث بما يأتي من قوله وسجد للسهو [وان سجد] لها [ثم فرضه] اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو عن اشعار بان قام الامام يتبعونه فان عاد عاداً معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية [وضم سادسة] متلاً فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [وسجد للسهو] اما لنقص في النفل بترك تحريمه فيهما اولاً لنقص في الغرض بترك السلام والاول قول ابي يوسف رح او قولهما والتاني قول محمد رح وصيأتي فرعهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قيده بالمشية ويؤيده ما في المصنفات عن المسروط احب الى ان يشفع الثامنة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان [والركعتان] المعهودتان [نفل] خبر اول [لا تنوبان عن منه الظاهر] متلاً فيتناول المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على ما قال السرخسي وغيره والتاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني [ومن اقتدى به] اي بالامام [فيهما] اي في احدى هاتين الركعتين [صلاهما] اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رح درن الست وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني انيس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين [وان افسد] المقندي اياهما [قضاهما] وجوبا عند ابي يوسف رح ولم يقضهما عند محمد رح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لانس عن الامام كما في المنظومة وشرحها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الخاتمة وانما خص الاداء والقضاء بما اذا قعد في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي مبتا كما اذا افسد ما كما في المحيط [واذا سجد للسهر في النفل لا يبنى] اي اذا تنفل بربع ركعات او بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسهر الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهر لا ينبغي له ان يبنى عليه الثاني [وان بنى صح] البناء اذ التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدوي والسرخسي ان لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرماني [وان سلم] بنية القطع او السهر [من] وجب [عليه السهر فهو] يكون [في الصلوة ان سجد] للسهر [والا] اي ان لم يسجد [لا] يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد رح لا يخرج اصل هذا مذكور في عامة الكتب يقتضي فرعا كثيرة لكن لم يروى الا فرع هو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو قهقهه او نوى بالاقامة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا للشيخين فان القهقهة قاطعة للتحريم وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فروعه في شيء الا اذا اسقط الشرطيتان وفي الرقاية ههنا سهر مشهور ولا عيب للانسان في السهول في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الرقاية مخالف لما في شرحه للهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة [شك] شك [اول مرة] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول اشبه كما في المحيط واكثر المشائخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يراد بالشك ما هو المعروف عن تساري النقيضين بل اللغوي من خلاف اليقين كما في الصحاح بقرينة الاتي [انه] من قبيل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه [كم] ركعة [صلى] من الثنائية ركعة اذ ركعتين اذ من الرباعية كذلك او ثلثا اذ اربعا [استأنف] الصلوة بالسلام وهو اولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر والجملة مشير الى ان الاستئناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه يبنى في هذه الصلوة على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فلو وقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [وان كثر] اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عمرة او في سنة كما في الزاهدي [اخل] بعد

النسري و غلبة الظن [بغالب الظن] فأنتمها و سجد للسهر و الظن الاعتقاد الراجح و كثيرا ما يعبر
عن الظن بغالب الظن تنبيهها على ان الغلبة اي الرجحان مأخوذة في ماهيته و فيه اشعار بوجود الاخذ
بالظن على انه لو ظن انها رابعة مثلا فأنتمها و قعد و ضم اليها اخرى و قعد احتياطاً كان مسياً كافي النية
[وان لم يغلب] ظنه على شرع [فبالاقل] اي فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المتروكة فيها
فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة [لكن] في المحيط عن محمد رح ان لم يكن له شيء ذلك
رأى اعاد صلوته و [يقعد] حتماً [حيث توجهه] اي ظن ذلك الحيل [اخر صلوته] لان القعدة
الاخيرة فرض كما مر ثم يقوم و يضيف اليها ما يتم له ثم يتشهد و يسجد للسهر و فيه دلالة على انه
لا يقعد على الثانية و الثالثة و ذكر في المصنوعات انه الصحيح لانه مضطرب بين ترك الواجب
و اتيان البدعة و الاول اولى من الثاني و الله اعلم *

[فصل * يجب سجدة] اي رضة للجهة على الارض عند ابي يوسف رح او مع رفع
الرأس عند محمد رح فلو احدث فيها اعادها عنده خلافاً لابي يوسف رح [بين تكبيرتين] احدهما
عند الانسقاط و الاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا و عنه انه لا يكبر اصلاً و عنه انه
يكبر عند الانسقاط كما في الجلابي و المختار هو الاول كما في المصنوعات و الاكتفاء مشير الى ان التكبير
ليس بفرض و لا واجب فاما سنة كما في النهاية او ندب كما في الكافي و عنه ان الثاني ركن كما في
الزاهدي و لم يوجد ان كليهما ركن و ليس بظاهر من كلامه كما ظن [بشرط الصلوة] من النية عند
التكبير و القبلة و ستر العورة و الطهارتين و الوقت كما في الجلابي و المسعودي و فيه اشعار بانه اذا
اخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف رح لكنه ليس على الفور عندنا
فجميع العمر و قته سوى اكرهه كما في كتب الاصول و الفروع و التأخير ليس بمكروه و ذكر الطحاوي
انه مكروه و هو الصحيح كما في التنجيس و يستحب القيام قبلها و بعدها و ليس فيها تقدم الامام
كما في المصنوعات و تصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي و لا يرفعوا رؤسهم قبله كما في النية [بلا رفع
يد] في التكبيرتين [و] لا [تشهد و] لا [سلام و فيها] اي في السيدة [سبحة السجود] اي (سبحان
ربي الاعلى) ثلثا و هو ادناه و استحسنا ان يقول (سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا) و ان لم يذكر
شيئاً يجزيه كما في المحيط و قالوا يدعوا فيها ما يليق بايتها فلو قرأ آية مريم قال (اللهم اجعلني من
عبادك المنعم عليهم المهديين الساجدين لك الباكين عند تلاوة آياتك) كما في الكشاف و المختار الاول
كما في الخزانة و الواز للعطف او الاعتراض او الابتداء و السجدة بالضم و السكون التسيب كما في المفردات
[على من تلا] لا تهيج او كتب [آية] تأمة او اكتمها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف و قيل
كلمة السجدة كما في التمرناشي [من اربع عشرة] آية مشخصة مبين موضعها بقوله [التي في آخر
الاعراف] فالتى مع الصلوات عطف بيان الاربع عشرة او بدل الكل منه و يذكر العاطف و يراد التابع

والمبتوع وإنما قيد بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا والآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون الشيء ظرفا لنفسه. والاعراف علم للسورة ظاهرا وقد جوزة سيبويه كما جوزة هو وغيره ان العلم سورة الاعراف وحذف الجزء جائز بلا التباس وعلى هذا قياس بواقي السور. [وفي الرعد والنحل و بني اسرائيل و مريم] وفي الايات [اول السج] اي النصف الاول منه والافراد على نحو ازواج مطهرة فهذا ليس بعطف على النبي حتى يلزم الفصل بالاجنبي بين المعطوفات كما ظن وإنما قيده بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا [والفرقان والنمل والم السجدة و ص] وحقه ان يكتب هكذا (صاد) اذ الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف هجائية وتعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى مسماه اي السورة الخصوصية [وحم] عند قوله لا يسامون لا قوله يعبدون وإنما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التأخير اولى اذ به يخرج عن العهدة يقينا كما في المظهر [السجدة] عطف بيان لحم لان كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [والنجم وانشئت وقرأ] علمان الهاتين السورتين فالهمزة فيها مقطوعة كما تقرروا الاولى الانشاق والعلق [او] من [سمعها] ولو من كافراد مجنون او صبي او خائض او نغساء او نائم او طير والاصح انه لا يجب بالسماع من نائم وقيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع من صدى وفي كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على الخمسة الاول فلا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب والمحدث والمتبادر انها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالاخبار وان كلا من التلاوة والسماع سبب والصحيح انه التلاوة والسماع شرط في حق غير التالي فلو لم يسمع بسبب النوم او التشاغل بامر لم يجب على الاصح الكل في المحيط [و اذا تلا الامام] آية في ركعة [فمن] سمعها ولم يسجد ثم [اقتدى به في ركعة اخرى] غير ما تلافيه [يسجد] المقتدي [بعد الصلوة] كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطخاري وغيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعدها يسقط عنه اذ بالاقتداء صارت صلواته فلا يؤدي بعدها والاطلاق مشعر بانه ياتي بالسجدة في العيد والجمعة وقال السلوائي قال مشائختنا انه لا ياتي فيهما للترفة ويكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [كمصل] اماما كان او مقتديا [سمع ممن ليس معه] مصليا كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا بنفسه والاصح انه غير مغفل بخلاف زيادة القيام والركوع والقعود فانه غير مغفل بالاجتماع كما في الزاهدي [ومن] سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم [اقتدى به] في [اخر تلك الركعة] التي تلا فيها [بعد سجود الامام] التلاوة [لا يسجد] لها في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل الاقتداء يسجد بعد الصلوة مطلقا [ومن] اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [قبله] اي قبل سجود الامام [يسجد معه وان لم يسمع] منه قبل الاقتداء لاسرار او بعد او صم [وان تلا الوتر] خلف الامام وسمع هو والقوم وخارجي [لا يسجد] واحد منهم [الا سامع]

خارجي] ليس بأمام ولا مقتد فانه يسجد على الصحيح كما في المصنوعات واما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [و] السجدة [الصلاتيّة] لحن والصواب الصلوية التي وجب على الامام ارغيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعده [لا تقضي خارجها] اي من خارج الصلوة وان اساء بتركها و بما ذكرنا ينحل الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضي وظاهرة مشير الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهدي [والركوع] اي ركوع الصلوة اذ ركوع على حدة كما روي عنه فانه ورد الاثر بطل الا ان الازل ادلى لتقدم العهد [بلا توقف] اي بلا فاصله بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر او ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزاهدي [ينوب] الركوع [عنه] اي عن سجود التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه عنده والكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب بدونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح انه ينوب بدونها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلولم ينو المقتدي لا ينوب على رأي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية [وان كرر] سماع آية او تلاوتها من واحد او متعدد [في مجلس] واحد عرفنا او شرعا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله اذ في صلوة [تكفي سجدة] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الاطراف والمسجد تكفي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالمسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كاقيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كذا في الزاهدي واما في الصحراء فيكفي سجدة اذا قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رح ان كان نحوا من عرض المسجد وطوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شربة او عمل يخيرا او نام قاعدا فاذا تلا فاكل اذ شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كبيع ثم تلا لزمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو اعادها في اخرى عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقبل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط وأشار بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الاي في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للاولي ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس [ويعتبر] في التكرار [للسامع مجلسه] دون مجلس التالي لئلا يتبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السائق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في البضرات لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح [واسماء الثوب] اي تسوية سداه و ما مد منه بان يغرز في الارض خشبات ثم يجي ويذهب مع الغزل ليسوي السدى [والانتقال من غصن] بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقائقها وغلاظها والصغيرة بها كما في القاموس [الى] غصن [آخر] سواء كان قريبا او بعيدا [تبديل] فلا يكفي سجدة وقيل على السدي سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدتان كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقربها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دواة الكدس ورجا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي [ويكره] في الصلوة وغيرها [ترك آية السجدة وحدها] لانه يشبه التحريف وفيه اشعار بانه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية [لا] يكره [عكسه] اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس ومجد لكل ه كفا الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرماني [وندب ضم غيرها] اليها من آية اذا كثرها قبلها او بعدها لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى [واستحسن] في الصلوة وغيرها [اخفائها عن السامع] اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد او يشق عليه الآية للحرز عن تأييم المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حثا على الطاعة وفيه اشعار بانه لو كان التالي منفردا قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالمضم الكل في المحيط *

[فصل * ان تعذر القيام] بان لا يقوم اصلا لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بانه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمرتاشي وقال ظهير الدين الرغيناني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائما صلى قاعدا كما في المنية [لمرض] اي لخوف زيادته او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في المنية او وجع الضرس والرمم وهو مثال ففي حكمه الخوف من السبع وغيره وكونه في الخباء او الكلة اذا كان من خارجه طين او بق او مطر او غير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لضرر فانه حاول لكل كما في التمرتاشي [حدث] ذلك المرض [قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا] كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بانه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض الناذر بالصلوة قائما يؤخر حتما اذا كان يرجو البرء [يركع ويسجد] ان قدر [وان تعذرا] اي الركوع والسجود [مع] [تعذر] القيام [لمرض] قبلها او فيها [ارمع برأسه]

اي يشير به الى الركوع والسجود وهو محمول لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب
قد يقول العرب ارمى برأسه [قاعداً] بقوة نفسه او غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان
تعذرا [لا معد] اي مع تعذر القيام اي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام [فهو] اي الايماء بالرأس
اليهما قاعداً [احب] منه قائماً لانه اشبه بالسجود وذكر التمرتاشي اومع قاعداً وفيه اشارة الى ان كليهما
يقع في حال القعود وذكر ابو بكر انه يؤمى للركوع قائماً والسجود قاعداً وان عكس لم يحز
على الاصح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعداً وذكر الكرمانى ان ذكر
الركوع اتفاني فان تعذر السجود كان لسقوط القيام كما ذكر السلواني والسرخسي وفي النية ان
عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] حد الايماء ان المومي [جعل سجوداً] المخصوص به [انخفض
من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقريب السجدة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن
قال صاحب النية ان ذلك يلزمه [ولا يرفع اليه شيء] اي لا يدني صاحب المرض من جبهته خيراً ازهدا
او غيرهما [ليسجد] عليه اي ليشفض راسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فانه مكررة وفيه اشارة الى
انه لو لم ينخفض رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يجوز فانه ايماء وقيل يجوز فانه سجود والاول اصح
كما في المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع مرفوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون
صدره يجوز كما صحح لكن (لو) زاد يومي ولا يسجد عليه كما في الزاهدي [والا] [يقدر على الايماء
قاعداً لمرض قبلها] ارفيها [فعلى جنبه] الايمن او اليسر يضطجع [متوجهاً] الى القبلة ورجلاه نحو
يسارها او يمينها [او على ظهيرة] يستلقي [كذا] متوجهاً ووضع سادة تحت رأسه حتى يكون شبه
القاعد ليتمكن من الايماء وجعل رجليه الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب
ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجليه الى القبلة كما في الزاهدي [وذا] اي الاستلقاء [اولى] من الاضطجاع
كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز وفي
التمرتاشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجهاً وعن محمد بن يحيى وجبهه اليها ورجلاه نحو
يسارها او يمينها [والايماء] المعتبر من المريض ما يكون [بالرأس] ويجوز ان يكون مشيراً الى
انه لو عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح راسه جاز على ما روي عنه كما في الظهيرية [وان تعذر]
ذلك [اخرت] الصلوة فسقطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل
لا الى قضاء اثنان اكثر منهما والى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في البصائر والكثرة بالساعات عند
الشيخين واما عند محمد بن حنبل فدخل الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافاً
الا اذا امتد الى العصر كما في التمرتاشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار
لا شيء عليه ولو برأ لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشير الى انه لو عجز عن الايماء
بالرأس لم يعتبر بالعين وعن انبي يوسف رح انه معتبر وشك فيه محمد بن حنبل واعتبره الحسن كما

اعتبره بالساجب والقلب وزفر رج بالساجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها [وموم]
 بالراس [صح] اي قدر على الركوع والسيود قاعدا [في الصلوة امتنانف] الصلوة عندهم [وقاعد يركع
 ويسجد وصح] اي قدر على القيام [فيها بنى] عليها [قائما] عند الشيعين و امتنانف عند محمد
 رح [صلى] على حذف الموصول كما هو المذهب الراجح الكوفي بقريئة السجرا عني صح اي من صلى
 الفريضة [قاعدا] يركع ويسجد [في فلك] لا في عجلة [جار بلا عذر] اي مانع من القيام كدوران
 الراس واسوداد العين [صح] عنده استحسانا ولا يصح عندهما قياسا وفي كلامه اشارة الى انه
 لا يصح ان يصلي فيه بالايماء بلا عذر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح قاعدا مع العذر اجماعا وينبغي
 ان يتوجه الى القبلة كما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قائما او من خارج الفلك
 فان الصلوة على الارض اكمل [و] في الفلك [المربوط] في حرف البحر وليجته [لا] الا بعذر يصح
 ان يصلي قاعدا اما في السرف فبالاجماع و اما في اللجة فان حركته الريح قليلا فكذلك والا فعلى
 الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا الكل مستفاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يمر به قيل
 ان وجد خشيش تعلق به مقدار ما يصلي بالايماء لا يباح له التأخير وان لم يوجد يباح وقيل
 لا يباح حتي لو خرج الوقت بلا صلوة فمات صار الصلوة ديناً عليه كما في الروضة [جن] اي من جن
 [او اغمي عليه يوما وليلة] اراقل كما في المبسوط والمحيط والخلاصة وغيرها لكن في القنوري خمس
 صلوات [قضى] في البصة بالاركان التامة وفي المرض بالتفصيل [ما فات] من خمس او اقل من
 الصلوات [وان زاد] ليجنون او الاغماء عليهما ساعة روي بالنصب على الظرفية اي في جزء من الزمان
 ويجوز الرفع على الفاعلية والمعني راد عليهما ساعة [لا] يقضي ما فات من الصلوات الشمس او
 الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة اخرى وقال محمد رح ان زاد وقت صلوة لا يقضي شيء
 من الصلوات الست او الكثرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والمتبادر ان يكون
 اليوم والليل مستوعبين للاغماء فلو افاق ساعة قضى ما فات وان دام كما في الزاهدي وان لا يكون
 الاغماء من صنعه كالمرض والخوف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او البنج او الدواء حتي ذهب عقله
 اكثر من يوم وليلة قضى ما فات خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولا يشفي ان المرض شامل للجنون
 والاغماء مفهوما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصا ولو لم يدخل ذلك فيه
 لكان التقديم اولي فان ما قبله انسب بالمسافر والله اعلم *

[فصل * المسافر] من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين

وقال الراغب ان المفاعلة بمعناها باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنه وما في ايضاح المفصل انه لم يجهي
 منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري والبيهقي وذكر الكرماني ان السفر الخروج المديد
 وشرعية قصد المسافة المخصوصة ولا يشفي ان مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في التلويح انه الخروج

(عجلة) بالسجدة
 كدرون كد
 بركشند *

عن عمران أن الوطن على قصد سير تلك المسافة سير الابل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما يأتي ثم أشار الى المعنى الشرعي فقال [من فارق] على نحو ما قال الراغب في سافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشيء كما في المحيط وغيره [بيوت بلدة] اي بيوت متعلقة بالبلد لا يسمى باسم فيدخل فيها حيطانها ومحال يتعلق به لا القرى كما يأتي وهي جمع بيت ماري الانسان من نحو حجر اوصوف ولكونها اخص بالمسكن أثرها على الابيات كما في المفردات والبلد اسم للعمران ما يحيطه الريض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة الى انها سيأتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز مثل في التعريف والبيوت اعم من ان يكون خربة الان فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بانه اذا اتصل القرى بالريض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بفراخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنأي وحده حد الانفصال او فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلثة غلوة وهو الاصح اكل في الزاهدي والصحيح انه يترخص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالريض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد اي بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر جانب آخر وان حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا انه يشك بوطن الافامة [قاصدا] اي مريدا ارادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم [مسافة ثلاثة ايام و لياليها] الثلاثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل اذ الميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشائخنا قدروه بأقصر لثلاثة ايام من السنة ونحوه في التمرناشي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطع مسافة يومين مع القصد ثم صاروا مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد و الى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته او ذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلاثة ايام يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف بالفتح الشم فان الدليل في الغلاة يشم التراب ليعلم انه على طريق اولاهما في القاموس والاولى ترك الليالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فانها للاستراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كاف كما في المحيط وغيره [بسير وسط] وزن السريع والبطي الخارجين عن العادة [وهو] في السهل [ما سار الابل] اي سير البعير فما مصدرية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [والراجل] اي الماشي سير

معتدل لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الريح فلو سار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يرخص و بعضا منها في ثلث لم يرخص كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كساية عن الغبر وهو مذكور في شرح الطحاوي وغيره إلا أنه ترك الغير اقتداء بما في الجامع الصغير [و] في البحر ما سار [الفلك إذا اعتدلت الريح] بين السرعة والبطوء فلو سار يوما يرخص و ثلثا لم يرخص كما ذكرنا [و] في الجبل [ما يليق] من سيرهما سيرا معتدلا بقرينة السابق [بالجبل] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة و ثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف وعنه أن يمكنه أن يسير كل يوم فرسخا لوعره فالمدة ثلثة فراسخ كما في التمرناشي وكلامه مشعر بأن لا عبرة بالفراسخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الاكترون بأحد عشر وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة و به يفتي أكثر أئمة خوارزم وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختار وقيل اننا عشر فرسخا [فيقصر] المسافر فرض [الرباعي] المفروض على المقيم فإن صلوته في الأصل ركعتان روي عن ابن عمر أن صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس أنه قال (لا تقولوا فصرا فإن الذي فرضها في الحضر أربعا فرضها في السفر ركعتين) كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر (صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر) وعنه (من صلى في السفر أربعا كان كمن صلى في الحضر ركعتين) وعن أبي هريرة (قال صلى الله عليه وسلم منهم الصلوة في السفر كالمقصر في الحضر) كما في الكشف وعنه صلى الله عليه وسلم (إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) كما في الكرمانى فالإتمام لا يجوز وسيأتي والكلام مشير إلى أن لا قصر في الثلاثي والتنائي وكذا في السنن إلا أن الأفضل فيها الفعل تقربا وقيل الترك ترخصا وقيل الفعل نزولا والترك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل أمنا والترك خوفا كما في الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب أيضا كما في الرازي [إلى أن يدخل بلدة] الأصلي أي بيوته بقربنة السابق ويحتمل أن يختار أن انتهاء القصر إلى الرض بالقادم يقصر إلا عند البلوغ إلى الرض فإن الانتهاء كالأبتداء في الخلاف المذكور كما في التمرناشي وغيره والإطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أو لقضاء الحاجة و أن يكون حقيقيا أو حكما كما إذا بدا له أن يعود إلى بلدة بلا سير المسافة فانه أتم بخلاف ما إذا سار المسافة ثم بدا له العود فانه لم يتم كما في الجلابي [أريسي] أي يريد على سبيل الجزم أو الظن كما قبل كذا في الخزانة فالضمير للمسافر المستقل الراي فلا يعتبر إلا نية المتبوع كما ذكرنا [إقامة نصف شهر] وهو خمسة عشر يوما إذ الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بأن الشهر يكون تسعة وعشرون بل بشكل بما في المحيط أنه إذا عزم على أن يقيم في اللالي بأحد الموضعين ويخرج في الشهر إلى آخر منهما

لم يصبر مقيماً اذا دخل اولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ما يثبت فيه [بلدة] دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالسفر كما في الكرمانى وغيره وفى زيادة التاء اشعار بأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنا لم يصبر مقيماً كما في المحيط [او قرية] اسم للعمران كالبلد [واحدة] صفة لقرية والفائدة ما مر فى البلدة [و] يقصر الى ان ينوي [بصحراء دارنا وهو خبائي] اي والحال ان الناي ممن سكن في مقارنا كالاعراب والاتراك والاكرد والتراكمة والرياسة الطوافة على المراعي فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من مرعى الى مرعى وقيل يقصر ههنا ايضاً لانه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في المضمرات والخبزانة وفيه اشعار بان يقصر الناي بالصحراء غير الخبائي سواء كان من محاصر الخبائي او لا كما اذا قصد مساكننا مرضعاً وخبائهم معهم وكذا الناي بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الحائط ثم سمي به البلدة لاحاطتها باهلها والخبائي بالكسر منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلبة عن الباء من دبر او صرف لا شعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فثبت كما ذكره الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الزاوية وفيه دلالة على رواية تخالفه وكذا في الكافي لا تصح النية في المغارة الا اذا سار اقل من ثلاثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [ولا] يقصر الرباعي الا ان ينويها [بدار الحرب محاصراً] اي ببلد اهل القتال الكفار والجال ان الناي من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يوسف رح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بسائبهم وفيه اشعار بأنه اذا دخلها بامان لم يقصر كما في المحيط [او] دار اهل [البغي] الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لا هو متمسكين بتاويل فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص [محاصراً] اي الناي من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر [كمن طال] اي قصر كقصر من طال [مكثه] في موضع الإقامة [بلا نية] لها وفيه اشعار بأنه لو ظن بالملك مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر [ولو اتم] الرباعي بان ياتي جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المبتادر [وقعد] القعدة [الاولى] مقدار التشهد [تم فرضه] الركعتان وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم قرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما از في احدهما فسد صلوته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تقييد ما فان فرضه ح يصير اربعاً فيتم وقال محمد رح فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربعاً اعاد حتى يفتتحها بنية ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعر بأنه ليس بساهل بل

عامد فصيح قوله [و اساء] اي اثم واستحق النار لانه خلط النفل بالفرض قصدا وهذا لا يحل كما في
 رخصة الكشفين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة و آخر السلام الواجب
 وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون
 الاتمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل
 باداء الفرض على انه قد تقرر ان المنهي عنه أكد من المأمور به [وما زاد] من الركعتين [نفل]
 هل ينوب عن سنة الظهر [وان لم يقعد] الاولى [بطل فرضه] بالاتفاق الا اذا اقتضى بمقيم كما ياتي
 او نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى وإشارة الى انه ينقلب نفلا بترك
 القعدة وقال محمد ربح بطل الصلوة به كما مر * [مسافرا] في الرباعي ولو قبل السلام [مقيم في الوقت]
 لو قدر التحريمة على الاصح [يتم] اربعا وجوبا بكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى
 ركعتين فقط لزال ما يوجبه من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه اشعار بانه لو اراد نية
 العدد نوى ركعتين وبانه لو اقتضى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية
 والحصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاولى لم يبطل فرضه كما في
 السراجية [و بعده] اي بعد الوقت [لا يؤمه] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه فبؤدي الى
 اقتداء المفترض بالتنفل في حق القعدة [وفي عكسه] اي في صورة ان يكون مقيم امه مسافر في
 الوقت او بعده [اثم المقيم] صلوته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني ر عن محمد ربح انه لا يقرأ
 وبه اخل بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [وقصر] الامام كالمقتدي [المسافر] وسلم
 [قائلا] للمقيم [ندبا] مصدر [انموا صلوتكم] بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في
 عامة حجة الوداع لاهل مكة [فاني مسافر] بالفاء للتعليل وان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه
 على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغير القول فانه تفسد صلوة من اقتدى بمن كان ظاهرا
 حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين
 سهوا كما في النية وغيرها [ويبطل الوطن الا صلي] بالنصب [مثله] بالرفع حتى اذا سفر عنه الى
 الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة
 السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاھلي ووطن الفطرة اي خلقي
 والقرار ان يكون مولده ومأهله ومنشأه كما في المصنوعات وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصار
 على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف فقي آخر الظهيرية قيل لرجل من اين انت قال من البصرة
 عند ابي حنيفة ربح ومن الكوفة عند ابي يوسف ربح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر
 بالتولد و ابو يوسف ربح النشوء ومثل الاصلية وهو ما انتقل اليه باهله ومتاعه ولربقي عقال في الاول
 قيل بقي اصليا واليه اشار محمد ربح في الكتاب وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المشرع

انه لم يبق اصلياً ويؤيده ما روى هشام عن محمد ر ح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوي تركه الا ان
 ابا يوسف ر ح كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينوتركه كما في الراهمي لا في المحيط كما ظن وقد
 انه لربما لم يوضعين كانا اصليين وفي القنية انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيماً بنفس التزوج
 ولا خلاف في صيرورة المسافر مقيماً بذلك [لا] يبطل الاصل [السفر] اي وطن سفر المسمى بوطن
 الإقامة و الوطن المستعار الحادث ايضا فلخرج عنه الى الاول صار مقيماً بمجرد الدخول فيه وانما
 لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصل ايضاً لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل بلده و
 وطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر اولاً وهذا
 رواية ابن السماعه عن محمد ر ح وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند
 الاكثرين منهم المص ر ح كما اشار اليه اطلاقه [و] يبطل [وطن الإقامة مثله] سواء كان بينهما
 مسيرة سفر اولاً كما اذا خرج الخراساني للمتوطن ببغداد وطن إقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوي
 فيه الإقامة فح يبطل به وطنه ببغداد فلخرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضاً بلا إقامة
 ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن إقامة ولم يوجد ما ينقضه من
 الوطن الاصل و وطن الإقامة و انشاء السفر كما في المحيط [و] يبطله [السفر] اي انشاء سفر ثلاثة
 ايام كما في الجلابي وغيره [و] كذا يبطله الوطن [الاصل] كما اذا تاهل بمنا المتوطن بمكة وطن
 إقامة وفي الاكتفاء إشارة الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر
 واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمثله وبالوطنين و السفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم
 لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطننا فلا يترتب عليه حكم الانتقال كما في المحيط وما ذكر في هذا
 المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقياً للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر
 الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [و السفر وضده] الحضر وهو احسن [لا يغيران
 الفائتة] فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار لوقت الوقت لا القضاء [و سفر
 العصية] كباقي العبد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم [كغيره] اي كسفر الطاعة مثل
 طلب العلم وزيارة الابوين والحج [في الرخص] كاستكمال مدة المشح وسقوط العيد والجمعة
 والرخص بضم الراء وفتح الخاء جمع رخصة في اللغة اليسر في الشريعة ما يبيح على اعداء العباد و
 هو على ضربين رخصة ترفيه اي تخفيف وتيسير كالافطار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلاً
 كالقصر وتماه في الاصول *

[فصل * شرط لجوب الجمعة] اي لنفس وجوب صلواتها فهي على حذف المضارع

يسكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول
 اي القروج المجموع وبفتها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيب للسكون وقال ابن حجر

ان الكسر قد يحكي و الوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [الائمة] اي اقامة نصف شهر او اكثر [بمصر] في محلها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القرري العازم فيه فانه كاهل المصر وفيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا انصلت بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهدي وغيره لكن فيه روايات و المختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع نداء المنار بأعلى صوت على الصحيح وقال بعض المشائخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بشرائطها كما في المضمرات [والصحة] فلا على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخروجه الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالمأشي كما في المنية والى ان لا يجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للمجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرمانى [والحرية] فلا على القن والماذون والمكتب ومعتق البعض والذي مع مولاه باب المسجد ليحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المستاجر لكن للموجر ولاية المنع عنها كما في خزائن المفتين [والدكورة] فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرمانى والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج [والبلوغ] فلا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدر مخن عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام [وسلامة العين] فلا على الأعمى وان وجد الف قائل وعشرة الاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قائدا وفيه اشعار بان الملام للجنس فهي واجبة على من سلم احد عينيه [و] سلامة [الرجل] اي كل رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الأعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدي به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الأعمى كما ظن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب صاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشي من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة اربعة مصرحة و العامة ثلثة واحد منها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [وتقع] الجمعة [فرضا] للوقت [ان صليها فأقدها] اي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القرري والمسافر والمملوك والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشعر الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأمور بإسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول ياتم بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه و الى انها

تقع فرضاً في القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي
او القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار ميمعاً عليه
و اما اذا لم يأذن فقيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الفرض ثم الجمعة احتياطاً و قيل
يصلي الجمعة اولاً ثم السنة اربعاً و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة
فلو جاز الجمعة صار الفرض نقلاً و ينبغي ان يقرأ الفاتحة و السورة في ركعات الظهر احتياطاً و الصحيح المختار
عند السجدة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المضمرات و المختار
عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النخعي و الفقه فيه انه ان وقعت الجمعة
جائزة يرتفع الظهر و ان لم يقع لفرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الفرض على التقديرين و هو
منهي بالسند كافي الجواهر و علل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لاساء الظن بالمسلمين بان
ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق
و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض و منبر و خطيب كما في المضمرات
و الظاهر انه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لمهم
اداء الظهر و هذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديناري اذا بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو
امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي [ر] شرط [لا اذا نهي] اي لوجوب اداء الجمعة في موضع
واحد او اكثر على الخلاف و في التمرتاشي لا يستحب في الموضعين [المصر] اي البلد المحصور اي
المحذود فان المصر السد كما في المفردات [او فناء] بالكسر سعة امام البيت و قيل ما امتد من جوانبه
كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر
الشرعي كما في الزاهدي و قال [و ما لا يسع] من موضع [اكبر مساجده] المبنية لصلوة الخمس
[اهله] اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة [مصر] و اختزن به عن اصحاب الاعذار مثل
النساء و الصبيان و المسافرين الا انهم قالوا ان هذا السد غير صحيح عند المتحققين و السد الصحيح
المعول عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام و يقام السدود كما في الجواهر فظاهر المذهب انه ما فيه
جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او قاض يقيم السدود و ينفذ الاحكام و قريب منه
ما في المضمرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما يجتمع فيه مرافق الدين و الدنيا او يتعيش فيه كل
صانع سنة بلا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة الاف او سمي مضراً عند التعدد كجندار او لا يظهر
فيه نقصان بموت و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او بمصره الامام و ان صغير قل اهله كما في
التمرتاشي او يولد انسان ويموت كل يوم او لا يعد اهله الا بمشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف
مقاتل على الخلاف كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرها من
تعريف الغناء شرعاً فقال [و ما اتصل] من المواضع [به] اي المصر [معداً] مهياً [لمصالحه] جمع

مصلحة بفتح الميم فيهما اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والشروع للرمي
 وصلوة الجنادة [فناؤه] غلوة (يك تير برتاب) او ميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او منتهى حد
 الصوت في مصر والاصح الاول [والسلطان] اي الخليفة اي الوالي الذي ليس فتره وال عادلا كان
 او جايارا وقيل يشترط العدالة كما في قاضيخان والاطلاق مشعربان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن
 امتيدانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي وغيره
 والسلطان مما يذكر ويؤث في الاصل الوالي مشتق من السلطنة اي التمكن من القهر وقيل من
 السليط اي الدهن الذي يستضاء به وقيل هو كقفزان وقفيز جمع سليط اي فصيح اللسان وقيل
 هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الازاهير [او نائبه]
 الاحسن (ثم نائبه) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره
 نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اي الذي
 يسمى بالفارسي (بدا روه) ثم قاضي القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال الخلواني هذا في
 عرفهم واما في عرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصرفيه وال من جهة
 كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعيد كما في الخزانة [ووقت الظهر] فلو خرج في خلال الصلوة تفسد
 فرضها عند الشيخين واصلها عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفسد عند ابي حنيفة رح
 خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه مأمور باسقاطه عن ذمته بالجمعة وفي رواية
 الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه فعلة
 كما في الصغرى وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية [والخطبة] فعلة بمعنى المفعول
 من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب
 وحده جاز كما روي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح
 انه لم يجز الا بحضور الرجال كما في الخزانة لكن في التمرتاشي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما
 [نحو تسبيحة] كتحميدة وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسيئ
 مخطئ للسنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما سمي بالخطبة عادة من التحميد والصلوة و
 الدعاء والمتأخر القصد حتى لو حمد عاطسا لم يجز وعنه انه يجوز كما في التمرتاشي [في الوقت] اي
 وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجز وبه استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة يقوم
 مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما [والجماعة]
 في ركعة تأمة عنده ووقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر رح كما في المحيط [اي ثلاثة
 رجال] ولو معدورين كالعبد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا يعتقد
 بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف رح انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلاثة عنده

واثنان عندهما [سوي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في
 الكافي [فان] شرع القوم ثم [نقروا] اي خرجوا من المسجد من التغير وهو الخروج [بعد سجود]
 ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند التلثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفرع على الجماعة [وان
 نقروا] قبله [اي السجود] بدء بالظهر [ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا
 عنده وعند زفرح واما عندهما فاتمها لكن في التمرتاشي لو افتتح وهم حضور فكبر قبل قراءة آية
 عنده وقراءة ثلث عند ابي يوسف رح وتام الركوع عند محمد رح صح الجمعة ولو كبر بعده
 لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع اودار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه
 حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحشمه في دارة واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة
 صلوة السلطان وغيرها مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [ذكره] يوم الجمعة كراهة تحريم [في المصر]
 لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط [ظهر المذدور] الذي لا يجب عليه
 السعي كالمريض والمسافر والعبد [وغيره] الذي عليه السعي [جماعة] وعن محمد رح انها حسنة من
 المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المذدور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في
 القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لما منع لكن في
 المضمرة انهم يصلون وحدا استحبوا [و] كرهه وراز عند الشينيين ولم يجز عند محمد رح على
 اختلاف الاصلين [ظهر غير المذدور قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المذدور قبلها الا انه يستحب
 له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التعجيل
 والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرتاشي [وسعيه] اي سعي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة
 [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فرضية الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه
 لا يبطل الذهاب بلا سرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر
 في المسجد وقت الخطبة وام يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهروه وعن الامام السلواني انه لا يبطل
 اذا كان بيته واسعا مالم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقيل مالم يخط خطوتين وقيل انه يبطل اذا مشى
 كما في التمرتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام
 حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشي لو سعى في دارة ففرغ الامام قبل خروجه منها
 لم يبطل بالاتفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى
 سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنهم انه غير مبطل بدون تمامها وعن
 اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرك الجمعة في [التشهد] الاول [او سجود السهو يتمها]
 اي الجمعة وهذا عند الشينيين واما عند محمد رح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط
 او اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من

الركوع يصليها اربعاً وفيه إشارة بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلى لكن قال ابو حفص قلت لمحمد رح ايتأدى الظهر بتحريم الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقوله في سجود السهو مشير الى ان الجمعة كسائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشائخ و الى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافاً لمحمد رح كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعاً بالتكبير الذي دخل معه [واذا اذن الاول] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنار او عند الخطبة وقال الحسن رح المعتبر ما على المنار وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني والسرخسي كما في المحيط وذكر ابو البسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرتاشي وفيه اشعار بتجويد تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام و اظهار كرامة الاحكام كما في المضمرة [تركوا] كراهة [البيع] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يشغله عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء مستثناة من الحكم [وسعوا] اي مشوا مشياً سريعاً دون العذر وفيه إشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يمضي الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب في الذهاب فان المشي مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية [واذا خرج الامام] من مكانه للخطبة [حرم الصلوة] اي الشروع في النفل بقراءة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اثم وفيه اشعار بأنه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو شجاع وقيل يصلي ان كان بعيداً والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المضمرة لكن في الخلاصة (ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع) وانما أثر الامام على الخطيب إشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشئ واحد معنى كما في الكافي [والكلام] اي كلام الدنيا مباحاً والآخرة كالقرآن والتسبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والا ففيه اختلاف والسكرت افضل كما في المضمرة وظاهرة مشعر بان مجرد الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المضمرة يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشير الى انه لا يجب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف رح انه يجب و الى انه لا يدرس الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكرت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والعبث والالتفات والتخطي

وغيرها مما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما خص الكلام لأنه أكثر ابتلاء والكلام ليس بمعتد به
بما أمر من الكرامة والانصات لأنه مفسر له كما لا يخفى [حتى يتم الخطبة] وفيه إشارة إلى انهما يحرمان
عند الجلسة الحقيقية وقد مر الخلاف ولا يحرمان بعد الخطبة وهذا عند ما وإما عنده فيحرمان
كما في المضمرة لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت إجماعاً وكأنه اختار قوله قبل الخطبة
وقوله بما بعد ما تعظيم الذكر الله تعالى ورسوله وتحقيراً للذكر الوالي والدعاء له بالنسبة إلى
[وإذا جلس] الإمام [على المنبر] بكسر الميم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من التبر والرفع ويبر
أن يضع يمينه على القبلة [اذن] [اذناً] [تانياً] إلا أن أصحابنا لم يقرؤوا إلا بهذا الاذان فإنه في زمانه صلى
الله عليه وسلم و زمان الشيخين رضي الله تعالى عنهما لانهم يتكبرون للجمعة وقيل الأول في زمن
عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي وأما اليوم فقالوا بالأول للأعلام وبما قبل المصنف
والخطبة لأحياء الأحكام كما في المضمرة وقيل ما للمصنف أحدثه السجاج كما في الكفاية وقال الحنف
ما يكون عند خروج الإمام وقوله محدث وفي وحدة الفعل إشارة إلى أن المؤذن إذا كان أكثر من
واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتمرناشي وإليه أشار ما في الهداية
وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه [بين يديه] أي بين اليدين المستامين ليمين النبي
أو الإمام ويساره قريباً منه ووسطهما بالسكون فيشتمل ما إذا اذن في زاوية قائمة أو حادة أو متفرقة
حادة من خطين خارجين من هاتين اليدين ولا بأس بشموله بحسب المضمرة ما إذا كان ظهر المؤذن
إلى وجهه ما يضاف إليه اليدين فإن قرينة الاذان يدل أن وجهه يكون إليه لكن يشترط ما إذا كان ظهر
إلى ظهر المضاف إليه إلا إذا قيل بأخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كان
في امامته أو يمينه أو يساره على ما قال الشافعي لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون
بتركه لما يلقين من السج بترسوة الصفوف بعد الخطبة على ما قال الترمذي وهذا أحسن
من الأول كما في المحيط وإطلاقه مشير إلى أنه يجوز أن يجلس ح مستقبلاً أو متربعاً أو غير ذلك مما قيل
له لأنه ليس بصلوة حقيقة كما في المضمرة فيجوز أن يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاوي
[مستمعين] إذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في الصلوة للسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن
النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه كما في الزاوي [ويخطب] متقبلاً بالسيف في كل بلد
فتح عنوة كمكة وغير متقبل به في غيره كالدنية كما في المضمرة [خطبتين] خفيفتين بقدر ضرورة
من طوال الفصل وزيادة التطويل مكرومة مستقبلاً لقوم قبيحاً بوجهه ويسير بالخطبة الثانية كالاولى فيبدأ
بالتعوذ سرا ثم يحمد الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعط الناس ثم يقرأ قدر ثلث
آيات (سورة العصر) أو (لا يستوي أصحاب النار) أو (ونادوا يا مالك) فإن لم يقرأ فمسيح كما في الجلابي
[بينهما جلسة] خفيفة مقدرة ما يمس موضع جلوسه المنبر عند الطلوع أو مقدرة ثلاثة آيات

في الظاهر كما في الخزانة وتاركها مسي على الاصح كما في النية لانها سنة ثم يشرع في الخطبة الثانية فيأتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالمفروض مأمور من نحو الحمد لله كما في اليسوط ثم يستحسن الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره [قائماً] غير متكى على عصا او قوس فانه مكروه كما في المحيط وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي [طاهراً] من الحدث والافيكرة لانه سنة اولم يجز على ما قال ابو يوسف ر ح كما في الجلابي [واذا تمت] الخطبة [اقبمت] اي اوقعت الاقامة بحيث يتصل اول الاقامة باخر الخطبة وينتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلوة [وصلى الامام] باعادة المعرف تاكيداً لما مر من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام [ركعتين] يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم (لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) *

[فصل * نذرب] عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدي فيشمئله انه نية على هذا حيث قدم لفظاً يودي السنة على النذرب والاطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي وغيره خصوا به [يوم الفطر] اي بعد صبح هذا اليوم والفطر بالكسر اسم من الافطار ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم للاول من شوال كما لا يخفى على المتبحر وليس من حلف العبد في شيء كما ظن وفيه اشارة الى ان التكبير اي سرعة الانتباه مستحب كما في النية [ان يأكل] شيئاً كما في المشاهير لكن في الزاهدي يأكل حلواً وفي حديث انس رضي الله عنه (يا كل تمرات) فلا يأثم بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب [ويستاك] لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار [ويغتسل] للصلوة على مقتضى كلامه وسيأتي الخلاف [ويطيب] اي يمس طيباً [ويلبس احسن ثيابه] الجديدة او الغسيلة او الحلالات كما في المسعودية [ويؤذي فطرته] التي رجبت عليه ولم يذكروا مينا نذرب من نحو صلوة الغداة في مسجد حيه لاشتهاره واما التخنم فلانه مخصص بذي سلطان كما سيأتي [ثم] ان [يخرج] من مكانه [الى المصلي] محوط في الغناء ومنه اليه من طريق آخر على الوقار مع غض البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب المشي وهذا للشبان واما للمشائخ فالركوب والى ان الخروج اليه يندب وان كان الجامع يسعهم فالخروج ليس

بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في التحفة ان في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مشعر بان تهنية العيد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كما روي عنه صلى الله عليه وسلم وعن الحسن والارزاعي ان تلاقيهم بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنية العيد كما في الزاهدي [ولا ينقل] اي يكره التنفل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في المصلي وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المضمرات ولا يكره مطلقا عند بعضهم ولا باس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلي بعدها عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنفل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعاً في بيته كيلا يظن ظان انه سنة كما في المضمرات واعلم ان صلوة العيد قائمة مقام الضحى فاذا فاتت بعدد يستحب ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الاعلى والشمس والليل والضحى كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اعطى له ثواب بعدد كل ما نبت في هذه السنة كما في المسعودية [وشروط لها] اي لصلوته [شروط الجمعة وجوباً واداء] تميز الجمعة اي شروط وجوب الجملة وجوب ادائها من نحو الاقامة والمصر فلا يصلي اهل القروى والبوادي كما في الجلابي وقال شرف الائمة والقاضي انها في الرساتق مكروهة كراهة تحريم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عيين الائمة انها قبحت كما في الزاهدي وظاهرة مشعر بان هذه الشروط شروط وجوب صلوته وعليه عامة للمشائخ كما في المحيط وهو الاصح كما في الدخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي ويحتمل ان تكون شروط سنيتها وفي الزاهدي انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في المبسوط [الا الخطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان البارك مسياً لان تعليم الفطر والاضحية واجب على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير سنة كما في النخزاة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في المنية [وقتها] اي وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت يحل الصلوة فيه كما في المضمرات ولعل فيه اشعاراً بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل زوال الشمس والغاية غير داخلية في المغيا بقريئة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجز عند قيامها ولا يشك قضاءها على ما ياتي لانه كالتورود فيه الحديث وفيه اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء [ويكبر] في الصلوة [ثلاثاً] من تكبيرات الزوائد او اربعاً او خمساً والاول المختار الا ان القوم تابعوه لانه روي عن الصياغة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سبعمائة وقيل باختلاف المكث بكثرة الزحام وقتله كما في الزاهدي وعن عيين الائمة ان النسبي بينهما اولى كما في المنية [رافعا يديه] كل مرة

ولا يرفع عند أبي يوسف رح وقد مر الخلاف في الرضع والارسل وهو مختار شيخ الاسلام كما في
الظهيرية [بعد الشاء] ظرف يكبر وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل الشاء وعند أبي يوسف
رح بعده قبل التعوذ كما في المحيط [و] يكبر ثلثا رافعا يديه [في الركعة الثانية بعد القراءة] أي
الغائبة وسورة الأعلى والغاشية استجابا [ويصلي] أي يقضي صلوته كما أشار إليه الكرمانى والجلابى
والهداية وغيرها أرى يؤدي كما في التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكوة النظم
ان لصلوته يوما واحدا في الاصول ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهدي انه يقضي عند أبي يوسف
رح ولا يقضي اصلا عند أبي حنيفة رح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [غدا] من ارتفاع
الشمس الى زوالها [بعذر] حدث في الوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه إشارة الى
انها لو تركت في الاول بغير عذر سقطت كما في الخزانة والى انها لو تركت من الغد لم تصل بعده كما في
المحيط [واذا صلى الامام] صلوته مع بعض القوم [لا يقضي من فات] تلك الصلوة عنه لا في اليوم
الاول ولا من الغد فاذا فات عن الامام ايضا بعذر يقضي غدا كما في الكرمانى وقد مر [و الاضحى]
بمعنى التضحية على ما اشير اليه في اول اضحية لهداية فيوافق يوم النحر والفطر ومعنى شاة يضحي
فيه وبه سمي يوم الاضحى كما في الصحاح وغيره فحذف اليوم لامن الالباس والمعنى صلوة يوم
الاضحى [كالفطر] أي كصلوة يوم الفطر في الاداب والشروط المذكورة فلا يشك بصدقة الفطر ولا بما في
الزاهدي انه يستحب ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج
الى انتظار القوم ولا بما في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته أي صلوة الفطر وتأخير الاضحى وفي النية
يجب تعجيل صلوة العيدين [لكن ندب] وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحي دون غيره فيه [الامساك
عما ينأى الصوم من صبحه] الى ان يصلي [فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع
الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحى كما في الزاهدي وفيه رمز الى ان ترك الامساك
لم يكبر وهو المختار كما في المضمرات والى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية والى انه
مندوب في حق المصريين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكشف [ويكبر] سنة فيه [جهرا في
الطريق] أي طريق المصلى بلا خلاف وفيه إشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر الى
ان يفتح الامام صلوته والى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولهما
كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال
الرازي كما في الجلابي وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهدي والمختار عند اكثر المشائخ ان يكبر فيهما
خفية وبه نأخذ كما في المضمرات تحرزا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حام
حول السنة والبدعة معا كان تركه اول من اتيانه كما في الكرمانى وأعلم انه ذكر أبو بكر الرازي قال
مشائخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن الا بازاء العذراء واللصوص تهيبا لهم وقيل وكذا

في التشريق والمخاريف كلها ركنها كلما لقي جمعا وعلا شرفا و هبط واديا كما في الزاهدي [روي]
 اي يؤدي صلوته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من الاضية المحيط انها في اليوم الاول اداء في
 الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف لرواية ولذا اطلق [ثلاثة ايام] لا غير [بعدد وبغيره] الا انه اساء في
 التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاوي وعنهم انه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث
 كالقطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ويعلم في خطبته] اي الاضية [تكبير التشريق]
 اي تكبير ايام التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عندهما وكلها قريبة
 منها عنده [و] يعلم [الاضية] بضم الهمزة وكسرها ما يضحي به [و] يعلم [ثم] اي في خطبة
 الفطر فانه بلا ماء للبعيد [احكام الفطر] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه اشعار بوجوب
 السكوت والاستماع بخطبة العيد كما في النصاب فيكرة فيها الكلام لكن في المضمرة اذا كبر
 الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة ويفعل في
 خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال المستنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكنه في الاضية
 اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضيان
 وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه انها ما في الزاهدي انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتسع
 تكبيرات ثم ثلث والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر مرات [ولا اجتماع]
 اي لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرين [يوم عرفة] اي جامع
 ذي الحجة [تشبيها بالواقفين] بعرفات لانهم لم يدروا عنه وعن الخلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم
 وعليهم فكان محدثا والمحدث من شر الامور وقيل انه نفى كونه واجبا او سنة واما نفى استحبابه فلا لانه
 دعاء وتسبيح وذكر وعن الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالبصرة كما في
 الكرماني والتعليل مشير الى انهم لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبيه جاز كما في التمرناشي
 [ويجب] وقيل يسن والاول اصح كما في الزاهدي وقال الحلواني يسن بالاجتماع وفي التحفة انه
 من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريقه مرضية [قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر والله الحمد] ست عشرة كلمة عندنا فيهلل مرة بين اربع تكبيرات ثم بحمد
 مرة وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول كما في السقايق وغيره ومن علمائنا لم يرحل
 التثليث كما ظن واما زيد القول اشارة الى ان الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف
 بينه وبينهما كما في السقايق وغيره [من فجر عرفة] في ظاهر الرواية وهو قول عمرو وعلي رضي الله تعالى
 عنهما وعن ابي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى
 عنهما كما في المحيط [عقيب كل فرض] اي بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة والوجعة والعقيب
 ظرف يجب فان الياء للاشباع اصله عقب بكسر القاف وانتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان

يفعل ما ينافي الصلاة كاستبدال القبلة والكلام والحدث العمى وان لا يكبر بعد الواجبه والمسئونه
والندوبه وعن بعضهم يكبر بعد ما كما في الكرمانى والبلخيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة
كما في التمرتاشي [ادي] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلواتها في غير ما لم يكبر كالمو قضى صلواتها فيها
من قابل وعن ابي يوسف رح انه يكبر منه واما لو قضى فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلاة
غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف رح انه يكبر كما في المحيط [بجماعة مستحبة] اي غير مكروهه
هي ما يكون لكل او البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحدثهن بجماعة [على المقيم بمصر] ظرف
آخر وفيه رمز الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المضمورات والى انه لا يشترط
الحرية وهو الاصح كما في التمرتاشي والتبادر ان يكون ذلك المقيم صليبا فاذا صلى المريض بجماعة
لم يكبروا كما في الجلابي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدية] مقيمة كانت او مسافرة [برجل]
موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولو اضر لكان اظهر [ومسافر مقتد بمقيم] موصوف بها
وقروي ومريض مقتديين بذلك المقيم [الى عصر العيد] فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه كما ذهب اليه ابو حنيفة رح والعيد من العود السرور العائد كما في الكشف
وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في لشريعة بيوم الفطر والنحر يستعمل في
كل يوم فيه مسرة ولذا قيل *

* شعر *

* عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه * * وجه السبب ويوم العيد والجمعه *

فلو اجتماعهم يلزم الا صلاة احدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كما في التمرتاشي
[وقالا] انه يجب بعد الغرض [الى عصر آخر ايام التشريق] اذكروا الله في ايام معدودات
حادي عشر واثاني عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلاة وانما سمي بذلك لان
التشريق تقديد اللحم وفيه يقدر لحم الاضاحي بالشمس وفيه اشعار بانهم لم يشترطوا له الاكونه
بعد الغرض في هذه الايام فلم يشترطوا الاقامة والذكورة والصحة والمصر والجماعة كما شرط كما في
المحيط وغيره فح يكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي بقول الصاحبين [هيفتي] ولا يدعه
اي لا يترك التكبير [الموت ولو ترك اسامه] التكبير عمدا ارسهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر
امامه الى ان يقوم او يتكلم كما في التمرتاشي والله اعلم *

[فصل * سن للمختصر] بفتح الضاد المعجمة اي للداني من الموت [ان يوجه الى القبلة]

مضطجعا [على يمينه] وهذا اذا لم يشق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى
منة الرجوم فانه لم يوجه كما في الجلابي [واختير] في بلادنا [الاستلقاء] على قفاه لانه ايسر للخروج
الروح الا ان الاول هو الغنة [ريلقن] اي يفهم [الشهادة] فيجب على اخواته واصدقائه ان يقولوا
عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا يابى عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك

الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الحصة فاذا قالها مرة كفاه ولا يكسر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزهدي و اشار في الكافي والمضمرة الى ان المراد من الشهادة (اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) وفي التنف انه يقرأ عنده (يس) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما خص التلقين بالمحتضرين لان تلقين الميت لم يجز عند الاثمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى ائمة بلخ وبشار كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقي وقال صاحب الغياث اني سمعت استاذي قاضيخان يحكي عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الاثمة وارضاني بتلقيته فلقنته فيجوز وفي الجواهر انه لما سئل القاضي مجيد الكرمانبي عنه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وروي في ذلك حديثين وصفته على ما في الحقايق ان يقول (يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضييت بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا) [فاذا مات] المحتضر [يشد لحياه] بالفتسح تنبيه لحي اي عظم عليه الاسنان [ويغمض عيناه] من التغميض اي يطبق اجفانها ثم يمد اعضاءه ويوضع سيف ملئ بطنه لئلا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى المغتسل كما في التنف ويعلم به جبرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ويحمر] من الاجمار او التجمير وهو اكثر اي يطيب [تختنه] اي الذي يغسل عليه بان يدار حوله المحمر وهو ما يوكد فيه العود [و] يحمر [كفته] قبل ان يدرج فيه كما في الهداية [ونرا] اي تجمير تحت والكفن ثلاثا او خمسا او سعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالتخت الجنائز وقال الزاهدي ان التجمير في زماننا مقصور على الكفن [ويغسل] اي يفرض غسله كفاية وقبل يجب وقبل يسن سنة مركبة للحدث وقيل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمرتاشي وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي السواد سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبتادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى المغسول فلموات امراة في السفر يتيممها ذو رحم محرم منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خرفة ثم يتيممها وان ماتت امه يتيممها اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل يبين النساء يتيممها ذات رحم محرم منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب ولومات غير مشتهى او مشتهاة غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف رح ان الرضيعة يغسلها ذو الرحم وكرة غيرها ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الورع والامانة

في الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغاسل ولا وضوءه ولو جنباً او حائضاً او كافراً ولا نية الغسل
والإطلاق دال على انه لو وجد في الماء غسل وعن محمد رج يغسل مرتين فان التثليث سنة الكل
في الزاهدي [بلا] غسل يد اولاً ولا [مضمضة و استنشاق] وقيل يجعل الغاسل على اصبعيه خرقه ويمسح
بها اسنانه و لهاته و شفتيه و منخرينه و سرتة و عليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه
ولا يؤخر غسل رجليه ويستنجي بان يغسل السوءة بخرقه على يده خلافاً لابن يوسف رح و السنة ان
يضجعه على شقه الايسر و رجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء
ورق السدر ثم يسند اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان اخرج منه شئ غسله ولم يعده ثم على شقه
الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب الماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي
[ز] لا [قلم ظفر] اي قطعه و لو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسريح شعر] اي تخلص
بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفراً او شعرة ادرج معه
في الكفن كما في العنابي [ويجعل الجنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى
خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بسائر الطيب فيه غير الزعفران والورد للرجل ولا بأس بذلك
للمرأة كما في الجلابي [على رأسه و لحيته] بعد ان يوضع على الازار كما في المبسوط [والكافور] صمغ
شجر عظيم بالهند والصين [على مساجدة] اي مواضع سجدة من جبهته و انفه و يديه و ركبتيه و
قدميه كما في الكرمانى [وسنة الكفن] اي كفنه المسنون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط
وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفنه من ماله والا فعلى من عليه نفقته
والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المشهور و في الاختيار من المنكبين
[وقميص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا جيب ولا كمين ولا دخريص ولا كف اطراف كما
في المحيط فيكرة المضرب لكن قال الحواني الصحيح ان يضرب كما في التمرتاشي [ولفاقة] بالكسر ويسمى
بالرداء ايضاً من الرأس الى القدم [واستحسن] على الصحيح [العمامة] بالكسر فيعمم يميناً ويذنب
ويلف ذنبه على كوره من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كما في التمرتاشي قيل هذا اذا كان من
الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره
العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس الذكر في الحكم وفي الجلابي لو كفن الصغير
في ازار ولفافة اجزاء وقال محمد رح لا يعجبني ان ينقص من خرقتين وظاهر كلامه ان يوزر اولاً فانه
نائب عن السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقمص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح العكس
والاصح يبسط الازار طولاً لا عرضاً كما في الزاهدي [ويزاد لها] على ازار و قميص ولفافة [الخمار] من
ثوب يستر به رأسها وفي الهداية يدل القميص الدرع و فرق بينهما ان شقه الى الصدر و القميص
الى المنكب وقالوا بالتراذف فيقمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه

ثم الازار كافي التمر تاشي [وخرقة تربط بها ثيابها] لئلا ينتشر الاكفان وعن زفر روح يربط فخذيهما
لئلا يضطرب والاولى ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استمر لها كما في المحيط والظاهر من
الضمير استواء الموت وهو احسن فجاز للصغيرة ثوبان كافي التمر تاشي [وكفاية] اي الكفن [له ازار
ولقافة ويزاد لها الخمار] كافي الهداية لكن في التمر تاشي بدل الازار القميص لها فيكره الاقتصار
له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كافي الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة
وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين استشهد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما
في الكرماني والاولى كفن السنة عند كثرة المال وقلة الرثة والكفاية عند غيرهما كافي التمر تاشي
ويستحب البيض ويستوي الجديد والخلق المغسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان النبي اولي
بالحديد ويكفن بالكتان والقطن والبرود والقصب وعن محمد روح لها الا برسم والحديد والمصفر
والمزعفر كافي الجلابي وقالوا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الابرار كافي الزاهدي وقيل
لها كفن المثل ما تلبس غالبا كافي التمر تاشي [ويعقد ان خيف انتشاره] صونا عن الكشف واعلم انه
لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولي لما ياتي من قوله (وتحل العقدة) [وصلوته فرض كفاية]
عند العامة وقيل سنة كافي النظم وحب الوجوب الميت المسلم كافي الخلاصة وشرطها استقبال المصلي
وصدر الميت كافي التمر تاشي واستمر عورتها وطهارت ثوبهما وبدنهما ومكانهما ونية كافي الزاهدي
وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كافي المحيط ووقتها رقت حضرة ولذا قدمت على سنة المغرب
كافي الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كافي المصنوعات [وفي
ان يكبر ويثني] اي يقول الامام او الموتى او المنفرد (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جدك ولا اله غيرك وجل ثناؤك) وفي ظاهر الرواية انه يحمد كافي المحيط والاول رواية الحسن عنه
كافي الاختيار [ثم يكبر] وفيه اشعار بانه لا يقرأ ولا يكره كافي قاضيهان [ويصلي] على النبي
صلى الله عليه وسلم بما يحضره كافي الجلابي او بما مر في الصلوة كافي المستصفى [ثم يكبر ويدعوه]
اي للميت او للمسلم ولو حيا ويسن من الدعاء المعروف (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وغائبنا
وصغيرتنا وكبيرتنا وذكرنا واثاننا اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فوفه
على الايمان) والغرض الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا يشك باستغفار الصغير نظرا الى مجرد
المفردات وللصبي يدعو (اللهم اجعله لنا فرطا وذخرا شافعا ومشقعا) ومن لم يحسن دعاءها في آخر
الصلوة (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات) اذ لا توقيت فيه ولا يجهر بها لانها اذكار وقال البيهقي من
ان يشوع صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوسف روح انه بين الجهر والاضفاء كافي المحيط [ثم
يكبر ويسلم] من يمينه وشماله بنية من ثمة الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن
خفض الثانية ولا يقوم داعيا له وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقبل هر ما في العقدة

وقيل (ربنا لا تزغ قلوبنا) وقيل (سبحانه رب العزة عما يصفون) كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي
إلى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية سنة كما في الجلابي وإلى ان الجماعة لم يشترط ولهذا
لو كان الامام امرأة يسقط الفرض كما في المنية [ولا يرفع اليد الا في] التكبير [الاول] وقال البلخية
في الكل وقد مر الرضع والارسال [ويقوم الامام بخذاء الصدر] لانه محل العلم ونور الايمان كما
في الكرمانى وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم بخذاء وسطهما وعن ابي يوسف رح بخذاء وسطهما
ورأسه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما
يأتي وكذا محاذاته الى جزء من الميت كما في التشفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير
مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية [والاحق] اي الاول [بالامامة السلطان] اي الخليفة
ثم الولي [ثم القاضي] او امام الجامع [ثم امام الحي] وقال كثير من مشائنا ان بعد الخليفة امام المص
ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الولي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية
السلطان ثم امام الحي والاول المختار كما في الخلاصة [ثم الولي] كما قال الطرفان وعند ابي يوسف رح
الاولى الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم و ثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام
الحي سنة كما اشير في الزاهدي وغيره [كما] وقع [في العصابات] من الترتيب فالنبوة ثم الابوة ثم
الاخوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد رح ان الاب اولى ف قيل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح
واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة
وفي الكلام رمز الى ان الا بعد احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انساناً كذا يصلي عليه
فلابعد منه وحل الغيبة ههنا ان يكون بمكان يفوت الصلوة اذا حضروا الى ان ابن العبد واباه احق
من المولى وهو احق وإلى ان المستريين كاخوين لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر ههنا
منهما كما في المحيط وإلى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك وإلى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج
الا انه احق من الاجنبي كان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ويصح الاذن] اي اذن ولي الصلوة
لغيره بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه
[فان صلى غيرهم] ممن ليست حقه [يعيد الولي] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من
صلى اذ لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن
فان صلى غير الاحق يعيد [ان شاء] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق
جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيدها الولي وجوباً [ولا يصلي] اي
لا يجوز ان يصلي [غيره] اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا [بعده] اي بعد صلوة
الولي والاحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بانه
لا يصلي على ميت الا مرة واعلم ان افضل ان يكون الصغوف ثلثة حتى لو كانوا سبعة اصطف ثلثة ثم

اثنان ثم واحد قال عليه السلام (من اصطف عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له) كما في المصنوع
 و افضلها الصف الاخير بخلاف سائر الصفات كما في الكفاية الشعبي [ومن لم يصل عليه قد فن صلى
 على قبره ما لم يظن نفسه] اي تفرق اجزؤه و قيل ما لم يمض ثلثة ايام و قيل عشرة ايام و قيل شهر
 كما في الزاهد والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهبل عليه و حينئذ يصل على عليه وان لم يغسل
 والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصل على عليه كما في المصنوع والمحيط والى انه لو شك في
 التمسح لم يصل كما في التمرناشي [ولم تجزراكبا] او قلنا الا بعذر [وكرهت] كراهة التحريم
 وقيل كراهة التنزيه [في مسجد جماعة] اي مسجد الجامع او المسلة فيجوز فيما يني لها وفي الدور
 والكروم كما في النية وهذا اعني الكراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقربة قوله
 [ولو وضع الميت] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [خارجه] اي من خارج المسجد والباقي
 داخله [اختلف المشايخ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العلة تلويث المسجد او بناؤه للمكثرة
 وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط
 وغيره لكن في الخزانة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان
 بعذر من مطروحة داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان الميت
 وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول عن الخلاف
 تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح للعمل ما ذهب اليه
 كل منهما والمشايع بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ماكنة مع
 فتحها وهي اسم جمع فان الاشياخ واليشوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين
 وقد يعبر به عما يكثر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والمراد المتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام
 وتلاميذه [ومن في حمل الجنازة اربعة] من الرجال بقربة تكبير العدد فيكره ان يكون السائل
 اقل من ذلك او السائل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل
 الواحد كما في المسارع والجنازة سنة كما في الجلابي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز
 الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المصنوع والجنازة بالفتح والكسر الميت بسريرة كما قال ابن
 الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت والكسر السرير وفي الصحاح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت
 على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير ونعش [و] سن [ان تضع] انت يا ابا يوسف خاطبه به
 ابو حنيفة رح تعليما فرواه محمد رح على سننه ثم غيره هكذا تبركا بعبارته [مقدمها] على يمينك وهو
 يسارها ويمين الميت [تم] تضع [موخرها على يمينك ثم كذا] تضع مقدمها ثم موخرها [على يسارك]
 حاملا في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث (من حمل جنازة اربعين
 خطوة كفرت له اربعين كبيرة) [ويصرون] من الاسراع [بهما] اي في سير الجنازة او اليه كما في

الاساس وغيره [لا خيبا] بفتحين وهو اول عدو الغرس وكلمة لا اما لنفي المضارع او للتبرية بمعنى غير روح يكون حالا او مصدرا [والمشي خلفها احب] وافضل فلا باس بالمشي امامها ويمينها ويسارها وكرة ابويوسف روح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح زاكبا يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا باس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقولہ والاكتفاء مشعر بأنه لا باس لمشيح الجنائز بالبهر بالقرآن والذكر وقيل انه مكرره كراهة التجريم كما في النية وكذا لا باس بمرثية الميت شعرا او غيره كما في الجلابي وذكر قاضيان انه كرة قول الماشي (استغفروا له غفر الله لكم) [وكره الجلوس] اي جلوس متبعي الجنائز [قبل وضعها] فلا باس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولى قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلى فجميع بالجنائز يقومون لها اذا رآها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيان وغيره انه كرة القيام محمول على احد هذين [ويحذر القبر] من لحد او الحدة اي حفر في جانب القبلة من القبر حفرة تسمى باللحد اسم مفعول كما في المفردات وباللحد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره وفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كذا في المصمرات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللحد سنة وكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعفت فالشق واوصى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لحد ولا شق ويوقى الوجه من التراب بلنيتين او ثلث كما في المحيط واما التابوت فعن البقالي انه يكره وعن ابي بكر محمد بن الفضل لا باس به في ديارنا ولو من الحديد لرخاوة ارضنا الا ان السنة ان يفتش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت او القتيل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلا او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المصمرات او شفعت كما في قاضيان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرمى في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط [ويدخل] الميت [فيه] اي في القبر [مما يلي القبلة] بان يضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة فح يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزا من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يلقي الحصير في القبر تحت الميت فانه مكرره .

كما في المحيط وقال الجلائبي لا يجوز القاء المصربة كما في الخزانة وذكر في الزاهدي أنه مكروه خلوة
 لاهل الجوار وفي الجلابي لا رواية في ذلك والمظاهر أنه لا يفعل وفي المصبرات لا بأس به وهذا إذا
 لم يكن محشوا كما قل قاضيان [ويقول واضعه] استحبابا [بسم الله وعلى ملته رسول الله] أي به
 وضعناك وعليه سلمناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملته رسول الله) أي ابتداء أمرنا هذا
 وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفي رضاء وما عنده من الثواب والكرامة رغبتا
 نحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرمانني وفي لفظ الراضع اشعار بان الشفع غير لازم
 وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجتبي والزوج كما في الجلابي وعند فقد المحرم الصغير
 ثم الشبان الصلياء كما في الخلاصة [ويوجه الى القبلة] على شقه الايمن [ويحل العقدة] التي على الكفن
 فيقول (اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده) كما في الجلابي [ويسوى] على اللحد [اللين] بالنفخ
 والكسر بالفارسي (خست) [والقصب] غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي (بوربا يافند) مكروه
 عند بعضهم وكلمة الواد تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة اركا في المحيط
 [ويسمى قبرها] أي يستر قبر المرأة بثوب حتى يسوى اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت
 النساء في اللحد استغني عن التسمية ولا يسحق قبر الرجل عندنا الا لدفع الحر او الثلج او المطر عن
 واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسمية قبور مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة
 [وكره الاجر والشب] أي كره ستر اللحد بهما وبالشجيرة واليخ كما في الجلابي وقيل ان الاجر
 لم يكره الا للزينة وفيه اشعار بكرامة التابوت من الشب كما في المحيط [ديمال التراب] أي يركل
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابي يوسف
 رح انه مكروه كما في الزاهدي [ويسم] أي يرفع القبر استحبابا غير مستطع قدر شهر في ظاهر الرواية كما
 في الكرمانني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شهر في رواية وفي التمر تاشي لا بأس بالاجر بعد
 الاهالة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع خجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنف كره ان
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش ويصغ ويرفع ويخص وفي المصبرات عن النبي
 عليه الصلوة والسلام انه قال (صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ونهي عن
 الاكليل والتضييع والمختار ان التطيين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة
 ويعمر القبور الشربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا وليشتغلوا بامورهم وهو بامر
 ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من
 القبور ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل الدعاء قائما اركل فيقوم بخذاء وجهه وقيل لا بأس بان يطأ
 القبور وهو يقرأ القرآن او يسبح ويدعولهم وعنه لا يطأها الا ضرورة كما في الخزانة والله اعلم *
 [فصل * الشهيد] من الشهود أي الشهود او من الشهادة أي الشهود مع المشاهدة بالبر

او بالمبصرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله اما لحضور الملائكة اياه (تنزل عليه الملائكة) و
 اما لحضور روحه عنده تعالى (والشهداء عند ربهم) كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول والثاني
 بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب
 والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المبسوط
 وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال [مسلم]
 جنس فلا يحتز به عن شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا وانما يباح
 غسل كافر غير حربي له ولي مسلم كما في الجلابي [ظاهر] اي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا
 انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عند خلافهما واذا انقطع الحيض
 والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الرايتين عنه
 كما في المضمرات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرمانى وهذا خلاف
 ما مر منه [بالغ] فاذا قتل صبي يغسل عنده اذا الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له
 يعتد به واذا قتل المجنون يغسل عنده ايضا خلافا لهما فيهما كما في الحصر فعلى هذا يخرج المجنون ايضا
 بقوله بالغ فلا حاجة الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد
 عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل ساقط عن البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه اثره ليكون
 شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر [قتل]
 قتلا [ظلمًا] بان يقتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه او ماله او اهله او مسلما
 او ذميا او ان يقتله المكابرون عليه في المصر ليلا بسلاح او غيره او نهارا بسلاح او خارجه بسلاح او غيره
 كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وان لم يصف القتل اليهم وهذا عندنا وانما
 عند الطرفين فيشترط ان يضاف القتل اليهم ولو بالتسبيب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرتهم
 منهزما او بايطاء دابة منفلتة منهم بلا راكب او سائق او قائد لم يغسل عنده خلافا لهما ولو او طئته
 وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل
 فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قال ظلمًا لانه لو قتل برجم او
 قصاص او تعزير او افتراس سبع او سقوط بناء او غرق او طلق او نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل لبغي
 او قطع طريق او عصبية [ولم يجب] على القاتل او عاقلته [به] اي بنفس ذلك القتل [مال] اي
 دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح او بضياعة الدم عن الهدر كما اذا قتل احد الابوين ابنة اذ يجب
 فيهما القصاص الا انه سقط بالصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادته رايتين كما في الكافي وفيه
 ايماء الى انه متى رجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اتلف بالسلاح قصدا
 يجب القصاص بالاجماع واذا قتل بشبهة العمد او الخطاء او الجاري مجراه كما اذا ضربه بالعصا او رمى

غرضاً فاصابه او سقط نائم عليه فهلك يجب الدية بالاجماع [ولم يرث] اي لم يخلق قبله من رث
 اي خلق كما في الكافي [فينزعه عنه] اي عن هذا المقتول [غير ثوبه] اي الثوب المختص به مما
 هو من جنس الكفن فينزعه عنه السلاح والفرء والخف والمحشو ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء
 فكرة بقاء والاغلب ان لا ينزع السراويل [ويزاد] عليه ما شاءوا من جنسه [وينقص] عنه ذلك في
 المحيط قيل معناه يزداد ثوب جديد تكرماً له وينقص ما شاءوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد
 وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انصب بقوله [ليتم كفته] اي ليصير على وفق السنة
 ويحيطونه ان شاءوا [ولا يغسل] القليل الا نجاسته [ويصلى عليه] كغيره [ويدفن بدمه] الذي
 على بدنه وثرابه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يظهر
 كما في الظهيرية [وغسل] اتفاقاً لوجوب المال [من وجد] مجهول مفعوله الثاني [قتيلاً] بما يؤثر في
 ازهاق الروح وان كان حليداً [في مصر] او قرية سواء كان في مواضع القسامة كالمحلة والدار او لا
 كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القليل فيهما فسهو بدليل ذكره في محله ولا غيب
 فيه بل في الخطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الغناء لا يغسل ان لم يكن مملوكاً
 [لم يعلم قاتله] فان علم لم يغسل سواء كان القتل بسديدة او حجر او عصا كبير او صغير لكن في
 الذخيرة ان قتل بعصا صغير غسل اتفاقاً لوجوب المال وبالسحر والعصا الكبيرين غسل عنده خلافاً
 لهما للخلاف في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية (من قتل بسديدة ظلماً لم يغسل) فان
 قوله ظلماً معناه وقد علم قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظلماً كما في الكرماني
 وغيره [ومن جرح وارث] اي صار خلقاً [بان نام] ذلك المجروح [او اكل او شرب او عولج او آواه
 خيمة] اي انزلته بها من الايواء او الواي وهو متعدي بالي وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعدياً بتغمه و
 قال الازهري انها لغة فصيحة كما ذكره ابن الاثير [او نقل] للتداعي [من المعركة] بفتح الراء جبا
 تنازع فيه آواه ونقل والمعركة ذكرت على العادة والا فالانصب نقل من مكانه بل تحريك منه وكذا
 قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لئلا يطأ الخيول فليس بارتثا وقال
 الساكم اذا نقل والقتال بحاله لم يرث [از بقي] في المعركة [عابلاً وقت صلوة] كامل كما روي عن
 ابي يوسف رح وظاهر الرواية يوم او ليلة كما في التمرتاشي وقال الزاهدي اراد ابو يوسف رح رث
 ما صار الصلوة ديناً عليه وفي المحيط ان بقي حياً يوماً او اكثر وهم في القتال لم يرث وان كلمهم
 وفي التسفة ان بقي حياً اقل من يوم وليلة لم يرث عند محمد رح [او اوصى بشئ] عند ابي يوسف
 رح خلافاً لمحمد رح وقيل جوابه في الديني وجواب ابي يوسف رح في الديني وقيل لا خلاف
 فما قال قال في الديني وما قال محمد قال في الديني كما في التمرتاشي وعن ابي جعفر انما ارث
 اذا زاد الوصية على كلمتين كما في الحقايق وقيل هذا اذا تكلم كثيراً من امر الدنيا كالبيع

فان قل فلم يرث كما في الذخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه شيء من الاحكام او انتفع بشيء من الدنيا فقد ارث كما في التحفة و اعلم ان الميراث له ثواب الشهيد وان غسل كالغريق كما في الكافي [و صلى عليهم] عطف على غسل وليس بمستدرك لمنع الملازمة بين الغسل والصلوة [وان قتل لبغي او قطع طريق غسل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن ابي حنيفة رح في الصلوة على المصلوب روايتان كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه اذا قتل نفسه خطاء يصلي عليه وهذا بخلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلي عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية *

[فصل * اذا اشتد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي الا ان العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقيل حضرة العدو كافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع [جعل الامام] اي الخليفة او السلطان او نائبه [امة] بالضم اي جماعة من السرية [نحو العدو] اظهار في موضع الاضمار [و صلى] الامام [باخرى] من الامة [ركعة] فيقعد ينتظر [في الثنائي] اي صلوة الفجر والمسافر والجمعة والعيد [و صلى] [ركعتين] فبعد ينتظر [في غيره] من الظهرين والعشاين وفيه اشعار بانه لو صلى بامة ركعة وبآخرى ما بقي ظنا ان المعتبر قسمة القراءة فسد صلوة غير الامام للانحراف في غير آوانه كما في المحيط [ومضت هذه] الامة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره [اليه] اي الى العدو ووقفت بازائه ولو مستدبرة القبلة [وجاءت تلك] الامة التي جعلهم نحوهم [و صلى] الامام [بهم] تغن بعد الافراد [ما بقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الامام وحده [ومضت] هذه الامة المسبوق من غير سلام [اليه] بعد سلامه ووقفت بازائه [وجاءت] الامة [الاخرى] اللاحقة [و اتمت] صلواتها [بقراءة ثم] مضت اليه وجاءت الامة [الاخرى] المسبوق [و اتمت] الصلوة [بها] اي بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او الامام مقيما واما اذا كان الامام مسافرا والقوم او بعضهم مقيمين او مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الامام ركعة بكل امة كما مر فاذا سلم الامام جاءت الاولى فصلى المسافر ركعة بقراءة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلثا لانهم مسبقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتنازعا في الصلوة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو فيصلي باخرى فيجعلهم نحوه فيجيء الاولى فيأمر واحدا منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط والى ان صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف رح لما فيه المشي واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتداولات

فكان الفاضل التفناني لم يتصفح كتبنا المتدالة حتى التصفح والالم يقل في شرح الكشاف (ان خلافه لم يجد في كتب الفقه في الخلافات) [وان زاد الخوف] اشتدادا بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدراب [صلوا ركباناً] جمع راكب وهوان اختص في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل أمم [فرادى] اذا كانت راقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد بن رجا ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي [بايماء] للركوع والسجود [الى اي جهة قدروا] فسقط الترجمة ضرورة [ويفسدها القتال] كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [والمشي] فيها هاربا من العدو فيأخر الصلوة الى مكان الوقوف [و] يفسدها [الركوب] فيها اذا ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شيئا از غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والافقد اعادوا كما في التحفة والله علم *

[فصل * صح في الكعبة] اي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او تربيعها او لكونها مبناء منفردا اولان طولها كعب الثلاثة وهو سبعة وعشرون كما في الازاهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [الفرض والنفل ولو] كان [ظهرة الى ظهر امامه] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [لا] يصحان [بان ظهرة الى وجهه] اي الامام فيجوز اذا كان وجهه وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي [وكراه] الصلوة [فوقها] لتترك التعظيم و جاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط [وان اقتدرا] في الفرض او النفل [حولها] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [وبعضهم اقرب اليها من امامه صح] الاقتداء فيهما فصح الصلوة [ان لم يكن] ذلك البعض [في جانبه] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب * وفق الله تعالى لاتمام العمر في جانبه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب موردا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام *

* [كتاب الزكاة] *

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما تقرروا وهي اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة النمو السائل من بركة الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يخرج من الفقير وفي الكرمانى انها في القدر مجاز شرعا فانها ايتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المضمرة وهو القابل للعنوان وبلاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العذر

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً ارتبعا واعلم ان مبيعها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان شروطه الا فقال [وهي لا تجب] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [الا على حر] حقيقي كالمسلم او حكمي كالذمي فان المأخوذ منه الزكوة كما في التحفة وغيره واحتترز به عن الحربي فان الكفار كلهم ارقاء كما في عتق المستصفي وسير الزاهدي وما اخذ منه عرض مما اخذ منا او حماية ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا معن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهرة ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو ارتد (عياداً بالله) سقطت الزكوة الواجبة كما في الزاهدي [مكلف] اي عاقل بالغ فيجب على المعترة والمغنى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيان ولا يجب على المجنون والصبي وظاهرة ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ احتى انه اذا افاق في بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روي عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا كان مغيباً في اهل الحول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكوة والاوجبته من اوله وعنه انها تجب بالافاقة في الحول قل او كثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه كما في الكافي وبه اخذ محمد بن ابي يوسف روي عن ابي يوسف رح وعنه الافاقة في اكثر الحول كما في المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله [مالك] اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تبعة في الدين ولا غرامة في العقبي كما في الكرماني [ملكاً] مثلث مصدر كما في القاموس لكن في المقائس انه بالكسر اسم [تاماً] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب او يد غيرههما كالمستقرض المقرر نحوه كما في النظم ولو فسر التام بيد ورقبة لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحربي وقيد مسلم لم يذكره الظان [لنصاب] في اللغة الاصل وفي الشريعة ما لا تجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال لان اللام للتقوية فانه مفعول مالك ولا يخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً تاماً وفيه اشعار بانه لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين او بعون شاة كما في المحيط والمبتادر ان يكون النصاب مالا حلالاً فان كان حراماً فان كان له خصم حاضر فواجب الرد والا فواجب التصديق الى الفقير ولا يحل له منه شيء كما في الننف ومثله في المنية فلا زكوة في المغصوب والمملوك شراء فاسداً كما في النظم [تاماً] اي زائد يقال نما ينمي نماء ونمو ونموا ونميا اذا زاد وينمو لغة كما في التاج [وهو اما بالثمنية] اي بكونه ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم والبراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في الذخيرة ان طلب الثمن في الاثمان غير مشروط لوجوب الزكوة [او السوم] اي الرعي يقال سامت الماشية سوماً اذا رعت [او نية التجارة] اي القصد الحزم او الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قيل ليس في كلامهم تاء بعد ما جيم غيرها كما في المفردات [مع الحول] اي مصاحب كل من الثمنية و

اخويها لدوران الشمس في المطالع والمغرب من موضع الى العود اليه اذ اصله الدور كما ذكره
 الراغب وفيه اشعار بان العبرة في الزكاة للسنة الشمسية كما اشار اليه الكافي والكرماني والى الخلاف
 اشار ما في النية ان المرغيباني اعتبر القمرية والتحقيق ان الشرع يريد المسر فيعتبر النماء الا انه امر
 خفي فيقيم الثمنية في السجود والسوم في السوائم والنية في مال التجارة حولا مقام النماء ويدبر
 الحكم على ذلك ولذلك لو امسك رجل حولا مائتي درهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكاة كما
 في المحيط والذخيرة واليه اشير في التفتة فعلى هذا ينبغي ان تجب الزكاة على من ليس له غير السائمة
 او مال التجارة شيء واسم ازوى التجارة حولا والظاهر ان كون النصاب والسوم شرطا في كل السؤل
 والنصاب لم يشترط الا في طرفيه والسوم في اكثره كما ياتي [فاضل] صفة لنصاب [عن حاجته الاصلية]
 اي عما يدفع عنه الهلاك تحقيقا او تقديرا كطعامه وطعام اهله وكسوتهما والمسكن والخدام
 والمركب وآلة المحترف فان هذه الاموال ليست بنامية فلم يجب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقله
 نام حامل لمؤنة هذا القيد على انه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين داخل
 تحت الحاجة الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] فاضل [عن دين] حادث
 في السؤل او بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والتابي لا يسقط زكاة السؤل عند الائمة الثلاثة
 خلا لفرح كما في المزارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والخراج وقيل ان كان يحق
 يمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك
 في العين بان كان قائما او في الذمة بان كان مستهلكا وعند ابي يوسف رح في العين يمنع لا في
 غيره وعند زفر رح لا يمنع اصلا وشامل لدين العباد كالتمن والاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان
 نية الزوج اداءه متى طالبتة يمنع والا فلا كما في المحيط وقيل يمنع المعجل دون الموجل كما في الاختيار
 وذكر في المغني ان دين العباد يمنع ولو موجلا وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه
 وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبس طلبا واقعا
 [من عبد] هو اما الامام في الاموال الظاهرة اي السوائم او الملاك في الاموال الباطنة اي العروض و
 التجارين او الدائن في دين العبد واحترازه عن دين النذور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها
 مما لا يجبر على ادائه ولا يسبس لاجله كما في شرح الطحاوي والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة
 على التراخي فكان جميع العمر وقته كما روي عن اصحابنا وفي المتقي انه على الفور عندهما وعن محمد
 رح لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط وذكر التمر تاشي في سيدة التلاوة انها عند ابي يوسف رح
 على الفور وعند محمد رح على التراخي وعن ابي حنيفة رح روايتان وفي الخلاصة عن الشيبين ان
 التأخير مكروه [فلا تجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه عبدا غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا]
 تجب على مالك [بعد الوصول] اي وصول المال اليه [لا يام كان] ذلك المال فيها مالا [ضمارا]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليد غير مرجح الوصول غالبا وانما لا يجب
الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك والنماء فيه مفقود [كمفقود] اي كعبد مفقود وابق وضال
او مال مدفون في بيرة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في دارة او خانوته او بيته فانه يزكي لما مضى
لا مكان الوصول بالحفر الممكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف الشائخ كما في المحيط [و]
كمال [محمود] علانية لا سرا [بلا حجة] اي بيعة او علم القاضي وقيل ان نسي ان له حجة ثم
علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة
حجة فلو جحد دينه سمين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض وعن
محمد رح ان لا زكوة فيه وان كان له بيعة عادلة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر لا يعطيه
ولذا لا يزكي والكلام مشير الى انه يزكي لما مضى في دين المقر ولومعسرا وهذا اذا قبض والملك
بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبدل الكتابة
فلا يزكي لما مضى واما ما يبدل عما ليس بمال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقال انه يزكي في كل
ما قبض الا الدية والبدل كما في الزاهدي [و] كمال [ما حو] اخذه السلطان او غيره [مصادرة]
اي تكليفا قال البيهقي المصادرة كشيء ما شكنجه كرون والتبادر ان يشترط دوام الضمانية
الى زمان الوصول فلوحديث بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [وشرط النية]
في الزكوة [وقت الاداء] الى المصروف عند ابي يوسف رح [او] وقت [العزل] اي افراف الزكوة
عند محمد رح كما في الكرماني ومال الطحاوي الى الاول ومثائنا الى كليهما كما في التحفة
وعن محمد رح لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق بلا نية ارجوان يجزيه كما في
المحيط لكن في الغبون عنه خلافه وفي الروضة لودفع الى فقير بلا نية ثم نوى جاز ان كان في يده
وظاهر كلامه انه لو سمي هبة ونوى الزكوة اجزأه كما لو دفع الى محترم ومناه قرضا ونوى الزكوة اذ
العبرة للقلب كما في النية لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي
[الا اذا تصدق] على الفقير بان لا يخطر بباله الغرض والنفل [بأكل] اي بجميع النصاب فتح
لم يشترط النية وفيه اشعار بانه لو نوى النفل لم يسقط الزكوة كما في الكرماني وهذا رواية عن محمد رح
لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجمع التفاريق وفي التقيد بالكل رهز الى انه لو تصدق بالبعض
لم يسقط زكوته كما قال ابو يوسف رح خلافا لمحمد رح وهو رواية عنه وهذا اشبه كما في الزاهدي
ومثله عن ابي يوسف رح كما في الخزانة والهبة كالتصدق ولو هب النفل من مديونه سقط زكوته وان
لم ينو اما لو نوى زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو هب منه بعضه سقط زكوته عند
محمد رح خلافا لابن يوسف رح كما في المحيط ولما ابتدأ محمد رح في الاصل بزكوة الانل اقتداء به
صلى الله عليه وسلم الى انها هي المال عند العرب تبعه المصنف رح فقال [وتجب في كل خمس]

بالفتح اي كل فرد من افرادها الى عشرين [من الابل] السائمة [شاة] متوسط فلو كانت للتجارة ففيها
 زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق مال على ان العجفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه
 العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاناث ولا ينافي تجرد الشمس
 عن التاء كما ظن فان ما فرق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تميزه اسم جمع يقع على الذكر
 والانثى كالابل كما في شرح التسهيل وهي شاملة للعربي والبشتي اي لمتولد بين العربي والغالغ
 وهو ذو السنمين يحمل على السند للفحل في الاصل منسوب الى بنت نصر كما في النهاية وانما ابتداء
 بالشمس اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في التنقيح واعلم ان المدار في زكوتها على الخمس و
 العشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كما لا يخفى [ثم] يجب [في خمس وعشرين] الى خمس و
 ثلثين ابلا [بنت مخاض] متوسطة لغة ما اتى عليه حولان و شريعة حول واحد كما في شرح الطحاوي
 لكن في جامع الاصول انها ناقة تم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب
 المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحدا مخضة ككلمة وفي الاساس كلها مجاز حقيقة اضطراب شيء
 مائع في وعائه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين عفو وفي النظم قال ابو مطيع البلخي ان في
 خمس وعشرين خمس شياء فاذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله تعالى
 عنه [وفي ست وثلثين] الى خمس واربعين [بنت لبون] لغة ما انثى عليه ثلث سنين و شريعة
 سنتان [وفي ست واربعين] الى ستين [حقة] بالكسر ما اتى عليه اربع سنين و شريعة ثلث [وفي
 احدى وستين] الى خمس وسبعين [جذعة] بفتحين ما اتى عليه خمس سنين و شريعة اربع الكل
 في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث
 لان امها ذات لبن بولد آخر والحققة ثلث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والحمل والجذعة
 اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير وفي تانيث هذه الاسامي اشعار
 بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف
 رح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [وفي ست وسبعين] الى تسعين
 [بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين] الاحسن تقديمه فان عطف الاكثر على
 الاقل اكثر استعمالا [ثم] يجب [في كل خمس] يزداد على مائة وعشرين [شاة] مع الواجب السابق
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و شاة [وفي خمس وعشرين] يزداد عليه الى مائة وتسعة و
 اربعين [بنت مخاض] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [وفي مائة وخمسين ثلث حقائق]
 بالمقاط بنت اللبون من البين وهو الفارق بين ما قبله وما بعده [ثم] اي بعد مائة و
 خمسين [يستأنف] النصاب او الواجب [كالاول] من النصاب او الواجب [فيزداد في كل ست و
 اربعين الى خمسين حقة] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين

بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلث حقائق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان
 يزداد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل
 اربعين واحدة ثم في كل خمس يراد على المائتين شاة مع الحقائق الاربع وفي خمس وعشرين
 بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب
 خمسين و مائتين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا [و] يجب [في ثلاثين] ونيف [بقرا]
 مائتا صحيحا او مريضا مرتقعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد
 لا للتائيد وفي المنتقى انها للتائيد والجاموس نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن
 لا يراد منه عرفا والطلق ينصرف اليه كما في العمادية والمتبادر منه البقر الاهلي فالروحشي
 والمتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام
 فان كانت اهلية تزكى والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بانه لا زكوة فيما دونه كما في التنف [تبيع]
 اي ذكر من اولاد البقراتي عليه سنة [او تبعة] اي انثى منه فيجوز كون الواجب ملكا او مؤنثا
 [وفي اربعين] بقرا [مسن او مسنة] بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ماخوذ
 من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال الطرزي انه المشتق
 من السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا
 [وفيما زاد] على الاربعين [يحسب] اي ان يحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب
 فلم تظن انه لا يصفوا عن شرب والا قيل فيه (تسمع بالمعيدي خير من ان تراه) [الى ستين] ففيه
 متبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثلاثين جزء من قيمة تبيع او من اربعين من قيمة مسنة كما في
 المزارع وغيره وهذا رواية عنه وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة و ثمنها وعنه لا شيء الى
 خمسين ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه تبيعان كما مر كذا في المحيط
 [ثم] اي بعد الستين [في كل ثلاثين] من البقر والارلك (الى ما زاد على ستين) [تبيع] او تبعة
 [وفي] كل [اربعين] منه [مسنة] او مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع
 ومسنة للثلاثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة تبيعان ومسنة
 فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثينات والاربعينات وانما لم يذكر المسنة والتبعية والمسن في
 هذه المواضع انكالا على السابق [و] يجب [في اربعين] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [ضأنا او معزلا]
 يسكن الهمة والعين وفتحهما جمع ضائن وما عز كما في القاموس والكشاف وغيرهما لكني
 ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحده فاعلا
 فهو جمع فاعل كصيب وصاحب والاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على
 القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من

الشعر والاحسين غنما فانه اخصر وخص بالكبار كالابل والبقر كما في المضمرات [شاة] اسم جنس تاءها للانفراد يقع على الضأن والمعز الا ان العرف يخصها بالضأن كما في التنوير وغيره وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن والمعز والطبأ والبقر والعام وخبر الوحش والمرأة وفي المحيط يتنازل الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكاة الا ذاك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار [وفي مائة] تاخيرها احسن [واحد وعشرين] الى مائتين [شاتان] وفي مائتين وواحدة [الى تسعة وتسعين] وثلاثمائة [ثلث شياه] بالكسر جمع شاة فان اصلها شوفة قلب الرواد الفا وحذف الهاء شذوذا [وفي اربعمائة] الى ما زاد من تسعة وتسعين [اربع] من الشياه [ثم في كل مائة شاة] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [و] يحب [في كل فرس] سائمة [من الاناث] المجردة في رواية [او] الاناث والذكور [المختلطة] تلك في رواية ففي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لا شيء اصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد رح انها ينسب العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها يخص بالشيل الاعم اولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قالوا ان التخيير الا ترى في العربي لقلة التفاوت وقيمة كل اربعمائة درهم غالبا واما في افراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [دينار] او عشرة دراهم كما في التنف وغيره والدينار من دنانير وجهه اي اشرق اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه معرب دين آراى جاءت به المشرية في الاصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم لمثقال من ذلك المضروب [اربع عشر] بضم الاول منهما وسكون الثاني ارضه اي خمسة دراهم [قيمتها] اي الفرس فانها مما يذكر ويؤث وقيمة الشيء عبارة عن قدر مالية بالدرهم او الدينارين بتقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف التمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الازاهير [نصابا] حال من قيمتها المضاف اليه كقوله تعالى واتبع مله ابراهيم حنيفا [ولا نجب] في الحيوانات. [الا] في السائمية [عادة من الابل والبقر والغنم والشيل فلا تجب في الحمير والبغل لانهما غير سائمتين] عادة ثم فسر السائمة شرعا فقال [اي المكتفية بالرعي] بالكسر اسم ما يوكل من العلف ويجوز الفتح على المصدرية في [اكثر الحول] فلواريد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكاة كما لو اعلف ازا عنعمل نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عيين الاثمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ايماء الى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استوفى حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه عند محمد رح اذا فر من الوجوب خلافا

لابي يوسف رح كما في المزارع وهو الاصح فلرباع قبل الحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال
 لاسقاط الواجب يكره اجماعا كما في الزاهدي [ولا] تجب [في الصغار] بالكسراي صغار السوائم
 التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم يجب الا على
 الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيول وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 رح فلو ملك بالشراء او الهبة او غبرهما خمسة وعشرين فصيلا او ثلثين عجلا او اربعين حملا
 ثم حال الحول عليه لم يجب شي عندهما ووجب واحد منه عنده وعنه روايات اخر في التمر تاشي
 بالاختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقاءه كما اذا ولدت السوائم قبل الحول
 فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التجفة وينبغي
 ان لا زكوة عندهم في المهر [الاتبع للكبائر] اي الكبير من المائة التامة الحول فيجعلون الصغار
 تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتمعة وثلثون حملا
 فعليه المسنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت عن الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارها
 ووجب جزء من اربعين جزء من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا هلك الحملان
 وبقي المسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم
 صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في السائمة فقال [ولا] تجب [فيما يعمل] اي يعد من
 الابل والبقر والخيول لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [والواجب] في السائمة [الوسط]
 اي ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض
 متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفود الى قيمة افضلها ونقص من
 الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت
 بينهما بالنصف فعرفنا ان الواجب في العجاف شاة تساوي نصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون
 بقرا من العجاف نظر الى قيمة تباع ومسنة وسط [وان لم يوجد] الوسط [ياخذ العامل] اي آخذ
 الصدقات [الادنى] من السوائم [مع الفضل] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى
 ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء والعمياء وهذا لا يجوز كما
 في المزارع وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في لنافع وغيره والصحيح ان الخيار له لا للعامل كما في
 الاختيار وغيره [او] ياخذ [الاعلى] منها [ويرد] الى المالك [الفضل] على الوسط وفيه اشعار بانه
 يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يضمن للاكل والفحل وفي المزارع لا يأخذ واحدة منها
 ولا يخفى ان الانسب تقديم هذا المبحث على مسئلة زكوة الفرس الا انه اخراختصارا ولما فرغ من
 حكم الناطق الفاضل شرع في الصامت المفضل [ونصاب الذهب] اي الحجر الاصفر الرزين مضروبا
 كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء [عشرون] اي مقدار بعشرين [متقالا] هو لغة ما يوزن

به قليلا كان اركثيرا و عزا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار بعشرين قيراطا و ظاهر كلام الجوهري انه معناه لغة و القيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمشقال مائة شعيرة وهذا على رأي المتأخرين و منية اهل الحجاز و اكثر البلاد و اما على رأي المتقدمين و منية اهل سمرقند فالمشقال ستة درائق و الدائق اربع طمرجات و الطسوج حبتان و الحبة شعيرتان فالمشقال شعيرة و تسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المشقال لم يختلف في الجاهلية و الاسلام [و] نصاب [الفضة] اي السحر الابيض الرزين و لو غير مضروب و انه سمي بها لازالة الكربة عن مالها من الفض و هو التفريق [مائتا درهم] بفتح الهاء و كسرهما و ربما قالوا درهام لغة اسم لمضروب مدور من الفضة و المشهور ان تدويره في خلافة الفاروق رضي الله تعالى عنه و كان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكلمة (من الله) و على آخر (بالبركة) ثم غيره الحجاج فنقش بسورة الاخلاص و قيل باسمه و قيل غير ذلك و اختلف في وزنه على عهده صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل و هو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة [كل عشرة] منها [سبعة مثاقيل] فكل درهم سبعة اعشار مثقال هي اربعة عشر قيراطا و سبعون شعيرة فمائتا درهم مائة و اربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال و خمس مثقال و فيه اشعار بان الاعتبار في الزكاة وزن مكة في الدنانير و الدراهم كما قال الترجماني و في مثل الآثار انه في الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا و ثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في التمرثاشي و في اقرار الزاهدي ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن صعة و في السرازل و جمع نجم الاثمة ان الاعتبار في الزكاة و العقود و الاقارات وزن كل بلد فلو ملك مائتي درهم في زماننا ففيه الزكاة و ان لم يبلغ وزن مائة مثقال و لا قيمتها اثني عشر دينارا كما في المنية و في اعتبار المتاع رمزا الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم و قيمته لصيافته عشرون او مائتان لم يجب فيه شيء بالاجماع كما في الحقائق [فيجب ربع العشر] و هو نصف مثقال في نصاب الذهب و خمسة دراهم في الفضة [معمولا] كان ذلك النصاب كالدينار و الدرهم و حلبة المصحف و الخواتيم و الاسورة و السيف و السرج و الاراني [او تبرا] بالكسر هو السحران قبل الضرب فاذا ضربا يسمى بالعين و قد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس و الحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا و قيل فيه حقيقة و في غيره ميجاز كما قال ابن الاثير [و] يجب خمس نصف دينار او درهم [في كل خمس] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [زاد على النصاب] اي نصابهما [بحسابه] اي الخمس و فيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس و هذا عنده و هو الصحيح كما في التحفة و اما عندهما فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار وجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار و لو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ويعتبر
الغالب] اي الزائد على النصف من الحجرين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالغشوش دينار
او درهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين
وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهما ونصف كما في المصنوعات واما الذهب فمضطرب على ما في
الزاهدي [وان غلب] عليهما [الغش] بالكسري النحاس والصفر وغيرهما اسم من الغش بالفتح
في الاصل اضمار على خلاف الاظهار [يقوم] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حينئذ فان بلغ نصابا
ففيه الزكاة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكاة
كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلاثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس
واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [لا] يجب [في غير ما مر] من نصاب
السوائم والحجرين كالحيوانات والذريعات والعدديات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب
والقرب [الابنية التجارة] كما مر فلو اشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا باعها فلا شيء فيه
وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم ليواجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخره لانه اشترى
للغلة لا للتجارة وكذا ابل الحماليين وحمير المكازين وظاهرة شامل للعقار فلو اشترى ارضا عشرية او
خراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكاة الا انها لا يجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكاة
فيها وعن محمد رح انها يجب مع العشرية الكل في المحيط [عند تملكه] اي تملك المالك ذلك الغير
فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة لیس فيه شيء حتى يتصرف فيه [بغير الارث] اي بسبب اختياري فلو ملك
مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بانه اذا
ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف
رح خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [اذا بلغ] ظرف
يجب المستفاد من الاستثناء [قيمته] اي ذلك الغير [نصابا] حاصل من احدهما فلا يلزم ان يبلغ من
كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [انفع للفقير] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه
انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع راجا وان تساويا فالمالك مخير وعن ابي
يوسف رح يقوم بما اشترى به وعن محمد رح يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع
الشراء ولا موضع المالك وقت حلول الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما خص
القيمة اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال الحول عليه وهو لا يساري مأتي
درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط [ويجوز دفع القيمة في الزكاة] اي بحسب جزء من النصاب
مراء كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويوم الوجوب عنده على ما قال
بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب

وبالفعل يتعين ففي ماأتي قفيز من الحنطة قيمتها مأثنا درهم يوم الوجوب خمسة اققرة بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما عندهما فان زاد بعده القيمة الى اربع مائة فعشرة دراهم وان نقص الى مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مأنتين وان تغير السعر واما عندهما وفي قول عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال للاختصار [و] يجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة] اي صدقة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين [والعشر] والخراج [والنذر] كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمته لكن في النظم اذا نذر بذبح شاتين يوم النحر فنحر بشاة سمينة تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهداء شاتين واعتاق عبدتين وفي وصية قاضيخان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي جواز خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست بيد عن الواجب كما ظن والا لا يجوز جمع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره [و الهلاك] اي هلاك النصاب او بعضه [بعد الحول] وان تمكن من الاداء [يسقط] الزكاة [بخصته] اي الهلاك وان كان بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكرماني فلو هلك من ثلثين ومائة من الغنم ما سوى الاربعين كان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدل غير الحجرين استهلك كما في الظهيرية واما استبدلها قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [و الزكاة] واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العقر] لغة الزائد على المنفقة وشرا ما زاد على النصاب فلا شيء فيه استحسانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصابا والى العفو او النصاب فصاعدا عند ابي يوسف رح وفي الكل قيا ما كما قال محمد وزفر رح وانما سمي عفو لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لسابقتين فقال [فيجب بنت مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين] بعيرا فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس وعشرين بعيرا الان الزوائد اربعة عفو واحد عشر من نصاب يليه ست وثلثين فبقي الخمس والعشرون فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزأ اما من ست وثلثين كما قال ابو يوسف رح او من اربعين كما قال محمد وزفر رح فان الهلاك يصرف اولا الى اربعة عفو ثم الى ما يليه من النصاب اذ اليهما معا فاندفع ما ظن ان الاول عشرة من خمس وثلثين والبعير اتم جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على البختي والنجيب وهوان يكون ابوه عربيا و امه غيره كما في العمادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها [وسط الحول] بالسكون فيضم الحادث ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب]

من جنس [فيضم اربعون درهما زاد على مائتين منه ثم يزكى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجماعا والى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب وذا بلا خلاف ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من الحجريين والعروض لا السوائم وقال [و] يضم [الذهب الى الفضة] وبالعكس [بالقيمة] لاتمام النصاب عنده وبالأجزاء والوزن عندهما وفي رواية عنه وعن ابي يوسف رح انه رجع الى قوله وثمره الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لا شيء فيه عنده والصحيح الاصل فيؤدي من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الحقائق وغيره [و] يضم [العروض] اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائم [اليهما] اي الى الذهب والفضة [بالقيمة] قيل المسئلتين مثل [لاتمام النصاب] فيزكي عن قفيز حنطة للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا شيء فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه اشعار بان الحجريين لا يقومان فيضم قيمتهما الى قيمة العروض بل يعكس كما قالا واما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التحفة والعروض بالضم جمع العرض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال غير الحجريين كما في المقائس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعهد [ونقصانه] اي نقصان النصاب [في] اثناء [الحول هدر] بفتحيتين والسكون اي باطل غير مسقط للزكوة وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لفررح والى انه لو كان له اربعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكوة اذا كان صوفها مائتي درهم والى انه لو كان له عصير فنخمر ثم تحلل انقطع لان الخمر ليست بمال كما في الزاهدي [و] جاز له تقديمها لحول [اي على حول] [ازاكثر منه] للذي نصاب اي جاز لمالك نصاب او اكثر ان يؤدي زكوة سنين كثيرة قبل ان يجي تلك السنون فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو ادى زكوة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدى عن الذهب اذ التعيين غير صحيح وعن ابي يوسف رح عليه زكوته واختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [و] جاز تقديمها [لنصب] اي على نصب [للذي نصاب] اي جاز لمالك نصاب واحد ان يؤدي زكوة نصب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجماعا فلو عجل فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامام اخذه كما في الزاهدي *

[فصل * و ينصب العاشر] مستأنفة شاملة لعاشراهل العدل واليجور وهو آخذ العشر من عشرات القوم اعشرهم عَشْرًا بالضم فيهما اي اخذت منهم العشر وشريعة من نصبه الامام على الطريق لآخذ صدقة التجار وامنهم عن اللصوص كما في الكرمانني وغيره من المتداولات

وانما سمي به لملاحظة الحربي في ذلك دون المسلم والذمي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله [على الطريق لاخذ زكوة التجار] المسلمين اذ غيرهم وانما سمي بالزكوة لتغليب غير الحربي عليه والتجار بضم التاء وتشديد الجيم اذ كسرها وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان العاشر ماجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديث (ان لقيتم عاشرًا فاقتلوه) معناه تاركًا للفرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال ولعله تغليظ [فياخذ] العاشر [من المسلم ربع العشر] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ومن الذمي ضعفه] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المتلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معهما فلو كان بعض النصاب في بيتهما لم يأخذ منهما شيئاً لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكسب النصاب كما في التثقة [وصدقاً] اي المسلم والذمي [مع تحليفهما] في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان التحليف لا يشترط كما في سائر العبادات [ان انكرا الحول] اي ان انكر المسلم والذمي تمام الحول ولو حكما كما في الاستفاد وسط الحول [اذ الفراغ] اي انكر فراغ الدمة [من الدين] المطالب به من عبد [اذ ادعى اداؤه] اي ربع العشر او ضعفه [الى عاشر آخر يعلم] في هذا الحول [وجوده] لان الامين يصدق بما اخبر الا بما هو كذب بيقين فالاحسن ان يقال (الى عاشر ان كان) كما في المتداولات فيشتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في التمر تاشي فلو جاء به بلا حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [او] ادعى اداؤه في مصرهما [الى فقير] مثلاً [في غير السوائم] اي الاموال الباطنة فلو ادعى الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمنان الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة مائة كما في الكافي وغيره [و] ياخذ [من الحربي العشر] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصاباً [ان لم يعلم ما ياخذون منا] اي بمقدار ما ياخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن علم نفس الاخذ منهم [وان علم] ذلك [اخذ مثله] قليلاً او كثيراً تحقيقاً للمجازاة وفي رواية لا ياخذ من القليل لانه عفو [ان كان] ما ياخذون منا [بعضاً] فان كان كلاً لا ياخذ اصلاً لانه غدر كما في الاختيار وقيل ياخذ كلاً زجراً لهم وقيل ياخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا * ثم ابلغه مأمنه * كما في المحيط [ولم ياخذ منه ان لم ياخذوا منا] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر الحول او انقراغ عن الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا ياخذ منه شيئاً كما في المحيط [وعشر خمر الذمي] لا يتخلو عن تسامح فان المعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة خمره ويعرف القيمة من اهل الدمة وانما ياخذها المسلم لانها من المتلي فلم يكن في حكم العين

والأضفة العهد فيشير أنها عشر إذا كانت للتجار أو في حكم الخمر جلود الميتة [لا] عشر [خنزيرة]
لأنه من القيمة في حكم العين وقال زفر ربح عشر وقال أبو يوسف ربح يعشرهما إن مر بهما جملة
[لا] عشر [أمانة] لمسام إذا ذمي من بضاعة أو ردعية أو مضاربة أو غيرها إذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ
نصيب المضارب من الربح نصابا عشر [وعشر الحربي] عشرا [ثانيا قبل الحول جائيا من دارة] وهذا
إذا علم أنهم يأخذونه منا فلو علم بخلافه فلم يعشر كما قال شيخ الإسلام وإنما قيد بالحربي إذ لا يعشر
المسلم والذمي في سنة الأمانة ويعشر كل عشرين في الحول الثاني إذا لم يعشر في الأول وقوله ثانيا
أي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من دارة ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبيل
التجاذب فإنه متعلق بعشر وجائيا فإذا لم يعشر في هذا الحول لم يعشر بعده في الحول الثاني وقوله
جائيا من دارة مشعر بأنه لو تردد في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر ثانيا وهذا إذا علم أنهم
لم يأخذوا منا أو لم يعلم أما إذا علم أنهم يأخذون فيعشر كما قال شيخ الإسلام وأعلم أنه لو مر تاجر على
عاشر مجتمع وأخبر أنه مزري وظن العاشر أنه مزري وأراد فتحه فإن كان في الفتح ضرر على التاجر صدق
مع السمين والأفيقته الكل في المحيط [وخمس معدن ذهب] أي أخذ الخمس من معدنه
وجوبا وإن قل وفيه إشعار بأن في الخمس لا يشترط النصاب ولا الحول ولا سائر شروط الزكاة لأنه
في حكم الغنيمة كما أشير إليه في النصفة وأضافته كل درهم لأنه جوهر أودعه الله تعالى في الأرض
يوم خلقها وهو منقسم على ثلاثة منطبع كالذهب والفضة والرصاص والحديد ومائع كالماء
والمالح والقيز والنفط وما ليس شيئا منهما كاللؤلؤ والفيروزج والكحل والزجاج وغيرها كما في المبسوط
والنصفة وغيرها لكن المطرزي خصه بالحجرين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركز كل شيء [أو] معدن
[نحوه] في الانطباع كالفضة [وجد في أرض خراج أو عشر] الاخصر في أرضنا سواء كانت جبلا أو
مهلا أمواتا أو ملكا واحتسب ربه عن دارة وأرضه وأرض الحرب [وباقيه] من أربعة أخماس
[للواجد أن لم تملك الأرض] كما إذا وجد في أموات [وألا] تكن غير مملوكة [فلما لكها] أي
فالباني مالك الأرض سواء كانت دارا أو غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي وأما عنده ففيه
تفصيل أشار إليه فقال [ولا شيء] من الخمس وغيره لغير الواجد [فيه] أي المعدن [أن وجد
في دارة] وما في حكمها كالنزل والساكنات [وفي أرضه] كروما وغيره [روايتان] ففى الأصل
لا شيء فيه وفي الجامع خمس [ولا شيء في لؤلؤ] هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الربيع
الواقع في الصدف الذي قيل أنه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرمانى
[ولا في] عنبر [عن محمد] ربح أنه في البحر بمنزلة الخشيش في البر وقيل صمغ شير وقيل زبد البحر
وقيل خنى البقر البحري وقيل روث غيره كما في الكرمانى وقيل في دابة وقال ابن سينا إن الكل
بعد التحقق أنه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرمي بالساحل كما في جل الموجز وإنما خصهما

بالذكر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذمبا أو فضة كما في المحيط لانهما خمسا عند
 ابي يوسف روح كما في التتف لكن في الكافي ان هذا الخلاف جاري في كل حلية يستخرج من البحر
 فالاولى ان يقال وما في البحر كلؤلؤ وغيره [ونيروزج] وياقوت وزاج وغيرهما [مما وجد في
 جبل] فلا يشمس شيء يستخرج من ارض بلا علاج نادر قليلا كان او كثيرا وجده مسلم او كافرا كما في
 التتف وانما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لانه يشمس ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية
 وغيرهما وذكر في النظم ان الزئبق يشمس عنده خلافا لابي يوسف روح ولا شيء في المائع بلا خلاف
 كالنقط [وكنز] في ارضنا هو في الاصل مال دفنه انسان في ارض [فيه سمة الاسلام] اي علامة
 مثل آية من القرآن أو كلمة الشهادة أو اسم ملك من ملوك الاسلام و السمة مصدر وسمه اي اثر
 فيه بكي فالياء عوض عن الواو ذكره ابن الاثير [كاللقطه] في ان يعرف على ابواب المساجد والاسواق
 زمانا يظن ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد صاحبه فله ان يصدقه على نفسه فقيرا وعلى غيره
 غنيا بشرط الضمان والنقطة بضم اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض
 وتمام الكلام ياتي و [ما فيه سمة الكفر] من الكنز كالصنم [خمس و باقية للواجد] ولو صغيرا
 او عبدا ارذميا ويسترد من السربي المستامن الا اذا عمل باذن الامام [و] شرطه [ان لم تملك
 الارض] اي ان كان الارض غير مملوكة كالجبل والمغارة ونحوهما وهذا قيد مما فيه سمة الاسلام
 والكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيد ما يليه [والا] يكن الارض اي
 ارض خمس ما فيه غير مملوكة [فلمختط له] اي الباقي من الشمس لصاحب النخطة والنخطة بالكسر
 ارض يختطها انسان بان يخط عليها خطا ليعلم انه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم اشار
 الى المراد بقوله [اي المالك] لهذه الارض من قبل الامام [اول الفتح] اي في اول زمان فتح الاسلام
 تلك البلدة ان كان المالك حيا والا فلورثته ثم و [بيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز وان تدارثته
 الايدي كما في المحيط] وان لم يعرف المختط له ولا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره ابو اليسر
 ويصرف الى اقصى مالك يعرف له في الاسلام وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف روح فالباقى
 للواجد وهذا اذا تصادقا انه كنز فالو قال صاحبه انا وضعته فالقول له لانه في يده كما في الزاودي
 ولم يذكره مالمس له سمة اصلا فقليل انه في حكم سمة الاسلام وقيل سمة الكفر كما في الاختيار
 [وركز صتراء دار السرب] اي معدن ذهب ونحوه في ارض غير مملوكة لاحد في دار السرب
 كالمغارة فان الركان اسم للمعدن حقيقة وللكنز مجازا كما في المحيط والكافي وغيرهما فلا ينبغي ان
 يراد به الكنز على انه قال شيخ الاسلام اذا وجد المستامن كنزا في صحرائهم يلزمه الرد عليهم لان
 في اخذه غدرا كما في المحيط لكن فيه عن القدوري ان الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان
 في الحكم وفي المسوط ان الركان يتناولهما وكلام المغرب يحتمل المسبوط والمحيط جميعا فلا يبعد

ان يراد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى ووضع انسان [كلمة مستامن] اي لمسلم دخل دارهم بأمان [وجده] اي وجد ذلك المستامن الركاز الشامل للمعدن والكنوز وفي ذكر المستامن اشعار بأنه لو دخل متلصص دارهم وجد في صيرائهم ركازا فهو له بالطريق الاولى كما اشار اليه في التحفة [وان وجده] المستامن من الركاز [في دار منها] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [رده] اي الركاز [على مالكها] اي الدار ولو لم يرده واخرجه الى دارها كان ملكا له ملكا خبيثا كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في الننف واما اسند الرجدان الى المستامن لانه لو وجده متلصص فهو له كما في الزاهدي [وان وجد] في دار الاسلام بقريضة السابق [ركاز] بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستامن لان ما وجده من الكنز في صحراء دارهم لا يخمس بلا خلاف [متاعهم] بالجر على الاضافة بيانا للمعنى المجازي كاضافة المتاع بيانا لسمه الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى التجارين متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس ويبسطه كما في العمادي واختلف المشائخ في تفسيره هذا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرمانى [في ارض لم تملك] كالمغارة [خمس وباقية له] اي للواجد واما في ارض تملك فللمختط له وهذه المسئلة وان فهمت مما سبق الا انه ذكرها تبعا للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكوة والعشر في تطهير المالك عن الاثام واطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال [وفي غسل ارض] ولو مغارة والغسل لغاب النخل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كما في الظهيرية والظرف خبر لمبتدأ متأخر هو عشر [عشرية] لا خراجية اذ لا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة [او] غسل [جبل] عشري احتراز عما في الخزائنة ان لا شيء في الجبل في رواية والا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للسماء [او ثمره] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشئ متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرمانى وذكر في القاموس انه اسم لحمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتجه الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من احوال الشجر وفيه إشارة الى ان لا شيء في ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشريه وان كان البلية عشريه كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيخان والكلام ذال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج احد كما قال اسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشريه وهو احب عند ابي الليث كما في المحيط لكن قال التمر تاشي ان كان الامام يحميمه ففيه العشر والا فلا وعن ابي يوسف والحسن روح لا عشر فيه لانه باق على الاباحة وانما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهها على ان فرع الخارج مثله في الحكم [وما خرج من الارض] العشريه مما يستنبته الناس عادة من اصناف الخبواب والبقول والرباحين

آلاف كما في واصينان [والبصرة عشرية] اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف روح لانها
 بقرب ارض الشراج الا انه ترك القياس باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين [والسواد] اي
 سواد العراق طولا من حد يمتد الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البسر وعرضا من
 العذيب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالضم بلد وسواد البلد قراعا كما في القاموس وانما سمي به
 لشجرة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحها ذكره كذا في ارض
 العرب لاندراجها تحت قوله [وما فتح عنوة] واقرائته عليه [بلا اسلامهم فان السواد فتح عنوة ولما
 لم يسلموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه الشراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا [واصلهم] اي
 ما صالح الامام ائمه على تسوية معين قبل الغلبة [خراجية] منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان
 يأخذ من اراضي بني نجران لفي حلة وفي رواية القاد مأتي حلة وصالح عمر رضي الله عنه على ان
 يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمسئلة الشراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي
 ومنه يلح وسعد سمرقند واما نشارا فقد فتح عنوة بأمر ائمه عليه في خراجية الامور ان فانه عشري
 وكذا سمرقند الا انها لحفظ التغور جعلت عشريه كما في السراجية ويبغي ان يكون مرد صلحية
 خراجية كهرة فان اميرها صالح ابن عامر على الف درهم ثم صالحه امير مرو على الف درهم
 ومأتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في التنف ان الصلحية عشريه فان الامام ان صالح
 المسلمين على مال معلوم فطامرها عشريه وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصنع
 في الصورتين اقل من العشر فالفضل صرفوا الى الفقراء [وموات احبي] اي ارض غير صالحة للزراعة
 بالفعل جعلت صالحة لذلك [يعتبر] للعشريه والخراجية [بقربه] اي قرب الموات فان قرب الموات
 من الارض العشريه فعشريه ومن الخراجية فخراجية كما قال ابو يوسف روح وذهب محمد روح الى ان العبرة
 للماء فان عشريا فعشريه وخراجيا فخراجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تستقي من
 عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فخراجية [والخراج] اي خراج الاراضي المذكورة [اما
خراج مقاسمة] بالاضافة وهو جزء معين من الشراج بوضع الامام عليه كما ثبت بأمره صلى الله عليه
 وسلم كما اشير اليه بقوله [كما يوضع ربع] من الشراج [او تسره] كالتسريح وفيه اشارة الى ان هذا
 الشراج ينعلق بالشراج فليرعط الارض وقد تمكن من الزراعة لم يجب عليه شيء كما في الظهيرية لكن
 لو عجل وادى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان سببه ارض نامية والى انه يتكرر بتكرار الشراج كما
 في المحيط والى ان الشراج يسيل اكله قبل اداء الشراج وقيل لا يسيل والى انه يسقط بهلاك الشراج
 ولو بعد السداد كما في التمر تاشي ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدي الشراج كما في المحيط والى ان اللذين
 غيره مانع لوجوبه كما في المسية والى ان وجوبه على التراخي وفيه خلاف العشر وقد مر والشراج بقدر
 طاقة الارض كما اشار اليه بقوله [ونصف الشراج ذرية الطائفة] فلا يراد عليه لان التنصيف عين

الانصاف وعن محمد رح اخذ منه الا بذر الارض وما يقوت نفسه وعياله الى قابل كما في المحيط [اما] خراج [موظف] بالاضافة ويجوز ان يكون وصفا ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضا وهو شيء معين من النبل او الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله [كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه] او عماله بامره [على اهل السواد] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل الخديفة مشرفا فمسحه وبلغ ستا وستين الف جريب ثم وضع بامره [لكل جريب] بالفتح وهو مستون ذراعا في ستين بذرعا الملك سبع قبضات كما قال محمد رح وانما لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه تقدير جريب اراضيهم بذرعا ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتعارف اهلها كما في المحيط لكن في المضمرات اراد بالملك انوشيروان وبسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ابهام موضوعة في كل قبضة وفي النية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة اربع اصابع وفي الزاهدي قيل الجريب ما يسع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون و اراد بالجريب بقريته ما ياتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها غير مثمرة كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجارا ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره [يبلغه الماء] اي جنس الماء وان كان العهد اصلا فلولم يبلغه ماء الخراج علما او عامين والسماء يسقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء النهر وفي ذكر الماء اشعار باصلته حتى لو بلغ الارض السبخة وجب الخراج لانها تزول بالماء كذا في المحيط [صاع] كاي في عهده صلى الله عليه وسلم مقدر ما فيه باربعة المداد وتمامه في الفطرة [من براو شعير] يحتمل ان يكون مشيرا الى ان خراجه منهما والى انه مما يزرع فيه فيشتمل الدرة والدخن وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بر كما في الزاهدي وغيره [ودرهم] بوزن سبعة فيشير الى ان المراد وزن مكة [ولجريب الرطبة] بالفتح الاسفست الرطبة [خمس دراهم] وفيه اشعار بان لا شيء في اليباس وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضا لانه عطل الارض الخراجية [و] لجريب [الكرم] اي ارض يحيط بها حائطها اشجار العنب [و] لجريب [النخل] وغيره من الاشجار المثمرة [متصلة] تلك الاشجار التي للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ضعفه] اي ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها من الاثمار فلو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في قاضيخان [ولما سواه] ذلك من اصناف الاجربة كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [والبستان] اي ارض يحوط بها حائط فيها اشجار منفردة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق الناس وبشكل بما ذكرنا من شجرة غير مثمرة [ما يطبق] من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة نصف الخراج كما في المضمرات فلو كان الارض لا يطبق ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه لقله الريع جاز نقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الريع فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولوزاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد رح وعن ابي يوسف رح

روايتهان ولا يجوز عند بي حنيفة رح على الصحيح والكلام متيرك انه لم يتكرر بتكرر الشراج والى ان الدين لم يمنعه والى انه واجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعله للمالك خلافا لمحمد رح الكل في المحيط واكل الشراج في المحيط في السيل والحرمة كافي المقاسمة على ما في التمر تاشي واني انه لا يجوز ان يرزقوا في الارض كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي انهم رزقوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالى بكونه من اي جنس [ولا خراج لو انقطع] في اثناء الزراعة [الماء عن ارضه] اي ارض الشراج وبما تقرر ان الفهم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بفهم قوله لا يبلغه الماء اصلا [او غلب] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذا نزل [او اصاب الزرع آفة] سماوية لا يمكن التزرع عنه كالسرة والبردة والسرقة والغرق ارضية ممكنة التزرع ككل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضية لا يسقط الشراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء تم نضب او اصاب الزرع آفة في بعض السور وقد تمكن من الزرع فعليه الشراج واختلفوا ان المعتبر زرع السطة او الشعير او اي زرع كان كافي المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشي [ويجب] الشراج [ان عطلها] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [مالمكها] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الشراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الشراج وان لم يجد يبيعها وياخذ الشراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط [ويبقى] الشراج على الارض [ان اسلم المالك] فان اهل السواد اسلموا ولم يوضع الشراج عنهم فلا يخلعون شي ما ذكرا من حكم الارض الصليية من التنف [او شربها] اي ارض الشراج [مسلم] من ذمي او مسلم فيؤديه المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمعنه انسان من الزراعة فعلى البائع كفي المحيط وفيه شعار بانه على المشتري اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينهقد حبه والا فهي كالبيضاء كما في المضمرات [وان شرب الكافر] الذمي ارضا [عشوية] من مسلم وضع الشراج عليه بعد القبض وبطل العشر وعند ابي يوسف رح ضعف عشرا ومصرف الى مصرف الشراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرقه في رواية مصرف الشراج وفي أخرى مصرف الزكاة والله اعلم *

[فصل * مصرف الزكاة] اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الراجعة و اشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيرها ويستثنى منه ما ياخذ العاشر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما ياتي في الجهاد من مصرف الشراج والشمس

وَأَمَّا اخْتِيَارُ هَذَا الْأَسْمِ لِلشَّعَارِ بَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِارُ الزَّكَاةِ بِغَيْرِ عِلْمِ الْمَالِكِ وَلَا الْمَطَالِبَةِ وَلَوْ اخْتَارَ ضَمَنُ
قَضَاءٍ وَأَمَّا دِيَانَةُ فِيرَجِي أَنْ يَحُلَّ لَهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَرَابَتِهِ مَنْ هُوَ أَخْرَجَ مِنْهُ كَأَنَّهُ الْمُنِيَّةُ [الْفَقِيرُ]
مَنْ فَقَرَ مَقْدَرًا فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ إِلَّا افْتَقَرَ فَهُوَ فَقِيرٌ ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ فَهُوَ صَاحِبُ الْفَقْرِ وَالْحَاجَةِ وَ
شَرِيعَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ مَا أَشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [أَيُّ مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ النَّصَابِ] أَيْ غَيْرُ مَا يَبْلُغُ نَصَابًا قَدَرِ
مِائَتَى دِرْهَمٍ أَوْ قِيمَتِهَا فَصَاعِدًا فَاضْلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ سَوَاءً كَانَ نَافِيًا أَوْ لَا فَالْإِلَامُ لِلْعَهْدِ وَالْإِطْلَاقُ
ذَالٌ عَلَى أَنَّ الصِّمَّةَ وَالْاِكْتِسَابَ غَيْرَ مَانِعِينَ لِلدَّفْعِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ الْاِخْتِيَارُ [وَالْمُسْكِينُ] مِنَ السَّكُونِ
فَكَانَهُ سَاكِنٌ مِنَ الْجِهْدِ غَيْرِ مُتَمَرِّكٍ فَهُوَ مُفَعِّلٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤْنُوثُ وَقَدْ يُقَالُ مُسْكِينَةٌ ثُمَّ فُسِّرَ
مَعْنَاهُ الشَّرْعِيُّ وَالْعَرَفِيُّ فَقَالَ [أَيُّ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ] مِنَ الْمَالِ وَعَنْهُ أَنَّ الْفَقِيرَ مَنْ يَسْأَلُ وَالْمُسْكِينَ مَنْ
لَا يَسْأَلُ وَقِيلَ هُوَ الزَّمَنُ الْمُسْتَحَاجُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُسْتَحَاجُّ كَأَنَّهُ الزَّاهِدِيُّ وَقِيلَ هُوَ مَنْ لَهُ أَدْنَى شَيْءٍ وَهُوَ
مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَقِيلَ هُوَ مَنْ كَانَ لَهُ وَلَعِيَالُهُ قُوَّةٌ يَوْمَ إِزْقَادِهِ عَلَى الْكَسْبِ لِهَمًّا وَهُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ
وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْكَسْبِ كَأَنَّهُ فِي الْمَضْمَرَاتِ وَقِيلَ كَلَاهُمَا بِمَعْنَى كَأَنَّهُ فِي النِّظْمِ وَفَائِدَةُ الْاِخْتِلَافَاتِ فِي الرَّوْفِ
وَالْوَصِيَّةِ [وَعَامِلُ الصَّدَقَةِ] مِنَ الْعَاشِرِ وَغَيْرِهِ وَالْعَمَلُ فَعْلٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِقَصْدٍ فَهُوَ أَخْضَ مِنَ الْفَعْلِ
وَالذَّالِمُ يَسْتَعْمَلُ فِي الْحَيَوَانَاتِ كَأَنَّهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ وَالصَّدَقَةُ مِنَ الصَّدَقِ وَاسْمُهَا عَطِيَّةٌ يُرَادُ بِهَا الْمَثْبُوتَةُ
لَا التَّكْرِيمَةُ لِأَنَّهَا يَظْهَرُ صَدَقَتُهُ فِي الْعَبْرِيَّةِ كَأَنَّهُ الْكِرْمَانِيُّ وَذَكَرَ فِي الْأَزْهَرِيِّ أَنَّ تَرْكِيبَهُ يَدُلُّ عَلَى
قُوَّةٍ فِي الشَّيْءِ قَوْلًا وَفِعْلًا وَاسْمًا بِهَا مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ لِأَنَّهُ بِقُوَّتِهِ يَرُدُّ الْبَلَاءَ وَقِيلَ لِأَنَّ أَوَّلَ عَامِلٍ دَعَّاهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَجْمَعَ الزَّكَاةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي صَدَقَ بِكُسْرِ الدَّالِ وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ كَنْدَةَ وَالنَّسَبَةُ
إِلَيْهِمْ صَدَقِي بِالْفَتْحِ فَاشْتَقَّ الصَّدَقَةُ مِنْ أَسْمِهِمْ وَقِيلَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ [فَيُعْطَى]
مِمَّا فِي يَدِهِ مِنْ مَالِ الصَّدَقَةِ [بِقَدْرِ عَمَلِهِ] فَلَوْ ضَاعَ ذَلِكَ الْمَالُ لَمْ يُعْطَ لَهُ شَيْءٌ وَلَوْ أَدَّى إِلَى الْإِمَامِ
لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا كَمَا فِي الْمَضْمَرَاتِ وَالْإِطْلَاقُ مُشْعَرٌ بِأَنَّهُ غَنَاهُ غَيْرُ مَانِعٍ وَكَذَا كَوْنُهُ هَاشِمِيًّا وَقِيلَ لَا يَحِلُّ
لَهُ كَمَا فِي الْكَافِي وَذَكَرَ فِي الْمُتَنَقَّى أَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِيهَا وَاعْطِيَ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ وَقَوْلُهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ
مُوافِقٌ لِخُتَصَرِ الْقُدْرِيِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَأَنَّهُ يُعْطَى أَجْرُ عَمَلِهِ بِالْغَا مَا بَلَغَ لَا بِقَدْرِ اِحْتِيَاجِهِ لَكِنْ فِي الْحَيْطِ
وْغَيْرِهِ أَنَّهُ يُعْطَى مَا يَكْفِيهِ وَعِيَالُهُ وَاعْوَانُهُ فِي ذَهَابِهِمْ وَمَجِيئِهِمْ وَلَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَشْرِ [وَالْمَكَاتِبُ] أَيْ
مَكَاتِبُ غَيْرِهِ وَلَوْ غَنِيًا فَلَوْ عَجَزَ جُلُّ مَا اخْتَارَ كَأَنَّهُ فِي الْمَضْمَرَاتِ وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ (وَلَا إِلَى مَكَاتِبِ غَنِيٍّ) وَالْأَوَّلَى
هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالُوا لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَكَاتِبِ هَاشِمِيٍّ كَمَا فِي الْاِخْتِيَارِ [فَيُعَانُ فِي فَكِّ رَقَبَتِهِ] أَيْ
تَخْلِيصُهَا مِنَ الرِّقِّ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى مَا عَجَزَ عَنْهُ فَيُؤَدِّي إِلَى عَتَقِهِ وَالرَّقْبَةُ يَعْبُرُ بِهَا
عَنِ الْجَمَلَةِ وَيَجْعَلُ اسْمًا لِلْمَمْلُوكِ فَاضْفَافَتُهُ كَمَا فِي كُلِّ الدَّرَاهِمِ [وَمَدْيُونٌ] تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَقِيرِ أَوَّلَى
مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ أَرْوَى مِنْهُ بِالْدَّفْعِ وَالْمُرَادُ مِنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مِنْ أَيْ جِهَةٍ كَانَ وَقِيلَ مَنْ حَصَلَ لَهُ دَيْنٌ مِنْ
عَرَامَةٍ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ وَقِيلَ الْمَصْرُوفُ الدَّائِنُ الَّذِي لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَى مَدْيُونِهِ

ذاته الغارم كما في الذخيرة [لا يملك نصابا فاضلا عن دينه] اي عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو
 مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يساوي قيمته نصابا فاضلا عن دينه كما سيأتي في الفطرة [ر]
 الدين [في سبيل الله اي منقطع الغزاة] اي الذين عجزوا عن اللحق بجيش الاسلام لفقركم فيل
 لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ الكسب يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغازي وهو الذي مرافقا للباقي
 والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وباء التعديّة بمعنى عجز عن السفر لهلاك
 النفقة او الدابة وغيرهما فاصله منقطع بالغزاة فيذف الحار واستعمل استعمال الحصول وغيره [عند
 ابي يوسف رح] وفي رواية عن محمد رح وهو الصحيح لان سبيل الله تعالى وان عم كل طاعة الا انه خص
 بالغزو اذا طلق كما في المضمرات [منقطع الحاج] اي بالساج الذين يستجرون فانه وما يطلق على الجمع وان
 كان في الاصل مفردا كما قال ابن لاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافراد [عند محمد
 رح] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبة العلم كما في المضمرات وغيره [ر ابن السبيل] المسافر
 الكثير السير سمي به للازمته الطريق اي [من له مال لا معه] متناول للمساكن الغني رقة الفقير
 يدا فعليه الزكوة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدي وللمقيم الذي له مال في غير وطنه
 فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل وللدائن الذي مديونه مقر اكنه معسر فهو كابن السبيل كما
 في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي المنية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان
 يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما روي عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو المصارف المذكورة في النص
 واما المؤلفات فلو بهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا
 من الصدقة تقريبا وتحريضا وخوفا فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما في شرح التاويلات
 ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية [فيصرف]
 الزكوة [الى الكل] اي كل من المصارف السبعة [او البعض] منهم كالمديون [تمليك] اي صرف تمليك
 فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اريد الصرف الى هذه الوجوه صرف
 الى الفقير ثم يامو بالصرف اليها فيثاب المزكي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون و
 صبي غير مرافق الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما و يصرف الى مرافق
 يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المضمرات يصرف الصدقة
 الواجبة الى صبيان اثاربه للعيدي والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رح خلافا لابي يوسف
 رح فلو اكل مع من في عياله ناولا للزكوة والفطرة جاز عنده خلافا لمحمد رح كما في النظم وعليه
 الفتوى كما في الخزانة وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة
 على ما ياتي [لا لي من بينهما ولاد] بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا والى الولد
 وان هفل سواء كان بالنكاح او السفاح [وزوجية] فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ثلث وكذا العكس عنده خلافا لهما [ومملوكه] قنا او غيره [وعبد اعتق بعضه] خلافا لهما
 [وغني] غير عامل ومكاتب وابن سبيل وهذا تصريح بما علم ضمننا فان المتبادر من الغني خلاف
 الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على
 قوت يوم ومالك لنصاب موجب للفطرة والاضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك وقد جاز
 الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو صرف ناريا الى سلطان زماننا لم تسقط عنه ولذا افتى كثير
 من ائمة بلخ رح بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المضمورات لو علم انه
 لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الحبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة
 والمختار الاعادة وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المضمورات [ولا]
 الى [مملوكه] اي مملوك الغني غير المكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولا غنيا غائبا جاز الصرف
 اليه وكذا لو كان عبدا زمنا ليس في عياله كما في المحيط [وطفله] اي الغني فيصرف الى البالغ ولو
 ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف
 الى بالغه الغني وامراته وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز
 الصرف الى طفل الفقير وقد مر [وبني هاشم] من الهشم وهو كسر الشئ الرخو وسمي به عمرو بن
 عبد مناف جدہ صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم واطلاق بنيه ليس كما
 ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى
 اولاد كل مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله
 تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى
 بعض عنده خلافا لابي يوسف رح كما في المضمورات وفي شرح الاثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما
 وعن ابي حنيفة رح روايتان وبالجواز ناخذ لان الحرمة مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم
 [ومو اليهم] اي معتقي بني هاشم وعن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط
 [ولا الى] ذمي [الامر بالصرف الى فقرائنا فلا يصرف الى الحربي والمريد] وينبغي ان لا يصرف
 الى من يكفر من المبتدعة [وجاز غيرها] من قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من الفطرة والكفارة
 والنذر والتطوع [اليه] اي الذمي عندهما خلافا لابي يوسف رح [وان دفع] الزكوة [الى]
 من ظنه مصرفا فظهر انه مملوكه [اي قنه او مكاتبه او غيره] يعيدها [وفي الزاهدي في العبد الغني
 اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف رح] وان ظهر موانع آخر [من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او
 ولدا او كافرا او غيرها] لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح في الكافر
 وقربة الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تجزى اما اذا شك فلم يتجزا وتحري فظن انه ليس بمصرف
 فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يسترد

عنده ولو ظهر انه عبد ارحمبي وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد في لولد والغني و هل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزامدي [و ندب دفع] مقدار [ما يغنيه] اي المدفوع اليه [من السؤال يوما] لان المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشائنا من اراد ان يتصدق بلدهم يبتغي فقيرا واحدا ويعطيه ولا يشتري به فلوسا ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه اشعار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكاسب والمالك خمسين درهما كما في فاضلان [وكراه] عند العلماء الثلاثة [دفع النصاب] فصلا [الى فقير غير مدين] وغير معيل وقال زفر رح لا يجوز وعن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزامدي انه لا يجوز فوق النصاب بدفعات الا ان يشرجه الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [و] كراه [نقلها من بلد الى بلد آخر] وان كان المزكي فيه فالعشر مكان الملك لا المالك والمتبادر من الضمير انه لا يكره النقل قبل الحول كما روي عنه كما في المحيط [الا الى قريبه او] شخص [احوج من اهل بلده] فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلده اذ رح او انفع بتعليم الشرائع وتعليمها والا فلا يكره كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريبه ولا لغيره والا فقد اساء كما في المحيط ويبدأ في الصدقات من الاقارب ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة و قرابته مما روي حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والافضل اخوته و اخواته ثم اولادهما ثم اعمامه و عماته ثم اخوته وخالاته ثم ذور ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكته ثم اهل بلده كما في النظم والله اعلم *

[فصل * النظر] بحذف المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالراد صدقة انسان مخلوق فيؤل الى قولهم زكاة الراس فانه السبب عند الجمهور [من] عين [بر] اي حنطة [و] عين [ما يتخذ منه] اي البر من نحو السويق والدقيق والخبز لانه قريب من المقصود وفي الذخيرة ان للدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمر تاشي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تساهل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف رح الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمر تاشي [و] عين [زبيب] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة [نصف صاع] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يسمع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع عمر رضي الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يسع فيه ثمانية ارطال مما يستوي كيله ووزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب الا انه اثقل من البرمكيا له اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والشعير كما اشار المص رح اليه في الشرح [ومن] عين [تمر و شعير] وما يتخذ منه من السويق والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [صاع] مذکور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومد من بر كما في التمر تاشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال [و جاز] عنده [منوان برا] وزيبا واربعة امناء من تمر وشعير وعند ابي يوسف رح منا وثلاثة عشر استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنوان تشنية المنا كالعصا وجمعه امناء واما المن فلغة ضعيفة تجمع على امان فالمنا شرعا وعرفا بهراة اربعون استارا لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمنوان شرعا عندنا منا واحد عشر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا واثناعشر استارا ومثقال واربعة دوانق لزيادة دانق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف رح ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل ولا يجوز عند محمد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع والمنا اشعار بانه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيخان وذكر في الزاهدي انه يجوز عند الشيخين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا باس به وقيل يكره والافضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمر تاشي [وتجب] الفطرة كالتمر واما في المجرد عنه انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [على حر مسلم] فتجب على المسافر والمجنون والصبي وسياتي ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادعى عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة رح حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمر تاشي وذكر في المضمرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للولد والرقيق عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد رح [له نصاب الزكاة] اي مأنتا درهم اقيمتها مثلا فاضلا عن حاجته الاصلية كما في الكرمانني والاختيار وغيرهما في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى الدسوت الثلاثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كله معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدي وقال اكثر المشائخ ان الكتب لا يعتبر ولو قيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر ارسنة كما في المضمرات

وان اشترى عقارا قيمته نصاب فمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعِياله سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اصبهنة ان ملك ما تبي درهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [تحريم] على مالكه [الصدقة] اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرهما [و] به [تجب الاضحية] في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكاة والاضحية سواء كما في اضية الذخيرة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الاء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات والاولادهم والاعمام والعمات والاخوال والخاللات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بانه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كالاولاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كالزواج الاء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم فيجب عليه [لنفسه] وان لم يصم لمرض او سفر او كبر كما في الخزانة وفيه رمز الى ان السبب هو الرأس [وطئله فقيرا] في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا فلتة وكذا لماليكه ويؤدي من ماله كما في التمرناشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة [ملكاً] لزيادة التوضيح فان الاضافة يغني عنه ويمكن ان يكون احترازاً عن الغصب المحذور فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي [ولو] كان [مدبراً] او ام ولد او كافراً وجابياً عمداً او خطاء او ماذونا وكذا اذا كان في يد غيره بأجارة او اعارة او ودیعة او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجه وولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدي لغیر عياله الا بامره كما في المحيط وعن محمد رح ان الكبير المحنون اذا بلغ مجنوناً ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مغيباً ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طغنه الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافاً لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى وعلى هذا الخلاف مماليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب او الابن عند عدمهما او وصي القاضي كما في المضمرات [ومكاتبه] ولو عجز [وعبد للتجارة] وعبد له ابقى الا بعد عوده [فانه يؤدي له فطرة السنين الماضية] وعبد [للخدمة] مشترك [وجارية مشتركة] فلو جاءت بولد فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابي يوسف رح وعليهما صدقة واحدة عند محمد رح واذا كان احدهما ميتاً او معسراً فعلى الآخر صدقة تامة عندهما كما في المحيط [وكذا العبيد المشتركة] اي لا يجب لهم اذا كانوا للخدمة على كل من الموالي عنده [خلافاً لهما] فانه يجب على كل فطرة بالحصّة من الرؤس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع كما في الكرماني [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [فجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او انتقر او باع عبده او وهبه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه اشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان والاولى ان يقسال^١ واول وقتها صبح الفطر [وجاز] لعشر سنين او اكثر او اقل [نقديهما] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المضمرات وقيل جاز ان يؤدى في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيوم او يومين ولا يقدم عند الحسن رح كما في الكرمانى [ولا تسقط] الفطرة ولو صار فقيرا [ان اخر] عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزائن لكن فيه اساءة كما في التمرتاشي وعند الحسن رح تسقط بصلوة العبد كما في الزاهدي ويوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله اخر شيأ من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكوة العلم بالتمام والله اعلم *

* [كتاب الصوم] *

اتبعه الزكوة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكوة الصوم [وهو] في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة [ترك الاكل والشرب] بالحركات [والوطئ] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بما فعل نسيانا كما ظن والمراد الوطئ الكامل فلا يشمل وطئ ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالاعم جائز ولو قال ترك المغطرات لزم الدور اذ هي مفسدات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط على ما قال الحلواني كما في المحيط [الى المغرب] اي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشامية وغيرهما في البخاري والاختيار وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل اللبل من هنا فقد افطر الصائم) اي اذا وجد الظلمة حساني جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر او صار مغطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم وانما ادى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانطار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى ازل الليل ثم لم يخطر بباله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الغرض قبيله صار ناقضا للنفل الى الغرض لكن لو نوى الغرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما في التمرتاشي

والى انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لرحلف
ان لا يصوم فاصبح صائما ثم انظر حثث لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار للمحارف
عليه لان ما يتركب من اجزاء متجانسة كان للبعض اسم الكل كالماء وفي ايمان المحيطان صوم مائة
مما يتقرب الى الله تعالى والى ان الية لابد ان يتجدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف
سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر روح [ويصح اداء] صوم شهر [رمضان] فان المجموع
علم حذف جزؤه للشهرة كما في الكرمانى [بنية] واقعة [قبل نصف البهار] وهولغة ضوء واسع
ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار [الشرعي]
من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضوة الكبرى فيجعل الشرع ساعة من الليل مع كسري اكثر الاوقات
داخل في النهار فلو نوى عند الضوة اربع ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب
المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة [و] يصح صومه بلا خلاف [بنية
نفل و] يصح [بنية مطلقة] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضانتها على ما في بعض النسخ مما
لا ينبغي مثل نويت الصوم [و] بنية [واجب آخر] كلقضاء والكفارة والنذر فيصير عطف على النفل
والفصل ليس باجنبي ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا
صوم الكفارات والنذور كما في التحفة لكن في المشرع ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب
الا [في سفر] شرعي [او مرض] مبيح للفطر خيف زيادته متلا فانه لا يصح بها عن رمضان بل عما
نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمقتضى بر رمضان وعن كثير من
المشائخ انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول الصحيح وهذا كله
عنده واما عندهما فعن رمضان وان نوى واجبا آخر كما في الكشف [وكذا] اي مثل رمضان
[النفل والنذر المعين] وقته في صحة الاداء بكل من النيات التلت الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس
ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذور وعنه ان المنذور بنية
النفل نفل كما في الزاهدى [الا في الاخير] اي في الاداء بنية واجب آخر فانهما لا يؤديان بها بل هو
يؤدى بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤديان بها اما النفل فمشهور
واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنوى
في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عاملة في قوله في ذلك اليوم وحينئذ
لم يرد على المصنف شيء كما على الهداية (هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر) فانه اراد بالشار اليه رمضان
كما في الكرمانى وغيره [وشرط للقضاء] اي قضاء رمضان والنذر والمغل الفاسد [والكفارة] اي
كفارة رمضان والظهار واليمين والقتل والاحصار والصيد واليقل ومتعة الحج [والنذر المطلق]
غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاخصر (وشرط للدين) [ان يثبت] اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فإن كل صوم يجب في الدمة بلا وقت معلوم لم يجز بنية الا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعا واتهامه محتجب ولا قضاء بانطاره كما في الزاهدي وغيره والتبيين في الاصل كل عمل دبر فيه بالليل كما في المفردات [وان يعين] كلا من هذه الثلاثة فإن غير رمضان من الاوقات منعين للنفل وقال بعضهم ان غيره لجميع الصيامات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التبيين والتعيين كما عثر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد بن روح وقال ابو يوسف رجا انه قاض كما في الكافي [والصوم بنية] مطلقة او بنية النفل [يوم الشك] اي يوما لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او السادي والثلاثون منه بان غم هلاله او الثلاثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم يرا رآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مضحية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء [افضل] بالاتفاق كما في المحيط [لن وافق] من الخواص والعوام [صوما يعتاده] كصوم الخميس او الاثنين او ثلاثة من آخر شهر [و] افضل عند العامة [للخواص] اي العلماء كما في التمرتاشي او الذين يعلمون نيته وهي ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية [ويقصر غيرهم] الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [بعد نصف النهار] العرفي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والوقاية وغيرها فالتقييد بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي الشارع الاصح انه ان صام قبله يومين او ثلاثة فالصوم افضل فان افردته ووافق ما يعتاده فذلك والا فالصوم افضل للعالم ويفتي العامة بالتبلم وفي التمرتاشي قيل ان الافضل الفطر لحديث (من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم) وقيل الصوم لحديث (من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله) وقيل يكره الصوم ويأثم وقيل لا يأثم واجمعوا انه لا يأثم بالفطر [وكره] الصوم [ان نوى] يوم الشك [واجبا] من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهية دون الاول وفي التنفل لو صام عن الكفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بانه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب فتح الكلام ان يقول بعد قوله (وغيره) وان اطلق ما نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي [ولا صوم] لانه لم ينو [لو نوى ان كان الغد] الذي هو يوم الشك واقعا [من رمضان فانا صائم] منه [والا] يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [فلا] اكن صائما اصلا وعن محمد بن روح ينبغي ان يعزم ليلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذموم اصحابنا رحمهم الله اجمع ولو قال فويت ان اصوم غدا انشاء الله تعالى فلا رواية قيل انه صائم احتسانا وقيل ان اراد التعليق بغير صائم والا فصائم كما في الزاهدي [وكره] ان يردد بين صوم رمضان [صوم] غيره [واجبا او نفلا او مطلقا] بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به [فان كان] يوم الشك الذي نوى واجبا او رددا

بين رمضان او غيره [من رمضان يقع عنه] لوجود اصل النية [والا] يكن من رمضان بان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما [فنقل] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشائخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كما في المحيط [ومن رأى] ولو اماما [هلال صوم] اي غرة الصوم وهذا احسن في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر [از] هلال [فطر وحده يصوم] وقال محمد بن سلمة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل دوله فانه يمسك بلا نية الصوم وفي قول ان كان اما ما يأكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رآه رجل ثم دخل مصر واهله صائمون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شيء عليه كما في الزاهدي [وان رد قوله] والحال انه مردود القول لتهمة الفسق اذا كانت السماء متغيمة ولتفردة اذا كانت مضحية وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم و الشهادة لازمة ليلا لئلا يفطر الناس اذا كان عدلا ولو مخدرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة الدرايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهدي والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجزء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول [وان افطر] بعد الرد [قضى ولا كفارة] عليه وفيه اشعار بأنه اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [وقبل خبر عدل] واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافاً للطحاوي كما في المصمرات [ولو] كان ذلك العدل [قنأ] بالكسر عرفاً خلاف المدبوع والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاول ولغة عبد ملك هو و ابوه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [او امرأة] او امة او محدودا في قذف نائباً عنه لا يقبل شهادته [لنصوم] ظرف قبل [مع] نحو [غيم] اي سحاب كالغبار والدخان وقال القاضي انما يقبل اذا قال رأيتني في الصحراء او بين خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط [و شرط مع] نحو [الغيم للفطر] في ظاهر الرواية [نصاب الشهادة] اي شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المنتقى انه يقبل فيه شهادة واحد [و] شرط ايضاً [لفظها] اي الشهادة [والعدالة] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [لا] يشترط [الدعوى] فيه

وفي العدة انه يشترط والاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية [وبلا غيم جمع عظيم] غير مقدر في ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما في الكرمانى فلا يشترط علم اليقين الناشي من المتواتر كما انتبر اليه في المضمرات لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزاد الصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا ينهزم تراطوهم على الكذب وفي الكرمانى عن ابي حفص اربعة آلاف قليل ببشارا وعن خلف خمسمائة قليل ببلخ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلى اماكنه وعن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى والشهادة والعدالة والسرية وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلا غيم مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرؤية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم (من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما أنزل على محمد) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليليلة الماضية وان رآه خلفها فللمستقبله وتفسير القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي ليلية المستقبل كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة رح ان غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدى البلدين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من مذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى وان لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقيل يعتبر كما في المضمرات وحده على ما في السواهر مسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم و بين كل منهما مسيرة شهر [وبعد صوم ثلثين] يوما من رمضان [بقول عدلين] ظرف صوم او حال او صفة [حل الفطر] من يوم الحادي والثلثين سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغيمت السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اضحييت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحية الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا اتصال القضاء به صار حجة فكانهم راؤة [و] بعد صوم ثلثين [بقول عدل] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صاموا يوما آخر سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تغيمت السماء فيهما حل الفطر قال الحلواني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اضحييت في الفطر كما في الذخيرة [والاضحية] اي هلال يومه

من ذي الحجة [كافطر] أي كهلل يومه من شوال في ظاهر الرواية فشرط مع الغيم العذلان مع الشهادة وبلاغيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام .

[فصل * من جامع] من الجماع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان التقاء الختانين موجب للكفارة [او جومع في احد السبيلين] أي القبل والدبر من انصاف حي فالجماع في الدبر موجب للكفارة كما قال وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في الجواهر ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سقطت المرأة بمراة وانزل ماؤما وفيه اشارة الى انه لو طلع العجرو هو موافق ما مسك لم يكفر كما ان جامع ناسيا وعن ابي يوسف رح ان بقي بعد الطلوع كفر وان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتمت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه سقطت الكفارة كما في المحيط رآني انه لو لف ذكره بشرقة مانعة للحرارة لم يكفر كما في المنية والى ان الرجل يجماع المشتهاة كفر كالمرأة بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشائخ كما في التمر تاشي [او اكل ادشرب] سواء نوى من الليل او النهار وفي التوازل اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكشف ولو اصبح غير نازل للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في للنظم [غذاء] هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل عن شيء وهو بالحقيقة الدم وباقي الاخلط كالبازير وعرفا وهو المراد ما من شأنه ان يصير البدل كالسنة واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين الغذاء اذ هو جوهري ارضية لا بد له من مرفق الى الاعضاء سيما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر باكل الحبوب سوى السنة وقيل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يוכל عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع اللوزة الرطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي المنية لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزامدي لو شرب الخمر كفر مع لقضاء والتعزير والسد كما لوزني لاختلاف الاسباب [او ذراء] وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكانور وغيره لكن في المحيط لو اكل ما يتداوى به قصدا وتبعاً لغيره يكفر وما لا فلا وفي الهليلج روايتان [عمدا] أي جماعا او اكلا او شربا قصدا احترازا عن الاكراه والخطاء والنسيان كما يأتي [قضى] ما افسده مما فعل فيه فعلا منها [وكفر] عنه وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد رح وقال ابو يوسف رح انه على الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في التمر تاشي وقيل بين رمضانين وبه اخذ الكرخي والاول الصحيح ولذا لا يكره نقله كما في الراهمدي وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما في السيرة ويستحب المتابع كما في الهداية [كالظاهر] أي تكفيرا كتكفيره بان يعتق رقبة فان لم يستطع فيصوم شهرين ولواء اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين ممكنا كالفطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشية او المسحور والعشاء ليوم كما في السراجية والى

ان السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الخزائن عن نصير بن يحيى
انهما اتفيا بالصوم في الجبائرة رقالا لا نامهم بالاعتاق فانهم ربما يفترون ثم يعتقون و بمجرد التشبيه
لم يرد انه اذا جامع امرأته ليلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الظهار
يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلاثة آلاف يوم وعند
بعضهم لا يخرج عن العهدة وان صام الدهر كله كما في النظم [وهي] اي كفارة الصوم [بافساد اداء
صوم] شهر [رمضان] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او يسقط على
الخلاف وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر للدولى فلا تدخل وعنه يكفيه الاولى وفيه اشعار بانه بافساد رمضانين
لزم كفارتان كما روي عن محمد رح وقال اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقيل بغير
الجماع يكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرغيناني من اكل شهيرة يؤمر بقتله كما في المنية والمتبادر
من الافساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجيم فاستفتي ممن يؤخذ منه الفقه فافتى
بفساد صومه فاكل لم يكفر لان على العامي العمل بفتوى المفتي فهو معذور في ذلك وان اخطأ
المفتي فيه كما في المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن
ابي يوسف رح كفر لان عليه استفتاء فقط لان الحديث قد يترك ظاهرة وينسخ كما في التحفة [لا غير]
اي لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وغيرها [وقضي فقط] فلا يكفر
[ان افطر خطأ] اي ذاكرا للصوم غير قاصد للانطار كما في الكرمانى فلو تمضمض او استنشق فسبق
الماء جوفه وهو ذاكرا للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في
البالغة ملاء الفم لا الغرغرة كما في الزاهدي عن نصير اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا
سب فيه متعمدا كما في المحيط [او] افطر [مكرها] من سلطان او غيره فلو اكره رجلا او امرأة
على الجماع مثلا قضى بلا كفارة عندهم كما لو طارعه لا في الابتداء كما في النظم وذكر في المضمرات
لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى [او] فعل مثل الاكل بعد
الصبح او قبل الغروب [بظن انه] اي وقت هذا الفعل [ليل] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن
قل القدوري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استسباب القضاء وفي لفظ الظن
اشارة الى تجوز التسحر والافطار بالتسحر وقيل لا يتحري في الافطار والى انه لو شك في الفجر فاكل
لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كما في المحيط والى انه لو تيقن انه
ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في فاضيلان والى انه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول
وختلف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل المشئى و ظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان
عدلا صدقه كما في الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلثين ظانين انه يوم
العيد وهو غيره لم يكفر كما في المنية [او] ان [وصل دواء] ونحوه مما فيه صلاح البدن [الى جوفه]

و هو ذاكر لصومه [او دماغه] بالكسر فلو اقطر في اذنه دهن فسد صومه ومحمد رح لم يذكر الوصول الى الدماغ فاختلفوا انه شرط ام لا حتى اذا غاب الدهن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع العقنة في الاستنجاء واذا اقطر في الاحليل لا يفسد وعنه اذا بلغ السوف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنية وظاهرة ان الرطب واليابس منه سواء كما هو رأى اكثر المشائخ فلو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمح فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه لكن اذا نقل السهم الى جانب آخر ادخل حيزا الى جوفه من جائفة او ابتلع حصاة او غيب خشبة في دبره فمفسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسا او غرط في الماء اكل في الزاهدي وجوف الانسان بطنه [من غير المسام] فلو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما يائي وما وصل من السلق مستثنى منه والمسام بفتح الاول وتشديد الاخر منافذ الجسم كما في المغرب والصباح والقاموس وغيرها فمن خفف الميم جعل اسم مكان من السوم بمعنى المرور فقد صنف فهي جمع الواحد المقدار والمحقق من السم بالضم وهو الثقب مثل محاسن وحسن [او ابتلع حصاة] ونحوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله وهو ذاكر لصومه سواء كان اقل من الحمصة او اكثر لكن في النظم لو اعتاد اكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الحصاة مثلا مرارا لاجل المعصية كفر زجرا وعليه القتوى وفي الزاهدي لو اكل الطين الذي يوكل تفكها فعن محمد رح لا كفارة فيه الا ان مشائخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي يوسف رح لا كفارة في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزق به اختلف المشائخ ولو ابتلع فستقا مشقوق الراس كفر وقيل انما يكفر بالملح والقستق الرطب [او ثقياً] اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكلف حال كونه [ملاء فيه] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بسرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيعين واما عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في الاختيار وذكر في المحيط لوقثياً قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل باختياره وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف رح اذا كان بغتيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف رح لكنه غير مفسد عند هذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ولا] يقضى [ان] غلبه [القى] اي خرج ما في جوفه بلا تكلف وملاء فيه [او افطر] بالجمع او الاكل او غيرهما [ناسبا] اي قاصدا للانطار غير ذاكر المصوم نفلا كان او فرضا وقال مالك انه مفسد للقرض لا للنفل كما في

المهية وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيقضي كما في النظم وقيل جماع الناسي مفسد
 والصحيح خلافه كما في التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعدها سواء فلو اكل اول النهار ثم نوى
 في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما ياكل ناسبا يخبره اذا كان شابا والا فلا
 كما في الزاهدي والاولى ان يقضي اذا افطر ناسيا كما في الخزانة [اراحتلم] اي رأى نوما مخصوصا
 في نهاره [اربظر] مرة او اكثر الى امرأة او صبي بشهوة ارتفكر [فانزل] في الصور [اودخل غبار]
 من الطاحونة او غيرها كما في الخزانة [او دخان او ذباب في حلقه] فلو ابتلع الذباب قصدا فسد كما لو
 وقع ثلجة او مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا
 وجد في حلقه لم يفطر كما في المحيط [ولو وطى بهيمة] اي ذات اربع من الحيوانات [او ميتة او] وطى
 [في غير فرج] كما اذا فخذ [او قبل او لمس] اي مس البشرة بلا حائل [ان انزل قضى] بلا كفارة
 وقيل لا قضاء برطي البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه
 والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل
 والمس سواء والى انه لو خرج بالمس مذني لم يفسد وقيل لو خرج ذا دفع فسد ولو مسها من وراء
 الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا
 قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم (ناكح اليد ملعون)
 ولتسكينها يرجى ان لا ياثم كما في الكرمانى [ولا يفسد] الصوم عند بعض المشائخ [باكل] اي
 بابتلاع [ما استقر بين اسنانه] من الغذاء او الدواء حال كونه [اقل من] قدر [الحمصة] بكسر
 الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسرها فلو اكل قدرها او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدبوسي المفسد
 بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبارة محمد رح (اذا كان بين اسنانه شيء فدخل جوفه وهو كاره له
 لم يفسد) كما في الذخيرة [الا اذا اخرجه] اي الاقل باللسان او اليد او الخلال [من فيه] ثم اكل فانه
 مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت في
 فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كانت لقمة عيرة والا فان اخرجت فكفر ان لم تبرد والا فلقضاء
 وقبل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا قبله
 ببزاقه ثم ادخله في فيه ثم اخرجه لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في المنية والى انه لو اكل
 ما اخرج من بين اسنانه بالخلال جاز واما باللسان فالا حسن ان ياكله كما في البستان [ولا] يفسد
 [باكل سمسة] واحدة اخذها من الخارج [مضغا] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان
 مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ووجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة
 والى انه فسد باكل الماش والعوس والجوارس والارز لكن في الزاهدي انه غير مفسد [وعود
 القمى يفسد] الصوم مع تذكره عند ابي يوسف رح [ان كثر] اي ملاه فاه ولا يفسد عند محمد رح

وهو الصحيح كما في النهاية [و] يفسد [عند محمد روح ان اعيد] سواء كان قليلا او كثيرا و
يفسد عند ابي يوسف روح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عود القليل اتفاقا كما
يفسد اعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم و الا فلا يفسد كما في التتفة [وكرة الذوق] اي ذوق
مغطر من غذاء او دواء في صوم وقيل في القرض كما في المحيط [و] كرة [مضغ شئ] منه [الاطعام
صبي] او زوج او نسوة [ضرورة] بان لا يجد من يمضغ او نحو ذلك والا فيكرة وقيل لا يكرة مطلقا
وبان يكون الزوج سعي الخلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكرة الذوق والكلام مشير
الى ان المضمضة والاستنشاق بغير الوضوء يكرة لا الاستنقاع والاعتسال وصب الماء على الرأس والتلفف
بالثوب المبلول وعنه انه يكرة الكل في الزاهدي والى انه يكرة ادخال الماء في القم ثم اخراجه كما في قاضيان
[و] كرة [القبلة ان خاف] الوقوع في الرقاع ازال انزال وفيه رمز الى انه يكرة ان يمضغ الشقة على
ماروي عنه كما في الظهيرية والى انه يكرة المباشرة الفاحشة وكذا العانقة والمصافحة على ما روي عنه
كما في الذخيرة [ولا] يكرة [السراك] اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للقرض او النقل
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صباحا او رداحا وهذا عندنا وقيل يكرة في وضوء النقل كما في الزاهدي
وغيره [والكل] اي استعمال الكل ويجوز ضم الكف وفيه اشعار بانه لا باس للنساء غير الصائمات
بالاكتمال وكذا للرجال بالكل الاسود للتدليز دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصبرات انه
لا باس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام (من اكتحل يوم عاشورا لم ترمد عيناه ابدا)
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتحل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه اوبه ليقر عينيه بالنظر اليه رضي الله
تعالى عنه وعن ابيه و السلام على جده ولعله من مفترقات الروافض فان الغالي من الفساق
لم يقع عنه مثل هذه الافعال [وشيخ] جاوز عمره خمسين [فان] سمي به لفناء قواه او للقرب منه
[عجز عن الصوم] لزيادة الايضاح فان الشيخ الغاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب الهرم ويزداد
كل يوم الى ان يموت كما في المحيط و الكرمانى وفيه وفي حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال
ويؤس عنه في الاستقبال [افطر و اطعم] تمليك او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة
و التملك بخلاف ما بلفظ الاداء والايان فانه للتمليك كما في المصبرات وغيره فيشكل ما في التواريخ
(انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكرتم التملك والافلاحة) ويؤيد الاشكال ما في الزاهدي من
ابي يوسف روح انه اذا غداهم او عشاهم لم يجز لان الاباحة لا ينهي عن التملك والقديرة مبنية عنه
[لكل يوم] افطر فيه [مسكينا] اي مصروفا من المصارف كما اشرنا اليه [كالفطرة] نصف صاع من
بر او زبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا و
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف روح روايتان والاطلاق مشير الى
ان له ان يقدي ازل رمضان مرة كما في النية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الفهرد الى ان رقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمهاتشي [ويقتضى] ما انطرد اطعم [ان قدر]
 على الصوم لانه يشترط لجوار الخلف درام العجز [وحامل] اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن
 [او مرضع] اي ذات ارضاع اي التي لها ولد رضيع [خافت] كلواحدة الضرر بالاجتهادها او بقول
 طبيب حاذق مسلم [على نفسها او ولدها] المخصوص بالمرضع التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع
 لم يجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظئير فانه واجب عليها بعقد الاجارة كما في الكرماني وعن
 اسمعيل المتكلم ان الظئير المستأجرة كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان
 لم يوجد غيرها مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الداء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى
 ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف التبخار ضعفاً خبز نصف النهار فقط وان
 لم يكف اجرتة فلو اتعب نفسه حتى اجتهد العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الشرائع
 ان الحر الخادم او العبد ازال الذاهب بسد النهر او كونه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحرة
 او امة ضعفت للطبع او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زيادة مرضه] الكائن او
 امتداد او رجوع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن
 له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابة الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الائمة
 من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز الى انه لو زل المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في
 الزامه والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختيسار [والمسافر] الذي له قصر الصلوة ،
 [انطرد] اي اباح افطار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر عذرهم وقال الناجري يفترض
 على الحامل الافطار في آخر النهار وبيح في اوله واطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه
 او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما
 لو مرض بعده صائماً كان في المنية وعن ابي حنيفة رح لو اصبح المريض صائماً ثم صح ثم افطر لم يكفر
 كما في الظهيرية [وقصروا] ما افطروا قبل رمضان آخر او بعده [بلا فدية] اسم من الفداء بمعنى البدل
 الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كما في الكشف [وصوم سفر لا يضره احب] اذا لم يفطر عامة
 رفاقه والا فالافطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا
 اجهد كما في قاضيهان [وان صح] المريض الحقيقي او الكمي كالحامل والمرضع والسائض والنفساء
 وغيرهم [او اقام] المسافر [ثم مات] الصحيح او المقيم [فدى وارثه ما فات] اي رجب عليه ان يؤدي فدية
 ما فات عنه من ايام الصيام كالقطرة عينا او قيمة [ان عاش بعده] اي امكن حياً بعد الصحة والاقامة
 [بقدره] اي بقدر ما فات فلو فات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام مثلاً وعاش بعده خمسة ايام
 بلا قضاء ادّى وارثه فدية صوم خمسة ايام [والا] يعيش بعد بقدره بل اقل [فيقدره ما] اي فيقدره
 بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو فات خمسة وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحاوي رحمه وقال انه

قول محمد رح واما قرلها فالوصية بخمسة والاستجابي حر والخلاف هكذا (لو عاش اقل مما فات
 فان صام فيما عاش فلا شيء عليه عندهم وان فرط ولم يصم اصلا فكذا عند محمد رح وقال عليه
 الوصية بكل ما فات) والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بانه لو كان المريض لم يصح
 فلا شيء عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فعليه القدية لكل يوم من المرض كما مر من
 الكرمانى وقال صاحب المحيط انه شيء يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنهية مما عاش
 لما سميت ان اداء الواجب لم يجز فيها [وشرط] لوجوب الفداء على الوارث [الايصاء به] بشرطه
 [ونفل] وجوز الايصاء من التنعيز [من التلث] اي ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن الكل
 والمتبادر من هذا الكلام ان الايصاء واجب عليه ان كان له مال كما في النية وغيرها [وفدية كل صلوة]
 مكتوبة او واجبة كالترد من السنة فالحا في سعة من الترك [كصوم يوم] اي كفديته وقيل فدية
 صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الشزاة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار
 وعامة المشائخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الكرمانى والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة
 واليه ذهب البلخي كما في قاضيان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلورود النص
 واما في الصلوة فلعموم الفضل ولذا قال محمد رح انه يجزئها انشاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى
 انه لو فرط في ادائها باطاعة النفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره وادعى بالفداء لم يجز
 . لكن في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بفدائيهما وتبرع وارثه جاز
 وقال محمد رح انه اجزئ انشاء الله تعالى وفي الزاهدي قيل انه لم يجزئ الصوم وفي التحقيق
 قيل لم يجزئ الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يفدي قبل الدفن
 وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمره اثنا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع لباقي من العمر
 الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان التلث واقيا بالقدية والا فيدفع اليه ما يملكه فيقبضه
 ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم وثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا
 استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم
 كذا لفلان بن فلان بن فلان المتوفى ويقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى
 فقير جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به
 وبه يفتى كما في ايمان الصغرى [وعبادة غيره لا يجزيه] اي صوم الوارث وغيره للميت وصلواتهما
 له لا يكفي فالاضافة للعهد فلا يرد ان الزكاة والسج والكفارة مجزئة بخلاف وعن عصام ومحمد
 بن سلمة رض ان غيره صام او اطعم عنه احتياطا لان السنة وردت بهما ولو لم نأخذ بهما لضرب من
 الاحتياط كما في المحيط وذكر في الزاهدي عن عصام وابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلواته [ويلزم
 النفل] اي اتمام صوم النفل [بالشروع] اي بشروع غير مظنون انه عليه والا لا يارزعه كما في الصلوة

وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما يأتي [الا في الايام المنهية] اي في المنهي الصوم فيها فيجعل الايام
 منهية لعلاقة الحلول [اي يوم القطر] يوم [الاضحي مع ثلاثة] من الايام [بعده] اي الاضحي تسمى
 تلك الثلاثة بالتشريق والاحسن اي العيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشرع فيه فبالافساد
 لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدي وغيره انه لا يلزم
 بالشرع عنده خلافا لهما وانما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم يكن بمثل
 تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومتتابعاً عند ابي يوسف رح وعن
 الحسن لا يكره مطلقاً كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان المتتابع افضل ام التفرق وقال الحلواني
 يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياما كما في المضمرات وذكر في النظم انه يستحب التفرق في كل
 اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة
 منفرداً وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز اذا لم يوافق ما اعتاده واختار
 ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف رح كما في
 المحيط ومنها صوم الرصال اي صوم يومين او ثلاثة بلا افطار كما في المضمرات ومنها صوم ايام البيض
 فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع
 عشر كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين والخميس كما في المحيط [وصح
 النذر فيها] اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم لله يوم النحر او غدا وكان الغد
 يوم النحر او بالتبعية مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابداد عنه انه لا يصح النذر
 فيها [لكن افطر] لكرهية الصوم [وقضى] في ايام آخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكيناً كما في
 الفطرة وعن محمد رح اوصى بالاطعام [وان صام صح] وخرج عن عهده وفيه اشعار بانه لو نذر
 صوم الاضحي وافطر وقضى يوم الفطر صح كما في الزاهدي وبانه لو صام فيها عن واجب آخر كلقضاء
 والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل اذاه ناقصاً كما في المضمرات [ويفطر] النفل اباحة [بعذر
 ضيافة ثم يقضي] الفطر سواء كان ضيفاً او مضيفاً ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف
 والضيافة مشعر بان غيرها ليس بعذر مبيح واما هي فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها عذر كما في
 الكافي وينبغي ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر
 ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سراً وقال ابو الليث ان كان الافطار لسرور مسلم فمباح والا فلا
 كما في النظم والصحيح انه ان تأذى الداعي بترك الافطار يفطر والا فلا وقال الحلواني الاحسن انه
 ان يثق من نفسه القضاء يفطر والا فلا وقال خلف انه لا يفطر وان حلف بالطلاق وينبغي ان يكون
 منه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى ان لا يفطر بلا عذر كما روي
 ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيخين انه يباح واختلف فيه المتأخرون

والاول المأخوذ كما في نكاح الكافي و الى ان غير النقل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رح
ان صوم القضاء والكفارة والنذر يقطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه
عقوب احد الوالدين كما في الزاهدي [ويملك ببقية يومه] وجوبا او استحبابا والاول الصحيح لسبق
الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لفاعل يملك مما يأتي من قوله [مسافر قدم] اي جاء من السفر
و نوى الإقامة في محلها بعد الطلوع [وحائض] او نفساء [طهرت] بعد الطلوع او معه او قبله
على الاقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل والتسريمة و في النهاية قيل ياكل الحائض سرا
وقبل هي والمسافر والمريض جهرا [وصبي] او صبية [بلغ] في بعض اليوم [وكافر] مرتد او غيره
[اسلم] فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يومر بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار
بانه يملك بالطريق الاولى من انظر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وظهر رمضانته كما
في قاضينان [ولا يقصي] ذلك اليوم [هذان] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم ولو عند
الضروة وعن ابي يوسف رح انهما قضيا اذا صاراهلين عندهما وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون
في بعض النهار فلو لم يفطرا فيه و نورا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لانعدام الاهلية في
اوله الا المسافر فانه يجزئه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدما فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي
القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء السائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويومر الصبي
بالصوم اذا اطاقه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد رح انه يؤدب حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن
عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي [ويتم]
وينبغي ان لا يفطر [مقيم] صائم [سافر] بعيد الصبح [ولو انظر] وان كره [لا كفارة] عليه
الاحسن لم يكفر فان جواب لو ماض وخالف الزمخشري السلف في تجوز الاسمية و يجوز ان يقال
ان لو جمعني ان وح يصح ان يكون السواب اسمية بلا فاء كما في المغني [و جنون كل الشهر] مما يمكن
ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر [مسقط] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر
من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [لا] يسقطه جنون
[البعض] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه
لم يلزمه قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كما في المحيط وغيره و من الظن ان في التحقيق اناقته
في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي
والطارى فلو بلغ مجنوننا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي وعن محمد رح انه لم يلزم كما في المحيط
وذكر في الزاهدي المعتبر في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون [وان اغمي عليه اياما] اي ثلثين
يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [قضاها] اي قضى تلك الايام [الا يوما نواه] في وقتها
كما اذا افاق قبل الزوال او اغمي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه أحب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر أو سافر لزوم القضاء كما في المحيط وأعلم أنه قال ابن عبد البر أن أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السجود صحاح متواترة كما في فتح الباري وذكر في الزاهدي أنه قال من سنن الصوم التسحر وتأخير و تعجيل الإفطار ويستحب الإفطار قبل الصلوة ومن السنة أن يقول عنده (اللهم لك صمت و بك آمنت و عليك تركت و على رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نويت فأغفر لي ما قدمت و ما أخرت) *

[فصل * الاعتكاف] لغة اللبث من العكف أي الحبس أو من العكوف أي الإقامة كما

في الكرمانى و شريعة على ضربين سنة و واجب و باللام إشارة إلى الأول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير راجبة بقرينة قوله [سنة مؤكدة] مطلقا و قيل في العشر الأخير من رمضان و أما في غيره مستحب كما في بيان الأحكام و قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لاساءوا و قيل سنة لا يائمه تاركه و قيل مستحب كما في الزاهدي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك و قضائه في شوال حين تركه كما في المصنوعات و الكلام مشير إلى أن أقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و عنه أنه يوم فعلي الأول لا يقضي إذا أفسده و على الثاني يقضي لأن اعتكاف النفل لازم الاتمام و إلى أن الصوم ليس بشرط و هو ظاهر الرواية كما في النهاية و إلى أنه يجوز أن يعتكف ليلا كما في النظم و إلى أنه يجوز في كل مسجد و عن أبي يوسف رح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه إيماء إلى أنه لا يجوز في ظاهر الرواية إلا في مسجد جماعة كالواجب ثم أشار إلى القسم الثاني من الواجب بقرينة الصوم و القضاء و غيرهما من الأحكام الآتية فقال [و هو] أي الاعتكاف الواجب بالندب على طريق الاستخدام [لبث صائم] أي قرارة و فيه رمز إلى أنه تعريف اعتكاف الذكر و أما تعريف اعتكاف الأنثى فسيأتي و إلى أن الصوم شرط أو ركن كما في التحفة و الصوم شامل لغير الفرض ففي المباح من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف و في الخزانة أنه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و إلى أنه لا يصح النذر باعتكاف الليل و عن أبي يوسف رح أنه يجوز فإن عمر رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد أمره صلى الله عليه وسلم بإيفائه كما في النظم [في مسجد جماعة] أي يقوم فيه جماعة و لم مرة في يوم كما أشار إليه الكرمانى و عن أبي حنيفة رح أنه لا يصح إلا فيما تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح أنه يصح فيما أذن و أقيم فلا يصح عند الحيض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي أن لا يصح في مصلى العيد و الجنازة و في المصنوعات الأفضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثراهلها [بنية] أي بنية اللبث و الأولى أن يكون الضمير للجواب ليشعر بأن اللبث للعبادة له تعالى و فيه إشعار بأنه لا يجب بمجرد الشروع فيه و عن أبي حنيفة رح أنه يجب به كما في الظهيرية و بأنه يجب بمجرد قصد القلب و النذر واجب على النفس مما

ليس عليها بالقرول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وعبرهما [زاقله] اي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كنز الروس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي [فيقضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايضاء [ولا يخرج] من يعتكف لواجب ليلا او نهارا [منه] اي من المسجد وسطحه كداخله [الا لاجبة الانسان] اي لما فيه ضرورة كداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في النظم وكالشرف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكاجابة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يتوضأ في المسجد او عرصته خلافا لمحمد رح كما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم السوانح كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفصيل فال [او] الا [للجمعة] من قرب من الجامع منزله [بعد الزوال ومن بعد منه منزله] اي معتكفه [فوقتا] يخرج [يدركها] اي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعا او ستا سنة وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تراخ والعيدين كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعيادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنازة الا اذا استثنى عن نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن للميت من يقوم بامرته كما في الزاهدي [ولا يفسد] الاعتكاف [بمكه] اي المعتكف في الجامع [اكثر منه] اي من وقت يصلي فيه الفرض والسنة ولو يوما و ليلة [فان خرج عنه] الناذر ولو بالنسيان [ساعة] عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كما في الخلاصة [بلا عذر] اي حاجة الانسان [فسد] اعتكافه [وياكل ويشرب وينام] ويطبخ ويدهن ويزوج وبخلع [ويبيع ويشترى] لاجته الاصلية لا للتجارة فانه مكروه [فيه] اي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه على ما قالوا كما في الهداية وفيه إشارة الى انه لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الافعال فيه [غيره] اي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهدي لغيره الصوم فيه ولو مقيما مضطجعا رجلاه الى القبلة [ولا يصمت] اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كما في الكرمانى او يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بشير] اي بما لائمه فيه فان حرمة التكلم بالشئ في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [ويبطله] اي الاعتكاف [الوطي]

في القبل او الدبر [ولو] وطى [ليلا او ناسيا] وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله [و] يبطله [وطئه في غير فرج] من الانسان كالتعجيل [او قبلة او لمس] كالمباشرة [ان انزل] وفيه رمز الى انه لو نظر فانزل لم يبطل كما في المحيط [و الا] ينزل [فلا] يبطله [وان حرم] هذا الفعل عليه [والمرأة تعتكف] باذن زوجها لا غير [في بيتها] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حبيها والى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجده ولا ياتيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي و لو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر [ولو] نذرت اعتكاف عشر استقبلت لامكان التتابع كما في الزاهدي [نذر] بلا نية الليالي [اعتكاف ايام] مفعول نذرو الجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جوزوا حذفه ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [لزمه] فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المنذور عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلوة الجنابة و عيادة المريض لانها واجبة ولا بالوضوء وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه (عليه السلام) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في المنية [بلياليها] المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلا من الايام والليالي يستتبع ما بازائه من الليالي والايام باتفاق الروايات [ولاء] اي متتابعاً [وان لم يشترط] الولاء [وفي] نذر اعتكاف [يوميين] بلا نية ليلتهما لزمه [بليتهما] ولاء وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح في الليلتين لا يلزمه شيء وفي اليوميين لزمه الليلة المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحبابا لا وجوبا كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا اليومان كما في قاضيان [و صح] في نذر ايام او يوميين [نية النهار خاصة] لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال او ليلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزمه شيء والى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم لتلثين يوما وليلة والى انه صح نذر يوم فدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفرادا منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حالا من النية لا من النهار كما ظن اذ التأمث يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده وفراغ باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحبه الصلوة والسلام والله اعلم *

* [كتاب الحج] *

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المنهضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقدمه على النكاح [والسج] لغة القصد الى شئ وشرعة القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نجل والفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان السج الاكبر حج الاسلام والسج الاصغر العمرة كما في التنف فلم يكن العنوانان من التخصيص في شئ [فرض] السج الاكبر [على حر مسلم مكلف] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يترك قبد مسلم لان المكلف يغني عنه [صحيح] من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فيلزم الاحتياج عندهما خلافا له فلو كان صحيحا ثم صار زمنا لزمه الاحتياج بلا خلاف [بصير] فلا يفرض عنده على العصي وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القدوري ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشائخ فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الابطاء لا على الاول كما في النهاية [له زاد] اي نفقة وسط وهو في الاصل الدخر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات [وراحلة] اي ما يملكه وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل لبعير القوي على الاسفار والاحمال ويستوي الذكور والانثى والتاء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحلة كما في فاضيلشان وكذا لو استاجر اثنان بعيرا ثم ركب كل منهما فرسا كما في الزاهدي والى انه يتنوط الملك او الاستيجار فيهما فلا يفرض بااحتيمهما ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين في حق الافاقى واما في غيره فالشرط فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلدة فان ملكهما قبله فلا ياتم بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما [فضلا] اي فضل الزاد والراحلة ويحتمل ان يكون مصدر يفضلان [عما لا بد منه] اي من حاجته الاصلية كما مرقى الفطرة [وعن نفقة] وسط [عياله] اي الذين عليه اسباب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعيال بالكسر جمع العيل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام [الى حين عودة] الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابن عبد الله

ان المحرم شرط الوحوب و لا مشائخ فيه خلاف كل من الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على
الامرء الصحيح الروح بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتقي و يكره له ذلك
ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ان كان بينهما] اي بين مكان المرأة [وبين مكة] مشروطة
من تمسكت العظم اي خرجت منه و تكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات
و انما ذكر الحرام لاحتمال معنى الوصفية بالاسمية [مسيرة سفر] اي مسافة ثلثة ايام ولما فيها
وفيها اشارة الى انها لا تسافر بلا محرم الا الى ما دون السفر كما في الكافي [في العمر] بسكون الميم
و ضمها اسم لمدة عمارة البدن بالسيرة [مرة] واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض [على الفور]
في اصح الروايتين عن ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح و قال محمد رح على التراخي كما في
المحيط و الاول المختار كما في السراجية و لذا سقط عدالته بتأخيرها كما في التمرتاشي و الفور لغة الغليان
ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب و قال ابن الاثير فور كل شيء اوله
و شريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه و التراخي لغة التباعد و شرعا جواز تأخير الفعل عن
الاول الى ظن الفوت فيشتمل العمر و المراد من الفور ان يتعين اشهر الحج من العام الاول
للاداء فياثم عند الشينين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى ولو في آخر عمره فانه رافع
للائم بلا خلاف و من التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند محمد رح لكن
يشترط سلامة العاقبة كما نقل عنه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة
لبناء شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يحل التأخير عن هذه العام عند محمد رح لم يجز للمفتي
ان يجزم بالتحليل والتبريم والصحيح ما قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا يائثم عند محمد
رح بالتأخير اذا مات فجأة و اما اذا ظن الموت بالامارات فياثم بالفوت لان العمل بدليل
القلب واجب عند فقدان غيره وكذا في الكشف لكن في الزمدي لو وجب عليه الحج
وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط عن الحائض قبل خروج الوقت
وقيل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا افتقر بعد اليسار و ان فرط حتى اتلف ماله يبعه ان
يستقرض فيسج و ان مات قبل قضاء القرض يرجى ان لا يواخذ به اذا عزم على القضاء وفي
التمرتاشي عن ابي يوسف رح لزمه الاستقراض ولو حج الفقير ثم امتنع لم يسج ثانيا لان شرط
الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكبي لكن في
النواذر انه يسج ثانيا [ولو اجرم] من ميثقات [صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى] كل منهما ملو
احرامه و اتم اعمال الحج [لم يؤد فرضه] اي الصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام فلا ينقلب
فرضا [ولو جدد الصبي البالغ] قبل الطواف والوقوف [احرامه] بان يرجع الى ميثقات من المواقيت
و يجدد التلبية بالسج [للفرض صح] ذلك التحديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما ملو

رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه [لا العبد] اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه لاهلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالانتماء وفيه اشعار بان المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لو جدد الاحرام اداها كما في المضمرات [وفرضه] اي فرض الحج الاعم من الشرط والركن [الاحرام] لغة المنع كما قال ابن الاثير وشرعا تحريم اشياء واجباب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره [والوقوف] اي التضرع ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر السر [بعرفة] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصباح انها شبيهة بمولد لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع اسمعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة [وطواف الزيارة] ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزياره مصدر زرت فلانا اي لقيته بزوري بالفتح اي قصدت زوره وهو اعلى الصدر كما في المفردات والاضافة بادني ملابسة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات فالكمل ركن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنايات المضمرات وفي تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يفسد الحج بالوقاع قبله [وواجبه] اي الحج وهو ما بتركه الدم [وقوف جمع] اي الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يسفر جدا وهو كالمزدلفة اسم لمبعة على سبعة اميال من مكة شرقيا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحواء عليهما السلام [والسعي] اي سعي سبع مرات [بين] اعلى [الصفا] بالقصر [و] اعلى [المروة] فيفيد ان صعودهما واجب كما في شرح التاويلات والتنفي لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما ان لا يجب الا المشي لا غير في بطن الوادي والثاني ان يسن السعي في بطن الوادي كما سيحجج وهما جبلان شرقيان الاول مائل الى جنوب الببت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبعمئة ذراع والسعي مأنة ذراع واثنى عشر ذراعا [ورمي الجمار] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهي ثلثة مواضع من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما يحجج وانما سمي بالجمار كما بالجمرات لعلاقة الحبل [وطواف الصدر] ويسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي التنف انه سنة فالصدر بفنختين رجوع المسافر من مقصده والشاربة من مورده والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه [للافاني] اي الخارج من المواقيت فلم يجب على السلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف رح اني احببه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاني بالمد منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب افقي كما في المغرب والتهذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب

رده في النعمة الى الواحد فعن سيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو انعام كما في الفائق
 وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قال الرازي رومي ولو سلم انها للنسبة فالرد
 غير واجب فانهم ارادوا بالافق الخارجين وبالاتفاق الخارجي وهذا معنى آخر له لورد الى الاتفاق
 لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشف عن النزمشري [والخلق] اي قطع شعر
 الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والازل ان يقال والاخلد ليشمل التقصير ايضا
 والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في الضمرات وذكر في النظم للمفرد ثمة عشر فعلا وللقارن
 مئة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا
 من اشواط الزيارة واجب [وغيرهما] من الفرائض التلت والواجبات [سنن] تاركها مسيى وهي
 الثيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في التنف والرمل في التلثة الاول من اشواط الطواف والسعي
 في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة منها وبجمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر
 معرفة باذان واقامتين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامة كما في النظم والبواقي من الاغتسال
 قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [و] غير ذلك [آداب] تاركها غير مسيى كما في شرح الطحاوي
 [واشهره] اي الحج [شوال وذو القعدة] بالكسر والسكون [وعشر ذى الحجة] بالكسر وقال
 الجوهري انها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس
 الا ان المطرزي قال الفتح لم يسمع وظاهرة يدل على انه عشر ليال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح
 في الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني وابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج وتموته
 انه ان احرم يوم النحر الحج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه
 لانه اذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في قوله اشهره تسامحا او مجازا حيث جعل
 بعض الشهر شهرا وما في الكشف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر
 لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجوح لا يليق بفصاحة القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة
 الى انه لو ملك المراد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستهلك لم يجب عليه الحج كما في المحيط والى انه
 لا يسئل شيء من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والخلق
 وطواف الزيارة وغيرها بعدها لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا
 اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يستحسنون ويقعدون عن الحرج و
 وينتقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لابن منه خمسة يوم
 عرفة وايام النحر والتشريق [وكرهه] كراهة تحريم [احرامه] اي المحرم [له] اي للحج [قبتها]
 اي الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن
 من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند ابني يوسف رح وفي كلامه اشعار

بأنه لا يكره الاحرام في ارائل الاشهر ولا في غيرها الا اذا اخر بحيث يغترب الوقوف بعرفة كما اذا احرمت يوم النحر فانه لا ينعقد الحج لغوات اقرى اركانه [والعمرة] اسم من الاعتماد لغة القصد الى مكان عامر كما في المغرب او الزيارة التي فيها عمارة الود كما في المفردات و شريعة افعال مخصوصة [سنة] مركبة وقيل واجبة كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي [وهي طواف] للبيت [وسعي] بين الصفا والمروة فليس سواهما ركن فالاحرام والحلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والحلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب تاركها مسييء [وجازت] العمرة [في كل السنة] مرة او اكثر واجتنب فيها ما في الحج و اذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح الروايات و اذا حلق يخرج عن احرامها كما في فاضيلان [وكرهت] العمرة وصحت في [يوم عرفة] و اربعة بعدها [من ايام النحر والتشريق] وعن ابي يوسف رج لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الاولي التأخير عن هذه الايام اذا احرمت بها في غيرها و اما اذا احرمت فيها فيرفضها كما في المحيط [وميقات المدني] اي مبدأ احرام اهل المدينة و من سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن الحجر انه صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه ستفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعيروا للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرمانى والمدنى كالمدينى منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم [ذو الخليفة] على الصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة و اما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها [و] ميقات [العراقي] و الخراساني و اهل ما وراء النهر والعراق بالكسر بلاد يذكر و يؤثث معرب ايران شهر يشهر وهو موضع الملوك كما في الازاهير [ذات عرق] بالكسر ارض سبخة على ستة و اربعين ميلا من مكة و انما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق [و] ميقات [الشامي] و المصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والياثين والنسبة او بالمد والياثين اذ الياء الواحدة وحذف الاخرى كما في الرضي [جحفة] بضم الجيم وسكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا فيها فاجحفهم السيل اي استاصلهم و اهل مصر تركها لان الى رائغ بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه لا ينزلها احد الا سم كما في فتح الباري [والنجدي] و من سلك هذا الطريق والنجدي اسم لعشرة مواضع مرتفعة بين اليمن والتهامة و هما اعلاها والعراق والشام اسفلها و اولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [قرن] بالتحريك كما في الصحاح وفيه انه بالسكون و هو جبل مشرف على عرفات كما في الغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق و الساكن الجبل و هو على مرحلتين من مكة كما في فتح الباري [و اليمنى] و التهامي وغيرهما [يلحلم] بفتح الياء

واللّامين وسكون الميم ويقال ان اصله الميم بالهمزة والياء تمثيل وحكي يصرم وهو مكان على
مرحلتين من مكة وهذه المواقيت كالتحديد فيعلم جنوبي ويقابله ذوالحليفة وقرن شرقي ويقابله
البحينة واما ذات عرق فيعادي قرن ولا يخلو بقعة من البقاع الا ان يساوي ميقاتا منها كما في فتح
الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق مسلك واما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يساوي ميقاتا
من هذه المواقيت كما في الاختيار [وحرم باخير الاحرام عنها] اي عن هذه المواقيت [لمن قصد] من
الافاق واليمني والشمالي والمكي الخارجين للتجارة او غيرهما [دخول مكة] للحج او العمرة او التجارة
او التوطن او غيرها وان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بان له لو قصد
دخول بعثان بني عامر او غيره من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعن ابي يوسف رح
انه شرط نية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهدي وغيره [لا] يحرم [انتقد] اي تقديم الاحرام
على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر والافضل من ذرية امله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص
وعن ابي حنيفة رح هذا اذا امن ان لا يقع في مظهر الاحرام وعن محمد رح هذا اذا كان اهل
ما يجمع وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط [وحل لامل داخلها] اي داخل هذه المواقيت ويدخل
فيه املها [دخول مكة] لاجبة لا للنسك [غير محرم وميقاته] اي ميقات اهل داخلها للحج والعمرة
[الحل] بالكسر هو ما بين المواقيت والحرم لا الحل الذي هو خارج المواقيت [و] الميقات [لمن]
استقر [بمكة] والحرم [للحج] فجاز ان يصرموا من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب الشرق
ستة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب أربعة وعشرون كذا في
الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المضمرات او اربعة فانه التعيم وقيل انه
ليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [و] لمن بمكة [للعمرة الحل] من اي مكان
شاء منه واقربه التعيم كما في المحيط [ومن شاء] من الحاج او المعتمر [احرامه] قص شارب
واظفاره وعانته [ثم تروضا والغسل] للتنظيف حتى يومه السائض [احب] وفيه اشعار باستحباب
الكل كما في الاختيار [ولبس ازارا] بلا عقد حبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان [ورواء]
من الكتف فيستر به الكتف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى ويأتي على كتفه الا يصر
و يبقى الايمن مكشورا الا ان الاول اولى كما في عدة النساءك لصاحب النهاية وهذا اذا وجد والا
فيشق سراويله ويتأزر به ارقميصه ويرتدي به كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل
والتنبان والقميص كما ياتي ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كميه كما في النظم والى ان
السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستعمره جاز كما في الاختيار [طائرين]
بالغسل او البدة وفي الاختيار ان للشرب الجديس الابيض افضل [وتطيب] اي استعمال عيناها
رائحة طيبة ان وجلها استحبابا وعن محمد رح انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام والاول الصحيح

كافي المحيط [رضى] في موضع الاحرام [شفعا] قرأ فيهما ما شاء والافضل سورة الكافرون والاخلاص
 كافي الكرمانى [وقال المفرد] اى التحريم بالسج [اللهم] اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق
 بالغافل تعالى الله تعالى عنه واخر ما عرض عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باهمه تعالى وقد
 زيد ما قال الفراء ان اصله (يا الله آمنا بالخير) حذف الحرف مع المفعولين وادغم [اني اريد السج]
 مشير الى ان الفرض يتأدى بمطابق النية وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية
 النفل كافي الزاهدي والى ان النية يصح بلفظ الحال وان كان الماضي فى الانشاء اغلب والى ان النية
 مع اللتظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كافي الاختيار [فيسره لي] لاني لا اقدر على هذه
 الافعال الا بتيسيرك [وتقبله مني] كما تقبلت من حبيبك وخليلك عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل
 منا [ثم لم يزل ينوي بها] اى قال لبيك الخ حال كونه ناديا بالتلبية [السج] وفيه اشارة الى انه يشترط
 اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كافي سائر العبادات على ما روي عن محمد ورح كافي الزاهدي
 والى انه لم يزل بعد الصلوة وان استوى على بعيره والاقتران بها افضل كما فى الاختيار [وهي] اى
 التلبية [لبيك اللهم لبيك] اى الب لك البابين اى اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الجار
 ورد المزد الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى او الرسول عليه الصلوة والسلام
 لانه دعاهم الله او رسوله الى السج والظاهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر
 ان يدعوه اليه فدعاهم على ابي قبيس فاسمع الله صوته لاولاد آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية
 مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كافي المبسوط والمضمرات وغيرهما
 فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز
 كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الآخر وقال النسوي بسذف العاطف
 فى الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون تقديره لبيك و اللهم لبيك فصح الخطاب
 بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد
 الجواب على المبلغ او لا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبليغ ولا يتخفى ما فى
 رجعة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة
 [لبيك لا شريك لك] استئناف [لبيك ان الحمد] بكسر الهمزة على الاستئناف بفتحها على التعليل
 والاول اصح كما فى المحيط وهو اختيار محمد ورح كما فى الكرمانى [والنعمة] بالكسر اسم او مصدر
 بمعنى الانعام منصوبة وهذا اشهر او مرفوعة على الابتدائية [لك] خبر ان او خبر المبتداء او خبرهما
 محذوف تقديره ان الحمد والنعمة يثبتان لك او الحمد لك [والملك] كالنعمة [لا شريك لك]
 استئناف [ولا ينقص منها] اى من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه السنة [وان زاد]
 من الرويات عليها [جاز] مثل لبيك اله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها [فصار محرما]

بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزئ عن الآخر كما في النشف وذكر
 في الاختبار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة ناركها مسيئة وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقال
 الطرولان ان التلبية لم يشترط بل لفظ دال على التعظيم كالتسبيح والتهليل ولو بالفارسية اكن في
 الهداية انه قول الثلاثة واذا عرفت ذلك [فيتقئ] اي يجتنب [الرفث] اي ما يستقبح من ذكر الجماع
 ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقيل هو بالفرج الجماع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمز
 له كما في المغرب [والفسوق] لغة الخروج وشريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتسابز
 بالالقاء كما في الكرمانى [والجدال] اي شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكارين
 والخدام وما قيل انه مجادلة المشركين في تقديم الحج وتأخيرها فليس بمراد ههنا كما في الكرمانى
 [وقتل صيد البر] وهو ما يكون تولده في غير الماء فما في الماء حل قتله وبستثنى منه الفواسق
 الاتية [والاشارة] في الحضرة [اليه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فيتقئ عن
 اخذ الصيد والاعانة عليه [والتطيب] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شئ منه بشئ من بدنه او
 ثوبه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما والدهن في معنى الطيب ويكره شم الطيب والرياحان
 والشمار الطيبة كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء قلعه بنفسه او غيره بأمره او قلم
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به كما في المحيط [و] يتقئ الرجل والمرأة [ستر الوجه]
 لانه محرم عليهما [و] يتقئ الرجل ستر [الراس] فلا يحوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى راسه
 وفيه اشعار بانه لو حمل على راسه شيئا مما لا يغطي به الراس كالتطست فلا شئ عليه والا فعليه الجزاء كما
 في المحيط [وغسل رأسه] بالخطمي والثل والزيت [والتيمم بالخطمي] اي بماء امتزج به وقيل اريد
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلذة وعن ابي يوسف رح لا بأس به كما في المضمرات وفيه
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او الحرض او الماء القراح ليس عليه شئ وذا بالاجماع كما في شرح
 الطحطاوي [وقصها] اي قطع اللحية كلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الاكاسرة
 يخلقونها للشجاعة وكذا بعض العصاة [وحلق راسه] كلا او بعضا وكذا حلق رأس محرم او حلال
 فالاولى حلق الراس [وشعر بدنه] ولو من الابط والاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والنتف واخذ
 الشارب وغيرها بلا استدراك ويتقئ احتراق شعر اليد للخبز كما في المحيط [ولبس مخيط] لبسا
 معتادا كما اذا ادخل اليد في كم القباء او القميص او الحجة مثلا فلو ارندى بها او اذرت بالسراويل لبس
 عليه شئ كما في الكافي [و] لبس [عمامة] فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]
 الا بعد قطع الساق منهما وهو لم يجد النعلين وانما ثني مع لبس النشف ممنوع لانه يشعر باباحة
 المشي به وهو منهى والاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس المخيط والخفين كما في قاضينان
 ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [والمصبوغ بطيب] اي بشئ له رائحة مستلذة كالزعفران

والحناء بخلاف الرخصة فان فيها خلاف [الابعد زواله] اي زوال الطيب بلا رائحة بالغسل او الخلق او مرور الايام ومن يحرم لو لم يتعد صبغه الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما في الكرمانى وأشار في المضمرات الى عدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال ويتقي الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام لكان احسن لان ما اجمل هنا قد فصل في الجنايات [لا] يتقي [الاستحمام] اي الاغتسال باي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة التفت حرام وهو في الاصل الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير او دخول الحمام كما قال المطرزي [ولا] [الاستظل] ببيت مما يتخذ من حجر او مدر او صوف او وبر [از] [الاستظل] [بمحمل] بفتح الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس اليهودج الكبير [وشد هميان] بالكسر ما يجعل فيه الدراهم او الدنانير من همي المطراي انصب كما في الكرمانى [في خصرة] بالفتح اي على وسطه والمنطقة كذلك [واكثر التلبية] اي قال لبيك الخ ما استطاع فانها سنة [متى صلى] اي كلما فرغ من صلاة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلاة وقية دون فائتة او نافلة كما في شرح الطحاوي [او] متى [علا شرفا] بفتحين اي مكانا مرتفعا [او هبط] اي نزل [واديا] اي حضيفا وهو في الاصل مسيل فيه الماء [اولقي ركبا] اي لقي بعض الحجاج بعضا آخر سواء كانوا ماشيين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل اسم جمع او جمع الركاب الابل [او اسكر] اي دخل في السكر سدس آخر الليل او مال راس دابته بالزمام كما في النهاية او كلما استيقظ من منامه كما في المحيط والاصل في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلوة فيوتي بها عند الانتقال من حال الى حال كما في الهداية [واذا دخل مكة] ليلا ويستحب نهارا [بدأ] منها [بالمسجد] الحرام من جانب الشرق من باب بني شيبه فانه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعه مائة الف وعشرون وطاقاته سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربع مائة كلها من مرمر او رخام وابوابه خمسة عشر [وحين رأي البيت] الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاقي لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له سقفان وعرض السطح ثمانية عشر في خمسة عشر ذراعا وحيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي الى العراقي اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر [كبر] اي قال الله اكبر اي من البيت وغيرها [وهلل] اي قال لا اله الا الله تحريزا عن الوقوع في نوع شرك لعظمته [ودعا] لانه يستجاب اذا رآه في العدة وصلى بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة [بما شاء] فان التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد رح في الاصل للحج شيئا من الدعوات التي في العدة والظهيرية وغيرها [ثم استقبل] استجابا [الاستحباب] الذي كان ابيض مضيا ما بين الشرق والمغرب ثم صار اسود ليتجنب اهل الدنيا عن زينة العقبى والمرئي منه قدر شبر واربعة

اصابع [وكبر و همل] حال كونه [يرفع يديه كالصلوة] اي كما يرفع اليدين لهما ثم يرفعهما كما في التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما حذو منكبيه [واستلمه] اي مس الحجر باليد والقبلة [ان قدر] على الاعتلام [غير موز] لاحد [والا] يقدر عليه غير موز [يمس] بالحجر [شيئا] من عصا او غيره [في يده وقبله] اي الشيء [وان عجز] عن الامساك [استقبله] اي قام بخذاء الحجر و اشار اليه بباطن كفيه [وكبر و همل] و حمد الله تعالى و صلى على النبي عليه الصلوة والسلام [ثم قبل كفيه] و طاف [ماشيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر اعاد ان اقام حكمة والا فعليه دم] كما في المحيط [طواف القدوم] ويقال له طواف التحية و طواف اللقاء و طواف ازل عهد بالببت و الاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضينان [ر] قد [سن] هذا الطواف [للافائي] اي الخارجي كما في التداركات لكن في خزائنة المغتربين انه واجب على الاصح فلا يسن للمكي اذ لا قدوم له ويسن لاهل المواقيت و داخلها و خارجها حال كونه [آخذا عن يمينه] اي يمين الطائف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للحج كما في التحفة و غيره فانه لو بدأ منه الى الركن اليماني لم يجوز وقال العامة والجواز كما في المحيط لكنه مكرره و ذكر في الرقيات انه لا يعتد به كما في الكشف [مما يلي الباب] اي مدخل البيت و الاولى مما يلي الملتزم فان الولي لغة وعرفا يقتضي عدم الفصل كما في المفردات و الباب من الساج مضرب بالقضة عرضه اربعة اذرع طوله ستة اذرع وعشرة اصابع والكلام مشير الى انه لم يأخذه عن يمينه مما يلي الحجر لكن لو اخذ عنه جاز الا ان فيه نقصانا فاحشا واجب الاعداء و ذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف [وراء العظيم] موضع من الركن العراقي الى الشامي فيه ميزاب له على ستة اذرع وشبر من البيت قريب من ربعه لانه قد كان ثنتين ذراعا في ثمانية عشر من السطم الكسر اما بمعنى مقعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بمعنى فاعل فان العرب طرح عليه ثيابا طافوا بها فاستطم بالمرور والكلام مشعر بانه لو طاف فيه لم يجوز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قريشا اخرجوه منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطبية كما في فتح الباري [سبعة اشواط] جمع شوط اي طوفة في الاصل جري مرة الى الغاية [يرمل] بضم الميم اي يسرع في المشي و يحرك منكبيه [في التلثة] من الطواف (بكسر الطاء جمع طوفة) [الازل] جمع الاولى وفيه رمز الى ان الرمل في كل منها من الحجر الى الحجر فلو زحمه الناس في رملة فام حتى يجد مصلا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زحموه يمشي حتى يجد الرمل و الى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شيء عليه كما لو مشي سهوا فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهدي و الاطلاق دال على انه يسن الرمل و ان لم يجمع بعده و في العدة انه لا يسن الا اذا سعى بعده [مضطبعا] اي جاءلا ومط الرداء تحت ابطه اليماني مليقا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن

الاثير والاكتفاء مؤمن الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما الشرطان لا ينوي شيئاً آخر كما قال بعضهم واما عند الباين فيشترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الغرض عند الاولين خلافاً للآخرين ولوطاف طالبا لغريم او هاربا من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئاً آخر والى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه لا يدعوه فيه لانه صلوة كما في النظم [وكما مر بالسجدة] للطواف [فعل ما ذكر] من نحو الاستقبال والاستلام والذكر [واستلام الركن اليماني حسن] فلا يسن في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رج انه حسن وعن محمد رج انه كاستلام السجدة والاكتفاء مشير الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما في الكرمانى لان للركن الاول فضيلتين كون السجدة فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فظاهرة اما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف الا في مزمة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف للعرض او الاشباع والاصلي يماني [وختم الطواف] اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر واللقاء وغيرها [باستلام السجدة] كما مر من التفصيل [ثم صلى] في وقت يباح فيه التطوع [شفعا] كالحرام الا انه لا يجزئه المكتوبة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهدي [تجب] تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والنتف انها سنة والجملة مهتاتفة اوصفاً شفعا كقوله [بعد كل طواف] بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعدية علامة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفيع صح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفيع او وتر واما عند ابي يوسف رج فكذلك اذا انصرف عن شفيع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع او خمسة او سبعة فيكرة عنده كما في النظم [عند المقام] بالفتح اي موضع قيام التحليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو معجزة فيه آثار قدمه الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من السجدة طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [او] عند [غيره] اي المقام [من المسجد] حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زحمة الناس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث يتيسر وهذا بيان الافضلية والا فان صلى في غير المسجد جاز كما في فاضلخان [ثم] اي بعد الصلوة [عاد] الى السجدة الاسود [واستلم السجدة] كما مر من التفصيل لانه يسعى بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعي كما في المحيط [وكبر] وهما كما مر [وخرج] على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اي باب شاء والاولى من باب بني ماززم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة [فصعد الصفا] حتى يرى

البيت كما في الكافي والادب للمروية في الصفا وان كان في الاساس صعد السطح وفي السلم [واستقبل
 البيت] اي تحول اليه ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في العدة وان لم يمكث
 يحزنه كما في المحيط [وكبر وذل] وسبح كثيرا كما في الاختبار [وصلى عليه عليه الصلوة
 والسلام] والاولى وحمد الله وصلى عليه وكبر وذل كما في المحيط [ورفع يديه] كاللحاء [ودعا]
 وطلب [بما شاء] من السرايج الدينية والدينية بشرطه ولبي [تم] نزل من الصفا وقد [متني
 تمر المروية] وفيه اشعار بان لا يركب في هذا الطريق ولا يحمل كالطواف كما في المحيط ولا يبعد
 ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ساعيا] بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة كما في
 الزائدي ولا يخلو عن اشعارها بان المرأة لا تسعى كما سعى [بين الميلى] الواقعيين في طريقي الروادي
 الذي كبسه السيول اليوم وهما علامتان للسعي منسبتان عن جدار المسجد متصلان به [الاخرين]
 على التغليب فان احدهما احمر كما في النهاية او اصفر كما في المصبرات وفي كلامه رمزا الى انه مشي
 على السكينة في جانب الميلى كما مر [فصعد فيها] اي في المروية [وفعل] عليها [ما فعل على
 الصفا] من الاستقبال والذكر وغيرهما [ثم سعى] من المروية [الى الصفا] كما فعل [فصار] سعي
 الصفا مع سعي المروية [اتنين] فمجموع السعيين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فان الصحيح
 هو الاول كما في شرح الطحاوي [يفعل هكذا] اي مثل السعيين في الابتداء بالصفا والاختتام على
 المروية [سبعا] من المرات اربع منها سعي الصفا وثلث سعي المروية وفيه اشارة الى انه لو صعد في
 الصفا ثلث مرات بان بدأ بالمروية فعليه اعادة سعي اذ لا يمكن ذلك الا به ومن اصحابنا من يعتد
 بالاول الا انه مكروه والصحيح الاول كما في الذخيرة [تم] اي بعد السعي دخل المسجد وصلى شفعا
 كما في فاضيلان و [سكن مكة] ان قدم قبل ايام الحج [محرما] فيتقي مضور الاحرام واحترز به
 عما نسخ من قول ابن عباس رضي الله عنهما انه خلق وحل كما في النهاية [وطاف] سبعة اشواط يعدلها
 شفعا [نفلا ما شاء] وذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي وفي الاكتفاء اشعار بان
 لا يسعى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة ولا يرمل لانه لا يكون الا مع السعي كما في
 شرح الطحاوي [وخطب الامام] اي الخليفة او نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة
 واحدة بلا جلسة بعد الظهر [سابع ذي الحجة] بمكة [وعلم] فيها [المناسك] التي يؤدي من
 غداة التروية الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى منى والمكث والصلوة فيها والخروج الى
 عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جمع المناسك بفتح السين وكسرها في الاصل المتعبد ويقع على
 المصدر والزمان والمكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس والمغرب انه بمعنى الذبح ثم استعمل
 في كل عبادة [تم] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم
 التشريق وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك [التاسع] من ذي الحجة

[عرفات] بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الاصل جمع صار اسما لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في الكرمانى [ثم] خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي المناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالحصب وغيره [الحادي عشر] من ذي الحجة [بمنى] بكسر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرمانى وهي قرية لها ثلث سكك فيها يذبح الهدايا والضحايا على اربعة اميال عن مكة شرقا ويميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلاة الفجر كما ذكره القدرى او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التزوية] اي الثامن من ذي الحجة ويسمى بها لان التحليل عليه السلام رأى ليلة كان قائلا يقول له ان الله تعالى يأمر بك بذبح ابنك هذا فلما اصبح رآي اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بنحرة يومها فسمي يوم النحر كما في الكرمانى [الى منى] بقرب مسجد الخيف [ومكث] وبات بها فصلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاوقاتها الى ان يصلي صلاة [فجر] يوم [عرفة] بغسل كما في المحيط اوي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلوبات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا بمنى الى عرفات جاز الا انه مسمي كما في الاختيار وغيره [ثم] اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج [منها] اي من منى [الى عرفات] هي على ستة اميال من منى تقريبا [وكلها موقف] اي جميع مواضع عرفات يصالح لاداء فرض الوقوف [الا] للاستثناء المنقطع لان [بطن عرفة] يضم العين المهملة وفتح الراء واداء عرفة كما في الكرمانى وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضر المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس خطب الامام] خطبتين بينهما جاسة (ن) [كالجمعة وجمع] الامام بالناس بين [العصر و الظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى استواء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم مقيمين وبالعكس والاكتفاء متعربا انه لا يقصر الامام ولا القوم للمرافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله وعنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا لمحمد رح ويكره التطوع كما في التوضيحات وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرمانى لكن في المحيط لو تنفل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح [واقامتين] قبل كل صلاة اقامة [وشرط] لجواز الجمع [الجماعة] مع

(ن) [كالجمعة] وعلم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار والنحر والحقن وطواف الزيارة [وجمع] الخ *

الإمام أو نائبه كلقاضي والشرطي كما في شرح الطحاوي [والأحرام] بالسج قبل الزوال في رواية وقبل
 الصلوة في أخرى كما في الزملي [فيهما] أي في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل [فلا يجوز العصر]
 في آخر وقت الظهر بل في وقتها [لما قد أحدهما] أي الجماعة والأحرام كصلي الظهر منفردا وكصلي
 صلوا أحد لهما مع غير الإمام وكلال ومحرّم بالعمرة إذا أحرم بالسج بعد أن يصليها الظهر بالجماعة
 فيشترط للجمع عند أبي حنيفة رح يوم عرفة والأحرام والجماعة والإمام وعندهما الأولان فقط
 والصلوات بمنزلة صلوة واحدة ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلا بأن أدى قبل الوقت أو بلا طهارة
 أعيد العصر وإن أدى في وقته مع الطهارة كما في النهاية ثم أي بعد أداء العصر [ذهب] الإمام مع
 الناس [إلى الموقف] وهو موضع من عرفات يقرب جبل يقال له جبل الرحمة على أربعة فراسخ من
 مكة يسمى بالموقف الأعظم وموقف الإمام وفيه أشعار بأنه جاء ماشيا لكن الأفضل أن يكون ركبا
 قريبا من الإمام داعيا بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [بغسل] أي جمع
 بين الصلوتين وذهب إليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع أو الذماب فيكون حالا من فاعل جمع
 أو ذهب الأول في خزانة المفتين والثاني في الكافي [سن] فالإغتسال أفضل من الرضوء كما في البداية
 [ويكفي] لأداء فرض الوقوف [حضور ساعة] أي أدنى زمان [من زوال] يوم [عرفة إلى] طلوع
 [فجر يوم النحر] لأنه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال أو بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف
 والإطلاق مشير إلى أنه يصح الوقوف مع الجنابة والحيض كما في الخلاصة [ولو] كان المحرم الحاضر
 في الموقف [نائما أو مغمى عليه] لأنه وجد منه الضرور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن
 وكان الحاضر النائم أو المغمى عليه [أمل] أي أحرم بالسج [عنه] أي عن ذلك الحاضر [رفيقه]
 وإن لم يأمره بالاهلال قبل الفجر وقالا إن لم يأمر به لا يصير المغمى عليه محرما وفيه إشارة إلى أنه
 لو أعمل عنه غير رفيقه لم يصير محرما كما قالا وأما عنده ففيه اختلاف المشائخ كما في الذخيرة وإلى أن الرفيق
 ليس بنائب عنه في سائر المناسك إلا أن يطيف به والأصح أنه نائب عنه إلا أن الأول أن يطيف به
 ليكون أقرب إلى أدائه لو كان مضيقا كما في النهاية [أو] كان المحرم الحاضر [جهل أنها] أي عرفات
 [عرفة] أي عرفات والاكتفاء مشعر بأن أحرام الرفيق هنا غير كاف كقيل و [إذا غربت الشمس]
 من يوم عرفة [اتى] الإمام بالناس على السكينة [مزدلفة] بضم الميم و مكون الزاء وفتح الهمزة
 وكسر اللام على ثلثة أميال من مسيد عرفات وهي اسم آخر لجمع لأن آدم عليه السلام أودف
 فيها أي دنى إلى حواء وظاهر كلامه أن الناس يتابعون الإمام فلا يتقدمون عليه إلا عند الزحام فإنه
 جائز إذا لم يجاوزوا حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في البداية
 [وكليها موقف] أي جميع مواضع مزدلفة صالح لأداء الوقوف الواجب إلا أن المستحب هو الوقوف وراء
 الإمام بقرب جبل يقال له قزح بالضم كما في العدة [إلا] للاستثناء المنقطع فان [وادي محسر] بضم

الميم وكسر الميم المشددة موضع ملئ يسار المزدلفة ممبي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشي منه سريعا
فكانه اتعب نغمه والتحمير الاتعاب وميجي وقت هذه الوقوف [وصلى العشائين] اي المغرب والعشاء
فانها تجي بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التغليب [في] اول [وقت العشاء] على ما في
النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء فلما اُخِّرَ اعاد العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وان
لا يتطوع بينهما فانه مكروه كما اشير اليه في قاضيخان والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط الاحرام والجماعة و
الامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما
[بأذان] واحد [واقامة] واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشي
آخر لانقطاع حكم الاقامة الاولي كما في الاختيار [وان ادى المغرب] في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي
وجب اعادتها ما لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب الاعادة كما قالوا اما عند ابي يوسف رح فلا
يجب الاعادة اصلا لكنه مسيب [ثم] اي بعد الطلوع [صلى الفجر بغلس] بفتحين وهو ظلمة الليل
المختلط بضوء الصبح كما قال ابن الاثير وفيه ايماء الى انه يصلي بعد الصبح [ثم وقف] بمزدلفة
وحمل وصلى وهلل وكبر وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكرى فان وقت هذا الوقوف بعد الصلوة
الى ان يسفر جدا كما في المضمرات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت
الوقوف بعرفة وفي الفعلية اشعار بانه يكفي حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة
[ودعا] وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجيب
دعاؤه في مظالم الامة اي في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد ينحل الاشكال
المشهور في الحديث [واذا اسفر] اي اضاء بحيث كادت الشمس تطلع وعن محمد رح اذا اضاء بحيث
لا يبقى الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط [اتى منا] هو على ثلاثة اميال من
مزدلفة والظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه ياتيه عند طلوعها او بعدها وقريب
منه ما في مختصر القدوري لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها [ورمى]
الامام بالناس وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي والمرمى ينبغي ان يكون خمسة اذرع
فصاعدا لان مادون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه مسمي لمخالفة السنة واطلاقه يدل على
جواز رميه راكبا او غير راكب [جمرة العقبة] بفتحين ثلاثة الجمرات على حد منى من جهة
مكة وليس من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رمز الى انه لا يرمي الجمرة
الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس
واما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني النحر
الا انه مكروه وفي الظرفية اشعار بانه يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصاة عنها
لم يجوز كما لو وقع على ظهر رجل او محمل وثبت عليه اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا

منها لانه في حكمها [من بطن الوادي] اي من اسفله الى اعلاه فوق حاجبيه اليمين متوجها الى
 الجمرة جاعلا الكعبة عن يساره و منى عن يمينه و انما يديه حذاء منكبيه [سبعا] من الرماح
 فلورمي سبع حصيات جملة لم يجز الا عن واحدة [خذفا] بفتح الخاء و سيكون الذال المعجمة تين مصدر
 نرعى و هو ان يرمي مثل الحصاة و فيه رمز الى انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض كالطين
 و المدر و الباقوت و مقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب و ينبغي ان يكون مغسولا
 مأخوذا من غير الجمرة للرمية اذ في الاثر انه لا يبقى الاحصاة من لا يقبل حبه و لذا لا يجتمع
 فيها الا قدر خمسة احمال و قد خذف منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر و الى انه يرمي كيف شاء
 و هو المختار عند مشائخ بخارا و قيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام و يستعين بالاحبة و قيل
 ياخذ بطرف ابهامه و صبابته و قيل يسلق صبابته و يضعها على مفصل ابهامه و قيل يرمي الرمية
 المعروفة الكل في المحيط [و كبر] اي قال الله اكبر و نسره فانه لو سحر مكانه جاز اذ المقصود ذكر الله
 و ذا يحصل به كما في الكافي [بكل] اي مع كل منها [و قطع التلبية باولها] اي يرمي الفرد السابق من
 الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيان و عند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما
 في المحيط [ثم ذبح ان شاء] الاولى استحبابا فانه مفرد بالسج فليس عليه دم و الاكتفاء دال على انه
 بعد الرمي لا يقف للدعاء عند الجمرة بل ياتي منزله و ذبح [ثم حلق] راسه [او قصر] اي اخذ من
 رؤس شعره قدر اثملة [و حلقه افضل] من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه صحيح
 به لمخالفة السنة و اختلفوا ان اجراء الموسى واجب او مستحب كما في النهاية و هذا اذا قدر عليه بل
 لم يكن على راسه قرحة و الا فقد حل بمنزلة من حلق و لم يعذر من لم يجد الحلاق او الموسى فلذا
 مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط و انما ذكر الضمير اشعارا بانه من احكام الرجال و اما حكم النساء
 فسبحي [و حل له] كل شيء من محظورات الاحرام بعد احد هذين [الا النساء] اي جماعهن
 و ذراعيه كالقبلة و المس بشهوة فانه لم يحل اذ الاخذ و ان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر في
 حقن الى الطواف [ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر] الثلاثة و فيه رمز الى انه ياتي مكة من
 منا بعد السلق من يومه كما ياتي من الغد و بعد الغد و لا يوعر عنه كما في المحيط و الى ان ازل وقت
 الطواف بعد فجر النحر و آخرة وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في المختص في ان
 آخرة آخر ايام التشريق و الى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد
 به النهار لا غير لكن في الظهيرية و غيره انه يجز فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت و سياتي
 في محله [سبعة] من الاشواط [بلا رمل] بالتحرير [و سعي] بين الصفا والمروة [ان كان سعي قبل
 اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم و فيه اشعار بانه لو لم يسع رمل و سعي و ان رمل و قد مر
 ان الرمل لم يشرع الا مرة و الاكتفاء مشعر بانه يصلي في المقام او غيره بعد هذا الطواف

كما في طواف القدوم كما في المحيط [و اول وقته] اي وقت طواف الزيارة [بعد] طلوع [فجر يوم النحر] وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال الثاني يوم الفرو والثالث يوم النفر الاول [بالسكون] وللرابع النفر الثاني والكلام مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى [وهو] أي طواف الزيارة [فيه] اي في يوم النحر [افضل] منه في اليومين الاخيرين [وحل] له [النساء] به ولو في الحقيقة بالحق السابق وفيه اشعار بانه وان حل كان له السعي الفائت ولتاخيرها ليس عليه شيء الا اذا رجع الى اصله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [فان اخر] هذا [الطواف] عنها [اي عن ايام النحر] كره [عنده كراهة تحريم] و للاهتمام ببيانها لم يكتف بما في الجنايات وقال [ويجب] عليه [دم] وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [و بعد زوال] الشمس من [ثاني النحر] الى الغروب استحبابا و الى آخر الليل جوازا [رمي] الاحسن يرمي [الجمار الثلاث] المعهود وفيه اشعار ما بانه بعد الطواف رجع من مكة الى منا ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البيوتة مكروهة في غير منا في ايامه كما في التحفة [يبدأ] في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطف عليه [مما يلي المسجد] اي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الخاء المعجمة و سكون الياء وهو المكان المرتفع كما في الكرمانى [تم] يرمي [ما يليه] اي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة وخمسة اذرع [تم العقبة] اي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعا [سبعا سبعا] اي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال سباع لخلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلو رمى من كل جمرة ثلثا اتم الاولى باربع واستأنف الباقي و لو رمى اربعا اتم كلاهما بقى اذ لاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز الا انه مغفوت للسنة كما في المحيط [وكبر بكل] اي مع كل حصاة اورمية [ودرف] استحبابا في اعلى الوادي مع الناس مستقبل القلعة رافعا يديه نحو السماء حذاء منكبيه كما في الاختيار و قدر هذا الوقوف بمقدار قراءة عشرين آية كما في الضمرات [بعد كل من الاوليين] اي ما يلي المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة [ودعا] اي طلب حوائجه عند تعالى بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط [تم غدا] اي في ثالث النحر [كذلك] اي يعد وواله الى آخر الليل رمي الجمارات على الترتيب [ثم بعده] اي بعد الغد وهو يوم التشريق [كذلك] اي بعد زواله الى الغروب لا غير وماها على الترتيب والكلام مشير الى ان في هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي اي لا يجوز رميه كما روي عن ابي حنيفة رح في المشهور وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما في الكافي وعن ابي يوسف رح اذا نحر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وان اقام لا يجوز و لو رمى قبله في

يوم التشريق جاز عنده خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ان مكث] في اليوم الرابع بمسئ
ولم يرجع إلى مكة بعد رمي الجمار [وهو] أي المكث [أحب] من النفر [ويسقط] عند رمي هذا
اليوم [بنفريه] بالتحرير أو السكون أي يخرج من منى [قبل طلوع فجر] اليوم [الرابع] وهو
يوم التشريق وهذا اظهر في مقام الاضمار اهتماما بعدم النفر في هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد
الطلوع لا يجوز له ان ينفر منه بلا رمي [و اذا نفر] في اليوم الثاني أو الثالث بعد الرمي مع احواله
فانه يكره تقديما إلى مكة وهو منى لا اشتغال القلب بها كما في قاضيان [إلى مكة] للتوديع [نزل
بالحصب] ولو ساعه وهذا سنة على الاصح كما في المبسوط وذكر في المصنوعات انه وقف فيه على
راحله و يدعوه والمتحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين واد وبيع بين مكة
ومنى يقال له الابطح والبطحاء وحدها من الجبلين إلى المقبرة كما في فتح الباري [ثم] أتى مكة
[وطاف للصدر سبعة بلا رمل وسعي] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا
فصل فلوطاف ثم اقام إلى العشاء قال ابو حنيفة رح أحب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلواتخذها
دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عندهما و
اما عند ابي يوسف رح فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل
بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجتنب الشر كانشاد الشعر وحديث
الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان الحسنه فيها يضاعف كالسيئه إلى مائة الف فلو لم يقل ذكره الاقامة
عنده كما في الاختيار [ثم شرب] استحبابا [من] ماء [زمزم] وصب على وجهه و رأسه وسائر
جسده فانه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الظهيرية وغيزه وذلك لقوله
عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله
وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر إلى البيت في كل مرة
كما في الاختيار و زمزم بشر في المسجد على بعد ثلث وثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة
أذرع في اربعة وعمقها تسعة وتسعون ذراعا سمي به لكثرة مائها يقال ماء زمزم أي كثير وقيل
مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الأرض [وقبل] أي ثم قبل [العتبة] المرتفعة عن الأرض
[و وضع] أي ثم وضع [وجهه و صدره] ساعة [على المنتزم] فكبر وهلل وحمد وصلى ودعا
كما في قاضيان والمنتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والسمرح مسافة اربعة اذرع [وتثبت
بالامتار] أي تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب ملوى جليل
للاستعانة في امر ليس له اليه سبيل [ودعا مجتهدا] مغتنما لموضع الاجابة [يبكي] او ينباكي فانه
للقبول علامة [ويتحسر] على فراق البيت المكرم المعظم والحرمان عن فوائد الحرم المحترم
(رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم) واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن شرب زمزم مذكور

في الضيق والظهيرية وغيرهما فلا يظن ان التقديم اولى على ما في الكفاية [ويرجع] من المسجد
 [فهقرى] اي رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت [حتى يخرج من المسجد] ثم من مكة وينزل
 بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة روضة النبوية على صاحبها
 افضل التحية وكيفيتها مع الدعوات في العدة [والمرأة كالرجل] في جميع الاحكام [الا انها
 لا تكشف رأسها بل] تكشف [وجهها ولو سدل شيئا عليه] اي ارسلته على وجهها وفي بعض النسخ
 استدلت كما في بعض نسخ الهداية وهو لغة كسدل كما في القاموس فهذا ليس بشطاء كما قال المطرزي
 [مجانبا] ذلك المرأة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة [عنه] اي عن وجهها [جاز] ذلك السدل
 وفيه اشعار بان الاولى كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب
 [ولا تلبس جهرا] لان صوتها عورة [ولا تسعى] بين الميادين ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد
 خلوة كما في النصف [ولا تخلق] لان خلق رأسها كخلق لحيته [بل تقصر] الكل وهو افضل من تقصير
 الربع [وتلبس المخيط] كالقميص والخف حتى تستركلها [ولا تقرب الحجر في الزحام] اي الكثرة
 لانها ممنوعة عن مماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه [وحيضها لا يمنع شيئا] من اعمال
 الحج كنفاسها [الا الطواف] فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت وحرست وشهدت جميع المناسك الا
 الطواف والسعي ولو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولو حاضت بعده
 سقط عنها طواف الصدر كما في قاضيان [وفائت الحج] بفوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراجية
 [طاف وسعى وتكلم] اي خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجا
 عن احرامه باعمال العمرة وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج وهذا قول الطرفين واما عند
 ابي يوسف رح فاحرامه انقلب باحرام العمرة وفائدة الخلاف انه لو احرم بحجة أخرى بعد الفوت
 وجب رفضها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولا يصح الثانية عند محمد رح لانه
 لا يتصور اداء حجتين معا ومضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة
 والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المحيط [وقضى الحج] الغائت باحرام جديد من ميقاته وان
 احرم اولا قبل ميقاته [من قابل] اي في عام مقبل وفيه اشعار بانه لا يقضي العمرة لانه قد اداها
 في عامه ذلك كما في الظهيرية *

[فصل] في المركب من الحج والعمرة [القران] لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي
 جمع بينهما كما في الاساس وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [افضل] من الافراد و
 التمتع فحذف بقرينة قوله [مطلقا] اي فضلا غير مقيد بواحد وهو غير مفسر بما استعمل الافعال
 به من كلمة من والا لزم التكرار والخلو عنه وفي النظم ان القران افضل من التمتع عند الطرفين
 وانهما هواء عند ابي يوسف رح وسياتي ان الافراد افضل في غير الاقائي [وهو] اي افضل اقسام

القرن على طريق الاستخدام [ان يهل] اي يحرم [يسج وعمرة] وانما اخرها اشعارا بانها تابعة
للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل من احرامها بمجرد السلق بعد سعيها [من ميقات] او قبله
في اشهر الحج او قبلها [معا] اي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم بأحدهما
ثم اضاف اليه الاخر جاز لكنه لم يضاف العمرة كان معيها لانه تعالى جعل الحج نهاية [وان يقول]
القرن بعد الصلوة [اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخره] اي فيسره مالي وتقبلهما مني ثم
يلبي فاريا اياما ولا يتحقق انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لمؤلفه
القول الفعل [وطاف] الاحسن ثم يطوف بعد دخول مكة [للعمرة سبعة اشواط] حل كونه
[يرمل للثلاثة الاول ويسعى] ليا والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة
الذكرى كعمرة التمتع كفي التحفة والاكتفاء مشعر بانه لا يسلك بعد السعي بل يوم النحر المفرد
والا قد كان جانيا على احرامين كفي المحيط [ثم يسج ثم مر] فيطوف للقدر سبعة ثم يسعى ثم يأتي
بباني ما يفعل المفرد كفي الهداية والكافي اذ يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كفي
في قاضيتان والظهيرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة اقل ثم وقف بعرفة
انتقض القران وارتفع العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات
لكن في الاختلافات لو طاف القارن للقدر وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة
لاعتناقها وعن محمد رح انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كفي المحيط [وذبح] اي
وجب عليه ذبح الهدي شكرا [للقران] اي لتوفيق الجمع بين العبادتين والتبادر ان يقيد الذبح بما
اذ طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف ليا في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كفي المحيط [بعد]
رمي يوم النحر [اي يوم من ايام النحر] وان عجز [عن ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولا ثمنه
[صام] القارن عشرة ايام بدلا للهدي [ثلثة] من ال [ايام اخرها] يوم [عرفة] وهذا يمان
الانضائية فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجزئه الصوم بعد عرفة كفي
سياتي و الى انه لم يجد الهدي بعد صيامها قبل السلق ذبح وبعد السلق لا ولو في ايام الذبح
كفي المحيط [و] صام اياما اخرى [سبعة بعد] ما فرغ من اعمال [حبه] لان الصوم منهى
في ايام التشريق وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل افعال الحج [اين شاء] حكمة او غيرها والاطلاق
مشير الى انه لا يشترط التتابع في صوم الثلثة والسبعة كفي التنف [فان فانت الثلثة] اي صومها
بان يدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بالقديّة [تعين الدم] اي دم واجب للقران وفيه اشعار
بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التلليل وقد فانت بفوت البعض فوجب دم
فان لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم للقران و دم للتليل قبل الهدي كفي الاختيار [والتمتع]
لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وموغير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كفي المبذوب

فان المنهي ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اتى بانفعال العمرة وحلل ثم احرم بالحج في اشهره
 كما في شرح الطحاوي [افضل من الافراد] اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر
 الرواية وعن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اقسام التمتع [ان يحرم
 بعمرة من الميقات] او قبله [في اشهر الحج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى الشبعة في
 اشهر الحج ويسعى ويسلق او يقصر كالمفرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا
 استلم الحجر اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالحج] من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان
 بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كالكي [وقبله] اي قبل
 يوم التروية من اشهر الحج [افضل] لزيادة التعب [وحج كالمفرد] اي وقف بعرفات
 يوم عرفة ثم طاف راملا وسعى الا اذا طاف للتخية وانما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان
 يحرم بالعمرة يوم النحر واتى باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فأتى
 باعمال الحج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة
 ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم
 انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعا كما في الكرمانى والى انه لو رجع الى اهله
 خلا رجعا كان متمتعا ولم يكن متمتعا بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع محرما فانه لو
 اتى باعمال العمرة ولم يتحلل او طاف اربعة اشواط فنزل باهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعا
 عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في الكافي [وذبح] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكرا للنعمة
 بالتمتع [وان عجز] عن الذبح [صام كالقران] اي صام ثلاثة آخرها هرفة وسبعة بعد حجة ابن شاء
 فان فاتت الثلاثة تعين الدم [وان احرم] المتمتع [بسوق الهدي] اي مع ان يذبح على السنين
 ما يهدي الى مكة من غنم او بقرة او ابل واحدة هدية ويقال بالتشديد على فعيل واحدة هدية كمطية
 كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقليد هديهما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقها
 قطعة نعل او غيرها لانه ليس بشرط بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل]
 من القرد الا ان لا ينقاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج عن احرام العمرة
 بالحلل للعمرة بل بالسلق للحج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق باهله ثم حج كان متمتعا عند
 الشيخين خلافا لمحمد رح [ثم] اي بعد افعال العمرة [يحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالحج
 كما مر] فيطوف ويسعى كالمفرد [والكي] اي غير اهل الافاق [يفرد] بالحج او العمرة [فقط] فيكرة
 له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارنا *

[فصل * ان طيب] اي استعمل طيبا لو بالسهو [محرم] بالغ فالصبي
 لا يواخذ به [عضوا] كاملا حقيقيا كالرأس واللحية والساق والغنبد او حكما كما اذا طيب اجزاء متفرقة

تبلغ عضوا ولو طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الشينين واما عند محرم رح فان اراق للاول يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب ربع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الزرد وكفين من المسك او الغالية فهو جناية والا فلا كما في المحيط [او ادمن] اي امتنع الدم في عضو كامل سواء كان مطيبا كدم البنفسج والزيت او غير مطيب وهذا عندنا واما عندنا فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو ادمن بسمن او شحم او لينة لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يدأوي جرحه او شقوق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرأية كما في شرح الطحاوي [او لبس] بلا ضرورة [محيطا] كالقميص والسراويل والقباء والشفين يوما كاملا على وجه المعتاد كما مر [او ستر] بما كان من جنس ما يغطي به [رأسه] او وجهه ربعا فصاعدا وعن محمد رح اكثره ويستوي في ذلك ان يستر بنفسه او يلقي عليه غيره وهو دائم [يوما] كاملا او ليلة وعن ابي يوسف رح اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط [او حلق] او قصر لا تنور [ربح رأسه] او اكثر وفي الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن محمد رح اذا سقط من احد هما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط [لو] حلق او تنور [عضوا] كاملا كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المتنقي اذا نتف ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتف اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رح لو حلق شارب لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنبوة فعليه الصدقة [او قص] اي قطع [اظفار يد] واحدة [او رجل] واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل [او الكل] اي يديه ورجليه [في مجلس] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشينين واما عند ما اي محرم وفتر رح فقد لزمه دم واحد الا اذا تشلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص اظفار يد ورجل ثم قص اظفار يد اخرى لزمه ذبح آخر كما في المحيط [او طاف] كله او اربعة [للقرض] اي طواف الزيارة [محدثا] والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعنه لو اعاد بعد ايام النحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بانه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد بالطهارة شرطها [او غيره] اي لغير القرض وهو طواف القدوم والصبر والعمرة والنفل [جنبا] اي شحما جنبا يجب عليه الغسل فيشتمل السايض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة مادام بمكة فلو اعاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة والنفل لانهما صاروا واجبين بالشرع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدم جنبا

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك اصلا فالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المتبخل وان لم يعد فلعل ذلك من اختلاف الرواية [افاض] او دفع و رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها [قبل] غروب الشمس و افاضة [الامام] فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب اقبله او بعد افاضة الامام لا يسقط كما في الاختيار [او ترك واجبا] مما ذكر كترك رمي جميع الايام والوقوف بمزدلفة وغيرهما [او] ترك [اكثره] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جزئين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي و يؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم [او قدم نسكا] بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم استعير للذبيحة ثم لكل عبادة كما اشير اليه في المغرب [على] نسك [آخر] كما اذا طاف في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او التمتع ثم ذبح وهذا عنده واما عندهما فلا دم عليه في التقديم الا انه مسمى و اطلاقه يشكل بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي [او اخر طواف الغرض] كله او اكثر [عن ايام النحر] عنده خلافا لهما كما مر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده و الى انه لو اخر طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر و حلق للحج والعمرة من الحل الى الحرم فان الاول موجب للدم عنده خلافا لهما والثاني عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح الكل في شرح الطحاوي [او ترك اقله] اي اقل طواف الغرض وهو الثلاثة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهله والا فعليه دم كما في الظهيرية [فعليه] اي المحرم [دم] اي اراقه دم هدي والشاة كافية وهذه الجملة جزاء لكل شرط قبلها [ويترك] كل طواف الغرض او [اكثره بقي محرما] وان رجع الى اهله [حتى يطوف] اي يقع كل طواف او اكثره بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية [وان طافه] اي طاف كل طواف الغرض او اكثره [جنبا] بلا امادة [فبدنة] واحدة عليه فان اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والآخر جائز كما في المحيط وان اعاد بعدها ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان رجع من اهله وهو افضل كما في الكافي والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي حنيفة رح واصحابه كما في الكشاف [وان فعل] من التطيب او الادهان او اللبس او السر او الخلق او القص [اقل مما ذكر] من عضو او يوم او ربع راس او يد او رجل [او طاف غير الغرض] كطواف القدر وغيره مما ذكرنا [محدثا] وهو مكية بلا اعادة وعليه الاعادة وان رجع الى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص وصدقة في رواية ابي سليمان رضي الله عنهما

كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدوم محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون طواف البغل كذلك واعلم انه لو طاف اقله محدثا واكثره طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل شرط نصف صاع من بر الا اذا بلغ دما ولو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية [اترك] العدد [القليل من] العدد [الواجب] اي واجب مذكور بقرينة اللام كترك ثلثة من طواف الصدر و واحد من الجوار الثلت في يوم اوحصاة الى الثلث من جمرة العقبة و بما ذكرنا لا يشكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين السطيم و يرجع الى اهله بلا اعادة [او حلق راس غيره] محرما كان او حلالا لكن في المحيط لو حلق راس غيره او اخل شاربه او قلم اظفاره اطعم ما شاء [تصدق] على مسكين جزء الشرط [بنصف صاع من بر] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [و ان تطيب] بعد ركالعلة [او حلق بعذر] كالقمل و منه الجهل و النسيان كما في النتف [ذبح] في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي [او تصدق] بمكة او غيرها و فيه اشارة الى انه لا يجوز الا التمليك كما قال محمد رح واما عندهما فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [بثلثة اصوع طعام] اي بر بطريق الغلبة و الاصوع بفتح الهمزة و سكون الصاد و ضم الواو جمع صاع [على ستة مساكين] مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غيرها و الافضل ان يتصدق على فقراء مكة كما في المحيط [او صام] بمكة او غيرها [ثلثة ايام] ولو غير متتابعة و التطيب و الحلق بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعذر فقبه الخيارات الثلثة كما في المحيط [و وطيه] اي وطى المفرد بالحج في قبل الادمي السبي و كذا في دبره في رواية ولو نائما او مجنونا [قبل وقوف عرفة افسد حجه] اي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الرطي اشعار بان ما سواه من التفتيح و المس و التقييل و النظر بشهوة لم يفسده لكنه اوجب دما وان لم ينزل كما في النتف [و مضى] اي وجب عليه اتمام الحج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يجتنب [وذبح] هديا و الشاة الواحدة كافية الا اذا وطى ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشينيين واما عند محمد رح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول و لا خلاف انه يكفيها واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [و قضى] اي لزم قضاء ذلك الحج [من قابل] كما في المتداولات و الاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر وقته [و لم يفترقا] اي لم يجب افتراق الرجل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار [و] وطيه [بعد] اي بعد الوقوف لم يفسد و [يجب بدنة] لغلط الجناية [و] وطيه [بعد الحلق] لم يفسد لكن عليه [شاة] و وطى المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده و مضى و ذبح و قضى و بعد

لم يفسد وعليه شاة وفي رطب القارن والمتمتع تفصيل في المحيط [وان قتل محرّم] ولو مخطئاً [صيداً] ولو من غير الحرم وغير مملوك مأكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مرّ فالاولى ان يقول الصيد [او ذل] المحرم [عليه] اي الصيد [قاتله] اي الصيد [يجب جزاءه] اي جزاء الصيد بسبب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته و في الجامع لا شيء عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اخذ المدلول الصيد وكون المدلول غير عالم بكانه و تصديقه الدال في هذه الدلالة واتباع اثره و اتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [اي ما قومه] بسد ف الضمير المجرور والجار متعين اي قيمة قوم بها الصيد [عدلان] لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعاً للنص والكان عدل يكفي قياساً وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً و الى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول واما في غيره فلا يجاوز دمار الى انه يقوم المأكول وغيره وما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالحماسة واما ما له مثل فمثله ففي النعامة ابل وفي جمار الوحش بقر وفي الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق وكذا في المحيط [في مقتله] ان كان مما يباع فيه كبذل [او اقرب مكان منه] اي من المقتل ان كان مما لا يباع فيه كالصعراء والمقتل يحتمل الزمان والمكان وهذا الذي بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح ان كلا من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها [فيشتري] اي القاتل [به] اي بما قومه [هذياً] اي شاة او بقراً او ابلاً وفيه اشعار بانه لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من الضان الا الجذع العظيم ومن غيره الشني نعم لو تصدق بلحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف رح في شرح التاريلات [بدبح بمكة] وان تصدق على غير اهل الحرم لا بغيرها وان تصدق على اهله الا على وجه الاطعام كما في هذا الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الذبح بمكة كاف فلو هلك بعده بوجه من الوجوه سقط الجزاء و الى انه اذا كان قيمة الهدى حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وان انتقص عنها فقيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن ابي حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط والاكتفاء مشعر بانه يجوز ان يتصدق بكلمة على مسكين واحد كما في التحفة [او] يشتري به [طعاماً ويتصدق به] اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة [كالفطرة] اكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضي جواز اقل من نصف صاع لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في شرح التاريلات لا يجوز اقل من نصف مسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضاً [او صام] عطف

على يشترى وان لم يجوز عند بعض النجاة [عن طعام كل مسكين] اي بدل كل نصف صاع او صاع
ماخوذ من القيمة [يوماً] وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلاثة وهذا عند الشيعة واما عند
محمد ورجح فاختار للعدلين و الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً و متفرقاً كما في شرح
الطحاوي [وما فضل عنه] اي ما كان اقل من قيمة هدي او طعام مسكين ولم يبلغه فالصوم لاجل هذا
لا للطعام كما ظن [تصدق به] اي بما فضل [از صام] عنه [يوماً] لان الصوم ليس اقل منه ثم
بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال [وان نقصه] بقطع عضو او جراحة او نفث شعر
او غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين
هدياً او يصوم وفي المحيط ان جرحه و برأ مع بقاء اثرها ضمن نقصانه و بلا بقائه ليس عليه شيء
عند الطرفين و عنده عليه صدقة لا يصلح الالم [وان اخرج] بقطع القوائم او كسر الجناح او نفث
الريش او نسوما [عن حيز الامتناع] اي عن ان يكون ممتنعاً مما اراد فالحيز مقتضى و عن ابي
يوسف رح اذا نفث ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بان
لو صار سالماً عن النقصان او اعاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم [او كسر
البيض] اي بيضا غير فاسد و الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً ميتاً فكسر و اما اذا علم كونه
حيّاً او لم يعلم فعليه قيمة الفرخ كما في المحيط والبيض بالفتح واحلته بيضة [قيمه] اي قيمة الصيد
الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلوان شرط في سلكه لكان مناسباً [وكذا] اي
عليه قيمته [ان ذبح الحلال] اي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] اي ما يكون
فيه بعض بدنه نائماً او بعض قوائمه غير نائم [او حله] اي الصيد فيجب قيمة لبنه [او قطع]
محرم او حلال بتكسر الحديد [حشيشه] اي نبات الحرم مما لا ساق له وطبا كان او يابس
بقريئة ما بعده والا فهو في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واخترز به عن مثل الكماة فانها
ليست بنبات بل هي شيء مردع في الارض ولهذا يباح اخراجها من الحرم كحجرة وقدر يسير من
ترابه للتبرك كما في المحيط [او شجرة] وهو ما كان له ساق من النبات وطبا كان او يابس على ما
يظاير عبارة كتب اللغة و ما نقل عن النهاية انه اسم للوطب منه فمعنى شجر المضاف الى الحرم
الموجب للجزاء و شجر الحرم ما كان شيء من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه او في السبل فبقطع
منه الاغصان عليه القيمة كما في المحيط و ينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك و اما فصل هذه
الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبيحة الحلال و يجوز الهدي
على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط و كذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش
والشجر و يجوز الطعام والهدي كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة
الشجر و عن ابي يوسف رح انه يجوز [الا] للاستثناء المتصل عن حشيشه وشجرة معا كما في

شرح الطحاوي [مملوكا] رطباً منبتاً وهو مما لم ينبت به الناس بقريئة الاتي فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوي الا انه لو كان مملوكاً فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشرع كما في المحيط [ارمنبتاً] اي من شأنه ان ينبت به الناس رطباً مملوكاً او غير مملوك [او جافاً] ولو نبات مملوكاً فانه لم يجب شيء بقطع الشجر والحشيش في هذه الصور الثلاث [ولا يرعي الحشيش] اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا باس به لضرورة الزايرين [ولا يقطع] حشيشه [الا الاذخر] بكسر الهمزة والشاء ومكون الدال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دقاق يطيب ريحه والذي همكة اجوده يسقفون به البيوت بين الشجرات ويسدون به في القبر الخلل بين اللبانات كما في فتح الباري [و] يجب [بقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اعم من السقيقي والحكمي فيشمل الالقاء في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بانه لو غسل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شيء وانما قال قملة لان بقتل اثنين او ثلاثة قبضة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [صدقة و ان قلت] تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهما فقال عمر رضي الله تعالى عنه (ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شيء بقتل غراب] شرع في الفواسق المردودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لا شيء بقتل جميع انواعها وكلام قاضيان مشعر بانه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقق وجب عليه الكفارة وانواعها على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع وهو الذي في ظهرة او بطنه بياض والغراب وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان من نوح واشتغل بحنيقة حين ارسله للخبر عن الارض والاعصم وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب [وحداة] بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة وحكي الحداة بالمد مع التاء وبدونها وليست للتانيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر يأخذ الفارة [وعقرب] للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقل ان عينها في ظهرها ولا يضر ميتاً ولا نائمًا حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلها السرطان بخلاف الضب كما في قاضيان [رفارة] بسكون الهمزة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاهلية والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل اليربوع كما في الكافي [وكلب عقور] بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب ما يفرط شدة وايداًؤه كما في الكرمانني والمراد منه الذئب وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي حكمه السنور كما في الكافي و [بعوض] اي بق وقيل صغاره واحداً به بعوضة كما قال ابن الاثير

[و برغوث] و زنبور و ذباب و كذا النمل الموزي وهو السوداء والصفراء كما في الهداية [و قراد] بالضم يقال له بالفارسية كنه [و سليفاة] و قنفذ و غيره من هوام الارض [و سبع] كالغهد والنمر [صائل] اي قاصر و حامل على المحرم من الصولة او الصائلة بالهمزة و احترز به عما اذا لم يصله السبع فقتله فانه واجب القيمة وعن ابي يوسف رح ان الاسد كالكلب كما في قاضيان [وله] اي المحرم [ذبح الحيوان الاهلي] كالغنم والدجاجة والبط الذي في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالسمام الذي على قوائمه الريش كما في المحيط و المتبادر من الاهلي ما يكون باصل الخلقة حتى انه اذا ند بعير يذبحه و اذا استأس ظبي لا يذبحه كما انبر اليه في الهداية [و] له [اكل ما] في السيل [صاده] مما يركل [حلال] احتراز عما صاده محرم و سبائي [و ذبحه] حال كونه [بلا دلالة محرم] و هذا في روايه و هو المختار و في رواية ان الصيد لا يسرم بالدلالة كما في الكافي و في الكلام اظهار في مقام الاضرار و اشارة الى انه لا يسيل للمحرم اكل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط [و امره] و اشارة فلو وجد واحد منهما لم يسيل اكله و لو حل من احرامه كما في المنتقى [من دخل المحرم] حلالا او محرما [بصيد] اي مع صيد سواء كان في يده او قفصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المسبوط و التسفة لكن في الكرمانى و غيره انه لو كان في قفصه او رحله لم يرسله [ارسله] اي وجب ارساله و اطارته ولا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجده في يد احد فهو احق به كما في الكرمانى و غيره و يحتمل ان يكون المعنى ارسله الى السيل و وضعه في يد رجل وديعة كما في التسفة [ورد بيعه] اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول المحرم بذلك الصيد [ان بقي] ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما ياتي [والا] يبق في يده [جزئ] ابائع عنه [كبيع المحرم] من المحرم او السلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه رده ان بقي و الا جزئ و في كلامه اشعار بانه لو كان المتبائعان حلالين و هما في الحرم والصيد في السيل جاز البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في المحيط و لا يشفى انه اجري بكتاب البيع [لا] يرسل [صيدا] ولا يجب اطارته [معه] اي في قفصه او رحله او يده [اذا احرم] و لم يدخل في الحرم بعد و الا فقد وجب ارساله كما مر [و من ارسل صيدا] كائنا [في يد محرم ان اخذه] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [حلالا ضمن] ذلك المرسل قيمته عنده خلافا لهما و فيه اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ و لهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح الطحاوي [و ان قتل محرم] او حلال [صيد محرم] كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده [فكل] منهما [يجزي] جزاء تاما هو جميع القيمة لتعرض كل [و رجع] اي ثم رجع بما ضمن [اخذه] ر من في يده [على قاتله] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في السيل صيد محرم لم يجزئ لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي والمجنون والكافر كذا في شرح

الطحاوي ولو قتل خلال صيد خلال اخذه من الجسم جزئ كل و رجع أخذه على قاتله كما في المحيط
ولو قتل محرم صيد خلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للشرع كما في الظهيرية و [ما] يلزم [به]
اي بسببه من محظورات الاحرام كالنطيح و قتل الصيد و غيرهما [على المفرد] بالحج او العمرة دم
[فعلى القارن دمان] بالحج و العمرة لهتك حرمة احراميين و هذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة و اما
بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية [الا بجواز الوقت] اي الميقات
كما مر [غير محرم] بالعمرة او الحج فحينئذ عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت و احرم فانه
سقط عنه كما اذا احرم من مكانه و عاد اليه محرما و جدد التلبية و ان لم يجددها لا يسقط
و قال سقط جدها اولاً و تمامه في المحيط [و يشترى جزاء صيد] مملوك و غير مملوك [قتله
محرمان] فعلى كل جزاء تام لكن يغرمان معا قيمة واحدة للمالك و ينبغي ان يثبث اذا قتل ثلثة
[و اتحد] الجزاء [لو قتل صيد الحرم خلالان] فعلى كل نصف قيمة و ينبغي ان يقسم
على عدد الرؤس اذا قتله جماعة و لو قتل قتله خلال و محرم فعلى المحرم جميع القيمة و على الحلال
نصفها و لو قتله حلال و مفرد و قارن فعلى الحلال ثلث الجزاء و على المفرد جزاء و على القارن جزاء [ان
باع المحرم] من محرم او حلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله [او شراه] عنه [بطل]
البيع و الشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد و لا يخفى انه مشير اليه فيما تقدم
[ولو ذبحه] اي ذبح المحرم صيدا [حرم] لحمه على كل محرم و حلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا
اذا اضطر و تفصيله في المحيط [ولو اكل] الذابح [منه] استغفر [و غرم] اي ضمن [قيمة ما اكل]
موتى الجزاء عنده و اما عندهما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية و هذا اذا اكل بعد اداء
الجزاء و اما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كذا في الحقائق [لا] يغرمها بالاكل اجماعا بل يستغفر
[محرم] او حلال [لم يذبحه] و ما [ولدت] من خارج الحرم [ظبية] اظهار في مقام الاضرار
على تقدير حذف الموصول [اخرجت من الحرم و ماتا] اي الظبية و ولدها [غرمهما] اي ضمن
الخارج محرم او حلالا قيمتهما لانهما صيد الحرم حكما [و ان ادعى] المخرج [جزاءها] اي جزاء
الظبية [ثم ولدت لم يجز] اي ليس عليه جزاء ولدها لان اداء جزائها صيرها صيد الحل *

فصل * ان احصر اي منع و منه المحصر بفتح الصاد و هو لغة الممنوع من كل
شيء كما في الكشاف و غيره و شرعا الممنوع عن الحج او العمرة بعد الاحرام و حكمه انه لا يتحلل الا
بالذبح او بافعال العمرة كما في الينابيع [المحرم] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [بعد و مسلم]
او كافر و لو غير سلطان [او مرض] زاد بالذهاب او الركوب او غيرهما مثل فقدان المحرم و هلاك
النفقة و غيرهما و هو غير قادر على المشي و لو في بعض الطريق كما في المحيط [بعث المفرد] بالحج
او العمرة الى الحرم [دما] او ثمنه ليشتري به بمكة فلو بعث دمين يحلل باولهما فان الثاني تطوع

كفى الينابيع [والقارن دمين] وفيه إشارة إلى أنه لا يتحلل إلا بذبح آخرهما وإلى أنه لا يشترط
 تعيين أحدهما للحي والآخر للعمرة وإلى أنه لو بعث دما لأحدهما لم يتحلل بذبحة عن أحد
 من الأجرامين كفى الهداية [وعين] المحصر بالحي أو العمرة عنده [يوما يذبح] المبعوث [فيه]
 أي في ذلك اليوم لأن دمه غير موقت بزمت فاحتج إلى التعيين ليعلم وقت الإحلال [ولو كان] ذلك
 اليوم [قبل يوم النحر] أي وقت شاء وأما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لأنه غير موقت
 بخلاف المحصر بالحي فإن دمه مختص بيوم من أيام النحر فلا يحتاج إلى التعيين كفى المحيط [وفي]
 حل لا يذبح لأن ذبح الهدايا مختص بالسر ولهذا لو ذبح عن المحصر في غير السر بقي مسرماً حتى
 يبعث بأخر ويذبح بالسر كفى المبسوط [وبذبحه يسل] المحصر عن الإحرام وفيه إشارة إلى أنه لا يسل
 بغير الذبح فيبقى مسرماً إلى أن يجد الهدي فيذبح أو يزول إحصاره فيسج في وقته أو يعتصر في غير وقته
 وعن أبي يوسف رح أنه يقوم الهدي فيطعم المساكين وإن لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوماً
 وإلى أنه لا يحتاج إلى الحلق وعن أبي يوسف رح أنه واجب كفى التحفة وإلى أنه لو عين يوماً ثم حل
 من إحرامه في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه أو ذبح في غير السر لم يسل من إحرامه وعليه دم
 لهذا المحذور وقال بعضهم إذا شرط في وقت الإحرام الإحلال عند الإحصار حل به قبل الذبح كذا في
 شرح الطحاوي وفي الاكتفاء أشعار بأنه إذا بعث بالهدي فله أن يرجع إلى أهله لأنه إذا لم يتمكن
 من المشي إلى الحج فلا فائدة في المقام كفى التحفة [و] يجب [عليه] أي المحصر [أن حل من حج]
 فرضاً أو نفلاً [حج] من قابل [وعمرة] كذلك لأن على فائت السج التحلل بأفعال العمرة ولم
 يوجد [ومن عمرة عمرة] ومن قران حج [قضاء] وعمرتان [الأولى للقران] والثانية لكونها
 كالفائت [وإذا زال إحصاره] بعد بعث الهدي [وأمكنه إدراك الهدي] بوجوده غير مذبح [و]
 إدراك [السج] بالوقوف بعرفات [توجه] لادائه ولا يتحلل [والأ] يمكن إدراكهما جميعاً بأن لم يدرك أحداً
 منهما أو أدرك أحدهما يجوز [له أن يسل] بعد ذبح الهدي وإن يتوجه ليحلل بأفعال العمرة في
 الصورة الأولى وفيما إذا أدرك الهدي فقط وأما إذا أدرك السج فقط فعنده جاز له أن يسل وإن يودي
 السج بإحرام جديد ولا عمرة عليه وأما عندهما فلا يتصور لأنه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه
 أشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدي لم يسل فذهب إلى مكة فإن أدرك السج فيها وإن لم يدرك يكون
 فائت السج فيحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوي [ومنع] أي منع عداؤه مرض للمحصر [عن]
 ركني السج [أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة] بمكة [ظرف] منعه وكذا المنع عنهما بالحر [إحصار]
 سواء كان مفرداً أو قارناً فيحلل بالهدي وعنه أن المنع ليس بإحصار بعد ما صارت دار إسلام كفى
 المحيط [و] منعه [عن أحدهما] أي ركني السج [لا] يكون إحصاراً فإنه لو منع من الوقوف تحلل
 بأفعال العمرة وقضى السج بدونهما من قابل مفرداً أو قارناً وإن منع عن الطواف قضاء في عامه و

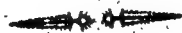
وعليه دم لتأخيرها عنده وفيه إشارة الى انه لو افرد بالعمرة ثم منع بها من الطواف والسعي كان محصرا
[ومن عجز] عن اداء الحج الفرض بنفسه عجزا يرجي زواله غالبا كالمرض والحبس وغيرهما [فالحج]
اي بعث غيره ليحج عنه كما في الصباح [صح] ذلك الاحجاج وانما قيد بالفرض على ما هو المتبادر إشارة
الى ان النفل يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق واما ثواب النفل فالمأمور يجعله
للامر وقد صح ذلك عند اهل السنة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وانما وصف العجز برجاء
الزوال لانه اذا كان لا يرجي يجب عليه الاحجاج كما في المحيط والاطلاق مشير الى انه لو احج امرأة
او عبدا او امة باذن السيد جاز لكنه اساء والافضل ان يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون
ابعد عن الخلاف كما في شرح الطحاوي [ويقع] ذلك الحج [عنه] اي عن الامر على الصحيح كما في
الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قل شيخ الاسلام انه يقع عن المأمور في قول
اصحابنا وللامر ثواب النفقة لان النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا اشتراط اهلية المأمور الا ان
الحج يسقط عن الامر لاقامة الاتفاق مقام الافعال [ان دام عجزه الى موته] فلو زال عجزه صار
ما ادى تطوعا للامر وعليه الحج كما في الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ المأمور
عن الحج يقع عن الفرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط [و] ان [نوى] المأمور [عنه] اي
عن الامر فان نوى عن نفسه او عن رجلين امرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما مبهما
ثم عينه جاز وعن ابي يوسف رح انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما
الا اذا اذنا بالجمع كما في التمرتاشي [ودم الاحصار] ان وقع فهو [على الامر] عند الطرفين وعلى المأمور
عنده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وقيل في
كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي [و] دم [القرآن] في صورة الامر بهما كدم التمتع
[و] دم [الجنابة] كقلم الظفر ونحوه [على الحاج] اي المأمور فانه المختص بنعمة الجمع بين النسكين
وانه الجنائي [وضمن] الحاج [النفقة] اي كل نفقة [ان جامع قبل وقوفه] بعرفات فلا يضمن
شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فرار مكاري فانه لم يضمن ان كان
ينفق من مال الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد رح له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار [وان
مات] الحاج المأمور [في الطريق] اي طريق الحج [يحج] غيره وجوبا [من منزل امره] الموصي
او الرصي او الوارث قياسا اذا اتحد مكانهما والمال واف به فان لم يكن وافيا به يحج من حيث يمكن
وفيه إشارة الى ان الرصي يدفع النفقة الى المأمور مكررا فيقضي المال اريحج عنه والى انه لا يحج من
منزل الحاج ولا من منزل الرصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما والمتبادر وحدة الوطن
والا فان كان احدهما اقرب من مكة يحج عنه [بثلث ما بقي] من المال في ايدي الورثة والمأمور
فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لا مبالاة وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فيحج بما بقي

من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رح يسج بما بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيسج ان بقي شيء من الثلث والا بطلت وقال ابو حنيفة رح يسج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فدفن الف فسرق يسج عنده بثلث الالفين ستمائة وستة وستين وثلثين وبطلت عند ابي يوسف رح واكانت اربعة يسج عنده بثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث وعند ابي حنيفة رح بالف [لا من حيث مات] المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب الصاحبين فان عندهما يسج من حيث مات استحسنانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق ووصى به والاصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت اولا وهذا اذا لم يبين مكانا يسج منه والا يسج منه بالاجماع اكل من المحيط [ولا يجوز للهدي] سواء كان لدم النسك او الجبر او الاحصار او غيرها [الا جائز التضحية] مقدار السن سالم العيوب كما يسج ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما مر والشاة كافية في اكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنبها او وطى قبل الوقوف فانه لا يكفي فيهما الا البدنة كما مر [واكل] استحسنانا كالاضحية [من هدي تطوع] اذا بلغ محله [و] من [متعة] اسم من التمتع [وقرآن فقط] فلا يؤكل من دم الحزاء والاحصار والنذر والتطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بلحمه الا اذا استهلك فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [وخصا] اي خص ذبح هدي المتعة والقرآن كالاضحية [بيوم النحر] لا ينص به [غيرهما] من دم الحزاء والنذر والتطوع والاحصار وفيه خلاف الصاحبين كما مر [و] خص [الكل] اي جميع ما ذكره من الهدايا [بالحرم] فلا يرد بدنة مندورة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط [ويتصدق بجله] بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهدي من كساء ونحوه [وخطامه] بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير ويشني في انفه [ولا يعطي اجر الجزار] اي الذابح [منه] اي من لحم الهدي وشحمه وجلده وغيرها وفيه اشارة الى جواز ذبح غيره وان كان الاحسن ان يذبح بنفسه ان احسن وينبغي ان يشهدا ان لم يذبحا بنفسه كما في الاختيار [ولا يركب] الابل والثور من الهدي [الا ضرورة] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب ولو ركب فانتقص منه ضمن ما نقص وتصدق به وفيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار [ولا يحلب] الهدي اذا كان له لبن لانه جزء منه بل ينضح صرعها بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر ويتصدق بمثله اذ قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدي ذبح مع الولد وان شاء تصدق به كما في الاختيار [وما عطب] بالكسر اي الهدي الذي هلك في الطريق [ار تعيب بفاحش] مما يصلح منه كالعرج والعمي [ففي الواجب ابدله] بغيره [والعيب له] يفعل به ما يشاء وفيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي وفي النقل
لا شيء عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العدول حجاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف
بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم
عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغميم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من ازل ذي الحجة
وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [قبلت] هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال
الامام الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا
بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل
شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته ظرف الفعلين كما اشرنا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهم
بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان
التدارك غير ممكن والمصنف اكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف
[بعده] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة
فيه و ان كثر الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حيا
يمشي فيه [مشيا] وكونه حالا منظور فيه [مشي] اي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته
وقبل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت
ولم يشق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من
جنسه واجبا وهو مشي الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة
رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسموع بالخلق كما في الكرمانى والى انه لو نذر عمرة مشي
مشيا حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاء لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم على الفرض
الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد
النذر مع القدرة على المشي يكفي للقصد الى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف
زيارة تربة قبر نبينا عليه اتم الصلوة والسلام والتحية *



قد تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير *



* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

* [كتاب النكاح] *



أخره مما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيسط الى المركب فانه معاملة من وجد وعبادة من وجه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهوراوي من التخلي لعبادة النفل كافي التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجهه ومكروهه حال خوف الجور [و] هو لغة البوطو وقيل الضم وفيه انه مباح فيه على الصحيح كافي الزاهدي وشرعا ما اشير اليه بقوله [ينعقد بايجاب] اي يتحقق ويحصل شرعا بسبب ايجاب هو شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين او لا سمي به لانه يثبت الجواب على الآخر بنعم او لا [وقبول] هو لفظ صدر عن الآخر ثانيا وفيه مع الكلام الاتي اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطى وفيه احتراز عن نحو البيع والهبة فانه وان افاد حله لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان في الاصل الجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشرح وكونه امرا اعتباريا لا يشير اليه والى ان الايجاب والقبول انشاء فالنكاح ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح (ان النكاح ثابت بالكلام النفسي) فان اللفظي اخبار عما في الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات الشرعية لا تعدل بالكلية عن المعاني الاختيارية وتماهه في الاصول ويحتمل ان يكون الباء للدلالة فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فهما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل عليه الكرماني وغيره والاول المختار عند المصنف ر ح كما ذكره في الشرح فان قلت أكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى وينفسخ العقد قلت نعم الا انه غير قادح لان حكمه باق والنفسخ يرد على الحكم على ما قال أكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاؤه ضروري لنفسخ العقد

[لفظهما ماض] صفة للإيجاب والقبول ومشير الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الا ترى ان (پذيرفتم وعهد كردم) يمين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة والى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لوزجت منه ودفع المهر اليها انعقد كما في المنية والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما سيأتي [كزوجت] نقمي بك [وتزوجت] نفسك او المعنى كقول الرجل او المرأة زوجتك ايائي وقال الاخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلامتهما صالح للإيجاب والقبول من الجانبين كما في الزاهدي وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزويج (مرد را زن و زن را شوي دادن) والتزوج (زن كردن و شوي كردن) وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء كما في الاساس والدينون وغيرهما ولا يتعدى من وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قل الكوفية وذا غير عزيز عند البصرية كما لا يخفى على المتتبع وانما ترك الفعلين دفعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط [اوامر] مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما في الزاهدي والامر بقرينة المثال وفي المنية انه يصح بلسان الشوارزمية بصيغة الحال بلانية واما المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الامع التية [وماض كزوجني] بنتك مثلا [فقال] الاب مثلا [زوجت] اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في الننف والى ان الامر ركن العقد كما في المحيط والتحفة وغيرهما وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر توكيل الا انه مبني على استعارة المعدوم للموجود كما في الكرمانى [وان لم يعلم] اي المتعاقدان [معناه] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه مما انعقد به النكاح أولا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه مما ينعقد به كما في قاضيان لكنه مما اختلف فيه المشائخ كما في الشزاة وذكر في العمادي انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كبيع [و] ينعقد بكم العرف بسبب [قولهما] اي قول المرأة والرجل [(داد و پذيرفت)] بلا ميم [متصلة بهما] والميم احوط [بعد] قوله لها (نفس خویش بمن [دادی]) [و بعد] قولها له (تو نفس مرا [پذيرفتی]) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها (داد) بدون قوله (پذيرفت) الا اذا اريد بقوله (دادی) التحقيق والى انه ينعقد بدون قولهما (بزنی) وقال بعض المشائخ انه لا بد منه واختلف في ان (دادی) استفهام او امر وهو الراجح كما في المحيط [كبيع وشراء] فانه ينعقد بقولهما (فروخت و خرید) بلا ميم بعد (فرخت و خرید) [لا] ينعقد على المختار [بقولهما عند الشهود] جمع الشاهد مع كفاية الشاهدين كما ياتي جرنا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

الكل [(ما زن و شویم)] ونحن زوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ان قضى به القاضي فهو نافذ وهذا
دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ كما في المحيط ولفظ (زن) عند الاطلاق الزوجة كما في
الذخيرة كما ان (شوى) مختص بالزوج [ويصح] النكاح بعد تحقق سائر الشروط [بلفظ نكاح]
وانكاح [وتزويج] قد ذكره مرة [وما رضع] اي يصح بلفظ موضوع [لتمليك العين] من نحو
تمليك وصدقة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع والاباحة والاقالة والاجارة والقرض
والرهن والامارة والصلح والشركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما في المحيط الا انه لو ترك
قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقولهما لسلم من التطويل [حالا] ظرف تمليك فلو قال
اوصيت لك ببضع امتي بالف وقبل الاخر اضاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى
به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكنا فقال قبلت
صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بما رضع لتمليك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به
النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة [وشرط] لصحة النكاح [سماع كل منهما]
اي المتعاقدين [لفظ الاخر] فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كما في سائر العقود الا انه يشكل
الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما سيجي [و] شرط ايضا [حضور]
شاهدين [حرين] عند العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حرين عند الاجازة
في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المزارع وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهود عند محمد رح
الا انه لا يطيب [او حر وحرين] مما في حكم حر ولذا قال [مكلفين] على لفظ المثني المذكور
فيصح عند سكرانيين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصبر ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما
في المحيط ولا عند مراهقين كما في الينايع [مسلمين] في نكاح مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف
فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد و زفر رحمه الله تعالى كما في النظم [سامعين]
معالفهما [اي لفظ العاقلين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في
آخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء و جاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيه روايتان
ولو كان العاقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى
كما ذكره البقال والظاهر خلافه وعن محمد رح لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا والى
انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غيرهما جاز
النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهها او يذكر ابرها
وجدها والى انه يشترط حضورهما لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاص هو
رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الراقعات انه يشترط ذكر اسمها
واسم ابائها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور ازالة لثم السماع اشارة ما الى

انه مختلف فيه ولذا قيل صح بحضور اصميين الا ان اشتراطه اصح كما في الذخيرة [وصح] النكاح [عند فاسقين] ولو محض دين بالقذف بلا توبة [ولا يظهر] النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يصح بالمهر وغيره [عند الدعوى] وانكار احد المتعاقدين [و] صح بعد الطلاق والعتاق [عند ابنيهما] اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في قاضيان [او] عند ابني [احدهما] يحذف المضاف فالتشنيع الشنيع انه قد عطف في تصانيفه على الضمير المجزور بلا إعادة الجار وهو مذهب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقديرًا ويونس والافخش وجل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري [ولا تقبل] شهادة الابنين [للقريب] اي لنفع القريب فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليهما كما ياتي في القضاء فكلامه لا يخلو عن نوع تكرار [كنكاح مسلم ذمية] كتابية اي كما صح نكاحها [عند ذميين] عند الشيخين خلافا لمحمد رح [ولا تقبل] شهادتهما [على المسلم] وتقبل على الذمية كما ياتي في الشهادة [والوكيل] اي الذي وكل بتزويج كبيرة ارض صغيرة برجل [شاهد] واحد فصح عنده مع آخر [عند حضور الموكل] اي الزوج والاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتغليب [كالولي] اي كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح [عند حضور المولية] اي البنت والامة حال كونها عاقلة [بالغة] بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند حضورها لكونه مباشرا وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء بآشرة لنفسه او لغيره وكذا الولي اذا تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او غير عاقل لانه ليس بشاهد حينئذ لما مر ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهته فكانه المزوج والصواب انه شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل فك حبر كما في الذخيرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على المرمية في المقدمة ولي الامر (خداوندی کردار) ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل الشخص واليا ومالك الامر [وحرم على المرء] اي الرجل كما في القاموس [اصله] القريب من الام او البعيد من ام الام او الاب وان علت والحرمة يجوز ان يفسر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيان والنهاية والكرماني والمستصفى وغيرها ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجة به ولا ظاهرها كما في المحيط فما في العمادي انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف ان الحرمة هل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على الحال او من قيل حذف المضاف اي نكاح اصله [وفرعه] من البنت و بنت الولد وان سفلت ولو فسر المرأ بالانسان كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله [وفرع اصله القريب] من الاخوات لاب وام او لاحدهما

و بناتهن و بنات الاخوة وان بعدت ولما كان اطلاقه مرهما لحلية فرع اصله البعيد مطلقا ازال ذلك فقال [و صلبية اصله البعيد] من عماته و خالاته لاب و ام او لاحدهما و عماتهما او عمات احدهما وان علت و خالاتهما او خالات احدهما وان علت و اطلاقه مشكل فانه ذكر في المراجع و قاضيان و غيرهما ان عمه العمه لاب غير مجزئة عليه كبنات العم و العمه و الخال و الخالة و اليه اشار بالصلبية بضم الصاد و سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الياء للنسبة ثم التاء للتانيث و يحتمل ان يكون بفتح الصاد و كسر اللام ثم الياء المثناة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها الصلبية من كانت من صلب الرجل و ظهره كما في المغرب و فيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد لما فرغ من المحرمات النسبية شرع في السببية فقال [و] حرم [ام زوجته] بنفس العقد الصحيح هو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم و التتف و غيرهما [و بنتها] اي بنت زوجته لكون الزوجة [موطوءة] فهي حال من المضاف اليه على مذهب بعض النكويين كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن و الكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم و الى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطي و فيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة و الى انه لحرمة البنت يشترط العقد الصحيح بينه و بين امها و قد ذكر في النظم انه لو وطئها بِنكاح فاسد حرمت بنتها و ام الزوجة شاملة للجد و ان علت كما ان بنتها لبنت الولد و ان سفلت كما في المحيط [و زوجة اصله] من امرأة الاب و الجد و ان علا [و] زوجة [فرعه] من امرأة الابن و ابن الولد و ان سفل و في اطلاقه رمز الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد و ذا بلا خلاف كما في النظم و هذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة و منها ما حرم بالزنا و المس و النظر كما سيأتي و حكم الكل حرمة كل منهما على اصل الاخر و فرعه [و كل هذه] المذكورات من الاصناف الثمانية [رضاعا] اي للرضاع فيكون مفعولا له و ههنا اشكال لفظا و معنى اما لفظا فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يفيد استغراق الاجزاء و اما معنى فلانه تحل اخت ولده و ام اخيه و اخته و جدة ولده و رضاعا و يحرم نسبيا كما في قاضيان و غيره [و فرع مزنيته] من بنت امرأة زنى بها و بنت ابن مزنية و فيه رمز الى انه لو اتاهما في دبرها لم يحرم عليه فرعه كما قال بعض المشايخ و يحرم عند بعضهم و به افتى شمس الاسلام الازجندي رح و الاشمل ان يقول موطوءة بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة بملك اليمين و شبهة النكاح و الملك كما في التتف و غيره [و] فرع [ممسوسة] عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجد به حرارة الممسوس لا يثبت الحرمة و الا فيثبت [و ماسة] اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذب بها و اكبر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية و اطلاقه مشير الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة و ان انكره الامام السعدي و المس شامل للتفخين و التقبيل كما في المحيط [و] فرع [منظور الى فرجها الداخل] و هو المدور و قيل الى الخارج و هو الطويل كما في الروضة و قيل الى العانة و قيل الى الشق و عليه الفتوى

كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت
الحرمه والى انما لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزناج معتبر
بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قائمة
مستوية او قائمة لم يثبت الحرمه على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امسى
بعدهما لم يثبت الحرمه لزوال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب
الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي [بشهوة]
حدهما في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي الشيخ والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى عن
اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان
يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واماي حق النساء
قالا شهوة بالقلب لا غير كما قال المنصف رح وفيه اشارة الى ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر
مثل الشهوة كما في المضمرات والى انه ظرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما ولكل رواية
في النظم ولو مس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت الحرمه وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان
في المس والنظر لا يفتى بالحرمه الا اذا تبين انه بشهوة وفي القبله يفتى بها ما لم يتبين انه بلا شهوة
ويستوي ان يقبل الفم او الذقن او الخد او الرأس وقيل ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه
بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة [و] حرم [اصلهن] من ام المزنبة
والممسوسة والماسة والمنظور الى الفرج وجدتهن من اي جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطى
غير المشتهاة يحرم عليه امها وبناتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى
ان فرع المزنبة واصلها رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وهيأتي منه في الرضاع اشارة
اليه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنبة على اصل الآخر وفرعه رضاعا [وما]
كان عمرها من الصغيرة [دون تسع سنين ليست بمشتهاة] اي مرغوب فيها للرجال فبالوطى
والدواعي لم يثبت الحرمه وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين مشتهاة وعليه الفتوى والى ان بنت
خمس سنين وما دونها ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت
ضخمة كما في الخزانة وعن الشيخين ان بنت خمس سنين مشتهاة اذا اشتدت مثلها وعن محمد
رح ان بنت ثمان او تسع مشتهاة اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى انه يكفي اشتهاة احدهما
فلا يشترط ان يكون بالغين كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بشهوة
لم يثبت الحرمه وان مس ابن ست او سبع تثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبية تجامع
مثلها او على العكس تثبت الحرمه كما في القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق
الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطىها زوجها لم يكن

ربا وحرمت على زوج آخر وان مضى عليها سنون كما في العمادي وغيره [ويحرم] بكسر الراء من
 التحريم [نكاح امرأة وعدتها] لكل فرقة من قبل الرجل او المرأة في طلاق رجعي او بائن واحد او اكثر
 في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في المنتف لكن في مبسوط
 صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها ان يتزوج باختها بعد يوم [نكاح امرأة]
 مفعول يحرم [ايتهما] اي كل واحدة منهما [فرضت ذكرا لم يحل] بالنسب او السبب كالارضاع [له]
 اي للذكر المفروض [الاخرى] كما اذا نكح امرأة اركان في عدتها ثم نكح عمتها او خالتها او عمة امها او خالة
 امها او عمة ابيها او خالة ابيها او بنت اخيها او اختها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم
 نكح بنت زوجها فانه لم يفرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا
 فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العميين او العمتين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية
 كالكليات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان
 لا يجوز نكاح امة ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقفة بزوال ملك اليمين
 على انه لا يجوز عند نجم الائمة البخاري كما في المنية [و] يحرم نكاح امرأة وعدتها [وطئها]
 اي وطأ امرأة ايتهما فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى [ملكا] بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية
 كما اذا نكح امرأة حرة او امة فاشترى اختها فانه لا يجوز وطؤ المملوكة [وكذا] يحرم [وطؤها ملكا
 وطئها] اي وطأ تلك المرأة [نكاحا وملكاً] كما اذا نكح واشترى اخت ام ولده فان وطئها يحرم وطؤ اختها
 باحد هذين [لا] يحرم وطؤها ملكا [نكاحها] اي نكاح تلك المرأة الاخرى [فان نكحها] اي نكح
 تلك المرأة [لا يطأ واحدة] من المرأة المملوكة والمنكوحة [حتى يحرم] المرأة [الاخرى] فالمنكوحة
 بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة باحدهما ما ذكرنا كالشراء او بالاعتاق او بالتزويج او
 الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احدتهما يحرم وطئ الاخرى ابدًا كما في
 البنف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان
 فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [وضح]
 للمسام [نكاح] المرأة [الكتابية] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حربية الا انه لو نكح حربية
 في دار الحرب كرهه فليل انما كرهه اذا قصد النوطن به وقيل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلادها
 كما في المحيط والكلام مشير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيظها ولا للمسلمة الكتابي وسيجي
 والى انه لا يحل وطؤ الكافرة بملك اليمين لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ولو] كانت تلك الكتابية
 [امة و] صح نكاح الامة للحرا اذا لم يكن تحتها حرة [مع طول الحرية] اي مع القدرة على مهرها ونفقتها
 الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه في المبسوط الاول ان لا يفعله والطول بالفتح
 في الاصل الفصل ويعلى على والى فطول الحرية متسع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على

ما اشار اليه الطرزي [و] صح نكاح [المحرم والمحرمة] بالسج او العمرة [و] صح لغير الزاني نكاح
 [حبلئ من زنا] عند الطرفين وعليه الفتوى كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا
 بالاجماع كافي الهداية وصيبي [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غير الزاني الحبلئ من الزنا وكذا دونه
 ولا يجب النفقة [حتى تضع] الحمل وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطؤ عند الكل وتستحق النفقة
 عند الكل كما اذا نكحها الزاني كافي الهداية [و] صح نكاح [من ضمت] اي جمعت في عقل واحد من
 امرأة محلة [الى] امرأة [محرمة] على النكاح ينسب او سبب فوجب المسمى للمحلة عند وقسم على مهر
 مثلها عندهما كما في الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امة] اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح
 من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ورفوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها متزها عن وطئها
 حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او متولفا عليها بعقها وقد حث السلف وهذا ليس بغريب
 سيما اذا تداولتها الايدي ولهذا كان الامام الشداد رح يفعل ذلك كما في المضمرات والينابيع
 [و] لا للعبد نكاح [مالكته] اي سيده [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير كتابية] كالوثنية
 والمجوسية و المرتدة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطؤ كما يملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح
 صابية قوم من النصارى يعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية قوم
 يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والادل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى
 انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء
 على ما روي عن الفضلي ومنهم من قال تتزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله اولى
 فانهم متأولون في ذلك كما بين في محله [و] لا يصح للحر نكاح امرأة [اخرى] خامسة [في عدة
 رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يتزوج امرأتين فانه
 تعالى بدأ بالاثني كما في المضمرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثانية و] لا نكاح [امة]
 مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه ارام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاتلة او مجنونة [على حرة] ولم كتابية
 صغيرة او مجنونة فلو تزوجهما في عقد لم يجز الا نكاح الحرة [او] امة [في عدتها] اي عدة حرة
 من طلاق بائن في قوله ويصح في قولهما واما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت
 نسب حملها] اجماعا كالمسبية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما
 في النهاية [و] لا [نكاح المتعة] وصورته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدارهم مدة عشرة ايام
 او اياما او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام خيبر و ايام فتح مكة كافي المنتف الا انها صارت منسوخة
 باجماع الصحابة كافي النهاية وغيره وسند حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضي بجوازه
 لم يجز] كافي العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه ليس فيه تعزيز ولا حد
 ولا رجم كافي المنتف ولا طلاق ولا ابراء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال اتزوجك متعة انعقد

النكاح ولعلي قوله متبعة كما في قاضيان وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك رح لكن في نهرته كلام [ر] لا نكاح [الوقت] وصورته صورة المتبعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمومات والعمادي وغيرها وعن ابي حنيفة رح اذا وقتنا وقتا لا يعيشان اليه كائة سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بني آدم وانسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنية عن حسن البصري يجوز تزوج الجنية بشهر رجلين *

[فصل * نفذ نكاح حرة] اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالتاخذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفصولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه في الاصول والحجة اعم من البكر والثيب وانما قيد بهما لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاهما كنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [مكلفة ولو] زوجت نفسها [من غير كفؤ] بضميتين و بضم الكاف وكسرها مع سكون الفاء كما في الكشف وبسكون الفاء وضمة مع الهمزة وبسكونها مع الواو لغة النظير والمساوي كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشرعا رجل يساوي امرأة في امور ستأتي وفيه اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عنده خلافا لهما كما في الظهيرية [بلا ولي] سيأتي وفيه اشعار بان الولاية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رح والرواية عنهما مضطربة في المسرط والمحيط وغيرهما انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالوطؤ بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم روى ابو حفص عن محمد رح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا فموقوف ان اجاز جاز والا بطل وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي رح فلا ينعقد بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المثل جاز عندهما ولو بكر او لم يجز عند العامة منهم محمد رح وفي خزائن الواقعات لو قضى القاضي بابطال الطلقات الثلاث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطئ والولد لانهما حنفيان يعتقدان صحته في الخلاصة والمضمومات وغيرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفي ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس [وله] اي لكل من الاولياء اذا لم يرض واحد منهم [الاعتراض] اي ولاية المرافعة الى القاضي ليغسغ [هنا] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضي واحد منهم ليس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف رح للباقي الاعتراض مطلقا كما في الاختيار وقال شرف الائمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سككت الباقيون كما في النية واطلاقه مشير الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قيل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا والى انه ثابت لكل ولي عصبة او غيرها مجزما او غيره كما

في العمادي وذكر قاضيان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للمحارم والاول الصحيح كما في المحيط [وروي] عن ابي حنيفة رح [بطلانه بلا كفؤ] وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيان [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهي ساخطة غير راضية [ولو] كانت [بكرًا] لغة امرأة لم تلد ثم سميت التي لم تقتض اعتبارا بالثيب لتقدمها عليها كما في المفردات وشرعا اسم لامرأة لم توطأ بالذكاح كما في المسبوط وقيل لم تجامع بركاح ولا غيره وهذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بالمرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتبه ولو صغيرتان كما في النظم [صمتها] اي سكوت البكر البالغة [وضمكها] غير مستهزئة فلو ضمكت مستهزئة لم يكن اذنا على ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان ضمكها ليس باذن وعن محمد رح انه اذن كما في المشارع وفيه اشعار بان التبسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكاؤها بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو خبر للبكاء وخبر الاوليين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا لكل فانه مصدر [و] بكاؤها [معه] اي الصوت [رد] جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف رح انه اذن كما في المشارع وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة للدمع وقيل انه ان كان باردا اذن وحارا رد وقيل عذبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين استبذانه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح اربعة والسنة ان بمتأذنها قبله ويقول ان فلانا يذكرك كما قال صلى الله عليه وسلم لغاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المسية والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانعة عنه وضميره طاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه للاب فان سكوتها عند استبذان غيره من الاولياء لبس باذن كما اشير اليه في العمادي وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلان زوجها وليان من رجلين فسكتت عند الاستبذان توقف النكاح في رواية وبطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الخبر] اي خبر النكاح سواء كان الخبر عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان اخبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشر الى ان الاستبذان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثبها الا باذنها كما في النظم [بشروط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الاستبذان والبلوغ وبما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمة حين ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمييتين وان جعله من باب التنازع وهم [لا] يشترط تسمية [المهر] عند المنقذين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة

والصحيح انه ان كان المزوج ابا او جدا فلا يشترط والا فيشترط كما في الكفاية [ولو استأذن] البكر
 البالغة [غير ولي اقرب] من الولي البعيد كالجد او الاجنبي [فرضاها] تفنن [بالقول] اذا غاب
 الاقرب غيبة منقطعة والا فسكوتها رضا كما في قاضيتان وقال الكرخي ان رضاها بالسكوت [كالتيب]
 فانه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب المفقة والمهر
 وغيرها كما في المحيط والغلام كالتيب في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيتان والشيب امرأة
 تزوجت فبانت بوجه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها
 من ثاب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة لو قد يكون بمعنى ان كما ان
 جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالتفاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير
 اليه في المغني وغيره فارتفع اشكال قوي عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء [و] المرأة [الزائل]
 بكارتها بزنا [بلا اقامة حد عليها] كما هو المتبادر [او غير جماع] كالوثبة والظفرة والجراحة ودرور الدم
 ومبالغة الاستنجاء او التعنيس [كالبكر] فيما ذكر من الاحكام فصمتها مثلا اذن والكلام مشير
 الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها ازجومت بشبهة او نكاح فاسد فرضاها بالقول
 لانها ثيب كما في المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره تصريح بما علم ضمنا فان زائل البكارة هذه بكر شرعا
 وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخي رح وقال ابو يوسف رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكر
 [وقولها] اي قول البكر البالغة عند الدعوي [رددت] اي النكاح عند الاستيذان او البلوغ [اولى]
 بالقبول [من قوله] اي زوج البكر [سكت] بكسر التاء لان القول للمنكر وعن محمد رح ان قوله
 اذني [وتقبل بينته] اي الزوج [على سكوتها] وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبتا فلا يرد
 انها شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على اجازتها او رضائها
 او اذنها لم يرد شيء الكل في النهاية [ولا تحلف] من التحليف [هي] تأكيد لدفع الالتباس
 [ان لم يقيم] الزوج بينة على سكوتها وهذا مما لا يحلف فيه عنده خلافا لهما وهو المختار كما في المضمومات
 فان تكلمت يقضي عليها بالنكول [وللولي] خاصة [النكاح الصغير] اي تزويجه [والصغيرة ولو]
 كانت [ثيبا] فلا ينكحهما عائلهما ولا الوصي وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل
 الاب رجلا بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع الصغير
 [ثم] اي بعد كون ولاية الانكاح للولي [ان زوجها الاب او الجد] بعده من غير كفؤ ولو بغبن فاحش
 [لزم] النكاح فلا يمكن رفعه ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندهما فلا يجوز النكاح وعن
 محمد رح انه يجوز وعن ابي يوسف رح ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع [وفي]
 تزويج [غيرهما] للصغيرين كالوصي والام [فسخ الصغيران] بالزام القاضي عند الطرفين خلافا
 لابي يوسف رح وفيه اشارة الى أن السلطان او القاضي اذا زوجها لم يفسخ على ما روي عن الطرفين

كما في التتمة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما في القنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغير فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير كفؤ كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بما في التلويح (انه لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في هاتين الصورتين) فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى [حين بلغا] سواء علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده [او] حين [علما] بالنكاح [بعده] اي بعد البلوغ [وصكوت الكبررضا] ايضا [هنا] اي حين بلغت او علمت بالنكاح بعده [ولا يمتد خيارها] اي البكر [الى آخر المجلس] اي مجلس البلوغ او العلم فاللام للعهد فخيارها على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سألت عن اسم الزوج او عن المبرطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسي وهذا رواية عن محمد بن روح وعنه ابو قالت عند الشهود او القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاختيارها وانما شرط ذلك لامقاط اليمين كما في العمادي [وان جهلت به] اي بان الخيار ثابت لهما وهذا عند الشيعة وقال محمد بن روح ان خيارها يمتد الى ان تعلم ان لها خيارا كما في التنف [بخلاف] القنة والمديرة والكتابة وام الولد المنكوح [المعتقة] قبل الدخول او بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتعدى بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيان [وخيار] بلوغ [الغلام] اي الصغير [والثيب] الحرة او الامة [لا يبطل بلا رضا] اسم او مصدر [صريح] كرضيت [او دلالة] اي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله و التمكن و طلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها له والخلو بلا مس [ولا] يبطل [بقيامها عن المجلس] فجميع العمر وقته [بشرط] القضاء لفسخ من بلغ [من الغلام والثيب والبكر] الجارية وفيه اشارة الى ان هذا فرقة بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بغيبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة الخيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادي [لا] يشترط القضاء لفسخ [من عتقت] فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولها ما اخترت نفسي وفيه رمز الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره كما في العمادي ولما اجهل الولي فصله فقال [والولي] لغة المالك و شرعا وارث مكلف كما في المحيط والتمة وغيرهما [لعصبة] جمعها عصبات ومفرد هاء اعصب قياسا كفجرة وظلمة من العصبوبة اي الاحاطة حول شيء لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيرها وقيل المطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث و شرعا اربعة اصناف منها التي فرضها النصف والثلاث البنت وبنت الابن

والأخت لاب وام والأخت لاب ومنها التي تصير عصبة مع أخرى كالأخت مع البنت ومنها الذكور
الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الصنفان الأخيران بشهادة تذكير الضمير في قوله
[ملى ترتيبهم] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعقق كما في المحيط وغيره
وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف رح بتقديم الأبوة على البنوة وعنه أنهما متساويان كما في النظم
[بشرط حرية وتكليف] أي عقل وبلوغ [واسلام] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر
[في ولد مسلم] صفة ولد فلو زوج كافر ولده المسلم لم يجز [دون] ولد [كافر] وفي الاكتفاء
أشعار بان الديانة لم يشترط في الكرمانى قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو ميانة
لم يجز عند أبي حنيفة رح وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر وإما البراقى فمستدركة بما ذكرنا
في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال المراد بالولي مالك النكاح بقريضة القاضي وغيره [ثم الام] وقال
شيخ الإسلام أن الأخت لاب وام أو لاب أولى من الام كما في المحيط وقال القاضي بديع الدين
أم أن الأب أولى من الام كما في المنية ثم [ذو الرحم] الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي
الأصل وعاء الولد [الأقرب فالأقرب] أي يقدم ذو الرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير
على من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فذو الرحم فاعل لفعل محذوف بقريضة المقام والأقرب
اسم تفضيل مستعمل من المقدرة صفة واللام للعهد والغاء بمعنى ثم كما في المغني وتفضيل
الأجمال أن بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت
ثم الأخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم لأولادهم ثم العمات والأخوال والأخالات ثم أولادهم على
هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة رح وعندهما وفي رواية عنه أن لا ولاية لغير
العصبات وعليه الفتوى كما في المصمرات لكن في التمرتاشي أن للواتي من قبل الأب كالأخت
والعمة وبنت الأخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الام بأجماع أصحابنا [ثم مولى
الموالة] أي من عاهد إنسانا على أنه أن جنى فارشه عليه وإن مات فارثه له ولو امرأتين
وهذا عنده وقال أنه ليس بولى كما في التمرتاشي [ثم السلطان ثم قاض] كتب السلطان [في
منشوره ذلك] أي تزويج الصغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منشوره لم يزوجه ثم أن زوجها
ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كما في المصمرات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة
قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم أن القاضي مقدم على الام وفي غياث المفتين أن
الأقرب لو لم يزج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان أني جعلت فلانا
قاضيا لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نشره وقت قراءته على الناس [و] الولي [الأبعد يزوج]
الصغير مثلا [بغية] الولي [الأقرب] غيبة حقيقية أو حكمية كما إذا كان مانعا له عن التزويج
فانه جاز حينئذ للأبعد أن يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو يزوج

الابعد ثم ظهر الاقرب جاز ثم انه مشير الى انه لو زوج الابعد وقد حضر الاقرب ترقف على اجازته
 ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يجوز الا باجازه بعد التحول كما في العمادي وذكر
 في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد رح ان لم يكن للمرأة ولي
 حاضر استحسن ان تولى رجلا فزوجها ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء
 اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب
 حضرة اذ] خبره [المجوز للنكاح او غير المجوز فلما انتظروا الخاطب لم ينكح الابعد وهذا اشبه بالفقيد
 في الكرمانى وهو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفيه اشعار بانه لو كان في السواد لم يزوج الابعد كما
 في المحيط [وعند البعض] ابي عصمة الرزوي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما [مدة السفر] اي
 ثلاثة ايام ولياليها وهو الصريح وبه يفتي وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو
 للرزي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرين
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها ان لا يصل اليه القافلة في سنة الا مرة يعني ذهابا
 ومجيئا وهو اختيار القدوري وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جوالا في البلاد او مفقودا وهو
 اختيار السغدي كما في الكرمانى [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه او لصحته على
 الاختلاف والكفاءة بالفتح والمصدر الكفو فهي لغة المساواة وشرا مساواة الرجل للمرأة في
 الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الرضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه
 وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعير
 باستفراش من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بسد المضاف لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح بان
 صار فاسقا متلا لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسبا] اي من جهة النسب وهو الاشتراك
 من جهة احد الابوين طولا او عرضا وقد يطلق على ذوي النسب كالحسب [فقرش] هو من ولد
 نضر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نضر على الاكثر كما قاله ابن
 الجبر ويجوز فيه الصرف وعدمه على ارادة السبي والقبيلة وهو مصغر القرش تعظيما وهو الكسب
 والجمع كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما
 قال ابن الاثير [بعضهم كفو لبعض] مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي
 والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمره وهو عدوي
 والى انه ليس العرب ولا العجم كفو القرش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفوا للعلوية
 وهو الاصح كما في المصبرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفو للعلوية اذ شرف العلم
 فوق شرف النسب ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة رضى الله تعالى عنهما [والعرب]
 اي من يجمعهم اب فرق النضر او الفهر [بعضهم كفو لبعض] منهم لا العجم الا ان يكون

علما و رحيما فانه يكون كفؤا لهم كما في المضمرة وينبغي ان يستثنى بنو باملة فانهم ليسوا بالكفاء لغيرهم من العرب لخصاستهم كما في الكرمانى [و في العجم] عطف على قولنا في العرب وكلاهما من اسماء الجموع كما في ذيل المغرب [اسلاما] اي من جهة اسلام الاب والجد وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاءة فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما استثنى محمد رح من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الفتنة و الى انه لا يعتبر الكفاءة في القريش و العرب من اي جهة الا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة وفي المضمرة ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفا و اما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [فذر ابوين] اي رجل له اب وجد [في الاسلام كفؤا لذي] المرأة التي لها [آباء فيه] اي اب واجداد في الاسلام فذي اسم اشارة وآباء مبتدأ مخذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه ليس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المضمرة [لا] يكون [ذواب] واحد كفؤا [لهما] اي لذات ابوين فيه وعن ابي يوسف رح فيه خلاف [ولا] يكون [مسلم بنفسه] دون الاب كفؤا [له] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح ان العالم المسلم بنفسه كفؤا له كما في النهاية [وحرية وهي كالا سلام فيما ذكرنا] فذر ابوين في الحرية كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرية ولا معتق للحرية الاصلية ولا معتق ابوة اوجه لهما عندهما خلافا لابي يوسف رح في الجد كما في المحيط وعنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في النهاية [وديانة] اي صلاحا وحسبا وتقوى كما في الكفاية اعدالة كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لو كان مبتدعا والمرأة شنية لم يكن كفؤا لها كما في الننف [فليس فاسق] ولو غير معلى [كفؤ بنت] رجل [صالح] وهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صالحة بصلاحه ولا يبعد ان ينزوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا مذنب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح انه اذا لم يعلن فكفؤ والا فلا وعن محمد رح انه ان كان محترما عند الناس كاعوان السلطان فكفؤ والا فلا ولم يرد عن ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع الكفاءة كما في قاضيان [و مالا فالعاجز] يوم التزوج [عن] اداء المهر [المعجل] وقيل عن المؤجل ايضا وقيل عن نصف المهر كما في قاضيان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه [و] عن [النفقة] هكذا اطلق في مختصر القدوري وذكر في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الروامشير الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما اما عند ابي يوسف رح فالعجز لا يبطل الكفاءة كذا في الحقائق و الى انه لو قدر عليهما بالكسب ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المضمرة [غير كفؤ للفقيرة] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت صالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة

كافي المحيط وفيه إشارة إلى أن ذلك العاجز غير كفو للغنية و إلى أن العاجز عن أحدهما غير كفو
 لها وفي التيسير العاجز عن المهر دون النفقة كفو لصغيرة فقيرة وفي المضمرة أن علويا أو عاليا
 غير قادر على مهر المثل كفو للصغيرة الغنية [والقادر عليهما] أي المهر المعجل والنفقة [كفو لغنية]
 أي امرأة عزا مال زائد عليهما وهذا عند أبي يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كما في السقائ
 [وحرفة] هي اسم من الاحتراف أي الاكتساب وهذا اظهر روايتي الصاحبين واما اظهر روايتيه
 فهو انه لا يعتبر الكفاءة حرفة والاول هو المعتبر في زماننا كما في السقائ فهو من اختلاف الزمان
 كما في التحفة [فذلك او حجام او كناس او دباغ] او حلاق او بيطار او حداد او صغار [ليس بكفو
 لعطار ونحوه] من البزاز والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرة والخفاف ليس بكفو للبزاز
 والعطار كما في الكافي واخس كلهم خادم الظلمة وان كان ذا مال كثير لانه من آكلي دماء الناس واموالهم
 كما في المحيط وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان لبس أحدهما كفوا لآخر لكن افراد كل منهما كفوا
 لجنسها و به يقتضى كما في الزاهدي و إلى أن الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة
 في الأصوب كما في النظم وإلى أن المرض لم يسلب الكفاءة فالمرضى كفو للصحيحة والمجنون للمعتلة
 وكذا القروية بالقروي كفو للبلدية كما في المحيط [وان تلحت] الحرة المكلفة كفوها بلا ولي
 [بأقل من مهرها] أي مهر مثلها [فللولي الاعتراض] أي المرافعة كما مر [حتى يتم] النكاح مهرها
 [او يفرق] القاضي أي يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز أن يكون
 من التفعيل على التفضيل يفرقون به بين المرأ وزوجه فقبل الدخول لا شيء عليه و بعده عليه المسمى
 وفيه إشارة إلى أن المسمى إذا كان مساويا لمهر المثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاوي
 وهذا عنده واما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى أنه انسب بما قبله [و رفق نكاح الفضولي]
 أي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد أو كلامين من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين أو من
 جانب واحد أو وليا أو وكيلًا من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب أو بنفسه أو ابنه أو موكله مثل
 زوجت فلانة من فلان أو زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده واما عند الطرفين
 فلا ينعقد إذا كان فضوليا من الجانبين أو من أحدهما و وليا أو أصيلا أو وكيلًا من الآخر قبل
 الخلاف فيما إذا تكلم بكلام واحد أما باثنين فينعقد موقفا بلا خلاف كما إذا كان النكاح من الفضولين
 كذا في الاختيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا إلا أن هذا التعميم ينأى ما يأتي من غير
 فضولي فيوفق بينهما بأن يشمل ما يأتي على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه أو ينص بما إذا
 عقد الفضوليان وهو بضم الغاء شرعا من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه أنه يصدق على الولي
 والأصيل وأخته منسوب إلى فضول بالضم في الأصل جمع فضل وهو الزيادة غلب على ما لا خير فيه
 و يشتغل بما لا يعنيه ولذا لم يرد إلى الواحد عند النسبة ولا يبعد أن يفتح الغاء فيكون مبالغة

فأصل من الفضل [على لأجازه] أي اجازة من له العقد بالقول أو الفعل كطلب المهر والنفقة والتمكين وبعث شيء من المهر إلى البالغة أو الولي (و اختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية) والخلوة بها ولو قبلها أو لمسها بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما في العمادي [ويترك] أي يملك [طرفي النكاح] أي الإيجاب والقبول بكلام أو كلامين [داخل غير فضولي] سواء كان وكيلًا من الجانبين أو وليًا منهما بالقربة أو الملك كمن يزوج ابنته من ابن أخيه أو بنت أخيه من ابنه وهما صغيران أو أمة من عبده أو وكيلًا من جانب ووليًا من جانب كابن عم يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة أو وكيلًا أو أصيلًا كمن يزوج موكلة بنفسه أو وليًا أو أصيلًا كابن عم يزوج بنفسه بنت عمه الصغيرة *

[فصل * اقل المهر] أي اقل ما يصلح أن يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعًا من المال أو المنفعة معجلًا كان أو مؤجلًا بالفارسي (دست پیمان و کابین) [عشرة دراهم] عينا أو قيمة يوم العقد أو القبض فلو سمي تبرًا وزنه عشرة و قيمته اقل لزم فضل ما بينهما وعن محمد رح لم يلزمه وظاهرة أن المنافع لم يصلح أن يكون مهرًا وقد اختلف أصحابنا في ذلك كما في المحيط وسبب أن الخدمة تصلح مهرًا [فتجب] العشرة [أن سمي دونها] أي العشرة كالتسعة وكذا الحال في القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وإن صار قيمته عشرة ولا حاجة إلى استثناء الأمة فإن لها مهرًا إلا أنه سقط وقيل أنه لم يجب أصلاً كما في المحيط [وإن سمي غيره] أي غير ذلك من العشرة أو أكثر [فالسمي] واجب ولا يخفى هذا عن أشعار بوحدة المسمى فلو سمي في العلانية أكثر مما في السر فالعلانية عنده والسر عندهما إلا إذا شهدا فالسر عندهم على ما ذكره السرخسي [عند موت أحدهما] أي الزوج والزوجة فإن الموت كالوطي في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزاهدي [أو] عند [خلوة صحت] فإنها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالثيب كما في الزاهدي وفي تأكيد المسمى ومهر المثل بلا تسمية وثبوت النسب وجوب النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها في عدتها وحرمة الأمة عليها ولا يكون كالوطي في الإحلال للزوج الأول وثبوت الأحضان والرجعة والميراث منه كما في المحيط وإنما لم يذكر الوطي لأن الخلوة مغنية عنه فسقط تكلف عموم المجاز والاستخدام كما ظن [وهي] أي الخلوة الصحيحة [أن لا يوجد] فيها [مانع وطى حسا] أي منعاً حسياً [أو شرعاً أو طبعاً] فالأول الحسي [كمرض] لأحدهما [يمنع] من الوطي ويدخل فيه ما إذا لحقه ضرر من الوطي وكذا ما إذا كان أحد الزوجين صغيراً كما في المنتف. وكذلك إذا كان معهما أمة من أحدهما أو امرأة كذلك إلا إذا كان الثالث صغيراً لا يعقل أو مغمي عليه أو مجنوناً أو أعمى أو نائماً وكذا إذا كان المكان غير مأمون بالإطلاع بالطريق الأعظم أو المسجد أو الحمام أو قال شداد يصح فيها في الظلمة ولو لم يعرفها اختلف في كونها

حلوة ولم تعرف بصبح الخلوة الكل في المحيط [و] الثاني مثل [صوم رمضان] نصوم القضاء والنفل
 والسدر والكفارة لم يمنع الصحة على الاصح [وصلوة فرض] شرع فيها احدهما فصلوة النفل
 لم يمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [واحرام] من احدهما لعج لهما
 او نفلا او عمرة [و] الثالث مع الثاني مثل [حيض ونفاس] من دم حقيقي از حكمي فيشتمل
 الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة [بخلاف الحجب] بفتح الجيم اي قطع
 الذكر والافتيين فانه غير مانع عنده خلافا لهما [والعنة] بضم العين اي عدم القدرة على اتيان النساء
 وهي اسم من التعنين كما في الصباح لكنه مرذول كما في المغرب وغيره فالأدرك التعنين [والخصاء]
 بكسر الخاء والمد نزاع الخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ويجب نصفه] اي نصف
 ما سمي من العشرة في العشرة وما دونها او اكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة
 ان لي اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه [بطلاق] واقع [قبلها] اي قبل الخلوة الصحيحة
 و لو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمتل رده وزناه وتقبيله ومعاقبته لام امراته او ابنتها قبل
 الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بهـ رد الطلاق
 والا فلا يعود الا بقضاء القاضي [فان لم يسم] لها مهر [فالتعة] واجبة بطلاق وكل فرقة من
 قبله [قبلها] اي الخلوة والتعة درع وخمار وملحفة بالفارسي (بادر) ولا ينقص التعة من
 خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في البسار والاعسار فان كانت من السفلة فمن
 الكرباس ومن الوسطي فمن القزو ومن مرتفعة الحال فمن الابريسم وقيل يعتبر حاله والاول
 اصح كما في المضمورات وافضل المتعة خادم كما في التنف [و] ان لم يسم يجب [مهر المتل] بطلاق
 [بعدها] اي الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من
 قبله بعدها سمي المهر اولا و بطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرمانى
 وغيره انها لا تسحب في هذه الصورة [وصح النكاح بلا ذكر مهر] اي بغير ان يسمى لها ميـرا
 وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولتوطئة قوله [و] صح [مع نفية]
 اي يشترط ان لا مهر لها [وبشئ غير مال متقوم] اي صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك
 العين مالا او غيره كخدمة نفسه والتراب وحب حنطة وسمسم وشربة ماء والدم والميتة والخمر
 وسباني في البيع [وبجهول جسده] كدابة او ثوب لم يبين جنسه من الثيل والسمير والقطن
 والكتان مثلا وفيه اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند
 الفلاسفة از نوعا ومن يطبق على الخاص كالرجل والمرأة نظرا الى فحش التفاوت في المقاصد والاحكام
 كما يطلق النوع عليهما بطرا الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثة وفيه
 دلالة على ان المتشربين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلم الفلاسفة عليه كما في الكشف [ويجب]

في الصور الأربع [مهر المثل] بالموت أو بالطلاق بعد الخلوة والمتعة فهلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد
[كما مر] أنفاً [أو] بمجهول [صفته] لا جنسه كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كما في المبسوط
وغيره وفيه إشارة إلى أن الغنم ليس بمجهول الجنس كما ظن [فالموسط] أي له خيار الوسط من هذا
الخمس وفيه إشعار بأنه لا خيار للمرأة كما في المحيط [أوقيمته] أي قيمة الوسط يوم العقد أو التسليم
كما مر وعن أبي حنيفة رح لو زوجها على كرخنة غير موصوفة اجبر على الكرخة والكلام مشعر بأنه لو وصفه
ليس له أن يعطيها القيمة إذا زوجها على عبد يضاف إلى نفسه أو يشار إليه وكذا إذا زوجها على كرخ
حنطة مشروطة بشروط السلم وكذا إذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخبر
في ظاهر الرواية كما في المحيط [ويخدمه الزوج العبد] أي بان تزوج عبد امرأة على خدمة سنة مثلاً
بأذن مولاه [تجب] الخدمة [هي] لرفع اللبس وفيه إشارة إلى أن بخدمته حر غير الزرع لا يجب
الخدمة والصحيح أن قيمتها واجبة كما في الكافي وإلى أن بخدمته الزوج الحر لا تجب الخدمة بل
مهر المثل عند الشيخين وقيمة الخدمة عند محمد رح وإلى أن بخدمته العبد يجب الخدمة وإذا
بلا خلاف كما في المحيط [و] صح [بهذا] العبد مثلاً [أو هذا] العبد على الإبهام واحدهما أكثر
قيمة [فمهر مثل] يجب [إن كان] مهر المثل [بينهما] بأن زاد على الأقل وينقص من الأكثر [و] العبد
[الأخس] أي الأقل قيمة يجب [لو كان] المهر [دونه] أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز
[و] العبد [الأعز] أي الأكثر قيمة يجب [لو كان] فونه [أي الأعز] إلا أن ترضى المرأة بالأخس
وفي إشعار بأن مهر المثل إن كان مساوياً لأحد العبدين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كما في الكافي
وغيره فلا على المصنف بتركه تصريحاً كما ظن وهذا كله عنده وأما عندهما فلها الأخس في كله كما في
الهداية لكن في الظن أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير [وإن طلق] امرأة ومهرها أحد
هذين العبدين مثلاً [قبل الخلوة] الصحيحة [فنصف الأخس] يجب بلا خلاف [وإن نكح]
امرأة [بألف] من الدراهم مثلاً [على أن لا يخرجها] من وطنها أي بشرط عدم الإخراج فإن على
عند الفقهاء للشرط يعني يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق
في الحاصل بينه وبين أن الشرطية عندهم في الدخول على الشرط والتنبيه على هذا قال [أو] أن
نكح [بألف إن أدام] به [والبقيين أن أخرج] منه [فإن دفع] في الأولى بأن لا يخرجها
[وأقام] في الثانية [بألف] أي فالواجب ألف في المسئلتين [والأ] يف بان أخرجها ولم يبق [فمهر
المثل] في المسئلتين لكن في الثانية [لا يزداد على البقيين] بأن زاد عليهما لأنها رضى به [ولا
ينقص عن ألف] أن نقص منه لأنه رضي به وهذا عنده وأما عندهما فيعتبر الشرطان فلها الألف
أن أقام والألفان أن أخرج كما إذا نكح على البقيين أن جمعت وعلى ألف أن قبضت بالاتفاق والأصل
عنده أن الموجب الأصلي في السكاح مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه

وعندهما للمسمى وإنما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كونه كافي المحيط [وان تكسر
بهذين العبدين واحدتهما حرفا العبد فقط ان صار] العبد اي قيمته [عشرة] من الدراهم
وان لم يساو فيكمل العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضيهان وعنه العبد الى تمام مهر المثل
وعنه العبد لا غير كما قال محمد في المحيط وذكر في شرح الطحاوي عن محمد رح ان لها العبد
الى تمام مهر المثل ان كان اكثر من العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف رح لها العبد وقيمة الحر فرضا
و على هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام [وان شرط] في النكاح [البكارة] بلا زيادة شيء
لها [ووجدت ثيبا لزم الكل] اي جميع مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلانقصان فلو قبل البكارة
بشيء زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشائخ على
ما اتبر اليه في الفصولين [وفي النكاح الفاسد] اي الباطل كالنكاح للمحرمة او المؤنثة او
باكره من جهتها او بغير شهود او للامة على الحرّة او في العدة او في غيرها [ن لم يطأ لم يجب شيئا]
من المسمى ومهر المثل والمنعة والعدة والنفقة وان خلا بها ولهذا قيل الصحة في الفاسد كالقاسدة
في الصحيح والتبادر من الوطى ان يكون في القبل فلو وطأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم
اشعاره بانه لو مس امها بشهوة كان له ان يزوجه بعد المأثرة كما في الخزانة [وان وطأ] معترفا
به [ثبت النسب منه] لو جاءت بولد لستة اشهر [من وقت الوطى] عند محمد رح وعليه القنون
و من النكاح عندهما ولهذا اختلف المشائخ ان القراش في النكاح الفاسد ينعقد بالدخول او بالعقد
وانما قلنا معترفا به لانه اذا خلا بها ثم جاءت بولد لستة اشهر فانكر الوطى لم يثبت النسب منه
ولم يجب المهر والعدة عند زفر رح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن الشيخين كافي
المحيط [و] يثبت ايضا [مهر المثل] لانه قيمة البضع [لا يزداد على المسمى] فيجب مهر المثل ان لم
يسم او سمي وهو مساو للمهر او اكثر فلو كان المهر اكثر فالمسمى وهذا كله عندهم واما
عند زفر رح مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه اشعار ما بانه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في
العمادي ثم فسر مهر المثل الشرعي وقال [اي مهر] امرأة [مثلا] اي قيمة بضع امرأة مماثلة لها
[من قوم ابوها] صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مشتص بالرجال عند المحققين فالاولى من قرأت ابوها
اي اخواتها لاب وام او لاب وعماتها وبناتهن وبنات الاعمام وعمه ابوها وامه كما في النظم
و غيره ثم بين وجه الشبه فقال [سما] اي في السن ثبوته بشهادة رجلين او رجل او امرأتين فان لم
يوجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البراتي كما في التلاصة وانما اعتبر ذلك التساوي في السن
لان باختلافه يختلف الهرقة وكثرة وهكذا في البراتي وفي التنف حدافة السن وما يشير اليه
من اعتبار مهر الام يدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى [وجمالا] وحسبا كما في
التنف وقيل لا يعتبر الجمال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المرأتين في السن

والحمل حالة الزوج كما في المحيط [و مالا وعقلا] وهو قوة مميزة بين الامور الحسنة والقبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب باشرافها كما للبصر بالشمس او هيئة محمودة للانسان في مثل حركاته ومكناته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في التنف من العلم والادب والتقوى والعفة وكمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [دينا] اي ديانة وصلاحا [وبلدا وعصرا] لم يذكره المحيط [وبكارة وثيابة] بالفتح مصدر ثيب ليس من كلامهم [فان لم يوجد] مثلها في شيء منها [منهم] اي من قوم ابيها [فمن الاجانب] مثلها في هذه الامور والنسب والكفاءة كما في الذخيرة والاجانب جمع الاجنب اي البعيد فهو الاجنبي بمعنى كما في الصحاح وانما قلنا في شيء منها لانه لم يوجد كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار [لا الام وقومها] كالتخالات وبناتهن وغيرهما وهما معطوفتان معا على قوم ابيها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكلمة من التبعية وهذا التصريح لقوله [ان لم تكن الام] وقومها [من قوم ابيها] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة وامها مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بهرها وهذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا وام يتراض الزوجان على شيء منه والا فهو المهر كما في المزارع وهذا كله بيان مهر مثل الحرية واما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعن الازاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة [وصح ضمان وابها] بنفسه او رسوله [مهرها] فلها اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ولو كانت صغيرة] والولي مطالب بهرها حينئذ ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب او اب الاب او القاضي كما في قاضيخان وغيره وللاب مطالبة مهر البالغة بكر ما لم تنهد لا ثيبا كما في الجواهر وغيره [والمهر] المعجل والمؤجل ان بينا [اي ان بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او مؤجلا] فذاك [المبين] واجب ادائه على ما بين وفيه اشارة الى ان تاجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو قال نصفه معجل ونصفه مؤجل لصح ودفع الاجل على الطلاق او الموت وقال بعضهم لم يصح وجب حالا كما لو كان الاجل مبهما كهبوب الرياح كما في المضمرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الجواهر [والا] يبين بان يسكت عنهما او يقال مطلقا [فالمتعارف] اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطبائع السليمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه وتاجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل او بتاجيله فحينئذ ان طلقها رجعيلا لا يصير معجلا عند العامة فلا تاخذ منه الا بعد العدة كما في

المنية و [قبل اخذ] المهر [المعجل] كلا او بعضا [لها منعه] اي الزوج [من الوطئ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا احوالت عليه غريما لها به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها و الى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للبعث والطاري عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف ر ح اهتجنا انا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع خلافا لابي يوسف ر ح اهتجسنا وبه افتي الصدر الشهيد كما في السقائيق [و] من [السفر بها] اي اخرجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا خلاف من الثلاثة وهو الصواب عند سبعم الاثمة كما في المنية [ولو] كان المنع من الوطئ والسفر [بعد وطئ] حقيقة او حكما كالشهوة الصبيحة [برضاها] المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منهما بعد الوطئ و ابو القاسم الصغار انتهى به في عدم المنع من الوطئ وبقوله في المنع من السفر وبه ينتهي كما في السقائيق وفيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل كما قال بعض المشائخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف ر ح في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطئها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منهما وذا بالاجماع كما في الهداية [بلا سقوط النفقة] اي الطعام او هو مع الكسوة ارضا مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فساقطة بعد الوطئ وبه افتي ابو القاسم الصغار [و] قبل الاخذ لها [السفر] بشرطه [والخرج] من منزله [للحاجة] والضرورة [بلا اذنه] كزيارة احد الابوين وعيادته وتعزيتة وزيارة المحارم وكونها قابلة او غسالة واخذ الحق واعطائه والحج وتعلم المسائل الضرورية و لا يعلم بهازوجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة ونحوها فلو اذن وخرجت كانا عاصيين و الى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في الخزانة [وبعد اخذه] المعجل [ينقلها] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في العمادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطئ [وقيل] اي قال الصغار [لا يسافر بها] بعد الاخذ و اليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة [وبه يفتى] لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى (اسكنوه من حيث سكنتم) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرغنياني ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه [ان بعث] الزوج [اليها شيئا] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [هو هدية] اي شيء يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر [فالقول له] اي القول المعتبر في

هذا المقام ينفع له إدا القول المعتبر شرعاً قوله مع يمينه لانه المملك وإنما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفاً الا في قلائل من المسائل [الا فيما هيى للاكل] مما يفسد ولا يبقى كاللحم والتريد فان القول لها في ذلك استحساناً وفيه إشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع و متاع البيت فهديّة والا فالقول له كالحف والملاءة والله اعلم *

[فصل * نكاح القن] بالكسر لغة خالص القنونة اى العبودية وهما قنان وهم اثنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس و شريعة على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه إشارة الى ان القن لا يشتمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثر في كلامهم قن وقنة [والمكاتب والمدبر] هما غير شاملين للامة بالغليب كما ظن لانه مجاز لا يراد بلا قرينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده [والامة] من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها امرة كما اشير اليه في المقائس [وام الولد] ذكر بعد الامة لدفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثامنة فانها المذكورة صريحاً [بلا اذن السيد] اى المتفرد في السيادة فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافاً لابي يوسف رح كالمضارب والعبد الماذون ولا بالمفاوض فانه وان كان يزوج امة المفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب فانه يزوج امة ابنه لا عبده وكالوصي فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم [موقوف] نكاح هؤلاء ولذا لو طلق احدهم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ان اجاز] السيد النكاح صريحاً او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي [نفذ] النكاح وفيه رمز الى ان سكوته بعد العلم ليس بأجازة كما في القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فأجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادي [وان رد] السيد [بطل] النكاح لانه عيب [واذا اذن] السيد احدا منهم أو اجنبياً بنكاحه بمهر معين [بيع القن للمهر] والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في التنف وفيه إشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب النقصان عن السيد وكانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بأكثر مما اذن له من المهر توقف الحل على اجازة المولى كما في المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فنزوح حرة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن في المحيط ان السكاح في الاوليين غير جائز والى انه لو اخرجه من ملكه ببيعة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفسخ السكاح وكان المهر في رقبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او القيمة كما في التنف ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه

الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [و الطفل] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد
 [يتبع خير الابوين ديننا] اي من جهة الدين فلزواج نصراني صغيرته من مسلم ثم تمس
 احد ابويها لم تبين عن زوجها في الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار ممسكاً
 بالاصالة كما في المحيط وغيره والتمييز لا يشلو عن شيء لانه فاعل خير في المعنى وفي
 الخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفر واذكر حكم طفل معهما في احد الدارين ذكر
 حكمه بدونهما في احدهما وقال [وعند عددهما] اي فقد الابوين [يتبع] الطفل [الدار]
 فلزواج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته عنه وجاز سبيها
 كما لو ارتد ابوها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [و المجوسي شر من الكتابي] كما بينا فهذا تبصير بما
 علم ضمنا والمجوسي واحد المجوس معرب (ميرگوش) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودناً
 اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا وقد امرى
 به فليسوا من اهل الكتاب [وان اسلم] الذميان [المتزوجان] تزوجا [بلا شهود] اذ تزوجا في
 وقت كانت [في عدة كافر معتقدين] حال من ضمير المتزوجان [ذلك] التزوج بلا شهود او في عدة
 كافر [اقرا] اي تركا [عليه] اي ذلك النكاح ولم يجدد وقال فرورح فرق بينهما في الزوجين
 وقال لا يقران في الاخير والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المضرات واتفق المشايخ على جواز نكاح
 المعتدة عن كفر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى .
 وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع [دفع] بالاجماع كافرين متزوجان
 [محرمات] كوثنى واخته [اسلما] معا او واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلث طلاق
 كما في التنف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضي وفي النية انها تبين والى انها لو
 لم يسلم بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجري الارث بينهما ويقضى بالنفقة و
 لا يسقط احصانه حتى يسد قاذفه وهذا عنده خلافا لهما في كل من الاربعة كما في المحيط والى ان نكاح
 الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم
 على شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم (ولدت من النكاح لا من السفاح) كما في التبعة
 [وفي] دارنا في قضية [اسلام زوج] المرأة [المجوسية] الاولى غير الكتابية حتى يشمل الذمية
 والرتنية وغيرهما [او] اسلام [امرأة] الزوج [الكافر] ولو كتابيا [عرض] من قبل القاضي
 [الاسلام على] الشخص [الاخر] من المجوسية او الكافر فان اسلم [الاخر] من احدهما [فهى]
 الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله [له] اي للزوج المسلم كذلك [والا] يسلم الاخر [فرق]
 بينهما وفيه اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في التنف [وهو] اي
 التفريق [طلاق] ولو كان الزوج صبيا عاقلا عندهما وفتح عند ابي يوسف رح [ان ابى] الزوج

عن الاسلام [ولا مهر] لمجوسية [ان ابت] عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاقا [الا للموطوءة] منها فان لها كل المهر [وفي دارهم] في اسلام احد الزوجين المذكورين [تبين] الزوجة عن زوجها [بمضي ثلث حيض] في ذات حيض و ثلثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاولى ما في بعض النسخ (بمضي العدة) اي بمضي مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [قبل اسلام] الزوج [الآخر] من المجوسية او الكافر فلو اسلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوءة وغيرها والى ان هذه الفرقة طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [وتبين] الزوجة عنه [بتباين الدارين] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسبيا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما مستمانا لم تبين كما في شرح الطحاوي [لا السبي] بالفتح اي تبين بسبيهما واسرهما معا فاللام للعهد [وارتداد كل منهما] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمحس او تنصر او حكما كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق [فسخ] اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوءة او غيرها [عاجل] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتدا معا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لفررح كما في التحفة وغيرها والى انه لا ردة للطفل اذ لا اعتقاده بخلاف آبائه وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كابائه ومنهم من لم يصح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح واما على قولهما فردته صحبة كابائه كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسحا حسما لباب المعصية وهى الوصول الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابقاء النكاح مع الردة كما في المصبرات وقال الفقيه انها تجبر على النكاح بزوجهما الاول وقال عين الايمة وغيره لكل قاض ان يجدد النكاح بينهما بهر يسير ولودينارا رضيت او ابت كما في المنية والى ان ردة فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال [ثم للموطوءة] الحقيقة او الحكمة كما اذا خلى بها خلوة صحبة [كل مهرها] من المسمى ومهر المتل سواء ارتد او ارتدت [ولغيرها] اي الموطوءة المذكورة [نصفه] اي المهر [لو ارتد] الزوج وهذا اذا كان مسمى والا فعليه المتعة [و] لغيرها [لاشئ] من المهر والنفقة سوى السكنى (المسائل في الخلاصة) [لو ارتدت] الزوجة [وبقي النكاح] بينهما [ان ارتدا معا فاسلما معا] سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما رجلا معا وكلامه مشير الى انهما لو ارتدا ثم اسلما متفرقا او ارتدا متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الظهيرية والنتف وغيرها والى ما هو مصرح بقوله [وفسد] النكاح

[ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما] اي المرتدين [قبل الآخر] لان القرار على الردة كانشائها *
 [وكل الزوجات] من العاقلة والبيضة والبكر والمراقة وضدها والمسلمة والكتيبة وغيرهن
 [في القسم] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباهم وشرعا تسوية
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لافي المحبة والوطئ وهو واجب على
 الزوج ولو مريضاً او مجبوراً او خصياً او عنيماً او ذمياً او غيرهم وهو ظرف لقوله [سواء] اي مستوية في القسم
 فلو قضى بالتسوية فجار فراغتة اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهراً قبل
 الخصومة او بعدها ثم خاصمته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدر او الاختيار في مقدار
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند أخرى كذلك كما في قاضيان
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والتزينة ان التسوية في الوطئ ليست بلازمة في ظاهر الرواية
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له
 ان يتزوج أخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله
 تعالى (فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة) اي الزمها محمول على الندب لا الحتم وفي لفظ الزوجات
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لو صام بالنهار وقام
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويراعي حقها احياناً ولم يقدر وعن ابي حنيفة
 رح لها ليلة من اربع ليل وفي المضمرات انه رجع عن ذلك [الا] الزوجة [المملوكة] لاحد من
 القننة والمديرة وام الولد والمكاتبة فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب
 والملبوس كما في المضمرات [ولها نصف الحرة] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيان لو كان له
 امرأة وسراي اقام يوماً وليلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان
 له ثلث نسوة اقام يوماً وليلة عند كل منهن ويوماً وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن
 في السفر فله ان يسافر بمن شاء منهن [والقرعة] بالضم طينة او عجينة مدورة مثلاً يدرج فيها رقعة
 يكتب فيها اسم السفر والحضر ثم يملأ الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [اولى] وفضل تطيبا
 لقلوبهن [ويصح] منهن [ترك القسم] لصاحبهن بالمال وبدونه [و] يصح [الرجوع] عن الترك
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حنطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليجعل يومها لغيرها ولو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياماً وعندها يوماً جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة
 الى الشروع والاتمام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام *



* [كتاب الرضاع] *

اخره عن النكاح لانه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرها كما في الديوان والطلبة لغة شرب اللبن من الضرع او الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما للبن خالص او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصحة] اي بشرب اللبن الخارج من ثدي الادمية بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما يجيى وانما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه و الا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى كما في المحققات والطرف لمصة او صفة لها وحولين [ونصف] عنده و ثلثة عند زفر رح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين والى انه يجبر الاب على اجارة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالملقة لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا يأثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المنية عن ابي يوسف رح لا بأس بشربه للبالغ [امومة المرضعة] حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تتزوج قط حرم عليها كما يجيى والامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان الناء قد تلحق بما لم يقصد منه الحدوث كالحاملة كما ذكره الرضي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [دابرة زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى بأسرة فولدت وارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت باخرى بعد العدة ولم تسجل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلى بلا ولادة عنده واما عند ابي يوسف رح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رح منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم تل زوجة قط او يمس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها والتحریم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج

ويسميه الفقهاء لبن الفحل وهو ما كان نزل من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي
 [للرضيع] ظرف المصدرين أو الفعل ولهم يذكروا الرضعة لأن هذين الحكمين من الأحكام المشتركة
 وأعلم أن الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول
 فإذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر وبعده الأقل من المسمى و مهر المتل بلا نفقة كما في
 المضمرات [فيحرمان] أي المرضعة والزوج [مع قومه] فيه تغليب [عليه] أي على الرضيع
 [كالنسب] أي حرمة كحرمة فيحرم على الرضيع أولادهما وأولادهما وأولاده المتقدمة والمتأخرة لأنهم
 أخوة وأخوات له من قبل الأم والأب أو أحدهما وكذا أباؤهما وأمهاتهما لأنهم أجداد وجدات
 من قبل الأم أو الأب وكذا أخواتها وأخواتها لأنهم أخوال وخالات وكذا أخوته وأخواته لأنهم أعمام
 وعمات وفي كلامه إشعار بأنه يحل من الرضاع من يحل من النسب كالأولاد الأعمام والعلمات والأخوال
 والخالات وأخت الأخ كما هيأتني [و] يحرم [فرعه] أي أولاد الرضيع ذكورا وإناثا وكذا فرع
 الرضعة [والزوجان] للرضيعين أي زوجة الرضيع وزوج الرضعة [عليهما] أي على المرضعة
 وزوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة لأنها جدته وكذا بنته على زوجها لأنه جدتها وكذا زوجته
 على زوجها لأنها زوجة فرعه وكذا زوج الرضعة على المرضعة لأنها أم زوجته وأعلم أن التفريع المذكور
 وإن علم من النكاح ألا أنه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمه فقال * * شعور *

[* از جانب شیر ده امر خویش شوند * * و از جانب شیر خوار زوجان و فرود *]

يعني شیر دهنده و شوهرش با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خواهران ایشان خویش شیر خواره شوند
 و شیر خواره و زنش با شوهرش با فرزندان خویش شیر دهنده و شوهرش شوند [و يحل] أن يتزوج [أخت
 أخيه] رضاعا أي الأخت رضاعا للأخ نسبا أو بالعكس أو كلاهما رضاعا [كما في النسب] بأن كان له أخ لأب
 وأخت لأب فلا أخيه لأب أن يتزوج أخته لأنه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والاكْتفاء مشعر
 بأنه يحرم غير الأخت وقد ذكرنا في النكاح أنه حلت نحرام أخته وأخيه وغيرهما رضاعا وكلاهما ثالث ضرر
 كما ذكرنا [والاحتقان] في ظاهر الرواية وعن محمد رح أنه محرم وفيه إشارة إلى أن الاقطار في الأذن
 والأحليل والجائفة والامة لا يحرم كما في الاختيار والاحتقان فقد كره ومنه أحتقن الرجل بالضم
 كما ذكره البيهقي فهو متعد وعليه استعمل الفقهاء فاندفع ما ذكره المطرزي أن الضم غير جائز فإنه لازم
 والصواب حقن [ولبن الرجل] فإنه ليس بلبن حقيقة [وما خلط بطعام] من اللبن ولو غالبا غير
 مطبوخ [لا يحرم] لأنه يسلب قوة اللبن وقالا إن كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم وأما المطبوخ فغير
 محرم بالإجماع كما في الاختيار وفيه إشارة إلى أنه لو تقاطر اللبن عنه أرحس لم يحرم وفيه خلاف كما في
 المحيط [و] ما خلط [بغيره] أي غير الطعام من الجنس وخلافه كالماء والدواء [يعتبر] في التحريم وضده
 [الغلبة] عند الشيخين وكذا عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى في غير الجنس وأما في الجنس فقد ثبت

الحرمة منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالأجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللون أو الطعم على ما روي ابن سماعة عن أبي يوسف رح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساوى كافي الاختيار هذا لكن في الننف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ويحرم الاستعاط] اي صب اللبن في الانف كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه متعد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب انه لازم فكانه يتعدى ولا يتعدى [و] يحرم [لبن البكر] ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له ان يتزوج رضيعها لان اللبن ليست منه [و] لبن [الميت] حتى انه لو حلب بعد الموت و شرب صبي او ارتضع من ثديها حرم وانما قال ميتا لانه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كافي الصحاح لكن (وآية لهم الارض الميتة) [وان ارضعت] امرأة [ضرثها] اي امرأة زوجها حال كونها [رضيعة] مستدركة بما في السابق [حرمتا] على الزوج لكونهما بنتا واما وفيه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها ونزوح كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط [ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ] اذا الفرقة من جهتها بلا تاكل المهر وله ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها ربيته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطء لها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة حينئذ [و للرضيعة بصفه] اي المهر [و رجع] الزوج [على المرضعة به] اي بذلك النصف [ان قصدت الفساد] و ان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح از الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كافي التحقيق وعن محمد رح انه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او معتومة او مجنونة لم يرجع عليها و كنا لو اخذ رجل بشيء من لبنها و صب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام والله اعلم *

* [كتاب الطلاق] *

اخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطليق الارسال و يجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم او الفتح فهي طالقة فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واحترز به عن القسح بخيار العتق وانما قلنا بالتحديد على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس من زيل للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى الحد الثاني اشير في الننف والمستصفي [يقع] الطلاق [من كل مكلف] كالمكره والمسجور الذي بلغ غير رشيد والمختل والخصي والمجبوب والخنثى والهزل والخاطي [فقط] فلا يقع طلاق الصبي مراهقا كان او لا والمجنون الذي لا يفريق اصلا او يفريق في بعض الاوقات والمغمى عليه كافي النظم وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالبنج لم يقع

طلاقة وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل ابغض المباحات اي اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكف [سكران] اي مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدي و يدخل فيه البنيي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او التلث او النبيذ وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العسل والسبوب خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيده] الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك على ان اسرها بيدي اطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا] من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اي احسن الطلاق و مستحبه [طلقة] واحدة [فقط] اي لا يطلق اثنين اخرين في الطهرين الاخرين في الحيضة واحدة اخرى في طهر آخر في لامة وفيه رمز الى انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منفر [لا وطئ فيه] لقلة الرغبة بعد الوطئ فالاحسن باربعة شرائط واحدة الطلاق وكونها طاهرة و مدخولة و غير حامل بقريضة ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما في التنف [وحسنه] بالاضافة وهو اي الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة [الحني] اي منسوب الى السنة فحذف التاء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في المضمرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اي لغير الموطوءة ولو حكما فيدخل ما اذا لم يكن بينهما خلوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح ان الطلاق في الحيض مكروه [وللموطوءة تفريق] الطلقات [الثلث] الرجعية [في] اوائل [اطهار] ثلثة وقيل في اخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رح والاول اظهر كما في الهداية وذكر في التنف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسني مكروه [لا وطئ] من الزوج فلوزنت ثم طلقها فسني على ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اي الاطهار [فيمن تحيض] وللموطوءة تفريق الثلث [في] ثلثة [اشهر في الصغيرة والايسة] وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطبيقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلة كما في النظم [و] في ثلثة اشهر [في السائل] عند الشينين وعند محمد وزفر رح لا يطلق للسنة الا واحدة كما في النظم [ولو] طلق هؤلاء النسوة الثلث [بعد الوطئ] فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطئ [وبدعيه] اي بدعي الطلاق وحرامه نوعان الاول لمعنى في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقة [واحدة] وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه] [او] في [حيض] امرأة [موطوءة] او نفاسها فانها لو لم توطأ فهو احسن ازحسن كما مر [و] الثاني

[ما فوقها] اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات [بلا رجعة] صفة لما فوقها [بينه] اي بين ما فوقها من الاعداد [في طهر] صفة اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلث جمرة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة و اعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسة لكثرتة بين الناس وتمايمه في التمرناشي [ويرجع] اي يجب رجوعه على الاصح وقيل يستحب كما في الهداية [ان طلق] المدخولة [في الحيض فاذا طهرت] عن هذا الحيض [طلقها ان شاء] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رج لا يعود وقول محمد رج مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السني كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [و طلاق الحرة ثلثة و] طلاق [الامة] اي القمة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد [اثنان ولو زوجهما خلاهما وصريحا] اي صريح الطلاق ولفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا [ما استعمل] لغة او عرفا من لفظ [فيه] اي الطلاق [دون غيره] وهذا اهم مما في التحفة وغيره انه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما [مثل انت طالق] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شيء ذو طلاق على ما ذهب اليه سيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقة لغة [ومطلقة] وكذا يا مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكون الطاء ففي حكم الكناية [و طلقك] بتشديد اللام وفي المثل يدخل نحو را طاع او ناغ او ملاك او ملاك بلا فرق بين الجامل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعدته تشريفا لا يصدق قضاء الا بالشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باشر او طلاق شر كما في الخلاصة [وتقع به] اي بمثل ما ذكر لا بالصريح والا يدخل فيه النوع الثاني ظاهرا طلقة [رجعية] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الرفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويتركان في بيت واحد وتعتد الامة عدة السرائر اذا اعتقت فيها ويرث الحي منهن لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مؤبدا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها نقيض لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف و اعلم ان الجزء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القاعدي (أغت اگر بیان کار کند زن بر وی طلاق و طلال بر وی حرام گردد طلاق بائن شود) لان الصريح اذا طرأ على البائن يكون بائنا فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى مطلقة كما في القاموس [ابدا] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا

وعنه صدق ديانة كما في التهمة ولو نوى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كما في المزارع والكلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلو لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرية والمنية والتاني ما اشير اليه بقوله [وان ذكر المصدر] المعهود بان قال بالعربية معرفاً او منكراً انت طلاق او طالق طلاقاً او مطلقة او تطليقة او طنقتك طلاقاً او طالق للسنة او تطليقاً للسنة كما في الكافي او بالفارسية تو طاق او را طاق ملاقي او تو طاق داده او دادست طاق [فثلث] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ان نواها] اي نوى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حامية [والا] اي ان لم ينو بالمصدر الثلث بان لم ينو به شيئاً او نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة [فرجعية] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفسك حيث جاز فيه نية الثلث لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتام تحقيقه في التنقيح والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثلث بلا نية لان مصدره يركد كما في المحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر طلقتان وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [وصح اضافة الطلاق] ونسبته [الى كلها] نحو كلك او جميعك او جملتك طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق [و] الى [ما يعبر به] اي يعبر العرب به من الاجزاء [عن الكل] اي كل البدن [كرأسك] فلو قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في قاضيشان [از رقبته] او عنقه [از روحك] او نفسك او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما في الننف [او وجهك او فرجك] بخلاف الدبر وفي الامت والدم خلاف [والى جزء شائع كنصفك] او ثلثك الى عشرتك او جزء من الف جزء منك [لا] يصح اضافة الطلاق [الى] جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والصدر و[اليدين والرجل] الا ان يراد بهما جميع البدن [و] مثل [البطن والظن] على الاصح [وبعض الطلقة] كنصف الطلقة وثلثها الى عشرها [طلقة] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فثلث وقيل واحدة [واتنان] مضروبان [في اثنين] في قولك انت طالق اثنين في اثنين [ثنتان] من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجعل وفي للظرفية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلغو الثاني فوق اثنان على ما اختاره العلماء الثلاثة وذهب زفر رح الى انه بالمعنى المصطلح اعني تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثثة عنده على ما في الاختيار وغيره لكن في الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ويصح نية مع] او الراوي فيقع ثلث كما يقع واحدة في واحدة في اثنين او ثلث [و] يصح نية مع [ابتداء الغاية] اي المسافة المستغاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين از ثلث

مثلا [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤها] المستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمرى من ستين الى سبعين وبدخلان عندهما لقولهم خذ من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفرح لقولهم بعث من هذا السابط الى هذا الحائط فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان وثلث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثاني كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمن] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلث يقع واحدة واثنان عنده واثنان وثلث عندهما ولا يقع شيء او وقع واحدة عند زفرح وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة او الاصمعي رحمهما الله زفرح وقال كم سنك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتعبر زفرح [و] قوله لها وهما في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلا [تنجز] اي ايقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز اي نقد ينقد كما في الطلبة [و] في انت طالق [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعرا لان الشرطية فهو [تعليق] فلا تنطق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنيبة انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فتلكها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [عند الفجر] اي في اول جزء من الغد [في] قوله [انت طالق غدا او في غد] ولا نية له [ويصح نية العصر] اي صدق قضاء في نية آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء [في الثاني] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [فقط] فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لا يبينه روح ان في المفروضة تقتضي الوقوع في جزء والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف [ويقع الان] تصحيحا لكلامه [في انت طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده فبلغ] لانه اضاف الطلاق الى غير المحل [ويقع] في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته او موتها وفي النوادر لا يقع بموتها [في] قوله [انت طالق] ان لم اطلقك [فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث] وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى] اي متى ما او ما [لم اطلقك و] قد [سكت] بعده زمانا يسع التطليق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى [ينوي] من التنوية اي يفرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بخلاف [وان لم ينو] لا الشرط ولا الوقت [فكان] الشرطية معنى و حكما فكان حرفا ووقع آخر العمر [عند ابي حنيفة روح] لانه لا شراكه عنده وقع شك في وقعه فلم تطلق و اما عندهما فهو موضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب

في مبسوط أبي اليسر [واليوم] موضوع للوقت ليلا او غيرة قليلا او غيرة وعرفا من طلوع الشمس
 الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيرة لكن في المحيط انه للمعنى
 العرفي وفي الوقت مياز وما نقل عنه في التلويح وغيرة انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل
 بتقدير في [للنهار] لغة صرء ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرعا كالיום والعرف
 مراد [مع فعل] اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة
 مع على ما اشير اليه في كناية المطول [ممتد] يصح تقديره مدة مثل ان يقال لبست الثوب يومين
 بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف والكافي وغيرهما ولا يرد ما في التلويح
 انه يشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد ما يستوعب مثل
 النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر بمدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشائخ وهو
 الظاهر كما في الكشف والارضح في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات الماثلة من كل وجه حما
 [كأمرك بيدك يوم يقدم زيد] اي يجي من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة
 للنهار فيكون فعلا ممتدا فاليوم فيه للنهار العرفي فلو قدم ليلا لم يكن لها خيار كما لو قدم نهارا
 بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيشترط علمها [و] اليوم يستعمل [للوقت المطلق] اي في جزء
 من الزمان ولوليل [مع فعل لا يمتد] تغنن وهو بخلاف الممتد [كانت طالق يوم يقدم زيد]
 فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدم زيد ولوليل فالقاعدتان كالمثاليين يدلان على
 انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه سواء كان متفقين او مختلفين وذا
 بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول وجانب
 المضاف اليه في نسي يوم اتزوجك فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الفاء اشعار بانهم
 جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا
 كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكشف
 الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رح انه لا يصدق
 كما في النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل
 عنه [وفي انت طالق ثلثا] من الطلقات [لغير الموطوءة يقعن] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين
 [وبالعطف] اي بان قال لها انت طالق وطالق او فطالق او ثم طالق [تبين] تلك الغير الموطوءة
 [بالاول] من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخرة وهي غير قابلة لغيرة وفيه اشعار بانها تبين
 بالاول بالطريق الاولى لو قال انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيرة [كما لو علق] طلاق تلك [وقدم
 الشرط] بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني لغو
 عنده كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بشم فالاول معلق عندهم والبواني

يلغو الا انهائين بالثاني بوحدة في الحال عنده كما ان الموطوعة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول
معلق عنده كما ان الكل عندهما بلا عطف كالعطف بشم عنده بالاتفاق وفي الموطوعة الاول معلق
وبالباقي واقع [ويقع] بالعطف بالواو والفاء [الكل] اي كلما ذكرنا من التنتين او الثالث بلا خلاف
بعد الشرط ولو غير موطوعة [ان اخر] الشرط لتوقف الاول على الاخر فلو عطف بشم كان حكمه
ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوعة الثالث معلق
وبالباقي واقع الكل في شرح الطحاوي [وفي] غير الموطوعة بقوله [انت طالق واحدة] كائنة [قبل
واحدة] او بعدها واحدة [تقع طلقة واحدة] لانه انشاء طلاق سابق باخر فبانت بالاول فلا يبقى
محلا لغيره [وفي الموطوعة] يقع في هاتين [اثنتان] لانها قابلة لهما [وفي] الموطوعة وغيرها
بقوله انت طالق واحدة كائنة [قبلها] واحدة [و] واحدة [بعدها] اي بعد واحدة [و] واحدة
[معها واحدة و] واحدة [مع] واحدة يقع في تلك الصور الاربع [اثنتان] لانه انشاء طلاق
سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طلقتين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوعة [وان] ذكر العدد
المبهم بان قال انت طالق هكذا و [اشار] الى عدد الطلاق [بالاصبع] اي ببطونها يان يجعل
باطن الكف اليها [يعتبر عدد] الاصبع [المنشورة] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان
وبالثالث ثلث و انما في الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ
لا يتحقق عدده بدون و لذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة
[وان اشار بظهورها] بان يجعل باطن الكف الى نفسه [فالمضمومة] تعتبر عددا هكذا في المضمومات
والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضيان اعتبر المنشورة مطلقا وفي المصارف ان اشار باصبع
فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف
ما اذا نوى بالمعقودتين [وان وصف الطلاق بالشدة] مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او
افش الطلاق او اكبره او اعظمه او اشده [او الطول] نحو تطليقة طويلة [او الغرض] نحو تطليقة
عريضة [او] ان [شبهه] اي الطلاق [بما يدل على هذا] اي على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل
الجبل او الالف او ملاء الدار او الجب او بالطول كطل الرمح او بالعرض كسطح الارض [فثلث] من
الطلقات رقعن [ان نولها] اي الثلث [والا] ينوها بان نوى بائنة او رجعية او ثنتين او لم ينو
شيئا [فبائنة] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة
فلو اكتفى بالشدة لم يكن طويلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي
يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق
مثل رأس الابرّة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا
بالثاني والرابع عند ابي يوسف رح وبالاخيرين عند زفر رح [وكنايته] عطف على صريته والكناية

لغة مصدر كني او كنا به عن كذا يكني او يكتو اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره او يراد به
غيره و شريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المجردة كناية كالمجاز غير
الغالب الاستعمال و كناية الطلاق [ما يستعمله وغيره] اي لفظ يستعمل الطلاق وغير الطلاق
فيستمر المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه هذا
قال بقريفة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيانية مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه
فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقريفة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البينونة كما ذكره
المصنف في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق
بصفة البينونة كما في التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصح ان يكون المكني
عنه طول القائمة اذا لوحظ اتصافه بطول النجاء ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق
الملزوم للبينونة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينونة لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البينونة
ثم الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول فنحو [اخرجني واذهبي] وانتقلي وانطلقني [وقومي] من
عندي لاني اطلقك او اضربك مثلا واتركي سوال الطلاق فيستعمل جوابا عن سوال الطلاق [ويستعمل
رداله] نحو تقنعي وتحمري ويسمى هذا القسم من الكنايات بمداولات الطلاق [و] الثاني
[نحو خلية] اي خالية عن النكاح او الحسن فهي صفة على فعيلة [برة] عن البهتان فعيلة فهي صفة
يجب همزها كما في الكافي والكرماني وفي الرضي ان تخفيفه لازم عند سيبويه والهمز رد
قليل وقيل ان التخفيف غير لازم [بنة] من المردة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة
كما في المقدمة اي مقطوعة [بائن] من الخبر اي ذات بين او بينونة الفرقة [حرام] ذات منع
او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة وانما ترك
الصلة مني وعلي اشارة الى انه صح اسناد البينونة والحرمه اليها كما سيأتي ونحوها انت بري وانت
علي كالشمر او الخنزير او غيره مما هو محترم العين فيصلح جوابا [ويصلح مبا] اي شتما وكلاما في
عرضها بما يعيب وفيه تقنن [و] الثالث [نحو اعتدي] اي عدي ما عليك من الاقراء ارنعم الله
تعالى [واستبرئي] بكسر الهمزة قبل الياء [رحمك] اي اطلبي براءة رحمك من الولد لزوج آخر او للعلم
بعدم الولد [انت] طالق طلقة [واحدة] او انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر
ويجوز سكونها ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا اعربت فان رفعت لم يقع
وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما في الكرماني [انت حرة] عن رق النكاح
او غيره [اختاري] لك زوجا او ثوبا [امرك] اي عملك فيتناول الطلاق وكذا اطلاقك وامري
[يبذلك] او في يدك [او يمينك] او شمالك او فمك او لسانك كما في الخلاصة واليد القدرة
[سرحتك] اي ارسلتك عن قيد النكاح او عن عمل كذا [فارتكتك] عنه فيستعمل جوابا و

[لا يحتملها] اي الرد والسب كما ترى وفي إعادة النحو اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم ولنتف وذكرفى الجواهر لوقال (ترايد كرم او كرم او دست باز داستم او تراشتم) لم تعمل بلا نية [ففي] حالة [الرضاء] اي غير الغضب والمذاكرة [يتوقف الكل] اي الاقسام الثلاثة تأثيرا [على النية] فلا يقع شيء من البائن والرجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [وفي] حالة [الغضب] يتوقف القسمان [الاولان] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [وفي] حالة [مذاكرة الطلاق] اي سوالها او سوال غيرها الطلاق يتوقف القسم [الاول] على النية [فقط] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مذاكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقر بالغضب والمذاكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكرفى الزاهدي انه يحلف في ترك النية سواء ادعته او لا وقال ابن سلمة ان حلفه في منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير موثقة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [فان نوى] بهذه الالفاظ ونحوها سوى التلثة المستثناة وسوى اختاري كما ياتي [التلث] من الطلقات [يقع] التلث لانها من نوعي البينونة الدالة عليها [والا] ينوبان نوى بائنة او رجعية او اثنتين او لم ينوشيا [فبائنة] واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشيا لم يكن يمينا اي ايلاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [وفي اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة] من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [رجعية] وان نوى التلث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه امرا بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل لطالق كما قالوا [ويقع] الطلاق [باسناد البينونة والحرمة اليه] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن وعليك حوام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره [لا] يقع باسناد [الطلاق اليه] وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه *

[فصل * تفويض طلاقها اليها] اي تفويض الزوج تطليق زوجته الى زوجته في الكرماني التفويض (كرم باسى باز گذاشتن) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك او اختاري او امرك بيدك او غيره [يتقيد] ذلك التفويض [بمجلس علمها] اي بمجلس ظنت التفويض فيه بسماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض

تمليك يقتضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا تركيل يقتضي بان يكون جميع العمر عنه
 قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والخزانة الى الاخر [الا ان يقول] الزوج متصلا
 بصيغة التفويض [كلما شئت] فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما سيأتي
 [ار] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها
 لتعميم الاوقات [بخلاف ان شئت] فانه يتقيد به لانه ليس للتعميم و [لا يرجع] التفويض [عنه]
 اي التفويض وان قيل بالمشية ولهذه الغائدة آخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض
 تمليك لا تركيل يقتضي ان يرجع عنه [و] تفويض طلاقها [الى غيرها] اي غير زوجته من رجل
 او صبي او مجنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض
 الى غيرها توكيلا الا اذا علق بالمشية فانه تمليك فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحبط
 غيره لكن في العمادي لو قال لاجنسي امرأتي بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا
 يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العلم [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها عنه
 ولو كررها فان القيام يفرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه
 خلاف كما في العمادي و الى انها لو قعدت عن القيام او الإنكاح او الاضطجاع او تكاثر عن القعود
 او تربعت عن الاحتباء لم يختلف كما في الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر بغائره عرفا فلم يثبت
 من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الشروع في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت
 وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء [او غمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه قاطع لما كان فيه
 لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة
 او تكلمت قليلا لم يختلف كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسال او امتطاب
 او اختصاب او تمكن من الزوج اختلف كما في الكفاية [وفلكنها كبيتها] فلا يختلف المجلس بسير
 الفلك والاولى ان يبين حكم البيت اولاً ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له على ما
 ذكرنا [وسير دابتهما كسيرها] فيختلف المجلس بما اذا وقفت ثم صارت بعلي التفويض او بالعكس
 والالابة شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختارت نفسها في خطواته بانته منه بخلاف ما اذا
 سبق خطواته اختيارها كما في العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقية
 او حكمية كما اذا قال في الغضب او المذاكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين
 الحاجة الى النية [فقال] بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدر اي فقولها ومثله غير عزيز
 في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما يأتي
 [اخترت] الاولى زيادة نفهي عملا بما يأتي الا ان يقال ان الفاء رافعه لمؤنثته [لا تقع الا] طلقه
 [بأنثه] فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال

في البائن [و شرط] لرقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ذكر] مثل [النفس] في كونه للذات كالام والاب والاهل [من احدهما] اي في كلام احد الزوجين [او] مثل [قوله] اختيارية في كونه للصفة كطاقة في قوله [اختاري اختيارية فتقول] بالنصب اي فقولها باليهر [اخترت] فيكون قوله معطوفا على النفس و من احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الدالين على البينونة هكذا تنبيهها على كيفية استعمال المعين للاختيار والمعنى لابد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختيارية او طلاق او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخرت اختيارية مثلاً كما في المحيط وغيره فلم يختص اختيارية بكلام الزوج كما ظن [لو كررها ثلثا] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطف [فاخرت احدهما] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة [فثلث] من الطلقات وقعت عنده و بائنة عندهما و فيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختيارية وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ولو قالت] بعد قوله اختاري ثلثا [طلقت نفسي] بتطليقة [او اخترت نفسي بتطليقة فبائنة] وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض و ما في الهداية والاختيار انه وجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا و ثالثا فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ولو قال امرك بيدك] او لسانك او غيره مما ذكرنا [بنية التفويض فطلقت] اي قالت طلقت نفسي [فبائنة] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [وان نوى] بقوله امرك الطلقات [التلث] فقالت طلقت او اخترت نفسي [يقعن] اي الطلقات الثلث لان الامر يستعمل العموم [وفي قوله] اي في وقت قوله [امرك بيدك في تطليقة او] في قوله [اختاري تطليقة فاخرت] اي قالت اخترت نفسي اي فقولها اخترت نفسي فالفاء عاطفة كما مرّ بلا تعسف كما ظن [فرجعية] وقعت لانعدام الكناية بالصريح والفاء فيه جزائية فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حينئذ كما اشرنا فيكون شرطاً في المعنى و يؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس المتعسف الا المناسب الى التعسف لقصر بابه في العربية اذ لم يهتدوا به فسيقولون [وفي امرك بيدك اليوم و هذا يدخل] في الحكم [الليل] الواقع بينهما فلها الخيار في الليل حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية و في اليومين استتبع الليل [وان ردت] الامر باليد في اليوم المذكور [لا يبقى] الامر [بعده] اي بعد اليوم او الرد و في الغد لانه امر واحد و عنه انه يبقى في الغد لانها لا تملك الرد و الاول ظاهر الرواية كما في الكافي [وان قال] امرك بيدك [اليوم] و [بعد غد يختلف الحكم] اي دخول الليل قبل الرد و عدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد و ان ردّ يبقى الامر بعد غد [وفي طلقي نفسك ان نوى] الزوج [ثلثا] و طلقت نفسها [يقعن] اي الثلث لانه مختصر من افعلي فعل الطلاق الدال

على الواحد الحقيقي والحكمي [والا] ينوما بان نوى واحدة او اثنتين او بائنة او لم ينوشياً
 [فرجعية] لانه صريحة [وفي] قوله [طلقي ثلثا فطلقت واحدة تقع] تلك الواحدة لانها في ضمن
 تملك الثلث [لا] يقع اصلا [في عكسه] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة
 ضدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة للغوازية [ونوامر] لها [بالباثن او الرجعي] كما
 قال طلقي نفسك بائنا او رجعي [فعكست] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [يقع ما
 امر به] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريضة التفويض [والشرط]
 اي شرط وقوع الطلاق [في] مثل قوله [انت طالق ان شئت] او هويت او اردت او اعجبك او
 وانفك [مشية] منها [منجزة] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا مهلة شئت فوقع رجعية
 [او] مشية [معلقة بما] اي بامر [قد علم] وصدق [وجوده] في الماضي او الحال كما قالت شئت ان
 فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة [لا ما يعلم] اي لا مشية
 معلقة بشرط سيوجد [بعد] اي بعد هذا التعليق و من سهو النامخ ان مكان ما [كما قالت
 شئت ان شئت فقال شئت] فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدنا
 بالاشتغال بما لم يفرض اليها من الشرط [وفي] قوله انت طالق او طلقي نفسك [كلما شئت تطلق]
 اي يصح لها تطليقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ثلثا] من الطلقات
 [متفرقة] اي في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعموم
 الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعة وهذا عنده واما عندهما فتطلق واحدة [لا] تطلق شيئاً [بعد]
 الثلث و [التحليل] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالتثليث ولا يخفى انه
 مستفاد من اول الفصل [وفي] قوله انت طالق [كيف] اي اي حال [شئت] من الصفة
 والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه
 معنى الاستفهام [تقع بائنة او ثلثا ان نوت] الزوجة بالمشية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثا
 [ولم يشالفها] اي نيتها [نيته] اي حال كون الزوج نوى بائنة او ثلثة او لم ينوشياً [والا] تنو
 الزوجة على هذه الحال بان لم تنوشياً ونوى الزوج بائنة او ثلثا او رجعية او نوت بائنة والزوج
 ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بائنة او انعكس
 الثلث الاخيرة او كان غيرها من الاقسام [فرجعية] فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما
 ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا
 [وفي قوله] انت طالق او طلقي نفسك [ما شئت من ثلث] تطلق [ما دونها] اي دون الثلث من
 الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية وعندهما تطلق ثلثا لان من للبيان الا ان
 التبعية في سلب اشيع *

[فصل * شرط صحة التعليق] اي شرط ترتب الجزء على الشرط في باب الطلاق كالعتق [الملك] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العتق فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والتبادر ان الملك لم يشترط لصحة التنجيز وليس كذلك كما لا يخفي وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي [او الاضافة] اي التعليق [اليده] اي الملك او سببه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزاهدي وقد ظفرت برواية عن محمد رح انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حلالا لي او كل امرأة اتزوجها او يزوجه غيري لاجلي فاجيزه فهي طالق ثلثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجة لي او كل امرأة تدخل في نكاحي باي مذهب كان فهي طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في النية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او يمينا على جميع النساء الا في كلما وكيفيته ان تزوج الحالف امرأة فيرفعان الامر الى القاضي فيدعي انه زوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المصبرات وعقل الفضولي في زماننا ادلى من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ ادلى لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شابا فاذا امه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة ادلى [والفاظه] اي الفاظ الشرط بفريضة التعليق [ان] ولود لم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاء في جوابها عندهم كما في الكشف [واذا اذا ما] بما يسمى بالسلطة لانه جعلها جازمة [ومتى] متى [ومتى] ابيشمه [وكل] كل [وكما] كما على المختار وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مفرد ولا يركب حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة بمعنى بار ففيه ان مرة ظرف كما في المذنب والكشاف وفي كريمة نزلة اخرى وقال الراغب انه اسم لجزء

من الزمان وأعلم ان الأولى ذكر من وما ذكر عامة المشايخ فان ما يتعلق بهما من المسائل كثيرة لا يشفي على واقف الاصول و ان الاحسن ذكر (/) نانه للشرط على الاصح نسو امرأته طالق ثلثا (/ ابن لا نكره ام) كما في الخزانة [رزوال الملك] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات ايمان المنية وغيره [لا يبطله] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشوط فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعد ما ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلا من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في التنف وغيره [فقي غير كلما] من ان واذاو اخواتهما [ان وجد الشرط مرة] في الملك [ينحل الى جزء] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النظر فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [و] في غير كلما ان وجد الشرط مرة [في غير الملك] ينحل التعليق و يبطل لكنه [لا] ينتهي [الى جزء] و لم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت يعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال البين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلث ثم ندم وازاد لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزء به صرح في قاضيان وغيره [وفي كلما ينحل] التعليق [بعد الثلث] لانه يقتضي التكرار ففي كلما تكلمت فهي طالق يتكرر الحن بتكرار الكلام الى الثلث فبطل البين وعن ابي يوسف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزلة كل و اطلاقه مشير الى ان درام الفعل بمنزلة انشائه فلو قال كلما قعدت عندك فانت طالق فقعد عندما ساعة طلقت ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في قاضيان [فلا يقع] شيء [ان نكحها] اي المطة الثلث [بعد] العدة من طلاق [زوج آخر] لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه [الا اذا دخلت] كلمة كلما [في] ماض او مضارع مشتق من [التزوج] نسو كلما تزوجتك فانت طالق فانه وقع طلاقا كلما تزوجها و لو سبعين مرة و ينبغي ان يكون في حكم التزوج نسو دخلت في نكاحي او صارت حلالا لي او (هرياء / ترا / نكاح / او بزن / كنم) لكن لو قال كلما نكحتك فمسمول على الوطى كما في خزانة المفتين [وان اختلفا] اي الزوجان [في وجود الشرط] فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [فالقول له] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح [الامع] امامة [حجتها] اللائقة بكل مقام فلما اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [و] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجة وبانزارها [نحو ان حضت فانت طالق وفلانة] من عطف المفرد بلا حذف الخبر او الجملة مع حذفه اي فلانة طالق معك فقالت حضت [صدت] اي قبل قولها [في حقها فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم تطلق اصلا وهذا اذا كدرها الزوج فان صدقتها تطبق فلانة ايضا وفيه اشعار بان لو قال ان حضت فلانة طالق وعبدني حر فقالت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي والى انه لو قال ان كان لك وجع البطن فانت طالق فقالت لي وجعه فقد طلقت وفي المنية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالطلاق] اي بوقوع طلاقها دون فلانة [في ازلها] اي اول ثلاثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت باخري في ثلاثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية كالرفاية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئلة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فترات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثة ايام وفي خزانة المفتيين لو قال لغير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فتزوجت باخري في ثلاثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حضت حيضة] فانت طالق [يقع] الطلاق [اذا طهرت] من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الا كاملة [وفي] قوله [ان صمت يوما] فانت طالق فصامت يقع [اذا غربت] الشمس لان اليوم للنهار [بخلاف] قوله [ان صمت] فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لوجدان مطلق الامساك عن الاكل مع النية [وان علق طلقه] واحدة [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بالتى] من الولد [فولدتها] اي الذكر والانثى [ولم يدر] المولود [الاول طلق] الزوجة [واحدة قضاء] وطلقت [ثنتين تنزهها] اي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف رح وغيره اشارة الى ان الثلاثة عندهم بمعنى كلقضاء والحكم والشرع والى انه كلقضاء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزهه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره [وانقضت العدة] باخروها وعن محمد رح بخروج نصف بدنه [وان علق] الطلاق [بشيئين] اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح [يقع] الطلاق [ان وجد] الشيء [الثاني] اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكرنا اولا [في الملك] سواء وجد الاول فيه او لا فلا يقع ان لم يوجد في الملك اذ وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمرا فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت الاخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون

'انما لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في النية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشئان ونها
 استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال 'انت طالق' اذا جاء صديق وذبح عد وطلقت عند جبهة الصديق
 وكلامه 'شير الى انه لو علق باحدهما لم يقع بوجود كل منهما في الملك وفي انه لو قال ان اكلت كذا
 وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالمجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل واحد
 شرط على نفسه كما اذا كان الكل منفيا ولو قال (اكر) فانه نحو اكرت و نحو اكرت و نحو اكرت و نحو اكرت
 فنزوحها لم تطلق كما في النجاسة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدني حر فالطريق ان
 يجعل الاخر او لا الانعقاد والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان
 في الصورة الاولى ينزح انحلال اليمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل
 ثم شرب عتق لوجود الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قال اكرت بخانه ما روى اكرت انهم
 و من طلق فذهبته الى دار امها ولم يشربها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفرار
 وذلك لانه قد يعد ان يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهاب للانحلال كما في النية [والتنجيز]
 اي تنجيز الثلث لا غير بقريئة اللاحق وهو في اللغة لتعجيل وفي الشريعة ايقاع الطلاق في الحال
 كما مر فمن الظن انه من النجيز بالسكون القضاء او التحريك الغناء [يبطل التعليق] بوحدة
 فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما مر [فترعلق] الطلاق فقال ان كلمت
 فلانة فانت طالق [ثم نجز] اي اذقع في الحال الطلقات [الثلث] بان قال انت طالق فلانا
 [ثم عادت] المطلقة الثلث [اليه بعد التحليل] والعدتين [ثم وجد الشرط] بان تكلمت فلانا
 [لا يقع] الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز مادون الثلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيبيح في الرجعة
 [وان رسل] وصلا متعارفا فلا يضر لو سكنت قدر ما يتنفس او عطس او تيسأ او كان بلسانة ثقل فطال تردده
 [ان شاء الله تعالى] او لم يشاء او لو شاء او ما لم يشاء او الا ان يشاء او ان شاء الملك او الجن او الشجر
 او السائط او غيره مما لم يعلم مشيئته وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداة [بكلامه] الدال على حكم
 كالصوم والطلاق والعتاق والاقرار وغيرها خبري نحو انت بائن ان شاء الله او انشائي نحو طلق امرأتي
 ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم [بطل] الكلام فالاستثناء ابطال واعدام لحكمه
 كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع
 عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه ابطله ولو مقدما كما في النجاسة والكلام
 يمين عنده خلافا لمحمد رح فلو قال ان حللت بطلاقك فعبدني حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله
 تعالى لم يحنث عنده خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال
 ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولا او عكس او زال الاستثناء بعد الكتابة ابطال كما لو تلفظ بهما
 كذا في العمادي والى ان القصص لم يشترط فلو جرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

أن الاستثناء نوعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انبت طالق اربعا الا ثلثا او ثلثا الا واحدة او
 ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنتين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم *
 [فصل * من] مبتدأ خبره مريض [غالب حاله] اي حاله الغالبة او غالب الظن
 في حاله فحذف الظن لكثرة الاستعمال او اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض
 [الهلاك] اي خوفه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتوضيحه
 ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال النجارية فقال [كمريض عجز عن اقامة مصالحه]
 اي عن الذهاب الى حوائجه [خارج البيت] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت
 في البيت وقيل لا يصلي قايما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها
 الوجع الذي يكون آخره انفصال الولد كالمریضة اما اذا اخذها ثم سكن فغير معتبر كما في
 الخزانة وقيل يعتبر والاول اوجه كما في الزامدي والمسلول والمقلوع والمفلوج والمدقوق مادام
 يزداد به فهو مريض كما في المحيط [و] مثل [من بارز] اي خرج من صف القتال لاجله وعنه المبارز
 كما لصحيح [او قدم ليقتل لقصاص] عند بعضهم وقيل هو كصحيح [اورجم] على المختار ويدخل
 فيه من قلمه ظالم ليقبله كمن اخذه السبع بفيه او انكسر السفينة وبقي على لوح [مريض]
 شرعي لا يعتبر تصرفاته كاملة [مرض الموت] مصدر مريض لزيادة الايضاح [فلو ابان] اي فرق
 المريض في حالة المرض [زرجه] بان طلقها رجعا او بائنا واحدة او اكثر اذ قال قد كنت طلقتك في
 صحتي ثلثا ارجاعا ام امرأتي او بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [بغير
 رضاها] احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها [ومات] في
 ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم تترث ولو في العدة [ولو] كان موته [بغير ذلك السبب] من
 نحو قتل او مرض آخر [ومي في العدة تترث] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فرد
 عليه ولد اسمي بالفار والزوجة بالمرأة الفار وازداده زوجته للعهد فلا تترث من الزوجات أمة تحت
 حرطقتها بائنا ثم اعتنقها المولى ثم مات نصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بائنا ثم اسلمت
 ثم مات كما في النظم والنتف وغيرهما [ومن هو] واقف [في صف القتال ارحم] بالضم اي
 صار محموما وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصراعجزا عن السوائج [او حبس لقتل] قصاصا
 اوجما [صحيح] شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم تترث منه [ولو تصادقا
 في مرضه على طلاقها] في صحتها [و] على [مضي عدتها] بان قال المريض لها طلقك ثلثا
 في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها
 وعدتها [او ابانها] اي ابان المريض زوجته [بامرها] بان قالت له طلقني بائنا او ثلثا
 فطلقها كذلك [ثم] اي بعد التصديق او الابانة [افر] المريض [لها] عليه يدين مهرا كان او

غيره [او اوصى لها] بآل [فلها] اي فقد كان لها عنده [الاقل منه] اي من الدين از المال [و من الارث] او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه و من الارث فعلى الاول الاقل معمول الظروف كمن على ما قال الاخفش و على الثاني المبتدأ و من بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه و لا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل و الواز بمعنى اوفانه شاذ كما في امالي ابن الحاجب و من الظن عطف الارث على الضمير المجزوم مع اعادة الجار على تدويني و بينك فانه يؤهم ان يؤدي حقاً بكل بعض من افراد المجزومين من و انما قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار و الوصية لهما في عروة التصديق اذ النكاح قد زال [و ان علق] في الصصة او المرض [بين نوتها بشرط و وجد] ذلك الشرط [في مرضه توث] لانه فار [ان علق] البينونة [بفعله] سواء كان له بدمنه كد خول الدار او لا كالتنفس و الصلوة و الاكل و كلام احد الابوين و طلب الحق من الخصم و غيرها [او] علقها [بفعلها] اي بفعل زوجته [و لا بد لهما منه] كالتنفس و غيره فاذا كان فعلاً لها بدمنه فلا توث على كل حال و هذا عندهما و كذا عند محمد رح اذا كان كل من التعليق و الشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا توث [او] علقها [بغيرهما] اي بفعل غير الزوج و الزوجة [و قد علق في المرض] و وجد الشرط فيه اي اذا علق بفعل اجنبي او فعل سماوي لمجي رأس الشهر فان علق في الصصة لم توث فيه و اعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض و وجد الشرط فيه لم توث على بعض الروايات و توث على آخر و اللائق بالكتاب ان يقال و توث ان علق بين نوتها بفعله او بفعلها و لا بدمنه او غيرهما في مرضه و وجد فيه والله اعلم *

[فصل * تصح الرجعة] بالكسر و الفتح افصح لغة الاعادة و شرعا اعادة الزوج

الرجعة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض و الاشهر و بالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [في العدة] كما في الكافي و غيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فمواخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشر اوماً اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي يسع الغسل و التسمية كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتميم عندهما و التيمم عند محمد رح [و ان ابت] المرأة عن رجوعه لانها استدامة النكاح لا ابتداء و لذا لا حاجة الى العقد و الولي و المهر [اذا لم تبين] ظرف تصح او الرجعة و كذا الباء بعده [خفيفة] اي طنقه بائنة او ثنتين او فرقة بالفسخ [او غليظة] اي ثلث طلاقات سواء كان تنجيذاً او تعليقاً فيشترط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية و ان لا يكون بمقابله مال و ان لا يستوفي الثلث جملة او تتيماً و ان يكون مدخولة كما في النهاية و كذا ذكر في المحيط و غيره انها لم تصح من منكر الدخول [بنحو راجعتك] في الحضرة و راجعت امرأتني في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام و رد دتك و امسكتك و انت عندني كما كنت و انت امرأتني ان نوى بها الرجعة

او (باز آوردن را) كما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم على الفعلية لانيها مكروهة كما في لظهيرية [و بوطئها] لا بعد النزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطؤ بناء عليه كما في المنية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة [ومسها بشهوة] تقبيل او غيره والضمير مفعول الفعلين ويجوز ان يكون فاعلا فانها منها رجعة وان كان كارها كما في الزامدي [ونظرة الى فرجها] الداخل [بشهوة] لا الى دبرها وان كان يفتي بانه رجعة كما في المنية وذكر في خزانة المفتيين انها تصح بما ثبتت به حرمة المصاهرة فالاحسن (وما يوجب حرمة المصاهرة) [و ندب] واستحب [اشهاد] نصاب الشهادة [على الرجعة] السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية [و] ندب [اعلامها] اي اعلام الزوج الزوجة [بها] اي بالرجعة قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات [و] ندب [ان لا يدخل] الزوج [عليها حتى يردنها] اي يعلمها بدخوله بخفق النعال او التنسج او الذئاء او غيرها [ان لم يقصد رجعتها] اذ ربما تكون مجردة ذكره ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة حينئذ لا حاجة الى الاعلام [ومعتدة] الطلاق [الرجعي] لا المبتوتة والمتوفي عنها الزوج [تتزين] بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [و] يحل [له وطؤها] كمسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي الحليلة الا ترى انهم قالوا ان الوطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ولا يسافر بها] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة [حتى يشهد على رجعتها] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي [و صدقت] الزوجة [في مضي عدتها] اي في ادعائها انقضاء العدة عند انشائه الرجعة فلو قال راجعتك فقال قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع [ان امكن] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل مضي العدة من المدة وهي لغير الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها وللحائض حرة شهران وامة اربعون يوماً عنده وتسعة وثلاثون واحداً وعشرون عندهما لانه يعتبر الحيض خمسة او عشرة و الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخريج والحيض عندهما ثلاثة و الطهر عندهم خمسة عشر و زاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في السقائيق ومبسوطه في جامع المضمرات [و] صدقت [في بقائها] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعته [و] صدقت [في تكذيبها] اخباره بالرجعة في العدة [بلا يمين عليها عنده] خلافا لهما فلم يصح الرجعة ولما فرغ عن بيان ما يتدارك به طلبة او طلبتان من الرجعة شرع فيما يتدارك به الثلث فقال

[ولا تحل] زوجة [حرّة] على زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجة [امة] على زوجها [بعد اثنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الامة لم يحل له وطؤها [حتى يطاها] اي الحرّة او الامة فان كلمة (لا) ككلمة (از) زوج [بالغ از] صبي ولو غير حر او مجنون [مراهق] اي مقارب للتسليم وفي شروط الظهيرية اذا تجاوز عشر سنين فهو ناشئ و اذا قارب التسليم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك آلتة ويشتهي كما في المستصفى وقدر غير البالغ للتخليل بعشر سنين وان كان الاول ان يكون حراً بالغاً فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلميذ لا يحنيفة روح و اذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كفاي ديباجة المصنف والكلام مهشير الى ان الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو ادلج بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبة الشقة في القبل والى انها لا تحل بدونها ومن الظن القاطن ان الامام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لا يشترط الا النكاح و عن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره ان القاضي لو قضى بالحل للاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسي رح اقدم منه بمدة مديدة وانه اجل و اعلى رتبة ان يروي عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد انفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي المنية ان سعيدا رجع عنه الى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد و من افتى به يعزّر و ما نسب الى صدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من افتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض الحواشي انه نافذ فافتراء عليه كما في النهاية فلعن الظان (عفى الله عنه) اعتمد على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكر فيما آلف فاضل من افاضل المصر من شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخولة تحل بمجرد النكاح واما قوله تعالى (ان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ففي حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في التفسير والتلافيات [بنكاح] فلا تحل بوطئ المولى [صحيح] فان بالفساد لم تحل وقيل تحل كما في الخزائنة وكيفية على وجه لا يقدر على امساكها ان تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امري بيدي و قبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام مثلا فانت طالق فانها تطلق بمضي المدة كما في خزائنة المفتين [و] حتى [ينمضي عدة طلاقه] اي البالغ او المراهق او المحلل [او] عدة [موته] لانها موطوءة والكلام

مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت للاول بلا مضي العدة كما قال زفر رح فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلقات وليس لها بينة ولم تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشئ دخل في القلب وقيل تقتل بدواء وقيل لا تقتل والتم عليه [و] جاز [المكاح] الثاني [بشرط التحليل] بان تقول المرأة او الزوج الثاني اتزوجك على ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ أجبر عليه كما في النظم و[يكره] للاول والثاني [وتحل] للزوج الاول وهذا عنده واما عند محمد رح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف رح لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقبض حل له في قولهم جميعا كما في الضمرات والى ان المحلل ليس عليه شيء واللعن الراجع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل [و ان قالت] المطلقة [حللت] اي انقضت عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي [والمدة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تحتمل] ذلك كما مر [و] قد [غلب على ظنه] اي الزوج الاول [صرحها] وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاط فيه من العبادات والمحرمات [حل] للاول [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [والزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة اثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بثنيتين عندهما [خلافا لمحمد رح] فانهما تعودان اليه عنده بما بقي من طلقة للامة او الحرة وطلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا وامة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين *

[فصل — مل * الايلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابديت الهمزة

ياء و الياء الفاء ثم همزة والاسم منه الية وتعديته بمن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يولون من نسائهم) وشرعا [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع [وطئ الزوجة] لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال (والله لا يمسه جلدي جلدك) ام يكن موليا لانه يمينت بالمس دون الوطئ كما في فاضيلان فلا حاجة الى زيادة ولا يمينت الا بالوطئ على انه لو نوى الوطئ كان موليا كما قال البقالى واطلاق الزوجة دال على انها اعم من ان يكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلو آلى من زوجة الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها طلقة كما في الذخيرة لكن في قاضيخان لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعة اشهر]

متوالية هلالية اريومية وتمامه في اجارة السقائق [حرّة] حال من الزوجة [شهرين من امة] عطف على اربعة اشهر حرّة وفيه إشارة الى انه لو عقد على اقل من المديتين لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلولم يطقا فيها الا ثم واجبه القاضي عليه بخلاف ما دون تلك المدة كما في خزانة المفتيين والى ان مطلقة البائة وامته لم يصح ايلاء منهما والى ان ايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتحفة وغيرها لكن في قاضين ان النهاية ان ايلاء منع النفس عن قربان المنكوحة منعاً موكداً باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً او موقتا بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اعتسل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى النية وفي النظم لو قصد بالصرح غير الوطي صدق ديانة وفي التنف ان ايلاء مكروه ولما كان حكم ايلاء مثالف لسائر الايمان في البرين حكمه فقال [فان قربها] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم امتنع للمجامعة كما في الطلبة [في المدة المذكورة حث] في يمينه بالكسر اي نقضها كما في الطلبة [وتحب الكفارة] المعلومة [في الحلف بالله] اي بذاته تعالى وصفاته [وفي غيره] اي حلف غير الحلف بالله من الشرط والجزاء [الجزاء] فلو قال ان قربتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة او كسوتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف [ويسقط ايلاء] ويبطل اليمين كسائر الايمان [والا] يقربها في المدة [بانت] الزوجة [بواحدة] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانت كما ظن وقال [يسقط الحلف الموقت] اي المصريح بمدة او مديتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانت منه بواحدة وسقط ايلاء وفي الثانية اذا بانت ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر أخرى بانت بواحدة اخرى وسقط ايلاء [لا] تسقط الحلف [المؤبد] اي غير الموقت فيشئ القسمه وهذا احسن مما في التنف انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة بانت بواحدة ولم يسقط ايلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا [فتبين] المبانة [باخريين] اي بطليقتين اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة اخرى مع طلقة اخرى وقال بالتغليب [ان مضت مدة] اي اربعة اشهر [اخرى بعد نكاح ثان] ظرف مضت كاللتين بعده [بلائيء] في اللغة الرجوع وفي الشريعة جعل نفسه حائناً في المدة بالوطي عند القدرة وبالنقل عند العجز [ثم] مضت مدة [اخرى]

كذلك [اي بلا فيء] بعد [نكاح] ثالث] وفيه اشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئونة
بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تبين بشيء وهو الاصح كما في المبسوط
والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده وفي
النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبله [وبقي الحلف] بالله و يترتب عليه حكمه
[بعد] وقوع [ثلث] من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتنجيز مثل والله لا اقربك ثم
طلقها ثلثا [لا ايلاء] ثابت حكما بعدها لانه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا
تزوجها بعد زوج آخر [فان قربها] فيها [كفر] عن الحلف لبقائه [ولا تبين بالايلاء] لانه لا ايلاء
[ولو عجز] المولي [عن الفج] الشرعي المذكور [بالوطي] ظرف الفج [لمرض احدهما] اي الزوجين
مرضا لا يقدر معه على الوطي في كل المدة [او غيره] اي المرض ككونها رتقاء او صغيرة او
غائبة او ناشزة [ففيئته ان يقول فيئئت اليها] او راجعتها او ابطلت الايلاء [فان قدر] على الوطي
من فاء بلسانه [قبل] مضي [المدة] المذكورة [ففيئته بالوطي] وبطل فيئته باللسان [و] اذا
قال لامراته في غير مذاكرة الطلاق [انت علي حرام ان نوى الظهار] فهو ظهار عندهما خلافا
لمحمد رح والاول هو الصحيح كما في المضمورات [او] الطلقات [الثلث] فثلث كما مر في الطلاق
[او الكذب فما نوى] اي فهو كذب و ذا ديانة و اما قضاء فايلاء كما في المضمورات [وان نوى
التحريم] او اليمين [فايلاء وان نوى الطلاق] بائنا او رجعييا واحدا او اثنين [او لم ينوشيا] من الظهار
و الطلاق و الايلاء و الكذب [فيه] اي في قوله (انت حرام) فبائية كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره
لكن في المضمورات ان لم ينوشيا فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا قالته كان يمينيا فلو مكنت زوجها
كفرت [وكذا] ان نوى الطلاق او لم ينوشيا [في] قوله [كل حل] او كل حلال او حلال الله او (حلال
له) او (طلال ايزد) او (طلال المسمين) [علي حرام فبائية] بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ كذا
على مذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى الماكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المضمورات
وعن محمد رح لنوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق و يمين كما في المحيط و
لو حلف بالحل والحرمه من لا زوجة له فتعلق عند ابي جعفر و يمين عند ابي بكر فلو تزوج
امراة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط *

[فصل * لا باس بالخلع] بالضم في المرأة وبالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في
المغرب انه بالضم اسم لغة النزع والخلع و شرعا عقد لازالة الزوجية بما تعطيه من المال كما في
الاختيار و الايضاح و الشزانة و النهاية و المضمورات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن مباح كما
في التحفة وذكر في التنف انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغير عوض
متعارف و الاستعمال فيهما اكثر مما ان يحصى كما لا يخفى فبينغي ان يقال الخلع لفظ زال به ملك

النكاح والآظه الخلع والبراءة والتطليق والمبائنة والبيع والشراء كما في النتنف و ضرورة بالعربية ن
تقول الزوجة (خالعت نفسي منك بكذا) فقال (خلعت) وبالفارسية (فروشن) و ان توكين مراد
برتو و نقتد خريم يك طلق) فقال (فروشم بر باين شرطها) و في الصدر دلالة على انه
جاز و كره و ذلك لتعارض النصين [عند الحاجة] اي ضرورة عدم قبول الصلح في شرح
الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل و المرأة ليصليا بينهما فان لم يصليا
جازله الطلاق و الخلع [بما صلح مهرا] من المال سواء كان معيناً فياخذه لا غير او غير معين
معلوم فياخذه وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في النتنف و الباء متعلق بالخلع و الله و هو
ليس بقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة و بما في بطون غنمها او جاريتها من الولد او
ضروع غنمها من اللبن او نخليلها من الثمار كما في المحيط و غيره و [هو] اي الخلع [طلاق بائن
لانه من جملة الكنايات فيشترط النية الا ان المشايخ قالوا انهما لم يشترط ههنا لانه يسكن غلبة
الاستعمال صار كالصريح كما في متعارفات طلاق المحيط و فيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية
[و يجب عليهما] اي المرأة [بدله] اي الخلع و فيه اشارة الى ان ذلك البدل واجب في الحال لكن
التأجيل جائز الى معلوم و مجهول وكذا الكفالة والرهن به كما في الخلاصة و الى ان قبول البدل
شرط لوقوع الخلع كما في النظم [و كره] تسيما و قيل تمزيها كما في الاختيار [اخذه] اي اخذ شيء
من المهر لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئا) لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في النظم [ان نكح
المرأة اي كرهها] و [كره اخذ] الفصل [على ما قبضته من المهر على رواية الاصل و لم يكره
في رواية الجامع كما في الكافي و لم يفصل الحاكم و قال اذا اختلع على اكثر من مهر المثل يكره ان ياخذ
اكثر مما اعطاها و في الجامع لا يكره كما في النظم [ان نشزت] الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه
[وان طلق بمال] اي قال لها انت طالق بعرض مال يجب لي عليك [او على مال] اي على شرط مال
يكون لي عليك [وقع بائن] لانه في معنى الخلع [ان قبلت] المرأة المال في المجلس و فيه اشعار
بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين [و] ان خالع مسلم او
طالق [بشمر] او على خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين و لم يذكره اعتمادا على ما سبق
فلم يختص اليك بالبلاء كما ظن [او خنزير] اودم او ميتة او غيرها مما لا قيمة له اصلا [لا يسب] على
المرأة للرجل [شيء] من المال وان قبلت ثم عطف عليه و قال [و وقع] طلاق [بائن في] صورة
[الخلع] و طلاق [رجعي] في صورة [الطلاق] فانه ان لم يجب البدل فان خرج مخرج النكابة
فبائن ومخرج الانفصاح فرجعي [و ان طلبت] الزوجة من الزوج [ثلثا] من الطلقات بالف و
قالت طلقني ثلثا [بالف فطلقها] طلقة [واحدة فبائنة] يقع [بثلاث الالف] بلا خلاف لانقسام
اجزاء العوض على اجزاء المعوض [و في] ان طلبت ثلثا [على الالف] فطلقها واحدة طلقت واحدة

[رجعية بلا شيء] من الالف للزوج على الزوجة [عند ابي حنيفة ر ح] وبائنة بتلث الالف عندهما كالازل وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة بالف وثلثان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم تقبل يقع واحدة بالف والايقع الثلث واحدة بالف والاخرين بلا شيء كما في الحقائق [والشاع] كالطلاق بمال [معارضة ني حقها] اي المرأة فلا يتفرد به فكان من جانبها تنظر العقد ومن فروعه انه [يصح رجوعها] عن ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقني منك بكذا او اخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح [شرط الخيار لها] اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البذل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوق الطلاق ولزم البذل [و] منها انه [يقتصر على المجلس] اي مجلس الايجاب فالايجاب في الامثلة يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز لم يجز كما في المصط [و] الخلع كالطلاق بمال [يمين] اي تعليق الطلاق بقبولها [في حقه] اي الزوج [حتى انعكس الاحكام] المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا خلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئني بالف فانبت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فقد خالعتك على كذا [والعبد] والامة في العتق [بمنزلتها] اي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار على المجلس وبسقط من الاسقاط [الخلع] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [و] وكذا [المباراة] هي ان يبرئ كل منهما الاخر وقال المطرزي انها من البراءة وترك الهمة فيها خطأ [حقوق النكاح عنهما] اي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط لمهر واذا وطأ المنكوحة بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالعتها في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الديون وعنه انه ممعق كافي الفصولين وقال محمد ر ح لا يسقطان الا ما سماه و ابو يوسف ر ح مع محمد ر ح

في الخلع ومع ابي حنيفة رح في المبرات [وان خلع] الاب [صبيته جالها لعا] اي لم يوثق في شيء
 [الا في وقرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه
 اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرقة
 اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمادي واعلم انه قد اجري لفظ لغا مجرى الفعل
 المنفي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا]
 لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبيبة المال سواء كان احد العاقدين اباه او اياها وفي رواية
 لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية
 لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرمانى وفيه اشارة الى اشتراط
 كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سائبا والنكاح جالبا والى ان لا شيء عليها
 والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبيبة والاب وذا بلا خلاف كما في الذخيرة [و] ان
 خلع الاب صبيته [على انه ضامن] اي ملتزم للمال وان كان في الاصل المتحمل لما على الاصيل [فعليه]
 اي الاب [المال] اي البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في الهداية وذكرني
 القصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر
 عند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفل قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم *

[فصل * الظهار] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام
 كبطن أمي فكنتي عن البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لئلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر
 من امرأته فعلى من لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذا الظهار
 طلاق عندهم كما في الكشف وشرعا [تشبيهه] مسلم عاقل بالغ ولم يصرح به لشهرته فلا يصح ظهار
 الذمي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينسب [اليه الطلاق من الزوجة] للتبيين والمعنى مجموع
 الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل [بما يصرم اليه النظر
 من عضو محرمة] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان بنسب او رضاع او صهرية فالتشبيه مخرج لنسب
 انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظهار كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي فلو قال ان فعلت
 كذا فانت أمي وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم وضاقتته مخرجة لما قالت لزوجه انت علي
 كظهر أمي فانه ليس بشيء وعن ابي يوسف رح انه ظهار وذال الحسن رح انه يمين كما في المحيط و
 البيان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر أمي فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج
 الاجنبية او الامة بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في قاضيان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه
 بمزنية الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة ولذا لو حكم بغير نكاحها نفذ وهذا عند
 محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ومدخل لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها

بشهرة فانه يظهر عند ابي يوسف خلافا لابي حنيفة رحمه الله ولما اذا قال انت كامي فان التشبيه بالآم تشبيه بظهورها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط متى ان ذكر الموصول زارد على طريق المثال يبطل ما ظن ان التعريف باطل بخروجها وان من الادلى للتبعيض او الابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وبما بينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهها بالخمر او الخنزير او الدم او الميتة او قتل المسلم او الغيبة او النيمة او الزنا او الربوا او الرشوة فانها يظهر اذا نوى نحو انت علي كامي وفي التنف ان الظهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] اي الظهار [يحرم] [وطئها ودراعيه] اي دواعي الوطئ كالنقبيل والمس بشهوة فلوفعل استغفروا عن محمد رح لم يحرم التقبيل اذا قدم السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرية ان النظر الى ظهرها وبتناتها لم يحرم [حتى يكفر] سواء كان موبدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال انت علي كظهر امي الى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير اما بعدها فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضي الوقت والتبادر منه ان ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فان لما ذلك والحاكم اجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه الحرمة لا تنزل الا بالتكفير ولهذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي انت علي كامي] او مثل امي [صح نية الكرامة] اي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار [و] صح نية [الظهار] بان يقصد التشبيه بالام في الحرمة فيترتب عليه احكام الظهار لا غير [و] نية [الطلاق] بان يقصد ايجاب الحرمة [فان لم ينوشئنا لفا] اي لم يلزم شيء عنده واما عند محمد رح فظهار وكذا في رواية عن ابي يوسف رح في الغضب وعنه انه ايلاء فيه كما في المحيط والصحيح الاول كما في المضمرة وانما قيد بعلي لانه لو لم يقيد به ولم ينزل عند الكل كما في قاضيهان وانما قيد بالكاف لانه لغوبدونه كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد اسد [وانت على حرام كامي] صح فيه [مانوى من ظهار او طلاق او ايلاء وان لم ينو] شتا [فايلاء عند ابي حنيفة وابي يوسف] رحمه الله وفي رواية عنه [وظهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضيهان ولو قال انت على حرام كظهر امي ونوى الطلاق فظهار عنده و طلاق عندهما واذا نوى الظهار او لم ينو فظهار اجماعا كما في السائق [وفي انتن على] او مني او عندي او معي [كظهر امي] اذا قاله [لنساءه] الثلث والا لوبع فهو مظاهر منهن فمح [تجب لكل] منها [كفارة] كما لو ظاهر من امرأته الواحدة امررا في مجالس او في مجلس الا اذا عنى بغير الاولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [وهي] اي الكفارة [تجب] غير مستقرة [بالعود] ورحه عند المتتقين من اصحابنا وقيل بالظهار وحده وقال العامة بهما كما في المحيط وغيره [اي العزم على وطئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في النظم فان عزم على الحرمة بالظهار لم توجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان العزم قد يرد عليه النقص كما بداله بعد العزم ان لا يطأها وتسقط

الكفارة حينئذ كما اذا مات احد مما كان في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرف عن ظاهرها مع انه غير صحيح كما ذكرنا [ومى] اي الكفارة [عتق رقبة] اي اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرفوق مملوك سواء كان مومنا او كافرا ذكرا وانثى كبيرا او صغيرا والمتبادران يكون الاعتاق مقروبا بالنية فلو نوى بعد العتق ان لم ينو لم يجز كما في شرح الطحاوي والنكوة في الاثبات قد تعم على انه في معنى نكوة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك [الافأئت جنس المنفعة] اي البصر والسمع والنطق والبطش والسعي والعقل ونحوها [كالاغمى] والاصم الاصلي والخرس والمجننون فانه لا يجوز ويؤيد اشعار بجواز اعتاق الاعور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يده] او رجلاه [ارايها ماه] او ثلثة اصابع من كل يد سواءهما [او يد ورجل] كلاهما [من جانب] بخلاف ما اذا قطعنا من جانبيين [و] الا [الادبر] وام الولد [ومكتبا ادنى بعض بدله] في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن رح عنه كما اذا لم يؤد شيئا من بدل الكتابة [ونصف عبد مشترك] بينه وبين غيره [ثم باقيه] اي النصف الباقي منه [بعد] اداء [ضمانه] اي ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعتق موسر فلا يجوز كاهنه اليه ابو حنيفة رح لانه صار كالمدبر بتاخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسرا لم يجوز وذا بلا خلاف وتامه في العتاق واعلم ان المشتني هو مجموع التابع والنبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن [ونصف عبدة] قبل وطئها [ثم باقيه بعد وطئها] لانه لم يعتق الكل قبل المسيس وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز وذا بالاجماع كما في الاختيار و[ان عجز] المظاهر [عن العتق] بان كان فقيرا وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الاخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن والتيباب التي لا بدله منها فان المعتبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد رح انه يحبس المحترف قوت يومه وغيره قوت شهرة كما في المحيط [صام] المظاهر [شهرين] بالاهلة وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام وانظر لتمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل السنتين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالهلال وثلثين بالايام جاز كما في النظم [ولاء] اي صوم متتابعة [ليس فيهما] شهر [رمضان ولا الايام] الشمسة [المهية] مجاز حكيم اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال في شيء كما ظن لانه سماعي [وان انظر] فيهما يوما ازاكثر بعذر او غيره [استأنف] اي ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الاستيناف ولكنها تصل صومها بايام حبسها [وكذا] استأنف الصوم [ان وطئها] اي المظاهر منها [ليلا عمدا] كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنوري والمضمرات والزاهدي والنتف وغيرها فمجرد قول الامام الاسيبابي في شرح

الطحاوي بالليل عمدا او نسيانا لا يلحق ان يحمل العمد في كلام الهداية و المصنف على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية بذلك [او يوما مطلقا] اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رح لا يستأنف في الوطى ليلا عمدا او نهارا ناسيا وفيه اشعار بان له ووطى غير المظاهر منها ليلا عمدا لم يستأنف وذا بلا خلاف كما لو وطئها يوما مطلقا بلا خلاف كما في النتنف [وان عجز] عن الصوم لمرض او غيره [اطعم ستين مسكينا] ولو حكما فيتناول ما اذا اعطى واحدا ستين يوما وفيه رمز الى جواز التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل الغير طاعما وقيد المسكين اتفاقي لجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة [كلا] منهم [قدر الفطرة] من برّ وزبيب نصف صاع ومن تمر و شعير صاع و جاز منوان بواو الكلام مشير الى انه لو اطعم عن ظاهر بن ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احدهما كما فالأ وذهب عمد رح الى انه جاز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن ظاهر و افطار يجوز عنهما كما في الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مدا من السنطة ولم يجدهم حتى اعطى مدا آخر فاعطى آخرين لا يجوز [او] اطعم [قيمته] اي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضمين الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جني فهذا اول ما ظن انه من قبيل حذف اعطى او اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال [وان عداهم وعشاهم] اي اعطى الستين الفداء والعشاء بالفتح فيهما اي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز الفداء بدون العشاء ولاء العكس فالمعتبر اكلتان اما بغدائين او عشائين او سحورين او غداء وعشاء او غداء وعشاء وسحور والمستحب ان يغلّهم ويعشيهم بخبز معه ادام وفي خبز الشعير اختلاف المشائخ ومن جوز فقد شرط الادام و ادا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي البقالي فيه روايتان [واشبعهم] ولو بقليل من الطعام ولهذا الواو اشيع عشرة بثلاثة ارغفة جاز وفي جمعية الضمير اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبانا لم يجز واليه مال الحلواني وقيل يجوز لانه وجد طعامهم ولو كان احدهم فطيما او اكثر منه سنا لم يجز [او اعطى] كل واحد منهم [من بر] الا فصح منا بر [ومنوى تمر او شعير] اي كمل احد البنسين بالآخر وفي البقالي فيه روايتان وفي الاصل انه لا يجوز [او] اعطى مسكينا [واحدا] في كل يوم [من شهرين] قدر الفطرة او قيمته او غداه وعشاءه جاز جزء الشرط وعند ابي يوسف رح لو غدا مسكينا واحدا وعشاءه في ستين يوما لم يجز وان اعطاه [في يوم] واحد [قدر شهرين] قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات [لا] يجوز الا عن يومه على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكتفاء اشارة الى ان الوطى في خلال الاطعام لا يوجب الاستيناف كذا احاط المحيط مسائل الطعام وفي

اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظالم كان حرا فلو كان عبدا كفر بالصوم وان اعتاده لم يلحق
 المال وليس له منعه عن الصوم فان اعتق وايسر قبل التكفير كفر بالمال كذا في المصارح *

[فصل * من قذف] اي اقر بقتله او ثبتت بالبينة قتله فانه لو انكر ولم يكن ليا بينة
 سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للشم والعيب كذا في المفردات لكن ما في الصحاح والاساس
 والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رمي مخصوص
 وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرك قوله [بالزنا] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية
 يا زاني قد زنيت قبل ان اتزوجك ارجسك او نفسك زان [زوجته] بنكاح صحيح سواء دخل بها
 او لا وفيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يسد الى انه لو طلقها رجعية
 لا يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [العقيقة] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشيعة وشرعية
 امرأة برة عن الرطج الحرام والحمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشبهته وبالنكاح الفاسد
 كما في الظم ولا بقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [وكل] من القاذف
 والزوجة [صلح] في وقت اللعان ولو بينكم القاضي [شامدا] بان يكون مسلما حرا مكلفا باطلا
 غير مسدود في قذف فيجري اللعان بين الاعميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما باليمين وانما
 قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا
 من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية يدل على
 اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حاله اللعان [او] من [نفى] اي ابعده منه عند
 الولادة او بعدها بيوم او يومين بان يقول ليس مني [ولدها] اي زوجة العقيقة وكل صلح شامل
 كما في النتنف ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود [و] قد [طأنت] الزوجة [به]
 اي هو جب القذف على الاستيذان وفيه اشارة الى انها لو لم تطنب حقا لم يبطل وان طأنت المدة
 كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طأنت المرأة
 بعد العدة من الرجعي و بعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره
 وهذا حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى [لاعن] خبر الموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في
 الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاستقاط عن
 درجة الابرار واللعان في الشرع شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه
 والغضب من جانبها من الله تعالى وانما سمي به مع انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليبا اذ لان
 الغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبه مقام حد الزنا ثم شرع
 في تفسيره [فيقول] الزوج بأمر القاضي بعد ما ضمهما بين يديه قائما [اربعا] من المرات [تشهد]
 لي مقسما او اقسم [بالله] الذي لا اله الا هو كما في الظم [اني] اي بافي [صادق فيما زميت] اي

شتمت زوجتي او رميتك [به من الزنا] ان قذف به [ار] من [نفي الولد] ان نفاه و من الزنا
 و نفي الولد ان قذف بهما وفي النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة يعني لعنة و فرقة
 و عقوبة فان لم يتق الله يتم الامر [و] يقول [في] المرة [الخامسة لعنة الله] بقاء الوحدة [عليه]
 و انما اثر الغيبة على التكلم لانه لا ينج عن شناعة كما لا يخفى [ان كان كاذبا فيما رميتها] او كنت
 من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا و نفي الولد [ثم] يقعد الرجل و [تقول] المرأة قائمة
 [اربعا اشهد بالله انه كاذب فيما رماني] او انك كاذب فيما رميتني [به] من الزنا ثم يقول القاضي
 كما مر [و] تقول [في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني] او ان كنت من الصادقين
 فيما رميتني [به] من الزنا و انما خص الغضب في جانبها لانها ينجا من المعن على نفسها كاذبة
 فاختير الغضب لتتقي و لا تقدم عليه و انما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة ابلغ
 اسباب التعريف و عن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضمورات [ثم] اي بعد اللعان
 [يفرق القاضي بينهما] فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الظهار والايلاء و تجري التوارث بينهما
 و فيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئل ان لا يفرق
 بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي و الى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في
 الظهيرية انه صح لانه مجتهد فيه [فتبين بطلقه] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة و السكنى
 و هذا عند الطرفين و اما عنده فتكرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المضمورات و ثمرة الخلاف
 تأتي في مسائل [وينفي] القاضي [نسب الولد عنه] اي يفرق بينهما و يلحق الولد عن القاذف
 بامه في صورة القذف بنفيه و عن ابي يوسف رح انه يفرق و يقول قد الزمته امه و اخرجته من
 نسبه كما في الهداية و لا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى مما في المتن و ليس في النهاية انه هو
 الصحيح كما ظن و الكلام دال على انه لو اكذب نفسه يثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه
 منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يحتمل كامتناع قبول الشهادة و رضع الزكوة و حرمة المناكحة كما
 في الصغرى [و ان ابي] القاذف [عن اللعان حبس] اي جعل في موضع حصين سواء كان سجنا او
 غيره [حتى يلاعن او يكذب نفسه] اي يقرّ بكذب نفسه و ح ارتفع اللعان فيحد بعد الاكذاب
 حد القذف لاقراره بما يوجب [و ان ابت] الزوجة عن اللعان [حبست حتى تلاعن او تصدقه] اي
 تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه
 [فان] صليت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه [كان عبدا] قنا او غيره [او كافرا] بان اسلمت فقتلها
 قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية [او محددا في قذف] فلم يلاعن [حد] ذلك حد القذف
 فاربعون موطا للعبد و ثمانون لغيره و الصبي و المجنون مما لم يصلح شاهدا الا انهما ليسا من اهل وجوب
 الحد فلم يتعرض لهما [و ان صلح] الزوج [شاهدا وهي] لا لانها [امة] قنة او غيرها [او

كافرة [يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزواج اسلم فغذفها قبل عرض الاسلام عليها] أو
 مسددة في قذف او صبية او مجنونة [او خرساء والزواج ناطق] [او زانية] حقيقة او حكما كالمرطونة
 بشبهة او نكاح فاسد [فلا حد على] الزوج [ولا لعان] بفقد الشرط [والمتلاعنان] اي المتشاركان
 في اللعن تغليباً [لا يجتمعان] على النكاح [ابداً] عند ابي يوسف رح وكذا عندهما قبل زوال
 العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله [وان اكذب نفسه] بعد اللعان
 [حد] حد القذف [وحل] لذلك الزوج المحدود [نكاحها] اي الزوجة الملائنة [وكذا]
 حل له نكاحها [ان قذف غيرها] رجلاً كان او امرأة في حد [فحد] حداً واحداً لان الحد يتداخل
 فبحد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا لو قذفت غيره فحدت [و] كذا حل النكاح [ان زنت]
 اي وطئت حراماً قبل التفريق الملائنة الغير المدخولة او المدخولة وصورتها ان ترتد وتلتحق بدار الحرب
 ثم تسمي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان الزنا لم تبق اهل الشهادة فأرتفع اللعان مع حكم
 التحريم اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا في التامل فيه حيث
 صرفوا الكلام العام عن ظاهرة وحكموا بانه لم يتصور في المدخولة لان حدها الرجم [فحدت] ليس
 له فائدة تامة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ولا لعان] ولا حد [بقذف الاخرس] اي
 الابكم زوجته [و] لا نفى [الحمل] عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا عندهما
 اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لاعن وعن ابي يوسف رح انه لاعن قبل الولادة والاول الصحيح
 كما في المضمرات [وبزنت] انت [وهذا الحمل منه] اي من الزنا [تلاعن] للقذف [ولم يتف]
 الحمل [عنه] وثبت نسبه منه اذا لم ينغه بخلاف نفى الحمل [ومن نفى الولد زمان التهنية]
 والاستئثار بالولد [و] زمان [شراء آلة الولادة] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلاثة ايام وفي
 اخرى سبعة اعتباراً بالعقيقة [صح] نفية [و] من نفاه [بعده] اي هذا الزمان [لا] يصح نفية
 [ولا عن فيهما] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفية الى اربعين
 يوماً اذا كان حاضراً واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعنهما في اربعين
 يوماً كما في المضمرات [وان نفى اول توأمين] اي ولدين من بطن واحد [واقر بالآخر] الثاني
 [يسد] لانه قذف ثم اكذب نفسه وفي [عكسه] بان اقر بالاول ونفى الآخر [لاعن] لانه قذف
 بالتاني [و ثبت سبهما] اي التوأمين [فيهما] اي في الصورتين كما لو لاعن امرأته بالولد وقطع
 النسب ثم جاءت بولد آخر من الغد ثبت سبهما *

[فصل] * ان اقر [زوج بالغ ذو ذكر طويل بقرنية المقام فيشتمل العنين والنهي
 والنكاس والمسحور والخنثى المشكل والمعتوه والشيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب
 التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفريق كما

في المنية [انه لم يصل اليها] اي لم يتمكن من وطئ زوجة بالغة ولو ثيبا في هذا النكاح سواء
كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [اجته الحاكم] اي لا يمهله الا سلطان يجوز قضاؤه
كما في الذخيرة وغيره ارقاضي مصر او مدينة كما في قاضيتان فلا يوحله الزوجة ولا غير الحاكم
[سنة] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [قمرية] بالاهلة فان المطلقة تنصرف
اليها وداثلثمائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة
وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي
اتسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب وداثلثمائة واربعة وخمسون يوما و
ثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنتي عشرة مرة والى انه
لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك التامن الى العود اليها وذا في ثلثمائة
وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنتي عشرة ثلثية برصد بطليموس
او تسع واربعين دقيقة بالرصد الا يلغاني وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد
عشر واثني عشر يوما ورعبا وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العددية وهي
ثلثمائة وستون يوما والادل ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره
وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرماني لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي
رواية ابن سماعة عن محمد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رح ان الاعتبار للعددية كما
في المصمرات ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العددية [و] شهر [رمضان و ايام حيضها]
يحتسب عليه [منها] اي من السنة لكونهما منها [لا] يحتسب عند محمد رح [ايام مرض احدهما]
اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الرطب وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب
ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان مادون الشهر احتسب واوليها ولا يحتسب مدة
غيبة احدهما وحبسها واحرامها كما في المحيط [فان] اقرانه [لم يصل] اليها [فيها] اي في السنة [فرق
بينهما] اي قال الحاكم فرقت بينكما ان ابي الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين
والقضاء وعن محمد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المصمرات وغيره ان الفرقه لم تقع الا بتفريق
القاضي في رواية عن ابي حنيفة رح وعندهما يقع باختيارها وهو ظاهر الرواية [ان طلبته] اي
الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقها لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضيت بالمقام معه [وتبين] بعد
التفريق [بطلقة] لان دفع الظم بترك الوطي كاملا لم يكن الا به [ولها كل المهران خلا] المتصور منه
الوطي [بها وتجب العدة] احتياطا [وان] [اختلعا] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته
[وكانت ثيبا] زایل البكارة بوجه [او بكرا فنظرت] اليها [النساء] بان تمتحن بصب بياض
البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة المنقشرة فان دخلت بلا عنف فثيب والا فبكر

وقيل باليرل على جدار فان سال على الفخذ فثيب و فيه تردد فان موضح البكارة غير المبال و
الاحسن المرأة العدل فانها كافيته وان كانت ثنتان فاحوط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في
الكرماني وغيره ومن الظن ان اللام يرد الى الجنس اذا الجمع غير مراد والجنس لم يدل على
العدد عندنا كما تقرر [فقلن] بعد النظر انها [تيب] ثبت ثبابتها لكن لم يثبت وصوله ففي
صورة الثيابة [حلف] الزوج بالله لقد اصبتهما [فان حلف] عليه [بطل حقها] في الفرقة
بشهادتهن مع حلفه [وان نكل] اي امتنع الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره [او] نظرن اليها
فهن [قلن] انها [بكر اجل] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكرا
نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل خيرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظرن
مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيرهما فكلام المتن غير وان
ككلام الشارحين [ولو] اقارنه لم يصل اليها [واجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا] اي فيما اذا اجل ثم
اختلفا [كما مر] من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل [وبطل] هنا [حقها بحلفه] من قبيل
التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وبه وببطل الثاني معنا [حيث بطل] اي فيما اذا كانت ثيبا
او بكرا فقلن ثيب [ثمه] اي فيما اذا اختلفا ثم اجل [كما] بطل حقها [لو اختارته] اي الزوج
قبل تمام السنة او بعدها ورضيت بالاقامة معه [وخيرت] بتخيير القاضي [منا] اي فيما اذا اجل ثم
اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن محلها او اقامها اعوان القاضي ارقام القاضي قبل اختيارها بطل
خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [حيث اجل] اي فيما نكل او قلن بكر [ثمه] والخصى الذي نزع
خصياه كالعينين فيه [اي فيما مر من التأجيل ونسوه لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يحبل
والعينين كالسكين من التعيين والاسم العنانة هو الذي لا يصل الى النساء كلها او البكر فقط او
بعض الثيب او البكر لمرض او ضعف او كبر سن او سحر كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمستور
وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [وفي] الصبي [المجهوب] الذي قطع ذكره [فرق] بينهما
فيشترط حضورهما والقضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باعل له وقيل بطلاق اذا
الساكن يقع به والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغاً بالطريق الاولي وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط
وغيره [حالاً] لانه لا يفيد التأجيل [بطلبها] والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة
بماله فلا خيار لها وقيل هذا في المجهوب واما في الخصى والعينين فالخيار كما في المحيط [ولا يتخير
احدهما] اي احدهما الزوجين في طلب التفريق [بعصب الاخر] سواء كان فاحشاً او غيره كالجنون والبرص
والجذام والفتق والرتق والحدرى والحرب والزمانة وسوء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العنانة
والجب والخصاء لما مر فالبرص بياض في ظاهر الجلد يتشأم به والجدام داء يتشقق به الجلد وينتن
ويقطع اللحم كما في الطلبة والفتق بالتسريك ضيق الفرج خنقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لحة غليظة او عظم كما في المغرب و يتخير عند
معدوح الزوجة بالثلاثة الاول و بكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر *

[قصـ * العدة] بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المعدود و شرعا قيل تربص
يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشك بام الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة
و بالنكاح الفاسد و بالخلوبها خلوة صحيحة و بالعتدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم
و غيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير التزوج حلال بانقضائها [لحرة] مسلمة او كتابية
ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ [تحيض للطلاق] اي طلاق الفحل و الخصي و المجهوب و غيرها بعد
الدخول و الخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة و الفساد لعجزه عن
الوطي حقيقة لم يجب العدة ولا مرشعي كصوم الفرض يجب كما في فاضيلان و ذكر في المحيط انه
لا عدة بخلوة الرقاة و ان الطلاق اعم من الرجعي و البائن بالكناية او الايلاء او اللعان او العنانة
ارباثة عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد رح او غير ذلك [والفسخ] بعد الخلوة كالفرقة
بختيار البلوغ و العتق و عدم الكفاءة و تقبيل ابن الزوج و ارباثةا عن الاسلام بعد اسلامه و
ارتدادها و ارتدادها عند الشيخين و ملك احد الزوجين صاحبه و غير ذلك [ثلث حيض كوامل]
من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة [كام ولد] اي
كالعدة لام ولد تحيض ثلث حيض كوامل فلا عدة على قنة و مدبرة [مات مولاها] الواطي [واعتقها]
ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج
[او] كامرأة [موطوءة] تحيض ثلث حيض [بشبهة] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة
عنده خلافا لهما و كمن زفت الى احد من غير امرأته او كملك اليمين كجارية ابنه و ابنيه و امه او
امرأته و قال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [او] بسبب [نكاح فاسد]
كالنعة و الموت و بلا شهود و غيرها مما ذكرنا و فيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا و لا على
الخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحاوي [في الموت] اي للموت على نحو (فذا لکن الذي لمتني فيه)
[والفرقة] بقضاء او غيره كما في فاضيلان و هما متعلقان بالموطوءة بهما [و] العدة [لمن] اي حرة او
ام ولد او حرة موطوءة بهما [لا تحيض] للطلاق او الفسخ او موت مولاها او اعتاقها او الموت او الفرقة
[لصغر] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة و اكثر مشائخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير
مخاطبة و ينبغي ان يقال (سدت بايدها شئ) كما في المحيط و غيره [او كبر] اي بلوغ الى الاياس
[او] لمن [بلغت] من حرة و نكحها [بالسن] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق و نحوه [ولم تحض]
فانها لو حاضت فارفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آيسست فح بالاشهر بعدة كما ياتي [ثلثة
اشهر] بالاهلة اذا اتفق ذلك في غرة الشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها عند ابي حنيفة رح

وفي رواية عن ابي يوسف ر ح و عنه وعند محمد ر ح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي بالاملة في المحيط وقاضيان والنظم والتتمة السقايق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاملة اجماعا [و] العدة لسرة مؤمنة او كافرة صغيرة او كبيرة ولو غير مشلوبة بها [للموت] من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية ايامية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن الفضل ازمن الايام كافي ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كافي النظم وغيره لكن زيادتهاصيل تأمل ومائل الى ما في الكرمانى عن بعض الصحابة رض ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتذكير عشر في قوله تعالى (يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا) فان المميز اذا حذف جاز تذكير العدد [ولامة] اي قنة او مدبرة او مكتبة او ام ولد [تحيض] ويخلى بها للطلاق والفسخ او توطئ بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة [حيضتان] كاملتان [ولمن] اي لامة [لم تحض] لصغرها وكبريخلى بها للطلاق وغيره [او مات عنها زوجها] اي انفرد عن الزوجة زوجها بموته تبيض او لا ويخلو بها او لا [نصف ما للسرة] اي التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [للتامل] قبل رجوب العدة او بعده [السرة او الامة] الموطوتين ولو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعنق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لاقل من سنة اشهر عند ابي يوسف ر ح اربعة اشهر وعشر وعندهما [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانث فلا يميل وقيل يحل والاول احوط وعن محمد ر ح ان العدة تنقضي بشروج البدن وهو من المنكب الى الالية كافي المحيط [ولمن] اي لسرة او امة [حبلت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في العدة او بعد ما بان ولدت بعد موته لسته اشهر فصاعدا عند العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقل من صنتين كما في التمرتاشي لكن في الخلاصة وغيره لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي الميت [في وجهيه] اي ثبت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من سفتين فيسكن بانقضائها قبل الوضع بمئة اشهر كما في التمرتاشي [و] العدة [لامرأة الغار] اي الذي طلقها في مرض الموت [للبائن] او الثلث [ابعد الاجلين] اي العديتين ثلث حيض و اربعة اشهر وعشرا احتياطاً وقال ابو يوسف ر ح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة الغير الغار لم يتغير عدتها بموته

كما في قاضيان [و] لامرأة الغار [للرجعي] واحدا او ثنتين [ما للموت] من اربعة اشهر وعشرا
 اجماعا [و] العدة [لمن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [عدة حرة] وانقلبت اليها
 فانقلاب العدة بالشهر للصغيرة الى الحيض اذ ارات دما كما في الايضاح فاذا طلق امه صغيرة رجعي
 بعدتها شهر ونصف فان رات دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات
 زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد [و] لمن اعتقت
 [في عدة] طلاق [بائن] واحدا او اكثر [او] في عدة [موت كاملة] اي كعدة امه حيضتين او
 شهر ونصف او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة [و] امرأة [آيسة] اي بالغة الى خمس و
 خمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين سنة وبه يغتنى اليوم كما في المفتاح او ستين سنة او ثلث
 رحمتين كما في النظم او ثلثين وعنه انه مفروض الى مجتهد الزمان وقد ربح بعض بعدم روية الدم مرة
 وقيل مرتين وقيل بثلاث وقيل بسنة اشهر فينقضى العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح
 فلو قضى به قاض نفل وكذا في ممدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الشزانة وذكر في الزاوي
 انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر بان بها حبل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعد ما به اخذ مالك
 رح ويفتي به بعض اصحابنا واستاذينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] اضافة بيانية اي
 بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها او لامية اي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تستأنف] اي
 تبدأ العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى
 انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم راته كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى
 القاضي بيجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشرط ليجواز كما في المضمرات
 فما رآه من الدم استحاضة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر
 منها مجرد تنبيه على الخلاف [كما تستأنف] العدة [بالشهور من خاضت حيضة] او حيضتين [ثم آيست]
 اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس هكذا لاح على
 المصنف رح من الرقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكتع وهو منصوص عليه في
 متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة المصنف الى التوهم والقول بان معناه كما يبدأ
 اعتبار العدة بالشهور وبعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [على معتدة] الطلاق
 والغسل والموت وغيزها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج او الاجنبي [عدة آخرى] للوطئ وفيه
 اشعار بانه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تستأنف كما في المحيط
 [وتدخلت] اي تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول
 والثاني وقعا معاني الوقت الثاني فيعتد منه سواء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كالتوفى
 منها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى انقضت بعض] العدة [الثانية]

وعليها ان يتم ما بقي منها فالملقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد النقص
الحيضة ثم انقضى حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للتانية خاصة ولا نفقة
فيها لانها عدة الوطى لا عدة النكاح وكذا اذا انقضى حيضتان ثم وطئها كما في المستيطر ويمكن
ان ينقضى العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضى شهر منها فخاصت ثلثا
آخرها آخر ثلثة اشهر وعشر [وعدة] اي ابتداء عدة [النكاح] الفاسد عقيب تغريقه [اي زمان
يصلح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يشك بما اذا فرق في الحيض او بعده
بقريضة ما مر من الحيض الكوامل [او] عقيب [عزمه ترك الوطى] بان يقول صريحا عزمتم علي
ترك وطئها او وطئك كما في الكرمانى قيل هذا في المدخولته واماي غيرها فان يتركها على قصد
ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفى وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطى ان يقول
تركتك ونحوه كاظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان
ابتدائها من حين التفريق عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت
لانه العقب كما في الهداية لكن في الاسرار ان المصحب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه [و
تنقضى العدة] اي عدة النكاح او الوطى [وان جهلت] الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها
فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لو اقربا لطلاق فقد انقضت
من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واماي في حق النزع
باختها او اربع سواء فمن وقت الطلاق كما في الكافي [وان نكح معتدة] نكاحا صحيحا او فاسدا
[من] طلاق [بائن] عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة
بالاجماع كما في الصغرى [وطلق قبل الوطى] ولو حكما [يجب] عليه [مهر تام] عندهما
ونصف مهر عند محمد وزفر رح [و] يجب [عدة مستقبلة] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب
فلا يعد ما مضى منها عندهما ويعد عند محمد رح فعليها اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ولا عدة
على ذمية] اي كتابية [طلقها] او مات عنها [ذمي] عنده اذا كان ذلك منهم تدبيرا واما عندهما
فعليها العدة وانما تعرض لها لانه لا عدة على حرية طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو
طلقها مسلم فعليها العدة [ولا] على [حرية خرجت اليها مسلمة] او ذمية او مستأمنة فالاسلام
ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية
والمضمرات وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث
حيض باننت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما [الا الحامل] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او
حرية عنده وعنه جواز نكاح الحرية ولا يطاء حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحبط
وتحل [اي تناسف وجوبا على قوت نعمة النكاح من] احداث الزوجة احدا فانهي محدة (او من تحل

بالضم او الكسر حدا فهي حادة اي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح [معتدة البائن] بالطلاق او الايلاء او اللعان او فرقة اخرى كما في المشارع [والموت] حال كونها [كبيرة مسلمة] حرة او امة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والكتابية ويجب على قنة وام ولد و مكاتبة بانث او ماتت ازواجهن كما في النظم وينبغي ان يقول مكلفة بدل كبيرة لانه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان المطلقة الرجعية يستحب لها التزيين والتطييب ولبس احسن الثياب لترغيب الزوج [بترك الزينة] ظرف تحد والزينة ما تزينت به المرأة من حلي او كحل كما في الكشاف فقد استدرك ما بعده ويرويه ما في فاضلshan ان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب وكذا ما ياتي من المحيط [ولبس] الثوب [الزعفران والمصفر] اي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية (بلم) وكذا لبس القصب والخزوعن ابي يوسف رح لا باس بالقصب والخز الاحمر كما في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والا فلا باس بلبسه لانه لا يقصد به الاستر العورة والاحكام تبني عن المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت او غيره ولو غير مطيب والدهن بالفتح والضم [والحناء] اي الاختضاب به [والطيب] اي استعماله في البدن او الثوب [والكحل] بالفتح والضم اي الاكتحال به [الابعد] بان كانت فقيرة لا تجد الا هذه الاثواب او اشتكت رأسها او عينها او اعتادت الدهن او اكتحلت للمعالجة او امتشطت بالاسنان المنفرجة لدفع الاذى فحينئذ لا باس به لانه واجب الدفع شرعا فكيف تتأسف عليه واما الامتناع بالطرف الاخر فللزينة فلم يحل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة ام ولد [معتدة عتق] بموت المولى او اعتاقه والعتق المضاف اليه [و] امرأة معتدة [نكاح فاسد ولا تخطب] بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم يختص بالموعظة والكسر يطلب المرأة [معتدة الا تعريضا] هو كلام له وجهان من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجارا او كناية ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء وحسبك بالتسليم مني التقاضا وفيه اشارة الى انه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل ان يقول انكحك اتزوجك بل يقول مثل اريد ان اتزوج امرأة انك لجميلة اني حسن الخلق كثير الانفاق محسن الى النساء والى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلا وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات لكن في المختار انه يجوز كما للمتوفى عنها زوجها اتفاقا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي ان تعرض للادليين بخلاف الاخرين وفي الظهيرية لا يجوز

حروجهما من البيت بخلاف الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج [ولا تخرج معتدة
الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكلفة فاما الامة فعن محمد رح انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية
الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتابية بمنزلة الصبية كما في
قاضيخان وكذا المجنونة والمعتومة والذمية كما في المختار وقد مرّت معتدة غير الرجعي ويشتمل البائن
المختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهارا لمعاشها والاصح ان لا تخرج
كالمختلعة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله
تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الاية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت
في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والافتحرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح
والفاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا لا ليلا ولا نهارا
ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط
[وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في المولين] اي الليل والنهار [وتبيت] اي
تكون في جميع الليل او اكثره [في منزلها] وتعتد [المعتدة] [في منزلها] اي منزل زوجها [وقت
الفرقة] اي فرقة كانت [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لا صفته والا لزم حذف الموصول مع بعض
الصلة ولا دلالة للظرف على المعرف وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في
اختيار المنزل في الوفاة والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط [الا ان تخرج]
المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط
[او] ان [خافت تلف مالها] في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق [او] خافت [الانهدام]
اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانه ان خافت بالقلب من ام الميث خوفا شديدا فلها ان تخرج
كما في قاضيخان [اولم تجد] المعتدة [كراء البيت] الذي آجره الزوج ومات فاجر عليها في مالها
فلولم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شأت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء
كما في المختار [ولا بد من سترة] اي ستر وحجاب [بينهما في البائن] واجدا او اكثر [وان
ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه] فجاز خروجها ولا يجوز ان يحتكما بدون المشرة [وكذا]
الاولى خروجه [مع فسقه] في الكافي ان كان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحسن ان
تجعل] اي يجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [قادرة على الحيلولة] والمنع عن الوطي [ولو ابانها]
الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في سفرهما] في مصر او مفازة بقريضة قوله وان كان في مصر
فالتفسير بغير موضع الإقامة ظن ولو من المصنف وانما قيد بالابانة لانها لو طلقها رجعيا في مفازة و
بعدها عن مصر والمقصد مسيرة سفر تبعته في الذهاب ولو كان البعيد عن مصر مسيرة خيرت ولو كان
بالعكس رجعت [فاذا كان بعدها عن مصرها] الذي انشأ منه او بعدها [بمن مقصدها] الذي

يتوجهان اليه والمقصود بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالكسر [مسيرة سفر] اي ثلاثة ايام و
لياليها [وعن الآخر] اي المصرا والمقصود [اقل] من مسيرة سفر [تتوجه] المرأة [اليه] اي الى
الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت
الى مصرها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن
كل منهما مبسرة سفر اقل منهما [خيرت] بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها
[معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصرها في الصورتين
[احمد] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا [وان كانت] قد
ابانها او مات عنها في سفرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولوقرية وبعدها عن كل من المصرا
والمقصود مبسرة سفر بقريته قوله ثم يخرج بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم
[تعتد] المرأة [ثم] اي في المصرا ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي
المشارع وفاضيلا انها ان كانت في مفازة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن و
ان كانت في ما من تربصت فيه عنده واولا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايها شاءت والا تعتد ثم
[ثم] اي بعد الاعتداد في المصرا [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه و ذكر في
النتف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصرا حتى تنقضي عدتها او تجد محرما واذا وجدت قوما
فيهم نساء فامنت على نفسها تتوجه او ترجع معهم *

[فصل * الحضانة] بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اي رباه كما في المقائس

وشروا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفقرة او بعدها [للام] اي لام الصغير ما لم
يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذي رحم الصغير على قدر الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه
للام على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانى انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم
محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه
والاصح ان يقال لها امسكها او ادفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها
لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة [قد طلقت] اي اوتعت بينهما فرقة
سواء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان ماتت او لم تقبل
او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان علت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب
اولى من ام الام [ثم ام ابيه] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ
(من امه) اي الاب لانه يلزم الحذف او الانتشار [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام ثم] اخته
[لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تاخيرها عن الخالة ثم بنت اخته لاب
وام ثم لام ثم لاب ولم يذكره امتغناء بالاصل عن القرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن

[ثم خالته كذلك] اي خالته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذلك [ثم عمته كذلك]
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفي المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمّة كبنّت الخال
والعم [بشرط حريتهن] ظرف الظرف اي للام وغيره [فلاحق] في الحضانة [لامة] اي قنة ومدة
و مكتبة [وام ولد] كن اذا اعتقن صرن كالحرائر وفي المّشارع ان الامة اذا فارقتها زرجها
فالحق للمولى وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يشقى استغناء الامة عن ام ولد
[والذمية] لا المرتدة [كالمسلمة] في حضانة ولد المسلم [حتى يعقل] اي يدرك [ديناً] فينبذ
يوخذ عنها جارية كانت او غلاماً لعدم الامن من تعليم الكفر [وبنكاح غير محرم] من الصغير
ميجرر بالاضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفعل مسيئة الحضانة [يسقط] منها [حقها] اي حق
الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط [و
محرم] اي بنكاح محرم منه [لا] يسقط حقها [كام] الصغير [فكحت عمه] اي الصغير [و
مثل] جدّة ام الام او الاب [فكحت جدّه] ابا ابي الصغير او ابا امه [ويعود الحق] اي حق الحضانة
اليها [بزوال نكاح سقط] ذلك الحق [به] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او
اقرت بالبينونة صدقت كما في المحيط [ثم] اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة [للعصبات على
ترتيبهم] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه
واذا اجتمع مستحقوا الحضانة في درجة فالأورع ثم الاسن كما في الاختيار [لكن لا يدفع صبية] اي
لا يدفع القاضي صبية لا صبيّاً [الى عصبة غير محرم] الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى افضل موضع
[كمولي العتاقة وابن العم ولا] يدفع صبيي وصبية [الى] عصبة [فاسق] ولو محرماً كما في الكافي
[ما جن] اي شخص لا يبالي بما صنع وما قيل له كما في المغرب [ولا يخير] في المقام مع ايها
شاء طفل مميّز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل في السقائقي وفيه اشعار بانه يخير اذا بلغ كما في الهداية
والطفل كالصبي من التولد الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه الذكر والمؤنث كما في المغرب [والام
والجدّة] ام الام او ام الاب [احق به] اي الابن الصغير [حتى ياكل] وحده [ويشرب] وحده
[ويلبس] وحده [ويستني] اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعده كما في
الكرماني [وحده] حال از ظرف وقدره ابو بكر الرازي بتسع سنين والخصاف بسبع وعليه الفتوى
كما في الخزانة وغيره [وهما] احق [بالنبت] الصغيرة [حتى تبيض] او تبلغ بالسن وفي النظم تصوير
بنت اربع عشرة سنة [و] روي هشام [عن محمد] رح انهما احق بها [حتى تشتهي] اي تبلغ حد الشهوة
كما مرّ في النكاح [وهو المعتمد علامة] لما يفتى به [لفساد الزمان] اي اهل الزمان [وغيرهما] الام
والجدّة ممن يستحق الحضانة احق بالبنت [حتى تشتهي] وقيل حتى تستغني عن الخدمة واذا
استغني الولد عند واحدة منهن فالاولى اقربهم تعصيباً فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كما في الاختيار

[ولا تسافر] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولد ما] اي لا تخرجه من بلد الى آخر [الا الى وطنها الذي نكحها فيه] فلا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل و تخرجه في رواية الجامع الصغير والاول اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد امكنه ان يبيت في اهلكه وحكم القريتين كالبلدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل الكفور اهل القبور) ولا يخرجه الى دار السرب اصلا انكل في الكافي [وهذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام فقط] فلا يخرجه الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الصفانة نظرا للصغير *

[فصل في اقل مدة استقرار الحمل] بالفتح اي حمل المرأة مما في البطن من الولد [سنة اشهر] يومية فان عشرين ومائة لنفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلق قبل النكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتان] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد الاكثر [من سنتين] من وقت الفرقة لاحتمال العلق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقر] المعتدة ظرف يثبت [بانقضاء العدة] فلو اقرت به في مدة محتمة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم ببقاء النكاح اسهل من الحكم بانشايه فلا تساهل في التفريع كما ظن [وان] ان جاءت به [لاقل منهما] اي السنتين [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلق قبل الفرقة [و] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختلعة او مطمقة بأئينة او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن النكاح او مبتوت طلاقها [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فانه قيد في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلق متوهم وان ولدت لاقل يثبت للعلم بالعلق كما في مبسوط صدر الاسلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت [لتمامهما] لتيقن حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الدراية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الاقطع وغيرها انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله واكثرها سنتان [الا بدعوة] بالكسر اي بان يدعي الزوج انه ولد له فثبت نسبه كما في الهداية والكافي لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الى تصديقها فيه روايتان والكلام مشير الى ان المرأة لو كانت امة

لم يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فان ظن انه منه لم ينقه كما في المحيط [ويحمل] ثبوت النسب بالدعوة [على وطئها بشبهة] وظن انه جائز [في العدة] ظرف الوطئ وفيه دلالة على انه ليس يزنا وقيل انه زنا سقط حده بادعائه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام [واذا جحد الزوج وانكر [ولادة زوجته] مسلمة كانت او كراهية حرة او امة] تثبت [الولادة] [بشهادة امرأة] واحدة حرة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لآعن [والزوجة تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بشهادتها الا اذا كان الحبل ظاهرا او اقر بالحبل وهذا عندنا واما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقا كما في قاضيان [والشهادة دالة على انه لم يثبت بدونها والصحيح انها لم يشترط كما في الكافي] *

[فصل * يجب] اي تغرض [النفقة] لغة اسم من الانفاق و التركيب دال على المضي بالبيع نحو نفق البيع نفاقا بالفتح اي راج او بالموت نحو نفقت الدابة نفوقا اي ماتت او بالفناء نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنيته كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو مأكول وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبيد فان مالكه مجبور على الانفاق عليه بالانفاق وكذا البهائم عند ابي يوسف رح وام عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تضييعه مكروه كما في المحيط وغيره وقال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضيان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة الا ان اكثرهم (منهم المصنف رح) ذهبوا الى انها الطعام والنسب مع اللحم اعلى ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف الاحوال كما يجيء [والكسوة] بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التاج وغيره وفيه تردد وقدر بدرعين وخمارين وملحفة وسراويل وجبة كلاهما في الشتاء لكنه لا يلزم لتغيير الاوقات [والسكنى] اسم من الاسكان لا من السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت بسبب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما ياتي وهذه الاسماء ان حملت على المعاني المصدرية والا يحتاج الى تقدير نحو الاداء [على الزوج] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في الفاسد [ولو] كان الزوج [صغيرا لا يقدر على الوطئ] لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يتهيأ له الاستمتاع بهارطيا او دراعيا فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الانفاق [للعرس] بالكسراي لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة [مسلمة او كافرة] موطوءة او غيرها حرة او امة ولو غنية [كبيرة او صغيرة قوطاء] اي تصلح للوطئ في الجملة بلا منع نفسها عنه فتجب نفقة الرتقاء والقرناء او غيرهما مما لا تمنع الوطئ ولا اعتبار لكونها مشتتة على الصحيح [بقدر حالهما] اي الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الشوزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته

وكانت مفروطة اليسار كما في المضمرات [في الموسرين] من الزوجين [نفقة] اهل [اليسار] ككسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء [وفي المعسرين نفقة العسار] اسم من الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنه ارتكبها لمزوجة اليسار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [وفي] الزوج [الموسر] الزوجة [المعمرة] بين السالين اي بين اليسار والعسار [وفي عكسه] اي عكس ذلك بأن كانت موسرة والزوج معسرا [بين السالين] اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز البوت وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي الاتفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص عنه للغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعشرة والاكتفاء مشعر بان العسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو ملكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببدلهما حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ولو] كانت العرس [هي في بيت ابوها] بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه والفتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [او مرضت] اي حدث لزوجة صحيحة في بيت ابوها مرض [في بيت الزوج] فينفق عليها في بيته الا ان يتطاول فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لافائدة للطرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زفت الى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في قاضيان قلت الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه روي عن ابي يوسف رح لانفقة لها ان كانت لا تطبق الجمع وفي الفصولين انهم قالوا انما تجب النفقة للمريضة في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط [لا] تجب النفقة [لناشرة] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف فقال [خرجت] لناشرة [من بيته] خروجها حقيقيا او حكما [بغير حق] واذن من الشرع فمن النواشز ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشرة عنده واما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعته عن الدخول عليها فانها ناشزة الا اذا منعت ليتحولها الى منزله او يكتري لها منزلا فمح لا تكون ناشزة كما في قاضيان واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط فلا نفقة لمحترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهدي واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او بلد يريده وقد اوفى مهرها فلو اسكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشرة كما في المحيط

وَمَا ذَكَرْنَا فِي اثْنَاءِ الْمَسَائِلِ ظَهْرَ فَائِدَةِ الْقَيْدِ [وَلَا لَزُوجَةٍ] مُجْبُوتَةً بِلَدَيْنِ [وَأَنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى إِدَائِهِ] أَوْ زَنْتَ أَوْ فَرَضْتَ لَهَا لَأَنْ الْاِحْتِبَاسَ لَا يَفُوتُ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَهَذَا عِنْدَ مَا خَلَفَا لِأَبِي يُوسُفَ رَحَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَبَسَ بِلَدَيْنِ قَدَرًا عَلَى إِدَائِهِ أَوْ بَغَيْرِ حَقِّ فَلَهَا النِّفْقَةُ وَإِلَى أَنَّهَا لَوْ حَبَسَتْ ظُلْمًا وَجِبَ النِّفْقَةُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ خَلَفَا لَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ فَأَحْسَنُ الْإِدَاءِ تَرْكُ اللَّدَيْنِ [وَمَرِيضَةٍ] فِي بَيْتِ أَحَدِ الْإِبْرَيْنِ [لَمْ تَزَفْ] إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ أَيْ لَمْ تَزَفْ إِلَيْهِ أَوْ زَنْتَ وَقَدْ خَرَجْتَ إِلَى بَيْتِ أَحَدِمَا زِيَارَةً وَهِيَ بِحَالَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَحْمِلَ فِي مَسْفَافَةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى بَيْتِهِ وَالْأَفْهَمُ فَلَهَا النِّفْقَةُ كَمَا فِي الْمَضْمُونَاتِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ إِذَا مَرَضَتْ فِي بَيْتِ الْآبِ مَرَضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُطِيِّ وَلَمْ تَزَفْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَمْنَعْ نَفْسَهَا عَنْهُ بِغَيْرِ حَقِّ وَجِبَ النِّفْقَةُ [وَلَا لَزُوجَةٍ] مُغْضُوبَةٍ كَرَهَا [وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ لَهَا النِّفْقَةُ وَالْأَحْسَنُ تَرْكُ الْقَيْدِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ إِذَا رَضِيَ بِهَا] [وَصَاحِبَةٌ] أَيْ حَالُ كَوْنِهَا [لَا] يَكُونُ [مَعَهَا] أَيْ الزَّوْجُ حَجَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ تَسْلِيمِ النَّفْسِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّصَافُ وَقَالَ الْقُدُورِيُّ لَوْ بَنَى بِهَا ثُمَّ حَبَسَتْ مَعَ مَحْرَمٍ فَلَهَا النِّفْقَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ خَلَفَا لِمُحَمَّدٍ رَحَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لَا نِفْقَةَ لِلْمُدَّةِ الذَّهَابِ وَالْمَجْعَى لَكِنْ يُعْطِيهَا نِفْقَةُ شَهْرٍ لَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ نِفْقَةُ الضَّرَرِ وَهِيَ تَقْرُضُ لَهَا شَهْرًا فَتُخِيرُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ إِذَا ارَادَتْ حَبْسَ الْإِسْلَامِ يَوْمَ مَرِّ الزَّوْجِ بِالْخُرُوجِ مَعَهَا وَبِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا الْكُلَّ فِي الْمَحِيطِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا نِفْقَةَ فِي حَجِّ النِّفْلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ [وَلَوْ كَانَتْ] حَاجَةً [مَعَهَا] أَيْ الزَّوْجِ [فَلَهَا نِفْقَةُ الضَّرَرِ لَا السَّفَرِ] فِيمَا زَادَ عَلَى نِفْقَةِ الضَّرَرِ يَكُونُ فِي مَالِهَا لِأَنَّهُ بَأَزَاءٍ مُنْفَعَةٍ لَهَا [وَلَا الْكِرَاءِ] أَيْ أَجْرَةَ الْإِبِلِ وَنَحْوَهَا وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ كَارِيٍّ وَلَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُلْغَاةٌ أَوْ لِلْعُطْفِ وَمَا بَعْدَهَا فَيُجْعَلُ مَرْفُوعٌ مَحْذُوفُ الْمَضَافِ عَنِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي أَوْ فِي الْأَوَّلِ لِلْعُطْفِ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ فِي الثَّانِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ مُلْغَاةٌ وَمَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهَا ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ مَعَ عَدَمِ التَّكْرِيرِ وَمَنْ الظَّنُّ تَقْدِيرًا مَا مَوْقِيمَةٌ فِي السَّعْرِ وَلَا أَيْ لَيْسَ لَهَا الْكِرَاءُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَمَلُ لَا عَمَلُ لَيْسَ وَحَذْفُ اسْمِهَا وَحَذْفُ الْمَوْصُولِ مَعَ بَعْضِ الصَّلَةِ وَحَذْفُ حَرْفِ جَوْلِيسَ بِقِيَّاسٍ مَعَ كَثْرَةِ الْحَذْفِ بِلا ضَرُورَةٍ [وَلَا] يَجِبُ [عَلَيْهِ] مَوْسِرًا [نِفْقَةُ خَادِمٍ] وَلَوْ صَغِيرَةً قَادِرَةً عَلَى الْخِدْمَةِ وَنَفَقَتُهَا انْقُصَ مِنْ نِفْقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْمُعْتَبَرَةُ الْكِفَايَةُ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْكُسُوفُ قَمِيصٌ وَآزَارٌ مِنْ كِرَابِيسَ وَكِسَاءٌ وَخِفَ لَا خُمَارٍ [وَاحِدٍ] لَا اثْنَيْنِ خَلَفَا لِأَبِي يُوسُفَ رَحَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى نِفْقَتِهِمَا [لَهَا فَقَطْ] فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ خَادِمٌ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ يَشْتَرُطُ لِلْإِجْبَارِ عَلَى النِّفْقَةِ كَوْنُ الْخَادِمِ مُلْكًا لَهَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ وَقِيلَ عَلَيْهِ نِفْقَةُ الْخَادِمِ وَلَوْ حُرًّا وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ حُرَّةً فَإِذَا كَانَتْ أَمَةً فَغَيْرُ مُجْبَرٍ لَهَا وَاعْلَمْ أَنَّ نِفْقَتَهَا لَمْ تَجِبْ إِلَّا إِذَا قَامَتْ عَلَى أَعْمَالِ الْبَيْتِ الْكُلِّ فِي الْمَحِيطِ [لَا] تَجِبُ عَلَيْهِ نِفْقَةُ خَادِمٍ وَاحِدٍ لَهَا [مَعْسَرًا فِي الْأَصَحِّ] مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ لِأَنَّ الْخَادِمَ لَزِيَادَةِ الزَّيْنَةِ وَذَلِكَ فِي حَالِ الْيَسَارِ وَقَالَ يَحْيَى رَحَ

عليه نفقة خادم كافي المحيط [ولا يفرق بينهما] اي الزوجين [بعجزه] اي بسبب عجز الزوج [عنها] اي النفقة هي مأكول وملبوس ومسكن قلو اختصمت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول خواجه وهي مقدمة على ديونه وقيل بيع ما سوى الازار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي ولا يباع عمامته كما في المحيط [وتومر] اي يامر القاضي اياها بعجزه عنها بقريضة العطف [بالاستدانة] اي باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة [عليه] اي على الزوج ليؤدي عند اليسار كما ذكره المصنف رح واليه يشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال الخصاص انه اشترى بالنسيئة لتقضي من مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير الفرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الاثمة ان نيتها كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي رح يفسخ بينهما كما اذا عجز عن ايفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي الشافعي نفذ قضاؤه عند الكل وان فرق القاضي السنفي بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رح ان مشائخنا استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعيًا فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز اي نفقة زوجته نفقة العسار [لعساره] اي لاجل عساره اي وقت عساره [فايسر] اي صار موسرا [تم] القاضي بالفرض عليه [نفقة يساره ان طلبت] الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت ليمساره ثم اعسرتهم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يخفى [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة او ملبوسة [في مدت مضت] ولم تصل اليها اما بعجزه او تعنته او غيبته بالحبس او غيره [الا اذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة اولا [ارضيا] بشئ معلوم منها لكل شهر او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة او المرضية [لما مضى] من زمان الفرض او الرضاء [هما] داما حييين فان مات احدهما [بعد احد هذين] [از طلقها قبل قبض] من الزوج شئاً منها ظرف الفعلين [سقط] بالموت او الطلاق [المفروض] بالقضاء او الرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة باحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزائن المفتيين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تتعين باحدهما تسقط بالطريق الاول كما في المحيط [الا اذا استدانته بامر القاضي] فانها لا تسقط بالموت والطلاق

وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط [ولا يسترد] عند الشيعين [معجلة مدة] اي نفقة عجلت في ادائها المدة [مات احدهما قبلها] اي قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال محمد يسترد نفقة تلك الايام عنها ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا أكثر كما في المحيط [ونفقة عرس القن] الماذون بالتزوج [عليه] اي القن والعرس اعم من الحرة والمكاتب وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يشترط البيتونة بوجوب النفقة كما يأتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليباً الا انهما يوديان النفقة من كسبهما كما في المحيط [وبيع القن] لا غير [فيها] اي في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يفديه المولى او يموت او يقتل [مرة بعد] مرة [اخرى] فاذا اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلاً بيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى بيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد وحربها بمضي الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بوء ما صوّره المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلاً فيبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستنبط منه على انه ينبغي ان يسقط ما بقى من البيع الاول الى العتق او بالكيفية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يوخل شيء منه فكيف يوخل الباقي من المشتري [و] يباع [في دين غيرها] اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر [مرة] وبقي شيء منه اخر الى العتق [ويجب] عليه [سكنها] اي اسكان زوجته [في بيت] اي في مكان يصلح ماوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالايذاء [ليس فيه احد من اهله] من الضرة او ذي رحم محرم منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضررتها [وام ولده] كما في المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في الزاهدي وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد بيتاً فلها طلب ذلك والا فلا وفي الملتقط كره وطبها وفي البيت نائم او مغمي عليه او صبي عاقل [و] لو كان ذلك الاحد [ولده] اي ولد الزوج [من غيرها] اي الزوجة لمعاداة بينهما غالباً [الا برضاها] اي بان ترضي ان يكون معها من اهله لانه حقها [وفي بيت] مفردة معين [من دار] للزوج مشتملة على بيوت [له] اي لذلك البيت [غلق] بالتحريك ما يغلق ويفتح بالفتح [كقفا] ليحصل المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضررتها او احد من اهله في دار فيها بيوت وعطي لكل واحد بيتاً على حدة ليس لها ان يطالبه مكاناً آخر الى انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار [وله] اي الزوج [منع والديها وولدها] وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره اي غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [من الدخول عليها] لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له لمنع من ملك الغير [لا من النظر اليها] عطف على

من او لنفي الجنس اي لا منع منه اوللنفي اي لا يمنعون من النظر ومن الظن ان التقدير ليس له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [و] من [كلامهما متى] اي في اي وقت [شاء] اذ لا ضرر فيه و المنع قطيعة الرحم وقبل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه الفتنة كما في الهداية [وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة] اي سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيخان ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البيوتة و به اخل مشائخنا وعليه الفتوى [و] كذا لا يمنع [في] الدخول والخروج الى محرم [غيرهما] كالخاله والعمة [كل سنة] لا كل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالاول يفتي كما في قاضيخان [وهو] اي ما قال صاحب القيل [الصحيح] كما دل عليه كلام قاضيخان [ويفرض] القاضي [نفقة عرس الغائب] عن البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود [و] نفقة [طفله] الذكر والانثى [وادويه] لا دينهم وغيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [في مال له] اي الغائب ثم يبين المال فقال [من جنس حقهم] النفقة كالمأكل والملبس او قيمتهما كالنقدين والتبر فلا يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما ياتي ثم أكد ما قلنا فقال [فقط] فيفيد ان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا [عند مودع] ظرف له او حال [او مضارب او مديون] والوديعة اولى من الدين في البدأة بالانفاق كما في قاضيخان وفيه اشعار بان لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي اذا علم بالنكاح وحلفها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة عند ابي يوسف رح خلافا لابي حنيفة كما في الخلاصة [ان اقر] المودع او المضارب او المديون [به] اي بمال الوديعة او المضاربة او الدين [وبالنكاح] في نفقة العرس والنسب في البواقي كما في مفقود الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقائسة [او علم القاضي] عطف على اقر [بذلك] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم ببعض من التلته بشرط اقرارهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الاشارة الى المال او الزوجية [ويحلفها] اي العرس [انه] اي الغائب [لم يحطها النفقة] بان قالت (بالله ما استوفيت النفقة) كما في قاضيخان [ويحلفها] اي ياخذ القاضي من العرس كفيلا بالنفقة في قولهم لعلها اخلتها واذا رجع و اقام البينة انه خلقها مالا او حلفها فنكلت رجع على الكفيل او العرس واذا اقرت باخلها يرجع عليها فقط كما في شرح الطحاوي [لا] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم [باقامة بينة] منها [على النكاح] اذا لم يعلم واقر او يكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يسلك عنه شيء وعنه انها يفرض كما في النظم وذكر في العمادي انه اذا اقامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جار بعينه

في الطفل واخوته كما في النظم وقد اشرنا اليه [ولا] يفرض بطلبها [ان لم يخلف] الغائب [مالا] في
 منزله ولم يعلم النكاح [فانامت] العرس [بينة] على الكاح [ليفرض] القاضي النفقة [عليه] اي
 الغائب [ويامرهما] اي يامر القاضي العرس [بالاستدانة] عليه [ولا يقضي] عطف على لا يفرض
 اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضي [به] اي بالنكاح على ما قال العلماء
 الثلاثة لان في هذا قضاء على الغائب [وقال زفر يقضي بالنفقة] اي بوجوب ادائها و امرها
 بالاستدانة عليه فان حضر واقر بالنكاح قضى الدين فان انكر كلفها القاضي اعادة البينة فان اعادت
 فيها والا امرها برد ما اخذت كما في المحيط [لا] يقضي [بالنكاح] بالبينة عنده في هذه الصورة
 [وعمل القضاة] بالتخفيف اصلها قضية جمع قاض [اليوم] في زماننا [على هذا] اي قول
 زفر رح [للساجة] اي لضرورة الناس اليه [و مطلقة الرجعي] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي
 فيفيد انها معتدة وانها لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز
 عنه لا يحتاج الى ذكر الماطقة كما ظن [و] مطلقة [البائن] واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة
 للمستلعة وان لم يشترط في العقد وفالا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم [و الفرقه بلا معصيه]
 صادرة عنها [كخيار العتق والبلوغ] و وطئ ابن الزوج اياها مكرهة كما في النهاية [والتفريق
 لعدم الكفاة النفقة] اي المأكول والملبوس كما في النظم وان ذهب المصنف ان النفقة المأكول
 واللام مشير الى انها غير مقدرة فانها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط [والمكني] اي المنزل
 الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت
 ناشئة فلا تستحق النفقة كما في قاضيان والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا بواها بيما في العدة
 سواء كانت البينوتة عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا بواها في العدة والطلاق بائن
 ليس لها النفقة كما في المحيط وتقديم المسند للتخصيص واليه اشار بقوله [لا] نفقة [لمعدنة المرات]
 اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقيل للتحامل النفقة في جميع الحال كما في المضمرات [ولا] المرفه
 [بمعصية] صادرة منها [كالردة] اي ردتها وان رجعت عنها [وتقبيل ابن الزوج] اي تقبيلها
 ابنه او اباه بشهوة او الزنا به طوعا والكلام مشير الى ان رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما ما
 هو معصية منه لم يسقط النفقة و الى ان لا مكني في هذه الفرقه وهذا اذا اخرجت من بيته
 والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية [وردة معتدة التلث از البائن] مبتدأ خبره [تسقط] النفقة
 وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكرماني [لا] يسقط [تمكينها] اي معتدة
 الثلث وكذا البائن [ابنه] اي اباه لانه لا اثر المتمكين [ونفقة الطفل الحر فقيرا الى ابيه] الحر
 الى حل الكسب و حينئذ للاب ان يسلمه الى عمل وينفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل
 ينفق عليه من ماله وفيه اشعار بانه ينفق على الغني من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والاب اعم من المورس والمعرس الا انها تفرض عليه بقلد الكفاية وعلى المورس بقدر ما يراه الساكم كما في المحيط وانما قيد بالحر لان حكم المملوك ياتي [لا يشاركه] اي الاب في نفقة طفله [احد] من الام وغيرها فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي ارك من الجدل المورس وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط [كنفقة ابويه] فانه لا يشاركه الولد احد في نفقتهما [وعرسه] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتها [وليس على امه ارضاعه] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال ككنس البيت و غسل الثوب و الطبخ والتخبز والارضاع لم تورثه الا تدبينا كما في الكافي [الا اذا تعينت] بان لم يكن له مال والاب موسرا ولم يوجد مرضعة او لم يأخذ ثدي الغير وغيرها فتح تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مروى عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط [ويستاجر الاب من ترضعه] من مال الطفل بان ماتت امه فورث مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [عندها] اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة الى ان للظئ ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكثها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ولو استاجرها] حال كون الام [منكوحة] له غير مطلقة [او] مطلقة [معتدة] من طلاق رجعي [لترضعه لم يجز] الاستيجار ولم يستحق اجرة [وني] جواز استيجار المعتدة [المبتوتة] اي المطلقة الثلث او البائن [روايتان] ففي ظاهر الرواية انه يجوز في رواية الحسن لا يجوز [و] لو استاجرها [لارضاعه] اي الطفل منها [بعد] مضى [العدة] من رجعي او بائن [او] استاجرها لارضاعها [لابنه] اي الزوج حال كونه [من] غيرها صح [هذا] الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كلوجه [وهي] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروائين او الام بعد العدة [احق] وادنى [من الاجنبية] لان ارضاعها انفع للصغير [الا اذا طلبت] المعتدة او الام [زيادة اجر] على اجر الاجنبية فح له ان يدفع اليها [ونفقة البنت] التي لا تكون لها زوج [بالغة] او صغيرة ولم يذكرها لاغناء الطفل فمن الظن ان الاولى ترك القيد [والابن] الكبير [زمنا] بفتح الزاء وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجليه كما في المذهب واليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه و يدخل فيه المعتوة والمتشجع الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يهتمدي اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا افتى بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشغولا بالعلم الديني واكثرهم فمات شرمهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة بخلافيات ركيكة

ضررهما في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس و
 غيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالتقى الله تعالى البغض في قلوب
 آبائهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويرفزونهم
 مع حرمة التابيق ولوعلم السلف حالهم لحرمتهم الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقة انهم [على الاب] خسر
 من بين الاقارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [وبه يفتى] وقد مر عنه ان ثلثها على الام [وعلى
 الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحو العبد والديور والمكاتب وام الولد [يسار
 الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي درهم فصاعدا وعن ابي يوسف يسار الزكاة
 وعن محمد يسار الفاضل على نفقة شير لنفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهما
 كفاه اربعة درانق ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخصاف فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه
 لكن يومر ديانة ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام
 والجد والجدوة [الفقراء] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال الحلواني
 ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسي رح وفيه اشعار بانه لا يجبر الابن
 على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب علة يحتاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن
 ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا [بالسوية على الابن والبنت]
 ولو احدهما فابق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بانه لو كان له ابن
 واحد فما اكثر مالا فبالسوية وقال مشائخنا انهما لو تفاوتا في اليسار تفاوتا فاحشا تفرض بتقدرو
 كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [ويعتبر فيهما] اي في نفقة الاصول [القرب والجزئية]
 اي النفقة على القريب ان استويا في الجزئية وعلى الجزء ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية
 مستدرك اذا الكلام في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [ففي من] اي في قضية اهل
 [له بنت وابن ابن] كان كل النفقة [على البنت] مع الاستواء في الجزئية والارث لانها القريب [وفي
 ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ولدها] اي البنت مع استواء بهما في القرب وكون
 الاخ وارثا لان الولد الجزء [و] على الموسر يسار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم]
 لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام والعمات والاخوال و
 الحالات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاءاء
 البنين والاصهار والاءاء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاعة واولادهم والمتبادر ان يكون
 المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم وهو ابن اخيه من الرضاع
 والاصول والفروع محتشاة عن ذلك كما لا يشق [صغيرا] او صغير [او بالغة فقيرة] او ذكر
 زمن او اعمى [هو مستدرك لان الزمانة تكون في منه اعمى وذاهب البليدين والرجلين وذاهب

اليد والرجل من جانب الآخر والفلوج كما في احكام الصغار وحق الاداء محرم فقير غير مكروب
 سواء كان زمنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشروط الفقر وكذا في الكبار
 الاناث واما في الكبار الذكور فهو شرط مع الزمانة وفي الكل كونهم غير مكروبين كما في المحيط
 واعلم ان الموسر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للورثة ناشرا الى الاول
 بقوله [على قدر] اخذ [الارث] منه كلا او بعضا فمن له خال وعمان فهي عليهما بقدره الا اذا كانا
 معسرين فعلى النخال ويجعلان كالميت وانما لم يذكر له منال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال
 [ويعتبر اهلية الارث] اي قابلية كونه وارثا [لا حقيقته] اذ لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه
 لا على الوارث حقيقة [نفقة من له خال وابن عم] موسران [على النخال] لانه ذو رحم محرم اهل
 للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاول في التمثيل خال وعم
 لاب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نوع مخالفة لكلام القوم الا انه نسب
 ظاهرا [او لا نفقة] لاحد [مع الاختلاف] بينهما [دينا] كالغزو الاسلام وفيه اشعار بان نفقة السني على
 الموسر الشيعي مثلا كما اشير اليه في التكميل [الا للزوجة والاصول] اي الوالدين [والفروع] اي المولودين
 فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة
 ولا وراثته مع هذا الاختلاف [ولا] نفقة لائح [على الفقير الا لها] اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين
 ولها ابن موسر يومر الابن بالانراض على الزوج ولو كاسبا حتى اذا ايسر رجع عليه وكذا اخوها الموسر
 كما في المحيط [و] الا [للفروع] المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسرة فعلى
 الام ولو كاسبا لكنها ترجع عليه عند اليسار ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه
 في بيان نفقة الاحرار [ولا] نفقة [لغني] اسم منسوب الى ذات غني [الا لها] اي الزوجة [وباع
 الاب عرض ابنه] بالسكون والحركة اي ماعدا النقيدين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو
 في الاصل غير النقيدين من المال كما في المغرب والمقائس وغيرهما [لا] يبيع [عقاره] بالفتح
 في اللغة الارض والشجر والمتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبنية
 كانت او لا وما في العمادي انه العرصة المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا
 يشق على المتبع [لنفقته] اي نفقة نفسه استحسانا وقالا يبيع وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة
 على قدر الساجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي [ولا] يبيع
 الاب عرض ابنه مطلقا [لدين له] اي الاب [عليه] اي الابن [سواها] اي النفقة وهذا اذا كان
 الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العمادي و
 غيره [ولا الام تباع ماله] من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلث وفي الزاهدي اي ما وقع في
 المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكتبة لكن في الخلاصة ان في الاضحية جواز بيع الابوين

أما في شأن الرذاية وألم لا تتبع [سحقها] لأن بيع الأب على خلاف القياس [وضمن مودع الغنم من
 أمهتها] أي الرديعة [من أبيه] أو ولد له أو زوجته [بلا امرأته] وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح
 وإن عظامهم يأمر القاضي لا يضمن هو الصحيح كفي المحيط [لا] يضمن [الأبوان] وكل الولد والزوجة
 ثم اشهر إليه [لو انفقا ماله] من جنس حقهما [عندهما] برديعة [وذا قضى] القاضي [بنفقة
 غير لغرس] كالمولد وذو الرحم المحرم [رمضت مدة] بدون الانفاق [سقطت] نفقة تلك المرأة
 فلا يصير نفقة الاقارب دينا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه رواية أن وقيل دينا إذا كانت المرأة أكثر
 من شهر وفي المحيط في شهر وقيل لا خلاف أنه لا يصير ديناً وإنما الخلاف في الموضوع في الفتاوى
 أن نفقة الصبي تصير ديناً بخلاف ما يراد بالاقارب وفي النظام أن بعد القضاء أو الصلح يدخل نفقة ما مضى
 [الأن ياذن القاضي] بعد الغرض لمستيق النفقة [بلا استدانة] عليه فتح لا تسقط بمضي المدة [ونفقة
 المملوك] عبدا أو أمة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [على سيده] سواء كان فقيراً أو غنياً
 [أن أبى] السيد عن الانفاق [كسب] المملوك [وانفق] على نفسه [وان عجز] المملوك [عنه] أي
 الكسب بعذر صغير أو غيره ففي العبد والفتنة [امر] السيد [ببيعه] وفي المدبر دام الولد يجبر للمولى
 على الانفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاهد لوفتر السيد على المملوك في نفقته ليس له أن
 يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيأكل إلا إذا كان صغيراً أو جارية أو عاجزاً عن الكسب فإنه إن يأكل
 وإن لم ياذن له في الكسب فإنه إن يأكل من ماله قدر كفايته ثم يراد هذه الرذاية مع لفظ العجز في
 آخر الكتاب ينبى عن رعاية ضمن الاختتام بأعانة معتق الرقاب *

* [كتاب العتاق] *

ما شارك الطلاق في زوال الملك و هو اقل وقوعاً عقبه به وهو العتاقة والعتق كلها بالفتح الخروج
 عن الرق والعتق بالكسر اسم منه وشريعة قوة حكمية يصير بها املاً للقضاء والشهادة وغيرهما والراد
 الاعتاق فإنه الموافق بالفتح وقد جاء لغة كذكره المطرزي وهو تصرف مندوب مرضي لملك المملوك و
 المملوك حتى يزول ما يوجب الكفر من النار بإزالة اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والصحبة
 من الآثار وفي الزاهد يستحب ان يعتق الرجل عبداً أو المرأة أمة وفي الاختيار يستحب ان يكتب
 كتاباً به ويشهر عليه خوفاً من التباحث [يصح من حر] من الحر بالفتح وموافقة الخلوص وشريعة
 خلوص حكمي يظهر في الادمي لا بقطاع حق الغير عنه [مكف] فلا يصح من العبد والمجنون
 والصبي و يصح من المسلم والكافر والسكران والمكره وينبغي ان يشترط استقرار الملك فإنه لو
 اشترى الوكيل بالشراء قريبه لم يعتق عليه لأنه انتقل منه الى المولى كما في وكالة الكرمانى وغيره
 [بصريح لفظه] أي بما استعمل فيه وضعاً وشوعاً من نحر العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة

اسمية او فعلية نداءية او غيرهما عن قصد او خطاء فعنق لو جرى على لسانه اعتقتك و عنه انه لا يعتق
 كما في المحيط [بلا] حاجة الى [نية كاذت حر] اي ذرحر او ذات حر و التاء مفتوحة از مكسورة كلامها
 لخطاب العبد او الامة في حررف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو
 قال لرجل زنيبت بكسر التاء او لا مرأة بفتحها وجب حد القذف و في المحيط لو قال لعبده انت حررة
 او لامته انت حر فقد عتق [او معتق] بفتح التاء من الاعتاق و هو ازالة الملك و اثبات العتق كما
 يجي [او عتيق] و ينبغي ان يكون عاتق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق
 كما في التهذيب [او] انت [اعتقتك] و يجوز ان يعطف على الجملة و انما اخرت لان الاصل في الخبر
 الافراد [او مقرر] بالفتح اي معتق [او حررتك] او مولائي [او هذا مولائي] اي معتقي فانه
 يعتق و ان كان مشتركا بينه و بين التاجر و غيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالصريح [او با مولائي]
 او يا حر او يا مقرر او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه و لو قال عنيت بهذه الالفاظ الاخبار
 الباطل صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزاهدي و ذكر في المحيط لو قال
 اردت اللعب عتق ديانة و قضاء لانه و الجدل في العتق سواء و لو قال لغلامه انت مولائي او يا مولائي
 اختلف المشائخ فيه كما لو قال له ياسيدي اولها ياسيدة و في مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا تاجر
 اولها يا كرهانو لم يعتق على الصحيح و في المحيط لو قال (تو آزاد تر از من) لم يعتق ولو قال انت اعتق
 من فلان) و عنى به عبدا آخر عتق ديانة لا قضاء [و راسك حر و نسوة] مثل زيد قائم و عمر و
 فلا تساهل فيه كما ظن [مما عبر به عن] كل [البدن] ببيان (نحوه) اي البدن و الوجه و الرقة و الفرج
 و غيرها مما مر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن
 في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرجك و في المحيط عن ابي يوسف انه يعتق به كما بذكرك
 و الاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق جزءا شائعا كالثلث و الربع عتق ذلك الجزء عنده و سعى في
 الباقي و كلمة عندهما كما في الاختيار [و] يصح [بكنايته] اي كناية لفظ العتاق [ان نرى] العتاق
 و تحقيق الكناية في الطلاق [كلا ملك لي عليك] لاني بعتك او اعتقتك و كذا في الامثلة الخمسة
 الائمة [و لا سبيل] اي لا ملك لي عليك لان العمل بتحققته اعنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى
 الانسان فجعل كناية عن الملك [و لا رق] لي عليك وهو الضعف و شريعة العجز الحكمي كما يجي
 [و خرجت من ملكي و خلعت سبيلك] و قوله [لامته قد اطلقتك] اي خلعت سبيلك و خص
 الامة لانه في الاصل بمعنى طلقته و ان لم يستعمل فيه كما في النهاية و ذكر في المحيط عن ابي يوسف
 لو قال - الف - نون - نا - حا - را - فقد عتق ان نوي [و] يصح العتاق بدون النية عندهم [بهذا ابني]
 للعبد و هذا ابنتي للامة [للاصغر] هنا بحيث يولد مثله بمثله سواء كان معروف النسب او لا
 [و الاكبر] عطف على الاصغر فيصح عنده و اذا لم يولد مثله لمثله خلافا لهما و احتج محمد على ابي حنيفة

البدن
(ج)

(ن)

وفي نسخة اللقن وجلنا هكذا

[مما يعبر عن البدن]

(د)
سنة

فقال الاترى انه لو قال لغلामه هذه ابنتي او لجاريته هذا ابني لم يعتق ثم قل بعض المشايخ انه على
 الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد على المختلف على المختلف والغرض نقل الكلام الى الاوضح وقيل
 بعضهم انه على الرفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للاكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عمي او اخي
 او لها هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال
 هذا اخي او ابي او امي الكل في المحيط وذكر في النظم (انت ولدي) كهذا ابني ولو قال للاكبر هذا
 جدي او الكبرى هذه جدتي يعتق اتفاقا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يعتق
 بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال [لا] يصح [بيا ابني ويا اخي] في رواية الحسن
 وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال (يـمـس) لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد (يا بابا) لم يعتق
 كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في البداية وعن ابي
 حفص انه لو قال يا بني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التجنيس [ولا سلطان لي عليك]
 بمنزلة لا حجة ولا بد [ولفظ] اي لا بلفظ [الطلاق وكنايته] اي الطلاق [مع نية العتق] اي اذا قل
 لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمتك لم تعتق وان نوى [و] لا يصح بقوله [انت مثل الحر]
 او السرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لسرة انت مثل هذه اراد امته لم
 تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في النهاية [بخلاف ما انت
 الا حر] فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ومن ملك] بالشراء او الهبة او الرصبة
 او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا [ذارحم مكرم] منه
 صفة ذار حرة للجوار وهو عامله والمناسبة مقتضية وفيه إشعار بانه عتق بالملك قرابة كالولاد
 ومتوسطة كالقرابة المتبادلة بالمحرمية و لم يعتق بعيدة كبنات العم ولا بمكرم غير رحم كالمكرم
 بالرضاع والصهرية [او] من [اعتق لوجه الله] اي لله نفسه او لرضاء فحصل به ثواب عظيم فانه فعل
 المسلمين [او للشيطان] ولد ابليس او كل متمرد [او للصنم] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه
 فعل الكافرين [او] اعتق [مكرها او سكران] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت
 بما ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [او اضاف عتقه الى] نفس [ملك]
 او الى سببه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حر ولو قال ذلك لمملوكه فقد عتق عليه حين
 سكت كما في المحيط [او] الى [شرط] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت
 حر [و وجد] اي الملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حر على
 ان تدخل الدار كما في المحيط [عتق] المملوك في الصور الثلاث ولا حاجة الى هذه الجملة لواضع
 الخلاف الى من كما لا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزاء خبره وعائده ضمير متخوف تقديره عتق
 مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائده على ان حذف الضمير المجرر

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعبد] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه الفتنة والمديرة وام الولد نبعاً [لحرسي] اذا [خرج الينا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المشتري كما في قاضيشان [مسلم] ولو حكما فيشتمل المستامن كما في النظم [والحمل نتبع امه] لترجيح ماؤها باستقراره في موضعه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقاً بلا ملك فرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستيلاء المستصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخلو عن شيء فالرق عجز شرعي لاثرا الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك مبيح لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسيأتي زيادة تفصيل [و] في [العتق وفرعه] اي في فروع العتق من الكتابة والتدبير وامية الولد ولذا لو زوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المدبرة المتقيدة كما في خزنة المفتبين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاهما حر] وليس بتابع لامه لانه من ماء ابيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاهما ولده وولد ولده كما اذا تزوج رجل حرّ جاريته من ابنه وهو عبد لآخر باذنه فولدت منه فان هذا الولد حرّ وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد ولد المولى كما في الظهيرية *

[فصل * ان اعتق بعض عبده] او امته كالربع او النصف او غيره [صح] الاعتاق اي صحّ ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الا من ازالة صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيوة فلم يكن مملوكا له كالحيوة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في بنية يعقبه انزهاق الروح فالرق كالعتق لا يتجزئ والاعتاق كالملك يتجزئ ولذا قال [وسعى] اي عمل العبد وكسب وجوبا من السعاية بالكسر كسبه لعتق رقبتة [فيما بقي] من ملك المولى وصرفه اليه [وهو] اي المعتق البعض [كالمكاتب] في ان لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويزول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب [بلارد الى الرق] لو عجز [ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقفا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المضمرات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق الاداء الى الملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ابو يوسف ومحمد رح ان اعتق بعضه [عتق كله] لان العتق

مطابق الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء عند ما ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال [ولو اعتق شريك] في عبد [حظه] اي نصيبه منه كالنصف وغيره بلا اذن [اعتق] الشريك [الاخر] حظه منه او مكانه او دبره في الاختيار وذكر الزاهدي انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له في هذه الرجوة [واستسعى] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق [او ضمن] الشريك الاخر [المعتق] حال كونه [موسرا] مالكا مقدار نصيب الساكت من المال والعرض سوى ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يسارا محرما للصدقة وعن ابي حنيفة رح انه قال الموسر الذي له نصف القيمة سوي المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب جسده والاول الصحيح كما في المحيط [قيمة حظه] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليسار والعسار ليوم الاعتاق فلو ايسر فيه ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكل الورثة في رواية محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف صاحبين كما في الزاهدي [لا] يضمه [معسرا] بل يعتقه او استسعاء وعن ابي يوسف رح انه يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كالسر المديون [والولاء] الميراث منه [لهما] اي للشريكين بقدر حظهما [ان اعتق] اي الشريك الاخر [او استسعى] العبد [و] الولاء [للمعتق ان ضممه] اي الشريك الاخر قيمة حظه [ورجع] المعتق [به] اي الضمان [على العبد] اي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [وقال] في ضرورة اعتاق النبط [له] اي للشريك الاخر [ضمائه] اي المعتق اذا كان [غنيا والسعاية فقيرا] ولم ياذن بالاعتاق [فقط] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذ الاعتاق لا يتجزى [والولاء للمعتق] عندهما في كل الاحوال [ومن ملك ابنه] او غيره من ذي رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا [مع] شخص [آخر عتق حصته] نصفا او غيره ولم [يضمن] حصة شريكه ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق نصيبه والاستسعاء [قال] ضمن الاب حصة شريكه [غنيا] وسعى ابنه فقيرا [الا في الارث] نانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [وان قال] من له عبيد

[لعبدية] عنده [احد كما حر فخرج واحد] منهما [ودخل ثالث فاعاد] (احد كما حر) يومر بالبيان كما اشار اليه بقوله [ومات بلا بيان] فان بدأ ببيان الايجاب الاول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الايجاب الثاني وان قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الايجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وخارج الايجاب الاول وان قال عنيت به الداخل عتق ويومر ببيان الايجاب الاول [عتق] عندهم [ممن ثبت] عنده [ثلثة ارباعه] وسعى في ريعه وفيه تسامح فان العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان الايجاب عنه بما ياتي من جواب تجزى الاعناق [و] عتق عند الشيخين [من كل من غيره] وهو الخارج والداخل [نصفه] لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ريعه به لانه بطل مالا في النصف الحر فلم يبق الا الربع [و] عتق [عند محمد] ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ربع من دخل] لان بالايجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الوافي في الكافي [وان قال ذلك في مرضه] والسهم اعني رقة وثلثة ارباع رقة عندهما ورقة ونصف رقة عنده تخرج من ثلث المال او لم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام [و] ان [لم يجز وارث] من الورثة والمال هو العبيد وقيمتهم سواء [جعل] عند الشيخين [كل عبد سبعة] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثه فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر [و] حينئذ [عتق ممن ثبت ثلثه] من الاسباع [ومن كل من غيره سهمان] مهما [و] جعل [عند محمد كل] من العبيد [ستة] من السهام لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة وسهامها اثني عشر [و] حينئذ عتق [ممن خرج سهمان] من الاسداس [و ممن ثبت ثلثه] منها [و ممن دخل سهم] منها [وسعى كل] من العبيد على المذهبين [في الباقي] من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلا سعاية فان الاعناق لا يتجزى قلت هذا اذا صادق محلا معلوما واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغيره [والوطي والموت بيان في طلاق مبهم] فمن كان له امرأتان وقال هذه او هذه او احدهما طالق ثلثا ثم وطئ احدهما او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة سالحة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ كما مر [كبيع] صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة [وموت] وقتل وتزويج [وتبدير واستيلاد] وكتابة واعناق لكن لو

قال اردت المعتقة صدق قضاء [وهبته وصدقته مسلمتين] الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالصدقة كافي النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرمانى وغيره انه بيان والتسليم بمجرد التاكيد [في عتق مبهم] فلوقال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالمنبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهار لا انشاء وقال بعضهم انهما لا ينزلان الا اذا وجد من المرجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما او تصدقهما لكان فاسدا لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتماه في المحيط [دون وطى] لاحديهما فانه ليس بيان [فيه] اي في العتق المبهم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطيهما وان لم يجزان يقتضى به لان هذا العتق لا يعد وهما وانما صرح بنفيه والمفهوم مغني لانه نازل عندهما على ما قيل والوطي بيان ولذا لم يحل وطيهما وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كافي النظم [والشهادة على العتق المبهم] في صحته او مرضه او بعد وفاته [باطل] ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشتراط الدعوى والدعوى عن المجهول لم يصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي السقائى ان الشهادة على اعتاق احدى امتيه على الخلفى والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يبطل وتماه في العمادي [لا] يبطل الشهادة وتقبل على [الطلاق المبهم] فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحريم الفرج وهو حق الله تعالى *

[فصل * ويعتق] الوافيه للاصتيناف والفاعل الموصول [بان دخلت الدار] مثلا [فكل مملوك] عبد او امة فانه كالادمي يقع على الذكر والانثى كافي الذخيرة ولو قال عنيت الذكر دون الانثى لم يلزم قضاء ولا يتناول جنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كما في النهاية [لي] للاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكرمانى وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كافي الرضي وغيره وفي بعض النسخ (فكل عبد لي) [يومئذ] اي وقت الدخول [حر] من [كان ملكا] له [اي المعتق بالكسر] حين دخل [في الدار] مثلا هراء [ملكه وقت اليقين او بعده] وحين ظرف له كيومئذ ظرف لي ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لمطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه كخمسة عشر ولذلك بنى الاول او شبهت الهمزة بالمتوسط في نحو سئم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكلي كما مر [د]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [بلا] ذكر [يومئذ من] كان ملكا [له وقت حلفه فقط] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [لا] يعتق [الحمل بكل مملوك] اي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [حر] ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من ستة اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق الحمل بتبعية الام كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال كل مملوك املكه او الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عنيته دين ديانة لا قضاء كما في المحيط [ومن اعتق] عبده بكسر التاء [على مال] نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون معلوم الجنس [او به] اي بذلك المال بان قال انت او هو حرّ على الف او بالف [فقبل] المال في المجلس حاضرا او غائبا بقرينة الغاء [عتق] سواء ادّى المال او لا [والمال] المشروط [دين عليه] وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خمرة فعلى تفصيله وفي كلمة (على) اشعار بانه لو علقه باذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [و] العبد [المعلق عتقه بالاداء] اي اداء المال بان قال ان اديت الي الف درهم فانت حرّ [ماذون] في التجارة دون التكدى لانها المشروعة عند الاختيار [ان ادّى] ذلك المال في المجلس [عتق] وعن ابي يوسف رح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ او متى وفي اضرار فاعل ادّى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل و ادّى الى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى الكل في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتخلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او بحجرة [لا مكاتب] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب [وفي انت حرّ بعد موتي بالف] او عليه [ان قبل] العبد الالف [بعد موته] اي موت المولى ولو بساعة [واعتقه الوارث] او الوصى او القاضى [عتق] عند الطرفين ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينفذ ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بانه لو قال اذا مت فانت حرّ على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف رح وبانه لو قال (انت حرّ على الف بعد موتي) فالقبول على الحرية وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [والا] يقبل ولا يعتقه بان لم يوجد واحد منهما او وجد احدهما دون الآخر [لا] يعتق ولا يلزمه الالف [وان حرّره] المولى [على خدمة سنة] مثلا كما اذا قال لعبده انت حرّ على ان تخدمني سنة [فقبل] العبد ذلك في المجلس [عتق] من ساعته [ويخدمه] في بيته او من خارجه على وجه متعارف [سنة] لانه معارضة [فان مات مولاه] او عبده [قبلها] اي قبل خدمة السنة بان مات ساعته بلا خدمة او نصف

سنة مع الخدمة [يجب] عليه عند الشيخين [قيمته] اي قيمة العبد كلاً في الاولى اربع مائة في الثانية [و] يجب [عند محمد] قيمة خدمته [اي اجر مثله كلاً او بعضاً فلو اتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا اختلفنا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلاً ياخذ بما بقي من خدمة السنة في قولهم كلاً لو اختلف على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان ياخذوه بما بقي من الف كما في النهاية .

[فصل * من] مبتداء خبره (مدبر) [اعتق] ولو سكران او مكرهاً [يعد موقته] اي المعتق وفيه اشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والجنون والمعتوه ثم المدبر ضربان مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضده فاشأ الى الاول بقوله موقته [مطلقاً] غير المقيد بشر اصله بان قال دبرتك - او انت حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انت حر مع موتي - او عند موتي - او في موتي - او هلاكى - او وصيت لك بربقتك - او ثلث مالى - [او] موقته [الى مدة غلب] وكثر [موته قبلها] نحو انت حر ان مت الى مائة سنة و مثله لا يعيش اليه في الغالب اذا الغلب كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال انت حر ان مت الى مائتي سنة فهذا مدبر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [مدبر] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفكير في عاقبة الامور وشريعة اعتاق المملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [لا يباع] لانه وجد سبب الحرية وان اخر كالبيع بشرط الخيار [ولا يوهب] ولا يتصدق به ولا يمهز ولا يرهن ويستخدم [ويساجر] بالضم ويعتق ويكاتب واكسابه للمولى [والمدة توطأ] بملك اليمين [وتكسح] ولو كسما ومهرها وارثها للمولى [وان مات عيده] بالقتل او غيره [عتق من ثلث ماله] بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فكذلك [و] ان لم يجيزوا [صحن] فيما زاد على الثلث [من قيمة مدبراً سواء كان ثلثيه او اقل او اكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من الثلث وهلك باني التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية ان لهم حقها [وان استغرق] اي احاط [دينه] قيمة مدبره مع مال او بدونه [نقي كله] اي فهو صحن في كل قيمته مدبراً وهي نصف قيمته قنأ وقيل ثلثا قيمته قنأ وقيل بخدمته مدة عمره على التخمين وقيل قيمته قد اكفى قاضيهان وقيل قيمته مدبراً كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبرى وبه يقتضى كما في الصغرى ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [و ان قال ان مت في مرضي هذا] او من مرض كذا او في هذا الشهر [او في هذه السنة] او الى عشرين سنة فهو حر فليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه انه [صحن بيعة] وسائر تصرفاته [وان] لم يبع و [وجد الشرط] اي الموت في المرض او السنة او غيره

[عتق] من ثلث ما له وسعى فيما زاد وان استغرق دينه ففي كله [كالدبر] المطلق ولا تظن منه ان المقيّد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حريم اموت فان نوى النهار فمقيّد وان نوى البرق فمطلق كما في المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتاق البعض في التجزي عنده وعدم التجزي عندهما واثّر الخلاف فيه كما فيه كما في المحيط وغيره [وامّة] مبتداء خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاد وهو لغة طلب الولد مطلقاً وشريعة جعل الامّة ام الولد وهو بشيئين ادعاء الولد وتملك الامّة كما قال [ولدت] تلك الامّة [من سيدها] حقيقة او حكماً فيشتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت [فادعى] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الغاء بمعنى الرار كان شاملاً لما اذا كانت حاملاً فاقتر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كما في المحيط [او] ولدت [من زوج] ولو حكما فيتناول ما اذا وطئ بشبهة [فملكها] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ام ولده] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احدهما فام الولد جارية استولها الرجل يملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولها بالزنا لا تصير ام ولد استحسننا عندهم و تصير ام ولد قياساً كما قال زفر كذا ذكر في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كما في فاضيلان [وحكمها كالدبرة] اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجب على النكاح وتزوج عليها وتستخدم وتوطأ وغيرها [الا انها] اي ام ولده [تعتق عند موته] اي السيد [من كل ماله] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاد من الحوائج الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في فاضيلان انه لو اقر في المرض بانها ام ولدي ولا يكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاد وانه وصية حتى تعتق من الثلث [و] انها [لم تسع لدينه] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تسعي له [ولا يثبت] من السيد [نسب ولد الامّة] اي كل موطوءة يملك يمين او شبهة [الا بدعوة] بالكسر اي ادعاء كون الولد منه [ثم] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [بلا دعوة] الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يسجل له الرطخ اما اذا كانت لا يسجل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبه وذا الى سنتين لا غير كما في فاضيلان [لكن ينتفي] نسبة [بالنفي] لضعف القراش وعنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينقها ديانته لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا استبراء فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يسجل استلحاق نسب ليس منه لكنه يعتقه كما في الكافي *

[فصل * في الولاء] فانه لما كان مسببا عن الاعتاق عند بعض المشايخ او العتق على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيل به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشريعة التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد المولاة فتفسير بالحكم وذا غير عزيز وانما لم يذكر المولات لقلتها وهي لغة التناصر كما في الحقايق وشريعة ان يعاخذة على انه ان جنم فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين از احدهما رجلا والاخر امرأة كما في ائنتف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقل كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقايق [من اعتق] بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخلية كما في شرح الطحاوي [باعق] لكفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره في المضمرات من اعتق عن ابيه الميث فالولاء له والثواب للميت من غير ان ينقص شيء من ثوابه [او بفرع له] اي الاعتاق كالتدبير والاستيلاد والكتابة [او يملك قريبه] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالشراء او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع لكان جائزا [فولاء] اي تناصر العتاق والمعتق [لسيده] ان كان حيا ولا قرب عصبته ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لولاء المدبر واما الولد واما اذا اريد به الارث فبيانه ان يرث السيد (نعوذ بالله) وصار حربيا فيعتقان ثم جاء مسلما فماتا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امة ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين فمات مدبرهما او ام ولدتهما فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولاء كل منهما لصاحبه كما اذا اعتق حربي عبدا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية [وان] تبرأ منه و [شرط عدمه] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ومن اعتق امة] ظهر حبلا او لا [زوجها] لآخر [قن] غير معتق [فولدت] ولدا لاقل من ستة اشهر او ولدين احدهما اقل منها ومات ذلك الولد [فله] اي لمولى الامة ومعتقها [ولاء الولد] لان العتق ورد عليه [فان اعتق] ذلك الزوج القن ثم مات الولد [جره] اي مد الزوج ولاء الولد من مولى الامة [الى قومه] اي مولى الزوج اي المعتق وعصبته [ان كان بين اعتاق الامة ولادتها] الولد [اكثر من نصف حول] الاحسن (نصف السحول) لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولاء لمولى الام وفيه اشارة ما الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجز له اليهم والى انه لا ولاء للنساء كما سيبيح والى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجز لتقرر الولاء على مواليتها [والمعتق] المذكور [عصبة] سببية [قدم] العصبة [النسبية] باقسامها الثلاثة [عليه] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [وهو] اي المعتق مقدم في الارث [على ذي الرحم] اي قريب لا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصابات هو المعتق ثم عصيته ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذرهم محرم ثم مولى المولاة فالاول هو الالتزام او الترك رأساً الا انه تابع الهداية [فان مات] المعتق [السيد] او السيدة [ثم] مات العبد [المعتق] بلا وارث [فولاية] اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشرط لثبوت الولاية فان صيرورة المال ميراثاً لا يكون الا بعد موته [لا قرب عصبة سيده] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا واحدهما ابن و لآخر ابنان فالولاية بينهم على السواء لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاية لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذري الارحام يورثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ولا ولاية] ثابت بحسب الشرع [للنساء الا ما اعتقن] اي لا ولاية معتق او عبد اعتقنه بالاعتاق او فرعه او لا ولاية لهن في وقت الا وقت اعتاقهن فعلى الاول ما موصولة وقد يستعمل في ذري العلم على انه ناقص في بعض الصفات فملحق بغير ذري العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويحذف الضمير الى الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم [كما في الحديث] ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبر من دبرن او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او اعتقه من اعتقنه وصورته امرأة اعتقت عبداً ثم هو اعتق عبداً ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاية لها وقوله جر عطف على دبر او اعتق و ولاية مفعوله ومعتقهن فاعله و صورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن منصوب او مجرور باللام او الباء المقدرتين اي الا باعتاقهن وفي المنية عن نجم الاثمة ان بنات المعتق توث في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجرو كفى ذلك رعاية لحسن الاختتام *

* [كتاب المكاتب] *

لم يجعل كالاستيلاد في التذييل للمعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه و المكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقاً للباقي و العدول عنها للتفادي عن نوع تكرار وهو مستحب ان علم فيه خير اى امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في قاضيهان وقيل اي اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالافضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي [الكتابة] لغة مصدر (كاتب عبده) كما في الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدى من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الايجاب او النظم و لو اضرر لكان اظهر و شريعة [اعتاق المملوك] اي العبد او الامة [يدا] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف اي التمليك والتملك وحاصله

ازالة المولى عن نفسه ملك اليدين وتمليكهما الى العبد [حالا] اي في الحال وزمان العقد فيملك البيع والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهاه المولى [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل لعنق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [مالا] اي في وقت اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ وحالا فيزول ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حالا بثبوت ولايته طلب المال ومالا حقيقة الملك في البدل وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه ثمنه ويكتب المولى له عليه العنق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما الخط فقل لا يكتب لانه غير واجب [فان كاتب] بنفط الكتابة وقال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرينة التعريف فيتناول المدبر وام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بان يعرف ان البيع ماله للملك والشراء جالب كما في الكرمانى وزاد في المضمورات ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتباً حتى لو ادعى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدى وغيره [بمال] معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين لغيره كالكيل والموزن والمزروع والظاهر الفساد كما في قاضى عثمان [حال] اي معجل من (حل عليه الدين حلولا) اي وجب ولزم كما في المغرب [ارمنجم] اي مفروق في الاداء والعرب تسمى المفروق منجماً كما في التهذيب وقال الراغب اصل النجم الكواكب الطالع ويقال نجمت عليه اذا اوزعته كانك فرضت ان تدفع عند كل طلوع نجم نصيباً ثم صار متعارفاً في تقدير الدفع بما قدرته [او مؤجل] اي يجعل له اجل وهو المدة المضروبة للشئ كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولاً كالجمادى جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يزداد عليه (ان اديت فحرّ وان عجزت فغن) خلافاً للشافعى رح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [و قال جعلت] لازماً [عليك الفاء] من الدراهم فقدم المفعول الثانى على الاول ثم وصف بقوله [توديه نجومًا] اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه وقال [اولها] بالنصب اي في اول النجوم [كذا] اي خمسمائة مثلاً [و آخرها كذا] اي خمسمائة [فان ادينته فانت حر وان عجزت فغن] اي فانت عبد وانما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متيقناً والا فالاول كاف عندنا كما مر وبه صرح الكرمانى [وقبل العبد] المال عطف على قال او كاتب [صح] الكتابة ولزم المال بالتمام وقال بعضهم انه يندب خطأ بعضه كما في شرح الطحاوي وغيره [و خرج من يده دوز ملكه] مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل الاولى على القيد الثانى والباقي على الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله [وعنق] المكاتب كله لبقاء الملكية [مجاناً] اي بلا بدل قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر من الثلث [وغرم]

اي ضمن [السيد العقر] اي مقدار مهر مثل المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للموطى لو كان الاستيجار مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاء المضمرات [ان وطى مكاتبته] لانها خرجت من يده [و] غرم [الارش] اي دية الجراحة [ان جنى عليها او على ولدها] اي جرح احدهما [او] غرم المثل او القيمة ان جنى على [مالها] اي اتلفه و كذا غرم ارشه ان جنى عليه كما في قاضيان فالاولى تكبير الضمير ليدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهم بخلاف العكس [وصحت] الكتابة و انما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [على حيوان ذكر جنسه] كالعبد و الحمار [فقط] اي لا نوعه كالتركي و الهندي ولا صفته كالجيد و الردي [و يردى] المكاتب [الوسط] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [او قيمته] اي الوسط في العبد اربعون دينارا عنده و على قدر غلاء السعر و رخصه عندهما لم يقدر في غيره بشئ ولو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس او القدر ينعقد على القيمة و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كما في المحيط [و فسدت] الكتابة واقعة [على قيمته] اي قيمة العبد لاختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق باداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة و ان اختلفا بان يقرم احدهما بالالف و الاخر به و بعشرة يعتق باداء الاقصى و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على ثوب لفسدت كما في المحيط [او] على [خمر] اي نفسها او قيمتها [او خنزير] و غيرهما مما لا يتقوم به [من المسلم] فلو كاتب ذمي عبده الكافر على نحو الخمر المعلوم المقدار جاز و فيه اشعار بأنه لو ادى الخمر عتق و هذا ظاهر الرواية و عن الطرفين انه انما يعتق به اذا قال ان ادبتها فانت حر و عند زفر لا يعتق الا باداء قيمة العبد و عند ابي يوسف ان ادى المشروطة او قيمة العبد عتق فما في الهداية من اداء قيمة الخمر مشكل كما في الكافي و ذكر في الحصر انه لا يعتق عند الطرفين باداء الخمر بل باداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالمسمى في الصحيح [و صح للمكاتب] كما لولة و عبده و امته [البيع و الشراء] و لو بغبن فاحش عنده و اما عندهما فلا يصحان به و المحاباة فيهما على هذا الخلاف فيصحان بالغبن اليسير و لو قال صح له التجارة كان شاملا لمثل المضاربة و الشركة و الاجارة و الاستيجار و الاستقراض و الابطاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهان و الاستعارة كما في المحيط [و السفر] و ان شرط عدمه استحسانا [و انكاح امته] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بأنه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينقل ولا انكاح امته من عبد و عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط [و كتابة قنه] خلافا لزفر [وله] اي المكاتب الاعلى [و لاؤه] اي المكاتب الاسفل [ان ادى] الاسفل بدل كتابته [بعد عتقه] اي الاعلى لانه صار حرا [و لسيدة] اي الاعلى و لاؤه [ان ادى قبله] اي عتقه [ولا] يصح [تزوجه] بنفسه و بالتوكيل الا باجازة السيد

فان اعتق قبل ايجازته نفل ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح [و] لا [هبة ولو بعوض] لا [تصدقة الا بيسير] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار بان له لو ائدى بطعام او دعي اليه فلا باس بقبوله ولو ائدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما في المحيط [وتكفله] بالنفس والمال وفي المضمرة لو كاتب عبده كتابة واحدة بالف فله ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [واقراضه] لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة و ينبغي ان يجوز باليسير كالهبة [واعتاق عبده ولو جال] لا [بيع نفس عبده منه] اي من عبده لان فيهما امقاط الملك واثبات الدين على المغلس [وانكاحه] اي عبده كما اشير اليه [والاب الوصي في رقيق] السر [الصغير كالمكاتب] حكما فيمكن كتابته فله وانكاح امته لا اعتاق عبده ولو جال ولا بيع عبده وانكاحه [واذا عجز عن نعيم] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [وجه] كدين و مال ولو في سفر [سيصل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يعجزه] من التعييز اي لا يعجل [الحاكم] والقاضي بتعجيز المكاتب بل يمهل [الى] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر في الغالب كشرط الشيار وقضية الاخبار وامهال من ادعى الدفع ببينة حاضرة وامهال المديون المقر ليسفر المال او لبيع عينا في يده وامهال المرتد كما في الكافي [والا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الحاكم عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نيمان و الاول هو الصحيح كما في المضمرة [ونسخها] اي فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض المكاتب به [بطلب سيده] الفسخ [او] فسخها [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضا] اي المكاتب وفي فسخه بدون رضاه روايتان وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بلا رضا السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البلخي كما في المحيط [وعاد] بالفسخ [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقد مر ان الزايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام فلوقيل بتدفع المضاف وهو الحكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من الاكتساب ملكا [لسيدة] ملكا موكدا عند ابي يوسف و ملكا مبتدأ عند محمد ولهذا لو آجر المكاتب امة ظئيرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرماني [فان مات] متجاوزا [عن] اداء [وفاء] اي مال يقضي بما عليه اي مات وترك مالا رافيا به [لم تفسخ] الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا ينفسخ بدون الحكم كما في الصغرى واعلم انه اذا مات من وفاء وعليه ديون بلاء بدين الاجنبي ثم بدين المولى ثم بدين المكاتب كما في المحيط [ونفى

البدل [حينئذ] من ماله [الذي لم يتعلق به دين] وحكم بموته [اي المكاتب] حراً [في آخر جزء من اجزاء حيوته عند الاكثريين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حياً قابلاً للعتق كما يقدر المولى حياً مالكا معتقاً كما في الكرمانى] و [حكم للوارث سيدا كان او غيره باخذ] الارث [اي الميراث والهمزة بدل من الواو] منه [اي من المكاتب والاكثفاء مشعر بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البدل بين الورثة لا غير كما في المحيط] وعتق بنيه [اي حكم بعتق اولاده ذكورا وازنانا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد [ولدوا في] وقت [كتابته] لا قبلها فلا يعتقون [او] قد [شراهم] اي ملك والديه و مولوديه بالشراء وغيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امرأته وسائر ذي رحم منه عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحسانا ويدخلون عندهما قياسا كما في المحيط [او] عتق ابنه قد [كوتب] المكاتب [هو وابنه] حال كونه [صغيرا او كبيرا بمرّة] اي بكتابة واحدة فانهما جعلوا كشخص فهو معطوف على عتق بنيه وابنه على المستتر في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تساهل فيه كما ظن [وطاب] اي حلّ [لسيده] الغني [ان ادى] المكاتب [اليه] شيأ [من صدقة] اي زكوة او غيرها [فعجز] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الشئ في الاخذ لانه ذل على اصل ابي يوسف و لتبدل الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز لكان احسن [ولا ينفسخ] الكتابة [بموت السيد] والا لبطل حق المكاتب [وادى] المكاتب [البدل الى ورثته] اي وارثه الكبير ووصي الصغير [على نجومة] اي على وجه وقع العقد عليه من النجوم [وان اعتقه بعضهم لا يصح] اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير مملوك لاحد [وان اعتقوه] جميعا او متفرقين [عتق مجانا] استحسانا لانه جعل اعتاقهم اسقاطا لبدل الكتابة لا قياسا لما ذكرناه والابراء والهبة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفى ما يرواه من وجه حسن الاختتام *

* كتاب الايمان *

عقب الكتابة بهما لما بينهما من الموافقة في المخالفة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان اي ايقاع الايمان جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها و اذا جمعت مع حذف وحده دون سائر الكتب وشرعية ما قوي به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماسحون بايمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتخفة وشروح الهداية وغيرها قسمان قسم وجملة شرطية سيأتي تفسيرهما فمن الظن الشروع ان يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره الحلف به عند الجمهور

هيمما في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الاول و لا يكره السلف به اتفاقا و ان كان تقليمه اولي
 كافي الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم
 اشيع مع الاشرفية ابتداء به فقال [وحي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال [نكح]
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعد ثم فصله وقال [فحلفه] بفتح الحاء وكر
 اللام او سكونها يمين يؤخذ بها العبد ثم سمي به كل يمين كافي المفردات و المراد به المعني
 المصدرى اي حلف السالف بالله [على فعل] مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح
 النحاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف و المتبحر
 المكسور الا انه بمعنى المفتوح فانه و ان كان لغة اسم للآثر المرتب على المعني المصدرى و عرفنا اسم
 للفظين اشتراكا كضرب و ضرب الا ان الاسم يستعمل بمعني المصدر كما تقرر [اترك] اي عدم
 فعل [ماض] حال كون السالف [كاذبا] كذبا [عمدا] او كذب عمدا و كونه حالا من فاعل
 كاذبا كذب و هو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان او سهوا الا انه لا ياتى بالسر
 و هذا هو المشهور لكن في الكرمانى و المستصفى وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون
 الخارج و فيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة الخبرية لانها الموصوفة بالكذب و ان ان
 تلك الجملة وجب ان تشتمل على الماضي المثبت از النفي فتوصيف الفعل و الترك به يميز و انما
 خص الماضي وقد وصفا بالحال لانه اكثر وقوعا و ما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم
 و اليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه فغيبه ان الحال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه
 كما ذكره ابن مالك وغيره و يمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقريضة ما ياتي من
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز و قد اندرج فيه الحال كما ذكره [غموس] اي يمين غموس
 و يميز ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى و غيره من التداخلات و قال المطرني
 ان الاضافة خطأ لغة و سماعا و الغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء صميت به لانه يدخل
 صاحبه في الاثم ثم في النار و فيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن في المبسوط
 و الكرمانى وغيرهما انه يمين مجازا كبيع الحرلان اليمين مشروع وهو كبيرة مضافة
 و اعلم انما ذكره اعم مما ينقطع به حق مسلم و في المحيط انه الغموس [ياتى] صاحبه [به]
 اي بذلك الحلف و لا يرفعه الا التوبة النصوح و الاستغفار لانه اعظم من ان يرفعه الكفارة بخلاف
 المنعقدة [و] حلفه عليه [ظانا] و قيل انه عطف على (عمدا) على تقدير كونه حالا من فاعل
 (كاذبا) و فيه انه على تقدير التعليل مستلزم لاستدراك قوله و هو ضده و لو تركه و قال عامدا
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال في الحال [حق] اي مطابقة
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصفه بالحق ليس لذاته كما عرف و اعلم ان الكذب يستعمل غالبا

في الاقوال والحق في المعتقدات [وهو] اي الفعل اذا ترك [ضده] اي لا يطابقه الواقع [لغو]
 ما نط لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به وفي الزاوي عن ابن عباس هو اليمين
 في الغضب وفي الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله و بلى والله وفي المضمرات انه غموس
 عندنا و مثال اللغو في الماضي وال حال ان يقول والله ما دخلت الدار و انه زيد ظانا انه كذلك
 وقد كان بخلافه وفي المحيط لو اراد رجل ان يقوم لآخر فقال (بالله اكر بر فريز) فقام لا يلزمه
 كفارة لانه لغو من الكلام [يرجي عفو] اي ترك عقوبة لانه لم يتعمد الكذب و انما لم يقطع
 باللغو متابعة لمحمد في المبسوط و لانه غير منصوص فلا يعتد كونه مرادا [او] حلف [على]
 فعل او ترك [آت] اي مستقبل او آت زمانه [ينعقد] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين
 و يسمى معقودة ايضا لتوثيق الحالف اياها بالقصد والنية [وكفر فيه] اي في المنعقد من
 الايمان [فقط] دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما اشير اليه [ان حنث] لي يمينه بالكسر
 اي نقضها وآثم فيها والحنث الذنب العظيم كما في طلاق الطلبة وفيه اشارة الى ان الكفارة لم يعتبر
 الا بعد الحنث و الى انه يستعمل ان يكون البر والحنث واجبين كما على فعل الفرض وترك المعصية
 وبالعكس و ان يكون الحنث خيرا من البر كما على هجران المسلم وغيره و ان يكون البر خيرا كما
 على المباحة كما في الاختيار وغيره [لوسهوا او كرها حلف او حنث] اي وجب الكفارة و ان كان
 الحلف او الحنث بطريق السهو او الاكراه كذا ذكره المصنف وفيه رمز الى ان سهوا و كرها تمييز
 متقدم على عامله الا ان تقلد يمه غير جائز على الاصح و الى ان كرها بالفتح فانه بالضم الكراهة
 والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة و ذهاب القلب الى الغير كما في القاموس و اما عرفا فالسهو قسم
 من النسيان فانه فقد ان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت شاء و يسمى
 هذا ذهولا و سهوا و بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم كسب جديد و يسمى نسيانا عند
 التكليم كما في التلويح فالاولى ذكر النسيان و ان علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاولى
 و يدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند ارادة غيره و يسمى هذا خطاء كما في المستقصى
 [والقسم] بفتحين اسم من الاقسام و عرفنا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يلصق بها من اسم دال
 على التعظيم و يسمى بالمقسم به و جملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها و جواب القسم فهو اخص من
 اليمين والحلف الشاملين للشرطية الاتية ولما كان المقسم به شريفا في نفسه قال [بالله] اي يلصق
 باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات و ذا عند الاكثرين و قال بعضهم انه في الاصل
 صفة انقلب علما وفيه اشعار بان باسم الله ليس بيمين و هو المختار عند صدر الشهيد و ذكر
 القلزمري انه يمين مع النية وعن محمد انه يمين مطلقا كما في المحيط والاطلاق دال على انه يمين و ان
 كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطاء في الاعراب غير

مانع كما في النهاية [او باسم] هو عرفنا لفظ دال على الذات والصفة معا فالتعالي اسم على راي [من اسمائه] تعالي ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحا لتعاليك لا فعلن كما في الاختيار وغيره [كالرحمن] فانه لم يستعمل في غيره [والرحيم] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو قال والله والله لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله والرحمان والرحيم والعزيز والحكيم فكل منها يمين عليحدة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى [والحق] اي من لا يقبح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواظ وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يمينا وفيه خلاف سيأتي [او بصفة] هي عرفنا مصدر ممكن الاشتقاق [يحلف بها] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهى احتراز عما يحلفون بها من نحو الاباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [من صفاته] تعالي ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كما في النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن او لا يجوز وصفه بضده والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [كعزة الله] اي غلبته من حد نصر او عدم النظير من حد ضرب او عدم السطع من منزلته من حد علم [وجلاله] اي كونه كامل الصفات [وكبريائه] اي كونه كامل الذات [وعظمته] اي كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تبعا [وقدرته] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعي [لا] يلصق القسم [بغير الله] فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الي من لن احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية الشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهار وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف (بجان ومرتو) فان اعتقد انه حلف والبريه واجب يكفر وقال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال ببيوتتي وحيوتك وما اشبهه كما في النهاية وذكر في المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد [كالنبي والقرآن] وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش [والكعبة] كل ذلك لان العرب ما تعارفوها يمينا كما في شرح الطحاوي [ولا بصفة] من صفاته تعالي [لا يحلف بها عرفا] اي في عرف العرب كما في شرح الطحاوي [كرحمته] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [وعلمه] صفة بها لا ينفي عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ورضائه] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مرادا له تعالي ليس مرضيا عنده لانه يعترض عليه ويواخذ به [وغضبه] اي انتقامه وكونه معاقبا لمن عصاه وقال ابو حنيفة انه صفتان له

تعالى بلا كيف [وسخطه] اي انزال عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقتضي للعقوبة كما في
المفردات [وعذابه] اي عقوبته وقال الراغب هو الايلاج الشديد [وقوله] مبتداء خبره قسم بعده
[لعمر الله] عطف بيان لقوله وهو مبتداء خبره مسذوف هو قسمي او ما اقسم به فهذا يجري مجرى
قولك اقسمت بعمر ك وإذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او
مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم
لمدة عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولهذا وصف الله به وقتما يرصف بالعمر وفي الاضافة
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبرئ بل
يجب ان يستنث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي [وايم الله] بفتح الهمزة و
كسرها مع ضم الميم مقصور ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور
اليمين الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال
تخفيفا ومفرد كانك عند سيبريه مشتق من اليمن وهو البركة وعلى المذهبين مبتداء خبره
مسذوف هو نحو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الشمس والضحى
او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلة عند
البصرية [وعهد الله] بالجبر بواسطة حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم
يجزجره والتكايه بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضمار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء
اي اقسم عهدا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله و
يجوز ان يكون المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال و يسمى الموثق
الذي يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس بلام في الشرع كالنذر وما يجري مجراها
[و ذمته] و ميثاقه] وبالميثاق هو عقد مركب بيمين وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط
ان (ينزيرتم و عهد كردم) سواء في اليمين [واقسم] واعظم [واحلف] بكسر اللام ومن عهد لو قال
البتة لا احلف كذا فيمين كما في المحيط [واشهد] اي اقسم لجريه مجرى الحلف [وان لم يقل]
مع كل من الثلث [بالله] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميننا [وعلي نذر] وهو ان ترجب
على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا فيمين
كما في قاضيهان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا وجب عليه
الوفاء كما يجيء [او علي] يمين [معناه] (بر من سوگند است که این کار نکنم) وهو يمين ايضا كما
في المحيط [او علي عهد او عهد] اي او علي عهد كما في النظم [وان لم يصف] هذه الالفاظ [الى الله]
ولم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قال لله علي يمين وهو يريد ان

يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس بيمين كما في المحيط [وان فعل كذا] اي بان دخل الدار مثلا [فهو كافر] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم الحلال الذي هو يمين فان المعنى هذا الفعل المباح حرام عليّ لانه علقه بالكفر [وان لم يكفر] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر حال كونه [علقه بماض] بان يجعل الشرط لفظ كان مثلا فانه لنصوصيته في الماضي لا يستفاد منه المستقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر [او آت] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لشئ فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لرضي بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مفسرة بجملة لم يكن يمينا جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يمينا لانه تفسير لاختياري الذي ليس بيمين ولانه مقيد بالراءة والمجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول (في) صار بمعنى الشرط كما في المحيط [و سوكند مى خورم] بحد اى قسم [اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال (سوكند مى خورم بطلاق) فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال (سوكند مى خورم بدون بحد اى) او قال (سوكند مى خورم) لم يكن يمينا وليس كذلك بخلاف ما لو قال (سوكند مى خورم ده ام) فانه اخبار ان صدق حنث والا فلا شئ عليه كما في المحيط [وحقا] لا افعل كذا لم يذكر في شئ من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لامحالة كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المضمرات الصحيح انه ليس بيمين وفي فاضيلان الصحيح انه ان اراد به اسم الله يكون يميننا [وحق الله] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يستحقه على عبادة من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين السفلة اي الدنيا وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين وذا بخلاف كما في فاضيلان والى ان بحق رسول الله ليس بيمين وذا بالاتفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقربان والمساجد كما في النظم [و حرمة] اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [و سوكند مى خورم بحد اى] ليس بيمين لانه وعد وفي المحيط انه يمين [يا] سوكند مى خورم [بطلاق زن] والاحسن (او) مكان (يا) الا انه راعى تناسب الطرفين [وان فعله فعليه فضبه او سخطه او لعنته] اسم من اللعن وهو ابعاده من رحمته في الدنيا بانقطاع التوفيق وفي العقبي بالابتلاء في العقوبة كما في المفردات وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين فاسقاطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره [او انا زان] اى ان افعله فانا زان [او سارق او شارب خمر او آكل ربوا] اودم او ميتة او خنزير [لا] يكون قسما ويمينما خبر لحقا وما بعده والفرق بينهما وبين الشرطية السابقة ان الكفر مما

لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تسقط عند الضرورة فكل ما هو حرام موبد فاستحلاله معلقا بالشرط يمين والا فلا والمبتادر ان لا يفصل بين المقسم به وعليه ولو كان الفصل سكتة فلو حلفه وقال فل (بايزد) فقال (بايزد) ثم قال (كرو ز آدنيه يائي) فقال (كرو ز آدنيه ياييم) فلم ياته قالوا لا حنث عايه كافي فاضيخان وكذا في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب كثير من المسائل [وحروف القسم] اي احرفه [الواو الباء والتاء] افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مخصصة بالله والاضافة تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من بكسر الميم وضمها المختصة بربي كافي الرضي والى انها موضوعة للقسم وما وضع له الا ايم كما في الكشف [ويضم] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كافي الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي الا انه بلا قرينة [كالله] اي انقسم بالله لا [افعله] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء مجرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والمكون فيه عند ذكرها وفي الله وقيل لم يكن يميئا الا اذا كان مجرورا ولو قال له و اراد اليمين فيمين وفي قوله كالله اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضا في جميع ما يقسم به و ذاعند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز ولذا قالوا الله وها الله ذا لافعلن كافي الكشف لكن في الرضي ان الجلالة مختص بجواز الترك [وكفارته] اي كفارة السلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي مبالغة فاعل والتاء للتأكيد لا للنقل كما ظن لانها غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها سائرة للاثم [عتق رقبة] اي اعتاقه له لان النية شرط في التكفير وقد مر وجه العتق مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة [او اطعام عشرة مساكين] مثلا فان مصرف الكفارة والزكاة واحد والعشرة اعم من الحقيقي والكمي [كما] بينا [هما] من الاعتاق والاطعام [في الظهار] فالكاف مصدر وما كناية عنهما و هما تأكيد فلو اعتق عبدا عن كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء الثلاثة كما في الظهار ولو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات و نوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عندهم كافي الظهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتدخل بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في النية عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا كثرت تداخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن ابي يوسف انهما لا تتدخل وشرف الائمة لا يغنى به [او كسوتهم] اي كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسو مسكينا واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثواب او ثوبا واحدا بان يوديه الى مسكين ثم يسترده منه اليه او الى غيره بالهبة او غيرها فان لتبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز

عند أكثرهم كما في الكشف [لكل] منهم [ثوب] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من نصف الجديد بان ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر وبهذا أربعة علي ما قال الفقيه أبو الليث وذهب أبو بكر الإسكافي إلى أنه ان كان بحال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر في الثوب الوسط المالح لا وسط الناس وهو أشبه بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط [يستر عامته بدنه] أي أكثره كالملاة أو الجبة أو القميص أو القباء وأما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية و عنه أنه يجوز إذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في النظم أن الكسوة لرجل ما يوارى به عورة و للمرأة درع وخمار في ظاهر الأصول و عن أبي يوسف يجب كسوة معروفة أزار و قميص له و أزار و درع لها [فلم يجوز السراويل] على ما ذكره القدوري وهذا إذا أريد بالبدن ما هو مباح من جميع الأعضاء وأما إذا أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الورك فإن الرجلين ناقلتان و اليدين باطشتان و الرأس طليعة فينبغي أن يجوز لأنه جمع سر و آلة تقلدوا أو تحقيقاً تعريب (شوار) ولو أريد به التبان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار شبر سائر للعورة الغليظة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا في زماننا لا يفرق بينهما إلا بان يكون مدخل الرجل من التبان اضيق و ربما يكون ذا طاقين فينبغي أن يجوز وفي المحيط عن محمد أن السراويل يجوز و عنه أنه للرجل يجوز و للمرأة لا و قال أبو يوسف لا يجوز لهما و الكلام مشير إلى أنه لو اطعم خمسة وكسا خمسة جاز و تمامه في قاضين و إلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل فإذا أتى بواحد سقط الباقي والأول مذهب جمهور الفقهاء والثاني مذهب بعض العراقيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور إذا أتى بالكل كان الواجب واحداً منها هو أعلاها قيمة و لو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو أدناها قيمة لأن الغرض سقط بالادنى و أما عند غيرهم فإذا أتى بالجميع يثاب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع و تمامه في الكشف [فإن عجز عنها] أي عن هذه الثلاثة بان لم يكن له فضل عن كفافه مقدار ما يكفر و لم يملك عين المنصوص عليه [وقت الأداء] لا وقت اليمين و الأولى ذكره في المظاهر [صام] وجوباً [ثلاثة أيام] و عنه أنه إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم و عن ابن مقاتل أن كان له ذلك الطعام و قوت ملوئين لا يصوم و في الأصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه و أما قبله ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط و ذكر في الزاهدي لو بذل ابن المعسر و الأجنبية ما لا ليكفر به لم يثبت القنرة بالأجماع [ولاء] أي متتابعة حتى لو مرض فيها أو أضر أو حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل وأعلم أنه لو أضر كفارة اليمين آثم و لم تسقط بالموت و القتل و في سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الشنينة [و لم تجز] الكفارة [بلا حنث] لأنه السبب فلم وقامت عليه أعيدت وهذا تصريح بما أشار إليه في السابق كقوله [ومن حلف] بالقسم أو الشرطية [على معصية كعدم الكلام مع] أحد [أبويه] أو غيره بان يقول والله لا أكلمه أو إن كلمته فعلي

نذر وهذا اذا لم ينوبه شيئاً والا فعليه الوفاء كما يأتي [حنت] اي وجب ان يجعل نفسه حانتا [ركفر] عنه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم ﷺ (من حلف على يمين اي اقسم عليه وراي غير ما خيرا منها فليات بالذي هو خير منه ثم ليكفر) وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب السنت بالطريق الاول كما في المستصفى وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف ان يعصى الله فلا يعصيه) والكلام دال على ان السنت قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لا دلالة للحديث على كون السنت على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون السنت خيرا من البر وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هولاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام [ولا كفارة في حلف كافر] مجوسي او يهودي [وان حنت] حال كونه [مسلم] و الاشمل في حلف غير مكلف وان حنت مكلفا فان الصبي او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم حنت لم يكفر كما في النظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بان يقول هذا العسل او كلام فلان حرام علي او (حرام است مرا باتوسنح گفتن) [لا يحرم] ملكه عليه لانه تعالى المحرم [وان استباحه] اي فعل ما حرم عليه [كفر] عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام علي فان اشترى بها شئاً حنت بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراد به تسريم الشراء عرفاً وانما اختار ملكه على حلاله اشارة الى انه لو حرم الثمر ثم شرب كقوله المختار وفي البقالى لو قال التنزيل حرام علي فليس بيمين والقياس على الثمر يقتضي ان يكون يميناً على الخلاف وعن ابي حنيفة لو قال لجماعة كلامكم حرام علي حنت بكلام احدهم الكل في المحيط [ومن نذر] بما هو واجب قصداً من جنسه نذرا [مطلقاً] غير معلق بشرط بقريئة التقابل مثل ان يقول الله علي حج او عمرة او اعتكاف او نذر او اراد به شيئاً بعيته كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الجنازة او بناء المسجد او السقاية او عمارتهما او اكرام اليتام او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او اكفان الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شئ في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دبر كل صلوة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه

يقول العبد السقيم الكمل كميروالدين احمد ان الصحيح في متن الحديث ما قرأت على شينبي في صحيح النسائي حيث قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو مولى التسن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائ غير ما خيرا منها فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه *

صلى الله عليه وسلم كافي المنية ولو قال الله عليّ دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس يمين ولا نذر كافي المحيط [او] نذر [معلقا بشرط يريده] اي يريد وجوده لجلب منفعة او دفع مضرة [كان قدم غايبي] او شفى الله مريضى او مات عدوي فله عليّ صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [فوجد] الشرط بان قدم الغائب مثلاً [وفى] بما نذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد رح ان المعلق عدة ان وفى به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال الله عليّ صدقة ولم ينوشياً فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يسج ذلك اليوم جاز كافي المحيط وعن ابي حنيفة رح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كافي المضمرات [و] معلقا [بما لم يريده] من الشرط [كان زنيته] او شريت فله عليّ كذا او نذر [وفى] بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفر] عن يمينه باعتبار المعني المقصود وحاصله انه ان نذر نذرا معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه افتى ابو على السغدى وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه وافتى مشايخ بلخ به وهو مختار السرخسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المذكور [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره وبه يغتنى كافي الخلاصة *

[فصل * من حف] بالقسم او الشرطية [لا يدخل بيتا يسنث بدخول صفة]

لان البيت ماوى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوف ووبر كافي المفردات قيل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم لبيت صفي يسمى في ديارنا (كاشانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اهم لمعقف واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا كافي بيع الكفاية فهو اعم من الدار والمنزل الذي يشتمل على مسقف او بيتين او ثلثة والسجرة نظير البيت فانها اسم لما حجر بالبناء والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من الباب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدي رجلية او رأسه لم يسنث كافي الايضاح [لا] يسنث بدخول [الكعبة او مسجد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى بالفارسية (كايه) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيسة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنشت) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدار كافي الصحاح فلو كان مسقفا لو اغلق بابه بقي داخل البيت يسنث على ما قال مشائخنا كافي المحيط [او ظنة باب دار] بالضم ساباط على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء مفتحه الى الطريق كافي المحيط فهي على هيئة صفة كافي القاموس [كما] لا يسنث [في] ان

قال والله [لا يدخل دارا فدخل] عطف على قال [دارا خربة] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا انهم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضعفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة ينقص بنقصانه والمطلق يتصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا يحسن بالنقص واما (سرائ) فمرادف للدار في عرفنا الا ان في بيع الكفاية انه اهم للدار السلطان [وفي هذه الدار يحسن ان دخلها] حال كونها [منهمة] لمجرد الايضاح في العبارة [ولو صحراء] مشير الى زوال الجدران وانما يحسن لان البناء وصف والوصف في الحاضر لغو وقال ابو الليث ان حلف بالفارسية لا يحسن في المنكر والمعروف الا بدخول المبنية كما في الكافي [او] دخلها [بعد ما بنيت] هذه الدار منهمة دارا [اخرى] فبعد ما معطوف على الحال او الشرط بتقدير الفعل [او] ان [وقف على سطحها] او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحسن وعليه الفتوى كما في المحيط [وقيل] اي قال ابو الليث [في عرفنا] العجمي [لا يحسن] بالوقوف على السطح او الحائط وعليه الفتوى كما في المحيط [كما] لا يحسن للتبديل [لوجعلت] هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام [مسجدا او حماما او بستانا او بيتا] او نهرا او دارا ثم دخلها [او] لو [دخلها] اي الدار المحلوفة المبنية [بعد هدم] مثل [الحمام] فان حذف المثل غير عزيز في كلامهم فيشتمل البيت وغيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد مع كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى [وكهذا البيت] اي كما لا يحسن في هذا البيت [ودخله] منهما صحراء [فيحسن بالدخول] لو بقي الشيطان كما في الكافي [او] دخله [بعد ما بني بيتا آخر] فانه لا يحسن والفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم *

* شعر *

* و الدار دار وان زالت حوايطها * و البيت ليس ببيت بعد تهديم *

[ار] مثل هذه [الدار] او البيت [فوقف] الخالف في [طاق باب] اي فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع [لو اغلق] الباب [كان] الطاق [خارجا] من الدار فانه لا يحسن و اعلم انه لو قال (اگر تو گرد دیوار من گمردی) او قال (گرد در و دیوار من گمردی) فهو على الدخول كما في الخزائن [او لا يسكنها] من السكنى اي الكون من المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح [وهو ساكنها او لا يلبسه] من اللبس وهو الاستتار [وهو لابسها او لا يركبه] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان [وهو راكبه] ثم شرع في النشر على الترتيب فقال [فدخل] اي شرع [في النقلة] بالضم و السكون اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحسن فلو اغلق الباب بحيث لم يخرج منه اختار ابو الليث والصدور الشهيد انه لا يحسن كما في المحيط ولو لم يخرج للشيء

حنث بخلاف ما اذا قيد كما في المضمرات و انما خص سكنى بالدار لان في البيت تفصيلا وانه
 لو كان التحالف مصريا ويسكن في بيت من شجر او خيمة لا يحنث ومن مدر يحنث ولو كان
 بدويا يحنث في الوجهين كما في المحيط [ونزع] الثوب منه بسكون الزاء [و نزل] من ركوبه
 بكسر الزاء اى النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس وانما لم يعرفوا
 باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر او مكان الواو في الموضعين [بلا مكث] متنازع فيه لتأكيد
 الفاء [او لا يدخل] هذه الدار وهو داخلها [ففعل] اى دام على القعود [فيها] فانه لم يحنث
 استحسانا [الا ان يخرج] منها [ثم يدخل فيها] فانه يحنث [وفي] لا يسكن هذه الدار [او البيت
 او الحلة او السكة بقرينة تخصيص المصر والقرية [لابد من خروجه بامله] اتفاقا الا ان يمنع
 مانع منه فانه لا يحنث حينئذ كما في الكافي [ومتاعه اجمع حتى يحنث بوتره] بكسر التاء فانه
 انصح من الفتح [بقي] فيها كما يحنث لو بقي شيئا لا قيمة له وهذا كله عند ابي حنيفة رح كما في
 النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشايختنا قالوا انه لا يحنث عنده الا ببقاء ما يقصد
 به السكنى وعند محمد ببقاء ما يتاتي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند ابي يوسف ببقاء الاكثر
 وعليه الفتوى وهذا اذا حلف بالعربية والا فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية ان لا يعود به اننى
 الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعه الى السكة مثلا لم يحنث وقيل يحنث وهذا
 اذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريكا ارضعيا او
 خافيا من اللص او سد الباب لم يحنث كما في النظم [بخلاف المصر] هو العمران داخل الرض [و]
 كذا [القرية] فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنث بلا خلاف واما في القرية ففيه اختلاف
 المشايخ والاصح انها كالمصر كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى
 ولو ساعة حنث وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنث كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين
 في الفعل المتمثل كالسكنى واللبس كما في خزانة المفتين [وحنث في] لا يخرج [من هذه الدار مثلا
 من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج [لو حمل] التحالف [واخرج بامره]
 لتحقق الخروج وفيه اشعار بانه لو خرج بقدميه للتهديد لم يحنث وقيل حنث كما في المحيط
 [لا] يحنث [ان] حمل و [اخرج بلا امره مكرها] بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلاف فيه
 المشايخ وينبغي ان لا يحنث عند الشخين كما في المحيط وفيه اشعار بانه اذا دخل بعد الاخراج
 ثم خرج اختيارا فقد حنث وهو الصحيح وقال حفص انه لم يحنث وهذا ارفق بالناس كما في التمرناشي
 [او راضيا] بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد
 الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحنث كما في صورة الاكراه واللايق بالكتاب ان يترك هذه الجملة
 لانه مفهوماً لسابقة [ومثله] اى لا يخرج [لا يدخل اتساما] من الحمل والادخال بالامر او

بغيره مكرها او راضيا [وحكما] من الحنث وعلمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بأنه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحنث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح الحنث كما في الكافي [ولا] يحنث [في لا يخرج] منها [الا الى الجنابة] مثلا [فخرج] من باب دارة اليها حال كونه [يريدها ثم] اي بعد الخروج والارادة اراد وذهب [الى امر آخر] من مثل المسجد اذا لم يخرج الا الى الجنابة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي التمر تاشي انه يحنث لان المستثنى خروج مخصص الا ان ينوى مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض [وحنث في لا يخرج] من بلده [الى مكة] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يليق بالمسلم [فخرج] من ربه [يريدها ورجع] اليه لتحقيق الخروج [لا] يحنث [في لا ياتيها] اي مكة [حتى يدخلها] فان الاتيان عبارة عن الوصول [وذهابه] معنى [كخروجه] على ما روي عن صاحبين فيشترط الخروج لا الوصول [في الاصح] كما في التمر تاشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه كاتيانه فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو نوى بالذهاب الاتيان او الخروج فكما نوى ولو قال (اگر انين كوى من روم) فكذا (فرقن) ضد (باشيدن وباشيدن) سكنى فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحنث كما في المحيط [وفي] والله [ليأتين مكة] ولم يأتها لا يحنث الا في آخر جزء من اجزاء [حيوته] لان عدم الاتيان حينئذ يتحقق [وحنث في] والله [ليأتينه غدا ان استطاع ان لم ياته] متعلق بحنث [بلا مانع كمرض او سلطان] او غيره فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتيان [ودين] اي صدق ديانة من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [نية] الاستطاعة [الحقيقة] فاعل دين وهي القدرة التي يحثها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا علة وفيه اشعار بأنه لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والا ففي تصديقه قضاء روايتان كما في الكرمانى وذكر ابو الشكور في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا يتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية [وشرط للبر في لا تخرج الا باذنه] اي لا تخرج الا خروجا ملصقا باذنه فوقع النكرة في حيز النفي [لكل خروج] ظرف لفاعل شرط وهو [اذن] بالخروج لا للشرط كما ظن على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل بحرفين متفقيين في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط في غير اذني او (بي دستورى من) او (مگر بي دستورى من) كما في النظم وكذا في الابرضائي او ارادتي او امري والى انه لو اذن بلا فهم لكونها نائمة او عجيبة فليس باذن لانه

يتحقق بذكر العلم والى انه لو قال غُنيَت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال ابو يوسف رح خلافا للطرفين
ويقتضى بقوله ولو اراد الخروج عن موته الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك
الكل فى الصغرى [لا] يشترط للمبر لكل خروج اذن [في] لا يخرج [الا ان اذن] اي حتى اذن ارضى
له ارموى او اراد فانسل اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه فى الحكم مثل الا باذنه كما فى الصغرى
ووجهه انه بتقدير الباء او مصدر حينئذ تغذيه كل وقت الا رقت اذني الا ان الادلة عند التعارض
يرجح بقوتها لا بكثرتها و السالم عن السند اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين فى الامول
و ذكر فى الكافي انه لو اراد به الا باذنه صدق قضاء [و] شرط [للسنن فى ان خرجت] انت
من الدار فانت طالق [و ان ضربت] عبدك فعبدى حرّ و الضرب فعل موزن [لمريدة خروج]
منها او مريدة [او] مريد [ضرب عبد] لها اوله [فعلمها] فاعل شرط اي فعل المريد من الخروج
و الضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل و قد يضاف الى المفعول [فورا] اي فى الحال فلو مكنت
ساعة ثم خرجت او ضربت لم يحسن السالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم اذهب من هذه
الدار و نوى الخروج و الذهاب دون السكنى و الغور لم يحسن بالتوقف والى انه لو نوى السكنى
او الغور اودل دليل عليه حنث كما فى خزائن المفتيين والى ما تفرد ابو حنيفة رح فى استنباطه من اتمام
اقسام اليمين فان سلفه قسموها الى الموبدة لفظا و معنا والموقته كذلك مثل لا افعل كذا ولا انعله
اليوم ثم زاد الامام اتماما ما سمي بيمين الغور او يمين الحال مما هي الموبدة لفظا و الموقته معنى
كما مرّ و الغور فى الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم للسالة التي لا لبث فيها
كما فى النهاية [و] شرط للسنن [في] قوله [ان تغديت] اي اكلت طعام الغداة [بعد] ان
قال له رجل [تعال] بفتح اللام امر من يتعالى اي جىء و فى الاصل بمعنى ارتفع و لم يجىء منه امر
غائب ولا نهى [تغد معي] بفتح الدال المشددة جواب الامر [تغديه] فاعل شرط و ضميره
للسالف [معه] اي الامر فلو تغدى لا معه لا يحسن لان الجواب يتقيد بالسؤال ابدا [وكفى]
للسنن [مطلق التغدي] سواء كان منفردا او معه او مع غيره [ان ضم] السالف [اليوم] فقال
ان تغديت اليوم فكذا [و مركب] العبد [الماذون] فى التجارة سواء كان عليه دين او لا
و الدين مستغرقا لكسبه و رقبته ام لا [ليس لمولاه فى حق السلف] سواء نواه السالف ام لا [الا
اذا لم يكن عليه] لى الماذون دين مستغرق بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم
يستغرق [و نواه] اي مركب الماذون فان مركبه حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب
مركب عبده الماذون فان استغرق الدين لا يحسن نواه ام لا و ان لم يكن عليه دين او كان ولم
يستغرق لا يحسن الا اذا نوى مركب الماذون وهذا عنده واما عند ابى يوسف فلا يحسن فى الاحوال
كلها الا اذا نوى و حينئذ يحسن فى كل الاحوال و ان لم ينو و الاضافة الى الماذون مشير الى انه

لو ركب مركب المكاتب لم يحنت و لو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنت الا اذا ركب
 الفرس او البرذون بكسر الباء وفتح الذال المعجمة اي الفرس التركي او البغل او الحمار
 و لو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لم يحنت و لو حلف ان لا يركب خيلا
 فركب احدهما حنت الكل في النظم و لفظ (اسب) كالخيل كما في قاضيخان [و يقيد الاكل] اي اصال
 ما ياتي فيه المضغ الى جوفه بقيه سواء مضغه ام لا و لذلك لو حلف ان لا ياكل من هذه البيضة
 او الجزرة فابتلع كذلك حنت كما في المحيط [من هذه النخلة] من النخل بمنزلة التمرة من التمر
 [بشمرها] بالشاء المثناة اى حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فيحنت باكل الطلع والخلل والبلح
 والبسر والرطب التمر والجوار اي شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا فلا يحنت
 باكل ما يتخذ منها كالناتف والنبيذ والخل وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخرى
 فثمر فاكل من ثمرها لا يحنت كما في التمر تاشي والى انه لا يحنت باكل عين النخلة والى انه لو كان
 عين الشجرة مما ياكل حنت باكل عينها كالرياس و قصب السكر و الى انه لو كان كالخلاف فباكل
 ثمنها وهذا اذا لم يكن له نية و الا فعلى ما نوى ان احتمله اللفظ كما في التحقيق [و] يقيد
 الاكل [من هذا البر] اى الحنطة و الواحدة برّة و اما اختار اسم الجنس ههنا لانه قلما وقع
 اليمين على البرة [باكله] اى بابتلاعه [قضمًا] بالقاف والضاد المعجمة اى كسرا فلو ابتلعه صحيحا حنت
 بالطريق الاولى كما في الكرمانى فانه احترز بالقضم عما يتخذ منه كالخبز والسويق فانه لا يحنت
 به وهذا عنده واما عندهما فالصحيح انه يحنت لترجيح المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع
 البر المتخوف عليه لم يحنت كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يحنت
 باكل خبزه و سويقه بالاجماع كما لا يحنت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية. [و] من
 [هذا الدقيق باكل خبزه] فلو نوى عينه لم يحنت باكل خبزه كما في المحيط [فلا يحنت] على الصحيح كما
 في المضمومات [لو استغف] اى ابتلعه يابسا كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور
 [كما هو] اى استفافا مثل ما هو متسف فهو كقولهم كن كما انت اى انت كايين [و اكل الشراء]
 بالكسر و الضم [باللحم] المشوي اى المطبوخ الا السمك فلا يحنت باكل الجذر و الباذنجان
 والبيض المشوي وهذا اذا لم ينوكل شواء و الا فعلى ما نوى كما في المحيط وذكر في النظم ان (بيان
 كره) يشمل الخبز ايضا [و الطبخ] اى المطبوخ [بما طبخ] و نضج بحال كونه [من اللحم]
 كما في الاصل و ذكر المطرزي انه ما له مرق و لحم او شحم فلم يحنت بالقلية اليابسة وفيه رمز الى انه
 لو اكل من مرق اللحم حنت لما فيه من اجزاء اللحم كالوطبخ ارز او عدس بنودك و الى انه لو طبخ بسمن
 او زيت لم يحنت ولو نوى ما طبخ حنت باكله كما في المحيط وهذا في عرفهم واما في عرفنا فيحنت بكل
 ما طبخ كما في الزاهد و الى انه لو اكل لحم الادمي او الخنزير حنت والصحيح انه لم يحنت كما في الكفاية

[و] اكل [الرام براس يكبس] اي يدخل [في التناير] جمع تنور الخبز بالتشديد [وباع] و يشتري [في مصره] اي الحالف فيحنت باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندما فباكل رأس الغنم خاصة والمعرل في زماننا العادة كما في المضمرات ولا يحنت باكل رأس السمك والجراد والظير والرحوش الا بالنية كما في النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [بشحم البطن] اي الكلية فلا يحنت باكل ما على الامعاء ولا بما اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بلحم سمين و بشحم و (زبر) من الشحم على ما قال ابو حنيفة وقال يحنت بالثلاثة فلا خلاف في الاول كما في الكرمانى. وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بحال كما في الاختيار ولا خلاف انه لا يحنت باكل شحم الظهر باسم (بر) كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يحنت وهذا قياس قوله كما في المحيط والى انه لا يحنت باكل الالية كما يأتى ولا يخفى ان الشحم بالنظم بالنسب فالاولى التقديم او التأخير [والخبز] بلانية [بخبز البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يحنت باكله كما لو جفف الخبز وده ثم شربه بماء كما في المحيط [لاخبز الارز] والجاورس والذرة [ببلاد لا يعتاد] فيه فيحنت لو كان معتاداً [والفاكهة] مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نسبة معناها ذو تفكه وتنعم دون الاستغناء والاستدواء [بالتفاح] اي بمثل التفاح [والشمش] (زرد الو) او (الو) والشوخ والسفرجل والتين والعناب والفسق والهلز والجزر والتوت [والبطيخ] وليس يعاكه عند السرخسي [لا العنب والرمان والرطب] فانهما مما قد يستغنى فسقط عن كمال التفكه فلا يتناول مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظرا الى الاصل وعليه الفتوى ولا خلاف في ان اليابس منها كالزبيب وحب الرمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرمانى [والقثاء] بالكمز والضم بالفارسية (خياردراز) [والخيار] (بادرنك) والباقل والسهم والجزر [والشرب] مثلث المشين اصال ماء لا يتأتى فيه المضغ الى جوفه بفيه فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرب فيه الخبز فياكله لم يحنت وقال الرستغنى ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والحق فلو حلف لا ياكل وفي فمه شيء فابتلعه لم يحنت كما لو حلف لا يشرب وفي فمه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كما في المحيط [من نهر] بالسكون والحركة مجرى الماء الفايض [بالكرع منه] بالفتح والسكون وهو تناول الماء من موضعه بفيه لا بالكف والانىء كما في القاموس فلو مد عنقه نحوه وشرب بفيه حنت وان لم يدخل رجله فيه كما في الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحنت اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنت كما في النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرّب من نهر اخذ منه كرماء او اغترافاً لم يحنت وذا بلا خلاف كما في المحيط [فلا يحنت لو شرب منه بأداء] او كف فاذا نوى الاغتراف صدق ديازة وهذا عنده واما عندما

بالاعتراف واما بالكرح فقد اختلف المشايخ فيه وان نوى الكرح صدق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلاف زمان لا برهان كما في المحيط وغيره [بخلاف الحلف] على شرب [من مائه] فانه يستحب بالشرب منه كرها اذا غترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يستحب بالشرب بالاناء والاعتراف وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في الموضوعين [و تحليف الرائي] اي مالك امر بلك [رجلا ليعلمه بكل داعر] اي فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتحريك كما في القاموس [اتى] البلد [بجال ولايته] بالكسر اي بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد عوده اليه كما لم يجب على الغور فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنت كما في الزاد [والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه] المقصود منها الايلاام والتمليك والافهام والزيادة [بالسيرة] فلو قال والله لاضررين زيدا او اكسوته او اكلمته او ادخلت عليه ثم يفعله حال حيوة زيد لم يستحب ولا افحنت والمعذب في القبر كسي بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لاضررين مائة سوط بر بضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الرولوبي و قيل (پوشايد ن) ينصرف الى الالباس دون التمليك ولو نوى بها السترة لم يستحب بالالباس بعد الموت كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد حنت على المختار كما في المضمرات [لا] يتقبل [الغسل] بالسيرة فلو غسله بعده حنت [والقريب] والسريع والعاجل [بما دون الشهر في] والله [ليقتضين دينه الى قريب] من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلا نية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف رح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه انه مغروض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمرناشي [والشهر بعيد وما اصطبغ به] على السجود من الاصطباغ (نان خوش گزفتن) ويعلى بالباء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبغ الشبز بالشل كما في نسخ المغرب المصححة واليه يشعر كلام الفيروز آبادي وغيره فمن الظن ما اصطبغ به الشبز والمعنى ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبغ بالخل وفيه كما ذكره المطرزي [فادام] اسم لما توتدم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولي ويدخل فيه عند اكل النخل والعسل والرب والسمن والذائب والثريد واللبن والشيراز [وكذا الملح قال عليه السلام نعم الادام الملح ولانه يذوب] لا [يكون] [الشواء] اداما كالجبين والبصل واللحم والفانيذ والتمر والقصب والبيضة والسمن الجامد عند الشيخين بخلافا لمحمد كما في النظم وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس بادام وعنده ما يوكل مع الشبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الفتوى كما في التهذيب [ولا يحنت في لا ياكل من هذا البسر] اوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا اخضر فاستبداد فخلال واذا اعظم فبسر بالفارسية (خوش و خرم) [فاكله رطبا] ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [او من هذا الرطب اذا اللبن فاكله تمرا]

ما أدرك يابسا من تمر النخل كالزبيب من العنب [أو شيرازا] هو اللبن الذائب إذا استخرج منه
 ماؤه وفيه اشعار بان الأكل يضاف الى المشروب كما مر [أو بسرا فاكل رطباً] وإنما ينكر المحلف
 عليه بعد تعريفه إذا اليمين متى انعقد على شيء يوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به سواء
 كان معروفا او منكرا احترازا عن الالغاء وان لم يصلح فان كان المحلف عليه منكرا يتقيد به ايضا
 لان الوصف صار مقصودا باليمين وان كان معروفا لا يتقيد كما اذا حلف لا ياكل هذا التمر فاكله
 لئمه كبشا كما في الكشف [أو لهما] بلا نية [فاكل سمكا] فان اليمين على اللحم يصرف الى ما
 يعيش في البر محرما او غيره طيرا او غيره فلا يحنث باكل ما يعيش في البر كما في المحيط [أو لهما
 أو شهما فاكل البية] بالفارسية (دبه) كما في الحذب وهذا تصريح بما اشار اليه ولا يشفى بان
 الالية انسب بالشحم والسمك باللحم [ولا في لا يشتري رطبا فاشترى كباسة بسر] بالكسر هي عنقود
 النخل [فيها رطب] اذا التبادر من اضافة الكباسة الى البسر وجعلها ظرفا للرطب ان البسر غالب
 فلو كان الرطب غالبا او هو والبسر متساويين ينبغي ان يحنث [وحنث لو حلف لا ياكل رطباً او بسرا
 او لا بسرا ولا رطباً فاكل مذنباً] اي لا ياكل رطباً فاكل رطباً مذنباً او بسرا فبسرا مذنباً او رطباً
 فبسرا مذنباً او بسرا فربطاً مذنباً او رطباً ولا بسرا فبسرا او رطباً مذنباً ففى الاولين كالثالثين حنث
 عندهم وفي الثانيتين حنث عند الطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اشعار بان العاطفة كثر في
 الاثبات لا كالواد فانه لو قال لا ياكل رطباً و بسرا فاكل احدهما لا يحنث على ما في الاصل وقال
 الصدر الشهيد ان نوى اكلهما او اكل احدهما فعلى ما نوى وان لم ينو فاختار ان لا يحنث كما في
 المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قيل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها
 وهو الرطب او البسر الذي بدأ الارطاب من جانب ذنبه الذي هو الساد دون جانب السفلى الذي
 هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس الرصاد ان رأس الشجر وغيره
 ما ياخذ الغداء منه وما في الهداية انه ما في ذنبه او رأسه قليل بسر او رطب فمشكل [او لا ياكل
 لهما فاكل كبدا] بالفتح والكسر مع السكون او طحالا او فوادا او كلية او امعاء او رأسا او اكارع
 [او كرشا] بفتح الكاف وكسر الراء او مكونها (شكبه) وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم
 والا فلا يحنث كما في الاختيار [او] فاكل [لحم خنزير او انسان] او ميتة او متروك التسمية
 او ذبيحة الميوسي او صيد المحرم فان لهما لحم نشاء من الدم وعليه الفتوى كما في الكرمانى
 [والغذاء] بالفتح [الاكل] اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يحنث
 حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغدى فشرب اللبن فان كان
 مصريا لا يحنث و بدويا يحنث وقال الكرخي لو اكل تمرا او ارزا او غيره حتى يشبع لا يحنث
 ولا يكون غداء حتى ياكل الخبز كما في الاختيار وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في

الاكل لما مر انه متناول للشرب [من طلوع الفجر] اي الصبح الصادق [الى الظهر] وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة او ما بين صلوة الفجر الى طلوع الشمس [والعشاء] بالفتح المأكول [منه] اي الظهر [الى نصف الليل] وفي القاموس طعام العشى وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب كما في المغرب [والسور] بالفتح المأكول [منه] اي نصف الليل [الى] طلوع [الفجر] وفي القاموس هو ما يتسحر به والسحر قبيل الصبح وفي المغرب هو السدس الاخير من الليل و ما ذكره مردى عن ابي يوسف كما في التتفة و ذكرها بفصل بعده انسب [وفي] ان لم يست او اكلت او شربت [او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدى حر] ونوى عينا [ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا معينا] لم يصدق اصلا [اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف انه صدق ديانة ربه اخذ الخصاص وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوى اكلا خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى زيدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة فلو قال ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره [ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا] او غسلا من الجنابة او غيرها [كدين] ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته (اگر کسی را از گهزم من دهی) فكذا ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه ابو الليث وقال (لان كس) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرر [وتصور البر] رجاء الصديق عند الطرفين [شرط صحة] اي انعقاد [الحلف] المطلق والمقيد سواء كان قسما او غيره [خلافا لابي يوسف] فان اليمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئلة مس السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصديق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان ارايل الكتاب اولي بهذا الاصل [فمن حلف] بالله [لا شربن ماء هذا الكوز اليوم] وان لم اشربه اليوم فعبدى حر [ولا ماء فيه] سواء علم به اولا [او] قد [كان] فيه [فصعب] از شرب غيره او مات [في يومه لا يسنح] في الصورتين في يوم بالاجماع و اما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاولى وينحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او السالف و اما عنده فيسنح لانه انعقد لكنه يعجز في الاولى ولم ينحل في الثانية بالهلاك لما ذكر من الاصلين كما في عامة المتداولات كالمحيط والهداية والكافي لكن في السحائيق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما يأتي من المسائل

واما في المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلا ماء فلم ينعقد اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حنث بالاتفاق [وان اطلق] هذا الخلاف بان لم يذكر اليوم [فكذا] لا يحنث مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد ويحنث عنده في الحال للعجز [في الاول] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المخلوف عليه [دون الثاني] اي فيما كان فصب فانه انعقد الخلاف فحنث عندهما اما عنده فظاهر واما عندهما فانه لم ينسل الخلاف المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء [وفي ليصعدن] اوليمسن [السماء] اولاطيرن في الهواء [اوليقلبن هذا الحجر] مثلا [ذهبا او ليقتلن فلانا] اوليعطينه ماله حال كون السالف [عالما بموته] في هاتين [انعقد] كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع السر فانه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم ينعقد [لتصور البر] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [وحنث] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [للعجز] العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يحنث في الاخيرين [وان لم يعلم] بموت فلان [فلا] يحنث في الاخيرين عندهما ويحنث عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قبل اليمين فيها بوقت لم يحنث مالم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفر ربح لم يحنث في هذه المسائل كلها علم به او لا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرثاشي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ومد شعرها] ونتفه [وخنقها] بفتح الخاء وكسر النون اي عصر حلقها واما بالمكون فيوما يشنق به من جبل وغيره [وعضها كضربها] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقما موليا يحنث فلو كان مما زاحا لم يحنث كما لو كانت اليمين بالفارسية ولو رماها بمجارة او ضربها بقبض الغاس فليس بضرب كما في المحيط [وقطن] مبتداء خبره هدي [ملكه] الزوج بشراء او غيره [بعد] نذر [ان لبست] انا [من غزلك] ايتها الزوجة اي مغزولك بالفارسية (ريسان) [فهدى] اي فعلى التصديق بهذا الثوب بمكة فان الهدي ما يهدي الى مكة [فغزله] الزوجة [ونسج] الغزل سواء كانت ناسجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجته [ولبس] الزوج على المعتاد [هدى] اي واجب التصديق بمكة ولو تصدق بقيمته جاز ولو التزم هدي الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصدق في هذا كله على غير فقراء مكة جاز خلافا لزفر كما في التمرثاشي وقال ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر والكلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حنث بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يحنث وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك او ثوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاول والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذا بالاجماع والى

انه لو زاد من قطبها لم يلزمه الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية [وخاتم ذهب] بفتح تاء وكسر ما
الشنم بفتح شين لغة كالتخاتم [حلي] بفتح الحاء وضمها وسكون اللام اي ما يزين به من مصنوع
المعدينات او السجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه ما تتحلى به المرأة من ذهب او فضة وقبل از
جوهر [لا] يكون حليا [خاتم فضة] فلو حلف لا يلبس حليا فلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين
يستعمل لاقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال
واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح و عن
محمد انه حلي مطلقا كما في المحيط [وعندهما عقد لوء لوء] بالكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق
واللوء لوء الدر جمع اللؤلؤة والدرة بالفارسية (مرداد) كما ذكره الجوهري [لم يرصع] بذهب او فضة
اي لم يركب منه [حلي وبه يفتي] للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلي وعلى هذا الخلاف عقد
زبرجد او زمررد او ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المرصع كما في الاختيار [ومن حلف
لاينام على هذا الفراش] بالكسراي المبسوط من الثوب او البوربا وغيرهما وفي الاصل البسط كما
في القاموس [فنام على قرام] بالكسر مترقيق كما في القاموس بالفارسية (يادرسب) [فوَقَّ حنث]
لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه [لا] يحنث [من] حلف به و [جعل فوقه فراشا آخر]
لانه مثل الاول على انه لو اخرج الحشور من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على
الحشور لم يحنث واعل ذكره للرد على ما في الكافي انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله
وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحنث كما
في المحيط [ولا من حلف لا يجلس على الارض] او السطح او الدكان [فجلس على بساط او
حصير] فوقها [ولو حال بينه] اي الحالف [وبينها] اي الارض [لباسه] الذي يلبسه [حنث] فلو
نزع لباسه و بسط عليها وجلس عليه لم يحنث كما في النهاية [كمن حلف لا يجلس على هذا السرير
فجلس على بساط] او فراش [فوقه] فانه حنث [بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقه] فانه لا يحنث
وهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يشفى [ولا يفعله يقع على الابد] اي على زمان حيوته من وقت اليمين
لانه في موضع النفي [ويفعله] يقع [على مرة] واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات فيحنث
بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت
كلا اضرب و اضرب الا اذا نصب قرينة [و بعلي المشي الى بيت الله اوالى الكعبة] او مكة رزقنا
الله تعالى [يجب] عليه استحسانا [حج] انتهاؤه طواف الزيارة [او عمرة] انتهاؤها السعي [مشيا]
من باب دارة ان قدر وقيل من موضع يحرم كذات عرق لاهل الشرق كما في النظم و ان نوى من
بيت الله مسجد لم يلزمه شيء كما في النهاية [و] يجب [دم] اي ذبح شاة [ان ركب] في الاكثر
وفي الاقل تعلق بقدرة و عن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة و عن

ابي يوسف ان نوى اليمين كفر والا فلا وعن محمد ان اخرجته مخرج البهيم كفر والا فلا وعن
 زفر ان شاء فعل ما اوجب و ان شاء كفر و الاول ظاهر الاصول و عليه الفتوى كما في الروضة [واد
 شئ بعلى الخروج او الزمان] او السفر او الركوب او الاتيان [الى بيت الله] لانه لم يلزم
 الاحرام [او المشي الى الحرم او المسجد الحرام] و يجب فيهما حج او عمرة عند الصاحبين [او] الى
 [الصفا والمروة] والمدينة وبيت المقدس [ولا يعتق] عند الشيعين [عبد قيل] اي قال الولد
 [له ان لم احج العام] اي السنة بالتخفيف [فانت حر] ثم قال حجبت و انكره العبد [فتهل]
 اي الشاهدان عليه [نذره] اي بتضحية العام [بكوفة] و يعتق عند محمد لانها شهادة على نذر
 يلزمه عدم الحج و فالا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا و لا اعتماد باقتران النفي
 بالاثبات او احاطة العلم بالنفي و تمامه في الكافي [وحنث بصوم ساعة] اي جزء من النهار [في لا
 يصوم] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية و هو متحقق به و ما زاد عليه تكرار للمحلف عليه
 كما في المحيط وغيره [لا] يحنث به [لو ضم] اليه [يوما] او اليوم [او صوما حتى يتم] الصوم [يوما]
 تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي و لم يذكر محمد في كتبه و عن القاضي ابي الهيثم انه اذا نوى
 المصدر يحنث و عن بعض مشايخ العراق انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى
 يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم و لا لا يشترط النية [وبركة] صحيحة عند محمد وبركتين
 عند ابي يوسف [في لا يصلي] و اختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة و لا رواية فيه كما في المحيط
 كما اختلف في القراءة و لا رواية فيه كما في الظهيرية [لا بما دونها] لزيادة الايضاح [ولو ضم] اليه
 [صلوة فبشفع] يحنث فلا يشترط قعدة التشهد و قيل يشترط و الاشبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط
 و الا فلا كما في المحيط [لا بأقل منه] لا حاجة اليه [و] حنث او طلقت و عتقت [بولد ميت في]
 قوله لامرأته او جاريتها [ان ولدت فانت كذا] اي طالق او حرة [وعتق] الولد [الحي] لانه القابل
 [في] قوله لجاريته [ان ولدت فهو] اي الولد [حران ولدت] ولدا [ميتا تم] ولدا [حيا]
 وهي في ملكه و الا فلا يعتق لانحلال اليمين لا الى جزء كما قال [وفي] من حلف [ليقضين دينه
 اليوم وقضاه] بنفقة او بامره غيره ولو بطريق الحوالة و قبض المحتال فلو تبرع به لم يبر بخلاف ما لو
 اعطى و لم يقبله لكنه وضعه بحيث ينال يده ولو كان الدائن غايبا لم يحنث بترك القضاء و الاحسن
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصدر الشهيد كما في المحيط و الاولى ان يقال بالاتساع في
 الظرف فالضمير البارز لليوم و ما يأتي مفعوله الحقيقي و ما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه
 فلا يشلو عن شئ [زيونا] بالضم مصدر زانت الدراهم زيفا اي صارت مردودة للغش كما في القاموس
 او جمع زيف نعنا وهو الذي خلط به نحاس او غيره فغات صفة الجودة كما في الطلبة و قال ابن الفارس
 الزاء والياء والغاء فيه كلام و ما اظن شيئا منه صحيحا [او بهرجة] و الاحسن ترك النون فانه لم يرجل

الا للبياني تعريب نبهرة كما في المغرب ولعل الهاء للاشعار بجمعية موصوفها من الدراهم وهي
والزيف كلاهما من جنس الدراهم وفضتهما غالبية والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل
الا ما هو في غاية الجودة ولا يردده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهرة فانه يرددها التجار
ايضا فرداءة الزيف دون النبهرة وقيل ان النبهرة ما بطل سكتته كما ذكره المصنف في القضاء
[او مستحقة] بفتح الحاء اي مستحقا صاحبها اياها على الدايين والبر لا ينتقض برد المقبوض لان
اليمين قد انحلت به [او باعه] اي باع المديون دايته [به] اي بدينه [شيئا] من ملكه كالعبد
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفاء بالدين فقد حنث و الا فقد برّ
[وقبضه] اي قبض الدايين ذلك الشيء [برّا] في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب
الثلث بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ولو كان] المقضي به في هذه الصور [ستوتة] بالفتح او الضم
وتشديد التاء اردء من النبهرة فانه مما غلب عليه الصغر والنحاس ولعل التاء كنبهرة [او رصاصا]
اي مموها وهذا اذا لم يستبدله في اليوم والا فينبغي ان يبرّ [او وهبه] اي وهب الدايين [له]
اي للمديون ميانا [لا] يبر الحالف وانحل يمينه في صورة الهبة و اما في الصورتين الاوليين
فلم يبر و حنث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس و ان اختلف معني وانما يحتاج
الى هذه التكلفة لان اليمين لما كانت موقوتة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل
اليمين وهذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلفة لانه قد حنث في هذه الصور
كما في مسألة الكوز وقيل ان لفظ اليوم في التصوير سهو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد ر ح
[وفي لا يقبض دينه] مائة مثلا [درهما دون درهم] اي يقبض كله غير متفرقة [حنث بقبض
كله متفرقا] كما اذا قبض اليوم خمسين و من الغد خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان يأخذه من غير
قضاء عنه [لا] يحنث [ببعضه] اي بقبض بعضه [دون] قبض [باقيه] بان ترك عليه شيئا
من الدين وهذا حيلة اخرى لانه و ان وجد التفرق لكن لم يوجد قرض الكل [او] بقبض [كله
بوزنين] مثلا فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الا بدفعات [لم يتخللها الا عمل الوزن ولا] يحنث
[في ان كان لي الا مائة] من الدراهم [فكذا] اي عبدي حر [ولم يملك الا خمسين] درهما
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم
بشبهت المستثنى ولا بنفيه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شييع زائد على المائة اما كون
المائة اردونه فشييع زائد على مدلوله و من ظن انه معلل بان المتعارف بهذا الحلف نفي الزيادة
فقد عدل الى مذهب الناصم [ولا في لا يشم ريحانا فشم وردا او ياسميننا] فانهما ورقان والريحان
لغة نبات لا ساق له وقيل يحنث لانه عرفا نبات له رائحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب ان
الريحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما لساقه رائحة طيبة كما لورقه كالاس والورد ما لورقه رائحة

طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يورث منه العرق
والياسمين كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين والافاليسم
واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس [والبنفسج] بفتح الباء والسين المهملة [والورد]
يقعان [على الورق] بفتحيتين دون الدمن ومن الظن دون الذنب والساق فان في النهاية
وعيرها انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دمنه لم يحنث للعرف وينعكس الحكم في عرف
غيرنا واللفظ حقيقة فيهما از من عموم المجاز ولو حلف ان لا يشتري الورد ولا نية له فاشترى
دمنه لم يحنث ولو اشترى ورقه يحنث حقيقة وعرفا ولا يشفى ان الورق مستدرك *

[فصل] * حنث في لا يكلمه ان كلمه [حال كون المتكلم عليه] نايما [لانه
وصل الى سمعه وان لم يفهم] بشرط ايقاظه [وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه
ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغي اليه حنث والى
انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر به يقول يا حايط اسمح كذا لم يحنث والى انه لو سلم على
قوم فيهم المتكلم عليه ولم يقصده بالسلام لم يحنث لكنه حنث قضاء والاكتفاء مشعر بان فهم
المتكلم عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حنث الكل في المحيط [و] حنث
[في لا يكلم] فلانا [الا باذنه] اي فلان [ان اذن] فلان [ولم يعلم] السالف [به] اي بالاذن
[فكلمه] اذ الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفر انه لا يحنث لحصول الاذن بدون العلم به
على ما ذكره ابو سليمان وقال نصير عن الثوري ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف
في الامر كما في التهمة وتتمة الكلام قد مرت وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به
لم يصير ماذونا وذا بالاجماع كما في الظهيرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ماذونا عند الطرفين
[و] حنث [في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه] صاحب [فكلمه] لانه يعادي التوب
[وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا] لانه مجاز عن الذات اذا الشاب ليس بداع الى البهين
والشباب لغة من تسع عشرة والكهل من اربع وثلثين والشيخ من احد وخمسين الى آخر العمر
كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدي وثلثين والشيخ من خمسين الى التمانين
وشرعا من البلوغ وعن ابي يوسف ر ح من خمس عشرة والكهل من ثلثين والشيخ من خمسين
الى آخر العمر كما في التهمة وفي طي الراسطة اشعار بانه لو كان المتكلم عليه صبيا فصار كهلا حنث
بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنث كما لو قال لا يكلمه صبيا فكلمه كبيرا كما في
الكشف [و] حنث او عتق [في هذا] القن [حران بعته] اي القن [او] هذا حران [اشترته
ان عتق] اي باع او اشترى [بالخيار] للبايع في البيع او للمشتري في الشراء ثلثة ايام عند ومدة
معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البايع الان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما اذ صار

المعلق كالمَنْجَز عنده وفي هذا الخيار إشارة الى انه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يحنث و ذكر
 القدوري ان لو باع بخيار احدهما حنث عند محمد خلافا لابي يوسف لان الشرط مطلق البيع والبيع
 الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز الى انه لو عقد بمدة او دم لم يحنث كما لو اشترى مكاتبا
 او مدبرا او ام ولد وقيل يحنث به الكل في المحيط [وفي ان] عبدا [لم ابعه فكذا] اي امته حرة
 مثلا [فاعتق] العبد [او دبر] لانه قد نحقق ان لا يبيع وفيه اشعار بانه لو دبر امته واستولدها
 حنث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مضيئه لم يحنث عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 كمسئلة الكوز [و] حنث الخالف [بفعل وكيله] في كل فعل يرجع حقوقه الى الموكل لان مقصوده
 التوقي عن رجوع الحقوق اليه و ذا لم يوجد لانها راجعة اليه فيحنث [في] مثل [حلف النكاح]
 بان حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حنث وكذا لو وكل قبل الحلف او زوجها
 فضولي واجازه قولا واما فعلا فلا يحنث على المختار كما في الكافي وعن صاحبين انه لا يحنث بنكاح
 الوكيل وفيه إشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امته او ابنته الصغيرة يحنث بنكاح الوكيل وعن
 محمد انه لم يحنث كما لو كان المحلوف عليه ابنته او امته الكبيرتين والى ان المرأة كالرجل في حكم التوكيل
 كما في الظهيرية والى ان النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغرى و ذكر في فاضيلان انه
 لا يحنث بالفاسد [و] حلف [الطلاق] سواء كان التوكيل به قبل الحلف او بعده ولو طلق
 الفضولي فاجاز قيل لا يجوز مطلقا وقيل يحنث مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يحنث وبالفعل
 بان اخذ بدل الخلع لا يحنث كما في المحيط [والخلع والعق] اي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله
 او بعده فان علق الطلاق والعق بشرط ثم حلف به ثم رجع الشرط لم يحنث ولو حلف اذ لا حنث
 كما في النظم [والكتابة] اذا لم يكتب بنفسه والا فلا يحنث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي
 ان يذكرها فيما لا يحنث [والصلح عن دم عمد] لانه كالنكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه
 الصلح عن انكار على ما ذكره في الوكالة [والهبة] ولو فاسدة وعن ابي يوسف انه لا يحنث حينئذ
 كما في الاختيار وعن محمد لو اجاز هبة الفضولي حنث كما في المحيط [والصدقة والقرض] اي الاقراض
 بان يدفع كذا الى رجل اعطاه آخر وكالة قرضا [والاستقراض] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن
 هيأتي ان فيه خلافا ويمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكيلا
 كما اذا قال المستقرض وكلتك ان تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلانا
 يستقرض منك كذا و لو قال اقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل كما في
 وكالة الذخيرة [والايداع والاستيداع والاعارة] وان لم يقبل المستعير فمجرد الاعارة حنث عندنا
 خلافا لغيره وعلى الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم و ذكر في الاختيار ان في القرض
 عن ابي حنيفة روايتين وفي المحيط انه يحنث بالاستقراض [والاستعارة] فلو حلف لا يعير

ثوبه من فلان فبعت المحتلف عليه وكيلاً ليقبض المستعار فأعارة حنث عند زفر ويعقوب وعليه
الفتوى لأن هذا الوكيل رسول وهذا إذا أخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بأن قال إن
فلانا يستعير منك كذا فاما إذا لم يقل ذلك لا يحنث كما لو حلف أن لا يعير شيئاً ثم رده على دابته
كما في المحيط [والبيع] كما إذا حلف لا يبيع شاة وهو ممن لا يبيع حنث كما في النظم وفيه اشعار بأنه
إذا كان ممن يبيع بنفسه لم يحنث [وضرب العبد] كما إذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب
عبد فامر غيره فضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي أن يذكر هاتين فيما لا يحنث وفي
المسألة قيل الزوجة كالعبد وسيأتي خلافه [وقضاء الدين وقبضه] وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة
[والبناء والخيطة والكسوة] بأن حلف أن لا يكسوه فامر غيره به [والتحمل] (روايتان)
وكسوا برستور خود نشايدن) وكل وجه وتسلیم الشفعة كما في فاضيلان والشركة والقتل كما في
الصغرى والابراء والانفاق كما في الزاهدي وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما يأتي على ما في
النظم وأعلم أنه لو نوى أن يفعل بنفسه في نكاح الطلاق والعتيق صدق ديانة وفي البيع
وضرب العبد قضاء كما في الكافي [لا] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه إلى المؤكل فان مقصوده
التوقي عن رجوعها إليه وقد حصل ذلك فلا يحنث [في] حلف [البيع] أي حلف لا يبيع ثم
وكل غيره فباع لا يحنث إذا لم يكن متولياً بنفسه والا فقل حنث وكذا الحكم فيما يأتي من
الأفعال كما في النظم وفيه إذا حلف لا يتخذ له نعلاً وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغي
أن يذكره فيه ولا يخفى ما فيه من الإطلاق [والشراء والإجارة] وعن أبي يوسف أنها بدين
القبول إجارة كما في المحيط [والاستجارة والصلح] عن دم الخطاء أو [عن مال] عن إقرار على
مال أو منفعة كما يأتي في الوكالة وفي الظهيرية أنه يحنث بصلح الوكيل عند محمد رح وعن أبي
يوسف فيه روايتان [والخصومة] أي جواب الدعوى سواء كان إقراراً أو إنكاراً وهي ملحق بالبيع
على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف [والقسمه وضرب الولد] صغيراً أو كبيراً أو عبداً
لغيره أو حرّاً أو حراً وضربه وإن أمر به الأب إلا إذا كان معلماً كما في كراهية المنية أو سلطاناً
أو قاضياً كما في الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره فمن حل له ضربه صح أمره به
فيحنث بالضرب ومن لا يصلح لا يصح ولا يحنث لأن منفعة التأديب يرجع إلى الولد لا إلى المؤكل كما
في الاختيار ولا شك أن تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على هؤلاء الأئمة ما ظن من الأئمة أن المدار
على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق بين ضرب العبد والولد برجوع المنافع خروج عن
القانون وأعلم أن ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الأربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها
في الثلاثين كما في الكرماني وفي أحادي وعشرين كما في القنية [ولا] يحنث استئماناً [في] لا يتكلم
ولا نية له [فقرأ القرآن أو سمع أو هلك أو كبر] دعاء [في صلوته أو] من [خارجها] وقيل

يحدث منه وقال ابو الليث انه يحدث في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي وفيه
اشارة الى انه لو سبح مهوا او فتح على امامه بالقراءة لا يحدث كما في المحيط [ويوم اكلمه] انت
طالق يقع اليوم فيه [على الملوك] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقريئة ما مر في
الطلاق فمن الظن انه تسامح في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [وصح بية النهار]
في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح [ليلة اكلمه] يقع [على الليل] دون
مطلق الوقت لانه المستعمل فيه وما في قوله *

* وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة * * ليالي لا قينا جليم وحميرا *

فجمع والكلام في المفرد [والا ان] وان كان للاستثناء الا انه مجاز ههنا [للغاية] اي للدلالة على
ان ما بعد ما غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [كتحتي] قال الله تعالى الا ان اي حتى
تغصوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كالا يخفى [ففي ان كلمته] فانت طالق [الا ان
يقدم زيد ارحتي يقدم] ذكره اولي وكذا في سائر المواضع [حدث ان كلمه قبل قدومه] لا بعده
لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني ارحتي تكلمني فتكلمنا معا حدث
عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فادخلا
معا [وفي لا يكلم عبده] اي فلان [او امرأته او صديقه] اي في حلفه على فعل في محل
منسوب الى الغير بغير الملك فالاحسن تأخير العبد [او لا يدخل داره] او لا يلبس ثوبه او لا يأكل
طعامه او لا يركب دابته [مثلاً] اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة
وان كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة [ان زالت اضافته] اي اضافة المضاف عن المضاف
اليه في الصورتين بان طلق او عاده او باع المملوك مثلاً [وكلمه] من عموم المجازي فعل
الحالف واحداً من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [لا يحدث في العبد]
اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما [اشار اليه] الى العبد
[بهذا] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل داره هذه او غيره [او لا] يشير اليه بان لم يذكر اسم
الاشارة كما مر لاشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس
في ضرورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحدث عند الشيخين وحدث عند محمد وعن ابي
يوسف لو لم ينو اليمين على ما في ملكه عند الحلف [وفي غيره] اي غير العبد من محل منسوب
الى غيره بغير الملك كالمرأة [ان اشار] اليه [بهذا حدث] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حدث لاشتراط
وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة [والا] يشير اليه [فلا] يحدث فلو تكلم صديقه بعد
المعاداة لم يحدث لاشتراط النسبة وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقاً آخر ثم كلمه حدث
واعلم ان ما ذكرنا مرافق للممتد اولات كالمحيط والخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه

قد اختار قول محمد ر ح وقال بالسنن في حلف الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاف الرواية [وحين] بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم او هتة او اكثر او معين او شهران او سنة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس [و زمان] كزمن بفتح السين الوقت قل او اكثر كما في القاموس [بلانية نصف سنة ذكر] ذلك اللفظان [او عرف] للعرف [ومعها] اي النية [ما نوى] كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى ما نوى وعن ابي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من سنة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كما في المحيط [والدهر] بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والالف سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [لم يدر] اي توقف ابو حنيفة في معناه [منكرا] وهولانه لانص فيه وقال انه ستة اشهر [و] الدهر عندهم [للابد] اي العمر [معرفا] على ما قال بعض المشايخ المنقلمين وعنه لم ادركه وقيل الخلاف في الفصلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها الخنثي المشكل ووقت الاختان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع المحبري وذكر في المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور التسمات والجلالة مني طاب لحملها والكلب متى صار معلما وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه روى ان ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن شيء لا يدري فقال لا ادري وفي الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبرئيل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى اسال ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفي السقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستكف من التوقف فيما لا يقف له عليه اذا لمجازفة افتراء على الله تعالى بتحريم السلال وضده [وايام] وجمع وشهور وسنن ودهور وازمنة [منكرا] بلانية [ثلثة] منها لانها اقل الجمع وعنه ان اياما عشرة مثل (چند روز) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط [وايام كثيرة والايام] والجمع [والشهور] والسنن والدهور والازمنة [عشرة] منها عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد وايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وسانح الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال و يحكم العرف في فصول السنة على ما روي عن محمد كما في المحيط [و في اول عبد اشتريته] او املكه [حر ان اشترى عبدا] فردا [عتق] لتحقيق الاولية فانه اسم لفرد سابق و فيه تامل [و ان اشترى عبدين] صفقة [ثم] عبدا [آخر فلا] يعتق واحد منهم [اصلا] لعدم التفرد و السابق [فان ضم] الى قوله اشتريته [وحده عتق الثالث] لتحقيقه و في الكافي لو قال اول عبد املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عنى الوحدة و الفرق انه يقتضي نفي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات و الواحد عكسه [وفي] ان قال [آخر عبد اشتريته] حر [فاشترى] عطف على ما قال و في بعض النسخ (ان اشترى) [عبدا و مات] المشتري او الخالف او السيد [لم يعتق] هذا العبد اذ الاخر اسم لفرد لاحق [فان اشترى] بعد هذا الحلف [عبدا ثم آخر فمات عتق] عبده [الاخر] بفتح الخاء او كسرها [يوم شري من كل ماله] لانه صحيح يوم الشري [و] عتق [عندهما يوم مات] و ان كان وقت الشراء صحيحا [من ثلثه] اي ثلث ماله لتحقيق الاخرية حينئذ [و] يتفرع عليه انه [لا يصير الزوج فارا لو علق الثلث به] اي بالآخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم مات تطلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا ترث و تعتد عدة الطلاق بلا حداد لانه كان حيا [خلافا لهما] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فتترث و تعتد مع الحداد عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند محمد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كما في مبسوط صدر الاسلام [و] عتق [بكل عبد بشرني بكذا فهو حر عتق اول] عبيد [ثلثة] اعتقدوا انهم [بشروا] فان الاول هو المبشر فان البشارة و ان كانت لغة خبر سار يبسط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد حينئذ كان انتشار الماء في الشجر لكنها عرفا خبر سار غاب عن المخبر علمه و العرف مقدم [متفرقين] اي واحد بعد واحد [و] عتق [الكل ان بشروه معا] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشارته فان اضاف الى المرسل عتق و الا فالرسول [وسقط بشراء ابيه] او غيره من ذي رحم محرم [لكفارته] اي كفارة يمين الابن اوظهاره [هي] اي الكفارة و اما ابرز فاعل سقط للفصل و حاصله ان الكفارة تسقط بشرائه قريبه بنيهها [لا] تسقط الكفارة [بشراء عبد] لكفارته [حلف] سيده [بعتقه] لا للكفارة بان قال ان اشتريته فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا ثم اشتراه تسقط كما في المحيط [و] لا بشراء [مستولدة بنكاح] اي امة لغيره نكحها فولدت [علق] الناكح او الخالف [عتقها] ناويا [عن كفارته بشرائها] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني و من الظن امتدادا ركده بما في الظاهر ان المدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير مذكور ههنا [ويعتق بان تسريت امة فهي حرة من تسراها] اي اتخذها سرية بان بهاها بيتا و حصنها و جامعها عزل ام لا عندهما و عند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسريا و السرية فعيلة على الاشهر من السر

الجماع ارض العلانية والضم من تغييرات النسبة او من السرور بقلب احلى الرائيين بقاء وقيل
فعولة من السر والسيارة [وهي ملكه يوم حلف] فلا يعتق امة اشتراها ثم تسرى فاستدرك قوله
[لا] يعتق [من] اي امة [شراها] السالف [فتسراها] يعتق [بكل مملوك لي حرامات
اولاده] جمع ام في الاصل امة وامة لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول
[وملا تبرزه وعبيده] القن [لا] يعتق [مكاتبوه] لانهم مالكو اليد [الا بنيتهم] يعتق [بيئاً
حرا وهذا وهذا العبيدة ثالثهم] حالا [وخير في] تعيين احد من [الاولين] لان او دخل بينهما
فكانه قال احد كما حر وهذا [كالطلاق] فانه لو قال لثلث من نسائه هذه طالق وهذه وتطلق
ثالثهم وخير في الاوليين [ولا م دخل على فعل] اي تعلق بفعل [يقع عن غيره] اي يجوز وقوع
ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع الوكيل بمقتضاه على الموكل و (عن) يبيح
للمتعيل كما في القاموس والجملة صفة لفعل [كبيع و شراء و اجارة و خياطة و صبغة] بقاء بنقطة
او نقطتين من تحت [وبناء] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [اقتضى] اللام الداخلة على
الفعل [امرة] اي امر ذلك الغير السالف بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة خبر اللام [لينصه]
اي يخص ذلك الامر الفاعل [به] اي بذلك الغير [فلم يثبت] السالف [في] حلف [ان بعث لك]
اي لاجنك [ثوباً] فعدي حر [ان باعه] اي باع السالف ذلك الثوب [بلا امر] وكالة بالبيع
من الغير المخاطب [ملكه] اي ملك السالف هذا الثوب [اولاً] يملكه لان المعني ان بعث ثوباً
بأمرك ووكالتك [وان دخل] اللام [على عين] اي محل لفعل يجري فيه التوكيل اولاً كالأكل
[او فعل لا يقع عن غيره] اي لا يجري فيه الوكالة اصلاً [كاكل وشرب ودخول وضرب الولد]
والعبد [اقتضى] اللام في الصورتين [ملكه] اي اختصاص هذا العين ولولده بذلك الغير [فنبت
في ان بعث ثوباً لك] اوضربت لك عبداً او قمت لك مكاناً اي هو ملك لك فكذا [ان باع] السالف
[ثوبه] اي المخاطب و ضرب ولده [بلا امرة] سواء علم السالف ان الثوب او العبد ملك له اولاً
فان المعني ثوباً او عبداً او مكاناً ملكته والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن بفعل ازام فان
كان الثاني بان كان مملوكاً للمسلوف عليه فقد حثت بالفعل و الا فلا سواء كان مما يجري فيه
التوكيل ام لا وسواء كان بامره او بغير امره و ان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله
حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يثبت بدونه و ان لم يجز فيه التوكيل
او لم يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فيجعل محله مقدماً صيانة عن الالغاء وهذا
اذا لم ينو شيئاً فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما قضاء
في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات و اعترض على ما ذكره من الثاني
بوجوه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل و العين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام

للاختصاص بالعين و اما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحوان قمت لك فلا وجه لاعتبار صرف اللام الى العين و اما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكفي اعتبار تعلقه بالفعل و العين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعسف و اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف و الكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقريئة العرف كما في النمر تاشي و اما الثاني فنحو القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في المحيط وغيره و اما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل و العين و بعض الاول كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد منهم يحرم من الدقائق و الطعن بالاعتساف على الهادين للتخليق من كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدقائق [و] في حلف [كل عرس] بالكسر [لي فكنا] اي طالق [بعد قول عرسه نكحت] انت امرأة [على] انا [طلقت هي] اي عرسه القائلة به وكذا غيرها قضاء لعموم الكلام وعن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [و صح نية غيرها ديانة] لا قضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المظلوم حالفا او مستحلفا قال القدوري هذا اذا استحلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف و لو ظالما و قال شيخ الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق من وثاق صدق ديانة الا انه ياثم اثم الغموس ظالما كما في المحيط وغيره و لا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام والايحاء الى قصد الشروع في الغير من المرام *



قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
ويتأوه الجزء الثالث ان شاء الله العزيز الكبير *



* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

* [كتاب البيع] *



لما تشارك هو واليمين في تعهد العاقد ولها شرف في ذاتها عقبها به فقال [هو] اي البيع كالبيع لغة [مبادلة مال بمال] اي اعطاء المثلث واخذ الثمن ويقال على الشراء وهو اعطاء الثمن واخذ المثلث ويقال ان على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كما في المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكته من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال والتحقق على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخل لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه نحو حبة من نحو شعير وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم فالمال يشتر بالتمول اي بادخار كل الناس او بعضهم فان ابيح الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والا فغير متقوم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدراهم او الديناري وعلى الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالمثلث بقرينة الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كما في الاساس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان الشراء يتعدى بمن [يترأس] من الجانبين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كما في كراهية الكفاية والكرمانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكروه على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله [وينعقد] البيع ويحصل شرعا [بايجاب وقبول] اي من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من حقيقة البيع وينبغي ان يكون الواو بمعنى الفاء فانهما لو كانا

معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشترى لم ينعقد
بدونهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تم
العقد كما في المحيط وكذلك الرصي لو باع مال اليتيم لنفسه أو القاضى بأمره أو العبد نفسه من
مولاه بأمره كما في الزاهدي ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم أن يكون
البدلان مالا وعن نجم الأيمة لم ينعقد بما هو أقل من فلس كما في النظم وغيره فيتناول النوعين
من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربوا فإنه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني
من شهادات الذخيرة وتمتة الكلام قد مر في النكاح [بلغظى ماض] كقول البائع أعطيت أو بدلت
أو رضيت والمشتري اجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كما في الثقة والماضي اعم من الحقيقي فينعقد
بلفظ الحال نسوا بيع وهو الصحيح كما في الكرواني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتر فقال اشتريت
لم ينعقد إلا إذا قال بعث كما في شرح الطحاوي لكن في الزاهدي ينعقد بلفظ الأمر عند بعض
لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال عبدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا
وافقتك ووافقتني وعنه لو قال أبعثني عبدك فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب
إلى رجل اشتريت فكتب قد بعث فهذا بيع ولو كتب بعث فكتب قد بعث لم يكن بيعاً لأنه لم يوجد
أحد الركنين ولو قال (سأين أسب نو را تو عرض کردم) فقال الآخر أنا فعلت أيضاً فهذا بيع وإن
أنه يشترط سماع كل من العاقلين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بأن البيع ينعقد
بلا ذكر الثمن وفي التمرقاشي فيه روايتان [وبتعاط] أي بتشارك البائع والمشتري في العطر
وأخذ الثمن في المجلس فقبض أحد البديلين لا يكفي كما قال السلواني والصحيح أنه يكفي كما في
الظهيرية وقيل هذا إذا قبض المبيع وأما إذا قبض الثمن لم يكف كما في العمادي لكن
في الزاهدي أنه يكفي إذا كان على وجه الشراء [مطلقاً] أي غير مقيد بالنفيس والشمس نص عليه
محمد كما في الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في الخمس كما في المحيط والمراد
بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والأماء والخميس ما يقل كالبقل والرومان والشمس والشبزو كما في
النهاية [وإذا أوجب] أي أوقع الإيجاب [واحد] من المتعاقدين [قبل] أي أوقع القبول [الآخر]
منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد للساجدة إلى المتفكر كما في الاختيار [كل المبيع]
أي كل جزء من أجزاء ما يتعين بالعقد [بكل الثمن أو ترك] الآخر البيع فليس للمشتري أن
يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وذا لا يجوز
لتضرر البائع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بأن لا يكرر لفظ البيع أو الشراء وإن تعدد
العاقد والثمن بأن يذكر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول
يلغى كما في الخلاصة وغيره [إلا إذا بين ثمن كل] من المبيع بأن يقول بعث هذا بذاك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بانه لو رضى البايح في المجلس وقسم اتهم باعتبار
الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى
عبدين لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصة المبيع كما في المحيط [وما] دام او ان
[لم يقبل] الاخر المبيع [بطل الايجاب ان رجع الموجب] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه [او]
ان [قام احدهما] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه
اشعار بانهما لو تباعا يمشيان بلا سكتة بين الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان
والاول اصح كما في الاختيار [واذا جدا] اي الايجاب والقبول [لزمت] البيع بلا خيار المجلس وفيه
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ويعرف المبيع] الحاضر [بالاشارة]
اليه [لا] يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته [بذكر القدر] بالسكون والفتح اي الكمية
[والصفة] اي الحالة التي عليها الشيء من حالته بان قال عشر امناء من البرّ الجيد مثلا [الا في السلم]
لكن في نحو السلم واموال الربوة مما كان المبيع غايبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف
المثلي كالكملي بالانموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق
المتن ظهر انه غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [و] يعرف [الثمن]
وجوبا [باحدهما] اي بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غايبا اي لازما في الزمة [ولا يضر]
ولا يفسد [الجواز] في مبيع مكيل او موزون كما اذا باع صبرة من البرّ بصبرة من الشعير والجواز
متلثة الجيم كما في القاموس وغيره معرب (كزات) بالضم وهو الحدس بلا كبل ولا وزن كما ذكره
المطرزي [الا في] بيع [الجنس] اخص من النوع عند الاصولية [بالجنس] كالبرّ بالبرّ فانه
يضر الجواز فيه لاحتمال الربوا فشرط العلم بالمائلة فيكال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من البرّ ممنوع منه فصاعدا لان ادنى
الربوا نصف صاع او قفيز على اختلاف العبارتين او الروايتين كما ياتي [ومطلق الثمن] الذي ذكر
قدره دون صفته فاللام للعهد وهذا ادنى من الثمن المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة
والمذكور يتناول الماهية على اي حال كانت يحتمل [على الاروج] اي اكثر نقود البلد في التعامل
وقال ابن الفارس اني اظن الرء والواو والجيم دخيلا واعلم انه لو قال بعث الدار او الثوب او
البطينة فعلي الدنايترا او الدراهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالمعتاد [فان استوعب رواج النقود]
جمع النقود اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميزه الدرهم وغيره كما في القاموس [فسل]
البيع [ان اختلف ماليتهما] اي قيمتهما فان استوت صح وصرف الى ما قدر به من اي جنس كان [وان]
بيع [شيع مشار اليه] ذوافراد [واجزاء من المثلي او القيمي] كل واحد [وفرد من هذه الافراد]
[بكنا] فبين ثمن كل فرد فرد بلا بيان مجموع المبيع والثمن ويدخل فيه كل اثنين او ثلاثة

[فان لم يتفاوت] الافراد كالكيلات و الموزونات و العدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل
قفيز بخمسة دراهم [صح] البيع [في واحد] منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل
او التسمية فانقلب جائزا و كان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن و ان شاء
ترك و قيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لو علم بعد المجلس [والا] يرجع عدم التفاوت بان تفاوت
من حيث الذات كالعدديات كالاغنام و الثياب او القيمة كالدرعيات فان الذراع من مقدم البيت
او الثوب اكثر قيمة منه من موخرة كما اذا باع هذه الاغنام كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح ويغمد
[اصلا] لا في كل ولا في بعض لجهالة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح
في الكل في الصورتين بلا خيار المشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان
البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او الثمن بلا بيان كل فنقال [فان باع صبرة] محارة
بقريضة المذروع اي مجموعا من المعدود او الموزون او المكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام
بلا كيل ولا وزن [على انه] اي المجموع [ماية صاع] او من ارشاة او ثوب [بماية] من الدراهم
[فان نقص] عن المائة عشرة مثلا [اخذ المشتري] التسعين [بالحصّة] بالكسر بنصيبه من
الثمن واسقط ثمن ما عدم [او فسخ] البيع [وان زاد] على المائة [فللبايع] ما زاد لانه لم يدخل
تحت البيع وقيل ان نقص المكيل او المعدود فالبيع فاسد كما في المنيّة وفيه اشارة الى ان التخيير
فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستتقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من
قاضيخان [وفي] بيع [المذروع] من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل فان نقص [اخذ]
المشتري [الاقل بكل الثمن] اي مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن [او ترك] و
فسخ البيع [و] ان زاد كان [الاكثر له] اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما
في قاضيخان [وان] بين حصة كل بان [قال كل ذراع بدرهم فبالحصّة] ياخذ ان شاء [فيهما]
اي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة
يزداد بزيادته والوصف من حيث انه يصير اطول و اقصر فباعثبار الاول صار كل مبيعا عند بيان
حصة كل ذراع وباعثبار الثاني لم يقابله شيى عند بيان حصة المجموع وفيه اشعار بان ما وجد
من الزايد على الذراع من الكسر يقابله شى من الثمن فهو للمشتري بلا خيار و قال محمد انه
ياخذه بالحصّة مع الخيار وعند ابي يوسف فرض الكسر صحيحا ان شاء و الاول قول ابي حنيفة
رحمه الله وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالقميمص والسراويل واما فيما
لا يتفاوت كالكرباس فلا ياخذ الزايد لانه في معنى المكيل كما في المحيط [وصح بيع البر] والشعير
[في سنبله] اي حال كونه فيما على الذرع بشعير و بر و دراهم فلو باعه بجنسه لم يجز لشبهة الربو
[و] بيع [الباقلي ونحوه] كالسمسم والارز والحبور [في قشرة الاول] الظاهر فصم في قشرة الثاني

لانه ملحق بالمقصود والتخليص بالدباس والتذرية في هذه الصور على البايع كما في الاختيار والقشر بالكسر غناء الشيع خلقه او عرضا كما في القاموس [و] صح [بيع ثمرة لم يبدؤ] من البدو بالتشديد [صلاحها] اى لم يظهر صيرورتها منتفعا بها بان ياكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح هو الازل كما في الكافي وغيره فلا يبيع مثل ورد الكمثرى مع اوائله جاز يبيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية (رباغ) وبعضها لم يشرح وافتى الغضامي وغيره بجواز تبعية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البايع اشترى الموجود ببعض الثمن واخر البيع في الباقي الى وقت وجوده الكل في المحيط [او قد بدأ] صلاحها وصارت منتفعة وعظمت وانما ذكره وان كان السابق مشيورا اليه لفائدة ستعلم واعلم ان النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من ساير الكواكب [ويجب] على المشتري في الحال [قطعها] اى قطع ثمره ولو بدأ صلاحها فان تركها بامره بغير شرط جاز وطاب الفضل وبغير امرة تصدق بالفضل الا اذا تنامت واستاجر شجرها ولو باطله لانها غير معتادة كما في الاختيار [و شرط تركها على الشجر] والرضى به [يفسد البيع] عندهما وعليه الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في المحيط وفيه لو انه باع من انسان نصيبه من مطبخه لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشتري كلها منه ثم يفسخ في النصف [كاستثناء قدر معلوم] منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرأية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا صح لانه استثناء القليل من الكثير كما في الكرمانى *

[فصل * صح خيار الشرط] اى الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار والاضافة كصلوة الظهر ويجوز ان يكون كصلوة الاولى اى الخيار المشروط او كجرد قطيفة اى الشرط الذى يوجب الخيار [لكل منهما] اى البايع والمشتري منفردا [ولهما] جميعا وفيه اشعار بانه لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجري في الصرف والسلم حتى لو شرط لبطل كما ياتي [ثلاثة ايام] بالنصب على الظرف او بالرفع على الابتداء والتبر هو الظرف المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم من ذلك فيكون من قبيل التجاذب [و اقل] منها [لا] يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي [اكثر] منها عنده وهو الصحيح واما عندهما فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير المجزور للمتعاقدين لكان شاملا للاجارة والكتابة والقسمة والصلح عن المال والرهن والخلع وغيرها كما في العمادي [الا انه] اى البيع بشرط الخيار اكثر من ثلثة ايام [يجوز] اى يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخريب الخراسانية والعراقية

والاول اوجه كما في النهاية [ان اجاز] البيع [في الثلث] من الايام فترك التاء لئلا يفسد التميز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في المحيط وغيره [وكذا] اي مثل خيار الشرط في الصحة [ان شرط انه] اي المشتري [ان لم ينقل] اي لم يعط البايع [الثمن] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [الى ثلثة ايام] او اقل [او اكثر] منها [فلا بيع] بينهما ويسمى خيار النقد فان العقل في الاولين جائز عند الثلثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث على تشريع العراقية وهو موقوف بفسد بلا نقد اذا مضي اليوم الثالث على تشريع الخراسانية كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عقده ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عندهما فيجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة [ولا يخرج مبيع عن ملك البايع] بالاتفاق [مع خياره] فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عندهما [فهلكه] بالضم اسم او مصدر اي هلاك المبيع [في يد المشتري] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [بالقيمة] في القيمي وبالمثل في المثلي وعن الشيعين بالمسمى [كالمقبوض على سوم الشراء] اي للشراء فالاضافة للمبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضيته اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ويخرج] المبيع عن ملك البايع [مع خيار المشتري] فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [فهلكه] اي المبيع [في يده] اي المشتري يكون [بالثمن كتعيبه] اي صبرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او بافاته سماوية كما في الكافي والراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع اليد والافهوعلى خياره حينئذ كما في النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن [لكن لا يملكه] اي المبيع الخارج عن ملك البايع [المشتري] وهذا عنده واما عندهما فيملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا مالك له مشروع في الجملة كتركة مستغرفة بالدين كما في النهاية وكدار اشتريها قيم الكعبة او المسجد له ولذا وجب به الشفعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [فلا يثبت احكام الملك] في مدة الخيار [كعق قريبه] اي لا يعتق ذورحم مكرم منه اذا اشتريه

بالخيار لانه يملكه [ونحوه] كعتق مشترى بالخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر وفساد
 النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكلاجزاء عن الاستبراء اذا حاضت المشتراة في مدة الخيار وكالهلاك
 على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندهما
 وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري
 على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الاخر كما في المحيط [والقسخ] اى فسخ العاقد بعقد الخيار
 بان يقول احدهما ففسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [لا يعمل] في رفع العقد [الا ان يعلم
 صاحبه] فلا يشترط حضرة ولا رضا ولا قضاء عليه [في المدة] للخيار فلا يعمل ان علم بعدها بان
 نسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنده يعمل بدون
 العلم كما في المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه
 خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله
 البلخي وان طلب الاعذار وهو الاعداء بان يبعث منادي ينادي على باب البائع ان القاضي
 يقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع وعن محمد
 في رواية يجيب الى ذلك وفي رواية لا يجيب لكن ياخذ من صاحبه وكيفا ثقة حتى يرد عليه
 وفي قيد التبادر اشعار بانه ان نسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل
 وكرهن المشتري وهبته واجارته وكذا من البائع من التسليم كما في العمادي وسيشير اليه
 [بخلاف الاجازة] فانها تعمل بدون العلم [ويسقط الخيار بمضي المدة] وبموت من له الخيار
 لا من عليه الخيار كما في الكافي وباعثائه وجنونه في المدة فلوفاق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا
 سكر من الخمر او البنج كما في المحيط وما فرغ عما يفسخ من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري
 من الفعل فقال [وما] اى بما [يدل على الرضا] بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج
 الى انه لا يسئل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضا بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه
 للامتحان او يسئل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضا كما في المحيط [كالركوب]
 الخاص فلو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضا كما لو ركبها ليردها او يسقيها او يعلفها
 وفيه اشعار بانه لو استخدم التجارية مرة للامتحان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضا والا
 فلا كما في المحيط [والوطي] والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بالشموة والاسكن والمرة والبناء
 والتخصيص والهدية ووعي الماشية وكري الانهار كما في المحيط ثم شرع في خيار التعيين فقال
 [وشراء احد الثوبين] او العبدين [او احد] ثياب [ثلثة] بعشرة دراهم [على ان يعين]
 المشتري بالقول او الفعل [احدا] منهما او منها [صح] الشراء استحمانا [لا] يصح شراء الاحد
 الواقع [في الاكثر] من الثلثة كشراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء مشر

الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري احد الترتين على انه بالخيار ياخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تشريح ابن الشجاع خلافا للسرخسي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البايع لم يذكر عند فقيل لا يجوز وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي [و شراء عبدین] مسميين بالقابل والمقبول [بالخيار في احدهما] ثلثة ايام [صح] الشراء [ان فصل الثمن] بان قال كل واحد منهما بماية [وعين محل الخيار] بان قال على اني بالخيار في القابل [وفسد] الشراء في كليهما [في الارجح] الثلثة [الباقية] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسح فيما عين بقي الاخر على الصحة فعمل الايجاب فيه بصحته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المختص من الكشف وفيه اشعار بانه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار في نصفه للبايع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا او وزنيا كما في المحيط وغيره ولا يشق ان الاحسن تقلد يمه على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدین والخيار خيار الشرط [و عبد مشتري بشرط كتبه] اي كتابته او غيره من الحرف [ولم يوجد] الكتب [اخذ بتمنه] لان الوصف لا يقابل بشيء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا ابنا او نخله فوجدها ناقصة [او ترك] ان امكن و الا فيرجع المشتري على البايع بالنقصان وعن ابي حنيفة انه لا يرجع كما في النهاية [ويورث] اي يعطي للمورث بالفتح ويثبت له [خيار التعيين] لاختلاط ملكه بملك الغير فللمورث رد احدهما كما للمورث [و] يورث خيار [العيب] بتبعية العين لان للمورث طلب الجزء الغايت من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكلف في الموضعين فان الابرار وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض [لا] يورث خيار الشرط والروية [لانهما مخصصان بالعاقد بالنص ويجري هذه الخيارات فيما يفسخ برء البطل كما في الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسخ كما في الخلع والنكاح وتمامه في العمادي واطافة الخيار في الثلثة كما في الثالثة اي خيار المشتري بسبب روية المبيع *

[فصل * صح شراء ما لم يره] المشتري كامة منتقبة حاضرة مشار اليها او غايبة مشار الى مكائنها وليس فيه غيرها او البايع كما ورثه ولم يره قط كما في المبسوط والمحيط والذخيرة وغيرها وفيه اشعار بانه لو قال بعت نفسك ما في كمى هذا او ما في كفى هذا من شيء جاز عند العامة وللمشتري خيار الروية كما في المحيط [وللمشتري] اي مشتري العين بالدين اي الدرهم

ابو الدينار كما هو المتبادر [الخيار] للفسخ والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك
 في البديلين بل لزومه و الى انه لو باع ديننا بدين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كان لهما الخيار
 كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراؤه ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] اي بعد
 الروية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يرده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في التتفة
 والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ
 لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون
 حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] اي الخيار كالتصرف
 الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كما في النهاية
 [دان رضى] المشتري بالبائع واجازة [قبلها] اي الروية فان الخيار معلق بالروية بالبصر وهذا
 مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايعه] اي ما لم يره البائع
 في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كما في
 العمادي وبما ذكرنا في السابق ظهر ان لا تسامح فيه لكون الضمير راجعا الى ما لم يره المشتري
 [ويبطله] اي خيار الروية [وخيار الشرط تعيبه] اي المبيع عند المشتري تعيبا حقيقيا كما مر
 في خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى لبننا لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فاراد رده
 فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد من اشترى تمرا لم
 يره بالري فحمله الى الكوفة ليس له ان يرده بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمه كما في
 المحيط [وتصرف يوجب حقا لغيره] اي غير المشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عبد
 من عباده فيدخل فيه الاعتاق والتدبير والاجارة والرهن والهبة مع التسليم [كالبائع بلا خيار]
 للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا [قبل الروية وبعدها] ظرفا تعيب وتصرف لا يبطل والا
 لزم ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب التجوز ظن غير محتاج اليه على انهما اقرب [ما لا يوجبه]
 من التصرف والبارز للثيق [كالبائع بخيار] من البائع ثلاثة ايام [ومساومة] اي عرض المبيع
 على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [وهبة بلا تسليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها]
 اي الروية [فقط] اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البائع
 لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال السعدي ان المساومة
 لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافا لمحمد [ويعتبر روية المقصود] من المبيع لتعذر روية
 الكل [كرجه الامة] والعبد فاذا رأى ظهرها وبطنها فله الخيار [ووجه الدابة وكفلها] معا
 عند ابي يوسف وقال محمد يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها
 او جسدتها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكفي ان

يرى شيئاً منه الا السافر والذنب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر الى ضرعها وما يرى
جسدها وفي شاة اللحم لا بد من الجس حتى يظهر به الهزال والسمن كما في المحيط والكفل
محركة العجز والذابة من الاسماء الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما له قوائم
اربع كالفرس [و موضع علم] الثوب [المعلم] على ما روى عنه [و ظاهر غيره] اي المعلم من
التوب كالكراس لقلة التفاوت فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان
له الوجهان من ثوبين مختلفين فردية كلا الوجهين وعن محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فردية
البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم ولو جعل الغير اعم من الثوب لكان اشارة الى روية احد
المصراعين او الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا باداتها ومنها شيء مباين لم يره فله الخيار وكذا
اذا اشترى سرجا باداته وراه دون اللبك والى انه اذا كان عدييات متفاوتة كالتياب التي في الجراب
فروية كل واحد واذا كانت متفاوتة كالجز والبيض فردية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل
المرئي وكذا المكيل والموزون اذا كان في وعاء واماني وعائين فان كان متماثلا فكذلك عند العربية
فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تغريق الصفة وفي الكرم
روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزر والبصل
فروية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فان استدل به على الباقي في عظمه ورضي فهو لازم الكل
في المحيط [و بيوت مقصودة] من الدار حتى انه اذا كان فيها بيتان شتويان وبيتان صيفيان فردية
الكل مع روية الصن فلا يشترط روية المذلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشترطوا
روية الكل وهو الاظهر والاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى (غاه خانه) يكفي روية الخارج كما في
المحيط [و] يعتبر [نظر وكيله بالشراء] اي بشراء غير عين فلو اشترى شيئاً رآه الموكل كان للوكيل خيار
الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشراء معين وقد رآه موكله فلبس للوكيل خيار الروية والى ان
روية الوكيل بالروية لا يكون كروية الموكل فلو وكل انسانا بروية ما اشتراه ولم يره فقال ان
رضيته فخذ فذهب ورضي لا يجوز كما في الفصولين [او بالقبض] اي وكيل المشتري شيئاً لم يره
بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يرده عنده واما عندهما فله ذلك اذا رآه وعلى هذا
الخلافاً اذا اشترى شيئاً على انه بالخيار فوكل وكيله بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوفاً واما اذا كان
مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل
بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلاً مني بالقبض
[لا] يعتبر عندهم [نظر رسوله] بالشراء او القبض وصورته ان يقول كن لي رسولاً مني بذلك
وليس اليه الا تبليغ الرسالة [وجس الاعمى] بالجيء فيما يجس ويلمس باليد ويقلب كالتياب
[وشمه] فيما يشم [وذوقه] فيما يذاق [ووصف العقار] من احد [عنده] ما بلغ ما يمكن

وَقَالَ الْحَسَنُ يُوَكَّلُ بِصِيرٍ بِقَبْضِهِ وَهُوَ أَشْبَهُ بِقَوْلِهِ وَعَنْ أَبِي يَوْهَنَّا أَنَّهُ لَوْ قِيلَ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ
بَصِيرًا يَرَاهُ يَهْقِطُ خِيَارُهُ وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ بَلْخِ يَمَسُّ الشَّيْطَانُ وَالْأَشْيَارُ فَإِذَا رَضِيَ سَقَطَ خِيَارُهُ وَحَكِي
إِنْ أَعْمَى اشْتَرَى أَرْضًا فَمَسَّهَا حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا فَقَالَ هَذَا مَوْضِعُ كَدَسٍ فَقَالُوا لَا فَقَالَ هَذِهِ
لَا تَصْلُحُ لِي لِأَنَّهَا لَا يَكْسُوهَا نَفْسُهَا فَكَيْفَ تَكْسُونِي كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَلَوْ وَصَفَ لَهُ ثُمَّ ابْصُرْ فَلَا خِيَارَ
لَهُ وَلَوْ اشْتَرَاهُ ثُمَّ عَمِيَ انْتَقَلَ الْخِيَارُ إِلَى الصَّفَةِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِيهِ اشْتِعَارُ بَانَ هَذِهِ الْأَعْمَالُ مِنَ الْبَصِيرِ
غَيْرِ مَسْقُطَةِ الْخِيَارِ وَكَلَامُ الْكِرْمَانِيِّ مُشِيرًا إِلَى أَنَّهَا مَسْقُوطَةٌ وَفِي الْمَنِيَةِ لَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ مِمَّا يَذَاقُ
فَذَاقَهُ لَيْلًا سَقَطَ خِيَارُهُ [وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ شَرَاهُ] مَا رَأَى مِنَ الشَّيْءِ [فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ] ذَلِكَ
الشَّيْءُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ طَوْلِ الْمُدَّةِ وَقَصَرِهَا وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ
يَتَغَيَّرْ لَيْسَ لَهُ خِيَارٌ بَلَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا كَمَا إِشَارَ إِلَيْهِ الْكَافِي لَكِنْ فِي الْعَمَادِيِّ عَنْ الذَّخِيرَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ
إِنْ مِنْ اشْتَرَى مَا رَأَاهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا إِنْ يَمْضِي لَهُ شَهْرٌ فَصَاعِدًا وَقِيلَ إِنْ اشْتَرَى مَا رَأَاهُ غَيْرَ قَاصِدٍ
لِلشِّرَاءِ فَلَهُ الْخِيَارُ [وَالْقَوْلُ لِلْبَايِعِ] مَعَ يَمِينِهِ وَالبَيِّنَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي إِذَا اخْتَلَفَا [فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ]
لأنه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا إذا كانت المدَّة قَريبَةً فَإِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً بَانَ رَأَى أُمَّةً شَابَةً ثُمَّ
اشْتَرَاهَا بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَزَعَمَ الْبَايِعُ أَنَّهَا لَمْ تَتَغَيَّرْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي كَمَا فِي الْكَافِي [وَ] الْقَوْلُ
[لِلْمُشْتَرِي] مَعَ يَمِينِهِ وَالبَيِّنَةُ عَلَى الْبَايِعِ [فِي عَدَمِ رَوَيْتِهِ] إِي الْمُشْتَرِي الْمُبِيعَ فَيُضَافُ إِلَى
الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ *

[فَصْلٌ * وَلِشْتَرٍ] خَيْرُ رَدِّهِ [وَجَدَ بِمَشْرِيهِ عَيْبًا] كَانَ عِنْدَ الْبَايِعِ وَلَمْ يَرَهُ
الْمُشْتَرِي عِنْدَ الْبَيْعِ وَلَا عِنْدَ الْقَبْضِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ أَوْ رَأَاهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَيْبًا بَيْنًا لَا يَشْفِي عَلَى
النَّاسِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَيْبٌ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي كَلَامِهِ اشْتِعَارُ بَانَ الْعَيْبِ الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْبَايِعِ مَا لَمْ يَوْجَدْ
عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلُ الرَّدِّ كَمَا سَيَأْتِي ثُمَّ وَصَفَ الْعَيْبَ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ فَقَالَ [نَقْصٌ] ذَلِكَ
الْعَيْبُ [ثَمَنُهُ] نَقْصًا وَلَوْ يَسِيرًا [عِنْدَ التِّجَارِ] عَلَى اخْتِيَارِ الْقُدُورِيِّ وَقِيلَ يَعْدُهُ أَهْلُ صُنَاعَتِهِ فَاحْشَا
وَقَالَ شَيْخُ الْأِسْلَامِ يَعْدُهُ الْإِمَامُ عَيْبًا [رَدُّهُ] إِي رَدِّ الْمُشْتَرِي مَشْرِيهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرْعِ بَانَ يَكُونُ
بِرِضَى الْبَايِعِ أَوْ قِضَاءِ الْقَاضِي وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَسُحِّ قُلُو رَدُّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ
فَيَفْسَخُ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ رَدَدْتُ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ إِزَالَةِ الْعَيْبِ بِلَا مَوْئِدَةٍ وَانْتَقَصَ الْمُبِيعُ بِأَزَالَتِهِ وَالْأَلَا
فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ كَمَا فِي الْمَحِيطِ فَالْإِطْلَاقُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ [أَوْ أَخَذَ بِكُلِّ ثَمَنِهِ] بَلَا مَانِعٍ فَلَيْسَ لَهُ امْتِسَاكُهُ
وَحِطْلُهُ بَعْضُ ثَمَنِهِ [وَالْأَبَاقُ] كَالْكِتَابِ لُغَةً الِاسْتِخْفَاءِ وَشَرْعًا اسْتِخْفَاءُ الْعَبْدِ عَنِ الْمَوْلَى تَمَرْدًا وَيَدْخُلُ
فِيهِ الْمُسْتَاغْنَى وَالْمُسْتَعِيرُ وَالْمُسْتَوْدَعُ وَلَيْسَ بِأَبَاقٍ لَوْ فَرَّ مِنْ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ أَوْ قَرِيَّةٍ إِلَى بَلَدٍ وَأَمَّا الْعَكْسُ
فَأَبَاقٌ وَلَا يَشْتَرُطُ مَسِيرَةُ السَّفَرِ كَمَا فِي الْخَزَائِنَةِ وَالْأَحْسَنُ فَلَا أَبَاقَ [وَالْبَوْلُ فِي الْفَرَّاشِ] بِلَامِ الْجَهْدِ إِي
أَبَاقٌ صَغِيرٌ وَبَوْلٌ صَغِيرٌ [وَسُرْقَةٌ صَغِيرٌ] مَالٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ وَقِيلَ مَا دُونَ دِرْهَمٍ لَيْسَ بِعَيْبٍ

ولا فرق بين ان يسرق من مولاه او غيره لكن سرقة المأكول من المولى للاكل ليس بعيب [يعقل]
العقد [عيب] فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس سنين ليس بعيب
على ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده
في يد البائع والاول الصحيح [ومن بالغ] من عطف جملة على جملة والتقدير الباقي والبول والسرقة
من شخص بالغ عبدا ارامة [عيب آخر] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البائع ثم في الكبر عند
المشتري لم يردده لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [وجنون الصغير] المطبق
وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة [عيب] واحد [ابدا] اى في الصغر والكبر فلو جن في الصغر
عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عنده فقد رد عند كثير من المشايخ
المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان العقل مقدمة
القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع يبس الدماغ كما في النهاية [والبشر]
بفتحيتين الباء بنقطة من تحت والشاء المعجمة نتن القم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء
كما في المبسوط [والذفر] بفتحيتين الذال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة او خبيثة و مرادهم نتن
الابط كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشي عن قلة التأمل ان في المغرب مرادهم منه حلة
الرايحة منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المهملة وهونتن الابط على ان عد الرايحة الطيبة
من العيوب عيب لا يشفى على عاقل [والزنا والتولد منه] اى من الزنا كل من هذه الاربعة [عيب
فيها] اى في الجارية [لا فيه] اى العبد لانه لا يستغرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا
اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة الى ان تمكينه من الفعل القبيح عيب لكن
في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب ونجد
روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي
الزاهدي ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [والكفر عيب فيهما] اى في الجارية والعبد
لعدم الايمان على المصالحة الدينية [والاستحاضة وارتفاع] اى انقطاع [حيض بنت سبع عشرة
سنة] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل (في آرائه) كما في المحيط [عيب] لانه علامة الداء
والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادنى مدته شهران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل
الناس اليوم كما في الخلاصة وسنتان في رواية ابي حنيفة وزفر به ياخذ القاضي المقلد
وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او نكوله ولا يقبل قول
الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبل او الداء ومن العيوب المشتركة ترك ختان
الولد الكبير كما في المحيط [وان ظهر] عند القاضي [عيب] في المبيع فلو هلك قبل الظهور في
المسكنة لم يزجج بالنقصان كما في الخزانة [قديم] اى كائن عند البائع [بعد ما مات] المبيع عند

المشتري [او اعتقه] اي المشتري المبيع [مجانا] اي بلا مال [اودبره او استولد] المبيعة [رجع] المشتري على البائع [بالنقصان] اي بما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فان كان التفاوت عشرا فيرجع بعشر الثمن ونصفا فنصفه [لا] يرجع بشيء ان ظهر عيب عندهما خلافا لابي يوسف [بعد ما اعتق على مال او قتله] المشتري فان قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في المضمرات والاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت رجع به وكذا من فعله فعلا لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاغتاق مجانا واما التلف بما ضمن به كالاغتاق على مال فلم يرجع [او] بعد ما [اكل بعضه] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن ابي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد و يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان المكيل والموزون في حكم شيئين كشعير و حنطة واما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا اذا كان الطعام في وعاء والا ففي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [او] بعد ما اكل [كله] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [او] بعد ما [لبس فتخرق] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وقال يرجع بالنقصان وفيه اشعار بانه لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر ان المراد تخرقه بحيث يصير مستهاكا والا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه [و] ان ظهر عيب قديم [بعد ما حدث] في يد المشتري [عيب] جديد بفعل المشتري او فعل الاجنبي او بافة سماوية كما في العمادي [رجع] المشتري [به] اي بالنقصان وفي المنية لو زال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافا للمروغيناني ومال الترجمانني الى الرد اذا كان بدل النقصان قايما والا فلا [الا ان يأخذه] اي المبيع [البائع كذلك] اي معيبا غير طالب لخصه النقصان [ما لم يختلط] اي يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع [بملك المشتري] كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يخط وفيه اشارة الى ان لو اختلط بملكه لا يأخذه البائع وذا بلا خلاف و ان رضي به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخياطة والبناء واما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع اخذه في ظاهر الرواية ان رضي به المشتري فان ابى وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند الشيخين خلافا لمحمد واما المنفصلة المتولدة كالولد والثمر والارش فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالكسب والغلة والهبة فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري مجانا كما في المحيط وغيره [فلا يرجع] المشتري على البائع بالنقصان [ان باع] اي المبيع [قبله] اي الاختلاط لانه ازالة عن ملكه مع امكان الرد وفيه اشعار بانه

لرباع بعضه لم يرجع بالنقصان بصفة ما باع وكذا بصفة ما بقي على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط [لا] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [بعده] اي الاختلاط لانه ازاله عن ملكه مع عدم امكن الرد [و] ان ظهر عيب قديم بقلعة اللب [بعد كسر الجوز ونحوه] كاللوز والفسقى [رجع] المشتري [بالنقصان] من الثمن [في] المكسور [المنتفع به] لتعذر الرد بالكسر الا ذارضي باخذ المكسور [و] رجع [بالكل] من الثمن [في غيره] اي المنتفع به بان كان خارباً او منتناً او لم يكن لقشرة قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان لقشرة قيمة او البعض منتفعاً به رجع بصفة غيره وقيل بطل العقد فرد القشر ورجع بكل الثمن و الى الاول مال السرخسي وعلى هذا البطيخ والذباء والقثد والقثاء فان قطع وجد منتناً لم يصلح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صالح رجع بالنقصان كما في الكرمانى [واذا ادعى الابق] اي نحر الابق والبول على الفراش والسرقة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاهما في الصغر والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مرفيسال القاضي اوقع عند المشتري فان انكر [اثبت] المشتري [انه ابق عنده] اي المشتري [بالبينه] ان كانت [او نكول البايح] اي امتناعه [عن الحلف على العلم] بثبوت الابق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليف البايح قول الكل وقوله وفي الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف [تم] بعد احدهما ان انكر البايح الابق عند المشتري واتساده حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبينه [برهن انه ابق عند البايح] او على انه اقر بالابق وان الحال متحدة [او حلفه] اي البايح على البتات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليماً فلا يرد انه يقتضى ان يكون تحليفاً على العلم لانه على فعل الغير وهو الابق [انه باعه وسلمه وما ابق] عندك [قط] بضم الطاء وفتحها منشفة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الابق عند البايح الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث اليه اشير في المحيط والخيرة والتحفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان الشارحين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لا في مده ولا في يد بايع آخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطاق من التكليف على انه لو اريد ذلك يقال ما ابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركاً بما روى عن ابي يوسف فقال [او] حلف بالله [ما له حق الرد] اي حق هو الرد على [بهذه الدعوى] اي بسبب يدعيه فان حلف والا رد على البايح وفيه اشعار بانه لو استخلف البايح على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الاطباء او النساء فواحد منهم يكفى وان كان
الانسان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا استخلاف وتامه في الذخيرة
[ولا ثمن] بالاجبار [على المشتري] وان قبض المبيع [اذا ادعى العيب] الموجب للفسخ بان
لم يبرء البايع عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب [حتى يتبين] عند القاضي [عدمه]
اي عدم العيب الحقيقي از الحكمي اما بحلف البايع او ببينة على ان المشتري رضى بالعيب او برء
عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على الرضاء او البراءة [ومداواة العيب] كسقي الداء
للإطلاق بخلاف سقي الكسك وفي مداواة الجرح والاحتجام روايتان كما في المحيط [وركوبه]
اي العيب [في حاجته] اي المشتري [رضا] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك
مبطل لبقه في الرد لانه دليل الإمساك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وخاف على
الحمل ان تركها فانه يردّها لانه معذور كما في الزاهدي [لا] يكون رضا ركوبه [لردّه] على
صاحبه [او سقيه او شراء علفه] استحسنّا ثم اُشار الى تعليقه فقال [ولا بد له منه] اي للمشتري
من الركوب أي للمضرة وقيل ان الاخيرين مسمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها
كالجماحة فالركوب بدون العجز والصعوبة رضى كما في التمرناشي ونقل عنه في النهاية والكفاية
تفصيل لم يوحّد فيه [ولو شري] نحو [عبد بن] مما استغنى كل منهما عن الآخر في الانتفاع
كتوبين وزوجي ثور غير مالوفين واحتزبه عما لا يستغني كزوجه المالفين وزوجي خف
ومصراعي باب كما سبّاتي [صفقة] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها في الشريعة عبارة عن
العقل نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع والبيعة والاهم الصفق [ووجد باحدهما
عيبا رده] اي المعيب بحصته من الثمن فيز معيب بالرضاء او القضاء [خاصة ان قبضهما] لان تفريق
الصفقة بعد التمام يجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [والا] يقبضهما
بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [اخذهما] بكل الثمن [او ردهما] كما عرف [في] حق
العددي المتقارب و [الكيلي والوزني] من الاخذ از الرد [وان قبض] المبيع كله فلا يرد بعض
الجوز والبيض والحنطة الصغار وهذا اذا كان في رعاء والا فله رد المعيب خاصة وبه افنى ابو جعفر
وابوبكر خواهر زاده كما في المحيط [ولو استحق البعض] مما ليس في تبعيضه ضرر بقريضة الاذي
كتريين وعبد بن وصبرة من كيلي او وزني [لم يرد] المشتري [الباقي] بل اخذ بحصته من الثمن
وعنه له خيار الباقي وفيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض
البعض فله رد الباقي [بخلاف] استحقاق بعض مثل [الثوب] والدار والكرم والعبد مما في تبعيضه
ضرر فان له رد الباقي واخذ ثمن ما استحق [وصح] البيع [ان يبرئ] البايع بالكسر انفصل والفتح
نادر والمصدر براء وبراءة بالفتح والصفة بربى [من كل عيب] موجود عند البيع او حادث قبل

من البدلين و جاز في القن والذكية ان سمي عندهما كما في الكافي وغيره لكن في المحيط
والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا باذنهما فالمقبوض امانة
يتلك بلا شيع عنده و مضمون يهلك بالقيمة عند هما كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره
السرخسي كما في قاضيان [وضح] البيع اي وجد بجميع اركانه و شروطه و اوصافه الخارجية المعتمدة
[في قن ضم الى] مملوك له من [ملبّر] او مكاتب او ام ولد فالمملوك اعم [ار] ضم الى
[قن غيره] اي البائع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره [بحصته] من القن في الصورتين
وان لم يسم الحصّة [كملك ضم الى وقف] اي موقوف كما اذا باع ضيعة بعضها وقف فانه صح في الملك
بحصته عند السرخسي والسغدري وفيه اشعار بانّه اذا باع كرما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه و اذا اذا
كان عامرا و الا فقد دخل على ما قال بعضهم كما في المحيط [وفسد] في العرض [بيع العرض] اي
غير الثمن [بالثمن] ونحوها مما ليس بمتقوم [وبطل في الثمن] اي انتفى اوصافه دون اركانه
وشروطه [و] كذا فسد [عكسه] اي بيع نحو الثمن بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف
الثمن والتنبيه على الفساد لم ينشط في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن
واعلم انه منه شروع في تفصيل ما اجمل مما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في المشرع من عدم
الملك والغرور والجهالة والعجز عن التسليم وورود النهي والشرط [ولا يجوز] ويفسد [بيع المباحات]
اي غير المملوك كخطب الصحراء وحشيشه و طير الهواء وسمك البحر و مائه و ماء البئر والنهر
[قبل ان تملك] بنحو الاحراز فلو احرز الماء في حوضه من نحاس او صفر او جص و باعه جاز بشرط ان
ينقطع الجاري حتى لا يشتلط بالمبيع بغيره ولو اشترى كذا وكذا قربة من ماء الفرات بدرهم جاز وعنه
لو اشترى من سقاء كذا وكذا قربة من ماء دجلة على ان يوفيهما في منزله جاز وعنه انه فاسد لان
الماء معدوم والقربة لم يتعين كما في المحيط والمراد بيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها به باطل كما ذكره
في الشرح [و] لا يجوز بيع [ما لا قدرة] للبائع [على تسليمه] من مملوك كطير او سمك
اخذ و ارسل في بيت او جب لا يمكن اخذه [الا بحيلة] اي باحتيال منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز
بيع الا بقر الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي وذهب كثير
من المشايخ الى انه لو عاد احتيج الى عقل جديد والى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجوز بالليل
جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيأ له موضعا
والا فيجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته جاز كما في
النهاية [او] الا [بضر] للبائع كما اذا باع جذعا في سقف او لبنة في جدار او ذراعا من ثوب او من
خشبة من طرف معلوم او حلية سيف او نصف زرع غير محصود من غير شريك فانه فاسد الا اذا

(ن)

(ن)

سلمه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المزارع وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك
او غيره [عز] بفتحين اسم من التعرير التعريض للهلاك وشرعا ما يوهم انه غير موجود [كامل]
بالفتح اي مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في ضرع] كيلا او مجازة فانه فاسد لاحتمال الرجوع
والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ ودقيق السنطة ودهن السمسم وعصير العنب والكرياس
قبل النسج [و] لا بيع [ما يقضي] اي يصل [جهالة] اي جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال
عليه [الى المنازعة] بين المتعاقدين فتسأل لو باع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والشرب لانه
ممنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا واشترى لم يعلم بحدودها وكذا لو باع نصيبه من دار
لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضيلان وذكر في النظم انه لم يجوز عنده خلافا للمصاحبين وعنه انه
لم يحز الا اذا علما وكذا فسد لو باع عدل زطي بقيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع
طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [المزانة]
[وهي] لغة المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا [بيع تمر] بنقطتين ويجوز التلث
[مجنوز] كيلا او مجازة بالجيم والمهملتين ويجوز الاعجام فانها بمعنى المقطوع [بمثله]
والاخضر بيع تمر بما [على النخل خرصا] بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اي بطريق
الحرر والتممين فيكون تميزا عن نسبة التل الى الضمير وفي القاموس الذنب بيع كل تمر على
شعر بتمر كيلا والمزانة بيع رطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [الملازمة والقاء السجر والمناذرة]
وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه ويلقى حصاة عليه وينبذه البائع اليه كما في النظم وغيره
وقد استدرك التفسير ههنا بما اشتهر انه يقول احدهما اذا لمست انا ثوبك او انت ثوبى او لمستك
والقيت حصاة اليك ونبت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان الكل غرر كما لا ريب
فيه وقد صرح به الفايق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التي
هي اكثر من ثلثين كما في الننف وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما يقضي الى الجهالة من البيوع
الباطلة التي هي اكثر من ثلثين وفي المحيط عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يشفى ان الانسب
بالكتاب ترك امثال هذه المسائل [ولا] بيع [المراعي] بكسر العين جمع المرعى بفتحها وهو
الرعي بكسر الراء الكلا رطبا او يابسا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل واردة الحال
والام للعهد بقرونة ما من ان لا يجوز بيع المباحات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الشمس
فنبت بتكلفه لم يجوز وهو مختار القدر في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا]
يجوز و يفسد [اجازتها] حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون
العين [و] لا بيع [النخل] زهور العسل وعن محمد يجوز اذا كان مسرزا او مجمعا [الا مع
الكوارات] جمع الكوارة بالضم والتخفيف ويكسر ويشد المعسل من الخشب او الطين او العسل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المضمرات لكن الكرخي قد انكر وقد قال ان النحل لم يدخل في البيع تبعا للعسل لانه يدخل الذبذبة اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره [ز] لا يبيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس باكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا استغنى و صب في العين اذا علم زوال الرمى به كما في التمر تاشي [و] اجزاء [الخنزير] فان يبيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الضرر ضرورة يستثنى في الشرع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس السلف مثل هذا الخف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويبطل بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبحه] فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للمسنور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط [و] لا [دود القز] اي الابرسم خلافا لمحمد وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول محمد [و] لا [بيضه] بفتح الباء اي بذر القز او بذر دوده بالفارسية (تخم ياء) لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافا لهما] في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضا في التجنيس عن صاحبيه يجوز بيع دود القز ويضمن مئلفه [و] لا موضع [العلو] اي علو السفلى بكسر الفاء وضمها فيهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعالى متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى والى جواز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجز للجهالة وهو مختار مشايخنا والى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم يجز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع المسيل وحق التسميل فلم يجز بالاتفاق الكل في المحيط [و] لا يبيع [شخص] مشار اليه [على] انه امة وهو عبد [وبالعكس] واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضان فالبيع جائز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعنا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالبيع باطل لان المبيع معدوم والذكر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علما به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الحمار و اشار الى عبد قائم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز ويغسل [شراء ما باع] البائع من سلعة او غيرها سواء كان الشراء من البائع او ممن قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه او لغيره

بالوكالة [باقل مما باع] من الثمن [قبل نقد كل ثمنه] اى ثمن ما باع [الاول] اربعضه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة لشبهة الربوا والشبهة في الحرمان كالسقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشمل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كعبدة ومثل ولده ووالده سواء كان شراؤه لنفسه في حيوة البائع او بعدها فهذا عنده على قول بعض المشايخ واما عند ابي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا لمحمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جاز وفي قوله باقل مما باع اشارة الى انه لو اشترى بمثله او اكثر جاز والى ان الفساد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بانه لو اشترى بعده يجوز وبان المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير رهرة الكل في المحيط [و] كذا [شراء ما باع] البائع او وكيله حال كون ما باع [مع شيى] آخر [لم يبعه] اى ذلك الشيى قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق [بثمنه] متعلق بالشراء [الاول] او الاقل او الاكثر لكن يكون حصه ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه [فيما باع] متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بالف ثم باع مع عبدها من البائع قبل نقدها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يسري الفساد لضعفه و فوائد القيود قد مرت ولو فرع المسئلة كان اسلم من الاستدراك [و] لا شراء [زيت] دهن الزيتون [على ان يوزن بظرفه] اى بشرط وزنه معه [و] ان [يطرح للطرف كذا] اى احد عشر [رطلا] مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد [بخلاف شرط طرح] مقدار وزن الظرف [فانه يجوز] لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فالقول للمشتري مع يمينه ولا يخفى انه مستغني عنه بقوله لا يجوز [و] يفصل [البيع بشرط] حره الباء او على وزن ان وان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع و ان كان في شرطه ضرر الا في صورة ان يقول بعتنه ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الخيار فيه اذا وقت ثلاثة ايام كما في آخرهبة النهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا و ان فلو قال بعت هذا العبد بالف درهم و على ان يقرضني عشرة جاز البيع كما في المحيط [لا يقتضيه العقد] اى لا يجب بنفس البيع [وفيه] اى ذلك الشرط [نفع لاحدهما] اى المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يتصدق عليه بمال او يواجره او يعيره وكذا شرط المشتري [او] نفع [لمبيع يستحق] اى يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستولد او يكتب او يدبر او غير ذلك فان كل واحد منهما مفسد للبيع و فيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع والثمن او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فرس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر تعاهلا به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في

المحيط و كذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختصار
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلايم كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن و لا يلايمه
لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل و لم يرد لكنه متعارف كلاستصناع وحذر البائع فعلا كان
البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره [و] لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او المبيع العين
او الدين [الى اجل] اى زمان اسر منتظر الوجود [جهل] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج
او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل
المعلوم فى المبيع والثمن العينين صحيح لكنه باطل كما في النهاية والى انه لو اجل الى النيروز
او المهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففساد كما في
الاختصار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو ازل يوم من فروردين ماه و نيروز
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهاره الشمس
في اول درجة من درجات الحمل و نيروز المجوس ويقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل
فيه الشمس فى السموت والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني يوم السادس عشر
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة
ثمانية و اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع
بين ثاني شباط و ثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن و الاربعين
و يكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس
عشر من الشهر السابع من شهور تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى و قومه عليه
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر فى الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا
فى السنبلة فيطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فاغرق سبحانه و تعالى فرعون و قومه فنجوا عنه
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم افطروا فيه
فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلثين يوما و تمام الكلام فى شرح الزيجات سيما كشف
الحقائق [و صح] البيع و صار باتا بعد ما يوقف او صحيحا بعد ما فسد على ما مر من اختلاف اهل
خراسان و العراق [ان اسقط] المشتري الاجل بان قال ابطلته او تركته لا يريت منه اولا حاجة لي فيه
[قبل الحول] اى حلول الاجل [وان قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا] يحتاج اليه و ان كان
شروعا فى حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل [برضاء بايعه صريحا] كقبض المشتري المبيع
بامره فى المجلس او بعده على الرواية المشهورة [او دلالة كقبضه] من الاضافة الى الفاعل او المفعول
[فى مجلس عقده] فى رواية الزيادة وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التخلية فى البيع الفاسد
ليست بقبض وهو الاصح كما فى الزهدي لكن الصحيح انها قبض كما فى قاضيان و الى ان القبض

بعد المجلس بلا رضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئاً لا يملكه البائع بالقبض كالخمر والتخزير والا فقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [وكل من] اي والحال ان كل واحد من المبيع والتمن [عوضيه] اي المبيع [مال] ذكره القدرري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختبار وغيره وما في الكافي انه لاخراج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبت عوضيه وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه [ملكه] ملكاً خبيثاً حراماً فلا يسئل للمشتري الاكل والشرب واللبس والطهي وقيل يدخل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا ثبت الشفعة بالدار المشتراة شراء فاسداً كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة واما تصرفه فيه فبتسليط المالك وان كرهه والاول اصح كما في الزاهدي وغيره [ولزمه] اي المشتري بوجوب الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [مثله] اي المبيع [حقيقة] اي صورة ومعنى في ذوات الامتال كالكيالي والوزني [او] مثله [معنى] اي قيمة في ذوات القيم كالحيوان وعند العرض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجوداً لرد بعينه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض وعند محم يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشيعيين كما في المحيط [فان كان الفساد] اي فساد البيع [بشرط زائد] على العقد كالقرض والخيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع قائماً بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي [فلمن] يقع [له الشرط] دون من عليه [فسخه] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية المستقي للبائع الفسخ كما في الخزانة وبه فسر الكرمانى وعمل بان الرضى قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند محم ولكل منهما عند الشيعيين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه اشارة الى ان لمن عليه الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محم والى ان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاولى وذاب الاجماع وفي اشتراط علم صاحب اختلاف المشايخ كما في العمادي والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [والا] يكن الفساد به يل بامره في العقد كبيع عرض بالخمر [فكل منهما] اي العاقلين [فسخه] بلا علم صاحب على ما قال ابو يوسف واما عندهما فيشترط علمه كما في الفصولين لكن في الكافي انه شرط عندهم والاولى في الموضعين مكان اللام كلمة على فان اعدام الفساد واجب حقاً للشرع كما في المحيط وغيره [فان خرج] هذا المبيع المقبوض [عن ملك المشتري] يتصرف بتمتلك النقض كالبيع والرهن والهبة مع التسليم اولا كالاتاق والتدبير والكتابة [او ينمي فيه] بناء او غرس فيه شجر او لته بسمه او غسله او قطعه او خاطه او غزله او نسجه او طحن او صبغ او غير ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري [فلا

فمنع [لكل منهما في شيء منها الا اذا رضى المشتري بالغنم وفيه اشارة الى انه ان لم يخرج
 كلاجارة و النكاح فسخ لكنه للقاضي و الى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن والرجوع في الهبة او
 عجز المكاتب او رد المشتري بالعيب فقد فسخ الا اذا فسخ بالقيمة و الى انه لو انتقص بفعل المشتري
 للبايع الفسخ وله اخذ الارش وكذا باقة مما روية او بفعل الاجنبي لكن له اخذ الارش منه او من
 المشتري بخلاف ما اذا قتله اجنبي فان له ان يضمن المشتري لا القاتل الكل في المحيط [وطاب]
 اي حل [للبايع ربح ثمنه] من دراهم المبيع او دنائيره [بعد التقابض] اي اشتراك البايع والمشتري
 في قبض المبيع والثلث لثمنه لم يملكه ولم يطلب قبله لعدم تملكه والاحسن القبض اذ لا دخل لقبض
 المبيع فيه [لا] يطيب [للمشتري ربح مبيعه] و لو بعد التقابض [فتصدق] المشتري [به]
 اي الربح وجوبا كالبايع قبل القبض فانه لا يطيب له و الاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين
 كالعروض و ما لا يتعين به كالنقدين فانه واجب في الذمة لا بعينه وخبثه نزعان ما لعدم الملك
 وما لفساد سبب الملك كربح الوديعة وهذا المبيع و الاول منه يعمل عند الطرفين في كل من
 نزعى المال فلا يطيب ربح الوديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني
 فيعمل في الازل من المال لا الربح جزء من بدل المملوك ملكا فاسدا فوجب النصديق دون الثاني لانه
 وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد الثاني لان الربح حصل به
 لا بالنقد فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكا فاسدا فلا يجب تصدقه كما اشير اليه في
 الكرمانى وغيره [وكرة] و حرم [النجش] بفتح النون و السجيم او مكونها وهو لغة الاثارة
 و شرعا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول ليس هذا ما كمت اطلب منك بكذا وهو اكثر
 مما اشتراه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمود كما في شرح الطحاوي
 [ر] كره [السوم] اي الاشتراء بثمن كثير [على سوم غيره] اي اشتراء غيره بثمن قليل [اذا
 رضيا] ظرف السوم [بثمن] معلوم لم يبق بينهما الا العقد فلزاد قبل التراخي فهو بيع المزايدة
 الاتي الدال على جواز المذهب فان نادى دلال على سلعة فطلبه انسان بثمن فقال الدلال اسال المالك
 فلا بأس ان يزيد احد في هذه الحالة فان اخبر الدلال المالك بذلك فقال بعه به واقبض الثمن
 فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في الميسيط والكلام مشعر بجواز هذين البيعين كما في النظم وغيره
 لكنهما باطلان على ما دل الظهيرية [و] كره [تلقي الجلب] اي استقبال من في المصر جلبا بفتحيتين
 او السكون اي مجلوبا من طعام او حيوان او غيره [المضر] صفة لتلقي [باهل مصر] الذين جاؤا
 بالحب او جيب اليهم فلو اغضبهم او لبس عليهم السعر لكره و الا لم يكره كما في الاختيار وغيره
 [ربيع الناصر] اي المقيم في المصر ما لا جلب لبيع بالثمن الغالي [للبادي] اي لاجل المقيم بالبادية
 وقبل بيعه الطعام او العلف من البادي بذلك الثمن فاللام بمعنى من [زمان القسط] اي احتباس المطر

وفيه إشارة إلى أنه يكره إذا اضّرّ باهل المصروالا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا ارقائما او واقفا لا ما شيا إلى الجمعة [وقت النداء] اى بعد الزوال إلى ان يصلي [و] كره في ظالم الرواية [تفريق صغير] بالبيع والهبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس يثق عليه [عن] صغيرا كبيرا [ذي رحم محرم] للقربة [منه] اى الصغير اجتماعا في ملك احد فلا يكره التفريق بين كبيرين ولا بين جاني او مدبر او ام ولد او مكاتب او معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي عمين واخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما اذا كانا لرجلين لكل منهما شقص او لصبي رجل او لرجل وامرأته او مكاتبه او مضاربه وتمامه في النظم و عن ابي يوسف ان بيع احدهما باطل وعنه انه جائز مكرره في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهة يمتد إلى البلوغ وان رضا بالتفريق وقيل اذا راضعا ورضيا به فلا بأس وهو رواية عن ابي يوسف وعنه لا بأس به بلا مراعاة اذا رضيا كما في المحيط و [لا] يكره [بيع من يزيد] والمزايدة انصب الا انه تبرك بعبارته صلى الله عليه وسلم وإشارة إلى صورته وهي ان ينادي الرجل على سلعة بذنسه او نايه ويزيد الناس إلى ان يرضيا بثمن وفيه اشعار بانه لا يكره بيع ما يساوي درهما بالف درهم وهذا عند ابي يوسف خلافا لمحمد كما في الخزانة وغيره وتمامه في كراهته هي به انصب *

[فصل * الاقالة] اي اقالة البيع غير السلم فانه ليس بفسخ كما في تحالف الهداية [فسخ] للعقد ان امكن [في حق المتعاقدين] اي فيما ثبت بنفس العقل من غير شرط فيجب على البايع رد الثمن الاول كما يأتي ولا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع و يصح ان يبيع منه قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعا لبطل ويصح استرداد المبيع بلا اعادة الكيل والوزن والفسخ لغة النقض والتفريق كما في القاموس وشرا رفع العقل على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان والمتعاقد اعم من الحقيقي والحكمي فيشتمل اقالة الوارث وفيه إشارة إلى انها لغة الفسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية كما في حوالة الهداية وقيل ازالة القول السابق فان الهمزة للسلب ورد بانها من بنات الياء على ان معاني الابواب مما يحتاج إلى السماع كما تقرر وإلى انها شرعا فسخ العقد عند الندم منه وإلى انها باطلة ان لم يمكن جعلها فسحا وإلى انها تحتاج إلى الايجاب والقبول فيصح بلفظي ماض وبامر و ماض عند الشيعين او الطرفين على اختلاف المشايخ [فتبطل] الاقالة [بعد ولادة المبيعة] المقبوضة اذ الزيادة المنفصلة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة فانها لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض [بيع] من جهة المشتري من البايع [في حق ثالث] غير العاقدين هو الله سبحانه اذ غيره تعالى فيما ثبت بالشرط لا بالعقد [فيجب بها] اي الاقالة الاستبراء في الجارية فانه حق الله تعالى والله ثالثهما ويجب بها [الشفعة] في العقاز فان الشفيع ثالثهما ويجب التقاض لو كان البيع السابق صرفا ولا تسقط الزكوة اذا اشترى بعرض

التجارة عبدا للخدمة بعد السؤل ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العروض فهلك في يده فانه
بيع في حق الفقير [وصحت] الاقالة [بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه] اى الثمن الاول
واحتراز به عما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من
فروع الفسخ [او] شرط [الاكثر] حال كونه [منه] اى جنس الثمن الاول فيكون من
للتبعض ويحوز ان يكون اللام زائدة ومن تفضيلية او يقدر افعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به
اي اكثر منه كما ذكره الرضي [وكذا] صحت بمثله وان شرط [الاقل] لانه فسخ هو رفع ما كان
فيلازم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [الا اذا تعيب] المبيع عند المشتري فانها تصح
بالاقل وصار المستطوط بازاء نقصان العيب وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي
يوسف فهو ان الاقالة بيع في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض
فيجعل فسحا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضا هالكا وتمنه دراهم فتبطل واما اصل محمد فهو انها
فسخ الا اذا تعدر بان زاد فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في المضمورات فجميع ما ذكره من
الصور السبع بيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة
الشروط الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيهما بخلاف البواقي واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا
حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ المناسبة والمتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف
كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ولم يمنعها] اى الاقالة
[هلاك الثمن] لانه باق بوجود الدمة [بل] هلاك [المبيع] لان الاقالة تقتضي بقاء العقد
القايم ببقاء المعقود عليه فصحت اقالة بيع عبد بكر بر بعينه بعد هلاك العبد لان البر مبيع من
وجه كما في المحيط [وهلاك بعضه] اى المبيع كموت احد العبدلين المبيعين [يمنع] الاقالة
[بقدره] اى الهالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البدلين يمنع الاقالة لكن
في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم يتعين في الاقالة *

فصل * التولية لغة جعل الشخص واليا و شريعة ما اشير اليه بقوله

[ان يشترط] اى يحصل بان يشترط بقرينة الاتي [في البيع] اى بيع العرض احتراز عن الصرف
بقرينة تأخيرها فالتولية والمراصة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية [انه]
اى البيع [بما شئ] به اى بما قام على البائع من الثمن او غيره بقرينة ما ياتي [والمراصة] يحصل
[به] اى بذلك اي بان يشترط في البيع انه بما شئ به [مع فضل] اى زيادة شئ معلوم من
الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربح (ده يارده) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار
وقوله (ده يارده) عجمي معناه عشرة باحد عشر اربع عشرة مع احد عشر والمعني باع ما اشتراه بعشرة
باحد عشر استيسانا او باحد وعشرين قياسا والاول مذهب الجمهور كما في الاظم وبما قلنا من

معني ما شرت به صح مراصة بيع المنسوب بعد اداء قيمته بالقضاء و المملوك بهمة او مدته
او وراثة كما في النهاية و فيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن
ملتقنا اليه فهو المساومة و ان كان ملتقنا فبالثل تولية و الزيادة مراصة و النقصان وضيعته و الى
ان الجار و الجور في الموضعين خبر و اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تسامح فمن الظن
ما وقع عن الكل ان قوله به معناه بما شرت به و عن البعض انه حيثئذ ان كان المراصة من عطف
الجملة ينتقض بالمساومة و ان كان من عطف المفرد يلزم عطف العمولين بلا تقديم الجزر
[و شرطهما] اي التولية و المراصة [شراء] قبلهما [بمثلي] كيلي او وزني او عددي متقارب
لانه لو اشترى بقيقي لا يباع تولية و لا مراصة لجهالة قيمة لا يعرف الا بالتشمين و كان عليه ان
يزيد او يبيعه ممن يملك فانه لو اشترى بتوب فباعه مراصة ممن يملك ذلك الثوب يجوز لقدرته
على ادائه و ان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقيمة مجهولة كما في المحيط و غيره [وله] اي للبايع
تولية او مراصة [ضم اجر القصار] الى راس المال و هو من القصر اللق كالضراب من الضرب
و في بعض النسخ اجر القصار بالكسر فانه المصدر في الصرف غالبا [و] اجر [العمل] و كراه
الدابة [و نسيهما] كاجر الصباغ و الشياط و الغسال و القتل و الكرى و سوق الغنم و نفقة
الرفيق و الحيوان و كسوتهم بالعرف بخلاف اجرة الطبيب و البيطار و الشتان و الرابض و معلم
القران و الشعر و غيرهما من الاعمال فانما يوجب زيادة في المبيع او قيمة يضم و ما لا فلا كما في
المضمرات و فيه اشارة الى انه لا يضم (الباج) الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا
اجرة السمسار الا اذا شرطت في العقد و الى ان ما عمل بيده من قصارة او خياطة او غيرها لا يضم
كما في المحيط و غيره [و يقول] البايع اذا ضم [قام] المبيع [على بكرا] من الدراهم و لا يقول
اشتريته به صيانة عن الكذب و قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم رقه
باكثر من ثمنه ثم باعه على رقه لانه لو قال ذلك لكان كذبا و لا رخصة فيه و لكن يقول رقه
كذا فانا ابيعه مراصة على ذلك كما في المبسوط و غيره [فان ظهر] عن البايع بالاقرار و البينة
او النكول [خيانة] كما اذا اشترى ممن لا يقبل شهادته له كابويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيهما
خلانا لهما كما اذا فقا المولى عينه او اجنبي فاخذ ارشها بلا بيان بخلاف ما اذا قرض الغار و حرق
النار [في مراصة اخذه] المشتري [بتمنه] المسمى [او رده] المبيع [وفي التولية] ظرف ما بعده
كظرف قبله و يجوز بينهما المعكس [حظ] عند ابي حنيفة عن الثمن قدر الخيانة . و عند ابي
يوسف حظ [مقدار خيانة الربح و خيانة الاصل] فيهما [اي في المراصة و التولية فاذا باع بعشرة
على ربح خمسة ثم ظهر ان البايع اشتراه بثمانية حظ درهمان من الاصل و درهم من الربح و اخذه
بائني عشر] و عند محمد خير فيهما [بين الاخذ بالتمن و بين الرد و لم يسط شي فيهما و في

الحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا خيار ولا شئ له في قول الطرفين وعن محمد ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بان لو قال للمشتري قيمة مناعي كذا ومتاعي ليساري كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التقرير وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال والصحيح ان يفتى بالرد إذا وجد التقرير وبدونه لا يفتى بالرد كما في الكافي *

والتالى بالنساء والرابع بالنقل

(ج)

[فصل * الربوا] بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والمكسور كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النعبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي انه قد يكتب بالواو وهذا اقب من كتابة الصلوة لانها في الطرف متعوضة للوقف و اقب م ه انهم زادوا بعدها الفاتشبيها بواو الجمع و خط القرآن لا يقاس عليه فالاول ارجه وهو لغة الفضل و شرعا مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث رباء النساء والرابع رباء النقد والاخيرين اشار بقوله [فصل] شرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما في رباء النساء او فضل احد المتبائنين على الاخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن كما في رباء النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب ببر نسية وبيع كبر وشعير بكري بر وشعير وبيع مائة بمائة ودانق وحفنة بحفنتين وذراع من الثوب بذراعين نقدا فان الفضل فيما لم يعتبر شرعا [خال عن عوض] للاحتراز عن نحو بيع كرتي بر بكري و فلس [شرط] صفة اخرى تركه اولي فانه مشعر بان تحقق الربوا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية [لاحد المتعاقدين] اي الباعين او المقرضين او الراهنين للاحتراز عما اذا شرط لغيرهما [في] عقد [المعارضة] للاحتراز عن هبة بعوض زايد ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان اكل حرام كما في الجواهر والنفق [وعلة] اي علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التساوي من الجهتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مشير الى علة رباء النساء و رباء النقد كما يجيى فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن [القدر] لغة كون الشئ مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان و شرعا التساوي في المعيار الشرعي الموجب للمماثلة الصورية واليه اشار بقوله [اي الكيل] في المكيلات [والوزن] في الموزونات [مع الجنس] شرعا التساوي في المعني باتخاذ اسم الذات والمقصود او المضاف اليه او المنتسب فكل من الصغر والشبية ولحم البقر والغنم والثوب الهروي والمروي جنسان لفقدان الاتحاد المذكور [والبر والشعير والتمر والملح كيل] اي منسوب ذلك الكيل [والذهب والفضة وزني] ذلك [وغيرها] اي الاشياء الستة يبنى [على العرف]

اي عرف زمانيه صلى الله عليه وسلم او زماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على السنة فما عرف كيلا
 و وزنه بالنص من السنة فكيلي ووزني ابدا كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيلا و وزنه على
 عهد صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا و ان خالف عرفنا و ما لم يعرف فالمعتبر عرفنا و هذا عند
 الطرفين واما عنده فالمعتبر عرفنا و ان كان كيلا از ورنيا على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم
 كما في المحيط و فيه اشارة الى جواز كون الشيعي كيلا و وزنيا و ليس بكيلي و وزني كالماء فانه
 عند الشيعين ليس بكيلي و وزني و عنده كيلي و وزني كما في الخزانة و الى انه لا ريب في
 السيوان و الزرع و العددي نقدا فجاز بيع مائة جوز بما يتين منه كما في النظم و غيره [فان
 وجد الوصفان] اي القدر و الجنس معا [حرم الفضل و النساء] كالجناد اسم من نسا اي تاجر
 كالنسية على الفعلية كما في الطلبة و المعنى حرم هذان المبتغان بسبب الفضل الحقيقي و الحكمي
 فلا يحل اكله و لو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكراهة لانه بيع فاسد و في تاخير
 النما اشعار بانه انكر من ربا النقد و لذا كفر منكره بلا خلاف بخلاف منكر ربا النقود بخلاف ابن
 عباس رضي الله عنهما كما في الزاهدي و روى رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتهاده فيه
 فمستحله كافر اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون كما في المبسوط و غيره [و ان عدما] اي الوصفان
 [حلا] اي الفضل و النسا كبيع عشرة اذرع من الثياب بقفيزي شعير نقدا و نساء [و ان وجد
 احدهما] وهو القدر في المثلين و المئين و الجففس في المثلين [حرم النساء] حتى اذا اسلم
 قفيز بر في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مئين و كذا اذا اسلم الحديد في الزعفران
 لوجود الوزن فيهما و كذا اذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مئين و كذا اذا اسلم
 ثوب هروي في مثله لوجود الجنس في مئينين و اما اذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لانه لم يوجد
 الوزن في مئينين او مئينين بل في ثمن و مئتين و كذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد
 الجنس و الموزن الا اذا صار كاسدا فانه صار وزنيا فوجد الوزن في مئينين كما في المحيط [فقط]
 فلا يجرم الفضل في بيع قفيز بر بقفيزي شعير و خمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقدا فان
 القدر و الجنس موثران في اثبات التسوية الموجبة لحرمة الفضل الحقيقي و الحكمي بحكم
 الحديث فكانا معا علة واحدة له و الفضل الحقيقي قوي و الحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون
 علة قامة له دون الاول فلا ينبغي ان يحرم الفضل مع احدهما الفضل كما ظن [و لا يجوز ان يباع
 الكيلي بمثله الا مساويا كيلا] فلا يجوز بيع بربو متساويا وزنا الا اذا علم انهما متماثلان كيلا
 الا رواية شاذة عن ابي يوسف و قد اختاره بعض اصحابنا كما في الخزانة و عليه الفتوى لعموم
 البلوى كما في المضمرات [و] لا [الوزني] بمثله [الا متساويا وزنا] فلا يجوز بيع الذهب بمثله
 متساويا كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف انه جاز اذا اعتاده الناس و الكلام مشير الى انه

لرباع تمر كيلا بكيلا بمثل و تفاوت الوزن جاز و كذا لرباع وزنا بمثل بمثل
و تفاوت الكيل كما في المحيط و اعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا بقاء النتيجة فلم
يكن مكررا كما ظن [و الجيد] من الربوية [و الردي] من رداء الكرم رداءة اي فسد
و يجوز ان يكون من ردي كرمي روي بفتحيتين فهو ردي اي هالك از من رد عليه اي لم يقبله
و خطاه كما في القاموس فهو موزون ناقص على فعيل او مضاعف منسوب [سواء] اي متساويان
في حكم الربا و لذا لرباع ققيزا من البر الجيد بققيز من الردي جاز و لو استهلك البر الجيد
او باعه الوصي فابدل بالردي لم يجوز و كذا لرباعه المريض حتى اعتبر من الثلث كما في حكم امر
الكشف [و جاز بيع حفنة] من بر او از او عدس او نسوة و هي بفتح المهملة و مكون الفاء ملا
الكفين كما في الصحاح و المقائس لكن في المغرب و القاموس و الطلبة و النهاية ملا الكف
[بفتحيتين] و لو من جنس لانه كمقابلة الحفنة الجيدة بالرديتين فيتساويان و فيه اشارة الى ان
كل واحد من البديلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او ققيز على الروايتين او العبارتين فلا
باس به و اما اذا بلغ احدهما دون الاخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف الققيز من البر بققيز
منه جاز على رواية الاصل لكنه مكروه على ما روي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع ثمرة بثمرتين
و كان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط و غيره [و] جاز بيع [فلس
بقلمين باعيانها] اي بسبب تعيين ذوات البديلين و نقدهما فالبراء للسببية لا جمعني مع كما ظن نانه
حال و لم يجوز تنكير صاحبها كما تقرر و جمع العين على نحو قوله بكذا و هذا البيع لم يجوز عند محمد
لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل مثله و فيه اشارة الى انه لو كان كلاهما
او احدهما غير معين لم يجوز كما في النهاية [و] بيع [اللحم] المفصول من الشاة او البقر مثلا
[بالحيوان] الذي ولو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره و قال محمد لم يجوز في الجنس الا اذا علم ان
اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازاء السقط و فيه اشعار بانه اذا كان مذبوحا غير مملوخ
اي غير مفصول عن السقط لم يجوز و هذا اذا لم يكن المفصول اكثر و الا فيجوز كما يجوز اذا اسلخ و تساوبا كما
في المحيط و بان بيع لحم السبع جائز و فيه روايتان و عن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن
حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما في الخزائنة و لا باس بلحوم الطير واحدا باثنين يدا
بدل كما في الظهيرية [و الدقيق] المنخول [بجنسه] و لو غير منخول متساويا [كيلا] لانه
كيلى و عن الفضلي انه انما جاز اذا كان مكبوسين و فيه اشعار بانه لو بيع وزنا لم يجوز و فيه روايتان
كما في الظهيرية [و] بيع [الرطب بالرطب] متساويا كيلا [و] بيع الرطب [بالتمر] كذلك
و بيع الرطب بالبر و التمر بالبر و قال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه وسلم
مثل عنه فقال ا ينقص اذا جف فقيل نعم قال فلا اذن و اجيب بان السؤال عن البيع نميا على

الصحيح كما في سنن أبي داود والمراد من الموال التنبيه على اشتراط المساواة لا الامتلاء فعلة التنبيه
عدم المساواة بين النقل والنسبة كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان
السؤال حينئذ لا يلائم استفساره عليه الصلوة والسلام [و] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متساويا كغلا
وقالا لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الوان كما روي عن أبي يوسف
في المحيط [والبر رطباً او مبلولاً بمثله] اي بيع البر رطباً بالبر ورطباً او مبلولاً وبيع البر مبلولاً بالبر
مبلولاً متساوياً كغلا او بيع البر رطباً [او] مبلولاً [باليابس] متساوياً كغلا وكله جائز عند أبي يوسف
الا بيع الرطب باليابس وغير جائز عند سعيد الا ان يعلم تساويهما بعد الجفاف واليابس كما في
الظهيرية [والتمر] المنقوع [از الزبيب المنقوع] اسم مفعول من انقع الزبيب في الثابة اذا انقاه
فيها ليتل ويخرج منه السلاوة كما في المغرب اي الذي اصابه ماء وانفتح [بالمُنْقَع منهما] اي التمر
والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بار مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره
الرضي وهذا عند الشيخين خلافاً لحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه
وهذا عنده خلافاً للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين [متساوياً]
كغلا قيد ما بعد اللسم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يخلو عن اشعار
بان الثمار كالنخاع والكمثري كلها جنس واحد وان اختلف انواعه ووانه فلم يجوز بيع نوع
من العنب بنوع آخر منه متفاضلاً كما في المحيط [ولسم حيوان] حي كالشاة [بلسم حيوان]
حي [آخر] كالبعير ولو [متفاضلاً] لاختلاف الجنس [وكذا] اي مثل اللسم [اللبن]
فيجاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلاً للاختلاف [وكذا خل الدقل] بفتحيتين اردء التمر كما في
القاموس [بخل العنب] متفاضلاً للاختلاف [و] كذا [شحم البطن] (يه) او اللسم [بالالية] (دبه)
[او باللسم] متفاضلاً [والنخز] ولو من البر [بالبر والدقيق] ولو منه متفاضلاً بالاجماع
على ما ذكره القدوري وعن أبي حنيفة انه لا خير فيه والفتوى على الاول كما في المضمرات وفيه
اشعار بان بيع النخز بالنخز لم يجوز وعن محمد لا بأس ببيع قرص بقروصين يدا بيد كما في المحيط [وان
كان احدهما] اي البر والدقيق [نسبة] والنخز نقدا فلم يجوز عكسه عنده خلافاً لأبي يوسف
وعليه الفتوى كما في الكبرى فالسلم في النخز وزنا جائز وكذا عدداً وعليه الفتوى كما في المضمرات
والاحسن انه لو اراد رفع البر الى النخز واخذ النخز متفرقاً بطريقه ان يباع خاتم مثلاً من النخز
يقدر ما اراد من النخز ويجعل النخز الموصوف بصفة معلومة ثمناً حتى يصير ديناً في ذمة النخز
و يسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الخزانة [لا] يجوز ويفسد بيع [البر بالدقيق]
او بالسويق] متفاضلاً او متساوياً كغلا في قولهم لانهما مكتنزان والبر متشاكل والسويق دقيق
البر المقلبي [او الدقيق بالسويق متفاضلاً ومتساوياً] في قوله قياساً على بيع البر باحدهما وقالا

يجوز لقدا لانهما جنسان [ولا السمسم بالحل] بفتح المهملة دهن السمسم بالكسر [الا ان يكون الحل اكثر مما في السمسم] من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بلا خلاف فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجوز بالاتفاق و كذا لو لم يعلم عندنا خلافا للزفر و مثله في الوجوه الاربعة بيع اللبن بالسمن او بشاة ذات لبن و بيع شاة ذات صوف بصوف و الرطب بالدبس و القطن بصبه و التمر بالنواة و العنب بالزبيب في قول او بالعصير و النحاس الابيض بالاحمر و لب الجوز بالدهن كما في النظام و ينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمسم و لم يكن للثقل قيمة جاز بيعه [ويستقرض الثبوز] عند ابي يوسف [وزنا لا عددا] للتفاوت و لا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد و الفتوى على الاول كما في النهاية و غيره قيل هذا اختلاف زمان و قيل اختلاف مكان و اتفقوا انه ليس باختلاف بزمان كما في الروضة [ولا ربوا بين السيد و عبده] اى مملوكه القن و المدبر و ام الولد الا اذا كان ماذونا مديونا لان ما في يده ليس للسيد [و] لا ربوا عند الطرفين بين [مسلم و حربي في دارة] لابطاحه اخذه بلا عذر و فيه اشارة الى انه ربوا بين مسلم و مستامن في دارنا و الى ان لا ربوا بين الحربيين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم *

[فصل * لا يجوز بيع مشتري] دون المهر و بدل الخلع و الصلح عن دم

العمد و العتق و الموهوب و الميراث و الصدقة [منقول] دون عقار خلافا لمحمد و سيأتي [قبل قبضه] للنهي عن بيع ما لم يقبض [و صح التصرف] كالاستبدال [في الثمن] ولو مكيلا او موزونا [قبله] اى قبضه و فيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض و القروض قبله و الاول صحيح كما في العمادي و كذا الثانى عند الطحاوي و ذهب القذوري الى انه سهو منه و لا يشكل ببدل الصرف و السلم فان الشرع جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [و الخط عنه] اى صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه عن البايع او للبائع القاء كل الثمن او بعضه عن المشتري و ان لم يبق المبيع و لم يقبض الثمن فصح ان يقول حططت كله او بعضه عنك او رهبته منك او براتك منه على ما ذكره السرخسي و ذهب شيخ الاسلام الى ان البراء قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حوط بالاتفاق و ان لم يلتحق باصل العقد و ان كانت بعد القبض فكذلك البراء فانه ليس بخط عند شيخ الاسلام فلم يجب رد المقبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم الظاهر ان الضمير للثمن و ان كونه للمشتري توهم [و] صح للمشتري [المزيد] المعهود او الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار و غيره [فيه] اى الثمن بقريضة ما بعده [ان بقى المبيع] بحيث يكون محل للقبالة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نسج الغزل المشتري ثوبا للهلاك بالنسج بخلاف ما اذا قطع و خاط الثوب المشتري

فميصا لان المبيع باق فلو اشترى عبدين صفقة بألف درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما
بثلث ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع وعن
محمد انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط [و] صح المزد [في المبيع] وان لم يبق
فالمزيد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلو اشترى وزاد وامتنع البائع
عن المزيد اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفيع ينبغي ان ياخذ بالثمن الاول في السط و
بالمجموع في المزيد واستدرك بقوله [لكن الشفيع] فيهما [ياخذ] المبيع [بالاقل] اي الثمن
الاقل من الثمن الاول والباقي بعد السط وهذا في السط ظاهر واما في المزيد فلان يتعلق به حق
الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع او حط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه
متعلق به [وضح] وجاز [تاجيل كل دين] اي مال واجب بالعقد والاستهلاك والاستقراض معجل
الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالنسيئة تيسر على المدين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح
وهو صحيح والتبادر ان يكون المدين حيا فلو مات واجله الدين بسؤال وارثه لم يصح هذا التأجيل
قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن النشاف ذكر ان الاول قول الكل
كما في العمادي ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انهما يجعلان عيني [الا القرض] بالفتح والكسر
فان تأجيله لم يصح و حرم لانه معاوضة انتهاء فيصير بالنسيئة كما ذكره المصنف فالاحسن ذكره
في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء وانتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان
يبدل صح يلزم والمعنى لزم تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم وله ان ياخذه متى شاء بقي ان
الاستثناء لا يشمل عن شئ لان القرض مال يعطيه من مثلي فيسترده بعينه والدين عند المحققين
فعل تمليك او تسليم كما في كفالة الكرماني وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين ما له اجل
والقرض ما لا اجل له واعلم لو اجال المستقرض المقرض على احد بدينه فاجله المقرض مدة معلومة
يصح ولم يطلب قبلها لان الكفالة مبراة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال [ويدخل البناء] هو في
الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلا به [والمفتاح]
اي مفتاح الغلق وكذا الغلق بالفارسية (كيد آن) ولا يدخل مفتاح القفل [والعلو] اي غلو
العروة احتراز عن حق التعلي للغير ولم يدخل الى عنان السماء فيبيع الهواء فيفسد لان المراد
ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو الهواء [والكنيف] اي المستراح ولو في الشارع والمربط
والمطبخ والبيير [في بيع الدار] بطريق التبعية لان الدراهم لما ادبر عليه الحائط والاصل ان
ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكره اما ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري
فيه الضنة عرفا [لا] يدخل [الاطلا] اي الساباط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر
على جدار دار اخرى او على اسطوانات التي تكون خارج الدار وتمامه في الايمان [الا بذكر كل]

وغيره [حق هو] أي ذلك الحق [لها] أي الدار صفة حق فحق الشيء تابع لأبد له منه كالطريق والشرب كما في الكرمانى وغيره [أزهرانها] أي بذكر مرافقها جمع مرفق بكسر الميم وفتح الغاء وليس جمعطوف على المجرور كما ظن وفيه اشعار بأنه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه أعم فإنه تابع الدار مما يرتقى به كالتوضي والمطبخ كما في شروط الصيرفي [أو بكل] حق [قليل وكثير] بالوارد كما قال محمد آخره دون أو للإباحة فأوجبت العموم كما في النزهة [هو] داخل [فيها أو] خارج [منها] بالردون الوارد على ما اختار أصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فإن الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن أبي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات وفيه اشعار بأنه مرادف للأولين والركب موصوف به كما في الكشاف والظلة لا يدخل بدون أخذها عند أبي حنيفة وكذا عندهما إذا لم يكن مفتحتها إلى الدار والا فتدخل مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مثمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم الخلف خلاف الأول أصح لاتصاله بالأرض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالورد والآس والقطن والرطوبة والشجر البازنجان [في بيع الأرض] لأنه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر السطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بأن الزرع إذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب أنه يدخل ولا خلاف أن ما لم ينبت لم يدخل كما في المضمرات [ولا] يدخل [الثمر] كالأرض [في بيع الشجر] ويدخل الأرض عند محمد وعن أبي يوسف روايتان والفتوى على أنها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران ينبت منه وقيل مقدار ما يكون فيه عروق لا بقاء لذلك الشجر بدونها وقيل مقدار ما يأخذ ظلها إذا قام الشمس في كبد السماء كما في إقرار الظهيرية وهذا إذا اشترى مطلقا وأما إذا اشترى للقطع بدون الأرض فيومر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا إلى ما يتنامي من العروق إلا إذا اشترى البايع انقلع على وجه الأرض أو كان في القلع مضرة نحو أن يكون بقرب حايطه فيومر أن يقطع على وجه الأرض فإن قلعه أو قطعه ثم نبت من أصله أو عروقه فالنابت للبايع وإن قطع من أعلى الشجر فلم يشترى كما في المحيط [ولا] يدخل [العلو في بيع بيت] هو مسقف له دمليز كما في النهاية [الابشرطه] أي شرط البيع وهو التنصيص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والثمر والعلو في بيع الأرض والشجر والبيت إلا بذكر كل واحد منهما باعيانها فلا يدخلن بذكر أحد من الالفاظ الثلاثة وعن أبي يوسف أن الأولين يدخلن بذكر كل منهما [ولا] العلو [في بيع منزل] هو لغة موضع النزول وشرعا دون الدار وفوق البيت وأقله بيتان كما ذكره المطرزي لكن في النهاية أنه اسم لما اشتمل على بيوت وصحن ومسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار أهم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن.

غير مسقف [الا بذكر ما ذكر] اي بذكر واحد من الالفاظ الثلاثة و في الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة و اما في عرفنا فيدخل العلو في بيع ممكن صغيرا كان او كبيرا (بخانه) الا دار السلطان فانها يسمى (بسرائر) [كالطريق والشرب والمسيل] فانها لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكر واللام للعهد اي معيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض ومائها وينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب و طريق الدار عرضه عرض للباب الذي هو مدخلها و طوله منه الى الشارع او اعم منه و من طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق الى الشارع العام و الى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا يدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا و ان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [و يدخل] الطريق و اخواه [بنى الاجارة] للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر اذ لم ينتفع المجر بدونها و مثلها الرهن والصدقة الموقوفة [و يوصل] من المشتري [الولد] الذي ولدته امه بلا استيلاد [ان استحققت امه] على المشتري [ببيئته] لانها حجة كاملة و فيه اشعار ما بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعا كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بالولد شرط ايضا لانفصاله وقت القضاء كما في النهاية [وان اقر] المشتري لرجل [بها] اي الامه [لا] يوصل الولد بالتبعية اذ الاقرار حجة قاصرة و لم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمادي [ولمالك] خير فسنه افاد التقديم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في النسخة [باع غيره] الفضولي من احد [ملكه] مفعول باع [فسنه] اي البيع و ان لم يبق اركان البيع و فيه اشعار بان في فسخ بيع الفضولي لا يحتاج الى القضاء [وله] اي للمالك [اجازته] بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت فغيه ورايتان كما اذا قال بيسما صنعت في ظاهر الرواية انه رد و عليه الفتوى وفي تقديم الخبر اشعار بان البيع لم يفقد لو اجازته وارث المالك بعد موته كما في العمادي وفي الكلامين رمزا الى ان بقاء المالك شرط الفسخ والاجازة ولذا لم يصرح به في قوله [ان بقي العاقدان والمبيع] لان الاجازة يتوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوبا فصنعه ثم اجازته رب الثوب لم يجز لهلاك المبيع وفي الكتاب اشعار بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم فرد لم يرتد بالرد كما في العمادي [وكذا] للمالك اجازة ان بقي في يد البائع [الثمن] مع بقاءهم حال كونه [عرضا] لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الخمسة فيما يتعين وهذه الاجازة اجازة نقد لا عقل فهو للبائع دون المميز لانه صار مشتريا ورجع المميز على البائع بقيمة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يشترط للاجازة بقاء الثمن وفي المنتقى انه شرط كما في العمادي [وهو] اي الثمن

الذي لم يتعين كالتقديين [ملك] عند الاجازة [للمجيز] فيكون البايع كوكيل له [و] هر [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايعه] من قبيل التنازع فملك بلا شبهة الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العمادي [وله] اي لهذا البايع [فسخه قبل الاجازة] اي اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا ل محمد وزفر [اعتاق] العبد [المشتري] اسم مفعول او فاعل صلته [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] اي ذلك المشتري من اجل وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف ابطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما ظن *

[فصل * يصح السلم] بفتح السين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البدلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بحقه بوجوب تعجيل التمن وتأجيل المثلثين وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البراي قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب السلم والبائع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والتمن رأس المال وانما اخر من الربوا لانه كالقديمة له الا ترك ان المسلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين [فيما يعلم قدره ووصفه] اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدار من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يفضي الى المنازعة [كالمكيل] اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والملح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والخل والعسل والمج والعدس والتوتيا والكحل وغيرها [والموزون] اي ما يعرف مقداره بالوزن من منويين او اكثر مما يباع بالامناء والاوراني كالدمن والمسك والعنبر والزعفران والفانيد والسكر والبصل والفوم والحديد والنحاس والصفر والقطن وحبّه وغيرها حال كون الموزون [مثمنا] لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل يبيعا بثمان مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في الغلوس عددا خلافا ل محمد فانه ثمن عنده والى انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالمضروب وفي رواية يلحق بالعروض كما في التحفة [والمذروع] اي ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف [كالتوب] من الكتان والقطن والصوف والشز والحبر و كالبساط والبورياء حال كون المذروع [مبيناً طولاً وعرضه] ذراعاً [ورقته] بالضم اي غلظه في الاصل ما يكتب ويرفع به الثوب وفي عمومته يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحيط وكذلك الخز كما في

الظهيرية [و المعدود] اى ما يعرف قدره بالعدد [متقاربا] اى متساويا كل احاده فى القيمة كالجز والبيض والبارنجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفا بيضة ضئمة صغيرة بامدار التقادوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا وزنا وعددا وذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا عند زفروبان لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطنخ كافى التحفة [فيصح] السلم [فى السمك] بفتنتين السمك [المليه] وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جنمه وهو صحيح والصحيح انه يصح كيلا وزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكائلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصا فقيه عن اصحابنا روايتان والمليه المقلد الذى فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى اثاره على المالح لانه لغة ردية كافى النهاية [لا] يصح السلم ويطل وزنا وعددا [فى السيوان] طائرا او غيره لانه لا يضبط وعن الشيخين انه يصح وزنا [و] لا عددا فى [اطرافه] كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاكراع لانها معدودة متفاوتة وفى الكافي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا [و] لا عددا فى [جلوده] اى السيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضي بصحة السلم فى اللحم جازاجمانا وبانه يصح فى الشحم والالية وزنا كافى التزانة [و] لا عددا او وزنا وكيلا فى [الجواهر] كبارا وصغارا كاللعل والعقيق والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط انه يصح وزنا فى صغاره للدوية ولا يخفى ان الجواهر يشتمل الشبه والاصرب والحديد ونحوها [و] لا يصح فى مقدار [بصاع] اى كيل معين [وذراع] اى خشبة [معينين] ذلك عند المتعاقدين ويشتمل الاضافة والمعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف [ولم يدر قدره] اى قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [وشروطه] اى شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كما نبين و اشار فى السابق الى شرطين كون المسلم فيه مما يضبط ومما يتعين وفى الربوا الى شرطين كون المسلم فيه ورأس المال خاليين عن احد وصفى علة الربوا كافى النهاية وغيره ثم اشار الى البواقي فقال [بيان جنسه] اى المسلم فيه [كبر] وتمر فلو سلم فى طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما اذا سلم فى طعام نحو خراسان [ونوعه] اذا اختلف انواعه والا فليس بشرط كافى الخلاصة وغيره [كمقبة] اى برصقية على تاريل حنطة مقبة نسو (الدين القيمة) على تاريل الملة القيمة كما فى سورة البينة من الكشف واليه اشار المصنف فى الشرح والسقي ما يسقيه الماء الجارى خلاف البشمي ما يسقيه ماء السماء فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمونث ولا يلحق التاء الا اذا حذف

(ن) وفي نسخة المتن [مكان إبقاء سلم محمد]

فيه] وانما اذا كان شيئا [لحملة] بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاحسن ان يقال باقحام الحمل والمعنى لمسلم فيه [مؤنة] بالفتح اي ثقل يحتاج في حمله الى ظهور او اجرة حمل كالحنطة وقيل ما لا يحمل الى مجلس القضاء مجانا وقيل ما لا يمكن رفعه بيد واحدة كما في الكرمانى وهذا قوله آخرى وقال انه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في خزائن المفتين وفيه رمز الى انه لو طلب في مكان آخر قيمة فيه مثل قيمة في المشروط جاز واذا

حل الاجل على ما قال نجم الائمة خلافا لبعض المفتين وهذا احب الا اذا تجزرب السلم عن استيفاء حقه بسبب اقامة السلم اليه في ذلك المكان كما في النية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط بيانه بالاجماع و يتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في مصر اكثر ما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالسلم لم يجوز واذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم لا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كالمقطوع كما في الاختيار [وقبض رأس المال] ولو غير نقد بالتخلية [قبل الافتراق] بالبدن فلا يضر القبض بعد مشيهما او نومهما بلا غيبة [شرط بقاءه] اى بقاء السلم على الصفة فلوا بى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيد اشارة الى ان شرط الخيار مفسد للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا بطله صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي المسلم اليه فانه ينقلب جايزا ولو هلك لم ينقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقرر في الاصولين وبه يشعر التفريع في قوله [فلو كان] بعض رأس المال [دينا و] بعضه [عينا] فقد [بطل] العقد عندهم [في حصة الدين] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي درهم في كتر حنطة ثم جعلنا مائة من رأس المال قصاصا بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في مائة نقد و مائة دين لى عليك سواء اضيف الى دراهم بعينها او لا وذلك لفقدان القبض وفيد اشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة العين والمراد من الدين هو ما اُعلى المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب جايزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجواز كما في المحيط [ولا يجوز] للمسلم اليه [التصرف في رأس المال] بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا او بالبيع او الاستبدال او التولية او نحوها [و] لا يجوز لرب السلم التصرف [في السلم فيه] بشيء مما ذكرنا [قبل قبضه] اى رأس المال او المسلم فيه فلو تقابلا سلما صحيحا فاشتري المسلم اليه من رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجوز للمسلم اليه ان يبري رب السلم من رأس المال لان البراء اسقاط ينعدم به القبض الواجب حدا من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه [والاستصناع] لغة طلب العمل متعدي الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع كان اجازة لا امتصناعا كما في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع كشاف مثلا اخزلى من اديمك خفا صغته كذا بكذا درهمما [باجل] كشهريع [سلم] وحكي

عن الهند واني انه ان ذكره المستصنع فليس بسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادني مدة تمكن فيه من العمل فاستصنع وان كان اكثر فسلم يراعي شرايطه من نحو قبض رأس المال ومكان الايفاء والاستقصاء في الاوصاف وعدم الخيار كما في السلم وغيره [تعاملوا] اي الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر [فيه] اي الاستصناع كما واني الصفرة والنحاس والزجاج والعيدان والاسلحة والخفاف والقلانس والاعوية من الادم والطين [اولا] تعاملوا فيه كالجباب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة واما ما تعاملوا و صلح عقده سلما واستصناعا فاستصناع عندهما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى لشبوهه بالنص والاجماع [و] الاستصناع [بلا اجل]. ذكر [فيما يتعامل] فيه معاقدة اجارة ابتداء ولذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته [بيع] انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الرزية وكان الحاكم الشهيد يقول هو مواعدة وانما ينعقد بالتعاطي اذا جاء مفردا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كما في النهاية وفيه اشعار بانه اذا فقد الاجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا [فيجبر الصانع على العمل] فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار وعن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ولا يرجع الأمر] عن امره خلافا للحاكم [والمبيع] هو [العين لا العمل] كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود هو العين وذكر الصفة لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن (ويكون المبيع هو العين) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لايضاح التفريع [فلو جاء] الصانع [بما صنعه غيره او] صنعه [هو قبل العقد فاخذه] المستصنع [صح] [الاخذ] [ولا يتعين] المصنوع [له] اي الأمر [بلا اختيار] اي الصانع اذا لم يتعين له [فيصح بيعه] اي الصانع المصنوع من غيره [قبل روية الأمر] واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا *

مسائل شتى * وصح بيع الكلب والسباع [كالنمرود الصقر عام بعد الخاص] علمت [الكلب والسباع] [اولا] كما في الهداية وقال الامام السرخسي ان بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجوز وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجوز بيعة والفهد والبازي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما واختلف الرواية عن ابي حنيفة في القرد وكرة عند ابي يوسف وجاز عند محمد والفيل كالهرة في الجوز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحيّة والعقرب والزرغ ودواب البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها للدوية كما في المنية ولا يخفى ان هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد [والذي في البيع كالمسلم] لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم [الافى الخمر والخنزير] فان بيعهما من المسلم باطل [فهما] اي الخمر والخنزير في جواز عقده [كالخل والشاة في] جواز [عقدنا] فيكون الخمر مثلية والخنزير قيميا عنده

وفي تخصيص النمر اشعار بجواز بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده
ولم يجب عندهما [ودرهم] او دينار او قلس او لؤلؤ او سكر او نحوها [نثر] بالتخفيف و
والتشديد اي رمي متفرقا على العروس او غيرها [فوقع في ثوب رجل] ذبلا كان او غيره [فهو]
اي الدرهم و الفاء في حيز نكرة موصوفة [له ان اعده] اي هيا ذلك الثوب بان بسطه [له]
اي لوقعه فيه [او كفه] بالكاف او اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقعه فيه فان
اخذ غيره منه فله الاسترداد [والا] يعده او يكفه [فلاخذ] الماخوذ وفيه اشعار بانه لا يكره
نثر ما كتب عليه اسمه تعالى و اختلف المشايخ فيه واعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنثر لم
يجب لنفسه شيئا منه كما انه لم يلتقطه بعد النثر وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يضر عند
النثر و اختلف في جواز اخذه كما في المحيط [واعتبر به] اي قس على نثر الدرهم [سائر المباحات]
فلو صار طيرا اذا بيضة او فرخ او خرج ظبي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فلاخذ و اذا
اعد مكانا للمريقين فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكراثة
انسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه *

[فصل * الصرف] في اللغة الدفع وفي الشريعة [بيع الثمن بالثمن]
اي احد التجارين بالآخر ولو غير مضروب بقرينة ما يأتي حال كونه [جنسا بجنس] اي فضة
بفضة او ذهبا بذهب [او] جنسا [بغير جنس] اي فضة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا و ذهبا بذهب او
فضة فيجوز بيع احد الجنسين مع غيره فيصرف حصة التجارين الى الصرف وما في الاصول ان المعنة
اذا اعيدت فالثانية عين الاولى و النكرة بالعكس فليس بكلي وانما سمي به لوجوب دفع ما في يد
كل من العاقلين الى الآخر [وشرطه] اي شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر و اليه ذهب
بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقل كالموجود وقت العقد وسياتي اشارة الى ما قال بعض المشايخ
من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشار محمد في الكتاب كما في الذخيرة [التقابض]
اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [قبل الافتراق] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس
العقل او اغمى عليهما او ذهبا فرسنا او ناما فتقابضا صح و عن محمد ان النوم افتراق وعنه ان النوم
الطويل افتراق وعنه انه جعل الصرف كالتمثيل فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس
وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل ولا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروية
فان افتراقا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقابضا في الصور قبل التفرق
انقلب صحيحا كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس
واحد اعتمادا على ما سبق في الربوا على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب ميازة
لم يجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق [وان وقع] التقابض [في البعض] من البدلين [صح]

البيع [فيه] من قبيل التقديم الحكمي اي في ذلك المقبوض من البديلين وفسد فيما لم يقبض [في] مثل [اناء فضة] ظرف وقع ضمن الطن انه منه تسامح وحذف فان المعنى ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه اي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في اناء فضة فالصواب (وفي اناء فضة) ان وقع في البعض صح بقدره [وصار] الاناء [مشتركا] بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقل من الثمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقل جميع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفريع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا ليجوز ان ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند البينة لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسري الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرر بخلاف ما لو كان شرطا لبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كلا القولين في التقابض [وكذا] اي مثل الحكم في بيع الاناء الحكم [في] بيع مثل [السيف] واللجام وغيرهما [المحلى] اي المزين بعين الذهب او الفضة فالمحلى اعم من الذهب والمفض [ان خلصت الحلية] اي امكن تخليصها وازالتها من السيف [بلا ضرر] يعود الى البائع فصح البيع في السيف والحلية جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لا في السيف ولا في الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اي مطلق بماء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان بالتحويل صار مستهلكا او خارجا عن الوزن اذ لا يمكن وزنها حالا ولا يخلص فلم يبق موزونا كحبة من الحنطة كما في المحيط [ويصرف القبض] اي قبض البائع الثمن وان سكن المشتري اولا [الى ثمنها] اي الحلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد [وان لم يقبض شيئا] من الثمن [بطل] البيع فيها اي في الحلية لانه صرف فقد شرطه وفي التخصيص اشعار بانه صح البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذکور في الهداية وغيرها لكن في قاضيهان ويقصد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للرد فيه روايتان والظاهر انها يتعين [وان لم يخلص] الحلية من السيف [بطل] البيع [اصلا] اي في الحلية والسيف لانعدام شرطه ولا يشفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام *

* كتاب الشفعة *

عقب البيع بها لانها بعده على انه شرط عند الجمهور وهو الشركة سبب لها كما قال شيخ الاسلام [هي] لغة فعلة بالضم بمعنى مفعول عن قولهم كان هذا الشيء وترا فشفعته باخر اي جعلته زوجا له فهي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء

باع الشفيع الدار التي تشفع بها اي يوخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا [تملك العقار] دون
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكرم والرحا
 البير وغيرها وتماه في آخر الطلاق والتبادر ان يملك ملكا طيبا لاطلاقه واحترز به عن الشفيع
 كما اذا اشترى غير الشفيع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفعة كما ياتي [على مشترئه]
 المتباعد الملك ظرف جبر او احترز به عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة او بعوض
 غير عين كالنهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لا شفعة في شيعي منها وحل فيه ما
 وهب بعوض فانه اشتراه انتهاء كما مر [جبرا] فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تمييز من
 جبره قهرا كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكلمة على [بمثل ثمنه] اي
 ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لزم بالخط والبناء ونحوهما فعارض فاحترز به عما
 اذا اخذه باكثر او اقل منه فانه بالشراء لا الشفعة [ويثبت] تملك ذلك العقار [بقدر روس
 الشفعاء لا] بقدر [الملك] اي ملكهم لان علة الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على
 التنصيف ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث سدس وجار له جار ان احدهما من ثلثة جوانب
 وثنائهما من جانب او لا يثبت [للخليط] اي للشريك فهو فعيل بمعنى الفاعل من خالطه شاركه
 [في نفس] العقار [المبيع] اي في كل جزء منه اي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار
 ثم في الاساس كما في النظم وغيره وفي اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب
 على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الاثر ان الجار ان لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم
 الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ثم] بعد ما لم يكن فيه
 شريك او كان لكن بطل شفيعته بوجه ما يثبت [للخليط] تركه اخصر الا انه ذكره للتنبيه
 على انه المسمى بالخليط حقيقة فان الاول والثاني يسميان بالشريك كما اشار اليه الاسيبجاوي وغيره
 فيكون ذكره على سبيل المشاكلة [في حق البيع] اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه حجيجه [كالشرب] بالكسر اي شرب
 نهر العقارين ومائه والاحسن من الشرب [والطريق] اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرج
 فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب
 واخر في الطريق فصاحب الشرب اول من صاحب الطريق [الخاصين] فلو كانا عامين فللجار فالشرب
 الخاص [كشرب نهر] للعقارين [لا يجري فيه السفن] اي اصغر السفن فالتنهر العام
 عند البيسنيقة ما يجري فيه السفن كجلة و فرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقليل
 الخاص ما يتفرق ماء بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الاراضي ولا يكون له منفذ الى
 المفاوز التي لجماعة المسلمين والعام ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان

شركاؤه لا يخصون واختلغوا فيما لا يحصى من خمسمائة او مائة واربعين او عشرة والاصح انه مفوض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصة شريها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في التنتف [و] الطريق الخاص مثل [طريق لا ينفذ] اي لا يخرج اي طريق راسها ضيق وآخرها واسع فيها دور متلا وجميع اهلها شفعاء ولو مقابلا [ثم] بعد الطريق [لجار] له عقارواحترز به عما يكون وقفا او اجارة او ديدة [ملاصق] اي متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء [بابه] اي والجال باب عقار الجار او المبيع [في سكة] بالكسر في الاصل طريق مستوي [اخرى] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهرة الى ظهرة المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الانرى انه لو اشترى نهرا ولرجل ارض في اعلاه الى جنبه ولاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [ويطلبها] بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او (شفعة خوانم بدانجائي كه خريدى بدان حقى كه راست) كما في النظم او طلبت الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلي ولو قال قروي شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يستلزم فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [في مجلس علمه] اي الشفيع [بالمبيع] حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو فام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على فور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثه ايام كما في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل وجب الطلب وقال لا يشترط عدالة المخبر لا بلوغه كما اشار اليه الزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد لثلا يسقط الشفعة ديانة او ليتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [وهو] اي الطلب في المجلس [طلب مراثية] بالجر اي مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل [ثم] اي بعد طلب المراثية طلب الاشهاد ويسمي بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله [يشهد] من الاشهاد [على طلبه] اي الشفيع [عند العقار] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار وابوزيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عند كما في المحيط والاحسن ان يجعل الظرف متعلقا بيشهد كما دل عليه الرقاية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلاثة كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [او] عند [ذي يله] اي متصرف العقار

حل كونه [من بايع] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس يدي يده على ما ذكره القلوري وعصام
 والناطني واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استئمانا
 كما في المحيط [ار] عند [مشتر] ولو غير ذي يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة في دار
 اشتريتها من فلان حذرها كذا وانا شفيعتها بالشركة في الدار او الطريق او بالجوار بدار حذرها
 كذا فسلمها لي فلا بد ان يبين حذرها الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في قاضيان
 لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد
 عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب
 كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البائع
 او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن يحل نزع المجلس في الاكثر بل
 مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره [فان آخر] الشفيع [احدهما] اي الطالبين
 طلب موثبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يراد بالضمير النوعان من
 الطالبين النوع الاول ما ذكرنا والثاني الاشهاد عند البائع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد
 عند العقار ولم يشهد عند احدهما او اشهد عند البائع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا
 بعذر مثل غيبة مدة السفر وتماحه في النظم [بطلت] الشفعة وعن محمد لو حمل او حوّل
 او سمح او اجاب سلا ما قبله او شمت عطاسا ليس باعراض كما اذا تم الاربع قبل الظهور وبعد الجمعة
 او سال عن كمية الثمن كما في الاختيار [ثم] اي بعد الطالبين [يطلب] طلبا يسمى بطلب
 خصومة وتمليك [عند القاضي] اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع للقاضي ان فلان
 اشترى عقارا حذوده كذا وانا شفيعه بعقار لي حذوده كذا فمرة ليسلمه الي [وبتأخير]
 اي طلب الخصومة [شهرا تبطل عند محمد] كما في الهداية لكن في المحيط والذخيرة والخلاصة
 والمضمرات وغيرها من المتداولات انه رواية عن صاحبين وعنهم ثلثة ايام وعن محمد سبعة ايام
 وعنه شهرين كما في النظم ولا تبطل اصلا عند ابي حنيفة [و به] اي بما عند محمد [يقتل]
 لتأخر الناس اليه كما في المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية
 والكافي ان الفتوى على قوله ويستثنى الاعذار من ذلك فتأخير واحدة من هذه الطلبات بها
 لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبائع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب موثبة و آخر الطالبين
 للمرض او الحبس او غيره كما في المحيط او غيره [فاذا طلب] طلب الخصومة [سال القاضي الخصم]
 الدال على الاثنين المدعي والمدعى عليه بالاشتراك فسال اول الشفيع المدعي عن موضع المشفوع
 به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق واختلاف الاسباب ثم سال المدعى عليه هل المشفوع به ملك
 الشفيع [فان اقر] الخصم [بملك ما يشفع] الشفيع المدعى [به] من عقاره [او نكل عن الحلف]

يطلب الشفيع اما [على العلم] كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو بالله ما تعلم [بانه] اى الشفيع
[مالكه] اى العقار و اما على البتات كما قال محمد والفتوى على الاول كما فى الكبرى [او برهن
الشفيع] على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذى بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا
الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا نعلم انه خرج عن ملكه
ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفى كما فى المحيط و عن ابى يوسف لا حاجة الى البرهان
[سأل] اى سأل القاضي الخصم المدعى عليه [عن الشراء] اى شراء المشتري للعقار وقال هل
اشتريته [فان اقر] الخصم [به] اى الشراء [او نكل عن الحلف] على البتات فان كان ثبوت الشفعة
مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتتر او لم تبع و ان كان متفقاً عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق
الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على مقتضى ما مر فى الدعوى و فيه اشعار
بان المشتري لو انكر طلب الموائبة حلف على العلم ولو انكر طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم
به كما فى الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفيع سلم العقار الى الوكيل
واتبع الموكل للتكليف كما فى قاضيان [او برهن الشفيع] على انه اشتريه [فضى] القاضي في ظاهر
الرواية [له] اى للشفيع [بها] اى الشفعة و عن الطرفين انه لا يقضى بلا احضار الثمن و ان
نفذ لو قضى كما فى الاختيار و ان طلب المشتري اجلا اجملة يومين او ثلاثة بلا قضاء [فلزمه] اى اذا
قضى فقد لزم الشفيع [احضار الثمن] فلو لم ينقذه حبسه القاضي كما فى المحيط [و يحبس]
المشتري [الدار] اى العقار [له] اى الثمن [ولا يسمع] القاضي [البينة] ولا يقبل
خصومة الشفيع [على البايع] اى بايع ذى يد [حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره] اى يزيل
القاضي بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع في قول البايع بعت منك فيصير المخاطب
بالكاف شفيعا مع بقاء الباقي فان بناء الشفعة على البيع و نظيره من المحسوس رمى سهم الى احد
فان لم يتبدل باصابة غيره لتسلله و انما اشترط حضوره ايضا رعاية لحق اليد و الملك [و يقضى
بالشفعة] كما فى الهداية لكنه مستدرك لان هذا الفسخ متضمن له [والعهدة] بالجرم مع جواز
الرفع [على البايع] ظرف يقضى او خبر مبتدا هو عهده من العهد الحفظ و باعتباره سمي بها
حقوق العقد كضمان الدرك و تسليم العقار و الصك القديم و عن ابى يوسف ان العهدة على
المشتري ان ينقل الثمن للبائع وفيه اشعار بانها تسمع على مشتري يد بلا حضور البايع لانه اجنبي
على المشتري عهده و له منع كتاب الشراء لانه ملكه كما فى المحيط [وللشفيع] ثبت [خيار الردية]
و ان رآه المشتري [و] خيار [العيب] لانهما بمنزلة البايع و المشتري والاكتفاء مشير الى انه
لا يثبت له خيار الشرط و الاجل لعدم الشرط [و ان شرط المشتري] فى الشراء [البراءة] اى براءة
البائع [منه] اى من العيب و الرد عليه بالعيب [و القول للمشتري] مع اليمين عند اختلاف

المشتري والشفيع [في] قدر [الثمن] لانكاره الاقل ولا يتخالفان لاشتراط كون كل ملعي عليه وهو مفقود في الشفيع [وبينه الشفيع] على الشراء بثمن اقل [احق] عند الطرفين [من] بمنته [اي المشتري على الشراء باكثر منه لان الملزم بينه الشفيع وفيه اشعار بان له لو اختلف البايع والمشتري او مما والشفيع فبينه البايع احق لانها تثبت الزيادة [ولو ادعى المشتري ثمنًا] ادعى [بايعة] اي العقار ثمنًا [اقل منه] اي من ذلك الثمن [اخذ] الشفيع العقار [بقوله] اي بتمن الذي قاله البايع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه [قبل القبض] اي البايع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لانه حط من البايع وفيه اشارة الى ان البايع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتماه في المحيط [و] اخذه الشفيع [بقول] المشتري [حال كونه] بعده [اي القبض لان البايع حينئذ اجنبي] [واخذ] الشفيع العقار [في] صورة [حط بعض الثمن] بان قال البايع حطت عن المشتري بعض الثمن او ذهبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده [او زيادته] اي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [باقهما] اي الثمنين ففي السط اخذ العقار بما وراء السط لانه يلتحق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال حقه [وفي حط الكل] وهبته قبل القبض وبعده [بالكل] فلا يصح في حق الشفيع لانه لا يلتحق باصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما البراء عن البعض او الكل فقبل القبض كالمهبة واما بعده فلا يصح لا في حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [وفي الشراء] اي شراء مسلم من مسلم [بثمن مثلي] اي مكيل او موزون او عدي متقارب [بمثله] وانما قيد بالمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بشمر او خنزير والشفيع مسلم فان اخذ بقيمة الشمر او الخنزير كما في الكافي [وفي غيره] اي مثلي كالعقار والحيوان والا فمشتري [بقيمة الثمن] وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في اللخيرة [وفي] صورة [عقار] كدار اشترى احد [بعقار] كدار [اخذ كل] على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفيعين عقارا وهو شفيعته او اخذ كل من العقارين [بقيمة] العقار [الاخر] لانه بدله [وفي] صورة [ثمن مؤجل] اجلا معلوما فانه اذا جهل الاجل كالخصاد فالبيع فاسد [بحال] اي اخذ بثمن حال [او] في ثمن مؤجل [طلب] الشفيع الشفعة [في الحال] اي في مجلس فان سكنت عنه بطلت خلافا لابي يوسف [واخذ] العقار [بعد الاجل] لا في الحال [وفي بناء المشتري] في العقار قبل القضاء بالشفعة [و] في [غرضه] شجرا فيه [بالثمن] اي اخذ العقار بالثمن في الصورتين [وقيمتيهما] اي بقيمة المبنى و المغروس [مقلوعين] اي مستحقين للقطع فان قيمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة القلع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في الغصب [او كلف المشتري قلعهما] الا اذا كان في القاسع نقصان بالارض فان الشفيع له ان

ياخذها مع قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة وعن ابي يوسف ان الشفيع يستمر بين الترك والاخل بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كما في النهاية فلو اشترى دارا وضعها باشيء كثيرة ثم جاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينبش الموتى كما في المحيط وذكر في النظم انه لا ينقض المسجد وبطلت شفيعته كما لا ينبش الموتى [وليست] الشفعة [الا في بيع] صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البايع من كل الوجوه فلا شفعة في بيع الرشاء لان حق البايع لا ينقطع رأسا كما في قاضينان وفيه اشعار بتبوت الشفعة باقرار البايع بالبيع ولو انكره المشتري كما في المحيط [اوهبة بعرض] مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقابض في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضينان [ولا] يثبت الشفعة [في] بيع نحو [شجر وثمر] من المنقولات كالبناء [بيعا] اوهبا [قصدا] او بيعا قصديا فيثبت الشفعة فيها بتبعية العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلعها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط فالاحسن ان يقال (ولا في نحو شجر) [ولا في البيع بخيار] للبايع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج من ملكه بخلاف ما اذا كان الشجار للمشتري فانه خرج عن ملك البايع اتفاقا وعن ابي حنيفة انه لا شفعة في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لاجل خيار البايع كما في المحيط [الا بعد سقوطه] اي الخيار للبايع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بانه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والادل اصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في الهداية [ولا في البيع الفاسد] ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي حق الشفعة [الا بعد سقوط فسده] بالهبة او لبناء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لهما فانه لا يسقط الفسخ بالاخيرين فلو باع صحيحا سقط فسده وللشفيع ان ياخذ بالثمن الثاني او بالقيمة كما في المحيط [ولا في رد بخيار] اي اذا اشترى عقارا وسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار ردية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل فسده [الا] في رد بسبب [خيار عيب] بعد القبض [بلا قضاء] فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لو رد بخيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء قبله او بعده كما في الزاهدي [ولا لمن] اي لو كيل [باع] ما كان بجانب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله [او بيع له] اي لا لموكل باع وكيله ما بجانب عقاره لانه بايع معنى [او ضمن الدرك] بنتحيتين او السكون اي الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لضمانه في عقار البايع لانه كالبايع [بل] الشفعة [لمن] اي لو كيل [اشترى] ما بجانب عقاره من عقار لموكله فطلب الشفعة من الموكل [او اشترى له] اي لموكل اشترى له وكيله عقارا بجانب عقاره [ويبطلها] اي الشفعة [تسليمها]

و اسقاطها بأن قال بلا تعيين أحد اسقطت شفعتي فيما اشترى اذ قال لذي اليد سلمتها لك ولرأى
 للوكيل سلمتها لك فتسلم و ان كان المبيع في يد الموكل [بعد البيع] و ان لم يعلم بوجوبها
 [لا] يبطلها [قبله] أي البيع اذ يلزم اسقاط الحق قبل تحققه [و] يبطلها [الصلح] عنها على
 ما سوى المشفوع [مع بطلانه] أي الصلح فلا يجب البطلان فان للشفيع ليس الا حق أخذ المشفوع
 و انما استثنى المشفوع لانه لو صلح على بيعت معين مثلا منه لم يبطل الشفعة لان الثمن مبيعول فله
 أخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شيء معلوم منه كالنصف فانها تبطل [و] يبطلها [موت الشفيع]
 قبل القضاء لا بعده فلورثته اخذه وعليه ثمنه [لا] موت [المشتري] فللشفيع ان يأخذه ولو بائنه
 الوصي او القاضي لبقاء السبب و هو الاتصال بالملك [و] يبطلها [بيع ما يشفع به قبل القضاء]
 بيعا باتا فلو باع بالخيار لم تبطل [و شفيع] بالضم أي أخذ بالشفعة و ملك بها [حصة أحد المشترين]
 أي نصيب بعض جماعة اشتروا عقار أحد صفقة واحدة كما شفيع حصة كلهم لانه ليس في اخذها ضرر
 عيب الشركة و فيه ايماء الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب أحدهم قبل القبض و هذا اذا لم يؤد الشفيع
 و المشتري الثمن والا فيأخذ و عنهم انه لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كافي الهداية وغيره
 و ان المشتري لو لم يتعدد لم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة و ذا بلا خلاف عن اصحابنا كافي
 الذخيرة و من الظن ان المصنف عدل عن عبارة الهداية و الكافي و للشفيع ان يأخذ نصيب أحد
 المشترين و لعل وجهه صفة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فنامل
 لا يشفع حصة [أحد الباعة] أي الباعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار بان يأخذ حصة كلهم
 و عنهم انه يأخذ حصته قبل القبض و اعلم انه اذا طلب الحصة فهو على شفيعته في الباقي و قيل بطلت
 و اذا اشترى دارين او قريتين صفقة و الشفيع واحد لا يغفع أحدهما و ان كانت بالمشرق و الاخرى
 بالمغرب فيشفعهما او يتركهما كافي الخزانة [فان سلم] الشفيع [شراء زيد] بان اخبر ان المشتري زيد
 [فظهر شراء غيره] عمرو [او] سلم [الشراء بالف] من الدراهم [فظهر] انه اشترى [بأقل]
 منها لا تسقط شفيعته لانه استكثر فان ظهر انه باكثر تسقط [او] ظهر انه اشترى [بمثل]
 أي مكيل او موزون او عددي متقارب قيمته اقل او اكثر [لا تسقط] شفيعته فان ظهر انه اشترى
 بدنانير قيمته الف لم يسقط كما قال الطرفان على ما في الاسرار و قال ابو حنيفة و زفر و يسقط عند ابي
 يوسف بناء على انهما جنسان او جنس في الذخيرة و غيره فمن عدم التبع ظن معتمدا على الكافي
 و الهداية ان في اطلاق المثلّي تساهلا [الا] بعدم سقوط الشفعة فيسقط [ان] سلم الشراء بالف ثم
 [ظهر] انه اشترى [بقيمي قيمته الف او اكثر] فلا يسقط ان ظهر انه بأقل و في الاكتفاء اشعار بان
 يكره السيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت بنحو ان يجعل الثمن مجهولا كما اذا باع بدراهم معلومة و فلو
 غير معلومة فانه لا يسقط بها للجهالة و هذا اعنى الكراهة عند من و قال ابو يوسف انها لم يكره

و يكره بعد الثبوت بأن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني بما اخذت فنقل الشفيع اشتريته و قيل لا يكره كافي المحيط و ذكر في الرافعات والكبرى والمصاب والمضمرات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق و اما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم و بلسا مائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع السائمة بغيرها فمل السول و تشنيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه اعلم مكانا و ارفع شانا ان يطعن عليه احد و قد ايده ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه و اكمل العرفاء في آرائه زينا للملة والدين ابو بكر التائبدي قد رأى في المنام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شان اولى الالباب *

* [كتاب القسمة] *

عقب بالشفعة مع اشتغال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى لجوازها و وجوب القسمة في الجملة [سي] اى القسمة بالكسر لغة اسم من الاقتسام كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب مما ياتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمه بالفتح اى جزاه كما في المقدمة و عرفنا [تعيين الحق] اى تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك ثم يشكل بالمهاياة فان الحق يستعمل غالبا في المالية [الشايع] اى المشترك بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما اجتمع لكل كان بعضه له وبعضه لصاحبه فباعتبار الاول افراز والثاني مبادلة الا ان احدهما راجح في بعض المواد اشار اليه فقال [و غلب فيها] اى رجح من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب [الافراز] اى التمييز الخفض [في المثلي] اى المكيل والموزون و المعدود المتقارب لعدم التفاوت بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اى الاعطاء من الجانبين [في غيره] اى غير المثلي من العقار ومائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه و اذا كان كذلك [فياخذ كل شريك] من آخر [حصته بغيبة صاحبه] وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه مراعاة [ثم] اى في المثلي وفيه اشعار بان القاضي لا يجبر احدا منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلي من جنس واحد [لا] ياخذ بغيبة صاحبه ولا يبيع مراعاة لانه ليس عين حقه [هنا] اى في غير المثلي [و غلب] للامام [نصب قاسم يرزق] اى يوصل الله رزقا هو ما ينتفع به [من] مال يجيى الى [بيت المال] المعهود اى مكان معد لمال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية و صدقة بني تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة

الباقية كسبت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ليقسم] المال بالكسر ويجوز التشديد
 [بلا اجر] على المتقاسمين [وان نصب] الامام قاسما [باجر] عليهم مقدار غير زائد على اجر المثل
 [صح] ذلك النص لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ الاجرة لكنه غير
 مستتب كما في المحيط لكن في الخلاصة انه لم ياخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار
 [وهو] اي اجر القاسم عنده يقسم [على عدد الرؤوس] اي رؤوس المتقاسمين وعندهما على قدر
 انصباؤهم والاول الصحيح فان المعقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات وعنه ان الاجر على
 الطالب للقسمة دون الممتنع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح
 انه على قدر الانصاء بلا خلاف كما في المبسوط [ويجب كونه] اي القاسم [عدلا] اي متقيا وانما
 خالف الهداية في تركه الامين لشموله اياه [عالميا بها] اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل
 القضاء كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين
 في القضاء على ما ذكره ثم فاريدهم بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه
 الاختيار وخزانة المفتيين [ولا يعين] من جهة امام قاسم [واحد] ولو بلا اجر منهم لفيق
 الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالاولى
 ان يقول ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم ان يستاجروا قاسما لانه لا يجبر على العقل
 كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه اشعار بأنه يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا كما قال [ولا
 يشترك القسام] بالضم جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فيأمر كلا
 بالانفراد في ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد [وقسم] المال بين الشركاء [بطلب احدهم]
 القسمة [ان انتفع كل] منهم [بحصته] بعد القسمة كما اذا كان المقسوم بيتين كبيرين متساويين [و]
 قسم [بطلب صاحب] المال [الكثير] اي المنتفع به وان ابني صاحب القليل [فقط] فلا يقسم بطلب
 صاحب القليل مع ابناء صاحب الكثير [ان لم ينتفع] بحصة [الاخر] صاحب القليل [لقلته حصته]
 والاخصر وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما و
 الاول اصح كما في الهداية وغيره والاخر اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى
 كما في المضمرات وغيره [ولم يقسم الا بطلبهم] ورضاهم [ان تضرر كل] منهم [للقلته] وعدم المنفعة
 بالحصة وفي رواية يقسم القاضي بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقتسموا لانفسهم جاز كما في المحيط [ولا]
 يقسم [الجنسان] المختلفان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة
 الاخر في الاخر لفتش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم ابلا
 وغنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الابل خاصة ونصيب الاخر منهما في الغنم خاصة
 بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وتبر الذهب والفضة وتبر

الناس والحيوان [والرقيق] ونحوه مما هو جنس واحد اسما واجناسا مختلفة معني فلا يقسم
عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شيء آخر كالعروض واما عندهما ففيل يقسم بدونه وقيل الراي
فيه الى القاضي واذا كانوا ذكورا واناثا لا يقسم في قولهم كافي قاضيتان [والجواهر] والسلي
كالؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقيل المتحد الجنس كافي الهداية وفيه
اشعار بانه لا يقسم الدرّة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع ارشق يضربه كافي
المحيط والجواهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [والسمام] ونحوه مما في تقسيمه ضرر
كالرحي والجدارين الدارين والبيت الصغير والباب والخشب والقميص وكذا القنطرة والبير
والعين والنهر التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماه في
المحيط [الابيضاض] قسمة الجنعين والرقيق والجواهر والسمام فانها تقسم لان السق لهم [ودور]
او اقرحة او كروم [مشتركة] ولو في مصر قسم كل عند ابي حنيفة وهو الصحيح كافي المضمرات
وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نشأ الاولوية لا نفقي الجواز وقالوا ان كانت في مصر واحد
فالراي الى القاضي في القسمتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند
محمد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدر فان المنازل ان تلازمت
فقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كافي المحيط [اردار وضيفة] اي عروسة
غير منمية [اردار وحانوت] اي دكان [قسم كل] من الدور المشتركة او الدار والضيفة او الدار
والحانوت [وحدها] اي قسمة فرد فيقسم العروسة بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة
او في حكمها فلواكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكان اخصر [وصحت] القسمة [بالتراضي]
اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لأن السق لهم [الا عند صغراهم] فانها لا تصح الا ان
يقسم وصيه او وليه ثم من نصبه القاضي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بأمر
القاضي [وقسم] بمجرد الاقرار اتفاقا [نقلي] اي منقول في ايديهم [يدعون] اي الشركاء
عند القاضي [ارقه] اي الثقلي [بينهم] اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكة
او شراوة قسم بينهم بمجرد الاقرار كافي النهاية وغيره [و] قسم بمجرد الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبينة
على الشراء [عقار يدعون شراة] عن فلان [او] يدعون [ملكة مطلقا] اي بلا سبب من
اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي رواية الجامع [فان ادعوا ارته] اي العقار
[عن فلان لا] يقسم [حتى يرهتوا على موته] اي فلان [و] على [عدد ورثته] وقالوا يقسم
بمجرد الاقرار والاول الصحيح كافي المضمرات [ولا] يقسم عند الكل وقيل عنده [ان يرهتوا]
على [انه معهم] بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة [حتى يرهتوا] على [انه لهم] اي ان ادعوا
ملكيا مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كافي الجامع الصغير

والآن نسب ان يجمع مع رزية الميسر فيقول ولا ان ادعوا سلته مطلقا حتى يرهنوا عليه وقيل يقسم ملا
برهان [ولا] يقسم [ان كان شئ منه] اى العقار او كله [مع الوارث الطفل] اى في يده الا
ان ينصب القاضي وصيا عنه ويقسم البينة فانه يقسم [او] مع الوارث [الغائب] الا ان ينصب
عنه خصما ويقسم البينة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كما في المحيط فان حضر اثنان يجعل
القاضي احدهما مدعى والاخر مدعى عليه فان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت وباقي الورثة
ويسمع البينة ويقسم كما في الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شئ [ولا يدخل] من خارج التركة
[الدراهم] او الدنانير [في القسمة] اى قسمة التركة عقارا كان او منقولا [الا برضاهم] فلو
كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون
القيمة وعن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض
بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب الاجود او الباء الفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن
واذق للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض اربيع
لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة في البناء على الدراهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى
ترك الاولى وتمام الكلام في المضمرات والاختيار [وان وقع] عند قسمة العقار [مسيل قسم]
لاحد المتقاسمين منه [او طريقه في قسم] متقاسم [آخر] منه [صرف] ذلك المسيل او الطريق
[عنه] اى عن هذا القسم الى آخر سواء ذكر كل من المتقاسمين الحقوق اولا [ان امكن] الصرف
بان يكون في هذا القسم ساحة يصلح مسيلا او طريقا له [والا] يمكن الصرف عنه بان لا يكون
فيه هذه الساحة [فسخت] القسمة واستوفت لغسادهما فان صححهما ان لا يحتاج كل منهما الى
ما يتعلق بنصيب الاخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه فيها ومسيله على ظهرها فان كان لذلك
البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنهما لم
نفصل حينئذ لانه قد رضي كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتنصيص عليه وذكر
الحاكم انها لم تفصل وان لم يذكر الحقوق لبقائهما على حالهما كما في الكافي وغيره واعلم ان في طريق
الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الجمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور
لم يكن طريقا ولم يجز قسمته كما في المحيط وغيره [وان اقر] احد من المتقاسمين [بالاستيفاء]
اى باخذ تمام حصته من المقسوم [ثم ادعى ان بعض حصته] منه [وقع في يد صاحبه غلطا صدق]
ذلك في هذه الدعوى [بالسجة] ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان
نكل جمع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق
الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال في المضمرات انه مشكل
لان البينة تنرتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لنفاذه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دموه للتناقض وفيه إشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والخيرة وغيرها ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فاقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والأوجه ان يراد بالحجة اقرار صاحبه ولذا عرفت في الرواية في المبسوط وغيره [وشهادة الغامسين] على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء [حجة] تقبل الا عند من وقال الطحاوي انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما بأجرة واليه مال بعض المشايخ [ونسخت] القسمة اجماعا [ان استحق بعض] بالتنوين [مشاع في الكل] اى في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه اشعار بأنه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم تفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة بزرع اربعة من هذا وستة من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول [لا] تفسخ ان استحق [بعض حصة احدهما] سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحدا منهم ارجزا شايعا [بل يرجع] المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشايح عند الطرفين واما عنده فيفسد القسمة فيستأنف لعدم الافراز [وصحت المهايأة] في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا ينافيها انها يجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نقضها وان لم يكن هاربة عن المبادلة الا اذا كانت بكم الساكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة للمواضعة ثم المراضاة اى اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من الهيئة الحالية الظاهرة للمتهمين للشئ وشريعة مقاسمة المنافع [في سكون هذا] اى احد المتهايين [بعضا] اى موضعا معيننا [من دار] مشتركة بينهما [وهذا] الاخر منهما [بعضا] آخر منهما وانما أثر السكون لان في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازه وانما قدم المهايأة المكانية لان في الزمانية روايتين وانما اختار الدار الواحدة إشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاول [و] صحت في [خدمة عبد مشترك] بين زيد وعمرو مثلا [هذا] زيد [يوما وهذا] عمرا [يوما] آخر وخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيدين عنده [كسكنى بيت صغير] هذا يوما وهذا يوما وفيه ايماء الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الدار [و] صحت في خدمة [عبيدين] مشتركين بين بكر وخالد [هذا] العبد بدل بعض [هذا العبد] بكر [والاخر] العبد [الاخر] خالد وفيه اشعار بانها تصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافا لابي حنيفة رح ويصح في ارضاع جارتين هذه ابنة سنتين والاخرى الاخر كذلك ومسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انها لا تصح في المثليات ولا تبطل بموت احدهما كما في الاختيار ومن لظن المحصر على اثنتى عشرة مسألة والختم على الاخر من حسن الاختتام *

* [كتاب الهبة] *

عقب بالقسمة مع احتمال كل على التملك ترقيا من الاعلى الى الادنى فانها تعري عن العرض [ومي] لغة تبرع بما ينفع المعطى له ويتعدي اما باللام نحو وهبته له وحكي ابو عمرو ودهبتكده كاني القاموس وقلوا يذلف اللام منه واما عن نحو وهبته منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كافي دقايق النوري فظن من المطري انه خطأ ومن التفازاني انه عبارة الفقهاء وشريعة [تمليك عين] ولو دزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن على ان الكرماني قد ذكر انها هبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والعارية والهبابة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب ليسكن فيها او يلبسه مشورا فقبل يصح ولا يقع من العبد والمستسعي والجنون والصغير وغيرهما مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسلم اليه جاز عن ابن المبارك انه مريقوم يضربون بالطنبور فقل متحرزا عن الضمان على قوله هبوا لي حتى تروا كيف اضرب قد فعروا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف اضرب كما في الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كما في قول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كافي المقدمة لكنه يوهم ان الايجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي والظاهر ان الهبة لا يتحقق فيها ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهمة الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام مجاهد الدين الاشراف وشني في السامع وغيره [بلا عوض] اي بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الذي يوهب كالعوض والثناء او الاخرى كالنعيم المشكك كما في النهاية فيشمّل الهداية التي يراد بها اكرام المجدى لا غير والصدقة التي يراد بها وجه الله تعالى والكلام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتوحيد والايمان كما في النهاية [وتصح] الهبة [بوهبت] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وذكر في الكرماني ان الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يقتصر الى القبول كما في الكبرى لكن في الكافي والتمهة انه ركن وذكر في الكرماني انها تقتصر الى الايجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يثبت اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز [وتسقط] اي اعطيت بطيبة من نفعه بلا عوض [وتسقطها] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقال انه ان كان في يده هبة والا

فوديعة ومنجنتك هذه الدراهم دون الارض و الاغاربة و اطعمتك هذا الطعام ان امرّ بقبضه
(داين ترا) فلو قال (ين تر است) فقرار كما في المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قال هب لي هذه الجارية
فقال (فداي توباد) او (ازود ريغ نيت) لا يكون هبة [وتتم] الهبة فيملك [بالقبض] اى السيادة
وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كما في الكرمانى والمستصفى وفيه اشعار بان التولية اى التمكن من
السيادة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف راح خلافا لمحمد راح فلو وهب ثوبا حاضرا من رجل فقال قبضته
لم يصرف قبضا عنده خلافا لمحمد راح كما في الظهيرية والاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا
انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كما في الهداية [في مجلسها] اى الهبة [ولو] كان القبض [بلا اذن]
صريح [و] يتم بالقبض [بعده] اى المجلس لو كان [باذن] صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض
صريحا يصح قبضه فى المجلس وبعده ويملكه قياسا واستحسانا ولونهى عن القبض بعد الهبة
لا يصح القبض لا فى المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا ولو لم ياذن له بالقبض ولم ينده عنه ان قبض
فى المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا واستحسانا
ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان
بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ولا تصح] ان يهب ولو من شريكه
ويفسد اذ لا يتم لعدم كمال القبض [في] شئ [مشاع] غير مقسوم شيوعا مقارنا للمعق [يقسم]
على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانها منتفع بها فى الحالىين
فلو لم ينتفع به اصلا كعبد ودابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام والطاحونة والبيت الصغير
فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين
لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر
عادة فمما لا يقسم وعن ابي يوسف راح اذا وهب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه
مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما فى المحيط [فان قسم] المشاع
قبل التسليم [وسلم] الموهوب [صح] ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف
تتابعيا وسلم ثم وهب النصف الثانى وسلم لا يجوز والى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو
الصحيح كما فى الزاهدي لكنه ملك خبيث وبه يفتى كما فى موضع من الواقعات وفي موضع آخر منه ان
لا يفيد الملك وهو المختار كما فى المضمرات وهذا مروى عن ابي حنيفة راح وهو الصحيح كما فى العمادى
ومنه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للهبة كما سيصريح به الاصنف [وكذا] لا يصح ويفسد [هبة]
لبن فى ضرع [فان استخرج وسلم صح] استحسانا [و نحوه] كصوف على ظهر الغنم وثمر على شجر
ورزق ونخل فى ارض فلو وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالقا او جرابا فيها طعام الواهب لا يصح لان
الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب

غير مشغول بغيره بل هو شاغل غيره كما في قاضيان [ولا] يصح ويبطل لعدم الوجود هبة [دقيق في برّ دان طين] البر [وسلم] الدقيق وكذا هبة الدهن في السمسمة والزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا سلط على القبض كما في المحيط [وهبة ما] كان [مع الموهوب له] اي في يده وليس بمحضر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها [تامة] لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا تجانسا تناوبا للتشابه واذا تغايروا لا تنسب الا الاعلى عن الادنى فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عند كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينسب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتسامه في العمادي [كهبة الاب لطفله] ما معه فانها تامة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا [وقبضه] اي الطفل حال كونه [عاقلا وقبض من يربيه] اي الطفل [وهو] اي الطفل [معه] [و] قبض [الزوج] لزوجه الصغيرة [بعد الزفاف] بالكسر اي بعد البعث الى بيته [معتبر] خبر القبض [في هبة الاجنبي له] اي الطفل فالاجنبي اذا وهب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبي لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استئناسا كما جاز قبض هبة الاجنبي لطفل من يربيه من الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجوز قبض مير الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كما في المصمرات فمن الظن ان في الاطلاق تساميا اذا القبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم يجوز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولومات الاب او عاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [وصح هبة اثنين] او اكثر معا [دارا لواحد] من موهوب له بالاجماع لكمال القبض [وعكسه] بان وهب واحد دارا لاثنيين او اكثر [لا] يصح ويفسد عنده للشروع خلافا لهما فان القبض بمرّة فالشروع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلو قال لرجلين ذهبت لكما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها جاز عندهما اما لو قال ذهبت لك نصفها ولهذا نصفها فلم يجوز لاثبات الشروع في العقل ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رح انها فاملة الا ان يحلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كافي الظهيرية فلو وهب لهما لم يجوز في قولهم كافي الزاهدي [كتصدق عشرة] او اكثر من الدراهم [على غنيين] فانه

على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده [رصح] التصديق [على فقيرين] عندهما في رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسئلة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المبسوط والصحيح الصحة كما في العمادى [ويصح] ويكره للدناءة [الرجوع عنها] اي رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع [بتراض] اي برضى بالرجوع من الجانبين [او حكم قاض به] لانه فسخ والباء ظرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان للمهدي الرجوع كما في المنحة والكلام مشير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرمانى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروة [ويمنعه] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقريضة السابق زيادة تورث [زيادة] المالية كما هو المتبادر [متصلة] بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالنقطة مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكاسلام العبد الكافر واخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج التوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وكنهيد السكين والجمال والسمن والكبر وقصارة الكرباس والصحة وصيرورته سميعا او بصيرا او البناء والتجصيص والتطيين والاصلاح والفرس وكما اذا ذهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن نزعها الا بضرر واحترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار اطول بحيث يكون اسمع وبالمتصلة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح نفسه به [وموت احدهما] اي الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر كل فان البيت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن ان الخروج عن الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [و] يمنعه [عوض] ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلوعوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ليشتمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار [اضيف اليها] اي بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جزاؤها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع [ولو] رفع ذلك العوض [عن اجنبي] بغير امره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عرضه وان كان بامر الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [وخروجها] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة

و نسيوها [عن ملك الموهوب له] لانه كتبتل العين فلو ضحى الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي
يوسف رح خلافا للطرفين كما في المغني [و الزوجية وقت النية] فلو وهب لامرأته شيئا ثم ايانها لم يرجع
ولو وهب لاختية ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لاجنبي لان للبقاء حكم
الابتداء [و قرابة المحرمية] من اضافة السبب الى السبب ويجوز العكس والياء مصدرية اي قرابة
هي سبب لكون احدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حريما كالاصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كولد
العم والخال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كابنت الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره
من الاطلاق موافق لنكاحي وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندها
لا عنده لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بأنه لو وهب وكيل اخيه
لم يرجع لان القبض والملك يقعان له كما في النية [و هلاك الموهوب] ان تلف عينه او عامة متاعه
مع بقاء الملكية ولا تظن ان الخروج عن الملك مغني عنه فلو لت بالماء تراب لم يرجع كما لو وهب
شيئا فبعله سكيناً او سيفاً آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كما في المغني [و ضابطها]
اي جامع الموانع السبع [حروف دمع خزقه] فالسرف لا تمام المعنى وللتنبية على ارادة السرف
مما بعده فالدال الزيادة المتصلة والميم موت احدهما والعين العوض وانشاء الخروج عن الملك
والراء الزوجية والتاف القرابة القريبة والياء الهلاك والمعنى التركيبي ان دمه لكثرة يجر
كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالسرف الطرف وخزقه اي نقل فيه وتذكير الضمير على نحو قوله
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ولها ضوابط آخر كخزع قلعه وق عزخله وق زعق خلعه
يقال خزع فلان اي تخلف والعز كالعزة والخدم بفتحين جمع خادم وزعق بالكسر صاح [وهو]
الرجوع عن الهبة بشرط [فسح] للهبه [من الاصل] فلو ملك الموهوب في يد الموهوب له بعد
الرجوع لم يكن للواهب ان يضمه [لاهبة للواهب] وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة
اذا العقول لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصالحين على رواية الجامع واما على رواية الاصل
من ابي سليمان انه عقل جديون عند محمد رح اذا كان يتراض فاذا وهب وسلم ثم وهب الثاني وسلم
ثم رجع هذا الواهب بغير قضاء فليس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل
الى الواهب الثاني بهبة او ارض او وصية او شراء او غير ذلك كما في المحيط [و هي] اي الهبة
مدية كانت او غيرهما [بشرط العوض مبة ابتداء] وعند العقول اي بشرط حرفه كلمة على دون الباء
فانه بيع ابتداء وانتهاء اجماعا وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعرضني هذا
الثوب او كذا درهما وصورة الثاني ان يقول وهبته الثوب بالث درهم كما في النهاية وفيه اشعار بأنه
اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة
باطلة كالبيع و اذا كان مبة ابتداء [فشرط قبضهما] اي قبض العائد بين العوضين وقد يضاف الى

المفعل [وتبطل بالشيوع] المقارن ويرجع كل عنهما وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه
و [بيع انتهاء] عند اتصال القبض [فيرد بالعيب] الكاين بالموهوب [و] خيار [الروية ويثبت
الشفعة] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولم استحق ما في يد أحدهما يرجع إلى الآخر بما في
يده إن كان قائما وبقيته هالكا [وإن استثنى] الواهب [السمل] بأن قال وهبت هذه التجارية
أو الناقة إلا حملها [أو شرط] في الهبة [ما يفسد البيع] من شرط نافع لأحدهما أو الموهوب
أو غيره مما مر في البيع [بطلا] أي الاستثناء والشرط لأن السمل وصف لم يكن من جنس
المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقل ومن الظن أن الأظهر توحيد
الضمير لما مر غير مرة [وصحت الهبة] أي هبة التجارية والسمل معا [وإن اعتق] المالك [السمل
ثم وهبها] أي الأم [وصحت الهبة] أي هبة الأم كاصح اعتاق السمل [وإن دبره] أي السمل [تم
وهبها لا] يصح الهبة لأنها هبة المشغول بملكه بخلاف الأول وفي قاضيان لا يجوز الهبة فيهما
في رواية وقيل جازت فيهما والصحيح ما ذكره [ويصح العمري] بالضم اسم من الأعمار كما في
الصحيح يقال أعمارته الدار عمري أي جعلتها له يسكنها مدة عمره فإذا مات عادت إليه هكذا
فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الأثير [وهي] أي العمري في الشريعة [جعل] مثل [داره له]
أي المعمر له [مدة عمره] أي المعمر له [بشرط أن يرد] الدار على المعمر أو على ورثته [إذا مات]
المعمر أو المعمر له بأن قال أمارتك داري هذه حيوتك أو وهبت لك هذا العبد حيوتك فإذا مت فهي
لي إذا مت أنا فهي لورثتي أو هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال
وإن قال أسكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصرفه بلفظ الإسكان
وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيان أنها إن يقول وهبتها منك على أنك إن
مت قبلي فهي لي وإن مت قبلك فهي لك [وبطل] في الشريعة [الشرط] أي شرط الرد على
المعمر أو ورثته كما في الجاهلية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد مماته [ولا يصح] ويبطل
[الرقي] بالضم من المراقبة [وهي] لغة أن تعطي إنسانا ملكا وتقول إن مت فهو لك وإن مت فلي كما في
المبسوط والصحيح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الأقارب لم يقل به أحد كما في المغرب بالعين
وشريعة عند الطرفين أن تقول داري لك رقي أي [إن مت قبلك فهي لك] كناية عن
قولك إن مت قبلي فهي لي وإنما لم يصرح به احتوازا عن سماجة ذكر مراقبة موته وعند أبي
يوسف رح إن يقول داري لك رقي أي إن مت قبلك فهي لك فالرقي اسم من المراقبة بالاتفاق
كما في الكرمانى وغيره والخلاف في تفسيره بناء على أنها متضمنة للشرطين فقلا أنها تعليق
بالنظر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال أنها تمليك في الحال والشرط وهو
انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والأول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن أن القول

بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول ان مت فهي لك وان مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي اسم من الاقارب [والصدقة] على غيره [لا تصح] ولا يثبت الملك [الا بالقبض] في المجلس اربعة اذنا كالهبة والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقيه اذا صبر على الشدة ولا باس بالصدقة على من يسأل الناس السأدا الا اذا علم انه ينفق في معصية كما في المحيط [ولا] تصح [في شائع يقسم] كما اذا تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء [ولا عود] اي رجوع [فيها] اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يمتروا بان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التمام *

* [كتاب الاجارة] *

عقده بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه تملك المنافع لا الاعيان [وهي] لغة بحركات الهمزة كما في القاموس بيع المنافع كما في الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم اي صار اجيرا الا انها في اغلب يستعمل بمعنى الاجارة اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكريتها ولم يجي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك اجرا و اجرة اياه اجار ازمه اجرة اي اكراه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشرعا [بيع نفع] في حق الحكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع وبدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك داري غدا فالاجارة في حكم عقود منفردة يتجدد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المدة والراحة من دفع الحر والبرد وغيرها كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما ينعقد به البيع من لفظ ماض ونسوة واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تنعقد بالتعاطي كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغر والكبر الا انه لو جاء بقدور وقبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالتعاطي والى انها لا تصح بما لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وناقعة بشرب لبنها وماء بسقي ارضه به كما في المحيط وغيره [معلوم] جنسا وقدر بما يجبي [بعوض] مالي او نفع من غير جنس العقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربوا واحترز به عن العارية والرصية بالنفع [كذا] اي معلوم قدر او صفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [دين]

اى مثلى كالمكيل و الموزون و العددي المتقارب [اوعين] اى فيمى كالتياب و الدواب و غيرها
 [ويعلم النفع] قدرا [بذكر المدة و ان طالت] كسكنى سنة او اكثر [لكن في] اجارة [الرقعة]
 اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها [لا تصح] و لا يلزم و يبطلها القاضي [فوق ثلث سنين]
 ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث و عقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط
 الواقف ذلك لم يصح والا فالخيار ان يصح في الضياع و ان لا يصح في غيرها الا اذا كانت المصلحة في
 العدم او الصحة فانه امر يختلف باختلاف الزمان و المكان كما في المضمرات و من الظن ان مشايخ
 بلخ جوزوها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضيتان و قال
 بعض المشايخ ان اضطر المتولي في ذلك يرفع الى القاضي حتى يواجرها و قال بعضهم يعقد بنفسه
 عقودا فان الاول لازم اتفاقا و كذا الباقي على الصحيح كما في الظهيرية [و] يعلم النفع جنسا [بذكر
 العمل] اى عمل متعلق بمحل خاص فانه معرف لنفع المستاجر من ذلك المحل [كصبغ التوب]
 فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا و لون ما يصبغ به عرف جنس النفع و فيه اشارة الى انه
 لا يشترط بيان قدر الصبغ بان يبين انه يجعله في الصبغ مرة او مرتين حتى يصير مشبعا و هذا اذا كان
 الصبغ مما لا يختلف و الا فيشترط قسره كما اشير اليه في الكافي و ذكر في الاختيار انه يصير معلوما
 بالتسمية كما اذا اجار الدابة لحمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول و جنسه و المسافة صار
 معلوما و الصبغ بالفتح التلوين و بالكسر ما يصبغ به [و] يعلم جنسا و قدرا [باشارة] اى
 بذكر العمل مع الاشارة الى انتهائه [كنقل هذا] الطعام مثلا [الى ثمة] اى موضع كذا لانه
 اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهي اليه صار معلوما [ولا يجب الاجرة] اى اداء الاجرة عينا كانت او دينا
 و قيل انها واجبة دينا [بالعقد] نفسه لانها انعقد ساعة فساعة و فيه اشعار بان نفس الوجوب قد ثبت
 بنفس العقد كما في الكرمانى [بل] يجب و يثبت الملك فيها [بتعجيلها] اى باداء الاجرة قبل استيفاء
 النفع من غير شرط فلا يستردّها فهي من عطف الجملة بحذف على نحو قوله تعالى و لله يسجد من
 في السموات الى قوله و الشمس و القمر و مثله كثير في القديم و غيره من الكلام فمن الظن ان فيه
 تساهلا لانه جمع بين الوجوبين في لفظ نعم الاولى تاخيرها عن المعطوفات الاتية لان معنى الوجوب
 فيها كما في الاول [او] تحب بسبب [بشرطه] اى بشرط التعجيل في العقد لانه اسقط حقه [او باستيفاء
 النفع] اى اخذ كله [او التمكن منه] اى القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في
 المكان الذي اضيف اليه العقد و الاجارة صحيحة كما هو المتبادر و اما اذا كانت فاسدة فقد اشترط
 الاستيفاء و التسليم من جهة المواجر فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان
 كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما اذا امسكها في المصر لعدم
 التمكن من الاستيفاء في مكان العقد و كما اذا اشترى عبدا و آجره البائع للخدمة يوما فمضى ذلك

اليوم بلا خلعة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كما في المحيط وغيره [فتجب] الاجرة [للدار] مستأجرة [قبضت] ولو بالتخلية واخذ المفتاح [ولم يسكنها] لانه تمكن من السكنى [وتسقط] الاجرة وقيل لا تجب وفي انفساخها خلاف كما في الكافي وغيره [بالغصب] اي بان غصب من المستاجر احد عينا مستأجرة [بقدر فوت تمكنه] من النفع ان كلا فكل وان بعضا فبعض [وللموخر طنب الاجرة] من المستاجر [للدار والارض] المستأجرتين مدة معلومة [لكل يوم] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [وللداية] المستأجرة لقطع المسافة [اكل مرحلة] ومنزل وعن ابي يوسف اذا استاجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر و اذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [وللقصارة] اي غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس مائر الحرف [والشيطة] والصباغة وغيرها من الحرف [اذا تمت] القصارة والشيطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في قاضين ان انه اذا قطع الشياط الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد اتمام لان بعض العمل غير منتفع به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن القدروري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق السق بقدر العمل وبه صرح الزندريسي والتمرتاشي وفخر الاسلام والمرغيناني وغيرهم فكان فيه روايتان [وله] طلبها [للخبز] في دارة [بعد اخراجه] اي الخبز الدال عليه المصدر [من التنور] لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجرا ما اخرج منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات [فاذا احترق] من غير فعله الخبز كله او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمي [بعد ما اخرج] اي بعد الاخراج منه [فله] الاجر [تاما] و [اذا احترق] قبله [اي الاخراج] لا [اجرا] وان خبز في بيت المستاجر للمهلك قبل التسليم [ولا غرم] اي لا ضمان على الشباز [فيهما] اي في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الخبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والطحب كما ذكره القدروري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [وللطبخ] اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقريظة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق [بعد الغرف] اي بعد جعل المرق في القصاع وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرف للعرف والى ان تسوية الشوان ووضع القصاع واجب عليه على ما قيل كما في الكرمانى والى انه لو افسد طعام الوليمة بل احرقه او لم ينضجه ضمن كما في العمادي [ولضرب اللبن] في ملك المستاجر مع تعيين اللبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطين و يبنى بها [بعد اقامته] اي بعد نصب اللبن اذا صب و قالوا بعد تسريجه و ضم بعضه
الى بعض فان تلف قبل التشريع تلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب
في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الإقامة عنده و بعد التشريع عندهما كما في النظم و فيه
اشعار بأنه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له و ان عمل في دارة و انما
قلنا مع تعيين الملبن لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلزم يكن
لهم الا ملبن واحد او متعدد لكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت كما في المحيط [و يحبس العين]
بالفتح [للاجر من خلط] من صانع خلطاً حقيقياً او حكماً [ملكه] اي شيئاً من ماله [بها] اي
بالعين [كالصباغ] فان الصبغ ملك الاخر خلطاً بالعين المستاجر فله حبسها و انما هم الخلط اشعاراً بأنه
يحبس كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عيناً منفصلاً بالعين كالنشا والغراء ونحوهما
او عرضاً ترى و تعين في العين كبياض مرئي في ثوب غسل بالماء و ظهور جلد الرأس بالخلق
و الكسرى في الخطب و قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض و الاول اصح كما في الزاهد
و غيره [فان حبس] العين للاجر [فضاع] بلا صنعه [فلا عزم] عليه لانها امانة [ولا اجر له]
لعدم التسليم و قالوا انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر او معمول مع الاجر [بخلاف] من
لم يخلط ملكه بها و لم يحدث فيه اثر من عمله كالملح و الغسال و [التمال] بالحاء من الحمل
و بالميم هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في الحمال ليس له طلب
الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [و لمن اطلق له العمل] بان لم يقيده بيده
و قال خط هذا الثوب لي او اصبغه بدرهم مثلاً [ان يستعمل غيره] لانه بالاطلاق رضى بوجود
عمل غيره [فان قيد] ذلك العمل [بيده] او نفقه [لا] يستعمل غيره ولو علامه او اجيره
و الا فيضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه كرباساً فدفع النسيج الى غيره
لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد و ان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف ولا يضمن
الاجنبي عنده خلافاً لهما [ولاجير المجيب بعياله] المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة و وجب اجر
المثل [ان مات بعضهم وجاء من بقي اجره بحسابه] مبتداء خبره لاجير المجيب اي من استأجر
رجلاً لينسج الى البصرة و يجيب بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء من بقي فله
الاجر بحساب من بقي اي فله اجر الذهاب بكماله و اجر المجيب بقدر ما بقي لان الاجر يقابل
بنقل العيال لا بقطع المسافة و لهذا لو ذهب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندواني
هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكماله
كما في الكرماني [و حامل] مثل [كتاب] مما ليس له مؤنة لكنه لو استأجر للرسالة و لم يوجد
المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [او زاد] مما له مؤنة من عمرو في الكوفة [الى ريد] بالبصرة

[باجر] معلوم [ان زده] اي الكتاب او الزاد [لموته] اي زيد او غيبته [لا شيء له] امن اخره الذباب والمجيب للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رح فاجرة الذئباب واجبة سواء شرط المجيب بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيب بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لم ترك الكتاب ثمه وحب كل الاجرة وهذا اذا لم يشترط المجيب بالجواب والا فاجرة الذئباب بالابواء كما في النهاية وكذا اذا مزق الكتاب ثمه وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمه انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مزقه كما في الظهيرية [وصح استيجار دار ودكان] معد للسكنى ومو كرم ان معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من ركنت المتاع اي نضدت بعضه فوق بعض [بلا ذكر ما يعمل فيه] اي بلا ذكر السكنى عند العقل فانه المتعارف [وله كل عمل فيه] كالوضوء وعسل الثياب وكسر السطح ووضع المتاع وربط الذئباب هذا في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استاجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرمانى [سوى موهن البناء] كالحدادة والقصارة والرحى الا برضاء صاحبه وقيل اريد رحي الماء والثور دون رحي اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رحي يد يضر البناء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد كما في العمادي [لا] يصح او يفسد [استيجار ارض] صالحة للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالذرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا زرعها ومضت المدة فيحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما في المضمرات [حتى يسمى ما يزرع] فيها من نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم [او] حتى [يعمه] اي ما يزرع بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع كما في النهاية [و] حتى [يكون] الارض [خالية عن] مانع [الزراعة] فلو كان فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم او غيرها مما لا يسلم الا بضرر ملحقة فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر بثمن معلوم ويتقاضى ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط [فان استاجرهما] اي الارض [للبناء او الغرس] اي لاجل احدهما مدة معلومة [صح] ذلك الاستيجار لانها منفعة [فاذا انقضت المدة] اي مدة الاستيجار لهما [سلمهما] اي الارض [فارغة] بان يقلعهما المستاجر لانه ليس لهما نهاية فيضر صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بانه لو استاجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في المنية [الا] في صورتين فاشار الى الاول فقال [ان يغرم المجرى] للمستاجر [قيمته] اي البناء او الغرس حال كون كل [مقلوعا] اي مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب

[و] ان [يتملكه] اي يتملك المورج كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضر ثم شرع في قيد للمفعولين فقال [بلا رضاء المستاجر] بذلك الغرم والتملك [ان نقص القلع] اي رفعهما [الارض والا] ينقصهما [فبرضاء] اي فيغرم المورج القيمة ويتملك برضاء المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال [او] ان [يرضى] المورج [بتركه] اي البناء او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل من المورج والمستاجر لكان احسن [فيكون البناء او الغرس لهذا] اي المستاجر [والارض لهذا] اي المورج والاحسن لهذا واعلم ان البناء في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لو بني من تراب الدار فان كان من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية [والرطبة] والكراث ونحوهما [كالشجر] فاذا انقضت المدة يقلع لانه لا نهاية لهما [وضمن] مستاجر بعير حمل عليه كابة وعشرين منا من البر فعطب [الحصة] اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة [بالزيادة] كعشرين منا من البر [على حمل] بالكسر كاية منا منه [ذكر] عند العقد [ان اطاق] ذلك البعير الحمل والزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما والتاني غير ما ذون فيه [و] ضمن [كل القيمة ان لم يطق] لان المستاجر حمل عليه ما هو غير ما ذون فيه فلو حمل المورج عليه بلا مشاركة لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوالقا والمورج جوالقا فلو حمل عليه جوالقا واحدا ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فسئل اهل البصرة ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الراكب والحمل جميعا واما اذا لم يطق فيضمن كل القيمة كافي العمادي وغيره *

[فصل * يفسدها شروط تفسد البيع] كجهالة المدة والاجرة او المعقود

عليه كما في الاختيار وكشرط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكري النهر والناطقة على المستاجر فان الكل عن الاجراء كما في المحيط [فيجب] عند فسادها [اجر المثل] اي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار كما في وقف الظهيرية ولما كان الاستيجار من جنس الدراهم او الدينانير لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كما في المنية وفيه اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغا ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة المسمى او غيرته ثم استثنى ما اذا سمي فقال [لا يزداد على المسمى] فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كما في الكوماني [وصح] ولزم [اجارة دار] وارض [كل شهر بكذا] اي بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كائنة [بلا بيان المدة] اي جملة الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بانه لو بين جملة المدة

عشرة اشهر صح في الكل كما في الكافي [في واحد] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في
 النهاية وفي ظرف لصح [فقط] اي موقوف في الشهور لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول
 فكل منهما نسخ الاجارة بمحضر صاحبه وكذا بلا محضرة عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا
 خلاف كما في النهاية [و] صح ذلك [في كل شهر] بعد الشهر الاول حال كونه [يسكن] في الدار
 [في اوله] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات
 والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسنت الاجارة فيتوقف الفسخ
 الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسنت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهللال الهلال
 او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما
 في النهاية [وان سمي] في الاجارة [اول المدة] بان قال اجرتها من المحرم [فذاك] المسحوق
 اول المدة [والا] يسم اول المدة [فوقت العقد] اول المدة [فان كان] وقت العقد [حين يهل] بضم
 الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [اعتبر الاهلة] اي الهلال
 فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرر [والا] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر
 [فالايام] اعتبرت فان استاجرت فعلى ثلاثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر
 بالهلال لانه اصل والايام كالبديل او في اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعذر الاصل واما على كل شهر
 في الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الاثناء واما عندهما وانما يعتبر
 الاهلة كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وههنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على
 شهور معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالهلال نقص او تم او في الاثناء فعندهما
 يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالاهلة وعنده يعتبر الكل بالايام
 كما في المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما
 يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبراقى احد عشر شهرا هلاليا كما في السقايق
 وغيره فالسنة عنده عديدة لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو
 أجر في عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا
 يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية احدهما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل
 ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار انما يتم في السنة القمرية واما
 اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فربما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوي
 حيث يتكرر فيه العيد وايام التشريق قطعاً وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من
 الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى
 فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأوها عدم الاطلاع على مراده بما بينا ينتحل الكل فتأمل

[كَالْعِدَّة] فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهر العدة بالامانة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واداك كان في اثناء الشهر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر بالايام انقافا وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهله كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام اتفاقا وقد مر مستوفى [ر] صح [اجارة الحمام] فيجوز اخذ الحمامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شر ثبت بشارته صلى الله عليه وسلم وكرهه بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنه والصحيح انه لا باس باتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرمانى ولا اعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [و] . كذا اجارة [الحمام] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنهي الوارد عنه للاشفاق لما فيه من النجاسة [والظئر باجر معين] لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي واللبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخسي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن تبعا لم يستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذا كالحكي يغلب الف مبيت رتامة في النهاية وفيه اشعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وبانه صح استئجار الظئر الكافرة والغافرة كما في المضمرات لكن نهى عن ارضاع الحمقاء فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزاهدي [و] صح استئجارها مدة معلومة [بطعامها وكسوتها] وان لم يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منها قال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار ما بانه اذا استأجر يد راهم او مكمل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استأجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم كما في المحيط [وللزوج وطئها] اى الظئر المراجعة وان خيف الحمل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [لا] يجوز وطئها [في بيت المستاجر] الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطي في المهرن [وله] اى للزوج في [نكاح ظاهر] مشهور بين الناس [فسخها] اى اجارة الظئر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا ياخذ لبن غيرها كما في المحيط [ان لم ياذن] بالاجارة [لها] اى الظئر لانه يتضرر بها [لا ان اقترت بنكاحه] اى لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعزف زوجته الا بقولها [ولاهل الصبي فسخها] ان مرضت او حبلت [لان اللبن يفسد بالمرض والحمل وفيه اشعار بان الظئر والمسترضع لا يفسخانها بلا عذر ككونها بينة الفجور او سارقة او سيئة الخلق او ممتنعة عن السفر بهم او ان لا ياخذ ثديها او يتقيا اللبن او لا تكون معروفة بالظئورة وكان هذا اول اجارة لها او يتكثر ايدؤهم لها كما في المحيط [وعليها غسل الصبي] و [غسل ثيابه] من النجاسة لا الدرن كما في الكرمانى [و اصلاح طعامه] اى مضعه او طبخه [ودهنه] بالفتح ويجوز الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمغنى على

التقديرين استعمال الدمن وفيه اشعار بأنه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كثر من الدمن وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [وعلى ابيه] الذي [الاجر] اي اعطاء الاجرة على هذه الافعال للظئر فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البلخي انها تبطل اذا كان للصبي مال [و] عليه [ثمنها] اي ثمن نحو الصابون والتياب والطعام والدمن للعرف ولا يخفى انه مستدرک بالاشعار السابق [فان ارضعته بلبن شاة] اي صب في فيه لبن شاة مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية وغيره [او غذته بطعام] من الغداء او التغذية كلاهما بمعنى التربية [ومضت المدة فلا اجر] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جسدته الظئر فالاعتبار ليمينها ولبينتهم وان اقام كل بينة فيمينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة وما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاولى فان النفي فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ولا تصح] وتبطل الاجارة عند المتقدمين [للعبادات] اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع كما في الكرمانى وغيره [كالأذان والامامة] والتذكير والتدريس والسيح والغزو والعمرة [وتعليم القرآن] والفقه وقرأتهما وانما لم تصح لقوة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال [ريفنى اليوم] اي يفنى المتأخرون [بصحتها] اي الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال (بحشيشى وعيدى) وغيرهما حبس على ذلك فلو اريد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتمامه في الخلاصة والمضمورات [ولا] تصح [للمعاصي كالغناء] بالكسر والمد (سرود گفن) كما في الكرمانى وتفصيله في الكراهية [والنوح] اي النوبة بان يبكي عليه ويعد محاسنه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اذل من ناح واول من تغنى كما في الكرمانى وفيه رمز الى انها تبطل للهو والمزامر والطبل وغيرها وكذا نحت الاصنام وزخرفة البيت بالتماتيل ولو استاجر رجلا لينسج له طنبورا او يربط يطيب له الاجر الا انه ياثم في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استاجر مشاة لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى احبتها باجر كما في الظهيرية ولو استاجر لكتابة تعويد السحر يجوز اذا بين الكاذب والسط كما في النية [ولا لعسب التيس] بفتح العين وسكون السين المهملتين اي نزل الذكر على الانثى واعطاء الكراء على المنزول لانه حرام بالسنه والعسب ضراب الفحل واعطاء الكراء عليه والنيس في الاصل الذكر من الظباء والمعز والرعول كما في القاموس [ولا اجارة المشاع] فيما يقسم ولا يقسم عند

ابي حنيفة وزفر رح واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلحقها حكم
حاكم ليصير متفقاً عليه اذ حكم حكم ان تعذر المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يبراد لان
الشروع الطاري لا يفسد ما بالاجماع كما لو مات احدهما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في
المضمرات وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رح انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان
الشروع المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجر اصلاً على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تنعقد فاسدة
فيجب اجر المثل كما في العمادي وعنه ان الشروع المقارن غير مفسد كما في الخلاصة [الامن الشريك]
فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو اجر البناء دون الارض لم يجوز في
النوادر يجوز وبه اثنى ابو علي النسفي وكذا لو اجر البناء ملكاً والعروة وقف او ملك لآخر وقيل
يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره المطرزي
[ولا اجارة الرحي] حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتبه بالالف ايضاً [ببعض دقيقه] اي
الرحي فيفسد استيجار رجل رجلاً او رحي او ثوراً ليطحن به هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث
مثلاً من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقلود التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بقفيز
الطحان بالفتح والتشدين (آسيا بان) اقتفاء بالخبر وفيه اشارة الى انه لو جعل البديل شيئاً من البر
او اللقيق بلا اضافة لكان صحيحاً لرجوبه في الذمة [و] لا يصح [نكرة] مما هو في معنى قفيز
الطحان كما اذا استاجر رجلاً لينسج غزله ببض منه فانه فاسد خلافاً لمشايخ بلخ او حمل الطعام على دابته
بنصفه او دفع ارضاً ليغرس فيها اشجاراً من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمنفوع
اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللنافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث
بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل و ثمن العلف فلو باع صاحب نصفها من
المنفوع اليه و ابراه عن الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط [ولا] يصح ويفسد في الاجارة
عنده و يصح عندهما [الجمع بين الوقت والعمل] لجهالة ان المعقود عليه العمل او المنفعة فان
ذكر الوقت قد يقتضيها والمتبادر ان يكون العمل مبيّن المقدار معلوماً فلو لم يبين صح لانه لجهالته
كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكارى رجلاً يوماً الى الليل ليبني بالاجر والجص وعنه في المبين اذا
قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه
بذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم
بدرهم على ان تخبز لي هذا القفيز من اللقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر
الاجرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابلة بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتخبز لي هذا القفيز من
الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتخبز لي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرمانى وان ذكر

الاجرة او لا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكرس لم يصح لان ذكر
الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية *

[فصل * الاجير] هو المستأجر بفتح الجيم كما في المغائس من اجرت الاجير
مواجرة اى عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضي او من اجرت زيدا اى اعطيته اجرته فهو فعيل بمعنى
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى متعول از مفاعل بالكسر فانه سماعي [المشترك] صفة الاجير
احتراز عن الخاص فالانسب العام وقد يقال اجير المشترك بالاضافة على ان يكون المشترك مصدر
او اختلف المشايخ في الفاصل بين القسمين فقول هو من [يستحق الاجر] اى الاجرة [بالعمل] لا
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله [وله ان يعمل للعامة] اشارة
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [كالمصار ونسوة] من الجزار والشرار والصباغ
والسمامي والراعي وغيره من المحترفين [و] حكمه انه [لا يضمن] عند ابي حنيفة رح
والسمن والزفر وهو القياس [ما هلك] من المال بلا صنعه [في يده] سواء امكن له التترز عنه
كالسرقة والغصب او لا كالسريق الغالب والغارة الغالبة وقالوا ان امكن التترز عنه فضمن من قيمته
قبل العمل بلا اجر وبعده معمول بلا اجر وغير معمول بلا اجر بقولهما اخذ الفقيه والفتوى على قوله
كما في المضمرات الا ان المتأخرين افتوا بالصلح على نصف القيمة كما في الكروماني وغيره وقال الزاهدي
على هذا ادركت مشائنا بخوارزم [وان شرط عليه] اى ذلك الاجير [الضمان] وقال الفقيه
ابو بكر رح انه يضمن حينئذ الى الاول مال الفقيهان ابو جعفر و ابو الليث رح وعليه الفتوى
كما في الذخيرة [بل] يضمن [بعمله] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذون فيه كالدق
المخرق للشوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن
انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الشوب و رفته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التثبيد بالصلح
وبه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من مروج اوريج و صدم جبل او نسوة لم يضمن [الا الادمي] اى
لكن الادمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ان لم يتجاوز] العمل [المعتاد] فلو غرق او سقط
من المد او السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان البزاع يضمن بعمله المعتاد
وان تغييره العمل يابى عنه الاستثناء والشرط نعم يشك ما في العمادي انه لو فصل عبدا او غلاما طلب
الفصل منه فمات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد [والاجير الخاص] يسمى
باجير الواحد بالاضافة اى اجير المستأجر الواحد بالسكون و جاز الفتح يقال رجل وحل بفتحتين اى منفرد
كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [يستحق] الاجر [بتسليم نفسه] الى مستأجر واحد
از اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلا او ثلثة رجلا لوعي غنم لهما او لهما خاصة كان اجيرا خاصا
كما في المحيط وغيره [مدنه] اى الاستيجار مع القدرة على العمل [وان لم يعمل] لكن لا يمتنع

عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال [كلاجير لرعي الغنم] اي كلاجير مسانه لرعي غنم لهذا المستاجر لا غير بقرينة المقام واللام في الموضعين فمن الظن انه تمتيل قاصر لتترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المعني كلاجير لرعي غنمي شهرا وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا اولا بعد الوقت والافسد الاجارة عنده كما مر [و] حكمه انه [لا يضمن] بالاجماع [ما هلك] من غير صنعه [في يده] كما اذا سرق [او بعمله] كما اذا مد السفينة وغيرها مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة ففقأ عينها او كسريد لها فانه يضمن [وان ردد] المستاجر [الاجر بترديد العمل] كما اذا قال ان خطته فارسيا فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزديا فثلثة [يجب اجر ما عمل] فان خط فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المسافة الى سمرقند وبخارا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلثة كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن شيء [وان ردد] المستاجر [في عمله اليوم ازغدا] كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [فله] اي الموجر [ما سمى] من درهم [ان عمل اليوم] فيصح الشرط الاول عندهم [و] له [اجر مثله ان عمل غدا] فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمى من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم [ولا يجاوز] اجر المثل [المسمى] اي نصف درهم وان كان الاجرا اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطه في الغد فاجر المثل عندهما واما عنده فلغايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتامه في المحيط [ولا يسافر بعبد مستاجر للخدمة الا بشرطه] اي لا يخرج الى السفر عبدا استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمالي انه يخرج به الى القرى وافنية البلد والى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولي مما في بعض النسخ من قوله ولا يسافر بالكسر فان مجيئ الثلاثي منه قد منعه صاحب ايضاح المفصل *

[فصل * تفسخ] الاجارة جوازا [بعيب] قديم او حادث [اخل بالنفع]

من المستاجر فلو انه هدم حائط من الدار او اعور الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في قاضيان [كدبر الدابة] المستاجرة بالفتح اي جرح ظهرها او خفها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه نذ الدابة ومرض العبد وانقطاع ماء الرحي والصنيعة وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعيب وقيل تفسخ والاول اصح

كما في الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضا فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العمادى
والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرات وذكر في الصغرى انه شرط بالاجماع [فلوانتفع]
المستاجر [بالمعيب] في مدة الاجارة [او ازيل المعيب] كما اذا بنى الدار المهذومة او زال العيب
[سقط خياره] و لزم بدله [و] تفسخ [بشيار الشرط] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر دكانا
شهرا على انه بالخيار ثلثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء
المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحصر وفيه اشعار بان لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا
للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرات [و] تفسخ بشيار [الربنة]
فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رآي بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بان لا
لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [و] يفسخ
[بالعذر] دفعا للضرورة وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعذر وقيل تنفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ
وهو الصحيح كما في الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ
بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفسخ بدونهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدين كما في التمرقاشي [وهو]
اى العذر [لزوم ضرر] وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا [لم يستحق] ذلك الضرر [بالعقد]
ولم يلزم به [كسكون] اى مثل قلع السن الصحيح في صورة زوال [وجع ضرر استوجر لقلعه]
اى استاجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع [و] مثل السبس بالدين [في لسوق دين] من جنس
النفقة او غيره بعيان او بيان [لا يقضي] ذلك الدين بشيى [الا بثمان ما اجر] المجر من
نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضيخان [و]
مثل [سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا] بلا تقييد بمصر [او] للخدمة [في المصر] فان المولى
يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتهية السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكره المجر
استفسر القاضي عن من يسافر معه وقيل يثبت بشيابه للسفر وقيل القول فيه للمجر وقيل للمستاجر
فيختلف بالله انك عذمت على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر
والى ان سفر مستاجر دار للسكنى عذر الكل في المحيط [و] مثل [افلاس مستاجر دكان] مثلا
[ليتجر فيه] فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لسوق الدين عذر
بالطريق الاول والى ان مضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في المنية [و] مثل افلاس
[خياط استاجر عبدا ليخيط] معه [فتترك عمله] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو
عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالابرة والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس
عن تسليم الثياب اليه كان عذرا كلسوق الدين كما في المحيط [وبداء مكتري الدابة عن سفره]
اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الضر عند العقب او بعده ولو في الطريق وفيه

رمز الى ان بداء قلع السن وهدام الدار من القلع والهدم عذر والبداء بالمذ في الاصل وادي
 مصدر بداله اي نشا فيه راي وهو ذو بدوات و الاكتراء الاستيجار [بخلاف] مثل [بداء المكاري]
 اي اجر الدابة فانه ليس بعذر ليجوز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه
 الفتوى [و] بخلاف [ترك خياطة مستاجر عبد ليخيط] معه [ليعمل] ظرف ترك [في الصرف]
 فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخط العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه
 اشعار بانه اذا استاجر دكانا للسياطة فاراد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية [و]
 بخلاف بيع [ما اجره] اي اذا باع الاجر الموجه من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم ينصرف
 وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلا ينزع
 من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والمشتري فلا يجدد البيع
 بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط [وتنفسخ] الاجارة بلا فسخ [بموت احد العاقلين]
 اي احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا الاجارة تنعقد ساعة فساعة فيتوقف
 على حيوتهما وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السبي
 كما في الكافي وقد يقدر اعتناء الضروريات فمن الظن انه يمتنع بها اذا مات المكاري في الطريق فانه
 لا ينفسخ حتى لا يبلغ مامنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم بشكلهما اذا مات
 المعقود عليه كدابة معينة فانه ينفسخ حال كونه [فذ عقد لها لنفسه فان عقد] احد العاقلين
 الاجارة [لغيره فلا] ينفسخ لبقاء العاقلين حقيقة [كالوكيل] اجرا او مستاجرا وفيه اشعار بانه
 لا ينفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كما في قاضيهان [والوصي] والاب والقاضي [ومتولى
 الوفاء] ولو موقوف عليه [ولو قال] ما لك [لغاصب داره] منه [فرغها] اي فاخرج من داري
 [والا] يفرغ [فاجرتها كل شهر بكذا] اي فهي عليك كل شهر بماية [فسكت] الغاصب [ولم
 يفرغ] داره [يجب المسمى] لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانه مقربانها
 ملك المغصوب منه فلو جحد واقام المغصوب منه البينة ولو بعد سنة انما له يقضى بالدار بلا اجر
 على الغاصب [وصح] اربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل [الاجارة] مثلا ان يقول في
 ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة وفيه
 اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجيئ ذلك الوقت ولم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي
 رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى
 وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد آجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار
 وذهب الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكاف انه جاز الكل في قاضيهان والفرق ان الاضافة تنعقد
 سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال الله على ان اتصدق بدينهم غدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت

كذا فعلى ان اتصدق بذرهم لم يجوز وتماه في الاصول [و] صح بالاجماع [فسيها] كما اذا كان
 فامتنك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي و لو قال اذا جاء رأسه فقد فاستمك لم يجوز وقال السرخسي
 جاز والفتوى على الاول كما في قاضين وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [والمزارعة
 والمسافة] كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من
 هذا الوقت [والوكالة] كما اذا قال بع عبدي غدا فإنه يصير وكلا لا يصح تصرفه الا بعد الغد
 واختلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي [والوكالة] بان
 قال كفلت بنفس فلان غدا [والمضاربة] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما مارت
 العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فإنه لم يصير مضاربة الا عند صيرورتها عشرين درهما
 [والقضاء والامارة] اي تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا غدا
 وفيه اشعار بان التكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [والايضاء] اي جعله وصيا
 [والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافة] اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه
 موقوفة غدا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل
 منها وقد صح تعليق المزارعة والمسافة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل منهما غير الاجارة
 مضافا [لا] يصح [البيع] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعتك عبدي غدا [واجازته] اي البيع اذا عقد
 فضولي كما اذا قال اجزت البيع غدا [وفسخه] اي البيع ولو بيعا جازيا فلما قال احد العاقلين فسخت
 البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [والقسمة] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار
 على كذا [و] على هذا [الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال] بخلاف الصلح
 عن غير المال كمن عمل [وبراء الدين] اي عن الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح
 العفو عن القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا كما في النهاية وانما
 آخر الابراء رمزا الى رعاية حسن المشتتم فإنه لغة الفصل *

* [كتاب العارية] *

او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا نسطاطها من جهة العوض [هي] اي العارية بالتشديد
 وقد يشق منسوبة إلى العارقان طلبها عيب على ما قال الجوهري وابن الاثير و رد الراغب وغيره
 بان العاريائي والعارية واوية على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك
 الثمار بلا عوض ورده المطرزي وغيره بالمشتقات استعارة منه فاعاره واستعاره الشيخ على حذف من
 والصواب ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور التناوب وان يكون
 الباء لا المعني النسبة كالكرسي ذكره الزامدي وشريعة [تملك نفع] من عين مع بقائها احتراز عن

قرض بحر الدراهم وعن البيع والهبة ورد للمذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير
 لا يوجرها والاجارة جائزة فيما يملك بلا عرض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والمباح له
 لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط [بلا عرض] احتراز عن الاجارة ولا ينتقض بهبته حق المرور
 فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين وفيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي ولا
 يشترط الايجاب والقبول جميعا كادل عليه قوله [وتصح] العارية [باعرتك] ارضى اي جعلتها عارية
 لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض [ومنحتك واطمعتك ارضى]
 اي اعطيتك ما حصل من ارضى فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن
 ثم يرد على انه اضياف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضياف الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدرهم
 لكان هبة كما في الاصل [وحملتك على دابتي] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الراكب [واخذمتك
 عهدي] اي اذنته لاستخدامك [وداري لك سكني] مصدر بمعنى الإقامة او امم بمعنى الاسكان حال
 اي مسكنة او تميزاي ملكك داري لك سكني وملكك سكنها لك [و] داري لك [عمري] ظرف اي
 مدة عمري او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة [سكني] تمييز وتفسير للتنصيص على العارية
 [ويرجع المعير] عن العارية المطلقة او المقيدة [متى شاء] اذا لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا
 استعار زقا وجعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع يجد فيه زقا
 وكذا لو استعار امة لترضع ابنه فتعود و صار بحيث لا ياخذ ثدي غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر مثل
 خادمته الى ان يعظم كما في المغني وغيره [ولا يضمن] العارية بالضم [بلا تعد] من المستعير
 [ان هلك] العارية ولو بشرط الضمان فلورقع قصاع الحمام او كوز الفقاع من يده وانكسر
 لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه وهو نايم قاعدا او مضطجعا وهو في الحصر فيضمن
 لو سرق منه نائما مسافرا كما في المحيط [ولا توجر] العارية وان لم يختلف استعماله [فان آجرها]
 المستعير [فعطبت] بالكسر اي هلكت في يد المستاجر بلا تعد [ضمنه] اي المستعير [المعير]
 بالمثل في المثلي والقيمة في القيمي قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي [ولا يرجع] المستعير
 فيما ضمنه المعير [على احد] اي المستاجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة [او] ضمن المعير [المستاجر
 ويرجع] المستاجر [على موجره] المستعير [ان لم يعلم] المستاجر [انه] المستاجر [عارية]
 في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند
 الطرفين كما في المغني [ويعار ما يختلف استعماله] من العارية كالشوبه للبس والدابة للركوب
 [او لا] يختلف كالدار للسكنى والدابة للحمل [ان لم يعين] المعير [منتفعا به] اي من ينتفع
 بملك العارية [و] يعار [ما لا يختلف] استعماله [ان عين] منتفعا به فلا يعار ما يختلف استعماله
 ان عين وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الايداع من الاجنبي وهو الصحيح كما في النهاية

[وكذا] أى مثل المستعار [المجر] بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار المجران لم يعين منتفعا وما لم لا يختلف استعماله ان عين [فمن استعار دابة] مطلقا [او استأجرها مطلقا] بلا تعيين السمل والركوب والسامل والراكب وغيرها من انواع الانتفاع [يحتمل] كل من المستعير والمستأجر نفسه الدابة [ويعبر] كل الدابة [له] أى للسمل [ويركب] كل غيره [وأيا] من السمل والركوب والاعارة لهما [فعل] المستعير او المستأجر [تعين] ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه [وضمن] كل منهما [بغيره] أى الفعل فلو حمل او ركب لا يعبر والا فيضمن بالهلاك ولو أعار للسمل او الركوب لا يحتمل ولا يركب والا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل من الصور الأربع اختلاف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بأنه لو استعارها او استأجرها مقيدا بنقمة لا يعبر وهذا في الركوب دون السمل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي [وان اطلق] للمعبر [الانتفاع] بالعارية [في النوع] ظرف اطلق [والوقت انتفع] بها [ما شاء] من انواع الانتفاع [اي وقت] شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشرا على غير ترتيب اللف وهو صنعة بدیعة كيشرة الوقوع فمن الظن ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله السمل والركوب اليوم والليل فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده [وان قيد] المعبر الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان [ضمن] المستعير [بالخلاف] في واحد منها [الى شرف فقط] فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب بها فلم يكرب او يعبر يوما ليحمل عشرة اقفة من السنبطة فحمل شيئا اخف واسهل على الدابة او الى مكان كذا وذنب الى مكان آخر ولو اقصر منه او لم يذنب به وامسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتماه في العمادی [وكذا] أى مثل تقييد الاعارة [تقييد الاجارة] واطلاقها [بنوع او قدر] او وقت او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شرف فقط وهذا من قبيل الاكتفاء على نسو قوله تعالى بيدك الخير اي الخير والشر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الاحسن وكذا الاجارة اطلاقا وتقييدا فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة مع الاجر كما في العمادي وغيره [وردها] أى الدابة المستعارة مبتدأ خيرة تسليم [الى اصطبل] أى مكان معد للدابة [مالها] تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لانه اتى بما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافظ كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو ردها الى منزله لم يضمن كما لو ردها ولم يجد صاحبها ولا خادمه فربطها في دارة على معلقة كما في المحيط وغيره [و] ردها [مع] من في عيال المستعير كولدته [او عبدة او اجيرة] فهو مجاز [مسانعة] أى اجارة مساينة (جيزى بال فا دادن) [او مشاهرة] (جيزى باه فا دادن) لا مياومة

لانه ليس في ماله كما في الهداية [او مع اجير وبها] اي مع من في عيال المعير كاجيره او ولده [او عبده] اي عبد من عباده [يقوم على دابته] اي يتعاهدها [او لا] يقوم عليها [تسليم] الى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن و تمامه في المحيط وفيه اشارة الى انه لو استعار عبدا فردا الى دار مالكه او مع من في ماله براء من الضمان و الى انه لو رد الدابة والعبد الى اجنبي ضمن وقيل لو ردها الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والاصح هو الاول كما في الهداية وغيره [كرد مستعار غير نفيس] كثير القيمة كالقلندر والقصة والكوز ونحوها [الى دار مالكه] فانه تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهر فانه ليس بتسليم الا بالرد الى المعير كما في الهداية [بخلاف رد الوديعة والمغصوب الى دار مالكهما] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العمادي [وعارية النقلين] اي الدرهم والدينار [والمكيل والموزون والمعدود المتقارب] كالفلوس الناقصة [قرض] فانه اعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسوية الميزان او تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فلو هلك لم يضمن كما في الكرمانى وغيره [وصح اعادة الارض للبناء والغرس] بالكسر والفتح [وله] اي المعير في العاريتين [ان يرجع] عنها لانها غير لازمة [و] ان [يكلف] المستعير [قلعهما] اي البناء والغرس في الحال [وضمن] المعير للمستعير [ما نقص] اي انتقص عنها [بالقلع] اي بسبب قلعهما [ان وقتها] اي عين وقتها للعارية لانه عاد حينئذ [ورجع قبله] اي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء او الغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما فائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمزا الى ان لاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة و الى ان لا ضمان في الموقفة بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كما في المحيط [وكرة] كراهة تنزيه [الرجوع] عنها [قبله] اي انقضاء الوقت لانه خلاف الوعد الذي هو علامة المنافقين ويستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة [و لو اعار] الارض [للزرع] فيها [لا يأخذ] من المستعير استحسانا لان التذوير بالمومن حرام [حتى يحصد] الزرع من احصاه اي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسر اي قطع الزرع وتمامه في الرضي و جاز ان يكون من حصد الزرع يحصده بالضم والكسر اي جزه كما في المغرب وغيره [وقت] العارية [او لا] يوقت كما في الاصل وذكر الحاكم ان المعير لو اراد اخذ الارض قبل ان يستحصد فله المستعير ان يقلع الزرع وان يترك باجر المثل الى الحصاد وكان ابو الليث السخاف يقول انما يجب

الاجر اذا اجرة المعير او القاضي وفيه اشعار بانه ليس للمستعير ان يكلف المعير قيمة الزرع وان اراد المعير ان يعطى المستعير بذرة ونفقته والزرع له فان رضى المستعير وطلع الزرع يجوز والا فلا الكل في المحيط [واجرة رد المستعار] في العاريتين [و] اجرة رد [المستاجر والغصب] و المرهون والوديعة والمبيع بيعا فاسدا بعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب او بشيخار الزرية والشرط يجب [على المستعير والموجر والغاصب] والراهن والمودع بالكسر والقبض والمبايع والمشتري كما في العمادي وغيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار في الكل بالاختتام اذا لاجرة بها تجب بعد قطع الدرام *

* [كتاب الوديعة] *

عقب بالعارية مع اشتراك كل في الامانة لترقي الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل الى الاسمى من ودع ودعا اي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما وفي المغرب يقال ازدعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عندنا فانا مودع ومستودع بالكسر وزيد كمال مودع ومستودع بالفتح وشرعا [هي امانة تركت للحفظ] ادنى تصامح والمعنى ترك امانة ودفعها ليحفظها فخرج العارية لانها للانتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اي صار امنا ثم سمي بها ما يؤمن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الريح ثوب احد في حجر احد ويبرأ عن الضمان بالوافق فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كما في شرح الهداية وغيرها لكن الامانة عين والوديعة معنى فيكونان متباينين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد استعفاظ فيلزم الايجاب والقبول ولر دالة ولذا لو قال لصاحب السمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقل شيئا اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال [وضمانها] اي حكم ضمان الوديعة [كالعارية] اي مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالسرقة ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجبة للضمان بخلاف العارية كما في الشزاة [وله] اي المودع [حفظها بنفسه] في دارة ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار [و] ببعض [عياله] بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالنفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الي الزوج وهو يسكن معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح

الطحاوي انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والاحير والاضافة للعهد اي عيال غير متهمة
والا فيضمن بالدفع كما في قاضيان [وان نهى] المودع عن حفظه بعياله والاحسن تركه لما سيجي
نفسيله [و] له [السفر بها] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا
عنده وقال محمد رح لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يسافر سفرا طويلا كما في الذخيرة [عند عدم
النهى عنه] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا المصرو لا تخرجها منه فان كان
سفرا له بد منه ضمن وان كان سفرا لا بد منه وكان في المصرو من في عياله فذلك والا لم يضمن
كما في المحيط [و] عدم [الخوف] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفرا
لا بد منه ولم يكن في المصرو من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان
عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان قربت والا فيضمن اما عند محمد رح
فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها [وضمن] بالاجماع كما في المحيط [ولو
حفظ بغيرهم] اي بغير نفسه وعياله بان استاجر اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لاسودعا كما في
الكرماني [ضمن] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره
القلذوري لكن في الجماع انه لم يضمن كما في العمادي [الا اذا خاف السرقة] اي حرقا يحيط بجميع
محلها بالتحريك وقد يسكن النار كما في الصحاح [او الغرق] اي غرق سفينة الوديعة بالتحريك مصدر
و يجوز السكن على ان يكون اسما من الاغراق [فوضعها عند جاره] فانه لم يضمن استئناسا وفيه
رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرماني والى انه ان
ارتفع السريق ولم يسترد ما سبه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي [از عند فلك آخر]
فانه لا يضمن لانه طريق السقوط وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس والا لم يصدق فيه
الا بالبيئة كما في الكرماني [فان حبسها] اي امسكها المودع [بعد طلب ربها] ولو حكما كالوكيل
على ما في المصنوعات [قادرا على التسليم] اي تسليم الوديعة وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم
اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها
فقال اطلبها غدا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال
في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل تبلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم
يضمن والى انه لو طلب في ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او لضيق الوقت فاغارا
على تلك الناحية فقال اغير عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط [او] ان [جحدتها] اي انكر
الوديعة بعد طلب المالك او قايم مقامه بحضرته بلا نية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن
بسجود العقار كالمنقول وعن ابي حنيفة رح في العقار روايتان والى انه لو انكرها بعد طلبه بان
قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر بلا حضرة او في وجه عدو مخافة

التلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت عن مريضها كما في الزاملي
[او خلط] الرديعة [بآله حتى لا يتميز] بآله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر
بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالثل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه
الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائعا بجائع من غير جنسه واما
اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فيلك من مالهما وكذلك حكم المائع عند محمد رح
واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو
اختلط بغير صنعته لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن
والى انه لو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخالط ولو عبدا صغيرا وتماه في الكافي [او تعدي] نيا
بان كانت ثوبا او دابة [فلبس او ركب] ازعبدا فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله
قهيما له من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [او حفظ] الرديعة [في دار]
ولو احرز [امر] المودع [به] اي بحفظها [في غيرها] اي غير هذه الدار ولا باس بالعمل
الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا
الصندوق او بيمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم يتفاوت
في الحرز كما في الكرمانى [او جهلها] بالتشديد اي جهل المودع الرديعة حيث لم يعرفها الورثة من
جهله اي نسب الجهل اليه [عند الموت] اي لم يبينها عند موته [ضمن] اي المستودع في هذه الصور
الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عنده غلة الوقف
ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد المغاوضين عنده مال الشركة على قول ومعتوه
او مراقق مسجون عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط
وغيره [وان ازال التعدي] بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدام سليما [زال ضمانه]
الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الرديعة لنفقته ثم بدله
ورده في مكانه فضاع ضمن ثم برئ بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية
الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط [وان اختلطت] الرديعة بآله [بلا فعنه] كما اذا
انشق صرطان وانصب احد لهما في الاخرى [اشتركا] اي المودع والمالك شركة اختلاط فآلهالك من
مالهما فلم يضمن كما اشير اليه [ولا يدفع] المودع [الى احد المودعين] كما في الاصل ولا ياخذ منه
كما في الجامع [قسطه] اي نصيبه مما ادعاه من قيمى او مثلى كالثياب والمكيل [بغيبة الاخر]
لانه لا يكون له ولاية القسمة وقالا يدفع او ياخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ
والاصح ان القيمى لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ولاحد المودعين] بالفتح [دفعها] اي الرديعة
كلها [الى] المودع [الاخر فيما لا يقسم] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقسيم وفي

مبسوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان [وله دفع نصفها] عنده و دفع كلها عندهما
 [فيما يقسم] كالكيل والثياب وغيرها مما لا يعيب بالتقسيم [وضمن دافع الكل] نصف القيمة
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا رضى ان يكون المال عند
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [لا] يضمن شيئاً بالاجماع [قابضه] اى
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا ادعا ما يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمننا وكذا الحكم فى المستبضعين
 والرصيين والعدلين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمرتهنين كما فى المغني [ولا اعتبار للنهي
 عن الدفع الى من لابد] من بعض عياله [من حفظه] فلو قال لا تدفعها الى امرأتك او ابنك او
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن فان وجد
 بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط [ولا] للنهي [عن الحفظ في بيت] معين [من دار] فلو وضعها
 فيه وضاعت لم يضمن استحياساً وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه فى
 السابق كما ذكرنا [الا ان يكون له] اى لهذا البيت [خلل ظاهر] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من المنهي عنه ضمن [ولو اودع المودع] الوديعة الى
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخرق [فهلك] في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول
 [ضمن] المودع [الاول] بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني
 امين عنده لا عندهما كما فى المغني فلو ضمن الثانى رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا
 لم يرجع على ما اشار اليه السيوطي كما فى الزاهدي [ولو اودع الغاصب] الموصوب المودع ثم هلك في
 يده [ضمن ايّ شاء] من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما فى العمادي
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل حسن المختتم والله اعلم بالصواب *

* [كتاب الغصب] *

اخر عن الرديعة مع مناسبة التضاد لان الخيانة موحرة عن الامانة [وهو] لغة اخذ مال او غيره
 من الغير قهراً يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصبا وكثير ما يسمى به
 الموصوب وشريعة [اخذ مال] احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطرة ماء
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلكت لم يضمن كما فى النهاية [متقوم] اى مباح
 الانتفاع شرعاً احتراز عن الخنزير والخمر والمعاذ عندهما [محترم] اى حرام اخذه بلا سبب
 شرعي احتراز عن مال الحربى في دارهم [علناً] اى اخذا ظاهراً لا خفية احتراز عن السرقة
 فهو قيد ضروري متروك عن الهداية [بلا اذن مالكه] احتراز عن نحو الرهن والعارية [يزبل]

ذلك الاخذ صفة له [يده] اى تصرف المالك عن ملكه واحترز به عن العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المستقة لاثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فضرِب عليها يده فوقعَت في البئر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولولت ثمرستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يتحقق انه لو قال هو ازالة اليد اليه على مال آخى لكان احسن وذكر في الزاهدى انه على ضريين ما هو موجب للضمان فيشتط له ازالة اليد وما هو موجب للرد فيشتط اثبات اليد [نلا غصب] موجبا للضمان [فى العقار] لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل والتصرف فى المالك بالتبعيد عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيعين واما عند ميى رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف فى الثانى فى الوقف كما فى العمادى وغيره [حتى لو ملك] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع شربه او ذهب به السيل [فى يده] اى الغاصب [لا يضمن] عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن يبس الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانهما لم ينقل عن محلها او في حكم العقار كما فى العمادى [وما نقص] من العقار بان فات جزء منه او غيره [بفعله] من السكنى والزراعة والحداة ونحوها [يضمن] اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف كما فى المنية ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يومر بالكبس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما فى فاضيلان لكن فى التنف ان بهلاك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستاجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده والتفاوت قيمة ما نقص كما فى التتمة [واستخدام العبد] ولو مشتركا [غصب] حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن ميى ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل وتركها فى مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما فى المحيط وينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [لا] غصب [جلوسه] اى الجالس [على البساط] او فى الدار لعدم ازالة [وحكمه] اى الغصب [لا اثم] اى اشتقاق النار [لمن علم] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يوجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا فى المضمرات [ورد العين] المغصوبة فى مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها [فايمة] موحدة فى يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة فى بلد الخصومة اقل مما فى بلد الغصب فتعين للـمغصوب منه ان ينتظر او يرضى او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما فى العمادى وفى التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي على ما قالوا كما فى الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان المرجب الاصلي هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي [و] حكمه [الغرم] اي ضمان
 انعين للمالك [هالكه] بفعله او بفعل غيره او باقعة بماوية [ويجب في المثلي] اي ما يوجد له مثل
 في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل بنحو التراب والصابون والسكنجبين فانه
 قيمي [المثل] اي مثل الهالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام
 السرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل
 فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العمادي [كالكيل] المتقارب [والموزون] المتقارب [و
 العددي المتقارب] والزري المتقارب اي مالا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس
 منطلق كل منها مثليا الا ترى ان السويق والناطف المبزر بتقديم الزاء بالفارسية (طراى نرين) قيميان
 وان كان الاول كلبيا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسبيجاني الى ان المثلي
 المكيل والعددي المتقارب وكل موزون مصنوع يضره التبعض [فان انقطع المثل] بحيث لم يوجد في
 الاسواق كما في الكرمانني وغيره ولم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي [فقيمه] عند ابي حنيفة رح [يوم
 يشتمان] اي يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزائن وهو الصحيح كما في التتفة وعند ابي يوسف رح
 يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قل المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد رح
 يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية [و]
 يجب [في غير المثلي] اي ما يتفاوت احاده في المالية من القيمي [قيمه يوم الغصب] بالاجماع كما في
 المضمورات وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استهلك عند راما عندهما قيمة يوم الاستهلاك
 كما في المختلفات [كالعددي] والزري [المتفاوت] والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع
 وما دون نصف صاع وما اختلط من موزنين او مكيلين كالبر والشعير المختلطين وتمايه في
 العمادي [فان ادعى] الغاصب [الهلاك] اي هلاك المغصوب [حبس] ذلك الغاصب لانه مقر
 بالغصب فاذا انكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه رمز الى انه
 لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [حتى يعلم] ويظن بمضي مدة موكولة
 الى راي القاضي [انه] اي المغصوب [لوربقي] ولم يهلك [لظهر] حينئذ يقضى بالقيمة وفيه
 اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواني انه يقضى بها حينئذ الكل
 في المحيط [ثم] اي بعد هذا التلوم والعام بالهلاك [قضى عليه بالبدل] مثليا او قيميا وفيه
 دلالة على ان المرجب الاصلي رد العين [والقول فيه] اي في مقدار البدل [للغاصب] مع يمينه
 لانه المنكر [ان لم يقيم] للمالك [حجة الزيادة] التي ادعاها فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة
 ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بانه لو لم يقيم واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو
 الصحيح كما في النهاية [فان ظهر] مغصوب ادعى هلاكه [وقيمه اكثر] اي حال كونه قيمته

اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كدانق في الف درهم كما في الزامدي [وان السائل انه ان ذر
 ضمن] الغاصب [بقوله] اي الغاصب مع يمينه [اخذه] اي المغصوب الظاهر [المالك ورد بدله]
 لانه لم يتم رضاه [او امضى الضمان] اي اجاز ضمانه بان رضى بالبدل وترك المغصوب في يد
 الغاصب وفيه اشعار بانه لو كان القيمة دونه او مثله لم يكن له خيار لانه توفّر بدل ملكه لكن
 في ظاهر الرواية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله (وقيمته اكثر) [وان] ظاهر وقيمته
 اكثر او مثله او دونه وقد [ضمن] الغاصب [لا بقوله] اي الغاصب بل بنكوله او بقول المالك
 او ببينة [فهو] اي المغصوب [للغاصب] لرضاء المالك به [وان آخر] الغاصب [المغصوب او]
 الامين [الامانة] كالعارية والوديعة [او ربح] الغاصب او الامين [بالتصرف] كالبيع [فيهما]
 اي المغصوب والامانة [تصدق] الغاصب والامين وجوبا بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي يوسف ررح
 وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة والربح صار ملكا لهما ملكا خبيثا وحراما لخبث السبب وهو التصرف
 في ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات تملك بأداء الضمان والى انهما لا يصرفان في حاجتهما
 الا اذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصدق بمثله والى انه لو ادى الى المالك حل له التناول
 لزوال الخبث كما في الهداية والى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول الالسنة كما في
 الكرمانى [الا ان يكون] المغصوب والامانة [دراهم او دنانير لم يشر] اي لم يصف [اليهما]
 وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن ونقدهما [او اشار] اليهما [ونقد غيرهما]
 فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما ونقدهما تصدق لانه وان لم يتعين
 بالاشارة الا ان ضم النقد يورث الخبث هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للخرج في هذا
 الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط
 والجامعين والى انه لو تزوج باحدهما امرأة او اشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق
 بشيء في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم او الدنانير كما اشير اليه
 في الهداية وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال [وان غصب] شيئا [وغير] الغاصب اياه
 بالتصرف فيه احتراز عن صبي غصبه فصار ملتحيا عنده فان اخذه بلا ضمان [فزال اسمه] احتراز
 عن كاذب فكتب عليه از قطن فغزله اولبن فصيرة مخيضا از عصير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك
 وقيل ينقطع كما في المحيط [واعظم منافعه] اي اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسبكها بلا
 ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره
 فلم يكن زوال الاسم مغن عن اعظم المنافع كما ظن [ضمنه] اي الغاصب المغصوب [وملكه]
 بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقنين وقال بعض المتأخرين ان
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ابى المالك عن اخذ القيمة وازاد اخذ للغير

لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى النقلين ان الصحيح عند المحققين من
مشايخنا على قضية مذموب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين بالضمن او قضاء القاضي به
واداء البذل كما في الدخيرة وغيره [بلا حل] للانتفاع به لانه ملك خبيث [قبل اداء بدله] مثليا
او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه
لا يستخلص عن وباله بعد اداء البذل بلا توبة والى انه يسجل بعده بلا استحلال لكنه لم يسجل كما في
المحيط وغيره [كمنع شاة] او ابل او بقرة مغصوبة مع سلخها وتاريخها [وطبخها] فانه حينئذ غيرها
فلا يزول الاسم بالسلمح ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتاريخ لا ينقطع
وقيل ينقطع اذا كان للارباب قيمة كما في الزهدي وفيه اشارة بانه لو طبخ المنطة او اللحم
المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضغ طعاما مغصوبا فابتلع
وشرط الطيب عنده وجوب البذل وعندهما اداؤه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره [و]
مثل [جعل صفر] او حديد او ساجة مغصوبة [انا] مثل كوز او فلسا او سكيننا او بابا فانه
ضمنه وملك بلا حل [بخلاف] جعل [السجّرين] الفضة والذهب انا او درهما او دينارا
فان الاسم باق [فهما] عنده [للمالك بلا شيع] عليه او له وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه
لو دفع دراهم الى ناقل لينقل فعمزها وكسر ضمن الا اذا امر بالغمز على ما قالوا كما في قاضيتان
وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر [ولو خرق ثوبا] مغصوبا بالتشديد
او التشفيف كما في المضمرات والاول اولى لانه يشبر الى الخرق الفاحش فلم يتأخرين في تفسيره
اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [وفوت] بذلك التخريق [بعض العينه] وبقي بعضها
[وبعض نفعه] وبقي بعضه بالواز وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي بمعنى
الواز كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكرمانى والهداية والمحيط وغيرها فمن
الظن الحكم الجزم بفساد كلامه بانه يفيد فحش خرق فان به بعض العين دون بعض النفع
[طرحه] اى الثوب [المالك عليه] اى المخرق [واخذ] منه [قيمته] سالما [او اخذه] اى
الثوب المخرق [وضمن] المالك مخروقة [نقصانه وفي الخرق اليسير] ضد الفاحش فوت الجودة
لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ضمن ما نقص] لانه تعيب من
وجه وقيل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودون وقيل ما لا يصلح
بعده لثوب ما وما يصلح له وقيل يرجع فيهما اى اهل الصناعة فما عدوا فاحشا ففاحش ويسيرا
فيسير وقيل ان طويلا ففاحش وعريضا فيسير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب
حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب المغصوب فاحشا او يسيرا الكل في المحيط
والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع السعر وفوت جزء من

العين وفوت وصف مرغوب كفوت السمع واليد في العبد وفوت معني مرغوب كغنيمة خرد
 في العبد في يد الغاصب كما في الزامدي [ومن بنى] بناء [في ارض غيره] عسبا [او غرس] شجرة
 كذلك [امر] الغاصب [بالقلع] اي قلع البناء او الشجر [والرد] اي رد الارض فارعة الى المالك
 ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يومر به حينئذ وضمن القيمة وهذا
 اوفق لمسائل الباب كما في النهاية و به انتهى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن
 نحن نفتي بكتاب اتباعا لاشياخنا كما في العمادي ومما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل
 اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما في الزامدي
 [والمالك ان يضمن] للغاصب [قيمة بناء او شجر امر بقلعه] اي قايم في الارض لا قيمته مقلوبا
 اذا المقلوع قيمته اكثر من القايم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القايم كما في النهاية
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن
 الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك
 خمسة للغاصب ويسلم الارض معه للمالك [ان نقصت] الارض [به] اي القلع و روى هشام
 عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض وضمنه النقصان وليس له ان ياخذ الاشجار ويضمن
 قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا فسد الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [وان حمر] بالتشديد
 او صفر الغاصب [الثوب] الابيض [ضمنه] اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه
 ابيض [وسلم الى الغاصب] او اخذه [اي الثوب] وغرم ما زاد الصبغ [فيه لان الصبغ مال
 متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله و الصبغ على حاله و يبيع الثوب ويقسم الثمن
 بينهما على قدرهما كما في المحيط [وان سود] ذلك الثوب [ضمنه] اي ضمن المالك قيمته [ابيض
 او اخذه ولا شيء] عليه [للغاصب] وقالوا ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم
 وقيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا وان انتقص فما قال وقيل ان هذا
 اختلاف زمان فاجاب على عادة بني امية وهما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور
 ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه
 هارون و تبعه من بعده كما في الكرماني وغيره [وان باع] الغاصب العبد المغصوب
 [او اعتق ثم ضمن نفذ البيع] اي يبيع الغاصب [لا العتق] لان المالك الناقص يكفي لنفاذ البيع
 لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفل الا
 اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفل البيع الثاني
 و يبطل وقيل ينفل ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [وزوايد الغصب]
 وغاؤه [متصلة] كالاسن والجمال [او منفصلة] كالولد واللبن والثمن [ولا يضمن ان

ملك] اذ لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء [الا
بالتعدي] بان اهلك فذبح او اكل از باع وسلم [او المنع] اى يمنع الغاصب اياها عن المالك
بعد الطلب] اى طلبه منه [وخمر المسلم] لا يضمن مسلم او ذمي ان اهلكها بالشرب او القاء
الملح او الخل او بغيره فيصير خلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه اثم به
وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب او البيع لم ياتم كما في الجواهر [وخنزيرة] كذلك
فلو اهلك مسلم او ذمي خنزير ذمي ضمن [ومنافع الغصب لا تضمن] ان اهلكها لحدوثها في
يده فلو غصب عبدا خبازا او دابة واستعمل اياها ثم رده على مالكة لا يضمن وفيه اشعار بانه
لو غصب منافع بدران الاهلاك لا يضمن بالطريق الاولى كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا استعمال
ثم رد كما في الكرواني ويستثنى منه منافع غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادي
وسهى من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فعليا بما في السراجية انه
لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى [بخلاف] غصب [السكر]
بفتحتين ني من ماء الرطب اذا اشتد [والنصف] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ
من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقال لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان
اهلك الباقي ما ذهب قليله بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رح فيه رايان كما في الهداية [والعزف]
اى معزف مسلم او ذمي بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والغاء نوح من الطنابير
يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آلة الله كالزمار وغيره والاحسن ان العزف بفتح
العين والسكون واحد المعازف آلات الله كالبربط والطنبرر والصنج والعود والزمار والطبل
والدف ونحوها [فيجب] عنده [قيمه لا للهو] اى قيمة المعزف من حيث انه خشب منحوت
منتفع به في الجملة لانه من حيث انه آلة للتلهي وقال لم يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر
الامام والا فلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف للهو واما فيما للعروس فيضمن
بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والشطرنج ويفتى بقولهما لكثرة فساد الزمان
كما في الحقايق والمحيط وغيرهما وفي الزاهدي انه لم يضمن في قولهم بكسر دنان الخمر وخواويه
وعود المغني وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف المعازف [ومن حل قيد
عبد] ولو عاقلا فذهب او رباط سفينة فغرقت [او فتح قفص طائر] او باب اصطبل دابة فذهبت
[لا يضمن] عندهما خلافا لمحمد رح وعنه لو طار او ذهبت على الفور ضمن والا فلا وقال السرخسي
لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا بالابق ضمن [ومن سعى]
ونم الى سلطان ولو غير حابر فيضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية يختص
بالنميمة كما في المفردات [بغير حق] فلو كان يوزيه ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن كالمضروب اذا

اشتكى الى سلطان فاخذ منه مالا كذلك وكذا اذا كان يفسق ولا يمتنع بالامر بالمعروف كفى المحيط [اوقال] ولو صادقا [مع حاكم] اى رجل مصاحب لطالم [يغرم] الناس جزافا لامانة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كفى المحيط [انه] اى فلانا [رجل] او جمع [مالا يغرمه] السلطان اذا احاكم لا يضمن عندئذ [ويضمن] عندئذ رح لانه غير مضطرب فيه وهو المدرك في القاءى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما فى الخلاصة وغيرها فلو مات الساعي اخذه المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامي امل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم دراهم فالظلمة على كل من الثلاثة فى الدنيا والاخرة وذكر الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا فى كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل فى الجواهر وقد تقرر ما فى التلخيص على الضمان فهو الكافي الله اعلم بالصواب *

* [كتاب الرهن] *

اورد بعد الغصب لان فيه استيفاء فى الحال بخلاف الرهن [هو] اهم ما وضع وثيقة للدين كفى المفردات ومصدر رهنه الشيعة وقد قالوا ارمه اى جعله رهنا وارتهن منه اى اخذه كما فى القاموس فالرهن المالك والمرتهن آخذ الرهن لكن فى اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا [حبس مان متقوم] حيوانا كان او جمادا عروضا كان او عقارا مذكروعا او معدودا مكيلا او موزونا وفيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط والى لو اعارة من الرهن او غيره باذنه او غصب منها الرهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما فى الكرمانى فيشكل ما بعده الا ان يعم والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالذم اليه لم يكن رهنا كما فى الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كاظن ويدخل فيه رهن ذمي خمرا عند ذمي [بتق] اى بسبب حق مالي ولو مجهولا واحترز عن نحو القصاص والسد واليمين [يمكن اخذه منه] اى استيفاء هذا الحق من ذلك المأل واحترز به عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو الامانة والمدبر وام الولد والمكتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين [كالدين] اى مثل ما وجب فى الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والجنابة وفى الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بكم البيع الفاسد وبدل الخلع فى يدها والمهر فى يده او غيرها كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما فى الكرمانى وسياتي فمن اطن ان المناسب ترك الكاف وان كلامه فى الشرح ماثلا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء [وينعقد] الرهن [بايجاب] كرهنتك بمالك على من الدين او دخل

هذا الشئ رهنًا به [وقبول] كارتبهنته سواء صدر من مهلم أو كافر أو عبد أو صبي أو أصيل أو وكيل
فالقبول ركن لايجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يحث من حلف انه لا يرهن
بدون القبول، وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم
ويحث من حلف به بلا قبول كافي الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا والقبول فيه
ركن لانه على هذا الخلاف كما مر [ويلزم] الرهن [ان سلم] المرهون فالحبس شرط للزوم فللمارهن
ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفي الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه
اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به وفي الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفي حال كون المرهون
[متوزا] اسم مفعول من السوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالنمر على الشجر كما في الزاهدي
او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يخل بقبضه كما في الاختيار او مقسوما فانه لم يصح مشاعا
كما في الكرمانى [مفرغا] غير مشغول بحق الغير كالارض والتخل المشغول بالزرع والثمر
[متميزا] غير مشاع كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر
بالشجر كما في الكرمانى ولا يضره الاستدراك على تفسير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها
جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجيم
الايمه ان السائط لو اشترك صح الرهن فى العرصة والسقف والجدار كما في الزاهدي والى ان اتصاف
المرهون بهذه الصفات ليس بلام عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل بغيره كان فاسدا
لا باطلا وكذا لو كان شاعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد
عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرمانى [والتخلية] رفع الموانع والتمكين من القبض
[تسليم] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعن ابي يوسف رح ان التسليم
لا يثبت فى المنقول الا باخذ بالبراجم كما في الكرمانى [كما فى البيع] الصحيح دون الفاسد فانه
واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [وضمن] المرتهن ولورهننا فاسدا مرهونا هانكا في يده
ولو فسخ العقد وعند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالبطل والارل اصح كما في
الذخيرة [باقل من قيمته] اى قيمة الرهن عند القبض كما في الاختيار [ومن الدين] اى بدلين
او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين اولا والقيمة ثانيا
والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالاقل كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرمانى
ان الصحيح الاقل لان من اتبعيضية والمعرفة لا يتناول النكوة الا ترى ان نحو افضل منهما اقتضى
تالفا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صالح ان يكون بعضا منهما لان المعرفة يتناول المعرفة
فانه قاعدة فقهية لم يشتهر عن النجاة وتتمه الكلام في طلاق المريض ولا يخفى انه مشعر بحكم
للسراة ولذا فرع فقال [فلو هلك] كل الرهن في يده [وهما] اى القيمة والدين [سواء]

في مساكن في المقادير [سقط ديه] وأما للاستيفاء [وان كانت قيمته] أي الرهن [أكثر] من الدين سقط فلم يرجع إلى الرهن بشيء [فالفضل أمانة] أي ما كان زائداً على الدين من الرهن في يده ^{من} أمانة فلم يضمن بهلاكه [رفي] قيمة له [أقل] من الدين [سقط من دينه بقدره] أي ذلك الأقل [ورجع المرتهن] إلى الرهن [بالفضل] من دينه وفيه اشعار بأنه لو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك والموحد فلو رهن داراً قيمتها ألف بالف فخرت في يده قسم الألف على قيمة البناء والعروة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب العروة بقى وتمامه في العمادي [ويحفظ] الرهن وجوباً على المرتهن [كالوديعة] فيحفظ بنفسه وبيع عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد والاحير كما مر وفيه اشعار بأن المرتهن يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [وان تعدى] المرتهن في الرهن كلقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ضمن] كله بكل قيمته [كالغصب] أي مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في المثل إلا إذا انقطع فقيمته يوم الضمومة وفيه إشارة إلى أنه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له وأما بالأذن فيكرة كما في المصمرات وغيره ولا يكرة كما في المنية فلو أراد استمرار الاذن قال كلما نهى عن الانتفاع كان ماذوناً به في مدة الرهن كما في الشزاة [ولا يصح] من المرتهن والمودع [فيهما] أي الرهن والوديعة [رهن وإجارة وإعارة] ولو رهن عياله [وإيداع] عند اجنبي وهذا تصريح بما علم ضمناً فان الكل تعدى كما لا يشفى [و] لا يصح [في المجر] بالفتح [الأول] أي الرهن فيصح فيه الإجارة والإعارة وكذا الإيداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتمامه في العمادي [و] لا يصح [في المجر الأول] أي الرهن والإجارة فيصح الآخران وقد نظم الكل فقال * شعر *

* موج الزهرين فقطى دار دور * * حاديت را سوج و مرهون كن *

* رهن و مودع قابل ابن جار نيت * * بشوا ز مودع الشريعة ابن مخن *

[ولا يبطل الرهن] عقداً [لو فعل] واحداً من العقود الأربعة لأنه تعدى لا ينفيه عقد الرهن [لكن يضمن] بالهلاك حينئذ [كما مر] أي مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بأنه لو عاد إلى الوفاق عاد رهناً وبراء عن الضمان كما في العمادي [وجعل الشاتم] بفتح التاء وكسرهما [في الشنصر] اليمنى والبسرى بكسر الصاد وفتح الاصبع الصغرى [تعدى] واستعمل لا حفظ وفيه إشارة إلى أنه لو جعل الشاتم فرق خاتم له لم يضمن إلا إذا كان ممن يتجمل بشاتمين كما في قاضيهان [و] جعله [في اصبع أخرى] ابهام أو سبابة أو وسطى أو بنصر [حفظ] سواء كان السافظ رجلاً أو امرأة وقال مشايخنا إنه تعدى منها فهي ضامنة وتمامه في العمادي ولا يشفى أنه لو قال وجعل الشاتم في غير الشنصر حفظ لكان مغنياً عن سابقه [وإذا طلب] المرتهن [ديه] في بلد العقد [امر] المرتهن [باحضار رهنه] أن لم يكن للرهن مؤنة حمل بقريئة الأنبي

[الا اذا رضع] الرهن باتفاقتهما [عند عدل] فحينئذ لا يومره وقبه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يومره كما في الذخيرة [فيسلم كل دينه] عند احضاره ليتعين الحق [ثم] يسلم [رهنه] وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر يتسلم بعض الرهن كما في الهداية [وكذا ان طلب] دينه [في غير بلد العقد] امر باحضار رهنه وقيل لا يومر [ان لم يكن للرهن مؤنة حمل] اى ثقله ولا يشفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف يختلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [وعليه] اى المرتهن [مؤن] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [حفظه] اى ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت وما رى الغنم فلا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [وعلى الراهن] وان لم يكن في الرهن فضل [مؤن] تبقيته [اى ما يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام والشراب واللباس واجرة الظئر والراعي والعلف وسمى البستان وكري الأنهار وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلح] وعليه العشر والخراج [وجعل الا بق] بالضم اى اجرة رادة من القرار [ومداواة السرح] اى معالجته وضمن الداء واجرة الطبيب وفداء الجنابة [منقسم] ذلك بالخصص [على المضمون] اى ما دخل في ضمان من الرهن [والامانة] اى ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالف قيمته الفان فاق فردة رجل من مسيرة السفر فليجعل عليهما تصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند المرتهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتهن في السائلين كما في الكرمانى واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الشاذلة واعلم ان الراهن اذا غاب فانفق المرتهن عليه شيئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضى ديناً على الراهن فبهجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند اكثر المشايخ وعنه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابى يوسف يرجع حاضرا او غائبا كما في الذخيرة لكن في قاضيهان انه لو كان حاضرا وابى من الانفاق فامر القاضى به رجع عليه وبه يفتى *

[فصل * لا يصح] ويبطل كما في المعطوفات بعده على ما في الانتف وغيره [رهن مشاع] ولو لم يقسم ومن الشريك شيوعا مقارنا كرهن نصف الدار شايعا او جاربا كرهنتها ثم الفسخ في النصف مثلاً وانما بطل لان هذا الشيوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالاتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا يحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرمانى وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابى يوسف رح ان العاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا او لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد رح انه دخل في ضمانه ولو قبض مفزرا لم يكن رهنا الا بتبديد

انعقد وانما لم يصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مفردا
 عاد جازرا والفساد ضد الباطل ويستثنى ما كان الإراهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل
 على حدة فرمنا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه رهنا واحدا جاز ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يصر
 كما في الذخيرة [و] لا يصح رهن [تمر على نخل درنه] اى النخل [و] لا رهن [زرع ارض او نخليا
 درهبا] اى الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فى الرهن وذلك معلوم
 معين والى انه لو فعل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصلا اذ امر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى
 انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بناء الارض
 لم يجز كما في الذخيرة [و] لا يصح رهن [السرو وفروعه] اى الدبر وام الولد والمكانب [ولا]
 يصح [بالامانات] اى بمقابلة امانة متينا كالوديعة والعارية والمستأجر والشفعة ومال المضاربة
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو اذع زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهنا لم
 يجز وفيه اشعار بانه لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهنا جاز كما في النظم [و] لا يصح
 بعين مضمونة بغيرهما من الثمن وغيره مثل [المبيع في يد البائع] حتى لو اشترى عينا ولم
 يقبض فاخذ من البائع رهنا بها كان باطلا ولذا لم يضمن البائع بشيء يهلك الرهن وقال شيخ
 الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والفساد ملحق بالصحيح فى الاحكام كما فى الكرماني
 وذكر فى المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد
 البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كما فى الكبرى وغيره [و] لا يصح ويبطل بمقابلة [القصاص]
 بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمد فرهن القاتل به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح
 رجل رجلا جراحة فيها قصاص فرهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بانه اذا
 قتل رجل عمدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطاء فقصى القاضي على عاقلته بالدية فاخذ
 الولي بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جراحة لا يستطاع فيه القصاص فقصى القاضي للمجروح
 بالارش فاخذ به رهنا جاز كما فى النظم [وصح بعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك
 [بالمثل] فى المثلي [وبالقيمة] فى القيمي كالمغصوب وبدل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا
 التفصيل ما فى المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما فى الذخيرة [و] صح
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [موعودا بان رهن] شيئا [ليقرضه] المرتهن [كذا]
 اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا فى الاصح من الروايتين وعن ابى
 يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء
 كما فى المنية لكن فى الكبرى انه قول الطرفين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام او سكونها
 اسم من الهلاك [فى يد المرتهن عليه] اى المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دراهم وهذا اذا كان المسمى مهابيا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها
 كما في الكفاية وغيره وانما اطلاق تابعها للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف
 لانا لا نسلم ذلك ولو سلم لا نسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو
 سمي فقال المرتهن لا يكفيك فابعث الي رهنا حتى ابعث الكفاية فبعث فهلك الرهن كان عليه
 الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره [و] صح الرهن [برأس مال السلم وضمن
 الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر رح لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى
 والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والمضمون هو المالية [و] صح بمقابلة [المسلم فيه]
 قبل الافتراق وبعده وعن زفر رح روايتان [فان هلك] رهن رأس المال وضمن الصرف
 ومن الظن ان الضمير شامل لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فان ما بعده ككلامه في الشرح نادى
 بأعلى صوت على بطلانه [في المجلس] اى قبل الافتراق [فقد اخذ] المرهون به وفيه اشعار بان
 قيمة الرهن متساوية لرأس المال وضمن الصرف اذا اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال
 [وان افترا] اى المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اى اعطاء رأس المال وضمن الصرف [و]
 قبل [هلك] للرهن [بطلا] اى السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن
 لم يصرف قبضا ليقفه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو انه مستوف ليقفه لانه يعلم
 من حكم الرهن بخلاف حكم اخوه [ويتم] الرهن ويلزم [بقبض عدل] غير المرتهن وفيه
 اشعار باشتراط كون العدل اقلا بالغ لانه القادر على القبض كما في الحصر [شرط] بانفاق المتعاقدين
 في العقد [وضعه] اى الرهن [عنده] اى العدل [ولا اخذ] اى اخذ الرهن [لاحدهما]
 اى الراهن والمرتهن [منه] اى العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه
 في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احدهما لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفعت القيمة الى عدل
 آخر لانه خاين كما في الذخيرة [وهلكه] اى الرهن [معه] اى العدل سواء كان في يده او يد امرأته
 او ولده او خادمه او اجيره [هلك رهن] لانه كالمرتهن [فان وكل] الراهن [العدل از غيره] من نحو
 المرتهن [ببيعه] اى الرهن مطلقا وعند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقا وعند
 حلول اجله نشر على ترتيب اللف كما في قاضيان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان
 تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينائي دراهم الحبس كما في المنية
 والى انه لو وكل غير عاقل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عند خلافا لهما واعلم ان العدل اذا
 لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيان [فان شرط] هذا التوكيل [في] عقد
 [الرهن] لم ينعزل [الرهن] لانه من توابع العقد [بالعزل] اى عزل الراهن فبقى بقاء العقد وفيه رمز
 الى انه لم ينعزل بعزل المرتهن لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن

وذا بلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انعزل بالعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاملام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن الصحيح انه انعزل كما في قاضيتان [و] لم ينعزل هذا الركيل [موت احد] من الراهن او المرتين او غيره وفيه اشعار بانه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمرات [الا بموت الركيل] فانه رفع التركة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف رح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة [فان حل الاجل والراهن او وارثه] بعد موته [عائب] وابي الركيل ان يبيعه [اجبر] بالاتفاق [الركيل على البيع] اي حبسه القاضي اياما حتى يباعه فان ابى بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عنده كما في الكرمانى وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الركيل بلا جبر هو فان ابى باعه القاضي عندهم او لم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الركيل كذا ذكر الكرخي وروي عن ابي يوسف رح والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة [كوكيل] للمدعى عليه بالتماس المدعى [بالخصومة] اي جواب الدعوى [غاب موكله واباها] اي ابي الركيل بالخصومة فانه يجبر الركيل على الخصومة ليلا يبطل حقه [واذا باع] الرهن [العدل] الوكيل بالبيع [فانمن رهن] وان لم يقبضه لقيامه مقامه بالبيع [فهلكه] اي الثمن في يد العدل [كهلكه] اي الرهن في يد المرتين فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بانه جاز ان يبيع الرهن بكل من التجدين وان كان الدين حنطة كما في الذخيرة *

[فصل * وقف] على اجازة المرتين وعن ابي يوسف رح نفذ [بيع الراهن] بلا اذن المرتين [رهنه] كما وقف على اجازة الراهن ببيع المرتين الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنا ولو هلك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايها شاء وتماه في شرح الطحاوي [ان اجاز مرتين] البيع [ارضى] الراهن [دينه] اي الراهن ومن الظن انه للراهن او المرتين فانه الاقرب [نفذ] البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك منك ضميما وقيل ملكا فاسدا كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة رح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبعه جائز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الوقوف وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز يبيع الاخر كما في التامدي [دصار ثمنه رهنا] في ظاهر الرواية لان للبطل حكم المبدل وعن ابي يوسف رح انه لا يصير رهنا الا اذا شرط المرتين عند الاجازة صيرورة الثمن رهنا والصحيح الاول كما في الذخيرة [وان لم يجز] المرتين البيع [وفسخ لا يفسخ في] القول [الاصح] لان حقه الحبس لا غير فبقي موقفا وينفسخ في رواية ابن سماء كعقد الفضولي حتى لو استفكك الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [و] اذا كان موقوفا [صبر المشتري الى فك الرهن] فيسلم له المبيع [او رفع] المشتري هذه الحادثة [الى القاضي ليفسخ] البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال [وضح] بلا اذن المرتهن [اعتاقه] اي الراهن موسرا او معسرا [وتدابيره واستيلاده رهنه فان فعلها] اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه [غنيا فغي] اي فهو في صورة كون [دينه حالا] في الحال سواء كان حالا في الاصل او مرجلا ثم حل [اخذ] من الفاعل لها [الدين] ولو جبر لان اجله قد انقضى ولا يضمه القيمة لانه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحبست بالدين حينئذ كما في الكافي [وفي] دينه [الموجل] وللتغنى لم يقل وموجلا اقل منه [قيمته] اي الرهن لا تعلدي في حق المرتهن حال كونها [رهنا] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن [الى محل اجله] دفعا للمضور فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الحاء فان مضارعه مكشور [وان فعلها فقيرا] اولى مما في بعض النسخ (معسرا) [ففي] صورة [العتق] اي الاعتاق [سعى في اقل] من هذه الثلاثة [من قيمته] اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن [ومن الدين] اي سعى للمرتهن العبد لتكصيل العتق عنده وتكميله عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او مرجلا الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها و ان كان الدين اقل سعى فيه [ورجع] العبد الساعي بما سعى [على سيده] الراهن ان صار [غنيا] ان فعلها معسرا [في اختيه] اي العتق من التدبير والاستيلاد [سعى] ذلك التدبير والمستولدة [في كل الدين] سواء كان حالا او مرجلا لان كسبها مال المولى بخلاف المعتق ولذا لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موجلا سعى التدبير في جميع القيمة وحبسها رهنا مكانه [ولا رجوع] للتدبير والمستولدة على سيده غنيا لانه ماله [واقله] اي الراهن [رهنه كاعتاقه] اياد [غنيا] ففي دينه حالا اخذه او موجلا قيمته رهنا الى اجله ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه [و اجنبي] لا راهن ولا مرتهن ولا عياله [اتلفه] اي الاجنبي [ضمنه مرتته] قيمة يوم اتلفه [وكان] الضمان [رهنا معه] اي المرتهن فلو كان الدين الفاكقيمة الرهن فاتلفه اجنبي وقيمته خمسمية ضمن خمسمية واصارت رهنا وسقط من الدين خمسمية كانها هلكت بانه [ورهن] اعاره مرتته رهنا او [اعاره] احدهما باذن صاحبه آخر [اجنبيا] [سقط] من المرتهن [ضمانه] اي الرهن فلو هلك في يد المستعير هلك بغير شيء ولا يسقط شيء من الدين [ولكل منهما] اي الراهن والمرتهن

[ان يردّه] اي الرهن المعار من الاجنبي حال كونه [رهنًا] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان ينعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن [وان مات الراهن] المستعير من المرتهن [قبل رده] اي الرهن المعار الى المرتهن [فالمرتهن احق] بالرهن [من] ساير [غرمائه] اي الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والداين المراد وانما خص الاعارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الرودعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة [ومرتته اذن] من قبل الراهن [باستعمال رهنه] ان هلك [الرهن] قبل عمله او بعده ضمن [المرتهن] [كالرهن] لبقاء يد الرهن [و] ان هلك [حال عمله] بلا تعد [لا] يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شيء من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن و بعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنًا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للمرتهن فوقع بسكناه خلل وخرب بعضه لم يسقط شيء من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منال البستان او لبن الشاة فلا باس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربوا كما في الجواهر [وصح استعارة شيء ليرهن] ذلك الشيء بدين له [فان اطلق] المعير المعار الذي اراد الراهن رهنه عن قيد [او قيد] بقيد [يجري] المطلق او المقيد [عليه] اي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتته او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يشالفه اذ ربما يكون اداء جنس اسهل من جنس آخر وكذا في البواقي [فان خالف] الراهن المستعير في قيد [وهلك] المعار [ضمن] هو [القيمة] بتمامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتهن بالقبض فحيثما يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المعار وينترب عليه احكام الرهن في رواية ابن سماعة لتاخر الملك عن الرهن فان سلم او لاثم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن وينترب عليه في ظاهر الرواية لثبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدله يثبت بيع التعاطي وان تاخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى [و ان وافق] المستعير بما قيد به المعير [وهلك] وصار ذا عيب [فقدر دين اوفاه] اي فقد ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر [منه] اي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقيمة الدين [ولا يمتنع المرتهن] عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه [اذا قضى المعير دينه] اي المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حيثما ولا ضرورة الى قوله [وفك رهنه] وتخليص

ملكه عن يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول فان ما بعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حمل على المجاز [ورجع] المعير بما قضى الى المرتهن [على الراهن] المستعير لانه مخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في قاضيخان انه لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته الفا و رهنه بالفين باذن المعير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالالف [ولو هلك] المعار [مع الراهن] اى في يده [قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [وجناية الراهن على الرهن] اى فعل مجرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [مضمونة] اى ضمن الراهن بها والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبي في الضمان [وجناية المرتهن] على الرهن [تسقط من دينه بقدرها] من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدرها من دين له حال هو دراهم او دنانير فالاضافة للعهد فان كان الدين غير هاكل كيل لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اوعر عينه يسقط نصف دينه عنده كما فى الخلاصة [وجناية الرهن عليهما] اى فعل مجرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب القداء او الدفع بان قتل خطأ او شبه عمد او عمدا والراهن صبي او مجنون [وعلى مالهما] كالعبد [هدر] اى ساقط عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعنده هدر لما مر واما عندهما فغير هدر لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الاجنبي يقتص لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال غيرهما كالاجنبي وتمامه في الزاهدي [ونماء الرهن] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقرو الارش والثمر وقوائم الخلف [رهن] كالاصل فغير المتولدة كالكسب والهبة والصدقة ليس برهن فحبس الاولى دون الثانية فللراهن ان ياخذها من المرتهن [لكن] النماء يخالف الاصل في انه ان هلك [يهلك بلا] سقوط [شيئا] من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه بدل جزئه فقام مقام البديل [وان هلك الاصل وبقي] النماء [هو] ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتهن ازاجنبي من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاوي [فك] النماء [بقسطه] اى النماء وكيفيته انه [يقسم الدين على قيمته] اى النماء [يوم الفلك] لا قبله [و] على [قيمة الاصل يوم القبض] لا بعده [ويسقط حصة الاصل] من الدين فاذا ولدت التجارية المرهونة بالف ولدا قيمة كل الف صار رهنا فلم

يدخل منه بلا رضاه ولو ملك انتكت الام بالف ولو ملكك انتكت الولد بمسماية كما لو نقص قيمتها
 ولو نقص قيمة الولد حتى تغير الى خمسمائة مثلا انتكت الام بثلثي الدين والولد بثلثه ولو صار
 قيمة الولد البقي انتكت بثلثي الدين والام بثلثه فرجع المرتهن على الراهن بثلثي الالف في هذه
 الصورة وعلى هذا البواقي [وتبديل الرهن] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف درهم ثم جاء
 بجارية وقال خذها مكان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير رهنا وان لم يقبضها فلو ملك الثاني
 بعد رد الاول ملك امانة وقيل باشتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد
 ضمان كما في الهداية وهو المختار عند قاضيتان على ان اقامة الشيعي مقام غيره انما يكون اذا زال الاول
 عن مكانه فبقى رهنا ما قبض غايه ما في الباب ان يجعل فسحا في ضمن اقامة الثاني مقامه وتماه في
 الكرمانبي [و الزيادة] التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمينه كالنماء [فيه] اي الرهن [يصح]
 قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و الزيادة محسوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتهما
 يوم القبض وان رادت بعده فلو رهن عبدا بماية ثم عبدا كان قيمة كل ماية فهلك احدهما سقط
 خمسون منه [و] الزيادة [في الدين لا] تصح عند الطرفين وزفرح خلافا له والاول استيساني
 فاذا رهن عبدا بماية قيمته مايتان ثم اخذ منه ماية على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم مات
 فانه يسقط الدين الاول والفضل من العبد امانة ويبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم واما عنده
 فسقط موته الدينان جميعا [ولو هلك الرهن] في يد المرتهن بلا تعد كما اذا منعه عن الراهن
 [بعد] الهبة او [الابراء] اي ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه [هلك]
 الرهن [بلا شيعي] من الضمان لانه امانة والقياس ان يضمن كما قال زفر [لا] يهلك بلا شيعي
 وضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده [بعد القبض] اي قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره
 تبرعا [او] هلك الرهن بعد [الصلح] اي صلح المرتهن مع الراهن عن الدين على عين [او]
 بعد [السؤال] اي حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه
 ضمن قياسا واستيسانا لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء ولذا لو ابرأ رب الدين المدينون بعد الاداء
 كان له ان يسترده كما في الهداية وشروحها وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد السؤال كما
 في موضع من الزيادات وفي موضع آخر انه ليس له [فيرد] المرتهن في هذه الصورة [ما قبض] من
 الدين وبدل الصلح [و تبطل السوالة] بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار
 بان الدين ليس باكثر من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل السوالة فيما راد عليها لان الاستيفاء
 التام لم يتمق والى ان الصلح لا يبطل [وكذا] ضمن [لو] رهن رجل من آخر عبدا يساوي الف
 درهم بالف درهم ثم [تصادقا] اي توافق الراهن والمرتهن [على ان لا دين] له عليه [ثم هلك] الرهن
 في يد المرتهن [هلك] حال كونه مضمونا [بالدين] الموجود لتوهم الثبوت بتذكرهما له بعد

التصادق فيأخذ الرهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد رح في الجامع انه هلك امانة
 و اليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاسبيجاني كما في الكفاية وقالوا
 لا خلاف فيه كما في قاضيان والاحسن ترك العاطف ففي الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك
 الرهن فهو مضمون وفي قاضيان انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكر حنطة فمات العبد ثم ظهر ان
 الكر لم يكن على الرهن كان الكر على المرتهن لان الكر كان عليه في الظاهر ووجود الدين
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكر لا بقيمة الرهن و الرهن المظنون
 مضمون عند صاحبيه و عن ابي يوسف رح انه لم يكن مضمونا ويكفي ما في هلاك الرهن
 مما يراعي في باب حسن المختتم *

* [كتاب الكفالة] *

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للوثيقة هنا [وهي] لغة الضم او الضمان مصدر كفل كطلب
 وضرب وعلم وكرم كما في القاموس ويعدي الى المفعول الثاني في الاصل بالباء فالمكفول به الدين
 ثم يعدي بعن للمديون وكلاهما المديون في الكفالة بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاسبيجاني
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في
 المغرب وغيره وشريعة [ضم ذمة] اي نفس كفيل [الى ذمة] اخرى اصيل والذمة لغة العهد
 وشرعا محل عهد جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فالذمة كالسبب
 والعقل كالشرط ثم استعير الى القولين للنفس والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته
 اي على نفسه وتمامه في الاصول [في المطالبة] اي اشتراك كل من الكفيل والاصيل في جواز طلب
 المكفول له نفسها او دينا او عينا راجبة التسليم كالغصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على
 الكفيل مطلقا الا ترى ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان
 يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا وعبدا كما في الخزانة والى انه فعل مشروع لكن
 الكف عنه ادنى فان الاكثر ان يكون اوله ملامة واوسطه ذامة واخره غرامة فعليك بالسلامة كما في
 الخزانة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاولى عقد وثيقة لطرف الوجوب [لا] انها في الكفالة بالدين
 ضم ذمة الى آخري [في الدين] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب
 اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه
 الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة [وهو] اي القول الاول [الاصح] اي من الثاني
 كما في الهداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والممتنع الى

الآخر والدين فعل واجب في الذمة هو منا تملك مال بلا عن شئ كما في الكرمانى وغيره [زمى
 اما] متلبسة [بالنفس] اى نفس الاصيل حى زمان للاصيل الا ان كل مصدر يعدي بحرف جار
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا فى اليك المصير ويقال كفلت بالنفس وبليل
 كما فى المغرب [وتعتقد] هذه الكفالة [بكفلت] اى بنحو كفلت زيدا لعمره [بنفسه] اى
 زيد وفيه اشعار بانها تعتقد وتصح بمجرد الايجاب وسيجبى انها لا تصح بلا قبول الطالب فى
 المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بما ياتى ويقال ان معناه يحصل الايجاب الكفالة [وتعتقد
 بكفل] [بما] اى بكفالتة بجسده وغيره مما [صح اضافة الطلاق اليه] من جزء معين يعبر به عن جميع
 البدن كالبدن والروح والرأس والوجه والرقبة او من جزء شائع كالخمس والربع والبعش والجزء
 وما ذكرنا من تاويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تمام
 كما ظن [وكذا] تعتقد [بضمته] لانه تصريح بوجبه كما فى الهداية وفيه اشكال لان الضمان مرادف
 للكفالة كما فى المغرب والصاح والقاموس وغيرهما وفيه اشارة الى انه لو قال (پذير فتم) فهو كفيل كما
 فى العمادى والى انه لو قال انا ضامن لك حتى تبتعما لم يكن كفيل كما روى ابو حفص لكنه كفيل
 فى رواية ابي سليمان كما فى المحيط [او] بقوله هو لزم [على] اى احضاره بقرينة على [او] موصم
 [الى] بقرينة الى الدال على الضم المعتبر فى الكفالة [او انا به] اى بالاصيل [زعيم او قبيل]
 اى كفيل من زعم زعامة او قبل قبالة كما فى القاموس فلو قال (قبول كردم) صار كفيل وقيل لا
 وقيل ان اراد الكفالة والا فوعد كما فى العمادى ويؤيد الاول ما فى التاج القبول (پذير فتم)
 وفيه رمز الى انه لو قال (فان آشنای مست) او (آشنا است) لم يصير كفيل لكنه صار كفيل
 فى العرف وبه يعتنى كما فى المضمرات والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون
 كفيل بعد ذلك لم يصير كفيل اصلا وهذا حيلة لمن يلتمس منه الكفالة ولا يريد ان يصير
 كفيل وتماهى فى العمادى [ولا جبر] يكون [عليها] اى لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف والزنا [او قصاص] فى النفس او الاطراف
 لانه يناتى الكفالة فاذا لم يكفل لازمه ودار معه الى قيام القاضي عن المجلس فان احضر بينة والا
 خلى سبيله كما فى الكرمانى وغيره واجبر عليها عندهما فى حد القذف وقيل فى حد السرقة
 ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح وهي غير ضمنية فى النالصة لله تعالى
 وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقة والى انه اجبر عليها فى التعذيرات وكل جراحة بلا
 قصاص كما فى المحيط والى ان المديون بالدين الموجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما فى المنقضى
 وخلاف فى ظاهر الرواية وعن عيين الائمة ان المصلحة فى الازل لجور الناس كما فى التزانة وغيره
 وعن الترجمانى فى الكبير ان كان المديون معروفا بالتسويق اجبر عليها كما فى القنية والاطلاق مشعر

بانه يجبر عليها بمجرد الدعوى و ان كان المدعى عليه معروفاً كما في الصغرى وعن برهان الاية
الكافي انه لو قال لي عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوى كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال [و
يلزمه] اي الكفيل بالنفس [احضار المكفول به] اي الاصيل الذي عرف مكانه [مطلقاً] اي في
وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [او في رقت عين] احضاره فيه ان كانت موقته [ان طلب]
احضاره [المكفول له] اي الدائن [فان لم يحضر] الكفيل الاصيل [حبسه] اي الكفيل
[الحاكم] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية
وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزاء الماطلة وقيل لا يحبس اولاً اذا ثبت الكفالة باقراره والى
انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموته فان غاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه
كما في قاضيهان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المضمورات فان
ادعى الكفيل على الدائن ان المديون غاب ولا يدري مكانه واقام على ذلك بيته اندفع عنه
مطالبة الدائن كما في المنية [ويبرأ] الكفيل بالنفس [بموت من كفله] من المديون لانه
سقط الضرر عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك
فانه لم يواخذ به وارثه باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره [و] يبرأ [بتسليمه] اي
الكفيل ولو حكما كرسول المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [حيث يمكنه مخاصمته]
اي في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برية فيها
قاضي بري عنها وعن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه اكثر قضائه ظلمة كما في المنية فعلى هذا
قلنا برأ في زماننا ولو سلم في بلد فيه حكام من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان
يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ
الا بعد الطلب كما في المحيط والى انه لم يبرأ بتسليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ
كما في قاضيهان [وبتسليمه] اي المكفول به [نفسه] الى المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من
كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [هنا] اي حيث يمكنه مخاصمته
[وان شرط] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [تسليمه عند القاضي] لوجود الاستيفاء وهذا في
زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لفساد اكثر الناس و به
يفتى كما في المضمورات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لا حق له قبل
المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيلاً آخر كما في النظم [وان مات
المكفول له فلو صيه او وارثه مطالبته] اي الكفيل [به] اي المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه
رمز الى انه لو سلم الى وصي فلو صى آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في
المضمورات والى ان لكل من الوصي والوارث ان يطالب اذا اجتمعا وليس كذلك فان الوصي

مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالواز كما في الرواية لكان احسن لامكان الاستدلال بالتقديم [وان كفل] رجل [بنفسه] اي المديون بما لكذا [على انه] اي الكفيل [ان لم يواف] اي لم يات الكفيل المكفول له [به] اي المكفول عنه فالرواية عدى المصنف الى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [غدا] لم يذكره فخر الاسلام وقاضيهان في شرح الجامع [فعليه المال] المعلوم ويحتمل وجوها اخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل انها دين او لا ومائة سوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند الشيعين خلافا لمسند روح وتماه في المحيط وغيره [صح] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لجوب المال والتعليق بالاحضار ينفيه الا انه ترك القياس بالتعامل [فلن لم يسلم] الكفيل نفس المكفول به الى المكفول [غدا ضمن] الكفيل [المال] ولم يبرأ من كفالته بالنفس سواء ادى المال او لا لانها وقعت مطلقة غير مقيدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء [وان مات المكفول عنه] في هذه الصورة قبل انقضاء المدة [ضمن المال] فاخذ من تركته لتدقق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية ردا لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في النهاية [و] هي [اما] كفالة [بالمال] اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنع الشلو [فيصح] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بانه يكفل المسلم عن الذمي بالخمر للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كما في العمادي فتصح الكفالة بالمال كفالة مرسله اي حالة نحو كفلت بما له على فلان او مضافة نحو كفلت بما بايعت احدا منهم [وان جهل المكفول به] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسله او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية [اذا صح دينه] اي لم يسقط من المتعاقدين الا بالاداء او البراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه يسقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتعجيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببذل الكتابة ويشكل بدين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فالاحسن ان يزداد بالموت والظرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [نحو كفلت بما] وجب [لك عليه] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيخ فهو كفيل وذا في تركته كما في قاضيهان [او] كفلت

[بما يدركك] اى يلحقك [في هذا البيع] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الازديكي ارضمان المبيع ان لحقه آفة كافي الكرماني فالمكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح افصح من السكون [او] يصح وان [علق الكفالة] بالمال [بشرط ملائمة] اى موكد لموجبها بامكان استيفاء المكفول به او تعذره او وجوبه [فنحو] ان جاء المكفول عنه ازغاب المكفول به او [ما بايعت] انت [فلانا] اى ان بعث شيأ من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما لو قال اذا بايعت شيأ فانه على مرة كما في الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية المكفول عنه في المضافة فان فلانا علم للاناسي كما تقرر [او ما ذاب] اى ثبت از وجب من الدوب [لك عليه] اى فلان [او ما غصبك] فلان [فعلي] واجب وانما لم يصرح بالمخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما يكون مرسله يكون مضافة كما في قاضيخان والتقدير فتسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يصح الكفالة واليه اشار بقوله [وان علق] الكفالة [بمجرد الشرط] اى بالشرط المجرد عن الملائمة [فلا] يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كما في الكافي وغيره فلا تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعني لا تصح تلك الكفالة كما في التحفة والمضمرات [كان هبت الريح] فتسليم المال او النفس علي واجب كما مر فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن [وان كفل بمالك عليه] من مال مجهول [ضمن ما قامت به] من قدره [بينة وان لم تقم] بينة [فالقول للكفيل] فيما يعترف به مع الحلف على العلم كما في قاضيخان وغيره وانما يحلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الحالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم المزائد وهو فعل الاصيل حقيقة [وصدق الاصيل في] القدر [المزائد على] حق [نفسه] اذا اخبر به فانه انشاء معني [فقط] فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك المزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال الطالب بالفين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [واذا طالب الدائن] المكفول له [احدهما] اى الاصيل والكفيل [فله]^{١٠} اى الدائن [مطالبة الاخر] لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذا التضمين تمليك [وتصح] الكفالة بالنفس و المال [بامر الاصيل] بالكفالة [وبلا امره] سواء كان بخطاب المكفول له او اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او بماله او لفلان فقال كفلت [فان امر] الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادي [رجع] الكفيل [عليه] اى الاصيل بما كفل جيادا كان او زيوفا فلو كفل بجياد وقبل الطالب

منه الزيوف فإنه رجع عليه بالحياد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بانه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بحضرتها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يتغير كما في قاضيتان والمتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفل عن صبي مستحود بمال بامره واداه فإنه لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبي عن عبد فإنه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره [بعد ادائه] اى الكفيل لا قبله وانما خص اداؤه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في المنية [وان لوزم] اى لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها اى دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة فى الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة [لازم] الكفيل [اصيله] حتى يخلصه اى دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كاظن وفيه اشعار بانه لو كان الكفيل امرأة يلزمها و الاصح انه استاجر امرأة ليلزمها كما في اللبس [وان حبس] الكفيل [حبسه] اى الاصيل الا اذا كان كفيلة عن احد الابوين او الجدین فإنه ان حبس لم يمسهم به يشعر قضاء الخلاصة [و ابرأؤه] اى ابراء الطالب الاصيل [وتاجيله يسري] ذلك الابراء والتاجيل بالنسبة [الى الكفيل] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداءه سرى اليه والى ان تحليفه لا يسري اذا السلف لا يفيد الابراء السالف كما في المنية والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزاهدي [لا عكسه] اى ابراء الكفيل وتاجيله لا يسري الى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابعا للاصل والكلام مشعر بان ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين الصعوف فإنه يتوقف على قبوله وتمامه فى المحيط [وان صالح] الطالب [الكفيل عن الف] من الدراهم [على مائة] منها [رجع] الكفيل بعد الاداء عليه [بها] اى مائة لا بالف وفيه اشعار بانه برئى كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل بتسعيما لانه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما فى المحيط [و] ان صالحه عن الالف [على جنس آخر] من مكيل او مرزون او غيره [فبالالف] رجع الى الاصيل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [و] ان صالحه [عن موجب الكفالة] من مطالبته [لا يبرأ الاصيل] لانه لم يبرأ الا الكفيل [ولا يصح] و يبطل كما في الطلبة [تعليق البراءة عنها] اى تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [بشرط] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت انا برئى من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء تمليكا ينافيه التعليق وذكر فى المحيط انه لو كفل بنفس رجل على انه متى راي الطالب بنفسه فانا برئى منها كان جائزا [كسائر البراءات] اى مثل تعليق باقى البراءات عما يتعلق

به فبطل لو قال ان نجاء زيد فانا برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او عبره لما ذكرنا
وذكر في العمادي ان التعليق بشرط كان صحيح كما اذا اعطى مدبون لعيال دائن كذا من دينه
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك عنه [ولا] يصح [الكفالة] بما لا يمكن استيفاءه من
الكفيل كما اذا كفل رجل عن جاني الطالب [بالحدود] اى بنفس حد القذف والسرقة والزنا والشرب
[والقصاص] فان النيابة لا يجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس
والمال [و] لا يصح بالايمان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البايع للمشتري [بالمبيع] اى بمالية
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا
شيء على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقد
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمانى [بخلاف الثمن] فانه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك
كما لا يخفى [و] لا [بالرهون] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على المرتهن شيء لكن
في الاختيار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون ويبطل بالهلاك للمقدرة قبل
الهلاك والعجز بعده [والامانات] سواء كانت واجبة التسليم كالتأذية والنالة او غير واجبة
التسليم كالبنواقي لكن في التذمة انها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهون وبغيرها [كالوديعة والعارية
والمستأجر ومال المضاربة والشركة] فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على
الاصيل [وبالسمل على دابة مستأجرة معينة] بان استأجر زيد عن عمرو دابة معينة لسمل كذا
فكفل بكر عن زيد لعمرو بذلك السمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم ينميت له
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالسمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه
صح الكفالة بتسليم دابة مستأجرة معينة لتصور التسليم من غير نصرف في ماله باعلام مكانها وباده
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره [وبشئمة عبد كذا] اى مستأجر معين
لانه لم يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للمقدرة عليه كما مر [و] لا [عن ميت مفلس] اى اذا
مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم يصح لانه كفل بدين ساط لان الدين هو
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده
واما عندهما فبصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من
انفس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم او دنانير ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [و]
لا تصح عند الطرفين [بلا قبول الطالب] للكفالة [في المجلس] اى مجلس عقدها سواء كفل
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف وح فيصح موقوفنا على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على
اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه
لو وجد الايجاب او القبول من المطلب او قال اجنبي كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل

لم يصح عندهما كما في المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غايب واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضيان [الا اذا كفل] الوارث [عن مورثه في مرضه] مرض الموت [مع غيبة غرمائه] فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية المكفول به وله كما في النهاية والى ان المريض لو لم يامر الوارث بالكفالة صار كفيلا وهذا عند ابي يوسف ربح وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصير كفيلا كما في قاضيان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لاجته الى ابراء ذمته وفي الزايدى كفالة الوارث عن المريض بامره بغيبة الطالب بقدر تركه يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كما في النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمحدد الايضاح لانه يغني عنه قوله بلا قبول الطالب [و] لا [جمال الكتابة] لانه ليس بدين صحيح كما مروا وكذا بدل السعاية عنده [والعهد] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانها مشتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة والعقد لان العهد وحقوقه لانها ثمراته وغيرها فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بلا خلاف في ظاهر الرواية وعنهما انه ضمان الدرك كما في غاية البيان [والخلص] اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعنهما هو ضمان الدرك وهو ضمان التمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بلا خلاف كما في الغاية وغيرها [ولا] يصح عند بيع مال المضاربة [ضمان المضارب الثمن] عن المشتري [لرب المال] ظرف الضمان [و] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ضمان الوكيل بالبيع] الثمن [لمؤكله] لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كما في الهداية فقد استدرك هاتان بكم الامانات [و] ضمان [احد البايعين] الشريكين حصة صاحبه من ثمن عبد مشترك بينهما باعاه [بصفقة] واحدة فلو باعاه بصفتين بان سمي كل لنفسه ثمنا ثم ضمن احدهما الاخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل عن الاخر والاشمل الاخر ضمان احد الشريكين في دين مشترك لاخر كما في العمادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة جمال الكتابة وضمن الدين المشتري والمضارب والوكيل وبطل ما سواها على ما يشعر به كلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخرين من الاربعة باطلين [وصح ضمان الخراج] موطئا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيرها وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكاة لانه عبادة غير بدل عن شيء كما في النهاية وغيرها [و] ضمان [النوائب] جمع النايبة اي السادثة وشروا ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحتهم كاجز

حفظ الطريق ونصب الدروب و ابواب السكك و كرم الانهار و اصلاح الرىض فانها دين واجب
يجبس به طاعة للامام و قيل ما ينزل من جهة سلطان ولو غير حق و لكن يعلم ولا يفتى
به ليلا يتجاهروا في الزيادة و لان اكثر النوايب في زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه
فهو خير له كذا في المنية و قيل لا يصح الضمان بما ياخذ الطلعة في زماننا ظلما و قيل يصح
و عليه الفتوى كما في النهاية و ذكر الكرمانى انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن في بيت المال
ما يكفيهم و تعاونوا على البر و التقوى [و] ضمان [القسمة] اى ضمان احد بتقسيم قيمى
بين الشريكين عند طلب احدهما و ان امتنع الاخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان
ما كان من الديوان راتباً في كل رقت فناية و غير راتب فقسمة و بما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد
استدرك قوله [وان كانت] تلك النوايب و القسمة [بغير حق و مال] خبره حال [لا يجب]
ادائه [على عبد حتى يعتق] كمال اقر عبد مسجور باستهلاكه و كذبه المولى او باعه انسان او اقرضه
او امهر امرأة نكحت بغير اذنه و كفل احد به [حال على من كفله به] اى المال [مطلقا] غير
مقيد بوصف التعجيل والتأجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه ايماء الى انه لو استهلاكه عبد معاينة
او اذن فاقتر بدلين فهو عليه في الحال و الى انه لو كفل موجلا فليس بحال [و بطل دعوى] مبيع
من [ضامن الدرك] فمن باع دارا و كفل عنه بالدرك و قبول النمن عند الاستسقاء ثم ادعى
الكفيل انها ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه يذاني احكام البيع [و] بطل دعوى مبيع من
[شاهد كتب] بامر او بغير امر [شهد بذلك] او شهد بما فيه او شهد عليه [على صك] اى
قبالة للمبيع ظرف كتب [كتب فيه] اى في ذلك الصك [باع] فلان [ملكه] اى بيعا صحيحا
او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرار بانه باع ما هو ملكه لان
ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه وفيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتى فيه
فكتب المأمور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان دارة و قد اقرانه باع ملكه [بخلاف]
دعوى [شاهد كتب] فيه [شهد على اقرار العاقلين] بان كتب قد اقر بالببيع عندي او جرى
الببيع بمشهدى او شهد فلان بالببيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس
فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما في هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة في ختم
الكتاب والله اعلم *

[كتاب الحوالة]

ازد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يشمل العين بخلاف الكفالة [هي] لغة دالة على الانتقال
فانها اسم من احدث زيدا بكذا من المال على رجل فاحتال زيد به عليه فانا مكمل وزيد محال و

محتال والمال محال به ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لغى قولهم المحتال له للمحتال
فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغولان في التاج ان المحتال له صاحب الدين في
الفقه فانه محل النزاع فكيف يمتدل به وشرعية [اثبات دين على آخر] ولو حكما في ضمن
عقد اولاً ومبني تمامه وما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدراهم الوديعة كما ظن ذلك بالسؤال
مار المحتال عليه مجبوراً على الاداء واحتريزه عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وصف
شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل المحمي لاخر اى المحل
على آخر اى على محتال عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه السوالة على المدينين ويدخل فيه
اثبات الثمن للبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول
اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحتريزه عن الكفالة على اثنين
الراجح والمرجوح [مع عدم] بقاء [الدين] ولو حكما [على المحل] اى الاصيل [بعده]
اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض الشايخ ان الدين باق في ذمة المحل
فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رح وهو الصحيح
فلو احال الرامن المرتقن الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن
المحل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصاً انها اثبات المطالبة او الدين
كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالسؤال انتقل الى المحال عليه وبرئ المحل عند العلماء
الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولاً بمحق المحل ولم يصرم ملكاً له على الصحيح واعلم
ان هذا تعريف رسمي وتعيين لمعنى السوالة من بين سائر الافعال فان السند هو العقد المخصوص
فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يترقب عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك
الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يترقب على الاول بهذه السببية [في]
اى السوالة [بشرط عدم براءته] اى المحل [كفالة وهذه] اى الكفالة [بشرط براءة الاصيل
حوالة] اى كل واحدة من السوالة والكفالة تمتعار للآخرى عند تحقق موجهه فلما قلنا احلت بشرط
عدم براءة المحل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبرة للمعاني [وتصح]
السوالة [بلا] ثبوت [دين للمحتال على المحل] بان يستعار السوالة للمؤدة لاشتمال كل على
النقل كما في الكرمانى [ر] تصح [به] اى بدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوماً والا فلا
تصح كما اذا قال احلت جميع ما يذوب لك على فلان كما في النية [برضاها] اى تصح برضا المحل
والمحتال وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحل ورجحه صاحب الجداية حيث لم يقم الدليل الا عليه
كما في الكرمانى فلما قلنا للطلب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب
صححت وبرئ الاصيل [ورضا المحتال عليه] سواء كان عليه دين اولاً وقيل لا يشترط رضا

كما في الزامدي. وذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا وفيه ومزاك انه لا يشترط حضور
 المحال كما قال ابو يوسف رح. لكنها باطلة عند الطرفين بلا حضورهما كما في النظم والى انه لا يشترط
 حضور المحيل والمحتال عليه كما في النهاية والى ان الحوالة في الشرع ليست بعقد وهو عقد
 صورته ان يقول المدين للدين احلت بما لك على من الدين على زيد وقال الدين قبلت كما في
 المستصفى [فيبراً المحيل من الدين] الذي احاله للمحال على المحال عليه والتعريف وان حامل مؤنته
 لكنه ذكر لتوطية قوله [الا ان يتوي] حقه كي علم اي يهلك الدين المحال به [بموت المحتال عليه] اي
 بسبب موته حال كونه [مفلساً] اي لم يترك عينا ولا ديناً ولا كفيلاً [او حلفه] اي يحلف المحتال
 عليه [منكر الحوالة] موصوفة بقوله [لا بينة] للمحيل والمحتال كما في قاضيان وشرح الطحاوي
 فلاكتفاء بالمحتال ظان [عليهما] اي ملئ تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد
 الى المحيل وعنه انه لا يعود [وقال] اي الصاحبان ان التوى يكون بما هو عنده من الامرين
 المذكورين [وبان فلسه] اي بتفليس [القاضي] المحتال عليه وقضائه بافلاسه حين ظهر عليه
 حاله حال حيوته وفيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدرك مكانه لعسرتة لم يرجع المحتال
 على المحيل بالدين لكنه لو ما طله فجاء المحال الى المحيل وقال (ان زردغير كمن من ديه)
 فقال المحيل (سهل است من غيرم ازو منى تو انم گرت) رجع المحال بالدين على المحيل لانه بطل
 به الحوالة كما في الجواهر والاحسن تاخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة
 المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين او عين والمقيدة
 ان يحيل بما له عليه من احدهما ولو غصبا فاشار الى الازلي فقال [وتصح] حوالة شيء من دين
 او عين [بلا شيء] او بلا ذكر شيء يجب للمحيل [على المحتال عليه] فان اداة فعلى الاول يرجع
 بما اداة على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني برئي المحيل والمحتال عليه كما في قاضيان
 لكن لو احال مائة من من السنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على
 المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيء عليه كما في المنية ثم اشار الى الثانية
 فابتدأ بالعين فقال [و] تصح [بدراهم الوديعة] اي بمال الامانة كدنانير الوديعة وغيرها
 [ويبراً] المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [بهلاكها] اي تلك الدراهم [وكذا] بالدراهم
 [المغصوبة] اي بما يكون مضموناً على المحتال عليه [ولم يبرأ] الغاصب المحتال عليه [بهلاكها]
 لانها فانت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [و] تصح [بدين] المحيل [عليه] اي على
 المحتال ويبرأ به ثم اشار الى حكم آخر من السوالتين فقال في المقيدة [فلا يطالبه] احد اي
 لا يطالب المحتال عليه بشيء من الوديعة والمغصوبة والدين [الا المحتال] فلا يطالبه المحيل
 [وفي] الحوالة [المطلقة للمحيل الطلب ايضا] فالمحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة

[ولا تبطل] الحوالة ولو مقيدة [بأخذ ما] كان [عليه] أى المحتمل عليه من الدين والغصوبة [أو] ما [عنده] من الوديعة فللمحيل ان يأخذ الدين أو العين من المحتمل عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به حق المحتمل لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذه منه لانه صار مشغولا بالحوالة فلودفع اليه ضمن [ويكره السفينة وهي] لغة وشرعة بضم السين وسكون الفاء وفتح التاء اهم من السفينة بفتح السين [اقراض] مالا ليأخذه صديقه وقبل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه وان احتمل ان يكون من تتمته فقال [لسقوط خطر الطريق] أى اشرافه على الهلاك في الطريق فيكرة وان لم يذكر هذه المنفعة وقبل انما يكره اذا ذكرت ، والا فلا بأس به كما في النهاية وانما ذكر في الحوالة لانه احوال الخطر المتوقع على المستقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام *

[كتاب الوكالة]

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر اكن الوكالة بلا نفع [وهي] لغة بالفتح ويكسر اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره وبالكسر ويفتح مصدر يكل فهو وكيل فيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه الامر اي مفوض اليه وقولهم الوكالة السقوط والوكيل السقوط مجاز بعلاقة السببية كما في المغرب ويطلق الركيل على الجمع والمونث كما في القاموس وشرعة [تفويض التصرف الى غيره] أى اقامة احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورث لحكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين لليل والسرمة فان اللام للعهد فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شيء فانه لم يصربه وكيل لجهالة التصرف وفي الاستحسان يصير وكيل بالحفظ فينبغي ان يزداد السقوط كما في التحفة وكذا يخرج عنه الايضاء فانه نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القاينة به المتبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم ذميا ببيع مال غير متقوم كاياتي وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلور قال وكلتك بطلاقها ولم يقل مخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحسانا لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايضاء الى ان القبول شرط ولو حكما وبه يشعر كلام الهداية [وشرطه] أى شرط نفس ذلك الوكالة [ان يملكه الموكل] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه والا فالتمويل باطل فلا يشكك انه خلاف عادته في اختيار رائه دون رائهما فان المسلم لا يملك بيع الخمر والتخزير وشراءهما وقد ضح عنده خلافا لهما توكيله لذمي فيتصدق بالثمن ويتخلل ويتسبب لانه قادر عليه وان امتنع بعراض النهي كما في المضمرات [و] ان [يعقله] أى يدرك [الوكيل] ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا مالم للملك والشرك جالب له وان هذا الغبن فاحش وذاك يسير كما في الكرمانى فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلوكبروا فاق لا يجدد العقد كما في المحيط

وغيره [و] شرط حكمه ان [يقصده] اى التصرف بان لا يهزل فيه و الا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلاً لانه يعقله و يقصده و ان لم يرجح المصلحة عن المفسدة و الى ان علم التوكيل بالوكالة لم يشترط خلافاً لمحمد رح فلو وكل ببيع عبده و طلاق امرأته ففعل التوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كما فى المحيط وغيره [فيصح توكيل الحر البالغ] العاقل بقرينة الاتي او الحر الصبي او العبد الصبي [او] البالغ [المأذون] من جهة الولي والمولى العاقل [متلهما] اى مثل الحر والمأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ مأذنين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة [و] صح توكيل الحر البالغ و المأذون [صبياً عاقلاً و عبداً] صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما [سحيرين] عن التصرف فالاقسام اثني عشر من ضرب اربعة في ثلاثة [ويرجع الحقوق] اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي والعبد [الى موكلهما] لا اليهما لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق يرجع الى التوكيل المأذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او موقلاً كما فى المحيط وغيره [بكل ما] موضوفة اولى من الموصولة و الظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد [يعقده] اى يحصله الانسان [بنفسه] اى مستبداً بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها ولا يشكل بتوكيل المسلم او الذمي ذمياً او مسلماً ببيع الثمر او شرائها او بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كما ظن فان الكفالة كافية للاولين والثالث مستثنى بقرينة الاتي والرابع مختلف فيه كما سيجي [و] صح التوكيل و لم يرض الخصم [بالخصومة] اى الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما فى المستصفى والجواب اقراراً كان او انكاراً كما فى التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف فى اللزوم كما فى الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المختار فلا يرتد الوكالة بؤد الخصم كما فى النهاية وغيره وافتى بعض للتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعده عند اضرار المدعى وهو المختار عند الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مقيماً صحيحاً والا فقد لزى بالاجماع كما فى الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كما فى النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدلاً مستحلفاً وشاهدين على الحلف او النكول، وتماهه فى خزنة المفتين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلاً فى هذه الصورة بالانكار و الاقرار جميعاً وله ان يستثنى الاقرار عند محمد رح خلافاً لابى يوسف رح كما فى الظهيرية [فى كل حق] للرجل او المرأة والزوجين على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [و] صح [بايقائه] اى اداء كل حق [و] استيفائه [اى قبضه] [الا فى حد] مصدر اى استيفاء فى حد من الحدود [وقصاص بغيبة مؤكده] عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص فى النفس او الطرف فوكلتك.

ان تطلبه منه فان استيفاءهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لسقوطها بالشبهة وفيه رمز الى انه صح التوكيل باثبات الدين والقصاص خلافا لابي يوسف رح والى انه صح التوكيل باستيفاء التعزير كما في شرح الطحاوي [ويرجع الحقوق] اى حقوق عقود تصدر من غير الضبي والعبد المجبرين [الى الوكيل] دون الموكل ولذا جاز للموكل ان يوكل غيره بهذا الحق ولم يجوز للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما ياتي في كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما [في بيع] سوى سلم وقد يشير اليه تمكيره وفي الاطلاق رمز الى انه لو باع بمضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كما في الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل كما في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بمضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العمادى قال شرف الدين النواجزى انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالتلاف كما لا يشفى [وشراء] وان اضاف الى الموكل وخلافه في العمادى وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة [و اجارة] واستيجار [و صلح عن اقرار] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال [فيسلم] الوكيل [المبيع] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ويقبضه] اى المبيع عن البايع في الوكالة بالشراء ففيه استخدام [و] يقبض [ثمن مبيعه] في البيع [و] يجب [عليه] اى الوكيل [ثمن مشتراه] في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى [ويخاصم] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل بالبيع ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الموكل رجع به عليه ولو رجع المشتري عيبا واثبت العيب عليه ورده بقضاء اخذ الثمن من الوكيل ويخاصم بالكسر [في الاستحقاق] اى استحقاق المبيع فرجع الوكيل بالشراء الى الثمن على البايع دون الموكل [والعيب] اى عيب المبيع فرده الوكيل على البايع وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يرده الا برضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الناظر المتتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح ههنا حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [و] يخاصم بالفتح في طلب [شفعة ما اشترى] من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء [وهو] اى العقار [في يده] اى الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يخاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فنقله في شفعة معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقريئة المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتراه اشعار بانه متى صار الوكيل بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الافعال والا

فان تبرع وارثه و الا فوكل الموكل كذا ذكره المصنف لكن في النسخة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان
العهداة على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن و غيره و في الخلاصة لو باع بضرة الموكل
فالعهداة على الوكيل و في عيوب بيع قاضيان ان الرد بالعيب على الوكيل و في ماذون المحيط اذا
غاب الوكيل او مات فالتقرق ينتقل الى الموكل و في الظهيرية لو اخر الوكيل بالبيع في قبض
الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه و ينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا [ريتبت
الملك للموكل] اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نايب في حق الملك
اصيل في حق الحقوق و انتقالا مبادلة حكمية عند الكرخي و هو المختار عند ابي طاهر الدباس
والاول عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية و غيره [فلا يعتق قريب وكيل شراء] اي
شرى الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل و ان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر
ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته و الملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب
لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاول ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع الحقوق
[الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك ملك كما في [نكاح و خلع] لان الوكيل فيهما سفير
اي حاكمي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيء كما في الكفاية و غيره [و صلح عن انكار] لانه فداء يمين
للموكل دون اقرار فانه مبادلة [از] صلح [عن دم عمد] و شركة و مضاربة [و] في [عتق على مال
و كتابة و تصدق و هبة] و استيهاب [و اعارة] و استعارة [و ايداع و رهن] و ارتهان [و اقراض]
اي اعطاء مال اداة بعينه و لم يذكر الاستقراض لما مر في الايمان انه لا يصلح التوكيل به و عليه
الفتوى كما في الخزانة فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين [فلا يطالب] على المجهول
[وكيل زوج بالمهر ولا وكيلها] اي الزوجة [بتسليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع]
للزوج لما مر انه سفير فيه [و للمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي
موكل وكيل ببيع ليس عبدا و صبيا محجورين لما مر فاضافة البائع عهديه [فان دفع] المشتري
من الوكيل الثمن [اليه] اي الموكل [صح] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] اي لا يطالب
بائعه الوكيل الثمن طالبا او طالبا ثانيا فهو مصدر او حال و يجوز ان يكون الفعل مجهولا
و المعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طالبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاهد ثم الدفع
ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما في الهداية و هذا محيلة للوصول الى دين
لا يوصل اليه *

[فصل * لا يصح] و يفسد [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة

[و شراء] اي شراء ذلك الوكيل فلو قيد بتعميم المشية لصح كما اذا قال بع ممن شئت فباع
[ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولاد او الزوجية او غيره للتهمة فلا يصح لو باع من

نفعه او ولده او ولد ولده الصغيرين و اضافة البيع للعهد فلو باع بأقل من قيمة بغبن فاحش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغبن يسيروني رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع بأكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى انه لو باع من هولاء بامر الموكل صح كما في العمادي والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشراء وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية والى انه لو باع من ابي الموكل او ابنه او عبده صح كما في الخزانة [و صح] عنده [بيع الوكيل] بيعا مطلقا وليس الاضافة على نسو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [بما قل] من الثمن ولو ضبنا فاحشا [از كسر] منه وانما ذكره ليتنازل كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن [والعرض] بالسكون والتحرك غير التجريبن [والنسبة] وتأخير الثمن مطلقا . وقال لا يصح الا بالنقلين بمثل القيمة او بما يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمر تأشى فلو باع الى خمسين سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى انه لو سمي الثمن فباع بأقل لم يصح ولو باع بأكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسبة لم يصح كما في قاضيهان وكذا بالعكس كما في الخزانة [و] صح عنده [بيع نصف] اى بعض [ما وكل] وان ضره التبعض كالعبد كما في السقايق [يبيعه] مطلقا وعندهما اذا ضره التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يختصما لان الشركة عيب [و] صح [اخذه] اى الوكيل بالبيع [رهنا] ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان يأخذ رهنا قليلا بوجب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغرى [او كفيلا بالثمن] للاستيثاق [فلا يضمن] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ان ضاع] الرهن [في يده] اى الوكيل [او] ان [تولى] اى هلك [ما على الكفيل] من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه مغلسا كما في الكرواني [و يقيد] عندهم [شراء الوكيل] اى من وكل بشراء شئ غير معين وان كان الثمن مسمى [بمثل القيمة] اى بما قوم به المقومون كلهم [وزيادة يتغابن] اى يتشمل الناس بها [وهي] اى تلك الزيادة على رواية النوادر [ما قوم به مقوم] واحد دون الكل اى قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم او الدينانير فالبراء صلة وليس بحال فلو اشترى ذلك الوكيل شئاً بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه عاليا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يفتى كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد غيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة في البلد كالشيز وغيره فالزيادة لا تنفذ على

الموكل وان كانت فلسا لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى رواية الجامع عن محمد رح ان اليسير نصف العشر اقل وعن نصير بن يحيى رح انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر في بيع الخزانة في الحيوان (دهنم) وفي العروض (ده يانده) وعن الحسن العكس وذكر في التمرثاشي انه في الكل (دهنم) عند بعض وفي الكرماني ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والظاهر ان اليسير له الغبن اليسير جامع (من حاقب) فالعين والحاء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شيء بعينه لا يتحمل منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه لا يتحمل اليسير لا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط والى ان الغبن اليسير انما يعفي اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعفى كزيادة النجاسة . على قدر درهم كما في العمادي [ويتوقف] عندهم [شراء نصف ما وكل بشرائه] من شيء بعينه كعبد ودار وثوب معينات [على شراء] النصف [الباقي] لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا بعد شرائه الا اذا الزم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيان وغيره فمن الظن انه مسمول على الوكيل بشراء معين وان القياس يقتضي ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين [ولورد مبيع على وكيل] بالبيع [بعيب رده] الوكيل [على امره] اى موكله [الا وكيل] رفع على البذل اى لا يرد وكيل الا وكيل [اقر بعيب يحدث] مثله في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يرد [وازمه] اى الوكيل [ذلك] المبيع بلا خصومة للامر وفيه رمز الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او بنكول الوكيل يرد على الموكل والى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يرد على الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يتخاصم الموكل ويلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يتخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة او بالنكول وانما جعل النكول في باب الشراء بالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشراء سبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البينة ونماه في الكرماني وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر والوكيل شيء كما في المحيط [وان باع] الوكيل بالثمن [نساء] اى موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر [وقال] الوكيل [قد اطلق] الامر [الامر] اى الوكالة بالبيع [فقال] الامر [امرتك] ان تبعه [بنقل صدق الامر] مع اليمين وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بانه لو امره بالنقل

فباع نساء لم يجوز كما مر [وفي المضاربة] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقل صدق [المضارب] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقل في الوكالة [ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده] اى يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راي كل حتى يجوز له الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقل عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلاً يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر سواء كان التمن مسمى او لا والوكيل حاضراً او غائباً كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بانّه اذا تصرف احدهما والاخر حاضراً لم يجوز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائباً فاجاز لم يجوز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في المحيط والمتبادر ان يكون وكلاهما بكلام واحد بان قال وكلاهما ببيع عبدي واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلاً ثم آخر صرح تصرف كل بدون اجازة الاخر [الا] اذا كان توكيلاً [في خصومة] فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلهما بان يستوى الأمر براهما وانما انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصومته كما قال الجمهور وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [و] في [رد دعيّة] كبضاعة و رد عارية و مغصوب [وقضاء دين] دون قبض الدعيّة والدين [و طلاق وعتق] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلقن احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجوز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقاها ان شئتما لا ينفرد احدهما به والظاهر ان الاعتناق كذلك [لم يعوضاً] فانه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينفرد احدهما الا اذا اجازة الموكل او الوكيل الاخر [ولا يصح] ويبطل [بيع عبد] مال صغيرة الحر المسلم من مشتري لربنته [او] بيع [مكاتب] مال صغيرة المسلم [او ذمي مال صغيرة] فان ولد لهم الكبير كالاجنبي فلم يصح بالطريق الاول [المسلم] قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضاً فان امر المفهوم اكثري لاكلي كما مر غير مرة فليس تسامح كما ظن [و] لا [شراء] اى شراء كل من هولاء شيئاً من بيع للصغير المسلم بماله واما شرائهم للصغير بمالههم فيصح والوضح شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من الذمي والمستامن والتربي والمرد في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [والامر بشراء الطعام] اى طعام غير دليمة محمول [على البر في] صورة دفع [دراهم كثيرة] بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى احدهما لا يجوز على الامر كالموكل او اشترى بها شعيراً او لحماً او فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بانّه لو امر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل [و على الخبز في] دراهم [قليلة] بحيث لا يشتري بها في العرف

الا الخبز فلم اشترى بها غيره لا يجوز على الامر [وعلى الدقيق في] درائم [متوسطة] بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلاثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قليل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرمانى وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمشوي دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة [و] الامر بشراء الطعام [في ستخذ الوليمة] اى طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان [على الخبز] ولو كثرت الدراهم ازتوسطت للعرف [و الامر بشراء حمار] او فرس او بغل [يصح] بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو امر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او الذئب منه كما في المحيط [و] الامر بشراء [دار] يصح [ان ذكر ثمنها ومملتها] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احدهما كما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفى وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمصر [و] الامر بشراء [شئ] فيرمع معين يصح ان [علم جنسه] المبين في النكاح [من وجه] وذكر ثمن عين [ذلك الثمن اى بين [نوعا] والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بمثل الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة و البقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [لا] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ان فحش جهالة جنسه] بان جهل الجنس [من] كل [وجه] فهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى وفيه اشعار بان نوع ذلك الجنس صحيح و اريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [كالرقية] الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [والتوب] الشامل للديباج والكتان والقطن [والداية] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره او لكل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [وصدق] عندهم [الوكيل] لانه امين بشراء عبد ولو معينا ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [في] قوله [شريت عبدا] معينا [للامرفمات] العبد عنده [و] قد [قال الامر بل] شريته [لنفسك] ان دفع الامر الثمن [الى الوكيل] وفيه اشعار بان له لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية [والا] يدفع الثمن [فالامر] الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بان له لو كان حيا صدق الامر بطريق الارضى عنده واما عندهما فكل لك اذا وكل بغير معين و الا

صدق الوكيل وتماه في الهداية [وللوكيل] بالشراء [حسن المبيع] اى المشتري وانما اختاره عليه
لانه اشهر ولم يرد انه اظهر لانه مناقشة بعد ظهور المراد [من امره] ظرف الحبس [لقبض
تمنه] منه [وان لم يدفع] الوكيل الثمن الى بايعه الا انه لم يذكره محمد رح اصلا وما فى المتن
عن الامام الحلواني كما فى الذخيرة وفيه اشعار بان له ان يطلب الثمن من الموكل وان لم يرد
من مال نفسه الى البايح كما فى الصغرى [فان هلك] المبيع في يد الوكيل [بعد الحبس]
مستدرك بالغاء [سقط] عند الطرفين [التمن] قل اوكثر لانه بمنزلة البايح من الموكل فضمن
الوكيل ضمان المبيع واما عند زفر رح فضمن الغصب فوجب قيمته بالغه ما بلغت وعند ابي
يوسف رح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الأمر بخمسة عنده ولم يرجع
بشيء عند الباين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر رح وسقط عندهم [وليس
للكيل بشرأ] شيء [عين] اى معين ولو بلا تسمية ثمن [شراء لنفسه] لانه تغير وعزل
بلا علم الموكل فلو شري لنفسه كان للموكل واحترز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل بنكاح امرأة بعينها
فتزوجها لنفسه فهي له كما فى الصغرى وفيه اشعار بانه لو وكل بشراء غير معين كان الشراء لنفسه
الا اذا دفع الثمن من مال الموكل او شري الشراء له كما فى المضمرة [فان شري بخلاف حسن
المسمى] كالكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى باكثر من الثمن [وقع] المشتري [له]
اى الوكيل وفيه اشعار بانه لو لم يسم ثمنا كان في حكم المسمى لانه العرف فى العقود النقود *

[فصل * للوكيل بالخصومة] فى الدين والعين [القبض] عند علمائنا

لانه متم لها فلو وكل رجلا ان يدعي ويتبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فائتبه عليه الوكيل
بالبينة او الاقرار كان له ان يقبضه [ويفتى] اى يغتنى كثير من المتأخرين من منايخ بلخ
وسمرقند وغيرهم [الان] اى بعد عصرهم [بخلافه] اى بان ليس له القبض لانه ما رضى الا
بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة فى الوكالة والجبر والتلبيس فى القضاء نعوذ بالله
واهل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدي فى نيف وخمسمائة فقس عليه ما فى نيف و
تسعمائة وفيه اشعار بان للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافا للزفر رح وعليه الفتوى
كما فى الهداية وذكر فى المضمرة ان الاول ظاهر الرواية الا ان يكسبكم عرف التجار وبه يفتى
[وللوكيل بقبض الدين الخصومة] فلو اقام هذا الوكيل البينة على الدين او اقبم عليه ان
موكله استوفاه او ابراه يقبل خلافا لهما فان قبض الدين منده قبض بمثل حقه وعندهما قبض
بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز الى ان القاضي لو وكل بقبض دين الغايب لم يكن له
الخصومة والى ان الرسول والمأمور بقبض الدين ليس له الخصومة كما فى الذخيرة والى انه لو ادعى
الغريم الاستيفاء لم يملك الوكيل فيدفع المطلوب الى الوكيل ثم يتبع الموكل ويستخلفه كما فى الهداية

والى ان الوكيل يقبض العين لا يشاصم كما صرح به فقال [لا] يكون للوكيل [بقبض العين]
الخصومة لانه كالرسول فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم يسمع في حق البيع وفيه اشعار
بانه لم يدفع الوديعة الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة و ان اقراها المودع كما في دعوى
الخلاصة [ويقصر يد الوكيل] اى يتوقف على حضور الموكل قبض من وكل [بقبض العبد]
له في يد فلان [ونقل المرأة] اى يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع كذا اذ يتوقف
على الحضور نقل الوكيل اياها [ان اقام] العبد [الحجّة] اى البينة [على العتق] اى اعتاق
موكله اياه [و] اقامة المرأة الحجّة على [الطلاق] اى تطليق الموكل اياها قصرا [بلا ثبوتها]
اى العتق و الطلاق لانهما اقلما حجة على وكيل غير خصم ولذا رجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف
نصر الدين [وصح اقرار الوكيل] اى وكيل المدعي او المدعى عليه [بالخصومة عند القاضي]
لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعي فاجر باستيفائه او ابرائه او مدعي عليه فاجر
بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح
بالطريق الاولى وبانه لو استثنى الاقرار صح و صار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيل
بالاقرار كما في الدخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بتضررة الطالب صح والا لم يصح
وقال محمد روح انه ايضا يصح [لا] يصح اقراره على موكله المدعي او المدعى عليه عند الطرفين [عند
غيره] اى القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لكان التناقض وقال
ابو يوسف رجح صح اقراره عند غيره ايضا [وللموكل] لا غير [عزل وكيله] وكالة مرسلّة او معلقة
لان الوكالة حقه فلو قال عزلت عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة المرسلّة بالاجماع كما في الصغرى
ولو قال كلّمّا عزلت فانت وكيلى ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ
وبه يقتضى كما في الخزائنة وفيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق و العتاق
و توكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه جحود الوكالة فان جحود ما عدا النكاح فسخ وفي رواية لم ينعزل
بالجحود ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بشواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجواهر
واضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكلا تعلق بوكالته حق الغير الا برضاة كوكالة في ضمن نكاح
او ضمن كما في الدخيرة وفيه إشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه
الفتوى و الى انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة [ووقف] عزل الوكيل [على علمه]
اى الوكيل بسماع منه و كتاب اليه او رسالة و لو من عبد صغير وان اخبره عدل انعزل وان
لم يصدقه و بخبر غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق وعندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط
ولا ينعزل ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله
كما في الكرمانى [و تبطل الوكالة] بالبيع والشراء وغيره [بموت أحدهما] اى الموكل والوكيل وينتقل

المستوفى من القبض والتسليم والرد بالعيب ونحوه الى من كان احيا متهما كافي العمادي وذكرني فصل
 الوكيل بأشياء من المستطاع ان الوكيل لو مات فحق الرد بالعيب لو ارتبه او وصيه و ان لم يكن فله الوكيل
 في ردائه ولو وصى القاضي في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه
 لم ينعزل كما اذا وكل الوكيل وكيله ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيل الوكيل كما في [الفصولين] (٢٠)
 تبطل بسبب [جنونه] اي جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كافي الذخيرة فلو اختلط عقله
 بالبيع بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كافي الكبرى جنونا [مطبعا] بكسر الباء لغة مستور
 و شريعة مستور عما شهرا عنده وبه يفتى واكثر السنة عند ابي يوسف روح و سنة كاملة عند محمد
 كما في بيع الصعري وهو الصحيح كافي الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا
 كان الموكل يملك زل الوكيل و اما اذا لم يملك كالعدل في باب الرهن والراة في الامر بالبيع
 فلا ينعزل بموته و جنونه كافي الصغرى [و لحاقه] بالكسر اي وصول احدهما [بدار الحرب] حال
 كونه [مرتدا] وان لم يملك القاضي باللاحق وقالا تبطل به ان حكم به فلو عاد احدهما من دار
 الحرب مسلما ولم يملك بلاحقه يعود الوكالة عندهم وان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد روح
 خلافا لابي يوسف روح كافي الكروماني وانما ذكر الارتداد مع اللحاق لان تصرف المرتد وان فعل
 عندهما لكنه موقوف عنده [وكذا] تبطل [بغير موكله] حال كون الموكل [مكتبا] اي اذا وكل
 مكاتب وكيله بالبيع مثلا ثم صار رقيقا بطل وكالة وكيله لانه وقع تصرفه في مال الغير بلا امره وانما فصل
 بهذا للتنبيه على العامل البعيد لا لما ظن ان فبما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره [وحججه]
 اي الموكل حال كون الموكل [مأذونا] اي اذا حيز عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله
 لما مر والكلام مشير الى ان المكاتب او المأذون اذا وكل رجلا بالتقاضي او الخصومة لم يبطل وكالته
 بالعجز او الشجر كما في النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريكين بسبب
 [افتراق] هذين [الشريكين] عن الشركة شركة عنان او مغاوضة وقيل فيه نظر كما في
 المستصفى وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل و ان كان في دلالة اللفظ على ذلك
 خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكرهما في الجامع ان احد المغاضيين لو وكل رجلا بالفرقة
 ثم افترقا لم تبطل الوكالة في حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من
 المغاضيين او كلاهما رجلا لم ينعزل وكان وكيله لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما
 ولو وكل الشريكان عسارا رجلا ثم افترقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل إلا
 اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظاهر انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق
 كل منهما [و ان لم يعلم به] اي بموت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حيزه او افتراقهما
 [وكيلهم] اي وكيل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه

مزل حكيم و العلم شرط للعزل الحقيقي كما في السوامر و النظم و غيرهما فهذا الحكم عام اطلاقاً من العنة فلا وجه لتخصيص المصنف و الشارحين بالثلثة الاخيرة [و تصرف الموكل فيما وكل به] نصراً بعمز الوكيل عنه سواء علم به او لا كالبيع و الهبة مع التسليم و الاعناق و التدبير و الاستيلاء و الكتانة و اما اذا كان تصرفاً لا يعجز عنه كما اذن العبد في التجارة او رهنه او اجاره فلا ينعزل ولو باع الموكل بالبيع و الوكيل معاً فهو بينهما عزل ابي يوسف رح و للمشتري من الموكل عند عزل رح لانه باع ملكه فهو اذن كما في الاختيار و غيره ولا يشغى انه معطوف على انقراض الشريكين فيكون مقيداً بالقيد فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقله لانه لا يناسب انتم على قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تاخير القيد و انما ختم على مسائل العزل رعاية لحسن الاختتام *

* [كتاب الشركة] *

اورد بعد الوكالة لانها كالقدمية للشركة كما سيطر [مني] في اللغة بالكسر و الضم كما في القاضين اسم و مصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كما في الديوان و غيره فهي كالشراكة تخط الملكين كما في المفردات و يطلق على العقد كما في النهاية و شريعة اختصاص اثنين او اكثر بمحل واحد كما في المضمرة و لما كان قريباً من اللغوي قسم بلا تعريف فقال [ضربان] اي نوعان [شركة ملك] اي اختصاص احد باخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى الباء [وهي] شرعا [ان يملك اثنين] فصاعداً [عينا] وهي ضربان اختيارية بان يشتريا عينا او يتبعا او يوصيا لهما فيقبلان او يستوليا عليها في دار الحرب او يسلطا مالا لهما او غير ذلك و جبرية بان اختلطا بحيث يتعذر او يتعسر التميز بينهما او ورثا مالا او غيره كما في الاختيار و غيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية الشركة في الحفظ كما اذا يهب الريح بثوت في دار بينهما فانهما شريكان في الحفظ كما في النظم فلو بطل عينا بامر كان اولى [وكل] من هذين الاثنين [كاجنبي فيما] اي في الامتناع عن تصرف مضر فيما كان [لصاحبه] من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا اذن شريكه لا يجوز وكذا الزرع و الشجر ولو باع من شريكه جاز و عن هشام لم يضر كما في بيع الصغرى و انما قيد بالمضر لان لاحد منهما ان يضع على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنفعة و للمضر زراعة ارض مشتركة بينه و بين غايب اذا نفعت الارض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس له ذلك كما في غصب الكبرى [وشركة عقد] اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد بقرينة الاتي [وركنهما] اي ماهيتهما فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس الكشف و انما فسر بعد العقد دفعا لوجه الميزان [الاسباب] بان يقول احدهما شاركك في عموم التجارات لاني نوع [و القبول] بان يقول الاخر قبلت و حكمها الشركة في الربح [و شرطها] اي شركة

العقد [ان لا يعين لاحد مما دراهم] مضافة [من الربح] والا فسلت الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره [وهي] اي هذه الشركة [اربعة اوجه] جمع الوجه اي الطريق منها شركة [مفارضة] وبقول شركة المفارضة قد مت لانها اعظم بركة بالسديدت [وهي] لغة المساواة والمشاركة مفادعة من التفويض كان كل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه كذكره ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشتق من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف الشهور وشريعة [شركة] اي عقد تتركبين [متساويين] اراكم ولا باس بذلك لفظ الشركة لما مر في السئلة والتبادر ان يكونا بالعين فلا ينعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون وبالغ [مالا] من النفلين او غيرهما مما ياتي والمراد التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالكمبر مع الصالح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان ما لاحد منهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يصح كافي الذخيرة واشتر بلفظ المتساويين الدال على التثبت الى انه لو كان لاحد منهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فسل المفارضة كما في قاضيان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الراس من الديون او زاد احد المالين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالآخر فسلت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا باس بان يكون لاحدهما عقار او عرض كما في المشارع [وحرية] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبيدين وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين [ودينار] فيجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم والمرقد لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومرقد عنده لا عندهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لما يشير اليه ومنها لفظ المفارضة اذ العوام قلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو ذكر كل الشروط سواء صح العقد اذ العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا باس بتركها مع ذكر الشرط [ويتضمن] المفارضة [الوكالة] فيصير كل واحد وكيل عن صاحبه فحق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه [والوكالة] فيصير كل كفيلا عن آخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك [وشري كل] من المتراضين [لهما] فلا يملك احدهما شراء شيء لنفسه لتضمن الوكالة [الا طعام اهله وكسوتهم] وغيرهما مما لا بد منه كنفقه نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة [وكل من لزم احدهما بما تصح فيه الشركة] من العقد [كالشراء ونحوه] كالبيع الجائز والفاسد والاجارة [ضمن الآخر] لتضمن الكفالة فالتنشر على ترتيب اللف فالتصديق بالفاء احسن واحتراز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الآخر كالنكاح والخلع والصلى عن دم عمد وفي التنف ان كل ما لزم احدهما فعلى الآخر ايضا الا افتراره بالهر وارش الجنابة وحقن دم مكرم ويصلفهما بدين عليهما الا اذا حلف احدهما على البتات والآخر على العلم وفي شرح الطحاوي

لو كفل احدهما بالنفس لا يواخذ به الاخر بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما [وان
ورث احدهما] ما يصح فيه الشركة [او وهب له] او تصدق عليه او وصى له [ما يصح فيه الشركة]
من النكدين وغيرهما [و] قد [قبض] الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يثن الفعل لانه معطوف
بار فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضيتان والمستصفي والتنفي وغيرهما وعبرة
الهداية كالتمتع بعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن [صارت] المفارضة [عنانا] في
جميع التجارات لانتهاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عنانا كما في
شرح الطحاوي وغيره [وفي العرض والعقار] المقبوضين من جهة الارث او الهبة او الوصية او
غيرها ويستثنى من العرض نحو الفلوس الاتي والعقار داخل في العرض [بقى] العقد [مفارضة]
لانه زاد غير مال الشركة [و] منها شركة [عنان] ويقال شركة العنان بالكسر اما اسم
كما في الديوان من العن مصدر عن يعن بالضم والكسر اى عرض فكانه عن لهما شئ فاشتركا فيه
كما في المقائس او العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شريكه عن بعض
التجارات في ماله كما في الاختيار واما مصدر عانه اى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر
كما في الديوان [وهو شركة] بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد مسلم او ذمي او صبي
مأذون او بالغ او امرأة [في كل تجارة او نوع] منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفارضة
لا يكون الا عامة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخيرة [وتصح بيع ماله]
اى مال كل منهما دون بعض [و] يصح [مع فضل مال احدهما] وتساوي الربح بينهما [و] مع
[تساوي مالهما مع تفاوت الربح] بينهما فيصح بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع
تساوي سواء كان العامل كلا منهما او احدهما فالاقسام ثمانية يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان
العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاحد المتساويين وربحه اقل فان شرط ذلك كان باطلا و
الربح في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المغني وغيره [و] مع [كون] مال [احدهما]
دراهم [صحاحا او مكسورا] ايضا او سودا اى ردية القضة [و] مال [الآخر دنانير] سواء كانا
متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفارضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن
الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساويا في القيمة كما في المغني [و] يصح [بلا خلط] خلافا
للزفر رح وفيه اشعار بان في المفارضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في
المسوط وغيره [وكل] من الاثنين [مطالب بثلثين] لثمنين [لثمنين] الوكالة والوكيل اصل في
الحقوق [لا غير] اى لا يطالب بثلثين بثلثين صاحبه لانه لا يتضمن الكفالة [ثم] اى بعد
المطالبة [رجع على شريكه بخصته] من الثمن [ان اداه من ماله] لانه وكيله في حصته وفيه
اشعار بانه ان اداه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يوده اصلا لم يرجع عليه

كما اشير في الهداية ولا يتالي ما مر في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يوده كما ظن لان
بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا كما لا يخفى [ولا تصحان] اى المفاوضة
والعتان [الا بالنقلين] اى الدراهم والدنانير فلا يجوز بالمصوغ منهما فى الروايات كلها فانه
بمنزلة العروض كما فى المغنى [والقلوس النافقة] اى الرابطة فان الشركة تصح فيه ضد محمد زح
والمشهور عن الشيخين انها لا تصح كما فى المغنى والفتوى على قول محمد زح كما فى المضمرات وقال
الاسنبيسي فى المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس كما فى الكافي
[والتبر] اى جواهر الذهب والفضة قبل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات
كالنحاس والحدادين واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله فى الذهب حقيقة وفي غيرهما
مجازا كما قال ابن الاثير [والنقرة] اى القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما فى المغرب والمرد
غير المضروبة فهي مستندركة بالتبر ولذا لم يذكر فى الكافي [ان تعامل الناس بهما] اى التبر
والنقرة فان لم يتعاملوا بهما لم يصح كما اذا لم يكن فى ذلك عرف ظاهر وظاهر المذهب انها
لا تصح بهما كما فى المبسوط [و] لا تصحان الا [بالعرض] غير التبر والنقرة [بعد ان باع كل]
منهما اى الشريكين [نصف عرضه بنصف عرض] الشريك [الاخر] وتقابضا حتى صار مال كل
مشتريكا بينهما شركة ملك ثم يعقد ان شركة عقد مفاوضة او عتانا فصار نصف مال كل مضمونا
بالثمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما فيصح وكذا لو باع نصف
عرضه بنصف دراهم الاخر وتقابضا ثم عقدا عقدا مفاوضة او عتانا وكذا لو كان مالهما مما
يختلط بالخلط كالكيلى والوزني كلاهما من جنس واحد فخلطا فوعت شركة ملك ثم يعقدان
كما فى شرح الطحاوي وهذا اذا تساويا قيمة فلو تفاوتتا بان يكون قيمة متاع احدهما اربعة مائة وقيمة
الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اخماسه بخمسين الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما نصفان
او على قدر قيمة التيسر والردى كما فى المغنى ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم فيه خلاف
مذكور فى المبسوطات [وهلاك مالهما] اى مال المفاوضة والعتان كما فى المغنى [او مال
احدهما قبل الشراء] من جهة المالك [يفسدها] اى الشركة رأسا لان المال محل العقد فلو هلك
مال احدهما فاشترى الاخر بما له كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال
ما يشترى كل فمشارك لو اشترى ثم هلك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد زح فينقل بيع
كل منهما جميعه وقال الحسن انه شركة ملك فلا ينقل الا فى نصيبه كما فى المغنى وغيره [وهو]
اى الهلاك يقع [على صاحبه] حال كونه [قبل الخلط فى يد ايهما] او يد هما [هلك] لانه
باق على ملكه [و] هو [بعد الخلط] يقع الهلاك [عليهما] لانه لا يتميز ولو اكتفى
بالمسابق لكفى [و اكل من شريكي مفاوضة وعتان ان يبضع] اى يجعل المال بضاعة [ويردع]

ويضارب [اى يدفع مشاركة] ويؤكل [بالتصرف كالبيع] [والمال في يده] اى كل منهما [امانه]
 فلا يضمن الا بالتعدي كما في اكثر المتاولات لكن في النظم ان لكل من المفاوضين ما ذكره
 و ان يعبر استحسنانا ويؤجر ويستاجر ويستقرض ويكتب ويأذن عبد الشركة ويشارك
 شركة عنان ويخاصم ويؤمن ويرهن ولا يهب ولا يتصدق ولا يفاوض غيره ولا يقرض
 والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يؤكل ولا يبيع ولا يفاوض ولا يهب ولا يتصدق ولا
 يرهن ومنها شركة الاعمال وشركة الابدان وشركة التضمن [وشركة الصنائع] جمع
 صنيع كالصنائف والصحيفة او جمع صناعة كرسائل ورسالة فان الصناعة كالصنعة حرفة الصانع
 وعمله ولذا يقال شركة المحترفة [وهي] شركة [التقبل] من قبول احدهما العمل والقائه على صاحبه
 كما في الطلبة [وهي ان يشترك صانعان] اى عاملان بينهما اى لا تعرض لكل ولا عين فلا يشعر
 باشتراط كون كل عاملا فان هذا الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يتحسن
 مباشرة ذلك العمل وممن لا يحسن لانه لا يتعين على المتقبل اقامة العمل به بل له ان يقيم
 بأمرائه و اجرائه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط [كخياطين او خياط وصباغ]
 تنبيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلفا لم يكن شرطا وفي الكافي اشارة الى انه
 صح شركة الدالين وقال المرغيناني انه غير صحيح والى انه صح شركة التماثلين كما في المنية
 [د] ان [تقبل العمل] اى محل العمل له فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه اشعار بان
 تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل والاخر عمل جاز وقد اشرنا اليه وذكر
 في الخلاصة انه لو كان من احد اداة ومن آخر عمل فسد الشركة [باجر بينهما] يتساوي
 ان يتفاوت [صحت] هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله [وان شرط العمل نصفين والمال]
 اى الاجر [اثلاثا] ولا يخلم الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة تكون مفارضة وعنانا عند
 اجتماع الشرائط والمطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما في الكافي [ولزم كلا] من
 الشريكين في شركة مطلقة [عمل قبله احدهما] فللامر بذلك العمل ان يأخذ به ايهما شاء
 [ويطلب] كل منهما [الاجر] وان لم يعمل الا احدهما [ويصح] للامر [الدفع] اى دفع
 الاجر [اليه] اى كل منهما [والكسب] اى الاجر تغن [بينهما] وان عمل احدهما [ومنها]
 [شركة الوجوه] اى شركة ابتذال الشركاء اذ لا مال لهم ولا عمل ولذا يقال لها شركة المغاليس
 وفيه مجاز من وجوه كما لا يخفى [وهي ان يشتركا] في نوع او اكثر كما في المغني حال كونهما
 ملاسين [بلا مال] ولا عمل [ليشتريا بوجوههما] اى بابتذالهما وبالنسبة [ويبيعا] بالنقد بين
 والنسبة كما في النظم [فتصح] شركة الوجوه [مفارضة] اذا وجد شروطها وهي ان يكونا من
 اهل الكفالة وئمن المشتري عليهما نصفين وكل لك المشتري ويتلفظا بلفظ المفارضة كما في المصمرات

[و مطلقها] أى شركة الرجوة [عنان] بالعرف إلا أن تشخيص شركة الرجوة بذلك لا يخلو عن
شبهة وذكر في النسخة أن المطلق عنان ويصح مفاوضة إذا وجد شروطها وهي أن يتقبل العمل
و يعمل على السواء ويتساوى في الربح والضيعة ويكونا من أهل الكفالة فإن لم يوجد واحد
منهما فعنان هذا إلا أن شروطهما في المواضع الثلاثة ولم يتعرض في المتداولات بأنهما في كل منهما
حقيقة و الظاهر أنهما في الأول حقيقة وفي الباقيين مجاز ترجيحاً على المشترك [وكل] من
الشريكين في شركة الصنائع والرجوة [وكيل الآخر] عناناً و كفيل أيضاً بمفاوضة لا يمكن
تسحق ذلك [فإن شرطاً] في شركة الرجوة [مناصفة المشتري] بينهما في المفاوضة والعنان
[أو مثالة] أى المشتري في العنان [فألربح] بينهما [كذلك] أى مناصفة أو مثالة [وسمى
الفضل] أى فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك [باطل] لأن استحقاق الربح بالضمان
و الضمان يتبع الملك فيقدر بقدره [ولا يصح الشركة في] كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح
في [أخذ المباحات] أى في كل شيء مباح أخذه كالأخذ الصيد والملح والسنبلة وثمار الجبال والبراري
والاستسقاء والأحجار والأتربة والجص والشيش والحطب وغيرهما من موضع يباح أخذه
كما إذا اشتركوا على أن يبنيا من طين أو أرض لا يملكانه و يطبخا آجراً فإنها فاسدة كما في المغني
[فخصت] المباحات إذا أخذت [بمن أخذها] فلاحق فيها لمن لم يأخذها [ونصفت] بينهما
[أن أخذها] معاً لاستوائيهما في الأخذ وإن أخذها منفردين و خلطها و باعها قسم الثمن
بينهما على قدر ملكهما فإن لم يعرف قدر ملك كل مناهما صدق كل إلى النصف مع اليمين واليمين
البينة عليه في الزيادة كما في المغني [وللمعين] في الجمع أو القطع أو الربط أو الحمل أو غيره
[و صاحب العدة] أى المالك ما يحتاج الأخذ إليه من نحو الدابة والأكاف والحوالي وهي
بالضم في الأصل ما اعدل أمر يحدث كما في القائس [أجر المثل] على العامل وإن لم يأخذ المعين
و صاحب العدة ماله قيمة وإذا بالاجتماع كما في قاضيتان [ولا يزداد] أجر المثل [على نصف
القيمة] أى قيمة المباح يوم الأخذ إن كان له قيمة ولا فينبغي أن يكون الحكم فيه بالتخمين
و القياس [عند أبي يوسف رح] لأنه رضي به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا
أصل جليل اشتدل به صاحب الكفاية وغيره [خلافاً لحمد رح] فإن عدله أجر المثل بالغاً ما بلغ
وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتي من كلام المصنف في
المضاربة [والربح في] الشركة [الفاصلة] كما إذا عين لأحد دراهم مسماة [على قدر المال] فالشرط
باطل [و تبطل] شركة العقد [بالموت] أى موت أحدهما [والجنون] أى يجنون أحدهما
مطبقاً [واللحاق] أى لحاق أحدهما بدار الحرب مرتداً كما إذا قتل أحدهما مرتداً أو حارب
على أحدهما سواء علم الآخر أو لا كما مر في الوكالة [ولم يترك] أحدهما مال الآخر [بعد الحول

[بلا اذنه] فلو ادعاهما احدهما لم يجوز [فان اذن كل] منهما لصاحبه بالاداء [فاديا ولاء]
 اي متعاقبة ان ادعى احدهما زكوة مال صاحبه ثم ادعى الآخر [ضمن الثاني] الاول وان لم يعلم
 باداء الاول وقالوا ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة المبسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما
 وان علم وعلى هذا ما اذا وكل باداء الزكوة ثم ادعى بعد اداء الموكل كما في الكفاية [وان ادعى]
 بغيبة صاحبه [معا] اي في زمان واحد [ضمن كل] من الشريكين وان لم يعلم بادائه
 [قسط غيره] اي نصيب صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات والعتابي وذكر في الكافي
 ان كلا منهما لم يضمن اصلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان رمز الى ختم الكتاب والله اعلم *

* [كتاب المضاربة] *

اررد بعد الشركة لانها كالقدمة للمضاربة لاشتغالها بملئها [هي] في اللغة مصدر ضارب فلان
 فلان في ماله اي اتجر له مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما مجاز
 من الضرب كما في الاساس وانما أثر هذه المادة على المعارضة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لنص
 يضربون في الارض وهذه الهيئة لانه سار الضارب غالبا وتسبب رب المال وفي الشريعة [عقد شركة
 في الربح] بان يقول رب المال دفعته مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كلنصف
 والثالث از غيره ويقول المضارب قبلت فقيه رمز الى ان كلا من الايجاب والقبول ركن
 والظرف للشركة واحترز به عن مزارعة يكون البذر فيها لرب الارض فان التاصل من
 الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفسد للمضاربة
 كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعا [جمال] ظرف الربح [من رجل] از اكثر [وعمل]
 [من] رجل [آخر] او اكثر فاكتفى بالاول لكنه يخرج منه ما اذا كان العمل منهما فانه
 مضاربة كما ياتي [وهي] اي الدائنة المفهومة من التعريف [ايداع] حكما [اول] اي اول اوقات
 المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة و
 غير ذلك وانما انصرف اول لان الرصف فيه ضعيف بدون الموصوف كما بينه الرضي [وتوكيل]
 حكما [عند عمله] لانه تصرف في ماله بامر [وشركة] حكما [ان ربح] المضارب لاستحقاقه
 بعض الربح [وغصب] حكما [ان خالف] رب المال والربح للمضارب لكنه غير طيب عند
 الطرفين ثم زيد في الرواية على قول المشايخ في المشهور وتبعه المصنف فقال [وبضاعة] حكما
 اي ابضاع فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء [ان شرط] عند عقد المضاربة
 [كل الربح للمالك وقرض] حكما [ان شرط] عده كل الربح [للضارب] اي العامل وانما
 اثره عليه اشارة الى ان الرفع بلفظ المضاربة لم يضر به مضاربة كما في الذخيرة [واجارة] از شركة

او مضاربة [فاسدة] حكما [ان فسدت] المضاربة و بما بيننا من تفسير الضمير وغيره من
 زياده قوله حكما ظهر اندفاع ما ادعاه المصنف وغيره من التساميل وهو ان المضاربة عقد شركة في
 الربح فكيف يكون ايداما و اجارة [فلا ربح له] اي المضارب [بل اجر] مثل [عمله ربح] المضارب
 [لا] يربح وهذا ظاهر الرأية وعن ابي يوسف رح اذا لم يربح لا اجر له كما في الذخيرة و لعل رد يد
 على ما ذكره في الاجارة [ولا يزد] اجر عمله [على ما شرط] عند ابي يوسف رح وهو الاختيار كما استمر
 اليه في الشركة [خلافا لمحمد رح] فانه عنده يجب اجر عمله بالغاما بلغ اذا ربح كما في الكرمانى وفيه
 اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح و اما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف
 الربح المعدوم كما في الفصولين لكن في الواقعات ما قال ابو يوسف رح مخصوص بما اذا ربح و ما قل
 محمد رح فيما هو اعم [ولا يضمن] المضارب [المثل] بهلاك [فديما] اي المضاربة الفاسدة و هذا
 ظاهر الرأية و به يقتضى كما في الواقعات و عن محمد رح انه يضمن كما في الكرمانى و قال الطحطاوى
 انه لا يضمن عنده خلافا لهما و الاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادى [كما] لا يضمن [في]
 المضاربة [الصحيحة] لانه امين و لو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه
 ثم ياخذ منه مضاربة ثم يبضع المضارب كما في الواقعات [ولا تصح] المضاربة [الا بمال يصح فيه
 الشركة] من التقدين و التبر و الفلس النافع لكن في الكبرى ان في المضاربة بالتبر و رايتهين
 و عن الشافعين انها تصح بالفلس و لم يصح عند محمد رح و عليه الفتوى فتفسد بالعروض الا ان
 يقول الدافع معه و اعلم به مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في النهاية
 [و] الا [بتسليمه] اي المال [الى المضارب] على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط
 ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة و ان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في
 العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت و عن محمد بن ابراهيم
 انصوري انها تقبل اذا شرط العمل معا و اما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال و المضارب متفردا متى
 بداله جاز كما في النهاية [و] الا بسبب [شيوخ] كل [الربح بينهما] حتى لو شرط ان يسكن احدهما
 في دار صاحبه اذ يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة
 و اما غيره من الشروط فباطلة غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب و ذكر شيخ الاسلام ان
 الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط الربح و رأس
 المال معا از رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار و في الاكتفاء و من ان
 ان لم يكن المال و لا الربح معلوما و في العمادى و غيره انها لا تصح [و للمضارب] مضاربة صحيحة
 او فاسدة [في مطلقها] اي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة
 فلو دفعه المال على ان يعمل به في الكوفة او في البصرة فمقيدة كما في المضمرات و غيره وقد سمي في

الاختيار الطاعة بالعامّة والمقيدة بالخاصّة [ان يبيع] عنده [بنقد ونسيئة] ولو بغبن فاحش و
فيه خلاف للصالحين كما في الذخيرة [الا باجل لم يعهد] عند التجارة فانه لم يجز عندهما خلافا
لا بمعينة رح كما في قاضيان وذكر في الذخيرة والكافي انه لم يجز بلا ذكر الخلاف [وان يشتري]
بنقد ونسيئة يغبن يسير فلو اشترى بغبن فاحش فمخالف وان قال له اعمل برائك كما في الذخيرة
والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير
العاقل والديه عنده خلافا للصالحين وابن زياد وزفر رح ولا يشتري من عبده الماذون وقيل
من مكاتبه بالاتفاق [و] ان [يوكل بهما] اي البيع والشراء بنقد ونسيئة [ويسافر] بمال
المضاربة برا وبحرا عنه انه لا يسافر وعند ابي يوسف رح يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى
اهله في يومه نحو فرسخين او ثلاثة ولا يسافر سفرا مخروفا يتحامى الناس عنه في قولهم كما في قاضيان
[ويبضع] اي يستعين المضارب باحد في التجارة كما في النهاية [ولو] كان المستعان [رب المال]
فبييع ويشترى للمضارب وفيه اشعار بان الابضاع الى رب المال غير مفسد الا انه رد مذهب زفر رح
فقال [ولا تقسد] المضاربة [هي] تأكيد غير محتاج اليه [به] اي بابضاع رب المال فلو امر المضارب
رب المال ان يبيع ويشترى له جاز في قولهم كما في الواقعات [ويدفع] ويعيز اوعية لها [ويرتهن]
ويرهن ويوخر ويستاجر ويحتال [اي يقبل الحوالة] بالثمن على الايسر والاعسر [اي على من
ايسر واعسر] معاملة من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة [ولا يقرض] المضارب لانه تبرع
كاخذ الشفعة والعق والكتابة والهبة والصدقة [ولا يستدين] اي لا يستقرض على المضاربة كما اذا
اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من
جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي [الا باذن المالك]
بالافراض والاستدانة فصار كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما
نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح ماله على ما شرطا [ولا يضارب]
المضارب لاحد في ماله [ولا يخلطه] اي مال رب المال [بماله] اي مال المضارب والا ضمن وهذا
اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة والا لم يضمن به على ما قالوا كما في قاضيان [الا باذنه] اي
اذن رب المال بالمضاربة والخلط نصا [او باعمل برائك] فحينئذ يضارب ويخلط [فلو قيل هذا]
وقصر [اي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فاشترى ثوبا وقصره بماله اي غسله من قصر يقصر
بالضم قصرا وقصارة بالفتح او من قصر الثوب بالتشديد اي جمعه فغسله [او حمل] المتاع المشتري
من بلد الى بلد على دابة مستأجرة [بماله] اي المضارب فهو ظرف الفعلين [تبرع] المضارب به فلا
يرجع بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [بخلاف ما اذا صبغ] بماله [احمر] اي بخلاف
ثوب مشتري صبغ احمر او بخلاف صبغ ثوب مشتري فما موصوفة او موصولة او مصدرة و اذا

زائدة في الصور كما صرح به الجوهري واحترز بالسمرة عن السراد فانه نقصان عنه بخلاف السمرة
 فانهما زيادة فيصير شريكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صاع المضارب وقيمة الثوب الا يفتن
 للمصارفة بخلاف القسارة والحمل فانه لا يصير شريكا بهما اذ ليسا بحال دائم حتى لو قصر بالسماض
 شريكا وسائر الالوان كالسمرة ولم يذكر ما اذا على العصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال
 [ولا يحارز] المضارب [بلدا] عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد
 من الإلطاء الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل بالكوفة مرفوعا او مضروبا
 او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا استقام الابتداء به
 كاعمل بالكوفة بالواو وبلد فانه مشورة من رب المال للمضارب وكأنه قال ان فعلت كذا فهو اتبع
 واحسن كما في المحيط وغيره [او] كذا [ساعه] بالكسر اي متاعا عينه باحد من الإلطاء الستة
 والمشورة متلها ثمة كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرواس وفي فاضيلان لوموي
 شيئا فاشترى غيره كان الربح على ما شرط الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبع ان يكون اشارة
 الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل في الثياب او الدقيق او الطعام فقد اختص
 كما في شرح الطحاوي [او وقتا] عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف او الخريف او الليل
 وفي المتن ان التعيين ان يقول في الصيف لا في الشتاء او في الخريف لا في الربيع او في اليوم
 لا في الليل [او شخصا عينه] اي ذلك المذكور [المالك] بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان
 فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزائن ان اشترى من غيره جاز في
 رواية [فان جاز] المضارب عنه اي عما عينه المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربح] وعليه
 وضيعته لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجازة عنه لكنه غير قار
 لا بالشراء فانه على عريضة ازوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو
 الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا في موضع كذا من البلد كان له ان يتجرو
 كل البلد كما في المقام وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككوفة كان له ان يعمل في
 غير سوقها الى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف
 المضارب كما في الشافعي ولم يذكر حكم المخالفة في البيع والشراء بالنقل والمنسبة لما اشير اليه في المطلقة
 انه خالفه [ولا يزوج] عند الطرفين [عبدا] من مالها بامرأة [وامة] منه برجل ولو تزوج
 عبدا اخذ بالمهر بعد الحرية وقال ابو يوسف رح انه يزوج الامة لانه نوع تجارة وهو وحده التفتة
 على الغير وفيه اشارة الى انه لا يدل للمضارب وطى حارته المضاربة ربح او لا واذن به او لا كما في
 المختصرات [ولا يشتري] المضارب [من يعتق على رب المال] من قريبه ارحلوف بعنقه بان قال
 ان اشترىء فهو حر [ولو اشترى] من يعتق عليه [فله مضارب] وضمن دفعا للحرر [ولا] يشتري

[من يعتق عليه] اي المضارب مما ذكرنا [ان كان] المضارب [ربح] لانه وان تصرف في نصيبه الا انه يغسل نصيب رب المال عنده و يعتق عندهما [ولو فعل] هذا و اشتراه [ضمن] مال المضاربة لانه مشتري لنفسه [وان لم يكن] المضارب قد [ربح] صحت [شراء] من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع [ونفقة مضارب عمل في مصر] اي مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متعدين او متعددين [في ماله] اي المضارب فان لم يخرج من عمران مصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصر ففي ماله وان نوي الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي [و] نفقته مبتدأ خبره (في ماله) [في سفره] صفة نفقته [طعامه] بيانها [و] شرابه [و] راداه و عن ابي يوسف ربح لحمه و عن الحسن فاكهته كما في التجميع [و] كسوته و اجرة خادمه [و] اي خبزه و طابجه و غسل ثيابه و عامل ما لا بد له منه كما في الكرمانى فقله [و] غسل ثيابه [مستدرك اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الخضر و الصابون كما في الكفاية [و] اجرة [ركوبه كراء] اي اجرة كرايه و الركوب بالفتح المركوب [و] شراء و علفه [اي اجرة علف ركوبه و الحطب] في ماله [اي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يبيح حكمه و انما قيد بالصحة و هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجير كما في الخزابة و غيره وفيه اشارة الى ان ثمن السجامة و الفصد و التنوير و الادهان و ما يرجع الى التدوي في ماله كما في شرح الطحاوي [بالمعروف] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [و ضمن] المضارب لرب المال [الفصل] على المعروف [و مادون سفر] اي ثلثة ايام و لياليها كسواد المصر [بعد و اليه] اي يذهب المضارب الى مادونه غدوة [و لا يبيت باهله] اي لا يكون في جميع الليل عند اهله [كالسفر] فان بات باهله فكالضر فنفقته في ماله و نفقة الاول في ماله [فان ربح] المضارب بعد الانفاق من رأس المال [اخذ المالك] من الربح [ما انفق] المضارب من رأس المال [ثم قسم الباقي] من الربح بينهما فلوانفق من ماله او استدان رجع في ماله كما في الاختيار [و ان دفع المضارب] المال الى غيره [مضاربة بلاذن] من المالك لم يجز [ضمن] الاول [عند عمل] المضارب [الثاني] وان لم يربح و بمجرد الدفع ضمن عند زفر ربح و في رواية عن ابي يوسف ربح و الفتوى على الاول كما في الوقعات [و قيل] اي روى عن الشيخين انه ضمن [عند ربحه] اي الثاني و انما استند الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم و بان المضاربة الثانية صحت بينهما و الربح على ما شرط كما في الوقعات و يطيب الربح للثاني دون الاول لانه ملك مستقدا كما في الهداية فان اتمهله الثاني فالضمان على الاول خاصة و عندهما يضمن الثاني و الأشهر الخيار فيضمن ايها شاء كما في الاختيار و هذا اذا كان المضاربتان صحيحتين و اما اذا كانتا فاسدتين او اخد بهما

فلا ضمان على احد منهما [وضح] العقد او الشوط [ان شرط لعبد المالك شئ] من الربح
 مثل الثلث [ليعمل مع المضارب] والشروط للمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة
 الى انه ان شرط شئ لعبد المضارب والاجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الاول والشروط
 للمضارب والاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهما صح العقد والشروط للمالك سواء كان
 على العبد دين او لا وتماه في الذخيرة [وتبطل] المضاربة [بموت احدهما] اى المالك
 والمضارب وكذا بقتله وحجره نظرا على احدهما ويجنون احدهما مطبقا كما في النظم [و]
 بسبب [لبقاء المالك] مع حكم القاضي به بدار الحرب [مرتدا] لانه كملوت وهذا اذا لم يرجع
 مسلما والا لم تبطل فان ربح فهو على ما شرط كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد
 منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيان والى ان ردة المضارب لم تبطل لبقاء المالك كما في الاختيار
 والى انه لو سبق المضارب بدراهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل ببقاء احدهما بدراهم فلو سبق
 المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند ابي حنيفة رح [ولا ينعزل] المضارب
 [حتى يعلم بعزله] اى المالك المضارب لانه عزل حقيقي فلو اشترى بعد العزل قبل العلم نقد
 كما في الاختيار [فلو علم] بعزله وفي المال عرض [فله بيع عرضها] اى غير النقلين من مال
 المضاربة لان الربح لا يظهر الا به وفيه امتعار بانه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه
 لما ياتي فالاولى [باع عرضها] ثم [اى بعد ما باع هذا العرض وغيره] لا يتصرف [المضارب] بالبيع
 ونحوه [في ثمنه] اى ما باع من العرض لعدم الضرورة [ولا] يتصرف [في نقد نص]
 صفقة بالفتح والضاد المعجمة اى حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك اى تيسر وحصل
 والناس عند اهل السجاء الدراهم والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد واقعين
 [من جنس رأس ماله] اى مال عقد المضاربة ومن اكتفى انه حال عن فاعل نص فقد اخطأ
 كما ياتي الان [ويبدل] اى يجب ان يبيع [خلافة] اى خلاف جنس رأس ماله [به] اى
 بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا دراهم او دنانير
 لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا
 ورأس المال احد النقلين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال واذا كان من جنسه
 من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض
 وتماه في الذخيرة [ولو افترا] عن المضاربة [وفي المال] اى مال المضاربة [دين] على احد
 [يؤمر] اى المضارب [بطلبه] ونقده وان نهاه رب المال عن الطلب [ان كان] المضارب قد
 [ربح] اذا الربح كالاجرة له والكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان
 الدين في مصره والا فقي مال المضاربة كما في الذخيرة [والا] يربح المضارب [بيوكل] اى يقال

للمضارب وكل [المالك به] أي بطلبه و ما في الجامع انه يقال له اجل فقد ازيد بالتحوالة الركالة
فانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكرمانني وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب
يؤمر ان يحيل رب المال على المديون [وكذا] أي مثل ذلك المضارب المعزول [سائر
الركلاء] جمع الوكيل أي الركيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرمانني
[والبياح] كالمضارب من باع مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة الذخيرة وليس في
النهاية كما ظن [والسمسار] بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزي وابن
الاثير والفيروز آبادي وفي المذهب السمسار كالللال (عرض كينده) فتفسير المصنف البياح بالللال
لا يخلو عن شيء فالسمسار على ما ذكرنا ما لم يكن في يده مال الناس بخلاف البياح لكن في
العاشر المذكور ان البياح والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء
اليهما فيبيعانها وتلميذهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعانة
و السمسة على البائع والشاكر دانة على المشتري فعلى هذا يشكل التفرقة بينهما [يجبر ان عليه] أي
طلب الثمن وقبضه وان يربح لانهما كالاجيران عادة كما في الكافي [وما هلك] من مال المضاربة
الصحيحة فان الفاسدة لم تضمن كما من [صرف الى الربح اولاً] لانه تبع فان زاد فالى رأس المال لان
المضارب امين فان قسم الربح ثم هلك كل ما في يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فرد
من الربح حتى يستوفي رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا هم فالاهم كما في الاختيار
فلو اريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم يقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس
المال الى المضارب كما في الذخيرة [وان قال المالك] بعد تصرف المضارب [عينت] لك [نوعاً] من
التصرف ودفعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلاً [صدق المضارب] مع اليمين لان الاصل في
المضاربة العموم [ان جيد] تعيينه وادعى العموم و قال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم
شيئاً وهذا لا يخلو عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد
التصرف العموم والمضارب الخصوص صدق المالك ايضاً فان اقاما بيعة وقتاً يقضى ببيعة الثاني
فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البيعتان او وقتاً على السواء او وقت احداهما دون الاخرى قضى ببيعة
المالك وتمامه في الذخيرة [وان ادعى كل] منهما [نوعاً] فقال المالك عينت الطعام و قال
المضارب الشيا [صدق المالك] مع اليمين لان العبرة لبيانه بعد اتفاقهما على الخصوص فان اقاما البيعة
فالجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف ربح اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب
وعلى العكس صدق المالك كما في الذخيرة [وكذا] صدق المالك [ان قال] ان المال المدفوع
اليه [بضاعة او دبة] وقال ذواليد انه مضاربة او قرض [لما مر وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة
وذواليد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعاراً بحسن الاختتام *

وهذا لا يخلو عن شيء وفيه اشعار بان

* [كتاب المزارعة] *

عقب به المأثرة مع اشتغال كل على شركة في شيع من الخارج رعاية لجانب مذهب الامام و انهم
يعنون بالمسافة ايضا لانها نوع من المزارعة [هي] في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالقر
وهي البذر وموضع المزرعة مثلثة الرء كما في القاموس الا انه مجاز حقيقة الانبات ولذا قال
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعت بل حرثت اي طرحت البذر كما في الكشف وغيره
وانما اثر هذه المادة على المخايرة التي هي لغة مدينة لانه من خبير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من
اليوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وصبيبة آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض لا دفعها وان جاز ان
يطلق عليه ايضا كما في الطلبة وفي الشريعة [عقد الزرع] اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان
يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركنهما الايجاب والقبول كما
في الذخيرة والاولى عقد حرث [ببعض الخارج] اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البز
والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقض بما كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس
مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اشارة من المالك كما في الذخيرة [ولا نصح] وتفصل المزارعة
حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع [عند ابي حنيفة رح] الا اذا كان البذر والالات لصاحب
الارض او للعامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون
له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الشك عنده و انما لم يصح بدلونها لاختلاف فيه من
الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في
المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفسادها بلا حد ولم ينفه عنها اشد النهي كما في السقايق ويدل عليه انه
فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع
كما في النظم [وصحت عندهما للحاجة وبه] اي بما عندهما من الصحة [يفتى] كما في الوقفات
والكافي وغيرهما وهذه معترضة [بشرط] اي صحت بشرط [صلاحية الارض للزرع] عند العقد
فلو كان فيها قرائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فيستند
ببوز على ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من قاضيتان [واهلية العاقدين] اي بشرط كونهما
حرين بالغين از عدا اوصيبا ما ذونين او ذمينين لانه لم يصح عقد بدو اهلية كما في الهداية فلم
يختص به فتركه اذ [وذكر المدة] كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزراعة فهي
فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احدهما الى مثلهما غالبا وجوزة بعض وعن محمد بن مسلمة انها
بلا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة ربه [اخذ الفقيه] كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في
الصغرى وبالاولى يفتى كما في الوقفات [و] ذكر [رب البذر] ولو دلالة بان قال دفعت اليك

انزوعها لي اذ اجرتك اياها اذ استاجرته لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو
 قال لنزوعها لنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل و ان لم يكن شيع من ذلك قال ابو بكر البلخي
 يحكم العرف في ذلك ان اتحد و الا فقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو
 مستاجر للعامل و اذا كان من العامل فمستاجر للارض و عند اختلاف الحكم لابد من البيان
 كما في الوقعات [و] ذكر [جنسه] اي البذر كالبز و الشعير فان بعض الزرع يضر بالارض
 و ذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استئسانا و الا صوب انه شرط و ان لم يذكر فغاصدة الا
 اذا زرعا فانقلب جازية لانه صار معلوما او عجم بان قال ما بد الي اولك كما في الذخيرة [و]
 ذكر [قسط الاخر] اي نصيب من لا بذر من جهته يعني نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط
 ان يكون معلوما فان ذكر قسطه و لم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك
 قسط الاخر جاز استئسانا كما في النظم [و] بشرط [التخلية بين الارض و العامل] ليقدر عليه
 فهي تفسد بما يمتنع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض و يجب ان يقول رب الارض سلمت
 اليك هذه الارض و هذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الوقعات [و] بشرط [شيوع
 الحب] اي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما او لب البذر دون غيره بقريئة الاتي ويشكل
 اذا شرط الفل لاحدهما و البذر لآخر فانه جاز كما في الذخيرة فمن الظن ان الحب اول من الخارج
 لانه لا عبوة لشيوع التبن و الاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط و قد وجب العلم
 بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كما في التتمة و الى ان العقد فسد بترك احد هذه الشروط و المشايخ
 استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة و يرضى صاحب بذلك
 فان العرف كاف كما في الجواهر [فتفسد] المزارعة [ان شرط ما ينافيه] اي ينافي الشيوع
 [كرفع البذر] و ناحية معينة من الزرع [او الخراج] اي خراج وظيفه دراهم او قفزان
 مسمايتين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشيوع
 فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط رفع العشر من الخارج و الباقي بينهما جاز و هذا حيلة
 لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره [ثم قسمة الباقي] من البذر و الخراج فهي مجرورة بالكاف
 و انما تفسد لانه ربما لم يبق شيع بعده [وكذا] فساد [ان شرط التبن] خبر كلها او بالعكس
 [لغير رب البذر] سواء شرط الحب بينهما او لب البذر و انما يفسد لان التبن ثماء البذر الذي
 هو الاصل فاشتراطه لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [و صح] العقد ان
 تعرض بالتبن [للآخر] اي رب البذر مع شيوع الحب في ظاهر الراية و عن ابي يوسف راجح
 انه لا يصح [ان لم يتعرض] بالتبن له مع شيوع الحب و التبن لرب الارض و عن بعض مشايخ
 بلغ انه بينهما كالحب لانه عرفهم و هو يحكم عند الاشتباه و عن صاحبين انه لا يصح و فيه

اشعار يانه لو شرط التبن بينهما وسكت عن الحب فصدت لان المقصود هو الحب الكل في الذخيرة [ولا تصح] وتفصل الزراعة في هذه الصور السبع [الا] في صور تلك [ان يكون الارض والبذر لاحدهما] اى المتعاقدين [والبقر والعمل] والالة [لآخر] منهما [او الارض ان العمل له] اى لاحدهما [ونباتي] من البذر والبقر والعمل والالة او الارض والبذر والبقر والالات [لآخر] واليه اشار المصنف في نظمه المشهور * شعـر *

(بني قدامت چهار صورت باقى) وهى ان يكون الارض و البقر او البذر و البقر او احد هما
لاحد هما و الباقي لآخر و عن ابي يوسف رح انها تصح الا ان يكون البذر لاحدهما و الباقي
لاخر كما فى النخيرة و لقائل ان يقول انه قد منع الخصر فى طرقي الصحة و الفساد فى ضرورة
كثيرة اما فى الاول فلانه صح ان يكون الارض لاحد و البقر لآخر و البذر و العمل منهما
و الخارج نصفان و ان يكون البقر لاحد و العمل لآخر و الارض منهما و البذر اما منهما
و الخارج نصفان او من العامل و له ثلثا الخارج كما فى التمتة و ان يكون الارض و البذر
و بقر واحد لاحدهما و العمل و بقر آخر لآخر كما فى المنية عن نعيم الائمة و ان يكون البقر
لاحد و الارض و البذر لاحد و العمل لهما و الخارج نصفان كما فى التمتة و اما فى الثاني فانه لا يصح
ان يكون كل من الاربعة لاحد كما فى التمتة و ان يكون البذر و البقر لاحد و الارض لآخر
و العمل لثالث و ان يكون البذر و الارض لاحد و البقر لآخر و العمل لثالث و ان يكون الارض
و العمل و البقر لاحد و البذر بينهما كما فى العمادي و ان يكون البذر و العمل لاحد و البقر
لاحد و الارض لثالث و ان يكون العبد او البذر و العبد او البقر و العبد او الارض و العبد
و البقر لاحد و الباقي لآخر كما فى التمتة فوضح بطلان ما ظن ان التصريح صحيح [و اذا صحت]
المزارة و القى البذر و خرج [فالتخرج] بينهما [على الشوط] اى على ما شرط عند العقد لصحة
الالزام [و لا شيء] من اجر المثل و غيره [للعامل ان لم يخرج] شيء من الزرع لانها
اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم و اما شركة فى الخارج لا غير [و يجبر] اى يجبر الحاكم
[من ابنى] من المزارعين [عن المضى] على ما هو موجب العقل من العمل [الا زب البذر] فانه لم
يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر فى الحال و فيه اشعار بان هذا قبل لقاء البذر
فى الارض و اما بعده فيجبر لان العقل حينئذ يصير لازما من التامين حتى لا يملك احدهما الفسخ
بعده الا بعذر كما فى النخيرة [فان ابى] رب البذر عن المضى و الارض له [بعد ما كرت العامل]
اى قلب الارض للبرث [يجب ان يسترضى] العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور و قال
مشايخنا هذا ديانة و اما الحكم فلا شيء له فيه اذا العقل على الخارج كما فى المبسوط و فيه اشعار بانه

لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء [وان فسدت] المزارعة وخرج بعد القاء البذر [فالخارج
لرب البذر] لانه غناء ما به فان كان رب الارض طاب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل
ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقرة ومقدار ما انفق وما عزم من اجر مثل الارض
ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رجع كما في التهمة والنظم [والآخر اجر المثل] وان
لم ينبت شئ او نبت وهلك واللام في المثل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه
ان كان صاحبا او مثل البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النفلين وان
وجد الخارج كما في المنية وان كان البذر مشتركا فالخارج بينهما على قدر ملكهما كما في التهمة
[ولا يزداد] اجر المثل في هذه الفصول [على ما شرط] عند الشيعين لانه رضي به واجر المثل بالغنا
ما بلغ عند صد ربح لانه استوفى منافعه [وتبطل] المزارعة [بموت احدهما] اي رب الارض والمزارع
وان كرب الارض وحفر النهر وسري المسنيات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع
فملاخر ان يمتنع وبعد الشروع ينفسخ العقد كما في التهمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل
النبات نفي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقي العقد استحسانا الى
ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا فانه يبطل عنده
خلافا لهما كما في النظم وينبغي ان يكون الجنون المطبق والسكر كذلك [وتفسخ] اي ويجوز فسخ
المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية الزيادات
وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة [بلدين مروج] اي بسبب دين لرب الارض مضطر [الى بيعها] اي
الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لاحق للمزارع على رب الارض كغفر الاذهار وتسوية
المسنيات والى ان الارض لم ينبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يبع بالدين حتى
يستحصل كما في الذخيرة واما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيانتة اكتفاء
بما سيأتي في المساقاة ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى انه لو باع بعد
الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم يفسخ حتى يستحصل او يمضي المدة على ما قال
الفضلي كما في قاضيتان [فان مضت المدة] المذكورة عند العقد [ولم يدرك الزرع] اي لم
يستحصل [فعلى العامل] الرب الارض [اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك] الزرع الا اذا
اريد ثلعه فقبل الرب الارض اقلع الزرع فتكون بينكما اذ اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع
وارجع ما تنفقه في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقليل لما فيه من
الاضرار كما في الهداية [ونفقة الزرع] كاجرة السقي والحفظ [عليهما] اي العامل ورب الارض
[بالحصص] اي بقدر نصيبهما [كاجر الحصاد ونحوه] من الجمع والرفع الى البذر والدياسة
والتدنية والحفظ وغيرها فان اكل عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من

اعمال المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يخص بها ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في الهداية فهذا الكلام جملة امينة مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشرطية [فان شرط] اجر المصالح نحو عند العقد [على العامل صح] الشرط او العقد [عند ابي يوسف رح وبه يفتي] لتعامل الناس وهو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه صح وهو مختار اكثر مشايخ بلخ كما في التتمة وذكر في المبسوط الهداية والكافي وغيرها انه صح في رواية عن ابي يوسف رح فكلامه لا يشل عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونحوها هو الحكم والديانة فان السلال ما يفتي به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا يتأذي حيوان بفعله كما ذكره الزاهد في تفسيره وذكر في الزاهد عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملته او زرع ارضه مما فاضل على الصلوات في مواقيتها بجماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالمزارعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد خلل الاجل او اذاه متفرقا بلا رضاء البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته وبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيله يصلي ثم يقول يا رب القيم بذرا واعطيتني شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار *

[فصل * المساقاة] من المزارعة كما في التنف واما اثر على المعاملة التي هي لغة من ينة لانها ارفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالتفرقة من الظن [دفع الشجر] اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقرينة الاتي فيشتمل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران وما غرس وزرع في فضاء مرفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف [الى من يصلحه] بتنظيف المواني والسقي والتلقيح والتشذيب والشدود والحراثة وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقاة قبلت فقيه اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرماني وغيره [بجزء] شائع بقرينة الاتي [من ثمرة] اي مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها [وهي] اي المساقاة [كالمزارعة] اختلافا وشرطا وحكما [الا انها] اي المساقات [تصح بلا ذكر المدة] لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح بحدده وتصح عند ما ربه يفتي و يشترط فيها صلاحية الشجر للثمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الارض وضعفها تفاوتاً فاحشاً كما في الهداية و الى انه يشترط املية العاقدين و التولية بين العامل و الشجر و شيرع الثمر و ذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع و سكت عن قسط العامل جاز استيساناً كما في التتمة [و تقع] مدة المساقاة حينئذ [على] مدة [اول ثمر يخرج] في هذه السنة فاول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم و آخرها وقت ادراكه المعلوم فيجوز قبله لم يخرج فيها انتقضت المساقاة [و ادراك بذر الرطبة] بالفتح و هي الاسفست الرطب كما في الكرمانى و البذر بالدال و في بعض النسخ بالزاء و هو اخص اذ هو ما كان للبقل من الحب كما في النهاية و البذر مما عزل للزراعة من الحبوب كما في القاموس [كادراك الثمر] اى دفع الرطبة لأدراك البذر كدفع الشجر لأدراك الثمر يعنى اذا دفعها بعد ما تناهى نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جائز كما في الكرمانى و غيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت فارجع اليه و في الاختيار اذا دفع الرطبة و قد نبت او دفع البذر ليلبذره فانها فاسدة فان كان وقت جزها معلوماً جاز و وقع الحرة الاولى [و ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها] كالشتاء [يفسدها] لانه فاتت الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل [بخلاف] ذكر [مدة قد يخرج الثمر فيها] [و قد لا] يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على الشرط بينهما [وان لم يخرج الثمر فيها] بل بعدها يفسدها [فللعامل اجر المثل] و ان اعطاه ما شرط له من النصف و غيره او اقل برضاه اذ اكثر جاز و كذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في الننف و ذكر في الزاهدي ان الثمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند ابي يوسف رح و قال له اجر المثل و في الذخيرة ان سمى وقتاً قد يتأخر عنه الثمر فان خرج ما يرغب مثله في المساقاة فيصح و الا فلا [و لا تصح] المساقاة [ان ادرك الثمر] اى انتهت في العظم [وقت العقد] لانه لا اثر للعمل حينئذ [كالزراعة] فانه اذا دفع الزرع و قد استحصل على انه يحصده و يدره فانه لا يصح و عن ابي يوسف رح انه يصح و الاصل ان الثمر و الزرع متى كان في حد الزيادة يصح المساقاة و الا فلا كما في النظم و ذكر في قاضيان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة و الا فلا [فان مات احدهما] اى المالك او العامل و ينبغي ان يكون للحاق بدارهم كالوت و في المبسوط اذا لحق صاحب الارض دين قاذح انتقضت المساقاة [و الثمرني] اى غير مدرك فان مات رب الارض [يقوم العامل عليه] كما يقوم قبله الى ان يدرك و ان كان مكروها عند الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف النى فللورثة ان يقسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه اذ ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر [از] يقوم عليه [و ارثه] اى العامل ان مات و ان كره رب الارض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فله رب الارض الخيارات الثلاثة و ان ماتا جميعاً فالخيار للورثة العامل بين العمل و الترك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة

رب الأرض الكل في الهداية [ولا تفسخ] أي لا يجوز قطع المساقاة [إلا بعد] كالتدين القامح
 و هل يحتاج في الفسخ إلى القضاء أو الرضي قد مر [وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل]
 في الشجر [أو جارقاً] و الأشمل خائفاً كما في التتمة [يخاف] منه [على شعبة] فإنه قد
 يتصرف فيه بالسرقة ونسج الذئيل والراوح وغيره و الشغف بالتحريك و رقي جريد الشغل
 أي غصنه ويقال للجريد نغمه والواحدة شعبة كما في المغرب وفيه إشارة بأن يحرم على العامل
 حرق شمع من الأشجار والدعائم والعريش والقضبان الشذبة بلا إذن صاحب النكر لأن
 كلها ملكه كما في التتمة [أو] على [ثمرة] قبل الإدراك [عذر] فإن بعده يمكن دفع
 سرقته بالتقسية وفيه رمز إلى أنه يحرم اخراج شمع من الثمار للضعف وغيره بلا إذنه لأنها
 مشتركة بينهما وهذا لا يثبت به فإن الدافع كذلك إلا ترى أنه إذا أكل هو وأصله من
 ثمرة بلا إذن المساقى ضمن كما في التتمة [و دفع] إلى آخر [قضاء] أي أرضاً واسعة خالية بأرض
 ذكره ابن الأثير [ليغرس] الآخر فيها غرساً [ويكون الأرض] والشجر بينهما لا تصح
 المساقاة و يفسد لأشواط الشركة فيما كان حاصله لا بعمله وهو الأرض كما في الكرمان وفيه
 إشارة إلى أنها لو دُعِيَ للغرس على أن يكون الشجر بينهما يصح وإلى أنه لو شرط أن الثمر أو الشجر
 والثمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الأرض أو للعامل كما في التنف وغيره [فللعامل
 قيمة غرسه] يوم الغرس [وأجر عمله] وإن كان الغرس للعامل فالشجر له يوم يقطعه وعليه
 أجر مثل الأرض كما في التنف وهذه المسئلة مما يشعر بالانتماء ويناسب ختم الكلام والسلام
 والله أعلم بالصواب *

* كتاب أحياء الموات *

عقب الزراعة به لأن متعلقها اشرف من متعلقه والأحياء لغة جعل الشيء حياً أي ذا قوة حيامية
 أو نامية وعرفنا التصرف في أرض موات بالبناء أو الغرس أو الزرع أو الكرب أو الصقي أو غيره
 كما في الخلاصة وغيرها [هي] أي الموات بفتح الميم وضمة هاء لغة أرض لا مالك لها كما في
 القاموس وذكر في المغرب المهملة أنه فعال من الموت في الأصل ما لا روح فيه وفي العجمة
 أرض غير عامرة و شريعة [أرض] متلبس [بلا نفع] أي لم يزرع [لا نقطاع مائها]
 أي الأرض عنها بسبب ارتفاعها [ونحوه] من غلبة الماء عليها أو من غلبة الرمال أو الأحجار
 أو صيرورتها نزهة أو كونها صنجة أو غيره وفي الكرمان وغيره أنه تحديق لغوي زاد الشرع عليه
 [لا يعرف مالكها] بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالسنة أو لم تكن كما في النية لكن لو
 ظهر لها مالك يرد عليه ويضمن نقصانها كما في الخزانة وعن محمد لا يبيح ماله آثار العمارة

ولا يدخل منه التراب كالمقصور الخربة كما في قاضيخان فما ملك مسلم أو ذمي بوجه لم يكن مواتا وإن مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمرة و ذكر في الذخيرة أن الأراضي التي انقرض أهلها كالموات وقيل كاللقطة [بعيدة عن العاصر] أي البلد والقرية فإن العاصر بمعنى المعمور كما في الصحاح وعند محمد رح إذا انقطع ارتفاق أهلها فموات ولو قريبة والاول قول أبي يوسف رح فمدار الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رح وبه يفتى كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [لا يسمع صوت] أي لا يسمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني إلى أنه صوت على قدر أذان الناس عادة كما في الخزانة وعن أبي يوسف رح يقوم جهوى الصوت على أعلى مكان وينادي بأعلى صوت وعنه البعد قدر غلوة كما في الذخيرة [من اقصاه] أي اقصى العاصر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الأراضي العاصرة كما في التجنيس وقد تسامح كما في إضافة اسم التفضيل إلى معرفة لم يكن باسم جنس [من أحياء] أي الموات بحفر النهر أو السقي على ما روي عنه كما في الاختيار أو بالكرب والسقي معاملة ما روي عن محمد رح أو بأحد هما أو بالغرس على ما روي عن أبي يوسف رح أو البناء أو الزرع أو غيره كما في الهداية وغيره [ملكه] أي ملك المحيي موضع أحياء دون غيره وعن أبي يوسف رح أن عمر أكثر من النصف كان أحياء للجميع والمتبادر أنه ملك الرقبة وقيل المنفعة والاول أصح كما في الاختيار فلو زرعها آخر كان له أن ينزعها منه [أن أذن له الإمام] في الأحياء فلو لم يذن له لم يملكه عنده وملكه عندهما والاول المختار فإن قاضيخان قدمه وقد مر ذلك في أول كتابه والمتبادر أن يكون المحيي مسلما فإن كان ذميا فلا يملكه بلا أذن بلا خلاف وإن كان مستأمنا فلا يملكه أصلا بالاتفاق كما في النظم [و من حجار أرضا] أي عملها ولو بالأذن بأن يضع حولها أحجارا أو حشيشا محصورا منها أو ينقصها منه أو يحرق شوكها أو يغرس حولها أغصانا يابسة أو يحفر فيها بئرا بقدر ذراع كما في الذخيرة وغيره فالتحجير الأعلام كما نص عليه صاحب الأوضح فلاشتقاق من التحجر ظن غير محتاج إليه [ولم يعمرها] أي لم يحيها [ثلث حجج] جمع الحجج بالكسر أي السنة [دفعها الإمام إلى غيره] أي غير المحجر وهذا ديانة فإنه إن أحيها غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقق الأحياء منه دون الأول كما في الهداية وقال شيخ الإسلام أن التحجير يفيد ملكا موقتا بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد أصلا كما في الكرمانى وفيه إشعار بأنه لو أحيا المحجر وتركها ثم زرع غيره كان للمحجر النزع عنه وهو الأصح لأن ملكه بالترك لا يزول كما في الهداية [و من حفر بئرا في أرض موات] في قهر الإمام [بالأذن] عند الكل وبغيره أيضا عندهما [قله] أي السافر [حريتها] أي ما يحيط بها مما يلقي فيه التراب مسمي به لأنه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعيل بمعنى فاعل إسناد مجاز وفيه زمر إلى أنه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحریم ولو حفر في ملكه كان له من

الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او انقضى المبحر احياءها ولو تركها
الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريماً لعلم جاز احياءها كما في المضمرات [للعطن] اما البئر
وهي البئر التي يستسقى منها باليد والعطن بفتح تين في الاصل مناح الابل حول الماء [والناسخ]
اي بئر اي التي يستسقى منها باليعبر والناسخ بغير يستسقى به والاضافة في الوضعين لادنى ملاصقة
[اربعون ذراعاً] عامة كل ست قبضة كل قبضة اربع اصابع وقالا ان حريم الناسخ ستون وعن محمد بن
ما يمد الجبل اليه ولو اكثر من سبعين ويفتى بقول ابي حنيفة رح كافي التهمة [من كل جانب] من
الجوانب الاربعة [في الاصح] احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما
حفر دونها كما في الهداية [و] الحريم [للعين] المستخرجة في ارض موات بالاذن [خمسمائة]
ذراع عامة [كذلك] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في
الزاهد وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بئر وعين في اراضيهم
لصلايتهما واما في اراضيها فيزيد لرخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [ومنع غيره]
اي الحافر [من السفر] اي التصرف بسفر وزرع وبناء وغيره [فيه] اي حريم البئر والعين لانه ملكه
فان حفر آخر بئراً في حريم الاول فللاول ان يكسبه تبرعاً وقيل له ان يأمر الثاني بالاصلاح جبراً وقيل
يكسبه بنفسه ويضمنه النقصان بان يقول ذلك قبل السفر اربعة فيضمن التفات كما في الكفاية و
غيره [فان حفر] غيره بالاذن [في منتهاه] اي منتهى حريم البئر او العين في جانب او اكثر [فله] اي
الغير [الحريم من ثلثة جوانب] دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على التعاقب فطريقه في الرابع وقيل
له ان يتطرق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البئر الاولى بسفحه فلا شئ عليه لان
الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [وللقناة] اي مجرى الماء تحت الارض ويقال بالفارسية
(كاري) كما في النهاية [حريم بقدر ما يصلحها] اي يحتاج اليه لالقاء الطين ونسبه وقيل هذا عند
واما عنده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد بن
في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مقوض الى رأي الامام [ولا حريم] عنده [للنهر]
اي المجرى الواسع للماء فانه فوق السائبة وهي فوق الجدول كما في المغرب وفي مجرى كبير لا يحتاج
الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح و
عليه الفتوى كما في الكرمانى ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارفق كما في
الهداية والزاهدي والسبوح على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان
صغيراً يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض
وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا ببينة وكذا اذا
حفر في موات خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقاء العيين ونحوه وهو الصحيح كما في التتمة وذكر في الكرمانى ان الخلاف في نهر مملوك
له مسافة فارغة تليقها ارض لغير صاحب الارض فالتسنة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد
تسامح المصنف فانه لا نزاع عندهم ان ما به استمسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم
شجر في موت خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية *

[فصل * الشرب] بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليد اشار
بقوله [نصيب الماء] اى الحظ المعين من الماء الجاري او الراكد للحيوان او الجماد وشريعة زمان
الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دابه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا
يتوهم انه مراد في هذا المقام [والشقة] بفتح التين في الاصل شقة او شقروا بدل اللام بالتاء تشقيفا
وشريعة [شرب بني آدم] اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل
التياب او نحوها كما في المبسوط خال الشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم [و] شرب [البهائم] اى
استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام
لكن خص التعارف بما عند السباع والطيور كما في المفردات والاكتفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من
اهل الشقة كما في المبسوط [ولكل] من بني آدم والبهائم [حقها] اى حق الشقة فلم يكن ملكا لهم لانه
غير محرز [و] لكل من بني آدم [حق سقي الدواب] اى درابهم فيكون من قبيل حذف الخبر وانما
ذكره لئلا يتوهم ان حق الشقة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقيد
فان المعنى [ان لم يشف] اى بنو آدم والبهائم [تخريب] جانب [النهر] كما في الاختيار و
غيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخريب لم يشترط للمنع واليه اشير في الظهيرية والمراد من النهر
بقربنة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الساقية والجداول والبير والعين والحوض
الملوكات كما في التتمة [في كل ماء] ظرف الحق [لم يحرز بانه] الا ذلك (في اناء) في الاساس احرز
لشيء في وعائه فلو احرز في جرّة اوجب او حوض مسجد من نحاس او صفرا وجص وانقطع
جريان الماء فانه يملكه وانما أثر الاحراز اشارة الى انه لو ملا الداء من البير ولم يبعده من رأسها
لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذ الاحراز جعل الشيء في موضع حصين والى انه لو اغترف الماء
من حوض الحمام بانه الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية
وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منعه عن غير المحرز وهو يخاف على نفسه او مركبه كان له ان
يقاتله بالسلاح لانه قصص اهلاكه يمنع حقه وهو الشقة والماء في نحو البير غير مملوك له بخلاف
الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما
فانه يترك على ملك المالك كما في النهاية وغيره [و] لكل من بني آدم [حق الشرب] اى
نصيب الماء للزرع بقربنة الماضي [ونصيب الرحي] والدالية على جميع الانهار بقربنة الاتي

[الا اذا اضر] ذلك الشرب والنصيب [بالعامة] بان يغرق اراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للمسلمين
او الرحي [او خص النهر بغيره] اي غير صاحب الشرب والنصيب [اي دخل] ماءه [في المقاسم]
اي المقسم اي مجري ماء مملوك لجماعة متضرعة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له
الحق الا برضاهم كما في التمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود ذكره الطبري
فالمقسم بمعنى القسمة افتراء عليه وفي تخصيص ماء الانهار رمز الى ان له الحقين في ماء النهر
وان اضر بالعامة وفي استثناء النهر استعار بانه ليس له هذا في البئر والعين والروض المعلومات
بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع اذا شقة من الدخول في ملكه ان كان يبذل الماء في ارض مسجة
فان لم يبذل فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى يأخذ بنفسه بلا كسر النهر كما في الهداية
غيره [وكري نهر] اي اخراج الطين ونحوه منه والكري مختص بالنهر بخلاف الكري على ما قل
البهيقي الا ان كلام الطبري يدل على الترادف [لم يملك] ان لم يدخل ماءه في المقاسم كليل
وفرات وغيره [من] مال [بيت المال] اي مال المسلمين يعني من نحو السراج والجزية
دون العشر والصدقة لانهما للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غزوا
[فان لم يكن فيه] اي في بيت المال [شيء فعلى العامة] اي الذين يطبقون الكري
ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه [وكري نهر] خاص اوعام قد مرّ
في الشفعة [ملك] ذلك النهر بان دخل في المقاسم [على اهله] الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم
او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو
امتنع البعض عنه اجبر على الصحيح كما في الشزاة ويمنع عند الششين الابي عن شربه حتى
يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكري على اهل الشقة لانهم
جميع من في الدنيا وليس البعض اولى كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه
كما في الذخيرة [من اعلاه] خبر بعد خبر او ظرف للظرف وحاصله انه يبدأ في الكري من اول النهر
عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الظهيرية وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه
حتى يفرغ من اسفله [ومن جاوز] كريهم [من ارضه برى] من مؤنة الكري عنده واما
عندهما فالكري عليهم جميعا من ازل النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضى ويقتضى بقوله
كما في التمة وفيه اشعار بانه لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يبرأ الا بالمحاورة عن ارضه واما
في النهر الخاص واما في العام فقد برى اذا بلغوا في فم نهر قريتهم وفي الاكتفاء رمز الى انه
اذا جاوز الكري من ارضه جاز له فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماهه في
الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاولى [وصح] استسما [دعوى الشرب]
اي شرب يوم او اكثر من شهر في نهر [بلا ارض] مع انه مجهول معدوم لما سبق بيني انه قل يملك

بدونها وهو على عرضية الوجود فلو ادعاء مع الأرض صح بالطريق الأولى وإنما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو المناسب على ما ظن لأنه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله [وان اختصم] وادعى قوم [في شرب] من نهر مشترك [بينهم] لأنه لم يدر كيف كان شرب اراضيهم [قسم] الشرب عند علمائنا [بقدر اراضيهم] اذا المقصود من الشرب سقي الأرض وبه يجوز وقيل يقسم على قدر الخراج كما في الذخيرة [ومنع] الشريك [الاعلى] بالنسبة إلى الاسفل فمنعه الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل لم يسكر يصل كل منهم إلى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل إلى الاسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر شقة لم يمنع كما في الذخيرة [من سكر] اي سد [النهر] المشترك فلما حذر الماء من الجبل إلى وجه الأرض فانتشر لا يمنع الاعلى منه بل يكون لمن سبق إليه يد في الذخيرة وفيه اشعار بأنه يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الهداية والسنن كالنصر مصدر سكر النهر ويجوز كسر السين فانه اسم منه وما سد منه النهر وقد جاء فيه الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطرزي [وان لم يشرب] ارض الاعلى [بدونه] اي السكر [الا برضاهم] اي الشركاء الباقية بان يسكره الاعلى حتى يمتلا ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكر كل في نوبته فان تمكن من ان يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطيين والتراب الا برضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر ما لا يرضي الشركاء من انه يبدأ بالاسفل فيشرب حصته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام استحسنوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة [و] منع [كل منهم] اي الشركاء [من نصب رحي] على ماء مشترك [ونحوه] كالدالية والسانية واليسر والقنطرة الا برضاهم كما في المبسوط وإنما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين في القيد [الا في ملكه] الخاص لانه من اعلاه إلى اسفله ملك مشترك بينهم [بحيث لا يضرب] النصب [بالنهر] بانكسار صفته [ولا بالماء] ببطي جريانه او بانتقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للتعنت فلا يلتفت اليه [و] منع كل منهم من [التغير] المضرب بالنهر او الشرب كتوسيع فم النهر او تحويل الكوة اي مفتح الماء إلى الزرع من الاسفل إلى الاعلى او بالعكس او تأخيرها عن فم النهر بهذه الصلابة او تسفلها او ترفعها و الاصح عند الامام الحلواني انهما لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القنطرة ان كان موجبا لزيادة اهل الماء او التقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة تسد فيها كوانا ولنا اياما معلومة تسدون فيها كوانا او سوق شرب ارضه إلى ارض لا شرب لها ارسوة حتى ينتهي إلى هذه الأرض او سوقه إلى نخيل في ارض اخرى الكل في المبسوط [مما كان قديما] الا برضاهم لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بأنه اذا كان

لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الزاهد عن
 في التهمة انه جاز [والشرب يورث] كالتقصص والدين والشمر [ويوصي] ان يصح الرخصة
 من الثلث [بالانتفاع] به اي بان يسقي ارض فلان يوما او شهرا من شربه كالرخصة بالانتفاع
 بشمر نخله [ولا يباع] في ظاهر الرواية شرب يوم از اكثر ويفسد نص عليه بمح رج كما في
 الذخيرة [بلا ارض] لانه مجهول لانه غير مملوك والا يطل وفيه اشعار بخوار بيعة ولو بيع
 ارض اخرى وهو الصحيح كما في التهمة [الا عند] اكثر [مشايخ بلخ رج] للتعامل والقياس
 يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر روح واستاذ ابي بكر البليخي وغيرهما اذ القياس
 لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة [وكذا] لا يصح ويفسد [الاجارة] اي اجارة الشرب سواء
 كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة
 بمتبعة الارض كما في الذخيرة [والهبة] والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر وبذل البيع
 والصالح [ومن سقى ارضه] ولو كرما [من شرب غيره يضمن] بان ينظر بكم يشتري الشرب لو جاز
 بيعه سواء كان مثليا او قيميا فان الماء مثلي في رواية وقيمي في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام
 المسمى بعلي البزوري فمن اثبت المغايرة بينهما فقد اخطا ولعل تاخير الآتية من سهو الناسخ او الكلام
 من قبيل التجازب فيكون متعلقه بما بعده لفظا وبما قبله معنى فان الاكثريين منهم الوقاية والهداية
 وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التهمة والخلاصة وذكر في الزاهد من سقى من شرب غيره
 يرفع الى السلطان ليؤذيه بالضرب والحبس وفي التهمة ان الماء وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر
 بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا آمر به ولو تصدق بنبذه لكان حسنا وهذا
 افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الدابة اذا سمن به انعدم وصار شيئا اخر [لا]
 يضمن [من سقى ارضه فنزلت ارض جارة] اي صارت ذات نزل بالكسر يقال بالفارسية (ذاب) كما في الطلبة
 وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام
 اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التهمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى
 ولا شك ان ارضا ذات نزل انقطع عنه الارتفاق فيلائم ختم الكتاب كما لا ينبغي على ارض الالباب *

* [كتاب الوقف] *

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الان ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير
 الفاتحين [هو] لغة مصدر وقفه اي حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على
 الوقوف ولا يقال اوقفته الا في لغة ردية على ما قالوا كما في المغرب وفيه اشعار بان التضعيف
 ضعيف في الدار المصنوعة ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمرو وسمع عند غيره على ان التعدي

بأهمزة قياسية انتهى و شريعة عنده [حبس العين] و منع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة [على ملك الواقف] فالرقبة بأقية على ملكه في حياته و ملكه و رثته في وفاته بحيث يباع و يوهب الا ان ما يأتي من البذل بالمنفعة يابى عنه و يشكل بالمسند فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه و انما قيد بالقول بانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصرف و قفا بالاتفاق كما في الجواهر [و] حبسها على [التصدق] او نذر بالتصدق على وجه الخير [بالمنفعة] منها فيكون من قبيل الاستغناء و يجوز ان يرفع و يكون حكمه كما اشير اليه في التحفة و لا يشكل بالوقف على عترة صلى الله تعالى عليه وسلم فان في جوازه روايتين [كالعارية] في الحبس على الملك و التصديق بالمنفعة و فيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفا فالقبول ليس مما لا بد منه و هو ركن في التبرعات كالصدقة و الى انه سببه طلب زيادة الزلفى في العقبى عند ربه الاعلى و اما شرط العام فكونه حرا عاقلا بالغيا و النخاص فالإضافة الى ما بعد المنوت او الوصية خلافا لهما و قوله قوي من حيث المعنى و غير مخالف للإثار فانها محمولة على الاضافة او الوصية كما في المبسوط [و] شريعة [عندهما هو] غير محتاج اليه [حبس] للعين ازالة و لملك المالك المجازي مقتصرة [على] حكم [ملك الله] المالك الحقيقي [تعالى] و تقديس و التصديق بالمنفعة بقربة العطف فلا يصح بعد ان يكون ملكا لاحد من المخلوقين و يكون منفعة للمؤمنين و انما قدر الحكم لانه لم يصير ملكا لاحد وله نظير في الشرع كالمسجد الذي نظيره الكعبة كما في النهاية و به يفتى كما في الحقايق و غيره و ان قال ابو يوسف رح لم نزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفى و قال محمد رح ان الشيخ لم يفزع عليه و لذا كنيت راجلا فيه كما في النظم [فلا يزول ملك المالك] المجازي عن العين [عند ابي حنيفة رح] و ان علق بموته على الصحيح نحو ان مات فقد وقفت داري على كذا كما في الهداية [الا] اى لكن في صورة [ان يحكم به] اى بجواز الوقف [حاكم] مولى بانه يزول ملكه حينئذ و يصير لازما فلم يصير بعده ملكا لاحد و هذا اذا ذكر الواقف شرايط اللزوم و الا لم يزول ملكه الا اذا حكم بلزومه كما في الجواهر و صورة المرافعة ان يسلم الواقف الوقف الى المتولى ثم يرجع عنه محتجا بعدم اللزوم فيختصمان اليه فيقضي بلزومه فيحينئذ يزول و يلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما في الظهيرية و لا يشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما و هذا ليس بكذب مبطل لسبق و مصحح لغير صحيح فانه منع البطل عن الابطال فلا بأس به و هذا اذا لم يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجهتد فيه كاجارة المشاع و غيره جار فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات و غيره و الحاكم مشعر بانه لو حكم به حكم لا يزول

ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فمما قاضي ان يبطله كما في الحقايق [والا] اي لكن [في مسجد] فانه يزول الملك عنه بالشروط الآتية عند الطرفين وبنفس القول عند أبي يوسف رحمه الله ويشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره و الآتي الموضعين للمقطع كما استرنا اليه والا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بأنه لو جعل ارضه مقبرة ارضاً او سقاية او حوضاً او بئراً او قنطرة لا يزول عنده وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخلاصة [بني] فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها ذكر الابدان او لا كما في المحيط [وافرز] اي مبرة عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجداً والمغل حوانيتاً او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحت حوض وتامه في النهاية [بطريقة] اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلاً عامة حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص الله تعالى وانما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية [واذن للناس] اي كل الناس [بالصلوة] اي بكل صلوة [فيه] فلو اذن لقوم او للناس شهراً او سنة مثلاً لا يزول ملكه كما في المحيط [و صلى] فيه وان لم يكن باذان واقامة واحد [سواء كان بانياً او غيره فلو صلى بجماعة او باذان واقامة صار مسجداً بلا خلاف كما في الذخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائيين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد مماتي زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزم في رواية وقال العرشي ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة على الصحيح كما في المغني [وعند محمد رحمه الله] بعد القول [تسليمه] اي الموقوف [الى المتولي] في المجلس كما في كتاب جامع النظم [وقبضه] اي التولي اياه بما يليق به كقبض الشان بنزول مائة فيه باذنه والحقاية والحوض والبئر بالامتناع منه فالتسليم والقبض للموقوف عليه [شرط] لزوال ملكه عنده كما في قاضيتان فلا يحسن الاكتفاء بالمتولي وهو كالقيم من كان وكيلاً للواقف في التصرف في الوقف ولذا انعزل بموته الا اذا فوض حال حيوته ومماته فانه وكيل حال السميعة ووصي حال الممات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشرف ليس بشيخ فانه الحافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل [وعند أبي يوسف رحمه الله] ملكه [بنفس القول] اي بان يقول وقفته على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصح وقتها عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا عليّ بمضمونه فانه اقاربي وبني وقفته

كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتماه في الجواهر ويكفي عنده الاشهاد كما في المغني
 وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العتق وقول محمد رح اقوى لكونه اقرب من الاثار كما في
 الكرمانى وذكر في الخلاصة ابو حنيفة رح قد ضيق كل التضيق ولذا اخذ اكثر الاصحاب
 بقولهما و ابو يوسف رح قد رجع كل التوسيع ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد
 رح وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتى كما في الكبرى ثم شرع
 في تفريع قول ابي يوسف رح فقال [فصح عنده وقف المشاع] وقت القبض محتملا للقسمة و اليه
 ذهب هلال ولم يصح عند محمد رح لانه لم يقبض فيما شاع وقت العقد فقط اذ لم يحتتمل القسمة اصلا يصح
 وقفه بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن
 بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشروع الطاري
 والمقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا
 النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم تبطل في الباقي عند ابي
 يوسف رح وبطل عند محمد رح كما في المغني وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات
 ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف رح وبه افتى المتأخرون كما في الخزائن وهو المختار عند
 المصنف [و] صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رح [جعل الغلة] اى منافع الوقف كالا
 او بعضا مدة حياته وللفقراء مدة مائة فاذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس
 بمفيد فانه لو وقف وقفا مريدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حياته جاز الوقف والشرط
 عند ابي يوسف رح فاذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه اشارة الى انه لا يحل للمواقف
 ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فمات وعنده معايلف
 من غنم او زبيب رد الى الوقف واما اذا كان خبز البر فملوثة وهذا عند ابي يوسف رح واما
 عند محمد رح فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط [و] صح عنده وبه افتى
 مشايخ بلخ جعل [الولاية] بالكسر والفتح اى تولى امر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما [لنفسه] ولم يصح
 عند محمد رح الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افتى الصدر الشهيد كما في الخلاصة [و] صح
 عنده للتحويل الى افضل [شرط ان يستبدل] الواقف [به] اى الوقف او ثمنه اذا بيع [ارضا اخرى
 اذا شاء] فيكون وقفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف وعند
 محمد وهلال رح صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف
 عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط
 الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف سنية لا ينتفع بها كما في قاضيهان وذكر في الظهيرية
 انه قال ابو يوسف رح يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي

من جواز الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف بجواز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن الربح ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعول ولا يحصى فان ظلمة القضاء جعلوا حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا اثمنا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شاك منه واما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقف عليه فيستبدل به عليه ومع هذا نرجو من الله تعالى ان يحدث بعد ذلك امرا [و] صح عنه [ترك ذكر مصرف مؤيد] لان الوقف يغني عن ذكره فالتأويل شرط بالاجماع واما ما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف راجح كما في الهداية وغيره وذكر في قاضيه ان ذكر التأويل لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف الصمعي بالمعنى فلو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلا صح [فاذا انقطع] ذلك المصروف [صرف] ذلك الوقف [الى الفقراء] وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى و اذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخره للمساكين وقال ابو بكر حميد صح ذلك بلا ذكره في قولهم وهو المختار كما في المضمرات [وصح عند محمد وقف منقول] من مكان الى مكان ومنقول من هيئة الى هيئة وان لم يكن تابعا للعقار ولم تصح عند ابي حنيفة راجح وان كان تابعا وصح عند ابي يوسف راجح ان كان تابعا كما في الزاوي وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتسعة بالاجماع [فيه تعامل] اي تعارف [المصحف] الموقف على اهل المسجد ويقرأ فيه اوقاف غير ارض على جيرانه او المارة [ونحوه] كالكتاب والفأس والمنشار والطست والبنارة وثيابها والملاع والخيل والحمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الارض والسمام مع البرج والنخل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب والحيوان لم يجز الا بالتسعة كما في اللغني وغيره وذكر في الزاوي ان الوقف المنقول جائز عند محمد راجح وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابي يوسف راجح ان لم يتعامل [وعليه الفتوى] اي يقتضي بما صح عند محمد راجح لساجة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما في المضمرات والاول الصحيح كما في قاضيه [ولا يملك] من التملك [الوقف] بالبيع ونحوه ولو لاحياء الباقي فلا يبدل ارض باخرى لقصور الدخول وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لخطا الباقي كما في الجوامع عن السلواني يجوز ان يباع ويشتري عند تعذر الاستغلال وجاز بيع المصحف المحرق وشراء آخر بتمنه وعن شمس الاسلام اذا افتقر الواقف جاز للقاضي ان يفسخ الوقف بطلبه كما في المحيط [ولا يملك] الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه آثم فمن الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول [لكن يجوز قسمه المشاع عند ابي يوسف راجح] استحسانا لانه جعل القسمة في الوقف انرازا وان غلب فيها المبادلة في غير المثليات نظرا للموقف فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه جاز عند ابي يوسف لم يجب على الواقف ان يقف ثانيا ولا قضاء القاضي بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف [بدلاً] اي يجب على القيم

المبدأة [من ارتفاع الوقف] أى حاصلاته [بعمارته] بالكسر مصدر از اسم ما يعمر به المكان بان يصرف الى الوقف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشترط ذلك كما في الزامدي وغيره فلو كان الوقف شجرة يخاف القيم هلاكه كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغرسه لان الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سنبجة لا ينبت فيها شئ كان له ان يصلحها منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستلزم الا بامر القاضي كما في النية [ان وقف على الفقراء] فلو فضل عن العمارة صرف ادلا الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصرية من كان اقرب الى الواقف منزلا وقال ابو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئ كما في المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [وان وقف على] جمع او واحد [معين وآمرة للفقراء فهي] أى العمارة بقدر ما كان عليه [في ماله] أى المعين وان لم يشترط فلا يوجب من الارتفاع [فان امتنع] المعين عن العمارة [او كان فقيرا] لا يقدر عليها [آجرة] أى الوقف [الحاكم] القاضي او القيم استحسانا صيانة للوقف وفيه اشعار بان الواقف لا يوجره كما في الكافي [ومرة باجرته ثم] أى بعد التعمير [ردة] أى باقى الوقف [الى مصرفه] المعين وفيه اشارة الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه و الى ان الحان اذا احتاج الى المزمة آجريتا او يمتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يوزن للناس بالنزول سنة ويوجره سنة اخرى ويؤم من اجرته وقال الناطقى القياس فى المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمومته كما في المحيط [ونقضه] أى نقض الوقف وما انهدم من بنائه من الاجر والخشب والنجور والتراب وغيرها فالتنقض بالضم والكسر البناء المنقوض كما فى المغرب فهو اسم من النقض بالفتح [يصرف] الحاكم او القيم [الى عمارته] ان احتاج اليها بالفعل [او يدخر] أى يحبس [الى وقت الحاجة اليها] ان لم يحتج اليها بالفعل [وان تعذر صرفه] أى صرف عين النقض [اليها] أى الى العمارة بان لا يصلح لذلك [بيع] أى باع نحو القيم النقض [وصرف ثمنه اليها] لانه بدل النقض [ولا يقسم] النقض [بين مصارفه] أى مستحق الوقف لانه جزء من العين وحققهم من المنفعة وهذا كله اذا بقى اصل الوقف واما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلقطة صرف الى الفقراء و جاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رج وعليه الفتوى كما في قاضيان واما عند الشيعين فقد صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط الى الرباط والبئر الى البئر او الحوض ونحوه وعليه اكثر الشانخ كما فى الزامدي وبه يفتى لان الوقف اعتناق الارض كما فى المصبرات ولا يخفى ما فى مسئلة النقض من احسن المرام وكال الدخلى استحسان الاتمام *

* [كتاب الكراهية] *

اورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراهية مستلزمة عليه الاثر ان الاصل ستر كل المرأة وقد
 ابيح كشف بعضها ولذا سماه محمد رح بالاستحسان وما يبحث عن غير الكراهية استطرادي وهي في
 الاصل منسوب الى الكره بالضم فغير وعوض الالف عن احد اليائين واستعمل كالكرهه مصدر كره
 الشيئ بالكسر اي لم يرده فهو كاره وشيئ كره كنصر وخيل وكرهه اي مكروهه كما في القاموس وعبره
 وشرا ما كان تركه اولي وهو على نوعين كراهية تحريم وكراهية تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال
 [ما كره] اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شيئ [حرام] اي كالحرام في العقوبة بالنار [عند محمد رح]
 وفي رواية عن الشيخين [ولم يلقظه] اي لم يقل محمد رح انه حرام [لعدم] وجدان الدليل
 [القاطع] على حرمة فالحرام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر والمكره ما منع
 بظني وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف والبدعة مرادفة للمكره عند محمد
 رح كما في العمارة [و] ما كره كالشبهة [عندهما] اي الشيخين [الى الحرام اقرب] من الحلال اي
 ما لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما في الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجنيس وغيرها
 وهو الصحيح كما في الجواهر فالاحسن تقديمه على قول محمد رح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها
 عملهم ما لم يمنع عنه الا انه عندهما ما كان الى السبل اقرب اي يثبت ناركه ادنى ثواب فما كره
 تنزيها وتنزيها عندهما تنزيه عمده كما في التلويح وغيرها وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم
 في الباب اكثر والاهتمام به اولي والاصل في الفصل بين الكراهيين انه ان كان الاصل فيه
 حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيه والا فتحريم كسور الهرة ولحم السمور وان كان اباحة غلب على
 الظن وجود المحرم فتحريم والافتنزيه كسور البقرة الجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم
 انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره او يسى واذا ترك سنة من السنن الزايد قيل لا بأس
 به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد رح ان ما كان دليل جواز ارجح قيل
 لا بأس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما نسوي الدالان قيل يكره كما في زيادات
 البقالي وذكر في ذبايح الهداية ان في السبل لا بأس وفي الحرمة يكره او لم يكره [الاكل]
 للغداء والشرب للعطش ولو من الحرام [فرض] يتاب عليه بكم الحديث [ان دفع] الاكل
 [به] اي بالاكل [هلاكه] فلو امتنع من التداوى حتى مات لم ياثم لان الشفاء غير متيقن
 بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدارها ما يسد مقه واختلف انه حلال او حرام
 رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء القرايض حل الاكل منها كما في المكمل للفقيه وذكر في الخزانة
 انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف [و] الاكل من المباح فوق الغرض [ما جور]

و مثاب عليه [ان امكنه] اى الاكل [من] اداء [صلوته] الفرض [قائما ومن صومه] الفرض وفيه اشعار بانه جاز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يجوز كما في الاختيار [و مباح] غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه كما في خلع النهاية [الى الشبع] بكسر الشين وفتح الباء وسكونها اسم ما يغذيه ويقوى بدنه [اليزيد] الشبع الاكل [قوته] مفعوله الثاني ويجوز رفعه فانه جاء لازما وفيه اشعار بانه لو اكل للسمن كره على ما قال ابن مقاتل و عن ابي مطيع لا بأس باكلها خبز مكسورا في الماء البارد للسمن كما في قاضيان ولا شيء على من رزق بطننا عظيما خلقه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يبعث الخبز السمين معناه اذا تعمدا ليمس نفسه فلو اكل الوان الطعام ثم تقيا فوجده نافعا فلا بأس به كما روي عن انس لانه علاج كما في التجنيس [و] الاكل من الباحات [حرام] كما في المحيط ومكرره كما في قاضيان [فوقه] اى الشبع وهو اكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكذا في الشرب كما في اشربة الكرمانى وغيره واستثنى ما استثنى المتأخرون فقال [الا لقصد] غرض صحيح مثل [قوة صوم الغد او ليلا يستحيي ضيقه] الحاضر او الاتي بعد ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام فوقيه وفي المحيط من الاسراف الاكثار في الوان الطعام فانه منهي الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم [رحل] ولم يكره على الرجل والمرأة [استعمال المفضض] اى المزين بالفضة من الاناء والسكين والسوز والكرسي واطراف المرأة والحجرة والمكحلة والركاب واللبام والتغر وغيرها والتفضيض (سيم كوفت كرون) كما في الكرمانى وفي حكمه المذهب من هذه الاشياء والمضيب اى المزين بالذهب والمشدود بالفضة اى العريض منهما فالاحسن المذهب فانه المعلم لاخويه حال كون المستعمل للاناء والسوز ونحوه [متقيا] ومبنيها بالفم واليد وغيره من الاعضاء [موضع الفضة] فلا يشرب منها ولا ياكل ولا يجلس الا على هذا الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كالمثل وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للتابع وهو الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلي بمائها فلا بأس به بالاجماع كما في المصنرات وفيه اشعار بان استعمال الخمرين حرام على الرجل والمرأة وشيائى [و] حل عليهما استعمال [الا حمار] بان يجعل النجاس او الرصاص او الصفرة او الشبه او الحديد او الزجاج او البللور او العقيق او غيره آنية مثلا فينتفع بها بوجه كما في المصنرات وغيره وذكر في المفيد والشرعة ان الاكل في النجاس والصفرة مكروه وفي الاختيار ان الخذف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ اواني يمته خذنا زارته الملائكة [لا] يحل ويحرم استعمال [الذهب والفضة للرجال] بان يودخ آنية منهما ويستعمل في الشرب والاكل والادهان والنوصي والاكتحال فلو ادخل يده فيها واخرج منها شيئا فلا بأس به كما في المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الشوان وعنه انه يكره كما في الخلاصة

وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الادائي منهما التجميل ويستثنى منه استعمال البيضة
 اليهودي منها في الحجب لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق وقد صرح
 في الشراية وغيره وذكر الرجال للاستثناء الاتي [الا] استعمال [خاتم] منها على هيئة خاتم الرجال
 فانه يحل عليهم واما اذا كان له فسان او اكثر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم عند
 جامعة العلماء وقالوا ان قصد بالتختم التحبير فمكروه كما في الكفاية وفي الاختيار سن ان يكون الخاتم على
 قدر مثقال فما دونه وجاز ان يجعل قصه فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا او غيره وفي
 التخييس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام وينقش اسمه او اسم ابيه او اسم من اصابته تعالى
 وفي البستان لا ينقش (محمد رسول الله) وكان ذلك نقش خاتمه صلى الله تعالى عليه وسلم بثلاثة
 اسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم ابي بكر رض (نعم القادر الله) وعمر رض (كفى بالموت واعظا
 يا عمر) وعثمان رض (لتصبرن اولتند من) وعلي رض (الملك الله) وخاتم ابي حنيفة رح (قل الخير
 والا فاسكت) و ابي يوسف رح (من عمل براءة فقد ندم) ومحمد رح (من صبر ظفر) و ابو نقش
 اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه وسلم استحب ان يجعل الفص في كفه اذا دخل الخلاه وان
 يجعل في يمينه اذا استنجى وفي المحيط جاز ان يجعل في اليمينى الا انه شعار الرافض وفي
 الهداية ان يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النساء لانه زينة في حقهن وفي الاختيار التختم سنة لمن
 يحتاج اليه كالسلطان والقاضي وغيره تركه افضل وفي الكرمانى نهى السلوانى بعض تلامذته عنه
 وقال اذا صرت قاضيا فتختم وفي البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمق
 [ر] استعمال [منطقة] حلقته منها بكسر الهم وفتح الطاء وقيل ان كان كثيرا فيكره كما في المنية
 وفيه اشعار بأنه لو كان الكل او اكثر منها لكره كما في الظهيرية [وحلية سيف] اي استعمال سيف
 ملبس [منها] اي الفضة وفي قاضيان لا بأس بحلية المنطقة والسلاح وجمال السيف بالفضة
 في قولهم ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة او الذهب والا فلا بأس
 به عند الكل [و] استعمال [مسمار] اي وتد في وسط فص خاتم من [ذهب في التاتم] لانه
 تابع [ولا يتختم بحديد وصفر] اي لا يحل ويحرم على الرجل والمرأة ان يجعل حلقة خاتمه
 من نحس الحديد وصفر وشبه فان التختم (انما شرى كرون) كما في التاج وغيره [وحجر] مثل بلور
 وفيروزج وياقوت ويشب بالباء وقيل بالفاء وقيل بالميم وقيل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به
 وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى منه العقيق فانه قال صلى الله تعالى عليه وسلم من تختم بالعقيق
 فانه لم يزل في بركة وسرور كما في الزاهد ومن الناس من اباح التختم بالذهب والحديد والحجر
 كما في التمر تاشي [ولا يلبس رجل] اي لا يحل لبسه في جميع الاحوال عنده [حربا] اي
 اي ثوبا يكون سداه ولحمته ابريسما وان كان في الاصل الابريسم المطبوع وقال يكره في غير

الحرب وقال الاسبيجاي لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا لباس به اتفاقا كما في المحيط وعن محمد رح لا لباس للجندي اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يصلى فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسم ثم ندف وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من الابرسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بجملده وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابي حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهن والى انه جاز ان يكون عروة القميص وزرة حريرا كالعلم في الثوب والى انه لا لباس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين الرامدة والناظرة الى الثلج وان يكون التكة حريرا كما في المنية [الا قدر اربعة اصابع] كما هي وقيل مضمومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه معفو كما في الزاهدي واطلاقه مشعر بان يجمع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كما في المنية [ويتروكه ويفرشه] اى يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا لباس بالجلوس على بساط الحرير كما في الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملالة الحرير على مهد الصبي [ويلبس] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا [ما سداه] بالفتح اى ما سده من الثوب بالفارسية (تان و تار) [ابريسم] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عربي أو معرب كما في الصحاح والقاموس [ولحمته] بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية (بان و بود) [غيره] سواء كان مغلوبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحم على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظمته * شعر *

* تان ز ابريشم بود و ز غيرات * * مردداشايه كپوشد بن خلات *

[و] يلبس بالاجماع [عكسه] اى ما لحمته ابريسم وسداه غيره [في حرب فقط] فلا يلبس في غير الحرب اجماعا [وكرة لباس الصبي ذهباً او حريرا] لثلا يعتاده والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بانه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وفق السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ومنتهي الكم الى رؤس الاصابع وفمه قدر شبر كما في التنف و احب الالوان البياض و لبس الاخضر سنة كما في الشرة و لبس الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا لباس بالثوب الاحمر كما في الزاهدي [وينظر الرجل] جوارا الى اى عضو [من] اعضاء [الرجل] او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع

من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه يتعدى إلى كافي الأساس والاولى تنكير الرجل لا
يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا الكلام فيما بعد وفيه اشعار بأنه لا بأس بالنظر إلى الأمر
الصحيح الوجه وكذا الخلوة ولذا لم يوصر بالنقاب كافي التجنيس وذكر الزاهد أنه لم ينظر إلى
عورة غيره بأذنه لم ياتم [و] تنظر [المرأة] حرة أو أمة مسلمة أو كافرة [من المرأة] من [الرجل]
الاجنبي [سوى ما] كان [بين السرة] وغيرها حال كونها متهمة [إلى الركبة] فحلت
المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين أحد أي بين أحد واحد لا بين يقتضي
التعدد كما في باب السلف من المغسي والغاية داخلية تحت المغيا لان الصدر حينئذ متناول لها
والركبة عورة والسرة لا خلافا لابي عصمة الرزري من اصحابنا ولهذا لو كشفت لا ينكر عليه إلا
بالرفق بخلاف العورة الغليظة فإنه يوجب ان لا يفتح عليه ما دون السرة إلى العانة عورة
خلافا للفضلي كما في الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه برفق فإنه مجتهد فيه الا ترى ان في
الكرماني ينكر على كاشف الفخذ بعنف ولا يوجب لانه ليس بعورة عند اصحاب الطاهر وفي
الهلالية عن ابي حنيفة رح ان المرأة تنظر إلى المرأة كالرجل إلى الحرام حتى لا يباح له النظر إلى
ظهرها وبطنها وجنبها [و] ينظر الرجل [من مكرمه] نسبا أو رضاعا أو مصاهرة بالنكاح وكذا
بالسفاح على الاصح كما في التمرتاشي [و] من [أمة غيرة] ولو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد
أو معتقة البعض عنده [إلى ما وراء الطهر والبطن والفخذ] مع ما يتبعها من نحو الجبين
والعرجين والاليتين والركبتين فينظر إلى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر
والتيدي والكتف والعضد والساعد والساق والقدم وينظر عند ابن مقاتل من أمة الغيرة إلى
ما سوى السرة إلى الركبة كما في المحيط [و] ينظر الرجل [من] الحرة [الأجنبية] إلى الوجه
وهذا في زمانهم واما في زماننا فممنوع من الشابة [و] ينظر العبد [من السيدة] إلى الوجه
فالعبد كالأجنبي وقيل كالحرم كما في التمرتاشي وفيه إشارة إلى انه يحل النظر إلى وجه الأجنبية
الا انه مكروه كما في ايمان الولوالجي وهذا اذا لم يكن عن شهوة ولا فحرام كما في نادرة الفتاوى
[والكفيين] تغليب أي الكف والقسم وتنظر إلى ذراعها في رواية كما في الشرازة والاطلاق ناظر
إلى ان المنفصل كالم متصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر إليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كشعر رأسها
وقلامه رجلها وعظم ذراعها وساقها كما في الزاهد وفي المرأة والإمة إشارة إلى انه ينظر إلى
الصغيرتين منهما كما فصل كذا في الذخيرة والكلام مشير إلى ان الخلوة كالنظر وان كان معها
غيرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا اذنها بالاجماع كما في التتمة وإلى انه
لا ينظر إلى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما في المزارع وإلى انه لا بأس بان يتكلم مع المرأة والإمة
بما لا يحتاج إليه كما في صيد المبسوط [بشرط] لحل النظر إليها وإليه [الأمن] بطريق المؤمنين

[عن الشهوة] أي ميل النفس إلى القرب منها أو منه أو المس لها أو له مع النظر بحيث يدركه
 المتفرقة بين الرجل الجميل والمتاع الخزيل فالمل إلى التفصيل ففرق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف
 (اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف يصاحبون وصنف يعملون) وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه
 الشهوة اذطن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر امرأة إلى بطن امرأة عن
 شهوة [إلا عند الضرورة] فانه ينظر إلى الوجه وغيره ولو عن شهوة [كالتقصاء] أي حكم القاضي
 عليها أو لها كما في المشرع [والشهادة] أي أدائها عليها أو لها أو تحملها و ذكر شيخ الإسلام
 الأصم أن لا يباح عند التحمل اذ قل يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يقض
 القاضي أو الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم و أداء الشهادة وتحميلها كما في النسيط وإلى أن
 التحمل لم يضح بوزن النظر ولو شهن شاهد أنها فلانة كما في العمادي وذكر في المنية إذا سمع صوتها
 وأخبرت به نساء عندها ووقف بذلك كان له أن يشهن به وهو المختار [وإرادة النكاح] فيعتدل لا بأس
 بالنظر اليها ولو عن شهوة عملاً بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المصنوعات [و] إرادة [الشرى]
 للحرية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ماليتها [و] إرادة [المداواة]
 كالاختقان والافتصاد فإن الأجنبي كالحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف
 العنة والبكارة [وينظر] المداوي إلى [موضع المرض بقدر الضرورة] بأن يستر سائر المواضع
 أو يخض بصره أو نحو ذلك و ينبغي أن يعلم المرأة تدأ بها لأن نظرها أبعد من الفتنة والاختتان
 ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه إن أمكن والام لم يفعل إلا إذا أمكنه النكاح أو شراء
 جارية والظاهر أنه يختن وكان أبو حنيفة رح يرى لصاحب الحمام أن ينظر إلى العورة ولذا قيل
 يباح كشف الغتلين في الحمام ويكره في ملأ الناس كما في الزامدي [والخصى] الذي
 قطع خصيائه [ونحوه] كالمحبوب والمختن والمتزين بزي النساء والمتشبه بهن في محلبة الوطي و
 تلبين الكلام عن اختيار [كالتحل] في الامتناع عن النظر لأن الشخصي قد يجامع وقيل هو أشد
 جماعاً والمحبوب يستحق وينزل والمختن فيل فاسق وفيه إشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبرى من
 حرم مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة [و] ينظر [إلى كل أعضاء من يتل بينهما الوطي] فينظر
 من رزخته ومملوكته وبالعكس إلى جميع البدن من الفرق إلى القدم ولو عن شهوة لأن النظر
 وزن الوطي الخلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع ابلغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة إلى جواز
 تجردهما للوطي في بيت وقيل يجوز ذلك إذا كان البيت صغيراً لم يكن أكثر من عشرة
 أذرع كافي المنية وإلى أن المظاهر لا ينظر إلى فرج المظاهر منها على ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 رحمهما الله تعالى لكن ينظر إلى الشعور الظهر والصدر منها كما في قاصحان وإلى أنه لا ينظر
 إلى أمته الجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتب والمشتركة فأنهن كالأجنبيات كما في الزامدي وبشكل

بالمفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر الى على
رض من اكثر النظر الى سرته عوقب بالنسيان وعق من شمائل الصديق رض انه لم ينظر الى عورته
كما في الكرمانى [وما حل نظره] اى كل عضو حل نظر من حل بينهما الوطئ اليه [حل منه]
فجاز من كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج فرجها والزوجة فرجه ليتحرك فان فيه رجاء اجر عظيم
على ما قال ابو حنيفة رح كما في الزامدى وغيره واول قال (ولكل ممن حل بينهما الوطئ من عضو منه)
لكن مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فرق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناطرون
فيه لاحتاج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لاجراج القاضى والشاهد والناكح وغيرهم واشكل بمس
وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصافحة عجوز غير مشتهة وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايما
غير مشتهي كما في الكرمانى ولا تمس جارية عند شرائها وقال مشايخنا انه يباح بلا شهوة و
جاز مس الرجل ما نظر اليه من الرجل والمحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بان يطلى عورة غيره
بالنورة كالشيطان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كثيفا جاز غمز الغنجل من فوقه وبه
اخذ السلوانى والاحتياط تركه واما مس ما تحت الازار على ما يعتاد الجهلة فى الحمام فحرام
كما فى الزامدى [واذا حدث] للملك [ملك امة] رقبة ويبدأ بشراء اوصية او رجوع عنها او طلع
او صلح او كتابة او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع
بجناية او نحو ذلك واحترز بحدوث الملك عما اذا رجعت الابقة او ردت المغصوبة او فكت المهرنة
او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما فى
المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كلا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد خاضت
عندهما مرارا يستبرأ كما فى الإنظم [ولو] كانت [بكرا او مشترية ممن لا يطأ] اصلا مثل المرأة
والصبي والعين والحبوب او شرعا كالمحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابى يوسف رح اذا
تيقن بفراغ رحمها من ماء البايع لم يستبرأ كما فى الصغرى [حرم] على المالك [وطئها ودراعه]
كالقبلة والمعانقة والنظر الى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رح لا يحرم فى المسبية دراعهما
كما فى الكبرى [حتى تستبرأ] المالك او الامة اذا بنى للمفعول اى يطلب براءة رحمها من
الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من
الصباية رضي الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر لشهرته بخبر الواحد كما فى النظم
وسببه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف فى خيار الفوط
من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان
مستدلا بما قال قاضيتان ان البيع اذا انفسخ بعيب بعد القبض استبرأ وقبله لم يستبرأ فان الاول
يدل على نساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان فى الاول وجد حدوث الملك

وفي الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى وقال فخر الاسلام ان سببه ارادة الوطي وقال صاحب الخلاصة ان علته استحداث حل الوطي بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه حقيقة الشغل كما في الحبلين او توهمه كما في الحائلة وحكمته صيانة مائه عن الخلط بماء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة مرجبة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمانى [بحیضة] كاملة [بعد القبض] من البایع او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقل الثمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبرة لحيضة واقعة في اثناء سبب الملك كالشراء وفي اثناء القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا رواية الاصول وقال الفقيه انه قول الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها كافية عنه كما في النظم [فيمن تحيض] ثلثوا اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعيها من اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط ولو ارتفع حيضها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل على ما في الاصول وقيل هذا قول الشيخين وقيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين وقيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو مطيع تسعة اشهر وعن محمد رح اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة وهو ارفق بالناس والاحوط منتان كما في الكرمانى [و] يستبرئ [بشهر] تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي وينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو حاضت في اثناء الشهر انتقل الى الحيضة كالعدة [في ذات شهر] اى صغيرة او آيسه لقيام الشهر مقام الحيضة [و بوضع الحمل] بعد القبض [في الحمل] ولو من الزنا فان وضعت قبل القبض استبرأ بعد النفاس خلافا لابى يوسف رح كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان يشتركان في القيود فمن الظن ان الاحسن تقلد قول بعد القبض على قوله بحيضة [و رخص حيلة اسقاطه] اى الاستبراء وفيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة ولذا قال محمد رح انها يكره مطلقا خلافا لابى يوسف رح والماخوذ قوله [ان علم] المشتري [عدم وطئ بايعها في هذا الطهر] الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد رح ان علم وطئه كما في الهداية وقيل التفصيل قول محمد رح واما عندهما فالحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعدم الوطي لانه لو وطئها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجوز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الاخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التبنيس وبالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطئ في الحيض لم يكره الحيلة [وهي] اى الحيلة [ان لم تكن تحته] اى المشتري [حرة ان ينكحها] اى ينكح المشتري الامة بانكاح البايع [ثم] اى بعد النكاح [يشترى بها] الناكح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة وذكر في المنقضى انه عنده واما عند ابي يوسف رح فلا استبراء واجب واما عند محمد رح فمستحسن وفيه

اشعار بأنه لا يشترط القبض والدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي وقول الحلواني بمشروا النفس
 كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فإنه لا يجتمع مع ملك اليمين وذلك الرخصة
 بشرط الدخول لتصير معتدة له بعد فساد النكاح فإنه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء مسكوبة
 ولا معتدة لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق منية لا في
 الظهيرة وبما ذكرنا ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه ترك
 اختيار قول الحلواني كما ظن [ر] هي [ان كانت] تسنه حرة لان نكاحه لم يجز حينئذ [ان
 ينكحها] قبل البيع او القبض الرجل [الاخر] الذي لم يكن تسنه حرة بالنكاح البائع او المتي
 على ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين وهذه حيلة الدفع ان لا يطلقها [ثم يشرى]
 المشتري ان انكح البائع [او يقبض] ان انكح المشتري [ثم] اي بعد الاشتراء او القبض فلا دخل
 [يطلق] الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احداهما
 على الاخرى فإنه اشار اولاً الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحيل ثم اشار الى ان
 وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية السيل والمشتري
 على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فإنه لم يستبرأ على الروايتين جميعاً فمن الظن ان
 رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها
 حيضتان فيطول المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه
 لم تحدث بالبيع الا ملك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج وفي الثانية في يد البائع ويشترط
 الاستبراء حدوث ملك الرقبة و اليد جميعاً كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره
 المصنف في قوله اذا حدث الى آخره ولم يستج الى قيرد احر ذكرنا في اثناء الكلام كما ظن [ومن
 فعل بشهوة احده دواعي الوطي] كالقبلة والمس وغيرها ولم يذكر الوطي لان كتاب النكاح
 قل اغناها عنه [بامتيه لا يجتمعان فكاحا] كاختين او بنت وامها نسبا او رضاعاً والجملة حل لانه
 ينفك اللتين فإنه مما اختلف فيه ولم يجوز البصرية [حرم عليه وطيهما بدواعيه] اي وطي
 كل منهما مع دواعيه [حتى يحرم احدهما] بالخراج عن ملكه كالاغتاق والبيع كلا او بعضاً او الهبة او
 الكتابة او النكاح الصحيح او غيرها فحينئذ حل وطي الاخرى بالدواعي لكن المستحب ان لا يمتدح
 يمضي حيضه على المحرمة بالخراج عن الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد
 يبيع جاريتها ومنها ما اذا اراد تزويجها فان المستحب ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عندها
 عند محد رح فلا يطأ الا بعد الاستبراء وكذا السجواب في ام الولد والمدير اذا زوجها قبل العتق ومنها
 ما اذا رأى امرأته او امته ان تزني ولم تحبل فلو حبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا زنى بالحرمة
 امرأته او بعمتها او خالتها او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امرأته حتى يعتري

المزنية بجمضة فلو زنى بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى ينقضى علة المزنية ومنها
 ما اذا زاني امرأة تزنى ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ وهذا عنده واما عند محمد رح فلا يطأ
 الا بعد الاستبراء الكل في النظم [وكره] اي حرم [تقبيل الرجل] فم رجل او يده او عضوا
 منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف رح لا بأس به كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه
 فم امرأة او خدما فانه مكروه عند اللقاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه
 البر فيجاز عند الكل كما في قاضيان وعن بعض المشايخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يشف الشهوة
 كما في الاختيار واللام مشير الى انه لو قبل وجه فقيه او عالم او زاهد اعزازا للدين فلا بأس به كما لو
 قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم اسلامه و اكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكره
 كما لو قبل يد نفسه كما في المحيط وقال الصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يرخص على المختار كما في
 الكرمانى وقال شرف الائمة لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لم يجبه وقيل اجابه
 كما في المنية لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقبلون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في
 الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تسمية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورجمة كتقبيل الوالد
 ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد اياهما على الرأس ومودة كتقبيل الاخ اخا على الجبهة
 وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كما في البستان ومن القبلة قبلة الديانة كتقبيل الحجر
 والمصحف وقد قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل انها بدعه كما في المنية والكلام مشير الى ان من قبل
 من الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له بنية التسمية لا يجوز فانه كبيرة كما في المحيط وذكر في
 اكره المبسوط ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفرو في الظهيرية انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي
 الزاهدى الانثناء في السلام الى قريب الركوع كالسيود وفي المحيط انه يكره الانثناء للسلطان وغيره
 [و] يكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف رح [عنقه] بالكسر اي جعل كل من الرجلين يده
 في عنق الآخر [في ازار] ساترا ما بين السرة والركبة [واحد] احتراز عما اذا كان معه قميص
 ارجبة او غيره فان كلا كازار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه
 منه ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فحائز كما في الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان
 لما صالحة لم تكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه
 المسام وحرك يده تناثرت فغوبه وهى الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن
 الاثير فاخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة المسعدية والسنة فيها ان يكون
 بكلتا يديه كما في المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كما في الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في
 الشريعة وان ياخذ الابهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتم فخذوا الابهام فان فيه
 عرفا ينشعب منه المحبة والى ان القيام لغيرة لم يكره واما المكروه محبة القيام ممن يقام له كما في

مشكل الاثار و عن ابي القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا للفقراء وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية و ذكر في الزاهدي لا يكره ان يقوم لآخر في المسجد تعظيما له وكذا لوقام القاري في خلال قراءته تعظيما له وفي الظهيرية لا يجوز ان يقوم القاري الا لعالم اولايه او استاذه المعلم وفي كنف العباد لا يقوم لآخر في المسجد فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تعظموني في بيت ربي ولهذا اوصى السلف لتلاملتهم ان لا يقوموا لهم في المسجد اذا درسوا وفيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند اتمام الدرس [وكره] وبطل [بيع العذرة] بفتح العين وكسر الدال الغائط وكذا بيع كل ما انفصل عن الادمي كالشعر والظفر فانه جزء الادمي ولذا وجب دفنه كما في التفرناشي وغيره [خالصة] غير مخلوطة [و صح] بيعها [مخلوطة] بان تشمل اليها نحو التراب او الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط والهداية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهيرية انه صح اذا كان غيرها غالبا عليها فحينئذ اما ان يحمل المطلق على المقيد او يحمله على الرديتين او على الرخصة والاستحسان على ما علم من غنيمته الهداية وصينته وفي زيادات العتايي ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام ذلك دليل التقييد نصا او دلالة فاحفظه فانه للفقهاء ضروري [و] صح [الانتفاع بها] اي العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة على الصحيح كما في الهداية فلم نقل الى الضياع بنية تطهير السكك ثم تملط بالتراب فتقوي الارض به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يحرم كما في المنية [و] صح [بيع السرقين] بالكسر معرب (سركين) بالفتح لانه ينتفع به لاستكثار الربح وان كان نجسا وكذا بيع ما انفصل من غير الادمي كما في الكفاية ويكره بيع طيق الاكل وخاتم الحديد والصفرة ونحوه كما في القنية [و] صح خصاء البهائم [بالكسراى نزع خصية الحيوانات كالاستور والفرس وذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفرس حرام واما خصاء غيره فلا باس به ان كان فيه منفعة والا فحرام كما في المحيط [لا] يصح ويحرم خصاء الادمي بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة ويزال عذرة الحامل البكر عند الولادة بيضة او درهم ولو ماتت الحامل والولد حي يشق بطنها من الجانب الايسر ولو عكس قطع الولد اربا اربا ولا يجوز اسقاط ولد مضى مدة تنفخ فيها الروح من مائة وعشرين يوما واما قبل مضيتها فقد كره عند بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويعالج الجراحات المخوفة والحصاة في المثانة الا اذا قيل لا ينحو اصله ولا باس بشق اذن الطفل من البنات كما في الظهيرية وذكر فاضيل ان احل الامرين ان قطع اصبعاً زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة [و] صح [انزاء الحمير] اي الحمار ببرد اللام الى الجنس والانزاء (برجم يدن) الى الخيل الاحسن القرمة لان الخيل اسم جمع يستوي فيه الذكر والانثى وفيه اشعار بانه لم يصح انزاء الفرس على الحمار وقد صح كما في شرح الطحاوي [و]

مع [سفر الامة] ثلثة ايام [و ام الولد] مستدركة بالامة [بلا محرم] ويكره سفرها في زماننا
لغلبة الفساد و عليه الفتوى كما في السراجية وفيه إشارة الى انها لا يعالج غير الحرم في الانزال
و الاركاب و قيل عولجت عند الامن من الشهوة و الى ان الحرية لم يصح ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم
و اختلف فيما دون الثلث و قيل انها تسافر مع الصالحين و الصبي و المعتوه غير محرمين كما في
المحيط [و] صح عنده لا عندهما [بيع العصير] اى المعصور المستخرج من ماء العنب [من
متخذ] اى ممن علم انه يتخذ [خمرا] كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في
الكرمانى و الافضل ان لا يبيعه و قيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يشتريه مسلم والا
فمكرره بالاتفاق كما في الخانية و غيره و في الجواهر عن العيون اريد البيع من المجوس و اما من
المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه إشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الخمر لم يكره
بلا خلاف و الى ان بيع العنب و الكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة
ان بيع العنب على الخلاف [و كره] و حرم [استخدام الخصى] اى استعمال خصي بلغ خمسة
عشر سنة في الدخول في الحرم و اما قبلها فلا بأس به كما في الكرمانى و غيره [و] كره
[اقراض بقال] كخباز و غيره [شيئاً] من البر أو الدراهم لخوف ان يهلك لو كان في يده
مثلاً بشرط انه [يأخذ منه] اى البقال [ما شاء] مما يحتاج اليه بحسابه حتى يستوفي ما يقابله
لانه قرض جر بد نقعا و هو الاخذ منه حالا فحالا و لو اودعه ثم يأخذ منه لم يكره الا انه لو
ضاع ملك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهما ليأخذ منه
متفرقا ثم اقترضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط و اليه اشار كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير
ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من الخبز و جعل يأخذ منه كل يوم خمسة امناء فبيعه
فاسد و اكله مكرره كما في الكبرى و التصحيح ان يبيع من الخباز خاتمة مثلاً بمقدار الخبز
المذكور و وصفه حتى يصير ديناً في الدمة و سلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه
من نحو البر كما في الخزانة [و] كره و حرم [اللعب] بكسر اللام و سكون العين و فتح اللام
و كسر العين و سكونها مصدر لعب بالكسر و الاسم اللعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس
فألعاب ما لا فائدة فيه اصلاً كما في الكشف [بالنرد] هو اسم معرب يقال له النرد شير ايضاً بفتح
الدال و كسر الشين و الشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات و في زين العوب قيل ان
الشير معناه الحلو و فيه نظر قالوا هو من موضوعات نيشابور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية و هو
حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة [و الشطرنج] بكسر السين المهملة و المعجمة و لم يفتح لعبة
كما في القاموس معرب (سرج) يعنى ان من اشتغل به ذهب عنه الدينوي و جاء العناء الاخروي به
فهو حرام و كبيرة عندنا و في اباحتها اعانة للشيطان على الاسلام و المسلمين كما في الكافي و ذكر

في التنيس والمزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكحل
او السنة او القياس فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي انوار الماتع
انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترب به قمار او فحش او اخراج صلوة عن
وقتها عمدا وفي احيائه انه بالاصرار صار كبيرة وفي عمدته لا يرد شهادته ان لعب به في الاماكن
مرة وفي روضته من دارم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقتران شيخ مريب للتحريم و
ابو حنيفة رحمه لم يرباسا بالسلام عليهم لشغلهم عن ذلك وقال يكره اهانته واستحقاقا لهم [و]
كره وحرمة [الغناء] بالكر والحد من التغضية في المجل غنى يغني تغنية وغناء وبالغرامنة
(سرود گفن) كافي اجارة الكرمانى وعرفا ترديد الصوت بالالسان في الشعر مع انضمام التصديق
المناسب لها فلم يتحقق الغناء بفقدان قيد من الثلاثة كون الالسان في الشعر و انضمام التصديق
بالالسان ومناسبة التصديق لها فهو من انواع اللعب وكبيرة في جميع الاديان حتى يسمع
المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المصنوعات من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح
سير الكبير للامام السرخسى انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة
القرآن والوعظ فما يفعله الذين يدعون الوجل والمحبة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية
مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند
سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز
القصد والجلوس اليه وهو والغناء والمزامير سواء ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعلوا هؤلاء في
العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم ير اعلاؤه في المساجد
والبقاع الشريفة وقال صلى الله عليه وآله وسلم كان ابله من اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله
عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النصرآبادي كثير البلوغ بالسماع
فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتغتاب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه
فيهات يا ابا القاسم رقة السماع شر من كذا وكذا سنة تغتاب الناس وقال السرخسي شرط التواجد
في زعمته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وما روى عنه صلى الله
عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتخالج سري انه
غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالسان حتى
قال مشايخنا التالى والسماع آثمان وعن المرغنياني من قال لمثل هذا القاري اجمعت فقد كفر
والاطلاق مشعر بان التغنى للناس وانفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التغنى
لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من حوز ذلك في العرس والوليمة
للإعلان ومنهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القواني ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقال

بعضهم التغبني لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكروه عند علمائنا
و حمل ما ورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ و في المضمومات
من اباح الشعر كان فادقاً و لفظ الغناء شعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان لا باس
به على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند بعضهم و انما خص
الغناء بالذكر مع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجز الى بعض
الاطناب [و كل لهم] اى لعب و عبث فالثلاثة بمعنى كما في شرح التاويلات و الاطلاق شامل لنفس
الفعل و استماعه فالفعل كالرقص و السخريه و التصفيق و التقليل و ضرب الاوتار من الطنبور
و البربط و الرباب و القانون و الزمار و الصبح و السزناء و البوق و ما يقال بالفارسية (سخيده مهره)
فان كلها مكروهه لا نهائي الكفار و كذلك ضرب النوبة للتفاخر و المباحات فلو ضرب للتنبيه
فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبتها بينهما فيعمل العصور
للإشارة الى نفخة النزع و بعد العشاء الى نفخة الموت و بعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في
الملاعب للامام البزدرى و ينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة و في الاختيار لا
يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للصبي في غير الفسق و عن الحسن لا باس به في
العرس ليشتهروا في السراجية هذا اذا لم يكن له جلال و لا يضرب على هيئة التطريب و قال
التوريشي في التلخفة انه حرام على قول اكثر المشايخ و ما ورد من ضرب الدف في العرس كناية
عن الاعلان و تمامه في البستان و يكره عمل الشعوذة و النظر اليه كما في المضمومات و لا باس بحبس
الطيور و الدجج في بيته و لكن يعلقها و هو خير من ارسالها في السكك و اما امساك الحمامات
في برجها فمكروه اذا اضر بالناس و قال ابن مقاتل يجب على صاحبها ان يحفظها و يعلقها و في
شرح السير للسرخسي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئاً من الملاهي سوى
النصال و الرهان اى المسابقة بالرمي و الفرس و الابل و الارجل و في الكبرى يجوز المسابقة لو كان البدل
من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا ادخلا مخللا و فرسه يسبق و يسبق فقال
كل منهما ان سبقته فلك كذا و ان سبقتك فلي كذا و ان سبقه فلا شيء له فحينئذ يجوز
و يحل ان اعطاه فلا يستحق و في الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقها اعطاه احدهما او كل
منهما شيئاً جاز و في الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالرامي و لا يجوز في الحمير و البغل
لكن في الاختيار انه يجوز و في الملتقط من لعب بالصولجان يريد الفردسية يجوز و في
الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه
و اما الاستماع فكاستماع ضرب الدف و الزمار و الغناء و غير ذلك فانه جرام ان سمع بغتة
يكون معذورا و يجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت

قيمته [اي قيمة ذلك القوتين تعديا] فاحشا [بان يبيعوا بضعف القيمة كما اذا شروا بشخصين
 و باعوا بمائة فلا بأس حينئذ ان يسعر له ثمنها بمشورة اهل الرأي فان باع باكثر مما سعر جاز
 و امضاه القاضي و ان لم يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح و تمامه في التمر تاشي و المحيط
 و غيرهما و فيه اشارة الى ان التسعير في القوتين لا غير و به صرح العتابي و الحسامي و غيرهما لكنه
 اذا تعدى ازباب غير القوتين و ظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف
 رح ينبغي ان يجوز و الله علم [و قبل] تنزهها لا حكما بلا منازع [قول فرد] اي خبر واحد
 مميز [كيف ما كان] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرا او انثى مسلما او كافرا عدلا او فاسقا و ما
 في كيفما كما في اذا ما و قد مر و فيه اشعار بانه يترجح بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه
 اثبات لا يترجح [في المعاملات] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به قصد و هي حق
 العبد عرفا فالمعاملات خمسة المعاوضات المالية و المناكحات و المضامات و الامانات و التركات فلو
 قال اخذ منها باع زيد من غنمو و نكح او ادعى عليه او اذرع او ورث قبل قوله و لم ينكح و
 لم يشتر ديانة [فان قال] و اخبر [كافر] خادم لمسلم [شريعت اللبس] المعهود [من مسلم او
 كتابي] قبل قوله في محق الشراء منه و حينئذ [حل اكله] بالتبعية لانه خبر صادر عن عاقل
 قبح الكذب عنده لان قبحه عقلي و ان قال ذلك ان فر شريته [و من مجوسي] قبل و [حرم]
 اكله و فيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه و اخبر احد انه ذبيحة
 مجوسي و الى ان تحكيم الرأي لم يشترط في خبر الفاسق و ليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت
 هذه التجارية من فلان او وهبها لي او تصدق بها علي او وكلني بها و اكبر رائه انه كاذب لم يقبل قوله
 كما لو استوى الوجهان كما في الكشف و غيره و اني انه انما يقبل قول المفرد اذا لم يكن له منازع فلو
 رأى رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمي
 و غضبها مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما في المحيط و قبل
 قول فرد بلا منازع [و] قد [شرط العدل] اي عدله اي كونه منزهرا عما يعتق حرمته [في
 الديانات] جمع الديانة بالكسر لغة (دين دار مشن) و عرفا حق الله تعالى و هو على قسمين عبادات
 خمسة الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج و الجهاد و مزاجر خمسة مزجرة قتل النفس و مزجرة
 اخذ المال و مزجرة هتك الشتر و مزجرة ثلب العرض و مزجرة خلع البيضة [كالخبر] منه [عن
 نجاسة الماء] بانه يقبل و لو من عبد او امرأة فلم يشرب و لم يتوضأ به بل يتيمم و كالاخبار عن
 الحل و الحرمه اذا لم يكن فيه زوال الملك و كالاخبار عن روية هلال رمضان و كالاقتناء و رواية
 الاحاديث و الشرائع كما في الزمدي و لا يخفى انه صلح ان يكون مثالا لجميع اقسام الديانات
 و فيه اشعار باذنه قبول قول المفتي غير العدل لم يجب و يشكك بما في القنية ان في رواية الحديث

و الفقه عنده يشترط الضغط من وقت السماع و الرواية الى حين الرواية و عندهما لا يغتبط ذلك
 [وفي] خبر [القاسق] بنجاسة الماء و نجوه و هو المسلم الذي صدر منه كبيرة او زناط من
 صغيرة [و المعتزلة] الذي لم يدر عدلته و فسقه [تحرى] و في رواية الحسن عنه ان المعتزلة كالعقل لكن
 الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق قيمم فلو تروضا لم يميز و ان اراه فاحوط و في العكس
 تروضا كما في خبر الكافر و ان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراه فاحب و الصبي و المعتزلة اي الناس
 العقل كالكافر و في امل الامور تفصيل تمامه في الكشف و ختم على التحري اشارة الى انه طلب
 كتابا آخر ليشعر فيه كالا يشفي و اعلم ان من جعل الحق متعددا كالمعتزلة اثبت للعامي العيار
 من كل مذهب ما يهواه و من جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اماما واحدا كما في الكشف لم
 اخذ من كل مذهب مباحه صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوي للفقهاء سعيد بن مسعود فمحب في
 المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا و صوابا كما في الجواهر و مشايشتنا قالوا ان مذهبنا صواب
 يستعمل الشطأ و مذهب غيرنا خطأ يستعمل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض
 من الفقه فريضة و تعلم نحو السنن كالاذان مستحب و يكره التعلم للمباهات و منه انكلم و راء
 قدر الحاجة كما في خزنة المفتين و ذكر في العمان ان من اشتغل به نسب الى البدعة و تعلم المنطق
 كشرب السم و في قوة القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء و في الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدال
 تضييع العمر و في البستان ان في التعليم و التعلم للعربية اجرا و في نسخة المسترشدين انه لا يجوز
 ان يعلم و يتعلم و يستمع و يكتب كل علم ضد للسنة كالنجوم و نقص الدين كافر بل يتفرد بها
 الفلاسفة او تقرير للدين الباطل او المعتقد الفاسد و في الظهيرية لا يحل النظر في كتب المعتزلة و لا
 امساكها و في الزامدي الكتب هذا خرجت عن الانتفاع بها محي عنها اسم الله و الرسل و اللائكة ثم
 يترق الباقي و ان القاها في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به و زيد بن المصنف و في المنة
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصنف و لو استعمل الوراقون كواعظ من الاخبار و التعليقات في المصنف
 و كتب التفسير و الفقه فلا بأس به و لو استعمل في كتب النجوم و الادب يكره و في نسخة اخذ
 القول من المصنف مكرره و في الخزنة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عانا و في نسخة
 يكره لبس ما كان شعارا لمخالفي الدين و يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او
 طريقه او ماله غير حلال او قصده رياء و في الزامدي يستحب ان يقلم اضفاره و يقص شاربه و يحلق
 عاتقه و ينظف بدنه في كل اسبوع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما و الزائد على
 الاربعين اثم و في السعدونية يبتدأ في تقليم اليد بمسحة اليمنى و يستحب بايهامها و الرجل بخمر
 اليمنى و يستحب بشنصر اليسرى و في التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا و في السراجية
 لا بأس ان يوصل اطراف اللحية اذا طالت و يكره الجلوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد و اما

في غيره فرخصة للرجال ويمنع القراء عنه ولا يعطي لهم شئ كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام وكذا اكلها كما في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بخداء الوجه قريبا وبعدا كما في الحيرة ويقول عليكم السلام ويدعوه مستقبلا القبلة وقيل الدعاء قائما اولي وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم يكره الا ان الاولى هو الترك *

* [كتاب الاشربة] *

اررد بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشراب اسم من الشرب اي ما يشرب ماء كان او غيره حالا او غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصولها الثمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والبلالات كالسكر والفانيل والعسل والالبان كلبن الابل والرمك والمتخذ من العنب خمسة انواع او ستة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين ني ومطبوخ سيأتي تفصيله [حرم الخمر] بما في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في عداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح به وايقاع العداوة وايقاع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الاستفهام المرمي بالتهديد الشديد ولذلك سمي بالاثم * شعـر *

* شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذلك الاثم يذهب بالعقول *

و بالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهي ام الخبائث بالنص في المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلواته اربعين ليلة وان دارم عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخيرها لئلا يلزم الاستدراك وتقديم حكم الشئ على نفسه [وهي] اي الخمر فانها من المونثات السماعية الواجبة التانيث والواز للاعتراض بدليل ان الوصلية [النية] بكسر النون وسكون الياء والهمزة وشوز التشديد على القلب والادغام اي غير النضيح كما في المغرب فالنضيح ليس بخمر فلو طبخت لم يبق خمرا وفيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم يسد بأكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يسد شارب العرق ما لم يسكر ولا يستنث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان مبني الايمان على العرف ومن قال انه بقي خمرا فقد انعكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تمة الفتاوى ونقل الزاهدي عن المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيد حتى صار حلوا حل لزال مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية [من ماء عنب] احتراز عن غير العنب فلما اخرج الماء من

ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ و قال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يحسد شارب قطرة منه كما في اللب [غلا] اي ارتفع امثله اذا صله الارتفاع كما في المقابس [واشتد] اي قوي بحيث يصير مسكرا [و قدف بالزبد] بالتدريك اي وماه بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد فيصفو و يرق فلو لم يقذف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم انه حل عنده و لم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحل بدون القذف به احتياطا كما في النهاية [و ان قنت] حال من الخمر اي حرمت حال كونها قليلا احتراز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة و لو ترك القيدون الارلين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت و اشتدت و ذكر القيدون الاخيزين ثمة لكان ائيدا و اخصر [كالطلاء] بالكسر و الي فانه حرام و ان قل بالمقصود من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى و اشهر و في التشبيه تسامح و العطف احسن كما ظن [و هو ماء عنب] خالص كما هو المتبادر فلا يشتمل البتة و لا الجمهوري كما سيأتي [طبخ] قبل الغليان بالنار او الشمس [فذهب اذن من ثلثه] و قيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه فطلاء و نصفه منتصف و ادنى شيع منه باذن و الكل حرام كما في الاختيسار و غيره و الباذق بكسر الدال و فتحها كما في القاموس معرب (باده) وهو الخمر كما في الفائق [و غلظا نجاسة] تميز اي غلظ فنجاسة الخمر و الطلاء كالبول كما في الهداية و فيه ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية و هو مختار الامام السرخسي و الفتوى على الاول كما في الكرمانى و فيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قلنا و في الكرمانى و غيره ان جوهر الخمر كان عصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتباره صفة التموية فلم تكن نجس العين و الاول ترك بيان نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه و كان عليه ان يوضح بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون نجسا الا اذا اشتدت و يمكن ان يقال انه قدم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة كما هو مختار السرخسي في المبسوط و ان كان في الهداية انهما غليظتان في رواية [و] مثل [نقيع التمر] السكر و نقيع الزبيب نيين [اي غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين و النقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الشايبة و نقهه اذا انقاه فيها ليبتل و يخرج منه الطلابة و قال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ و اليه اشار في الصباح و الاساس فلا حاجة الى قيد نيين و السكر بفتحيتين مختص بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقربة التفسير لكنه يومئ فسادا ظاهرا فالاولى اما ان يقال و نقيع البسر و الرطب و التمر و الزبيب كما في الذخيرة و اما ان يترك التفسير مختارا ما في ربو الكافي ان التمر اسم جنس من حين يعتقد صهرته الي ان يندرك

والمختص بعصير البعر الفضيخ بالضاد والخاء المعجمتين من الفضيخ وهو كسر الشيع المجوف [اذا غلت] الطلاء والنقيعان والظرف متعلق بحرم [واشتدت] فان كانها اذا كان حلوا حل انتفاقا واذا اشتدت وكذلك عنده خلافا لهما واذا قدفت بالزبد حرم انتفاقا وترك هذا القين لانه اعتمد على السابق [وحرمه الخمر] وان قلت [اقوى] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية [فيكفر مستحلها] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحدا كانه جحد الكل كما في الكرمانى فيفسق شاربها ويسد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم [فقط] فلا يكفر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يسد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقالا لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن ابي يوسف ربح يجوز بيعها اذا طبع فذهب اكثر من النصف واقل من الثلثين والغتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسنة واما اذا قصدها وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما اقل في المضمرات وفيه اشعار بحرمه الانتفاع بالخمر من كل وجه كما في المنية ولوخاف العطش المهلك حل شر بها فان سكر بها لم يسد الا اذا شرب رائدا على قدر الحاجة كما في الزاهدي [وحل] العصير [المثلث] من التثليث (س ي كى كرون) بان يطبخ بالنار او الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبع عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبع الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغييره بحدوث المارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعده وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة فتملا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في مخزانة المفتيين [العنبي] احتراز عن العصير الزبيبي والتوري فانهما يسدان بادنى طبخة وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رق بالماء وترك حتى اشتد يسمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمي آخر كالجمهوري لاستعمال الجمهور والسميدي منسوب الى حميد فانه صنعه و ابو يوسف ويعقوبي لانه اتخذه لهارون الرشيد والبخنج معرب (بخنج) وفي الروضة والطلبة انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم ادنى طبخ بعد صب الماء واليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كما في اللام [مشددا] وقادفا بالزبد كما في الحقايق وغيرها فمادام حل شر به بلا خلاف واذا قدف بالزبد حل عند الشيخين ما لم يسكر ويحرم عند محمد ربح وان لم يكفر مستحلها كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البيرين والاول اصح كما في النهاية والظهيرية وقاضيخان والكبرى

وفناوي اهل سموقد والحميدى كما في خزائن المفتين وهو الصحيح لان الخمر موعودة في العقوبة
فينبغي ان يحل من جنسه في الدنيا انما وجب اقربها كما في المصنوعات وليلا يلزم تقسيق الصيانة
رض وكان عمر رضى استشار الناس فيما يستمرى الطعام ويقوى على الطاعة في ليالى رمضان ليعطى الفقراء
بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا نضع شرابا في صومنا واتى بالملط فصب عمر رضى ماء فشرى
ثم ناول عبادة و امر العماران يتخذ للناس للاستمرآة كما في الكرمانى [و] حل [نبيذ التمر] اسم
جنس كما مر في تناول اليابس والرطب والبصر ويتحد حكم الكل كما في الزاهدي والنبيذ شراب يتخذ من
التمر او الزبيب او العسل او البر او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق
من النبيذ وهو الالتقاء كما اشير اليه في الطلبة وغيره [و] نبيذ [الزبيب] حال كون نبيذ
[مطبوخا ادنى طبخة] فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما في التتمة [وان اشتد] ذلك
النبيذ وقذف بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يشفى انه حال كسابقه فلم يتعلق
بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشتدا كما ظن وعن ابي حنيفة ر ح لا احرم ذبابة ولا اشرب
مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للتقوى على العبادة كما في الكرمانى وعن ابن
مقاتل لو اعطيت الدنيا بحل افيها ما شربت مسكرا وما افتيت بحرمه النبيذيين مطبوخا وقال
ابو يوسف ر ح في نفسي من النبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصابة كما في التنيس
وعن الشينيين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [اذا شرب] ظرف حل
[مالم يسكر] اي يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذيين ظنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر
الموجب للحل عنده وما اسكر من القمح الاخير هو المحرم عندهما لانه الحلة معنى كما في السقايق
وغيره وذكر في التنف ان القمح المسكر حلال مكروه عند ابي يوسف ر ح فالسرام هو السكر
فحسب شرابا [بلانية لهو وطرب] اي خفة توجد لشدة السرور فان نرى بالشرب واجدا منها
قاليلوس والمشي حرام كشرب قطرة والنية ويحد به وان لم يسكر كما في المصنوعات وغيره وفيه اشعار
بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمرار الطعام او التقوى في الليالى على القيام او في
الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو الحلال للخلاف بين
علماء الانام وفي التنف قال عماد ر ح كل مسكر مكروه ولم يتلفظ بالسرام وينبغي ان يكون مثل
الخمر مستثنى عن ذلك العام [و] حل بالاتفاق [الشيطان] اي ماء الزبيب والتمر والرطب او
البشر المجتمعين المطبوخين ادنى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل مالم يدسب
منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجيه فيما قبل ليكون ردا على اصحاب الطواغر فانه
لا يحل عندهم [و] حل عندهما خلافا لمحمد ر ح [نبيذ العسل] يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة
وفتح التاء [و] نبيذ [التين] [و] نبيذ [البر] يسمى بالذرب بكسر الهم كما في المغرب [و] نبيذ

[الشعير] باليعة بالكسر [و] نبيذ [الذرة] يسمى بالسكرة بضم السين والكاف و سكون
 الرء كما في المغرب وغيره و من الظن انه نبيذ البر [وان لم يطبخ] اذا شرب الخليطان والنبيذ
 وان اشتد ذلك وقذف بالزبد وسكر [بلا] نية [لهو وطرب] فالخليطان مقيد به وفيه اشاره الى
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ الخمر و الخلوات
 بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه ولا يقع طلاقه و حرام عند محمد ر ج فيحسد
 ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ومحمد ر ج وعنه انه مكروه واما عندهما فحلال والسكر منه حرام
 بلا خلاف والحد والطلاق علي الخلاف وتماه في التمر تاشي و الى ان لبن الرماك اي الغرسة
 اذا اشتد لم يبيح وهذا عنده من ما قيل والاصح انه يحل كما في الهداية وذكر في الخزائن انه
 يحل عند الصحابين ويكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه
 وتماه في التمر تاشي و الى ان النبيج اي احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان احتل العقل لكنه لا يزول وعليه يحل ما
 في الهداية وغيره من اباحة النبيج كما في شرح اللباب وتماه في شفاء الجيران للعلامة القانبي
 [و حل خل الخمر ولو] كان [بعلاج] اي عمل كالقاء الملح والماء والسمك وايقاد النار عندها
 ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها فلا
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمرا في خله اساء ولم يفسد كما في اللم ولو خلط الخمر بالخل
 وصار حامضا يحل وان غلب الخمر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب
 تمام الحرارة وعندهما يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفسخ
 وترك حتى صار خمرا ثم تخللت او خللها يحل و به افتى بعضهم كما في السراجيه ولو وقعت قطرة
 خمري في جرة ماء ثم صب في جب خل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصير
 خمرا ثم صيرورته خلا والصحيح انه لا باس به لان وجود الخمر ليس بقميح واما القبيح الانتباه
 فلا يكون بانتباهه الخمر فاصد القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل صب في اسفل الخابية
 خلا لكي يحمض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التهمة ولما ذكر ان
 النبيذ المشتد حلال ويوهم ان زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الاوعية الثلاثة يوجب حرمة ازال ذلك
 التوهم فقال [و] حل [الانتباه] اي اتخاذ نبيذ التمر والذرة ونحوه بان يلقي [في الدباء] بالضم
 والمد القروعة [والسنتم] بفتح الحاء والتاء و سكون نون قبلها جرة خضراء [والزفت] بالضم و
 المشديد جرة اخضائية طليت ولطخت بالزفت بالكسر اي القار [وحرم] كما في الزاهدي وغيره
 [شرب دردي الخمر] لتحقيق اجزائها فيه ودردي الشي ما يبقى اسفله [والامشاط] اي

الانتفاع وان كان في الاصل (سوى شاة كرون) [به] اي بدرديها كالاحتقان به والامتناع للنعم
الشعر وانما أثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على الزيادة
الدال عليه كلام الهداية [ولا يحد شاره] اي الدردي [بلا مكر] لغلبة الثقل وفي الزاهد
لو شرب ما فيه خمرة عند الدواق والعبرة للطعم عند الكرخي وانما ختم على حكم الدردي
لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يشفى على الناظر في المرام والله اعلم *

* [كتاب الذبايح] *

اورد بعد الاشارة لان حرمة ما فيه اعطى والذبيحة ما سيلبغ من النعم فانه منتقل الى الاضحية
من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كما في الرضى وغيره فليس الذبيحة المذكرة كما ظن و المراد ذبح الذبايح
بالفتح فانه لغة الشفاء كما في المفردات وغبرة وشريعة قطع السلقوم من باطن عند الفصيل وهو
مفصل ما بين العنق والرأس وهو متار المطري لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقينة التي
ذبحت من القفاء والشهور انه قطع الوداج الشامل للنحر فلا حاجة الى السواب عما في العنوان من
التخصيص [حرم ذبيحة] يوكل بقريئة المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا انواع
السمك والجراد لكنه لم يتناول ما بان من النسي و ان ظنه المصنف [لم ترك] من التزكية
وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي الشريعة تسميل الدم النجس كما في صيد المبسوط فيخرج
المتروية والنطيحة ومن الظن انه اراد بالذبيحة مقطوع رأس وبالتزكية قطع الوداج فانه
لا معنى له ولا قرينة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قسم من التزكية ولقلة مباحثه قدمه
فقال [وزكوة الضرورة] اي الاضطرار وهو احسن ولذا اختاره الطحاوي [جرح] بالفتح اي
شق جلده بشرطه [اين كان] اي في اي موضع [من البدن] اي بدن الذبيحة [و] زكوة
[الاختيار ذبح] اي قطع الوداج [بين السلق واللبة] اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر
بقريئة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانى فاللبة بالفتح بالفتح في الاصل
السلقوم كما في القاموس والكرمانى وغيره استعمل في بعض العنق بعلاقة السزية بقريئة رواية
المبسوط والذخيرة وكلام التلخيص والعتابي والكافي والمضمرات يدل على ان السلق يستعمل في
العنق بعلاقة الجزية بقريئة رواية الجامع فالمعنى من مبداء السلق واللبة فاللبة بالفتح عند الاولين من
العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد افساد كلام الكفاية بناء على كلام
الآخرين مع انه حمله على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح يزرع
في اليمن من السلقوم كان المذبوح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تفتضي ان يثقل وان وقع الذبح
فوق السلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرمانى لم يستقم كما لا يخفى [وعروقه]

ان الحلق بالمعنى المذكور في المغرب الادراج عروق الحلق في المذبح وكون الضمير للمذبح
 الاختياري على ما ظن بعيد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا بعروق [الحلقوم] اصله
 الحلق زيد الواو والميم كما في المقائس مجري النفس لا غير [والمرى] على فعل مهموز اللام مجري
 الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما لكن في
 الطلبة ان الحلقوم مجري الطعام والمرى مجري الشراب وفي العين ان الحلقوم مجريهما وفي
 المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية فمن الظان انه سهوا الكاتب [والودجان]
 ثنية لودج بفتحتين عرقان عظيمان في جانبي قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى وعن
 الشيخين عروقه الحلقوم والودجان كما في الزاودي [دخل] الذبح [يقطع اي ثلث منها] اي
 الاربعة عنده و يقطع الاولين في احد الآخرين عند ابي يوسف رح و يقطع اكثر كل واحد منها
 عند محمد رح فلو قطع النصف كره تحريرا كما في الخانية وغيره والاول اصح كما في المصنوعات وعند
 محمد رح يقطع الاولين واكثر الآخرين وهو الاصح على ما قال مشايخنا كما في المحيط وفي الاكتفاء
 اشعار بان لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان لم يعلم حيوته يشترط احدهما كما في الظهيرية
 وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما في النظم [فلم يجوز] وحرم
 الذبح [فوق العقدة] الرافعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع
 على ركوة الاختيار على مذهب الاولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على
 الخلل لان الادراج مبدأة من القلب الى الدماغ [وقيل] اي قال الامام الرستغفني [يجوز]
 فوق العقدة لقطع اكثر الادراج وبه اخذ الاستاد السخناقي وقال ان الرستغفني امام معتمد في القول
 والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان الرستغفني مجتهدا يثبت
 على ذلك مخطيا وكذا التابع له وان لم يكن مجتهدا لم يجوز ان يوصل به كما تقرّر [و] حل الذبح
 [بكل ما فيه حدة] كقصب وذهب وصفر وحجر وخنف رقيق وخشب محدد [الاستاوظفرا
 فاميين] غير منزوعين فانه وان قطع لم يحل به اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزوعين
 عاملين عمل السكين حل عندنا وان كره وتذكير الصفة على التغليب فان السن مؤنث وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز بنحو القرن القائم كما في المبسوط والى انه لو توقدت النار على المذبح وانقطع
 العروق لم يحل على ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والاول شبه بالصواب
 كما في الزاودي [وكرة] ولم يحرم [النسخ] بفتح النون اي ابلاغ الذبح النخاع مثله وهو
 خيط ابيض في جوف القفار ينحدر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية (حرام نخر)
 وان كره كراهة تنزية ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغز من العظام وقيل النخاع ان
 يعد راحه حتى يظهر مذبحة وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل

مكره لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده مغنسى عنه واعلم ان
الزمخشري قال في الكشاف والفائق والاساس وغيرها ان المعنى الاخير انما هو للبيع بالبلاء دون
التون وصوبه الطوزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان البشاع بالبلاء لم يوجد في اللغة وقال
ابن الاثيراني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم اجده فجرد منع التاميل
المتفازاني لذلك ليس بسمي [د] كره [السلخ] اي نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجلد
[قبل ان يبرد] اي يسكن عن الاضطراب فان بعده لا يكره النسخ والسلخ كما في الهداية بالطرف
متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما في التشفة وفيه اشعار بان لم يأت
عضوا قبله كره كما في بيان الاحكام [د] كره [كل تعذيب] للذبيحة [بلا فائدة] تعميم بعد
تخصيص كالسير الى المذبح والذبح من القفاء وقطع الراش من مرة واحدا الشفرة بين يديه بعد
الاضطجاع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها ومقاديرها
وحتمها ولان عمرض علاه بالدرة حتى هرب كما في صيد المبسوط وهذا لا يشل عن اشعار بان صرف
الدرة جاز فيما يكره كراهة تنزيه [وشرط] لعل الذبيح كون [الدابح مسلما او كتابيا] حربيا او
تغليا او ذميا [ولو] كان الكتابي [حربيا] فعل ذبيح الذمي كذبيح الابوص بلا كراهة كجزيه
وطبخته وان كان غيره اولى كما في المنية [او] كان الشخص الكتابي [امراة] حائضة او نكساة او
جبا كما في النطف [او مجسوبا] او معتموما [او صيا] ولو احدث ابويه مجسوبا [يعقل] اي يعلم
التسمية او كون الحمل بها كما في الكرمانى او كون الحمل بقطع الادراج كما في المحيط [ويضبط] اي
يقدر على قطع الادراج من ضبطه اي خبطه بالزعم كما في الكرمانى واعلم ان كلامنا من المعطوفات السابقة
واللاحقة مقيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الطن انهما قيدان
للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقائسة [او] كان الدابح [اقلف] اي صاحب قلعة وجليدة قطعها الخائن
واحتزبه عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه [او اخرس] اي ابكم فانه معذور في ترك
التسمية [لا من] حال من مسلما فانه اسم غير متصل يجعل لا كجزيه فان لا مخصوصة به كما ذكره
الرضي فليس من التسامح في شيء كما ظن [لا كتاب له] كالنوي والحربي والمجوسي واما ذبيح الصابي
فغير مكره عنده لانه ممن يقرب عيسى ومكره عندهما لان منهم من لم يقرب بني وعبد الشمس
على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم يقرروا الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاتمين اعتقادهم فوقع عنده
ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان السمرة تغلب عند الاشتباه
كما في المبسوط [او مرتدا] بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقرب على ملة [د] لا [تارك التسمية] اي
ذكر الدابح اسمه تعالى المجرد على الذبيحة عند ذبحه لله تعالى [عبدا] لا نسيانا وفيه اشعار بان
التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله اذ غيره مريدا له جاز كما في المنية

فلو سمي زلم بنو الذبيح لم يحل كما في الكبرى والاحسن بسم الله كما في التنف والمستحب عند
 البقال بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي
 هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية وانما قلنا ذكر الذابح لانه لو سمي غيره لم يحل
 كما في المحيط وانما قلنا المحرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وانما قلنا على
 الذبيحة لانه لو سمي عند الذبيح لا فتتاح عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبيح لانه اذا فصل بينه وبين
 التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الشقرة لم يحل فلو سمي على ذبيحة وذبح غيرها لم
 يحل وانما قلنا الله تعالى لانه لو سمي وذبح لقدم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعظيما
 له لا لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لياكل الكل في الزاهدي [وان نسي] التسمية عند الذبيح [صح] اكله لانه
 معذور [وحرم] الذبيح [ان عطف على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان] لان تجريد
 التسمية فريضة كما في المنية وفيه اشارة الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف
 المشايخ كما في التمرناشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر يحرم كما في الهداية لكن في
 التمرناشي انه مكروه والى انه لو اعاد الجار وقال (بسم الله وبسم الله) لم يحرم كما في المحيط
 [وكرة] الذبيح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط [ان وصل] الذابح بالتسمية الدعاء او غيره
 [و] الحال انه [لم يعطف] ذلك الغير [نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان] او اللهم اغفر لي
 او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [وحل] الذبيح [ان فصل] غير التسمية عنها [صورة ومعني
 كالدعاء قبل الاضجاع و] قبل [التسمية] بنحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي وفيه رمز الى انه
 لودعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او بعد
 الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبيح لو ورد الاثر [وندب] اي سن [نحر الابل] اي قطع عروقها الكائنة
 في اسفل عنقها عند ضرورها لان موضع النحر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لحم
 غليظ فالنحر اسهل من الذبيح كما في المبسوط [وكرة ذبحها] لمخالفة السنة كما في الهداية وغيره وهذا
 ضابط ضروري لمعرفة الكراهة فاحفظه [وفي البقر والغنم عكسه] اي ندب وحن ذبحهما وكرة نحرهما فان
 اسفل الحلق واعلاه سواء في اللحم منهما والذبيح ايسر وفي المضمرات السنة ان ينحر البعير قائما
 ويذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في التنف ان ادب الذبيح ان يضجع
 بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلث قوائم فقط ويذبح باليمين ويحدد الشقرة ويسرع
 في الذبيح واجراء الشقرة على الحلق [وكفى] في التحلية [الجرح] والرمي ولو يومئ في العمران
 [في نعم] اي كل حيوان انسي وان لم يكن له يدان ورجلان كالدجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم
 والحمير الوحشي والظبي والنعم بفتح نين وقد يسكن في الاصل الابل والشاة والابل لا غير كما في

القاموس [توحش] اي صار وحشياً ومتخفراً ولم يمكن ذنبه بان كان الضرورة فلو علق دجاجة بشعره
يؤخذ فرماما حل وفيه اشعار يانه لو قتل بنية الزكوة بغير حمل عليه ولم يمكن اخذه جل كالر
تعرس الولادة على بقبرة فادخل يده في فرجها جارحا الولد بلا قدرة على ذنبه كما في المحيط وغيره
[اوسقط] النعم [في بئر] وكل مروة [ولم يمكن ذنبه] شامل للتيراي قطع اورداه ولم
يقدر على اخراجه فان وجاءه وقد اشكل عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فبأن
لم يؤكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلافا للحسن كما في الخزانة [لا] يكفي
البرج بل يذبح ليعمل [في صيد امتاس] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ولا يعمل] عنده
[جنين ميت] وان نبت شجرة [وجد في بطن امه] من شاة او بغرة او ناقة او غيرها وقالوا اذا
تم خلقه يعمل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتعدي بغذائها ويتنفس بنفسها فلما لا نسلم
بل يبقى الله تعالى بلا عذاء او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرمانى والاول هو الصحيح
كما في المضمرة [ولا] يعمل [ذناب او متلب] اي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرابطة
وبالمتلب الذي وظفر كل سبع من الماسي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازا عن البعير
والنعامة فان لهما نابا ومخليا [من سبع] بعثتين وسكون الباء وضمها وهو حيوان ينتهب من
الارض مستطف من الهواء جارح قابل عاد عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى
قوله [او طير] جمع طائر وقد يطلق على الواحد المراد ههنا ولعل ذكره لمراقبة الحديث نسج
ذناب كالاسد والدئب والنمر والفهد والكلب والضبع والغيل والسنور الاهلي والوحشي والضب
والخنزير والسنجاب والسمور والفك والذئب والقرد والبزوع وابن عرس وابن آوى وطير ذرمتاب
كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والسامير والسحاة والبغات ولا بأس بما ليس
بذئب مخلب كالخطاف والقمرى والسوداني والزرزور والعصافير والفاخته كما في قاضيخان وكالدبي
موسيقية والخفافس في راي كما في المحيط والعقق كما في الهداية واليوم في رواية عن ابي يوسف روح
كما في العتابي والهدمد والقلق والطاوس كما في المضمرة والنعامة كما في المغنى وذكر في النظم
انه يكره العقاب والقلق والفاخته [ولا] [الحشرات] الصغار من الدواب جمع الحشرة محركة
فبهما كالغارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والحية والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل
والذباب والبعوض والقراد ولا بأس بدود الزنبور قبل نفخ الروح لان ما لا روح له لا يسكن
ميتة كما في قاضيخان وما قبل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره فقيه ان الهامة ما يقتل
من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في التنف
وان الشاة لو حملت من كلب ورأس وادها رأس الكلب اكل الا رأسه ان اكل العلف ذون اللحم
او صاح ضياح الغنم لا الكلب او اتى بالصوتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [ولا] الحمر

الأملية [دون الوحشية وإن صارت أهلية و وضع عليها الأكل فلو نزا أحدهما على الأخرى فالحكم للام كما في النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه إلا أنه منتفع به على الصحيح كما في المغني [و] لا [البغل] عنده وكذا عندهما إن كان النازي فرسا و أما إن كان حمارا فالأصح أنه لم يوكل كما في المضمورات [و] لا [الخيل عند أبي حنيفة رح] وفيه إشارة إلى أنه لحمه حرام عنده وقيل أنه رجع قبل موته بثلاثة أيام عن حرمة لحمه و عليه الفتوى كما في كفاية البهقي ثم أنه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الإسلام وغيره أو كراهة تحریم هو الأصح كما في الخلاصة والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني وقاضيان والعمادي وغيرها لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كما في الكرماني وغيره وإلى أنه حل عند غيره كالصاحبين وفي المضمورات أنه لم يكره عندهما و كره عنده وهو الصحيح وما في النجاس الكافي أنه ما كحل بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الأمامي على أنه لا ينافي كراهة لحمه عنده وإلى أن لبنه لا يحل لأنه متولد من اللحم والأصح أنه يحل كما في قاضيان وغيره وإلى أن شحمه لا يحل خلافا لهما [والضبع] بضم الباء و سكونها [واليربوع] الذي بالفارسية (موسى وثى) وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فانهما يحلان عنده [والابقع] مجاز مرسل عن الغراب فانه ثلاثة أنواع الابقع ما فيه سواد وبياض والاسود والزاغ [الذي يأكل الجيف] أي لا يأكل إلا الجيفة وجثة الميت وفيه إشعار بأنه لو أكل كل من الثلاثة الجيفة والحسب جميعا حل ولم يكره وقالوا يكره والاول أصح كما في الخزانة وغيره وفي الاكتفاء رمز إلى أنه حل أكل الأبل والبقر والغنم الجلالة والدجاجة المخلاة إلا أنه مكروه كراهة التنزيه كما أشير إليه في التنف فيحسب الأبل أربعين يوما والبقر ثلثين والغنم مبيعة والدجاجة ثلاثة وقيل الغنم ثلاثة والدجاجة يوما كما في النظم والمختار في الأربعين عشرة والغنم أربعة والدجاجة ثلاثة كما في الكبرى والأصح أن يحسب إلى أن يزول الرايحة المنتنة من العذرة كما في المحيط وغيره وإلى أنه حل الغرود والذكور والأنثيان والمثانة والعصبان اللذان في العنق والمزارة والقصيد إلا أنه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص [ولا حيوان مائي] أي ما يكون ترالده ومعاشه في الماء [سوى سمك لم يطف] بضم الطاء أي لم يعمل الماء و مات فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو واما ما مات بآفة وهو الطافي فيوكل كما إذا هلك لضيق المكان والتراكم أو لدغ حية أو أصابه حديد أو أكل دراء ملقي في الماء أو وجد في بطن كلب وهو صحيح أو وجد على وجه الماء وظهره من فوق أو انجسر الماء عنه فلو قتله حر الماء أو برده لم يوكل عنده خلافا لمحمد رح وهذا ارفق كما في الخزانة [رجل الجراد] بأنواعه وإن مات حتف أنفه وكان بحري الأصل بري المعاش كما قيل إن بيض السمك إذا انجسر عنه الماء يصير جرادا كما في المبسوط [وأنواع السمك] كالمارماهي والجريت

وغيره ولعل الإطلاق قول الشيخين فان انواعه حلال سواءها عند محمد رح كما في المصنوعات وما قيل ان الحرث من المصنوعات باطل لانه لا نسل لما مسح اذلا يبقى بعد ثلثة ايام [بلا زكوة] فانه لو صاد مجوسي حرادا او سمكا او ترك مسلم التسمية عمدا يحل كما في المحيط وغيره [وغراب الزرع] ويقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجثة احمر الرجل اسود البدن واريد به غراب لم يأكل الا الحب سواء كان ابيض او اسود او زاغا وتماحه في الذخيرة [والعقق] هو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية (عك) وعن ابي يوسف رح انه يكره لان غالب اكله الضيف كما في الزاهدي وعن محمد رح اذا اكل الجيف يكره واذا انقط الحب لا يكره كما في المحيط [والارنب] للذكر والانثى المذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد سهى وانما خص بالذكر لانه روى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمسخت كما في الكرمانى [معها] اى الزكوة وانما ذكر هذه الحال لينفع التوهم الناشى من اشتراك المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحل بلا زكوة وانما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه *

* [كتاب الاضحية] *

عقب به الذبايح لانها كالمقدمة له اذ بها يعرف التضحية اى الذبح من ايام الاضحية [هى] بضم الهمزة وكسرها على افعولة فاعل كرمي وقيل انها منسوبة الى الاضحي وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف البالطة او الرابعة اذا كانت مغلوقة تقلب واوا فى النسبة كما تقرر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي او ضحي فيتحذف الواو ويزيد الالف على خلاف القياس ويؤيد الاخير ما فى الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل فى الضحي لانها تذبح وقت الضحي فسمي الواجب باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والتضحية منسوبة فى العنوان كما مر فى الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما فى الكرمانى والمصنوعات ويؤيده وصفهم بالوجوب فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انها سنة وعن الطرفين فريضة كما فى قاضينان وذكر الطحاوي انها واجبة عمدة سنة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابوري كما فى الاختيار والصحيح انها واجبة كما فى المصنوعات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما فى الذخيرة ويستترط له يسار الفطرة وربما يوهم ترك المحكوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حرغني مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان مسرما ولو من اهل مكة كما فى شرح الطحاوي لكن فى المبسوط ان على اهل مكة التضحية وان حجوا وينبغي ان يعلم ان مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط

للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدي والمقيم متناول لمن اقام في الامصار والسواد والقرى والبتوادي
 من اهل الكلاء وغيرهم كما في المضمورات وهي مبادأة شريفة في الخلاصة لو صحى باضحية مشربة
 بعشرة دراهم فهو اولى من التصدق بالف درهم [شاة] اسم جنس شامل للضان الذكر الكبش
 والانثى النعجة والمعز والتميس والذكر منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع و
 المتبادر ان يكون اهلية وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز واذا كانت بينهما فالعبرة
 بالام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطيبي فلا رواية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز
 وقيل يجوز ان شابه الشاة وفي الخزنة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز
 وقيل يجوز ان شابه الشاة وكرة ذبيح المعسر لديك والدجاجة تشبيها بالمضحين وفي التنكير
 اشعار بانه لو صحى باكثر من واحدة فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الخزنة
 وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصير التطوع اضحية
 وبانه لو اشترى سبعة سبيع شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها فضرها بها جاز وذا بلا خلاف
 كما في المحيط [من فرد] لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الشاة عن سبعة ولا
 نأخذ به [وبقرة] نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمورات والناء
 للوحدة فجاز الذكر والانثى وهي افضل كما في الخزنة [او بعير] اسم جنس والانثى افضل
 وفيما ذكر ترقى من الادنى الى الاملى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم اكبر بدنا
 واسمن واكبر سنا وكل ما كان اكبر ثمنا فافضل وقال الشير اخوي الافضل لاهل البادية الابل
 واهل القرى البعيدة البقرة واهل الامصار الكبش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبيع البقرة
 اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل
 يعتبر بالاحب عندهم [منه] اي كل منهما مجزى من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعها
 اضحية منه والباقي تطوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في قاضيان وفي التنكير اشعار بانه
 لو صحى اربعة عشر بمقرتين مشتركيتين بينهم جاز كما في المنية [الى سبعة] هذا عند عامة
 العلماء وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم [ان لم يكن لفرد] منهم [اقل من سبع] حتى
 لو كان له اقل منه لم يجوز صار لحما فلو كان نصيب الكل او البعض سبعا او اكثر جاز عنهم جميعا
 وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلثة السباع كما في الهداية و
 كذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهدي وفي الكلام اشعار بانه لو
 صحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل الكل سبعا جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيعيين ان كان
 الكل صغارا او كبارا او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند
 الحسن لو صحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام والدة ولو بامرهما لم يجوز عن احد

و قال ابو القاسم يجوز من نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد الاضحية الا بغبن فاحش قال نعم الا ان
لا يلزمه شراها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يحشون اليه لغرض
الشاة عادة و قال غيره يلزمه المشي الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا ما لم يزد على مدة
السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية [ويقسم اللحم] اي يصح قسمته بين الشركاء [ورنا] لانها
بيع [لا] يقسم [جزافا] لاحتمال الربوا وتحليل بعضهم بعضها هنا لم يجوز لانه حبة مشاع يقسم
[الا اذا ضم معه] اي اللحم شيعة [من] نحر [اكارعه] جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب
[او جلده] او رأسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا مبيعة وجعلوا اللحم
سبعة و الرأس مع قسم واحد و الاكارع مع اربعة و الجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية ويستحب
التحليل كما في قاضيان وفيه اشعار بانه لو اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعض اللحم اكثر من
السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في المغني [وصح] في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن ابي يوسف
رح لا يصح [اشتراك ستة] غنية او فقيرة جملة او متفرقة [في بقرة] او سبع شياه [مشترقة] موجد
باللسان او لا [لاضحية] اي تضحية المشتركة كما في قاضيان [وذا] الاشتراك [قبل الشراء] ان شرا
الغنى او الفقير [احب] احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يجوز من الفقير لانه اوجبها
بالشراء فضمن حصة الشراء وقيل الغني اذا شارك تصدق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب
عليه و بالشراء قد اوجب على نفسه و عن ابي حنيفة رح ان الاشتراك بعده مكرره كما في الاختيار
[ويضحي الاب او الرضى] على الاصح [من مال طفل غني] و قال محمد وزفر رح ان الاب يضحي
من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب
والصحيح انه يضحي على ما قال القدوري والجد كلاب عند علمه كما في الاختيار والكلام مشعر بانه
لا يجب عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه انه يضحي عنه قيل يضحي عند الشيعين
لا عند محمد وزفر رح كما في المحيط والفتوح على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضحي عن ولده
وولد ولده ذكر اذا نشئ ولا يضحي عن رقيقه وام ولده بالاتفاق كما في النظم [فيا كل الطفل] ما امكن
من اضحية [وما بقى] من اكله من اللحم وغيره [يبدل بما ينفع بعينه] كالثوب لا بالاستهلاك
كالابازير وسياقي وفيه رمز الى انه لا يتصدق الوصي من اضحية والا ضمن كما في الخلاصة والى انه لا ياكل
غبرة ولا يبدل بالمطعم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصي او الجد يطعم الصبي وعياله وخادمه
وياكل الابوان منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز وان ضحي من مال نفسه
فهو كما ضحية [وارل وقتها] اي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه اشارة الى انه لا يضحي
قبل ما قعد الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول و الى انه يضحي بعد سلام واحد ومن
الحسن ينبغي ان لا يضحي قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا ارجئنا جاز الاضحية وان

اعيد الصلوة لانها معتبرة عند الشافعي كما في النظم والى انه لو فاتت الصلوة لغتته او عمد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الوقعات وذكر في المحيط انها لم يميز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما على وجه القضاء ولو شك في اليوم الاضحي فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ان ذبح في مصر] لان الصلوة على اهله ولو قدمت احتمل التشاغل عن الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضي في مصر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم يميز الا اذ بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج مصر فمضي بها بعد الطلوع لما مر ان العبرة لمكانها وهذه حيلة للتضيعة قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [و] ازل وقتها [بعد طلوع فجر يوم النحر] العاشر من ذي الحجة [ان ذبح في غيره] اي غير مصر من القرى والرباطات والبادي لكن في النظم وغيره ان اهل السواد لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الامة منهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل مصر بعد الخطبة ولغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسامحا اذا التضيعة عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصري والقروي طلوع الفجر الا انه يشترط لاهل مصر تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعدد لا ما ذكرنا كما في الزاهدي [وآخرة] اي وقت التضيعة ان ذبح في مصر او غيره [قبيل غروب] الشمس من [اليوم الثالث] عشر للآثار الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضيعة يجوز في المئتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاضحية [واعتبر الاخر] اي آخر وقتها [للفقير وضده] الغني فلو استغنى في احد الاولين وانقر في الاخر وانتقص النصاب بالسرقه او الانفاق او غيرهما سقط الاضحية ولو انقر ثم استغنى وجبت ولو ضحي في احدهما فقير ثم استغنى في الاخر اعاد على المختار كما في المضمرات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الدخيرة وغيره [والولادة والموت] فلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابيه الاضحية له كما مر ولو مات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الايضاء ولو مات بعد الاخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشترى مقيم فيه اضحية فساخر في الاخر جاز بيعها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضحية و صلوة العيدين والجمعة على ما قال قاضيان في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه از ارتد سقطت كما في الزاهدي

[ذكره الدين] كراهة تنزيه [في الليل] أي في كل ليل متخلل بين هذه الأيام لاحتمال فقد شرط
الدينح وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية [ويقضي] إذا مضى أيام النحر ولم يضح الغني
او الفقير [النذر] للاضحية بأن قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولم يسم شيئاً فإنه يقع على الشاة
كما في الخلاصة او قال فيما ملكه اضحي به او على ان اضحي الله على ان اضحي كما في الكفاية [و]
يقضي [فقير شري للاضحية] بان يروي عند الشراء ان يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشري جميعاً
[بتصلقها] أي يقضي بتصلق الاضحية بالناذر او بالنية عند الشري ولم يتصلق على
امته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في النية والاطلاق مشير الى ان القليل والكثير سواء في ذلك
فلما اوجب على نفسه عشر انحيات لزمه اكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات [حية] لان
الاراقة انما عرفت قربة في زمان مخصوص وهذا بيان الافضية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها
اجزاه فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق بلحمها
جاز فان كان قيمتها حية اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئاً غرم قيمته وان باعها بما يتغلب
الناس تصدق بثمنها وبالا يتغلب بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملكت تلك الاضحية وجب
اخرى عند ايمة بخاري وكذا عند غيرهم ان لم تكن معينة والا فلا شيء عليه فان استقرى اخرى فوجدنا
الارلى فالأفضل عندهم ان يضحي افضلهما ويضحي بالأفضل عند ايمة بخارا ان كان غنياً والافضل
كما في النظم وغيره [و] يقضي [الغني] غير النذر الاضحية [يتصلق قيمتها] أي قيمة ما يصلح
للاضحية كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزامدي والنظم وغيرهما [شري] الاضحية [اولا]
يشري وانما اشرنا الى اضافة العهد لان شراء الغني مع النية غير موجب عند الاكثرين وذكر الزامدي
انه لو لم يضح حتى مضى الايام فلا شيء عليه وروي انه يتصلق بقيمة شاة واعلم ان وجوب
الاضحية بالشراء افضل اختلف فيه الرايات والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادات دال على ان شراء
الموثر موجب لها وكلام النوادر على انه غير موجب على ما روى عن الشيعيين وذكر شيخ الاسلام
ان شراء الموثر غير موجب باتفاق الرايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفراني
انه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني ان شراء المعسر غير موجب في ظاهر
الرواية وروى الطحاوي انه موجب كما في الذخيرة وذكر في المسارع ان من استقرى شاة تعينت
بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول علي ان اضحي بها او اضحي بها والمختار
ما في المتن على ما دل عليه كلام خزاعة المفتين [رصح الجذع] بفتح حين وهو في اللغة [من] جنس
[الضان] ما تم له سنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير
ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر كما في الكافي وفسر الاكثر في
المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزاعة هو ما اتى عليه سنة اشهر وشيخ وانما يبرز اذا كان عظيم

(ج)

الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية و في المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا و في الزاهدي هو عند الفقهاء ما تم له مئة اشهر وذكر الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما في الميسوط ونحوه لكن في الخلاصة العنوز من المعز كالجدع من الضان مما اتى عليه اكثر الحول [و] ص [الشي] كالكريم وهو ما بقي ثنية بالكسر والسكون هي الاضراس الاربع التي في مقدم الفم [فصاعدا] اي فذهب السن حال كونها رائدة على الشيء [من غيره] اي الضان [وهو] اي الشيء [ابن حول من الضان والمعز] الاخضر من الغنم والاحسن صمجدع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخره [و] ابن [حولين من البقر] وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي [و] ابن [خمس] من الاحوال [من الابل] وهكذا *

* الثنايا ابن حول و ابن ضعف *

* وابن خمس من ذوي ظلف وخف *

* نظم *

لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذي خف في السادسة وهكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة في الاكثر وفي الزاهدي من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يذبح الجدي والحمل والعجل والفصيل كما في المضمرات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ويذبح] للاضحية [الثولاء] بالفتح الذي جنت من الشاة وغيرها وكذا الجرباء لان الجرب في الحمل وانما تذبحان اذا كانتا سمينتين كما في الكافي ولقائل ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء [والعجفاء] التي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قرونها بالكسر وغيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يجوز كذا العجفاء التي لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رح ان ذهب اكثرها لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان المعتلفة وقال الزرنجيري انها الشاة لا البقر لانه ياخذ العلف باللان والشاة بالسن كما في المنية [والخصي] بالنص فيذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التي بها الكبي والسعال كما في النظم واعلم ان الكل لا يتلوع عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة فما جوزه مما جوزه الكراهة كما في المضمرات [لا] يذبح [عجفاء] لا مخ في عظمها من الهزال كما في النظم ولا يابس بالمهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المروغيناني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها مخ جاز عن بعض المشايخ لا يذبح الخشن لانه لا ينضج لحمها كما في المنية [وعرجاء لا تمشي] برجلها العرجاء [الى المنسك] اي المذبح فلو مشيت بثلاث قوائم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعان بها بتماثل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه

لا يذبح عنهم لم يكن له احدهما المسلمتين او ذهب باقة واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلتاها كما في
التلاصة ولا يجوز الجلالة التي لا ياكل الا الجيف كما في الطهيرة [و] لا يذبح عندهما [ما ذهب] من
الاضحية [اكثر من ثلث اذنها او عينها او آلتها] او ذنبها الواحدا اذا لاكثر حكم الكل وعنه ابن
الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي المنتف عتقهما روايتان والظاهر
ابو الليث انه اذا بقي الاكثر منها ومن نحوها جاز وعليه العتوى كما في الزاهدي وذكر في نادرة الفتاوى
ان كل عيب ماع لها ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان
كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير
العين ظاهر واما فيها فقل قالوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوما او يومين ثم يقرب العلف منها
قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلف هكذا فالتفاوت بين الموضعين
ان ثلثا فالذهب ثلث وان نصفا فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشهور الى انه لا يذبح
التي ليس لها اذنان او احدهما وعن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى الله
لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو طي الرازي وقال ابن سماعة انه يجمع كما في المنية والى
انه لا يذبح العمياء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابي يوسف رحمه الله
لا يجوز كما في المحيط والى الله من الذنب العظم الطويل فالشعور لم تعتبر الا عند خمير الوبرى فانها
منه كما في المنية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال
على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الشراء واما اذا كان بعده بقل منع
في حق الموسر لا المعسر في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حنيفة فغير مانع اصلا كما في النظم
وغيره [وان مات] قبل النحر [احد سبعة] مما اشتركوا في بدنة [وقال ورثته] وهم كبار السنة
الباقية [انحروها عنه] اى عن الميت [وعنكم صح] عنه وعنهم استحسننا وعن ابي حنيفة رحمه الله صح
وتصدق الورثة حصص الميت وذكر الزعفراني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف رحمه الله فالميت ان
ارجبها بعينها اجبر الورثة على التضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى
مات كان ميراثا ثلثه فالورثة ان كانوا سبعة فخصوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم [كبقرة] ذبحت لثلاثة
[عن اضحية ومنتعة وقران] في الحج فانه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الاحصاء وجزاء الصيد
والحلق والعقيقة او التطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رحمه الله الافضل ان يكون من
جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة رحمه الله يكره كما في النظم [وان
كان احدهم] اى الشركاء في هذه الصورة او غيرها [كافرا او مريدا للسم لا] يصح ويكون الكل
لحماء لانه ليس بمتقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريدا قضاء العام الماضي جاز
عنهم وكان القاضي متطوعا فيتصدق للقضاء بقيمة شاة ومط كما في النظم [ويا كل] الغني غير المرجب

طين نغمه الاضحية كما هو المتبادر [منها] اي من تلك الاضحية فلا يأكل الغنسي الموجب بالنذر
 او غيره وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو ضحى عن ميت بغير امره من مال نفسه
 جاز اكل المضحي هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضحى عنه بامره من ماله والمختار
 ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما في المضمرات وغيره [ويؤكل] اي يطعم الغنسي المذكور
 من يشاء استحباً [ويهب من يشاء] فقيراً او غنيا مسلماً او ذمياً ما شاء [وندب التصديق
 بثلاثها] على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث الاخر للاقارب والادخار بثلاث كالالية والشحم للعيال
 هذا هو السنة والدرجة للمقتصدین واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يفطر ثم يعصدق
 بالباقي وايصح ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما في كفاية الشعبي وفيه اشعار
 بانه لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويستحب ان يأكل منها المضحي كما في
 الدخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرستاق ان كان الاضحية فيه فان المعتبر مكانها كما في الخلاصة
 [رد] ندب [تركه] اي ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب [لذي عيال] اي لمن عليه نفقة
 جماعة ظرف ندب [توسعة عليهم] اي العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن
 الترك ندباً [رد] ندب [الذبح بيده ان احسن] اي التضحية اي علم بشرائطها وقدر على ذلك
 [والا] يحسن [امر غيره به] وفيه رمز خفي الى انه يستحب ان يحضر التضحية بنفسه لانه
 غفر له باول قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ايام النحر فان
 فيه اجراً عظيماً ويستحب في استسمانها واستعظامها ويقلدها ويجللها وان يكون الذابح طاهراً
 كما في الزاهدي وتتممة الاداب في الذابح [وكرة ذبح كتابي] اضحية لانها قربة ولو ذبح جاز بخلاف
 الجوسي [ويتصدق بجلدها] لانه جزءها [او يعمله آلة] يصنعها كالجراب والمنخل والغربال
 او يتخذة فرا او كساء او خفا او نطعا او غيره فلو عمل جراباً وآجره لم يجز وعليه تصديق الاجرة
 كما في الظهيرية [او يبدله] اي يبيع الجلد [بما ينتفع به باقياً] كشوب يلبسه وقدر يطبخ به
 وقيل لا يجوز بيعه بالشوب كما في قاضيخان [فان بيع] الجلد [بغير ذلك] مما لا ينتفع به
 الا بعد الاستهلاك كاللراهم والطعومات [يتصدق بثمنه] لان القرية انتقلت اليه وفيه اشعار
 بكرامة هذا البيع وبانه لا يبدل اللبسم بما يمتقي والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا
 ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجز وقيل لو اشترى به طعاماً جاز كما في الكرمانى وذكر في الزاهدي انه
 قول الطرفين واما على قول ابي يوسف رج فالباع باطل لانه كالوقف وفي المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم
 ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصديق بها في المنية لو اشترى
 بلحم الاضحية شيئاً ما كولا فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استسماً وقال
 ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يسبب في ظاهر

الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بنيتها يسب وأعلم انه لا يحل ان يجز صوف صبي
ولا ان يسلب لبنيا وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع جلد ما ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له
ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان أجرها كما في المراجعة
[ولو علم اثنان وذبح كل] منهما [شاة صاحبه] بأذنه دلالة [صح] عن كل منهما وحذف كل
مسلوخة من صاحبه [بلا غرم] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل
لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [و صح التضيعة] لنفسه [بقاء
الغصب] من ولد الصغير او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكه
بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يرم الغصب السابق فكان التضيعة واردة على ملكه
وقيل انما يجز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفر روح انه لا يصح كما في
الكرمانى وفيما ذكر من مراد الهداية ظاهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند
اداء الضمان تنجى من التعاقب كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر
الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح مما سرق من احد وعن ابي يوسف روح لم يصح كما في النظم
[لا] يصح التضيعة بشاة [الوديعة] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهون
والموكل بالاشراء او السلف في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا يعد الذبح وقيل يصح
بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كافي الذخيرة نقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح
اذ يصير غاصبا بمقتضى الذبح كالاصباح وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب
لجواز ان يكون نحو الاصباح وشد الرجل للسلف ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعة
ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعا على السند ولو سلم منه لكونه مندا فمردود بان المراد الاصباح
بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعة ضرورة والملك المستند معني على ما
ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشكل ما ذكره بما تقر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا
يستفح به دلائل نحر اداء الضمان وفي ثبوته كلام [وضمنهما] اي الغصورية والوديعة اتفاقا وللضمان
الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام *

* [كتاب الصيد] *

عقب به الاضية لانها واجبة وذات مباح الا اذا كان للنهني فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا
اخذ فهو صايد وذلك مصيد وسمي المصيد صيدا وهو على ما قال الطرزي حيوان ممتنع متروخش طبعاً
لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالممتنع مثلاً الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و
جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتروش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا ونهارا ويطعما ما توحش من الاهليات ودخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه
 الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال
 فيعمل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشيء صيد حتى يكون ممتعا خللا لا مالك له اعم من
 الماكول صيد المملوك ارناب وتعالب وكلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادمي حقيقة و
 اذا ركبت فصيدني الابطال اي الشيعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد
 بشيئين بالحيوان والسهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب والفهد والثور
 والاسد وابن عرس والدب والخنزير وغيرها [و] ذي [مخلب] كالصقر والباري والباشق والحدأة
 وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافي الكرمانى
 والجرح الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريك ما اصاب بالناب والمخلب دون
 ما له ناب ومخلب كما مر في الذبائح [بشرط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب اخذ
 الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن وعن ابني يوسف رح انه
 يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والدب لانهما لا يعملان للغير للثمة و
 الخساسة وقد يلحق الحدأة بالدب الكل في المضمرات وغيره ففي ظاهر الرواية امكن تعليم الكل
 بشرط العلم لم يخرج الاسد والدب والحدأة كما ظن وما قال السبكي ان الاسد والدب لا يتصور
 فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه والخنزير عند ابني حنيفة رح ليس بنجس العين على ما في
 التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيحل
 وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذه وان لم يعلمن كما في المنافع والاولى ترجيح الضمير [و]
 مخرجهما [اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكاة الاضطرار، فلو خنقا او جثما اي جلسا على
 صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في
 الدخيرة ويستثنى منه الباري والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فلما في
 فاضحان ان الجرح شرط ومقتول الباري حلال ولم يحل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما
 ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة
 كما في المحيط وغيره [و] بشرط [ارسال مسلم او كتابي السبعين فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا
 وقتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم فارسل احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى [مسميا] حال مما
 يضاف اليه الارسال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارسال ثم زجره معها فانزجر واخذه
 وقتله لم يوكل وفيه تل كبير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل
 بخلاف الاخرس كما في المحيط وغيره [على ممتنع] بالقرايم او الجناحين [مترحش] اقله متنفر
 الى على صيد [يوكل] صفة اخرى فيشترط الارسال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

واخذ صيودا اكل الكل مادام في وجه الارسال كما في قاضيهان [و] بشرط [ان لا يشارك]
 في جرح السبع [المعلم] بفتح اللام المشددة [ما لا يسل صيده] من سبع غير معلم او معلم غير مرسى
 او تارك التسمية عمدا ونحوه فلورسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يؤكل لانه
 اجتمع فيه المبيع والمحرم والاحتراز عنه ممكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذ صيد دون
 الجرح كره كراهة تحريم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو رده عليه ذمى او مجوسى او
 دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يسل صيده كالجوسي والحري [و]
 بشرط ان [لا يطول] للاستراحة [وقفته] اى توقف المعلم [بعد الارسال] فلو كمن واستغنى
 القهد في ارساله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي نهش
 ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خيرا بعد الارسال او بال لم يؤكل كما
 في المحيط فالاولى ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير
 مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم
 الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كما في النظم و
 غيره [ويعلم المعلم] بضم الياء والميم [بترك اكل الكلب] من ذى الناب هو فى الاصل كل منع
 عقور غلب على النايح كما في القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر السباع كالفهد وغيره كما في
 لانه شرط فيه الترك والاجابة داعيا ومرسلا جميعا لان عادته الافتراس والنعار كما في الاختيار و
 الكرمانى وغيرهما ذكر فى النظم وغيره ان القهد مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون
 المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير وذلك لم يتعرض لحكم البرافى
 [ثلث مرات] متواليات لانه معتبر فى كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للسبع او
 لخوف الضرب فيحل فى الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية عنه واما ظاهر روايته فى
 علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم او الصيادين اذ المقادير لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل
 لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله ليعم الجلد والعظم والجناح والظفر و
 غيرها كما في قاضيهان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اى يعلم علم ذى الخلب عند ما يرجعه
 الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فان كلا منهما شرط له كما فى
 الكرمانى وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتشفيف والتشديد نوع من الصقور كما فى
 القاموس وغيره [فان اكل] الكلب فى حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم [بعد تركه] اى الاكل
 [ثلثا] من المرات [تبين جهله] اى ظهر انه لم يصير معلما وانما ترك الاكل لا للمعلم [فلا يؤكل
 ما] قلده [صاد] ذلك الكلب قبله سواء قلد او لا وقيل اكل منه ما ضاه قبله ثلثه ايام اراكر كما فى النظم
 [و] قد [بقي في ملكه] فى البيت او المغارة والوضح الاخصر فيحرم ما بقى منه ولا يحرم عند ما

والأول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بأنه لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحزمة لا يتصور الا في مثل قائم وقد فلت الحمل بالاكل كما في الكرمانى واليه اشار في الكافي وغيره ومهنا اشكال بان الحكم بالشى لا يقتضى الوجود الا ترى انا نحكم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حرمتها [ولا] يوكل [ما يصيد] بعده [حتى يتعلم] بترك الاكل ثلثا او بحكم المفوض الى المذهبين فلو فر البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيئين فقال [وشرط الحمل بالرمي] اى رمى المسلم او الكتابى السهم الى ممتنع متوحش يوكل [التسمية] عند الرمي فيشترط ايضا بشرائط الذبح فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسى مسميا وقتل صيدا لم يوكل [و] شرطه [الجرح] فلو دقه السهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق فى النظم [و] شرطه [ان لا يقع] الرامي او مأموره [عن طلبه] اى المرمى اليه [ان غاب] عن بصره [متحاشيا سهمه] اى حاملا اياه وقد توهم من نسب المصنف الى الوهم فى ذلك بظن ان التحامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزوم لمعنى التحامل الذى هو التكلف فى الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجده وفيه سهمه ولا يكون به اثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التحامل لتيقن ان الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقعه على حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح برمييه اكل وان لم يتحامل كما فى الكرمانى وتام التفصيل فى المحيط وفيه اشعار بأنه لو وقع عنه ثم وجده ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقطرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفى الزيادات ان طلب اقل من يوم اكل كما فى المضمورات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والرمى عليه ميتتين شرع فى حكمهما حين فقال [وان ادركه] اى الصيد [المرسل او الرامى] فى الاصطيد بالسمع او السهم حال كون الصيد [حيا زكاه فان تركها] اى التزكية [عمدا] حتى مات [حرم] وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الرقت ما يمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يوكل فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما فى الذبح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما فى النظم [كما اذا قتله] اى مثل حرمة قتله [معراض بعرضه] لانه لا يخرق الجلد فى الغلب والا حل كما فى الاختيار والمعارض كالمخرب سهم له اربع قد ذ دقاق فاذا رمى به اعترض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حدة كما فى القاموس [او بمقدرة] بضم الباء والبدال طينة مدورة يرمى بها [ثقيلة ذات حدة] وان جرحته لاحتمال ان

يكون بمقتله وفيه اشعار بأنه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالسحرة فالحاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطاً فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالسحرة يحل وان اصابه الققاء او المقيض لا يحل الكل في الاختيار [او رمى] صيدا برياً او بترتياً وجرحه [فوقع] الصيد [في الماء] لاحتمال الموت بالماء [او] وقع بلا مهيبة بعد الرمي [على سطح] او شجر او حائط [ثم] وقع [على الارض] لانه متردى و الاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يוכל وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل [ويعتبر] في الحل والحرم [الزجر] اي الاغراء بالصياد على يוכל او يفهد لانه كالارسال [فيما لم يرسل منه] فلو انبعث احد مننا بنفسه على صيد فأنزجر وزاد طلبه بزجر مسلم حل و بزجر مجوسي لم يحل وكما اذا لم ينزجر [ولو اجتمعا] اي الزجر والارسال [من مسلم] او كتابي [ومجوسي] او وثني او مرتد او مشرك او تارك التسمية [يعتبر الارسال] لانه اقرى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يוכל وان زجره مسلم بثلاث العكس وهذا اذا زجره المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يוכל كما في الذخيرة [وان اخذ] مرسل [غير ما ارسل اليه] من الصيد [حل] لوجود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بأنه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاضيخان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم [كصيد رمى] السهم او السكين اليه [فقطع عظم منه] كالاالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد [لا العضو] المقطوع [منه] بالخبر وفيه اشعار بأنه لو رمى الى سمك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال و بان العضو بان بتمامه او تعلق بجلده فهو بحيث لا يلتمس بالعلاج والاحل وتكبير العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل يدور المسائل كما في الذخيرة [فان قطع] الصيد [اثلاثا او اكثر] اي ثلثاه [مع عذوة] و ثلثه مع رأسه [او قطع نصف رأسه او اكثر] اي الرأس [ارقا] اي شق طولاً [بنصفين اكل كله] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بأنه لو قطع عرضاً بنصفين حل الكل بالطريق الاولى لان الوداج من القلب الى الدماغ كما مر [و اذا رمى] صائداً [صيدا فرماه] ضاذاً [آخر نقتله] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [فهو] اي الصيد [للاول] لانه اثبته وفيه رمز الى انهما لو رميا معا از احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولى اذا القتل يضاف اليه و تمامه في الهداية [وحرم] عليه لا مكان القتل بالتاني [و ضمن الثاني له] اي الاول [قيمته] اي الصيد للثخان [مجروحاً] تمييز عن الاضافة لاحال عن المضاف اليه كما ظن [ان كان الاول اثبته] اي اخرجه عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم و ضمن [و الا]

يكن الأول اخذ بان يبقى ممتنعا فرماه الثاني فقتله [فللثاني] لانه الاخذ [وحل] لتتفق
 الزكوة [ويصاد] حوازا [ما يؤكل] من الحيوان [وما لا يؤكل] كالذئب والخنزير لدفع
 الشر عن الغنم والزرع وانما اخر مسئلة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعارا برعاية حسن الاختتام
 فانه دال على عدم البقاء *

* [كتاب اللقيط واللقطة والابق] *

عقب به الصيد لانه في الاغلب اسلم منه ملكا وزجه الجمع و الترتيب مما لا يشفى والمعنى لفظ
 اللقيط والتقاط اللقطة وابق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيئا من الارض
 قد رايت لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في المقائس فهو شئ مأخوذ من الارض وشرعا
 طغل لم يعرف نسبه بطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة يضم اللام وفتح القاف
 سمعا مبالغة القاعل وبسكونها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة وقل الازهري لم اسمعها بالسكون
 لغير اللبس كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازا لجعله كاللداعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط
 وبالسكون للملقوط والازل اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او السكون
 وبفتحة اسم مفعول من الالتقاط وكان البناء للنقل فهي لغة الاخذ او الماخوذ وشرعا مال بلا
 حافظ لم يعرف مالكة سواء كان من الحيوان او العروض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد
 كسمع وضرب ومنع ابقا وابقا ذهب بلا خوف ولا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس
 وشرعا مملوك من البشر فر من مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول
 فقال [رفعه] اي اللقيط وان لم يخف هلاكه [احب] وفضل لما فيه من الرحمة [وان خيف
 هلاكه] بان وجده في الماء اربين يدي سبع [يجب] رفعه ويفرض وفي قاضيخان انه يستحب
 لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا محالة [كاللقطة] فان اخذها بلا خوف احب ومع
 الخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا
 خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العزل افضل وفي المشارع قيل
 ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر
 وفي المضمرات الاول اصح وفي قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان
 ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الزمان والسنبال الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها
 الاخذ على المختار كما في كراهية الزاهدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كما يأتي
 [وهو] اي اللقيط [حر] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ونحوها
 لانه آدمي [الا] في وقت الحكم [بحجة رقه] اي بشجة اخذ على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا

والسجدة بيئته اقيمت على الملقط اذا كان اللقيط صغيرا او بيئته على اللقيط او تصديقه اذا كان كبيرا
 في النظم [ونفقته] اى اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملقط بلا امر الامام تبرع فيه وبأسره رجع
 على بيت المال اذا مات في صغره وعليه اذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالانفاق يكفي
 للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك ديناً عليه كما في
 الكرمانى [وجنابته] من الدية ونسوها [في بيت المال] كما ان ديته لو قتل خطأ لبيت المال ونسوا
 العمد للامام ان يقتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف رح ليس له الا الصلح كما في
 النظم [وارته] اى تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيع كما تقرر في محله [له] اى لبيت المال
 بعدم الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاءه للملقط فانه كان له لان من العلماء من قال
 انه كالمعتق ولو رآى الملقط الملقط او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا تكلم ولاءه لبيت المال بان حتى
 . فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ولا يرخص] اللقيط جهرا [من اخذه] اى الملقط
 لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختباره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطال حقه بالاختيار
 كما في قاضينان [و] ثبت استيسانا [نسبه] بمجرد الدعوة [ممن يدعيه] اى من الملقط او غيره
 اذا لم يدع الملقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالسجدة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو
 ادعى انه عبده لم يصدق وفي تكبير الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل
 هذا اذا كان لها زوج والا فقد ثبت نسبه منها كما في المحيط [ولو] كان من يدعى [رجلين] حريين
 او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البنية او لا وسواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يرثهما ويرثانه لعدم
 الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأة ان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا اما عنده
 فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان
 اقامت البيئته ثبت منهما كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا
 عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فقد ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابي حنيفة رح ثبت
 من الاكثر كما في النظم [او] كان من يدعى [ممن يصف منهما] اى الرجلين حق الاداء الا ان
 يصف احدهما فان ظاهرة ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو ولا يغني عن
 السبق شيئا كما ظن [علامة] ملصقة [به] اى بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو
 في بعض يثبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه
 لو اقام احد من المدعين بيئته ثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات [او] كان المدعى [عبدا]
 فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بقادح كما ظن [وكان] اللقيط [حرا] لانه قد يلد له
 السرة فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بانه لو ظهر ان زوجته امة كان عبدا
 كما قال ابو يوسف واما عند محمد رح ففسر كما في النخبة والكلام مشير الى انه لو ادعى عبد زوج

والنسب ثبت منه لامن العبد كافي الكافي [او كان] المدعي [ذميا وكان] اللقيط [مسلما] تبعاً للدار
 [ان لم يكن] اي ان لم يوجد [في مقرهم] اي الذين هم كمصر لهم اذ قرية او متعبد كبيت نار او كنيسة
 وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم وذمي بالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار
 المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظراً للصغير كافي
 الاختيار والى انه لم يعتبر الزمي ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زي اهل الشرك كان كافراً ولو وجد مسلم
 في المسجد كافي المحيط [وما شد] من المال [عليه] اي اللقيط كان [له] عملاً بالظاهر وفيه اشعار بانه
 لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رح ان كان بحال يستمسك عليها كان له والا فلا كافي
 المحيط [صرف اليه] اي صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر
 القاضي فانه قيل لا يحتاج ان امره فان المال له وتصدق في نفقة مثله كافي الاختيار [وللملتقط] من
 الاجنبيين وبه ظهر فائدة التقديم [قبض هبته] وصدقته لانه نفع محض ولذا يملك امره وصيه
 [وتسليمه في حرفة] نظراً له [لا] يجوز له [انكاحه] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان
 ومهره في [بيت المال وفي الذخيرة] لا يامره بالختنة والاضمن ان هلك وقيل هذا اذا لم يعلم
 انه ملتقط والا ضمن [و] لا [تصرف ماله] اي تصرف في ماله من التجارة اعتباراً بالام ففي الكلام
 تصامح [ولا اجارته] اي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتباراً بالعم بخلاف الام نان لها اجارته وانما
 اعاد كلمة لارداً لمال قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كافي الاختيار ثم شرع في الثاني
 من مباحث الكتاب فقال [واللقطة] المعهودة و لو كثيرة [امانة] بالاتفاق لا يضمها الملتقط
 الا بالتعدي او المنع بعد الطلب [ان اشهد] عند القدرة شاهدين [على اخذه ليرد على ربها] فلو
 وجد ما في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظهر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك
 الاشهاد لخوف ظالم كافي قاضيان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه ياخذ لنفسه فهو ضامن ديانة
 كافي المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئاً او
 لقطة قد لوه على او عندي لقطة كافي الزاهدي وغيره [والا] يشهد عليه [ضمن] بعد الهلاك
 عنده لانه غاصب في الاخذ [ان جحد المالك اخذها للرد] اي انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك
 وقال محمد رح انها لم يضمّن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف مع محمد رح
 في الاصح والاذل الصحيح كافي المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك
 الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كافي النية والى انه لو صدقه المالك لم يضمّن و
 ذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكانها ثم هلكت لم
 يضمّن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل من ذلك المكان والا فقد ضمّن وعن محمد رح لو مشى
 ثلث خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمّن

اصلا كما في المحيط [وعرفت] اي وجب تعريف اللقطة التي تمقي كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان
 ينادي جهرًا في كل جمعة من ضاع له شئ فليطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر
 جنسها او صفتها [في مكان وجدت] تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول [وفي الجامع]
 اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب [مدة لا تطلب بعد ما] اي
 زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف
 عليه الفتح وفي ظاهر الرواية انه عرفها منه فغيسة كذت او خسيصة وعن اصحابنا ان كان اقل من
 عشرة دراهم عرفها بقدر ما يروى كما في المضمرة وعندهم انه عرف المائتين واكثر سنة واول الى عشرة
 شهر او الى ثلثة عشرة والى دانق ثلثة ودانقا يوما وعن السرخسي انه عرف ما درن درهم يوما وفي سمر
 قندس ينظر يمنا ويصره ثم يضعه في كف فقير كما في الكرمانى وفيه نحو تمر تصدق مكانها او اكلها
 ان احتاج كما في المضمرة وفي نحو عنب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من
 تقدر المدة بالسرول ونحوه فقول عرف كل جمعة وقيل شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال
 الخزانى له ان يكتفى عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير الكبير وفي لفظ السهول اشعار
 بانه لو عرفها غيره بامره جاز اذا عجز كما في الذخيرة و جاز دفعها الى امين وله استردادها منه وان
 ملكت في يده لم يضمن كما في المنية [و] عرف [ما لا يبقى] من لقطة تطلب [ان ان يخاف
 فسادها] اي الى مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه
 الرطبة ونحوها عرف الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار
 والمختار انها اذا لم يكن مما يبقى يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق واما على الاشجار
 فلا يوجب في موضع ولا باس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى الذي في نهر جار كما في المحيط
 لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ ثمنها [ثم] اي بعد مضي مدة
 التعريف [يتصدق] الملتقط بها ان شاء ايصالا للفقير الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل
 اليه الا ان الافضل ان يحفظ ليجنى صاحبها فان التصدق رخصة والحفظ عزيمة كما في الكرمانى وفيه
 اشعار بان بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي التوادر يدفع اليه فان قيل فله التصدق والا فراض
 من غني كما في الذخيرة [فان جاء ربه] بعد التصدق [اجاز] وكان الثواب له [اضمن الاخذ]
 الملتقط او الفقير اذا ملكه فان لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضي
 لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم
 يجب على الملتقط الايصال وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف الايمة انه يجب عليه كما في المنية
 وان كان كلاً من الملتقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمين كما في الكرمانى [وما انفق]
 الملتقط على ما لا يرجو من اللقطة في مدة التعريف [بلا اذن حاكم] اي سلطان او قاض [تبرع]

فلا يرجع الى ربه [ر] ما انفق عليها [باذنه] فهو [دين على ربه] فله الرجوع وهذا ليس من
مطلب الفرد ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن وفيه ايماء الى ان الحكم انما امره بالاتفاق بعد ما
تحقق كونه لقطعة وذلك بالبيينة وان قال لا بيينة لي فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا
فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالاتفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع
الا ان يجعله ديناً عليه كما في النهاية [ر آجر القاضي] ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر [ماله
منفعة] و امكن اجارته للمالك في راي القاضي من نحو ابل لقطعة [وانفق عليها] من بدل
الاجارة ليمقى الملك والاردن عليه فان ما يذكر [كالابق] في ان آجره القاضي وانفق عليها من
بدل الاجارة كما في الهداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي
بالكسب آبق ثانياً في الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يبيع ربه بآعه وانفق عليه من بيت المال
وجعل ديناً عليه او في ثمنه ولا يوجره خوف الاباق ويحتمل ان يكون التشبيه في الاتفاق
بالاذن وبلا اذن وهل يصدق القاضي الراد انه عبد آبق بلا بيينة واختلف المشايخ فيه واذا صدقة
بحسه بطريق التعزير كما في المحيط [وما لا منفعة له] من لقطعة [اذن] القاضي للملتقط [بالاتفاق]
عليه [ان كان] الاتفاق [صلح] للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله ديناً وهو الاصح
قالوا انما امر بالاتفاق يومين او ثلاثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالها فاذا لم يظهر امر ببيعها
لان دارة النفقة مستصلة فلا يظهر في الاتفاق مدة مديدة كما في الهداية [والا] يكن الاتفاق
اصح لاستغراق النفقة [باع] القاضي او مأموره وحفظ الثمن للمالك وفيه ايماء الى ان المالك اذا
جاء لم ينقض البيع فلو بيع بلا امر القاضي كان له تنفيذ البيع قايسة وتضمن البايح او المشتري بالثمن
مالكة كما في المحيط [وللمنفق] عليها بشرط الرجوع او بدونه [حبسها] اي اللقطعة عن ربه
اذا جاء [لاخذ النفقة] لانه كالبيع فان امتنع بيعت كالرهن [فان هلك] اللقطعة في يد الملتقط
[بعد الحبس سقطت] النفقة فلو هلك قبل الحبس لم تسقط لانها امانة [فان بين مدعيها
علامتها] اي وجد رجل دراهم مثلاً وادعى آخر انها له وسمى وزنها وعددها ووعاؤها ورباطها
[حل] للملتقط [الدفع] الى هذا المدعي وان لم يصدقه فان دفع اليه اخذ منه كفيلاً وفيه
اشعار بانه لا يسبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه ففي الجهر اختلاف
المشايخ ثم اردف اليه وجاء آخر واقام بيينة انها له اخذها من المدفوع اليه ولو هلك كان له تضمين
كل و يرجع المدعي على الاصح على المدفوع اليه ولم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما في المحيط
[ولا يجب] الدفع الى ميين العلامة [بلا حجة] والاحسن وجب بحجة [ويستفع] الملتقط
[بها] اي باللقطة بعد التعريف حال كونه [فقيراً] كما ينتفع بها فقير آخر يصرفه اليه في الاطلاق
معتبر بانه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة و ينتفع عند

بشر لانه محله وفي الظهيرية لوباع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصلق بمثله
على المختار [والا] يكن الملتقط فقيرا [تصديق] بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقد
مر [ولو] كان تصدقا [على] الفقراء من [اصله] من الاءاء والامهات [وفرعه] من البتتين
والنات [وعمره] من الزوجات كما في الكافي وعمره لكن في الكامل وعمره ان مال اللقطات
يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقتة اللقطة وجنايته واكفان الموتى ودفنهم وكفاية من
عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من يفرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة مائة
امرأة بلا ملاتها لم يجز لثانية ان ينتفع بها الا اذا تصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تبها
منها فحينئذ تنتفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب عوضا قيل هذا اذا كان المكعب
النابي مثل الاول او احوذ واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن
اتخذ برج حمام فما يخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير
كما في الظهيرية ثم شرع في الآخر من المباحث فقال [وقدب اخذ الابق] لان فيه احياء لحي
المالك [لمن قوي عليه] اى قدر على اخذ الابق فلو ادعى انه عبده واقام بينة قبلت والنص
هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفعه اليه الا ان يحلف بالله ما بايعته
ولا وهبته ولو ادعى بلا بينة واقر الابق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المتأخرين
وعلى سبيل التشيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بما ليس بحجة بخلاف
الاول ولما في اخذ الكفيل منه روايةان والاحوط ان باخذ كما في المحيط [وترك الضال] وهو
المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه [قيل احب] اى قال بعض المتأخرين انه افضل لانه
يستقر مكانه الى ان يجده ماله كما قال بعضهم ان اخذه احب ليلا يصل اليه يد الجاني وفيه
اشعار بانه ياكلهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليه وقال
السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالابق كما فصلنا الا انه لا يباع
كما في التتف وغيره [و] وجب على المالك [لراده] اى الابق فان الراد لا يستعمل في الضال
[من مدة سفر] او اكثر [اربعون درهما] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف
الصلح على الاقل كما في المزارع ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابق بين
رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيء للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه
ان يجتمع بالابق فلوجاء سلطان او حائظ طريق او امير قافلة او وصي يتم او احد الزوجين او الولد
او من في عياله من الاب والابن والابن وغيرهم ليس له شيء كالمو قال لغيره ان وجدته خذه والابق
اعم من القن والمدبر وام الولد والكبير والصغير العاقل والمجنون والمأذون ورد الامة مع
الرضيع كردها وليس لراد المكاتب شيء لانه باعتبار مالية الكسب وهو احق بكسبه والمتبادر

ان يسلمه الى المولى فلوجاء به الى مصر ثم ابق منه قبل التسليم فآخذه رجل وسلمه اليه ليس
 للاول شي بخلاف ما اذا جاء به فعصب منه عاصب وسلمه الى المولى فانه اخذه وتمامه في المحيط
 [وان لم يعد لها] اي لم يسار قيمة الابق اربعين درهما وهذا عند ابي يوسف رح واما عند
 محمد رح فينقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه
 اشعار بانه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فينقص
 درهم كما مر [ان اشهد] الزاد عند الاخذ وقال عند الشاهدين [انه] عبد ابق [اخذه للرد] الى
 المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عنده خلافا لهما كما في المضمورات وشارفي الاختيار الى
 ان محمدا رح مع ابي حنيفة رح [و] لراده [من اقل منها] اي مدة السفر [بقسطه] اي بنصيب
 الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث بدراهم فيقضى
 بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصما عند القاضي والا فان اصطلا على شي فله ذلك اليه
 اشار في الاصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم يفرض الى راي الامام وهو الصحيح واطلاقه
 مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المصر وخارجه وعنه انه لو اخذ في المصر ليس له شي كافي
 المضمورات [فان ابق] الابق [منه] اي من الاخذ المشهد او مات في يده [لم يضمن] لانه امانة
 وهذا اذا لم يستعمله لخدمة نفسه والا فقد ضمن كما في القنية [فان لم يشهد] الاخذ عند الاخذ
 مع التمكن على ذلك [فلا شي له] كما اشار اليه [وضمن] عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 رح لانه عاصب [ان ابق منه] وعلم كونه آيقا فلو انكر المولى اباقه فالقول له والاخذ ضامن اجماعا
 كما في الدخيرة وغيره وفي قوله ابق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الختم *

* كتاب المفقود *

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعني فتمد المفقود [وهو] والفقيد
 المعلوم من فقده فقدا وفقدانا بالكسر عنه كما في القاموس ويقال فقدته اذا اضلته او طلبته
 وكلاهما متحقق فانه قد اضله اهله وهم في طلبه كما في الظهيرية وشريعة [غايب] اي بعيد عن
 اهله ولم يذكر الغايب لانه من الاحكام المشتركة ولم يكن تغليبا كما ظن والا لكان مبيزا بلا قرينة
 [لم يدثره] اي لم يعلم حيوته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [محي في حق
 نفسه] اي فيما يتعلق به من الاموال وغيرها بكم الاستصحاب الذي هو لكم بمقاء الامر
 الثابت وهو غير مثبت لكنه دافع [فلا ينكح غرضه] ولا اختها من زوجها اذا النكاح معلوم والموت
 مبهور [ولا يقسم ماله] بين ورثته [ولا يفسخ اجارته] ولو لم يكن له وكيل [ويقسم القاضي
 من يقض حقه] اي يحين وكلا يقض غلاته ودينه اقر به مديونه ولزم بعقله فلا ينصم

في الدين المفقود الذي يعقد المفقود ولا في نصيب له في عقار أو مروض في يد رجل لأن وكيل
 القاضي بالقبض ليس وكيلًا بالتصوّم بالأجماع لكن لو قضى به فقل وتماسه في المحيط [ويؤخذ
 ماله ويبع] القاضي [ما يشاف فساد] من ماله كالعروض والثمار وقيل لو نقض عبده أو امرأته
 بمضى الأيام جاز بيعه وفيه إشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة وعن البربر الأولي أن لا يبيع دمه
 إن باع نفل لدينه كما إذا علم كونه حيا غايبا منذ سنين بلا رجوع كما في النية [وينفق] القاضي
 من نحو دراهمه و ثمن ما يشاف فساد [على ولده وأبيه وعمره] وغيرهم ممن يستحق
 النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا ينفق على الأخ والأخت والنساء وغيرهم ممن
 لا يستحقون النفقة إلا بالقضاء [وميت في حق غيره] إذا الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت
 [فلا يرث] المفقود [من غيره أي يوقف قسطه من مال مورثه] في يدي عدل لا مكان حيوته فلو
 مات رجل وترك بنتين وأبنا مفقودا أعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الآخر [التي تسعين
 سنة] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن أبي حنيفة رح
 إلى ثلاثين سنة وعن بعضهم إلى ستين وقيل إلى سبعين وعن الثلاثة إلى ثمانين سنة وعليه الفتوى
 في زماننا وعنهما إلى مائة وعن المتقدمين إلى مائة وعشرين سنة الكل في المضمومات وهذا ظاهر
 الأصول كما في النظم وعن محمد رح إلى مائة وعشر وعن أبي يوسف رح إلى مائة وخمسة كما في صورة
 السراجية وعن أبي مطيع إلى مائة وبيع كما في المزارع وفي ظاهر المذهب إلى موت الأقران كما في
 الهداية وهذا مرئي عن محمد رح فقيل موت جميع الأقران في جميع البلاد وقيل في بلاد وهذا
 اختلف وقال شيخ الإسلام أنه أحوط وأقرب كما في الذخيرة وقال بعضهم يقوض إلى رأى القاضي
 كما في المنابع وقال مالك والأوزاعي إلى أربع سنين فينكح عرسه بعدها كما في النظم فلزائني به
 في موضع الضرورة ينبغي أن لا بأس به على ما ظن ويثبت موته بأقامة البينة على وكيله أو من
 في يده ماله كما في المحيط [فإن ظهر] المفقود [حيا] بالبينة أو غيرها [فله ذلك] أي قسطه الموقوف
 من مال مورثه أي يثبت ملكه في ذلك [ويعدها] أي بعد مضي هذه المدة [يحكم بموته نكاحا]
 كان [له] من الحقوق ظرف يحكم [يوم تمت المدة] التمعنون ظرف موته [فتعتد عرسه] كما
 تعتد [للموت] أربعة أشهر وعشر أو شهران وخمسة أوضاع حمل وفي الفاء إشعار بان ابتداء العدة
 مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي
 كما قال شرف الأئمة وغيره وقال نعيم الأئمة إن القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كما في النية
 [ويقيم ماله بين من يرثه الآن] أي ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات
 قبله [و] يحكم بموته [في مال غيره] من [حين فقده] أي المفقود لأنه حي بالاستصحاب
 الغير المثبت [فيرد ما وقف له] من القسط [إلى من يرث الغير] أي يأخذ الأثر من ذلك الغير

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* [كتاب القضاء] *



أخره عما تقدم لأن الصالح له غائب لم يدرك أثره ولذا قيل أنه أعز من الكبريت الأحمر والزمرد الأخضر وهو ممدود ويقصروا وقد أكثر الأئمة اللغة في معناه وآل أقوال جميعهم إلى أنه اتمام الشيء قولاً أو فعلاً وقال أئمة الشرع أنه قطع الخصومة أو قول ملزم صدر عن ولاية عامة [أهل الشهادة] أي المستحق للشهادة بالاسلام والحوية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وإنما جعل على نحو قوله بنونا بنوا أبناءنا إشعاراً بكمال المبالغة فيشير إلى أن القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط الإهلية وكذلك في شروط التحمل وهي المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها كما في النهاية وغيرها وفي الكرماني أن شروط التحمل العقل أي حسن النظر في العاقبة والضبط أي حسن السماع والفهم والحفظ إلى وقت الاداء والعدالة أي الاجتناب من محظورات الدين وفيه رمز إلى أن كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلاً فلو لم يصلح غيره كان واجباً عليه ولو وجد الصالح فمخير فيه ولو كان أصلياً فمستحب ولو كان غيره أصلياً فمكررة ولو علم عجزه عنه فحرام كما في الاختيار وغيره [ربصان] أي ينقل القضاء ويجوز قبول الشهادة [من الفاسق] أي المهمل الذي أقدم على كبيرة أو أصراً على صغيرة وفيه إشعار بأن قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكشف وبأن العدالة شرط الأولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن أصحابنا أنه لا يجوز قضاؤه كما في الاختيار [لكن لا يقلل الفاسق القضاء وخوباً وفيه إشعار بأن الوالي آثم في تقليده كما ذكره المصنف واليه أشار ما في قسمة الهداية من أن القاسم يجب أن يكون عدلاً لأنه من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة في العنق

و شرعا حكمه وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا [ولا يقبل] شهادته اى لا يجب قبولها لكن يجوز
 كما في كشف المنار وذكر المصنف انه يائىم بالقبول فان العدالة شرط لوجوب القبول لا لصحته وقية
 اشارة الى ان القاضي والمفتي آثمان بالرواية المرجوحة كما افاده القاضي الامامى والى انه لا يقبل فتوى
 الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتخزع عما ينسب الى الخطاء كما في الاختيار [ولا يقبل]
 فسق العدل [اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا] يعزل [اى
 اى يجب على الوالى عزله فلا يعزل به كما في الظهيرية وغيره وذكر في الهداية والمغنى انه
 يستحق العزل يعنى (ينكح بزوج) كما فسره العلامة الكرورى على ما فى النهاية وهذا ظاهر الرواية
 وعليه مشايخنا كما فى الوقاية وهو الصحيح و عليه الفتوى كما فى الوقعات وفيه اشعار بان حكمه
 نافذ بعد الفسق كما قال البزدرى وذكر الخصاف انه باطل فيها ارتشى لا فى غيره وبه اخذ
 الحلوانى والسرخسى كما فى العمادى [وقيل يعزل] القاضي لصدرية فاسقا وهذا مروي عن
 الايمة الثلاثة [ومن اخذه] اى القضاء [بالرشوة] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما فى المقائس
 فهي لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن
 الاثير وشريعة ما ياخذه الاخى ظلما بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتمامه في صلح الكرماني
 فالمرتشى الاخى والراشى الدافع [لا يصير قاضيا] على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم ينقل
 فلقاض آخر ان يبطل كما لو قضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كما فى الفصولين واعلم ان مدافع اما
 للتودد وهو حلال من الجانبين واما لصبر ورته قاضيا وهو حرام منهما واما الخوف على نفسه
 هو ماله وهو حرام على الاخى بلا خلاف وحلال للدافع عند الاكثرين واما ليستوى امره عند الوالى
 فان كان ذلك الامر حراما فحراما على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخى ان اشترط وحلال للدافع
 عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع
 وكذا للاخذ عند الاكثرين ومكرره عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كن له الاسترداد ولو
 اصلح امره كما فى المغنى والنهاية وغيرهما [والاجتهاد] وان قال به بعضهم [شرط للارولية] لكن
 يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابى يوسف رح ان المتورع احب الي من المجتهد وان
 كونه عالما بالفرائض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما فى الاختيار
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعاني مقدار خمسمائة آية وثلاث
 آلاف حديث واردة فى الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والركيبات وخواصها فى الافادة
 فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعانى والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم
 فى الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني الماثرة فى الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص

والمشترك والمجمل وغيرها وبقسام ستن الحديث وعالمها بحال الرزاة الا انها كالتعذر في هذا الزمان لكثرة الروائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة النفقات كالطخاري وغيره وعالمها بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالمها بالاجماع ومواقعه للاحتراز عن مثلثته وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيرها ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المتقدمين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم [ولا يطلب] القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المضمومات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس وكلامها مكررة وبانه لا يميل الميل بالشفعاء كما في الخلاصة قال ابن عمر رضاني اعوذ بالله ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصي بالعدل فبالحري ان ينقلب منه كفافا فما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رواهما الترمذي وتاويل بعض المحدثين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع ذواعيه الخبيثة وشهوته الرديئة مؤكدا لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المصنف [وانما يدخل فيه] اي لا يدخل في القضاء الا [من يثق عدله] اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضيهما انه يكره عند استجماع شرايطه والى انه لا باس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما في الكرمانى والاكتفاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للسرخسي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابى حنيفة رح وقد امتنع عنه حتى ضرب اشواطا ونجد اباه حتى قيد نيقا وحمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا باس به اذا كان صالحا له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ومن قل] القضاء [سال] من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان احوط [ديوان] اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النفقات وغيرها من دونت الكلمة اي ضبطتها اصله ديوان فهوروا من التضعيف الى ابدال الواو ياء امتثالا كما في الازاهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمر رض وقال ابن الاثير انه فارسي معرب وانما اضيف الى [قاض] قبله لانه لا يسال ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان وانما ماله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بها بجد

في دينونه وان كان مشتوما واما ما في ديوان نفسه فان كان ذا كرا لتلك الحادثة يعمل به والى
وقالا يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في
ما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى
ان للسلطان عزله بلا رتبة عن ابي حنيفة راج انه لا يترك على القضاء اكثر من حول صلا يسمى
العلم فيقول لا فساد فيك لكن اخشي عليك نسيان العلم فادرسه ثم عد اليها حتى نقولك ثانيا كما في
شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درسا [ولا
يعمل] القاضي المقلد [في] حق [المحبوس] للمطالبة او غيرها [بقول] القاضي [المعزول] بانه
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس او ببينة المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا حبس الى
ايام كشهري يرى من يطلب فلانا المحبوس يسوق فان حضر جميع بينهما والا ياكل منه كفيلا بالنفس
ان وجده والا يخليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد
ان يشهد على قضائه شاهد ان سواه ثم يمضيه كما في المبسوط [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالقرار
او البينة [في غلة الوقف] كما اذا قال ثبت عندى ان ضيعته كذا وقف على كذا وحكمت به و
وضعتها على يدي امين وامرته بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها و صدقه الامين فان لم يعمل بقوله ان
جيد الواقف او وارثه ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره والغلة كل ما يحصل من حوز
ارض او كراءها او اجرة غلام كما في المغرب [والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم] اي بتعليم الوديعة
اليه [منه] اي المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فاقربه او بالدفع وقال لا ادري ان هذا
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمكر كما في
الكرمانى ولك ان تصرف الاستثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه الضيعة وقف على كذا
دفعتها الى فلان و صدقه انقله المقلد عن المعزول كما في المغني وغيره [ويقرض] القاضي [مال
اليتيم] بشرط ان يكون المستقرض حسن المعاملة غير لجاج من اهل الضر ولا يبين من بالخذ مضاربة
ولا ما يشترى به نافعا لليتيم والا تعين عليه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الرضي لا يقرض وكذا
الاب وفيه روايتان كما في الذخيرة والى انه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه والى انه له ان يقرض مال
الغائب وكذا مال الوقف كما في النزاهة [و] المسجل [الجامع] اي للناس للصلاة والحكم [الملك] من
مسجد السي ومسجد السرق والدار والطريق [لجائوسه الظاهر] غير الشفي على الغرماء وغيرهم وقيل
ففسر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فينتار الوسط منها والنجاف وغيرها تاتي باب المسجد
او يخرج اليها احدا فينظر في خصوصتها كما في خصوصية الدابة وان دخل المسجد يستحب ان يصلي للنجبة
ركعتين والاربع افضل ثم يدعو الله تعالى ان يوفق السيق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا بمنزل
ظهرة الى الحراب ويجلس معه قوما من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بانه لا يقضي ماشيا ولا

قائما ولا متكبيا تعظيما لامر القضاء وان جاز ذلك كما في المغني واطلاقه مشير الى ان يوم البطالة والاستراحة
 لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخصاف دائرين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم
 الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل هدية] اي مالا اعطي اكراما
 لانها اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو قبلها ردّها ان امكن والا وضعها في بيت المال كما في
 الكرمانى وفيه اشعار بان للمفتى والى قبول الهدية لانها من حق المسلم وروى انه من الالى رشوة
 كما في الزاهدي [الا من ذي رحم محرم] فانه صلة الرحم [او ممن اعتاد] قبل القضاء من الاجنبي
 [مهاداته] لانه جرى على عادته [قدرا عهد] في العرف بين الاقرباء اربين المعتادين وكذا الاقل
 من العهود فلو زاد على ذلك لم يقبل الا اذا زاد ماله فزاد بقدره كما في المغني [اذا لم يكن لهما] اي
 للذي الرحم والمعتاد [خصومة] والا فلا يقبل وفيه رمز الى انه يقبل دينار لعقد البكر ونصفه للثيب الا
 اذا لم يكن لهما ولي كما في نكاح المنيّة [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب او معتاد [الا] دعوة
 [عامة] لا يتخذ لاجله لان الاجابة سنة بلا تهمة وقيل انها كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة
 والاول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بانه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها
 للقريب عند الشيوخين كما في المغني [ويسوى] وجوبا [بين الخصمين] في الاصل مصدر ثم سمي
 به المخاصم ويطلق على الجمع واصل المخاصمة ان يتعلق كل بشخص الاخر بالضم اي جانبه كما في
 المفردات [جلوسا] تميزا وظرف فيسوى بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير
 وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس احدهما عن يمينه والاخر عن
 يساره فيجلسون بين يديه على نحو قدر الدرايين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يربع ولا يقعي ولا
 يستبي تعظيما كما في المغني [واقبالا] اي نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو عالما ولا يواخذ بها لا يكون
 في وسعه من ان يتمنى بالقلب ان يظهر حجة احدهما كما في المبسوط [ولا يسار احدهما] اي لا يتكلم
 معه سرا لانه ينكسر به قلب الاخر وفيه اشعار بانه يسوي بينهما كلاما كما في السراجيه [ولا يضيفه] اي
 احدهما فلا يأس بان يضيفهما جميعا لا انتفاء الميل حينئذ وفيه اشعار بانه لا يأس الامام ان يضيف
 بعض الناس كما في المبسوط [ولا يضنيك] لاحدهما لانه يجتري على خصمه وفيه رمز الى انه لا يقهقه
 اصلا فانه مكروه لغيره [ولا يمزح معه] اي مع احدهما متنازع فيه تبع فيه الوقاية والا حسن تركه في
 الوقاية ولا يمازحهم لانه يذهب بهابة القضاء [ولا يشير اليه] اي الى احدهما مستدرك باقبالا كما لا ينبغي
 [ولا يلقيه حجة] لانه اعانة له ولهذا لا يفتي احدهما فيما غوص اليه كما في الخزانة [ولا يلحق
 الشامل] اي يكره تلقينه [بقوله تشهد بذلك] لانه اعانة وفي شرح ادب القاضي انه لا يقول له كيف تشهد
 لانه شبه التلقين بل يقول تشهد [استحسنه] اي التلقين [ابو يوسف] فيما لا تهمته بالسكون والفتح
 اسم من الاتهام [فيه] اي في موضع امين فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة والاشارة او حصر في

الكلام اذ لم يستغل زيادة علم بتلقيه كما في الكرمانى وفيه اشعار بأنه يكره التلقين فيه عند الطرفين و
ينبغي ان يقتضى بقوله لانه أكثر مهارة في مسائل القضاء كما تقرر و الى انه لا يكره تلقين احد الشاهدين
للاخر بالاجماع و اعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضى وقد حدث فيه هم ان نعاس ارضع
او جوع او عطش او حاجة انسانية و يقعد طرفي النهار و يبعد عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما يسمعه
و بين الخصمين و يجوز ردهما مرتين لطمع الصلح [و يحبس] اى يمنع القاضي و يقرر في سبب
[الخصم] و لو مسلما مقيما صبييا وفيه خلاف وفيه اشعار بأنه لا يمنع عن الطعام و اللباس و الزور
و الوطني للحرائر و الاماء و الاكتساب و يقتضى بالمنع عن الاخيرين و غيرهما مما هو تنعم كما في
الوقائع و المضارع يومي الى انه لا يخرج عن السجن للصلوة و الحج و الفطرة و صلوة المسبورة
و غيرها كما اذا مات احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغتسل و الهبة او ولده و لو حبس فيه
متعنتا طين عليه الباب و اعطى له الخبز و الماء من ثقبه و السجن المضمودال على انه يحبس في موضع
و حبس ليس فيه فرش ولا احد يستأنس به و الاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يحبس في
سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ و الاكتفاء مشير الى انه لا يضرب
ولا يغل ولا يشوف ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الخلاصة و اجرة السجن و السجن
على رب الدين و اول من احدثه في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناء في العراق و سماه تانعا
فقر منه الناس فبني آخر سماه مخبسا بالخاء المعجمة و كسر الباء المشددة و فتحها موضع التذليل و حبس
سابق زمانه في المسجد او الدمليز كما في شرح ادب القاضي وغيره [مدة رآناه مصلية] على
الصحيح لتفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضت ستة اشهر و وقع عند القاضي
انه متعنت يديم الحبس و ان مضى شهرا و ما دونه و وقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى و كذا
لو لم يظهر عسوته عنده لكن اخبر به ثقة من اصدقائه او جيرانه و اخبار الاثنين احوط ولا يشترط
لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في اليسار و الاعسار و اذا اطلقه لا يمنعه عن اللازمة كما في
الغني و انما قلنا على الصحيح لان مدة الحبس قيل شهر و قيل شهران و قيل ثلثة اشهر و قيل اربعة
اشهر و قيل ستة اشهر كما في الاختيار و اعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالمراد فاقض له
ملكه الاجتهاد كما في الوقائع الساسمية [بطلب ولى الحق] و لو دانقا كما في الخزائن وفيه ايماء الى
انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الوقائع [ان امتنع المقر عن الايقاع] اى امتنع عن ايقاع الحق
الثابت عن الاقرار به بان اقر مرة بعد اخرى و امر القاضي بالايقاع وفيه ايماء الى انه غني حينئذ
يجب الحبس الذي هو جزاء مما طلة الغني [او ثبت الحق بالبينة] كعلم القاضي بيساره كما في الخزائن
فحينئذ يحبس لان البينة لا يكون الا بعد المماطلة و في هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي
المدعى عليه الك مال كما قال بعضهم و الصواب عند الشافى ان يسأله فان اقر بالمال حبسه و الا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا في نوادر اصحابنا و الى انه لا يقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس وبه انتى العامة وهو الصحيح و يقبل في رواية وبه انتى القضي و يقبل بعد الحبس قبل المدة عند الخصاص كما في شرح ادب القاضي [فيما لزمه] من الدين [يعقل] صدر منه او من غيره [كالكفالة] اى مثل المكفول به و بدل الاجارة [والمهر] وغيرها مما ليس ببدل مال حصل له و يستثنى منه المهر المورل و بدل الكتابة كما ياتي و بما ذكرنا اندفع ظن تقدير اما ليس ببدل مال حصل في يده كالكفالة [او] مثل [بدل مال حصل] المال [له] كالتمسك و بدل القرض [وفي نفقة عرسه و] نفقة [ولده] لا يحبس [في دينه] اى لا يحبس الابوين في دين الولد و كذا السيدين وهذا ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح انه يحبس لمنعه الحق كما في المغني [وفي غيرها] اى غير الصور الثلاث كضمان المتلفات و اروش الجنابات و اعتاق الاماء المشتركة و بدل الكتابات و المهور المؤجلات و نفقة سائر القربات [لا] يحبس [اذا ادعى فقره] بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [الا اذا قامت بيعة] من المدعي [بضمة] اى بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره تخلي سبيله كما اذا اقامت البيعة بفقره كما في الاختيار و اعلم ان المحبس الغني اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين و المال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم و المال دنانير او عروض او عقار يستلزم حبسه الى ان يبيع دنانيره بنفسه و يودي ولا يبيع العروض و العقار اصلا و هذا عندنا و اما عندهما فيبيع القاضي دنانيره و عروضه و في العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها و يمكن ان يعيش باقل منها يبيعها و يودي بما سوى ما يشتري مما يعيش به و كذا المسكن و لا يواجره في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح لو كان له عمل آجرة و ادى دينه مما موى قوته و قوت عياله كما في المغني و غيره [واذا شهدا] اى شهد رجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا [على] خصم [حاضر] و كتب به محضر بفتح الميم فهو ما جرى بحضرة القاضي و صف الدعوي و اسمي الشهود و خلاصهم كما في المغرب بالمهملة [حكم بها] اى تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص و هو قضيت على فلان فلان بكذا و مثله حكمت او انقذت و كذا ثبت عندي او ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين و ذكرني كفاية الشروط ان حكمت معناه رتب عليه الاحكام و فائدية اعلام من له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال ابطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وثقت على تلبس من الشهود لم يعتبر كما في الخزانة و فيه ايماء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا و الشرب و كذا بحق العباد خلافا لهما و هذا اذا علم تقلد القضاء و اما بعده فيحكم به و تمامه في الخزانة و الى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عززه القاضي بما يري من ضرب او صفع او حبس او تعيس و حله كما في الاختيار و الى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو راه و اخر فسق

فيائم ويعزل ويعزركافي الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك لكفر كافي الكرمانى والى
ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف
على النزكية كما فى البداية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلازم فانه احتياط ويهمله ثلثة
ايام ان قال المدعى عليه لي دفع كما فى الخلاصة والى ان المصر لا يشترط للنفاذ كما فى النوادر وبه
كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كافي عامة المتداولات [وكتب] القاضي [به] ام بالحكم
لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل القادى اقام بينة وحكم بها ثم اصطليا ان يأخذه منه في
بلد آخر وخاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاضي ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سببا
اذا عطف على حكم لكن فى المبسوط انها غير واجبة ولا باس ان يكلف القاضي الطالب صيغة
ليكتب فيها كما لا باس بان يجعل ذلك من ببت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب [وهو]
اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه [السجل] اى المسمى بالسجل بكسر السين والهمزة وتشديد
اللام والضمثان مع التشديد والفتح مع سكون السين والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما فى
الكشاف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما فى المفردات فى الاصل الضك كما فى الصباح وهو كتاب
الاقرار ونسره وذكر فى كفاية الشروط ان احدا اذا ادعى على آخر فالمكتوب المتضرر اذا اجاب الاخر
واقام البينة فالتوقيع واذا حكم بالسجل [و] اذا شهدا [على غائب] كان فى مسئلة اخرى او قرية او
بلدة ويشترط فى ظاهر الرواية مسيرة السفر كما فى المغني وعن ابي يوسف رح يجوز فيما لا يرجع
فى يومه وعليه الفتوى كما فى الشزانه [لا] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتى [بل
يكتب] عطف على حملة لا ماسمي [كتابا حكما] وكتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة
الشهود على عايب بلا حكم [ليحكم المكتوب اليه] فى رواية عن ابي بومصر رح فلاحسن ترك المكتوب
اليه فانه يبعث الخصم او المدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما فى الكفاية [الا في حد وفود] اى
يكتب فى كل حق الا فى حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وقبه اشارة الى
اشتراطه من فاض معلوم الى معلوم والى انه يكتب فى النسب والنكاح والدين والامانة والمغصوب
والمضاربة والمنقول والعقار كما فى الارنكي وغيرة ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابا الاسم فى داخله
فقال [فيفرا] القاضي الكاتب وجوبا [على] النقول للكتاب [الشهود] عند المكتوب اليه انه
كاتب فلان القاضي وهذا ليس بلازم اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كما فى المشاهير [ويختم] على
الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم فى اسفله فلو انكر خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل
وان ختم فى اسفله كما فى الذخيرة وانما قال [عليهم] اى الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان
الختم يحضر توهم كافي المغني وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب فى يد الشهود وهذا ليس
بشرط الا اذا كان فى يد المدعى وبه يفتى كما ذكره المصنف [ويسلم] فى مجلس يصح حكمه فيه

فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرمانى [اليهم] اني الشهود وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه و يسلم الى المدعي كما في النهاية و انما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التوصل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة رح كما في المغني [وعند ابي يوسف رح يكفي ان يشهدهم] القاضي ملى [ان هذا كتابه وختمه] فلا يستلزم القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان السروط المأمنة عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] اى عن ابي يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بشرط] فكفى ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اومع و ان كان الاحتياط فيما قاله كما في الذخيرة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] اى لا يأخذ الكتاب من المدعي [الا بحضور الخصم] اى وقت حضوره لانه لزامه كما في الاختيار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول الهيئة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق السروط والوصول والدعوى والابكار يعرض الكتاب على القاضي و ان قبل استغنى عن الكتاب [و] بحضور [الهيئة] اى الشاهد بن [على انه] اى المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه اشعار بانه يسلم الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاختره هنا ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية [قراءة علينا] او اخبرنا به [وختمه وسلمه] اليها كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى ان مذهب الطرفين وقال ابو يوسف رح ان الشهادة كافية كما مرو الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغني [فيفتحة] اى المكتوب اليه وقيل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بحواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي [ويقرأه على الخصم ويلزمه ما فيه] لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به واقم البينة ان في هذه القبيلة اثني عشر بهذا النسب كما في الخلاصة [ان بقى الكاتب قاضيا] فلو مات او انعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا لابي يوسف رح فلو قبله ثم رفع الى قاض آخر امضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة و اما بعدها فيقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بانه لازم كتابة التاريخ والا لم يقبل كما في الخلاصة [ولا يعمل به] اى بذلك الكتاب [غيره] اى المكتوب اليه [الا اذا كتب] داخل الكتاب [بعد اسمه] اى المكتوب اليه [والى كل من يصل اليه] اى كتب من فلان بن فلان بن فلان الى فلان بن فلان والى كل من يصل اليه [من قضاة المسلمين] فانه يعمل به غيره وان جهل استحسننا للساجدة اليه [وعند ابي يوسف رح] يجوز [ان يكتب] على [هذا] الوجه [ابتداء يقبل] تسهيلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب و المكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بانه لو كتب اسمه في العنوان

لم يقبل خلافا لابي يوسف رح كما في الاختيار [وان مات الخصم ينفذ] القاضي الكتاب [على وارثه] لقيامه مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضي بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق من قبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة التالية جعل المكتوب اليه في عنق الابق خاتما من الرصاص حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المدعي بلا قضاء وياخذ منه كفيلة بالنفس ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البيعة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبرأ كفيله وعن ابي يوسف رح انه لا يقضي به له لان الخصم غائب بل يكتب ما جرى عنده بشرطه ويبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه وكذا في التجارة الا ان المكتوب اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في المغني وغيره [والمرأة تقضي] في جميع الحقوق وان كره كما في الاختيار [الا في حد وقود] في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعنه انها لا تقضي اصلا كما في الخيرة [ولا يستخلف قاض] على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته ولو موثقا وقال الطحاوي انه نافذ فلا ينطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في تحكيم الزاهدي [ولا يوكل وكيل] لان المفوض براية وثق وفي الاكتفاء اشعار بان اللوصي وامام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكلي [الا من فوض اليه] من قاض او موكل [ذلك] الاستخلاف او التوكيل بان قال اول ازوكل من شئت وفيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان معناه المنصرف في القضاء تقليدا وعزلا وقال الامام النسفي ليس له الاستخلاف كما في العمادي والى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا واذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف وثم وثم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك [فتقضى] القاضي او الوكيل [المفوض] اليه بفتح الواو اي الذي فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعني اليه ولو قيل بكسر الواو لمسلم من خلاف الاصل [نايبه] اي نايب القاضي او الوكيل [لا ينعزل] نايبه [بعزله] اي عزل المفوض اياه الا اذا فوض اليه ذلك كما في الكبرى ويجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالي قاضيا او الموكل وكيفا لم ينعزل نايبه وقيل انعزل نايب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به وعن ابي يوسف رح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المغني وفيه رمز الى ان النايب انعزل بعزل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام الصلوة نفسه كما في التواهر [ولا] لا ينعزل النايب [بموته] اي المفوض حال كونه [موكلا بل هو] اي لان نايب المفوض فان بل يعني باللام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [نايب الاصل] حقيقة وهو الوالي او الموكل فهذا دليل المسئلتين وفيه إشارة الى ان نايب القاضي انعزل بموته كما في هداية الناطقي ولم ينعزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضي امير الناحية انعزل بموته لكن لم ينعزل

قاضي الوالي بموته كما لم ينعزل امرأته كما في المعنى فلم يحسن ان الاحسن كلمة الرصل [وفي]
القاضي او الوكيل [غيره] اي غير المفوض اليه ذلك [ان] استخلف او وكل ثم [فعل نائبه] ما امره
به من نحو القضاء والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعنق ولهذا لم يصح ولو عند
الازل [عنده] اي بحضرة غير المفوض اليه ما قال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح
عند العامة الا باجازة [او] فعل نائبه بغيبيته و [اجاز] غير المفوض اليه [هو] للتاكيد [او كان]
الموكل [قدر] اي عين [الثمن] ولو حكما كبذل الاجارة [في] عقد [الوكالة] صح [فعل النائب]
وان كان الاول غائبا الكل في وكالة الصغرى [وباعمل برائك] واعتقادك [يوكل] غيره ويكون
الغير وكيلًا عن الموكل وكذا لا ينعزل الثاني بعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينعزل بموت الموكل
[والقضاء] بحكم مروج صاحبه فيه [على خلاف مذهبه] اي اجتهداه واعتقاده [ناسيا] غير ذكر مذهبه
لا ينفذ عند هذا وعليه الفتوى وينفذ عنده كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنده خلافا لابن
يوسف راجح ولا رواية عن محمد راجح وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندهما
لا ياخذ وعند محمد راجح ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رآئه اخذ برآئه في المستقبل
ونفذ قضاءه عنده خلافا لابن يوسف راجح [او عامدا لا ينفذ] اي لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى
وعنه روايتان كما في الكافي والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو علي النسفي انه لا يجوز
عند الشيعة ويجوز عند محمد راجح وقال الامام ظهير الدين لا روايه عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه
لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في
الغني وغيره [و] القضاء [على وفاقه] اي وافق مذهبه [يجعل] الحكم [المختلف فيه مجعلا عليه]
اي يصير ما اختلف فيه متفقاً عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو
المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة لسقطة الاختلاف كما قالوا الا ان محمدا راجح اعتبر اشتباه
الدليل والدال انفذ القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهن
ولم ينفذ فيه خلاف يعمله كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره السخري
وغيره لكن الخصاص لم يعتبر الا اختلاف الصلح الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه
والصحيح انه يشترط كما في الخزائفة ونحن نفتي بانه لا يشترط كما في الصغرى والى انه لا يشترط ان
يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاص لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترط كما في الخزائفة
وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم
عن اجتهاد على رواية السير الكبير وسيجيء انه لا يقضي بما يخالف قول اصحابنا في الانساب عن
احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول الغلام الثلاثة لم يشع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في
مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق القاضي عليه وله وان كان عالما وله ما راي بخلافه لكن

قال ابن يوسف رح لا ينقل في المقضي له العالم والى ان حكم الشافعي نازل في الشافعي ولا يرد عليه
وقيل ينقل حكمه ان اعتقده المدعي والا فلا كما في الصغرى [فان عرض] هذا القضاء ورفع [من]
ناض [آخر] ثاني [يعضيه] اي ينفذه ويجعله بحكمه نازل لازما وهذا منه واجب لمرجه
بالقضاء فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغني وفيه اشعار
بان لا يدفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يعضيه وفي العمادى انه نازل ليس لغيره
نقضه وله نقضه عند محمد رح خلافا لابن يوسف رح لكن في التنقيح لقضى قاض على قول من
اشار العلماء كان صحيحا وليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة [الا فيما خالف الكتاب]
من الحكم كالقضاء بحل متروكة التسمية عمدا كما ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يمثله بالقضاء
بنقلهم الوارث على المديون فان الاول نازل عند الطرفين كما في المغني وغيره [او السنة] المتواترة
او [المشهورة] كالقضاء ببيع درهم بدرهمين وبيع الحرمة بنفسه بنقل المطلقة ومن الظن الغاسق ان
الرفع مذهب مالك والشافعي والاوزاعي والا لنقل القضاء به وقد سبق تمام الكلام عليه [او الاجماع]
كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه ويجوز مستحله كما في المصنوعات وفيه اشعار بترتيب الأدلة
فيقضي بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الضابطة ثم اجماع التابعين
ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة رح وابن يوسف رح و
محمد رح اذا انفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغني ففي الاكتفاء نوع تقصير وان كان
المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم والسنة
ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع اتفاق المجتهدين من
هذه الامة في عصر على امر وهذا مشتار الجمهور وقال الجصاص والبرجاني انه اتفاق جماعة من
العلماء اجتهد هم وهذا مشتار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مشتار الهذلي والكوفي
وتمامه في الكشف [وان كان نفس القضاء] اي قضاء الاول بحكم [مختلفا فيه] بان قال بعض العلماء
انه نازل وبعضهم انه غير نازل بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر فانه في صدر
الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للحال
المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [يصير مجمعا عليه]
عندنا [بامضاء آخر] ثاني وحينئذ ليس لاحد ابطاله وباطال الآخر فليس لاحد بعده امضاؤه
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغني وغيره فمن الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف
فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه [والقضاء بحرمة او حل] عنده [ينقل ظاهرا] اي نقله
[وباطنا] اي ديانة وعندنا لا ينقل باطنا وعليه الفتوى كما في الحقائق [ولو] كان القضاء
[بشهادة زور] وكذب [اذا ادعاه] اي ادعى الحرمة او الحل [بسبب معين] هو اما العقود

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يحل له الوطى عنده ولا يحل عندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه واشترى و عنه لو كان الثمن مثل قيمتها نفذ باطنا والا فلا فلزم يقيم البائع البينة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطى ان عزم بالقلب متى ترك الخصومة وفي الهبة ومائت التبرعات عنه روايتان و اما الفسوخ كالطلاق والاقالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زور انه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزواج آخر بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف رخص انه يحل للاول سرا وعن محمد رخص يحل ما لم يدخل به الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت اقتضاء والثابت اقتضاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء في معتدة الغير منكوخته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى لتعذر جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين [ولا يقضى] عندنا [على غائب] من المجلس والمبلغ لان القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا اسلمت عن الطعن والطاعن غائب وفيه اشعار بأنه لو اقر ثم غاب قضي عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لواقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رخص وهذا ارفق للناس متى ما قال السرخسي والى انه لو تزوجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابي حنيفة رخص وقال محمد رخص نادى على بابه ثلاثة ايام فان خرج والا قضي عليه والى انه يقضى للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضى على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضى وهو لا يري ذلك كان نافذا عند الشيعين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر الكل في العمادي [الا بحضرة نايبه حقيقة] بانابة الغائب اياه ولو بواسطة كوكيله والبيه ووصيه ووصي وابي الاب ووصيه ووصي ووصيه على الترتيب [ارشعا] بانابة القاضي [كوصي القاضي] والمستخراى الوكيل الذي نصبه القاضي ليسمع عليه الخصومة لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناه الى باب داره فيردى [ارحكما] اى يحكم بانه نائبه [بان كان ما يدعى على الغائب] من نحو الاشتراء [سميا لما يدعى على الحاضر] من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضر انه اشتراها من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغائب وهذا حيلة لنفخ دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بيينة عليه قضي القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة بالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بأنه ان لم يكن له سببا لم يقض

عليه كما اذا قال احد لعبد ان مولاك وكلني ان احملك اليه فاقام العبد بينة ان مولاه اعتقه فانه يقضي بها على الساضر بقضريده عن العبد لا بالعق على الغائب فان العتق وان كان مرجحاً لا تعزل الوكالة بل وجل بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتق حبيبا للانعزال لا محالة [لا] يقضي على الغائب [ان كان] ما يدعي على الغائب [شرطاً] لما يدعي على الساضر لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم يقبل ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول اصح وفيه اشعار بانه لو علق بما لا يقضي على الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مضراً في حق الغائب لا ينتصب الساضر خصماً عنه والا فقد انتصب وتمامه في العمادى [رُصِحَ بتحكيم الخصمين] اي جعلهما حاكماً على نفسيهما ولو احدهما فاصحابه واشعار بان المحكم لا يسكن غيره الا برضاها كما في المغني [من صلح] بالضم والفتح [قاضياً] قميبر اي صلح قضاؤه وشهادته فصح تحكيم المرأة والفاسق كما مر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلاً للتكيم وقت التكيم ثم صار اهلاً له وقت الحكم لم ينقض حكمه كما اذا كان عبداً او صبياً او كافراً فاعتق او بلغ او احلم كما في المغني [في غير حد] من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقه والمعان والقدف فلو حكم فيه كان باطلاً بلا خلاف فالظرف متعلق بالتكيم [وقد] اي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه ومختار النصارى لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياساً على غيره من التعق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضى والغير شامل للطلاق والعتاق والكتابة والكماله والشفعة والنفقة والديون والبيع وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيراً من مشايخنا امتنعوا عن الفتوى به كيلاً يتجاسر العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في اليمين المضاف وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي الشؤنة انه لو استفتى فقيهاً وانتهى به بطلان اليمين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولى [ولزمهما] اي الخصمين [حكمه] كالولي بالبينة او الاقرار ان النكول لانهما ولاة عليهما [و] صح [اخباراً] اي المحكم [باقرار احدهما وبعد الة شاهد حال ولايته] اي حال بقاء ولاية المحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقررت عندي ان قامت بينة له بكذا فعذلت فلان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقتضى عليه الاقرار واقامة البينة نفذ حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال ولايته فلو عزله قبل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعدلتهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان الحكم كالولي

[رذل منهما] أي الخصمين [ان يرجع] عن تكليم [قبل حكمه] عليهما فالعزل غير محتاج
إلى الاتفاق بخلاف التكليم ولذا لو حكم بعده لم ينقل لكنه لو أجاز العازل بعد الحكم جاز [فان
رفع حكمه] أي المحكم [إلى قاض] مولى [أمضاه] ونفذ [ان وافق] حكمه [مذهبه] أي اعتقاد
القاضي فلا يفسخ بعده وابطله ان خالف مذهبه فلا ينقل بعده وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوي
ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم كما في الزاهدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون
[بينهما] أي بين القاضي والمقضي له أو الشاهد والمشهد له [ولدا ورجية] فلا يقضي ولا يشهد
للولد وان سفل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته أو ابنه أو أمضاه آخر
كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ومثل
الاج والعم والخال ولان بينهما رضاع بلاولاد ثم شرع في مسائل شتى فقال [وصح الايصال] أي
جعل الغير وصيا له بعد موته [بلا علم الوصي] بإيصاله حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر
الرواية وعن أبي يوسف روح أنه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئا
من مال الموكل لم ينقل اتفاقا [وشرط] عنده [خبر عدل أو مستورين] للمسائل الخمس الآتية ولا
يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه اشعار بانه لا يشترط لفظ الشهادة
[لعزل التوكيل] أي وكيل يتعلق به حق الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم
ينعزل ولو أخبر به عدلان وسيأتي تنمة الكلام في الوكالة [وعلم السيد] أي شرط خبر عدل أو مستورين
لعلم السيد [ببنائة عبده] حتى لو أخبر بها فاسق أو مستور فباعه لم يكن مختارا للقضاء عنده [و
لعلم الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو أخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفيعته عنده [و] لعلم [البكر
البالغ] بالنكاح [أي بالزواج] الولي إذا أخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مهسلم
في دار الحرب] لم يهاجر [اليها] بالشرائع [ظرف] علم فلو أخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل
أو مستور ان لزمه ذلك كما لو أخبر به فاسق وصدقته وأما اذا كذبه فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال
مشايخنا والأصح عندي أنه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاته من الصلوة و
الصوم وغيرها بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهته صلى الله عليه وسلم إلا فيبلغ الشاهد
الغائب كما في كشف المنار والتنمة في الكراهة [لا] يشترط خبر ذلك [لصحة التوكيل] فيقبل فيها خبر
واحد ولو كافرا بلا خلاف لخلوها عن معني الا لزام [وقبل] وجوبا [قول قاض عالم عدل قضيت إننا
بهذا] بهذا العقار لزيد مثلا لعقد التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد روح أنه رجع إلى أنه لم
يقبل وبه أخذ كثير من المشايخ وقالوا ما أحسن هذا في زماننا فان القضاة قد افسدوا ديننا كما في
الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في شيع ما كما في الكرماني [و] قبل
قول [جاهل عدل ان بين سببه] بأن قال في حد الزنا مثلا استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف

ثم حكمت عليه بالرجم فلم يمتن سببه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف
العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [لا] يقبل [قول غيرهما] من عالم او جاهل فامتنع
وفي الشتم عليه ايما ان السكوت من تنقية المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل مزلزلة

* [كتاب الشهادة] *

اررد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذاتا [هي] لغة خبر قاطع كما في القاموس او الضرر مع
المشاهدة بالبصر او البصيرة كما في المفردات او الاخبار بصحة الشيع عن مشاهدة وعيان يقال شهد
فلان عند الحاكم فلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشريعة
[اخبار] اي اعلام [بحق] اي بمال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المالك
لا غير كما في اقرار الكرمانى [للغير] اي حصل لغير المخبر من كل الوجوه كما هو المتبادر فيشرح عنه
الانكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى
الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجوه كما ظن [على] غير [آخر] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على
نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شاهدة بالسن للشارع على الزاني
والثمن للبائع على المشتري والشهادة بروية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة
على راي والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه
[ويجب] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بحذف المضاف او المجاز المرسل [بطلب المدعي]
وان لم يتعين للحمل فلا باس بالتحرز عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما
في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر منده بما
هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خاف بن ايوب او لم يقبل
شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المصنفات وفيه اشعار بانها لو امتنع عن ادائه
بلا عذر ظاهر صار آثما فلمو علم انه ان لم يشهد يذهب حق المشهود له صار فاسقا كما في الجزالة
فلو شهد بعده لم يقبل كما في الذخيرة [وسترها] اي اخفاء الشهادة [في الحدود افضل] من
اظهارها لانه اشاعة فاحشة [ويقول] وجوبا [في] شهادة [السرقة] اشهد انه [اخذ] ماله وللتصريح
قال [لا] يقول [سرقة] والا لضاع حق العبد بالقطع كما ياتي [ونصابها] اي اقل الشهود [للزنا]
اربعة رجال [للمبالغة في المستر على انه من اثنين [وللقود] في النفس والطرف [وباقي الحدود]
غير الزنا من السرقة والقتل واللعان والشرب [رجالان] لا رجل وامرأتان لكن مر في القضاء
انه نافذ بتلك الشهادة لاشتباه الدليل [و] نصابها [للبكارة] وجودا وعدما فان شهدت بها
بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف البائع على البكارة ثم

سره بان يبعث ثابها الى الزكي رسولا او كتابا فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلالمهم ومسالهم فكتب تحت
 العدل عدل وللمتور مستور والفاق فاسق والله اعلم فختتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل
 زد في شهودك ولا يقول اجرحووا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين الزكي والشاهد ويقول
 للزكي هذا الذي عدلته وفيه اشعار بانه يقتضى بكفاية السرفان الاصل اشتراك العطوفين في القيد ومن
 عهد روح ان تزكية العلانية بلاء وقتنة وتزكية السراحدته شريح وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيرها وبشكل
 ما في الاختيار انه يسأل سرا وعلانية وعليه الفتوى [والاثنتان احوط] والواحد كاف [في التزكية] اي
 تعدل الشاهد [سرا] بان يقول الزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم
 منه الا خيرا لكان تعدلا على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خيرا في علمنا فانه ليس بتعديل
 على الاصح وابلغ الالفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السر عدل واحد
 او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهمية الشهادة والعدد شرط فيها كالعدالة في الكل كما في البداية و
 غيره فتكره ليس كما ينبغي [و] الاثنان احوط والواحد كاف في [ترجمة الشاهد] اي في تغيير كلامه بلفظ
 اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمان بعنيتين او فتنتين او فتح التاء
 وضم السين المضمر للسان كما في القاموس وترك الأضامة الاولى اذ الاثنان احوط في ترجمة المدعي و
 المدعي عليه كما في التمرناشي وغيره [د] في [الرسالة] اي فيما نقل من كلام القاضي [الى الزكي]
 وفي العكس وهذا كله عند الشيعين واما عند محمد روح فيشترط العدد في التزكية والترجمة
 والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تزكية السر ولو كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربع اشتراط الاربع
 عنده كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل
 ما سمعه او اوجده كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والغف والقتل مما يثبت بدون القضاء فلو توسط
 رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار
 بان الاشهاد ليس بلازم في حق لكن في الكبرى انه في المداينة والبيع فرض الا اذا كان المال
 قليلا كدرهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البسطن الذي هو حرام وقال
 استاذنا انه ندب [الا في] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها
 كما يأتي [ولا يشهد] في واقعة [من راي خطه] فيها وعلم انه نقش خاتمه [و] الحال انه
 [لم يذكر] فيها [شهادته] وعلمه بها لمشابهة الخط وهذا عنده واما عند محمد فيشهد وعليه الفتوى
 كما في السابق وقال نجم الائمة انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية
 وقيل لا خلاف في الشاهد انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في دبرانه وفيه اشعار بانه
 لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في البداية وقال الخفاف
 ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة ومبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شيد

زور وعند أبي يوسف ربح ان يكون الضك مستودعا والا فلم يشهد وان تيقن انه خاتم وعند
 محمد ربح ان يذكر خطه وبه يفتى كما في الخلاصة [ولا بالتسامح] من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى
 والله يسجد من في السموات الآية فلا تسامح فيه كما ظن والتقدير لا يشهد بسبب التسامح لا العيان
 ومرو لغة النقل عن الغير وشرعا للاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو
 واحدا عدلا كما في الكافي وغيره وما سيناتي لا يخالو عن مخالفة [الا في النسب] فانه جاز ان يشهد
 انه ابن فلان بن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به
 عند عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلدة على الصحيح كما في شرح ادب
 القاضي وغيره [والموت] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ
 لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحياة
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية [والنكاح] فانه يشهد به من سمع
 من جمع عنده و عدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما في المسيط و ذكر في المنية انه لو اخبر
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم جحد جاز لهم ان يشهدوا به [والدخول] بامرأته لاحكام
 الغدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامح في الدخول ولا يثبت الا بثبوت الخلوة [وولاية
 القاضي] اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به [و] في
 اصل الوقف ان يشهد [ان هذا] الشيخ [وقف على] موضع از جماعة [كذا] وفيه اشارة الى
 ن ذكر المصرف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغباني كما في الكافي لكنه
 يس بشرط على المختار ان كان وقفا قديما فيصرف الى الفقراء كما في خزائن المفتين وذكر في
 لطهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط
 بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامح كما ظن فقال [لا] يشهد به على المختار
 وان لم يكن فيه رواية [على شرايطه] اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا و الى
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسقة
 بالشهادة على شرطه كما في الاستروشنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر والاكتفاء
 مشير الى انه لا يشهد بالتسامح في القتل ولا في المهر ويقبل فيهما ولا في الطلاق والعناق
 والولاء خلافا لابي يوسف كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع
 والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا [اذا اخبره] ظرف اي يشهد بالتسامح في هذه الامور اذا
 اخبر الشاهد [رجلا او رجلا وامرأتان] فيشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادي انه يشهد بالتسامح اذا سمع من
 الحداد في القذف او المسوان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر

انه ان كان واحدا فكلاهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال
 [ويشهد] بلا تسامع [راعى جالس] اى كل من رأى رجلا في ناحية يجلس [مجلس القضاء] لاجله
 حال كون الجالس [يدخل عليه الخصوم] اى المدعى والمدعى عليه [انه قاض] اى يشهد
 الرأى على ان ذلك الجالس قاضي هذه الناحية وكذا يشهد رأيي [رجل وامرأة يسكنان بيما] واحدا
 [بينهما انبساط الازاج] كالمعائقة والتقبيل فان في التاج الانبساط (بساح ش ن) على [انها عرسه]
 عملا بالظاهر [و] كذا يشهد رأيي [شيع] وعارف مال بإصافه كيدوده وحقوقه [سوى الرقيق]
 الكبير فان غير المعير عن نفسه من الرقيق كالتناع وعن الائمة الثلاثة انه كالكبير كذا في الخبر
 [في يد متصرف] عرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظاروفية الراي لا يخلو عن اشارة اليه [كمالك] بالضم
 جمع المالك وذا الملك اى تصرفا مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كما يضارب الوكيل على [انه] اى
 ذلك الشيع [ملكه] اى المتصرف وفيه رمز الى انه يستتر مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيع
 لذى اليد وقيل انه ليس بشرط وبالأول ناخذ والى انه لو لم ير المالك والمالك اذ رأى الملك وعرفه ولم
 ير المالك لكن سمع من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يوهمه صدر الكلام
 من جواز التقييد بالتسامع فقال [لكن ان قال] الشاهد في كل من الخصم المسموعة از الراحل الرأي
 عند قاض ان [شهادتي بالتسامع اذ لكم اليد] اى حكم تصرف المالك على تلك الشهادة [بطلت]
 شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبغى عن اعتراء الشبهة في تلك الشهادة كافي الكافي وغيره
 وهذا قول الائمة الثلاثة كما في قاضيان لكنهما لم تبطل في النكاح والنسب اذا قالا سمعناه من
 قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قالا اخبرنا به ثقة وكذا لم يبطل الوقف
 على ما قال المرغيناني كما في العبادي [ومن شهد] على موت زيد بقريضة الاتى فلا تسامح فيه
 كما ظن [انه] اى بناء على انه [حضر] ويجوز كسر الهمزة على انه للتعليل [دفن زيد او] انه
 [صلى عليه قبلت] شهادته [وهذا عيان] بالكسراى معاينة للموت حكما لا تسامح لانه لا يدفن
 ولا يصلي الا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متبهما في خبره بان
 لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتمد على خبره كما في العمادي وغيره والاحسن تقلبته
 على قوله ويشهد رأى مجلس كما لا يخفى *

[فصل * وتقبل الشهادة] جازا [من اهل الاهواء] الذين خالفونا في
 العقيدة من اهل القبلية وكانوا ست فريقا الخارجية المكفرون للختين وطلبة والزبير وعائشة
 ومعاوية رضى الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون الاعمون على الصهرين وغيرهما من لاخير
 عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القرار والقدرية المافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية المافون
 لقدرة العبد والمعتلة القائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجئة المافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل فرقة اثنتى عشرة فهم اثنتان وسبعون فريقا كلهم فى النار الا من انقلهم التوحيد كما فى التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما فى الكرمانى واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالجسمه و الخوارج و غلاة الرافض و القائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما فى المشارع و عن ابى يوسف رح من كفرته لم اقبل شهادته كما فى المحيط [الا الخطابية] طائفة من الرافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابى وهب صلبه ميسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستميزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة والاهواء جمع سوى مصدر هو انه اذا احببه واشتهاه ثم سمي به المهوى والمشتهى محمودا كان او مذموما ثم غلب فى المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف السنة بتاويل فاسد كما فى الكرمانى [و] يقبل الشهادة من [الذمى] العدل [على مثله] فى الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام فى جميع الاديان كما فى الهداية [وان خالفا ملية] كالتصارى والمجوس [ولى المستامن] وان اختلفا دارا اذ الذمى كالمسلم فى قبول الشهادة عليهما [و] من [المستامن على مثله] اظهر ما فى موضع الاضرار لزبادة الايضاح [اذا كانا من دار] واحدة فلو كانا من الروم والترك والهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمى كما فى الكافي [و] على [عدو] من عدوه اى فرح بحزنه و بفرحه وقيل انه يعرف بالعرف كما فى خزائن المفتين [بسبب الدين] اى بامر ديني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كما فى الاختيار ولا يخفى انه مستدرك بما قبله وما بعده والباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما فى الكافي وغيره فقال [ومن اجتنب الكبائر] اى كل فرد من افراد الكبائر كما فى اكنز الكتب لكن فى قضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا فى الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاعانة على المعصية وضرب المزامير والطناير كما فى الخلاصة والمحيط والخيرة والكافي والمضمرة والكفاية وغيرها من الكتب المعتمدة واليه اشار المصنف فى الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال [ولم يصّر على الصغائر] اى لم يعزم على كل فرد من افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما فى التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة [وعلب صوابه] على خطائه اى كثر حسنته بالنسبة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة و تسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة و صغيرتين ليس بعدل وكان عليه ان يزكّل قيدا

آخر وهو ان يجتنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكره المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة فتزيفه بدخوله في الكبائر باطل [والاقلف] الذي لم يختن بعذر الكبر وخوف الهلاك فان الختان من اليوم السابع الى عشر سنين سنة فلم يقلح الا اذا ترك استغفا [والشخصي] اي المنزوع الشخصية [وردد الزنا] لانه فاسق الاب [والعمال] بالضم والتشديد امراء السلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان العمال وحيها ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والساني في السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا يقبل على الصحيح كما في الجواهر [لا] يقبل [من اعمى] في شيء من السقوق سواء كان مسموما او غيره دينا او عينا منقولا او عقارا وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء اما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان الشهود منقولا فمقبولة بالاجماع وان كان دينا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وهذا فيما لا يجري فيه التسامح والا فيقبل بالاجماع كما في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التحمل بما اذا عرف القاضي الوقت الذي عمي فيه وتاريخ المدعى سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المبسوط [و] لا من [مملوك] قن او مديرا او مكاتب او ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير [و] لا من [مخدود في قذف] اي لقذفه [وان تاب] لان تمام حله برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل السد تقبل وعنده تقبل قبل اكثرة وعنده لم تقبل بضرب سوط واحد والى ان شهادة المعز التائب مقبولة كما في الكافي والى ان المخدود في الشرب ونسره تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد سنة اشتهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مقبوض الى راي المعدل از القاضي كما في الكبرى والا كنفاء مشعر بانه لو ادام بعد الحد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبولا الشهادة وهو الصحيح كما في الكرمانى [الا من حد في] قذف حال [كفره فاسلم] فانه يقبل شهادته على المسلم اذ بالاسلام حدث العيالة وفيه اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على النمسى كما في الكافي [و] من [عدو] على عدوه [بسبب الدنيا] اي بامر دنوى لظهور فسقه كما في بعض نسخ الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المتداولات فلو شهد مودع رجل بالضرب وغيره لم تقبل روى معالم السنين وغيره من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين فعلم انه الصحيح في زمانهم و زماننا [و] من [سيد لعبده ومكاتبه] وامته

وام ولد له لانه شهد لنفسه فتقبل على احد منهم ولو شهد له فردهما القاضي ثم اعتق فاعادها لم تقبل
لتهمة الكذب [و] لا تقبل الشهادة من [شريكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة ظرف
الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الأخفش والإضافة للعهد اى شركة العمان فانها
لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه
فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [مختث] بفتح النون على المشهور والكسر افسح كما في
التهديب ثم فسره فقال [يفعل الردى] من التشبيه بالنساء في التزيين والتمكين من الرجال و
اما اذا كان في كلامه لين اوفي اعضائه تكسر فهو كالخنثى فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان
[و] من [نابتة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن نأح في مصيبة نفسها كما اشار اليه اللكفي
و غيره وينبغي ان لا تقبل لان صوتها حرام كما ياتي والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن [ومغنية]
اي من تغنى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لحكمة صوتها كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحترفة
بالتغني بين الناس فبيد التغني لم يسقط العدالة كما في الكرمانى [ومد من الشرب] اى المصر
على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان المد من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى
وانما اشترط الادمان ليظهر فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان مد من
شربها بلا لهو ساقط العدالة كما في الكرمانى وخزانة المفتين واليه اشير في الذخيرة والمضمرات و
فيه اشارة الى ان مد من السكر يخرج عن العدالة كما في المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل من
شارب الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيرها انها تقبل عند محمد رح من شارب النبيذ متابلا
الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول اطباء لا
علاج له الا الخمر لان في حرمتها خلاف كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لغض شىخ
في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما في التمر تاشي وغيرها واعلم ان الجالس مجلس
الفجور كالمدمن كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] اى يطير لان اللعب حرام فمن امسكها
بلا تطير فعاد كما في الكرمانى وكذا لو خليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس يعدل لانها
حينئذ يشغلها بغيرها فيصرف في ملك الغير كما في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر
يلعب بالفتح اى فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكر الرانغب وفي الكشف انه ما لا يفيد فائدة
اصلا والطيور جمع الطائر [او] بمثل [الطنبور] بالضم معرب (وبه رة) فانه يشبه بالية الحمل
ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملاحى المستشعة بين المسلمين دون نحو الحداء وضرب القضيب الا اذا
فيم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدر الامير الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكبرى [او يغني]
من رجل [للناس] لا لنفسه لدفعهم فتقبل من المغني فانه العالم بالتغني لغة وعرفا ورد الشهادة
لاعلان الفسق كما في الكرمانى [او يرتكب ما يحل به] كالزنا والسرقاة واللواطه عندهما ويحل فيه

الغذف قبل الحد فانه كبيرة مسقطة العدالة وبه يقتضى كافي الكبرى لكن فستتوط اعلان الكبيرة
 كافي النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد
 منه [او يدخل الحمام] او مجمع الناس مرة [بلا ازار] لان ابداء العودة فسق كافي اللهم وانما سمي
 بالحمام لانه معزق يقال استنجم الفرس اذا عرق والآزار بالكسر ما يلبس عند الدخول في الحمام
 [او ياكل الربوا] مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي والظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم
 مأخوذ في مفهوم العصية وشرط في الاصل الايمان فان الربوا يغيب الملك بالقبض والملك مبيع
 للاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كافي المحيط وغيره [او يقامر بالنرد والشطرنج] اي يلعب بالنرد
 ويقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته
 بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشرط الثلاثة احدهما ما من
 والثاني ما اشار اليه بقوله [او يفوته الصلوة] عن وقتها [بهما] اي بالشطرنج وانما نسي الضمير
 كافي الهداية لانه بني على سابق كلامه ادعى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما
 لم يذكر الثالث وهو كثر الحلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تهامل في التقييد وتركه كما ظن
 وذكر في الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج قاذح وقيل هذا اذا اتخذ صنعة فقد قيل روجو
 القلوب ساعة فساعة ولا يشعر بان فوت الصلوة والصوم وغيرهما من الفرائض ليس بقاذح [او
 يبول على الطريق] بين الناس [او ياكل فيه] اي في الطريق بين قوم غير الموقفي وكذا غيرهما
 من المباحات القاذحة في المروة كصحة الارزال وافراط المزاج والجرف الدنية من نحو الدبابة و
 الشياكة والسحابة بلا ضرورة كما في الكشف وينخل فيه المشي في السوق بالسراويل وحده كما في
 الاختيار [او يظهر سب] واحد من [السلف] اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم ما
 قيل من طعن في علماء الامة لا يلوم الا ائمه كافي الكبرى ولذا قال ابو يوسف رح لا اقبل شهادة
 من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل
 شهادته فهنا اولي كافي المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره
 المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة واصحابه
 رح فانهم سلفنا والصحابة والتابعين رض فانهم سلفهم كافي الكفاية ولم يوجد اصل لما في المستصفى
 انه جمع سالف والمشهور انه في الاصل مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل اباءه والجمع اسلاف
 وفيه اشارة الى انه لو جتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان والى ان سب احد من الصحابة
 ليس بكفر كما في خزنة المفتيين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سب الشيعين
 ويلعنهما رض لم يقتض به فانه كافر لان سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم وفيه اشعار بان اللعن والسب بمعنى وهو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كافي

الخلاصة وغيره والى انه لو شتم اهله ومواليكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل
ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشراف العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره
وفيه اشعار بانه لو نقل حقيقي الى الشافعي لم يقبل شهادته وان كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه
قد مر في القضاء ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفي المنية عن نجم الائمة لا يشهد له خادمه
وكاتبه ومشرفه ورضعته والمتكلم في احاديث الرعية وقسمة الثواب وكذا راكب بحر الهند لانه قد
خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم اينال بذلك مالا
وقبل يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ولا تقبل] من شهود المدعي عليه [الشهادة]
عند اخلاف الخصاص وهو رواية عن ابي يوسف روح حال كونها مشتملة [على جرح مجرد] اي
جارية مجردة اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولذا يقال
له الجرح المفرد [وهو] اي الجرح المجرد [ما يفسق] اي تفسيق الجرح [الشاهد] اي شاهد المدعي
المعتل فان الحكم لم يجوز قبل التعديل لانيما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي
لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن الشهود المدعي سرا وعلانية فاذا ثبت عد التهم تقبل
كافي المضمرات ولانه ذكر في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استأجرهم
لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي وابطال الاول [ولم يوجب] اي والحال ان الجرح
لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعي [حقا للشرع] كوجوب الحد [او للعبد] كوجوب المال فلو
اوجبه تقبل كما ياتي [مثل] قول الجرح [هو] اي الشاهد [فاسق او آكل الربوا] او شارب خمر او زان
في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي مبطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا
باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع بالخبر القاضي سرا كما في الكافي و
غيره من المتأخرات [او] مثل [انه استأجرهم] اي ان المدعي استأجر الشهود على اداء هذه الشهادة
فان هذه وان تضمنت امرا رائدا على الجرح ولكن ليس له خصم يثبت له بالاجرة [و تقبل]
الشهادة [على اقرار المدعي بفسقهم] اي بفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه
[وعلى انهم] اي الشهود [عبيد] او احدهم عبيد [او] انهم [شاربوا خمر] الان او سارقوا مني
كلنا او زانوا النسوة بلا تقادم [او] انهم [قلناه] لفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع
وهو الرق في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم [او] انهم [شركاء المدعي] شركة
مفاوضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد للمدعي او والد له [او] انهم [اعطاهم من مالي الاجرة]
اي بدل الاجارة [لها] اي لاداء الشهادة علي [او] انهم [دفعت] انا [اليهم كذا] مالا [لئلا
يشهدوا علي] بهذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [و شرط] للقبول
[موافقة الشهادة للدعوى] في المعني لا غير وعليه يدل التشبيه فلوا دعي الملك مطلقا وشهدا بسبب

الشرء تقبل وفي العكس اختلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقا تقبل واو ادعى بالسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل في العمادي ولو ادعى الابراء وشهدا بالصلح تقبل ان كان الصلح بينس الحق ووقف بان كان الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط كافي المينة [كاتفاق الشاهدين لعطا ومعني] بحيث يدل لفظاهما بالوضع على معني واحد بالمطابقة لا التضمن [عند ابي حنيفة ر ح] واما عندهما فالعبرة لما اتفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البيينة لا تقبل بدفع الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلية و شهد الاخر انت بريئة لم يثبت شيئا وان اتفقا معني لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار به لم تقبل كافي الكافي وانما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبهها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ترى انه لو ادعى الغين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كافي النهاية [فترد] الشهادة عنده من احدهما [في الف] او مائة او مائة [و] الاخر [الغين] او مائتين او مائتين لان الدلالة على الاقل بالتضمن غير المعتمد وتقبل عندهما على الالف او المائة او المائتين لان الدلالة على الاقل فيرد عند دعوى الاقل لان المدعي مكذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كافي المضمرات لانه اذا لم يثبت الاثبات لم يثبت ما في ضمن من الالف والمصنف ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كما لا يخفى [ويثبت في] شهادة [الف] من احدهما [والف ومائة] من الاخر [الاقل] الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك كعشرة وخمسة عشر [عند دعوى الاكثر] فان ادعى الاقل او سكت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصيانة البيينة بقضاء المائة او الابراء عنها ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كافي النهاية [ان قصد المال] جزاءه جملة يثبت اي ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة ثبوتها يثبت ذلك فان قصد عقل لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شئ من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقد] بذلك اي لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقد من العقود كل بيع بهما اي لا يثبت عقد منهما عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعي مكذب احدهما فلا يبقى الا شاهد فلا فرق بين دعوى الاقل او الاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانهما لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في اول دعوى الكرمانى ولما قرر لملا مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال [فتقبل] تلك الشهادة ويثبت الاقل [في] شهادة [عق مال] سواء كان بطريق الكتابة او غيرها [وصلح عن قود] على مال [ورهن ومخلع ان ادعى من له المال] اي المولى والمولى والمرتهن والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك و

الآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على القين و شهد هذا ان الشاهدان لم تقبل عنده و قيلت
 منه ما وثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شيع وفيه ايماء الى انه لو ادعى العبد العتق او القاتل
 الصلح او الراهن الزمن او المرأة الخلع و شهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيع [و الاجارة بيع]
 او دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت [في ازل المدة] او مدة الاجارة فلم ادعى احد من الاجر
 او المستاجر في قول مدتها ان الاجارة على الف و مائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد [و الاجارة
] مال بعدها [اي بعد مضي المدة فلم ادعى الاجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت
 و ثبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت
 بدل الاجارة باقراره [و يثبت النكاح بالف] عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل او الاكثر لانه
 لا اختلاف في الاصل و هو العقد بل في التبع و هو المال فثبت الاقل لاتفاق الشاهدين عليه [خلافا
 لهما] فانه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف و قيل هذا الاختلاف
 فيما اذا ادعى الاكثر و اما اذا ادعى الاقل فلم يثبت بالاخلاف و قيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة
 و اما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع و الاصح هو الاول و ما في الاسمي قول ابي يوسف رح
 مع ابي حنيفة رح كذا في الهداية و غيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود
 البيع و الاجارة و الطلاق و غيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عندهما و كذا
 عنده الا في النكاح فانها تقبل و يرجع في المهر الى مهر المثل [و لازم] القبول عند الطرفين
 [الحجر في الارث] هو ان ينسب الارث من المورث الى الورث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين
 ملكهما فلم ادعى دارا مثلاً ميراثاً من ابيه و اقام بينة لم تقبل الا اذا جرّ الشاهد الميراث الى
 الورث حقيقة كما اشار اليه [بقوله مات ميرثه] اي معطى الارث للمدعي الورث [و تركه ميراثاً له]
 او حكماً كما اشار اليه بقوله [او مات و] السال ان [ذا ملكه از] مات و ذا [في يده] و تصرفه
 وفيه اشعار بانهم لو شهدوا الشيء ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق و بانه لو شهدوا انه كان في
 يده لم تقبل و عن ابي يوسف رح انها تقبل كما في الكفاية و غيره [فان قال] الشاهد [كان]
 هذا الشيء [لابي] اي المدعي [اذعه] ابوه [اذ اعاده] او اجاره [من] كان [في يده]
 من المستودع و المستعير و المستاجر فان الموصول مفعول ثان على التنازع [جاز] هذا القول من
 الشاهدين بالاجماع لان يد هو لاء كيد المالك و لذا فرع على السابق و ليس بيد مالك و لذا قال
 [بلا جرّ] فتركه ليس باحسن نظراً الى الفاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [و تقبل]
 استحساناً [الشهادة على الشهادة] فصاعداً لكثرة الحاجة في كل حق [الا في حب] من المستودع
 [و فرد] فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة و النقصان بتداول الالسة وفيه اشعار بانها تقبل في
 التعزير و هذا رواية عن ابي يوسف رح و عن ابي حنيفة رح انها لم تقبل كما في الاختيار [و شرط

لها [اي لقبول شهادة الفرع] تعذر حصول الاصل لادائها باحد من الاسباب الثلاثة [موت] اي
موت الاصل كما في الهداية وغيرها لكن فيه قضاء النهاية و غيره ان الاصل اذا مات لا تقبل
شهادة فرعه بشرط حجة الاصل [او مرض] لا ياتي معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا
كان الاصل مشدرة كما في المدة وكذا احبس الاصل في حين الرأى واما حين القاضي ففيه
خلاف كما في المحيط [او سفر] شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولو كان الفرع بحيث لو حضر
الاصل مجلس الحكم امكنه البينوته في منزله لم تقبل شهادته و تقبل عند اكثر المشايخ وعليه
الفتوى كما في المضمرات ولو كان الاصل في المصر لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد رح و تقبل
عندما كما في الخزانة [ر] شرط لها [شهادة عدد] من اثنين فصاعدا [عن كل اصل] عن
رجلين او رجل و امرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم
لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع رجل آخر
كما في قاضيان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما في النهاية
[لا] يشترط [تغاثر فرعى هذا] الاصل [و] فرعى [ذلك] الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة
احد الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر
وفد جاز ذلك كما في النهاية [ويقول الاصل] اي اصل كل من الفرعين عند التحميل [اشهد] عند
الساحة امر من الاشهاد فلو اشهد رجلا وهناك رجل يسمعه لم يجز له ان يشهد [على شهادتي]
فلو لم يذكره لم يجز خلافا لابي يوسف رح فانه معلوم كما في المحيط [اني اشهد بكذا] اي بان
ملاك ابن فلان ابن فلان امر عندي له بالف درهم والجملة بدل من المجرور وفيه اشعار بان يجب ان
يقول عند الفرع وقت التحميل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه
في الهداية وغيرها لكن في المصارح ان تاخير هذا القول عن الامر ليس بختم [و] يقول [الفرع]
اي فرع كل عند القاضي [اشهد ان فلانا اشهد في على شهادتي بكذا] تقديمه على ما ياتي
ليس بختم وقوله فلانا مشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجده كما في الخزانة [وقال]
فلان [لي اشهد على شهادتي بذلك] هذا مما لا بد منه خلافا لابي يوسف رح كما في قاضيان
فيحتاج الاشهاد في العربي او الفارسي الى ثلث شينات او كافات والاداء فيهما الى خمس منهما
والاحسن الانصر ان يقول (ويقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا) والفرع (اشهد على شهادة
فلان بكذا) على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه ابي جعفر وابي الليث والامام المرحومي
وهو اسهل وايسر وذكره محمد رح في السير الكبير كما في المحيط وغيرها وهو الاصح كما في الزاهد
فيحتاج الاشهاد والاداء الى شينين او الكافين وفي الاختيار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخصان
ان يقول الاصل اشهد بكذا واشهد لك على شهادتي بكذا والفرع اشهد ان فلانا اشهد عندي

بكذا واشهدني على شهادته فأمرني أن أشهد على شهادته ليكون بعد من الاختلاف فيحتاج
 إلى الاشهاد إلى خمس شينات والاداء إلى ثمان [و عن تعديل الفرع] الذي هو عدل عند القاضي
 [الاصل] الذي لم يعلم عدالته بأن قال هو عدل وعن محمد رح أنه لا يصح كتعديل نفسه وفيه إيماء
 إلى أنه لو قال الفرع أن الأصل ليس بعدل أو لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاف وعن
 أبي يوسف رح أنه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط وإلى أنه يجب أن يكون
 الأصل عدلا فلو خرس الأصل أو فسق أو اعمى أو ارتد لم تقبل شهادة فرعه كما في الخزائن وإلى أنه
 لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدالته قبل شهادة فرعه أن كان الأصل رجلا مشهورا كافي
 الذخيرة [و] صح تعديل [أحد الشاهدين] الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع [لاخر]
 الذي لم يعلم عدالته لأنه من أهل التزكية وقيل أن تعديله لا يصح لانه متهم بأنه يريد تنفيذ
 شهادته كما في النهاية وغيره ولا يخفى أنه مغن عن السابق وشامل لتعديل الأصل فرعه إذا
 حضر وقد صح ذلك كافي القدوري [وانكار الأصل] قبل موته أو بعد حضوره الشهادة في هذه
 الحالة [ينبطل شهادة الفرع] فإن شهد لم تقبل فإني التحميل شرط وفيه إيماء إلى أن إنكاره الأشهاد
 مبطل وإلى أن الأصل لو نهي الفرع عن الاداء لم يعمل نهية وفيه خلاف كما في المحيط وإلى أن حضور
 الأصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء بناء على أن القضاء بشهادة
 الأصل أو الفرع كافي قضاء المنية [ومن اثر] إقرارا حقيقيا أو حكما بلا إكراه [أنه شهد زورا]
 بالضم أي كذبا [شهر] أي بعث به القاضي إلى أهل سوقه وقت الضحوة أجمع ما كانوا وان لم يكن
 سوقيا فإلى أهل محلته وقت العصر أجمع ما كانوا ويقول أمين القاضي أن القاضي يقرئكم السلام و
 يقول أنا وجدنا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس [ولم يعزّر] ولم يضرب وهذا عنده وأما عندهما
 فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في الحقايق ويفتى بقوله وقالا يضرب وجيعا ويجب تناديا ولا
 يسود بالاجماع كما في السراجيه ولا يبلغ تعزيره إلى أربعين عند محمد رح خلافا لأبي يوسف رح وقال
 الحاكم أبو محمد رح الكاتب أن رجعا تأثبا لم يعزّر بلاخلاف ومصرّا يعزّر بالضرب بلاخلاف وإن لم يعلم
 فمحل الخلاف ثم إذا شهر وعزّر فتأب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وإن كان مستورا لم يقبل
 أبدا وكذا عدلا كما في رواية عن أبي يوسف رح وعنه أنها تقبل وعليه الفتوى كما في النهاية وإنما
 عمم الإقرار ليشمل مثل ما إذا شهد بمرت زيدا أو قتله ثم ظهر حيا أو بروية هلال ثم مضى ثلثون يوما
 ولم ير الهلال بلا علة أو بولادة امرأة ثم ظهر أنها بكر وبقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الإقرار إشارة إلى
 أنه لو قال غلطت أو أخطأت أو زدت شهادته لتهمة أو خلل أو غيره لم يشهر ولم يعزّر وإلى أنه لا يثبت
 بالبيعة أصلا لانه نفى الشهادة كما في الكافي وغيره والاكفاء مشير إلى أن التعزير بالأدارة والإطاعة

في الاستواء مع الضرب لم يجز في غير شامد الزور الا ان القاضي الامامي قد نقل عن العملة انه
جاز في غيره كتارك الصلوة عمدا *

[فصل * لارجوع] صحيح [عنها] اي الشهادة [الا عند قاض] لانه بفتح
الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او
شهدت بزر فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستتلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء
الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكثفاء
مشعور بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضممان على ما قال بعض المشايخ كما في
الصغرى [فان رجعا عنها قبل الحكم] بها [سقطت] الشهادة عن حيز الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها
[ولم يضمن] اي الراجعان لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهرا كما في الكافي [و] ان رجعا [بعده]
اي الحكم [لم يفسخ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [و ضمنا] عندهما وكذا عنده على الاصح كما في
الخزابة [ما اتلفاه] من المال او المنفعة [بها] اي بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا
عرض لانهما لم اتلفا ما للمشهد عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انهما لم يعزرا وقد عزر او لعله اكتفى
بالسابق والى ان المدعي لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه ماضي في الحكم ولذا لو امتنع
عنه بعد التعديل ياتم ويعزرو ويعزل كما في الكافي [اذا قبض] المدعي ظرف ضمنا [مدعاه] من
الدين المجريين او العين او غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون
القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [والعبرة] في ضمان الراجع
من الشهود وعدمه [للباقي] منهم [لا للراجع] والا يفضي الى الحكم بالضممان مع بقاء الحق
للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [فان رجع احد ثلثة] من الشهود [لم يضمن] ذلك
الاخذ الراجع لبقاء مبقى الحق [فان رجع آخر] من الاثنين الباقيين [ضمنا نصفا] من المقبوض
لان الاتلاف يضاف اليهما [وان شهد رجل وعشرين ثم رجعا] اي الرجل والعشرة على التغليب
[فعلى الرجل سدس] من المال وعلى العشر خمسة اسداس منه [عند ابي حنيفة رج] فان كل اثنين
مسهن كرجل والزائد على هذا [و] على كل من الرجل والعشر [نصف عندهما] لانهن و ان
كثرن كرجل [وان رجعن] اي العشر [فقط] بلا رجوع منه [فعليهن نصف] اجماعا لان الاعتبار
لما بقي من النصف [وضمن الفرع] لا الاصل [ان رجع] الفرع [هو] للعطف [والاصل] جميعا
لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد رجح ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع
فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما وتامه في المضمورات [و]
ضمن [لمازكي] اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجم قال هم عبيد وقد علمت
ذلك ضمن الدية و قال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجح هو

والاصل والمزكي فان شهادتهما عله العلة كما في الكشف [لا] يضمن عندهم [شاهد الاحصان] اذا رجع لانه اثبت للزاني خصالا حميدة هي كونه حراً مسلماً دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا ليس موثر في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر راج لان مكمل العقوبة كالموجب [و] ضمن [شاهد اليمين] اي يمين في ضمن شرطية اذا رجع [لا] شاهد [الشرط] منها فلو شهد شاهد انه قال رجل غير المدخول بها ان دخلت النار فانت طالق وشهد آخر انها دخلت نقضي عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فتن الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في الكفاية فالضمير في قوله [اذا رجعوا] للمزكي وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان الطرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام *

* كتاب الاقرار *

اقرة ههنا واخره عن الشهادة لانهما حجتان الا انه قاصرة [هو] في اللغة اثبات الشيع باللسان او بالقلب او بهما وضده الإنكار دون الحدود فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة [اخبار] اي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئاً لم يكن اقراراً يدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعاً كما في الصغرى [بحق] اي بما يثبت ويسقط من عين وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالية كما مر فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه [لاخر عليه] اي لغير المخبر على المخبر وبه يستمرز عن الإنكار والدعوى والشهادة ولا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والوكيل ونحوهما لنماتهم منك المنوبات شرعاً [وحكمه ظهور المقر به] اي المخبر به للمقر له عليه [لا انشاء] اي لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يسئل له ديانة الا اخذه عن طيب نفسه فانه يملك مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبراً [فصح] اي فقد صح [الاقرار بالخمر للمسلم] لانه ليس بتمليك فيومر بالتسليم اليه [لا] يصح الاقرار [بطلاق او عتق مكرها] لانه ليس بانشاء والافقد صح ولو من المكره وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلاً او كاذباً بلا اكراه لصح ذلك وفي اكراه فاضحان انه لم يصح ديانة [فلو اقر حر] فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح بالمال [مكلف] فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان ماذوناً وصح اقرار السكران كما

مياني [يصدق صح] اقراره [ولو] كان ذلك الحق [مجهولا] لا يدري ولو كان اشاء لم يصح
 لانه تمليك مجهول. وفيد اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولا لم يصح فلو قال لزيد على الف
 درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدى الف درهم لان المقصود عليه
 مجهول كما في الكفاية والتبادر فحق الجهالة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا أحد هذين يصح
 كما في الكرماني واطلاق الجهالة لا يحلو عن شيى فان كل تصرف يشترط لصحته اعلام الحق فيه
 لم يصح الاقرار به مجهولا فلو اقرانه باع او احرشياً لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا
 لم يشترط كما اذا اقرانه غصب او اودع ما في كبس وتماهه في الكافي [ولزمه] فما اقر بمجهول
 [ببيانه] ولو مفصولاً فلو لم يبين احبره القاضي على بيانه [بما له قيمة] من المال ان كذبه المقر له
 فيما بين لعيرة والا لم يكن عليه شىى آخر فلو قال له على شىىى ودين بدرهم صح ولو قال غصبت
 منه شئاً وبين زوجته او ولده او كافاً من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الأصح [والقول له]
 اى للمقر مع يمينه [ان ادعى المقر له اكترمه] اى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه
 لو انكر الاقرار بمجهول و اريد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة
 وتماهه في الجواهر والحنيفة [ولا يصدق] المقر [في اقل من درهم] قوله [له على مال]
 او مال قليل لان ما درنه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال ذريهم او ذنيني كان
 عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الاسم [ولا يصدق في اقل] من النصاب [
 العشرين او المائتين] [في] قوله له على [مال عظيم من ذهب او فضة] او درهم او دينار لانه
 النصاب عند الناس هو العظيم منها و عنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في
 المهديّة و الاصح ان الال منه في حق الغني و الباني في الفقير كما في الكرماني [و] لا يصدق
 في اقل [من خمس وعشرين في] قوله له على مال عظيم من [الابل] لان العظيم المطلق
 والعدد الواجب الزكوة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين
 و اموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب [و] في اقل [من قدر النصاب قيمة في] قوله له على مال عظيم
 من الحنطة او النحاس او غيرهما من [غير مال الزكوة] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل
 لزمه مايتان كما في الكفاية [و دراهم] في الاقرار [ثلثة] من الوزن المعتاد لان الدراهم جمع
 الرباعي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمتيقن من الافراد الثلثة [و دراهم كثيرة عشرة]
 لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة و اقل جمع الكثرة احد عشر فالجمل على ما هو
 اكثر جمع القلة من عشرة أولى لانه المتيقن و هذا عنده و اما عندهما فمايتان لانه كالمال العظيم
 وفي شاة كثيرة اربعون و ابل كثيرة خمس وعشرون و اما حنطة كثيرة فخمسة اوسق عندهما
 و لا رواية عند و الحنطة الكثيرة عشرة اقفة و كذا كل ما يكال او يوزن كما في اللهم [و كذا]

درهما في الاقرار [درهم] لانه اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون درهمين وفي الكافي وغيره
ان في كذا دينار ودينارين لانه كفاية عن العدد وقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد رح
كذا درهم بالجر مائة درهم حملا على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجرورا
بالاضافة فان محارح هو الامام في العربية مع ان في مغني اللبيب انه قول الكوفيين فالروضي
الخطي له بكونه خارجا عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه انه مبني على عدم تمييز
العلمة [وكذا كذا] درهما او كيلا او وزنا [احد عشر] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان
يكون تفسيره وتعليل الكافي لكذا دينارا يقتضي ان يكون اثنى عشر وقس عليه سائر ما سياتي
[وكذا وكذا] بالواو [احد وعشرون] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره
[ولو ثلث] لفظ كذا [بلا واو فاحد عشر] لان احدا منها مكرر اذ لا نظير له في المركبات العددية
و يتلقى جواب لو بالغاء عند الفقههاء [و] لو ثلث كذا [مع واو فمائة واحد وعشرون] لانه
اقل اعداد ينكر مع واوين والاكثر في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل [وان ربع] كذا
مع واو [زيد الف] فهو احد وعشرون ومائة والـ [و] له [على] انا [و] له [قبلي] بكسر
القاف وفتح الباء اي عندي كما في القاموس وغيره [اقرار بدين] له عليه فان على صيغة التثنية
محله الدمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانى وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول
اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ورتبتي ودين واجب وحق اقرار بدين كما في
المم واختلف في قوله (ما يقال ده درهم وادنى است) [وصدق] المقرانه ودبعة [ان وصل به]
اي بقوله له على او قبلي درهم قوله [هو ودبعة] لان المعنى حفظ درهم فيكون ميازا علاقته [الحلال]
وفي اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون ودبعة ايضا وهو دين لترجيحه وان وصل
العارية كان قرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه ودبعة لانه حينئذ يكون كالمراجع
عما اقر به فلا حاجة الى قوله [وان فصل لا] يصدق [وعندى ارمعي ونسوة] مثل في كيشي
او صندوقي او بيتي اقرار بانه [امانة] لانها بالعين اولى من الدين [وقوله لمدعي الالف] عليه
[اتزنها] امر معناه خذ بالوزن الالف الواجب لك على [او قضيتكها ونحوهما] مثلا انتقلتها
او اقبل فاقبضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على [اقرار] الا اذا تصادقا انه شجرة لان الاصل
اعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي ونحوهما
لكن في الصغرى قضيتك اقرار وعن ابي يوسف رح انه ابرأني منها ليس باقرار [ومائة درهم]
او درهمان او صاع من البر وغيره مما يكثر في الدمة [او] مائة [وثلاثة اثواب] او افراس
او غيره مما يقبل في الدمة [درهم] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتفوا به
لانه مما يكثر وجوبه في الدمة من الموزون والكيل والمعدود المتقارب [وثياب] في الثاني

لأنهم تذكروا بعد عددتين ما يفسرهما كمثلثة وعشرون ثوباً والذين هم في الثياب خمزان للمبتدئين
مرتين وأر معنى الزواجر بقربة الاتي وإنما دليل صورة لا يتوهم كون السكك إنما يكون عند
الاجتماع فمن الظن ان الزواجر أحسن وأعلم ان الأصل في الباب ان السجود ثمن فيثبت في الذمة
ولو عينا وغيرهما من الوزن والمكيل والعدد المتقارب يصلح ثمنا بالوصف فيثبت في الذمة
إلا إذا عين وأما نحو السجود والثوب فلم يصلح ثمنا أصلاً فلم يثبت في الذمة إلا إذا لم يكن
مقابلته مال كما في النكاح والعنق والسلم والديات فحينئذ يثبت في الذمة كما في النهاية وغيره
[وفي مائة وثوب أو] مائة [ثوبان] أو فرس أو فرسان أو غيرهما مما يقبل في الذمة ثوب و ثوبان و
[يفسر المائة] المبيعة إذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضيان لوقال الف وثوب
أو شاة أو بعير أو فرس لزوم الثياب أو الأشياء أو الأبعرة أو الأفراس [والإقرار بدابة] أي بغصب دابة كائنة
[في اصطبل] أي بيت الدابة وسموته أصلية إذا الزائدة لم يكن في أول بنات الأربعة إلا إذا
جرى على الفعل [يلزمها] أي يلزم الإقرار على المقر الدابة [فقط] فلا يلزم الاصطبل عندهما
خلافاً لمحمد ربح بناء على تحقق الغصب في العقار وفيه إشعار بأنه لو أقر بثوب في منديل أو حنطة
في جوالق أو ماعداً بلا خلاف كما أشير إليه في الهداية [وسيف] أي الإقرار بسيف يلزم [حنطه
وحنائله] إذا السيف اسم الكل من النصل أي الحديد والجفن بفتح الجيم وكون انقضاء العلاقة
والحنائل بالفتح جمع الحماله بالكسر ما يشد به السيف على الخاصرة من قطعة جلد طويلة وقال
الأصمعي أنها جمع لا واحد له من لفظه وكأنه مختار المصنف والألف المناسبات المفرد وفيه إشعار بأنه
لو أقر بثبات لزوم السلسلة والفص لأن الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية [وصح إقراره بالحنط] أي
حمل شاة أو جارية بأن أرضي مؤثر زيد يحمل جاريته لرجل فورثها زيد ثم أقر بحملها للرجل وهما
مالان بالوصية فلو لم يعلما بها لم يسأل الإقرار والاختصاص لحرمة العذب كما في الكرماني [وصح الإقرار
[له] أي للحمل [أن بين سببا] للمالك [صالحاً] لتصحيح الإقرار له بأن قال لما في بطن فلانة على الف
درهم من جهة دين كان لأبيه مات وانتقل إليه أو ميراث ورثه منه أو وصية له من غيره فاستعملت كليهما بأن
بين سببا غير صالح بأن قال أنه باع مني هذه الدار يكد أو أقرضني أو وصى مني كذا لا يلزمه شيء إذا
يتصور شيء منه من البنين وإن لم يبين سبباً أصلاً لا يصح عند أبي يوسف ربح خلافاً لمحمد ربح
كما في الهداية [فإن ولدت] أم الحمل [لأقل من نصف السؤل] من حين تحقق سبب الملك كموت
الموصي والمورث [فله] أي الحمل [ما أثر به] من المال وإن كان غلاماً أو جارية فالمال بينهما في الوصية
و الثلثا في الأثر وإن كان ميتاً فهو المورث والموصي وفيه إشارة إلى أن الأم لو كانت معتدة
فولدت لأقل من سنتين من موت أحدهما استحق الولد ما أقر لأنه كان في البطن وإنها لو لم يكن
معتدة فولدت لأكثر من ستة أشهر لم يستحق كما أشار إليه النهاية وغيره [وإن أقر] بقرض أو غصب

او ردیعة او عارية قائمة او مستهلكة [بشرط] الخيار ثلثة ايام نحو فلان على كذا على اني بالخيار ثلثة ايام [صح] اقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصیغة الملزومة نحو على او عندي [وابطال شرطه] اي شرط الخيار فانه للمفسخ الذي لا يكون الا في الانشاء والاقرار اخبار ولذا لو اقر المذمى عليه بشي ثم ادعى انه كذب لم يخلف المذمى المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لابن يوسف رح وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره [واستثناء كيلي او وزني] وعددي متقارب [من دراهم صح] ذلك الاستثناء استحسانا [قيمة] فيصح الاستثناء عن الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الا دينارا او قفيز حنطة او خمسين جوز لزمه المائة الا قيمة الدينارا او الحنطة او الجوز وقال محمد رح لم يلزمه شي لان لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمنا فلو قال له على مائة درهم الا ثوبا او شاة لم يلزمه شي عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال نسائي طالق الا فلانة و فلانة و فلانة لم تطلق واحدة منهن كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف رح لو قال له على الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كما في الذخيرة و الى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمتني لم يصح لانه رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي والتعليق عما في المستقبل كافي الكرمانى [لا] يصح [استثناء التابع] للمستثنى منه لانه ليس بداخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [كالبنا] التابع للدار [والقص] للخاتم [والنخل] للبستان فلا يتناول صدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقرينة على ذلك كما في قاضيخان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببنا دار لدخل ما تبذره من الارض وكذا لو اقر بالنخل فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا بقاء لذلك النخل بذونها وقيل مقدار ما ياخذ ظل في كبد السماء وقيل مقدار غلظة وقت الاقرار كافي الظهيرية [ودين صحته] اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب رمانك [مطلقا] اي غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار [ودين مرضه] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيدا [بسبب] حصل [فيه] اي المرض [و] قد [علم] ذلك السبب [بلا اقرار] بل بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض للبيع اذا وقراه القاضي او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذا لك او استاجر شيئا او استهلك مالا لانسان او تزوج امرأة مهر مثلها كذا لك [سواء] خبر الدينين اي مستويان في الدرجة فلا يرجح احدى في القضاء على الاخر [وقد ما] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [على] دين ثالث هو [ما اقر به] ولو عينافي يده [في مرضه] لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى [و] قدم [الكل] اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل افرادي فانه اكثر استعمالا [على الارث] فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه [وان شمل] الكل اي كل منهما

[ماله] فمن الظن ان تنكير الكل انسب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما مر ان الاقرار ليس بتمليك والا لم يجز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ولا يصح ان يخص] اي يميز المريض باختياره [غريما] اي ذا دين من الدينين الاولين من غيره [بقضاء دينه] اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غريما بذلك لصح وتامه في حيز النهاية [ولا] يصح [اقراره] بدين او عين [لوارثه] عند اقراره فلو اقر لاييه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامراته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولاجنبي لم يصح وقال محمد رح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لوارثه وسياتي وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بحصة الاقرار للوارث لم يملك ببطالانه ولم يصير ميراثا [الا ان يصدق البقية] اي يرضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق يرده فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشك بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محققى البصرة كما فى الرضى وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار لتعليل صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين كما فى العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في خزائن المفتيين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا والمعتبر بعده [فيبطل] اقراره لغلام جهل نسبه وبول مثله لمثله [ان ادعى بنوته] وصدقة الغلام [بعده] اي الاقرار لان البنوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فبكون اقرار الورثة [لا] يبطل اقراره لامرأة اجنبية [ان نكح] تلك المرأة بعده لانه لم يكن زارثا عند الاقرار [ولو اقر] رجل [ببنوة غلام] اي ولد كبير فيشتمل البنوت [جهل نسبه] في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما فى النية لكن في عتاق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد يتولد فيه فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب [ويوال مثله] اي الغلام [لمثله] اي المقربان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما فى المضمرات [وصدقة الغلام] في مدة حياته او مواته عطف على اقر دون غيره ولا حالا عن فاعله ولا لزم ترك الغلام واتصافه بالتصديق حال الاقرار [ثبت] منه [نسبه] اي الغلام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمتبادر ان يدعى انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما فى الدخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وأما اشتراط التصديق إشارة الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الإقرار والى انه شرط ذلك في المقر له العقل
فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشايير وكأنه المراد مما في اعتناق قاضيه ان اشتراط
تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اي تصديق غير العاقل [و شرط تصديق
الزوج] مع الشرائط الثلاثة الماضية [أو شهادة] نحو [قابلة] من رجل أو امرأة [في إقرارها] أي الزوجة
[بالولد] أي الذكر أو الأنثى لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه إشارة الى ان احد هذين
الأمريين إنما شرط اذا قام النكاح بينهما وأما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه أو حجة تامة عنده وأما
عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت
النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لا كما في النهاية [ولو أقر] رجل
[بنسب من غير ولاد] قريب بينهما كالإخ والعم والجد وابن الابن [لا يصح] إقراره بالنسب وان
أوجب النفقة والحضانة ولا بد لثبوت النسب من البينة كما في التتفة وفيه إشعار بأنه يصح إقراره
بالولدين واشترط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من
المتن والآت انه لا يثبت نسب الأم بالإقرار [ويرث] هذا المقر له من ذلك المقر لانه وان بطل الإقرار
في حق النسب على لالزام النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث [إلا] اذا كان [مع وارث]
ولو بعيدا ذارحم فانه لا يرث المقر له حينئذ فلو أقر باخ وله عمه أو خالة كان الارث لها دونه لما لم
يثبت نسبه لا يزاحم الوارث المعروف ولو أقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن إقراره
فأذه حينئذ لم يمت المال كما في المضمورات [ومن أقر باخ] له [وأبوه ميت شاركه] أي شارك المقر [في الارث]
المقر له سواء كان معه وارث آخر أو لا لانه يؤخذ بإقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من التركة
[بلا] ثبوت [نسب] لما مرواها ذكره ردا لما روى عن أبي يوسف رح انه ثبت نسبه من الميت إذا كان
هو الوارث لا غير كما في المضمورات [ولو أقر احد ابني ميت له] أي للميت [على آخر دين] الف
درهم مثلا مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفة لميت [بقبض أبيه نصفه] أي أقر بقبضه نصف الدين
خمسماية وكلّ به ابن آخر [فلا شيء له] أي للمقر من الدين لان الإقرار بالقبض إقرار بالدين
على الميت وهو غير مضمون [والنصف] الباقي خمسماية [للآخر] من الابنين وفيه إشارة الى
انه لو أقر بقبض الكل وكذبه الابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المدينون بالنصف ثم المدينون
الى المقر له اذا ترك أبوهما الثعابين والى انه لو أقر احدهما بدين على أبيهما أخذ الدين نصفه من
نصيبه وهذا عند الفقيه أبي الليث وقال غيره أخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في
ذكر الآخر في الآخر من رعاية حسن الاختتام والله أعلم بالصواب *

* [كتاب الدعوى] *

آخرها عن الاقرار وضعاً لانها تكون موشرة منه طبعاً [هي] واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرهما في اول السباق غير منونة لان انها للتأنيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمرو وماله اي طلبه لاجل العين از الدين كما في الكرمانى فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشيء الى نفسه حال المسئلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعي وهو [اختبار] عند القاضي في الحكم فانه شرط كما في الاختيار [يثق] معلوم فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والإطلاق في الوضعين لا يتلو عن شيىء [له على غيره] اي للمدعى على غير المدعى بضرورة كما يأتى ومن الظن انه منقوض بدعوى الزكيل والولى والوصي لما مر في الاقرار ولما كان مدار الهاب على المدعى والمدعى عليه فسرهما مع الاشارة الى الحكم فقال [والمدعى] شرعاً [من لا يجبر] اي لا يكره [على] هذه [الخصومة] اي الخاصة وطلب الحق فلا يشكل بما كان فيه مناصباً من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذا تركها [والمدعى عليه من يجبر] على هذه الخصومة والجواب فلا يشكل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجبره القاضي على الخصومة لليتيم وانما عرفهما بذلك وعدل عما يقتضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيهما فقول المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه والمدعى من يلتمس حذوف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر [وهي انما تصح] فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والفاسدة بذلك بان لا يكون ملزمة لشيىء على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى مجهولاً في نفسه كما في الكفاية [بل كرسى] اي قول دين از عين [علم جنسه] اي جنس ذلك الدين [وقدره] بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب از مكائيل من الخنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما اشهر اليه في الخزانة والى انه لا يشترط بيان النوع كالربعة والحنة كالسبد والنسب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما في الذخيرة وغيرها وذكر في مداينات النية ان بيان قدر الكاغل وصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد الدائن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [و] بل كرسى [انه] اى الشئ المعين بقريضة قوله [في يد المدعى عليه] اي في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه تسامل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على

مقارني يد غيره لم يصري بهذا ذابذ ولذا لو علم به القاضي امر بالتسليم اليه . والى انه لو اخذ شيأ من رجل على انه ملكه ثم ادعى و اقام بيينة على ذلك تقبل لانه الخارج بالحقيقة كما في العمادي [روي] دعوي [المنقول يزيد] على ما ذكر من الخمس والقدر و انه في يد المدعي عليه قوله [بغير حق] لاحتمال ان يكون مبيعاً بمثل الثمن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانه يزیده في العقار ايضا عند بعض المشايخ كما في قاضيهان والخزانة و هو المختار عند كثير من اهل الشرط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعي بلا ذكر انه في يده بغير حق لم تقبل و الاصح انه تقبل كما في خزانة المفتين [روي] دعوي [العقار لا يثبت اليد] اي يد المدعي عليه [الا بينة] اي بيينة تامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقر به ذواليد وقيل ان اليد يصح بالاقرار كما في الهداية فيضاف على الملك حينئذ فلو اقر به امر بترك التعرض لكن لا يقبل البيينة على الملك بدون اثبات اليد بالبيينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالاقرار باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالاقرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعي عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع او معائنة لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على التبع مثلاً يسألهم عن ذلك فانه شهادة بالملك للبايع والمالك لا يثبت بالاقرار الكل في العمادي [او علم القاضي] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [والمطالبة به] اي انما تصح بمطالبة المدعي والمدعي عليه بالمدعي مينا كان او دينا منقولاً او عقاراً لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعي عليه على ايفاء حق المدعي وذا لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [واحضاره] اي باحضار المدعي عليه ما يدعيه المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليد كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بسنة فانه تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ان امكن] احضاره بان لا يكون له حمل و مؤنة كالسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضي الا بالاجرة او لا يمكن رفعه بين واحدة او يختلف سعره في البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعاً او رحي فلقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث اميناً لسمع الدعوي والبيينة و يقضي ثم اذا كان خارج للمصر ثم يمضيه كما في العمادي و ذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشي مغيب عن المجلس قبلت و ان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا يقبل [ليشير اليه] اي المدعي [المدعي] عند الدعوي [والشاهد] عند ادائها [والسالف] اي المدعي عليه عند الاستحلاف لانه شرط الاعلام بأقصى ما

يمكن وذكر في القامدى الاحتياط ان يسمع الحالف بين الاشارة بالاصبع وبين اسم الاشارة والمشار اليه
فيقول (كرامدين بيد يات الصلوة والسلم جدين تحت لم دعوى من كنه جيسى دافى نيت) كذا يسوي
بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كذبا في انكاره [وذكر قيمته] اى انما يصح بذكر قيمة بذل
[ان تعذر] احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى باتفاق الروايات كما في يمين قضاء
الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان قائما يصح وهو الاصح كما في مضاير الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر
اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادى وقال السيد ابو القاسم ان
هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا اراد اخل عينه او مثله في المثلي واما اذا اراد اخل قيمته في القسي
ففيجب ان يكتفى بذكر القيمة كما في مضارة الخزانة [و] ذكر [الحدود] جمع الحد هو ما يتميز
عقابه عن غيره مما لا يتغير كالدرور والاراضي فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد و
ينقص ويشرب وهذا عنده خلافا لهما وهو المختار عند شمس الاسلام [الاربعة او الثلاثة] عند
الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر السدين والعرض باحدهما وقد يكون مثلثة وعن ابى
يوسف رح يكفى الاثنان وقيل الواحد [في] دعوى [العقار] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدأ بها
شاء منها وعند الشيعين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يسد ولو مشهورا وهذا عنده خلافا
لهما فلو لم يسد وقضى بصفة ذلك نفذ والى ان ذكر المصرو والقوية والحالة لا يلزم كما قال بعضهم
وذكر المرغيناني انه لو سمح قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالاعم دار في بلد كذا
في مسلة كذا في مسكة كذا الى العمادى وانما اشترط ذكرها اذا انكر المدعى عليه واما
اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تضر بالاقرار كما في القامدى [و]
بذكر [اسماء اصحابها] اى الحدود [و] اسماء [نسبهم] اى آباء الاصحاب [الى] اسماء
[اليد] اى اجلاد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجلادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك
فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رح لم يشترط ذكر اليد واليه ذهب بغضهم والاول الصحيح
فلو قضى بالثاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشتهر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة
الاصحاب اشعار بانه لما ذكر المالك فيقول لزيق ارض المملكة في يد الفلاني ولو اكتفى باليد
يصح على المختار ولزيق ارض وقف على مسجد في يد الفلاني ولزيق ارض من تركة الفلاني لا ارض
ورثة فلان للجهالة كما في العمادى [واذا صحت] الدعوى بما ذكر [سأل القاضي الخصم] اى المدعى
عليه [عنها] اى عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار واليمين والتاصل ان القاضي
امر المدعى بالسكوت واستمطق المدعى عليه بلا التماس المدعى وهذا اصح مما اختاره بعض
القضاة انه قال القاضي للمدعى اخبرني بشئ فماذا اصنع فان التمس السؤال عن جوابه سأل عنه
وفي رمز الى انها اذا فصلت قال له قم فصيح دعواك وانما ترك معاملة القاضي مع الخصمين

قبل إظهار الدعوى إشارة إلى أنه ان شاء سكنت حتى يبتدأ المدعي بالكلام. أو تكلم أولا وقال. ما لكما
فإن حشمة القضاة قد يمنعهما عن ذلك وهذا أصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لأن في التكلم
تضييق الفتنة كما في قضاء المبسوط [فإن أقر] الخصم بما يدعيه المدعي اقرارا بالعبارة أو الكتابة فإنها إحدى
اللسانين وذلك كما إذا برئ من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب اقراره [أو أنكر] أنكارا صريحا
أو غير صريح كما إذا قال لا أقر ولا أنكر فإنه أنكار عندهم وما روي أنه اقرار غير ظاهر فيحسن حتى
يقر فغلط على ما أشير إليه في المنية [وسأل] القاضي [المدعي] في صورة الإنكار [بينه] على ما
ادعاه [فأقام قضي] في الصورتين [عليه] أي الخصم وفيه توسع فإن القضاء بالاقرار الزام للمشروع
عن موجب ما أقره لأنه حجة بنفسه وبالبيئة جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير
إلى أن المدعى عليه لو سكنت فأقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنية وإلى أنه
لو أنكر وأقام بينة ثم أقر قضي عليه بالبيئة كما قال بعض المشايخ والأقرب إلى الصواب أن يقضي بالاقرار
على ما قال آخرون كما في العمادي [وإن لم يقم] المدعي البينة بأن يقول لا شهود لي أو هم غيب
أو مرضى [حلفه] أي الخصم وفيه إشارة إلى أنه إنما يترتب التكليف على صحة الدعوى فيحلف
فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعاق والأيلاء والظهار وحرمه المصاهرة
والوقف وغيرها وتماه في العمادي وإلى أنه لو حلفه المدعي لم يعتبر وإن كان في مجلس القاضي
فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية وينبغي أن يقيد التكليف بأنه إنما سمعه أن يحلف إذا ظن أن
المدعي مبطل في دعواه وأما إذا ظن أنه صادق فلا يحلف بل يدفع المال إليه وكذا إذا شك أنه صادق
لا ينبغي أن يحلف كما في قاضيهان [أن طلبه] التكليف [خصمه] هو مشترك عرفا بين المدعي وحجته
والمدعي وهو المراد فهو أحسن فلو استدل المدعي بعد ما حلفه القاضي بلا طلبه خلفا ثانيا فلا يحلف
قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند أبي يوسف رح إلا في قلائل منها تكليف الشفيع أنه ما بطل
شفعته وتماه في العمادي وينبغي أن يستثنى من كان له دين على الميت فإنه يحلف قبل طلب الوصي
والوارث بالاجتماع أنه لم يستوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [فإن نكل] أي امتنع عن
الحلف [مرة أو سكنت] عنه [بلا آفة] من خرش أو طرش أو غيره [وقضي] له عليه بالمال [بالنكول]
أي بسبب الامتناع عنه [صح] ذلك القضاء ونقل عن عامة المشايخ وهو الصحيح لأنه بمنزلة الاقرار فلو
قال بعد القضاء أنا حلف لم يلتفت إليه وفي الرواها وفي ثم وثم دون الغاء اشعار بأنه لا يشترط القضاء
على فور النكول فيجوز أن يمهله يومين أو ثلاثة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كما قال الحنفية وقال غيره أنه
يشترط وفيه اشعار بأنه لا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادي وقوله
بالنكول إشارة إلى أن السكوت يسمى بالنكول أيضا لكنه حكى وهو كالتحقيق في الحكم على
الصحيح كما في الهداية والكافي فمن الظن أنه مستدرك بل موهم كما لا يخفى ولا يجب أن يكون

قوله نكل شاملا لنوعي النكول وقوله سكنت معناه سكنت من جواب المدعي على ما ذكرنا من
الروايتين [وعرض اليمين] على المدعي عليه في صورة النكول [ثلاثا] من المرات بأن يقول له
اني امرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله ما لهذا
عليك هذا المال الذي يدعيه وهو كذا وكذا ولا شئ منه فان ابي ان يحلف يقول كذلك
ثم وثم [ثم القضاء] عليه بدعوى المدعي [أحوط] وأول فصوله بامر لازم في ظاهر الرواية
وعندهما ان العرض ثلاثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء البينة
[ولا يرد اليمين] من مدعى عليه [على المدعي] وان كان له شاهد واحد [وان نكل خصمه]
للحديث المشهور الكائن كالتواتر البينة على المدعي واليمين على من انكر او المدعي عليه وفيه اشعار
بانهما لو اصطليا ان يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه المال كان الصلح باطلا والمدعي على دعواه
كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور ضرورة واكثر من عشرين
معني [نكاح] اي نفس النكاح از الرضي به از الامويه فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة
نكاحا على الآخر وهو منكروه لم يحلف عنده بل تعلق حتى رجل البينة و اليها دفعه بتعليق انها
ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عندهما فعند ابي يوسف رج (باسه كدور ازين نكر ده) وعند
محمد رج (باسه كدور ازين نويت درين حال) وهو احوط كما في القاعدى [رجعة] بان يدعي
احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة
يثبت بقوله في الحال [و] في [في ايلاء] اي في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعي احدهما
على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الفسخ بقوله
[واستيلاد] اي طلب ولد بان يدعي احد من الامة والمولى او الزوجة والزوجة انها ولدت منه
ولذا حيا او ميتا كما في فاضل لان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم يتصور لان النسب
يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه
تصويرهم [ورق] بان يدعي احد من المعروف والنسب والمجهول النسب على الآخر انه عبده والمراد
بالنسب النسبة والحال كما اشير اليه في العمادي وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معروفا
الحال فهو حر او عبد بيقين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطالان
الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعي احد من المعروف والمجهول انه
ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [وولاء] اي ولاء
العقاة او ولاء الموالاة بان يدعي احد من المعروف والمجهول على الآخر انه معتقه او مولاه فلا
يحلف عنده ابي حنيفة رج في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول
جعل به دلا وإباحة صيانة عن الكذب الحرام والبدل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندهما

لانهما جعلتا النكول اقترارا صيانة عن اليمين الكاذبة والاقترار يجري في هذه الامور فيحلف على صورة
 انكار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم و الفتوى على قولهما كما في الكافي
 والمنقني وهكذا في الاختيار معللا بعموم البلوى وذكر في النهاية قال المتأخرون ان المدعى
 ان كان متعنتا ياخذ القاضي بقولهما ومطلوما بقوله [و] لا يحلف عندهم في [حلف] هو خالص
 حق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقه او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه
 مغلوب فلو ادعى احد على احد قذفه بالزنا لم يحلف [و] كذا في [لعان] بان ادعته على الزوج بالقذف
 لانه كالحد يندرى بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيهان انه
 لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواها ثم استثنى من الامور التسعة فقال [الا اذا ادعى]
 على المجهول اى لا يحلف منكر وقتا في شئ منها الا في وقت ادعاء مدعي [في] ضمن واحد
 من المذكورات مثل [النكاح] والزوجة وفي ايلاء [و] النسب [و] الاستيلاد [و] الولاء [و] الرق
 [مال] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير
 [كمهر] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [و] نفقة [في] الادعائين او ادعاء كونه ولذا
 وام ولد او معتقا او عبدا له [وارث] في ادعاء الزوجية او القرابة من الميت ولما احتاج الباقي من
 المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال [و] حلف [بالاتفاق] [السارق] عند ارادة اخذ المال [و]
 ضمن [بالتشديد] [ان نكل ولم يقطع] يده لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف
 القطع وما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول
 الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مالا و الاحسن ان يقدم الحد واللعان على الصور المختلفة
 ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما مالا كما لا يخفى انتهى ولما انجز الكلام الى ما خلف فيه
 بلا خلاف ذكر بعض آخر منها على طريق الاستيناف فقال [و] حلف [الزوج] بالاتفاق [اذا
 ادعت] [الزوجة] [طلاقا] بلا بينة لها عليه [فيثبت ان نكل] [الزوج] [نصف المهر] قبل الدخول
 [او كله] بعده [و] كذا [حلف بالاتفاق] [منكر القود] في النفس او الاطراف [فان نكل في]
 دعوى [النفس حبس حتى يقر] فيقتض منه [او] حتى [يحلف] فيطلق عن الحبس والا يحبس
 ابدا [و] ان نكل [فيما دونها] اى النفس [يقتض] منه لان الطرف كالمال في رعاية النفس ويجري
 البذل في المال لغائلة قطع الخصومة فيجزي في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة
 شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرماني وقال ان النكول اقترار فيه
 شبهة فيلزم الدية في الصورتين [وان قال] المدعي [لحي بينة حاضرة] في المصرا او في المجلس [وطلب
 حلف الخصم لا يحلف] الخصم عنده ويحلف عند ابي يوسف رج في الصورتين وقول محمد راج مضطرب
 والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر كما في الزاهد

فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات النية والى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستخلف كما قال سيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه اذا ظن انه يخلف كاذبا فلم يعز في التحليف كما في قضاء النية [ويكفل] من التكفيل [بنفسه] اي يورث من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب وكفلا بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفلا وكفلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالتكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفلا بالعين ليسفرها كما في الكفاية واطرافه مشير الى ان القاضي يكفله ولو لم يطلبه المدعى وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في اللم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعى حقيقيا وعن محمد ر ح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعي حقيقيا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرماني [ثلاثة ايام] مروية عند ابي حنيفة ر ح ويكفل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرماني الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [فان ابى] عن اعطاء الكفيل [لازمة] اي دار المدعي او امين مع الخصم تلمة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الرضو والغسل والغداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا أدى مؤنته وانه ان يلازمه بولده واجرائه فان الراي الى المدعي على الصحيح كما في قاضيان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا يلازمها الا امانة كما في الهداية ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء الذخيرة ونمامه في الكفاية [و] يلازم المدعي الخصم [الغريب] المسافر [قدر مجلس الحكم] لا غير فان اقام بينة والا يخلف او يدعه فهي جملة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المصنف لانه غريب يفيد ان الغريب يلازمه ويكفل ان ابى غيره عن التكفيل [ولا يكفل] الغريب [الا] من ازل المجلس [الى آخر المجلس] اذا الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضيان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الشرازة انه يكفل يوما وعند الاختلاف القول لمنكر الائمة لانها اصل و[الخلف] الذي يقضي بالنكول عنه يكون [بالله] دون غيره فلو حلفه القاضي به فنكل فقضى به لم ينقل كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار والى الا يخلف الاخرس الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فيستبر بنعم اولا كما في الينابيع وغيره [لا] يخلف [بالطلاق والعناق] ونحوهما فانه حرام [فان الخ] وبالغ [الخصم] على التحليف به [قيل صح] ذلك التحليف [بهما في زماننا] لكثرة التحليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وفيه اشغار بان اكثرهم لم يملقوا بهما وراى الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيان وغيره.

ولهذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق اختلفوا في كفره كما في سير المصنوعات وتاممه من في الايمان
 [ويغلظ] جواز اللقاضي [بصفاته] بلا عاطف والالتعاد اليه فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله
 الطالب الغالب المدرك الملك السبي الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء توقيفية
 وفي الخلاصة والخبرة وغيرها انه لا يغلظ عند اكثر المشايخ وفي قاضيان انه لا يغلظ بان يقول
 بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلظ الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اولا ويتلوا عليه
 ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثم ما قليلا الاية كافي الاختيار [لا] يغلظ وجوبا [بالزمان] اى
 في الوقت الشريف كازل الجمعة وآخرها وليلة القدر لان فيه تأخير المدعي [و] لا [المكان] الشريف
 كمين الركن والمقام وبين الرضة والمنبر والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رح انه يوضع
 المصحف في حجرة ويقرأ الاية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المصنوعات [و] يغلظ غير
 المسلم بما اعتقده فيمنع [حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله
 الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشيخان ان المجوسي حلف
 بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلاث الا بالله كافي الكافي وفيه اشعار بانه يحلف بالله وحده لان
 التغليظ لزيادة تأكيد كافي الاختيار [والرثني] وغيره من المشركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما
 نعبدكم الا ليقربونا الى الله ربنا فلا يغلظ بالصنم وغيره كما في الكرمانني [ولا يحلف] احد من
 الفرق الاربعة [في معابدهم] ومكان عبادتهم للنهي عن تعظيمه [ويحلف على الحاصل] من سبب
 هو فعل يرتفع كبيع او عصب يرتفع بالاقالة او الاسترضاء وسمائي [نحو بالله ما] ثبت [بينكما
 بيع قائم] في الحال اذا ادعى انه اشتراه [او] ما بينكما [نكاح قائم في الحال] اذا ادعت النفقة
 فلو ادعت النكاح كان المثل على مذهبهما في التحليف كما مر [او] بالله [ماهي بائن منك الآن] اذا
 ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعيًا حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على
 الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن
 فعل آخر من الافعال الحسية [لا] يحلف [على السبب] اى الفعل المرتفع فلا يحلف [بالله ما بعته
 ونحوه] مثل بالله ما نكحتها وما طلقتها بائنا لانه قد يطرح عليه الاقالة والخلع والنكاح فيمنع يتضرر
 المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المنكر للقاضي لا تخلفني
 على السبب فان الانسان قد يبيع ثم يقييل فانه يحلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الدخيرة
 وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف
 الا على السبب وعنه انه يحلف على ما انكره من الحاصل والسبب وهذا احسن الاقوال عند الحارثي و
 عليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر
 المدعي] من راي المدعي عليه المرجح لحلفه على الحاصل [فيحلف] حينئذ [على السبب] بلا خلاف

نظارته [كذا] شقعه بالسوار فانه ربما يحلف على مذهب الشافعي ربح انه لا يجب الشفعة [وان
المشتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على الحاصل ماله قبله شقعه لانه لا يرى ذلك فيشترى
الشفعة السقي فيحلف على السبب ما اشتره ومن الظن ان المدعى عليه قد يتضرر بطلان
الشفعة بتأخير الطلب لانه لا يلد للقاضي من الاضرار بأحد هما و الاولى به المدعى عليه لانه متسبب
بعارض السقوط والمدعى بالأصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء [وكذا] يحلف
على السبب بلا خلاف [في] دعوى [سبب] اي فعل [لا يتكرر] ولا يرتفع براح لانه ليس مما
يتضرر به و الاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعي او لا يتكرر السبب [كعبد مسلم يدعى] على
سببه [عتقه] فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود رقيقًا فيتكرر الاعتاق والمرد لا يسترق بل يقتل
و الهرب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف ربح و في ظاهر الرواية انه
يحلف على الحاصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على جائط غيره او اجزى ميراثا
على سطحه او رمى ترابا في ارضه ارسقى في ارضه نهرا فانه مما لا يتكرر فيحلف على السبب كما في
الاختيار [روى الامه] ولو مسلمة [والعبد الكافر] اذا ادعى عتقه مما يحلف سببهما في ظاهر الرواية
[على الحاصل] ماعى اذ هو حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والطلاق والسبي و عنه
بنقص العهد والطلاق والسبي و عن ابي يوسف ربح انه يحلف على السبب وتامة في الذخيرة [و
يحلف على العلم] اي علم المدعى عليه بالمدعى [من ورت شيئا] من عين علم ذلك بعلم القاضي او اقرار
المدعى او بيعة المدعى عليه [فادعاه آخر] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له ربحه
ايما الى انه لا يحلف وارث الدين قبل و صوله اليه خلافا للشافعي والاول المختار وعند الفقيه و
قاضيخان كما في العلم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقق سببه من كون العين
في يده كما في الذخيرة والى انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى عليه
لكن في هذا التفريع اشكال كما في العمادي [و] يحلف [على البتات] بالتحقيق اي قطع ما ادعى
عن المدعى [ان ذهب] شيئا [له] اي المدعى عليه [او اشتراه] المدعى عليه بلا بيعة ثم ادعاه
المدعى بلا بيعة انه له فالمرحوب له او المشتري يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعى وفيه رمز الى انه لو
وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كما في العقود حلف على البتات
وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه
يرجح جانب الدعاة لزيادة الرجح ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى
السرقة في يد البائع حلف على البتات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير اما يكون
على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيحلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل
قبض الثمن وانكروه الموكل حلف الوكيل على البتات بالله لقد قبضه الموكل الحق في الذخيرة والى انه في

كل موضع يجب اليمين على الثبات فيحلفه القاضي على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر بكره كما في العمادي [رشح فداء الحلف والصلح عنه] أي عن الحلف كما إذا ترجه حلف على المدعي عليه فأعطى مثل المدعي أو أقل أو صالحه من دعوى الحلف على أقل من المدعي فإنه يضح ذلك و يسقط ولاية الاستخلاف بعده وإنما يضح صيانة لعرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذهبوا عن اعراضكم باموالكم وقد روي ان عثمان رضي الله تعالى عنه افتدى يمينه ف قيل في ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقال انه بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يجوز ان يبيع اليمين لانها لم تكن مالا فله ان يستخلفه بعد ذلك كما في الكرمانى *

[فصل * ولو اختلفا] أي المتبايعان مثلاً والنوار للاستيناف [في قدر الثمن أو المبيع] فقال البايع ان الثمن الفان أو عبداً وقال المشتري الف أو عبداً [حكم] القاضي [لمن برهن] أي اقام البرهان و البينة على ما ادعاه فان الكل مدعي و البينة من جهة [وان] اختلفا فيه و [برهناً] حكم [لمثبت الزيادة] أي لبايع اثبت زيادة الثمن و مشتري المبيع لان مثبت الاقل ساكت و لا ينفي الزيادة قصداً بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض [وان] اختلفا فيهما [أي قدر الثمن و قدر المبيع] فقال البايع انهما الفان و عبداً وقال المشتري الف و عبداً و حياً [فحجة البايع في الثمن] اولاً لانها مثبتة الزيادة [و حجة المشتري في المبيع اولاً] أي ولي و حقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك بين اصل المعني و الزيادة كما في طلاق النهاية و الكرمانى و غيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الاقل و لم يقبل اصلاً [وان] اختلفا في احدهما اركليهما و [عجزاً] عن اقامة الحجة [رضي] واحد او [كل] منهما اذا قيل له ان لم يرض فسخ البيع [بزيادة يدعيه الآخر] و الضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر [والا] يرض واحد منهما [تجالفاً] أي اشترك البائع و المشتري في الحلف بالله ما باعه بالف و ما اشتراه بالفين فيكتفي بالنفي كما في الاصل و ذكر في الريدات انه حلف بالله ما باعه بالف و لقد باعه بالفين و ما اشتراه بالفين و لقد اشتراه بالف ليضم الاثبات الى النفي للتاكيد و الصحيح هو الاول لان الايمان وضعت على ذلك لانها متعلقة بالمنكر و فيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض المبيع و هذا استحسان فان المشتري يدعي وجوب تسليمه و القياس ان لا يصح لانه ملك المبيع و الى انه لا يصح بعد قبضه قياساً و استحساناً كما في المضمرات [و حلف المشتري اولاً] في الصور الثلاث على الصحيح لانه المنكر المطالب بالثمن اولاً و عن ابني يوسف روح ان البائع حلف اولاً و قيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه ايماء الى انهما لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع اولاً فلو اختلفا في الثمن حلف اولاً من يدعي و ان ادعى معا حلف من شاء و ان شاء اقرع بينهما و الى انهما لو اختلفا في جنس العتق فقال احدهما بالبيع و الآخر بالهبة او جنس الثمن فقال احدهما انه ذراهم و الآخر انه دنانير لم يتحالفوا و هذا عند الشيعين و المختار ان يتحالفا كما قال محمد بن روح و المتبادر

من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين أو ثمن بثمن حلف ايضاً شاء لاستراجهما في
الانكار والكل في الاختيار [وقض] بطلب احدهما [القاضي البيهقي] بعد الحلف فانه لم يطلبه تركه لاحتيا
يصلحاً على شيء وفيه اشعار بانه لم يفسخ بنفس التحالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما في الكافي
[ومن نكل] منهما عن الحلف [لزمه دعوى الآخر] منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال
[ولا تحالف] احداً اذا اختلفا [في الاجل] اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتسالفا
عند زفر رح [و] كما اذا اختلفا في [شرط الخيار] اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل [و] كما اذا
اختلفا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى
وفيه اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وهما لا يحلفان كما اذا اختلفا في السط والايراء
ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي [رحلف] منهما [المنكر] اي منكر الاجل وشرط الخيار وقض
بعض الثمن [ولا] يتسالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد هلاك] كل [المبيع] في يد المشتري
على الصحيح لانه يتسالف بعد القبض ويتسالفان عند محرح و يفسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة
متولدة فانه لا يتسالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن وعلى العين
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبر وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالتمر واما في منفصلة
غير متولدة منه كالسب فيتسالفان و يفسخ على العين بالاجماع كما في المبصر ومياتي كلامه دال
على انه لو كان الثمن عينا لتسالفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [رحلف
المشجري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد هلاك بعضه] اي لا يتسالفان اذا
اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة
ايضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك] منه اصلاً فيصير كأن العقد
وقع على القايم فقط فانه يتسالفان و يفسخ على القايم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامة
المشايخ ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان يأخذ
البايع القايم صليحاً لا يأخذ شيئاً آخر ويترك حصة الهالك عند البايع فيأخذ منهما ما اقر به المشتري
مع القايم فانه لا يسلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في تيسير قوله وقال
محمد رح انهما تسالفا على القايم وقيمة الهالك فيردان وقال ابو يوسف رح تسالفا على القايم
و القول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وتامه في الهداية واما قلنا في يد المشتري
لانه لو هلك في يد البايع تسالفا على القايم عندهم كما في المضمرات [ولو اختلفا] ان المورج
والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين وشهرين
او فيهما معا بان قال المورج اجرتك الدار شهراً بدرهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يقر بينة [تحالفا] فيفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة [كما في البيع] فان
 كلا منهما عقد معاوضة [والمنفعة كالمبيع والاجرة كالثمن] فحلف الموجر اذلا ان اختلفا في المنفعة
 والمستاجر ان اختلفا في الاجرة واي نكل ثبت قول صاحبه وان برهن قبل وان برهننا فبينه المستاجر
 ان اختلفا في المنفعة وبينه الموجر ان اختلفا في الاجرة وبينه كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيهما كما
 في الهداية وفي التشبيه اشعار بانده يحلف من يدعي اولا ان اختلفا فيهما وان ادعيا معا يحلف
 من شاء وان شاء اقرع بينهما كما في البيع [و] لو اختلفا في بدل الاجارة [بعد قبضها] اي المنفعة
 [لا] يتحالفا بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد رح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد
 وقد ارتفع بالتخالف والفسخ [و] لو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة [بعد قبض بعضها] اي
 المنفعة [تحالفا] فيما يبقى اعتبارا للبعض بالكل [وفسخت] الاجارة [فيما يبقى] من المنافع
 لامكان الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة
 رح لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة
 معقود عليه فيما يبقى من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتخالفا في حقه بخلاف ثم فان الكل
 معقود عليه [والقول للمستاجر] مع اليمين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا
 قيل المسئلتين كما في الزاهدي والمضمرات وغيرهما [واذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او
 مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في متاع] اهل [البيت] اي فيما يستمتع به من نفسه او مما
 حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل انه له بلا بينة [فلها] بلا خلاف مع اليمين [ما صلح لها] اي
 ما يختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والشمارة والملاءة الا اذا كان صانعا او بائعا له [وله] كذلك
 [ما صلح له] كالعمامة والقلنسوة والقميص والسيف والكتاب الا اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند
 الطرفين مع اليمين ما صلح [لهما] معا كالتقود والاذاني والفرش والمواشي والمنازل والكرور
 والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين
 وفيه رمز خفي الى ان الزوج لو كان حراثا فهو له وان كانت تطبخ والى ان الزوجة لو كانت معلمة
 فهو لها وان كان يعينها والى انه لو التقط سنبلة او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات
 احدهما] اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع [فالمشكل] اي ما يصلح لهما [للي] مع
 اليمين عند ابي حنيفة رح لان اليد له وقال محمد رح انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف رح ان
 ما جهز به مثلها فلها او لوارثها والباقي له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له او لها فهو له
 او لوارثه او لها او لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي رح ان المشكل بينهما
 وعنه ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ليلى ان المشكل للزوج حيا وورثته ميتا
 وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب

البيت الا ما على الرجل من الثياب فهذه مشتمة كتاب الدعوى او مبيعة واعلم ان الاب لو ادعى
 بعد موت ابنه ان السوار كان عارية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المشترى الا اذا استمر
 العرف يدفع السوار ملكا كما في الهذانة [وان كان احدهما مملوكا] والاخر حرا [فانك للسوار
 اذا اختلفا] في العدة [منهما] [والى] [للبي] اذا اختلفا [بعد الموت] منهما كما في عامة خروج
 السامع و ذكر السرخسي انه سهر و الصواب انه ليس مطلقا وهذا عنده و اما عندهما فملك
 و الماذون كاحر لان لهما يد معتبرة كما في الهذانة و قوله انك مشير ان ان الخلاف فيما اذا اختلفا
 في مطلق الناع على ما ذكره فخر الاسلام كما في الصغى لكن في الحقائق ان الخلاف فيما اذا
 اختلفا في الامتعة المشككة [وسقط] عند ابي حنيفة رح [دعوى الملك المطلق] اى غير المقتل
 بالسبب بان يقول هو ملك لي فصب مني او اخذ بضم الفاء از غصبه مني فلان واختر به مما اذا
 قل غصبته مني از اردعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه ايماء الى انها تسقط
 ولو كان المدعى عليه معروفا باليد خلافا لابي يوسف رح كما في الهذانة [ان يبرهن ذواليد]
 فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن ابي ليلى و قل ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار
 بانها تسقط اذا علم القاضي اقرار المدعى او برهن على اقراره بالوديعة مثلا كما في الخلاصة [ان المدعى]
 بالفتح واللام للعهد اى مدعى فائما فان ملك لم تسقط لانه صار دينه محله الذمة فيستصحب خصما
 كما في النهاية [رديعة] ولو حكما كما اذا برهن انه وكلا بالحفظ كما في النهاية ارضل منه فوجده
 كما في الاقضية وفيه ايماء الى انه لو قال نصف الدار لي ونصفها رديعة وبرهن تسقط في هذا
 النصف كما في قاضيان [اعرارية او رهن او موجد او موصوب] ولو حكما كما اذا برهن انه انتزعه
 او سرقة منه كما في الخلاصة [من زيد] احتراز عما اذا لم يعرفه المدعى بالاسم والنسب فانها لم تسقط
 وان عوفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه تسقط عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في
 الهذانة وغيره ففي ذكره شيى وهذه المسئلة تسمى بمشتمة كتاب الدعوى للاشتغال على قول
 ابي حنيفة و ابي يوسف وابن ابي ليلى وابن شبرمة ويحد رحمه الله تعالى كما ترى [رجة
 الخارج] عن التصرف وغير ذى اليد [في] [دعوى] [الملك المطلق] اى ملك العين او ملك المرأة
 بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما ياتي [احق] اى حقيق عندهم لانها اكثر اثباتا منيادرة
 [من حجة ذى اليد] اى التصرف في الملك لثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل
 منهما امرأة ومي في يد احدهما وبرهن بالخارج احق قياسا على ملك العين وقيل ذواليد اذن
 على كل حال لتيقن سبب هو الزوج وتامه في العمادي [وان وقت احدهما فقط] اى حال
 كون الخارج ارضى اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين و اما عنده فالوقت احق كما في العمادي
 والتوقيت لتحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاموس [ولو برهن خارجا]

قضى لهما [اي لو افك برهانيان اثنان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما
 نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقرينة العطف وقال ابو يوسف ر ح ان برهان الموت احق
 وقال محمد ر ح ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي [وفي النكاح] اي في دعوى رجلين نكاح
 امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [سقطا] اي البرهانيان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح
 والاشترك [مرهبي] اي المرأة [لمن صدقته] اي اقرت انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت
 بالتصادق [وان ارضا] بالتشديد ويجوز التشفيف كما ياتي والمعنى ان وقت الخارج وذو اليد او
 الخارجان او الزوجان في الملك المطلق از بالسبب واحد هما سابق [فالسابق احق] كما اذا دخل
 احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السبق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب
 آخرون الى انه لا بد من بيان نسو ان الاول في رجب والثاني في شعبان وتامه في العمادي وذكر
 في الخزانة لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة اولى وارخ الكتاب وارخه وورخه اي وقته كما
 في القاموس وقيل التاريخ قلب التأخير وقيل معرب (ما روى) واصطلاحا تعريف وقت الشيع بان يصند
 الى وقت حدث امر شائع كظهور ملة اردولة او غيره كطرفان وزلزلة ليجنسب الى ذلك الوقت الزمان
 الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة يبين حدوث امر ظاهر وبين
 اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [وان اقرت] تلك المرأة بالنكاح [لمن لا حجة له] اي لاحد
 من مدعين خارجين لا بينة لاحد منهما [فهي له] للتصادق [فان برهن الاخر] بعد الاقرار للاول
 [قضى له] اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار وارخا فالسابق اولى وان لم يورخا فالمعدل
 وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في العمادي [وان برهن احدهما] اي تنرد احد
 الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح [وقضى له ثم برهن] على النكاح [الاخر]
 الذي لم يدع [لم يقض له] لانه يلزم منه انتقاس القضاء بمثله [الا اذا اثبت] ذلك الاخر بالبينة
 [سبقه] اي سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بانه
 لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذو اليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في
 العمادي [كالم يقض بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه] اي لو ادعى نكاحها فجدت ثم برهن يقضى
 له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [الا اذا اثبت] الخارج [سبقه] بالبينة فانه يقضى له [وان
 برهنا على شراء] تمام [شبع من ذي يد فكل نصفه ونصف النمن وتركه] ان قد يرغب في تملك الكل
 لا النصف واطلاقة مشعر بانه لو ارخ على السلواء او لم يورخا كان له الخيار وان كان تاريخ احدهما اسبق
 فالاسبق كما اذا ارخ احدهما فالمرخ وقوله من ذي يد مشير الى ان الشيعي يكون في يد المائع فلو كان
 في يد احد المشتريين كان ذو اليد اولى وان ارخ غيره والى انهما ادعيا تلغى الملك من جهة واحدة فلو
 تلقياه من جهتين قضى بينهما عنده وللمورخ عند ابني يوسف ر ح ولغير المورخ عند محمد ر ح كما ذكر

شيخ الإسلام وقال المرحوم انه بينهما عند الكل والى انهما خارجان فلو كان احدهما ذا يد فلن
 تلقيا من جهة فذلئ اليد والا فليخرج الا اذا سبق تاريخه الكل في العمادي [ولو ترك احدهما]
 الشيو [بعد ما قضي له لم يأخذ الاخر كله] لان بالقضاء انفسح العقد في حق كل في النصف
 وفيه اشعار بانه لو رضي احدهما بأخذ الكل بكل التمس قبل القضاء كان له أخذ الكل [والشرء انق
 من شبة] مع قبض [وصدقة] مع قبض [ورضن مع قبض] فلو اجتمع الشرء وراحل من هذه التلطة
 في دعوى عين منهما على ذي يد فالشرء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما
 فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فذل اليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد
 التاريخين اسبق والكاح كل شرء مع كل منهما وفيه اشارة الى ان التانيتين لو اجتمعتا فكانت رائتين والى
 انهما لو اجتمعا مع الرضن فهو اولى لانه من قبيل الترقى الى الاعلى وتماه في العمادي وبيع البرء
 احق من البات كما في التجنيس [والشرء والمهر سراء] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد
 وادعت ان ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه لابي يوسف رح والشرء احق
 عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كما في الهداية [وكذا الغصب والرديعة] سراء بينهما اذا
 ادعى غصبه من ذي يد والاخر رديعة له [ولا ترجيح] للدعوى على اخرى [بكترة الشهود]
 فدعوى لها شاهدان مساوية لالة ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما حلة تامة بنفسها ولذا لا
 ترجيح لقياس بقياس وحديث بحديث وآية بآية [ولو ادعى احد خارجين نصف دار و
 ادعى [الاخر] منهما [كلها فالربع للاول] على مدعيه اعتبارا للمنازعة فانه لا منازعة الا في
 البوص فنصف النصف [وقال الثلث] للاول [والباقي] من التلطين [للتاني] اعتبارا للعل
 فان فيه نصفا وكلا فيعمل من اثنين الى ثلثة [وان كانت] الدار المائة [معهما] في ايديهما
 [فهي] اي كلها [للتاني] اي لمعي الكل [نصف] منها وهو ما في يد الاول [بالقضاء] لان
 التاني خارج [ونصف] منها [لابه] اي لا بالقضاء لانه في يد التاني بلا منازع حملا لامر المحل
 على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء التزام ويسمى بقضاء الملك و
 الاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقضيا عليه في جادئة بهذا القضاء لم
 يصر فيها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضي عليه مقضيا له بعد اقامة البينة
 والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الالتزام فلم يقبل الا اذا ادعى
 تلقى الملك من جهة المقضي له كما في احياء الاموات من الكفاية والكرمانى [ولو برهن خارجان على
 نتاج دابة] او منتوجها اي اقام كل منهما بينة على روية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة على
 روية انفصاله عن امه كما في المضمرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بينة
 انها نتجت عنده اي ولدت ووضعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم همى به المنتوج

[دارخا قضي لمن وافق تاريخه منها] اي حول نتاج الدابة فانه شاهد للبيئة [وان اشكل] سناها بان لم يعلم [فلهما] مناصفة لسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان السن لو وافق التاريخين فهو بينهما وكذا اذا خالفهما وقيل تهافتت البيستان وقضي لذى اليد قضاء ترك وانما قال خارجا لانه ان يرهق خارج و ذواليد فبرهان من وافق السن وان اشكل فبرهان ذى اليد وان خالف تهافتت عامة المشايخ وترك في يد ذى اليد كما في النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهنا انه ابنه فهو ابن من اسبق تاريخا عنده وقال انه ابنيهما كما في المضمورات ولما فرغ مما قوي في اثبات الملك من البيئة شرع فيما ضعف من اليد فقال [وذواليد] لشيء [المستعمل] المتصرف فيه الدال على انه مالك له فهو احق بالدعوى [كمن لين] اي اتخذ من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذواليد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او غرس او بنى [و] مثل [اللابس] لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس [لا] مثل [آخذ الكم] وغيره من اطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس [و] مثل [الراكب] فانه احق بالمركوب للاستعمال [لا] مثل [آخذ اللجام] بالكسر وهو احق من آخذ الذنب [و] مثل [من] ركب [في المخرج] فانه المستعمل للمركوب ولو كان الراكب اثنين فبينهما [لا رديقه] لانه غير مالك عادة كما في المشاهير وقال الاسيبياني انه رواية عن ابي يوسف رح والظاهر ان الدابة بين الراكب والذئيف [و] مثل من هو [ذو حمل] على دابة فانه المستعمل [لا من علق] عليها [كوزة] لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها احق من منفيه فانه المستعمل دونه [و] مثل [من اتصل السائط] المتنازع فيه [بينائهما] اتصال تربيع [بان] يكون انصاف لبنات السائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات السائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساحة احدهما بالبحيم مركبة في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون السائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بسائطين لاحدهما والسائطان متصلان بسائط له بمقابلة السائط المتنازع على ما قال الكرخي او بان يكون السائط المتنازع فيه متصلا جاتباه بسائطين و اتصالهما بسائط آخر لم يعتبر على ما روي عن ابي يوسف رح و عليه اكثر المشايخ كما في الكرماني وقول الكرخي انسب بمعنى التربيع (كما هو كرون) وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا بينائهما فهو بينهما سواء كان في ايديهما او لم يكن والى انه ان اتصل بينائهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيع او ملازقة ويقال اتصال جوار أيضا والى انه ان كان احدهما اتصال تربيع والاخر اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيع لانه المستعمل للسائط المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاحدهما اتصال وللآخر اتصال بطرفي المتنازع فيه او بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى الكل في الذخيرة [او] من [وضع عليه] اي السائط [الجدوع] فانه المستعمل فان كان عليه جدوع والاخر اتصال ملازقة فالسائط لصاحب الجدوع وفيه اشارة الى انه ان كان عليه جدوع واحد والاخر بواربي

اولا شيئ عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان اقل من ثلثة وللآخر ثلثة فهو له وان كان لكل عليه
 الجذوع فلكل بقدرها وتماه في العمادي والجذع ما تنشعب من الغصن منصوب على المفعولية [ولا
 اعتبار] في الترجيح [لوضع] ثلث اذا اكثر من [ختبات] صغيرة او قصبات على الجذوع [عليه]
 اي السائط فان كان لاحد عما عليه ختبات بلا شيع للآخر فالسائط بينهما [وجالس السائط والمتعلق
 به سواء] لان بمجرد الجلوس لم يصرف ايضا فيقضى به لهما كما اذا جلسا معا عليه [كمن معه] ولي
 يده [توب] لا على وجه اللبس [وطرفه مع آخر] فانه يقضى لهما [وذوبيت] واحد [من دار
 كذي بيت منها في حق] استعمال [ساحتها] من المرور ووضع الامتعة وصب الوضوء وكسر
 الحطب وغيرها كما ان ذابيت كذي بيت في حق الطريق لانه لا ترجيح بكثرة العلة كما مر
 والساحة قضاء بين الدار *

[فصل * في دعوى النسب مبيعة] اي جارية لا تباع الامرة كما هو المتبادر
 [ولدت] في يد المشتري [لاقل من نصف حول مذ بيعت فادعى البايع] اي بايع المبيعة ولو اكثر
 من واحد [الولد ثبت] بالاتفاق [نسبه] اي الولد [ممه] اي البايع لتيقن العلوق قبل البيع
 في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن انه واجب عليه ان
 يقول منذ بيعت وقد ملكها سفتين احتراز عما اذا بيعت مرتين فولدت لاقل من سنة اشهر فانه
 حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البايع الاول او الثاني والعاء مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة
 لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البايع اشارة
 الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشتري منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت
 نسبها منهم عند ابي حنيفة وحسن و زفر رحمهم الله تعالى وقالوا ان كانت بين اثنين ثبت
 النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البايع وقال لم يكن العلوق
 عندك كان القول قول البايع اذ الظاهر شامد فان برهن احدهما فيبينته وان برهنها فيبينته المشتري
 عند ابي يوسف رح لانها تثبت صحة البيع وبينه البايع عند محمد رح لانها تثبت حرية الولد
 كما في المنية [و] تثبت [اميتها] اي كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب [ويعسخ البيع] حينئذ
 يبطالان بيع ام الولد اتفاقا [ويرد] البايع [التمن] على المشتري [ولو ادعاه] اي البايع الولد
 [بعد عتقها] اي اعتقان المشتري المبيعة ولو عتقها حكما كما اذا دبرها [ثبت نسبه] من البايع [ويرد]
 البايع الى المشتري [حصته] اي حصة الولد لا حصة الام حال كونها [من التمن] بان يقسم الثمن على
 قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما
 واما عند فيرد جميع الحصتين اليه لان البايع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولد فآخذ باقراره فيرد
 الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرمانى [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

اي اذا ادعا البايع قبله او معه فان دعوته اولى للاستناد الى العلق وفيه اشعار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوة البايع ثبت نسبه منه و جعل على النكاح [ولا] يعتبر [دعوة البايع بعد موت الولد] فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة و يرد الثمن كله عنده و حصة الولد عندهما على ان ام الولد متقومة ام لا [او] بعد [عتقه] اي اعتاق المشتري الولد اذا لم يصدق البايع في دعواه كما في المبسوط و غيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده [وكذا] لا يعتبر دعوة البايع [لو ولدت لاكثر من] اقل من [نصف حول] منذ بيعت فيشتمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة و غيره [او اقل من سنتين] لاحتمال ان لا يكون العلق في ملكه [الا اذا صدقه المشتري] فانه يثبت النسب منه و الامية و يفسخ البيع و قال محمد رح انه يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلوق كما في الاختيار [و] مبيعة ولدت [بعد سنتين او اكثر] مي ام ولد [اي البايع] [نكاحا] حملا لامره على السداد [ان صدقه المشتري] فيحينئذ لا تصير المبيعة ام ولد فلا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايع الا اذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة احدهما للشك و المحرم و الدمي و الحر و المكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يغني ما في تصديق المشتري في آخر الكلام من الايماء الى السكوت المناسب للاختتام *

* كتاب الصلح *

عقب به الدعوى لوقوعه بعدما غالبا [مو] لغة اسم بمعنى المصالحة و اتصاله خلاف الخصامة و الخصام كما في المغرب و غيره و اصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعوا اليه العقد و المصالح المستقيم الحال في نفسه كما في الكرمانى و اما ذكر الضمير لكونه مما يذكر و يؤثرت كما في الصياح و شريعة [عقد] يشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب و القبول لما قال المدعى عليه ضالتي عن كذا على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعى قبلت نعم قل تم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنه و عليه ما لم يتعين بالتعيين كالدرهم و الدنانير لانه اسقاط عن بعض الحق و الاسقاط قل تم بالمسقط كما في النهاية [يرفع] بالتراضي بالبدلين اي المصالح عنه و عليه [النزاع] اي نزاع المدعى المدعى عليه يقال نازعته اي جازيته في الخصومة كما في المحمل و به يخرج سائر عقود كهبة الدين ممن عليه الدين و البدل شرط له كالدعوى الصحيحة و فيه رمز الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولا يصح الصلح لانه انما يصح للدفع الخصومة و اذا يتحقق في الفاسدة و قال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لاقتداء اليهين المترتبة على الصحيحة و تمامه في قضاء الكفاية و ذكر

في الزائد انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة
كما اذا ادعى من احد مالا ليس عليه فصاليته على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاسترداد كما في
الخلاصة وغيره والى انه امر مندوب مفروض الى متوسطين ولا ينبغي للمقاضي ان يباشرة بنفسه الا اذا
كان وجه القضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدين او قبيلتين او مسلمين فان وقعت بين
اجنبيين قضا بينهما كما في النسيئة [وصرح] الصلح وثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد ثبت
غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة عن القصاص [باقرار] كما اذا ادعى عليه مالا واقرب به المدعى عليه
ثم صالحه عنه على شيىء من اموال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق والطرف مستقر او لغو المصاحبة
[و] مع [سكوت] كما اذا ادعى عليه ذاك فسكت عن الاقرار والانكار فصاليته [و] مع [انكار] كما اذا
ادعى ذلك فذكره المدعى عليه ونعاه فصاليته فانه قد صح عندنا حتى قال الاسام ابو حنيفة رح
ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور الماتريدي ان الشيطان لم يعمل في انقاع
العداوة والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [فالاول] او
الصلح باقرار [كبيع] ان وقع [الصلح] [عن مال] [حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع] [فقيه]
اي الاول [الشفعة] اذا كان احد البدلين عقارا فان ما وقع عليه الصلح مثليا اخذه الشفع بمثله
من ذى اليد وان كان قيميا اخذه بقيمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد
منهما لانهما ملك المدعى بالاقرار كما في شرح الطحاوي [و] فيه [السيارات] فكل من المصالحين
خيار الشرط والروية والعيب في احد البدلين [ويعسدة] كالبيع [جهالة البدل] اي المصالح
عليه وفيه اشعار بصحة الصلح على معلوم ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم
فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فيسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنانير او فلس
لان معاملات الناس تغني عن اتيان الصفة فيقع على النقل الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا
صالحه على الشيىء او شيىء من مكمل او موزون مما لا حمل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما
له حمل وبذكر الصفة والزرع والاجل فيما اذا صالحه على ثوب وبالإشارة والتعيين فيما اذا
صالح على حيوان كما في العمادي لكن في قاضيهان ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتيج
الى التسليم بنفسه الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصاليته على حق مجهول من
ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصاليته على
مال معلوم ليسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليرك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا
معلوما فصاليته على مجهول كان على هذا التفصيل [وما استحق] ببينة [من] بعض [المدعى]
في يد المدعى عليه [رد المدعى] اليه [حصته] اي حصة ما استحق [من] بعض [العرض]
اي البدل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى كل العرض والى انه لو دفع

المدعي شيئاً الى ذى اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعى عليه بها دفع اليه
 لانه زاعم انه اخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [وما استحق منه] اي من
 بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ من البذل [رجع] الى المدعى عليه [بخصته من
 المدعى] وللمدعي ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق
 لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعي رجع المستحق بقيمته على المدعى عليه كما في شرح
 الطحاوي [و] الاول [كاجارة ان وقع] الصلح [عن مال بمنفعة] لوجود معني الاجارة من
 تمليك المنافع بعوض [فشرط التوقيت] اي تعيين مدة الانتفاع [فيه] اي فيما هو كلاجارة من
 الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على خدمة عبده او ركوب دابته او سكنى داره او لبس ثوبه او زراعة
 ارضه كل ذلك سنة جاز الصلح لاجازة عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على
 سكنى بيت معين ابدا او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو
 فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال على نقل
 هذا الشيء من هنا الى ثمنه [ويبطل] اي فبطل الصلح عن مال بمنفعة [بموت احدهما]
 اي المدعي والمدعى عليه [في المدة] التي وقت بها فلو كان المدعي لم يستوف شيئاً من المنفعة
 رجع على دعواه وان استوفى بعضا منها سلم حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك
 بينهما وهذا كله عند محمد رح واما عند ابي يوسف رح فلا يبطل بموت احدهما فلو مات المدعى
 عليه استوفى المدعي جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعي قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه
 اشعار بان له لو هلك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول وذا بلا خلاف كما لو مات احدهما قد
 وقع الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في
 المضمرات وانما قيد القسمين من الاقرار بالصلح عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار
 كالاقرار فلو ادعى ممر في دار او مسيلا على سطح او شربا في نهر فاقر او انكر ثم صالحه على شيء
 معلوم جاز كما في الننف [والاخران] اي الصلح بالسكوت والصلح بالانكار [معاوضة في حق
 المدعى] فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه [وفداء يمين] اي افتداء يمين هي بدل من المدعى [و
 قطع نزاع في حق الاخر] اي المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعي فلو ادعى حد القذف
 او التعزير او حق الشرب فانكر الاخر فافتدى يمينه بمال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المشائخ ولو
 ادعى مالا عند قاض فانكر الاخر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر فصولح بينهما بشيء لم يصح
 الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل من المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البذل ويصح عند بعض
 المتأخرين وفيه رواية عنه كما في النية ويستثنى منه مالا يمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة
 له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية [فلا شفعة] للشريك وغيره

على المدعى عليه [في صلح عن دار] لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان الموع
لا يواخذ الا بزعمه الا ان الشفيح نائب عن المدعى فلو اقام الشفيح بينة على المدعى عليه ان الدار
للمدعى او حلف فنكل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [بل] الشفعة على المدعى
[في الصلح على دار] عن دار او غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه [وما
استحق من المدعى] في الآخرين [فكما مر] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان
استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصوصة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن
المدعى عليه [وما استحق من العوض] فيهما [رجع] المدعى [الى الدعوى] اي دعوى حصته
من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى و هلاك المبدل قبل التسليم
كلاستحقاق في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مورد
الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلاً فقال المدعى عليه بعث منك هذا الثوب بهذه
الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ولو صالح] بالاقرار واخويه [على
بعض دار] او متاع او غيرهما من اعيان [يدعيها لم يصح] هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن
محمد رح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه و ابرأ عن الباقي و الابرأ عن الاعيان باطل
فلو وجد بينة ان الكل له جاز اخذ الباقي و به افتى شيخ الاسلام و الامام ظهير الدين لكن في
ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي و قولهم ان الابرأ عن الاعيان باطل معناه بطل
الابرأ عن دعوى الاعيان و لم يصح ملكا للمدعى عليه و لذا لو ظفر بملك الاعيان حل له اخذها لكن
لا يسوغ دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بانه لو صالح على بعض الدين صح وبرئ
عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانته فلم يبرأ و لذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى
ان بدل الصلح لو كان بيتا من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في
الدخيرة والمحيط وغيرهما [وحيلته] اي حيلة صحة الصلح [ان يزيد] المدعى عليه [في المبدل
شيئاً] آخر من مال ليكون عوضاً عن باقي الدار [او يبرأ] المدعى [عن دعوى الباقي] ويقول برأت
عنها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه
و عن ابن سماعة عن محمد رح انه لو قال نسو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم
الأتري انه لو قال لرجل في يده عبدة برأت عنه لم يسمح منه دعواه و لو قال ابرأتك منه كان له ذلك
و انما ابراه عن ضمانه كافي المحيط والدخيرة ولما فرغ عن شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه
وما لا يجوز فقال [وصح الصلح] بالاقرار واخويه [عن دعوى المال] سواء كان مغصوبا او ردعية او
عارية او رهنا ونسو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مغصوب مستهلك على
اكثر من قيمته فانه جائز عنده واما عيدهما فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه فلو كان المبدل من جنسه

لم يجوز ان يكون اكثر من قيمته وتمامه في المحيط [و] عن دعوى [المدفعة] المعهودة فلو اوصى
بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من السكنى على مكنتى دار اخرى
اردراهم مسماة جاز كمالو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث عن الخدمة
على الدراهم او على خدمة آخر او على ركوب دابة او لبس ثوب شهرا وانما قلنا بالعهد لانه لو ادعى
استيجار عين والمالك يتكرر ثم تصالحا لم يجوز كما في المضمرات عن المبسوط [و] عن دعوى [الجناية في
النفس] من القتل [و] في [ما دونها] من نحو شج الراس وقطع اليد [عمدا] كانت الجناية [او خطأ]
الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز بخلاف الخطاء وهذا اذا صالح على واحد من
المقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكيل او موزون جاز بالغه ما بلغت وكل ما يصلح مهرا صالح بدل الصلح
عن دم العمد فلو صالح على خمرة او خنزير سقط القصاص بلا شيىء وفي الخطاء وجب الدية ولو صالحه
يعفو عن دم آخر جاز كما في الاختيار [و] عن دعوى [الرق] كما اذا ادعى على مجهول النسب انه
عبده ثم تصالحا على شيىء معين كما في الكرمانى [و] عن [دعوى الزوج النكاح] على امرأة [وكان]
الصلح في الاول [عمقا] له [بمال] فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا يثبت الا بالبيينة على
انه عبده [و] كان في دعوى الثاني [خلعا] موجبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في
دعواه لم يحل البدل ديانة وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص
الرق اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصالحه على مال انه يبرأ من هذه
الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يضح عن دعوى الزوجة النكاح فما بعده مستغنى
عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها
العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادى [ولم يجوز] الصلح [عن دعوى النكاح] على
مال ولو بعض مهرها والا لزم اعطاء الرشوة او العوض منه في الفرقة وقيل يجوز الصلح عن هذه
الدعوى بان اعتبر البدل ما جعل زائدا على المهر اذا اعتبر المهر ساقطا فلم يجوز ان يعتبر بعض المهر
بدل الصلح كما ظن في الاول اصح كما في اختيار وفيه اشعار بانه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال
فلى ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط [ولا] يجوز الصلح [من دعوى
حد] من الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او شاربا خمر او سكران واراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه
على مال ان لا يرفعه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرمانى وكذا اذا اخذ قاذف المحصن
او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما
بعد الرفع فلا يسقط اصلا وفيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شاربا الخمر على مال وعفا عنه
لم يصح وزد المال اليه كما في قاضيهان والى ان الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشائخ كما
في الصلح عن حد القذف وقد مر والى انه لا يصالح واحد عن حق العامة كما اذا صالح عما اشرعه الى

الطريق نعم للاسام ذلك اذا كان فيه صلاح للمسلمين ويصح ذلك في بيت المال وتماه في الذخيرة [وبدل
 صلح] كان [مروا] اي ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار [على الوكيل] اذ اليه
 يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة [و] بدل [ما ليس] من صلح [كبيع]
 في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اي كبذل صلح [عن دم عمد] قد ذكره في الوكالة كما ذكر
 ان بدل صلح بانكار على الموكل [او على بعض دين يدعيه] اي ذلك البعض [على الموكل] لانه لمقاط
 منض فكان الوكيل سقيرا محضا فلا عليه الا اذا ضمنه فيثبت يواخذ بعقد الضمان [وان صالح] مدعي
 رجل [فصول] بغير امر المدعي عليه [ضمن البدل] وقال للمدعي صالح فلانا على اني صامن او
 صالح [واضاف] الفضولي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صالح فلانا على الف من مالي او صاليتك
 على الف اي او عبدي او حكما كما قال صاليتني من دعواك على فلان على كذا [اشار الى نقد] من
 الذمب او الفضة [او عرض] سواءهما فقال على هذه الالف او العبد [او اطلق] الصلح من القيد بن
 قال صاليتك على الف او عبدا [ونقد] ايه سلم البدل [صح] الصلح في هذه الصور الخمس
 بلا اجازة المدعي عليه و البدل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه و اطلوقه مشير الى
 ان اقرار المدعي عليه وانكاره سواء في الكل و ليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي
 عليه مقرا يتوقف على اجازته و الى ان المدعي ان كان عينا او دينيا فهو سواء الا انه ان كان مقرا و المدعي
 عينا نفذ الصلح على المدعي المصالح و صار مشتريا من المدعي وفي قيد الفضولي اشعار بانه لو صالح
 بامره نقد الصلح على المدعي عليه و عليه البدل الا ان في صورة الضمان البدل على المصالح
 عند الامام المتلو اثني و ذكر شيخ الاسلام انه عليه و على المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ايهما
 شاء الكل في المحيط [وان] اطلق [لم ينقد] البدل [ان اجازته] اي الصلح [المدعي عليه] بلا فاء
 الجزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر [لزم البدل] المدعي عليه كما قال
 بعضهم وقيل صح الصلح على الفضولي ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البدل كما في الكفاية [والا] يميز المدعي
 عليه الصلح [رد] و بطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا و البدل عينا او دينيا [وصلحه] اي المدعي [على
 جنس ماله عليه] اي جنس الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها
 ولا يشق ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن [اخذ لبعض
 حقه وخط] اي اسقاط و ابراء [لباقية] من الحق فلو قال المدعي للمدعي عليه المنكر صاليتك على
 مائة من الف عليك كان اخذا بمائة و ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لادبائه الا اذا زاد ابراءك ولو غصب
 الف و اخفاها فماله المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء
 و عليه رد الباني ديانة وان اظهرها فان جحد الغصب ثم صالح فذلك لك لكن لو وجد بعده بينة
 عليه قبلت وان كان مقرا فعليه رد الباقي وان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[لا معارضة] لا فضائه الى الربوا وفيه اشعار بانه لو صالحه على خلاف جنسه كان معارضة فلو صالحه من الدار على الدراهم وافتراق قبل القبض صح سواء كان عن اقرار او انكار ولو صالحه عن كثر حنطة على عشرة دراهم و تفرقا قبله لم يصح لانه افتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فانه انتراق عن عين بلدين او دفع مال لا يقطا اليهمين ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم قرع على الاصل المذكور ثلث مسائل وقال [فصيح] الصلح [عن الف حال على مائة حالة] فانه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معارضة لم يصح لمكان الربوا [او] عن الف حال [على الف موجل] فانه اسقاط لنصفه الحلول ولو كان معارضة لزم بيع الدراهم بالدراهم نسبية وفيه اشعار بانه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل [وعن الف جياذ على مائة زيرف] فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف الجردة بلا معارضة ثم ابتدأ بكلام تقريرا غير عاطف على صح كما ظن رايد كلام النهاية بعده فقال [ولم يصح] الصلح [عن دراهم] حالة [على دنانير مؤجلة] لانه بيع دراهم بالدنانير نسبية [ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا] فان النقد خير من النسبية [او عن الف سود] اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوطة الغش [على نصفه بضاء] لانه ربوا فلو صالح عن الف بفض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذي يستوفيه ادون من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قبزا او وصفا فمعارضة كما في النهاية [ر من امر] اي المديون الذي امره دائئه [بآداء نصف دين عليه] اي المامور للمديون [غدا] ظرف لآداء [على] اي بشرط [انه يبيع مما زاد] على نصفه [ان قبل] المامور ذلك النصف [يري] من النصف الاخر في الحال فان وفي بآداء ذلك النصف غدا فيها [وان لم يفي] به [عاد دينه] كما كان عندهما لانه ابراء فقيده بالشرط ولا يعود عند ابي يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى للمعارضة وانما قيد الامر بالآداء لانه لو قال ابرائك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فقد يري عندهم و ان لم يعطه لاطلاق ابراء كما في الخزائن وغيره والعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف على ان تنقل الباقي اليوم فقبل يري عندهما خلا لابي يوسف رح وانما قيد بغدا لانه لو قال اد الي نصفه على انك يري مما زاد فقبل يري عنده عندهم وان لم يود النصف لانه ابراء مطلق [ولو علق] بالبراءة بالشرط [بصريحا] احتراز به عن التعليق بمعنى كما مر [كان] او اذا او متى [اديت الي كذا] نصفها مثلا من دينه [فانت يري من الباقي لا يصح] الا براء وان اداه اذ في ابراء محتمل تملك ينافيه التعليق كما تقررو فيه اشعار بانه لو قدم الجزء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف اي نقلت الي نصفها فانه خط عندهم وان لم ينقله [ولو صالح احد رتي دين] اي احد الشريكين في الدين [عن نصفه] المختص به [على ثوب] او عرض آخر [اتبع شريكه] غير المصالح [غريمه] اي مديونه [بنصفه] المختص به ضمير نصفين للاحد والشريك ازال الدين [او اخذ] شريكه [نصف الثوب من شريكه] المصالح

وحينئذ لغير المصالح كالمصالح يمنع الغريم بربع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في
الكرماني وإنما قال صالح لأنه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شريكه
وليس له على الثوب هبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال احد ربي دين اشارة الى اشتراك الدين
وهو ان يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع اذا كان الصفقة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن
وصفقة فلو كان المبيع عبدان نصيب احد منهما اكثر وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشتركه
ومثل الثمن المورد بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك
بان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استهلكه و الى انهما لو اشتركا في عين كالدار المورثة
فصالح احدهما على شبعي لم يشتركه الاخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكرا لان المصالح بائع لنصيبه
وانما قال على ثوب لأنه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم او الدنانير كان لشريكه ان يشاركه
فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فإنه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والكلام مهمل
الى انه لو استوفى احدهما نصيبه من الدين كان للاخر ان يشتركه في المقبوض الا اذا ذهب الغريم
له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من المليون كذا ذبيبا
بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الذبيبة ثم ابرأ من حصته وطالبه بثمن الذبيبة كما قال ابو بكر
رح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضي لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام *

* [كتاب الحدود] *

عقب به الصلح و ان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اي ببيان حد الزنا
والقذف والشرب و التعزير تغليبا دون نحو حد السرقة و قطع الطريق بقريئة الاتي و الحد المنع
و الساحز بين الشيثيين وتاديب المذنب كما في القاموس ثم بين حده شرعا فقال [الحد] بلام الجنس
بقريئة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة و قتل المرتد دون التعزير وهذا باعث الاظهار في مقام
الاضمار [عقوبة] اي جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل و المتبادر ان لا يشمل على العبادة
فمن الظن انه شامل للخروج و الكفارة و غيرهما ما فيه معني العبادة و العقوبة معا وإنما هي
بالعقوبة لانها تتلو الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه [مقدرة] مبينة في الكتاب او السنة او الاجماع
[تجب] اي تفرض على الجاني [حقا لله تعالى] اي تعظيما و امتتالا لامره تعالى فان الحق المقرر
التابت الباقي خلاف الباطل الناهب المتلاشي و المضاف ما اختص به الغير و ما طلب منه رعاية
جانبه على وجه يليق به فحق الله امتتال امره و ابتغاء مرضاته و حق الانسان كونه نافعا له و دافعا
للضرر عنه كما في الكرماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا
فانه يتعلق بها سلامة الانمان و صيانة القرش و اغبرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق

بها صلبته ولهذا يباح المال باحتته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كسب الزنا والشرب
والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كسب القذف فان نفع عام ولذا لا يجري فيه
الارث والعفو وفي المنية قال عيين الائمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول
اظهر كما في الهداية [فلا تعزير] لجناية [ولا قصاص] لنفس او طرف [حد] اما الاول فلانه
مقدر ولا يجب حقا لله الا اذا ارتكب منكرا غير جنائية على الانسان ولا موجب للحد كما في القنية واما
الثاني فلانه لا يجب حقا لله لعلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في المشاهير وذكر
في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالفتح على
ما ذكره الرضي و من الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط رده [والزنى] بالقصر
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والاول حجازية وطى الذكر للانشئ من الادمي بلا عقد
و ملك كوطي للاجنبية لغة و شرعا الوطي المحرم لعينته وهو الموجب للحد واليه اشار فقال [وطي]
اي غيبة حشفة او اكثر من الرجل [في قبل] اي فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه
ملازمة وكذا لو وطى صبي او مجنون باجنبية لان الاصل لم يحد فكذا التبغ كما في الطهيرية
واما لو وطى رجل صبية فحد لا غير ولو لاط بغلام او اجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح
كما في المصمومات ولو لاط بغلامه او امته او منكوحته لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [خال] ذلك
الوطي [عن الملك] اي ملك النكاح واليمين احتراز عن وطي جارية مشتركة ومنكوحته نكاحا فاسدا
فان الوطي المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كما في النهاية [وشبهته] اي الملك كوطي معتدة
النائس وجارية الابن او الاب و سياتي تمامه واعلم ان لحد الزنى شرطا منها الرضا فلو وقع باكره لم
يحد وعليه الفتوى كما في المصمومات والاكره الى وقت الايلاج كما في الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان
بوطي الميتة يعزى ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والتكليف وغيرها مما سيفصل [ويثب]
الزنا عند الحاكم [بشهادة اربعة] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او
ثلاثة لم تقبل وحد عند القذف كما لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفاسق لانه
تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما في الذخيرة [بالزنا] دون الوطي او
الجماع او غيره والا لم يحد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية [فيسألهم] بعد الشهادة [الامام]
اي السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وقال قاضيخان
ينبغي ان يسأل [ما هو] اي الزنا احترازا عن زنى العين واليد والرجل فانه يطلق عليه توسعا
[وكيف هو] احتراز عن زنى الابط والفخذ والذبر كما في المصمومات او عن تماس الفرجين لا غير
وقيل عن الاكره والاول اصح فانه مختار المبسوط كما في النهاية فان قلت ان السؤال عن الماهية
يعني عن ذلك فالاحسن صورة الاكره كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكمال

الجهد في الاحتياط لئلا يحد الله عليه وآله وسلم ادرؤا الحدود ما استنطعتم كما في الكافي وغيره من المتأخيرات فالاحصن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالاكراه والباقي بالمطاعة لم يحد للشهود عليه ولا الشاهد وقال يحد الرجل والشهود كما في المحيط [واين زنى] احتراز عن الرطبي في دار الحرب او البغي ولان اتحاد المكان شرط الاترى انه لو شهدا انه وطئ في هذه الدار واثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت وآخرا في مؤخره فانه يقبل لا يمكن التوفيق كما في المحيط [ومتى زنى] احتراز عن التقدم وايضا لو شهد اثنان انه في ساعة من النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن ولا يقبل كما اذا امتد الساعة الاولى الثانية كما في المحيط [وبمن زنى] احتراز عن وطئ يكون احدهما احرص او للينة او الواطي مستامسا وايضا لو شهدا انه زنى بامرأة لم يعرفوها لم يحد نعم لو اقرانه لم يعرفها حد كما في المحيط وغيره فمن ظن ان السراى عن الماهية يغني عنه فقلوا خطأ [فان بينوا] كلها [وقالوا] بعد السؤال عن الماهية ففيه تسامح [راينا] اي راينا ذكره في ترجمتها متكررا اليه اشار فاضينان [كلايل] اي الخشب الذي يكتيل به [في المكحلة] بضم الميم والساء آلة مخصوصة للكحل [وعدلوا] بالضم العين اي اخبر الناس عن حد التهم كما في المضمرات [سرا وعلمنا] فلا يكتفي بظاهر العدالة عند [حكم به] اي يحد الزنا وهو الرجم في الحصن والجلد في غيره والاكتفاء مشعربان للشهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد اذ الشهادة انما يقام على الجاحد فاذا اقر تعذر الحكم بذلك كما في الزاد وقاضيان [و] يثبت الزنا [باقراءة] اي الزاني وفيه اشارة الى انه يستلزم في الاقرار ما يشترط في البينة من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر الذمي بوطئ الذمية حل واعلم انه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ المستمر مندوب كما في الكبرى وغيره [اربعا] من الراء كما في قصة مانع رض [في اربعة مجالس] من مجالس المقرئ يذهب حتى يترواى عن بصر الامام ثم يسبح ويقر وقيل من مجالس الامام والاول مروي عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعا في مجلس كان كقرار واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقر اربعا في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات [رد] الامام وقال ابك داء او جنون او غيره [كل مرة] الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به الاصنف وكانه لم يطالع عليه حين الاختصار وفي الكلام ايماء الى ان الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التمسك والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي ان يطرد في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر عن الاقرار ويظهر الكرامة ويأمر بتبنيته [فيما له] عن الامور الخمسة [كما مر] وقيل لا يسأله عن الزمان لان التقدم مانع الشهادة لا الاقرار والاول اصح لسوا انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما مر وفي السراجية ينبغي ان يسأله

[فان بين] ما مر [حب] اي استحب [تلقينه] اي الامام [رجوعه] اي المقر [بلعله] لمست
و نحوه [من قبلت او نظرت او باشرت او تزوجت] ثمان رجوع [المقر عن اقراره] [قبل حده] اي قبل
الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه [او] بعده [في وسطه] او بعده قبل الموت [خلى]
منيله لاحتمال صدقه كما في النخعة [والا] يرجع [حد] الامام او المقر على بناء الفاعل او المفعول
وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اقر احد هما فادعى الآخر النكاح لم يحد واحد منهما و عليه المهر لو ادعته
قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الاخر في الزنا لم يحد عنده و حد المقر عند مما كما في المحيط وغيره
[وهو] اي الحد الثابت بالبينة و الاقرار بخبره ما بعده من قوله رحمه و به يتعلق [للمحصن]
بكسر الصاد و فتحها وقال المطرزي احصنها زوجها اي اعفها فهي محصنة بالفتح واحصنت فرجها فهي
محصنة بالكسر والاحصان في الاصل المنع وكلام الكرمانني يدل على الكسر حيث قال انه من احصن
اي دخل في الحصن كما يقال اعرق اذا دخل في العراق والانسان يصير داخلا في الحصن عند
وجود الصفات الخمس الدال عليها شرعا [اي لمز مكلف] اي عاقل بالغ [مسلم] فلا يرحم بالوطي
بعد او مجنون او صبي او كافر و لو جازا بل جلد كما ياتي و عن ابي يوسف رح انه يرحم اللامي
الشيب الزاني و عنه يرحم الكتابي [وطى] امرأة [بنكاح صحيح] حتى لو وطى بنكاح فاسد
او ملك يمين لم يرحم بالاجماع و عن محمد رح لو خلا بامرأته ثم طلقها و قال بوطيها و المرأة مذكرة
له كان محصنا و عن ابي يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي و دخل بها لم يصرا احد منهما محصنا
كما في المحيط وغيره [وهما بصفة الاحصان] فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والمعنى
والحال ان كلا من الزوجين قبل الوطي يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج الحر المذکور بامة او صبيبة
او مجنونة او كافرة و دخل بها لم يصرا محصنا كما لو كانت الزوجة مسنة و الزوج غير محصن الا اذا
دخل بها بعد الاسلام والعتيق والتكليف فينبئ ان يصير محصنا بهذا الدخول و عن ابي يوسف رح
انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان و عنه انه اذا دخل بها قبل العتيق ثم اعتقا صار محصنين
كما في الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة و هذا الكلام كلام غيره دال
على اشتراط بقاء الثلثة الاول عند الحد دلالة واضحة بلاريب فخلو الكتب عنه سوى المبسوط وهم
واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف
فشروط اهلية العقوبة كما في الكفاية وغيره [رحمه] اي رمي المحصن بالسجارة [في قضاء] اي ارض
فارغة واسعة [حتى يموت] متعلق بوجبه الحد يث ما عز رضي الله عنه و عن عمر رضي الله عنه
انه قال ما انزل الله تعالى آية الرجم الشيع و الشيعة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله و رسوله
والله عزير حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه و بقي معناه و عليه اجماع العلماء كما في الاختيار
واريد بالشيعين عن ما في المضمرات الشيب من الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع

في رجمه قهرت اتبعه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا باس لكل من رضى ان يتعمد مقتله
لانه واجب القتل الا ان يكون ذا رحم منه فان الاول ان لا يتعمده لانه نوع من قطعة الرحم كما في
الاختيار [ويبدأ به شهودة] اي يجب بداءة الشهود بالرحم لانهم يتجاسرون على الاداء وفيه ضرب
احتمال للدرء كما في المحيط [فان ابوا] اي الشهود كلا او بعضا عن الرجم [از غابوا از قاتلوا] او جنوا
او فسقوا از قتلوا كلا او بعضا از عموا او خرسوا از ارتدوا [سقط] الرجم عنه وعن ابي يوسف رجم
لو ابوا كلا او بعضا از غابوا رجم ولم ينتظرهم وعن محمد بن روح لو كانوا مرضى از مقطوعي الايدي
يبدأ به الامام كما في الاختيار [ثم] يرمي [الامام] از القاضي [ثم الناس] المؤمنون الذين عاينوا
اداء شهادتهم از اذن لهم القاضي بالرحم وعن محمد بن روح لا يسعهم ان يرموه اذا لم يعاينوا اداء
الشهادة وذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفا كالصلوة فكلموا رجم قوم انصرفوا ويقدم غيرهم ورجعوا
كما في المضمرات واما اثر الناس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يشهد على بهما طائفة متباعدة
من الواحد والاثنين لان الغرض التشهير كما في المدارك وغيره وفي شرح التاويلات ان الغرض
اما ذاك از دفع التهمة عن الحاكم او منع المجاوزة عن حدود الله تعالى او امتحان من يشهد وفي
التجنيس ان محمدا بن روح فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهودة مستحب
امانة للامام واهانة للمجسد ووعظا للناس [وفي المقر يبدأ الامام] اي يرمي في حق المقر خامة
الامام حال كونه ممتدا فهو تضمن شائع ليس فيه تسامح كما ظن [ثم الناس و غسل] الرجوم بعد
موته [وكفن وصلي عليه] وكيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في ماء ورضي الله عنه
رايته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات الفضائل [و] هو اي الحد [لغیر المحضن] اي
لزان فقد سائر الشروط الشمس [جلدة] بالفتح اي الضرب على جلده بالكسر والتخريك
يقال جلده اي ضرب بالسوط كما في القاموس [مائة] من جلدة وان كانت المزية مملوكة جلدا
[وسطا] اي متوسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضربا مولا غير قاتل ولا جارح
لان المقصود الانزجار [بسوط] ذكره بعد تضمن الفعل للموصف الاتي وهو جلد مقتول يضرب به
قليل اصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطوائف بعضها ببعض كما في المفردات [لا تمرة له] اي
لا عقدة في طرفه كما في الاساس والصحاح وغيرهما ولا ذنب له كما في المغرب قال المطرزي وابن
الاثير بالقاسية (جبرقة) از لشوة له كما في التنايب والاول هو المشهور والثاني اصح كما في النهاية والكل
مجاز من حمل الشجر واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالسوط باجماع الصحابة
كما في المستهفي واما قبله فتارة باليد وتارة بالشوب وتارة بالنعل وتارة بالعصا وتارة بالحديد
الرطبة كما في حديث المشكوة [ينزع ثيابه] اي يجرد الرجل عنها ليشد زيادة اللام فيتنجزر الجملة

مختارة [الا الارار] فانه لا ينزع لكشف العورة [و يفرق على] جميع [بدنه] و يعطى كل
عضو خطه من الضرب لانه نال اللذة [الاراسه] أى على راسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف
يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا واحدا كما فى المصنوعات [و] الا [رجهه و فرجه] لضرب الهلاك وفى
المصنوعات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن و الصدر و الوجه و الفرج حال كون المجلود [قائما
فى كل حد] من السرد لانه حينئذ يكون الجالد اقدر على التفريق جلدا [بلامد] للسوط فى العضو
بعد الضرب او بلامد للميل حال رفع السوط حتى جازى الرأس او بلامد للمضروب فى الارض فان
الكل غير جائز على اختلاف المشايخ كما فى المحيط و القول الاخير نهى و تأكيد لقوله قائما على ان
المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن و الاكتفا مشعر بانه لا يمسه و لا يشد لان الام
يزيد به الا ان يعجزهم فيشد كما فى الذخيرة [و] هو [للعبث] قنا كان او ملبرا او مكنا او
مستسعى [نجفها] و هو خمسون جلدة و تالا يكامل حد المستسعى لانه حر ملبر و القنة و المدبرة
وام الولد كالعبد و ان كان الزاني حرا و الارك ترك هذا الكلام لانه سيذكره قبيل بحث التعزير
[و لا بد من سببه] عده و استه [بلا اذن الامام] او نائبه لانهم متهم بانه لنقصان ماله [و لا
ينزع ثيابها] أى ثياب المرأة لانها عورة و هذا تصريح بما علم للاستثناء [الا الفرو] أى اللباس
الذي من جلود الغنم وغيرها [و الشعر] أى الثوب المملو من القطن او الصوف او غيره فانهما
ينزعان الا اذا لم يكن لهما غير ذلك [و تعد] المرأة [جاسة] فى كل حد كما علم لانه استر [و جاز
فى الرجم] الصفرة الى السرة او الصدر [لها] لانه ربما تضطرب فتكشف العورة و فيه اشعار بان
كلا من الصفرة و تركه حسن كما فى المحيط و ذكر فى الهداية ان الصفرة احسن [لا] يصفى [و]
لانه ينأى التشهير و هذا تصريح بما علم [و لا جمع بين جلد و رجم] فى المصنوع و عند اصحاب
الطواهر و غيرهم يجلد ثم يرمى [و لا] بين [جلد و نفي] أى اخراج من بطنه فى غير المصنوع
و قال الشافعي يجلد مائة و ينفي سنة و لينا ان الجلد فى الابتداء الايداء باللسان ثم نسخ
بالجس فى البيوت ثم نسخ بجلد مائة و نفي فى البكر بالبكر اى فى حد زنى رجل لم يتزوج
بامرأة لم يتزوج و جلد و رجم فى الثيب بالثيب ثم نسخ بجلد مائة فى كل زان ثم نسخ و استقر
الحكم بالرجم فى المصنوع و الجلد فى غيره كما فى الكافي [الا سياسة] اى مصلحة للمسلمين و تعزير
لاحد فانه يجوز سياسة الجمع بين الجلد و النفي كالنفي فقط لانه نفى عمر رضى نصر بن الحجاج من
المدينة الى البصرة و هو غلام صبيح الوجه افقتن به النساء و الحسن لا يوجب النفي الا انه فعله سياسة
فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك و انما الذنب لى حيث لا اظهر دار الهجرة عندك
كما فى الكشف و غيره و فيه اشارة الى ان السياسة لا يختص بالزنا بل يجوز فى كل جناية و لاراي فيه
الى الامام على ما فى الكافي كقتل مبتدع ياتهم منه انتشار بدعته و ان لم يذكروا بكفرة كما فى التمهيد

والسياسة مصدر من الرعية اي امرهم ونهيهم كما في القاموس وغيره فالسياسة امتداد لصلاح الخلق
 بارشادهم الى الطريق المنبهي في الدنيا والاخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم
 وباطنيهم ومن السلاطين والمنوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العامة ورثة الانبياء على
 الخاصة في باطنيهم لا غير كما في المفردات وغيرها [ويرجم المريض] المحسن في السال [ولا يجلد]
 المريض غير المحسن [الا بعد البرء] اي الصحة فانه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه اشارة
 الى انه اذا كان مريضاً وقع اليأس عن برئه يقام الجلال عليه تطهيراً كما في المحيط والى انه لا يجلد
 في السر والبرد الشديدتين لخوف التلف كما في شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيف الخلفة
 وخيف عليه الهلاك حد حدا خفيفاً مقدار ما يتحمل كما في الطهيرة وذكر في حد شرح التاويلات
 انه حينئذ جاز في حد الزنا ونسوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد
 منها [ويرجم السائل يد الوضوء] اي وضع الولد ان كان له موبى والا يعد الاستغناء منها
 صيانة عن الهلاك وفيه اشعار بانه لا تحبس الحامل وهذا اذا ثبت بالإقرار فان ثبت بالبينة تبس
 مخافة الهرب وان قالت بالحمل فان قالت النساء بذلك حبست سنتين ثم رجعت كما في الاختيار [و
 تجلد بعد النفاس] سواء كان ساعة ازاكثر لانها مريضة ولذا نفذ تصرفها من الثلث حينئذ كما هو
 في الطهارة فلما اكتفى بالمريض جاز والحائض كالصحيحة حتى لا يمتطر خروجها عن الحيض كما في
 المحيط [ويدبر] اي يدفع اليد عن الواطى [بلشبهة] اي بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهي
 ما بين الحرام والحلال والخطاء والصواب كما في خزائن الادب وبه يشعر ما في الكافي من انها ما
 يشبه الثابت وليس بناتبة والافق لما فسر المصنف في القاموس وغيره انها الالتباس وهو انواع
 منها شبهة العقل كما اذا تزوج امرأة بلا شهود وامة بغراذن مولاهما وامة على حرة ومجوسية وخمسة
 في عقدة او جمع بين اختين او تزوج بمسارمه او تزوج العبد امة بغير اذن مولاه فوطيها فانه
 لا حد في هذه الشبهة عنده وان علم بالزومة لصورة العقل لكنه يعزر واما عندهما فكذلك الا
 اذا علم بالحرمة والصحيح هو الاول كما في المصنفات وفي موضع منه اذا تزوج بمسارمة بعد عندهما
 وعليه الفتوى وذكر في الذخيرة ان بعض المشائخ ظن ان نكاح الحرام باطل عنده ومقروط الحد
 بشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط بشبهة العقل ومن قد ابطال الاول وصحح الثاني
 منها شبهة [في الفعل] اي الرطبي لا في الميل فانه حرام عند العادل ويسمى بشبهة الاشتباه اي شبهة
 المشتبه المعترف في حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال [اي] بسبب [ظن غير الدليل] على حل
 الفعل [دليلاً] عليه [كلمة] اي كوطي امة [ابويه] اي ابيه ارجله وامة [و] امة [وزوجته]
 والمطلقة ثلثا ار على مال في العدة وام ولد بعد العتق في العدة وجارية مولاه فان في وطئها شبهة
 وظنا بطل الانتفاع اذ له نوع حق في هذه الحال [فلا يسلط] الرطبي [ان ظن] بالضم وعلم [انها]

اي الموطوءة في هذه الصور [تخل] لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وان ادعاء لانه
 رنا في نفس الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احدهما اني ظننت انه حلال لم يحد واحد منهما لان الفعل
 خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما الحلال كما في الاختيار [و] منها شبهة [في الحلال]
 اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك و شبهة حكمية [اي بقيام دليل زاف للحرمة ذاتا] اي بسبب وجود
 دليل ينفي دأته الحرمة ويثبت الحلال مع قطع النظر عن المانع [كامة] اي كدليل امة [ابنه] و
 ابن ابنه وان سفل فانه صلى الله عليه وآله وسلم اضاف مال الولد الى الاب بلام التملك (انت
 و مالك لا يملك) ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهته عملا بحرف اللام بقدر الامكان [و] مثل
 [معندة الكنايات والمبيعة] بيعا صحيحا قبل التسليم والمبيعة بيعا فاسدا [قبل التسليم] و بعده و
 المبيعة بشرط الخيار والمهورة قبل التسليم والمهورة في رواية وامة عبده الماذون المديون و مكاتبه
 والامة المشتركة [فلا يحد] الواطي [وان اقربا للحرمة] وقال علمت انها حرام علي لقيام الدليل
 النهائي للحرمة كما لا يخفى [وحد] الواطي [بوطي امة اخيه] ارمه او ذي رحم محرم غير الولاد
 والمستأجرة والمستعارة سواء ظن انها حلال او حرام عليه لعدم قيام الدليل واعلم انه لو زنى بامة وقتلها
 كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما واما عند ابي يوسف رحمه الله فليس بالحد لانه
 لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطي [اجنبية وجدها في فراشه] وان ظن انها
 امراته لعدم الشبهة [وان] كان الواطي [هو اعمى] لا يمكن تميزه الا اذا ادعاه فقالت انا زوجتك
 لانه اعتمد على دليل هو اخبارها ولو اجابته ولم يقل انا فلانة حد لانها تتميز بالتفحص كما في الاختيار
 [لا] يحد ويجب المهر بوطي اجنبية [ان زفت] اي بعثت [اليه وقلن] اي النساء [هي
 زوجتك] لانه اعتمد على اخبارهن [ولا يحد] في شيع من حد الزنا والشرب والسوقه والقذف
 [الخليفة] اي الامام الاعظم الذي ليس فرقه امام اذ الزاجر لم يكن مزجورا هذا الا ان محمدا رح
 لم يذكر ما اذا قذف اسانا قالوا ينبغي ان لا يجب اذ المذهب فيه حق الله تعالى كما في الظهيرية
 واليه اشارة كلام الهداية وغيره فاطلاق المصنف لا يشاوغن شيع [ويقتص] الخليفة في القتل [ويروى
 بالمال] المتلف لان الزاجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بانه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال
 الا اذا انكر المال كما في اقرار الخلاصة وسير النهاية *

[فصل * من قذف] اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اي نهشته الى
 الزنا بنفسه والتحقق في اللعان [محصنا] او محصنة [اي حرا] باقرار القاذف او ببينة المقذوف
 [مكلفا مسلما] ما قلا بالغيا [عقيفا عن الزنا] الشرعي فيحد قاذف واطي المجوسية والحائض و
 المطاهر عنها والمحرمة باليمين والمعتدة عن غيره والاختين بملك اليمين و المشتراة شراء فاسدا لان
 هذا الرطي ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحد قاذف واطي المكروهة بكاحا فاسدا والاب الواطي جارية

ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياتهم للجهل والتكليف فلم يكن مضمنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوا او ارتقاء لم يحد بخلاف ما لو قذف عنيما او خصما او عذراء لتصور الزنا كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون اليهود عدولا كما في التبيين وغيره والى ان الوطي بالنكاح ليس بشرط والى انه لو قال رجل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك يا زاني لم يحد لانهما لم يقدنا بانفسهما كما في النظم [بصريته] اي قذف بصير يريح ' الزنا كزنيته او انت زان او يا زاني او يا (دوسي) او يا (بيب) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه توخيم واما لو قال للرجل يا زانية فلم يحد عند الشيخين وحد عند محمد رح لاحتمال كون الناء للمبالغة وكذا لو قال يا زاني بالهمزة وان اراد الصعود على شبع وفيه اشارة الى انه لو قال لهاد طيك فلان وطيا حراما او جامعك جماعا حراما او زنيته قبل ان تخلقي او تولدي او زنيته بيدك او رجلك لم يحد والى انه يحد القاذف باي لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطي لم يحد عنده خلافا لهما كما في قاضيبيان واعلم ان الزاني هو الرجل والزنية المرأة وسميت بالزانية كالرأضية بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للتاكيد والا فمستغنى عنه بقوله قذف [او] قذفه [بلست] اي بنسب ولست [لا ييك] اي ولدا لا ييك الذي خلقت من مائه حقيقة ونسبه لست لاب كما في الظهيرية وفي تركه العقبيد بحالة الغضب وهنا والتقيد في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاختيار اذ احد به لانه صريح في القذف كيا زانية فالتقيد لغو وفي قاضيبيان عن ابي يوسف رح انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيهما وتركه من سهو الناسخ وهو [ارلست بابن فلان وهو] اي الفلان [ابره] في حالة الغضب لانه ناف لنسبته من ابيه حينئذ فكانه قال انك ولد الزنا فيصير قاذبا لانه فيشترط ان يكون امه مضمنة لا غير وانما قال وهو ابره لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الجدل لم يحد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحد لاحتمال المعانبة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تسامح [حد] اي وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فهو جزء الشرط او خبر المبتدأ وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عاقلا بالغ فلا يحد المجنون والصبي لانهما ليسا من اهل العقوبة [تمارين] في السرور اربعين في العبد [سوطا] على الوجه الذي مر في فرق على اعضائه وينزع عنه الحشو والفرؤ ولا يجرد من الثياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على السدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [كحد الشرب] اي المشروب من الخمر بمقدار ما وصل الى جوفه ومن غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق في فرق بعد التجريد في المشهور وعن محمد رح انه لا يجرد اظهارا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رخص كما في الهداية لكن في قاضيبيان انه يجرد للحد في سراويل وحده وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

والاكتفاء مشعر بان التوبة لا يلزم على المحدود الزاني والسارب وهذا في الحكم واما ديانة فلازمة
 كما في الجواهر [والطلب] اى طلب استيفاء الحد [بقذف الميت للوالد] و والده وان علا وكذا
 للامام الا انه لم يذكر لا شترارك وفيه رمز الى ان حد القذف لا يقام الا بطلب المقتوف دفعا
 للعار عنه وعن الوارث و الى انه لو قذف حيا ثم مات بعد ما فضي بالحد سقط الحد عن القاذف
 وليس ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقتوف بعد ما افيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في
 المحيط [والولد] من الذكر والانثى [وولده] من ابن الابن وان سفل وفي الكلام اشارة الى
 انه لا يطلب به ابو الام وام الام وولد البنت والاخ والاخت والعم وغيرهم كما في المحيط والخيرة
 والمغني وفيه في نسبه ان ولد الابن و ولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية وفي الهداية و
 غيره ان الطلب لولد البنت عند الشيشين خلافا لمحمد و الى انه لو عفى احدهم كان للباقى الطلب
 و الى ان الاقرب والابعد في ذلك سواء كما في المزارع [ولو] كان الطالب [محروما]
 عن الميراث كما اذا قتل ابن ابيه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا
 كان عبدا [ولا يطالب احد] من العبد والولد [سيده ولا اباه بقذف امه] اى بقذف السيد او
 الاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب العبد والولد وفيه اشارة الى انهما
 لا يطالبان السيد والاب بقذف نفسيهما والاصول لا يسد بقذف الفروع و الى ان الابن لا يطالب
 به الجد وان علا والام وان علت كما في الزاهدي [وليس فيه] اى في حد القذف [ارث] عن
 المقتوف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف او بعده [و] لا [عفو] للمقتوف عن القاذف
 فيسد بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن الخصومة كما في الخبرة واستحسن للامام ان يقول قبل الانبات
 اعرض عن هذا كما في القاعدي [و] لا [عرض] له عنه فلو صالح عن مال رد الامام وحده [وفي]
 قوله لآخر [يا زاني فقال] الاخر لا ازنبي [بل انت] زان [حده] اى القائلان به لان كلا منهما
 قذف صاحبه [و] في قوله [لعرسه] يا زاني او يازانية فقالت لا بل انت [حده] عرسه لانها قد فتته
 [ولا لعان] وان قذفها لانه لما حدث لم تبق اهل الشهادة وهي شرط اللعان [وان قالت]
 العرس في جواب قول الزوج لها يا زاني او يازانية [زني] انا [بك هدرا] اى سقط الحد واللعان
 عنهما لان هذا الجواب يستعمل التصديق والقذف وانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية
 لم يسد هو بل هي لانها صدقته كما في المحيط *

[فصل] * من أخذ بريح اى حال كونه مع ريح [التمر] ولو من قليل منها فلو
 قاء خمر او سكر منها او شرب حد بشرطه الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وربحها
 فحينئذ لم يحد الا اذا سكر كما في الخيرة [او] حال كونه [سكران] وهو عنده [زائل العقل] بالكلية
 مشروب او غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

انه قال من بات سكران بات عروضا للشياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبغ وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيء كما في الظهيرية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثريين او من كان اكثر كلامه هذيانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن ابي يوسف رح يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرأها في صلاة المغرب فترك اللاآت منها فحرمت كما في اللهم وغيره واختلف ان السكر سرور او غفلة عارضة للانسان غالبه على العقل بمباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بنبيذ] اي بشرب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيد او تين او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الفواكه والحبوات والحبوب وقيل لا يحد الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادي واذا مكر بما يتخذ من الحبوات والحبوب لا رواية فيه فقيل يحد وقيل لا يحد وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يحد بسكر الالبان كلبن الرماك وقيل يحد ولا رواية فيه كما في التمر تاشي والى انه لا يحد بسكر البنج عند الشيعيين خلافا لمحمد رح كما في الخزانة والاول الصحيح كما في قاضيهان وبالثاني يفتى لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الشربة والى انه لا يحد بما حصل من نحو الافيون وجوزبويه اليه اشار في متن البزدري واختلف انه مسكر ام لا [وقد اقر] الماخوذ [به] اي بشرب الخمر او النبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرتين في مجلسين عند ابي يوسف رح والاول الصحيح كما في المضمرات [صاحبا] اي عاقلا فلو اقر به سكران لم يحد وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحدود الخالصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيهان وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امراته [او شهد بعد] اي بشرب الخمر او النبيذ المسكر [رجلان] فلو شهد به النساء لم يحد كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والآخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالسكر والآخر بالاقوار لم يحد ثم اذا شهدا يسالهما القاضي عن ماضية الخمر فان كل مسكر يسمى بهما مجازا ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتقادم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك حبس اي الشارب حتى يسال عن عد التهما كما في قاضيهان [وعلم] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربة] مضاف الى الفاعل از المفعول اي شرب ذلك الخمر او النبيذ [طوعا] اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لأن ذلك السكر باسرها مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكهرت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيهان [يحد] الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار انه مع الشهادة فيشترط الريح او السكر مع كل منهما عند الشيعيين واما عند محمد رح فلا يشترط الريح اصلا والاول الصحيح

كما في المضمرات وفيه إشارة الى انه لا يحل المأخوذ بالريح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سبذكره
وفي الخزانة انه لا يحل والى انه من اقر بالشرب وشهدا عليه به لم يحل بلا رائحة كما اشار اليه قاضيخان
واما بني الفعل للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخاصة لله تعالى للامام والولاية والقضاة من
عنده كما في المحيط فلا يحل قاضي الرستاق وفقيه والمتفقه وايمه المساجد على ما قال شرف الائمة المكي
في المنية واطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حل لكن لو التجأ الى الحرم لم
يحل لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخفه كما في العمادي ويستثنى منه
الاخرس فانه لم يحل سواء شهدا عليه او اشار هو بإشارة معهودة تكون اقرارا وكذا الذمي فانه
لا يحل الاحل القذف عندهما ولا يحل عند ابي يوسف رح الا حل الشرب والسكر وكذا المرتد
فانه لو وجب عليه حل قبل ارتداده اقيم عليه الا حل الشرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيخان
[صاحبيا] فلو شهدا على السكران لم يحل فيحبس حتى زال سكره تحصيلاً لغرض الانذار [لا]
يحل [بمجرد الريح] بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السقرجل والتفاح توجد منه رائحة
الخمر [او] بمجرد [التقطيع] فانه قد يشرب لا عن طوع [او] بمجرد [السكر] لانه قد يستكر
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحل بمجرد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضيخان ولا بمجرد
الشهادة لكن يعزى بمجرد الريح على ما قال علاء الترجمانى كما في المنية وبمجرد السكر لتهمة الفسق
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجمانى
وقال نجم الائمة لو اخذ السكران توجد منه الرائحة لم يحل لكنه يعزى ولا يوجر التعزير الى
زوال السكر كما في القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما في قاضيخان [ولا] يحل [ان رجع
عن الاقرار] بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [من شهد بحل] او بسبب شيع هو وجب
الحل من الحدود [متقادم] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشراً ما ميأتى [قريباً من امامه
رد] ذلك الشاهد خبير او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه
اشعار بان التأخير للستر مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير واما قال قريباً من امامه لانه
لو كان بعيداً منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض، او كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع
التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في
الدخيرة [الا في قذف] فانه لم يرد لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعزى بالتأخير
وفي الاكتفاء اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان للمشاهد
ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يجيب للمسروق منه ففى التأخير تهمة الا انها
معتبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كما قال [وضمن] من الضمان او التضمنين [السرقة] بالنصب
او الزرع الي المسروق [وان اقرب] او يحل متقادم ولو قريباً من امامه [حل] ولو حلف الله تعالى فان التهمة

في الإقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اى التقاد [للشرب بزوال الريح] عند الشيشين
 و بمضي شهر عند محمد و ح اعتبارا بسائر الحدود كما في المضمرات و ذكر قاضيهان انه بمضي شهر
 من وقت الشرب في ظاهر الرواية و انما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في الذخيرة
 [و لغيره] اى الشرب كالزنى و القذف و السرقة [بمضي شهر] اذا لم يكن بينه و بين القاضي هذه
 المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة و عنه بمضي شهر و عنه مفوض الى راي الامام كما في المضمرات
 و عنه سنة و عنه ايام كما في الخزانة و عن محمد رح ثلثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان
 التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامضاء و الاول اصح كما في المضمرات [و ان شهد
 بزنى] اى شهد اربعة بزنا زان [وهي] اى المزنية [غائبة حد] الزاني و لم ينتظر حضور الزانية
 كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا و فيه اشعار بانه لو اقر بالزنا و هي غائبة حد كما في
 المحيط [و] ان شهد [بسرقة من غائب لا] يحد بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بماك
 المسروق للمسروق منه و اذا لم يقبل بلا دعوى و فيه ايماء الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا
 مستحسن و في القدر و روي انه ينتظر حضور المسروق منه و الطلب بها عند سبأ خلافا لابي يوسف رح كما في
 المحيط [و نصف حد العبد] اى جلده للزنا و القذف و الشرب فلا يرد ما لا ينصف من القطع و القتل
 للسرقة و قطع الطريق [و كفى حد] واحد [لجنائيات] كثيرة [بتد جنسها] كما اذا زنى مرارا
 او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حد واحد
 لكل نوع لحصول الانزجار به و لذلك لو اقيم على القاذف تسعة و سبعون سوطا فقتل آخر لم يضرب
 الا سوطا واحدا للتدخل و ظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى و قذف و شرب و سرق يجب
 لكل حده فلما اجتمع ذلك مع قتل بدأ يحد القذف ثم قتل و سقط الباقي كما في الاختيار و عن محمد رح
 اذا ضرب بعض الحد في الخمر او الزنا ثم شرب او زنى بالآخرى لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [و
 اكثر التعزير] الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما ياتي و هو في الاصل المنع و لم يتعرض للمعنى
 الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حق الله تعالى او العبد و
 سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السوابق متفرقا و اما قولي بعضه مبين
 ههنا [تسعة و ثلثون سوطا] اى ضربا بالسوط عنده و اما عند ابي يوسف رح فشمسة و سبعون و في
 رواية تسعة و سبعون و هي اصح و قول محمد رح مضطرب و عن ابي يوسف رح لو رأى القاضي تعزير
 مائة اخذ بالاثرو ان يضرب اكثر من مائة جاز و عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط
 و الذخيرة و غيرهما [و اقله ثلثة] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزانة او ما يراه الامام
 كملامة و ضربة على ما ذكره مشائنا كما في الهداية و الاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالاكثر والا
 فمفوض الى راي القاضي كما في قاضيهان و غيره [و صح] للامام [حبسه] اى حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف رح انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان باب والا يصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الآثار ان اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلغهني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والدهاقين به وبالجر الى باب القاضي وتعزير السوفية ونحوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكرماني اذا كان ظريفا ذامرة جنني اول مرة لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا فاذا تعفف عن محارم ربه اذ ذاك تدعي في الانام ظريفا [وضربه] اي ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج ما يعله الى تكلف كما ظن [اشد] من ضربه للسك من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في أكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط ومكيفة ان يجرد عن ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجرد الا عن الفرث والسيسو يضرب قائما على كل عضو مضروب في السك بلامد كما في فاضيلان [ثم] ضربه [للمزنا] اشد لان حمايته اعظم وحرمة اكل [ثم] ضربه [للشرب] اشد لان جنايته يقينية [ثم] ضربه [للقذف] اشد ارشديد والاول ارفق لفظا ولا باس به معنى فان اذ فعل مشترك او عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان التعزير لا يتقدم وجاز غفوة من جازب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كما في النية [وهو] اي التعزير يجب [بقذف] اي طعن غير المحسن فيكون القذف مجازا مرسلا او تغليباً بقريئة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد او امة [اركاف بزنا] ولو صريحا مثل يازاني وهو ليس بزان وكذا يافاجر يا ابن الفاجر يا ابن القسمة التي همتها الفجور وكذا (حرام زاده) فانه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر انه حل على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مر او ياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزر ووفق بانه مزر في حق العبد ولم يعزر في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [مسلم] صالح [بيا فاسق] يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباحي يا عون فان العوان في العرف هو الساعي والظالم كما في الجواهر [يا كافر] الاحسن يا كافر بالله اجترازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاغوت كما في المصنوعات ومن يكفر قائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد المخاطب كافرا كفر لانه اعتقد الاسلام كفرا كما في العمادي وما في المواقف انه لم يكفر بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين [ياسارق] بالاصل يا خائن [يا مخذث] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد

يا قريظان كما في الخزائفة لكن في التجنيس لم يعزربا قريظان الراضي بعجز مستارمه والقذف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيع لم يجب عليه شيع كما في قاضينان ومن لا يعزربا ان يجيب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب التحذير كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامثاله] اي امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرمة تعد عارا منسوبة الى من لم يتصف بها واحتزبها عن افعال خلقية كفتح الصلوة والسيرة وعما لا يحرم ولو عارا كدناءة الهمة وعما لا يعد عارا كلعب النرد فلو قال لكيس او طبيب از صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزربا كما اشار اليه المصنف وصرح به قاضينان وغيره والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذبه فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزربا [بيا حمار] يا خنزير يا كلب يا قرد يا ذيب يا بقرة قال الفقيه ابو جعفر روح انه في الاخسة اما في الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [وقيل] لا يعزربا بيا حمار وامثاله [الا] اذا قال [لعالم] بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزربا فلو قال بطريق السقارة ككفر لان امانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له (اي ابله اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى البدعية الا انه يشكل بها في الخلاصة وغيره ان سب التثنين ليس بكفر [او علوي] اي منسوب الى علي سواء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن ولعل المراد كل متقى والا فالنخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المضمومات وهو مروي عن محمد روح وهو الصحيح كما في قاضينان وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مروي عن ابي يوسف روح وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزربه في حق الكل فانهم يعدون بها كما في الاختيار [ومن حل او عزربا بالضم للتعظيم] فمات [من ذلك] هدر [وبطل] دمه [لانه مأمور من الشرع فلا يتقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احده وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالجنابة فانه نهى منكر حينئذ واما بعد الغراع فلا يعزربا باذن الجاني فلو عزربا لاذنه فللمستحب ان يعزربا المعزربا بكسر الزاء كما في المنيمة [وان عزربا زوج] لترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرسه] فمات [لا] يهدر دمها لانه مطلق فيه فيتقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعزربا عبده ولو بالشرب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالشرب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للمصلحة باليد لا بالشرب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشعور بالسكوت والكلام *

* [كتاب السرقة] *

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرق بالكسر مصدر سرق منه شيأ بالفتح
اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشرعية هو نوعان
لانه أما ان يكون ضررها بندي المال اوبه وبعمامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني
بالكبيرة بين حكمهما في الاخر لانهما اقل وقوعا واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرفهما فقال [اخذ
مكلف] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترر به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون
ولا غيرهما اذا كان معه احد هما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رح يقطع الغير ولا يقطع
باخذ المصنف والكتب والاث للهو كما ياتي لاحتمال ان ياخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن
بطلان التعريف منعا [حفية] بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا
او بين العشائين في دار بابها مفتوح او ليلا وكل من صاحب والمارق عالم بالاخر فلو علم احد هما
قطع كالو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو مكابرة نهارا
فمنقب البيت سرا واخذه مغتربة لم يقطع [قدر عشرة دراهم] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو
انتقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص
للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ
وعن محمد رح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج
من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [مضروبة] فلو اخذ تبرا وزنه عشرة و قيمته
اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين
[مملوكا] فلا قطع باخذ غير المملوك اذ القطع مشروط بالدعوى [محزرا] اي ممنوعا عن وصول
يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [بلاشبهة] تنازع فيه مملوكا و
محزرا فلا قطع باخذ الاعمى لجهله بمال غيره ولا بالاخذ من السيل والغنيمة ويثبت المال [بمكان] اي
بسبب موضع معد لحفظ الاموال كالدر والدكاكين والسحانات والسيام والصندوق والمذهب ان حرز
كل شيئ معتبر بحرزه مثله حتى لا يقطع باخذ لو لو من اصطلح بخلاف اخذ الدابة [وحافظ] اي بسبب
شخص يحفظه فلا قطع بالاخذ عن الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او غيره من مرعى معها راع
ولا باخذ المال من نائم اذ جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ومن شرط
القطع يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتافها وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد
المسروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق وسياتي الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من
المسائل [فان اقر] المكلف [بها] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من

انتهى بصحته ويحل ضربه ليقر كما في خزائن المفتين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم
 لكن في الواقعات لا يقتضى به لانه خلاف الشرع وفي التبيين عن عصام ان اميرا سألته عن سارق اتى به
 وهو منكرف قال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسروقة
 فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا [مرة] عندهما وموتين عند ابي يوسف رح
 وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي [او شهد] بها [رجلان] عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة
 رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره [وسالهما] اي وجب على [الامام]
 ان نأبهما ان يسأل المقر والشاهد [ما هي] اي السروقة احتراز عن نحو الغصب والسروقة الكبرى [وكيف هي]
 لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع [ومتى هي] لان التقادم مانع
 القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما ظن [واين هي]
 فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب والبغي [وكم سرق] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه
 غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فلا تطلق لا تخلو عن شيىء [ومن سرق] احتراز عن الاخذ
 من السارق وذي رحم محرم ونحوه [وبيناهما] اي بين المقر والشاهد جميع ما سألته [قطع] السارق
 يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقر بها ثم هرب ان كان في فوره لا يتبع لصحة الرجوع عنه
 بخلاف ما اذا شهدا عليه بها ثم هرب فانه يتبع في فوره ولو اقر رجلان بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو
 مالي لم يقطع واحد منهما كما في المحيط [وان شارك] في الاخذ [جمع] اي ما فوق الواحد [و اصاب
 كلا] منهم بالقسمة على السواء [قدر نصاب] من عشرة دراهم مضروبة [قطعوا] اي قطع الامام ذلك
 الجمع [وان اخذ بعضهم] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معارنون فان اصاب كلا اقل
 من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم
 قطع لكامل النصاب في حق السارق كما في الظهيرية [لا] يقطع [بتافه] اي اخذ شيىء حقير خسيس
 في امين الناس من التبغ مسرقة الخساسة كما في القاموس [يوجد مباحا] في الاصل لما فيه من التركة
 العامة ولانه لا يجري فيه الشح [في دارنا] فقطع بما يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس
 والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد رح لا قطع في العاج والابنوس
 بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط [كخشب] غير معمول فقطع بالمعمل
 كاخذ السرير والباب [وحشيش] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع
 باخذ الوسمة والحناء كما في شرح الطحاوي [وسمك] طري او قديد [وصيد] بري از بحري
 طيرا كان او غيره كاللجاجة والبط والفهد وعن ابي يوسف رح انه يقطع في كل شيىء من المذكورات الا
 في الطين والثراب والسرقين كما في الهداية وغيره [او] بشيىء [يفسد سريعا] لا يبقى سنة كما اشير
 اليه في المضمرات [كلبن] واشربة غير مطبوخة وثريد وخبز [ولحم] طري او قديد وقال مشائخنا

لا يقطع باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد ويحزر وكذا في الخصب اذا كان يفسد ولو محرزاً فان لم يفسد وكان محرزاً يقطع كما في المحيط [وفاكهة رطبة] ولو محرزة وفي الواقعات تكلموا في الثمر الرطب والمختار ان لا يقطع به [وثمرة] اي لا بفاكهة يابسة [على شجر] كالجوز واللوز لعدم الاحراز وانما قيد بالشجر لانه لو كان في الحزر قطع كما في المصنوعات لكن في النظم لو سرق تمرا من الحزر قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد سريعاً [وبطيخ] لا يفسد سريعاً كالقديد منه واما ما يفسد منه فلا يخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطيخ في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [ورزق لم يحصل] وان كان له حائط موثق او حافظ وفيه اشعار بانه لو حصل وجمع في بيدر قطع لانه صار محرزاً ولهذا لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الواقعات [واشربة مطربة] اي مسكرة لانه لا قيمة لشئ من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرواني وفي التقبيد اشعار بانها لو كانت خلا او دبسا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد رح انه لم يقطع وعنه لو اخذ انا فضة قيمته عشرة فيه نبذ لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدف والمزمار والطنبور والنرد والشطرنج وطبل اللهنو وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الواقعات [وصليب] بالفتح شئ مثلث يتخذ النصارى قبلة وانما يثلث ايذانا بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثله فتبركوا به كما في المعرب بالعين المهملة [من ذهب] ارفضة سواء كان في معبدهم او في بيت لهم وهذا عندهما وكذا عند ابي يوسف رح الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايماء الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو من الحجرين [وباب مسجد] الاول باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاول ان لا يقطع بباب المسجد لانه يحزر بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [ومصحف وصبي حرولوا] كانا [مجليين] اي مزنيين بالذهب ارفضة قدر عشرة وهذا عندهما لان الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحر ولا للمكتوب وقطع عند ابي يوسف رح اذا بلغ الحلية نصابا [وعبد الا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق السرقة بخلاف الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف رح ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم [ودفتر] بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة دون دواوين فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمة فانهما داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره [الا دفتر الحساب] بضم الحاء وتشديد السين جمع حاسب اي دفتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي

الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف [ولا في كلب] ونمر [وفهد] لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط [وخيانة] اي لا يقطع بخيانة في نحر ودبعة في يده من مال الغير لقصور السرز [ونهب] اي غارة لمال لانه اخذ علانية [ونهب] اي اخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال السرز بسفر القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المسنون او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الانسب المشون والمنهوب والمنبرش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونهب غيره بالاخذ ولا يشفى انه غير مراد [ومال عامة] كالبيت المال [ومال له] اي للاخذ [فيه] اي في ذلك المال [شركة] كال الغنيمة فان له نصيبا من بيت المال والمغنم فيقع في السرز خلل [ومثل حقه] اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [حالا او مؤجلا] لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او ارداه قطع والى انه لو كان حقه دراهم فاخذ دنائير قطع وهو رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كما في الذخيرة والى انه لو اخذ عروضا قطع لانه ليس له الاخذ الا بيعا وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايماء الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عنده للمجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ولو همز] اي لو اخذ مثل حقه مع زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا بمقدار حقه [وما قطع فيه وهو يساله] اي اذا سرق مالا ققطع يده فيه فردة الى مالكه ثم سرفه ثانيا ولم يتغير المسروق عن حاله الا الى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيى آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما كما قال مشائخ ما وراء النهر ولم يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا و قطع يده فيه فردة على مالكه فنسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا في كل عين قطع فيه فرد على المالك فاحدث فيه صنعة لو احلته الغائب في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خز و قطع فيه ثم نقضه فسرق النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ومال دي رحم محرم] كالاخوين والعيمين [من بيته] لانه غير مسرز فلو اخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع

بلا خلاف كافي النظم وأضافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كافي الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم ليشمل هذه الصورة [ولا] مال زوج اخذت [من] بيت [زوج] لا تسكن فيه عرسه معه [و] مال عرس من بيت [عرس] لا يسكن فيه زوجها لان بساط بينهما في الاموال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او عند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كافي المحيط [و] مال مبيدة من بيت [سيدة] وسيدته من بيت سيدته ولم يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه مباح بلا قرينة كما ظن [و] من بيت [عرسه] اي عرس السيد [زوج سيدته] ومكاتبه وعبداه المأذون [و] مال مضيقه من بيت [مضيقه] من دار فلواذن الضيف بالدخول في بيت آخر فاخذ منه ففي القطع روايتان كافي المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير مأذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وبيت اذن لكان جائزا [ومغنم] اي غنيمة لان له فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغنم داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة [و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد قطع وضمن السمامي ان امر بالسفط كافي المصبرات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام ورب المال حافظه قطع عند ابي حنيفة رح ولم يقطع عند محمد رح وعليه الفتوى [و] من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لاختلال الحرز فلواخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالسفط ولو اخذ من الحانوت او الخان نهارا فكذلك لذلك ولما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيل الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجوه الاذن كما في الاختيار [ولا] يقطع [ان] اخذ [و] لم يخرج من الدار لان يد المالك قائمة حينئذ والدار يتناول الحانوت وحرزها مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكة والا فهي ذات المقاصير كما في التكرماني [او] ان اخذ [و] [ناول] اي اعطى [من هو خارج] من الدار من المعين لان الاخذ لم يرجع منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كافي المصبرات وعن ابي يوسف رح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشائخ كافي الذخيرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فانه لم يقطع بالاتفاق وعن ابي يوسف رح انه يقطع كافي النظم وفيه ايماء الى انه لو دخل فيه ووضع يده عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المشائخ كافي الذخيرة والى انه لو اخذه من السبخ الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا من الا على وفيه خص والافالقطع عند العامة كافي النظم [او] ان [طرصرة] اي شق ما فيه الدارهم [خارجة من كم غيره] ظرف خارجة او طرقة على الاول يكون الصرة من خارج الكم متصلة

به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخل لعدم السرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع
 بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجه غير
 مربوطة وادخل يده في الكم واخذه لوجود السرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطا على ظاهره
 وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من السرز وهو الكم وعلى هذا لو حل الرباط واخل لم يقطع لان
 الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه محرز بالكم او صاحبه [او] ان
 [سرق] اي اخذ [جملا] بالجميع والاحسن بعيرا ولو مع الحمل [من القطار] بالكسراى من الابل
 المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [ارحملا] بالساء المكسورة اي
 جوالق مملوا من المتاع وانما على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن
 الظن ان الاحسن تقديم الظرف على حملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما
 لم يقطع وان وجد السائق او القائد او الراكب لان كلا منهم فاطع مسافة او ناقل متاع لا حافظ [وقطع]
 السارق من القطار او غيره [ان حفظه ربه] اي حفظ المسروق من السيوان الاهلي والحمل والمتاع
 ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من المرعى ومع الراعي من يحفظه قطع و
 الافلا وبه اقضى كثير من المشائخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ قطع والافلا
 بخلاف ما اذا كان السرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [ارنام] السافظ
 [عليه] اي مع المسروق من الحمل او غيره فان على يميني للمصاحبة كما في القاموس وغيره فما زاد
 المصنف وغيره من قيد او بقره زائد ففيه اشعار بان المتاع يحرز بالحافظ في حال نومه سواء جعله
 تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المضمرات
 فلو جلس في الصعاء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو محرز وفي البقالى ان المتاع اذا كان بحيث يراه
 قطع وعن محمد رح لو كان عليه قلنسوته او رداء او منطقه لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حليا
 كما في المحيط [از] ان [شق الحمل] اي جوالق على الارض او على ظهر حمل [واخذ] منه [شيئا] اي
 اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج
 عن السرز شرط [او] ان [ادخل يده] او شيئا آخر تعلق بالمتاع [في صندوق او كتم] او جيب او غيره
 واخذه منه [از اخرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها مقاصير الى صحنها] اي لو اخرج السارق
 من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كالمدارس والشوانق والحنانات الى
 صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من السرز اذ كل مقصورة حرز
 [از سرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصوده وان لم
 يخرج الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع
 ما لم يخرج من الدار [او] دخل السارق في خرزا [والقى شيئا] منه [في] نحو [الطريق]

كعن الدار وغيره [ثم] خرج [واخذ] ذلك الشيخ لانه صار مخرجا من الحرز بفعله وفيه ايماء
 الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لفرج كما في النظم [ارحمه على] نحو
 [حمار فساقه واخرجه] لان سير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو القى في نهر قوي في
 الحرز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف
 المشائخ كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في
 الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من الحرز ثم الحمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج
 بلاسوقه والى انه لو دخل مربطا وترك بابه مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم
 يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا وقال هس هس يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع
 وان كانت حمارا وقال هير هير قطع وان قال بيز بيز لم يقطع كما في النظم ثم شرع في
 كيفية السد فقال [يقطع يمين السارق] اي اليمنى من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة
 الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لم كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رخص انه لم يقطع [من زنى] بفتح الزاء وسكون النون هو الرسخ
 [ريسم] اي يغمس في الدهن المغلى وجوبا لان الدم لا ينقطع الا به والسد زاجر غير متلف ولهذا
 لا يقطع في السر والبرد الشديدين واجر الدمن على السارق كاجر السداد ومقيم السد كما في آخر
 كراهية التمر تاشي [ثم] يقطع [رجله اليسرى] من الكعب ويحسم [ان عاد] الى السرقة وهذا
 كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت ذاهبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى اذلا كما في الاختيار
 [فان عاد] الى السرقة سرقا [تالنا] او رابعا [لا] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه
 اشعار بانه يشترط لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى مهيئة
 فلو كانت احدهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في
 رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشي لم يقطع لفوات جنس المنفعة بطشا او مشيا كما في
 الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يشترط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى
 والرجل اليمنى مهيئتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن
 لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا [بل] يعزى استحسانا على
 ما قال بعض المشائخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [يسجن] مثلا [حتى يتوب] ومدة
 التوبة مفروضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة
 وقيل الى ان يموت كما في الكفاية وللإمام ان يقتله سياسة كما في المضمومات [شرط] لحد السرقة الثابتة
 بالاقرار او الشهادة [خصومة المالك] ولو حكما كالأب والوصي والوكيل ومتولي الوقف [ار] خصومة
 [ذي يد] بالتنوين [حافظ] اذ ذي يد امين او ضمين [كالمودع] والمستعير والمستاجر والمضارب

والمستبضع [ونسوة] من الغاضب والقابض على صوم الشراء اذ يعقل فاسد ويستثنى منه الراهن فانه لا يتاحم الراهن الا بعد قضاء الدين واحترز بالساقط عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصوصه احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالاولى خصومة يد صحيحة وهي يد ملك ويد امانة كيد المودع ويد ضمان كيدا لقابض على الصوم وتماه في الاختيار [وما قطع به] من المال [ان بقي] في يد السارق او غيره بالشراء ونسوة [رد] الى المالك لانه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه [حالا] يبقى بان ملكك او امتلاكك [لا يضمن] السارق اذ لا يملك المصروق منه تضمين السارق وعنه انه لو استهلك ضمن وعن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المنتقى ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في العرقه الكبرى فقال [ومعصوم] بالعصمة المبردة وهو مسلم او ذمي حر او عبد [قطع الطريق على معصوم] اي زاحم المارة من مسلم او ذمي في صرراء دارنا على مسافة الصغر فطاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او في المصر ليلا وعليه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالسلاح يسد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم اللحد عليها دونهم وعن بي ايوسف رح ان عليهم اللحد دونها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال محمد رح وفي القل ذكرى اجمع اصحابنا انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي والمجنون وذو رحم معصوم من المارة وان باشرة ولا على من كان احد منهم معه فيشترط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة دارية كما في النخيرة وغيره فلاطلاق لا يشل عن شيع والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق للصوم كما في القاء ومن فهي جمع قاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن مختلف في وجوب حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يسد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره [فاخذ] هذا المعصوم القاطع [قبل اخذ مال] المعصوم منه [و] قبل [قتل] له عزز [حبس حتى يتوب] ويظهر سيماء الصالحين عليه اذ يموت لانه خوف معصوماني في قاضيتان عزز وخلق سبيله وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [وان اخذ] قاطع المال [ونصيب كل] من القطاع [نصاب] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [قطع يده ورجله من خلاف] اي يذة اليمنى ورجله اليسرى ولا قتل

ثم رد المال ان بقي واللام يضمن وفي الغاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان ياخذوا سقط عنه الجناح لكن بقي حق العبد من المال والمقصود كافي الاختيار وفي الاخذ وهو ان انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضروا كافي المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوما [بلاخذ مال] منه [قتل حدا] اي سياسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عقوب الاولياء لانه حق الله تعالى [تو] ان قتل [معه] اي مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع و بعد القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه [ارصلب] بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده اليمنى وتترك الرمح حتى يموت به كافي المضمورات [او قطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل او صلب] عنده واما عندهما فيقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف رح لا يترك الصلب للنص وعن ابي حنيفة رح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يشلي بينه وبين اهله حتى يدفنوه لضرر الناس برؤيته وعن ابي يوسف رح انه يترك حتى يسقط عمرة وهذا كله هذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يعد لكن يدفع الى اولياء المتبطل ليقبضوه قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يعد بل دفع الى اوليائه كافي المحيط وغيره واما ختم على ذلك اشارة الى الختم والشروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير *

* [كتاب الجهاد] *

عقب بالسروقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بدل ما في الوسع من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم ودمدم معا بداهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الخريجين والذميين والمرتدين الذين هم اخبث الكفار لانكارهم بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والاكثرون قد سُمروا بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطائفة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص منها ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بشرط القدرة على القتال والسلاح والرزق والراحلة وغيرها كما في قاضيهان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يسقط باداء البعض فالمعني فرض كل ذات بشرطه [ان هجم الكفار] المذكورون على دار من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغتة لانفس المسلمين وذراريهم واموالهم فان علم من

يقرب منهم و قدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم و من بعد عنهم، ففرض كفاية فتدب
في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم و ثم الى ان يفترض
على اهل الشرق و الغرب جميعا فمن قام به سقط عنه و من لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم
بالنفي لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم به و بعد العلم وجب على هذا الترتيب
و يكفي ان يكون المخبر به فاسقا او عبدا كما اشير اليه في الذخيرة و المحيط و المغني و غيرها و هذا
في زماننا و اما في الابتداء فالصفح ثم الموعظة المسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر
الحرم في جميع الا زمان و الاماكن سوى الحرم كما في الكرماني [فيخرج] كل مسلم حتى [المرأة
و العبد بلا اذن] من الزوج و السيد لان هذا الفرض واجب [و فرض كفاية] اي فرض كل كاف
و مقيم له و ان كان فرضا على كل احد بطريق البدلية [بداء] اي ابتداء من المسلمين و قال بعض
المشائخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب و قيل تطوع و الصحيح الازل فيجب على الامام ان يبعث سرية
الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين و على الرعية اعانته الا اذا اخذ الشراج فان لم يبعث كان كل الاثم
عليه و هذا اذا علب على ظنه انه يكانهم و الا فلا يباح محتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاوي
و الاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد و ثلاثة مرد و ذوالقعدة و ذوالحجة
و المحرم و ان كان الافضل بان يبتدأ به في غيرها كما في قاضيهان ثم اشير الى حكمه فقال [ان قام]
اي انتصب [به بعض] من المسلمين العالمين به [سقط عن اجابيين] اي باقي هؤلاء المسلمين [و
الا] يقيم به بعض منهم [اتموا] اي جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا و غربا او
بعضهم و فيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل و قيل انه فرض على
بعض غير معين و الازل المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضا مبهما و ذا غير مقبول
و الى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد و بحيث يجب على كل احد و بحيث يجب على بعض
دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل و ان لزم منه
ان لا يقوم به احد و ان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل و ان ظن البعض ان
غيرهم اتى به و ظن آخرون ان الغير ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين و ذلك لان الواجب
ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير و عدمه في امثال ذلك في حيز التعسر
فالتكليف به يؤدي الى الحرج و تمامه في مناهج العقول و الى انه لم يجب على الجاهل به و ما
في حواشي الكشاف للفاضل التفاتراني انه يجب عليه ايضا فتتألف للمبتدئين [لا] يفرض [على
صبي] لانه غير مكلف كالمجنون [و عبد] لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية و فيه اشعار
بانه لا يخرج المولى الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين و كنا المدبون بلا اذن الدائن كما في اللبس
[و امرأة] حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قدامها عورة و في الجهاد قد انكشف شيء

من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [واعمى و مقعد] بضم الميم وفتح العين
 اي الذي اقلعه الداء [واقطع] اي الذي قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز
 عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاختيار واعلم ان من امهات هذا الباب
 معرفة الامام والدارين فالامام من بائعه اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفا وقهرا فلا يصير اماما
 الا بهذين كما في النظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري
 فيه امور رئيس الكافرين كما في الكافي وذكر في الزاوسي انها ما غلب فيه من المسلمين وكانوا فيه
 آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجراء
 بعض احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب نعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام
 الكفر اشتهارا بان يحكم الحاكم يحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في الشيعة والثاني الاتصال
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها والثالث زوال الامان
 الاول اي لم يبق مسلم اذ دمي فيها آمنة الا بامان الكفار اذ لم يبق الامان الذي كان للمسلم باسلامه و
 للذمي بعقد الدمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام
 الاسبيجاني ان الدار مذكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما في العمادي وغيره فالاختياط
 ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملاعين واليد في الظاهر لهؤلاء الشياطين
 ربنا لا تجعلنا فتنة للقرم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفي وغيره ثم اشار
 الى تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيرها فقال [فيحاصروهم] اي يحيط الامام مع التابعين بالكفار في
 ديارهم اذ غيرها في موضع حصين لئلا يتفرقوا والفاعل ضمير المتكلم مع الغير بشهادة لنا وعلينا ويجوز
 ان يكون ضميرا غائبا للامام وكذا قوله [ويدعوهم الى] الايمان و [الاسلام] ليعلموا اننا لما ذا
 نقاتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شئ من الدية والكفارة وقيل ان هذا اي وجوب الدعوة في ابتداء
 الاسلام واما بعد ما انتشر فهي مستحبة لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان لا يكون في التقديم ضرر
 بالمسلمين كاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة فان دفع الضرر عنهم واجب والثاني ان
 يطمع فيهم ما يدعوهم اليه كما في المحيط [فان ابوا] عن قبول الاسلام [فالي الجزية] يدعو اهلها منهم
 كاهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم دون العرب والمزنيين كما ياتي وبين كمية الجزية
 و زمان ادائها لئلا يفضي الى المنازعة [فان قبلوا] الجزية [فلهم مالنا] من عاصمة البماء والاموال
 [وعليهم ما علينا] من التجرض بهما كما في الضمانات [وان ابوا] عن قبول الجزية [يقاتلهم]
 اي الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه الناصر الاولياء والقاهر الاعداء [بما يهلكهم] من نحو ضرب
 السميف ورمي السهم ونصب المنجنيق وان كان فيهم مسلم اميز او تاجر او طفل الا انه لم يقصلهم
 بالاملاك وعن الحسن انه لا يحرق ولا يهدم حصنا فيه احد منهم والاول ظاهر الرواية وهو الاصح

كما في المضمرة وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في فاضيلان
 او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء البارزين كما في الظهيرية
 [وقطع شجرهم] ولو مشمرة [وزعمهم] ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يغنيهم كثير من بيوتهم
 وقتل ذرايعهم وتشريق اسلحتهم [بلا غرر] بفتح الغين المعجمة وسكون الدال المهملة وهو
 نقض العهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم في زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلا لم يعهد وخادعهم
 بامتهعمال المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً يضر خلافه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق
 قال لعمر بن عبد ودد لم يشترط ان لا تستعين عليّ بغيرك فمن هولاء هذا الذين دعوتهم فالتفت
 كالستهم ان لك ضرب على ساقيه فقطع رجليه كما في الظهيرية [ولا غلول] بالضم وهو خيانة و
 سرقة من الغنيمة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره او يستال بسيلة يلتحق بها بعض الاسارى
 الى دارهم والغلول في الاصل الخيانة في كل شئ خفية كالغلول على ما قال ابن الاثير [ولا] [مثله]
 اي لم يجعلهم عبرة يان يسود وجوههم او يقطع بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن
 الاثير المثلة بالضم اسم من المثل بالفتح هو قطع الاف اذ الاذن او الذكرا وشيئ آخر من الاطراف وانما
 نهى عن المثلة اذا كانت بعد الظفر بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في وجعهم كما في الاختيار [ولا
 قتل عاجز عن القتال] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابيين وشيوخ فان واعيهم ومقعد و
 مفجور ومقطوع اليمنى او اليد والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بانهم يقتل مقطوع
 اليد اليسرى والاخرس والصم ومن يجن ويفيق في حال افاقته لانه ممن يقابل [الا] امرأة [مائة] اي
 ذات ملك فانها تقتل ليتفرق قومها [ارذاري في الحرب ارذامال يمت] اي يمرض الكفار على حرب
 المسلمين [به] اي الراي او المال فان احداً من هولاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكاً او ذاراي
 او مال يقتل فانه كمن قاتل يتعلم ضرره الى المسلمين وقال كما روى عنه ان اصحاب الصوامع والرهابيين
 يقتلون وبعض المشائخ وفق بينهما بالاخلاط وعدمه وتمايه في المحيط [ولا قتل] [اب كافر ابداء]
 ولا تقل لهما ان وفيه رهزالي انه يبتدأ بقتال كل ذي رحم محرم سواء الاب والام والجد والجدة فانه
 لا يبتدأ به لكن يلجيه الى موضع ويستمسك به حتى يبيح غيرة فيقتله والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه
 الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط [واخراج مصحف] الى دارهم لتعرف الاستخفاف
 ان غلبوا وذكر الطبراني ان النهي قد كان لفوت شئ منه وفي زماننا قد كثروهم لا يستشفون به
 لانهم مقررون بانه كلامه تعالى الا ان الاول اصح لانهم فعلوا ذاك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد
 يراد به ذو المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و
 فيه [وامرأة] ولوعجزها ارجارية لمنفعة المسلمين كمدارة الجرحي ومقي الماء وغيرهما [الا في
 جيش يؤمن] على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فانهما يخرجان الا ان اخراج الشابة

مكررة وفيه اشعار بان الاخراج مع الحرية مكروه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الجيش اربع مائة و اقل العرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف و اقلها اربع مائة كما في قاضيخان [و] ان ابوا عنه [يصلحهم ان] كان الصلح [خيرا] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصلحهم على ان لا يقاتلوا لان هذا جهاد معنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى اوتاخيره [و] يصلح [بالمال] اى يأخذه منهم او دفعه اليهم [عند الحاجة] اى الاحتياج الى احدهما فلا يصلح بدون ذلك و المال المأخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المتصارعة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختيار [و نبذ] اى الامام الصلح اى نقضه جوازا [ان] كان [هو] اى النبذ [انفع] له من الوفاء وانما أثر النبذ على السقوط اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد والقاؤه الى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم فاقبلهم لان التقصير منه فلم يكن غدرا كما في الكافي [ويقاثلهم] الامام [قبل نبذ] اى نقض الصلح [ان خانوا] جميعا وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما في الهداية [و صلح المرتد] لطمع اسلامه [بلا مال] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقريرا على الارتداد [وان اخذ] منه المال بالصلح [لا يرد] اليه لانه مال غير معصوم [ولا يباع] اى يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [سلاح] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة [و حديد] وما في حكمه من الحديد والديباج فان تملكه مكروه لانه يصنع منه الراية [و خيل منهم] لثلاث يتقوى به الكفار فلا باس بتمليك الثياب و الطعام و الرصاص ونحوها كما لا باس لتاجرنا ان يدخل دارهم بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ولو] كان البيع [بعد الصلح] لانه قد ينبذ [و صلح امان حر و حرة] اى صلح من الحر و الحرة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر ولو اهل بلد او حصن و بلا قصدهما اية باي لسان فلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او لا باس عليك او لا تخف از (مرس) لا يقاتله احد من المسلمين ولو قال لكافر تعال لا قتلك وفهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن يومئذ اى ازال الخوف كما في المحيط والمشهور انه كالامن بالسكنون والفتح مصدر آمن بالكسر وانما خص بالجر لان ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كما في النظم [فان كان] الامان خيرا للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امضاه وان كان [شرا] لهم [نبذ] اى نقض الامام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما مر [و ادب] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فانه

لم يعلم ذلك لم يودب واعتبر جهله عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط [ولما امان الدمي]
المستعين للمسلمين لانه منهم [و] كذا امان [اسير و ناجر] مسلمين [معهم] اي رقت كونهما
مصاحبين للمسلمين فيكون ظرنا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [و] كذا امان [من
اسلم قمة] اي في دارهم [ولم يهاجر] اليها [و] كذا امان [صبي] عاقل ولو مرافقا [و عبد
مسيورين] عن القتال و صح امانهما عند محمد رح و اضطرب قول ابي يوسف رح وفيه اشعار بأنه
صح امانهما ماذونين و ذا بلا خلاف في العبد و اما الصبي فقد اختلف فيه و لم يصح عند العامة
كما في الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما في الهداية و غيره [و] امان [مجنون] لانه اشترط
لصحة الامان ان يكون المومن ممتنعا مجاهدا يضاف الكفار كما في الاختيارات و انما اخبره عن
الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران المجنون فتقديمه على الصبي ليس
باحسن كما ظن *

[فصل *] في المغنم والقسمة [ما فتح] من البلاد [عنوة] كفتحة اسم
من العنوة كالعنوة صيرورة الشخص اسيرا اي قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عشري و عهنا اذا صالحوا
فانه بالماء خراجي او عشري [قسمه] اي المفتوح القابل للقسمة بينهم [الامام بين الجيش] اي
جيشنا الفاتحين و حينئذ يكون نفس البلاد عشوية وفيه اشعار بأنه يسترق نساؤهم و ذراريهم
و يرفع الخمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم و سيأتي ما يستاهل للمقتال [او اقر اهله عليه] اي
من عليهم بتمليك الرقاب و النساء و الذراري و الاموال [بجزية] على رؤسهم [و خراج] على
اراضيهم كما فعله عمر رض و قالوا الاول اولى عند حاجتهم و الثاني عند عدمها ذخيرة لهم في الزمان
الثاني فانهم يعملون لهم كما في الاختيار وفيه اشعار بأنه يجوز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها
بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدا كما في المصنوعات وفي الاكتفاء ايماء الى دانه لا يجوز ان يمن عليهم
برقابهم و يقسم اراضيهم و سائر اموالهم ولا بالرقاب و الاراضي و يقسم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم
من المنقولات ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما في المحيط و غيره [و] خير الامام
في حق الاسرى بين ثلثة [قتل] الامام [الامر] الذين ياخذهم من القاتلين سواء كانوا من العرب
او العجم وفيه اشعار بأنه لا يقتل النساء و الذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في التنقيح و غيره
و اللام في الاسرى للعهد اي اسرى كائنين منهم فصح عطفه على قسم او اقل وليس من حذف العائد
في شيء كما ظن و الامير الاخيه و المقيد و المسجون و يجمع على الاسرى بفتح الهمزة و سكون السين و
على الاسارى بضم الهمزة و فتحها كما في القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضي و غيره
من المحققين فليس يجمع الجمع كما ظن [او استرقهم] اي الاسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر [او
تركهم احرارا] الاماياني من مشركي العرب و المرتدين [ذمة لنا] اي حقا و اجبالنا عليهم من

الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين و
 امانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] اي لم يجوز اطلاق
 الهمزة بلا شيعي من الاسترقاق والذمة [و] نفي [فداء هم] اي اطلاقهم ببذل هوام مال وذا لا يجوز
 في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال محمد رح لا باس
 به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذا لا يجوز عنده و
 يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز
 وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد رح
 [و] نفي [رد هم الى دارهم] اي دار الحرب بعد المن والغداء لما فيه من تقوية الكفار وانما عقب
 بهما اشارة الى ان المنهي ليس بمجرد المن والغداء واطلاقهم من التبس [وقسمة مغنم ثمه] اي
 لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز
 وعن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في المنعمات وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة
 تنزيه عند محمد رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان القسمة عن اجتهاد
 فالخلاف في الكرامة والافقي النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الكرمانى [الا ابداعا]
 اي قسمة ابداع بان لم يكن للامام ما يحمل الغنيمة فادعها الغامين ليخرجوها الى دار الاسلام باجر
 ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحمل ذبح واحرق وقتل وفي
 المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا [والردء] بالكسر معين المقاتلين
 بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ويقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومهدد]
 وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا وفي الاصل ما يزيده الشيعي ويكثر [لحقه] اي لحق الامام
 [ثمه] اي في دار الحرب [كمقاتل فيه] اي مشابهاً له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من
 مرض منهم او صار مجروحاً قبل شهود الوقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل
 القسمة كما في قاضيخان فلو فتح بلد من بلادهم او احرز المغنم بدارنا او قسم في دارهم او بيع فيها ثم
 لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا للمقاتل والمستعين لا المدد
 لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشبه المقاتل [سوقي] اي رجل منسوب الى سوق العسكر [لم يقاتل]
 فانه لا شيعي له فيه لانه تاجر فان قاتل فكل مقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج
 او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شيعي كما في الاختيار [ولا من مات] من قبل قسمة المغنم بقرينة
 قوله [ثمه] اي في دار الحرب فلا يورث شيئاً من المغنم واما من مات بعد ما ثم فيورث
 بلا خلاف كما في المحيط وغيره [ريورث قسط مغنم] محرزها [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] اي
 في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يشلوا عن تسامح [وحل] من

اموالهم [لنا] اى لعسكر الاسلام و متعلقهم كنسائهم و ذرايرهم و عبيد هم دون اجيرهم [ثم] اى
 في دار السرب [طعام] كالخبز و السمسم و الزيت و الفاكهة مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك
 مما يوكل عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير و الشاة
 مطعومة ما كولة و ان لم تيسر اكلها الا بالذبح كالبر و الشعير و اللحم و اما ما نبت فيها من الادوية فان
 كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و الا فيباح و الشراب كالطعام و لم يذكره لظهوره [وعلف] كالبن و القث و
 غيرهما مما ياكله الدواب و لا باس بان يعلفها البر اذا لم يوجد الشعير لان كلما ابيح الانتفاع به بجهة
 يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن و الزيت للاكل و الاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج
 فانه لم يوكل اكن جاز الانتفاع به للاحراق [وحطب] كالخشب و القصب و غيرهما مما اعد للاحراق
 فان كان معدا لانتخاذ القصاع وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] و متاع و دراب مما [به حاجة] اى بذلك
 الطعام و غيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ المأكول و المشروب و غيرهما الامتداد ما
 يحتاج اليه و اذا استعمل السلاح ونحوه يرد الى المغنم و هذا اذا ينههم الامام عن الانتفاع بذلك
 لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير مستحاج اليه و يجوز ان يكون الضمير في به راجعا
 الى السلاح لانه اقرب و الانتفاع به مقيد بالحاجة باتفاق الروايات الا انه يروى انه مخصوص بالسلاح
 و ليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستاجر او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد
 الشديد الكل في المحيط [لا] يحل لنا شئ مما ذكر [بعد الخروج منها] اى من دارهم و الدخول
 في دارنا لان اباحت للضرورة و اذا مرتفع فلو فضل شئ منها رده الى المغنم اذا لم يقسم و الانكسار للقطعة
 فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا [ومن اسلم ثمة] احتراز به عن اسلم في دارنا و كان
 اهله و ولده الصغير و الكبير و جميع امواله ثم فان الكل يكون فيثما و عن مستامن منا دخل دارهم فانه
 و ان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان وديعته عند حربي لم يصير فيثما في رواية ابي سليمان
 كاولاده و لو كبارا لانهم مسلمون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة
 فلا يسترق و يجب الكفارة بقتله خطاء و هل يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون مضمونا
 بالاتلاف و يسمى بالعصمة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عمد
 القصاص و خطاء الدية و عن ابي يوسف رح عليه الدية و الكفارة [وطفله] بالتبعية فاولاده الكبار
 و زوجته و جنينه يكون فيثما لان الجنين يسترق بتبعية الام و ان كان حرا مسلما بالاصالة [و مالا
 معه] ثم من المنقول و اما العمار فهو فيثم [او] مالا [او دعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده
 حكما فلو غصب مالا و كان عند احدهما كان فيثم عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و لو اودع مالا عند
 حربي كان فيثما لانه خرج عن يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] ولو
 امير الجيش [سهمان] سهم لنفسه و سهم لفارس عمده و اما عندهما فله سهم و لفارسه سهمان [و للراجل]

ولواميهم [سهم] بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبرذون هواء والى انه لا يستحق شيئا
 للبغير والبغل والحصار والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف ربح يههم فرسان كما في الاختيار
 وينبغي للامام او نائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر
 استحقاقهم [ويعتبر] في الاستحقاق [وقت مجازة الدرب] الى قصد القتال وهو بفتح الدال
 وسكون الراء مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع ويفتح الراء منه فليل السكون لغير النافذ
 والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود البرقة] اي وقت التقاء الصفين للقتال وعن ابي
 حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجازة ففارس ومن اشترى
 بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه او اجاره فراجل في ظاهر الرواية لانه
 لم يقصد القتال عند المجازة وعن ابي حنيفة رح انه فارس للمجازة ولو باعه بعد المجازة ثم
 اشترى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس
 بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجازة ثم اخذه
 بعدها كان فارسا استحسانا ولو جازوه مستعيرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعدها كما في المحيط
 وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والمسكين وابن السبيل] اي قسم واحد من خمسة اقسام المغنم
 والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في
 النصف والسراجيه وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اختلاف سببه من اليتيم
 والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المصنوعات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن ياباه قوله [وقدم
 فقرآ ذوي القربى] اي فقرآ اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبنى هاشم دون
 بني نوفل وبنى شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين
 على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم في النص والوضح ان يقال خمس الغنيمة
 والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى منه اولى [ولا شيء] من الخمس [لغيرهم] لان سهمهم
 سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم فقرآتهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال
 بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واما سهمه تعالى
 فقد قال عامة اصحابنا انه لا افتتاح الكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا
 انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كنسهم
 الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه اولاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى
 عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول
 ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل
 دارهم فاغار] مالا اي نهبه منهم [خمس] اي اخذ منه الخمس والباقي للمغير [لا من لا منعة له]

اى لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به اولا جماعة له من الانصار [ولا اذن] له من الامام فانه
 لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثم لاعزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو
 اغار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح بناء على
 الخلاف ان اقل السرية واحدا وتسعة كما فى البنايع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة
 خمس فى المشهور لالتزام الامام النصر بالاذن كما فى الهداية لكن فى المضممرات لو اغار ثلثة او اقل
 لم يخمس فى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفى النظم انهم
 قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنيين ولو بلا اذن واعلم ان الاغارة
 فى الاصل سرعة عند القرس ثم قيل للنهب كما فى الاساس والمنعة بفتح النون وقد يسكن كما فى المغرب
 وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [و] يستحب [للامام] على ما فى قاضيهان وغيره [ان
 ينفل وقت القتال] المباح تحريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح قتله كإمرأة غير قاتلة لم يستحق
 النفل كما فى الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاول والى انه لا يجوز
 بعده لكن بعد القسمة لانه امتقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز فى الخمس الا للغني فان
 الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل
 بلا استثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو بفتحيتين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها
 زيادة على محالة هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على هابر الاسم وفى الشريعة ما يخص به الامام
 بعض الغانمين كما فى المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال [فيجعل لاحد] مثلا [شيئا زائدا
 على سهمه] من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجاء باسير او بذهب او غيره من الاموال
 فله سلته او بعضه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقى الغانمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت
 الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي
 له فاصابها واستبواها لم يسئل له وطيبها ولا يبيعها فى دارهم عندهما خلافا لمحمد رح كما فى الكافي والى
 انه لا ينبغي ان ينفل بجميع الماخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاول فان فعله مع سوية
 جاز لجواز ان يكون المصلحة فى ذلك كما فى الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا
 فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان
 كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما فى المحيط وغيره [كالسلب] جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله
 سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان
 يقول فله الربع بعد الخمس كما فى الاختيار [و] غيره ومثل [نحوه] اى السلب كالسجود والاواني
 والثياب والاسير وغير ذلك [والسلب] بفتحيتين بمعنى المسلوب اى ما ينزع من الانسان وغيره
 فهو [مركبه] اى المقتول [وما عليهما] اى المقتول ومركبه من اللجام والسرور والثياب والسلاح

والعجورين وغيرها بخلاف ما مع غلام او مركب آخر من الامتعة وغيرها فانه ليس بصلبه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره *

[فصل * يملك بعض الكفار] ككفار الصين [بعضا] آخر منهم كالنسطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملك كما قال بعض المشائخ واليه اشار محمد رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار محمد رح ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط [ر] يملك بعضهم [اموالهم] اى اموال بعض آخر منهم [و] يملك كلهم [اموالنا بالاستيلاء] اى الغلبة [والاحراز بدارهم] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشير الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [لا] يملكون بالاستيلاء التام [حرنا واتباعه] من المكاتب والمذبر وام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى [وعبدنا الا بق] القن الخارج منا اليهم فاحذه المالك بلا شيى الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطى قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندهما فيملكونه والصحيح هو الاول كما في المصنفات وفيه اشعار بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم ينكز للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما كما سيشير اليه [ونملك] نحن [بهما] اى بالاستيلاء والاحراز [حرهم] للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بالمان ثم اشترى من اهلهم ابنه ثم اخبره الى دارنا قهرا ملكه واكثر المشائخ على انه لا يملكهم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد رح انه ملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره [و] يملك بهما [ما هو ملكهم] للاستيلاء على مباح بلا عصمة وهذا اى كوننا مالكيين لحرهم ومالهم بالاستيلاء قد علم مما سبق [ومن وجد منا ماله] في يد الغانمين بعد الاستيلاء [اخذه بلا شيى] ان لم يقسم [بين الغانمين] وبالقيمة [اى قيمة يوم اخذ الغانم] ان قسم [ان شاء] وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن في ظاهر الاصول وعن محمد رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم وازافة المال للعهد اى المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بامان ومروى من مسلم طعاما او متاعا و

اخرجهم الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذه بلا شيء وكذا لو آتينا عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بأنه لو كان المال مثليا لم يأخذه بها بعد القسمة لانه غير مفيد وتماه في الهداية [و] اخذه [بالثمن ان شراه منهم] اي من الكفار [تاجر] بالثمن ثم اخرجهم اليها ولو اشتراه بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذه اشارة الى انه اذا مات المالك لا سبيل لوارثه لان الشيار لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا اخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في المحيط وغيره [وعبد لهم] اي لاهل الحرب [اسلم ثمة فبئنا] اي جاء دارنا او عسكرنا [ازظهرنا] اي غلبنا [عليهم عتق] العبد في صورتين لانه استولى على نفسه واخرز بدارنا وهذا اذا جاءنا مراتها لمولاه فلو جاءنا بامان باعه الامام ودفع ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما او كافرا كان عبدا له كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا فاسر حربي عبدا مسلما لمسلم ثم كاتبه او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قاضينان [كعبد مسلم] او ذمي [شراه كافر مستامن هنا] اي في دارنا [وادخله] اي في [دارهم] فانه عتق عنده خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحربي من تاجرنا او ظهرنا عليهم كان حرا عنده وفيثا عندهما كما في المحيط [ولا يتعرض تاجرنا ثمة لدمهم ومالههم] لانه دخل بامان فالتعرض غدر [الا اذا اخذ ملكهم ماله او] اخذ [غيره بعلمه] اي الملك فانه يتعرض تاجرنا لهم لانهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر اشارة الى انه يباح التعرض بدء للاسير و ان الملقوه طوعا كما في الهداية [وما اخرجهم] التاجر من دارهم بطريق التعرض بدء [ملكه] بالاستيلاء ملكا [حراما] لانه حصله بالغدر حتى لو كانت تجارية كره وطئها للمشتري كاللبيع بخلاف ما اذا اشترى شراء فاسدا فانه لا يكره وطئها الا للبائع [فيه صدق به] لانه ملك خبيث سبيله ذلك [ولا يمكن] من التمكين [حربي] من الإقامة [هنا] اي في دارنا [سنة] لضرر الاطلاع علينا [وقيل] اي قال الاسام [له] اي للحربي [ان اقامت هنا سنة نضع عليك الجزية] اي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء كانها جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالخروج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع من بعض الملحدين ان في ذلك تقريرا للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فمردد بأنه دعوة الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيري محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شرة في الحال [فان اقام] هنا [سنة] وقيل له ذلك [فهو ذمي] وفيه اشارة الى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه منار ذميا بمجرد اقامة سنة وفي قاضينان انه يضرب مدة على قدر ما يرى و الى ان الحربي المستامن لم يصير ذميا بنفس تزويج الذمية كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات وما ظن انه يصير ذميا

اربعمائة والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف والغني من له الزائد عليها كافي النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف كل بلد هو فيه فمن عدة الناس فقيرا او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كافي الكرمانني وهو المختار كما في الاختيار [لا] يوضع [على وثني عربي] منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي او المدن فيشمل الارباب [فان ظهر عليه] اي غلب المسلمون على هذا الوثني [فطفله وعرسه] اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة [فبني] كشيء ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة ازجزية او مال صلح او خراجا [ولا مرتد] عطف على وثني فيكون مقيدا بما بعده كما هو الاصل فالمعني لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه فطفله وعرسه فيبي كافي عامة المتداولات فمن الظن ان الوجه تاخير القيد ويدخل فيه الزنديق اي المبلد المبطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كما في التجنيس وقال بعضهم ان الملحد اذا اظهر النسخ بقول امام الوقت فكالمرتد وان لم يظهره فكالباغي وقال بعضهم انه مطلقا كالمرتد وقال بعضهم انه كالباغي ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعتقده واذا قل ابو حنيفة رح اقبلوا الزنديق وان قال ثبت واما امواله وذريته فبني لاهل الاسلام وتمايه في الجواهر [فلا يقبل منهما] اي من ذلك الوثني والمرد [الا الاسلام از السيف] اما العرب فاذهم بالغوا في ايذائه صلى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلانه كفر بعد اطلاعه على محاسن الاسلام ولا يشفى انه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد لكان اخصر [ولا على راهب] اي عابد من الانصارى [لا يخالط] الناس اي يعتزل عنهم ويتزهده في الدنيا ويترك ملاذها ويتعمد المشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه ويضع سلسلة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن ابي حنيفة رح انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف رح كما في الكافي لكن في قاضيهان انه يوضع الجزية على الرهابيين والقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها لا يوضع وفي المحيط يوضع عليها عنده لا عندهما [وصبي] ومجنون ومعتوه [وامرأة] غير امرأة من بني تغلب فانها توضع عليها والشيخ الغاني في حكم المرأة [وممترك] قنّا كان او مدبرا او مكاتبا او ام ولد او امة [راغمى وزمن] اي من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لا سقط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهؤلاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذراي اموال يعينون به فابهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه اشعار بانه لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في التنتف [وفقير لا يكسب] اي لا يقدر على تحصيل الدراهم او الدنانير ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وافلق المجنون وعق العبد وبرء المريض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الدمة اي في اول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي فأنه المنة كما في الاختيار [وتسقط] الجزية بعضا وكلا [بالموت] على
الكفر فلا يدخل من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا
نصف سنة او اكثر كما في المحيط [و] يسقط بسبب [الاسلام] ايضا [وتداخل] الجزية بشذوذ احد التائين
فانه معطوف على يسقط [بالكفر] اي تكرر السؤل واو مصرا على الكفر فان مضى حول او اكثر
بلا اخل الجزية لا يدخل لما مضى عنده لانها عقوبة نيت داخل وتدخل عندهما لان الامتناع يؤكد
السبب ويجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل وبعقدا الامة سقط الاول فوجب خلفه في السال
الا انه يحتاج باداء الكل عنده في اخر السؤل تخفيفا وباداء قسط شهرين عند ابي يوسف رح في آخرهما
وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يدخل
على وصف الدل فيكون الاخذ قاعدا والذمي قائما ويدخل بتلبيبه وبهزة هزا ويقال اعط الجزية
يا عدو الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يدخل منه على الاصح فيكلف ان ياتي به بنفسه لانها عقوبة
وعندهما يجوز النية لانها الجزر بتنقيض المال كما في الاختيار وغيره [ولا يحدث] الكتابي
[بيعة ولا كنيسة] ولا يحدث المجوسي بيت زار [في دارنا] اي في دار المسلمين عن عمر رضي
الله تعالى عنه اني امنع من احوالها في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها كما في قاضيان والدار
شاملة لامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الانصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة او محمد
رحهما الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن
ذلك في قرى لا يقام فيها الجمعة والسرد وهذا في قرى اكثرها ذمية واما في قرى المسلمين فلا يجوز
وهذا في ارض العجم واما في العرب فيمنع عن ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه
اشارة الى انه لا تهدم القديمة من ذلك لا في القرى والسواد ولا في الامصار وذكر محمد رح في العشر
والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند المالواني كما
في قاضيان وهذا كله في دارنا القديمة واما في الصلحية فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات
كما في التهمة والبيعة بالكسرمعبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا الله غلب البيعة على
معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما معزبان كليسا و (كنست) كما في موضعين من النهاية و
يحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البيع كالجملة لانها نوع يبيع على نحو قوله تعالى ان الله
اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستئثار فعملية بمعنى القاعل
والتناء للنقل لان العابد فيها استقر عن الناس ولا يخالطهم [ولهم اعادة] البناء [المتهدم]
من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى انهم يبنونها في المتوضع القديم على قدر البناء الاول
فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضيان واكتفاؤه ايماء
الى انهم منعوا عن اظهار الفواحش والربوا والمزامير والطناير والغناء وكل لهو مخرم لان هذه

الاشياء كبائر في جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والتبذير كما في الاختيار [و
ميزا النامي] اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وحسب تعظيم المحرم وتحقير النامي كما في الاختيار [في
زينة] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الذم والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرياس
جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط [و] ميز في [مركبه وسرجه] اي سرج مركبه فيسذف بإضاف
ولا يلزم انتشار الضمير [وسلاحه فلا يركب] الذمي [خيلا] لان ركوبه غير ولا جمل لانه
جمال الحاجة لاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب
السيار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجته السمار والبرذون كالسمار وقالوا الاول ان لا يركبوا
الا لضرورة كالارض واذا ركبوا فلينزلا في متاحع المسلمين كما في التمرناشي [ولا يعمل بسلاح] اي
لا يستعمله ولا يحمله فان فيه عزة [ويظهر] الذمي بالشد فوق ثيابه [الكسيتيج] بضم الكاف و
بالجيم هو ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث لا يقع
عليه البصر الا بدقيق النظر ان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشد
المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط و كسيتيج النصاري قلنسوة سوداء من
اللبن و زنار من صوف يجعل ذلك بخيط غليظ مشدود على وسطه واسا العمامة والزنار من الابرشيم
فزينه تمنع عنه كما في قاضيخان [ويركب على سرج كاكف] في الهيئة فيكون قريب من سرجه مثل
مقدم الكاف وقال بعض المشائخ يكون على مقدمه شمع من الخشب كالرمادة والاول اصح لانه ارفق
الرواية الجامع كما في المحيط [وميزت نساءهم] عن نساء المسلمين [في الطرق والحمام] فيمشين
في ناحية الطريق والمحملات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمين [ويعلم] اي يجعل
علامة [على دورهم ليلا يستغفروا] اي السائل [لهم] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين وثلث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما
على الرأس كقلنسوة الطويلة المضروبة واسا على الوسط كالكسيتيج واما على الرجل كنعل يشالفتا
وقال بعضهم لابد من ثلث لان التمييز لا يحصل بواحدة لا مخالفة وقال ان النصرائي يكتفي بعلامة
واليهودي بعلامتين والنجوسي بثلث والاجسن ان يكتفي الكل بثلث كما قل شيخ الاسلام وذكر
الحاكم ان كان الدار صليحة اكتفى بعلامة وان كان فتحية فلا بد من الثلث كما في المحيط والمقصود
التمييز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة
وتماه في متفرقات وصايا التمرناشي [ومصرف الجزية والخراج] لا العشر كما في المشاهير الا
في النظم وقاضيخان [و] مصرف [ما اخذ منهم] اي من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة
او اهل الحرب [بلا حرب] كهل يتهم الى الامام وصديقة بني تغلب وحل بنسي نجران وعشر
المستأمن ونصف عشر الذمي [مصالحتنا] خبر المبتداء جمع مصلية يفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [كسد الثغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع
 المخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام وفى الاصل
 السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقة وبالفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح وسكون
 الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما فى القاموس وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة
 يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ومنزل بناء مسجد وحوض ورباط [وبناء جسر]
 بالكسر والفتح القنطرة كما فى القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره
 مبنيا كان او غيره كما فى المغرب وغيره وهذا بناء على اضافة بناء مرجح على ما ذكره المصنف من
 انه ما يتخذ من نسيو الخشب فيرفع والقنطرة ما يتخذ من نسيو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما في
 شرب قاضيخان ويدخل فيه كرى انهار عظام غير مملوك كالنيل وجيئون [ورزق] اى نصيب [العلماء]
 وما يكفى للمفسرين والمحدثين والمفتيين لا غير كما فى الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للعهد
 والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما فى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للمعطاء
 الجارى دنيريا كان او دينيا والنصيب ولما يصل الى الجوف وتغذى به وتمامه ياتي فى العاقلة
 [والعمال] بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امر رجل فى ماله وملكه وعمله
 كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والواعظ بحق وعلم كما فى المنية وكذا الوالي وطالب العلم و
 المحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر كما فى المضمرات وذكر فى النظم وقاضيخان ان الفقيه والعلوي
 والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الشراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منهم عند
 غيرهم [والمقاتلة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتانيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخله
 فى العمال فالتخصيص للشرف [ودريتهم] اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف
 اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان
 جمعية الضمير يابى عنه ظاهرا والاحسن تقديمه لانه يصرف اليهم اولاكما فى الظهيرية وفي الكافي
 اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفى الرزق بانه لا يصل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم
 فان قصر السلطان فى ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما فى شرح الطحاوي والاطلاق مشعر
 بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال
 الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما فى التجنيس ولما فرغ عن بيان احكام الجري والذمي
 شرع فى المرتد ترقيا الى الاعلى فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العياذ بالله]
 فهو مفعول مطلق مكسور العين [عرض] كل يوم [عليه الاسلام] وان تكرر منه ذلك وفى النوادر
 عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض
 وهو مستحب لما سيأتي على انه قد كثر مثله فى كلامهم منها ما فى المحيط انه لا بد من عرض

الاملام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايماء الى ان اليهودي اذا تنصّر او بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمجس احدهما فان الكفر كله ملّة واحدة كما في الحقايق وغيره [وكشف شبهته] النبي عرضت له في الاسلام [فلن استمهّل] بعد العرض للتفكر [حبس] المرتد [ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاء العذر وفيه اشعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستمهّل قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدي الله بك رجلاً واحداً خير من ان يقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرمانى [فان تاب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فبها] ونعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [والا] يتب عنه [قتل] وجوباً لتركه الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبياً من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب المسقاة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اي التوبة [بالتبري] والانفصال [عن كل دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بانه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلماً كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم الله الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفته اسم ابيه وجده على ما قال عيين الائمة كما في المنية [از] بالتبري [عما انتقل اليه] من الاديان تبرياً حقيقياً كما قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكماً كما انكر رده فانه رجوع منه الى الاسلام كما في التمتة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقته] اي المرتد [قبل العرض] اي عرض الاسلام عليه [ترك ذنب] كما مرّ [بلا ضمان] دية على القاتل لان الارتداد يبيح القتل [ويزول ملكه] اي المرتد بالردة [عن ماله] زوالاً [موقوفاً] الى ان يتبين حاله لانه ميت حكماً والموت يزول الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فلا يزول لانه مكلف محتاج [فان اسلم عاد] ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو احياه الله تعالى ميتاً كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرمانى [وان مات او قتل از لحق بدارهم وحكم به] اي حكم القاضي بالحق [عق مدبره] عن ثلث ماله [وام ولداه] عن كله [رحل دين] موجل [عليه] فلزم اداؤه في الحال [وكسب اسلامه] اي ما حصل من سعيه حال كونه مسلماً [لو ارتد المسلم] اي لمسلم كان وارثاً له وقت موته حقيقة او حكماً سواء كان موجوداً وقت الردة او لا كما اعلق بعدها من امة مسلمة له على ما قال وروى محمد عن ابي حنيفة رح ار وارثاً له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى ابو يوسف ربح اوارثا له وقت رده وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على ما روي الحسن عنه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق الصاحبين [وكسب رده فيج] للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محمدا رح قد نص ان القاضي يحكم بالعنق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشائخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاء بشيخ من احكام الموتى عنده واما عند ابي يوسف رح فهو للوارث وقت المقضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتمامه في المحيط [وقضي دين كل حال] من حالتي الاسلام والردة [من كسب تلك] الحال فقضي ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابو يوسف رح عنه فقد قضي من كسبه فان لم يف فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها واما عندهما فقد قضي ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط [وبطل نكاحه] أي لم ينقله نكاح المرتد في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الملة المتقررة وفيه اشعار بان نكاح المرتد باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد [و] كذا [ذبحه] حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او الرمي مثلا وترك المسئلتين اولي لانهما مبنيتان في النكاح والذبايح [وصرح طلابه] بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه ضح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفقود الى تمام الولاية كما في النهاية [و] كذا [استيلاده] كما اذا جاءت أمته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة ونسليم الشقيق والحجر ملوك عبد ماذن كما في الاختيار [ويوقف بيعه] وان لم يكن فيه خيار [ومعاملاته] كاليمين والعنق واخويه والشرأء والاجارة والرهس والهبة والوصية الا ان المتبادر المعلومات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع [ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق] بدار الحرب [و] حكم به [اي بالحق] بطل [ذلك التصرفات] واطلاقه مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشائخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابني يوسف رح كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد رح كالمريض فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل الحق

واما بعده قبل لحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط [وان جاء]
 الى دار الاسلام بعد اللحاق [مسلما قبل حكم] للحاقه [فكانه لم يرتد] اصلا وكان مسلما دائما
 فلم يعتق مدبره وام ولده ولم يحل ما اجل من دينه وضمن الوارث ما اتلف عند العامة وفيه
 اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط والي انه
 لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدود مهي
 حد الشرب كما في شرح الطحاري وكذا مالا يطالبوا به مثل الصلوة والصوم والزكاة والنذر
 والكفارة فيقضي اذا اسلم على ما قال شمس الائمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع
 كما في قاضيهان وغيره وعن ابي حنيفة رح لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب
 سقط عنه القضاء كما في التهمة والسم وذكر التمرناشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة
 وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المتأخرين ففي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه
 لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيع فقد رد ما اجترعوا التفتازاني في شرح الكشاف من الطعن
 على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما اجتج ابو حنيفة رح بقوله تعالى (قل للذين كفروا
 ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب
 لان المراد الكفر الاصلي على انه لو سلم ثبت ما ذكره عن ابي حنيفة رح لا نسلم ان المراد الكفر
 الاصلي وان وضع الفعل للتجدد فالمعني والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى (ولا
 تركزوا الى الذين ظلموا) فان المعني الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى
 مما ذكر قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاري
 وغيره [وان جاء] من دار الكفر [بعده] اى بعد الحكم به [وماله] موجود [مع رتبة
 اخذه] اذا الوارث خلف وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه
 القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقراية وهي باقية بالعود والي انه لا يضمن الوارث
 ما اتلفه وليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنه عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها
 بعد العود كالود برة ابنه كما في المحيط [ولا تقبل مرتدة] حرة كانت او ممة عندنا وعن ابي يوسف
 رح انها تقبل كما في النظم ثم ان ابت تجبر عليه [وتسبس] فتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع
 عن سائر المسافع [حتى تسلم] او تموت وعن ابي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب
 تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تسبس في منزل المولى وتودب كالخبرة وتستخدم حتى تسلم كما في
 المحيط [وصح بصرفها] في مالها كالبيع والهبة وغيرها فان اسلمت في دارنا والا فان ماتت
 او لحقت بدارهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندهما وفي التهمة ان كان تصرفا صح من المسلم صح
 منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن اقتضت اليه من الملة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المشائخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا توفى
 انها لا يتصرف في الخمر [وكسبها] اى كسب اسلامها و ردتها [لورثتها] الا انه لا ميراث
 لزوجها لانها بانت بالردة ولم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارّة فترث و في النظم انه يرث
 منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة و لا يرث عند زفر رح قياسا و ترث المرتدة من المرتد
 بخلاف [وصح] عند الطرفين [ارتداد صبي] بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ
 [يعقل] اى يعلم كلمة التوحيد و انه تعالى واحد وان الاسلام سبب النجاة و ان البيع خلاف الشرع
 و حينئذ يحرم عليه امرأته و لا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح و في رواية عنه
 و فيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون و السكران و لم يشتهد عن
 ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح و الخلاف في حق احكام الدنيا و اما في الآخرة فلا خلاف
 في ذلك لان العفو عن الكفر و دخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع و العقل كما في الاصول
 [و صح] [اسلامه] اى ترتب احكامه من عصمة النفس و المال و حل الذبح و نكاح المسلمة و الارث
 من المسلم و غيرها على اقرار الصبي العاقل و تصديقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه و سلم
 عن الله تعالى و فيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان و هو الصحيح و تمامه في الاصول
 [و يجبر] ذلك الصبي [عليه] اى على الاسلام ان ارتد و يحبس و يضرب [و لا قتل] على ذلك الصبي
 [ان ابي] عن الاسلام لانه كالمرتدة ليس من اهل المعاربة و لما كان القتال مع الباغي فرض كفاية
 كالقتال مع المرتد عقبه به فقال [و البغاة] جمع الباغي من البغى و هو التجاوز عن الحد و انما جمع
 في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [قوم مسلمون] غير فاسقين هو المتبادر
 [خرجوا] بادعاء الامارة كما في التمهيد [عن اطاعة الامام] اى الخليفة العدل كما في المحيط و غيره
 و هذا في زمانهم و اما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من
 الباغي كما في العمادي و غيره و فيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي و ان كان منعة الامام اقل من
 منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين انهم
 على الحق و الامام على الباطل متمسكين بشبهة و ان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان
 لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام و القوم مسلمين و الى انهم
 مرتكبون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته
 بالنص و الاجماع كما في المحيط و الى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقريظة الاضائة فان ظلمهم جاز لهم
 الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه
 و سلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرات [فيدعوهم]
 اشتحيانا [الى العرد] الى الجماعة [و يكشف شبهتهم] لانه امون الامرين [فان تميزوا]

اي مالوا الى حيز ومكان [مجتمعين] من اراد شتى [حل لنا] عند علمائنا [قتالهم بداء] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ويجهز] من الاجهاز [على جريهم] اي تتم قتل المجرور منهم ان كان لهم فيئة [ويتبع موليهم] اي ذهب خلف من قروا منه وقتل [ان كان لهم فيئة] اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ولا يسبي ذريتهم] وشيخهم وزمنهم واعماهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهذا اول ما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذراي و مال كما اذا كان مع الكفار [ويحبس ماله] بلا قسمة كما فعل علي رض [الى ان يتوبوا] فيرد عليهم بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون [ويستعمل] في الحرب [سلاحهم وخيلهم] عند الحاجة [فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال [وباغ قتل] مورثا له [عادلا ان ادعى] ذلك الباغي [حقيقة يرثه] اي كونه على الحق الى الآن يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شئ لانه قتل بسق في زعمه وكذا لو ائلف شيئا من امواله كما في المحيط [كعكسه] بان قتل عادل باغيا فانه يرث لانه قتل بسق وفيه اشعار بانه يعطى للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادفع لهلاك نفسه ويستحل في اممائه ليعتقل غيره [ولا يجب شئ] من القصاص وغيره [بقتل باغ مثله] اي باغيا آخر لانه داز البغي كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله الى انه يجب شئ بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يرعي من حسن المختتم لاشتماله على لفظ الآخر *

* [كتاب الجنایات] *

عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جنایة بالكسر في الاصل اخذ الثمر من الشجر نقلت الى احداث الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمى قدنا او شتما او غيبة ومنها بالمال ويسمى غصبا او مرقاة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتلًا او احراقًا او صلبًا او خنقًا ومنها

بالطرف و يحمي قطعاً او كمراً او شجراً او فقاء ثم عرفت باللام المبطل للجمعية اشارة الى ان جنس
 المعنى المصطلح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنوان بعضهم بكتاب القصاص وهو تتبع
 الدم بالقرود ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال سلفنا انه ثلثة العمد وشبهه
 والخطاء الشامل لما يجري مجراه وما هو بطريق التسهيل تبعه المصنف مقدماً الاقوي فقال [القتل
 العمد] اي قتل عمد موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحربي والمرتد [ضربه]
 اي ضرب المكلف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما فسر القتل وهو اذهاق
 الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جسم بجسم بعنق لانه امر خفي مخصوص به تعالى اقيم
 محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان المراد قتل حصل بضربه على ان تفسير
 القتل بالقتل لا يليق [قصدا] احتراز عن قتل الخطاء والصبي والمجنون واذا كان العمد والخطاء
 منهما سواء [بما يفرق الاجزاء] من نحو السلاح آلة الحرب احتراز عن شبهة العمد [كناراً] ولو
 حكما كتنور محمى بلا نار فانه لو احترق قتل به على الصحيح ولو قيد بحبل ثم القي في قدر فيه ماء
 مغلي جلد فمات من ساعته او فيه ماء حار فانضج جسده او نقط ومكث ساعة ثم مات قتل به كافي
 الظهيرته [و] مثل [محدد ولو] كان [من خشب] كرمح لا سنان له وسهم بلا نصل وقصب
 وغيرها مما وقع به الذبح وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالحديد والصفير والفضة لم يشترط فيه
 الحدة فقتل اذا ضرب بعمود حديد او نحاس وعن ابي حنيفة رح انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل
 اذا ضرب بحجر محدد او قشر قصب كافي الكرمانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى
 فالمعتبر الحديد او الجرح كافي تنمة الراقعات [وبه] اي بالعمد [ياتم] وان عفى عنه الولي
 لنص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كافي المنية وتقدير الطرف مشعر بانه قد لا يأتى كما
 اذا راي مسلماً يزني فقتله اذا لم يمتنع عنه ومنع عن القتل خوفاً ان لا يصدق انه زنى وعن
 ابي يوسف رح لو راي مع مخزومه حل قتله كالوراي محصناً فصاح ولم يهرب وعلى هذا جميع مرتكب
 الكبائر والظلم بادنئ شيع له قيمة وقال ابو شيعة ان قتال الاعونة يباح في ايام الفترة فان
 امتناعهم ضروري كافي الزاهدي وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الادمي الموذي [ويجب]
 للولي عليه [القرود] اي القصاص الا ان يعفو الولي او يصلحه على شيع من ماله والعفو افضل
 ويستثنى من ذلك ما اذا قتل الاب والده والمولى عبده كما ياني وفي الاكتفاء اشعار بانه لا كفارة
 فيه لانها فيما كان دائراً بين الحظر والاباحة وهو كبيرة محضة كالردة [و] القتل [شبه العمد]
 ويقال له شبه الخطاء [ضربه قصداً بغير ما ذكره] اي بما يفرق الاجزاء كحجر الرعاء والعصا والسوط
 واليد وغيرها مما لم يكن جارحاً ولذا يسمى بشبه العمد [وفيه] اي في شبه العمد [الاثم] لانه
 قتل عمد الا القرود لكن لو تكررت منه القتل كان للامام ان يقتله هيابة كافي الاختيار [و] فيه [الكفارة]

لانه يشبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابي حنيفة رح وقيل ابو الفضل الكرماني
اني وجدت في كذب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها من باب التشفيف والاثم كامل هنا والاول
الصحيح كما في الكفاية [ودية مغلظة] من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ [على
العاقلة] الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الاثم والقود والكفارة كما لزم في العمد و
شبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبهه العمد بما لا يقتل
غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا
عندهم ولو القى في بئر او من سطح ارجبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمدا
عندهما كما في الحقايق ويفتي بقوله كما في التتمة [وهو] اي ضربه قصدا ولو بالسوط [فيما دون
النفس] من الاطراف [عمد] يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان
اختلاف الالة لم يؤثر الا في اتلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال [وفي] القتل
الخطاء الذي هو ضربه قصدا الى محل مباح في الواقع او في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقسم الى
قسمين [فعلا او قصدا] فالاول [كرميه] اي القاء السهم [غرضا] بمحركة اي الى هدف وجاز
الهدف عند التعيين على راي [فاصاب آدميا] مسلم او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا
كذلك وكذا لو رمى زيدا فاصاب عمرا ثم اشار الى الثاني فقال [اذ] كرميه [مسلما] او ذميا
[ظنه صيدا او حربيا] فلو ضرب يده بشبهة قصدا فاصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رح
لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد
رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [و] في [ما جرى] من
القتل [محراه] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [كالنائم] او غيره [سقط] او مثل حامل خشب
اولين سقط من يده [على] ادمي [آخر فمات] المسقوط عليه [كفارة] خبره الظرف المتقدم
[ودية عليها] اي العاقلة وفيه اشعار بانه لا شيع عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم
القتل العمد اما اثم ترك التثبت والتحرر حالة الرمي والنوم بان رمى ونام في موضع يتوهم ان
يصير قاتلا لانه لم يباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمروء في الطريق فمرفوع
بالكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو قتل خطاء نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب
بطن حامل فالقتل حينما مات به ولو خطاء كما ياتي لانه جزء من الام من وجه وتماحه في لاهداية
وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالتناقض بين الكلامين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسنذكر ان فيه
كفارة في رواية رفي فاضيجان لو دفع سكيننا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن
وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه فالدية
والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه معرّوب باذن الاب كفر

هنا خلافا لهما ولو اذبح امراته فهما عليه عنده ثم اشار الى الخامس فقال [وفي القتل بسبب
كحفر بئر] في غير ملكه وهلاك احد بالوقوع فيه [ونسوة] اي نحروا الحقن كوضع الحجر والنوم
في غير ملكه وهلاك احد بسببه [دية عليها] اي على المعاقله لانه سبب الهلاك وفيه اشعار ياذر لا اثم
بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدد بتعدد ولا فعل هنا بخلاف الدية
فانها ضمان المحل ولذا لا يتعدد بتعدد الفاعل لكن ياثم بالسبب كالخفر فلو حفر في موات غير
طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكبس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو كبس بما
ليس من اجزائها كالطعام ضمن الخافر [ولا ارث] للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل
[الا هنا] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن اظن
منع الحصر بانه يرث القاتل العادل الباغي والصبي والمجنون وعمد هما خطاء فان هذا الباغي
ادعي الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرنا اليه في الصدر [ونقصان
الصبي] بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان ممدودا كما في الصحاح والاضافة بيانية [و
الانوته والرق والمجنون والعبي والزمانة] هما داخلان في نقصان الاطراف [وكفر الذمي ونقصان
طرف من [الاطراف] كالعين واليد والرجل والاعماق لامية ولذا اعيد النقصان [هدر] وباطل
[في] باب [القود] والقصاص فان العبرة للتساري في العصمة والاحراز بالدار فيقاد البائع بالصبي
والرجل بالمرأة والحر بالعبد والغافل بالمحسن والمسلم او الذمي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء
كان اعمى او زمنا او اعرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد الذمي بالتربي والمستامن وعن ابي يوسف
رح انه يقتل بالمستامن وبانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد
الرجوع الى دارهم كما في الاختيار [ولا يقاد بمملوك] اي لا يقتل المولى ولكن يعزّر بقتل قن
ومدبر ومكاتب وام ولد له [واو] كان المملوك [مشتركا] بين القاتل وغيره لشهر فيه وذكر في
الخلاصة ان لا رواية فيه وعن الهندي انه يقتل [و] لا يقاد [بالولد وعبد] اي عبد الولد
لغير مشهور مخصص او ناهي للمكتاب كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجد والجدّة
بقتل الولد وولده وعبد وان علوا ومفلوا كما في الهداية [وبمكاتب له وفاء] اي مال واف لما
كان عليه من بدل الكتابة [وله وارث وسيد] ايضا لاشتماء على القود فلم يكن له وفاء كان القود
للميت سواء كان له وارث آخر اولا لانه عبد ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عند
الشيخين ولا قود عند محمد رح كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء
بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمل وان كان هو القود الا انه يجوز العدل
الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود ما لم يجب مثل حقه بكماله لان وجود القيمة
انفع له كما في الكفاية [ويسقط قود ورثته] اي استحققه احد [على ابيه] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد

ذلك الاب سقط القود عن ابعد لحرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بقيته لانه
ورث جزاء من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والاخر ايهما كان
الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من ايهما الثمن من دم نفسه فسقط
عنه ذلك القدر وانقلب الباني مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل
واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرث الاخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف رح وضمن كل
منهما الدية في مائه وقال الحسن يوكّل كل منهما دكيلا يقتله وقال زفر رح القاضي يبلد بقود
ايهما شاء وسقط القود عن الاخر الكل في المضمرة [ولا يقاد الا بسيف] اي لا يقتل القاتل بشيء
الا بيد محدّد كالسنيجر والسكين وان قتل المقتول بالنار او الحجارة كما في الكشف وفيه اشعار بأنه لو
اراد ان يقتل بسنيجر او عصا او سرق دابة عليه او القاء في البحر او غيره من انواع القتل منع عن ذلك
ولو فعل عثر الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي [ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير
قودا لهما] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا
يتجزى واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا
استوفي القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له
ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعم ان يستوفيه كما في جامع الصغار
ف قيل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفي السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان
الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكّل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال
العفو والقصاص يستحقه من يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في
الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كما في الشزاة ولا الامام وشرط عند قاضي القضاة وبه
قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن
للكبير الا استيفاء حصة نفسه كما في الجامع [وفي قتل مسلم مسلما] كان في صف المسلمين [ظنه]
المسلم [مشركا] اي كافرا [عند التقاء الصغين] من المسلمين والمشركون [الكفارة] والدية لا
القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من نكث سواد قوم فهو منهم اي من
قري بزيتهم ولم يتخلق باخلاصهم فكيف حال اهل زماننا المتزيين بزيهم والمتخليقين باخلاصهم كما في
الزاهد وفيه اشعار بأنه لو كان المسلم في صف المشركون فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح
الدم كما في التمر تاشي [وفي موت] خصل [بفعل نفسه] المقتول [و] بفعل [زيد وسبع] كالاسد
[و] بفعل [حية] من اربع جراحات او اكثر [ثلث الدية على زيد] لانه مات بثلاثة انواع من
الجنائيات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف ومعتبر في الاخرة حتى يعاقب
بالاجماع ونوع هو ذل السبعين هدر فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه اُتلف بثلاثة اهل المعتبر والدم عمد فلا شيعى على عاقلته ولا يعتبر عدد الجنايات حتى لو
 جرح رجل عشر جراحات و آخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما في الكرمانى [ولا شيعى بقتل
 مكلف] لدفع ضرره [شهر] بالغتغ والتخفيف [شيقا] اي مده [على مسلم] قصدا قله ليلا او
 نهارا في مصر او غيره وفيه رمز الى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الحربي لم يجب لعينه بل لاعلاء
 كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه
 بغير القتل كالتهديد والصباح والا فالقود عليه بقتله كما في الكرمانى وغيره والى انه ان لم يثبت
 شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيعى ديانة كما في اقرار الخلاصة [او] شهر [عصا] ولو
 صغيرا عليه [الانهارا في مصر] فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل بد عند ابي حنيفة رح
 لان الغوث يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المعرفانه لا يلحقه
 فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملبثا مبطئا في القطع و اما
 اذا كان غير ملبث فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في الهداية [والدية]
 نجب [في ماله] اي القاتل لا يعامله [في قتل غير مكلف] كالصبي والمجنون شهر سيفا او عصا وعن
 ابي يوسف رح انه لا شيعى عليه به [والقيمة] تجب في ماله [في قتل جمل] او غيرها من الدواب [صال
 عليه] لانه اُتلف مالا معصوما فعليه غير مسقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع
 في قصاص الأطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ويجب القود فيما دون النفس] من الأطراف [ان
 امكن المماثلة] بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يمكن لا يجب الا الالية
 [كقطع اليد] عمدا [من المفصل] من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما
 بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في
 التحفة وغيره [و] قطع [الرجل] من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان
 بمفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكبر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في
 المنفعة كما في الزاهدي [و] قطع [مارن] هو مالان من [الانف] دون قصبته كما في المغرب فلا حاجة
 الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع القصة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة على كما في
 الزاهدي وذكر في المضمرات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الريح وفي رواية
 ابي سليمان ان رجل ربح طيب فالدية [و] قطع [الاذن] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف
 فلو كان القاطع صغيرا الاذن او مقطوعه فله نصف الدية كما في التتمة [و] في كل [شجة] لغة جراحة
 في الرأس فوقه اذ طرفا آخر منه كالجبهة والشدة واللحي واللون كما في الاختيار ثم استعملت في
 غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [يمكن المماثلة] اي مماثلة شجة
 للمعاج المشجوج في المقدار فحينئذ يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد

المعنى القوي لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه
 يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج الست و به اخذ عامة المشايخ و روي الكرخي
 من اصحابنا ما ياتي ان لا قود الا في الموضحة و به اخذ بعض المشايخ فيستوفى على مساحة الشجة
 طولاً و عرضاً و مكاناً فلو كانت في مقدم الرأس او موخرة او وسطه اقتصر الشاج مثله في ذلك المرضع بان
 يقدر عورها بمسبار ثم يحمل حديدة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع و فيه اشعار بان لا يقاد ما دون
 الموضحة كما ياتي لعدم اسكان المائلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة و غير و بما ذكرنا ظهر ان الكل معطوف
 على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المائلة [و] في كل [عين
 قائمة] مريئة [ذهب ضروها] بضرب او غيره بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس او لم
 يهرب من السية او قال ذلك طبيباً و فيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناظرة او اصابها قرحة او سبل
 او شمع مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل و الى انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن
 عليه شيء و قالوا هذا اذا صار كما كان و اما اذا عاد دون ذلك فغلبت الحكومة و الى انه اذا كان عين
 المجني عليه اكبر من عين الجاني او اصغر فهو سواء لكن لا يقتصر من العين اليه منى باليسيرين
 ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [فيجعل] على كل جفن من عين يقتصر فيها آلة
 مخصوصة حافظة له من الانضمام ثم [على] كل [وجهه] مريئة عين يقتصر فيها [لطن رطب]
 اي خرقة منه مبلولة [و يقابل عينه] المقتصر فيها [بمرآت] قريبة من تلك العين [ممحاة]
 بحيث يتلوه حتى ذهب الضوء على ما روي عن علي رض [لا] يجب القود بل الدية على الصحيح
 كما في الخلاصة [ان قلعت العين] اي نزع بعروقها لانه لا يمكن المائلة في ذلك [ولا]
 يجب [في عظم] لتعذر المائلة [الا السن] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار و الام
 للعهد اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [فتقطع] و في رواية القدوري يبرء [ان قلعت]
 و اما اطلق ولا يقاد الا بعد ما برء موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية و قالوا ينتظر سنة اذا كان
 المجني عليه صغيراً لان الغالب ان تنبت و قال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقاً للاحتمال
 فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كميلاً ثم يؤجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتصر
 منه كما روي عن ابي حنيفة رح و ينبغي ان يقتصر الضروس بالضرس و الثنية بالثنية و الباب بالباب
 ولا يوجب الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه فات المساواة [و تبرد] من البرد (بان ساء) على
 قدر المكسور الى اللحم بلا تجاوز [ان كسرت] فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او
 غيره لم يقتصر فيه الدية الكل في الذخيرة [ولا] يجب القود فيما دون النفس بل الدية [بين
 رجل وامرأة] فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وقاية للنفس و بينهما تفاوت
 في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يده

رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكامل اذا رضى صاحب الحق [د] لا بين [حر وعبد و]
لا بين [عديين] لتفاوت القيمة [د] لا في [الجائفة] التي هي جراحة بلغت جوف الراس الى البطن
على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف وفيها ثلث
الدية فلو نفذت الى جانب الاخر صارت جائفتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في اعلى الصدر و
البطن والظهر والجنبين كما في الذخيرة فلا تكون في العنق واليمنى والفخذ والرجلين كما في الاكمل
[د] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان والذكر] كلهما او بعضهما لانهما مما ينقبض وينبسط فلا
يمكن المائلة وعن ابي يوسف رح انه يقتص اللسان ان امكن ويقتص براسه وفي اللسان الاخرس
الحكومة كما في النعمة وفي الاكتفاء رمز الى انه يقتص بقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه
لا يقتص لانه متعذر كما في الهداية والى انه ينبغي ان يقتص بالانثيين لكن لم يذكر في الظاهر
كما في الظهيرية [الامن المشقة] اي حشفة ذكر متحرك فانها يقتص لان لها حدا بخلاف ما اذا
بقي شئ منها فان فيه الحكومة [وخير المجني عليه] بين القود والدية [ان كانت يد القاطع
ناقصة] من حيث الصفة بان كانت شلاء او مجزوعة بحيث يوهن في البطش اذ من حيث القدر بان فاتت
اصبع او اصبعان لانه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الاثمة الخيار فيما اذا كان ينتفع بالناقصة
و اما اذا لم يكن ينتفع بها فالدية كما اذا لم يكن للقاطع يد اصلا وبه يفتى وفيه اشارة الى انه يقتص
فيما اذا كان ظفيرة مسودا لانه لا يوجب نقصانا في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يخير اذا كان
النقصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المعيبة قيل اختيار المجني عليه او قطعت ظلما
فلا شئ له كما في الهداية [او] كانت [الشجة تستوعب] وتشتمل [ما بين قرني] اي جانبي رأس
[المشجوج] بان كانت بين الاذنين [لا] تستوعب ما بين قرني [الشاج] وكذا الحكم في العكس
لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشجة بين الجبهة والقفا وفي ذكر هذين تنبيه على ان التخير ثابت
في غيرهما فالرجل كاليد فيها ذكرنا و اما الانف فان كان اصغرا و اصابه شئ لا يجد الريح به فله
الخيار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فقي عينه وفي بعضها بياض كان له ان يقتص وان ياخذ
الدية كما في الذخيرة وان سقط سنه المتحركة بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه الحكومة ولا يحمل على
التحرك السابق لان الوكز آخر السببين على ما قال شيخنا كما في المنية وهذا لا يخلو عن الاشعار بالخلاف
[ويسقط القود] ولا يجب للولي شئ من التركة [بموت القاتل] لغوات محله [و] يسقط [بعفوري]
من الاولياء [د] بسبب [صلحه] على مال ولو قليلا مؤجلا لان القود حقه فله الاسقاط والتعويض مطلقا
وهنه ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه رمز الى انه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب
ما لا بل سقط الكل كما في المنية والى انه لو اخذ عن القاتل الف درهم على انه يعفو عنه يوما الى الليل
فهو عفو و صلح جائز لان التوقيت يلغوي ذلك والى ان القاتل وان برا عن القصاص الا انه لم يبرأ

عن الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من المصلح كما يكون افضل من القتل الكل في
الظهورية وهذا كله في العمل واما في الشطء فالمصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر
بالزيادة ربما واعلم انه لو كانت القتل جماعة فعقوبة القتل على واحد منهم او ماله لم يكن له ان يقتص
غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيهان وغيره انه له اقتصاصه [والباقي] اي لغير العاني
والمصلح من الزوايا [حصة من الدية] في ثلث سنين لانتقال القود ما لا حيث تعذر استيفاء
بالعفو والمصلح وطلاقه مشعر بانه لو قتله الباقي لكان له حصة من الدية وان وجب عليه اقتصاص
هذا اذا علم بالعفو والمصلح وحرمة دم المقتول والا فعلى الباقي القاتل نصف الدية من ماله لا القود
للشبهة كما في شرح الطحاوي [ويقتل جمع بغرد] اي يقتلهم الغرد بالسلاح لو ورد الاتري في ذلك وفيه
اشعار باشتراط ان يجر المصلح لزمق الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال فلو اعانوه عليه
بنسب الامساك والاخذ ليس عليهم الغرد كما في الزاوي وفيه رجز الى انه لو اشترك وجلان في
قتل رجل احد سما بعضا والاخر بسد يد عمدا وجب الدية عليهما مناصفة كما في قاضيهان والاولى
ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوة او مجنون ليس عليهم القود اصلا
كما في جواهر الفقه وغيره [وبالعكس] بان يقتل فردا جمعاً فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مالي
لان الزمق لا يتجزى فيصير الكل اخذا بسعد [فان حضر] في هذه الصورة [ولو واحد قتل له]
اي لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين [وسقط حق ابائين] لغزوات مثل الاستيفاء [ولا يقطع
يدان بيد] اي لا يقطع يدا رجلين قطعاً يد رجل لعدم المماثلة لان كلا قاطع بعض اليد فعليهما
نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدين لكن لوما ان ياخذ منه نصف
الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده فالاخر نصف الدية لغزوات الحبل كما في الهداية [ويقاد عبد]
ولو مستجورا [اقرب بغرد] اي يقتل عبد لانه غير منهم وفيه اشعار بانه لو اقر بخطاء لم يجوز ولو ما ذرنا
لانه اقرار بالدية على العاقلة [ومن رمى] صهما [عمدا] الى رجل [فنقد] السهم منه [الى]
رجل [آخر فيما يقتص] الرامي [للاول] من الرجلين لانه عمدا [وعلى عاقته الدية للتاني]
لانه خطاء والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل صهما فسمى رميا واذا مزق الجلد فبحرا واذا نرق
التركيب فكسرا واذا مات منه فقتلا واذا نقل السهم الى غير المرمي اليه صار بمنزلة فعل آخر هو
مخطي فيه كما في الكرماني [ومن قطع يده] بالضم او شج راسه او جرح [فعقوبة عن قطع] او
شيته او خراجه اي قال عقوبة عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته [فمات]
العاني [منه] اي من جهة قطعه [ضمن قاطعه] اي جرحه [دية] في كل ماله لان العفو عن
القطع عفو عن موجب وهذا في العمل للتبادر واما في الخطا فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوي
فمن ظن انها على القاطع قتل خطأ [ولو عفى] مريض [عن الجناية] الواقعة عمدا او خطأ سواء

ذكر معه ما حدث عنها اولم [يذكر او عن القطع] كذلك او الجراحة [وما يحدث] من السراية [منه]
اي القطع ثم مات منه [فهو] اي عفو المجني عليه [عفو عن] موجب قتل [النفس] فسقط القود لان كلا
منهما شامل للمقتصر والساري ثم فصل الاجمال فقال [فالتخطأ] اي العفو في الخطاء يعتبر [من ثلث
ماله] اي مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح
الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بان لو عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث
[والعمد من كله] اي العفو في العمل يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجملة من مال هو الدية
لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وموجب العمل القود الساقط بالعفو الدال عليه اجماله
دفعاً لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الاترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية
في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيعي عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما
ظن ان الموجب قود ليس بمال فلا وجه للمقول بانه من كل المال [والقود يثبت بدءاً] اي ابتداء
بطريق الخلقة [للورثة] اي لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود
لهم لان شريعة القود لتسفي صدورهم والميت ليس باهل له [لا] يثبت القود للورثة [ارتأ] اي
بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافا لهما لان القود يجب
عرضاً عن نفس المقتول فيكون حقاً له كالعرض [فلا يصير احداهم خصماً عن البقية] اي قائماً
مقامهم في اثبات حقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافا لهما على ما ذكر من الاصليين [فلو اقام] احد
الابنين [حجة بقتل ابيه] احد عمداً [عائباً اخوة] حال [فيحضر] ذلك الاخ [يعيدها] اي
السجة عنده خلافا لهما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال
العفو عنه لكنه يثبت لانه يثبتهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من
القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره [وفي الخطاء] من قتل ابيه
[و] في [الدين] لابيهِ على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيدها الغائب اذا حضر لان
المال يثبت للورثة ارتأ عندهم وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين و اقام السجة على كله وقضى القاضي
بكله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلوا ثبت قدر نصيبه منه اركان القاضي متعدداً اعاد
السجة وانما خص الدين لان في اعادة السجة للعقار اختلاف وان كان الاصح ان لا يعيدها كما في العمادي
[والعمرة] في حق الضمان [بحال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختياره ولم يصير جانباً الا بالرمي
[فيجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطاء سهماً [مسلماً] اي الى مسلم [فارتد] المسلم
[فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما اسقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب
على الرامي شيعي عندهما لان بالارتداد سقط تقويمه ويجب القيمة عند الشيعيين على من رمى الى
مبد خطاء فاعتق فوصله واما عند محمد رح ففضل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما في الهداية

و ذكر في الكرمانى ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد فى الجبل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل و انما ختم على الوصول اشعارا برعاية حسن الختم *

* [كتاب الديات] *

عقب بالجنابات لكونها موجبة للديات فى الجملة فهى اجزية لها جمع دية مسذوفة القاء كالعدة مصدر ودى القاتل المقتول اى اعطى و ليه المال الذى هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال دية و قد يطلق على بدل مادون النفس من الاطراف من الارش و قد يطلق الارش على بدل النفس و حكومة العدل و انما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضرار الذى يشير الى المعنى المصطلح الذى يبحث فى الفن عنه ما يورث من الثاني فى شبه العمد والخطاء و الجارى مجراه من المال فقال [الدية] عنده واحدة من الثلاثة [من الذهب الف دينار] اى مثقال مضروب [و من الفضة عشرة الاف درهم] بوزن سبعة [و من الابل مائة] و عندهما و فى روايه عنه واحدة من الستة ثلثة مذكورة و من الغنم الغان و من كل من البقر و الحمل ما ينان و فائدة الخلاف انه لو صالح على اكثر من ما يتى حلة لم يجز عندهما و جاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية و قد مر و الصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة رح كما فى المضمرات و فيه رمز الى انه يتعين واحدة منها بالرضاء او القضاء و قال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاتل و على الاول عمل القضاة و الى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازي و هذا ظاهر مذهب اصحابنا و عند التلجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة الا برضا ولى المقتول و عند العجز يقضى بالنانير او الدراهم باعتبار قيمة الابل و ان زادت على الالف او العشرة و عند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من سن واحد بل من اثنان مختلفة كما ياتي و اما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم و عن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان كلها ثينانا من الضبان و المعز و قال محمد رح الثنيان من المعز و الجذع من الضبان كالاصمية و اما البقر و الحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما فى المحيط و غيره و الحلة ازار و رداء و قيل فى زماننا بدل الحلة قميص و سراويل و الاول المختار كما فى النهاية [وهذه] اى الدية من الابل فى [شبه العمد] كما مر [ارباع] اى اربعة اصناف خمس و عشرون [من بنت مخاض] مما تم عليه حول [و] كذلك من [بنت لبون] مما تم عليه حولان [و] من [حقة] مما تم عليه ثلثة احوال [و] جذعة [مما تم عليه اربعة احوال] و هى [اى الدية فى الشبه من الابل اربعا الدية [المغلظة] و يقال لها المعظمة الواجبة من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة و التغليظ فى نوع واحد و هو الابل دون الاولين و هذا كله عند الشيخين و اما عند محمد رح فهى اثلاث و ثلثون جذعة و ثلثون حقة و اربعون ثنية كلها خلقه بفتح الخاء المعجمة و كسر اللام حامل من النوق [و]

الدية [في الخطاء] وما يجري مجراه [اخماس منها] اى الابل المذكورة عشرون من كل من بنت
مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة [ومن ابن مخاض] فان هذا اخف فبالخطاء البقي [وكفارتهم]
اى كفارة شبه العمل والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على
ان في كفارة شبه العمل اختلافا كما مر [عتق رقبة] اى اعتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان المعتقد يجب
ان يكون سالما الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغروما والى انه يكفى الرضيع لا الاجنين كما
ياتى التصريح به [مؤمنة] لا كفارة بخلاف سائر الكفارات [فان عجز] عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب
[صام شهرين] بنية من اليل [ولأء] اى متتابعين فلو افطروا يوما منهما وحب عليه الاستيناف وفي
الاكتفاء اشعار بان لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [وضح] عن الكفارة [زفيع]
سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذلك يكتب بالسابق وأشار اليه فقال [احد ابويه مسلم لا] يصح
[الجنين] الذى فى البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة
فقال [وللمرأة نصف ما للرجل في] دية [النفس] استروا لصغيرا رضيعا [وما دونها] اى وفي ارش
ما دون النفس كما ياتي للاثر ففي قتل المرأة خطاء خمسة الاف وفي قطع يدها الف وخمسمائة وهذا
اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه التكرمة فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم
انه يسوي بينهما عند اصحابنا كما فى الظهيرية والاشمل للانثى والمذكر ولم يرد السينين الذى دية
خمسمائة ذكرا كان او انثى فانه مستثنى لما يأتى [زالدمي] والمستامن وحلا او امرأة [كالمسلم] في دية
النفس وما دونها فانها على عادته ان كانت والا فدمى السحاني لانه كالمسلم فى المعاملات كما فى الكرمانى
ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ففي] اتلاف [الانف] كلا وبعضا وقيل فى الارنبه حكومة عدل
على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يخلو عن شبح
فانه لو قطع المارن ثم بقيه الانف فان كان قبل البرء فدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفي
الباقى الحكومة كما فى الظهيرية [والشفة] كلها او بعضها لانها اصل منفعة الايلاج [و] اتلاف
[العقل] بالضوب على الراس لفوت الادراك فان العقل نور ببصيرة الانسان عواقب الامور والدماع
كالقبيلة او الزيت كما فى الكرماني [واحدي السواس] الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن
محم رح ان فى الشم الحكومة ويعرف تلفها بتصديق الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقريب
الشرية واطعام الشيع الموت وانما لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاسا كما فى الكلام [واللسان]
كله او بعضه [ان منع] الاتلاف [اداء اكثر الحروف] اى حروف المعجمة فان تكلم بالاكثر
فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما تكلم به منها حظ من الدية بمصنعه سواء كان نصفا اربعا
او غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والتاء والييم والذال والرائين
والسينين والصادين واليطائين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه

وهو الصحيح كافي الكرمانى [و] اتلاف [اللسية] بالساق والنتف خطاء بان يظنه مباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كرميا بضم الكاف وفتحتها فقيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يستتره فانه لا شئ فيه وهذا لاجل سنة ولم ينبت فان نبت بعضها فقيه الحكومة كما فى الذخيرة وفى الاكتفاء اشعار بان له لودلى شاربه لم يجب الدية بل الحكومة فى الصحيح كافي الكافي [وشعر الرأس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأته لم يجب شئ فى المال وعن محمد بن روح لا شئ عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية والخيار عند الطائري ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بعلق اللحية والشعر عمدا لكن فى الكافي وغيره انه يستوي فيه العمل والخطاء اذا لا فرق فى شئ من الشعور والاضافة مشعر بانه لا يلزم شئ بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كافي الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لا تلاف جنس المنفعة او الجمال الذى فى الادمى كاتلاف النفس تعظيما له [كما] يجب كل الدية [فى] اتلاف [انثيين] مما كان [فى البدن اثنتان] كالساجيين والعينيين والشفتيين واللسيين والاذنيين واليدين والرجلين والاليتين والانثيين والثديين والسلمتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمتا هما فان فى الاولى الحكومة وكذا فى الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد فى الظاهر ان فى اتلاف ثدى المرأة عمدا قصاصا كافي الظهيرية [وفى احد عمدا] اى الانثيين [نصفها] اى الدية [و] كما [فى اشغار العينين] الاربعة جمع شفر بالضم وهو حرف باعطي العين من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويسوزان يراد مجازا فان فى قطع كل دية كاملة كما فى قطع الجفن مع الاهداب كافي الهداية [وفى احدما] اى الاشغار حقيقة او مجازا [ربعها] فانها اربعة [وفى كل اصبع] من اصابع اليد او الرجل [عشرها] اى الدية فان فى جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها عشرا [وفى كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اى ثلث العشر [وفيه] اى فى مفصل الابهام [نصفه] اى نصف العشر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنتين كاللابةام فنصف [كما] وجب نصف العشر [فى كل من] لم ينبت فان كان المجنى عليه عبدا فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر ديته فان نزع جميع الاسنان فى الغلب اثنتان وثلثون خطاء فعليه دية وثلثة اخماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بانه لو احمر السن واخضر ازا بود وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يمضغ والا فان لم يرفلا شئ فيه والافقيه الارش الكل فى الخزائنة واعلم ان من الناس من له نواجد اربعة فيكون اسنانه ستا وثلثين كافي الرضي وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عضو] كالعين واليد [ذهب نفعه] كالوربة والبطش [بضرب] ونحوه كادخال نورة فى العين [قديم ديتو] الكلمة [ولا قود]

في شجة [من الشجاج] بالكسر جمع الشجة بالفتح وقد مرت [الاني الموضحة] الباقية الاثر يكسر
 الضاد المعجمة وهي شجة الجلد التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كما في الذخيرة [عمدا]
 لتحقيق المماثلة بانهاء السكين الى العظم فانها يقاد [وفيها] اي الموضحة [خطأ نصف عشر الدية]
 والمتبادران يكون المشجوج غير اضلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص وزينة من غيره كما في
 الذخيرة [وفي الهاشمة] وهي شجة يكسر العظم من الهشم وهو كسر شيع او عظم [عشرها] اي الدية
 سواء كان اضلع او غيره وفي المنتقي انه لو كان اضلع ففيه ارش وزن ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطأ
 كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعمد والخطأ فيه سواء كما في الذخيرة [والمنقلة] من
 التثقيب بفتح القاف وكسرها وهي شجة يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع
 الى موضع كما في الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصي كما في النهاية [عشرها ونصفه] اي
 عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [والامة] بالمد وهي شجة تصل الى ام
 الدماغ اي الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدامغة بالمعجمة وهي
 شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهي قتل لا شجة كما في الهداية لكن عن ابي
 يوسف رح فيها ثلثا الدية كما في المضمرات [والجائفة] وهي شجة تصل الى الحوف والقعر والمراد
 جائفة الراس فان حكم جائفة غيره قد مر [تلتها] اي ثلث الدية [وفي جائفة نذلت] الى الجانب
 الاخر [ثلثاها] اي ثلثا الدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال [والحارصة]
 بالمهملات والحارضة وهي شجة تحرس الجلد اي تشقه بلا اخراج شيع منه كما في فاضيلان وقال
 الطحاوي ولا يدميه كما في الذخيرة [والدامعة والدامية] فالدامعة بالمهملة شجة يظهر الدم
 بلا تسيله والدامية ما تسيله كما في الهداية والكافي واكثر المتداولات وفي الذخيرة الدامعة على
 ما ذكره الطحاوي شجة تسيل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيله اكثر ما يكون في الدامية
 من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يدمي الجلد سواء كان سليلا او غير سائل وعلى ما ذكره
 الطحاوي ما يدميه ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدامعة
 ما يسيله كدمع العين [والباضعة] بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يبضع اي يقطع
 قليل لحم وقبل يقطع الجلد كما في الاختيار [والتلاحمة] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار
 جلدة رقيقة بين اللحم والعظم [والسحاق] بكسر السين المهملة وسكون الميم وهي شجة تظهر تلك
 الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية [حكومة عدل] بالاضافة اي حكم مقوم
 ما قومه به من قدر التفاوت او غيره كما ياتي وقد مر في الجنايات وجه مخالفته للسابق ثم اشار الى
 تفسير الحكومة فقال [فيقوم عبدا] اي يفرض المقوم كون المحني عليه عبدا [بلا هذا الاثر]
 اي صحيحا [ثم] يقوم [معه] اي مع هذا الاثر اي مشجوجا او غيره من النقصان [فمقدرا] اي

لانه ربما يسري الى النفس فما لم يستقر على شيء بالبوء او الهلاك لم يلزمه اي جنابة فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنابات عمدا او خطأ ان يستاني حولا فاعل فصلا يوافقه فيبوء او يخالف فيهلك كما في الكرماني وغيره [وعمل الصبي والمجنون] والمعتوه لا السكران والمغمي عليه [خطأ] في الحكم فوجب المال في الحالين وفيه اشعار بأنه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعندهما انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى رلى القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ما له كما في الظهيرية [وعلى العاقلة] اي عاقلة هما [الدية] في الحالين وفيه اشعار بانها لم يجب في ما لهما وفي شرح الطحاوي ان الجنابة ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف السر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي ما لهما حالا [بلا] وجوب [كفارة] و [بلا] [حرمان ارث] الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العباد فلا يليق بهم ويحرم الموت عن ميراث ابويه لاختلاف الدينين لاجزاء للردة [ومن ضرب] ولو زجرا [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالتنوين [خمسمائة درهم] حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرسا ارامة او عبدا قيمته تلك فاني ادعى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيع ازمه كما في الظهيرية وفيه اشعار بأنه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يجب كما في العمادي والاضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظورا كما في الهداية [على عاقبته] اي على عاقلة الضارب لاعليه وفي رواية عليه كما ياتي [ان القتل] المرأة ولدا [ميتا] من بكرة او مؤنثا ولا يستوي في الميت المذكور والموت كما ظن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو القت ميتتين او اكثر وجب غرة في كل كاتى الذخيرة والاعلام مشير الى انه اريد بالميت السر بان كانت امه حرة ارامة علققت من سيدها او من المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حيا فمات] لان الضارب قاتل له شبه عمدا وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو القت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال [وغرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لأمه [ان] القتل الام [ميتا فماتت الام] بالضرب [ودية الام فقط] لا غرة للجنين [ان ماتت] الام [فالقت] بعد الموت [ميتا] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان ان ماتت] الام [فالقت حيا فمات] الحي لانه قتل تقمين وورث الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بأنه لو القت حيا فمات ثم ماتت الام وجب ديتان والام تراث من دية الحي كما في شرح الطحاوي [وما يجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي ستر [فهو لوارثه] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اي

غير ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقد اُشير في الجنائيات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بترك التصريح كما ظن [وفي جنين الامة] اي في جنين مملوكة القنن الامة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد [نصف عشر قيمته] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا [في الذكر] اي وقت كونه مذكرا [وعشر قيمته في الانثى] لان قيمة المذكر في العادة اكبر من قيمة الانثى وان تساريا في السن والجمال وعن ابي يوسف رح لا شيع عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا شيع عليه كما اذا القي بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعول الضرب ثم القى حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [وما استبان] من الجنين [بعض خنقه] كالظفر والشعر [كلام] خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ من العلقه والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط لاحكام المذكورة فلا يجب شيعي بالقاء جارية الغير ماء او دما كما في المنية لكنه يشكل ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة [ضمن الغرة] بالنصب [عاقلة ادمرة] كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المنقبي بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كافي العمادي [اسقطت] جنينا [ميتا] فلا يجب شيعي باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستتب بعض خلقه فانه حينئذ يكون نطفة او مضغة او علقة ومدتها مقدرة بحاية وعشرين يوما فان زامن كل منها اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم ما نفخ فيه كما في الذخيرة [عمل بدزاء] فلو شربت لتندوي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمادي [ارفعل] كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج ارغيره بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [بلا اذن زوجها] فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا فيها تائم وعليها التوبة والاستغفار *

[فصل * من احدث في طريق العامة] اي طريق للجماعة نافذة واطقة في

الامصار والقرى دون الطريق في المغاور والصحارى لانها لا يمكن العذر عنها كما في الزاهدي وسياتي الخلاف وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا دورا في الارض غير مملوكة فهي باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام السلواني كافي العمادي [كنيفا] اي مستوحدا [ارميزابا] اي ما يركب في الحائط من مجرى ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء يعرب بلهزمة دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله البطوري والاولى تركه اعتمادا

على ما ينحمله ما بعده [أوجرمنا] بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد الجملة والنون وهو دخيل
 قيل سعناء البرج وقيل الميزاب وقيل جزع يخرج من الحائط للبناء عليه كما في المغرب [أودكنا]
 عربي أو فارسي مرفى الصاوة [وسعه ذلك] أي جزله الأحداث فإن الجائز غير مضيق كما قاله
 المطرزي [إن لم يضر بالناس] فإن ضررهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر إيماء إلى أنه يصل
 له ذلك ويصل له الانتفاع بها وإن منع عنه كما في الكرمانى وقال البطحاوي أنه لو منع عنه لا يباح
 له الأحداث ويأثم بالانتفاع والترك كما في الذخيرة أو من أرذالهم وأضعفهم كما في النهاية لكن
 التمهوتاشي [ولكل] من أباد الناس كما في الذخيرة أو من أرذالهم وأضعفهم كما في النهاية لكن
 فيه فتنة أو من أساطهم ولو كافرا كما في الكرمانى [نقضه] أي إبطال ذلك المحدث بعد الإتمام
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الأحداث لا النقض وقال أبو يوسف
 رح ليس له المنع والنقض وعن محمد رح إن لغير العبد والصبيان نقضه وإن لم يضر بهم وقال
 أبو القاسم الصغار له نقضه إذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يبدأ بنفسه
 فلا يلتفت إلى خصومته وهذا إذا علم أحدا أنه إذا لم يعلم فقد جعل حديشا حتى كان للإمام
 نقضه وعن أبي يوسف رح أنه ينقض إن ضرر بهم وهذا كله إذا حدث لنفسه فإن حدث للمسلمين
 كما إذا بنى مسجداً في بعض الطريق ولم يضر بهم لا ينقض كما في العمادي [و] من أحدث [في]
 طريق الخاضة [غير نافذ] ذلك الطريق وهي ما يسمى قومه أو ما تركه المورقون بنوا دورا في
 أرض مشتركة بينهم كما في الذخيرة [لا يسعه] أحداث ذلك [بلا إذن الشركاء] سواء كان ضررهم أم
 لا لأنه ملكهم فلو أحدثه كان لكل نقضه وهذا إذا علم أحدا أنه إذا فقل جعل قوما حتى لا يكون
 لأحد نقضه كما في العمادي [وضمن عاقبته] أي المحدث [دية من مات بسقوطها] أي بسقوط واحد
 من هذه الأشياء عليه لأنه متعدي بشغل هواء الطريق كما في الذخيرة لكن في الهداية وغيرها لو أصابه
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لأنه متعدي وأما إذا أصابه الداخل فلا يضمن كما إذا أصابه الطرفان فإنه
 لم يضمن إلا النصف سواء علم أن أي طرف أصابه أو لم يعلم وفيه إشعار بأنه لو جرح بلا موت فإن بلغ
 أرضه أو شئ الوضحة فهو على عاقبته وإن لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء إشعار بأنه لا يجب الكفارة
 ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة [كما] ضمن العاقلة الدية [لو وضع] أخذ [حجرا] شاخصا
 في الطريق [أو حفرت في الطريق] أي طريق العامة أو الخاصة [فتلف به] أي السقوط [نفس]
 أي آدمي لأنه متعدي في ذلك وفيه إيماء إلى أنه لو وضع حجرا في الطريق أو المتاع أو الشجرة أو ربط
 الحذابة أو ألقى التراب أو قعد للاستراحة أو للمرض أو رشح الماء ضمن في كلها وهذا إذا لم يعلم الماء
 بالرش بأن كان أعمى أو ليلا فإن علم لم يضمن وقيل هذا إذا رشح جميع الطريق فلو رشح البعض
 لم يضمن وإلى أنه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كإلقاء النلج أو الطين أو الحطب أو ربط الدابة

او التعمود في فناء داره ولو في غير الدافل لكن لو بنى فيه احد من امله او حفروا له نصب الماء ان نصب
 دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك امله كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخروا
 عند الزحام حتى يشف الكل في الدخيرة والى انه لو حفر في مقبرة في غير ممر الناس لم يضمن
 لانه غير متعل واما لو حفر في طريق المقبرة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه
 ضمن والى انه لو حفر في فناء القري ضمن كما اشير اليه في اللنية ولو بنى قنطرة في نهرة لم يضمن
 وان بنى في نهر العامة وقعمل المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكرمانى ويبدأ تبين انه انما ضمن
 في حفر البئر ورضع السجرا اذا لم يتعمد الواقع المورر كما قل الزامى [لا] يضمن العاقلة [ان
 مات] الواقع فيها [جوعا] او عطشا حاج طبعه [او غما] ولو بسبب انبعاث العفونة عن البئر كما في
 النهاية وهذا عند ابو يوسف رح فقد ضمن بالغم لا غير وعن محمد رح ضمن بالكل وبنى
 هذا اذا اخذ رجلا وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا والفتوى على قول ابى
 حنيفة رح كما في الخلاصة [وان تلف به] اى بذلك من احداث الكنيف والبصر واللكن
 ووضع السجرو حفر البئر في الطريق [ببيعة ضمن] ذلك المحدث والراضع والدافر [شو] تأكيد
 لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال [ان لم ياذن به]
 اى بذلك من الاحداث واخوته [الامام] اى السلطان وذلك لانه غير متعل حينئذ فان الامام
 ولاية عامة على الطريق اذ ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مثائنا انما جاز له الاذن
 اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فلا يجوز كما في الدخيرة وفيه إشارة الى انه
 لو بنى في طريق او سوق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في
 بلادنا فالسوق لاصحاب الخوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق
 نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين ولما اثير
 الكلام الى القتل تسببها ذكر السائط المائل وان كان جمادا لا يبقا باحر الكتاب فقال مبتدء مبتدء
 خبره ما ياتي من ضمن [ورب حائط] اى مالك جدار حقيقي او حكيمى كالواقف والقيم وصورة
 انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن احد عماء فلم ينقضه حتى تلف نفوس
 به ضمن عاقلة الواقف كما في الخزائن وغيره [مال] عما هو اصله من الاستقامة وغيرها فيشمل
 المنصوع والواهي [الى طريق العامة] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله [وطلب] بالفتح
 [نقضه] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مشوف فانقضه وفي ضمير السائط المائل ايماء
 الى انه لا يصح الطلب قبل ائيل لانعدام التعدي كما في الكرمانى وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن
 ان الاحسن الفاء مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد وانما ذكره
 ليمتدح من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني قد مضى اليه في هدم حائطه كما في الكافي

وذكر في المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مشورة وفي الكرماني عن محمد رح انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا لم يتقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط [مسلم] واحد ولو عبدا غريبا او صبيا [اودمي] واحد كذلك وامرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه [ممن] ظرف طلب [يملك] نقضه فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه ممكن من الطلب من الشركاء ليجمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيان [كالمهرن] فانه يملك النقض [بفك رهنة] لانه ملكه فان كان مغلسا ببيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجب المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن المرتهن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرماني [و] مثل [الولي] من الاب والجد [والوصي] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي ولو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [و] مثل [المالك] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى في اقل من قيمته ومن قيمة الادمي وان كان غيره يسعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجنائية الحقيقية كما في الكرماني [والعبد التاجر] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عائلة المولى وان كان غيره ففي ذمة العبد ببيع فيه [فلم ينقض] الحائط عطف على طلب [في مدة] اي زمان اوله بعيد الطلب واخره قبل السقوط [يمكن] نقضه [اي يدرم قدرة ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن] فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو هب ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في العمادي [ضمن] وبالحائط [مالا] بالنسبة [تلف به] اي بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهدمه ضمنه الجار الحائط وترك النقض عليه او اخذ النقض وضمنه النقض [و] ضمن [عاقبته النفس] التي تلفت به لانه صار متعديا بشغل هواء العامة [لا] يضمن [من طلب] بنقض حائطه [فباع] حائطه [وقبضه المشتري فسقط] الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد اتفاقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع

يدل على انه لو رد على البائع بقضاء او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية [او طلب] اي وقع طلبه [ممن لا يملك] اي نقضه [كالودع ونحوه] ومن الرهن والمستاجر والمستعير والغاصب وغيرهم فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الاصلين [وان مال] الحائط [الى دار احد] من مالك او ساكن باجارة او غيرها فاضافة الدار لادني ملائمة [فله الطلب] لدفع الضرر وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية واعلم انه لو اتجل القاضي رب الحائط يوما اراكم لم يصح فلو تلف شيء بالسقوط ضمن ربه لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نازل فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمرات [وان بنى] الحائط [مائلا] الى الطريق او الدار [ابتداء ضمن] ما تلف [بلا طلب] من احد لانه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [وان طلب] النقض بالضم [احد الشركاء] في حائط مائل [او حفر] احدهم بئرا [في دار مشتركة] بلا اذن الباقى وتلف شيء بالسقوط [فالضمان] عنده للنفس والمال [بالصفة] للحائط والدار فان كانوا ثلاثة ففي الحائط ضمن ثلث المال والعائلة ثلث الدية وبني السفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الا في الحصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المسئلتين لان التلف قصبان معتبر وهدر *

[فصول] * ضمن الراكب [السائر في الطريق] ما اتلفه دابته [من النفس و المال بان ضربته برأسها او كسبته او عضته باصنافها او خبطته اي ضربته بيد ما از وطئته بها او برجلها اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجسمها لان السير في الطريق مباح نظرا الى حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز [لا ما نكحت برجلها] بالساء المهيمة اي ضربت بها فهو من باب استعمال المقيد في المطلق لا من قبيل علقتهما تبنا و ماء باردا كما ظن يقال نكحت الدابة اي ضربته بجسم حائرها كما في المغرب وغيره [او ذنبها] ما تلف [بما رائت] اي بالقاء رؤيتها [او باليت] الدابة الراكب عليها [في الطريق] حال كونها [سائرة] في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فهما قيدان لجمعيتها وانما لم يضمن بالنفخ والروث والبول لان الاحتراز عنها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفته في الغل و ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكر من العمادي [او اوقفها] في الطريق لغة فصينة كما مر [لذلك] اي للروث او البول فلو وقف لغيرهما فهو ضامن باتلافها في كل الوجوه الا اذا اوقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا اوقفها في المفاوز في غير المسجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المسجة كما

في الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه
 بمنزلة فعله فيضمن و بان السائق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت واقفة او سائرة كما اذا لم يكن
 صاحب معها كما في الذخيرة [او] بما [اصابت] الدابة بيدها او رجلها في سير الطريق [حصاة ازحجرا
 صغيرا] وهو غير الحصاة في العرف [از نسوه] من النواة والغبار ونسوه [فقفا] اي شق [عينا]
 فانه لم يضمن لانه لا يجتزئ عنه وقيل لو عنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة
 [وضمن] الراكب [بالكبير] اي باصابة السجور الكبير فقفا العين لانه يستترز عنه [والسائق والقائد]
 من القود نقيض السوق فهو من امام ذلك من خلف والمرتدف [كالراكب] في الضمان بالكل الا
 النسخة على ما قال مشايخنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالنسخة ايضا وفي الاصل
 ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما به لو اجتمع سائق وقائد كان
 الضمان عليهما نصفين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجتمع السائق والراكب
 خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمرتدف والراكب ضمنوا ارباعا كما في
 الحميدى [الا ان الكفارة] اي كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تساهل
 في اطلاق الكفارة كما ظن [عليه] اي الراكب [فقط] دون السائق والقائد والمرتدف لانه مباشر
 وهم مسببون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الباني وبان
 الكل يرثون سوى الراكب في الوطي كما في الكافي [واذا اصطدم] اصله اصطدم اي تضارب بالجسد
 [فارسان] فما تا [ضمن عاقلة كل] منهما لورثة الاخر [دية الاخر] لان علة القتل صدمة كل فلو
 كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حريين واما اذا كانا عبيدين
 فهو في النسخة والعمد اذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحرفقي العمد نصف قيمة
 العبد فباخذة وفي القتل وفي النسخة كل قيمته فباخذة ورثة السر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم
 رجلان فان وقع كل في جهته فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه
 مدي ودية الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره
 [وان ارسل] في الطريق [كلبا فاصاب] شيئا فاتلفه [في فوره] اي فور الارسال بلا سكون وميل
 الى جانب آخر [ضمن] المرسل [ان ساقه] اي كان يمشي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما
 لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه ولم يسقه وعن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اخذ
 المشايخ كما في الكرمانى وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محمد رح ان
 عناق او قناد كما في الخلاصة [لا] يضمن [في] ارسال [الطير] اي البازي المسوق المصيب في فوره
 لانه يحتمل السوق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف رح انه يضمن [و] لا في اتلاف [الدابة]
 من الكلب والثور والعنم ونحوها [المنقلة] اي النافذة من المالك فانها لم يسقها وفيه رمز الى انه لو

عنه كلب عقور ضمن ان يقدم اليه قيل العض كالبائظ كما في النهاية والى انه لو اكل الكلب غنم كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف منه التلف للنفس على ما قال نعيم الائمة والى ان الراعي لو رعى الغنم في ارض مزارع بالتماسه فنام فيفسد زرع الغير لم يضمن احد منهما على ما قال الترمذاني كما في المنية والى انه لو ارسل دابة فانسلت زرعاً في فورة ضمن المارسل الا اذا مالت بمينا وشمالاً وله طريق آخر فانه لم يضمن لان سيرها مضاف اليها كما في الكافي و[اذا اجتمع الراكب] او السائق او الفائد [والناخس] اي طاعن دابة بعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ضمن هو] اي الناخس ما اتلفه الدابة في كل الوجوه [حتى النفقة] اي الضرب باليد او الرجل لانه متعد وعن ابي يوسف روح انه ضمن هو والراكب في الوطي مناصفة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالناخس فادبته على عاقلة الناخس والى انه لو ملك الناخس به فدمه هدر والى انه ان نخسها الراكب فلا ضمان في النفقة والى انه ان نخسها الناخس باذنه فوطئت في فورة فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان الناخس عاقلاً جراً فان كان صبيّاً فعلى عائلته وان كان عبداً ففي رقبته يدفع بها او يغدي الكل في الكافي وانما خص النخس لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النفقة لم يضمن كما في المنية [و] يجب [في فقاء] عين نحو [شاة] نحو [القصاب ما نقص] الفقاء من القيمة فتقوم صبيحة العين ومقووة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه السمامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة [و] في فقاء [عين] نحو [البقر والجزر] اي ما اعد من البعير للنحر [والسمار والبغل والفرس] والبر ذرن [ربع القيمة] اي ربع قيمة البقر واخوانه فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يحمل عليها و الافضلان النقصان كما في الفصيل على ما قال في المنتقى وفيه اشعار بان وجب نصف القيمة في فقاء العين على ما قال في القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الجثة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان الثور والحمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الائمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الدابة وذنبا ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداء بمحمد روح في الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن *

[فصول] * ان جنين عبد [او امة] على حر او مملوك في النفس او الطرف [خطأ] ولو حكما كما اذا جنن صبي عمدا او عبد عمدا في الطرف فان جناية كليهما خطأ حكما كما في الكافي [دفعه سيده] الى ولي الجناية [بها] اي بسبب الجناية فيملكه الولي [او فداء بارشها] اي الجناية فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار ايما مديهما وان كان الاصل هو

الدفع واختار فخر الاسلام انه الغداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد بوى المولى كما في الكرمانى وهذا عندهما واما عنده فالغداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه اذنه متى وجده عنده واما عندهما فعليه الدفع حينئذ [حالا] لان التاجيل في الاعيان باطل والغداء في حكم العين لانه بدل [فان وهبه] السيد بعد الجناية [او باعه] بيعا صحيحا فانه بالفاسد لم يصر مختارا للغداء الا اذا سلم كما في النهداية [او باعتقه او دبره] او كاتبه [او استولدها] اى الجنائية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد [بها] اى بالجنائية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاقل] بزيادة اللام [من قيمته] اى قيمة الجنائي تغليباً فيشمل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكررة وليس فيه مانع لفظى ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بان له لزومها او وطئها او آخرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف رح ان في كل منها سوى الاول اختياراً له كما في الذخيرة ثم شرع في الجنائية على العبد فقال [دية العبد] المجني عليه من الحر او العبد خطاء [قيمته] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على العاقلة ان لم تبلغ لدية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم [و] بلغتهم [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من القيمتين اظهاراً لتفضيلة الحر على العبد [عشرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة الاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والتمرتاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة في رواية عنهما كما ظن فانه سهو من وجهين وعند ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما ارضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجنائي حالاً عنده والاول الصحيح كما في الذخيرة وعن ابي يوسف رح ان القيمة ان زادت على المالية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجنائي كما في الظهيرية [وفي الغصب قيمته ما كانت] اى ان عصب مملوكاً فقتل عمداً او خطاء فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالأجماع لان ضمان العصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المالك [وما قدر] في الجنائية على طرف الحر [من دية الحر] بيان ما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من قيمته] فيجب في موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب في الحر نصف عشر دية وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فيحينئذ ينقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكرمانى وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شيء من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجنائي حالا كما في شرح

الطحاوي فذكره احسن ثم استثنى عن هذه الضابطة ما قال [وفي فقا عيني عبد دفعه سيله] الى الجاني [واخذ قيمته] صحيحا [ارامسكه] اي العبد [بلا اخذ] بدل [النقصان] عنده واما عندهما فنقل دفعه واخذ القيمة ارامسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في نقاء العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محمد رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ان جنى مدبر او ام ولد] خطأ [ضمن السيد الاقل من قيمته] اي قيمة كل منهما يوصف التدبير والامتيلاد يوم الجناية وتماه في الكفاية [ومن الارش] فيجب اقلهما [فان جنى] المدبر او ام الولد جناية [اخرى شارك ولي] الجناية [الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه] اي الى ولي الاولى ان دفعت [بقضاء] لانه استوفى ولي الاروي زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [اذ ليس في جنائياته] اي المدبر او ام الولد [الا قيمة واحدة] لانه ليس للسيد الارقبة واحدة [واتبع] ولي الثانية عطف على شارك [السيد] فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى [او] اتبع [ولي الاولى ان دفعت] اليه [بلا قضاء] وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الغاء بشاره الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بغيره كما في الذخيرة [ومن عصب صبيا حرا] غير بالغ [اي] من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر عن نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففي الكلام مجاز كما في النهاية [فمات] الصبي [معه] اي في يده موتا [فجاءة] بلا علة وهي بالضم والمد اذ بالفتح وسكون الجيم بلامد [او يسمى] بلا تنوين اي بمرض من الامراض [لم يضمن] الغاصب [وان مات] ذلك الصبي [بصاعقة] اي نارت سقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل السر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردي من مكان عال كما في قاضيتان وغيره [او نيش حية] اي عضها في المغرب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة معني وهو اخذ اللحم بمقدم الاسنان وقال ابن الاثير المهملة الاخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجميعها [ضمن عاقلة الدية] لانه نقله الى مهاك بخلاف ما مر فانه لا يدخل للمكان في ذلك [كما في صبي اودع عبدا] اي جعل عنده عبدا ودبعة [فقتله] الصبي ولو عمدا فانه ضمن عاقلة الدية اي القيمة واما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته وشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا واما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقيله ضمن وان لم يقيد لم يضمن واما قيد بالحر لان العبد ضمن في الوحيين [فان اتلف] الصبي [ماله] من طعام او غيره سوى العبد [بلا ابداع] او اقراض او اعارة [ضمن] حالا بالاتفاق [وان اتلف بعده] اي بعد الايداع والاخصر

ومعه [لا] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن والخلاف في صبي عاقل متحجور
واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضيخان والتمرتاشي
وضمن بالاتفاق كما في الهداية وشرح الجامع لفخر الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في
الكافي واما الماذون بالتجارة وبقبول الردية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية *

[فصل * ميت] مبتداء فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من الرجل و
المرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسقطا تام الخلق واما ناقصه فلا شيء فيه كما في الكافي
وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلًا في محلة فلا قسامة ولا دية [به جرح] اى جزاحة او
اكثر من فعل آدمي [او اثر ضرب او خنق] بفتحتين اذ كسر النون هو عصر الخلق [او] به
[اخراج دم من اذنه او عينه] فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا وانما اثر
الميت على القتل لارادة التفصيل والامكان صفة مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر
القتل والقتيل من به اثر العقل فهو الحصى واعم [وجد] ذلك الميت [في محلة] بفتحتين اى مكان
نزول كما في المفردات فيشمل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن
انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واكثر به عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة
فيه واعلم ان المحلة عرفًا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الوصية
للجيران [او] وجد [اكثره] اى اكثر الميت ولو بلا راس [او نصفه مع راسه] في محلة فان وجد
نصفه مشقوقا بالطول اقل من النصف مع الراس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه [لا يعلم]
بالبينة او الاقرار [قاتله] اى الميت ازاكثره [و] قد [ادعى] عليه القتل [عمدا او خطأ] على جميع
[اهله] اى تلك المحلة [او] على [بعضهم] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى
على بعض معين فلا قسامة [حلف خمسون رجلا حرا مكلفا] ولو ادعى او محردا في قذف فلا قسامة
على المرأة والعبد والصبي والمجنون [منهم] اى من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي
الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المصنوعات انه رواية عنه [يختارهم الولي] اى ولي الميت و
الجملة صفة لخمسون وفيه اشارة الى انه لا اخبار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار الفساق والشبان
والصلحاء والمشايخ الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف
فقال [بالله] اى حلفوا بالله [ما قتلناه] اى الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير المبتداء بلا تكلف
تقدير لاجله واشتمال المحلة او الولي عليه كما ظن [ولا علمنا له قاتلا] من قبيل تقابل الجمع بالجمع
فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتد اولاد وفيه اشارة الى
انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينفي ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا
فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في الحمد وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عنكهم الا اذا

ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كيفيته عند ابي يوسف رح ان يسلفهما بالله ما قتلته لانه انما يسلف على العلم ليظهروا القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني [لا] يسلف [الولي] وان كان منهم لانه غير مشرّوع [ثم] اي بعد التسليف [قضي على] جميع [اهلها بالدية] لذلك الميث حرا اذ عبدا لتقصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتنون وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضي بها على اهلها فيستعمل ان يراد على عاقلة اهلها [وان ادعى] الولي القتل [على واحد من غيرهم] اي غير اهل المحلة [سقط القسامة] والايمان [عنهم] كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والاخلف وان نكل يسبس عنده حتى يسلف اريقر وعندهما يقضي بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالغنح اسم من الاقسام بالكسر معني السلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين [فان لم يكن] الخمسون [فيها] اي في تلك المحلة [كرّر السلف عليهم] اي على من كان فيها منهم [الح ان يتم] الخمسون وان كان واحدا يسلف خمسين مرة وقس علي هذا وفيه اشعار بانهم ان كانوا خمسين لم يكرّر السلف على احد كما في الكافي [ومن نكل] منهم عن اليمين وابي عنها [حبس] الناكل [حتى يسلف] اريقر فان ايسر عن السلف قضي بالدية وعن ابي يوسف رح انه لا يسبس ويقضي بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرماني وغيرها ان السبس انما هو بالعمد واما في الخطاء فلا يسبس بل يقضي بالدية على العاقلة [لا] يسلف [ان خرج الدم من] انفه و[فيه] كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علا من الجوف فتتيل [اودبرة او ذكرة] اذ فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [روي قتيل] وجد [على دابة يسوقها رجل] قسامة فاذا حلف [فالدية على عاقلته] كذا اجمل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق اذ القائد وعن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مستغنيا فان ساقها نهارا جهارا فلا شيع عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانتا على اهل المحلة ويبيح هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة [والراغب] على الدابة عليها قتيل [والقائد] لها [كالسائق] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفراد في وجوبهما لانه في ايديهم كما في الكافي [و] في قتيل وجد [على دابة بين قريتين] او سكتين او محلتين اربيلتين كان القسامة والدية [على اقربهما] من القتل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فعلى مالكه وفيه

اشعار بانه لو وجد بين ارض قرية وبيت قرية كانتا على الاقرب والقرب مشير الى ان صوت اهله يبلغ اليه والا فلا شئ في على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة وان استويا فعليهما كما في التمر تاشي [و] في قتيل وجد [في دار رجل عليه القسامة] اي خمسون حلغا وفيه اشعار بانه لا قسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف رح اما عندهما فان غاب العاقلة فذلك والا فعليهما ايضا كما في الكافي [ويدي] اي يعطى الدية [عاقلة ان ثبت انها] اي الدار [له] اي للرجل [بالحجة] اي البينة اذا انكروا وقالوا انها وديعة وفيه اشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شئ عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الاوضح انما ذكره قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فلا يحتاج الى الحجة ويكفي مجرد السكنى [و] تدي [عاقلة ورثته] اي ورثة القتيل [ان وجد في دار نفسه] لان الدار للورثة وقت ظهور القتل فللدية على عاقلتهم وهذا اصح كما في المبسوط وفيه اشعار بانه قيل بوجوب الدية على عاقلة القتيل وهذا اذا اختلفت عاقلة الوارث والقتيل فان اتحدوا ويعقلوا حتى يقضى من الدية ديون القتيل وينفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثا له كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولهما وفي رواية عنه فقد هدر دمه لان الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقسامة على اهل] الاراضي [الخطه] اي على ملاكها القدماء وهي بالكسر في الاصل ما اختطه الامام اي افترسه وميزة من اراضي الغنيمة واعطاه لاحد كما في الطلبة [دون السكان] كالمتاجرين والمستعيرين [والمشتريين] والذين يملكون بالهبة او المهر او الرصية او غيره من اسباب الملك وان كانوا يقبضونها [فان باع كلهم] اي كل اهل الخطه [فعلى المشتريين] دون السكان والحاصل انه اذا كان في محلة ملاك قديمة و حديثة و سكان فالقسامة على القديمة دون اخويها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم و اذا كان عندهم ملاك حديثة و سكان فعلى الحديثة و اذا كان سكان فلا شئ عليهم وهذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف رح فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة وتماه في شرح الطحاوي قيل هذا في مرفهم و اماني عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكرمانى [وي] قتيل وجد في [دار] لغيره من املاك [مشاركة] بين القسامة والدية [على عدد الرؤوس] فان كان نصفها لزيد وعشرها لعمره والباقي لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم اثلاثا متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في السقط والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [وفي القلعة] ونحوها كالعجلة كانتا [على من فيه] من السكان والملاح والماد لها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا

[على أهلها] لأن تدبيره اليهم وإضافة المسجد مشيرة إلى أنه لا قسامة في مسجد الجامع ومسجد الشارع لأن القسامة إنما يكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا إذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلة كافي التمر تاشي وإلى أنه لو كان مسجدا للغرباء لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وإن لم يعرف فعلى عاقلة صاحب القرب الدزر منه كافي الذخيرة [وفي سوق مملوك] الأحسن مملوكة كانتا [على المالك] عندهما وعلى السكان عبد أبي يوسف رح كافي الكافي ويدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الأيام أو بعيدة يسكن فيها في الليالي أو فيها دار مملوكة فانهما على أهلها لتقصير حفظهم كذا في النهاية [وفي] سوق [غير مملوك] بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الأيام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كافي التتمة [والشارع] أي الطريق الأعظم من قولهم شرع الطريق أي بين أو على التجوز وحقيقته طريق يشرع فيه عامة الناس [و] في [السجن والجامع لا قسامة] في شيء منها [والدية على بيت المال] لأن تدبيره إلى الإمام وعند أبي يوسف رح كلاهما على أهل السجن وفيه أشعار بأن رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الأراضي المملوكة فانها كالموات كما في شرب الذخيرة ولو وجد قتيل في موضع مباح كالغلاة إلا أنه في أيدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في قاضيخان وأما الأراضي التي لها مالك أخذها وال ظلما فينبغي أن يكون القتل فيها هدرا لأنه ليس على الغاصب دية كافي الكرمانى وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على أقرب المحال التي تشرع إلى هذه الطريق [وفي بركة] بتشديد الباء والراء أو تخفيفها وهي صحراء [لأعمارة بقرها] أي لا يسكنها أحد ولا يبلغ إليها صوت من مصر أو قرى فإن بلغ إليها فعلى أقرب ذلك وهذا إذا لم تكن مملوكة والأعلى عاقلة المالك وفي الكرمانى أن انقطع عن تلك البركة حق العامة فهدر والا فعلى بيت المال [أو] في [ماء يمر به] أي اذهب القتل [هدرا] لأنه ليس في يد أحد ولا في ملكه وفيه إشارة إلى أن نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لا تقام معروفين فالقسامة على أهله والدية على عاقلتهم وإلى أن القتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال وإلى أنه لو احتبس في شطه لم يكن هدرا فهي على أقرب القرى أن سُمع صوت أهلها والا فعلى بيت المال وهذا كله إذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهدر بكل حال الكل في الذخيرة [ومستحلف] بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدئا لأنه موصوف بخبرة حلف [قال قتله زيد] من هذه المحلة [حلف] ولم يسقط اليمين عنه بهذه القول وإن كان يريد [بأنه ما قتله ولا عرفت له قاتلا غير زيد] لجواز أن يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم وأما زيد فخارج بالإقرار [وبطل شهادة بعض أهل المحلة] كلا أو بعضا [بقتل

غيرهم رجلا بعد دعوي بالولي القتل على ذلك الغير للثمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرؤون عن القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلم يطل بناء على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب ختما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالركيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فشهد لم يقبل [او] يقتل [واحد منهم] بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه [وفي رجلين] كانا [في بيت] ليس فيه غيرهما [وجد احدهما قتيلا ضمن] الرجل [الآخر ديته] عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح لانه عسى ان يقتل نفسه وله انه توهم بعيد وفي قياس قول ابي حنيفة رح يكون القسامة والدية على صاحب البيت [وفي فتيل قرية امرأة كسر الحلف] الى ان عيتم خمسون [عليها] اى على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالحاقلة بعد خلون معها في الحلف وفي الكرمانى ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها [وتدي] عندهم [عاقلتها] اقرب القبائل اليها في النسب وظاهرة انه ليس عليها شيء من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية *

[فصل] * العاقلة صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير اوجمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها تعقل الدماء اى تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية [اهل الديوان] بالكسر ويفتح اصله الواو وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زاهير انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دورته اى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالحني كتاب كمرودة الشياطين والاول الصواب [من] اى لجانى [هو منهم] اى من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فيعقل عن اهل سواده وقيل يعقل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل مصر كما في التمرتاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره [يوخذ] العقل [من عطياتهم] اى وظائفهم الثلث كما نبين لامن اصول اموالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لاحتجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرمانى وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة و الرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اخذ من العطية كما في الاختيار [حين خرجت] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطي في شهر او سنة او ثلث سنين والى انه لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الرجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [و] العاقلة [حية] اى قبيلة الجاني وهي

بنواب واحد [لمن ليس منهم] أي من أهل الديوان [ان يوخذ من كل] من عطية لهم [في تلك سنين] أي من تلك عطيات في شهر او اكثر او اقل ففي معنى من كما في القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره [ثلثة دراهم] عند بعض [او اربعة] منها عند بعض فيوخذ من كل وضيقة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما في المضمرة [وان لم يتسع السي] لذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصة كل عاقل اكثر من ثلثة او اربعة [ضم اليه] أي الى السي [اقرب الاحياء] أي القبائل [نسبا الاقرب فالاقرب] على ترتيب العصبات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان البجاني من اولاد الحسين رض ولم يتسع حية لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى و اباء القبيل وابناء لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعويم من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر السي من قبيل الاكثفاء فان أهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصرتهم العصبات ثم اقرب القبائل ثم وثم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره مرافق للمهداية لكن في الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو [على البجاني] لانه جنى [والقاتل كاحدهم] من العاقلة فيدي مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنوننا على الصحيح وقيل لا شيعي عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيعي عليه من الدية عندنا كما في النهاية [و] العاقلة [للمعتق] بفتح التاء [حي سيده] لانه منهم بالنس [ولولى المولات مولاة وحيه] أي حي مولاة اعتبارا للعقد [والمعتبر] للعاقلة [في العجم اهل النصر] بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [سواء كانت] النصر [بالحرفة] كالاهاكنة بمرز و الصفارين بكلاباد و السراجين بسموقند او لا تكون بالحرفة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه افتى السلواني ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه افتى الفقيه ابو بكر وابو جعفر روح والمرعيني لانهم لا يتناصرون وضيعوا اسابهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا في حقهم والمشايخ تشعرون بخلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من يتناصر في الحوادث [ومن لا

عاقلة له [من العرب والعجم كاللقيط والحربي والذمي وغيرها والاولى ومسلم لا عاقلة له فان الدية
في مال الذمي كما في الذخيرة [يعطى] الدية [من بيت المال ان كان موجودا او مضبوطا
[والا] يكن كذلك [فعلى الجاني] يؤدى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقى
وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدى في ثلث سنين كما قال الزاهدي وعن ابى
حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى
كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنيت ورحمة التناصر
قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهدمت [ويتحمل العاقلة] ويودون بالقضاء [ما يجب] من الدية
على القاتل [بنفس القتل] او قتل الخطاء وشبه العمد واحترز به عما ياتي وفيه اشعار بان الدية
يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما
في قاضيخان وغيره [لا] يتحملون [ما يجب يصلح] عن دم عمد فانه على القاتل حالا الا اذا اجل
[اقرار] بقتل خطاء [لم يصدق] اي القاتل [العاقلة] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين
وفي رواية اخرى انهم لو صدقوا بحملوا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا
انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بالبيعة وكذا بهما العاقلة فلا شيء عليهم ولا على العاقلة كما
في الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض فاقام الولي البيعة على ذلك المقر قبلت لانها يثبت ما لم يثبت
بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [و] لا يجب بقتل [عمد سقط قوده
بشبهة] كما اذا قتل رجلا واحدا صبي او معتوه والآخر عاقل بالغ او احدهما يحد يد والآخر بعضا
فانه ينصف الدية بينهما [او] ما يجب بسبب [قتل ابنه عمد] فانه وجب القود بنفس القتل الا
انه سقط بحسرة الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهدر [ولا]
يتحملون [جنابة عبد] على حر خطاء فانه على مولاه [او] جنابة [عمد] في النفس او الطرف
فان العمل لا يوجب التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغن عما سبق الا انه
اراد التفصيل [و] لا يتحملون [ما دون ارش الموضحة] من بدل طرف هو اقل من خمسمية هي
ارش الموضحة فانه لو كان خمسمية او اكثر تحملوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره
خطاء وقيمه اقل من ارشها تحملوا فان القيمة في العبد قائمة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [بل]
تحمّل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره [على الجاني] تغليبا فيشمل ما على المولى من جنابة
العبد ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الاهم وفي لفظ
الجاني الدان على القطع رعاية حسن الختم *

* [كتاب الاكراه] *

مقرب بالدييات مع انهما ينبئان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديس اخرى كما لا يخفى [مر] في اللغة حمل انسان على امر لا يريد طبعاً او شرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة [فعل] سوء بقرينة الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر او قطعه فانه اكراه كافي للخيرة [يوقعه بغيره] اي يوقع انسان بغيره ما يحرم من الفعل كافي الصراح وغيره لكنه مباح والحقيقة اوقفت الشيع على الارض كافي الاساس فيفوت بذلك الفعل [رضاء] المقابل لكرامته تم العايت الرضاء نوعان صحيح الاختيار وفاسده وضميان بالقاصر والكامل وغير الملجي والملجي وشار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [اريد سن اختياره] فيما يصير آله كالتهديد بالقتل او القطع فالاختيار هو الفصل الى امر مقدور للفاعل متردد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الآخر فان استقل الفاعل في العصد فالاختيار صحيح والافساد وما ذكرنا من الاكتفاء اعمد ما ظن من تسامح التبريد بين الابعام والشخص والاكتفاء غير غريب سيما في الكلام العزيز بيدك الخير والشر وفيه اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضاء وهذا اصح قياسا واما استدسانا فلا لانه لو هدد ببس ابنة ازاينه او اخيه او غيرهم من ذي رحم محرم منه لبيع او هب او غيره كان اكراهاً استدساناً فلا ينقل شيع من هذه التصرفات كما في المبسوط [مع بقاء اهليته] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفاسده لانها في اهلية الوجوب والاداء لانها ثابتة بالنسبة والعقل والبلوغ والاكراه لا يخل بشيء منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطر وخصة ومرة يا ثم ومرة يتاب [وشرط] لتحقق الاكراه اربعة [قدرة الحامل] اي المكروه بالكسر [على ايقاع ما هدد] اي خوف [به] والا كان هديانا [سلطانا] كان الحامل [اولصا] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد رح وان اكتفى به ولذا سعى به بعض السداد الى الشليفة وقال انه سماك في كتابه لصاً فاغظه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم على ذلك واعتذر الى محمد رح ورده بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعة في برداره حين وقف على ذلك ثم يناشف محمد رح عليه اذا لم يجبه خاطره فوجده على حجرنا طي من طي البشر وهذا من كراماته رحمه الله كافي المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اظالم في اي مكان واي زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبه جرد امه ائمه اب المشايخ اختطوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوي الزنا وباعتبار الزمان كافي التحيرة [وخوف الفاعل] اي المكروه بالفتح [ايقاعه] اي ايقاع الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والحامل اعم من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او خفياً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضر خاف الفاعل

منه خوف المرحل وإنما اذا غلب الرسول ايضا فلا اكراه كما في الذخيرة وإنما اختار الفاعل هنا
على المكره والحامل ثم على المكره ليدفع الالتباس [وكون المكره به] أي بإهدد به [متلفا نفسا]
حقيقة او حكمية كتلف كل المال فإنه شقيق الروح كما في الزاهدي [از] متلفا [عضوا] ولو صغيرا
كلاذمة فإنه كالمفس حرمة [وهو] أي الاكراه بتهديد تلف النفس او عضو [الملجي] بكسر الحيم من
الجله الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطراب وفيه التنبيه الى احد قسمي الاكراه الملجي و
تهديد تلفهما ثم اشار الى الاخر غير الملجي وتهديد غيره فقال [از] كونه [موجبا عما] أي حزنا
[بعدم الرضاء] كالضرب الشديد والحبس الذي منه الاعتماد البين الذي يراه الحاكم اذ لا مدخل
للرأي في المقدار كما في الكرمانى وهذا اذا لم يكن ذا منصب ومرتبة والافضرب سوط وحبس يوم وكلام
حشن اكراه كما في حق القاضي وعظيم البلد كما في النهايه وهذا اذا كان بغير حق فلو حبس او قيد
بسق فاقربال او غيره لزمه ذلك كما في الذخيرة وقوله مرحبا غما مشير الى انه لو هدد امراته على التسري
من المهر بالطلاق او التسري او التزويج عليها كان اكراها وهو ليس باكراه كما في قاضيان وكذا
التهديد بالقتل كما في الزاهدي وفي قوله بعدم الرضاء تصريح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكره
به وقد علم ذلك من حلل الاكراه [و] الشرط الرابع كون [الفاعل] متمتعا عما اكراه عليه [من الفعل
[قبله] أي الاكراه اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراها لقوات ركنه وهو فوت الرضاء كما اشير اليه في
الاختيار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى [لتحقه] أي الفاعل المالك كاعتاق عبده
واتلاف ماله وبيعه فإنه ممتنع عن ذلك ليق نفسه [اولى] آدمي [آخر] كاذلاف مال آخر بوجه من
الوجوه [اولى] الشرع [كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك ليق آخر] ولما فرغ من حلل
الاكراه وشروطه شرع في احكامه المترتبة عليهما فقال [فلو اكراه بالملجي او غيره] أي باحد قسمي
الاكراه من التهديد بنحو التلف او الضرب [على بيع ونحوه] من العقود كالاجارة والهبة وغيرها
[او اقرار] بشي منهن [فسخ] ما فعل من العقود والاقرار بان يقول كذبا في الاقرار [وامضي]
بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجازي في الاقرار ولك ان تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه
اشارة الى ان عقود المكره لم يكن باطله والى انه يلزم تصرفات المكره قولا وفعلًا اذا احتمل الفسخ
فإنه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي والى انه لو اكراه على اداء مال فباع جارية
لاجله جاز البيع ولو قال للتامل من اين اؤدي فقال بع جاريته فلائذ كان مكرها وهذه
حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة ولو اكراهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فاقرت
جاز عند ابي حنيفة رُح واما عند ابي يوسف رُح فان هدد بشي يسئل به الدم و اشار عليها
بالملاح ونحوه بطل الاقرار ولو اشار بغير السلاح جاز وعند محمد رُح ان هدد بضرب و رعي
في الخلوة في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخلاصة والى ان الخيار في الفسخ للمكره

لا للبائع على ما ذكر السلواتي في المية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرهاً صح الفسخ
للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرهاً صح انفسخ لكل قبل القبض واما بعد
فلمشتري [ويمكنه] في المبيع الذي مله البائع كرهًا بقربة الاتي [المشتري] ان قبض
وفيه اشعار بان بيع المكره باطل الا انه صار نافذاً بالاجازة والتمن والتمن امانة في يد البائع كما في
الزاهدي [فيصح اعتاقه] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاء والطلاق وفيه
ومزالي انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقه ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد
وان تداركته الايدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم ليق الشرع ومنا ليق
العبد اى المكره وهو مقدم لساحته وغني الرب تعالى كما في الكرمانى والى انه لو باع مكرهاً والمشتري
غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نفى اعتاق كل منهما قبله وان اعتقا معا
قبله فاعتاق البائع اولى كما في الظهيرية [ولزمه] اى المشتري [قيمته] اى المعتق يوم الاعتاق ولو
معصرا كما في الزاهدي [فان قبض] البائع المكره [بتمت] اى تبين للمبيع طوعاً [او سلم] المبيع [طوعاً
نفذ] البيع فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض التمن مكرهاً لم يكن اجازة فردة ان كان
قائماً لا مالاً لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكرهاً صد البيع لانه غصب من البائل كما في
الهداية وغيره من كتب الفروع والاصول فلا يلقى بالمصنف ان يحكم بان الهداية لم يذكروا حكمه وانه
ينفذ ويحب القيمة وانما خص تعليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعاً لم ينقل لان الاكراه على الهبة
اكراه على تسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بل يورثه بخلاف البيع [وحل] [زوج] بالمليحي [من
قسميه] [شرب الخمر واكل الميتة ونحوه] من الاشربة والاطعمة المحرمة كشرب الدم واكل لسه
استنزير لان حالة المليحي كالمخمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكره بغير
المليحي لم يحل شرب المحرم واكله فلو هدد بضرب سوط او صوطيين لم يعنبر الا ان يقول لاضرين على
عينك او ذكرك كما في النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح التناول
عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ من المال [حتى ان صبر] عن
التناول على التلف [ياثم] واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والقى نفسه في مهلكة وكذا اثم من
له المخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم ياثم في كليهما لانقاذ
الاثم عن المضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكره انما اثم اذا علم بالاياحة ولم يتناول واما
اذا لم يعلم فقد رجحنا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء كما في الذخيرة
[ورخص] ولم ياثم [به] اى بالمليحي [اظهار الكفر] واجراؤه على اللسان حال كونه [مطمئناً]
قلبه بالايمان اى غير متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عمالوا رض علي سبه صلى الله تعالى
عليه وسام نعبه مع طهانية القلب به فقال صلى الله تعالى عليه ومثل ان عاروا فعد اي ان عاروا الى

الاكراه نعد الى الطمأنينة وفيه اشارة الى انه لم يرخص بغير الملبى وكفر باظهار الكفر به ولو قال
 بالطمأنينة والى انه لو لم يخطر بباله سوى ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فلو شتم
 نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيىء لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال
 انما خطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما فى الذخيرة [وبالصبر] عن الكفر على
 التلف [اجر] اى صار ماجورا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى
 الله تعالى عليه وسلم سمي حبيبا سيد الشهداء حيث اكراهه المشركون على سبه صلى الله تعالى عليه وسلم
 فصبر على ذلك [و] رخص به [اتلاف مال مسلم] او ذمي بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما فى
 عامة الكتب لكن فى الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المضممة من كل وجه من حيث
 ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد
 حرمة من شرب الشمر كما فى الكرمانى وذكر في قاضيهما ان الترك والفعل سواء وبانه رخص به شتم
 مسلم كما فى المضمرات وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يوجب ان يسعه كما فى الظهيرية [وضمن]
 فى صورة اتلافه [التاميل] لاني الفاعل آله وفيه رمز الى ان التاميل ضامن فى صورة الاكراه على
 اكل مال مسلم كما فى التهمة لكن فى الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام
 نفسه وهذا اذا لم يكن جامعاً والا فلا شيىء عليه كما فى الكشف والى انه لو اكراه بغير الملبى لم يرخص
 اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن التاميل [لا] يرخص به [قتله] اى مسلم وبالصبر اجر لان قتله
 لا يباح بحال [ويقاد هو] اى التاميل [فعط] اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفر رح
 ولا يقاد واحد عند ابي يوسف رح لكن يجب الدية على التاميل فى ثلث سنين ويحرم عن الميراث
 دون الفاعل لكنه يائمه ويفسق ويؤد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملبى فقتل
 مسلماً كان القود على الفاعل عنهم وعذر التاميل كما فى الظهيرية [وصح نكاحه] اى الفاعل ولو هدد بغير
 الملبى لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بما زاد على مهر المتل لم يجب
 الزيادة كما فى الذخيرة [وطلاقه] واحدة او اكثر [وعتقه] اى اعتاقه ولو حكما كما اذا اكراه حتى يجعل
 الطلاق والعتق بين الزوجة والعبد او غيرهما فانه صح طلاق المفروض اليه وعتقه ويرجع المأمور على الامر
 بنصف المهر اذا لم يطاء بقيمة العبد ولو اكراه بوعيد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل
 لم يائمه لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما فى الظهيرية [ورجع] الفاعل [بقيمة العبد] على
 التاميل ولو معصرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا اى الرجوع
 بالقيمة اذا اكراه بالملبى واما بغيره فلا ضمان فيه كما فى الظهيرية [ونصف] اى رجع الفاعل بنصف
 المهر [المسمى] على التاميل اى بالمتعة اذا لم يسم [ان لم يطاء] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم يخل بها فان
 الخلوة فى ذلك كالوطي وفيه اشارة الى ان بطلاقة بعد الخلوة لم يضمن التاميل شيئا لاستقرار المهر قبل

الأكراه كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالمجيي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية [و] صح [نذر] بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يستعمل الفسخ فلا يتاتي فيه الأكراه [ويؤمّن] بشيخ من انطاعات او المعاصي او غير ذلك لما مر [وظاهرة] بان قال لامراته انت على كذا فظهر امي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل بشيخ في الصور الثلث [ورجعه] اى لو اكره ان يرجع امراته فراجعها صح لانها استدامة النكاح [وايلاء] بان حلف ان لا يقرب امراته [وفيه] فيه اى في الايلاء لانه كالرجعة [واسلامه] حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها [بلا قتل] له [لورجع] من اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل [لا] يصح [ابراؤه] عن دين لانه اقرار بفراغ الذمة وقد مر ان الاقرار بغير صحيحة [و] لا [ردته] عن الدين حتى لا يمين امراته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالمجيي واما بغيره فقد صح دته فتبين امراته كما في الظهيرية [وان زنى] رجل بشرابطه [حل] في جميع الاوقات عندهم [الا اذا اكرهه السلطان] اى اذا اكره ذلك الرجل فانه لا يحل عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الأكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عند من غير من الظن انه يتحل المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يحل وذكرني عامة كتب الاصول والفروع انه اذا زنى يحل قياسا كما قال اولئك رجوع الى انه لا يحل استحسانا وهذا اذا اكره بالمجيي واما بغيره فيحل بلا خلاف كما يات في القسمين بلا خلاف وفي تذكير الضمير اشعار بانها لو زنت بالأكراه لم تحل ولو بغير المجيي كما قالوا وفي لفظ السيد رمز الى ان الزنا لم يرخس بالأكراه ولو بالمجيي حتى ان صبر اجر كالقنل الكل في النخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام *

* [كتاب الحجر]

عقب بالأكراه مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احرى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا وانتهى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له [هو] بحركات الساء في اللغة مصدر حبر عليه اذا محه فهو مستحبر عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجرة ثم استعمل حبر عليه ومنه ما هيأتي من كلامه وفي الشريعة [منع نفاذ القول] اى لزومه فانه ينبغي عقد المحجور موقوفا واللام عهدته اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي نفاذ اقرار المكروه مثلا واخترزبه عن الفعل فانه لا حبر فيه لانه لا يفقر اليه اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم القول فان البائد اعم من اللازم كما في التوضيح على انه غير جامع لقول صغير غير عاقل

زملحق به فإنه لا يصح أصلاً كما هنك مرة [وسببه] أي سبب التجار المنع من العوارض المكتسبة
 [الصغر والجنون] والعته فإن الصغير في أول الفطرة عديم العقل فالحق به المجنون وفي الآخر
 الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والملحق به أصلاً كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل
 والملحق به إلا بأذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يقيق أصلاً إذ المقيق كالعاقل [والرق] لأنه ضعف
 حكمي جزاء للكثرة ابتداءً وحققاً للعبد بقاءً فيبقى رقيقاً بعد الإسلام ولا ينفذ قوله كالأجارة ونحوها
 إلا بأذن مولاه لتعطل منافع خدمته بأشغاله بالتجارة [فضمنوا] أي الصغير والمجنون والرقيق
 [بالفعل] كاتلاف مال الغير إذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان السائم المتلف بالانقلاب [وأخر
 إلى] وقت [العتق الاقرار] أي أثر اقرار العبد [بحال] لأحد لأنه مكلف فينفذ إقراره في حق نفسه
 لا في حق مولاه ولذا يقع طلاقه لأنه لا يبطل به ملك مولاه وفيه إشعار بأن اقرار الصغير والمجنون
 وطلاقهما لا يصحان أصلاً [وعجل] اقرار العبد [بحد وفود] لأنه مركب من ذات مختص بمعنى
 العقل والنظر والفطنة وغيرها و [ماله] معنًى لاقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره
 وغيره باعتباره الأول فيحد ويقتاد وفيه إشعار بأن غير العبد من المـجـنـون لا يحد ولا يقتاد
 كما مر [ولا يـجـز] حره كلف عن التصرف في ماله كالشراء [بسفه] بفتحتين في اللغة الشقة وفي
 الشريعة تبذير المال و اتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر
 والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء واطلاقه مشير إلى أن السفه لا يـجـز عن تصرفات يستعمل
 القسح ويؤثر فيها الهزل كالبيع والإجارة وما لا يستعمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين
 ونحوهما لأنه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده وأما عندهما فيـجـز عما يستعمله لا غير نظراً له لا زجراً
 ثم لا يصير السفه مـجـزاً عند أبي يوسف رح إلا بالقضاء ولا يصير مطلقاً إلا بإطلاق القاضي وعند
 محمد رح يـنـجـز بـدـون الـجـز وينطلق بترك السفه كافي الكافي وغيره والمختار قولهما على ما أشير
 إليه في التوضيح [لا يـجـز بسبب] فسق لا يتبطل المال فإن الفاسق أهل للولاية على نفسه وأولاده
 عند جميع أصحابنا وإن لم يكن حافظاً لماله كافي الكرماني ولا بسبب [دين] وإن زاد على ماله
 فيطلب الغرماء من القاضي الحجج عليه لئلا يهب ماله ولا يتصدق ولا يقر بغريم آخر وهذا عنده
 وإما عندهما فيـجـز عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدي إلى إبطال حق الغرماء فإن الحجج
 بالدين لا يؤثر إلا فيه ولأنها جاز بيعه بمثل القيمة وأما بالغبن مثلاً فلا يصح ولو يسيؤا ففسخ المشتري
 أو أزال الغبن ثم المشايخ اختلفوا أنه اختلاف مبتداء أو مبني على مشبهة القضاء بالافلاس وعلى هذا
 لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم الحجج بناء عليه لأنه لا قضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة
 خلافاً لهما فيشترط لصحة الحجج عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجج بناء عليه والحجج بالسفه يعم
 جميع الأموال وبالدين ينخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب ولا يشتم

السحر بالدين عندهما الا بالقضاء كما في الذخيرة [ويسحر] عن الافتاء [مفت ماجن] وهو الذي
 لا يبالي ان يحرم خللا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كتعليم الرجل او المرأة ان يرتد فيسقط عنه
 الزكاة ارتقين من زوجها كما في الذخيرة ويدخل فيه المفتي الفاسق كما في الملتقط والذي يفتى عن
 جهل كما في قاضيان وفيه اشارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر لم تجز في الديانة وان جاز في الفتوى
 وعليه يحمل ما جاء من الكراهة فكل حيلة لا تودي الى الضرر تجوز كما في التنجيس والمأجن من
 المجنون والاعم المجانة بالضم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جاهل] وهو الذي يسقى المرضى دواء
 مهلكا علم به اولا كما في الذخيرة او ظن به دواء كما في الظهيرته [و] عن الاكتراء [مكاري مفلس]
 وهو الذي يأخذ كراء الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند ان الخروج يغني
 نفسه كما في الذخيرة او الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالشراء او الاستئجار فيؤدي
 الى اذلاف مال الناس كما في الكافي فيسبح هؤلاء المفسدون اللاديان والابدان والاموال اضرارا بالخاص
 للعام وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة رح وظاهر البراية انه لا يسحر المكلف السحر كما في الظهيرته
 [واذا بلغ] الصغير [غير رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يحافظ المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
 خمسا وعشرين سنة] فحينئذ يسلم اليه وان لم يرشد لان هذا السن لا تمك عنه الرشدا الا قادوا
 او الحكم في الشرع للغلبة وهذا عند ابي حنيفة رح على ما قال بعض المتأخرين وقال بعضهم انه ما
 اسند اليه محمد رح وليس بمنصب له لانه اشترط الرشدا للتسليم كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ
 رشيدا ثم صار سقيها لم يسحر عنده خلافا لهما كما في الكافي [رصح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في
 ماله من البيع ونجوة [قبله] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعده] اي
 بعد مضيئته [يسلم] اليه ماله [بلا رشد] كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح
 تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان هرم لكن لو حبر غائب وتصرف في ماله قبل العلم بالسحر صح
 صدهما كما في الذخيرة [وحبس القاضي] بطلب الدائن [المدينون] السر [لئنه] اي لقضاء دين
 عليه كالمهر والكفالة لا لبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستئجاب
 والاستقراض واخذ المصدقة وغير ذلك كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع
 ماله الا برضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه او هذا في المدين السافر بخلاف
 بين المتأخرين ملق قولهما واما في الغائب فلا يجوز عند بعضهم كما في الذخيرة [وقضى دراهم دينه
 من دراهمه] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالإجماع
 لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه فلقاضي ان يعينه [و] قضى [دنائره] اي دنائره دينه
 [من دنائره] لما مر [ذراع] القاضي [كلا] من دراهمه ودنائره [لقضاء الاخر] منهما استحسنانا
 لانهما متصلان في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان يأخذه جبرا اي من غير قضاء

بخلاف جنس الحق كما في الكرماني [لا] يبيع عنده القاضي لدينه [عرضه وعقاره] لا غراض
الناس في الاعيان ويبيع عندهما قبيده بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبدء بما تلف من
العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستين ليكون
بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنه كما في الننف وغيره [ومن افلس ومعه] وفي يده
[عرض شراء] بلا اداء ثمنه [فبائعه اسوة] اي مشارك [للغرماء] في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم
بالخصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد
من انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالخصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالدائع
اولى من الغرماء كما في المضمرات ولما كان الصغر من اسباب الحجر بين نهايته فقال [وبلوغ الغلام]
اي صيرورته بحال لو جامع انزل كما في الكرماني [بالاحتلام] [غاب فيه نآب] [والاحبال]
(آسن كرون) [والانزال] (هاشم بن آب) [و] [بلوغ] [التجارية] اي انشئ الغلام [بالاحتلام]
والحيض والحبل [بفثحتين] (آسن شين) واذلا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال و
الاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبل والحيض [فان لم
يوجد] فيهما شيء من الأصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقى [فحين] اي فيبلغان حين [يتم
لها خمس عشرة سنة] كما هو المشهور [وبه يقتضى] لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن
ابي يوسف ربح حين نبت له العانة وانهد لها القدي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة
وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست
عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاخلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للغلبة
على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره [وادنى مدته] اي البلوغ [لله] اي
للغلام [اثنتا عشرة سنة و] ادنى مدته [لها] اي التجارية [تسع] من سنين على المختار كما في احكام
الصغار [فصلا] اي الغلام والجارية [حينئذ] اي حين اذينم لهما هذه المدة [ان اقراه] اي بالبلوغ
بان قلا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثنى
عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يحتلم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد
المراهق اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن محمد ربح لا يصدق غلام خضر شاربه وبنيت عانته
وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى
انتهاء الحجر وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام *

[فصل] * هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو
مصدر كمعسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة في الكرماني يقال
هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الـ لـ ليس من كلام العرب [الاذن] لغة اعلام باجازة

ورخصة في الشيع وشريعة [فك السج] ازالة السيد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الضار
از الدائرينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كما في الذخيرة [واسقاط الحق]
الثابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرک، لزبادة الايضاح [ثم يتصرف العبد] الاول ان يقال
الاذن ان يفك حبر عبده فيتصرف على فكه فيعطى على فعلية وينته على انه لا يصير مطلقا به مجرد
الفك بل بالعلم به الاثر انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما في الذخيرة [لنفسه]
لا للسيدة بطريق الوكالة [باهليته] وهي كون الانسان بحال لو باشر التصرف استغاد موجه شرعا وفيه
اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعد امله للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثره قبل الاذن واما
بعده فيتصرف كالسرفيه ملك ملك اليه ولذا تصرف ما استغاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استغنى
عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر ثم يثبت لغير السيد كما في الكافي والاولى ان يعرف
الاذن على وجه يتناول ازالة حبر الصبي والمعتوه وغيرهما ولعله اكتفى به و اشار الى غيره
مقايسة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على فك السج ففرعا مشوشا فقال [فلم يرجع بالعهد]
اي بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عبده اي لقيه [على سيده]
لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ولو اذن يوما] ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة
او مكانا [فهو ماذون الى ان يسج] لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي
ان لا يكون له ولاية السج لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية السج باعتبار بقاء الرق فكان
في السج امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن
بالشرط جاز كضافته الى المستقبل كما في الذخيرة [ولو اذن] السيد عبده [في نوع] من التجارة
[عم اذنه] سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الشئ ونهى عن شراء البز كان اذنا بشراء البز وغيره وان
لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الشئ والسيد عالم به فان قلت انه ازال السج حق
تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعه مطلقا والتخصيص لغو كما في الكروماني
[ويتبت] الاذن له [صريحا] كما اذا قال له اذنت لك في التجارة اي في كل تجارة اذ قال له اشتري
ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار ماذونا لانه امر بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له
اشترى الكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصح ماذونا لانه امر بعقد واحد وقد
صح ان يكون استعذاما فلو لم يصح الاستعذام صار ماذونا وان امره بعقد واحد كما اذا غضب العبد متاعا
وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه لم يمكن ان يجعل استعذاما لا للسيد وهذا ظاهر ولا
للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة [و] يشعب
[دلالة] اذا رآه [بالقلب] سيده يبيع [ماله] ارمال غيره بيعا صحتيا او فاسدا [ويشترى] بذلك
ولو خيرا [رسكت] بلا نهى فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من

مال سيده في الحال لانه لا يملك فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماهى في
الذخيرة وفيه اشعار بان له لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فراه كذلك حنث وهذا ظاهر المذهب
ومن ابي يوسف روح انه لا يثبت كافي العمادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه
اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كافي الظهيرية [فيبيع]
اي يصح بيعه بعد اخذ الاذن [ويشترى] كذلك [ولو] كانا [بغبن فاحش] لانه تجارة وهذا
عنده واما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لانه متمرّح وعلى هذا الصبي والمكاتب الماذونان [و
يؤكد] الماذون احدا [بهما] اي بالبيع والشرء لانه قد لا يتفرع بنفسه وفيه اشعار بان يبضع اذا البضاعة
توكيل بالبيع كافي الذخيرة [ويرهن] الماذون شيئا من ماله [ويرتهن] شيئا من مال غيره لان الاول
ايفاء والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة [ويتقبل] ويأخذ [الارض] الموات من الامام للاحياء
كما في الكرواني او يأخذها اراض الصلح منه مساقاة كما في المغرب [ويأخذها] اي يأخذ الماذون
من الامام او غيره ارضا ممتية [مزراعة] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر للارض ببعض الخارج
وفي العكس مخرج نفسه من ربح الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزراعة لانه ان كان
البذر من قبله فهو مستاجر والا فمخرج كما في الذخيرة وما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني
ما قبله كما ظن [ويشترى بذرا بزرعه] اي يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالآل المعجمة
وهو حب البقل وغيره كالبر [ويشترك] غيره [عتقا] لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة
وكالة معاذ الماذون لا يملك الكفالة الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا ادن بالمفاوضة
مرة واحدة فللجواز وجه كالعده وتماهى في الذخيرة [ويدفع المال] مضاربة [ويأخذ مضاربة]
لتحصيل الربح [ويستاجر] ما يحتاج اليه كالاخير والدابة والبيت والارض وغيرها [ويؤجر نفسه]
فيما بدء له من الاعمال [ويقر بدويعه] لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كافي الهداية وفيه
اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الدويعه كافي المحيط وغيره لكن في ودويعه السعاقب خلافة
[وغصب] اي يقر بغصب من احد المأمور [ودين] اي يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء
كان اجنبيا او والدا ابولدا ارزوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراره به الا لاجنبي كما في النظم
فلو اقر بجنابة از مهر لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد العتق [ولو] كان الاقرار بهذه الامور [بعد الشجر]
لان المصحح للاقرار هو اليك دون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقراره بعد الشجر
لا يجوز لان الشجر ابطال اليد وكذا لم يعتبر يد المسجور [ويهدي طعاما] اي ماكولا لا الدراهم
والدنانير لاستيلا القلوب [يسيرا] قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من دانيق
على ما قال بعض المشايخ كافي الذخيرة [ويضيف من يطعمه] للاستيلا كافي الهداية وفيه اشعار
بان يضيف استسنانا من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والمراة الضيافة

اليُسيرة لا الكثيرة والفاسل بينهما ما افتى محمد بن سلمة مما ذكرنا الى الهداية على ما في الذخيرة
 وفيه رمز الى انه لا يتصدق اصلا على ما قال بعضهم كما في الخلاصة والى انه لا يهب اصلا لكن في الذخيرة
 انه لا يتصدق ولا يهب درهمًا فصاعداً ويملك ما ذور ذلك والى ان المحجور لا يهدي احداً ولا يضيغه
 وعن ابي يوسف رح لا باس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه لا قوت شهره لان مولاه ينتظر باعطائه
 ثانياً وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كما في الكافي [و] يضيف [من يعامله] اى الماذون
 من التجار لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نقس في حق العامل [ويحيط] الماذون [من
 الثمن] اى ثمن مبيع [ببيع] اى بسبب عيب وجد في مبيعه [قد راعه] بين التجار لانه
 من منيعهم كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يحيط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي ان
 الحط اذا لم يكن فاحشاً يجوز اجماعاً واما اذا كان فاحشاً فيجوز عنده خلافاً لهما وبانه لا يحيط بغير عيب
 وهذه بالاجماع كما لا يبرأ على ما في الخلاصة [ولا يزوج] وقيقه من العبد والامة لان التزوج ليس
 بتجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فيزوج امته كما
 في الذخيرة [ولا يكتب] الماذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه
 اشعار بانه لا يعتق اذ العتاقة فوق الكتابة كما في المحيط [وكل دين] مبتدئ خبره يتعلق برقبته
 [وجب] على الماذون [بتجارة] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد
 التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب [او] وجب
 [بما هو في معناها] اى في حكم التجارة [كغرم وديعة] اى ضمانها كما اذا اذع رجل ما ذورنا مالا ثم
 طلبه منه فانكره ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصباً بالبحرود وضمان الغصب في حكم
 ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداءه من الدين [وعصب
 وامانة] كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة [جحدتها] اى حجت الماذون الا الامانة فان الغصب
 غير مقيد به والودبعة اخص منها وانما ذكرها تبعاً للهداية والوقاية [وعقر] اى مهر مثل [وجب]
 على الماذون [بوطي] جارية [مشتراة بعد الاستحقاق] ظرف وجب فان هذا العقر وان وجب بسبب
 الوطي الا انه مستند الى الشراء ولهذا سقط منه الحد فيكون في حكم الشراء واحتوزه عما وجب
 عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كدائي الكرمانى وبما ذكرنا ظهوره مثال
 لما هو في معناها وبه صرح النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح
 فانه مثال للدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتفريع السابق مشوشاً [يتعلق]
 ذلك الدين [برقبته] اى الماذون وفيه اشعار بانه لو باع سيده بعد الدين كان باطلاً فقيلاً معناه انه
 هيبطل لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض لضم ولزمه
 قيمته فلا يكون موقوفاً كما في الذخيرة [يباع فيه] اى يبيع القاضى الماذون في ذلك الدين بطلب

الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان
الخصم في رقبته هو السيد ويبيعه ليس بحتم فان لهم استسعاء الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع
اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعر بانه لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن المشتري فلو
لم يف الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجهت شيئا فشيئا
كما مر في النكاح [فيقسم ثمنه] بينهم [بالحصص] اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان
فضل من دينهم شيء منه فللسيد وان لم يكن في الثمن وفاء فسياتي [وما يتعلق [بـ] كسبه] اي
الماذون وفيه اشعار بانه يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه
رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قد [حصل] ذلك الكسب [قبل] ذلك [الدين او] حصل
[بعده] فيباع فيه ويقسم بالحصص [وما يتعلق [بما] يشبه كسبه كما اذا وهب له [واتهب]
اي قبل تلك الهبة والاولي ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب يفني
بديونه لان الدين ابدا يقضي من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا
حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قدومه او ديننا يرجي خروجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم
يخرج الدين ولم يقدر مدة تلومه ومن مشايخنا من قال ان مدته مقوضة الى راي القاضي وعن ابي
بكر البلخي ان مدته ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر
فلا يباع رقبته ولا ما اتهب لانه لاحق للغرماء في ذلك [لا] يتعلق ذلك الدين [بما اخذه سيده] من
كسبه [قبل] ذلك [الدين] لانه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد
الدين فيسترد منه كما اذا كان على الماذون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذه السيد ثم لقيه دين خمسمائة
اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفي الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف
بغير حق كما في الكرماني [وطولب] الماذون [بما بقى] من دينه اذا بيع رقبته [بعد عتقه] اذ لهم
الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالمعاينة لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد
لانقطاع تعلقه به [وللسيد اخذ علة] اي اجرة [مثله] عشرة دراهم في كل شهر مثلا [مع وجود
دين] عليه استحسننا وفيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين
بوان ياخذ اكثر من غلة متلة قبل الدين وان لا ياخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين
كما في الكرماني [والباقي] من غلة مثله [للغرماء] فيقسم بينهم بالحصص [وينجز] الماذون
غير المدبر عندهم [ان ابقى] لان الاباق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيء من
تعرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الاباق لم يذكره محمد وح واختلف المشايخ فيه والصحيح
انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الابق لم يصلح الاذن لكن في الهداية
اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن الخمد المخصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة

بأنه ان اقر الغاصب اركان للمالك بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن [الا فلا] او مات سيده [لان
الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد فقدت بالموث [او جن] سيده ويجوز ان
يكون الضمير للماذون فانه انشجره ولم يعد اذنه بالافاق كما في المضمرات جنونا [مطبعا] بالكم
اي دائما فان جن غير دائم فالعبد على اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن
ابي يوسف رح ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد رح سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند
ابي حنيفة رح يفوض الى رأي القاضي وبه يفتى فان مست الحاجة الى التوفيق فافنى بسنة كما في تنمة
الواقعات [او لحق] سيده او الماذون فانه على الخلاف الاتي كما في المضمرات [بدار السرب مرتدا]
وحكم القاضي بلحاظه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فببجرد
الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر [او حبر] سيده [عليه] اي الماذون ويجوز ان يكون حبر مهنيا
للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قد ايد ما ذكرنا من جواز ارجاع الضمير للماذون [بشرط
ان يعلم] الماذون بالبحر [هو] للعطف [راكثر اهل سورة] فان حبر بمحضر من رجل او رجلين او
ثلاثة لم ينشجر لانه كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحضر من معدودات انشجر
بالبحر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انشجر بالبحر بمجرد علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير
يثبت الاذن بنهر الواحد اجماعا واما انشجر فذلك عندهما واما عنده فيشترط احد و صفى
الشهادة العدالة او العدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد
رح وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة [و] ينشجر [الامة] الماذونة [ان استولها]
صيدا استجسانا خلافا لغير رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [وضمن] سيدها حينئذ [قيمتها] اي قيمة
المحتولة المدبونة [للغريم] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس
رقبته لا غير [ولو شمل دينه] اي دين الماذون [ماله و رقبته] جميعا [لم يملك سيده ماله] اي ما في
يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته واما
عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطي الماذونة وتعلق
حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد وانما رضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان
لم يمتغرق بهما فقد ملكه بلا خلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى
فقال [فلم يعتق] عبد معه [باعثاقه] اي اعتاق السيد عنده وعق عندهما في صورة عدم الاحاطة
عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موسرا ويسعى المعتق اذا كان معصرا ثم يرجع
عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال [ويبيع] هذا الماذون ما معه [من سيده بالقيمة] احد
بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة
ولو يهيروا لم يجوز ولو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عندهما واما عندهما فيبيع من سيده

مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع وبيع من اجنبي بالغبن اليه لا الفاحش .
وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي [ر] يبيع [سيده] ملكه [منه] اي من هذا الماذون .
[بها] اي بمثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فأن باع] سيده ماله من هذا .
الماذون [بأكثر] من القيمة ولو يبيعوا [بنقض] السيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة
لحق الغرماء كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما وأما عنده فالبيع
فاسد وان اسقط المحاباة وكان الغبن يسيرا [وبطل ثمنه] اي سقط عن ذمة هذا الماذون ثمن مبيع
بأعه سيده منه [ان سلم] السيد [مبيعه] اليه [قبل قبضه] اي قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق
السيد في الحبس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا لكان للسيد
مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكرماني وغيره وفيه اشعار بأنه لو اخذ العبد
من مال سيده شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اي للسيد [حبس مبيعه]
عنده [لثمنه] اي لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك
السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه
من السيد ولا يبيعه منه كما في المغني [وصح اعتاقه] اي اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مديونا]
لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المديون صحيح بالطريق الاول [وضمن سيده] للغرماء
[الاقل من قيمته ومن دينه] لانه اتلف حقهم فان كان الدين اكثر طوالب بالباقي بعد العتق وفي
التقييد اشعار بأنه لو اعتق المدبر وام الولد ماذورين لم يضمن لعدم اتلاف الحق [ولو اشترى
وباع] من قال انه عبد فلان [ساكتا] غير مخبر [عن اذنه وحججه فهو ماذون] استحسانا فصح
تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بأنه لو اخبر بالاذن لكان
ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لئلا ينفذ]
صيانة لحق السيد [الا اذا أقر سيده باذنه] واقاموا البيعة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بأنه
يبيع كسبه بكونه بكونه لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي [وتصرف الصبي] اي جميع
تصرفاته اذا كان عاقلا [ان نفع] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه
عن ميراث ابنته الكافر ومفارقة عن زوجته الكافرة لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم فهما
من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين [والانتهاج] اي قبول الهبة وكذا
قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [و] تصرفه [ان ضرر] له
من جميع الوجوه [كالطلاق والعتاق] ولو على مال فانهما وضعا لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضره
مقروط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لك اذا لا اعتبار للوضع ومثلها
الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يصح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك

التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه إشارة الى انه لو اجاز لهذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق والعتاق فانه يقع كما في جامع الصغارو الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة عن قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة ليدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان مجبوا باوخاصته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كانت له نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موسرا كما في اصول السرخسي [وما نفع] من تصرفه مرة [وضر] اخرى [كالبيع والشراء] فانه بالنظر الى حصول الثمن نفع والى زوال الملك ضرر وكذا الاجارة والكاح وغيرهما [علق] نفاذه [بأذن وليه] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [بشرط ان يعقل] اي يعرف [البيع سالباً] زائلاً للملك [والشراء جالباً] له وميز الغبن اليسير من الفاحش فان كل صبي اذا تلقى البيع والشراء يتلقنهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره [روايه] اي ولي الصبي في النفس والمال [ابوه ثم وصيه] اي وصي الاب من خليفة له بعد موته في الحفظ والتصرف فيهما ثم وصي وصيه كما في العمادي [ثم جداه] اي جد الصبي ابو الاب وان علا لا ابو الام [ثم وصيه] اي وصي الجد ثم وصي وصيه [ثم القاضي] وفيه اشعار بان الوالي من قبيل الاولياء بالطريق الاول [او وصيه] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعاراً بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ورضيه بعد موت وصي وصي الجيد واشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ولو اقر] الصبي الماذون للمولى او غيره [بما معه من كسبه] اي من عين ارضين [او ارثه] بما ورث عن ابيه او غيره [صح] ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في الموروث كما في النهاية ولا يخفى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالانتماء ويكفي فيما يلتزمه مع المناهضة للمشروع من رعاية حسن الاختتام *

* [كتاب الوصايا] *

عقبه بالمأذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعاراً بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الایضاء [هي] اي الوصية لغة اسم من الايضاء كالوصاة بالفتح والقصور والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت ابي فوضت الي زيد لعمره بكذا فهو موصي وذلك وصي ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كما في النهاية والقاموس وشريعتهم [التي] اي الزام

شئ من مال أو منفعة لله تعالى أو لغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها [بعد
الموت] مخرج لكل فانها انتجاب في حال الحيوة وانما سمي بالوصية لان الميت لما اوصى به وصلها ما كان
من امر حيوته بما بعده من امر مماته يقال وصيت الشيعة بالشيعة اذا وصلته به كما في الكرمانى [و
ندبت] الوصية عند الجمهور في وجوه الخبر لتدارك التقاصير وفرضت عند بعض في حق الوالدين
والاقربين غير الوارثين وجبت على الغني عند بعض في حق الكل والارل الصحيح كما في الزاهدى
[بأقل من الثلث] اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روى عن الشيخين
المجتهدين ان الوصية بالشمس احب الينا من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية
النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غنى ورثته] بهم [او] عند
[استغنائهم] اى صيرورتهم اغنياء [بحصتهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على
ما روى عنه او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل يشترع عند احد
هذين لاشتمال كل منهما على فضيلة هي صدقة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فالإلزام
صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهدى وغيره [كتركها] اى ندبا مثل ندب ترك الوصية ملتبساً
[بلا احد منها] وهو الاستغناء بماله وحينئذ لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل
وفيه رمز الى انه اذا كان قليلاً لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده
كباراً او اما اذا كانوا صغاراً فالترك افضل مطلقاً على ما روى عن الشيخين كما في قاضيخان والى انها ندبت
اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذا لم يكن له مال سواء كان
عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال ندبت ولم ياتم بترك الايصاء وفي الزاهدى انها
مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكرهة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومستحبة كالوصية بالمكفارات
وفدية الصيامات والصلوات [وصححت] الوصية بالثلث وغيره [للممل] اى لما في بطن انثى من انسان
وغيره من الحيوانات فلما اوصى بما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحاوي وغيره وفي
الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية
وسباني اشارة الىه فمن الظن انها لا يصح بدونه [وصححت لاحد] به [اى بالممل] مما في بطن دابة
او تجارية اذا لم يكن الجنين من العبد كما في شرح الطحاوي [ان ولدت] الانثى من التجارية والدابة
وهناك قيد للقيدين جميعاً [لاقل من مدته] اى مدة الحمل وهو في الادمي ستة اشهر وفي الفيل
احد عشر سنة وفي الابل والخيول والحمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي
الغنم وشهران وفي الكلب اربعون يوماً وفي الطير احد وعشرون يوماً كما في الاستيفاء [من وقتها] اى
وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكماً بان يكون
على خطر الوجود كشمرة البسمان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط ومنكر ما يستثنى منه فكان

صاحب المستصفى غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بشمرة البهتان وكذا صاحب الكفاية
حيث حكم بالاختلاف كما في التمرناشي انه صح الرصية بما في البطن اذا ولدت لأقل من ستة اشهر
من وقت موت الموصي لانه لا ينائي ما ذكروا بوجوده عند الرصية كما لا يشفى فهذا لم يورد ما في
المستصفى كما ظن وكذا لم يورد ما في الكافي انه يثلث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه
عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معيناً او غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده
عند الرصية وان كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنمى او من مالي فانه يشترط
وجود المعز في الاصل عند الرصية وفي الثانى عند الموت وتماه في النهاية عن الذخيرة وعبره وفي
الكلام إشعار بأنه ان ولدت التجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الرصية لجواز حدوث الحمل
بعد الرصية الا اذا كانت التجارية معتدة فان الرصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النسب كما
في المضمرات [و] صحت [هي] اي الرصية [والاستثناء في رصيته بامه الاحملها] فالامة للموصى له
والحمل لورثة الموصى لانه صح اقرار الحمل بالرصية فكذلك استثناءه على ما تقرر والاستثناء منقطع
ولا يقتصر الى تناول الرضعي بل الى الملابس وهما الحمل جزءاً منه وتابعها فصار كما استثناء ابليس
من الملابس وهو جنبي لانه يزي بزبهم كما في الكرمانى وهما اشكال فان النسبة لم يشترطوا فيه تلك
الملابس والفهاء جوزوا استثناء قفيز من بر من الف درهم كما في الكافي وغيره [و] صحت بشيى
[من] مال [المسلم للذمي] لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تصح منه للحربي ولو
مستامناً واجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح للحربي مستامناً في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح
انها لا تصح كما لا تصح للحربي في دار الحرب حتى لو خرج اليها بامان لم يكن له من ذلك شىء وان
اجازها لورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصى له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي
صحتها له اختلاف المشايخ بناء على ان الحربي كليت في حقها فيجوز اوليس من اهل البر فلا يجوز [و]
صحت [بعكسه] اي من الذمي للمسلم لما مروى بنهي ان يكون وصية الذمي للحربي كالمسلم على ما فصلنا
وفي المضمرات يجوز وصية المستامناً للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في
دارنا مستامنين فهم كالمسلمين في المعاملة [و] صحت [بالتلث] والأقل [للاجنبي] غير الوارث
وان لم يورث به الورثة [لا] يصح الرصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في جميع معنى
الباء كما في القاموس [ولا] يصح بشيى [لوارثه] اي الموصى لتسديت مقبول عند الجميع فلوا وصى له
ولاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل ما لها لزوجها كان اكل له نصف
بالارث ونصف بالرصية كما في قاضينان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصى كما في
عامة الكتب فلوا وصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصى ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا وصى
لزوجته ثم طلقها ثلاثاً او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصى وبالعكس لم يصح كما اذا وصى لاجنبية

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بان لا يصح لعبد وارثه ومدبرة وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لأبن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا و اراد ان يرصى له بشي من ماله ينتفع به في حياته فالوجوب ان يملك الملك غيره ثم يرصيه، ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قاتله] اي قاتل الموصي سواء كان وارثا او غير وارث والقتل عمدا او خطأ [مباشرة] اي قتل مباشرة لا قتل تسبب فانه صح وصيته لحافر بئر وقع الموصي فيها وهلك ويستثنى الصبي والمجنون القتالان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازة ورثته] اي ورثة الموصي الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشيء للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفرح لا تصح للقاتل ولو اجازوا اذ بالاجازة المعتمدة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحيا حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون لم يصح و اما المريض فقد صح وصيته اذا برء والا فيمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصي له وارث لم تصح الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المصنفات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصي بالاكثير للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة و الى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له في هذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف و زفرح فلا تصح و الى انه لا تصح لعبد القاتل ومدبرة وام ولده ومكاتبه الا باجازة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقي ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا ارصى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميت كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو عاقلا مراهقا وكذا من مثله ممن كان فيه اهليته مخلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر بمنجز لا يعتزم مضانا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالي بفلان كما في الكرماني و الى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك وفاء] لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بان لا تصح من العبد واخواته كما في قاضيان [وقدم الدين عليها] اي الوصية لان اداء لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بان لا تصح من مستغرق الدين الا ببراء الغرماء كما في الكافي [بالتقبل] الوصية [بعد موته] اي موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي فبطل] قبولها [في حياة الموصي] فللموصي له رد هذه الوصية بعد موت الموصي بخلاف [و] بطل [ردها في حياته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لزفرح [وبه] اي بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصي به فلقبول شرط لما لكية الموصي له للموصي به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصي له اهل المقبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بان لا يشترط في

المائكية القبض ثم امتثني ما يملك يلزمن القبول فقال [الا اذا مات الموصي ثم مات [موصي] اى
الموصى به] بلا قبول [منه للموصى به ولا رد فهو من قبيل الاكتفاء] فهو [اى الموصى به يكون
 ملكا] لورثته [اى ورثة الموصى له استسنا لانها صار ملكا للموصى له في آخر جزء من اجزاء حيوته
 بالياس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لوردوا ما لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة
 في الرد والقبول وقيل الاستسنان ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل [وله] اى الموصى [ان
 يرجع عنها] اى الوصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [بقول صريح] كرجعت عما اوصيت لفلان او
 ابطلت او تركت اوما اوصيت له لفلان لا كاخرت اوصي حرام او ربا كما في قاضينان [ازفعل يقطع] ذلك
 الفعل [حق المالك] عما غضب [لانه] صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل [كما مر] في الغصب من قوله
 فان غصب وغير اسمه واعظم منافعهم وملكه فلما وصى بصرف ونسره فغزل او قميص فنقص او يتر
 فطعن او دقيق فخبز لكان رجوعا كما في النظم [او] فعل [يزيل] ذلك الفعل [في الموصى به] ما يمنع
 من زائل [تسليمه] اى الموصى به [الا به] اى مع ما يمنع من ذلك الزائل [كلت السويق] الموصى به
 بيمين [اى] كسلطه به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصى به الامع السمن وكذلك الثوب
 اذا صبغه [و] مثل [البناء] في ساحة اودار موصى بها بخلاف التبعيض والهدم فانه ليس رجوعا اما
 لو طينها فرجع كما في المضمرات [و] مثل [تصرف] يزيل ملكه كالبيع [فانه] فعل مشتمل على تصرف
 يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم [و] مثل [الهبة] في ازالة الملك واطلاقه مشعر بان له لو عاد
 الى الموصى بالشرء او الرجوع عن الهبة او نسوة لا يعود الى الوصية كما في الهداية والحاصل ان الرجوع
 عن الوصية على انواع ما يستعمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يستعمله الا بالقول كالوصية
 بثالث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يستعمله الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مات
 من ثمومي فانت حر فانه مدبر مفيد وما لا يستعمله بواحد منهما مثل ان يدبره تدبرا مطلقا كما في
 الظهيرية [لا] يرجع عنها [بغسل ثوب] موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغير عادة [ولا يسجد]
 اى سجود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط
 انه يرجع بسجودها فقل انه قول ابي يوسف رجم والاول قول محمد رجم وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه
 ليس من اختلاف الروايتين فما في الجامع محمول على السجود عند غيبة الموصى او ضرورة الرجوع
 وما في المبسوط على السجود عند حضوره او السجود الحقيقي كما في الذخيرة [وتبطل هبة المريض]
 مرض الموت [او وصيته لمن نكحها] من امرأة [بعدها] اى الهبة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من
 المريض وصية ولا وصية للوارث كما مر وفيه اشعار بانه صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافا لفرغ
 ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق بقية الورثة ولو في حياة الموصى كما في العمادي
 [كأثره] اى بطلان مثل بطلان اقرار المريض [او وصيته وهبته لابنه كافر او عبدا] ولو مد يونا او مكاتبا

[ان اسلم] الابن [ارعق] العبد [بعد ذلك] الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصي لان
 في الاقرار قهمة الايتار لبعض التورثة وفيه اشعار بانه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لا يخيه ثم
 ولد له ابن ثم مات المقر صرح الاقرار كما في العمادي [بهبة مقعد] بضم الميم وفتح العين وهو الذي
 لا يهراك به من داء في جسده رقيق هو متشيخ الاعضاء كما قال المطردي وقال ابن الاثير هو من لا يقدر
 على القيام لزمانته [ومفلوج] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الفالج كما في المغرب وقال ابن الاثير
 هو داء معروف يرخص به بعض البدن [واشل] اي الذي في يده فساد وآفة [ومسلول] اي الذي
 اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى رقيقة [من كل ماله] خبر هبة اي هبة كل منهم
 معتبر من كل مال كل منهم [ان طال مدته] اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما
 اصابه متى ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس روح وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا فمتطاول والا
 فلا [ولم يشف موته] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوفتا [والا] يكن واحد منهما بان لم يطل
 مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [فمن تلتاه] اي معتبر من ثلث
 مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه امراض صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه
 الخارجية وازداد كل يوم فهو مريض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يشفه كالصحيح وقال محمد
 بن سلمة ان كان لا يرخص براءة بالتداوي نكال المريض والا فكالصحيح كما في طلاق العمادي وعن شمس
 الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق ان لا يخرج الى الدكان
 وفي المرأة ان لا يقدر على السطح وقال العضلى المريض ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد
 كما في الخلاصة والمختار انه من كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة
 [وان اجتمع الوصايا] اي اختلف قوة كما اذا اوصى بقرض واجب ونفق لله تعالى ولعبد كسج الغرض
 والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينفذ الكل كما اذا ضاع عنه واجازة الورثة فادامضيق بلا
 اجازة [قدم الغرض] اي الاقوى منها وان اخره الموصي فبدء بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم
 الواجب ثم النفل كما روي عنهم وذكر الامام الطواويسى انه بدء بالفرض ثم الكفارات ثم بدء بكفارة القتل
 ثم اليمين ثم الطهار ثم الافطار ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية و قدم العشر على الخراج
 وتماه في الذخيرة [وان تسارت] الوصايا [قوة] بان يكون الكل فرائض حق الله تعالى او حق العبد او
 بتجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث [قدم ما قدم] الموصي اذ الظاهر انه بدء بالاهم وعنه لو كان الكل
 فبرضا حق الله تعالى كما بدء بالسج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالسج والعق والصدقة بدء
 بها بدء به في ظاهر الرواية وعنه بدء بالافضل الصدقة ثم السج ثم العتق كما في الذخيرة [وان اوصى بسج]
 للفرض [احج] اي بعث الوارث او الوصي رجلا ليحج [عنه] حال كونه [راكبا] والاولى نقل يمه على
 عنه [من بلده] اي الموصى [ان بلغ نفقته] من الثلث [ذلك] الحج الموصى به [والا] يبلغه [فمن]

حيث يبلغ النفقة يسجد ركباً عنه استئصالاً اداء الوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد فتح بلذون مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخال فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء بالركوب فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابهاله والى انه لو اخرج من القرى التي قريبة من بلده صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالسجد من بلده فقال رجل انما اخرج عنه بهذا المال مادام لا يجزيه كما في التتمة [فان مات حاج] اي ان قصد اداء السجد الفرض خارجاً من بلده وسار ثم مات [في طريقه وارصى بالسجد عنه يسجد] ركباً عنه [من بلده] ان بلغ نفقته ذلك عند واما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في حج المصطفى والكلام مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تسجد من حيث مات و ذابلاً خلاف كما في كتابه واعلم انه انه اوصى بال يسجد عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما يراه الفقهاء من وجوه البر كما في النية [وفي وصيته بثلث ماله لزيد] الاجنبي [وسدسه لآخر] السال ان الورثة [لم يجزوا] ما زاد على الثلث من السدس [يثلث] اي يجعل الثلث على ثلثة اسهم لما ياتي [وفي وصيته بثلثة] اي يثلث ماله لزيد [وكله] لآخر ولم يجزوا [ينصف] اي يجعل الثلث على سهمين [وقالا يرتفع] اي يجعل على اربعة اسهم لاصح اشار اليه فقال [ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رح] ويضرب عندهما والحاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يجزوا فهي باطلة في الأكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق فلا يكون مشروعة وجائزة عندهما لانه قصد تفضيل احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشعار بأنه يضرب الموصي له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثاً بلا خلاف وفي المسئلة الثانية ينصف ماله لبطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث لكل فيكون الثلث بينهما ويرتفع عندهما لان اصل المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مر وان اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فينصف الثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن هذا تخرج قياسه لاستواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يرتفع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث الا وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في الشقاق وغيره وقوله لا يضرب معروف مشند مجازاً الى الموصي له باكثر من الثلث فالباء صلة للموصي له وصيغة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث و ثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانهما في الثلث فيحصل ان لذلك صاحبين فإريد بالضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبتته الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلي الاول معترف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعني لا يأخذ منه اولا يعطي شيئا يحكم وصيته باكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزاء اوفيه اى اخذ منه نصيبا فالباء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قائلان بحذف هما دل عليه اللام [الا] في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا [في المجابة] اى في صورة النقصان عن قيمة المتل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والاخر ستون من عمرو باربعةين ولا مال له سواهما ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمرو بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث [و] في [السعاية] اى كسب القرن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الأدنى ثلثة عشرة ومن الأعلى ثلثة عشرة فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما [و] في [الدرهم المرسلة] اى في الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسر كالنصف والربع وغيرها كما اذا وصى مريض له تسعون درهما لزيد منها بثلثين وعمرو بستين فانه يثلث الثلث التلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التلثين لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معني فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعني فاعتبر [بمثل نصيب ابنه] اربنته [صحت] الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن قفى ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد متل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [وبنصيبه] اى نصيب ابن اربنة بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية بغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمورات [والعبرة] اى اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالمبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نوع تبرع بقريضة المقام [المنجز] اى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديره لثلا يفضل بين العامل والعمول بالاجنبي الذي هو الشتر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في حال

[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والأ] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق الورثة به وإنما تعرض للعقل لانه لو اقر مريض لاجنبي بدين نفذ من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما في العمادي [و] التصرف [المضاف الى موته] اي الذي يغيب الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر ام لفلان بعد موتي يعتبر [من الثلث] لما مر [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة لحال الاضافة لا العقل فلو قال في صحته او مرضه ان حدث لي حادث فلفلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيخ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح فبافية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمة [واعتاقه] اي المريض قنا او مكاتب او مدبرا مبتدء خبرة وصية [ومسا بانه] في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من اجنبي ما يساري مائة بخمسين كما في التتف والاحسن تقديمها فانها مقدمة على جميع الرصايا عنده والاعتاق عندهما فان حابي ثم اعتق او عكس فالمحابة اولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابراءه حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في المنية [وضمانه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعهما على الالف على اني ضامن او بعه بكذا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه لا على الخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كما في الكرمانى [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة *

[فصل * جارة] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيخ [من لصق] دارة [به] اي بدارة قياسا كما قال ابو حنيفة وزفر رح لانه بمعنى الجار وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد محلة استحصانا كما قالوا في رواية عنه لانه الجار عرفا كما في الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون دارا يمينا وشمالا وخلفا فضعيف كما في الكرمانى وغيره والصحيح الاول كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمذنب وام الولد لان سكنى هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب فانه جار كما في الذخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما [وصيته] بالكسر على ما فسرته بعد رح و ابو عبيدة [كل ذي رحم محرم من عرسه] اي كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل ابرها واخوها وغيرها وقال السلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابرها وامها كما في المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابرها في ديارنا [وختنه] بفتح تين [كل زوج ذات رحم محرم منه] كزوج البنت و

الاخـت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا حراً او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب والاخ وعند العامة زوج البنـت وينبغي ان يقتضى بـه في ديارنا لانه المشهور [واهلـه عرسـه] اى زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغوري والزهري اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكرمانى وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاختيار [واله] اصله اهل [اهل بيته] اى بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى لب له في الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جده وابوه لا الاب الاقصى لانه مضاف اليه كما في الكرمانى ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعتبر من الالباء ولهذا لو اوصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولدهما الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [واقاربه] جمع قريب [وذورا] قرابته اذ ارحامه او [انسابه محرماه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية وبه قال نفطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالأقل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فائنان كما في الهداية وفيه اشارة الى أنهم اذا كانوا لا يخصصون فالوصية جائزة وبه يقتضى الا ان المستحب عند بعضهم ان يتحرى بالأحوج منهم كما في تنمة الواقعات [من ذرى رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكورا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيعين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذو رحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الاقرب فالأقرب] من ذى الرحم [غير الوالدين والولـد] استثناء من محرماه فصاعدا لان القريب في العرف من يتقرب الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعمين وخالين فللعـمين عنده واما عندهما فيرتفع لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام اى اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقى للخالين لانه يستحق اقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك عما وعمـة وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستوايهما في القرب ورتبت عندهما كما في الهداية وغيرها والصحيح قوله كما في المضمرات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء لم يعتبر المحرمية والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما في الكرمانى واليه اشار في الانساز وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [ذى] الوصية لاجل [ولد زيد الذكر والانثى] والنواحد والكثير [سواء] وفيه اشعار بانه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث وبانه لا يدخل الاولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابى فللبنات

عملاً بالحققة ولا يدخل اولاد البنات اصلاً في ظلم الرواية وعن محمد رح انهم يدخلون كما في
 الاختيار وفي الرصية لا يدخل [ورثته] اي ورثة زيد [ذكر] واحد منهم [كانتيني] فان كانت
 ابناً وبناتاً يثلث بينهما وان فقل اولاد الصلب يدخل فيهم اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات
 روايتان كما في الذخيرة [وفي بني فلان] اسم قبيلة كبنى تميم [الانتمى] مبتدأ خبره يعتبر [منهم]
 تبعاً فان كانوا ذكورا او مختلطين فكل يدخلون تحت الرصية اجمعاً اذا كانوا يتشعرون واما الاناث
 فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان اباً خاصاً لا يدخل المختلطون في الرصية
 وهذا عمل الشيعين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الصرخي رجوعه
 ويدخل الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقل ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او
 مختلطين ولا يدخل البنات المفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا الا في رواية عن محمد
 رح كما في الذخيرة وما ذكرنا فظهر ان المصنف لا يبنى على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال آخر ان فلاناً
 اذا كان خاصاً فالرصية المذكور خاصة كما في الكافي [وبطلت الرصية لواليه] بلا بيان قبل الموت [فيمن له
 معتقون] بكم التاء [ومعتقون] بفتحها لان المولى مشترك صالح للاعلى شكراً للانعام والاسفل
 زيادة للاكرام وعندهم انها جائز لكن عنه ان الرصية للاعلى وعنده انها لهما جميعاً وعن ابي يوسف
 رح انها للاعلى وعنده انها للاسفل وعن محمد رح انها لمن اصطالحوا عليه لان الجمالة قد زالت
 بذلك كما في الكرواني وكلامه مشعر بان له لو كان له معتقون بالفتح لم يطل فهي لمن اعتقه في الصفة
 والمرض ولازادهم من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل الرصية او بعد ما ولا يدخل من يزوره وامهات
 اولاده وعن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له
 معتقون [وصحت] الرصية بالمنافع كما اذا اوصى [بخدمة] عبده مدة معلومة وابدانها تملك
 المنفعة كما في حالة الحيوة وفيه ايماء الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى
 موضع امله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة منه وبالخدمة لغيره والنشئة
 على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالارض فان كان نسيث يربحي بدهه فذلك والا فعلى
 صاحب الرقبة كما في التهمة [وسكنى داره مدة معينة] كسنة وشهر [وابداً] كما في الاجازة وانما
 خص الخدمة والسكنى اشعاراً بانه لا يجوز للموصي له ان يوجر العبد والدار كما في الهداية [ور
 صحت] بجلتيماً اي غلة العبد والدار واجرتيهما ونفعيهما مدة معينة وابدان فيوجرهما ثم
 يتصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويمكن لان الغلة والمنفعة سواء
 في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [فان خرجت الرقبة]
 اي رقبة العبد والدار [من التلت سلمت] الرقبة [اليه] من الموصي له ليستخدم ويمكن
 وبتغله مدة الرصية [والا] يخرج من التلت [قسمت الدار] فاما او غلة اثلاثاً بان

يمكن الموصي له ثلثا منها والورثة الباقي او يستغل الموصي له منها يوما والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها اعدل التسوية بينهما ذاتا وزمانا بخلاف المهايأة فان فيها تقديم احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان اللسان يحتمل القسمة والا فالمهايأة لا غير كما في الظهيرية والاكتفاء مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي [ويهايا العبد] فيخدم للموصي له يوما وللورثة يومين ويستغلوا منه كذلك لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم للموصي له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار [وهوته في حيوة موصيه] اي اذا مات الموصي له في حيوة الموصي [تبطل] الوصية لانها انما يملك بالقبول بعك موت الموصي [و] بمرته [بعد موته] اي موت الموصي [يعود] الموصي به [الى] ملك [الورثة] اي ورثة الموصي لان الموصي له استوفى ما اوصى له [و] صحت الوصية [بثمره بستانه] وحنيفة [ان مات] الموصي [وفيه] اي بستانه [ثمرة] كان [له هذه] اي الثمرة الحادثة [فقط] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الحادثة [وان ضم ابدا] بان قال له ثمرة بستانه ابدا [فله هذه] الثمرة الموجودة [وما يحدث] من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ابدا يبطل الوصية وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي له كما في الكفاية وهذا مختار الكرمانى [كما في غلة بستانه] او ارضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضم ابدا او لا اذ الغلة يقال على ما يحدث ايضا وهى شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والحطب ونحوها وفي معناها النزل وكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى تتصدق بنزله ثلث سنين وهذا قول محمد بن مسلمة موافقا لما قال اصحابنا وذهب نصير الى انها بطلت كما في التتمة [و] صحت [بصوف غنمه وولدها] الموجود [ولبنها له] اي الموصي له [ما] كان على ظهرها في بطنها ورضعها [في وقت موته] من الصوف والولد واللبن [ضم ابدا او لا] يضم لان المعدوم منها لا يستحق بعقد ما بخلاف الثمرة والغلة فانهما يستحقان بالمساقاة والاجازة [ويورث بيعة وكنيسة جعلتا في الصحة] اي اذا صنع في الصحة يهودى او نصراني معبدا ثم جعل فيه ميراثا بخلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف وعندهما لكونه امرا بالمخصة [والوصية تجعل احدهما تصح] اي اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح عنده ولا يصح عندهما لانه اوصى بمخصة غير انه يجوز بناء على زعمهم وقال مشايخنا ان هذا بخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرى واما في الامصار فلا يصح بخلاف كما في الكرمانى وقال السيد الكرمانى الظاهر ان المراد بالقرى ما ليس فيها شيع من شعائر الاسلام فان كان فيها شيع منها فكلما مضى وفيه اشارة الى انه لو اوصى

بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدقة يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية بالمعذنية
 او بما هو قربة عندنا دونهم كالسج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا
 كله اذا اوصى مطلقا لقوم باعيانهم وسماتهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او معصية لكن في
 المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحقايق *

[**فصل** * ومن اوصى] و فوض [الى زيد] عند الموت او قبله بان قال

(تبارك وبارك اسمك يا ذا الجلال والإكرام) او (غم فرزند ان خود را بعد موتی) او (غم فرزند ان بخود از اين نكاحی كن) او تعهد هم از قم بامري
 او نحوها كما في الشزاة وغيره [وقبل زيد] اي صاه [عنده] اي في حضرة الموصي وعلمه [فان رد]
 الوصي لا يصاء بوجه من الوجوه [عنده] اي في علمه [رد] اي صاه حتى انه اذا قبل بعده لا يفسح
 قبوله [والا] يرد عنه بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علمه [لا] يرد لانه اعتمد عليه فيمتصرون
 بالرد وقال التتاف ولو رده القاضي يرد بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهد فيه لانه
 قد رد برده بلا علمه عند بعضهم واطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع
 كلها كما في الذخيرة وغيره وانما ادي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الرصاية ليس يستتم بل
 لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابني يوسف رج الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة
 والثالثة هرة وعن الحسن لا يقدر الوصي ان يعمل ولو كان عمر بن الخطاب قال ابو مطيع
 ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما في التهمة [فان سككت] زيد
 عن الرد والقول [فمات موصيه فله] اي للوصي [رده] اي رد الايصاء [ورضاه] اي قبوله لانه متبرع
 بلا ضرر في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الرصاية الا باخراج القاضي كما في العمادي
 ولما فرغ من القول بالقول شرع في القول بالفعل فقال [ولزم] الايصاء [ببيع شئ] اي بيع
 الوصي الساكت شيا [من التركة] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [وان جهل] الوصي
 وقت البيع [بد] اي بالايصاء لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات
 ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [فان رد] هذا الوصي الساكت الايصاء [بعد موته] اي
 موت الوصي [ثم قبل] الايصاء [صح] قبوله خلافا لفرح لانه يتصور الوصي بالقبول الا ان ضرره
 يجبر بشوابه [الا اذا فاض رده] فح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهد فيه [و] من اوصى
 [الى عبد] ولو باذن سيده [او كافرا] ولو ذميا [او فاسقا] مشروف عليه في المال [بدله] اي بغير
 ايصاءه [القاضي] وجوبا [بغيره] من الايصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدل
 ولايته والفاسق يمتهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق كان
 الرصية ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار والى ان هو لاء صاروا اوصياء ولذلك صح تصرفهم
 قبل التبديل وفي الاصل ان الايصاء باطل وواختلفوا في معناه فقيل انه سبطل بابطال القاضي في

جميع هذه الصور وقيل شيطاني في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل شيطاني في الفاسق لان الكافر كالعبد كما في الكرماني [و] من اوصى [الى عبده] القن [صح] ذلك الايضاء [ان كان ورثته] كلهم [صغارا] لانه ايضاء بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما عنده ما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة اركلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايضاء بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد زح مضطرب كما في الهداية واما خض العبد اشارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كما في الاختيار [و] من اوصى [الى عاجز] غير عبد وكافر وفاسق [عن القيام بها] اي بالوصاية ومصالح الصغير والتصرف في ماله [ضم] القاضي [اليه غيره] من امين معين له صيانة لسبق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خائنا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الخائن فقد قال بعضهم يخرجها عنها واليه اشار محمد رح وقال بعضهم لا يخرجها اصلا بل يضم اليه امينا مانعا عن الخيانة لانه مختار الميث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعد كالعجز وكذلك الخيانة والفسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كما في الاختيار [ويبقى] وجوبا [امين] عن الخيانة [يقدر] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدلا كافيا لم يعزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يعزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كما في قضاء الخلاصة [و] من اوصى [الى اثنين] بعقل واحد او بعقلين [لا ينفرد احدهما] بالقيام به لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقل واحد او بعقلين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح يورث ناهل كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصاين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معا كما في الكرماني وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الشيء عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا منهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار بانه لو اشراف على وصى لم ينفرد احدهما بلا خلاف منع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رح ان المشرف ينفرد دون الوصى كما في الذخيرة [والا بشراء كفه] اي كفن الوصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله [وتجهيزه] اي تهيئته ما يحتاج الموصى اليه من التكميل والتقبير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما بانتظاره

عند محمد ربح وفي اظهر الرديتين من ابني يوسف ربح واما عند ابني حنيفة ربح وفي رواية عنه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يماوي الغا بثمانية و يشتري منه ما يساوي ثمانية بالف على ما قال بعضهم كافي الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة و يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر كافي الجامع وذكر في النية انه لو باع من نفسه ما يتمازح اليه الفساد ولا يحتل من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجوز عند غيره لكن له ان يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيعا جائزا لانه فيه اتلاف منافعها كاذب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كافي العمادي وانما لم يحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جاز لواحد من اهل السمكة ان يتصرف فيه ضرورة كما اختلف به ابو نصر الدبوسي وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كافي الفتاوى وغيره [ويدفع] الوصي [ماله] اي مال الصغير [مضاربة] لانه من التجارة وفيه اشعار بأنه لا يأخذ مضاربة وعن محمد ربح انه جاز الا انه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجر نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسي ولو استأجر شيئا من الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عن ابني حنيفة ربح اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كافي الذخيرة [وشركة] بان يشارك به غيره [وبضاعة] ودعوى [ويحتال] اي يقبل الوصي حوالة دين للصغير على مديون [على الاملى] اي من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كانا سواء لا يحتال كما ذكره المحبوبي وفيه اختلاف المشايخ كافي الكفاية واملى اسم تفصيل من ملو بالضم ملة بالمد اي صار ماليا وغنيا [لا] على [الاغسر] وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال وان كان المديون املى كافي الكرماني [ولا يقرض] الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو مقرض لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يمتقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روي عن محمد ربح وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة ربح وقال الحلواني فيه اختلاف المشايخ كافي الذخيرة [ويبيع] الوصي كل المال [على الكبير الغائب] اي بلا رصاة وهو على مسيرة اثنتي عشرة ايام فصاعدا [الا العقار] فانه لا يبيعه لان يبيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده واما عندهما فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لافي الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ما سوا العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فقلد يباع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقلد يباع حصة الصغير كامر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة [ولا يتجر] الوصي [في ماله]

اي مال الغائب الكبير لانه لا يغوص اليه سوى السقط وفيه اشارة الى انه يتجر في مال الصغير كما في العمادي وذكر في الكرمانى عن الاوضح انه لا يتجر في ماله والى ترك الفعل الدال على الاختتام *

* [كتاب الخنثى] *

اورد في الاخر لانها نادرة [مو] اي الخنثى لغة صفة بسند المضاف اي بيان الخنثى من الجنس بالفتح والمذكور وهو اللمن والتكسر والفها للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يوثق لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كاليجفر والشكل او لانه ملق بوزن البشرى مصدرا وشريعة [ذوفوج وذكر] اي ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبليهما فجاز ذر فرجين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شئ منهما وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قل ابر حنيفة وابو يوسف رح انا لا ندري اسمه كما في الاختيار وقال مجاهد انه في حكم الانثى كما في الضوء [فان بال من ذكره فذكر] والآلة الاخرى خرق في البطن [وان بال من فرجه فانثى] والاخرى كقولهم لما فيه من الآثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدواني فقال هو رجل امرأة فاستبعد قومه ذلك فتعير ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه فلا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمز رجلية فسالت عن تفكره فاخبرها بذلك فقالت دع الحال واتبع البال فخرج وحكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كما في الضوء [وان بال منهما حكم بالاسبق] اي اسبق منهما لانه دليل على انه عضو اصلي [وان استويا] اي بال منهما [فمشكل] اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابي حنيفة رح وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال ورعة قدس الله روحه [ولا يعتبر الكثرة] اي كثرة البول في كونه ذكرا او انثى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على الاصابة برؤي انه قال لابي يوسف رح ما رايت قاضيا يكيل البول بالادواني وان استويا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متوقفون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذا مات في صغره والا فقد يزول كما اشار اليه بقوله [فان بلغ] الخنثى بالسن [ولم يظهر] منه [علامة احدهما] بان لا يخرج لحيمته او لم يصل الى امرأة او لم يستلم او ظهر ثدياه فيكون انثى او لا تبيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا [فمشكل] بلا خلاف احتياط كما في عامة الكتب لكن في النظم ان لم يتبين امره فحكا لخنثى في الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نهى ثديه ونبت لحيمته معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه والى انه لو اخبر الخنثى ببيض او امنى او اميل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر ركز به يمين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفي ثم شرع في احكامه فقال [فان قام]

البالغ من المشكل [في صفته] أي في صف النساء [أعاد] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب
 الاعادة احتياطاً وفيه اشعار بأنه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها مستتبة احتياطاً كما في الذخيرة [و]
 ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقرينة الاتي [في صفهم] أي في صف الرجال [يعيد] صلوته
 [من] كان [بجنبه] من اليمين واليسار [ومن] كان [خلفه] بحدائه [من الصف الثاني] الا اذا كانوا
 ثلثة فإنه يعيد من خلفهم بحدائهم الى اخر الصغرف وانما لم يشترط نية الامام اعتماداً على ما ذكر في
 الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من
 وجه يجب الاعادة احتياطاً كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطاً
 [لمصلحة] ذلك البالغ [بقناع] وهو واسع مما تغطي المرأة به راسها من المقنعة وفيه إشارة الى انه
 لو صلى بغير قناع لم يجز اذا كان حراً والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرمانى
 [ولا يلبس] الشنشي مطلقاً [حلياً وحريراً] لاحتمال كونه ذكراً والترحيم للشارف فيما يتروى بينه
 وبين الاباحة [ولا يكشف] نفسه فان كشف العورة لا يصل لغير الشنشي [عند رجل] لانه
 لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوى الوجه والكف بهنه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سروته الى ركبته
 [و] عند [امرأة] لانه لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان او مراهما كما في الكرمانى
 وغيره فلا ينافي ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة كإطلاع [ولا
 يخلويه] أي بالبالغ وما في حكمه [غير مرموم رجل] بالرفع على البدل [او امرأة] لاحتمال الخلوة
 بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرماً [ولا يسافر بلا موم] من الرجال فلا يسافر برجل
 اجنبى او امرأة ولو محرماً له لان سفر المراتين المبرمتين غير جائز فيكرة سفر المشكل معها [ذكره
 للرجل والمرأة ختنته] بالفتح والسكون تبرز عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل
 ان يختن كما في الكرمانى [وتشتري] من ماله امة عالة بالختن [تشتته ان ملك مالا] لانه نظير
 المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته في حال العذر كما في الذخيرة [والا] يملك مالا [فمن
 بيت المال] يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معسراً والا فمن ماله كما في الذخيرة [ثم] أي
 بعد الختن [تباع] الامة وجوزاً ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر
 بأنه لا يزوج عالة بمقنعة لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب
 الحلواني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المنكوحة
 الى النكاح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة ختانة كما في المصنفات فان
 قلت لم لا يجوز ان يختنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لانسلم الضرورة فان الثمتان عندنا هنة [فان
 مات قبل ظهور حاله] من الذكورة او الانوثة [لم يغسل] لاحتمالين [وبتييم] بالماء المضمومة ثم المفتوحة
 من التيمم أي يجعل ذاتيم لانه لا يمس شيئاً فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه إشارة الى انه

لا يستوي له امة لانها اجنبية بعد الموت والاكتفاء يدل على انه لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم وهذا اذا كان التيمم محرما والا فقد تيمم بالشرقة كما في الكرمانى [ولا يحضر] الخنثى حال كونه مراثقا [ابن انتي عشر سنة] غسل ميت [اى لا يغسله للاجتماع وانما خص المراق لم يكون قربة لاسابق على ما اشرنا اليه] وندب تستحية قبره [اى سترو بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى وستر قبرها واجب ويوضع الرجل] اى جنازته [بقرب الامام] لانه ذكر بيقين فهو افضل [ثم] يوضع [هو] اى الخنثى بقرب الرجل مما يلى القبلة لاحتمال كونه رجلا [ثم] توضع [المراة] بقرب الخنثى ليمعد عن النظر [اذا صلى] الامام [عليهم] بمرقة وفيه ايماء الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل منفردا لانه ابعد عن الخلاف كافي النية واذا كان الخنثى مشكلا [فان تركه] الخنثى [ابوه] الميت [و] ترك [ابنا] ايضا [فله] اى للخنثى [سهم] واحد من تركته [وللابن سهمان] لانه لم يتيقن الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيى بالشك وفيه ايماء الى ان له اخس السالين واسواءهما وذاتى صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المص والثانية ما يفرض فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخنثى محروما كما اذا تركت زوجا واختالاب وام وخنثى لاب فانه ان كان اختالبه سهم وهو السدس تكمله للمثلثين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا محروما لانه عصبه لم يبق له شيى بعد فرضهما وهو الضغان ولا ريب انه اخس السالين فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون غير محروم كما اذا تركت زوجا وام وخنثى لاب فانه ان كان الخنثى اختالاب وام فله نصف كالزوج وللأم ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخس السالين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فسياتي كافي الهداية الا ان محمدا مع ابي حنيفة رح في عامة الروايات كافي الكفاية وهذا اظهر كافي المصنوعات وذكر في النظم ان ابا يوسف رح معهما في ظاهر الاصول وفي الكافي انه قول الاول وفي الفرائض السراجية ان ما ذكرناه قول ابي حنيفة رح واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساتذة ابي حنيفة رح وله في هذا الباب قول مبهم فسر ابا يوسف رح تفهيمين احدهما ما هو قرب الى الصواب وهو مختاره والثانى ما اخذ به محمد رح كافي المصنوعات وغيره ذكره المص فقال [و] فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اى للخنثى [نصيب النصيبين] اى نصف مجموع حظ الذكور والانثى وهذا محتمل لنصف فصيب كل منهما منفردا او مجتمعما فاشير الى تفسيره بقوله [وهو] اى نصف النصيبين بمعنى نصيبه ذكرا عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للخنثى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابي يوسف رح] — تجريبا او منهما وذلك لان الابن عند الانفراد كل الميراث واليئتب بنصيبه فكان نصف الكل اثنين

وغير قادر عليه [ان امتد ذلك] الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المص وغيره [وعلم اشارته] اي اشارته الى ما يريد من النكاح وغيره [فكذا] اي المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالايماء فلو اصابه فالج ذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأيه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كما في العمادي [وفي غنم] اسم جمع للشاة [من مذبوحة] فيها [اي بينها] ميتة واحدة او اكثر [هي اقل] من المذبوحة [تحري] اي طلب الاحرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والا فلا يتحري وعليه ان يأخذ بالعلامة كما في الكرمانني [واقل] ان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة [في] حال [الاختيار] بان يجد مذبوحة بيقين لان القليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج وفي اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصفين لم تركل مع الاطمينان والى انه لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كما في الهداية وانما خص الغنم اشارة الى ان في الثياب الطاهرة والنسج المتخبطين يتحري بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او النسج اذ كانتا متساويتين لان حكم الثياب اخف والى ان وفي اثناء مختلط باناء عجرة وهو عايب لا يتحري بل ينتظر حتى جاء صاحبه كما في الرغب لمختلط برغيف غيره وقيل يتحري فيهما وقيل يتصرف في واحد منهما كما في طعام مشترك صاحبه غايب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما في الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن ارجاء لنتهاء فانه ذكر مسائل الآخرس والمعتقل والغنم المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما احتج بما هو المعول عليه في الباب و هذا ازان فراغي بسم الله تعالى على تواتر نعماء كثيرة عن تببيض ما هو العملة لغفران سيئات عفيفة * يوم التوبة لسنة احدى واربعين و تماية من الهجرة النبوية * على صاحبها افضل !! و التحية * اللهم حقق رجاءنا في غفران سيئات * و بلغنا ببركات حببيك الى اعلى الدرجات فانك اكرم الاكرمين * و ارحم الراحمين *



قد تم الجزء الرابع من كتاب مع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير * و به اكمل الكتاب بعون الله العزيز الوهاب وهو نعم المولى ونعم النصير *

